

صَحِيحُ مُسْلِمٍ

لِلإمام الكافظ ابن الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن قمر بن كوشان القشيري
النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هجرية المدفون بنصر آباد ظاهر نيسابور

مع شرحه المسمى

كِتَابُ كَيْدِ الْمُعَلِّمِ

لِلإمام أبي عبد الله محمد بن خلفه الوشناقي الأبي المالك المتوفى سنة ٨٢٧ أو سنة ٨٢٨ هجرية.

وشرحه المسمى

مُكَيِّدُ كَيْدِ الْأَكْبَالِ

لِلإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني المتوفى سنة ٨٩٥ هـ
رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ وَأَسْكَنَهُمْ فِي جَنَّاتِهِ الْمَحَلِّ الرَّفِيعِ

تقديمه : جعلنا متن صحيح الإمام مسلم بصدر الصحيفة وبديلها شرح السنوسي مفصلاً بينهما مجرداً إلى كتاب الإيمان
ومن جعلنا متن الصحيح بالوامش وشرح الأبي بصدر الصحيفة وبديلها شرح السنوسي .

تقديمه : لوجود نسخة من شرح الإمام الأبي في المكتبة الخديوية المصرية النسخة مقابلة النسخة الواردة من المغرب
على تلك النسخة وإن كانت النسخة المغربية أصح منها احتياطاً وطمأنينة للبال .

الجزء الرابع

دار الكتب العلمية

بيروت لبنان

النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كتاب النكاح ﴾

(د) النكاح لغة الضم * الزواج ويطلق في كلام العرب على العقد والوطء قال وترتيب ن ك ح على هذا الترتيب لزوم شئ لشيء را كبا عليه * ثم اختلف فقطع المتولى وغيره بأنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء وبه جاء القرآن * وعكس ذلك أبو حنيفة وقيل هو مشترك * وقال الفراء النكح بضم النون البضع والبضع الارج فعنى نكحها أصاب نكحها أى أصاب فرجها * وقال الفارسي فرقت العرب بين الوطء والعقد فرقا لطيفا فاذا قالوا نكح فلان بنت فلان يعنون عقد عليها واذا قالوا نكح امرأته لم يعنوه الا الوطء * قلت * فقول الفارسي يرجع الى أنه مشترك ويتعين المقصود بالقرائن التي ذكر * وقال بعضهم أصل النكاح العقد واستعير للجماع * وأما العكس

﴿ كتاب النكاح ﴾

﴿ش﴾ النكاح لغة الضم * الزواج ويطلق في كلام العرب على العقد والوطء قال وتركيب نون كاف حاء على هذا الترتيب لزوم شئ لشيء را كبا عليه هو * ثم اختلف فقطع المتولى وغيره بأنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء وبه جاء القرآن * وعكس ذلك أبو حنيفة وقيل مشترك وقال الفراء النكح بضم النون البضع والبضع الفرج فعنى نكحها أصاب نكحها أى فرجها وقال الفارسي فرقت العرب بين العقد والوطء فرقا لطيفا فاذا قالوا نكح فلان بنت فلان يعنون عقد عليها واذا قال نكح امرأته لم يعنوا الا الوطء (ب) وقال بعضهم أصل النكاح العقد واستعير للجماع * وأما العكس فبحال لان أسماء النكاح

فحال لان أسماء النكاح كلها كنيات لاستقباهم ذكره ومحال أن يستعير من لاي قصد الفحشاء اسم
ما يستعير لما يستحسن * وأما حقيقة النكاح عرفا فقال ابن بشير هو العقد على البضع بعوض فقيل
عليه انه غير مانع لدخول بعض صور الزنا ولا جامع لخروج ما عقد على أن لا صداق وان أراد النكاح
الصحيح فغير مانع لدخول نكاح المتعة وما عقد بغير ولي وكثير من صور الفساد وقول ابن الحاجب
النكاح أركان الصيغة والولي والزوج والرجعة والصداق فقال ابن عبد السلام إن عالم يحده لانه
اكتفى بذلك أركانه اذا لمعنى للحد الا ذكر جميع أجزائه ورد عليه بأن الاجزاء التي يكفي
بذلك رها عن الحد انما هي الاجزاء العقلية التي يصح حل كل واحد منها على الحقيقة كالحيوانية
والناطقة بالنسبة الى الانسان وأما الاجزاء الحسية كالماء والطين والحجر بالنسبة الى البيت فانه
لا يكفي ذكرها اذا لا يصح حل كل واحد منها على البيت فلا يقال البيت حجر ويقال الانسان
حيوان * ورسمه الشيخ بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بينة قبله
غير عالم عاقدها حرمتها ان حرما الكتاب على المشهور والاجماع على الآخر فبقوله غير
موجب قيمتها خرج تحليل وطء الأمة اذا وقع بينة وبقوله بينة قبله أي قبل التلذذ دخل
ما عقد وتأخرت فيه البينة عن العقد لان البينة انما هي شرط في الدخول لافي العقد وبقوله
غير عالم حرمتها أي حرمة المتعة (قوله ألا تزوجك) (د) فيه استحباب عرض الرجل مثل هذا على
صاحبه الذي ليست له زوجه بهذه الصيغة وهو صالح لزوجها * قلت * جعله عرضا وقيل
انه تخصيص والفرق بينهما باعتبار الأرقام الاعرابية منذ كور في كتبها وأما الفرق باعتبار المعنى
فقيل مانأ كد الطالب فيه تخصيص ومأم بتأ كد عرض وقيل ما كان الخثوث عليه من عند المتكلم
هو عرض وما كان لا من عنده فهو تخصيص والجارية هنا اسم من عند عثمان في الظاهر فهو
تخصيص (قوله شابة) (د) فيه استحباب تزوج الشابة لانها المحصلة لمقاصد النكاح أحسن استمتاعا
وأطيب نكحة وأرغب في الاستمتاع وأحسن عشرة وأفكه محادثة وأجل منظر وألين لمسا وأقرب

كلها كتابة لاستقباهم ذكره فحال أن يستعار ما يستعير لما يستحسن وأما حقيقة النكاح عرفا
فقال ابن بشير هو العقد على البضع بعوض فقيل عليه غير مانع لدخول بعض صور الزنا ولا جامع
لخروج ما عقد على أن لا صداق وان أراد حد النكاح الصحيح فغير مانع لدخول نكاح المتعة وما عقد
بغير ولي وكثير من صور الفساد وقال ابن الحاجب انه كالمصيغة والولي والزوج والرجعة والصداق
فقال ابن عبد السلام إن عالم يحده لانه اكتفى بذلك أركانه اذا لمعنى للحد الا ذكر جميع أجزائه
ورد عليه بان الاجزاء التي يكفي بذلك رها عن الحد انما هي الاجزاء العقلية التي يصح حل كل واحد
منها على الحقيقة كالحيوانية والناطقة للانسان وأما الاجزاء الحسية كالماء والطين والحجر بالنسبة
الى البيت فانه لا يكفي ذكرها اذا لا يصح حل كل واحد منها على البيت فلا يقال البيت حجر ويقال
الانسان حيوان * ورسمه الشيخ بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بينة قبله غير
عالم عاقدها التعريم حرمتها ان حرما الكتاب على المشهور والاجماع على الآخر فبقوله غير موجب
قيمتها خرج تحليل وطء الأمة وبقوله بينة قبله أي قبل التلذذ دخل ما عقد وتأخرت فيه البينة عن العقد
لان البينة انما هي شرط في الدخول لافي العقد وبقوله غير عالم حرمة المتعة (قوله شابة) (ح) فيه
استحباب تزوج الشابة لانها المحصلة لمقاصد النكاح أحسن استمتاعا وأطيب نكحة وأرغب
للاستمتاع وأحسن عشرة وأفكه محادثة وأجل منظر وألين لمسا وأقرب تعلم المارضى من الأخلاق

* حدثنا يحيى بن يحيى
التميمي وأبو بكر بن أبي
شيبه ومحمد بن العلاء الهمداني
جميعا عن أبي معاوية واللفظ
لبيحي قال يحيى أخبرنا أبو
معاوية عن الأعمش عن
ابراهيم عن علقمة قال
كنت أمشي مع عبد الله
بن قيس عثمان فقام معه
يحدثه فقال له عثمان يا أبا
عبد الرحمن ألا تزوجك
جارية شابة

تعلما لما يرضى من الاخلاق (قوله لعلها تذكرك بعض ماضى من زمانك) (د) أى تذكرك بها ماضى من قوة شبابك فان ذلك ينعش البدن (قلت) يحتمل لعل انها على بابها من الترجى ويحتمل أنها للتعليل وأخبرت عن بعض شيء وخنا أنه قال كنت أظن انى عجزت عن النساء فلما تزوجت الصغيرة وجدت فى نفسى من النشاط ما كنت أعهد فى الصغر (ط) وانما قال له ذلك لانه كان قد قلت رغبته فى النساء اما لا اشتغاله بالعبادة أو لسن أو لهما (قلت) فعلى انه لسن ففيه جواز نكاح ذى السن البكر ويأتى الكلام على ذلك فى حديث جابر ان شاء الله تعالى (قوله) لئن قلت ذاك لقد قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) المعنى لئن حضضتنى على ذلك فقد حضضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجوابه مطابق لما أرشده فيه وكان الشيخ يقول انما هو رد عليه والمعنى انه يحض على ذلك من هو فى سن الشبيبة (قوله) يا معشر الشباب (قلت) قال تقي الدين خاطب الشباب بناء على الغالب لقوة الداعى فيهم بخلاف الشيوخ والمعنى معتبرا اذا وجد فى الشيوخ وهذا من كلام تقي الدين يدل ان ابن مسعود كان فى سن الشبيبة والمرجع فى ذلك الى ضبط زمن القضية فيه يعرف ما كان سنه حينئذ (د) المعشر الجماعة المشتركة فى وصف فالرجال معشر والنساء معشر ولنساء معشر (قوله)

لعلها تذكرك بعض ماضى من زمانك قال فقال عبد الله لئن قلت ذاك لقد قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج

الباءة (م) فيها أربع لغات الباءة بالمد والهاء والباءة بالدون هاء والباءة بهاء دون مد والباء بهاء واحدة دون مد والمراد بالباءة هنا الزوج ويجوز يطلق لغة على الجماع وليس المراد فى الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع لان من لا يستطيع الجماع لا يحتاج الى صوم (ع) ولا يبعد أن يراد الجماع وتكون الاستطاعتان مختلفتين أى من استطاع منكم الجماع وبلغه وقهر عليه فليتزوج ان استطاع لزوج (قوله) فليتزوج (م) أو جوب داود اسكاح لهذا الحديث ولقوله تعالى فانكحوا الآية فجعل الأمر للوجوب ولحديث من رغب عن سنتى فليس منى والمشهور من مذهب فقهاء الأمصار انه مستحب لان الله تعالى خير نيته بينه وبين التمسرى فى قوله فانكحوا ما طاب لكم الآية فلو كان النكاح واجبا لم يخير بينه وبين التمسرى لانه يخرج الوجوب عن حقيقة ويرد عليهم أيضا قوله تعالى الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم الآية اذ لا يقال فى الواجب انه غير ملوم ان فعله قال بعض أصحابنا

(قوله لعلها تذكرك بعض ماضى من زمانك) (ح) أى تذكرك بها ماضى من قوة شبابك فان ذلك ينعش البدن (ب) يحتمل لعل انها على بابها من الترجى ويحتمل انها للتعليل وأخبرت عن بعض شيء وخنا أنه قال كنت أظن انى عجزت عن النساء فلما تزوجت الصغيرة وجدت فى نفسى من النشاط ما كنت أعهد فى الصغر (ط) وانما قال له ذلك لانه كان قد قلت رغبته فى النساء اما لا اشتغاله بالعبادة أو بالسن أو لهما (قوله) لئن قلت ذلك (ب) المعنى لئن حضضتنى على ذلك فقد حضضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجوابه مطابق لما أرشده فيه وكان الشيخ يقول انما هو رد عليه والمعنى انما يحض عليه من هو فى سن الشبيبة (قوله) يا معشر الشباب (قلت) قال تقي الدين خاطب الشباب بناء على الغالب لقوة الداعى فيهم بخلاف الشيوخ والمعنى معتبرا اذا وجد فى الشيوخ (ح) المعشر الجماعة المشتركة فى وصف فالرجال معشر والشباب معشر والنساء معشر (قلت) عبارة غيره المعشر الطائفة الذين شغلهم وصف كالشباب والشيوخ والفتوة والشباب جمع شاب ويجمع على شبان وشبهة قال محي الدين وهو عند أصحابنا من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة (قوله الباءة) (م) فيها أربع لغات الباءة بالمد والهاء والباء بالمد دون هاء والباءة بهاء دون مد والمراد بالباءة هنا الزوج ويجوز يطلق لغة على الجماع وليس المراد فى الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع لان من

وكذلك قوله في الحديث من لم يستطع فعليه بالصوم بدل أيضا على أنه غير واجب لأنه خير بينه وبين الصوم والصوم غير واجب كما تقدم في الآية وليس مثله لأن الصوم في الحديث مرتب ويصح أن يقال أوجب عليه كذا إن استطعت فإن لم تستطع فقد ندبتك إلى كذا (د) داود ومن تابعه من أهل الظاهر إنما يوجبونه مرة في العمر والواجب عندهم المقدل الدخول لمطلق الأمر وحكي بعضهم عنه أنهم إنما يوجبونه على من خشى العنت لا على العموم وهذا انصح من مذهبهم فليس بخلاف للسكافة (م) والمذهب أنه مندوب ثم يعرض له الوجوب والندب والكره والاباحة فيجب في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به ويندب في حق من يشتهيه ولا يخشى العنت ولا يقطع عنه الخير ويكره في حق من لا يشتهيه ولا يقطع عنه الخير ويباح في حق من لا يشتهيه ولا يقطع عنه الخير وقد يقال في هذا أنه مندوب للنظر المرغبة فيه (ع) ويتأكد الندب في حقه إذا كان ممن يرجو النسل لقوله صلى الله عليه وسلم تزوجوا في مكاتبكم الأيام يوم القيامة وكذلك يندب لمن له رغبة في النساء ولا يندر على الوطء والسكاح قصر طرفه وصورة الاباحه إنما هي إذا كان لا يرجو النسل ﴿قلت﴾ والصورة التي يجب فيها أنما ذلك إذا لم يعف عنه الصوم أو التمسرى اللخمى والمرأة في انقسام النكاح في حقها كالرجل إلا في التمسرى لا امتناع عليها قال الشيخ ويوجهه عليه ما عجزها عن قوتها أرسترتها إلا به ﴿ابن بشير وقسمه بعضهم إلى الأحكام الخمسة فقال إن خاف لعنت وجب وإن خاف لضرر بالمرأة لم يجزه من الوطء أو عن طلق النفقة إلا من حرام حرم وإن تشوق إليه وتشوش عليه فعليه أن تركه ندب وإن لم تكن له حاجة وقد روي التمسرى وتزوج يضيق عليه كره وإن استوت حالته أبيع ﴿ابن رشدان خاف عدم الوفاء واجبه كره والقول بنديه مطلقا لا يصح﴾ (قوله فعليه بالصوم) ﴿قلت﴾ أحال على الصوم لم ينافيه من كسر الشهوة فإن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل تقوى بقوته وتضعف بضعفه (م) فيه الأغراء بالغائب ومن أصل النجاة لا يغري بغائب وقد جاء شاذ أقول بعضهم عليه رجلا ليسنى (ع) كذا جاء هذا الكلام في لفظ الإمام وهي عبارة ابن قتيبة والزجاج وغيرهما وفي الكلام بأسره ثلاثة أغاليط الأول قوله ولا يغري بغائب فإنه وهم من قائله عبارة خرجت من غير تأمل وتحصيل وإنما الوجه أن يقال ولا يغري الغائب فهذا عبر سبويه ومن تبعه من الأئمة ﴿قلت﴾ الأغراء لغة التسليط ومنه لغير نيكبهم أى لتسلطك عليهم وأما في الاصطلاح فهو وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمور وجملة الأغراء تشتمل على المغري بكسر الراء والمغري والمغري به فإذا قلت دونك زيدا فانت المغري ومخاطبتك المغري وزيد الغائب المغري به ودونك كلمة الأغراء والمعنى الزم زيدا بخلاف فعل الأمر الذي هو الزم ووضع الظرف الذي هو دونك موضع

ومن لم يستطع فعليه بالصوم

لا يستطيع الجماع لا يحتاج إلى صوم ﴿قلت﴾ ويصح أن يكون المراد في الحديث الجماع ويكون معنى ومن لم يستطع أن من قدر على الجماع لكن لا يستطيع الوصول إليه وأوجب داود النكاح لهذا الحديث والمشهور من مذهب فقهاء الأمصار أنه مستحب ثم يعرض له سائر الأحكام الخمسة (ح) داود ومن شايعه من أهل الظاهر إنما يوجبونه مرة في العمر والواجب عندهم المقدل الدخول لمطلق الأمر وحكي بعضهم أنهم إنما يوجبونه على من خشى العنت لا على العموم وهذا انصح من مذهبهم فليس بخلاف للسكافة (قوله فعليه بالصوم) (ب) أحال على الصوم لم ينافيه من كسر الشهوة فإن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل تقوى بقوته وتضعف بضعفه ﴿قلت﴾ قال أبو عبيدة فعليه بالصوم أغراء غائب ولا تكاد العرب تغري إلا الشاهد تقول عليك زيد داودونك ولا تقول عليه زيدا

فالغري به أى المسلط عليه لا يكون الاغائب فقوله لا يغري بالغائب خلف بل لا يغري الابن وأما
 المغري بفسخ الراء فلا يكون الا حاضر مخاطبا ولا يكون غائبا (ع) وانما لا يغري الغائب لان
 كلمة الاغراء ليست فعلا وانما هي اسم حذف الفعل ووضعت موضعه والأصل فى الحذف أنه انما
 يجوز بدليل فكلمة الاغراء فى اغراء المخاطب وضعت موضع فعل حذف للدلالة على الخطاب والحال
 عليه وفى اغراء الغائب وضعت موضع فعلين كل منهما مسند الى فاعل يخصه حذف الفعلان
 وأحدهما لا دليل عليه لأن التقدير فى قولك عليه رجلا ليسنى قل له ليلزم رجلا غيرى وأما أنا فلا
 تسلط له على الفعل المسند الى المخاطب الذى هو قل حذف ولا دليل عليه وانما يدل الحال والسياق
 على فعل الغائب الذى هو ليلزم مع ما فيه من وضع اسم موضع فعلين ولا نظيره الغلط الثانى أن
 جميعهم حتى سبويه حمل قوله عليه رجلا ليسنى على اغراء الغائب حتى أخذ السيرافى يتأوله فقال
 ان الغائب جرى ذكره فصار كالحاضر المخاطب لان المعنى أن رجلا قيل له ان فلانا يريد أن يوقع
 بك فقال عليه رجلا ليسنى وأما أنا فلا أبالي به وعندى أن الجملة ليست باغراء وان كانت بصورة
 ولم يرد قائل ذلك بتبليغ الغائب أن يلزم غيره وانما أراد الاخبار عن نفسه بانه غير مبال به ولا
 مكتوث بامر له لانه لا يقدر أن يصل الى مراده منه وكثيرا ما يفعله الناس يقول أحدهم للآخر اليك
 عنى أى اشتغل بنفسك ولم يرد أن يغريه بنفسه **قلت** الاحتجاج بكلام العربى انما هو من
 جهة تركيبهم له ونطقهم به وهذا قدر كنهه كذا ذلك الغلط الثالث جعلهم الحديث من اغراء الغائب
 حتى جعله أبو عبيد حجة لمن أجاز اغراء الغائب وجعله السيرافى من باب عليه رجلا ليسنى وتأوله بما
 تأول ذلك والصواب أنه ليس من اغراء الغائب بل من اغراء المخاطب كقوله يامعشر الشباب من
 استطاع منكم فالهأ في عليه انما هي لغیر المستطيع اذ لا يصح خطابه بالكاف لانه غير معين لا بهامه
 فى لفظ من وهو كثير ومنه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص الى قوله تعالى
 فمن عفى له من أخيه شئ وقوله تعالى كتب عليكم الصيام الى قوله تعالى فهو خير له وقوله تعالى
 ومن يقنت منكن لله الى قوله نؤنها أجرها مرتين ومثله لو قلت لرجلين من قام منكما فله درهم
 فهذه الهاء لا حد للمخاطبين وليست لغائب وكان بعض من لقيناه يجيب بانه انما جاز ذلك فى هذا
 الحديث لان ما جاء فى تبليغ الشاهد الغائب يغنى عن اضمار فعل التبليغ المستقيم فى هذا التركيب
 وهذا ليس بجواب لان تبليغ الشاهد الغائب ودخول الغائب فى خطاب الحاضر بحكم آخر
 غير هذا الباب من حظه وأمره أن يبلغ الشاهد الغائب ومن قوله صلى الله عليه وسلم أبلغوا عنى وقوله
 رحم الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ومن عموم ألفاظ الجوع وألفاظ الإبهام على ما حقق فى أصول
 الفقه والحمد لله والاغراء فى كلام العرب سابق على هذا كله **(قول** فانه له وجاء) (م) قال أبو عبيد
 الوجاء بكسر الواو والمدرض الأثنين أى الصوم يقطع شهوة النكاح كما يقطعها الوجاء وجىء الفعل

فانه له وجاء * حدثنا
 عثمان بن أبى شيبة ثنا جرير
 عن الاعمش عن ابراهيم
 عن علقمة قال انى لا مشى
 مع عبد الله بن مسعود بنى
 اذ لقيه عثمان بن عفان
 فقال لم يا أبا عبد الرحمن

الا فى هذا الحديث قال الطيبى ولما كان ضمير الغائب راجعا الى لفظة من وهى عبارة عن المخاطبين
 فى قوله يامعشر الشباب وبين قوله منكم جاز لانه بمنزلة الخطاب وفى عكسه قال القائل

* أنا الذى سمعنى أمى حيدره * **(قول** فانه له وجاء) (م) قال أبو عبيد الوجاء بكسر الواو والمدرض
 الاثنين أى الصوم يقطع شهوة النكاح كما يقطعها الوجاء (ب) كان من الظاهر فى الأصل أن يقول فى
 لم يستطع فعليه بالجوع والاقبال مما يزيد فى الشهوة وطغيان الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة
 برأسه وليؤذن أن المطلوب من الصوم انما هو الجوع والافكم صائم بلاء وعاءه **قلت** هو من باب

قال فاستغلاه فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة قال قال لي تعال يا علقمة قال فجلت فقال له عثمان ألا تزوجك يا أبا عبد الرحمن جارية بكرا
لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد فقال عبد الله لئن قلت (٧) ذلك قد كرم بمثل حديث أبي معاوية * حدثنا أبو

بكر بن أبي شيبه وأبو كريب
قالا ثنا أبو معاوية عن
الاعمش عن عمارة بن عمير
عن عبد الرحمن بن يزيد
عن عبد الله قال قال لنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا معشر الشباب من
استطاع منكم الباءة فليتزوج
فانه أغض للبصر وأحصن
للفرج ومن لم يستطع
فعليه بالصوم فانه له وجاء
* وحدنا عثمان بن أبي
شيبه نناجر بن عمير عن
عن عمارة بن عمير عن عبد
الرحمن بن يزيد قال دخلت
أنا وعمي علقمة والأسود
على عبد الله بن مسعود
قال وأنا شاب يومئذ فذكر
حديثا رأيت انه حدث
به من أجلي قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم مثل
حديث أبي معاوية وزاد
قال فلم البث حتى تزوجت
* حدثني عبد الله بن سعيد
الاشج ثنا وكيع ثنا
الاعمش عن عمارة بن عمير
عن عبد الرحمن بن يزيد
عن عبد الله قال دخلنا
عليه وأنا حدث القوم بمثل
حديثهم ولم يذكر فلم ألبث
حتى تزوجت * وحدثني
أبو بكر بن نافع العبدى ثنا
بهزنا حماد بن سلمة عن

رضت خصيتها وجىء وجاء * وقال غيره الوجاء أن توجأ العروق والخصيتان قائمتان على حالهما
والخصاء شق الخصيتين واستئصالهما والجب أن تحمى الشفرة ثم يستأصل بها الخصيتين (ع) أصل
الوجاء الغمز ومنه وجاء في عنقه إذا غمزته ودفعه وجاء بالخجر وجاء كمن الجهم في المصدر إذا انحسه
وطعنه وهو أيضا اللزق ومنه الوجيئة تمر محل باللبن والممن ويرض حتى يلتزق بعضه ببعض ومنه
أخذ الوجاء وهو غمز الانثيين أى رضهما بجحر ونحوه * أبو عبيد قال بعض أهل العلم الوجاء بفتح
الواو مقصور من الجفاء والاول أصوب * أبو زيد ولا يقولون الوجاء لا فيما قرب عهده ولم يبرأ فإذا
برى لم يقولوه * قلت * كان من الظاهر في الاصل أن يقول فن لم يستطع فعليه بالجوع والاقبال
مما يزيد في الشهوة وطغيان الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة برأسه وليؤذن أن المطلوب من
الصوم انما هو الجوع والافسك من صائم بملا رعااه (ع) الخطابي وفي الحديث جواز معالجة قطع
النكاح الأدوية ودليل على أن مقصود النكاح الوطء وجوب الخيار في العنت * قلت * قال
ابن بركة فيما قاله نظر فان لقائل أن يقول قطعه بالصوم فيه قطع عبادة بعبادة بخلاف قطعه بالعلاج
الطبية (قوله في الآخر فاستغلاه) (د) فيه استحباب الاسرار بمثل هذا فانه مما يستحي منه
الناس (قوله بكرا) * قلت * تقدم ما في سنن ابن مسعود ويأتى الكلام على زواج الشيخ
الكبير البكر (قوله في الآخر عن عبد الرحمن بن يزيد دخلت أنا وعمي علقمة والأسود) (ع)
كذا الشيوخنا وهو الصواب لان عبد الرحمن والأسود أخوان عمهما علقمة وفي بعض الروايات
دخلت أنا وعمي علقمة والأسود

* حديث سؤال النفر عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في السر *

* قلت * الاظهر في سؤالهم انما هو ليتأسوا ولكن في البخارى فتقوله فان كان الضمير على عمل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما تقالوه بالنسبة الى فهمهم أى قليل عند شخص كثير في نفسه وكان
الشيخ يقول الضمير انما هو عائدا على عملهم لاستكثارهم عمله صلى الله عليه وسلم وقد يرد أنه في
البخارى حين تقالوه قالوا أين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم غفرله ما تقدم وما تأخر (قوله فقال
بعضهم لا تزوج النساء) * قلت * يحتمل أن ذلك زهد منه ولما يرى أنه شاغل عن كمال الجد قال
الجنيد ما رأينا من تزوج فبقى على حاله (قوله لا آكل اللحم) * قلت * يحتمل أنه كناية عن
الزهد عموما أو في المستلذات فقط (قوله لأنام على فراش) * قلت * ولم يقل لأنام (قوله ما بال
أقوام) (ع) فيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من حسن العشرة لا تحبابة من عدم مخاطبته لاحد

الادماج لعنى عبادة هي مطاوعة برأسها والادماج أن يضمن كلام سيق لعنى معنى آخر (ع) الخطابي
في الحديث جواز معالجة قطع النكاح بالأدوية ودليل على أن مقصود النكاح الوطء وجوب الخيار
في العنت (ب) قال ابن بركة فيما قاله نظر فان لقائل أن يقول قطعه بالصوم فيه قطع عبادة بعبادة
بخلاف قطعه بالمعالجات الطبية (قوله فاستغلاه) (ح) فيه استحباب الاسرار بمثل هذا فانه مما

ثابت عن أنس أن نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر فقال
بعضهم لا تزوج النساء وقال بعضهم لا آكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على فراش فحمد الله وأثنى عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا

بالتعيين بما يكره **﴿ملت﴾** في البخاري أنه قال لهم أنتم قلتم كذا وكذا أولكن لم يقسله لهم بحضرة
 الملاء ولما تسلكم حضرة الناس قال ما بال أقوام لم يعينهم بأسمائهم لما في ذلك من التوبيخ وهم وإن لم
 يقصدوا بكلامهم إلا الخير لكنه صلى الله عليه وسلم لم يرضه لهم وجعله رغبة عن سنته فليس بمرجوح
 باعتبار الظاهر لا باعتبار قصدهم **(قول)** لكنني أصلي وأنام وأصوم وأفطر **﴿قلت﴾** هو في
 جواب من قال لا آكل اللحم وبيان مطابقتها أنه جعل قوله لا آكل اللحم كناية لادامة الصوم فعمل
 في الرد عليه لكنني أصوم وأفطر والمطابقة في غيره واضحة **(قول)** فمن رغب عن سنتي فليس مني **(ع)**
 تقدم أنه احتج به من أوجب النكاح ولا حجة فيه لأنه رد لقول كل واحد من الثلاثة وليس أكل اللحم
 ولا الصوم بواجب وإنما يكون فيه حجة لو كان ردًا لعدم النكاح فقط **﴿قلت﴾** أما الاحتجاج
 به لوجوب فلا ولو سلم أنه رد للنكاح فقط لأنه انما يدل على ذم تركه إذا تركه رغبة عن السنة وأما أنه يدل
 على أن النكاح أفضل من التخلي للعبادة فسلم لأن هؤلاء قصدوا ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم رد عليهم
 وأكد ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة **(ط)** وما دلت عليه الأحاديث من راحة النكاح هو أحد
 القولين وهذا حين كان في النساء المعونة على الدين والديار وقلة التكلف والشفقة على الأولاد وأما
 في هذه الأزمنة فتعود بالله من الشيطان الرجيم ومن النسوان فوالله الذي لا اله الا هو لقد حلت العزبة
 والعزلة بل ويتعين الفرار منهن ولا حول ولا قوة الا بالله **(ع)** واختلاف السلف أيما أفضل التمتع
 بالمباحات الطيبة من المطعم والملبس أو تركها واحتج الأولون بالحديث بقوله تعالى قل من حرم زينه
 الله الآية وبقوله تعالى لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم قالوا وإن حيانه الجسم والصحة وبذلك
 أكد ومنهم من رجع ترك ذلك وأثر الخشن من الجميع واحتج عمر وغيره لذلك بقوله تعالى في ذم
 قوم أذهبتم طيباتكم الآية **﴿وأجاب الأولون بأن أول لآية وأخرها يدل أن أنها نزلت في قوم كفار والنبي**
صلى الله عليه وسلم أخذ بالأمرين فلبس مرة الصوف والشملة ومرة البردة والرداء الحضرمي ومرة
أكل القثاء بالرطب وطيب الطعام إذا واجده ومرة ذم كل حوارى وكل ذلك يدل على الجواز
والرخصة مرة وعلى الزهد أخرى وكان يحب الخلاء والعسل ويقول حبيب إلى من دنياكم ثلاث
الحديث ﴿قلت﴾ الاحتجاج لترجيح التمتع بأنه أكل العشاء بالرطب لا يتم لأنه لم يثبت أنه أدام فعل
ذلك وفعل شيء من ذلك المرة والمرة لا يصدق عليه تمتع فليس بمطابق لصورة محل النزاع وأيضا فعله
ليدل على الجواز والرخصة وكذلك الاحتجاج بقوله تعالى قل من حرم زينه الله لأن الغائل بمرجوحية
التمتع لم يقل أن التمتع حرام

وكذا لكنني أصلي وأنام
 وأصوم وأفطر وأزواج
 النساء فمن رغب عن سنتي
 فليس مني * وحدثنا أبو
 بكر بن أبي شيبة ثنا عبد
 الله بن المبارك ح وثنا أبو
 كريب محمد بن العلاء واللفظ
 له قال أخبرنا ابن المبارك
 عن معمر عن الزهري
 عن سعيد بن المسيب عن
 سعد بن أبي وقاص قال
 رد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على عثمان بن مظعون

يستحي منه الناس **(قول)** فمن رغب عن سنتي فليس مني احتج به من أوجب النكاح **(ب)** أما
 الاحتجاج به لوجوب فلا ولو سلم أنه رد للنكاح فقط لأنه انما يدل على ذم تركه إذا تركه رغبة عن السنة
 وأما أنه يدل على أن النكاح أفضل من التخلي للعبادة فسلم لأن هؤلاء قصدوا ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم رد عليهم
 وأكد ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة **(ط)** وما دلت عليه الأحاديث من راحة النكاح هو أحد
 القولين وهذا حين كان في النساء المعونة على الدين والديار وقلة التكلف والشفقة على الأولاد
 وأما في هذه الأزمنة فتعود بالله من الشيطان ومن النساء فوالله الذي لا اله الا هو لقد حلت العزلة
 والعزلة ويتعين الفرار منهن ولا حول ولا قوة الا بالله **(ب)** الاحتجاج لترجيح التمتع بأنه أكل القثاء
 بالرطب لا يتم لأنه لم يثبت أنه أدام فعل ذلك وفعل شيء من ذلك المرة والمرة لا يصدق عليه تمتع فليس
 بمطابق لصورة محل النزاع وأيضا فعله ليدل على الجواز والرخصة وكذلك الاحتجاج بقوله تعالى قل

أحاديث رد التبطل

(م) أصل التبطل القطع ومنه صدقة بتلة أي منقطعة عن تصرف مال السكها ومنه قيل لفاطمة البتول لا نقطاعها عن النساء فضلا ودينا وحسبا فالتبطل ترك النساء للنفلي للامادة ومنه قوله لارهبانية في الدين ولا تبطل (ع) وقال الطبري التبطل ترك مستلذات الدنيا والانقطاع الى العباداة ومنه قيل لمريم البتول لا نقطاعها للعبادة فالتبطل عن النساء حرام ومن الناس من هو أصليح له **قلت** قال نبي الدين نهى عن التبطل هنا وأمر به في قوله تعالى وتبطل اليه بتيلا ووجه الجمع أن المنهى عنه غير المأمور به فلا تعارض فالمنهى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التنطع والمأمور به ملازمة العباداة والاكثر من قيام الليل وترتيل القرآن ولم يقصد به ترك النساء فقد كان النكاح موجودا مع ذلك ويؤخذ من الحديث منع ما هو داخل في هذا الباب مما يفعله جماعة من المتزهدين **(قول)** ولو أذن له لاختصينا (ط) التبطل ترك النساء والاختصاء الشق على الانثيين وانتزاعهما **قلت** فإن قيل من أين يلزم من جواز التبطل جواز الاختصاء وفي الاختصاء قطع النسل وإيلام النفس ولا يجوز إيلامها وتعرض النفس للهلاك **قلت** أجيب بأن التبطل ترك النساء والاختصاء ينقطع به شهوة النساء فكأنه من مسمى التبطل وأما أن فيه إيلام النفس ولا يجوز إيلامها المصلحة راجحة من حفظ الدين جائزة كقطع اليد لا كلة خيف منها وكالسكى والبط وأما أن فيه اتلاف النفس فذلك نادر يشهد لذلك خصاء الحيوان هذا كله إن جعل الاختصاء حقيقة ويحتمل أن يرده لمنعنا أنفسنا من النساء منع المختصى والظاهر هو الاول وهذا كله بالنسبة الى سعد وأما اليوم فلا يجوز الاختصاء بحال **قلت** ويحتمل أنه مغالات لا حقيقة ويخرج مما تقدم أن النكاح صور تناز احداهم امتنع على أفضلية ترك النكاح فيها وهي حيث يكون النكاح شاغلا عن العباداة ولا يخشى العنت من تركه **وصورة مختلف في ذلك فيها وهي أن لا يكون شاغلا ولا يخشى العنت فهذه اختلف**

التبطل ولو أذن له لاختصينا
 وحدثني أبو عمران محمد
 ابن جعفر بن زياد ثنا
 ابراهيم بن سعد عن ابن
 شهاب الزهري عن سعيد
 ابن المسيب قال سمعت
 سعدا يقول رد على عثمان بن

قل من حرم زينة الله لان القائل بمرجوحية التمتع لم يقل ان التمتع حرام **(قول)** التبطل (م) التبطل القطع ومنه قيل لفاطمة البتول لا نقطاعها عن النساء فضلا ودينا وحسبا فالتبطل ترك النساء للنفلي للامادة ومنه قوله لارهبانية في الدين ولا تبطل (ع) قال الطبري التبطل ترك مستلذات الدنيا والانقطاع الى العباداة ومنه قيل لمريم البتول لا نقطاعها للعبادة فالتبطل عن النساء غير حرام ومن النساء من هو أصليح له (ب) قال نبي الدين نهى عن التبطل هنا وأمر به في قوله تعالى وتبطل اليه بتيلا ووجه الجمع أن المنهى عنه غير المأمور به فلا تعارض فالمنهى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التنطع والمأمور به ملازمة العباداة والاكثر من قيام الليل وترتيل القرآن ولم يقصد به ترك النساء فقد كان النكاح موجودا مع ذلك ويؤخذ من الحديث منع ما هو داخل في هذا الباب مما يفعله جماعة من المتزهدين **(قول)** ولو أذن له لاختصينا) كان من حق الظاهر أن يقال لو أذن لتبطلها فعدل الى قوله لاختصينا ارادة للبالغة اذ لو أذن له لبالغتافي التبطل حتى الاختصاء والتبطل الانقطاع عن النساء وترك النكاح وامرأة بقول منقطعة عن الرجال لاشهوة لها فهم وسحيت فاطمة البتول لا نقطاعها عن نساء الأمة فضلا ودينا وحسبا وكان التبطل من شريعة العاصي فهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه ليكثر النسل ويدوم الجهاد وفي الحديث دليل على علوهم الصعابة رضوان الله تعالى عليهم وان ما يتعاطونه من أمور الدنيا ليس مقصودا عندهم لذاته (ط) التبطل ترك النساء والاختصاء الشق على الانثيين وانتزاعهما فان قيل من أين يلزم من جواز التبطل جواز

أيما أفضل السكاح أو تركه فالحديث حجة لأفضلية النكاح فيها **(قوله في الآخر رأى امرأة) (ط)** كان النساء لا يحببن منه صلى الله عليه وسلم وكان إذا أعجبه امرأة فرغب فيها حرم على زوجها مساكها كذا ذكر أبو المعالي **(قلت)** وعلى هذا الاحتياج إلى التأويل أن يكون رآها فجأة وكان الشيخ يحمله على أنها نظرة الفجأة وأنه مع كونها فجأة لا بد من التأويل لأن نظرة الفجأة قد توقع في النفس وتأويله ما تقدم **(ابن العربي)** الحديث غريب المعنى فإن الذي جرى منه شيء لا يعلمه إلا الله تعالى وإنما إذا عه للتعليم وما وقع في نفسه من إعجاب المرأة غير مؤاخذ به ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الجبلة والشهوة الآدمية وغلبها بالمصمة فأبى أهلها ليقضى حق الإعجاب والشهوة الآدمية والاعتصام والعفة اه **(قلت)** وانظر هل ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنها أعجبه وأنه أبى أهلها ولا يكون هذا من إفشاء سر المرأة المنهى عنه فيما أبى لأن لذلك تفسيراً يأتي ولا سيما مع ما ترتب على هذا الإخبار من المصلحة **(قوله تمس)** (م) أي تدبغ وأصل المعس الدلك باليد والمنيئة بفتح الميم وكسر النون والمد الجلد أول ما يوضع في الدبغ **(الكسائي)** يسمى منيئة مادام في الدبغ **(أبو عبيد)** الجلد يسمى أول ما يدبغ منيئة على وزن فعيلة ثم أفيق بفتح الهمزة وكسر الفاء وجمعه أفق ثم هو أديم **(قوله ففرض حاجته)** **(قلت)** علم ذلك لأن إخباره صلى الله عليه وسلم أنه قضى حاجته لما جاء من

مظعون التبتل ولو أذن له
لاختصينا **(حدثنا محمد بن رافع ثنا حجين بن المثنى ثنا ليث عن عقيل عن ابن شهاب أنه قال أخبرني سعيد ابن المسيب أنه سمع سعد ابن أبي وقاص يقول أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أجاز له ذلك لاختصينا)** **(حدثنا عمرو بن علي ثنا عبد الأعلى ثنا هشام بن أبي عبد الله عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فأبى امرأته زينب وهي تمس منيئة لها ففرض حاجته ثم خرج**

الاختصاص وفي الاختصاص قطع النسل وإيلام النفس ولا يجوز إيلامها وتعرض النفس للهلاك **(أجيب)** بأن التبتل ترك النساء والخصاء ينقطع معه شهوة النساء فكانه من مسمى التبتل وأمان فيه إيلام النفس فلا يجوز إيلامها المصلحة راجحة من حفظ الدين جائزة كقطع اليد لكثرة خيفتها وكالشي والبط وأمان فيه اتلاف النفس فذلك نادر يشهد لذلك خصاء الحيوان هذا كله إن جعل الخصاء حقيقة ويحتمل أن يريد به لمنعنا أنفسنا من النساء منع المختصى والظاهر الأول وهذا كله بالنسبة إلى سعد وأما اليوم فلا يجوز الاختصاص بحال **(ح)** قال البغوي وكذا يحرم خصي كل حيوان لا يؤكل وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره ويحرم في كبره والله تعالى أعلم **(ب)** ويحتمل قوله لاختصينا أن يكون معالاة لاحقيقة ويخرج مما تقدم أن النكاح صورتين أحدهما على أفضلية ترك النكاح فيها وهي حيث يكون النكاح شاغلا عن العبادات ولا يخشى من تركه العنت **(وصورة تختلف في ذلك فيها وهي أن لا يكون شاغلا ولا يخشى العنت فهذه تختلف أيهما أفضل النكاح أو تركه فالحديث حجة لأفضلية النكاح فيها) (قوله فرد عليه التبتل)** معناه نهاه عنه **(قوله رأى امرأة) (ط)** كان النساء لا يحببن منه عليه السلام وكان إذا أعجبه امرأة فرغب فيها حرم على زوجها مساكها كذا ذكر أبو المعالي **(ب)** وعلى هذا الاحتياج إلى التأويل أن يكون رآها فجأة وكان الشيخ يحمله على أنها نظرة الفجأة وأنه مع كونها فجأة لا بد من التأويل لأن نظرة الفجأة قد توقع في النفس وتأويله ما تقدم **(ابن العربي)** الحديث قريب المعنى فإن الذي جرى منه شيء لا يعلمه إلا الله تعالى وإنما إذا عه للتعليم وما وقع في نفسه من إعجاب المرأة غير مؤاخذ به ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الجبلة والشهوة الآدمية وغلبها بالمصمة فأبى أهلها ليقضى حق الإعجاب والشهوة الآدمية والاعتصام والعفة **(قوله تمس)** أي تدبغ بفتح العين وأصل المعس الدلك باليد والمنيئة بفتح الميم وكسر النون والمد على وزن صغيرة وكبيرة وذبيحة الجلد أول ما يوضع في الدبغ **(أبو عبيد)** الجلد يسمى أول ما يدبغ منيئة على وزن فعيلة ثم أفيق بفتح الهمزة وكسر الفاء وجمعه أفق ثم هو أديم **(قوله ففرض حاجته)** **(ب)** علم ذلك لأن إخباره

النبي من افشاء الرجل سر أهله في ذلك (**قوله** تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان)
 (ع) أى في صفته لما تدعو اليه من الفتنة في الحالتين بـ اركب الله سبحانه في الطباع من الميل اليهن كما
 يدعو الشيطان بوسوسته وتزيينه (**قوله** فاذا أبصر أحدكم امرأة في الآخر فأعجبته ووقفت في نفسه
 فليأت أهله فان ذلك يرد ما في نفسه) (ع) أرشد صلى الله عليه وسلم الى مداواة ذلك الداء المحرك للشهوة
 والماء بما يسكن النفس ويذهب بالشهوة ولا يظن بفعله ذلك صلى الله عليه وسلم مع زينب أنه وقع في
 نفسه ميل لما رأى لتزويجه صلى الله عليه وسلم عن ذلك * **قلت** * من تمام الحديث في الترمذي فليأت
 أهله فان معها مثل الذي معها * ابن العربي آخر النظر المثير للشهوة الوطء فاذا وجدته المرأة فقد أنهى
 الامر الى نهايته ولا فرق بين أن تقع الاصابة في التي رأى أو في مثلها لان القصد اذا حصل لم يسئل عن
 السبب ومآله عليه صلى الله عليه وسلم من المثال صواب صحيح وفي هذا رد على المتصوفة الذين يرون
 اماتة الهمة حتى تصير المرأة كأنها جدار يضرب فيه ولا رهبانية في هذا الدين * **قلت** * ويلحق
 بالروية في ذلك من توصفه امرأة فتقع في نفسه وكان الشيخ يحكى عن يثيق بصلاحه أنه قال وصفت
 لى امرأة فوقعت في نفسى فهم يزواجها قال فتذكرت الحديث فعملت بدلوله فأذهب الله سبحانه
 ما وقع في نفسى منها والحديث يدل على راجحية النكاح لان به تحصل المكينة من مدلول الحديث
 لعدم تحصيل الصوم ذلك وكان الشيخ يقول اذا واقع الرجل أهله لذلك فلا ينبغي أن يستحضر التي
 رأى ولا يتخيلها لان المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذ هاب ما يجد في نفسه من التي رأى فاذا تصورها
 وتخيلها فرمازاده تعلقا

صلى الله عليه وسلم لما جاء من انهى عن افشاء الرجل سر أهله في ذلك (**قوله** في صورة شيطان)
 أى في صفته لما تدعو اليه من الفتنة في الحالتين بـ اركب سبحانه في الطباع من الميل اليهن كما يدعو
 الشيطان بوسوسته وتزيينه * **قلت** * جعل صورة الشيطان ظرفا لا با لها مبالغة على سبيل
 التجريد لان اقبالها داع للانسان الى استراق النظر اليها كالشيطان الداعى الى الشر والوسواس
 وعلى هذا ادبارها لان الطرف رائد القلب فيتعلق القلب بها عند الادبار فيتخيل الوصول اليها كما
 قال الشاعر الجاسي

وكنت اذا أرسلت طرفك رائدا * لقلبك يوما أتعبتك المناظر
 رأيت الذى لا كله أنت قادر * عليه ولا عن بعضه أنت صابر

قال أبو حامد رضى الله عنه النظر مبدأ الرنات حفظه مهم وهو عسير من حيث انه قد يستهان به ولا يعظم
 الخوف منه والآفات كلها تنشأ منه ويستنبط من الحديث ان المرأة لا ينبغي أن تخرج الا لضرورة
 ولا تلبس ثيابا فاخرة وينبغي للرجل أن لا ينظر اليها ولا الى ثيابها ويهرب من سماع نفسها وكلامها هروبه
 من الاسد بل أشد ومثل ذلك يجب في الشاب الحسن الصورة وقد حرم المحققون النظر اليه مطلقا
 لشهوة أول غير شهوة وهم في النهي عن مخالطتهم والنظر اليهم أشد من النساء ولا يفلح من خالطهم أبدا (ب)
 ابن العربي آخر النظر المثير للشهوة الوطء فاذا وجدته المرأة فقد أنهى الامر الى نهايته ولا فرق بين الاصابة
 في التي رأى أو في مثلها وفي هذا رد على المتصوفة الذين يرون اماتة الهمة حتى تصير المرأة كأنها جدار
 يضرب فيه ولا رهبانية في هذا الدين ويلحق بالروية في ذلك من توصفه امرأة فتقع في نفسه
 وكان الشيخ يحكى عن يثيق بصلاحه أنه قال وصفت لى امرأة فوقعت في نفسى فهم يزواجها قال
 فتذكرت الحديث فعملت بدلوله فأذهب الله ما وقع في نفسى والحديث يدل على راجحية النكاح لان

الى أحماه فقال ان المرأة
 تقبل في صورة شيطان
 وتدبر في صورة شيطان
 فاذا أبصر أحدكم امرأة
 فليأت أهله فان ذلك
 يرد ما في نفسه * حدثنا
 زهير بن حرب ثنا عبد
 الصمد بن عبد الوارث ثنا
 حرب بن أبي العالقة ثنا أبو
 الزبير عن جابر بن عبد الله
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 رأى امرأة قد كرم بفسه
 غير انه قال فأتى امرأته
 زينب وهى تعس منبشة
 ولم يذكر تدبر في صورة
 شيطان * وحدثني سلمة
 ابن شبيب ثنا الحسن بن
 أعين ثنا معقل عن أبي
 الزبير قال قال جابر سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم

﴿ أحاديث المتعة ﴾

(قوله) ألا نستخصي فها نحن عن ذلك (ع) فيه ما تقدم من النهي عن الخلاء والتبطل لما فيه من تغيير خلق الله تعالى وقطع النسل المحدث على تكثيره وإبطال الحكمة في خلق الله ذلك العضو وتركيب الشهوة فيه لبقاء النسل وعمارة الأرض لبث العباد فيها لينظر كيف يعملون ويعرفونه ﴿ قلت ﴾ حل قولهم ألا نستخصي على الحقيقة وهو لا يظهر لقوله فها نحن إلا أن الخلاء منهى عنه ويحمل أنه مغالاة في كمال البعد عن النساء (قوله) ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل (م) كانت المتعة حلالاً في صدر الإسلام ثم نسخت بالأحاديث الصحيحة وانعقد الإجماع على حرمتها ولم يخالف فيها إلا المبتدعة ﴿ واحتجوا بالأحاديث الواردة في ذلك بقوله تعالى فاستمتعتم بهن من الآيات وفي قراءة ابن مسعود فاستمتعتم بهن من إلى أجل ولا حجة في شيء من ذلك لأن الأحاديث نسخت والآية محمولة عندنا على النكاح المؤبد وقراءة ابن مسعود لا تتواتر والقرآن لا يثبت بالأحاديث وأما احتجاجوا باختلاف الرواية في حديث النهي لانه في حديث انه نهى عنها يوم خيبر وفي آخر انه يوم الفتح وذلك تناقض يوجب القدح في الحديث ﴿ فالجواب انه ليس بتناقض لانه يصح أن ينهى عن الشيء في زمان ثم يكرره النهي عنه في زمان آخر تأكيذاً ﴿ قلت ﴾ قال ابن بززة قول الامام لم يخالف فيه إلا المبتدعة فيه مسأحة بل ثبت تحليله بعدمونه صلى الله عليه وسلم عن جماعة من الصحابة والتابعين فثبت عن أسماء بنت أبي بكر وجابر وابن عباس وابن مسعود ومعاوية وعمر بن حريث وأبي سعيد الخدري وسلمة ومعبدين أمية ابن خلف ور واه جابر عن جمع من الصحابة ﴿ قلت ﴾ وهذا الخلاف إنما كان في الصدر الأول إلى آخر خلافة عمر والاجماع إنما هو فيما بعد (ع) روى إباحتها جماعة من الصحابة وليس في حديث أحد منهم انه كان في حضر بل في السفر والغزو وعند عدم النساء وقلة الصبر عليهن مع حرارة بلادهم وفي حديث ابن أبي عمرة وابن عباس كانت رخصة في صدر الإسلام لمن اضطر إليها كليتة وفي حديث سلمة إنما أبيض يوم أوطاس وفي حديث بسرة أبيض يوم النخع ثم حرمت فيه وبوم الفتح هو يوم أوطاس لأنها غزاة واحدة متصلة وعن الحسن أنها ما حلت قط إلا في عمرة القضاء لا بعده ولا قبله وفي أبي داود انه إباحها في حجة الوداع ثم نهى عنها فيها وهو خطأ لانه لم تكن ضرورة وأكثروا حج بأهله والصحيح ان الواقع في حجة الوداع إنما هو تجديد النهي لاجتماع الناس ولبيلغ الشاهد الغائب وإتمام تقرير الدين والشرعية كما قرر غير شيء يومئذ وإيضاح إباحتها في حجة الوداع إنما هو من رواية بسرة والذي روى الثقات عنه في حجة الوداع إنما هو مجرد النهي فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه الجمهور ووافق روايته غيره من الصحابة وأما قول الحسن لم تحل إلا في عمرة القضاء فيرده ما يأتي من حديث تحرر بمها في يوم خيبر وهي قبل عمرة القضاء وأما رقت تحرريم المتعة في حديث انها حرمت به تحصل المسكنة من مدلول الحديث لعدم تحصيل الصوم ذلك وكان الشيخ يقول اذا وقع الرجل أهله لذلك فلا ينبغي أن يستحضر التي رأى ولا يتخيلها لأن المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذ هاب ما يجده في نفسه من التي رأى أها فاذا تصورها وتخيّلها فر بما زاده تعلفاً

﴿ باب نكاح المتعة ﴾

﴿ ثم ﴾ (قوله) ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل (م) كانت المتعة حلالاً في صدر الإسلام ثم نسخت بالأحاديث الصحيحة وانعقد الإجماع على حرمتها ولم يخالف فيها إلا المبتدعة (ب) قال ابن بززة قول الامام لم يخالف فيه إلا المبتدعة فيه مسأحة بل ثبت تحليله بعدمونه صلى الله عليه وسلم

يقول اذا احكم اعجبه
المرأة فوقعت في قلبه فليعمد
الى امرأته فليواقعها فان
ذلك يرد ما في نفسه ﴿ حدثنا
محمد بن عبد الله بن نمير
الهمداني ثنا أبي وكيع
وابن بشر عن اسمعيل
عن قيس قال سمعت عبد
الله يقول كنا نفر وامن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليس لنا نساء فقلنا ألا
نستخصي فها نحن عن ذلك ثم
رخص لنا أن ننكح
المرأة بالثوب إلى أجل ثم

يوم خيبر وتحرم بها يومئذ صحيح لا شك فيه. لكن لفظ الحديث في رواية سفيان نهى عن المتعة وعن لحوم الحرم يوم خيبر فقال بعضهم هذا الكلام فيه انفصال ويوم خيبر إنما هو ظرف لتحريم لحوم الحرم خاصة وتحريم المتعة مرسل لم يبين وقته وقال هذا اليوم وافق غيره من الروايات قال وهو الاشبه في تحريم المتعة لأن تحريمها كان بمكة وهذا أحسن لو ساعدته الروايات عن سفيان وفي حديث سلمة أنه حرمها يوم أوطاس وفي حديث بسرة أنه أباحها يوم فتح مكة يوم حرمها وفي غير مسلم أنه نهى عنها في تبوك والأولى حمل ما جاء في تحريمها بخيبر وأوطاس ويوم الفتح ويوم تبوك على أنه تجديد للتحريم لكن يبقى ما جاء من أباحتها يوم الفتح وأوطاس فيحتمل أنه أباحها لهم للضرورة بعد التحريم ثم حرمها تحريماً مؤكداً حرمها يوم خيبر ثم أباحها يوم الفتح للضرورة ثم حرمها أيضاً يوم الفتح تحريماً مؤكداً وتسقط رواية أباحتها في حجة الوداع بما تقدم وقد قال بعضهم إن المتعة مما تناولتها الإباحة والتحريم والنسخ مرتين كما اتفق في القبلة (د) هذان أي الإباحة والتحريم كانا مرتين كانت حللاً لا قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أيسرت يوم الفتح وهو يوم أوطاس ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريمها مؤكداً لا يجوز أن يقال إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر والتحريم يوم خيبر وإن الذي وقع يوم الفتح تجديد لتحريم دون تقدم الإباحة فيه كما اختار المازري لأن الرواية التي ذكر مسلم في أباحتها يوم الفتح صريحة في ذلك **قلت** قال ابن العربي نكاح المتعة من غريب الشريعة أبيع ثم حرم ثم أبيع ثم حرم فلا إباحة الأولى إن الله سكنت عنها في صدر الدين فغري الناس في فعلها على عادتهم ثم حرم يوم خيبر على ما ورد في ذلك ثم أيسرت يوم الفتح وأوطاس على حديث جابر وغيره ثم حرمت تحريماً مؤكداً يوم الفتح على حديث بسرة أقمنا يوم الفتح خمسة عشر ثلاثين بين يوم وليمة فأذن لنا في مقعة النساء فلم نخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى **قلت** وهذا خلاف ما حكى القاضي عن بعضهم أنه لا يجوز أن تكون الإباحة مختصة بما قبل خيبر (ع) ولم يختلف أن نكاح المتعة كان نكاحاً إلى أجل تقع الفقرة فيه بانقضاء الأجل من غير طلاق ولا ميراث فيه وأجمعوا على تحريمه ولم يخالف في ذلك إلا الرافض وما روى عن ابن عباس من إجازته رجعه عنه وأجمعوا على أنه إن وقع يفسخ قبل البناء وبعده الأما روى عن زفر من أنه إذا وقع فإن النكاح يتأبد (م) وأراه ذهب في ذلك إلى أنه من باب الشر وط الفاسدة إذا قارنت النكاح أنها لا تبطل وبمضى النكاح **قلت** فسر في المدونة نكاح المتعة بأنه النكاح إلى أجل كما ذكر وظاهره حتى لو بعد الأجل إلى ما لا يبلغه عمر أحدهما اللخمى وسواء كان ضرب الأجل من الرجل أو المرأة ابن حبيب ومنه قول المسافر أترز وجل ما أفت وعلى أنه النكاح إلى أجل فقال ابن رشد لا بد فيه من البينة والولي وإنما يفارق الصحيح في الأجل وسقوط الميراث وعلى اعتقاده هذا أفتى في رجل من أهل العلم تزوج امرأة نكاح متعة بشهادة رجلين لم تثبت عدتهما وأفر بوطئها بأنه يحد ويرجم إن أحسن والأجل ويضرب بعد الحد ضرباً وجيعاً ويسجن طويلاً

عن جماعة من الصحابة ولنا بعين قنيت عن أسماء بنت أبي بكر وجابر وابن عباس وابن مسعود ومعاوية وعمر وابن حريث وأبي سعيد الخدري وسلمة ومعبدين أمية بن خلف ورواه جابر عن جمع من الصحابة (ب) وهذا الخلاف إنما كان في الصدر الأول إلى آخر خلافة عمر والاجماع إنما هو فيما بعد (ع) روى أباحتها جماعة من الصحابة وليس في حديث أحد منهم أنه كان في حضر بل في السفر والغزو وعند عدم النساء وقلة الصبر عليهن مع حرارة بلادهم (ب) وهذا الخلاف إنما كان في الصدر الأول قال ابن العربي نكاح المتعة من غريب الشريعة أبيع ثم حرم ثم أبيع ثم حرم ثم أبيع ثم حرم فلا إباحة الأولى إن الله سكنت عنه

لاستخفافه بالدين وتليسه على حكام المسلمين وماذ كرم من طلبه يوجب خزيه في الدنيا والآخرة انتهى ﴿قلت﴾ ونقل أبو عمر عن ابن عباس أنه قال ما كانت المتعة الارحة بهذه الامة ولولا نهى عمر ما احتاج الى الزنا الاشقي فكان الشخ يقول ظاهره نقل أبي عمر هذا انه لا يحتاج فيه الى بينة ولا الى ولي وهو ظاهر سياق الاحاديث لكن بشرط أن يكون باسم النكاح ولا يكون خفية ويبقى النظر في الصورة التي أفتى ابن رشد فيها بالحد على الطالب هل الطالب فيها أقرب الى التأويل من العامى فيكون الصواب فيها عدم الرجم أو يقال التأويل المنجى انما هو مع الجهالة والعامى أقرب الى الجهالة كما يصرح مالك في غير موضع بقوله الآن يعذر جهل وماذ كرم من ابن عباس رجوع الخلاف في رجوعه مشهور وقال أبو عمر أصحابه من أهل مكة واليمن يرونه حسلا لا (ع) واختلف كبار أصحاب مالك في النكاح المتعة هل يحد حد البكر أو حد المحصن أو لا حد عليه لشبهة العقد والخلاف المتقرر فيه ولانه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن مالك وهذا على ما أصل بعض شيوخنا من الفرق في الحديثين ما حرمه القرآن أو حرمة السنة وأيضا فالخلاف بين الاصوليين هل ينقد الاجماع على أحد القولين ومذهب القاضى أنه لا ينقد والخلاف باق وهذا على أن ابن عباس لم يرجع والا فقد انقطع الخلاف ﴿قلت﴾ انظر موضوع الخلاف الذي في الحد هل هو ما تقدم لابن رشد في الاسئلة أو ما يعطيه نقل أبي عمر وسياق الحديث على ما تقدم والاجماع على أحد القولين هي مسألة ما اذا تقرر خلاف في المصر الاول في مسألة على قولين ثم أجمع أهل العصر الثاني على أحد القولين فهل يكون ذلك اجماعا رافعا للخلاف السابق أولا يكون اجماعا والخلاف باق وفي ذلك خلاف (ع) واتفقوا على أنه أن يتزوج ونيته أن يفارق ولكن قال مالك ليس من أخلاق الناس ﴿قلت﴾ ومنه لو قدم بلد اليمين فيه شهر افترج و ناول بالطلاق اذا خرج ﴿اللخمى﴾ ان شرط ذلك كان متعة وان فهم دون شرط فقال محمد هو متعة وروى ابن وهب جوازه (قوله) يأبها الذين آمنوا الآية (د) يدل أنه كان يعتقد أنه لم ينسخ كابن عباس ﴿قلت﴾ نكاح المتعة نسخ مرتين على ما تقدم فتلاوته الآية يحتمل أنه رد لما قبل من النسخ وليس باستدلال على جوازه لانه ثبت بغير الآية وتقرير الردها انه ثبت حليته وجعله من الطيبات والآية تدل على منع تحريم ما ثبت حليته ﴿فان قلت﴾ يلزم أن يستدل بها على رد كل نسخ ﴿قلت﴾ لا يلزم نعم يستدل بها على رد كل ما شك في نسخه (قوله) في سند الآخر وحدثني عثمان عن جرير عن اسمعيل (ع) اثبات جرير هنا صحيح وأما في العطف الثاني وهو قوله وحدثني أبو بكر عن وكيع في صدر الدين بجرى الناس في فعلها على عادتهم ثم حرم يوم خيبر على ما ورد في ذلك ثم أبيحت يوم الفتح واطلاس على حديث جابر وغيره ثم حرمت تحريرا مؤبدا يوم الفتح على حديث بسرة أقبا يوم الفتح خمسة عشر ثلاثين بين يوم وليلة فأذن في متعة النساء فلم يخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) واختلف كبار أصحاب مالك في النكاح المتعة هل يحد حد البكر أو حد المحصن أو لا حد عليه لشبهة العقد والخلاف المتقرر فيه ولانه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهذا المروى عن مالك وهذا على ما أصل بعض شيوخنا من الفرق في الحديثين ما حرمه القرآن أو حرمة السنة (قوله) يأبها الذين آمنوا الآية (ح) يدل أنه كان يعتقد أنه لم ينسخ كابن عباس (ب) نكاح المتعة نسخ مرتين على ما تقدم فتلاوته الآية يحتمل أنه رد لما قبل من النسخ وليس باستدلال على الجواز لانه ثبت بغير الآية وتقرير الردها انه ثبت حليته وجعله من الطيبات والآية تدل على منع تحريم ما ثبت حليته ﴿فان قلت﴾ يلزم أن يستدل بها على رد كل نسخ ﴿قلت﴾ لا يلزم

قرأ عبد الله يأبها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله يحب المعتدين * وحدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن اسمعيل ابن أبي خالد بهذا الاسناد مثله وقال ثم قرأ علينا هذه الآية ولم يقل قرأ عبد الله * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن اسمعيل بهذا الاسناد قال كنا ونحن شباب فقلنا يا رسول الله ألا نستخفى ولم يقل نفرو * وحدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله وسامة بن

الا كوع قال اخرج علينا من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن لكم ان تستمتعوا بغير متعة النساء * وحدثني أمية بن بسطام العيشي ثنا يزيد يعني ابن زريع ثنا روح وهو ابن القاسم عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الاكوع وجابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا فاذن لنا في المتعة * وحدثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا عبد الرزق أخبرنا ابن جريح قال قال عطاء قدم جابر بن عبد الله معقر الجثناء في منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد رسول الله (١٥) صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر * حدثني محمد بن

رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث * حدثنا حامد بن عمر البكري ثنا عبد الواحد يعني ابن زياد عن عاصم عن أبي نصرمة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأنه أت فقال ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعة فقال جابر فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهى عنها عمر فلم نعد لها * حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا يونس بن محمد ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا أبو عيسى عن إياس بن سلمة عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها * وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن

عن اسمعيل وجريز بن آخر جريز فأنما ثبت كذلك للعدري وأبي سعيد وابن أبي جعفر وسقط جريز عند السمرة قندي وأبناؤه خطأ وأما جريز في حديث عثمان كما تقدم ولعله كان مخرباً بعد وكيع فغلط فخرجه بعد اسمعيل وقوله في سند الآخر حدثني روح عن عمرو بن دينار عن سلمة وجابر (م) قال بعضهم لابن ماهان روح عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة وجابر وأما سقط الحسن بن محمد عند الجلودى واسقاطه وهم لان الحديث حديث الحسن (ع) قال بعضهم انظر قوله عن الحسن عن سلمة ولم يدركه (قوله) اخرج علينا من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قلت) هذا كان عام الفتح وليست هي الاباحة الاولى على ما تقدم لابن العربي وأما هي الاباحة الثانية التي عقها التعريم المؤبد وأما الاولى ما تقدم لابن العربي (قوله) وأبي بكر وعمر (د) يحتمل أن الذي استمتع على عهدهما لم يبلغه النسخ (قوله) بالقبضة من التمر والدقيق * (قلت) انظر هل يقال الرخصة فيه حتى في عوضه أو يقال جاء على مذهب من لم يشترط النصاب أعنى الربيع دينار (قوله) حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث * (قلت) قيل كان نهيه عن ذلك في آخر خلافته وقيل في أثناءها وقال لانوثي برجل تمتع وهو محسن الارجته ولا برجل تمتع وهو غير محسن الاجلته وقضية عمرو ابن حوirth انه تمتع بامرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودام ذلك حتى خلافة عمر قبله ذلك فدعاها فسألتها فقالت نعم قال من شهد قال عطاء فأراها قالت أمها وأخاها فقال فها لا غيرهما فنهى عن ذلك (قوله) كأنها بكرة عطاء (ع) البكرة الفقية من الابل يعنى شابة والعطاء بالمد الطويلة العنق

نعم يستدل بها على رد كل ما شك في نسخه (قوله) وحدثني أمية بن بسطام بكسر الباء وقد تمتع ويجوز صرفه وعدم صرفه والعشى بالغين المحجمة والربيع بفتح الراء وكسر الباء ابن سيرة بفتح السين وسكون الباء الموحدة وابن أبي عتبة بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة (قوله) وأبي بكر وعمر (ح) يحتمل أن الذي استمتع على عهدهما لم يبلغه النسخ (قوله) بالقبضة من التمر * بضم القاف وفصحها والضم أفصح قال الجوهرى القبضة بالضم ما قبضت عليه من شيء يقال أعطاء قبضة من سويق أو تمر وربما فتح (قوله) شأن عمرو بن حريث (قضية) انه تمتع بامرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودام ذلك حتى خلافة عمر رضى الله عنه فبلغ ذلك عمر فدعاها فسألتها فقالت نعم قال من شهد قال عطاء فأراها قالت أمها وأخاها قال فها لا غيرهما فنهى عن ذلك (قوله) عام أو طاس (هو يوم فتح مكة واحد وأوطاس وأدب الطائف ويصرف ولا يصرف) (قوله) كأنها بكرة عطاء (البكرة هي الفقية

الربيع بن سيرة الجهني عن أبيه سيرة أنه قال أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت أنا ورجل الى امرأته من بني عامر كأنها بكرة عطاء فعرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطى فقلت ردائي وقال صاحبى ردائي وكان رداء صاحبى أجود من ردائي وكنت أشب منه فاذا نظرت الى رداء صاحبى أعجبها واذا نظرت الى أعجبها ثم قالت أنت وداؤك يكفيني فكشيت معها ثلاثاً ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شيء من هذه النساء التي يمتنع فليخل سبيلها

حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجعدي قال ثنا بشر يعني ابن المغضل ثنا حمارة بن غزيرة عن الربيع بن سبرة أن أباه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فلقبها خمس عشرة ثلاثين بين ليلة ويوم فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الجاهل وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد فبردي خلق وأما برد بن عمي فبرد جديد غرض حتى إذا كنا بأسفل مكة وباعلاها فلتفتنا فتاة مثل البكرة العنطنة فقلنا هل لك أن يستمتع منك أحدنا قالت وماذا تبدلان فنشر كل واحد منا برده فجعلت تنظر إلى الرجلين ويراهما صاحبي تنظر إلى عطفها فقال ان برد هذا خلق وبرد جديد غرض فنقول برد هذا لباس به ثلاث مرار أو مرتين ثم استقعت منها فلم أخرج حتى حرّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم * وحدثني أحمد بن سعيد بن منصر الدارمي ثنا أبو العمان ثاوhib ثنا حمارة بن غزيرة عن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام لفتح إلى مكة فذكرتم حديث بشر وزاد قالت وهل يصلح ذلك وفيه قال ان برد هذا خلق * حدثنا محمد بن (١٦) عبد الله بن غير ثمال بن عبد العزيز بن عمر ثني الربيع

ابن سبرة الجهني أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وان الله قد حرّم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سيبله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبيدة بن سليمان عن عبيد العزيز بن عمر هذا الاسناد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين الركن والباب وهو يقول بمثل حديث ابن غير * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا يحيى بن آدم ثنا ابراهيم بن

باعتدال * أبو عبيد وهو العنقاء والعطبول (قوله في سند الآخر أبو كامل عن بشر) (د) كذا جميعهم وفي بعض النسخ أبو بكر عن بشر والاول الصواب (قوله قريب من الدمامة) هو بفتح الدال المهملة أي قبج الصورة (قوله العنطنة) (ع) هو بفتح العين المهملة وبنونين الأولى مفتوحة وبطاءين مهملتين وهي العيطاء وسبق بيانه وقيل هي الطويلة فقط (ع) وفي مختصر العين هي الطويلة العنق مع حسن قوام والعيط طول العنق (قوله خلق) (م) هو بفتح الميم وشدا الحاء المهملة (ع) يقال مع الكتب وأمع اذا درس وأنشد غيره لعيسى بن الصريح تلوح معانيها بحجر كائنها * رداء يمان قد أمع عتيق أي قديم (قوله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا) (ع) يدل فيه المسمى وهو قولنا في كل نكاح فسد لعقده * قلت * وقيل انما فيه صدق المثل (قوله فآمرت نفسها) (د) أي شاورت والعطف الجانب وقيل هو من الرأس إلى الورك (قوله ثم اختارتني) يدل أن نكاح المتعة لا يفتقر إلى بينة من الابل أي الشابة القوية والعيطاء بالمد الطويلة العنق باعتدال (قوله قريب من الدمامة) (ح) هو بفتح الدال المهملة أي قبج الصورة (قوله فبردي خلق) بفتح اللام (قوله العنطنة) (ح) هو بفتح العين المهملة وبنونين الأولى مفتوحة وبطاءين مهملتين وهي العيطاء وسبق بيانه وقيل هي الطويلة فقط (قوله تنظر إلى عطفها) بكسر العين أي جانبها وقيل من رأسها إلى وركها وفي هذا الحديث دليل على انه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولا شهود ووجه الدليل قوله فاختارتني (قوله ح) بفتح الميم وبهاء مهملة مشددة وهو الغاني ومنه مع الكتاب وأمع اذا درس (قوله فآمرت نفسها) هو بهمزة ممدودة أي شاورت ومنه ان الملائكة يأمرون بك (قوله

سمعت عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها * وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد قال سمعت أبي ربيع ابن سبرة يحدث عن أبيه سبرة بن معبد أن نبي الله صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة أمر أصحابه بالمتعة من النساء قال فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم حتى وجدنا جارية من بني عامر كأنها بكرة عيطاء فخطبناها إلى أنفسنا وعرضنا عليها بردينا فجعلت تنظر فتراني أجمل من صاحبي وترى برد صاحبي أحسن من بردي فآمرت نفسها ساعة ثم اختارتني على صاحبي فكان معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيراقهن * حدثنا عمر والناقد وابن غير قال ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية عن معمر عن الزهري عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم الفتح عن متعة النساء وحدثني حسن الحلواني وعبد بن حميد عن يعقوب ابن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح أخبرنا ابن شهاب عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه أنه أخبره ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن المتعة زمان القح متعة النساء وان أباه كان تمتع ببردین أخرین وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرنا يونس قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال ان ناسا أعمى الله ولوبهم كأعمى أبصارهم يفتون بالمتعة يعرض برجل فناداه فقال انك لجلف جاف فلعمري (١٧) لقد كانت المتعة تفعل على عهد امام المتقين يريد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ابن الزبير فجرت بنفسك فوالله لئن فعلتها لارجنك باحجارك قال ابن شهاب فاجبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله انه يدينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستبناه في المتعة فأمره بها فقال له ابن أبي عمرة الانصاري مهلا قال ماهي والله لقد فعلت في عهد امام المتقين قال ابن أبي عمرة انها كانت رخصة في أول الاسلام لمن اضطر اليها كاليتيم والدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها قال ابن شهاب وأخبرني ربيع بن سبرة الجهني ان أباه قال كنت استقمت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من بني عامر ببردین أخرين ثم نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال ابن شهاب وسمعت ربيع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وأنا جالس وحدثني سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن ابن أبي عتبة

قلت ﴿ ولاولى وقد قدمنا أنه ظاهر الاحاديث (قوله يعرض برجل) (ع) يريد بان عباس وكان قد عمى في آخر عمره ﴿ قلت ﴿ فيه انكارا أحد الخصمين اذا كان ذا امرأة على منظره بمثل هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والامام أبو المعالي يغلظ في الرد على المعتزلة اثر ما يرد عليهم بمقتضى الدليل والعلم فيقول أبو الحسين البصري المعتزلي في الجواب عن رد الامام الجواب كذا ثم يقول وأما غلاظه في الكلام وتحامله فهو مقام مسابه ومشاعة ولسناله فيكون حجة الامام في الاغلاظ بالقول على المعتزلة فعل ابن الزبير هذا بطريق أخرى (قوله لجلف جاف) (م) قال ابن السكيت الجلف الجاف زكره مع اختلاف اللفظ تأكيداً كيداً والجلء في العليظ وجاء في صفته صلى الله عليه وسلم بالجاف ولا المهين أى ليس بالعليظ الخلق ولا المحقر والجفاف الناس التباعد ويقال ليس فلان بالذى يجفوا أصحابه وأصل الجلف الشاة المساوغة بلارأس ولا قوائم ويقال للدين أيضا جلف وذكر ابن خالويه أن الجافى من صفات الاسد (قوله لأرجنك باحجارك) (د) هذا يدل أنه بلغه الناسخ وأنه لم يشك في تحريمها فقال ان فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجنك بالاحجار التي ترجم بها الزناة (ط) ويحتج به من يوجب حدنا كح المتعة ويحتمل أنه مبالغته في الزجر (قوله ابن سيف) (ع) هو خالد بن الوليد الخزرجي وسمى بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سيف من سيوف الله سلمه الله على الكفار وتسميته بذلك مشهورة (قوله قال ابن أبي عمرة انها كانت رخصة) (ع) كذا لم وفي كتاب العنبري قال ابن أبي عمر وبغيرها وهو خطأ حش (قوله عن عمر بن عبد العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة) (ع) كذا في الأصول وهو الصحيح وكان في كتب شيخنا أبي على الصدفي ابن أبي سبرة وكذا ضبطناه عنه فقال انه خطأ (قوله نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الجمر الانسية) (غ) رويناه لجميعهم بفتح الهمز والنون ورواه بعضهم بكسر الهمز يعرض برجل يريد بان عباس وكان قد عمى في آخر عمره (ب) فيه انكارا أحد الخصمين اذا كان ذا امرأة على منظره بمثل هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والامام أبو المعالي يغلظ في الرد على المعتزلة اثر ما يرد عليهم بمقتضى الدليل والعلم فيقول أبو الحسين البصري في الجواب عن رد الامام الجواب كذا ثم يقول وأما غلاظه في الكلام وتحامله فهو مقام مسابه ومشاعة ولسناله فتكون حجة الامام في الاغلاظ بالقول على المعتزلة فعل ابن الزبير هذا بطريق أخرى (قوله لجلف جاف) ابن السكيت الجلف هو الجافى وكرره مع اختلاف اللفظ تأكيداً كيداً والجافى الغليظ الطبع العليل المهم والادب (قوله لأرجنك باحجارك) (ح) هذا يدل أنه بلغه الناسخ وأنه لم يشك في تحريمها فقال ان فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجنك بالاحجار التي ترجم بها الزناة (ط) ويحتج به من يوجب حدنا كح المتعة ويحتمل أنه مبالغته في الزجر (قوله ابن سيف الله) (ع) هو خالد بن الوليد وسمى بذلك لقول

(٣ - شرح الابن والسوسى - رابع) عن عمر بن عبد العزيز قال ثنى الربيع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن المتعة وقال ألانها حرام من يومك هذا الى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه ﴿ حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الجمر الانسية وحدثناه عبد الله بن محمد بن أسماء الضبي ثنا جويرية عن مالك بهذا

الاسناد وقال سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان انك رجل تائه ناهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث يحيى بن يحيى عن مالك
 * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال زهير ثنائيان بن عيينة عن الزهري عن الحسن
 وعبد الله ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الجمر الأهلية
 * وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا عبيد الله عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي أنه سمع
 ابن عباس يلين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٨)

وسكون النون والانس بفتح الهمزة الناس وكذلك بكسرها ولم يختلف في الاخذ بالنهي عن أكلها
 الاثر روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف * واختلف عن مالك هل ذلك على الكراهة
 أو التحريم * واختلف في علة تحريمها في الاخبار ف قيل لانهم لم تكن قسعت وقيل خوف فناء الظهر
 وقيل لانها كانت جلالة وقيل هو نهى تحريم لغير علة ويأتى الكلام على ذلك في الذبائح ان شاء
 الله تعالى (قوله انك رجل تائه) (م) التائه المرتفع عن طريق القصد (ع) قال المهر وى انما المرتفع عن
 طريق القصد التياه وأما التائه فهو الحائر وأصله من الارض الميتة وهى الارض التى لم يهتد فيها بعلم
 * وقال صاحب الافعال يقال تاهت بها وتوها تكبر وأيضاً ذهب عقله

أحاديث النهى عن الجمع *

(قوله لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) (ط) سواء كان ذلك في عقد أو عقدين أيهما
 تقدمت وقد بين ذلك في الترمذى بقوله لا تنكح المرأة على عمتها أو العمة على بنت أخيها والمرأة على
 خالتها والخاله على بنت أخيها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى وقيل فيه
 حديث حسن صحيح والكبرى العمة والصغرى بنت الاخ والكبرى في قوله ولا تنكح الصغرى من
 عطف التفسير على جهة التأكيد (ع) وأجمع المسلمون على الأخذ بهذا النهى الا طائفة من الخوارج
 لا يلتفت اليها واحتجوا بقوله تعالى وأن تجمعوا بين الأختين ثم قال تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم
 قالوا والحديث خبر واحد والآحاد لا تخصص القرآن ولا تنسخه وفي المسئلة خلاف بين الأصوليين
 والصحيح جواز الأمرين لان السنة تبين ما جاء به عن الله تعالى ولان علة المنع من الجمع بين الأختين
 وهى ما تتحمل عليه الغيرة من التقاطع والتدابير بين ذوى الرحم موجودة فى ذلك * وقاس بعض
 السلف عليه جملة القرابة فخرج الجمع بين بنتى العم وبنتى العمة والخاله والجهور على خلافه وقصر
 التحريم على ما ورد نص فيه أو ما ينطلق عليه لفظه من العمت والخالات وان علون على ما يأتى (قوله
 قال ابن شهاب فترى خاله أيها وعمه أيها بتلك المنزلة) (ع) وهذا صحيح لان كلامهم ما ينطلق عليه
 عمه وخاله وان علون لان العمة هى كل امرأة تكون أختا لرجل له عليك ولادة والخاله كل امرأة
 هى أخت لكل امرأة لها عليك ولادة فاخت الجد للاب عمه وأخت الجد للام خالة (د) العمة حقيقة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سيف من سيوف الله سله الله على الكفار وتسميته

نهى عنها يوم خيبر
 وعن لحوم الجمر الانسية
 * وحدثنى أبو الطاهر
 وحرملة بن يحيى قال أخبرنا
 ابن وهب أخبرني يونس
 عن ابن شهاب عن الحسن
 وعبد الله ابني محمد بن علي
 ابن أبي طالب عن أبيهما
 انه سمع علي بن أبي طالب
 يقول لابن عباس نهى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن متعة النساء يوم
 خيبر وعن أكل لحوم الجمر
 الانسية * حدثنا عبد الله
 ابن مسامة القعنبى ثنا مالك
 عن أبي الزناد عن الأعرج
 عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يجمع بين المرأة وعمتها
 ولا بين المرأة وخالتها
 * وحدثنا محمد بن ربح بن
 المهاجر أخبرنا الليث عن
 يزيد بن أبي حبيب عن
 عراك بن مالك عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم نهى عن أربع نسوة أن يجمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وخالتها * وحدثنا عبد الله بن مسامة بن قنبل ثنا
 عبد الرحمن بن عبد البر قال ابن مسامة مدنى من الانصار من ولد أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن
 ذؤيب عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا ابنة الاخ على
 الخالة * وحدثنى حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع
 أبا هريرة يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالها قال ابن شهاب فترى
 خاله أيها وعمه أيها بتلك المنزلة * وحدثنا أبو معن الرقاشي ثنا عبد بن الحرث ثنا هشام عن يحيى أنه كتب اليه عن أبي سلمة

انما هي أخت الأب وتسمية أخت الجد عمه انما هو مجاز والخالة حقيقة انما هي أخت الأم وتسمية أخت الجد خالة مجاز وأخت الجد سواء فيه كانت الجددة فيه لاب أو لام

﴿ فصل ﴾ (م) يستباح الفرج النكاح وبالملك ما لم يمنع من ذلك مانع يتأبد معه التعريم أو لا يتأبد والذي يتأبد معه التعريم منه ذاتي كالنسب في الام والاخت ومنه طاريء وهو الرضاع والصهر واللعان والنكاح في العدة فيصير بالرضاع ما يحرم من النسب والصهر أربعة حليلة الأب والابن وبجرمان بالمقدو والثالثة الربيبة ولا تحرم بالعقد على الام بل بالدخول بها اتفاقاً الرابعة أم الزوجة وتحرم بالعقد على بنتها في قول الجمهور وقال مجاهد انما تحرم بالدخول بالبنت وسبب الخلاف آية وأمّهات نسائكم هل قيد الدخول للنساء الاخيرات أو النساء في الموضعين والاول أرجح لان الاستثناء عنده جميع الاصوليين يرجع لا قرب مذكور * وأيضاً فصل النكاح اذ اختلف اعراب الاسماء المنعونة أو اتفق اعرابها واختلف العامل انه لا يجوز الجمع بين نوعيها وهما اختلف العامل لان النساء الاولين مخفوضات بالاضافة للنساء الثانية مخفوضات بحرف الجر والثالثة الملائنة ويتأبد تحريمها بغير خلاف والرابعة المتزوجة في العدة * واختلف هل يتأبد تحريمها أو أم لا يتأبد معه التعريم فنه ما يرجع الى العدد كالحامسة ومنه ما يرجع الى الجمع كالجوع بين الاختين ومنه ما يرجع الى غير ذلك كالجوسية والمرتدة وذات الزوج وغير ذلك وضابط ما يمنع الجمع فيهن أن يقال كل امرأتين بينهما قرابة لو كانت احدهما ذكراً حرم نكاحه الاخرى وان شئت قلت كل امرأتين لو كانت احدهما ذكراً حرمت الاخرى عليه من الطرفين وزيد من القرابة في الضابط الاول من الطرفين في الثاني لتخرج المرأة وربيتها فان الجمع بينهما جائز لانهما أجنبيتان ولا يدور التعريم فيهن من الطرفين وتدخل فيه عمه الاب وخالته وشبه ذلك من الاباء لان العقد يشتمل على ذلك

﴿ فصل ﴾ (م) وجل الناس على أن ما امتنع جمعه في النكاح يمتنع جمعه في الوطء بالملك لقوله تعالى وأن تجمعهوا بين الاثنين فهم وقيل انه جائز لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم فهم وآية لنساء أولى لانها نزلت في بيان المحرمات فهي أولى من آية نزلت في مدح قوم حفظوا فر وجهم الا على أزواجهم وأيضاً فان آية الملك البين خصصت بمن ملك من ذوات المحارم والعالم اذا خصص ضعف الاحتجاج به (ع) قول بعض السلف انه جائز ان يفقد الاجماع على خلافه الا طائفة من الخوارج لا يلتفت اليها * قلت * في الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه خمس مذاهب للاصوليين والصحيح انه حجة

﴿ حديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ﴾

هو في جميع النسخ بالرفع على انه خبر في معنى النهي وهو أبلغ من صريح النهي (ع) المنع انما هو بعد الركون لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرته انه خطبها ثلاثة فلم ينكر دخول بعضهم على بعض * واحتلف في حد الركون هل هو الرضا بالزوج أو تسمية الصداق فقال الشافعي انما النهي اذا أدنت للولي أن يعقد عليها من رجل بعينه فلا يحل لاحد أن يخطب حتى يأذن الخاطب الاول وقال ابن القاسم النهي انما هو في غير العاسق وأما العاسق فيخطب على خطبته * قلت * قال ابن العربي وكذلك اذا كان الخاطب الاول غيره مشاكلاً للخطوبة فان للشا كل أن يخطب على خطبة غير المشاكلي قال ولا ينبغي أن يختلف في هذا انتهى والمراد بالفسق ما يمنع العدالة ويبنى الخاطب الثاني على علمه بفسق الاول أعني في صحة القدوم على الخطبة وأما في عدم فسخ نكاحه فحتى يثبت عدم فسق الاول ولو خطب

وهو غير عالم بفسق الاول ثم بان فسقه اثم في قدومه على الخطبة ولا يفسخ نكاحه لانه غرر وسلم كما قيل
 فيمن تنازل زجاجة وفيها لبن بظنه خرافاته ياتم ولا يجدوا اذا كان المنع انما هو بعد الركون فان الخطبة
 قبله جائزة * ابن رشد ولو اتحد الخاطب بخطب للغير اولا ثم لنفسه ثانيا جاز وفعله عمر رضي الله عنه
 طلبه جرير أن يخاطب له امرأة من دوس ثم طلبه من وان بن الحكم بخطبها له ثم ابنه عبد الله فدخل
 عليها عمر فاخبرها بهم الاول فالاول ثم خطبها لنفسه فقالت اهازل أم جاد فسكحتة وولدت له ولدين
 وفي سماع ابن أبي أويس كره مالك لمن بعث خاطبا أن يخاطب لنفسه وراها خيانة وما سمعت فيه
 رخصة وكان الشيخ يتأول هذه الرواية ويحملها على أن المبعوث خص نفسه بالخطبة لفعل عمر (ع)
 لا خلاف أن الخاطب على خطبة غيره بعد الركون عاص * واختلف عندنا اذ وقع العقد في صورة
 النهي هل يفسد العقد وبإضاء العقد قال الشافعي والكوفيون النهي عندهم ليس للوجوب ولما لك
 فيه قولان ولكبار اصحابه قول ثالث بالفسخ قبل البناء * قلت * فالأقوال الثلاثة يعضى بالعقد
 يعضى بالدخول يفسخ بعد الدخول والثلاثة حكاهما أبو عمر روايات قال والمشهور أنه يفسخ قبل
 البناء ويثبت بعده وأما طريق ابن رشد فقال في فساد ما عقد على صورة النهي قولان قال وعلى
 العاصم في نفسه مطلقا وقبل البناء قولان قال وقال ابن القاسم لا يفسخ ويؤدب فاعله * ابن العربي
 والاولى عدم الفسخ لان النهي في غير العقد لم يؤثر فيه وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وروى ابن
 وهب وابن نافع اذ وقع العقد بعد تراضيهما وهي تشترط لم يفسخ لانه يجحد ولو ثبت ذلك دون شك
 فرق بينهما (قوله على خطبة أخيه) (ع) قال الخطابي يدل على أنها على خطبة الكتابي جائزة وهذا
 انما يقوله الاوزاعي والجهوري على خلافه (قوله ولا يسوم على سوم أخيه) (ع) لما يقع في ذلك من
 الضرر وكره بعضهم بيع المزايدة خوف الوقوع في مثل ذلك واذا كان النهي انما هو بعد الركون
 خرج بيع المزايدة واختلف اذ وقع البيع في صورة النهي هل يفسخ البيع وبأنى الكلام على
 ذلك ان شاء الله تعالى * قلت * وانظر هل يقيد بما اذا لم يكن السائم الاول فاسقا كما تقدم في الخاطب
 والاظهر أنه لا يقيد بذلك لصحة بيع الفاسق بخلاف نكاحه وقد يقال انه لا حرمة للفاسق (ع) وما
 في بعض الروايات من قوله لا يبيع أحدكم على بيع أخيه قيل معناه لا يشتري وأما بيع الرجل سلعة
 على بيع أخيه فغير منهي عنه والاولى حمله على ظاهره وهو أن يعرض سلعة على المشتري برخص

﴿ باب تحريم الجمع ﴾

(رش) (قوله لا يخاطب الرجل على خطبة أخيه) في معنى النهي وهو أبلغ من صريح النهي والمعنى
 انما هو بعد الركون * واختلف في حد الركون هل هو الرضا بالزوج أو تسمية الصداق وقال ابن
 العاصم النهي انما هو في غير الفاسق وأما الفاسق فيخطب على خطبته (ب) ابن العربي وكذلك اذا كان
 الخاطب الاول غير مشا كل للخطوبة فان للشا كل أن يخاطب على خطبة غير المشا كل قال ولا ينبغي
 أن يختلف في هذا واذا كان للجمع انما هو بعد الركون فان الخطبة قبله جائزة * ابن رشد ولو اتحد الخاطب
 بخطب للغيره اولا ثم لنفسه ثانيا جاز وفعله عمر رضي الله عنه طلبه جرير أن يخاطب له امرأة من دوس
 ثم طلبه من وان بن الحكم بخطبها له ثم ابنه عبد الله فدخل عليها عمر فاخبرها بهم الاول فالاول ثم خطبها
 لنفسه فقالت اهازل أم جاد فسكحتها وولدت له ولدين وفي سماع ابن أبي أويس كره مالك لمن بعث خاطبا
 أن يخاطب لنفسه وراها خيانة وما سمعت فيه رخصة وكان الشيخ يتأول هذه الرواية ويحملها على أن
 المبعوث خص نفسه بالخطبة لفعل عمر رضي الله تعالى عنه (قوله على خطبة أخيه) بكسر الخاء هو

عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تنكح المرأة على
 عمها ولا على خالتها
 * وحدثنى اسحق بن
 منصور أخبرنا عبيد الله بن
 موسى عن شيبان عن يحيى
 ثني أبو سلمة انه سمع أبا
 هريرة يقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مثله
 * حدثنا أبو بكر بن أبي
 شيبة ثنا أبو أسامة عن هشام
 عن محمد بن سيرين عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يخاطب
 الرجل على خطبة أخيه
 ولا يسوم على سوم أخيه

ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي صحفها وتنكح فأنما لها ما كتب الله لها وحدثني
 محمد بن عوف ثنا علي بن مسهر عن داود بن أبي هند عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن تنكح المرأة على عمتها وأختها أو أن تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي صحفها فان الله عز وجل رازقها * حدثنا
 محمد بن مثنى وابن بشار وأبو بكر بن نافع واللفظ لابن مثنى (٢١) وابن نافع قالوا ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن عمرو

ابن دينار عن أبي سلمة عن
 أبي هريرة قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أن
 يجمع بين المرأة وعمتها وبين
 المرأة وخالتها * وحدثني
 محمد بن حاتم ثنا شعبة
 ورفاء عن عمرو بن دينار
 بهذا الإسناد مثله * حدثنا
 يحيى بن يحيى قال قرأت
 على مالك عن نافع عن نبيه
 ابن وهب عن عمر بن عبد
 الله أراد أن يزوج طلحة
 ابن عمر بنت شيبه بن حبيب
 فأرسل إلى أبان بن عثمان
 يحضر ذلك وهو أمير الحج
 فقال أبان سمعت عثمان بن
 عفان يقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لا ينكح المحرم ولا ينكح
 ولا يخطب * وحدثنا محمد
 ابن أبي بكر المقدمي ثنا جاد
 ابن زيد عن أبيوب عن نافع
 ثني نبيه بن وهب قال بعثني
 عمر بن عبد الله بن معمر
 وكان يخطب بنت شيبه بن
 عثمان على ابنه فارساني
 إلى أبان بن عثمان وهو على
 الموسم فقال ألا أراه أعرايا
 إن المحرم لا ينكح ولا ينكح

عليه ليزهده في سلعته وأخيه والشرء والبيع يطلق على المتبايعين معا (قوله) ولا تسأل المرأة طلاق
 أختها لتكفي صحفها وتنكح فأنما لها ما كتب الله لها (د) لا تسأل نهى ويحتمل أنه خبر في معنى النهي
 ومعنى الحديث أن تسأل المرأة رجلاً أن يطلق زوجته وينزوجهما فتخص بنفقة (ع) ولنفرغ صحفة
 أختها منها فكأنها تليها لتأخذ ما فيها أو تقلبها إذا عادت النساء قلب الصراف النارغة الكسائي
 أ كعأت الاناء كبته وكفأته أملت * أبو عبيد لم يرد الصحفة خاصة إنما جعلها مثالا لحظها منه
 فكأنه إذا طلقها أملت حظ أختها منه إلى نفسها وقيل أنه كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الأولاد
 * قلت * والمراد بالأخت ما هو أعم من كونها معها في العصمة كالضرة أو لافي العصمة كالأجنبية
 ومن الباب أن يقول الولي لأطيك ابنتي حتى تفارق من في عصمتك وليس من الباب أن يشترط
 على الزوج في العقد طلاق من ينزج على وليته لأن عصمة الداخله عليها لم تثبت بعد وليس منه أيضا
 أن تسأل المرأة أن يبيع جاريته والعرق وقوع الضرر بالنسول طلاقها من وقوع الوصم بموقع
 من وصم الطلاق وقد لا تزوج بخلاف الجارية فإنه لا وصم عليها في البيع وتنقل إلى ملك آخر
 بالفور فلا ضرر يلحقها (قوله) في الآخر فأنما لها ما كتب الله لها * قلت * هو بيان لالغاء
 ما اعتبرته السائلة

أحاديث تحريم نكاح المحرم

(قوله) في الحديث من طريق مالك بنت شيبه بن حبيب وقيل فيه من طريق أبيوب بنت شيبه بن عثمان
 (م) أبو داود وهم مالك والصواب بنت شيبه بن عثمان * وقال الداودي ليس بهم لأنها ابنة شيبه
 ابن حبيب بن عثمان الحجي (ع) ففعل من قال بنت حبيب بن شيبه إلى أبيها ومن قال بنت عثمان بن شيبه إلى
 جدها (قوله) يحضر ذلك فيه استحباب الاستئذان لحضور العقد (قوله) ولا ينكح (ع) لأنه لما منع

حجة للزاعى الذى يقول الخطبة على خطبة الكتابي جائزة والجمهور على خلافه فيكون قوله على
 خطبة أخيه خرج مخرج لثالب (قوله) ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي صحفها أى تليها وتفرغ
 ما فيها لنفسها وهو كناية عن اختصاصها بمنافع الزوج (ب) والمراد بالأخت ما هو أعم من كونها معها
 في العصمة كالضرة أو لافي الاجنبية ومن الباب أن يقول الولي لأطيك ابنتي حتى تفارق من في
 عصمتك وليس من الباب أن يشترط على الزوج طلاق من ينزج على وليته وليس منه أيضا أن
 تسأل المرأة أن يبيع جاريته (قوله) وتنكح تجزئ للاستعارة وحينئذ يناسب النصيب والبخت
 قوله صلى الله عليه وسلم فان لها ما قدر لها (قوله) فأنما لها ما كتب هو بيان لالغاء ما اعتبرته السائلة
 * قلت * قوله وتنكح معطوف على قوله لتكفي صحفها أى لتكفي صحفها وتنكح زوجها

أخبرنا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * وحدثني أبو غسان المسمعي ثنا عبد الأعلى ح وثني أبو الخطاب زياد بن
 يحيى ثنا محمد بن سواء قال جميعا ثنا سعيد عن مطر ويعلى بن حكيم عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان بن
 عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وعمر والنافذو زهير
 ابن حرب جميعا عن ابن عيينة قال زهير ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان

يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال المحرم لا ينكح ولا يخطب * حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن أبي عن جدي قال ثنى خالد بن يزيد ثنى سعيد بن أبي هلال عن نبيه بن وهب أن عمر بن عبد الله بن معمر أراد أن ينكح ابنة طلحة بنت شيبة بن جبير في الحج وأبان بن عثمان يومئذ أمير الحاج فأرسل إلى أبان أني قد (٢٢) أردت أن أنكح طلحة بنت عمر فأحب أن تحضر

فلك فقال له أبان ألا أراك عسراقيا جافيا أني سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير واسحق الحنظلي جميعا عن ابن عيينة قال ابن نمير ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أن ابن عباس أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم زاد ابن نمير فحدثت به الزهري فقال أخبرني يزيد ابن الأصم أنه نكحها وهو حلال * وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا داود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس أنه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن آدم ثنا جرير بن حازم ثنا أبو فرارة عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن

من العقد لنفسه منع أن يعقد لغيره وشابه المرأة في أنها لا تعقد على نفسها ولا على غيرها (قوله أراك عراقيا) (ع) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اعراقيا أي جاهلا بالسنة وعراقيا خطأ لأن يكون قد علم من مذهب العراقيين جواز نكاح المحرم فيصح عراقيا أي أخذت بمذهبهم في هذا جاهلا بالسنة (قوله في الآخر تزوج ميمونة وهو محرم) (م) احتج به أبو حنيفة والكوفيون على صحة نكاح المحرم ومنعه إلا كثر للأحاديث السابقة والمنع أرجح لأن دليله قول ودليلهم فعل وإذا تعارض الفعل والقول قدم القول لأنه يتعدى للغير والفعل لا يتعدى بل يكون مقصورا عليه وقد خص صلى الله عليه وسلم في النكاح بأشياء وأيضاً ورد أنه تزوجها وهو حلال فصار الفعل مختلفا في ثبوتة والقول متفق عليه والمتفق عليه أولى وقد يجمع بين الروايتين بأن يكون معنى قوله وهو محرم أي حال بالمحرم ومن حل بالمحرم يقال له محرم وهي لغة شائعة (ع) القول بأنه تزوجها وهو حلال هو رواية أكثر الصحابة ولم يرو أنه تزوجها وهو محرم إلا من حديث ابن عباس وبه أخذ الكوفيون وخالفهم في ذلك سائر الفرق وقيل أنه عليه السلام بالمدينة وكل أبارافع مولاه فقده عليها وهو بمكة وبني بها بسرف وأشهد بمكة عند وصوله صلى الله عليه وسلم أنه تزوجها (د) وأيضاً فقد روت ميمونة وأبو رافع أنه تزوجها وهو حلال وهم أعرف بالقضية وأضبط من ابن عباس وأكبر سننا وأجاب جماعة من أصحابنا بأن له أن يتزوج وهو محرم وأنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقيل أنه ليس من خصائصه قلت في الأقرب تأويل الوكالة أن صحت وأمكن الجمع وأن لم يمكن الجمع فلم يبق إلا الفرع إلى الترجيح ولا شك في ترجيح قول الأكثر لما تقدم (قوله في الآخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه) (ع) قبل معنى لا يبيع لا يشتري والبيع يطلق على الشراء وأما يبيع الرجل سلعة على بيع أخيه فغير منهي عنه والأولى جملة على ظاهره وهو

وفي رواية أخرى استفرغ محققها أي تجملها فارغة وهي استعارة مستقلة تمثيلية شبه النصب والبغ بالصيغة وحظوظها وتمتعانها بما يوضع في الصفحة من الأطعمة اللذيذة وشبهه الافتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصفحة عن تلك الأطعمة ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه به من اللفاظ

باب نكاح المحرم

(ث) نبيه بضم أوله (قوله تزوج ميمونة وهو محرم) حجة لابي حنيفة والكوفيين على صحة نكاح المحرم ومنعه إلا كثر للأحاديث السابقة والمنع أرجح لأن دليله قول ودليلهم فعل وإذا تعارض القول مقدم لأنه يتعدى للغير والفعل لا يتعدى بل يكون مقصورا عليه وقد خص صلى الله عليه وسلم في النكاح بأشياء وأيضاً ورد أنه تزوجها وهو حلال فصار الفعل مختلفا في ثبوتة والقول متفق عليه فهو أقوى وقد يجمع بين الروايتين بأن يكون معنى وهو محرم أي حال بالمحرم يقال أحرم إذا دخل في المحرم

عباس * وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن باع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض * وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن مثنى جميعا عن يحيى القطان قال زهير ثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب

على خطبة أخيه الآن يأذن له * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن عبيد الله بهذا الاسناد وحدثنه أبو كامل الجحدري ثنا حماد ثنا أيوب عن نافع بهذا الاسناد * وحدثنى (٢٣) عمر والنقاد وزهير بن حرب وابن أبي عمير قال زهير

ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد أو يتاجشوا أو يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع يبيع أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتمني ما في ألتها أو ما في عهقتها زاد عمرو في روايته ولا يسم الرجل على سوم أخيه * وحدثنى حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب ثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتاجشوا ولا يبيع المرء على بيع أخيه ولا يخطب المرء على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتمني ما في ألتها

* وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة

أن يعرض سلعة برخص على المشتري ليزهده في شراء سلعة أخيه بعد المراكنة (قوله الآن يأذن) * قلت * لأنه إذا أذن سقطت المراكنة وهو يدل أن الحق له وتقدم ما لابن العربي وغيره في ذلك (قوله في الآخر نهى أن يبيع حاضر لباد) (ع) أخذ إلا كثر بهذا النهي ثم حمله مالك في المشهور على أهل العمود ممن يجعل السعر وأما من قرب من المدينة ويعرف السعر فلا يدخل في ذلك ولما لك وأصبغ قول آخر محمله على العموم التام وإن المراد بالبادي كل طارئ على بلد وإن كان من أهل الحضر وذكر البادي تنبيهاً على الطارئ وهو مفهوم العلة في قوله دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض وقيل إنما ذلك في البلاد الضيقة التي يتبين بها الضرر وغلاء السعر إذا لم يبلغ الجالب متاعه وأما الوسعة التي لا يظهر ضرر بسبب ذلك فلا بأس والنهي عند مالك للتعريم ثم اختلف إذا وقع فقال ابن القاسم يفسخ ما لم يفت وقال سحنون وابن وهب والشافعي بفسخ وقيل إن النهي ليس للتعريم بل للنذب وذهب أبو حنيفة وعطاء ومجاهد وغيرهم إلى أن الحديث غير معمول به * ثم اختلفوا في تأويله فقال بعضهم إنما كان ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم فظاهر قولهم أنه منسوخ وقال آخرون برده حديث النصيحة لكل مسلم وقيل إنما كان هذا النهي في أمر الحضري للبدوي أن يتر بص بسلعة لغلاء السعر فإنه يبيع بسعر اليوم فيرتفق الناس بذلك فإذا قال له أنا تر بص لك بها وأبيعها لك فأت الناس الرفق * قلت * وليس من يبيع الحاضر للبادي يبيع الدلال اليوم لأن الدلال إنما هو لا شهرار السلعة فقط والعقد عليها إنما هو لربها ويباع الحاضر إنما هو أن يتولى الحاضر العقد ويقف مع رب السلعة ليزهده في البيع ويعلمه أن السلعة مثلاً لم تبلغ ثمنها ونحو ذلك والدلال عكس ذلك لأن له رغبة في البيع ويعلمه أن السلعة لم تبلغ أكثر وكذلك ليس من يبيع الحاضر أن يبعث البدوي بسلعة ليبيعها له الحاضر (قوله لا تتاجشوا) (م) التجش أن يزيد في السلعة ليغير غيره لا يشتري بها وقال أبو بكر النجاشي حدثنا الشئ واطراؤه فالمعنى لا يمدح أحدكم سلعة ويزيد فيها وهو لا يريد شراءها فباعه غيره وقال غيره التجش تنفير الناس عن الشراء وأصله تنفير الوحش * قلت * وليس من التجش ما يتفق أن يأتي الدلال بالسلعة لمن يعرف قيمتها فيستفتح له بما ينادي به وهو لا يريد شراءها لأنه وإن كان لا يشتريها فهو لا يفعل

* قلت * ويحتمل أن يكون معناه وهو عازم على الأحرام مجعاً عليه لتوهم أن نكاح من عزم على الأحرام محرم خوفاً فساد الأحرام بتزويج امرأة جديدة (قوله نهى أن يبيع حاضر لباد) (م) ليس منه يبيع الدلال اليوم لأن الدلال إنما هو لا شهرار السلعة فقط والعقد عليها إنما هو لربها ويباع الحاضر إنما هو أن يتولى الحاضر العقد ويقف مع رب السلعة ليزهده في البيع ويعلمه أن السلعة مثلاً لم تبلغ ثمنها ونحو ذلك والدلال على العكس لأن له رغبة في البيع وإن علم أن السلعة لم تبلغ ثمنها أكثر وكذلك ليس منه أن يبعث البدوي بسلعة ليبيعها له الحاضر (قوله لا تتاجشوا) التجش أن يزيد في سلعة ليغير غيره وقال أبو بكر حدثنا الشئ واطراؤه فالمعنى لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد فيها وهو لا يريد شراءها وقال غيره التجش تنفير الناس عن الشراء (ب) وليس من التجش ما يتفق أن يأتي الدلال بالسلعة لمن يعرف قيمتها فيستفتح له بما ينادي به وهو لا يريد شراءها لأنه وإن كان لا يشتريها فهو لا يفعل

أيوب وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسمعيل بن جعفر قال ابن أيوب ثنا اسمعيل أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ليغريه (قوله لايسم المسلم على سوم أخيه المسلم) (د) خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له فمتنع على الكافر كما يمتنع على المسلم وهو مذهب الجمهور وقال الاوزاعي لا يمتنع السوم على سوم الكافر (قوله عن أبيهما) (ع) عن بعض شيوخنا صوابه أبوهم لان كلا حدث عن أبيه وليس ابنا خوينا ويصح أن يقال أبيهما بفتح الباء على لغة من قال في تنبيه أبان بحذف الواو كما قالوا في تنبيه يديدان بحذف الياء

نكاح الشغار

(م) الشغار لغة الرفع شغل الكلب اذا رفع رجل ليلول وقيل انما يفعل ذلك اذا بلغ سن الانزال والابلاج فان صح ذلك تمكن التنبيه وقال غيره يقال بلد شاغر أى مفتحة لا يمنع من غاره وقال الفراء الشغار البعد بلد شاغر اذا بعد عن السلطان (ع) ابن دريد يقال شغل عن الامر اذا اتسع وعظم وقال أبو زيد شغرت المرأة اذا رفعت رجلها عند الجماع (د) وقيل هو من شغل البلد اذا حلا نخلوه من الصداق (قوله نهى عن الشغار) والشغار أن يزوجه ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ولا مهر بينهما (ع) قال بعضهم كان الشغار من نكاح الجاهلية يقول أحدهم شاغرتى ولتتى بوليتك أى عاوضنى جماعا بجماع ولم يختلف العلماء فى النهى عنه ابتداء وانما اختلفوا اذا وقع فأما الكوفيون والليث والزهرى وعطاء اذا صح بصدق المثل وأما مالك والشافعى * واحتلف فى علة البطلان ف قيل لان كلام من العرجين معقوده وعليه وقيل لخلوه من الصداق فعلى الاول فساد فى عقده ويفسخ بعد البناء وعلى الثانى فساد فى صداقه فيمضى بالبناء ورواه على بن زياد فى كتاب خير من زينته * وقال بعض شيوخنا يخرج من المذهب قول ثالث أنه يفوت بالعقد وفسخه قبل البناء استحسان واحتياط على أحد الطريقين فيما فسد لصدقه * (قلت) قال ابن الميضى فى كتاب ابن القصار ما يدل على أنه يفوت بالبناء * وقال ابن شبلون قوله فى المدونة يقع فيه الطلاق والميراث يدل على أنه يفوت بالبناء فالقول الثالث فى قول هذا الشيخ انه مخرج على الاصل الذى أشار اليه فيما عقد على أن لاصداق فيه ويحتمل أنه لما ذكر ابن القصار وابن شبلون وبالجملة قالوا لثلاثة يفسخ بعد البناء قال فى المدونة وان كان وولدت الاولاد ويضى بالدخول ويضى بالعقد وأنكر ابن بشير وجود هذا القول وقال لا خلاف منصوص فى فسخه قبل البناء لكنه فى آخر الفصل قال يعضيه بالعقد مالك مرة واختار ابن عبد السلام كون فساد فى الصداق فيمضى بالدخول قال لانه دائر بين صورتين حكم كل واحدة منهما كذلك الاولى اذا تزوج على أن لاصداق والثانية اذا تزوج بخمر أو خنزير انتهى وأما كون العرج معقودا به وعليه موجب الفساد فهو لما يؤدى اليه من اجتماع الحل والحرمه الملزوم للتنافى والعقد الملزوم للتنافى فاسد مطلقا لانه من حيث انه معقود به فهو لما للزوجة لا يحل وطؤه ومن حيث انه معقود عليه فهو لما للزوج يحل وطؤه * وأجيب بأن المملوك منه مختلف فالمملوك للزوجة البضع والمملوك للزوج الاتعاع وهذا كالاتمة المتروجة منافعها للزوج وذاتها للمالك * واحتلف فى السبب الذى لاجله

لايسم المسلم على سوم أخيه المسلم ولا يخطب على خطبة * وحدثنى أحمد بن ابراهيم الدورقي ننى عبد الصمد ثنا شعبه عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الصمد ثنا شعبه عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم الأهم قالوا على سوم أخيه وخطبة أخيه * وحدثنى أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب عن الليث وغيره عن يزيد ابن أبى حبيب عن عبد الرحمن بن شماس أنه سمع عقبة ابن عامر على المنبر يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر * وحدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار

ليغريه (قوله على سوم أخيه المسلم) خرج مخرج الغالب فمتنع أيضا على سوم الكافر خلافا للاوزاعي (قوله عن أبيهما) (ع) قال بعض شيوخنا صوابه أبوهم لان كلا حدث عن أبيه وليس باخوين ويصح أن يقال أبيهما بفتح الباء على لغة من قال فى التنبيه أبان بحذف الواو كما قالوا فى تنبيه يديدان بحذف الياء

اختلف فيه قول مالك في الصبح فقيل انما اختلف قوله للاختلاف في تفسير الشغار هل هو من تفسيره صلى الله عليه وسلم فيكون متصلا * ابن العربي وكذلك ان كان من تفسير ابن عمر وأبي هريرة لان كلامهما عربي الحلقة عارف بمواقع اللفاظ وقد سمعها من صاحب الشرع فهو أعلم بما فسر وانما النظر اذا كان من تفسير نافع فانه عجمي فعرّب ويرى انه كان لحنه ولما كان هكذا اختلف مقاطع العلماء فيه وقيل انما اختلف قوله للاختلاف في النهي هل يدل على الفساد (قوله قلت لنافع ما الشغار) (ع) ذكر مسلم رواية تفسير نافع الشغار * قلت * تقدمت فائدة ذلك (قوله لا شغار في الاسلام) (ط) هو نفي لصحة عقده كقوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وكونه لنفي الكمال كقوله لا صلاة لرجل المسجد الا في المسجد محتمل فلا يصار اليه الابدليل ويخرج به من قال بفساده على كل حال (قوله في الآخر زوجني ابنتك) (ع) لم يختلف ان حكم غير البنت من الاماء والأخوات وغيرهن حكم لبنات * قلت * المذهب ما ذكر من أن ذوات الجبر وغيرهن سواء في الشغار وحكى الباجي عن بعض العلماء وعزاه ابن العربي للمالك اختصاصه بذوات الجبر وهو في غيرهن بمنزلة من تزوجت على أن لا صداق فيمضي بالدخول ولا يحتاج للذهب بهذا الطريق لانه ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم (ع) واختلاف اذا هموا لكل واحدة صداقا فرأى مالك من وجهه الشغار لا من صريحه * وقال أحمد وابن أبي حاتم من أصحابنا اذا سمعوا الصداق فلا شغار * قلت * تفرقة مالك بين صريح الشغار ووجهه ليس له في المدونة فصرح به ما شرط فيه سقوط المهر كقوله زوجني على أن أزوجك ولا مهر بينهما وحكمه ما تقدم وفيه اذا فسخ بعد البناء صداق المثل * ابن العربي ان زوجه على أن يزوجه ولم يذكر المهر ولا اسقاطه فهو من صريح الشغار فيفسخ على كل حال ووجهه أن يسمى الصداق فيقول زوجني ابنتك بخمسين على أن أزوجك ابنتي بخمسين قال فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده ولكل منهما الاكثر من المسمى وصداق المثل قال وهو كنكح بمائة وخمسة مائة نقدا ومائة الى موت أو فراق ففرق بين الصريح والوجه كما ترى وتكرر ذكر الصريح والوجه في كتب عدة من المدونة وفي بعضها يسوى بينهما في الحكم والتعرض لتعداد تلك الكتب وعلى تفرقة مرة بين الصريح والوجه في الحكم وذويته بينهما مرة والكلام على صحة تشبيه وجهه الشغار بمن كنكح بمائة وخمسة مائة نقدا ومائة الى أجل موت أو فراق يخص

باب نكاح الشغار *

* (ش) (قوله لا شغار في الاسلام) نفي لصحة عقده كقوله لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل والشغار على ثلاثة أضرب صريح الشغار وهو ما اشترط فيه اسقاط المهر كقوله زوجني على أن أزوجك ولا مهر بينهما قال ابن العربي وكذلك من صريحه ان لم يذكر المهر ولا اسقاطه وحكمه الفسخ على كل حال وفيه اذا فسخ بعد البناء صداق المثل * ووجه الشغار أن يسمى الصداق فيقول زوجني ابنتك بخمسين على أن أزوجك ابنتي بخمسين والمركب منهما وهو أن يذكر المهر من أحد الجانبين دون الآخر وحكم هذين القسمين أن يفسخ نكاح المسمى لها قبل الدخول وبمضي بعده ولكل منهما بعد الدخول في القسم الاول الاكثر من المسمى أو صداق المثل وأما القسم الثاني فقال في المدونة وان سعى لاحدهما دون الآخر ففسخ قبل الباء هما فبهما وان دخلا فصح نكاح المسمى لها وفسخ الآخر ولكل منهما صداق المثل واستشكلت بان قيل انه أعطى لكل جزء منهما حكم الجملة في الصبح وعدمه فقياس ذلك

والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق * وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن مثنى وعبيد الله ابن سعيد قالوا ثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله غير أن في حديث عبيد الله قال قلت لنافع ما الشغار * وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا حماد ابن زيد عن عبد الرحمن السراج عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار * وحدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أبوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الاسلام * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا ابن عمر وأبو اسامة عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار زاد ابن عمر والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي * وحدثنا أبو كريب ثنا عبد الله عن عبيد الله وهو ابن عمر بهذا

التمرض للكلام على المدونة ونوقض قوله في وجه الشغار أنه يفسخ قبل البناء بقوله في كتاب
بيوع الآجال أن بعته عبدك بعشرة على أن يبيعك عبده بعشرة من سكة واحدة فان شرطاً
أخراج الذهبين لم يجز والآجال لأن العشرة بالعشرة مقاصة وكان يبيع عبده بعد وتقدير أنها قضية
تمثل المالين أن أوجب الغاءهما لوجوب المقاصة وصرف المعاوضة إلى مامعها لزم صرف وجه
الشغار إلى صريحه لأن الحسين بالحسين مقاصة ويبقى بضع يبضع وإن لم يوجب ذلك وجب فساد
بيع العبدين كالموشرط إخراج المالين * وأجيب بأن اتحاد المالك في العبدين أوجب المقاصة فتعين
سرف المعاوضة إلى العبدين واختلاف المالك في مسألة الشغار منع فيها فانصرفت المعاوضة إلى المجموع
بالمجموع * وأجيب بغير ذلك مما ركته خشية الإطالة وقد عرفت صريح الشغار ووجهه وبقيت صورة
ثالثة مركبة منهما ذكرها في المدونة وهي أن يسمى لاحداهما فقط قال في المدونة وإن سمي لاحداهما
دون الأخرى ففسخ قبل البناء فيهما وإن دخل أصح نكاح المسمى لها وفسخ الآخر ولكل منهما
صداق المثل * واستشكلت بأن قيل إنه إعطاء لكل جزء منهما حكم أصله في الفسخ وعدمه فقياس
ذلك أن يكون للمسمى لها إلا أكثر من المسمى وصداق المثل لا صداق المثل ولما انتقد ذلك في نفس
بعضهم قيدوا بذلك فقال لها إلا كثر * ابن بشير أن جعل كل من الوليين دخوله مشروطاً بدخول
الأخر فحكى أبو حامد الاتفاق على أنه يفسخ بكل حال * ابن يونس قال أبو عمران أن زوج كل من
رجلين الآخر ابنته بمهر معلوم جاز أن لم يفهم أنه أن لم يزوج أحدهما صاحبه لم يزوجه الآخر

❦ أحاديث الشروط في النكاح ❦

(قوله أحق) (ع) معناه عند الكافة أولى وجهه بعض العلماء على الوجوب ❦ قلت ❦ هو الاظهر
لأنه على الأول يلزم أن لا يجب شرط مطلقاً لأنه إذا كان الشرط يستباح به الفرج ليس بواجب

أن يكون للمسمى لها إلا أكثر من المسمى أو صداق المثل لا صداق المثل ولما انتقد هذا في نفس
بعضهم قيدوا بذلك فقال لها إلا كثر ونوقض قوله في وجه الشغار أنه يفسخ قبل البناء بقوله في بيوع
الآجال أن بعته عبدك بعشرة على أن يبيعك عبده بعشرة من سكة واحدة فان شرطاً إخراج الذهبين
لم يجز والآجال لأن العشرة بالعشرة مقاصة وكان يبيع عبده بعد (ب) وتقدير المناقضة تماثل المالين أن
أوجب الغاءهما بوجوب المقاصة وصرفت المعاوضة إلى مامعها لزم صرف وجه الشغار إلى
صريحه لأن الحسين بالحسين مقاصة ويبقى بضع يبضع خالياً وإن لم يوجب ذلك وجب فساد بيع
العبدين كالموشرط إخراج المالين * وأجيب بأن اتحاد المالك في العبدين أوجب المقاصة فتعين
سرف المعاوضة إلى العبدين واختلاف المالك في مسألة الشغار منع منها فانصرفت المعاوضة إلى
المجموع بالمجموع

❦ باب الشروط في النكاح ❦

(ش) (قوله أحق الشرط) معناه عند الجمهور وأولى وجهه بعض العلماء على الوجوب والحق
التنصل (ب) الخطاب في الحديث إلى الأزواج والشروط إنما هي من قبل المرأة فهي أن اشترطت
ما يقصيه النكاح مما رجع إلى الصداق ولا يناقض العقد أو إلى ذاتها كشرطها أن لا يضربها في
نفس ولا نفقة جاز الشرط ولزم أن شرطت ما هو خارج عن ذلك ولا يناقض العقد كشرطها أن
لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يتخبر جهاماً من بلدتها * واختلف في القدوم عليه (ع) فقال مالك لا يحل

الاستناد ولم يذكر زيادة
ابن نمير * وحدثنى هرون
ابن عبد الله ثنا حجاج بن
محمد قال قال ابن جريج ح
وثناه يحيى بن إبراهيم ومحمد
ابن رافع عن عبد الرزاق
أخبرنا ابن جريج أخـ بن
أبو الزبير أنه سمع جابر بن
عبد الله يقول نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
الشغار * حدثنا يحيى بن
أيوب ثنا هشيم بن وثنا
ابن نمير ثنا وكيع ح وثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو
خالد الأحمر ح وثنا محمد
ابن مثنى ثنا يحيى وهو
القطان عن عبد الحميد بن
جعفر عن يزيد بن أبي حبيب
عن مرثد بن عبد الله
الزني عن عقبة بن عامر
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إن أحق
الشرط

فأحرى غيره ومعلوم أن لنا في البياعات وغيرها شروط لازمة لأن لفظ الشرط هنا عام (قول ما استحلتم به الفروج) (ط) هو عام مخصوص لأنه تخرج منه الشرط الفاسد لأنها لا تنبأ بها وإنما يتناول ما كان جائزاً (قلت) والخطاب في الحديث إلى الأزواج والشرط انما هو من قبل المرأة فهي ان شرطت ما يقتضيه النكاح مما يرجع إلى الصداق والشوار ونحو ذلك مما يدوم معه الالف ولا ينافض العقد أو إلى ذاتها كشرطها أن لا يضربها في نفس ولا نفقة ولا كسوة ولا عشرة جاز الشرط ولزم وان شرطت ما هو خارج عن ذلك ولا ينافي العقد كشرطها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخبر جهانم بلدها فاختلف في القدم عليه (ع) فقال مالك لا يجعل ابتداء وأجازه مهنون وكرهه غيره وقيل يفسخ قبل البناء (قلت) وذكر المتطلي قولاً خامساً أنه جائز ويؤدب المشترط والمجبب وفي العتية من سماع ابن القاسم أشرت على قاض أن ينهي عن النكاح بشرط وانما يزوج على دين الرجل وأمانته وفي سماع عيسى لا تنبغي الشهادة في نكاح بشرط (م) واختلف في لزوم الوفاء به فقال بعض العلماء يلزم (قلت) بعض العلماء هو ابن شهاب كذا عزاه له في المدونة قال ابن شهاب وكان من أدركت يقضى به ويوجب كل شرط عند النكاح اذا لم يحرم قال اللخمي وهو أحسن الحديث أحق الشروط أن يوفى بها ما استحلتم به الفروج وزاد في قول مالك لا يوفى به ولكن يستحب (قلت فروع) الأول (قلت) في العتية لو شرطت أن نفقة على أبي الصغير حتى يكبر فسمع ابن القاسم لا خير فيه ويفسخ قبل الباء ويثبت بعده والنفقة على الولد وروى مطرف أجازته والنفقة على الأب عاش أومات (ابن رشد) اذا شرطت النفقة على أبي الصغير حتى يكبر أو على ولي السفية حتى يرشد فكرهه مالك مرة وأجازه مرة وقال بكل منهما كثير من أصحابه والخلاف انما هو اذا لم يبينوا مرجع النفقة عند موت الأب قبل البلوغ أو لولي قبل أن يرشد السفية فان شرط رجوعها على الزوج عند الموت قبل البلوغ أو الرشد صح وان شرط سقوطها حينئذ فسد اتفاقاً فیهما (الثاني) لو شرطت نفقة في نكاح الكبير على غير الزوج ففسخ قبل البناء وروى ابن حبيب إلا أن ترضى رجوعها على الزوج وقيل يفسخ قبل البناء على كل حال لأن شرطها على غير الزوج خلاف السنة ويمضي بعد البناء بمهر المثل ولو شرطت انه ان مات من شرطت عليه

وأجازه مهنون وكرهه غيره وقيل يفسخ قبل الباء (ب) وذكر المتطلي قولاً خامساً أنه جائز ويؤدب المشترط والمجبب (م) واختلف في لزوم الوفاء فقال بعض العلماء يلزم وقال مالك لا يلزم (ب) ولا يمكن يستحب وأما ان كان الشرط من قبل الزوج فان شرط ما ينافض العقد اللخمي كشرط أن لا يأتيها ليلاً ولا يعطيها الولد ولا نفقة لها أو لا ميراث بينهما أو على أن يؤثر عليها في فسخه مطلقاً قبل البناء نالها بخير الزوج حتى بعد البناء في أن يتسكك بشرط فيفسخ أو يسقطه فيصح النكاح قال في المدونة وليس لما يفسد النكاح من الشروط حد (ابن عمر) زريدانه لا يجد بعدد ويضبطه بصفة فيقال كل شرط متعلقه ترك فسل لولم يشترط لكان مباحاً فانه لا يفسد به النكاح كشرطه أن لا نفقة أو أن لا يبطأ ونحو ذلك من الأمور الواجبة (قول ما استحلتم به الفروج) (ع) هو تأكيد كيد الوفاء بالشرط لأن كل ما شرطته المرأة حق في اباحتها فوجها وقد يمتنع من يوجب الوفاء به ويرد عليهم حديث كل شرط ليس في كتاب الله باطل (ط) واختلف اذا شرط الولي جعلاً لنفسه فقال عطاء وطاوس وجماعة من السلف هو للزوج وقال علي بن الحسين ومسرور وغيرهما هو لشرطه ولما زوج مسروق ابنته شرط عشرة آلاف يجعلها في الحج والمساكين وقيل ان شرطه الأب كان له لتبسطه

أن يوفى به ما استحلتم
به الفروج هذا لفظ
حديث أبي بكر وابن مثنى

أو طرأ عليه دين أو ما يبطل النعقة رجعت على الزوج جاز النكاح على قياس ما تقدم وقيل يفسخ على كل حال لأن شرطها على غير الزوج خلاف السنة * الثالث لو شرطت أن تأخذ بالنفقة حيال الم يجز لان النفقة ليست بدين ثابت في الذمة كقبول المهر و يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بمهر المثل ويسقط بشرط وأما ان كان الشرط من قبل الزوج كان شرط ما يناقض العقد * اللخمى كشرط أن لا يأتيها ليلاً ولا يعطيها الولد ولا نفقة لها ولا ميراث بينهما ما وعلى أن يؤثر عليها في فسخه مطلقاً أو قبل البناء لأنها بخير الزوج حتى بعد البناء في أن يفسخ بشرطه فيفسخ أو يسقط فيصح النكاح قال في المدونة وليس لما يفسد النكاح من الشروط حد * ابن محرز يريد أنه لا يحد بعدد و يضبط بصفة فيقال كل شرط متعلقه ترك فعل لولم يشترط لكان مباحاً فانه لا يفسد به النكاح وكل شرط متعلقه ترك فعل لولم يشترط لكان واجباً فانه يفسد به النكاح كشرطه أن لا نفقة أو لا يطأ ونحو ذلك من الأمور الواجبة **(قوله)** ما استحلتم به الفروج (ع) هو تأكيده لوفاء بالشرط لأن كل ما اشترطته المرأة حتى في اباحة فرجها وقديح به من وجوب الوفاء به و برده عليهم حديث كل شرط ليس في كتاب الله باطل (ط) واختلف اذ شرط الولي جأء لنفسه فقال عطاء وطاوس وجاعة من السلف هو للزوجة وقال علي بن الحسين ومسروق وغيرهما هو لم يشترطه * ولما زوج مسروق ابنته شرط عشرة آلاف يجعلها في الحج والمساكين وقيل ان شرطه الاب كان له لتبسطه في مال الولد وان شرطه غيره كان للزوجة وقال مالك ان شرط في أصل العقد فهو للزوجة وان شرط بعده فهو لم يشترطه ويشهد لذلك حديث أبي داود وأما امرأه نكحت على صداق أو جأء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما كرم عليه الرجل ابنته أو أخته يعني تعطاه المرأة بدليل ذكره مع الصداق والصداق للمرأة فكذلك يكون ما بعده من الجأء والعدة وقوله أحق ما كرم عليه الرجل ابنته أو أخته هو استئناف يقتضي الحضي على أكرام الولي تطييداً لنفسه **(قوله)** غير ان ابن المشي قال لشروط (م) كذا في الموضوعين وفي بعض النسخ ابن نمير في الموضوعين مكان ابن المشي ويشبهه أن يكون الصحيح أحد الوجهين فان أول سند الحديث على ابن غير وابن مشي وغيرهما

غير ان ابن مشي قال الشرط
* وحدثني عبيد الله بن عمر
ابن ميمونة القواريري
تناخا ليد بن الحر ثناء هشام
عن يحيى بن أبي كثير ثنا
أبو سلمة ثنا أبو هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تنكح الايم

✽ أحاديث لا تنكح الايم حتى تستامر ✽

(قوله الايم) (م) الايم لغة المرأة التي لازوج لها بكرا كانت أو ثيباً ومنه وأنكحوه الايمى منكم الآية وكذلك الرجل الذي لازوجه تقول العرب نأيت المرأة اذا أقامت لاتزوج * أبو عبيد يقال رجل أيم وامرأة أيم وانما يقال أيم لان أكثر استعماله في النساء وهو للرجل مستعار ويقال أيم بين في مال الولد وان شرطه غيره كان للزوجة وقال مالك ان شرط في أصل العقد فهو للزوجة وان شرط بعده فهو لم يشترطه

✽ باب استئذان الثيب في النكاح ✽

(ش) (قوله الأيم) لغة المرأة التي لازوج لها بكرا كانت أو ثيباً ومنه وأنكحوه الايمى منكم وكذا الرجل الذي لازوجه (ع) الآية العزبة رجل أيم وامرأة أيم وحكى أبو عبيد أيم بالثاء * واختلف ما المراد بالأيم في الحديث فقال الأكثر الثيب لانه أكثر استعماله ولما قبلته بالبكر وقال أبو زيد والشعبي والكوفيون المراد من لازوج لها مطلقاً * واحتجوا لها بأنه معنى الأيم لغة واستدلوا به على ان الولي ليس بشرط في صحة النكاح بل للمرأة أن تنكح نفسها بغير ولي ثيباً كانت أو بكراً اذا بلغت

الآية ويعال الغزوة أية أي يقتل الرجال فتصير نسائهم أيى وقد آمت المرأة تميم وأمت أم قال الشاعر
لقد آمت حتى لا منى كل صاحب * رجاء لسلامي أن تميم كما آمت

وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الآية والبيعة والبيعة والبيعة طيلة طول العزبة والبيعة شدة
الشوق الى المين يقال ما آمت وعام أي ماله فارق امرأته وذهب لبيته والبيعة بالجمعة شدة العطش
(ع) الآية العزبة رجل أيم وامرأة أيم * وحكى أبو عبيد آية بالناء * واختلف ما المراد بالآية في الحديث
فقال الأكثر الثيب لانه أكثر استعماله ولما قبلته بالبكر اذ لو أراد به العموم لم يعطف البكر عليه
وقال أنوزيد والشعبي والكوفيون المراد به من لازم لهما ثيبا كانت أو بكرا * واحتجوا بأنه
معنى الأيم لغة * واستدلوا به على ان الولي ليس بشرط في صحة النكاح بل للمرأ أن تنكح نفسها
بغير ولي ثيبا كانت أو بكرا اذ بلغت قالوا وقوله تعالى وأنكحوا الايامى منكم هو كل من لازم زوج

لها ولا يصح لما تقدم (قوله حتى تستأمر) * قلت * الاستئمار طلب الامر وقيل هو المشاورة
والحديث على كلا التفسيرين نص في أنه ليس للولي أن يستقل بالعقد على الثيب حتى يعلم
رضاها بصريح القول * ابن بزرة الآن يخاف لها الفساد فيجبرها واستقلالها بنفسها
بمعنى انها لا تجبر لانها في ان يكون للولي منها دخل في أمر رضى ووقف في الحديث العقد
على تقدم استئمارها احتراز من أن يتقدم العقد على الاستئمار فانه النكاح الموقوف وفيه من

الخلاف ما يأتي ان شاء الله تعالى والنكاح الموقوف هو توقف اتمام العقد على رضامن له الرضا
(قوله ولا تنكح البكر حتى تستأذن) (ط) وانما فرق في البكر فقال تستأذن لان الاستئمار طلب
الامر والامر حقيقة انما هو بصريح القول والثيب لا يلحقها جمل في التصريح بالقول * ولما
كانت البكر يلحقها الجمل لو تكلمت ادين ان ذلك دعيه منها في الرجال أرشدها الى ما هو
اصون لها فقال تستأذن والاستئذان طلب الاذن والاذن أعم من أن يكون بالقول أو بأمارات تدل
عليه ولأن كان أعم أشكل عليهم كيف يكرن فقال اذنها أن تسكت (ع) واحتج بالحديث جماعة على ان
الاب لا يجبر ابنته البكر وهو خلاف ما عليه الأكثر من الجبر وجعلوا الحديث على التيمية قالوا ويدل
عليه حديث أبي داود تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها وان أبى فلا جواز عليها قالوا ولا
فائدة لذكر اليتيمة لان في الحكم عن غيرها * وأجاب الآخرون بان الحديث عام واليتيمة صورة من
صوره قالوا ويدل على ما قلنا ان في بعض طرق مسلم البكر تستأذنها أبوها * وأجاب الأكثر بان

باداود لما ذكر هذا الحديث قال أبوها اليمن محفوظ (قوله اذنها قال أن تسكت) (م) هو منه صلى
الله عليه وسلم مراعاة لتمام صونها وابقاء لاسمائها لانها لو تكلمت صريحاً لظن أنه رغبة منها في
الرجال وذلك لا يليق بالبكر * وحكى الاسفرائيني عن بعض أصحابه انه لا بد في اليتيمة أن تنطق
بالرضا بخلاف ذات الاب وذات الجد فيها حكى الخطابي عن الشافعي * واختلف عندنا هل يجب اعلامها
ان اذنها صحتها مع اتقانهم على استعجابها وهو حكم ذات الاب عند من تقدم (ع) استحب العلماء أن

(قوله حتى تستأمر) الاستئمار طلب الامر وهو صريح في عدم جبر الثيب * ابن بزرة الآن يخاف
عليها الفساد فيجبرها ووقف في الحديث العقد على تقدم الاستئمار احتراز من أن يتقدم العقد على
الاستئمار فانه النكاح الموقوف وحقيقته توقف اتمام العقد على رضامن له الرضا وفيه من الخلاف
ما سيأتي (قوله ولا تنكح البكر حتى تستأذن) (ط) وانما فرق فقال في البكر حتى تستأذن لان
الاستئمار طلب الامر والامر حقيقة انما هو بصريح القول لأن الثيب لا يلحقها جمل في التصريح

حتى تستأمر ولا تنكح
البكر حتى تستأذن قالوا
يا رسول الله وكيف اذنها
قال أن تسكت * وحدثني
زهير بن حرب ثنا اسمعيل
ابن ابراهيم ثنا الحجاج بن
أبي عثمان ح وثني ابراهيم
ابن موسى أخبرنا عيسى
يعنى ابن يونس عن
الاوزاعي ح وثني زهير
ابن حرب ثنا حسين بن محمد
ثنا شيان ح وثني عمرو
الناقد ومحمد بن رافع قال
ثنا عبد الرزاق عن معمر
ح وثنا عبد الله بن عبيد

الرحمن الدارمي أخد برنايحي بن حبان ثناء معاوية كلهم عن يحيى بن أبي كثير بمثل معنى حديث هشام واسناده وانفق لفظ حديث هشام وشيبان ومعاوية بن سلام في هذا الحديث * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن إدريس عن ابن جريح وثنا اسحق بن إبراهيم ومحمد بن رافع جميعا عن عبد الرزاق (٣٠) واللفظ لابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح

قال سمعت ابن أبي مليكة يقول قال لذ كوان مولى عائشة سمعت عائشة تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر فقالت عائشة فقلت له فانها تسهي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذنها اذا هي سكنت * حدثنا سعيد بن منصور وقيس بن سعيد ثنا مالك وثنايحي بن يحيى واللفظ له قال قلت لمالك حديثك عبد الله بن الفضل عن نافع ابن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها قال نعم * وحدنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان عن زياد ابن سعد عن عبد الله بن الفضل سمع نافع بن جبير يخبر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الثيب أحق بنفسها

تعلم أن اذنها صماها يقال لها مرة واحدة ان رضى فاصمتي وقال ابن شعبان يقال ذلك لها ثلاثا * قلت * استحب اعلامها بذلك هو المشهور ونقل ابن رشد عن ابن مسleme ان اعلامها بذلك واجب وعلى القولين يكفي اعلامها مرة واحدة وقال ابن شعبان يقال ذلك لها ثلاثا ان رضى فاصمتي وان كرهت فانطق واستحب ابن الماجشون أن يطيل الوقوف عندها قليلا * وروى ابن المواز انكارها لا يكون الا بالقول لا بالصمت * الجلاب ان نفرت أو قامت أو ظهر منها دليل كراهة لم تزوج فان بكت فقال ابن مسleme والجلاب هو انكار وقال ابن مغيث ليس بانكار قال ونزلت فاختلف فيها وحكم بمصنائه وقال الشيخ الصواب الكنف عن موجب بكائها هل هو رد أو رضا ابن مغيث وضحكها رضا وفي المدونة اذا قال لها وليا اني مزوجك من فلان فسكنت فذلك رضا قال غيره اذا كانت تعلم ان السكوت رضا واختلف في قول الغير هل هو وفاق أو خلاف (قوله في الآخر الأيم أحق بنفسها) (م) الأيم هنا الثيب ومعنى أحق بالاذن والرضا وانها ليس للولى أن يفقات عليها بل لا يزوجه الا برضاها وذهب زفر والشعي ان المراد بالأيم من لا زوج لها بكرة كانت أو ثيبا وان معنى أحق بالعد والاذن معا وان كل ثيب وبكر اذا بلغت أحق بالعقد على نفسها من وليها وان عقدها على نفسها جائز وليس الولي عندهم ركن في النكاح وانما هو شرط كمال وحجتها الحديث (د) وذهب الأكرالى أن المراد بالأيم الثيب وتقدم قريبا في ذلك (قوله يستأذنها أبوها في نفسها) (م) أوجب مالك الولي مطلقا وأوجب داود في البكر خاصة وأسقطه أبو حنيفة في الثيب وفي البكر الجائزة الامر واشترط أبو ثور اذن الولي خاصة والحجة لمالك قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن لان الخطاب للولياء فلاولان لم حقا لم يخاطبوا وقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي والى في مثل هذا التركيب في النكاح والمعاملات انما هو لنفي الصحة وانما يكون لنفي الكمال في العبادات التي لها صفة الاجزاء وصفة الكمال * والحجة لداود حديث والثيب أحق بنفسها والبكر تستأذن فلو كانت الثيب والبكر سواء في الحاجة الى الولي لم يفرق بينهما * والجواب ما قدمنا ان معنى أحق أحق في الرضا وتعيين الزوج لا في تولى العقد * وأيضا ان صيغة أفعل تقتضي شركته لها وليس الا في تولى العقد وأما أبو حنيفة فأنما له القياس على البيع والاجارة فكما لا يقتصر في أحد هاهنا كذلك لا يقتصر في النكاح لانه اما بيع أو اجارة فعمل الظواهر الواردة في اثبات الولاية على البكر الصغيرة والأمة ويخصص عمومها بالقياس وفي تخصيص العموم بالقياس خلاف في أصول الفقه والحجة لأبي ثور حديث أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل فانه يدل من دليل الخطاب أنها اذا نكحت باذنه فنكاحها صحيح وأيضا فانه انما احتج للولى خوف أن تضع نفسها في معرة فاذا اذن سقط

بالقول بخلاف البكر

* باب تزويجه صلى الله عليه وسلم عائشة *

من وليها والبكر تستأمر واذا نكحها * وحدنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بهذا الاسناد وقال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذن أبوها في نفسها واذا نكحها قال ومما اقرارها * حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة

حقه (ع) أحاديث الباب ردة داود فيها المطلق الى المقيّد على الاصل ومذهب الكافة لكن ناقض أصله من وجهين الاول ان أصله في الظواهر اذا تعارضت أن يطرحها ويرجع الى استصحاب حال الاصل قبل ورود الشرع ولم يفعل ذلك هنا بل رد المطلق الى المقيّد والثاني أن مذهبه في مسألة إحداث قول ثالث أنه لا يجوز لما فيه من خرق الاجماع وقوله بالفرق بين الثيب والبكر قول لم يقله غيره قبله **قلت** * مسألة احداث قول ثالث هي أنه اذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين واستقل رأيهم فيها على القولين فهل يجوز لمن بعدهم أن يحدث فيها قولاً ثالثاً منعه الاكثر لما فيه من خرق الاجماع لان أهل ذلك العصر أجمعوا على خطأ ما سوى القولين وأجازة قوم وان المسئلة اجتهدية وفرق قوم فقالوا ان رفع الثالث مقتضى القولين منع كمسئلة الجدمع الاخوة قال بعض الصحابة المال للجد **قلت** * وقال بعضهم يقاسم الاخوة فالقول بأن المال كله للاخوة رافع لما اتفق عليه القولان من عدم حرمان الجد وان لم يرفع الثالث مقتضى القولين جاز كمسئلة الغراوين زوجة وأبوان أو زوج وأبوان قال زيد لا ثم ثلث ما بقي بعد ربع الزوجة ونصف الزوج **قلت** * وقال ابن عباس لثالث الاصل فقول ابن سيرين من التابعين بقول ابن عباس في الاول وبقول زيد في الثانية ليس برافع بل هو موافق لكل قائل في صورة

فصل * **قلت** * الولي من له على المرأة ملك أو بنسوة أو أبوة أو تعصيب أو ولاء أو إصاء أو كعالة أو سلطنة أو ذواسلام (ع) وشرط الولي أن يكون ذكراً حراً بالغاً عاقل رشيداً مسلماً فلا تعقد المرأة على أنثى ولا ذكراً ولا خلاف بين المجازين في ذلك وهو الذي يعتمد عليه من قول مالك الاماروى عنه أنها اذا عقدت على الذكركمضى وفي قوله لانكاح الابوى ما يقتضى أن الولاية خاصة بالذكور لانهم القوامون عليهم **قلت** * هذا خلاف ماله في التنبيهات قال في المدونة ولا تعقد المرأة على أحد من الناس قال في التنبيهات ظاهره التسوية بين الذكور والاناث وهو قول حكاه عبد الوهاب والمروفي أنها لا تعقد على النساء وأما الذكور فتعقد على من تليه أو تملكه أو وكلت على انكاحه وكذلك العبد والنصراني في الوجهين انتهى واذا لم تعقد فانها توكل من يعقد عليها أو غيره (ع) لا يعقد الصغير ولا المجنون ولا السفينة ولا الكافر لابنته الكافرة والمشهور جواز عقده لامته بحق الملك والمشهور عندنا أن العدة ليست بشرط واشترطها الشافعي فأبطل الولاية بالفسق **قلت** * قال ابن بشير مال اللخمي الى صحة عقد الصغير المميز والذي قال اللخمي هو قوله لو قيل بصحة عقد من ناهز الحلم ما بعد للاختلاف في معنى أفعاله

فصل * (م) والولاية قسمان عامة وخاصة فالعامة ولاية الاسلام والخاصة ولاية النسب وما حل محله كالوصى أو ما يشبهه كالولي الاعلى أو أقامه الشرع نائباً عنه كالسلطان **قلت** * المولى الاعلى من له العتاقة وهو أماله الولاية اذا عدم ولي النسب على ما يأتي من ترتيب ولي النسب فيما ذكر ابن الحاجب ويظهر في غير موضع من المدونة أنه كاحد اولياء النسب وعند ابن حبيب تخفيف اذا كان أهمل النسب ليسوا بذوى قرابة قريبة وأما المولى الاسفل وهو من عليه العتاقة فقال ابن الحاجب لا ولاية له على الاصح * ابن عبد السلام قسم شرائح المدونة جميع ماله في النكاح الاول انه أحد الاولياء ولم يذهب أحد الى ما ذهب اليه ابن الحاجب من سقوطه عن درجة الاعتبار فضلاً عن أن يكون هو الاصح (ع) واختلف عندنا من هم الاولياء الذين لهم النكاح أهم البطن أم الفخذ أم العشيرة **قلت** * قال اللخمي عصبة الرجل أقارب به من أقارب الرجل ثم فوق العصبه وأوسع منها البطن ثم فوق البطن الفخذ باسكان الخاء وفوق الفخذ القبيلة فالعشيرة في كلام القاضي هي القبيلة في

كلام اللخمي والله أعلم ويخرج من كلامه أنه لا خلاف أن الرجل من العصبه ولـى نسب * واحتلف في آخر درجات ولـى النسب فقيل الرجل من البطن وعلى هذا فالرجل من الفخذ والعشيرة من أهل الولاية لهامة وقيل آخر درجاتها الرجل من الفخذ وقيل الرجل من العشيرة فالمولى الأسفل ولـى يدخل في العشيرة لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم وكذلك يعقل معهم ولا يدخل في البطن والفخذ في النسب باسكان الخاء كما تقدم وهو في الجارحة بكسر هـ (ع) قال أبو عمر واختلف في المولى وفي ذى الرأى والسلطان مع اتفاقهم أن السلطان ولـى من لا ولـى لها ولا خلاف عندنا أن الوصى كالولـى وإنما اختلف من أحق بالعقد على البكر هو أو الولـى وأما اثيب فكلامها ولـى لها * قلت * انظر ما معنى قول أبي عمر واختلف في المولى الى آخر ما هو هذا الخلاف وتقدم أنه من أهل الولاية الخاصة وتقدم الكلام على الولـى ويأتى قول عمر لا تنكح المرأة الاباذن ولها وذى الرأى من أهلها اختلف في تفسير ذى الرأى فقيل الرجل له الصلاح وقيل هو الوحيه الذى له رأى ويرجع اليه فى الأمور * واختلف فى معنى كونه من أهلها فقيل هو كونه من العصبه وقيل هو من العشيرة وقيل من البطن وكون الوصى كالولـى إنما ذلك اذ لم يجعل له الجبر وللوصى صور الأولى أن يوصى له بجبرها الى النكاح من معين أو يقول زوجهامنه فالمشهور يجبرها وقيل لا يجبرها وقيل ان كان الانكاح بالقرب جبرها الثانية أن يوصى له بجبرها على النكاح دون تعيين أو يقول زوجهامن أجبت فالمشهور يجبرها * وقال أصبغ وسحنون لا يجبرها الثالثة أن يقول هو وصى على انكاح بناتى * ابن بشير فى جبره لم على النكاح قولان الرابعة أن يقول هو وصى فقط فى هذه لا يجبرها وفى كونه وليا لكل من الوصى عليه ولاية ولغو مطلقاً ولغو فى الثيب رابعها الولـى أولى منه

﴿ فصل ﴾ (ع) واتفقوا على أن المراد بالولـى المذكور فى الحديث ذوالولاية الخاصة وأما الولاية التى هى شرط فى صحة العقد أو مسخبة عند القائل بالاستعجاب فاختلفوا هل المراد بها لولاية مطلقاً أو الخاصة ومشهور المذهب انها ولاية القرابة وان ولاية الاسلام إنما تكون عند عدمها والمشهور اعتبار العقد وفى ولاية القرابة فيقدم الاقدم فالأقدم وبه قال الشافعى وأحمد وبعض أصحابنا لم يجعل للقدم دحماً * وقال كل من يقع عليه اسم الولـى له أن ينكح وبه قال أبو ثور واحتجوا بقول عمر لا تنكح المرأة الاباذن ولها وذى الرأى من أهلها أو السلطان فحمله على التسوية وحمله الآخرون على الترتيب * قلت * وعلى اعتبار القعد فالأقدم بالحرة الابن وان سفلى ثم الاب ديناً وقيل الاب ثم الابن (ع) والابن عندنا ولـى بكل حال وان لم يكن فى عصبه لأم * وقال الخطابى ليس بولـى إلا أن يكون من عصبته * قلت * قال ابن عبد السلام اختار بعض أشياخ أشياخى مذهب الشافعى أن لولاية الابن إلا أن يكون من عشيرة أمه * ابن عبد السلام وهو القياس ثم بعد الاب الاخ شقيقاً كان أولاب وإنما اختلف هل الشقيق أول أو هما سواء فقيل الشقيق وفى المدونة من رواية على هما سواء فأخ اللأم لغوه المتطى وروى على أن زوج الاخ اللأم ثم الجد ثم الأم ثم ابنه على ترتيبهم فى الارث وفى تقديم الشقيق من العم وابنه على الآخر القولان وتقدمت الاقوال الثلاثة فى آخر درجات ولـى النسب ثم المولى الأعلى ثم عصبه المولى من الاب والابناء ثم المولى الأسفل وتقدم ما فى ذلك (ع) وإنما دخل الولـى فى النكاح لى فى عن نسب المرأة أن تضع نفسها فى غير كفؤ * قلت * الكفاءة وهى المماثلة والمقاربة مطوعة ثم اختلف فقيل هى حتى للولـى والزوجة وقيل للزوجة الثيب دون ولها فلهما اسقاطها وحق لله تعالى فيمتنع اسقاطها * وقال بعض المؤتقين الثيب فيها كالسكر لا تسقط لاسقاطها

(ع) والمشهور أن الكفاءة انما هي في الدين دون النسب وفي اعتبار سير الزوج في الموسرة واعتبار الحرية الأصلية في تزويج العربية اضطراب في المذهب وحديث فاطمة بنت قيس في تزويجها أسامة وهي قرشية وحديث ضباعة في تزويجها المقداد بن الأسود ردي على من يقول أن السكاح يفسخ * وحكى أبو حامد عن ابن الماجشون من أصحابنا أن نكاح غير الكعوف يفسخ وإن رضى بذلك جميع الأولياء ولعله يريد أن تزوجت فاسد الدين ممن يغلب على الظن أنه يفسد دينها فيصير الحق لله تعالى فيفسخ * قلت * أما اعتبار سير الزوج في المدونة أتت مطلقة إلى مالك فقالت إن لي ابنة موسرة مرغوب فيها أصدقت كثيرا وأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له معد لا شيء له فهل لي في ذلك متكلم فقال ذلك لي أرى لك في ذلك متكلم وفي رواية لا أرى لك بزيادة * ابن القاسم إنكاحها إياها جائز عليها إلا أن يكون ضررا فيمنع * سحنون وبقول ابن القاسم أقول * عياض في التنيها قول سحنون يدل أن قول ابن القاسم خلاف وإن مراده بالضرر ضرر الجسم لا الفقر وقيل أنه وفاق للشيوخ في تقرير الموازنة اختلاف الكلام على المدونة أليق به وتركناه خشية الإطالة * وأما اعتبار الحرية الأصلية في مسألة نكاح المولى العربية في المدونة أنه لا بأس به واستعظم أن يفرق بين مولى وعريضة وقال المسامون بعضهم لبعض أكله وتلايا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية * وقد كرم الميطي عن المغيرة أنه لا يجوز نكاح المولى للعربية وأما نكاح العبد العربية فقال الميطي أجازه ابن القاسم في المدونة وقال غيره ليس العبد بكفو لذات المنصب والقدر للناس منا كبح عرفتهم وعرفوا لها * وبالجملة فاختلف في أي شيء تعتبر الكفاءة وحصل بعضهم فيها خمسة أقوال فمن ابن القاسم تعتبر في الحال والمال * الميطي وابن فتوح وبه الحكم * ابن الماجشون تعتبر فيها وفي الدين وقيل في الحال والدين وقيل في الدين فقط وفي نوازل ابن الحاج وتعليقه الطرطوشي ذكر أصحابنا أن المعتبر في الكفاءة ستة الدين والحرية والنسب واليسار والحرقة والسلامة من العيوب الأربع * ابن فتوح ليس السلامة من العيوب الأربع من الكفاءة وإنما ذلك للمرأة * ابن الحاجب المعتبر الدين والحرية والنسب والقدر والحال والمال * واختلف في الجميع إلا الإسلام * ابن عبد السلام الكفاءة حقيقة مركبة من الستة فيصقل أن يريد بالدين الإسلام مع السلامة من الفسق كان مثلها في الصلاح أو دونها ويحتمل أن يريد الصلاح حتى لو كان دونها فيه لم تحصل الكفاءة * ابن بشير ولا خلاف أن فسق الجوارح مانع فإن زوجها الأب من فاسق فله أو لم قام بها فسخه قال وكان بهض أشياخي يهرب من العتية مثل هذا لأنه يؤدي إلى فسخ كثير من النكحة * ابن عبد السلام والأقرب التفصيل فإن كان يخشى أن يخالف بطلاؤها ويخبت ثم يتأدى أو يخشى عليها أن تطبع بطباعه فيفسخ والأفلا وتقدم ما في الحرية * وأما النسب فقال ابن عبد السلام إن أراد أن يكون الزوج معلوم النسب في حق من هي معلومة النسب فظاهر وإن أراد به أن يستويافي الشرف فهو يعود إلى القدر ولا يصح أن يراد به كونها من قبيلة واحدة انتهى قوله وقال ابن فتوح وقال بعض أصحابنا ليس الحجم كفاءة للعرب ولا العرب لقريش ولا قريش لني هاشم وبنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد لقوله صلى الله عليه وسلم في نقل البخاري * وأما القدر فقال ابن عبد السلام الظاهر أن المراد به مساواته لها في الشرف والجاه على أن ردها إلى الحال أولى ويمكن أن يفسر الحال بما يرجع إلى حسن العشرة وطيب الخلق ويمكن أن يراد به ما يرجع إلى صحة الجسم وأما المال فتقدم ما فيه * فروغ * ابن القاسم من رضيت بكفو في الحال والمال والقدر فأباه الولي زوجها منه الإمام على هذا مالك وأصحابه * اللخمي إن زوجه إذا كسب حرام أو من كثير الخلف بالطلاق

ردوان زوجهام من مريم به دون ثبوته رد نسكاحه وان زوجهام من ذى مال فذهب عن قرب ولا حرفة له النظر تركه * وفي منع الام المطلقة انكاح ابتها في عز به مسيرة مسافة خمسة أيام قولان للداودي وبعض المفتين * المتطى عن ابن زياد ليس على المفتى أن يسأل الشهود من أين يعلمون الكفاءة وكان الشيخ يقول ليس له أن يسألهم اذا كانوا من أهل العلم ولو عارضت بينة بكفاءة بينة بنفها قدمت راجحه العدالة وان استويا فاقبل تقدم بينة النفي وقيل ان بينت بما هو غير كفء وان أجملت قدمت المثبتة حكاه ابن حديد عن جماعة من الشيوخ * اللخمي ويستحب للولى أن يتجنب ذا الشلل وشبهه ولو زوجهما قبل من مهر مثلها أو من ضرير أو غائب أو على ضرة أو ممن هو أدنى منها حالا أو مالا أو ممن قبيح صح والله أعلم بنيته ولا يزوجهام من محنون يخاف منه ولا من أبرص متسلخ ولا من مجذوم متقطع فان فعل لم يلزمه انكاح أحد منهم

﴿ فصل ﴾ قد علمت مما تقدم ان الولاية ركن في النكاح وانها تنقسم الى عامة وخاصة وان العامة انما تكون عند عدم الخاصة وان أحد أقسام الخاصة ولاية القرابة وعامت ان المشهور باعتبار القعد في القرابة وان الاقرب الابن على ما تقدم (ع) فان تزوجت امرأة دون ولى والنزوحان يعتقدان جواز ذلك أو يجعلان الحكم لم يحدوا وكذلك لو كانا يعتقدان حرمة لم يكن فيه حد ايضا الا عند الصير في من الشافعية وطرد قوله فأسقط فيه الصداق ولم يلحق فيه الولد * واحتج بحديث الزانية هي من أنكحت نفسها وبان وجود الخلاف لا يسقط الحد كما لم يسقط حد شارب النبيذ والجواب عن الحديث انه محمول على المبالغة في الزجر وأما عن مسألة النبيذ بالفرق بان شاربه يحد وان اعتقد حليته ولو اعتقد حلية النكاح بغير ولى لم يحد * قال بعض الناس وانما حد شارب النبيذ وان اعتقد حليته لانها من مسائل الأصول التي لا يسوغ فيها طرق الاجتهاد المختلفة وفي جعله من مسائل الأصول عندى نظر لان جعله منها يعسر و فرق الغزالي بان النكاح بغير ولى له أصل يرجع اليه وهو النكاح الصحيح وانما فسد للاخلال بشرطه والنبيذ ليس له أصل جائز يرجع اليه فهذا فرق بينهما في الحد

﴿ فصل ﴾ فان تزوجت بالولاية العامة مع وجود الولاية الخاصة فسخ وليس للولى الخاص اجازته وحكى البغداديون عن مالك قولاً آخر انه يمضى الا أن تضع نفسها في غير كفء فللخاص فسخه لما يلحقه من المعرفة وعن مالك قول ثالث مشهور يمضى في الدنية وعند الضرورة ويرد في ذات القدر وعلى هذا الخلاف يأتي لما لك في المدونة من توقيفه في اجازته وفسخه واختلاف أصحابه في منع الولى من اجازة ذلك ومراعاة طول الاقامة بعد الدخول بناء على ان الولاية حق لله تعالى فليس للولى أن يجيز أو يحق له فيجيز * قلت ﴾ فيتصل في فسخ ما عقد بالولاية العامة مع وجود خاصتها ثالثا المشهور يفسخ في ذات القدر ويمضى في الدنية وابعها الوقف * واختلاف في متعلق الوقف فقيل توقف هل يجوز اذا أجاز الولى وقيل انما توقف هل يفسخ وان أجاز الولى وكلامه يعطى ان موضوع الخلاف في الدنية وذات القدر والمسئلة في المدونة انما هي مفرضة في الدنية التي لا ولى لها قال فيها واذا وكلت الدنية كالمتعة والسوداء والمسئلة أجنبيان فزوجهما هو ببلد لا سلطان فيه أو فيه ولا يكن يعسر عليها تناوله ولا ولى لها جاز ذلك فانت ترى قوله ولا ولى لها وفي المدونة في ذات القدر فانه ان دخل بها عوقبت هي والزوج والمنكح وهذا انما هو اذا لم يكن ولى النسب ممن له الجبر وأما ان كان ممن له الجبر فانه لا يجوز وان أجازته من له الجبر

﴿ فصل ﴾ (ع) وان تزوجت بولاية الأب بعد مع وجود الاقرب فقال المغيرة يفسخ على كل حال بناء

على أن العقد حق لله تعالى وقيل للأقرب أنه يجوز بناء على أن العقد صفقة كمال فإن كان الأقرب ممن له الجبر كالاب والسيد في أمته فلا خلاف في أن لكل منهما الفسخ واختلف هل لهما الإجازة فعندنا في ذلك قولان ولما قلنا قول ثالث مشهور بالترفة فمضى في الدينه ويصح في ذات القدر وبالله التوفيق

﴿فصل﴾ والولى فيمن يفتقر العقد عليه الى اذنه قسمان قسم لا يفتقر وقسم يفتقر فأهل الولى السيد والوصى في يتبعه الذكر والاب في ابنته البكر فالسيد يجبر الامة والعبد ولا يجبر هو ولهما والوصى يجبر يتيمة الذكر ولا يجبر يتيمة الأن أن يوصى له يجبرها على ما تقدم والفرق هو انه لما كان للذكر أن يحل العصمة عن نفسه جازله ذلك بخلاف الانثى (ع) والاب يجبر ابنته قبل البلوغ الا عند شذوذ وحكى بعضهم فيه الاتفاق وان لم يثبت الاتفاق قبلهم فيرد على هؤلاء قوله تعالى واللذان يثن من المحيض من نسائك لى قوله واللذان لم يحضن فأثبت ان من لم يحض من نساك فدل على صحة العقد عليها قبل البلوغ اذ غير البالغ لا يصح منها العقد وكذلك يجبر البالغ عندنا وعند الشافعى استصحابا للحالة المتفق عليها قبل البلوغ وقال أبو حنيفة لا يجبرها لقوله في الأم والبكر يستأمرها أبوها وهو عندنا محمول على الندب وقال أبو داود أبوها غير محفوظ قلت قال ابن عبد السلام وقفت في الفتاوى المنسوبة للسيورى انه لا يجبرها ومال اليه اللخمي (ع) وجبرها عندنا انما هو ما لم تنفس فان غنست في جبرها قولان فمن علل الجبر بالبكرة أثبت ومن علله بنجهالة البكر أمورها في لان هذه تعرف قلت

العائسة هي المباشرة لما تحتاج اليه غير المحجوبة بحجاب البكر العارفة بالمصالح مع علو السن واختلف في حد علوه فقال ابن وهب ثلاثون وقال ابن القاسم أربعون وفيه أقوال أخر غير هذين وعلى القول بعدم الجبر فقبل اذنها صامتها وقيل انها تاذن بصريح القول وقيل ان أصدق عرضا فبالقول والا فبالصمت (ع) واختلف فيمن ثبت قبل البلوغ فقبل لا يستأذنها وقيل يستأذنها وقيل ان بلغت استأذنها وان لم تبلغ لم يستأذنها قلت فموضوع الخلاف من ثبت قبل البلوغ وأراد أبوها يز وجها قبل البلوغ أو بعده (ع) وأما من نيب بعد البلوغ فلا أعلم خلافا أنها لا تجبر الا شئ روى عن الحسن أن الاب يجبرها ولعله أراد التي ثبت قبل البلوغ قلت واختلف فيمن طالت اقامتها مع الزوج وطلقت قبل الميس في المدونة لا يجبرها ان طالت اقامتها وشهدت مشاهد النساء قلت والتقيد بشهدت مشاهد النساء لا بد منه لان طول الإقامة مع عدمه لا يفيد وفي تحديد طول الإقامة بالسنة أو بالعرف قولان (ع) واختلف في الثيب من الرضا فمن علل رفع الجبر بالثبوتة قال لا يجبرها قال ومن أضاف الى ذلك كونها من نكاح قال تجبر قلت الجبر مذهب المدونة والقول بعدمه لان الجلاب (ع) واختلف اذ ارشد الاب ابنته البكر فذكر أبو عمر في جبره قولين عن أصحاب مالك المتيطى والمشهور أنه لا يجبرها وبه العمل ووكيل الاب على الجبر كالاب

﴿حديث تزويجه صلى الله عليه وسلم عائشة﴾

(قوله في السند وجدت في كتابي) (د) يعنى أنه وجدته في كتابه ولم يذكر أنه سمعه والمشهور في مثل هذا وقول الجمهور رحمة الارباه به على أن مسلمان يقتصر عليه بل ذكر متابعة بعده قلت لم يذكره في الاتباع بل صدر به (قوله تزويجى لست سنين) (د) كذا في أكثر الروايات ويأتى في الأخرى

﴿ش﴾ (قوله وجدت في كتابي) (ح) انه وجدته في كتابه ولم يذكر أنه سمعه والمشهور في مثل هذا أو قول الجمهور رحمة الارباه به على أن مسلمان يقتصر عليه بل ذكر متابعة بعده (ب) لم يذكره في الاتباع بل صدر به (قوله تزويجى لست سنين) (ح) كذا في أكثر الروايات ويأتى في الأخرى

قال وجدت في كتابي
عن أبي أسامة عن هشام
عن أبيه عن عائشة قالت
تزوجنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم لست
سنين

أنه تزوجها بنت سبع ووجه الجمع انها كانت ستة وكسرا في رواية اقتضت على الست سنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها (ط) يمكن أن يكون ذلك منها على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن أن يقال انه في أول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست أي انقضت وقولها بنت سبع أي هي فيها (ع) الحديث أصل في تزويج الاب ابنته وان لم تنطق الميسر ولم يختلف فيه وانما اختلف هل لها الخيار اذا بلغت فقال مالك والشافعي والحجازيون لا خيار لها وأثبتته العراقيون (د) استحب الشافعي وأصحابه أن لا يزوجها حتى تبلغ وتأذن خوف الوقوع في أمر تكرهه وليس قوله بخلاف لقول عائشة لان مراده ما لم يكن في التجهيل مصلحة فتتزوج خوف فواتها بالتأخير فيستحب تحصيل ذلك الزوج وهو أيضا أصل في جبر الاب ابنته البكر ﴿قلب﴾ تقدم ما في ذلك (قوله وبني أبي وأبانت تسع) (م) جعله أحمد السن الذي تزوج فيه اليقظة قبل البلوغ ولا معنى له الآن يريد السن الذي يعتد به فيه رضاها أو يريد ان بعض الجوارى تحيض في هذا السن (ع) أخذ به مالك اذا دعت لانكاحها في هذا السن ضرورة فقال في بنت عشر تنكف لباسا لباسا بانكاحها اذا رضيت وان لم تدع لانكاحها ضرورة فلا تزوج عنده حتى تبلغ وقاله الشافعي الا أنه استثنى الجد وحمله كالأب ﴿وقال أبو حنيفة وأصحابه في جماعة من السلف تزوج ولها الخيار اذا بلغت الا أبا يوسف قال لا خيار لها﴾ وحكى الخطابي عن مالك وحماد بن أبي سليمان اللوصي أن يزوجه قبل البلوغ ومشهور المذهب أنه لا يجبر عليها لأحد من الأولياء وعندنا قول شاذان الولي جبرها قايما على الأب ﴿قلت﴾ انظرهما مسألتي تزويجها قبل البلوغ والثانية هل لأحد جبرها على النكاح وتلخص من كلامه في الأولى انه ان دعت لانكاحها حاجة جاز والا فقولان لمالك والجواز من حكاية الخطابي ذلك عنه في الوصي وحكاية ابن المنذر عن ابن نافع في غير الوصي اذا أطاقت الميسر قالوا اتفقوا على منعه اذا لم تطقه ﴿قلت﴾ وفيه قول ثالث حكاه ابن الحاجب انها تزوج ولها الخيار اذا بلغت كقول أبي حنيفة واستشكله ابن عبد السلام بأثر الخيار في أصل المقدم مناف للنكاح قال ولهذا انما حكاه بعضهم تفريعا على القول بالمنع فان وقع فلها الخيار اذا بلغت وأما ان دعت لانكاحها حاجة أرخيف عليها الفساد فقال ابن بشر اتفق المتأخرون على أنها تزوج ﴿ابن عبد السلام وهو الذي دل عليه العمل اليوم ببلاذنا﴾ لكن بعدم مطالعة القاضي وبلغها عشرين سنين (ع) والحديث أيضا أصل في جبر بنت تسع على الدخول اذا وقع لتشاجر وهو قول أحمد وأبي عبيد وقال مالك والشافعي كذلك أن تطيق الوطء قال الشافعي وتقارب البلوغ قال أبو حنيفة حذره أن تطيق الوطء وان لم تبلغ التسع وان لم تطقه فلا عليها منعها وان بلغت التسع وهو نحو قول مالك والزام الزوج النفقة وضمتها اليه تابع لجبرها على الدخول حيث يجبر هو قال الداودي وكانت عائشة رضي الله عنها ثبت شبابا حسنا (قوله فوعكت) (ع) الوعك ألم الحصى ومعنى وفاجمة كمل وانتهى لانه كان تمط

وبني أبي وأبانت تسع
سنين قالت فقدمنا المدينة
فوعكت شهرا فوفى شعري
جمجمة فأنتني أم رومان
وأنا على أرجوحة ومعى
صواحي فصرخت بي
فأنتنيها رما أدرى ما تريد بي

أنه تزوجها بنت سبع ووجه الجمع انها كانت ستة وكسرا في رواية اقتضت على الست سنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها (ط) أن يكون ذلك على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن أن يقال انها في أول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست أي انقضت وقولها بنت سبع أي هي فيها (قوله فوعكت) (ع) الوعك ألم الحصى (قوله وفي) بتخفيف الفاء أي كمل (قوله جمجمة) بضم الجيم تصغير جمعة (ح) وهي الشعر النازل الى الأذن وتسمى انه وصل الى هذا بعد ان كان تمك بالمرض (قوله فأنتني أم رومان) هي أم عائشة رضي الله عنهما وهي بضم الراء واسكان الواو وذكر أبو عمر في

بالمريض (د) الجمجمة بضم الجيم تصغير حة وهي الشعر البازل الى الأذن وتعنى انه وصل الى هذا بعد ان كان نعطط بالمريض وأمروا رومان هي أم عاتشة ولم يجعل الجمهور في الرأ غير الضم وزاد أبو عمر في الاستيعاب العج ورجح ليس براحح (ع) والارجوحة خشبة يلعب عليها الغلمان والجواري يجعل وسطها على مكان مرتفع ثم يجلس على طرفها لواحد انسان وعلى طرفها الآخر آخر ويتحركان فينشط طرف من عليه ويرتفع الآخر بالآخر (قوله ههه) (ع) هي حكاية صوت المهور لاجل الترجيح على الارجوحة (قوله على الخير والبركة وعلى خير طائر) (ع) فيه استيعاب قول ذلك للزوج وفي حديث معاذ انه صلى الله عليه وسلم شهد املاك أنما رى فقال له على الالة والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق بارك الله لكم (د) ويستحب أن يدي بذلك كل من الزوجين (ع) وروى أنه كره قول العرب في ذلك بالرفاء والبنين والطائر هنا الخطأ أي أيمن حظوا أفضله يقال للعظم من الخير أو الشر طائر وقيل ذلك في قوله تعالى وكل انسان الرماء طائر في عنقه وقوله تعالى طائر كم معكم * وقال الداودي معناه على خير ما أتى وبرجى لانهم كانوا يماسرهم - متقبال الطائر اياهم واستبشروا به وهو مستبشر مما كانت لعرب تتعيف به وتتفاءل من الطير السائح والبارح وليس كل ما كان مستبشر بهم يستبشرون به ويأتى الكلام على ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله فغسلن رأسي) (ع) فيه جواز تزوين المرأة لزوجها واجتماع النساء لذلك ولما فيه من شهرة السكاح هو مما يجب اشهاره وحضور النساء لذلك وقد يحتاج اليهن في نوازل الأحكام (قوله فلم يرعني) (ع) أي لم يرعني والروع المزع ويستعمل في كل أمر طارئ من خير أو شر فبرئاع فبجأته (قوله ضحى فأسلمتني اليه) (ع) فيه جواز الابتداء بنهارا وكذا ترجم عليه لغاري باب الابداء بنهارا وبغير مركب ولا نهارا قال بعضهم ما شتهر بمركب أو نيران ويعنى بالنيران الولائم كما قال في الآخر أو يرى دخان أو كثرة سرج (قوله ولعبها معها) (ع) اللعب هي المساءة بالبنات التي تلعب بها الجواري الصغار ومعنى ذلك التنبيه على صغرها فبعضه جواز اتخاذهن لها وفي الأخرى انه رآها ولم ينكرها فائدة ذلك تدر يهن على تربية الأولاد (د) فيكون مخصصا لحديث النبي عن اتخاذ الصور للصحة التي ذكر ويحتمل أنه في الاستيعاب ضم الرأ وقبحها ورجح النزع (ح) وليس براحح والارجوحة بضم الهزة خشبة يلعب عليها الغلمان والجواري يجعل وسطها على مكان مرتفع ثم يجلس على طرفها الواحد انسان وعلى طرفها الآخر آخر ويتحركان فينشط طرف من عليه ويرتفع الآخر بالآخر (قوله ههه) (ع) هي حكاية صوت المهور لاجل الترجيح على الارجوحة (قوله فاذا نسوة) بضم النون وكسرها (قوله على الخير والبركة على خير طائر) فيه استيعاب قول ذلك للزوج والطائر هنا الخطأ من خير أو شر (قوله فغسلن رأسي) (ع) فيه تزوين المرأة لزوجها واجتماع النساء لذلك لما فيه من شهرة السكاح (قوله ضحى فأسلمتني اليه) (ع) فيه جواز الابتداء بنهارا (قوله ولعبها معها) (ع) اللعب هي المساءة بالبنات التي تلعب بها الجواري في الصغر وفيه التنبيه على صغرها فبعضه جواز اتخاذهن لها وفي الأخرى انه رآها ولم ينكرها فائدة ذلك تدر يهن على تربية الأولاد (ح) فيكون مخصصا لحديث النبي عن اتخاذ الصور للصحة التي ذكر ويحتمل أنه في أول الهجرة وقبل النبي * قلت * اللعب جمع لعبة بضم اللام كركبة وركب أرادت ما كانت تلعب وكل ملعوب فهو لعبة واذا قبح اللام فهو المرة الواحدة من

فأخذت بيدي فأوقعتني على الباب فقلت ههه حتى ذهب نفسي فأدخلتني بيتا فاذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وعلى خير طائر فأسلمتني اليهن فغسلن رأسي وأصلحنني فلم يرعني الاور رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى فأسلمتني اليه * وحدثننا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن هشام بن عروة ح ونا ابن غير واللعن له قال ثنا عبدة هو ابن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني ابي صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع سنين وبني بي وأما بنت تسع سنين * وحدثننا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم تزوجها وهي بنت سبع سنين وزفت اليه وهي بنت تسع سنين ولعبها معها ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة * وحدثننا يحيى بن يحيى واسحق بن ابراهيم وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى واسحق أخبرنا وقال الآخران ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت

أول الهجرة وقبل النبي (قوله في الآخر تزوجني في شوال) (ع) كانت العرب تكره أن تزوج فيه ويتطرون به لقوله شالت نعماتهم وشالت النوق بأذنانها (ط) تطير وابتذل لان شوال من الشول وهو الرفع والازالة ومنه شالت النوق بأذنانها أي رفعت وقد جعلوه كناية عن الهلاك فاذا قالوا شالت نعماتهم فمعناه هلكوا عن آخرهم فكانوا يتطرون به (قوله فأى نسائه كان أحظى عنده منى) (ط) قصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكره وتتطير من الزواج فيه فالمنى أى تزوجت فيه ولم يضرني ذلك بل كنت عنده أحظى من غيري ﴿قلت﴾ قال ابن العربي وفي ذلك نظر ومال لدخول حدباء منى ولا نهى عن روى في ذلك شيئاً فهو كاذب أو عمل به فهو عاص وفي طر را بن عات تستحب الخطبة يوم الجمعة بعد العصر للقرب من الليل وسكون الناس وتكره صدر النهار لما فيه من التفرق والانتشار ويستحب العقد في شوال والبناء فيه لان عائشة حدثت انه صلى الله عليه وسلم تزوجها فيه * وقد حكى أنه صلى الله عليه وسلم كان يستحب النكاح في رمضان رجاء البركة وانه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة فيه * أبو عبيد والأول أصح

﴿أحاديث النظر الى المخطوبة﴾

(قوله فاذهب فانظر اليها) (ط) هذا أمر ارشاد أى مصلحة لأمر وجوب وبخالف البيع لانه مبنى على المكايسة والنكاح على المكارمة ولذلك جازت فيه ضرب من الجهالات كتزويجه امرأة لا يعرفها ﴿قلت﴾ وقيل انه أمر ندب للأحاديث الأمرة به، وقيد ذلك بما إذا رجا لا جابة وأما لو لم يرجها فلا (م) ومحمله أن ينظر لما ليس بمعورة كالوجه والكفين إلا أن يخاف من النظر اليها فتنة فيمتنع خوفها لا للمعورة (د) فبالوجه يستدل على الجمال وباليد يستدل على خصوبة اللحم (ع) أجازوا وداد النظر الى جميع البدن لظاهر اللفظ وهو خطأ ظاهر منابذ للسنة والاجماع وكرهه آخرون ذلك كله وترد عليهم السنة والاجماع على جواز النظر للحاجة كالشهادة

اللعب واذا كسرفى الحالة التى عليها اللاعب (قوله تزوجني في شوال) رد لما كانت العرب تتوهم في التزويج في شوال من وقوع البغضاء بين الزوجين لان شوالا من الشول وهو الرفع والازالة ومنه شالت النوق بأذنانها أي رفعت وقد جعلوه كناية عن الهلاك فاذا قالوا شالت نعماتهم فمعناه هلكوا عن آخرهم فكانوا يتطرون به (قوله فأى نسائه كان أحظى عنده منى) (ط) قصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكره وتتطير من الزواج فيه فالمنى أى تزوجت فيه ولم يضرني ذلك بل كنت عنده أحظى من غيري (ب) وفي طر را بن عات تستحب الخطبة يوم الجمعة بعد العصر للقرب من الليل وسكون الناس وتكره صدر النهار لما فيه من التفرق والانتشار ويستحب العقد في شوال والبناء فيه لان عائشة رضى الله عنها حكى أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها فيه وقد حكى انه صلى الله عليه وسلم كان يستحب النكاح في رمضان رجاء البركة وانه صلى الله عليه وسلم تزوج فيه عائشة * أبو عبيد والأول أصح

﴿باب النظر الى المخطوبة﴾

﴿ش﴾ يزيد بن كيسان بفتح الكاف (قوله فاذهب فانظر اليها) (ط) هذا أمر ارشاد الى مصلحة لأمر وجوب وبخالف البيع لانه مبنى على المكايسة ولذلك جازت فيه ضرب من الجهالات كتزويجه

تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى بنت ست وبني بها وهى بنت تسع ومات عنها وهى بنت ثمان عشرة * حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة وزهير ابن حرب واللفظ لزهير قالنا وكيع ثنا سفيان عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وبني بى في شوال فأى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظى عنده منى قال وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال * وحدثنا ابن غير ثنا أبى ثناسفيان بهذا الاسناد ولم يذكر فعل عائشة * حدثنا ابن أبى عمر ثنا سفيان عن يزيد بن كيسان عن أبى حازم عن أبى هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنه رجس فأخبره أنه تزوج امرأته من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها

﴿ قلت ﴾ مال ابن بطلان الى جواز النظر الى جميع البدن وذ كر عبد الرزاق أن عمر خطب الى على ابنته أم كلثوم وكانت قد ولدت قبل وفاته صلى الله عليه وسلم قد كره له على صغرها فقيل لعمر انه قد ردك فعاوده فقال أنا أبعت بها إليك فان رضيتها فهي امرأتك فبعت بها اليه فكشف عن ساقها فقالت له ارسل فلولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينيك وزاد ابن عمر فبعت معها برداء وقال لها قولي له هذا الذي قلت لك عليه فقال لها عمر قولي له رضيت به فلما أدبرت كشف عن ساقها فقالت له ماتقدم وفي رواية فلما رجعت الى أبيها قالت له بعثني الى شيخ سوء فعل كذا وكذا فقال لها هوز وجك يا بنية ﴿ زاد أبو عمر فجاء عمر الى مجلس المهاجرين فجلس اليهم فقال رفوني فقالوا يا أمير المؤمنين فقال تزوجت أم كلثوم بنت علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل سبب ونسب وصهر ينقطع يوم القيامة الا سببي ونسبي وصهري وكان لي منه السبب والنسب وأردت ان أجمع اليهما المهر فرفوه وروى انه تزوجها على أربعين ألفاً (ع) وكره مالك أن يستغفلها خوفاً أن يرى ما هو عورة ﴿ قلت ﴾ أجاز ابن وهب أن يستغفلها واختاره ابن القطان وعن مالك لا بأس بالنظر اليها وعليها ثيابها وقال ابن القاسم لا ينبغي ﴿ الباجي ﴾ له لعله يريد استغفالا (ع) وينظر اليها باذنها أو بغير اذنها وتأول بعض شيوخنا عن مالك انه لا ينظر اليها الا باذنها لانه حق لها وليس بشئ (د) هذا ضعيف لانه صلى الله عليه وسلم أذن في ذلك ولم يشترط استئذانا ولا نهايتها حتى غالب من الاذن ولانها تتأذى بذلك لانه قد يرى ما لا يحبه فيتركه فيتركها فيتركها كذلك ولذلك استحب بعض أصحابنا أن يكون نظر اليها قبل الخطبة قال بعض أصحابنا واذا لم يمكنه النظر استحب له أن يبعث امرأته يثق بها تنظر اليها وتخبره قبل الخطبة (قوله فان في أعين الانصار شيئاً) (د) قيل صفرة وقيل زرقة (ط) وقيل رمصا (ع) وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غير تعيين وأيضا هو من النصيحة للمأمور بها (قوله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على أربع أواق كأنما تختون الفضة من عرض هذا الجبل) (ط) ليس بانكار في المغالاة في الصدقات مطلقا فانه صلى الله عليه وسلم أصدق نساءه خمسمائة درهم والاربعة أواق انما هي مائة وستون درهما وانما هو انكار بالنسبة الى هذا الرجل فانه كان فقيرا في تلك الحالة وأدخل نفسه في مشقة يتعرض للسؤال بسببها ولهذا قال ما عندنا ما نعطيك ثم انه صلى الله عليه وسلم لكرم أخلاقه جبر انكسار قلبه بقوله ولكن عسى أن نبعثك في بعث أي سرية للغز وقصيب منه فبعثه فاصاب امرأته لا يعرفها (ب) وقيل انه أمر ارشاد الى أمر ندب للاحاديث الأمر به وقيد ذلك بما اذا رجا الاجابة وأما اذا لم يرجها فلا (م) ومحمله أن ينظر الى ما ليس بعورة كالوجه والكفين الا أن يخاف من النظر اليها فتنة فيمتنع (ح) فبالوجه يستدل على الجلال وباليد يستدل على خصوبة الامم (ع) أجاز دارو النظر الى جميع البدن لظاهر اللفظ وهو خطأ ظاهر منابذ للسنة والاجماع وكره آخرون ذلك كله وترد عليهم السنة والاجماع على جواز النظر للحاجة كالشهادة (ب) مال ابن بطلان الى جواز النظر الى جميع البدن وكره مالك أن يستغفلها واختاره ابن القطان وينظر اليها باذنها أو بغير اذن (ع) وتأول بعض شيوخنا عن مالك انه لا ينظر اليها الا باذنها لانه حق لها وليس بشئ (قوله فان في أعين الانصار شيئاً) (ح) قيل صفرا وقيل زرقة (ط) وقيل رمصا (ع) وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غير تعيين وأيضا من النصيحة للمأمور بها (قوله كأنما تختون) بفتح التاء أوله وكسر الحاء تقشرون وتقطعون (قوله من عرض هذا الجبل) بضم العين واسكان الراء هو الجانب والناحية والمقصود كراهة المغالاة في المداق بالنسبة الى من يضر به ذلك

فان في أعين الانصار شيئاً
 ﴿ وحدثنني يحيى بن معين ثنا
 مروان بن معاوية الفزاري
 ثنا يزيد بن كيسان عن
 أبي حازم عن أبي هريرة
 قال جاء رجل الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال اني
 تزوجت امرأة من
 الانصار فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم هل نظرت
 اليها فان في عيون الانصار
 شيئاً قال قد نظرت اليها قال
 على كم تزوجتها قال على
 أربع أواق فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم لم على
 أربع أواق كأنما تختون
 الفضة من عرض هذا
 الجبل ما عندنا ما نعطيك
 ولكن عسى أن نبعثك
 في بعث تصيب منه قال
 فبعث بعثا الى بني عيس
 بعث ذلك الرجل فيهم
 ﴿ حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي
 ثنا يعقوب يعني ابن عبد
 الرحمن الفاري عن أبي
 حازم عن سهل بن سعد ح
 وثناه قتيبة بن سعيد ثنا عبد
 العزيز بن أبي حازم عن أبيه
 عن سهل بن سعد الساعدي

ببركته صلى الله عليه وسلم والنحت الفطع والنحيت والنحانة التجارة والنجار (ع) وعرض
الجبيل والحائط وغيرهما واجهك منه * قال الحرابي عرض الجبل صفحته وناحيته وعرض البحر
وانهر والمال وسطه وعرض نفسه ويكون وسطه وجلست في عرض الناس أى في وسطهم وهو
بضم العين في الجميع وأما بفتحها فهو ضد الطول

﴿ أحاديث الصداق وما يجوز أن يكون ﴾

(قوله جئت أهب لك نفسي) (د) فيه استعجاب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح * قلت * هبة
للمرأة نفسها على وجه النكاح بغير عوض خاص به صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالصة لك من دون
المؤمنين فلا يجب عليه لها مهر بالدخول ولا بغيره لكن اختلف في منع ذلك في حقه صلى الله عليه
وسلم (د) فقيل عندنا ينعقد بلفظ الهبة لظاهر الآية والحديث وقيل لا ينعقد إلا بلفظ الزوج والانسكاح
ولهبة في الآية والحديث المراد بهما سقوط المهر لا العقد بلفظ الهبة (ع) فإن رقت الهبة لميره صلى الله
عليه وسلم فالمرءوف أنه يفسخ قبل البناء وشذ القول بمضيه ويكون كالنكاح بغير عوض * واختلف هل يفسخ
بعد البناء فقال ابن حبيب إن غنوا بالهبة غير السكاح ولم ينعوا بها سقوط المهر ففسخ قبل البناء وثبت
بعده وفيه صداق المثل وإن غنوا بالنكاح بغير عوض لم يجز ثم إن فرض للمهر أربع ديار كثر
لزم وهو بعض شيوخنا قال لأن هبتها نفسها على وجه النكاح هو سناح ثبت فيه الحد وأما الخلاف
إذا أراد بها النكاح * قلت * هما مسئلتان هبة المرأة نفسها الرجل على وجه السكاح بغير عوض
خاص به صلى الله عليه وسلم كما تقدم ولثانية هل ينعقد السكاح بين الزوجين بلفظ الهبة ويأتي
لكلام عليهما أن شاء الله تعالى * بن لمرابي والمرأة وهبت نفسها له صلى الله عليه وسلم فاجتلف الناس
في ذلك فقيل إنها أعطته نفسها بغير صداق وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم وقيل إنها عقدت
نكاحها معه بلفظ الهبة (قوله فصعد النظر فيها وصوبه) (ع) فيه جواز النظر للرادز ويجها وتأمل
محاسنها (قوله ثم طأطأ رأسه) (ع) فيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت
سكوتاً يفهم السائل ولا يتجمل بالنع (قوله جلست) فيه حسن أدبها إذ لم تلح عليه وتركته ونظره
(قوله أن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها) (ع) دليل على ما تقدم من أن الهبة خاصة به صلى الله عليه
وسلم إذ لم يقل هبتها وفي قول الرجل ذلك دليل على جواز الخطبة على الخطبة ما لم يترأ كذا لما ظهر من
زهده صلى الله عليه وسلم فيها * الباجي وفيه جواز ذلك إذا كان باستئذان الناكح وعندى أن

قال جاءت امرأة إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله جئت
أهب لك نفسي فنظر إليها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصعد النظر فيها وصوبه
ثم طأطأ رسول الله صلى الله
عليه وسلم رأسه فلما رآب
المرأة أنه لم يعض فيها شيئاً
جلست فقام رجل من
أصحابه فقال يا رسول الله
إن لم يكن لك بها حاجة
فزوجنيها

﴿ باب الصداق ﴾

﴿ش﴾ عبد الرحمن القاري بتشديد الياء منسوب إلى القارة قبيلة معروفه * ومحمد بن عبيد الغبري
بضم الغين المعجمة وقع البناء الموحدة المخففة وآخروهاء مهملة (قوله جئت أهب لك نفسي) (ح)
فيه استعجاب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح (ب) هبة المرأة نفسها على وجه النكاح بغير
عوض خاص به صلى الله عليه وسلم (قوله فصعد النظر فيها وصوبه) بتشديد العين وتشديد الواو
ومعنى صعد رفع ومعنى صوب خفض وفيه جواز النظر للرادز ويجها وتأمل محاسنها (قوله ثم طأطأ
رأسه) فيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت سكوتاً يفهم السائل ولا يتجمل
بالنع (قوله جلست) فيه حسن أدبها إذ لم تلح عليه وتركته ونظره

الاستدلال به ضعيف اذ ليس فيه حطبة على خطبة لان الخطاب فيه انما هي امرأة * **قلت** * وتقدم الخلاف في الافتقار الى الاذن **(قوله)** فهل عندك من شيء (ع) قالوا طلبه به في الحين يدل على أن حكم لصدائق التجبيل أو تجبيله ما يصح أن يكون مهر اذ لو ساع تأخير جميعه لوجه على الذمة * **قلت** * يطلب كون المهر نقدا * ابن رشد عقده لبعيد الاجل يفسخ اتفاقا وفي حد البعد أربعة * ابن وهب يفسخ ما فوق العشرين وقيل انما يفسخ ما فوق الاربعين وقيل يفسخ في الخمسين * ابن الماسم يفسخ في السبعين وفي العشرين وما دونها أربعة يكره ولو في قرن لانه ليس من نكاح من مضى * ابن وهب ويكره فيما جاوز السنة فقط * الثالث يكره فيما جاوز الاربعه * ابن الماسم يجوز في العشرين وبه قال اشبه لانه زوج ابنته الى اثنتي عشرة سنة وما لاجل مجهول يفسخ قبل البناء وعصى بعد وهل يعصى بغيره ثم أر بمهر المثل ذكر الامم في ذلك قولين * المتيطي اذا التزم نفقة ولدها في العقد لغير أجل فهو كهمر مجهول وان التزمه لاحل معين صح لأنه اذا مات الولد رجعت نفقة لأمه لانه من مهرها * المتيطي ويجب في ذكر النفقة بيان دخول الكسوة أو خروجهما لان من التزمها بمجمله وقال يبيت الطعام فقط * فقال ابن زرب تلزمه الكسوة * وقال ابن سهل لا تلزمه ولا يمين عليه قال وقد ينصرح لزوم ليمين من بعض المسائل ولولم ينواخراج الكسوة لزمته **(قوله)** لا والله (م) فيه جواز الحلف بغير استعلاف وكرهه أصحابنا الاحتاجه وهي هنا تأكيد **(قوله)** ولو خاتمنا من جديد (م) يخرج به من يجزئه بأقل من ربع دينار لانه خرج مخرج التقليل ومالك يمنع به بأقل من ربع دينار * **قلت** * قال في المدونة فيمن نكح بدرهمين خير قبل البناء في أن ينفقه أو يفسخ وان دخل اتمه ولا يفسخ للاختلاف فيه وقال غيره يفسخ بدائها بعد البناء مهر المثل (ع) لاحدلا كثر الصداق * **قلت** * كره ابن الجلاب المغالاة فيه وصحح الحاكم حديث عائشة من يمن المرأة تبصر أمرها وقلة صداقها قالت عائشة وأنا أقول من عندي ومن شؤمها عصر أمرها وكثرة صداقها (ع) * واختلف في أقله فانظر مالك الباق له ربع دينار لقوله تعالى أن تبغوا أموالكم والمال ماله مال وأقله ما أبغ به لفسو في السرقة وأول بعض أهل المذهب الحديث بأنه خرج على المتباعدة لا التحديد وتأوله غير، مانه طلبه بما يقدمه قبل الدخول لا بكل المهر وهذا يضعفه ان مال الكاتبة تقدم ربع دينار * وقال لا كافه والشافعي وابن وهب وأصحابنا أقله ما يتفقان عليه وفيه منفعة كالسوط ولعل وان نقصت قيمته عن درهم وقال الحنفية أقله عشرة دراهم وقال ابن شبرمة أقله خمسة دراهم وكرهه النخعي بأقل من أربعين درهما * **قلت** * يرجح قول ابن وهب ويعارض ما احتج به مالك ما صح من حديث من اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأدخله النار فمقيل وان شيئا يسير قال وان كان قضيا من أراك فاطلق المال على ما ترى وعلى قول مالك ان أقله ربع دينار فانه لا يتعين الربع بل أقله ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمه أحدهما وقيل ما قيمته ثلاثة دراهم فقط وصاحب هذا القول طرد المياس على السرقة بانها في القول المشهور لا تقوم الا بالدرهم فلو ساءت السرقة ربع دينار ولم تساو الثلاثة دراهم لم يقطع ولو ساءت اثلاثه دراهم ولم تساو الربع دينار قطع (ع) وفيه حواز الختم بالحديد * واختلاف فيه السلب باجازه قوم اذ لم يثبت فيه نهى ومنعه قوم

(قوله) ان لم يسكن لك بها حاجة فزوجنها لم يقل هبها لان ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم

(قوله) فهل عندك من شيء طلبه في الحين يدل ان حكم الصداق التجبيل وتجبيل ما يصح أن يكون مهر اذ لو جاز تأخير جميعه لوجه على الذمة **(قوله)** لا والله (ح) فيه جواز الحلف بغير استعلاف وكرهه أصحابنا الاحتاجه وهي هنا تأكيد **(قوله)** ولو خاتمنا من جديد يخرج به من يجزئه بأقل من ربع دينار

فقال فهل عندك من شيء
فقال لا والله يا رسول الله
فقال اذهب الى أهلك فانظر
هل تجد شيئا فذهب ثم
رجع فقال لا والله ما وجدت
شيئا فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انظر ولو
خاتمنا من جديد فذهب ثم
رجع فقال لا والله يا رسول
الله ولا خاتمنا من جديد
ولكن هذا ازارى قال
سهل ماله رداء فلها نصفه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما تصنع بازارك

أجاز العقد بهما أيضا مما ظاهره أن في سقوط العوض فينبغي أن يقيد العقد بهما بذلك **(أحيب)** بأنه
 وإن كانتا ظاهرتين في سقوط العوض فهما لا ينفيانه بخلاف الهبة فانها تنافيه وألحق ابن القصار بالهبة
 الصدقة بخلاف جنس الهبة بدليل هبة الثواب وإنما لا ينعقد بلفظ الاجارة وما بعده لا اقتضاء الأولين
 التوقيت وقضاء الثالث التوثق دون تملك وعدم لزوم الرابع الذي هي الوضعية **(قول)** بما معك من
 القرآن (م) هذه الباء هي المسماة بباء العوض كالتي في قولك بعته بدرهم وليست للسبب أي
 لأجل ما معك من القرآن أي أكرام لذلك لانها تصير كالموهوب وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم
 (ع) وإذا كانت للعوض فالعوض علمها ما معك من القرآن أو قدر آمنه وبذا فصره مالك وقد ذكر
 مسلم رواية ذهب فيها من القرآن وفي رواية علمها عشرين آية (م) ويحتاج به من يميز في الصداق
 أن يكون منافع وعندنا فيه الجواز والكراهة ونسبه أبو حنيفة في الحر وأجازه في العبد الأذن
 تكون الاجارة على تسليم القرآن وهذا الذي منع هو الذي وقع في الحديث جوازه ولكنه طرد
 وأصله في منع العوض على تسليم القرآن (ع) وذهب الطحاوي والليث ومكحول والأبهري إلى أن
 الباء للسبب وإن ذلك جائز له دون غيره لأنه لما جازت له الموهوبة جاز له أن يهبها ولذلك ملكها له ولم
 يشلها وهذا يحتاج إلى دليل وعلى تسليم أنها للسبب فقد يكون الصداق مسكورا عنه لأنه أصدق عنه
 كما كفر عن الذي وطئ في رمضان إذ لم يكن عنده شيء وكأدى دية المقتول بخير كل ذلك رفقا بأتمته
 صلى الله عليه وسلم وأنه أنكحه إياها نكاح تفويض وأبقى الصداق في ذمته حتى يكسبه ويكون قوله بما
 معك من القرآن ضاع على تعلمه وتكرمة أهله وقال الداودي إنما أنكحها لامشورة ولا صداق لأنه
 صلى الله عليه وسلم أولى بالموثوقين من أنفسهم وإذا احتل هذا كله لم يكن فيه دليل على جواز النكاح
 بلا صداق أو بما قدر له ما علم (م) قال الداودي وفي الحديث دليل على أن من قال لرجل زوجني
 ابتك فقال فقلت أنه يلزم المخاطب النكاح وإن لم يقل قبل فقلت بخلاف البيع من مجموع قول الرجل
 زوجنيها وقول النبي صلى الله عليه وسلم ملكك كسكها لم يسأله هل رضى (ع) بمعنى هذا ترحم البخاري
 الحديث ***** وأجاب المهلب بأن بساط الكلام يعني عن ذلك وكذا في كل راغب في النكاح وإن لم يكن
 راغبا بسئل هل رضى الصداق وقول الداودي بخلاف البيع إن عني حتى لو سمي الثمن فغير مسلم
 لأنه لو سمي الثمن فقال يعني الثوب بدينار فقال فقلت لزمه البيع وإن لم يقل قبلت وإن عني بخلاف
 البيع الذي لم يسم فيه الثمن كقوله يعني الثوب فقال فقلت فواضح الفرق بينه وبين السكاح أن
 النكاح لا يحتاج فيه إلى ذكر العوض بدليل جواز نكاح التفويض **(قالت)** ويفترق لنكاح
 والبيع في صورة ذكر لعوض فهما فإنه لو قال زوجني ابتك بهذا فقال فقلت لزمه السكاح ولو
 قال لأرضى لم ينفعه بخلاف ما لو قال ذلك في البيع فإنه يحل ولا يلزمه والفرق هو أن النكاح هزله
 جدوا في هذا الفرق أشار في المدونة قال فيها وإذا قال المخاطب لابي البكر أو ولي مفوض اليه زوجني

***** أحيب بانه وإن كانتا ظاهرتين في سقوط العوض فهما لا ينفيانه بخلاف الهبة فانها لا تنافيه
 وإنما لا ينعقد بلفظ الاجارة وما بعده لا اقتضاء لأولين التوقيت ولا اقتضاء لثالث التوثق دون تملك
 وعدم لزوم الرابع الذي هو الوضعية **(قول)** بما معك من القرآن الباء للعوض أي بأن تعلمها ذلك
 لا للسبب أي لأجل ما معك من القرآن أي أكرام لذلك لانها تصير كالموهوب وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم (ح) وذهب الطحاوي والليث ومكحول وأبهري إلى أن الباء للسبب وإن ذلك جائز له
 صلى الله عليه وسلم دون غيره لأنه لما جازت له الموهوبة جاز له أن يهبها ولذلك ملكها له ولم يشلها

بما معك من القرآن
 هذا حديث ابن أبي حازم
 وحديث يعقوب يقاربه
 في اللفظ وحديثه
 خلف بن هشام ثنا حماد
 ابن زيد ح وحديثه
 زهير بن حرب ثنا سفيان
 ابن عيينة ح وثنا اسحق
 ابن ابراهيم عن الدراودي
 ح وثنا أبو بكر بن أبي
 شيبة ثنا حسين بن علي
 عن زائدة كله عن أبي
 حازم عن سهل بن سعد بهذا
 الحديث يزيد بعضهم على
 بعض غير أن في حديث
 زائدة قال انطلق فقد
 زوجتكم فاعلمها من
 القرآن ***** حدثنا اسحق
 ابن ابراهيم أخبرنا عبد
 العزيز بن محمد بن يزيد
 ابن عبد الله بن أسامة بن
 الهاد ح وثني محمد بن أبي
 عمر المسكي واللفظ له ثنا
 عبد العزيز بن يزيد عن
 محمد بن ابراهيم عن أبي

فلانة بكذا قال فقلت لزمه لنكاح فلو قال لا أرضى لم ينفعه بخلاف البيع فانه يحلف ولا يلزمه قال
ابن المسيب ثلاث ليس فيهن لعب هزلهن جد النكاح والطلاق والعقاق فانت ترى كيف اخرج على
لزوم النكاح قول ابن المسيب ذلك (م) ولم يذ كر في الحديث معرفة الزوج فهم المرأة ولا انه
اختبرها ومحملة على أن افهام النساء متقاربة (ع) وفيه جواز الاجارة على تحفيظ القرآن لانه لم يذ كر
مدة وانما شرط التعليم وهو حجة للكتابة في اجازتهم أخذ الاجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك أبو حنيفة
الا ضرورة وقد اختلف في أخذ الاجرة على أفعال البر كالصلاة ولاذان فتمها أبو حنيفة وابن حبيب
والاذ زاعى وقال لا صلاة وأجازها مالك في الاذان وكرها في غيره وعنه أيضا عما كرها في النفل
وأجازها في الفرض لانه لا بد من فعله فلا تؤثر الاجارة فيه واستدل به بعضهم على ان الامام اذا ولته
المرأة أمرها واولى من الولي ولا حجة له فيه لانه صلى الله عليه وسلم ليس كغيره وهو اولى بالمؤمنين
من أنفسهم ليس في الحديث انها كانت ذات ولي ولا خلاف عندنا ان ولي المرأة اولى من
السلطان واختلف اذا كان بعيد لقراءة كالحمل من البطن وظاهر المذهب انه اولى وقال عبد الملك
السلطان اولى قبل وفي الحديث دليل على جواز نكاح المرأة دون أن تستحل هل هي في عدة أم لا
والحكام يعمون عن ذلك احتياطاً قيل وفيه ان سكوت من عقد عليه عقد في جماعة لازم له اذا لم
يمنعه من الانكار خوف أوحياء أو آفة في سمع أو فهم

﴿ أحاديث قدر صدقته صلى الله عليه وسلم ﴾

(قوله ونشا) (ع) قد فسر في الحديث بأنه نصف أوقية وقال الخطابي هو اسم لهذا القدر وليس
مستقماً من شيء وقال كراع أنش نصف الشيء ولا خلاف أنه لا حدلاً كثر الصدق وإنما اختلف في أقله
على ما تقدم ذكره عمر المغالاة فيه وقال لو كان مكرمة كان الأولى به النبي صلى الله عليه وسلم ولا
يعترض على هذا بأن صدق أم حبيبة كان أربعة آلاف وأربع مائة لأن النجاشي هو الذي دفع
ذلك من مال نفسه كما مال النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتدبثه النبي صلى الله عليه وسلم ولا دفعه من ماله
(قوله في الآخر رأى على عبد الرحمن أثر صفة فقال ما هذا) (ع) فيه افتقار الكبير أصحابه وسؤاله
عما يختلف عليه من حالهم وليس من كثرة له قال المنبى عنه ﴿ قلت ﴾ هذا بناء على انه ليس سؤال
انكار وقال الطيبي يحتمل انه نكار لانه نهى عن التضعف بالطيب فاجابه بأنه لم يتضعف وإنما تعلق به من
المرس (قوله أثر صفة) (ع) أولى ما فسرته به انه مات لم يجده أو بثوبه من طيب المرس وفي
حديث و به ردع من زعفران أي أثره وليس بداخل في النهي عن زعفران الرجال لان ذلك ما قصد به
التشبه بالنساء وقيل انه مستثنى من ذلك وانه رخص فيه للمرس أبو عبيد وكانوا يرخصون في ذلك
للشباب أيام عرسه وقيل ان لم ينكره عليه لانه كان يسيرا وقيل كان في أول الاسلام من يتزوج بلبس

وعلى الأول فقال (م) يحتاج به من يجيز في الصدق أن يكون في منافع وعندنا فيه الجواز والكره وفيه
جواز الاستئجار على تعليم القرآن وأجاز العلماء ومنعه أبو حنيفة الا للضرورة (قوله ما النش) بنون
مفتوحة ثم شين معجمة مشددة (قوله نصف أوقية) بتشديد الباء (قوله أثر صفة) (ع) أولى
ما فسرته به انه مات تعلق بجده أو بثوبه من طيب المرس وهو في حديث و به ردع من زعفران أي
أثره وليس بداخل في النهي عن زعفران الرجال لان في ذلك ما قصد به التشبه بالنساء وقيل انه مستثنى من
ذلك وانه رخص فيه للمرس أبو عبيد وكانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه وقيل ان لم ينكر
عليه لانه كان يسيرا وقيل كان في أول الاسلام من يتزوج بلبس ثوباً فيه صفة علامة للسرور وهذا

سلمة بن عبد الرحمن أنه
قال سألت عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم كم
كان صدق رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالت كان
صدقه لاز واجه ثنتي
عشرة أوقية ونشأ قالت
أندري ما أنش قال قلت
لأقالت نصف أوقية فقلت
خمسائة درهم فهذا صدق
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لاز واجه حدثنا
يحيى بن يحيى النخعي وأبو
الربيع سليمان بن داود
العدي وقتيبة بن سعيد
واللفظ يحيى قال يحيى
أخبرنا وقال الآخرون ثنا
حماد بن زيد عن ثابت عن
أنس بن مالك أن النبي
صلى الله عليه وسلم رأى
على عبد الرحمن بن عوف
أثر صفة فقال ما هذا قال
يا رسول الله اني تزوجت

ثوبافيه صفرة علامة للسرور وهذا غير معروف وبعضهم جعله أولى ما قيل ومذهب مالك جواز لبس
الثياب المزعفرة وحكاه مالك عن علماء المدينة وابن عمر * واحتجوا بحديث ابن عمر انه صلى الله عليه
وسلم كان يصبغ بالصفرة وسكى ابن شعبان صكراهة ذلك في للحية وكرهه الشافعي وأبو حنيفة في
الحية والثوب وقد مر من الكلام على ذلك في أول الحج ويأتى منه في اللباس ان شاء الله تعالى (قوله
على وزن نواة من ذهب) (ع) قال الخطابي وابن وهب ولا كثر النواة اسم لخمس دراهم كما أن الأوقية
اسم لاربعة درهما * أبو عبيد ولم يكن هناك ذهب وانما هي خمسة دراهم كما تقدم وقيل المراد بها
نواة التمر أى على وزنها ذهباً والاول أظهر * وروى في حديث عبد الرحمن وزن نواة من ذهب ثلاثة
دراهم وربع وأراد أن يخرج هذا بانه أقل الصداق وهذا لا يصح له لانه قال من ذهب وذلك أكثر من
دينار ذهباً وهذا لم يقله أحد وانما هي غفلة من قائله بل فيه حجة على من يقول لا يكون أقل من عشرة
دراهم وقد وهم الداودي رواية من روى وزن نواة من ذهب والصحيح عنده نواة ولا وهم فيه على كل
تفسير لانه ان كانت نواة تمر كما قال أو كانت النواة عندهم قد راعوا كما تقدم فكل صحيح أن يقال
فيه وزن كذا * قلت * قال الطيبي اختلف في النواة ف قيل هي نواة تمر ولا يصح لأن وزنها
لا ينضب فلا يعتد به وقيل النواة اسم لخمس دراهم كما أن النش اسم لعشرين درهم والأوقية اسم
لاربعة درهما في المعنى قولان أحدهم أن الصداق ما يعادل خمسة دراهم من الذهب فيجوز ثلاثة
مناقل ذهباً ونصف الآخر على وزن من الذهب تكون قيمة خمسة دراهم وهذا بعيد من اللفظ
(قوله فبارك الله لك) (ع) حجة فيما يقال للزوج تقدم ما يقال له (قوله أولم) (ع) لولية طعام
لنسكاح وقيل طعام الاملاك خاصة (د) قال أصحابنا الاملاك طعام العرس والحرص بضم الخاء والراء
معاد الصاد المهملة طعام الولادة والاعذار بكسر الهمزة وبالياء المهملة والذال المعجمة طعام الختان
والوكيدة طعام لبناء النعيسة طعام قدوم المسافر والعقيقة طعام سابع المولود والوضعية بفتح الواو
وكسر الصاد المعجمة طعام لصية والمأدبة بضم الدال وفتحها طعام لضيافة (د) وقال القتيبي المأدبة كل
طعام يصنع لدعوة * (قلت) * أنشد الرخشري في الأساس

كل الطعام تشتهى عميره * الخرص والاعذار والوكيدة

وأنشد غيره كل الطعام تشتهى ربيعه * الخرص والاعذار والقيعه

(ع) الولية عندنا مستحبة وأوجبها داود والشافعي في أحد قوليه للامري بها في الحديث وقوله ومن لم

غير معروف وبعضهم جعله أولى ما قيل ومذهب مالك جواز لبس ثياب المزعفرة وحكاه مالك عن
علماء المدينة * واحتجوا بحديث ابن عمر كان يصبغ بالصفرة وحكى ابن شعبان كراهة ذلك في للحية
وكرهه الشافعي وأبو حنيفة في الحية والثوب (قوله على وزن نواة من ذهب) قال الخطابي وابن وهب
والاكثر النواة اسم لخمس دراهم كما أن الأوقية اسم لاربعة درهما * أبو عبيد ولم يكن هناك ذهب
وانما هي خمسة دراهم كما تقدم وقيل المراد بها نواة التمر أى على وزنها ذهباً والاول أظهر (قوله أولم)
(ع) الولية طعام النسكاح وقيل طعام الاملاك خاصة (ح) قال أصحابنا الولية طعام العرس والحرص
بضم الخاء والراء معاد الصاد المهملة طعام الولادة والاعذار بكسر الهمزة وبالياء المهملة والذال
المعجمة طعام الختان والوكيدة طعام البناء والعقيقة طعام سابع المولود والوضعية بفتح الواو
ثم قيل ان المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له والعقيقة طعام سابع المولود والوضعية بفتح الواو
وكسر الصاد المعجمة طعام لصية والمأدبة بضم الدال وفتحها طعام لضيافة * وقال الطيبي المأدبة كل

امرأة على وزن نواة من
ذهب قال فبارك الله لك
أولم

ولو بشاة * وحدثننا محمد بن عبيد الغبري ثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة * وحدثننا إسحق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا وكيع ثنا شعبة عن قتادة وجديد عن أنس بن عبد (٤٦) - الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من

ذهب وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أولم ولو بشاة * وحدثننا محمد بن مشي ثنا أبو داود ح وثنا محمد بن رافع وهو روى بن عبد الله قال ثنا وهب بن جريح وثنا أحمد بن خراش ثنا شبابة كلهم عن شعبة عن جديده هذا الإسناد غير أن في حديث وهب قال قال عبد الرحمن تزوجت امرأة * وحدثننا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن قدامة قال أخبرنا النضر بن شميل ثنا شعبة ثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس يقول قال عبد الرحمن بن عوف رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بشاة العرس قلت تزوجت امرأة من الانصار فقال كم أصدقها قلت نواة وفي حديث إسحق من ذهب * وحدثننا ابن مشي ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن أبي حنيفة قال شعبة واسمه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن تزوج

يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم والامر عندنا للندب والعصيان في ترك الاجابة لا في ترك الولعة ولا بعد في أن تكون الدعوى غير واجبة والاجابة واجبة كالسلام لا ابتداء به غير واجب ورده واجب * وأجاب بعض المالكية بأن العصيان لا يختص بترك الواجب بل يكون في ترك المندوب * قلت * قال ابن سهل والصواب أن يقضى بها على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة مع العنل عند العامة والخاصة وفي العتية قال ابن القاسم كان ربيعة يقول إنما استحب الطعام في الوليمة لاظهار النكاح ومعرفته لأن الشهود قد بها يكون وأخذ منه الشيخ جواز النكاح المسمى بنكاح الخفية قال إلا أن العمل استقر بمنه حيث يمكن الكتب والاشهاد * قلت * ويأتي من كلام القاضي ما لا أخذ منه أرفع قال القاضي فيما بعد والمذهب أن النكاح ينقضي بدونه بينة معينة إذا أعلن وهذا كالنص في القضية (ع) وأما وقت الوليمة فاستحب في كتاب محمد أن تكون بعد البناء ووجه شهره البناء لما يتعلق به من الاحكام ولأنه الفرق بين النكاح والسفاح واستحب بعض شيوخنا قبل البناء فيكون الدخول بعد الشهرة وحكى ابن حبيب استحبها في المقدوم بعد البناء * قلت * فالأقوال في تعيين المستحب ثلاثة (ع) وأخذ بعضهم من الحديث جوازها بعد البناء وقال غيره لا دليل فيه والأول أظهر (قول ولو بشاة) (ع) بدل على أنه يوسع فيها أهل اليسار لأن الشاة أقل ما يكون لانه على التعبد وأنه لا يجزى أقل منها إلا خلاف أنه لا حد لها وهي بقدر حال الرجل * واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين بالجواز والكراهة واستحب أصحاب الأهل السعة أن يكون اسبوعا قال بعضهم إذا دعا كل يوم من لم يدعه قبله وتكره فيه المباحاة والسعة * قلت * قال الباجي المختار منها يوم واحد (قول بشاة العرس) (ع) البشاة الفرح والسرور يقال بشبش فلان بفلان إذا أنسه والبش فرح لصديق بصديقه وبشبت بالرجل إذا قبلت عليه وتلطفت به في المسئلة

* أحاديث فضيلة اعتاق الأمة ثم تزويجها *

(قول فصلينا عند هاصلة الغداة) (د) فيه حجة تسميتها الغداة وكرهه بعض أصحابنا والصواب الاول (قول رديف) (د) فيه جواز الاردا في ان أطلقته الدابة (قول فأجرى) (د) فيه جواز الاجراء وأنه لا يسقط المروءة ولا سيما عند الحاجة أولر رياضة الدابة ولتدريب النفس (قول طعام يصنع لدعوة المشهور أن وليمة النكاح مستحبة وأوجبها الشافعي وداود قال ابن سهل والصواب أن يقضى بها على الزوج وفي وقتها المستحب ثلاثة بعد البناء قبل في العقد وبعد البناء معا وهو قول ابن حبيب (قول بشاة العرس) هي الفرح والسرور

* باب فضيلة اعتاق الأمة ثم تزويجها *

(ش) (قول فصلينا عند هاصلة الغداة) فيه حجة تسميتها الغداة (ح) وكرهه بعض أصحابنا

امرأة على وزن نواة من ذهب * وحدثنه محمد بن رافع ثنا وهب أخبرنا شعبة هذا الإسناد غير أنه قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن بن عوف من ذهب * حدثني زهير بن حرب ثنا اسمعيل يعني ابن علية عن عبد العزيز عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر قال فصلينا عند هاصلة الغداة بغلس فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب أبو طلحة وأنارديف أبي طلحة فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في رفاق خيبر وان ركبتي لتمس فخذي نبي الله صلى الله عليه وسلم وانحصر الازار عن نخد

فاني لأرى بياض نخذهني الله (ع) فيه انها ليست بعورة وتقدم في لطهارة ما في ذلك (د) مذهبا
انه عورة والحديث محمول على ان انحسار الرداء لم يكن اختيارا بل للزحمة والاجراء ونظر أنس كان
جفاة وكذلك مس ركته نخذه لم يكن اختيارا بل للزحمة (قوله الله أكبر خربت خيبر) (ع)
قيل تغافل حين رأيهم خرجوا بآلة الخراب القوس والمكانن والمرور والمكانن السعاف
والمرور الحبال لانها تمرأى تقتل وكان يصعدون بها الفضيل وأحدها ممر بكسر الميم وقصعها وقيل
المرور المساحي واحدها ممر بالفتح وقيل تغافل بخربها من اسمها لجمع حروفه وبحقل انه خبر
على وجه الدعاء بخربها ويأتي الكلام على بقية الحديث في الجهاد ان شاء الله تعالى وفيه سنة
التكبير عند الظهور والفتوح ورؤية الهلال والاشراق على المدن لانها اناء على الله تعالى
بما أولى من فضله (قوله والخميس) (ع) هو بضم السين (م) سمي خميسا لانه خمسة أقسام
مقدمة وساقة وميمنة وميسرة وقيل لانهم يخمسون الغنائم فيه (ع) وهذا بعيد لان هذا
الاسم كان في الجاهلية ولا تخميس - حيث لانه شرعي (قوله وأصبناها عنوة) (ع) يأتي الكلام
على ذلك وبيان ما أصيب منها عنوة وصلحا (قوله اذهب نخذه جارية) (د) يدل أن ذلك على وجه
المسكارمة لا البيع لانها لم تحضر ولم يرها وما عارضه عنها الالتطيب نفسه بالعموض ﴿فقلت﴾
وعلى انها مسكارمة فهي هبة خيرت وملكت فلا يتم الاعتذار بأن المعارضة تطيب للنفس (ع) صفة
لم تكن فينا وإنما أخذت عنوة لانها من حصن العموض وهو ما أخذ عنوة فبحقل اعطاؤه لها انه بعد
أن صارت للخمس أو كان قبل القسم على أن يحاسب بها في الخمس لكن يأتي في الآخر أنها خرجت في
سهمه ووجه الجمع بين الحديثين أن يجعل السهم بغير القسم لان من خلص له شيء يقال له ذلك والاولى
عندى في صفة انها في الخمس ويضمها الامام حيث يرى لانها كانت زوجة كنانة بن الربيع
من آل أبي الحقيق كانوا اصالحوا النبي صلى الله عليه وسلم وشرط عليهم أن لا يكفوه خبرا فان كفوه فلا
ذمة لهم فسألهم عن كزحي بن أخطب وكفوه وقالوا ذهبت به النفقات ثم ظهر عندهم فاستباحهم
وكانت صفة من نسائهم كذا ذكر أبو عبيد (ط) ولا يحتاج الى شيء من هذه التأويلات وقد أزال
اشكال هذه الرواية الحديث الآتي وانها صارت لدحية بالقسم وانه اشتراها منه بسبعة أرؤس ويبقى
النظر في قوله نخذه جارية من السبي فانما يعني به خذها بالقسم وفهم ذلك دحية بالقراين أو بقول

(قوله خربت خيبر) قيل دعاء وقيل خبر وقيل تغافل حين رأيهم خرجوا بآلة الخراب القوس
والمكانن والمرور والمكانن القفاف والمرور الحبال لانها تمرأى تقتل وكانوا يصعدون بها الفضيل
واحدها ممر بكسر الميم وقصعها وقيل المرور والمساحي واحدها ممر بالفتح وقيل تغافل بخربها
من اسمها لجمع حروفه (قوله والخميس) منصوب على المفعول معه بالسين المهملة وهو الجيش
سمي خميسا لانه خمسة أقسام مقدمة وساقة وميمنة وميسرة وقيل لخميس الغنائم فيه وهو بعيد
لان تخميس الغنائم إنما كان بعد الشرع والاسم قديم في الجاهلية (قوله وأصبناها عنوة) يقع العين
أي قهر الاصلحا (قوله فجاءه دحية) بكسر الدال (قوله اذهب نخذه جارية) ذكر المازري
وعياض فيه تأويلات (ط) ولا يحتاج الى شيء من هذه التأويلات وقد أزال الاشكال عن هذه
الرواية الحديث الآتي وانما صارت لدحية بالقسم وانه اشتراها منه بسبعة أرؤس ويبقى
النظر في قوله نخذه جارية من السبي فانما يعني به خذها بالقسم وفهم ذلك عنه بالقراين أو بقول مخرج لم ينقله الراوى

نبي الله صلى الله عليه وسلم
فاني لأرى بياض نخذه
نبي الله صلى الله عليه وسلم
فلما دخل القرية قال الله
أكبر خربت خيبرانا اذا
نزلنا بساحة قوم فساء
صباح المنذر بن قلهان ثلاث
مرات قال وقد خرج الغوم
الى أعمالهم فلهوا بالتمجيد والله
قال عبد العزيز وقال بعض
أصحابنا محمد والخميس قال
وأصبناها عنوة جمع لسي
فجاءه دحية فقال يا رسول
الله اعطني جارية من السبي
فقال اذهب نخذه جارية

سيد قرية بطة والنضير
ما تصلى الا لك قال ادعوه
بها قال جاء بها فلما نظر اليها
البي صلى الله عليه وسلم
قال حذارية من السبي
غيرها قال واعتقها وتزوجها
فقال له ثابت يا أبا حمزة
ما أصدفها قال نفسها
أعتقها وتزوجها حتى اذا
كان لطر يق جهزتها
له أم سليم فأهدتها له من
الليل فأصبح النبي صلى الله
عليه وسلم عروسا فقال من
كان عند شئ فليجي به قال
وبسط نطعا قال فجعل
الرجل يجي بالأنط وجعل
الرجل يجي بالتمر وجعل
الرجل يجي بالسمن
فخاسوا حيا فكانت ربه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وحدثني أبو لميع
الزهراني ثنا جاد يعني ابن
زيد عن ثابت وعبد
العزيز بن صهيب عن
أنس ح وثنا قتيبة بن
سعيد ثنا جاد يعني ابن
زيد عن ثابت وشعيب بن
الحباب عن أنس ح وثنا
قتيبة ثنا أبو عوانة عن
قتادة وعبد العزيز عن
أنس ح وثنا محمد بن عبيد
الغبري ثنا أبو عوانة عن
أبي عثمان عن أنس ح
وثني زهير بن حرب ثنا
معاذ بن هشام ثنا أبي عن
شعيب بن الحباب عن

صريح لم ينقله الراوي فلم يأخذ دحية شيئا إلا بالقسم ثم انه صلى الله عليه وسلم لم نها لا تصلى الا له لانها
من بيت النبوة من ذرية هارون عليه السلام ومن بيت الياعة بنت سيد قرية بطة والنضير مع ما كانت
عليه من الجمال الباعث على كثرة النكاح والمؤدى الى كثرة النسل وجمال الولد وهذا من فعله
كقوله صلى الله عليه وسلم تخبروا بطعمكم ومثلها يصلح أن تكون المؤمنون ولعذر الجاهل
أن يظن به انما حله على ذلك شهوة النفس واثار اللذة الجسمانية فانه صلى الله عليه وسلم معصوم من
ذلك أعين على شيطانه فألم وشق صدره ونزع حظ الشيطان من قلبه وطهر وملى حكمة وإيماننا
ما تصلى الا لك (م) قلت هو من باب النصيحة لثلاثة دحية لانها كانت من بيت النبوة والرياسة
فقد تأنف عن دحية فلما تحسن العشرة معه وانما تصلى لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ليس وراءه
وراء ونظره اليها صلى الله عليه وسلم لم يكن بمقتضى الشهوة وأما وجه النصيحة للنبي صلى الله عليه وسلم
وصفة فوجهه بين لا يخفى (قوله حذارية من السبي غيرها) (م) يحتمل انه يرغبا من دحية وطيب
نفسه فان قيل قد صحح النبي عن استرجاع الهبة بشراء أو غيره فكيف عاوض عما وهب فالجواب
انه لم يهبها من مال نفسه فبما ولها النبي عن الارتجاع وانما وهبها من مال الله تعالى كايه عليه الامام
لبعض الجيش نظر اليس من شراء الهبة وجواب ثان وهو انه انما أذن له في جارية من وخش السبي
فلما علم انه أخذ خيارا مما لا يصلح مثلها لثله وربما آل الى مفسدة استرجعها لانه خلاف ما أعطاه (ع)
ففيه أن الامام اذا فعل مالم يراو أعطى مالم يلم بمقداره ان له استرجاعه لكن بم عوض لا بدون عوض
(قوله أعتقها وتزوجها) وأصدقها نفسها لم يذكر في هذا الطريق انه استبرأها (قوله من كان
عنده شئ فليجي به) (د) فيه انبطاط الرجل مع أصدقائه وحاشيته واستدعاؤه مثل هذا ممن يعلم سروره
به (قوله وبسط نطعا) (ع) فيه أربع لغات فتح النون وكسرها وفتح الطاء وسكونها (د) أحبها
كسر النون وفتح الطاء (قوله فخاسوا حيا) (م) الخيس التمر والسمن والاقط يخط ويحجن ثم
فلم يأخذ دحية شيئا إلا بالقسم ثم انه صلى الله عليه وسلم علم أنها لا تصلى الا له لانها من بيت النبوة من
ذرية هارون عليه السلام ومن بيت الياعة بنت سيد قرية بطة والنضير مع ما كانت عليه من
الجمال الباعث على كثرة النكاح والمؤدى الى كثرة النسل وجمال الولد وهذا من فعله
صلى الله عليه وسلم كقوله تخبروا بطعمكم ومثلها يصلح أن تكون المؤمنون ولعذر الجاهل أن
يظن به انما حله على ذلك شهوة النفس واثار اللذة الجسمانية فانه صلى الله عليه وسلم معصوم من ذلك
أعين على شيطانه وشق صدره ونزع حظ الشيطان من قلبه وطهر وملى ذلك حكمة وإيماننا
(قوله فأخذ صفة بنت حي) بضم الحاء وكسرها (قوله حذارية من السبي غيرها) (م) فان
قيل صحح النبي عن استرجاع الهبة بشراء أو غيره والجواب انه لم يهبها من مال نفسه فبما ولها النبي وانما
وهبها من مال الله تعالى وجواب ثان هو انما أذن له في جارية من وخش السبي فلما علم انه أخذ خيارا
مما لا يصلح مثلها لثله وربما آل الى مفسدة استرجعها لانها خلاف ما أعطاه (قوله ما أصدقها قال نفسها)
الذي عليه المحققون انه تزوجها بلا مهر في الحال ولا في المال وان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم
(قوله وبسط نطعا) (ع) فيه أربع لغات فتح النون وكسرها وفتح الطاء وسكونها (ح) أحبها
كسر النون وفتح الطاء (قوله فخاسوا حيا) (ع) الخيس التمر والسمن والاقط يخطو ويحجن ثم يؤكل

ابن الحباب عن أنس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتق صفيه وجعل عتقها صداقها وفي حديث معاذ عن أبيه تزوج صفيه وأصدقها عتقها * وحدثنابي بن يحيى أخبرنا (٤٩) خالد بن عبد الله عن مطرف عن عامر عن أبي بردة عن أبي

موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يعتق جاريته ثم يتزوجهها له أجران * حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عثمان بن حماد بن سالم ثنا ثابت عن أنس قال كنت ردفت أبي طلحة يوم خير وقد عسى قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيتهما حين برغت الشمس وقد أخرجوا مواشيهم وخرجوا بقوسهم ومكائيلهم ومروهم فقالوا محمد والخيس قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خربت خير أانا ذاتر لنا بساحة فوفساء صباح المنذر قال وهزمهم الله ووقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها له ونهيها قال وأحسبه قال وقعت في بيتها وهي صغيفة بنت حيي قال فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلمتها التمر والاقط والممن فحصدت الأرض أفاحيص وحي بالانطاع فوضعت فيها وحي بالافط والممن فشبع الناس قال وقال

يؤكل وقال ابن وضاح الخيس التمر ينزع نواه ويحط بالسويق والاول المعروف (قوله في الآخر له أجران) تقدم ما في ذلك في كتاب الايمان (قوله وقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس) * قلت * تقدم ما في الجمع بينها وبين الطريق الاول فان القرطبي جعل هذا الحديث الاصل ورد الاول اليه (قوله وتعتق في بيتها) (ع) أي تستبرأ لانها مسبية ويعنى بيتها بيت أم سليم والعطف بالواو والمراد تستبرأ ثم تصنعها ي تزويجها ففيعه تزويج المرأة ما لم يقرن بتزويجها محرم كوصل الشعر والوشم (قوله فحصدت الأرض أفاحيص) (ع) أي كشف التراب عن أعلاها وحفرت حفرا يسير لتعمل الانطاع في المحفور ويصب فيها السمن ليمكت ولا يخرج من جوانبها وأصل الفحص الكشف عن الأمر وفحص الطائر فحصدت البيض والافاحيص واحدتها أفحوص (قوله قالوا ان حجبها في امرأته) * قلت * يدل ان الوليمة عندهم حتى في التسري لأن هذه الوليمة كانت وقت فلو كانت خاصة بالنكاح لا كتقوا في انهاز وجه بذلك (ع) واحتج به بعضهم على انها غير صداق كالموهوبة ولو نكحها على أن عتقها صداقها كما يقوله المخالف وظنه أنس لم يخف عليهم أنهاز وجهه حتى يقولوا ذلك (ط) وهذا أيضا يدل انه لم يبين لهم أمرها ولا أشهدهم على نكاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد النكاح بغير شهود اذا أعلن وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد لا يصح الا بشاهدين الا أن أبا حنيفة لا يشترط العدالة * قلت * ليس الاعلان شرطاً في صحة العقد وانما هو مصلح له وانما هو شرط في سقوط الحد على ما يأتي وفي الحديث لا نكاح الا بولي وصداق وشاهدي عدل فالولي شرط في صحة العقد والصداق شرط في الدخول لصحة نكاح التفويض * واختلف في الشهادة فردها مالك الى الصداق وردها المخالف الى الولي الا أن أبا حنيفة لا يشترط العدالة حتى لو كانا فاقين أو عودين أو رجلا وامرأتين (ع) واتفق الجميع على انها شرط في الدخول * قلت * فان دخل قبلها فسخ بطلقة بائنة أما فسخه بطلقة فلا ان العقد صحيح وكل عقد نكاح صحيح لا ينحل بغير الطلاق وأما انها بائنة فلا نه طلاق أو وقعها الحاكم وكل طلاق بوقعه الحاكم بان الاطلاق المولى والمعسر بالهقة وأيضاً لو كان غير بائن لم يكن من الرجعة في نكاح لم يثبت وهل يقع فيه حد * ابن عبد السلام والاتفاق على وجوب الحد عنه انتفاء القسوة والجهالة وعلى سقوطه عند وجودهما * واختلف اذا وجد أحد الوصفين قال والأقرب ان

وقال ابن وضاح الخيس التمر ينزع نواه ويحط بالسويق والاول المعروف (قوله فحصدت الأرض أفاحيص) هو بضم الفاء وكسر الحاء المهمة المنخفضة أي كشف التراب من أعلاها وحفرت شيأ يسيراً لتعمل الانطاع في المحفور ويصب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها وأصل الفحص الكشف والافاحيص جمع أفحوص (قوله قالوا ان حجبها في امرأته) (ب) يدل ان الوليمة عندهم حتى في التسري فلو كانت خاصة بالنكاح لا كتقوا بها في انهاز وجهه (ط) وهذا أيضا يدل انه لم يبين لهم أمرها ولا أشهدهم على نكاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد النكاح بغير شهود اذا أعلن وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد لا يصح الا بشاهدين

(٧ - شرح الاي والسنوسي - رابع) الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذها أم ولد قالوا ان حجبها في امرأته وان لم يحجبها فهي أم ولد فلما أراد أن يركب حجبها فعمدت على عجز البعير ففرقوا انه قد تزوجهها فلما دنوا من المدينة دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم

ودفعنا قال فعثرت الناقة العضاء ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونذرت فقام فسترها وقد أشرفت النساء فقلن أبعده الله اليهودية قال قلت يا أبا حنزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أي والله لقد وقع قال أنس وشهدت ولمية زينب فأشيع الناس خبزاً ولحماً وكان يعثنى فادعوا الناس فلم أفرغ قام (٥٠)

يخرج جافيل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن سلام عليكم كيف أنتم يا أهل البيت فيقولون بخير بارسول الله كيف وجدت أهلنا فيقول بخير فلما فرغ رجع ورجعت معه فلما بلغ الباب أذا هو بالرجلين قد استأنسا أنس بهما الحديث فلما رأياه قد رجع قاما فخر جافا والله ما أدري أما أخبرته أم أنزل عليه الوحي بأنهما قد خرجا فرجع ورجعت معه فلما وضع رجله في أسكفة الباب أرخى الحجاب بيني وبينه فأنزل الله هذه الآية لاندخلوا بيوت النبي الآن يؤذن لكم الآية * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شبابة ثنا سليمان عن ثابت عن أنس ح وثني به عبد الله بن هاشم بن حيان واللفظ له شبابة ثنا سليمان ابن المغيرة عن ثابت ثنا أنس قال صارت صفية لدحية في مقعده فجعلوا يدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون ما رأينا في السبي مثلاً قال فبعث إلى دحية

الحد واجب إلا عند الفشو أو بيقام شاهد واحد فيكون ذلك شبهة (ع) واتفقوا على أن نكاح السر لا يحل ويفسخ * واختلف في كونه نكاحاً سر مع الشاهدين فقال الجمهور ويحيى من أصحابنا ليس بنكاح سر وقال مالك نكاح سر * قلت * اختلف في نكاح السر فالشهور أنه المتواصي بكتمانته وإن شهد فيه سواء تواصوا فيه الناس مطلقاً أو عن بعض أو في بعض الأزمنة أو في بعض الأمكنة * ابن حبيب أن اتفق الولي والزوجة ولم يعلم الشهود فدفع ونكاح سر قال بعضهم وإن لم يفعل ذلك الزوج لم يكن له تأثير * أشهب أن عقدتم استكنتم البينة فإن لم تكن نيته ذلك في العقد فلا بأس وإن عقد وضميره ذلك فليفارق * ابن رشد يفارق استحباباً * التونسي وجوباً * وقال أصبغ إن لم يكن إلا الضمير فلا يرى أن يفسد النكاح لأنه لا بأس أن يتزوج ونية أن يفارق والقول المقابل للشهور هو قول الأكثر ويحيى المتقدم * قال يحيى ما شهد فيه عدلان فليس بنكاح سر وإنما نكاح السر ما دخل ولم يشهد فيه ووجه الفساد في نكاح السر أنه مناقض للإعلان المشرع في النكاح ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام حين سمع صوت الجوارى وضربهن بالغربال قال هذا النكاح لا السباح فجعل الإعلان فرقاً بين الحلال والحرام وعلى أنه المتواصي بكتمته فالشهور أنه يفسخ وإن طال وقيل لا يفسخ إن طال وقال بعض شيوخ المذهب يمضي بالعقد ويملأ في ثلثي حال * وحضر الشيخ أبو علي بن قدام وغيره من متأخري التونسيين عقد نكاح فلما شهدا وتمت شهادتهما سئلا أن يكما ذلك فخرجا وجعل لا يخبران كل من يليقانه أنهما شهدا في عقد نكاح فلان وعلى أنه ما دخل ولم يشهد فيه فحيث إن دخل ولم يشهد ما تقدم * واختلف في العقوبة بسبب نكاح السر فقال مالك وابن شهاب يعاقب الزوجان والبينة وقال مالك إن أتت البينة ذلك على علم أنه لا يصلح عوقبت وإن جهلت لم يعاقب * وقال ابن حبيب إنما يعاقب النكاح والمسكح ولا حد فيه (قوله) ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم (معناه السقوط (ع) وأصل الندور والخروج ومنه نوادر الكلام * قلت * وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كسائر الأمراض البدنية التي هو فيها كغيره فلا وجه لقول ثابت أن نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يكون تحزناً لتألم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك (قوله) فيسلم على كل واحدة (د) في هذه الجملة فوائد ففيه استحباب أن يسلم الرجل على امرأته وأهلها وربما أنف عنه كثير من الجهال وفيه أنه إن سلم على الواحد خاطبه بلفظ الجماعة فيقول السلام عليكم ليم الملائكة الذين معه وفيه سؤال الرجل أهله عن حالهم فقد يكون في نفس المرأة حاجة تستحي أن تبدي بها فإذا سألتها نبسطت لذكر حاجتها (قوله) أسكفة الباب (د) هي بضم همزة القطع واسكان السين (قوله) سوادا حيسا (ع) السواد كل شخص ظاهره

الأن أبا حنيفة لا يشترط العدالة (قوله) فعثرت (قوله) بفتح التاء (قوله) ونذر (بالنون أي سقط وأصل الندور والخروج والانفراد (قوله) أسكفة الباب (بضم همزة القطع واسكان السين (قوله) سوادا حيسا (ع) السواد كل شخص ظاهره وسوادا حيسا فجعلوا يأتهم فجعلوا من ذلك شيئاً طاهر في ذاته الكلي فأعطاهما ما أراد ثم دفعها إلى أمي فقال أصحابها قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى إذا جعلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما أصبح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فليأتنا به قال فجعل الرجل يحيى بفضل التمر وفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سوادا حيسا فجعلوا يأتهم فجعلوا من ذلك حياض

الى جنبهم من ماء السماء قال فقال أنس فكانت تلك ولحمة رسول (٥١) الله صلى الله عليه وسلم عليها قال فانطلقنا حتى اذا رأينا

جدار المدينة هشنا اليها
فدفعنا مطايانا ودفع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
مطية قال وصفية خلفه
قد أردفها رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال فثرت
مطية رسول الله صلى الله

وسواد الشئ شخصه يعني انهم جعلوا من ذلك شيئا طاهرا في ذاته ومنه سواد العراق للعامة من أرضه
(قوله هشنا اليها) (ع) هو يفتح الماء ويشد الشين وفي بعض النسخ هشنا بشينين الأولى منهما
مكسورة مخففة ومعناه نشطنا وبدنا ومن أدغم فلا لقاء المثلين وعلى لغة من يقول هزت سفي وهي
لغة بني بكر بن وائل ورواه بعضهم هشنا يفتح الماء على لغة من يقول ظلت أفعل كذا أى ظلت
وعن العذري بكسر الهاء وسكون الشين ووجهه من هاش هيش وهو بمعنى قولهم هشنا قال
شمر هاش بمعنى طرب كما قال * فكبر للرب ويا هاش فواده * (قوله نخرج جوارى نسائه)
يعني الصغار

حديث تزويجه صلى الله عليه وسلم لزينب

(قوله فاذا كرها على) (د) يعني اخطبها الى من نفسها وفيه جواز بعث الرجل من كان زوج المرأة
ليخطبها له اذا علم أنه لا يكره ذلك (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها) (ع) هو يفتح
الهمز ويعني انها عظمت في عينه من أجل ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم زواجها فاعملها معاملة
من تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وتخبرها بعينها معناه جعلت فيه الخيرة وتوليتها اياها
ظهره مع أن الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من التعلق بها (قوله فقامت الى مسجدتها) أى الى موضع
صلاتها من بيتها (د) فيه الاستخارة حتى في الامر الظاهر مصلحته وخيره وأعلمها استخارت خوف
التمصير في حقها صلى الله عليه وسلم (قوله فدخل عليها بغير اذن) (ع) دخل دون اذن لانه بعد نزول
فما قضى زيد الآية فاذا دخل الاعلى زوجته وفي خر وجهه صلى الله عليه وسلم ودورانه على نسائه حتى

ومنه سواد العراق للعامة من أرضه (ح) المراد هنا حتى جعلوا من ذلك كوما شاخصا مرتقا
لخاطوه وجعلوا حينا (قوله هشنا) (ح) هكذا هو في النسخ يفتح الماء ويشد الشين المججمة ثم
نون وفي بعضها بشينين الأولى مكسورة مخففة ومعناه نشطنا قال القاضي ومن أدغم فلا لقاء المثلين
وهي لغة بني بكر بن وائل وعن العذري بكسر الهاء وسكون الشين من هاش هيش بمعنى هاش قال
شمر هاش بمعنى طرب (قوله نخرج جوارى نسائه) أى صغيرات الاسنان من نسائه (قوله ويشمتن)
يفتح الياء والميم (قوله بصرعها) يفتح الصاد أى سقوطها عن ظهر الباقية

باب تزويجه صلى الله عليه وسلم لزينب بنت جحش

(قوله اذا كرها على) أى اخطبها الى من نفسها وفيه جواز بعث الرجل من كان زوج
امراة ليخطبها له اذا علم أنه لا يكره ذلك (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها) (ع) هو يفتح
الهمزة يعني انها عظمت في عينه من أجل ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم زواجها فاعملها معاملة
من تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ونكصت أى رجعت) (ط) وتخبرها بعينها معناه
جعلت فيه الخيرة وتوليتها اياها ظهره مع أن الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من التعلق بها (قوله فقامت
الى مسجدتها) أى الى موضع صلاتها من بيتها (ح) فيه الاستخارة حتى في الامر الظاهر مصلحته وخيره
ولعلمها استخارت خوف التمسير في حقها صلى الله عليه وسلم (قوله فدخل عليها بغير اذن) لان الله تعالى

صلى الله عليه وسلم يذكر كرك قالت ما انا بصفة شيا حتى أوامر ربي فقامت الى مسجدتها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم فدخل عليها بغير اذن قال فقال

ولقد رأيتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلعنا الخبر واللحم حين امتد النهار فخرج الناس وبقى رجال ينعدون في البيت بعد الطعام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم واتبعته فجعل يتبع حجر نسانه يسلم عليهم ويقلن يا رسول الله كيف وجدت أهلك قال فما أدري أنا أخبرته أن القوم قد خرجوا أو أخبرني قال فانطلق حتى دخل البيت فذهبت أدخل معه فألقى الستريني وبينه ونزل الحجاب قال ورعظ القوم بما وعظوا به زاد ابن رافع في حديثه لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه إلى قوله والله لا يستحي من الحق * حدثنا أبو الربيع الزهراني وأبو كامل فضيل بن حسين وقتيبة بن سعيد قالوا ثنا حماد وهو ابن زيد عن ثابت عن أنس وفي رواية أبي كامل سمعت أنسا قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم على امرأة وقال أبو كامل على شيء من نسائه ما أولم على زينب فانه ذبح شاه * حدثنا محمد بن عمرو بن عباد بن حبله بن أبي رواد ومحمد بن بشار قالوا ثنا محمد وهو ابن جعفر ثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك يقول ما أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نسائه أكثر أو أفضل مما أولم على زينب فقال ثابت البناني بم أولم قال أطلعهم خبرا والحاج حتى تركوه * حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي وعاصم بن النضر التيمي ومحمد (٥٢) بن عبد الأعلى كلهم عن معمر واللفظ لابن حبيب

بقوم الجالس حسن الأدب واحتمال الأذى وما كان عليه من حسن الخلق لانه كره حالوهم فلم يأمرهم بالقيام بل تطف فأوهم بالخروج فتطف أولا بالنهي وللقيام ليقوموا فإما رآهم لم ينتهوا تطف بالخروج وفيه كراهية تطويل الجلوس عند العروس وعند من يعلم أن له شغلا (قوله ما أولم على زينب) (ع) يحتمل أنه شكر الله تعالى في أنه سبحانه وجهه يابا بوحى لا بولى ولا شهود بخلاف غيرها من نسائه والمشهور عندنا صحة نكاحه صلى الله عليه وسلم بلاولى ولا صداق ولا شهود لعدم الحاجة إلى ذلك في حقه صلى الله عليه وسلم وهذا الخلاف في غير زينب وأما زينب فمخصوص عليها (قوله تفرؤك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل) (د) فيه الاعتذار إلى المبعوث إليه واستعجاب بعت السلام إلى صاحب الفضل من البائع لكن يحسن إذا كان بعيدا والتور بالناء

زوجها إياها (قوله لقد رأيتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو بفتح الهمزة من أن (قوله حتى امتد لنهار) أى ارتفع (قوله ما أولم على زينب) يحتمل أن يكون شكر الله تعالى في أن زوجته يابا بوحى لا بولى ولا شهود بخلاف غيرها من نسائه (ع) والمشهور عندنا صحة نكاحه صلى الله عليه وسلم بلاولى ولا شهود لعدم الحاجة إلى ذلك في حقه وهذا الخلاف في غير زينب وأما زينب فمخصوص عليها (قوله وتقول ان هذا لك منا قليل) فيه استعجاب اعانة المتزوج على ولجته والتور بالناء المثناة من فوق وسكون الواو اناه من حجر شبه القدح (قوله ثنا أبو جحاز) بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام

ثنا معمر بن سليمان قال سمعت أبي ثنا أبو جحاز عن أنس بن مالك قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعا القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدثون قال فأخذ كأنه يتبأله ليعام فلم يقوموا فلما رأى ذلك قام فلما قام قام من قام من القوم زاد عاصم وابن عبد الأعلى في حديثهما قال فقد حدثنا ثلاثه وان النبي صلى الله عليه وسلم جاء ليدخل فإذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فانطاموا وقال فجئت فأخبرت

النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قد اطلعوا قال فجاء حتى دخل فذهبت أدخل فألقى الحجاب بيني وبينه قال فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه إلى قوله ان ذلكم كان عند الله عظيما * وحدثني عمر والنقاد ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح قال ابن شهاب ان أنس بن مالك قال أنا أعلم الناس بالحجاب لقد كان أبي ابن كعب يسألني عنه قال أنس أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت جحش قال وكان تزوجها بالدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فغشى فغشيت حتى بلغ اب حجره عائشة ثم ظن أنهم قد خرجوا فرجع فرجعت معه فاذا هم جلوس مكائهم فرجع فرجعت الثانية حتى بلغ حجره عائشة فرجع فرجعت فاذا هم قد قاموا فضرب بيني وبينه بالستر وأنزل الله آية الحجاب * حدثنا قتيبة ثنا جعفر بن يحيى بن سليمان عن الجعد أبي عثمان عن أنس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله قال فصنعت أمي أم سليم حيا فجعلته في تور فقالت يا أنس اذهب بهذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل بعثت بهذا إليك أمي وهي تفرؤك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول الله قال فذهبت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان أمي تفرؤك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول الله فقال ضعه ثم قال اذهب

رسول الله صلى الله عليه
وسلم فخرج رسول الله صلى
الله عليه وسلم فسلم على
نساءه ثم رجع فلما رآوا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد رجع ظنوا أنهم
قد ثقلوا عليه قال فابتدروا
الباب فخرجوا كلهم
وجاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى أرخى الستر
ودخل وأنا جالس في الحجرة
فلم يلبث الا يسيرا حتى خرج
علي وأزلت هذه الآيات فخرج
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقرأهن على الناس
يأيتها الذين آمنوا لا تدخلوا
بموت النبي الأذى يؤذن
لكم الى طعام غيرناظرين
انه ولكن اذا دعيتم
فادخلوا فاذا طعمتم
فانتشروا ولا مستأنسين
لحديث ان ذاكم كان
يؤدي النبي الى آخر الآية
قال الجعدي قال أنس بن
مالك أنا أحدث الناس
عهدا بهذه الآيات وحجبت
نساء النبي صلى الله عليه
وسلم * وحدثني محمد بن

بعدها زاي وحكى فتح المم واسمه لاحق بن حيمد (قوله زهاء ثلاثمائة) أى قدر ثلاثمائة (قوله
بأنس هات القور) بكسر التاء من هات (قوله ظنوا أنهم قرئوا عليه) بضم القاف المنخفضة

﴿ش﴾ (ح) دعوة الطعام بالفتح الدال ودعوة لنسب بكسر هاءها قول جمهور العرب وعكسه تيم
الرباب بكسر الراء فعلاوا الطعام بالكسر والنسب بالفتح وأما قول قطرب في المثلث ان دعوة الطعام

وأفع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أبي عثمان عن أنس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب أهدت له أم سليم حياضاً
تور من حجارة فقال أنس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فادع من نقيت من المسلمين فدعوت له من نقيت فجاءوا
بدخلون عليه فيأكلون ويخربون ووضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه وقال فيه ما شاء الله أن يقول ولم ادع
أحد القيت له إلا دعوتهم فأكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فأطالوا عليه الحديث فحمل النبي صلى الله عليه وسلم
بسبعي منهم أن يقول لهم شيئاً فخرجوا وتركهم في البيت فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تدخسوا بيوت النبي إلا أن يؤذن

لكم الى طعام غيرنا نظرين اناه قال قتادة غيره يعني طعاما ولكن اذا دعيت فادخلوا فاذا اطعمتم فانتشروا حتى بلغ ذلكم اظهر
لقلوبكم وقلوبهم * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن (٥٤) نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فضلاء الصحابة وحاشاهم من ذلك وانما الكذب في نقله وانما يليق هذا بالمسافين

﴿ أحاديث اجابة الدعوة ﴾

(قوله اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليجب) (ع) لم يختلف في وجوب اجابة الوليمة ولما لك في المدونة
هذا في طعام الوليمة لافي الاملاك وهذا على ما قاله في كتاب محمد ابا عبد الله البناء * قلت * انظر قوله
لم يختلف مع قول ابن الحاجب قال ابن القصار والمذهب أن الاجابة غير واجبة (ع) وانما تجب
الاجابة اذا لم يكن ثم منكر فان كان لم يجز الحضور وعندنا فيها قول شاذ وأجازة أبو حنيفة وان كان
ثم لعب مباح فلا كثر على جواز الحضور الا لاهل الفضل والهيئات وعندنا فيه قولان وكذلك
القولان اذا كان هناك لعب مكروه * قلت * ورجح ابن عبد السلام القول الشاذ بالحضور مع
وجود المنكر قال لانه اذا كان الاتيان واجبا فلا يسقط لوجود اللعب الذي لا يجوز بل يحضر
ويغير كما لو عارضه منكر في طريق الجمعة وغيرها * وزاد ابن الحاجب في شروط وجوب الاجابة
أن يدعى على التعيين فان دعا على التعيين كما لو قال ادع على من لقيت فقالوا لا تجب الاجابة وهل الحجة
في ذلك هذا الحديث من قوله اذا دعى أحدكم فان ظاهر دعا على التعيين وأن لا يكون هناك أرادل
لان المجامع التي فيها الارادل من الفساق ونحوهم لا يؤمن فيها على الدين وأن لا يكون هناك زحام
هكذا قال ابن الحاجب والمرى عن مالك انه رخص في التلف لكثر الزحام ولعله مراد ابن الحاجب
* والرابع أن لا يغلق الباب دونه لانه ان أغلق دونه حط من قدره وابن الحاجب جعلها شرطاً في
وجوب الاجابة والأول منها وهو أن يدعى على التعيين شرط لا محالة وما سواه انما هو موانع وقد علمت
الفرق بين الشرط والمانع ويأتى لابن حبيب وغيره من السلف زيادة مانع آخر وهو أن لا يخص
بالدعوة الا غنياء فان خصهم سقط الوجوب (قوله عرسا كان أو نحوه) (ع) لم يختلف في وجوب
اباحة دعوة الوليمة كما تقدم وانما اختلف السلف في اجابة دعوة غيرهما فارجبها أهل الظاهر لنا
أحاديث الباب وحلها مالك والاكثر على الندب وانما وجبت في الوليمة عندهم للنص فيها على
العصيان والوليمة مختصة بطعام العرس وقال الشافعي الاجابة في الوليمة واجبة ولا رخص في ترك
الاجابة في غيرها كالختان والاملاك والنفاس وحادثة السرور ولا يتبين لي أن تارك ذلك
بالضم فغلطوه فيه (قوله اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليجب) مذهب مالك وجوب الاجابة خلافاً لمالك
ابن القصار وأما عند الشافعية فالاصح عندهم أنها فرض عين على كل من دعى وقيل فرض كفاية
وقيل مندوب اليها وفي غير وليمة النكاح عندهم وجهان أحدهما انها كوليمة العرس والثاني ان الاجابة
اليها بد وقال أهل الظاهر تجب الاجابة الى كل دعوة (ح) والاعذار التي يسقط بها وجوب الاجابة
أوندبها أمور منها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص به الاغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره
معه أو لا تليق به محالسته أو يدعوه لحرف شره أو تطعم في جاهه أو يعاونه على باطل وان لا يكون هناك
منكر من خمر أو لهو أو فرش حرير أو صور حيوان غير مفروشة أو آنية من ذهب أو فضة ومن الاعذار
أن يعذر الى الداعي في تركه ولو دعاه دعى لم تجب اجابته على الاصح ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام فالاول

اذا دعى أحدكم الى الوليمة
فليأتها * وحدثنا محمد بن
مثنى ثنا خالد بن الحرث
عن عبيد الله عن نافع عن
ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا دعى
أحدكم الى الوليمة فليجب
قال خالد فاذا عبيد الله
ينزله على العرس * وحدثنا
ابن غير ثنا أبي ثنا عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا دعى أحدكم
الى وليمة عرس فليجب
* حدثني أبو الربيع وأبو
كامل قالنا حدثنا أبو
ح و ثنا قتيبة ثنا حاذ عن
أبوب عن نافع عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلثوا الدعوة
اذا دعيت * وحدثني محمد
ابن رافع ثنا عبد الرزق
أخبرنا معمر عن أبوب
عن نافع أن ابن عمر كان
يقول عن النبي صلى الله
عليه وسلم اذا دعا أحدكم
أخاه فليجب عرسا كان
أو نحوه * وحدثني اسحق
ابن منصور ثنا عيسى بن
المندر ثنا بقية ثنا الزبيدي
عن نافع عن ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من دعى الى

عرس أو نحوه فليجب * حدثني حميد بن مسعدة الباهلي ثنا بشر بن المفضل ثنا اسمعيل بن أمية عن نافع عن عبد الله قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثوا الدعوة اذا دعيت * وحدثني هرور بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال
أخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة اذا

دعيت لها قال وكان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وكان يأتيها وهو صائم * وحدثنى حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب قال أخبرني عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر أن (٥٥) النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دعيت إلى كراع

فأجيبوا * وحدثننا محمد بن مثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ح وثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي قال ثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك ولم يذكر ابن مثنى إلى طعام * وحدثننا ابن نعيم ثنا أبو عاصم عن ابن جريح عن أبي الزبير بهذا الاسناد بمثله * حدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم * حدثننا يحيى بن يحيى قال قرأنا على مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول بشئ الطعام طعام الوليمة يدعى له الأغنياء ويترك المساكين فمن لم يأت الدعوة فقد عصي الله ورسوله * وحدثننا ابن أبي عمر ثنا سفيان قال قلت للزهري يا أبا بكر كيف هذا الحديث ثم الطعام طعام الأغنياء فضحك

عاصم كشارك الوليمة وكره مالك لأهل الفضل الإجابة لكل طعام يدعون إليه وتأوله بعضهم من غير الوليمة وتأوله غيره على غير طعام أسباب السرور المتقدم (قوله) وكان عبد الله يأتيها (وهو صائم) (د) الصوم لا يمنع من الإجابة فقد كان ابن عمر يأتيها وهو صائم ثم إن كان في صوم واجب لم يجزله الفطر وإن كان في تطوع جازله الفطر إلا أن يشق على صاحب الوليمة فيكون له انظر أفضل (قوله) إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك (ع) للظاهرة في وجوب الأكل من الوليمة قولنا نخرجهما الباجي على المذهب من قول مالك وأصحابه * قلت * إذا فرغنا على ما تقدم من وجوب الإجابة فهل يجب الأكل فقال الباجي لم أجدها هنا لأصحابنا وفي المذهب مسائل تقتضي القولين اللذين للعلماء خارج المذهب (ع) وكذلك اختلف قول الظاهرية في وجوب الأكل من كل دعوة بناء على وجوب الإجابة عندهم فيها (قوله) في الآخر فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم (ع) أخذ الشافعي بالحديث فقال إن كان مفطرا أكل وإن كان صائما دعا لأهل البيت بالمغفرة والبركة * وقال مالك يجب وإن لم يأكل وإن كان صائما دعا وخفف * أصبغ في إجابة الصائم ورأى أن الإجابة إنما تعين للأكل فظاهره وجوب الأكل عندهم * قلت * قال الباجي وهل على الصائم أن يجيب فلما لك في كتاب محمد أرى أن يجب * وقال أصبغ ليس ذلك بالوكيدانه لخفيف * قال الباجي فقول مالك على أن الأكل ليس بواجب وقول أصبغ على أنه واجب لانه إنما تجب الدعوة لو جوب الأكل فإذا سقط الأكل الذي هو المقصود وسقطت الوسيلة فانظر بناء الباجي قول مالك على عدم وجوب الأكل مع قول القاضي وظاهره عندهم وجوب الأكل (ط) حاصل أقوال العلماء أن الأكل أولى لما فيه من ادخال السرور وتطيب القلوب ولما في تركه من نقيض ذلك وهذا ما لم تكن في الطعام شبهة أو تلحق فيه منة أو يقارنه منكر فلا يجوز الحضور ولا الأكل * قلت * فبين هذا الحديث وبين الذي قبله تعارض لان في الذي قبله خبر المفطر في الأكل * وقال في هذا وان كان مفطرا فليطعم (قوله) في الآخر بشئ الطعام طعام الوليمة يدعى له الأغنياء ويترك المساكين (ط) الا كثيرا ما يرونه موقوفا على أبي

تجب فيه والثاني تستحب والثالث تذكره (قوله) وان كان صائما فليصل أي فليدع أحد به الشافعي فاسقط الإجابة على الصائم وإنما يطلب منه أن يدعو لأهل البيت بالمغفرة والبركة وقال أصبغ ليست إجابة الصائم بالوكيدانه لخفيف وقال مالك في كتاب محمد أرى أن يجب * قال الباجي فقول مالك على أن الأكل ليس بواجب وقول أصبغ على أنه واجب فإذا سقط الصوم فقد سقطت وسيلته وهو الإجابة (ط) حاصل قول العلماء أن الأكل أولى لما فيه من ادخال السرور وتطيب القلوب ولما في تركه من نقيض ذلك وهذا ما لم تكن في الطعام شبهة أو تلحق فيه منة أو يقارنه منكر فلا يجوز الحضور ولا الأكل (قوله) يدعى له الأغنياء ويترك المساكين (روى موقوفا وروى عافيك برفعه على الصحيح (ع) كره العلماء اختصاص الأغنياء بالدعوة واختلف إذا فعل ذلك فقال ابن مسعود إذا خص الأغنياء أمرنا أن لا نجيب وقال ابن حبيب من فارق السنة في دعواه فلا إجابة له وفي الحديث

فقال ليس هو شر الطعام طعام الأغنياء قال سفيان وكان أبي غنيا فافزعني هذا الحديث حين سمعت به فسألت عنه الزهري فقال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة يقول شر الطعام طعام الوليمة ثم ذكر بمثل حديث مالك * وحدثنى محمد بن رافع وعبد بن حميد عن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعن الأعرج عن أبي هريرة قال شر

هريرة وانفرد برفعه زياد بن سعد عن الاعرج عن أبي هريرة وهو امام ثقة مع ان الواقفين له ذكروا فيه ما يدل على رفعه وهو قوله ومن لم يحب الدعوة فقد عصى أبا القاسم فان هذا لا يقوله الراوى من نفسه (د) قد قدمنا أن الحديث اذا روى موقوفا ومرفوعا حكم رفعه على الصحيح لانها زيادة عدل وقدين في الحديث وجه كونه نشر الطعام وهو انه يدعى له الغنى عن أكله ويترك الفقير المحتاج لا كراهة والاولى العكس وليس في الحديث ما يدل على حرمة الاكل اذ لم يقل أحد بحرمته الاجابة وانما هو من باب ترك الاول كقوله خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها ولم يقل أحد ان الصلاة في الصف الآخر حرام والمقصود من الحديث الحض على دعوة الفقراء وأن لا يقتصر على الأغنياء ودعا ابن عمر في لمة الأغنياء والفقراء وأجلس الفقراء على حدة وقال ههنا لا تفسدوا عليهم ثيابهم فاناسطعكم ممايا كلون (ع) كره العلماء اختصاص الاغنياء بالدعوة واختلف اذ فعل ذلك فقال ابن مسعود اذ احص الاغنياء امرنا أن لا نجيب وقال ابن حبيب من فارق السنة في دعوته فلا اجابة له ودعا ابن عمر في لمة الأغنياء والفقراء فجاءت قريش ومعها المساكين فقال ابن عمر ههنا فاجلسوا لا تفسدوا عليهم ثيابهم فاناسطعكم ممايا كلون وفي الحديث معجزة لانه أخبر عن مغيب وقع كذا كرا لانه هذا شأن الناس اليوم (قوله) يمنعها من يأتيها) يعنى الفقراء لان حاجتهم الى الاكل تدعوهم الى الاتيان والغنى يأبى لعدم حاجته الى الاكل وربما أتى ولم يأكل

﴿ أحاديث البتات وذوق العسيلة ﴾

(قوله) فت طلاقى ﴿قلت﴾ قال تقي الدين تطبيقه اياه بالبتات يحتمل أنه بارسال الثلاث ويحتمل انه بأخر طليقة ويحتمل انه بكناية تقضى البيوت عند قائم وليس في الحديث ما يدل على الثلاث احتمالات وانما يؤخذ ذلك من أحاديث أخرى ومن اخج الحديث على واحد منها لم يصح لانه انما عمل على مطلق البتات ﴿قلت﴾ أحاديث الباب يفسر بعضها بعضا وقد فسّر في الاحاديث الآتية انه طلقها بأخر التطبيقات الثلاث ولا ينبغي أن يحمل على انه أرسل الثلاث دفعة لأنه ليس بطلاق السنة (قوله) عبد الرحمن بن الزبير (ع) هو بفتح الزاى وكسر الباء بلا خلاف وهو الزبير بن باطيا اليهودى وعبد الرحمن صحابى والزبير قتل يهوديا في غزوة خيبر هذا الذى ذكر أبو عمر وغيره ولم يعرفه ابن قتيبة وأبو نعيم رفعاه نسبه الى مالك بن الأوس فجعله من الانصار والصواب الأول (قوله) مثل هدبة (ع) هدبة الثوب طرفه الذى لم ينسج الحرى وهدبة الثوب شئ ينفص من طوله ويقتل قال غيره يشبه بهدب العين وهو شعرها الذى على شفرها (قوله) فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) تبسمه يحتمل انه لفهمه أن مرادها لرحوع الى زوجها الاول ويحتمل انه لتصريحها بما يستحي النساء منه (قوله) أريدن أن ترحى الى رفاعه (ع) حجة للكافة فى ان المرأة تطلق لعدم الوطء لحقها فى ذلك وقال معجزة لانه احبر بمغيب وقع كذا كرا لانه هذا شأن الناس اليوم (قوله) يمنعها من يأتيها) يعنى الفقراء لان حاجتهم الى الاكل تدعوهم الى الاتيان والغنى يأبى لعدم حاجته الى الاكل وربما أتى ولم يأكل

﴿ باب البتات وذوق العسيلة ﴾

﴿ش﴾ (قوله) عبد الرحمن بن الزبير (ع) هو بفتح الزاى وكسر الباء بلا خلاف وهو الزبير بن باطيا اليهودى وعبد الرحمن صحابى والزبير قتل يهوديا في غزوة خيبر (قوله) مثل هدبة الثوب (ع) هدبة الثوب طرفه الذى لم ينسج (قوله) فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) تبسمه يحتمل انه لفهمه

الطعام طعام الوليمة نحو حديث مالك * وحدثننا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة نحو ذلك * وحدثننا ابن أبي عمر ثنا سفيان قال سمعت زياد بن سعد قال سمعت ثابتا الاعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نشر الطعام طعام لوليمة يمنعها من يأتيها ويدعى اليها من يأبىها ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله * وحدثننا أبو بكر ابن أبي شيبة وعمر والناسد واللعظ لعمر وقال ثنا سفيان عن الزهري عن هريرة عن عائشة قالت جاءت امرأته رفاعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعه فطلقني فبت طلاقى فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدبة الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أريدن أن ترحى الى رفاعه لا

داود لا تطلق * واحتج بالحديث قال لانه صلى الله عليه وسلم لم يطلعهما وليس كما قال بل الحديث حجة عليه لانه صلى الله عليه وسلم قبل شكواهما الا ترى أن عبد الرحمن ناكرها في البضارى انها لما قالت وانما معه مثل الهدية قال كذبت والله انى لانفضها نفص الأديم وما في الموطأ انه طلقها اخبار عما اتفق بعد هذا المجلس ثم اذا كان القيام بحقتها في ذلك قد ذهب مالك والكافة انها لا تطلق حتى يؤجل الزوج سنة لا حبتار حاله وقال بعض السلف انها تؤجل عشرة أشهر والتأجيل انما يكون فيمن يرجى منه لوطء وأما من لا يرجى منه فانها تطلق عليه ولا تؤجل ثم اذا أجل على مذهب الكافة فاعلم ان يؤجل اذا لم يقع منه اللوطء جملة وأما ان وطئ مرة فلاحق لها في القيام * وقال بعضهم ونحوه لأبي ثور انه كلما أمسك عن اللوطء أجل كما يؤجل العنين * قلت * ترك الزوج اللوطء ان كان لغيره * فقال ابن حبيب من قامت عليه زوجته وذكرته انه لا يطمئن غير يمين ولا عذر أعذر اليه مرة بعد أخرى فان وطئ والاطلقت عليه لانه مضار الا أن يكون شيئاً لا يستطيع الجماع أو نزل به عذر يمنعه فلا يفرق بينهما وان شغلته العبادة لم يمنع من عبادته وقيل له تخلوها في كل أربع ليال ليلة وهو قسم المرأة مع ضرأرها * حمديس ولم يرمالك في ذلك حد او قال ان جامع والافرق بينهما * قلت * هو قوله في المدونة ومن سرمد العبادة وترك اللوطء قيل له اما أن تطأ والاطلقها لمالك في طر را بن عات يقضى للرجل على زوجته اذا نكحها كما بأربع مرات في اليوم وأربع في الليل وأمان امتنع ليمين فيأتى في الابلاء وان امتنع للداء فدأ الرجل في الفرج ما يمنع اللوطء كالجب والخضاء والعنة والاعتراض فالمجبوب المقطوع ذكره وأنثياه والخصى المقطوع أحدهما والعنين من له ذكر لا يتأتى به اللوطء لصغره والمعترض من له آلة الجماع ولكن لا ينتشر وقد يفسر العنين بالمعترض * ففي الحب والخضاء بقطع الذكر والعنة الخيار للزوجة وفي الخضاء بقطع الانثيين خاصة قولان والاسعد بأصول المذهب انه بوجوب الخيار لانه لا ينزل واذا لم يكن للزوج أن يعزل الا باذن الزوجة فهنا أولى وأما المعترض فيؤجل سنة من يوم ترفع لتمر عليه الفصول الأربع لان الدواء قد لا ينفع في بعض الفصول فاذا مرت عليه الأربع ولم ير أغلب على الظن أو يشس من يرثه وبهذا يعرف انه لا وجه لمن يقول انما يؤجل عشرة أشهر * واختلف في العبد فروى انه مثل الحر في ذلك واختار هذه الرواية المتأخرون وروى انه انما يؤجل نصف سنة وهذه الرواية المشهورة لانه سبب في الطلاق المشطر فاذا شطر الطلاق شطر سببه فاذا ادعى المعترض انه أصاب في الاجل فالمشهور ان القول قوله مع يمينه وروى بغير يمين وزلات بالمدينة وأما يمينه الحسن بن زيد بن الحسن بن علي فانه حضر فقهاء المدينة مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة وابن شبرمة وابن أبي ذئب ومحمد بن عمر الطلحي وكان من قضاة المدينة واستشارهم وبدأ بالقرشين * فقال ابن أبي ذئب يخفى واياها وعدلان خارج البيت فان خرج ويده قطنه فيها طقة فالقول قوله وان لم يكن كذلك فالقول قولها * وقال ابن شبرمة يطلع ذكره بزعفران ثم يرسل عليها ثم تدخل عدلتان فان وجدنا زعفراناً في داخل الفرج وجهه لا يوصل الى ذلك الا بالمسيس فالقول قوله وان لم يكن ذلك فالقول قولها وقال محمد بن عمر يخفى واياها ومعها عدلتان فان اغتسلت فالقول * وان لم تغتسل فالقول قولها ذلاتهم أن تدع دينها لفرار زوجها ثم أقبل الأمير على مالك وابن أبي سلمة فقال ماتقولان فقال القول قوله دون يمين وهذا مما ائتمن الرجال عليه كما ائتمن النساء على أرحامهن وروى الوليد بن مسلم عن مالك أنه تنظر امرأتان الى

أن مرادهما الرجوع الى زوجها الاول ويحفل أنه لنصر يحجها بما يستصايمه

فرجها هل فيه منى وروى الواقدي يجعل امرأه معها تنظر اليها اذا غشيها وتكفي في ذلك المرأة الواحدة وعلى المشهور أن القول قول المعارض بمين فان نكل حلفت وفرق بينهما وان حلف بقيت له زوجة كسائر الحقوق ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب وروى عن مالك أنه لا يكون القول قول الزوج في البكر لان هناك ما يدل على صدق المحق وكذب المبطل ولا يرجع الى قول الزوج لانه كالرجوع الى الظن مع القدرة على التعيين واختاره بعض الشيوخ وزاد فقال وأما الثيب فتسئل فان قالت لا ينتشر نظرم من فوق ثوب هل ينتشر وان قالت ينتشر فاذا دانى ذهب فيترجح أن يطلب دليل ذلك اما امرأه كما ذكر الواقدي واما بصفرة كما قال ابن شبرمه ثم اذا ثبت الاعتراض ولم ترض الزوجة بالمقام فيؤمر الزوج أن يطلق لان الطلاق بيده فلا يوقعه غيره فان أبى طلق عليه الحاكم طلاقاً بائناً وفي أحكام ابن سهل اختلاف بين الشيوخ في هذه المسئلة **(قوله)** حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك (ع) قال تعلب كنى عن حلاوة الجماع بالعسيلة وأنت لان لعسل يؤنث ويذكر فمن أنثه قال في تصغيره عسيلة وقيل أنثه على معنى النطعة وقيل على معنى القطعة من العسل ووحده لئلا يظن أنها لا تحل الا بوطء متكرر وقال بعضهم وشرط ذوق الزوجين لان وطأها وهي نائمة لا يحلها لانهم تذوق وشرط الذوق كثر في أنها لا تحل بالعقد وانفرد ابن المسيب فقال انها تحل بالعقد وحمل حتى تنسكح زوجها غيره على العقد والآية وان احققت فالحديث مخصص ومبين للراد بالنكاح فيها (ع) قال بعضهم ولم له لم يبلغه الحديث ولم يقل بقوله الا طائفة من الخوارج وشذ في قوله ذلك كما شذ الحسن في قوله لا يحلها الا بوطء فيه انزال رعيها معنى العسيلة واختلف عندنا هل تحل بالوطء الفاسد في العقد الصحيح فقيل تحل لانه يسمى نكاحاً وقد وجدت فيه اللذة وقيل اللذة وقيل لا تحل لان ألفاظ الشارع اعانته على ما يصح في الشرع (د) اتفق العلماء على أن مغيب الحشفة بحمل المثلثة لان بدخول الحشفة تحصل العسيلة وشذ الحسن فقال انما العسيلة بالانزال قلت **(ع)** قال ابن العربي مغيب الحشفة يحصل العسيلة وأما الانزال فهو الوسيلة وذلك ان الرجل يكون في لذة الملاعبة فاذا أوج فقد غسل ثم يتعاطى بعد ذلك ما فيه علو نفسه وأغاب نفسه وزق دمه واضعاف أعضائه فهو الى الحفنة أقرب منه الى العسيلة لانه بدأ ببلدة وختم بألم انتهى وهذا منه ذهاب الى أن ما قبل الانزال أمتع من ساعة الانزال والى هذا كان يذهب الشيخ ويقول من له ذوق يعرف ذلك وقال الغزالي ان ساعة الانزال الدلائل الدنيا ولولوا أنها دامت قتلت وهذا ينحو الى ما قال الحسن وعلى قول الأكثر ان مغيب الحشفة كاف فالعبرة فيها من ذكر مطلقاً أو مغيب قدرها من مقطوعها منتشرة من بالغ عاقل في نكاح صحيح لازم في فرج مباح طؤه حينئذ فعولنا من ذكر مطلقاً لا يدخل مغيبها من قائم الذكراً مقطوع الخصيتين وان كان لا ينزل وحكي بعضهم قولاً ليسم قائله انه لا يحل وقولنا منتشرة لانه يشترط في ايلاج الذكر أن يكون حياً لا ناعا ولو أدخلته على غير هذا الحال فالمشهور أنها لا تحل وقيل تحل وقولنا من بالغ لان وطء غير البالغ وان قدر على الجماع لا يحل نص على ذلك في المدونة وقولنا عاقل احترازاً من المجنون فان ابن القاسم وأشهب يشترطان السلامة منه وابن الماجشون لا يشترطها ورجحه ابن عبد السلام قال لان المسئلة ليست من التكليف المنقسم لخمس حتى يشترط فيها العقل وانما هي من خطاب الوضع والاخبار ولا يشترط فيها العقل واتفق ابن القاسم وأشهب على أنه لا يشترط سلامة الزوجين منه ثم اختلفا فقال ابن القاسم هو شرط في

حتى تذوق عسيلته
ويذوق عسيلتك قالت
وأبو بكر عنده وخالد
بالباب ينتظر أن يؤذن له
فنادى يا أبا بكر

الأنساع هذه متجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى واللفظ لحرملة قال أبو الطاهر ثنا وقال حرملة أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال ثني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رفاعة القرظي طلق امرأته فبطلت طلاقها فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إنها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وأنه والله مامعه إلا مثل الهدية وأخذت بهدية من جلبابها قال فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكا وقال لمالك تريد أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته وأبو بكر الصديق جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة لم يؤذن له قال فطهق خالد ينادي أبا بكر ألا تزجر هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رفاعة القرظي طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت (٥٩) يا رسول الله إن رفاعة طلقها آخر ثلاث تطليقات بمثل

حديث يونس * حدثنا محمد بن العلاء الهمداني ثنا أنوأسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة يتزوج جهازا رجل فيطلقها فتزوج رجلا فيطلقها قبل أن يدخل بها أنحل لزوجها الأول قال لا حتى يذوق عسيلتها * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن فضيل ح وثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية جيمعا عن هشام بهذا الاسناد * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن القاسم ابن محمد عن عائشة

المرأة خاصة * وقال أشهب هو شرط في الزوج خاصة وقولنا في نكاح احتراز من مغيها بملك فانها لا تحل بوطء السيد ولا بوطء من انتقل ملكها اليه يبيع أو غيره وقولنا صح احتراز من النكاح الفاسد فانها لا تحل بالوطء فيه وقولنا لازم احتراز من غير اللازم كنكاح لعبد بغير إذن سيده ونكاح ذى العنة وذات العيب وقولنا في فرج لانها لو غابت في غيره لم تحل وقولنا مباح وطؤه حينئذ احتراز من وطئها وهي حائض أو معتكفة أو وطئها وهو صائم أو معتكف فانها لا تحل على المشهور (قوله) الأنساع هذه متجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم * قلت * قال ابن العربي طلب المرأة حقها عند الحاكم ليس بمناف للرؤية ولا للحياء المحمود لان المقصود من النكاح الوطء فاذا طلبته علم الجميع أنها تنعنه فاذا تعذر جاز طلبها له ديننا وحسن مروءة (قوله) فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم (د) قيل تبسم تعجبان نصر يحيا بهذا القول الذي يستحي النساء منه أو لرغبته في زوجها الأول وكراهة الثاني

ما يستحب أن يقال عند الجماع

(قوله) لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله الحديث إلى آخره (ع) قبل معنى لن يضره لن يتخطه وقبل معناه لن يطعن في خاصرته عند الولادة الطعنة التي يستهل بها صار خالما بعمله أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة * قلت * قال ابن بزرة يحتمل أنه على العموم والاطلاق * (قوله) لم يضره الشيطان (ب) قال تقي الدين يحتمل العموم فيدخل فيه الضرر الديني وحله على الخصوص والقصر على البدني أولى يعني أن الشيطان لا يتخطه ولا يتخطه في عقله وإن كان الخصوص على خلاف الأصل لانا لو حملناه على العموم اقتضى أن يكون الولد معصوما من

قال طلوع رجل امرأته ثلثا فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فادار زوجها الأول أن يتزوجها فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها ماذا الأول * وحدثنا محمد بن عبد الله بن غير ثنائي ح وثناه محمد بن مثنى ثنا يحيى يعني ابن سعيد جيمعا عن عبيد الله بهذا الاسناد مثله وفي حديث يحيى عن عبيد الله ثنا القاسم عن عائشة * حدثنا يحيى بن يحيى واسحق بن ابراهيم واللفظ ليحيى قال أخبرنا جرير عن منصور عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقناه فانها ان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا * وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ح وثنا ابن غير ثنائي ح وثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق جيمعا عن الثوري كلاهما عن منصور بمعنى حديث جرير أن شعبة ليس في حديثه ذكر بسم الله وفي رواية عبد الرزاق عن الثوري بسم الله وفي رواية ابن غير قال منصور أراه قال بسم الله * حدثنا

(ط) القول بقصره على التخييط والصرع ليس بشئ لانه تحكم بغير دليل والقول بقصره على الطعن في الخاصرة قاعد الحديث كل مولود يطن الشيطان في خاصرته لا ابن مريم عليه السلام فانه يدل على أنه لا يتجوز منه الا عيسى بن مريم عليه السلام لقول أمها واني أعيد هابك وذريتهما من الشيطان الرحيم وليس طعنه بمضر لانه طعن كثير من الأولياء ولم يضرهم ذلك وانما مقصود الحديث أن الولد المعقول فيه ذلك لم يضره الشيطان في قلبه ودينه لصالح أبو به وبركة اسم الله تعالى والتعويذ به واللجأ اليه ويقرّب هذا من قول أم مريم واني أعيد هابك وذريتهما من الشيطان الرحيم ولا يفهم من الحديث نفى الوسوسة والصرع فقد يكون ذلك كله ولا يضره في عقله ودينه وعاقبة أمره ﴿قلت﴾ قال تقي لدين يحتمل العموم فيدخل فيه الضرر الديني وحمله على الخصوص والقصر على البدني أولى بمعنى أن الشيطان لا يتخطه ولا يحاطه في عقله وان كان الخصوص على الإطلاق الاصل لا بالوجلاء على العموم اقتضى أن يكون الولد معصوما من الذنوب وقد لا يتفق فيه ذلك ولا بد من صدق خبره صلى الله عليه وسلم واذا حمل على الخصوص فلا يقوم دليله الا على عدمه وليس الغمز على وجه الضرر ولو قصده الشيطان لم يكن منه وانما هو على وجه الاختبار كما تختبر النمرة ليعلم حالها

﴿أحاديث قوله تعالى نساؤكم حرث لكم﴾

(قوله) كانت اليهود تقول الحديث الى آخره ﴿قلت﴾ كان هذا حديثا لان قول الصحابي نزل كذا في كذا من قبيل المسند (م) واختلف في وطء النساء في أدبارهن واحتج المجيز بظاهر الآية احتج المحرم بأنها نزلت بسبب الرد على اليهود فتقصر عليه لان العام اذا خرج على سبب يقصر عليه عند بعض الأصوليين وان قيل بتعديده وردت أحاديث بتصريمه فتكون مخصصة للعموم الآية وانتصر بعضهم للتحريم بأن قال أجمعنا على تحريم المرأة قبل العقد واختلفنا بعد العقد في إباحة هذا العضو فيستصحب الاجماع حتى ثبت لنا قبل وعكس لآخر فقال أجمعنا على أن النكاح أباح المرأة بالاطلاق فيستصحب ذلك حتى يثبت استثناء هذا العضو (ع) الحرف في الآية مستعار من الحرف في الارض فالاطلاق من كل منهما التام فكما أن الحرف في الارض لا يكون الا في الموضع المبيت وكذلك لا يكون في المرأة الا في الموضع الذي يرجى منه الولد وهو القبل والآية وان احتفل أن يكون فيها كلمة أي بمعنى أين أو بمعنى كيف والسياق والسبب يعينان انها بمعنى كيف فالتخيير في صورة

قيمة بن سعيد وأبو بكر ابن أبي شيبة وعمر والناسد واللفظ لا يكره قالوا ثنا سفيان عن ابن المنكر سمع جابرا يقول كانت اليهود تقول اذا أتى الرجل

لذنوب وقد لا يتفق فيه ذلك ولا بد من صدق خبره صلى الله عليه وسلم (ط) القول بقصره على التخييط والصرع ليس بشئ وانما مقصود الحديث ان الولد المعقول فيه ذلك لا يضره الشيطان في قلبه ودينه لصالح أبو به وبركة اسم الله تعالى والتعويذ به واللجأ اليه ولا يفهم من الحديث نفى الوسوسة والصرع فقد يكون ذلك كله ولا يضره في عقله ودينه وعاقبة أمره

﴿باب قوله تعالى نساؤكم حرث لكم﴾

﴿ش﴾ اختلف العلماء في إباحة وطء الدبر وجهورهم على التحريم وهو المشهور من مذهب مالك ﴿ابن العربي﴾ وقد سألت الشهيد الاكبر فقال له ان الله حرم وطء الخائض لعله أن يفرجها أذى وهو الدم فاذا حرم المحل الحلال لطرياً الاذى عليه فوضع لا يفارقه الاذى أخرى أن يحرم وهذا الجواب عنه ﴿قلت﴾ ويزاد في الاحروية أن أذى القبل وهو الدم أخف من أذى الدبر الذي هو العذرة (قوله) كانت اليهود تقول (ح) هكذا هو في النسخ يهود غير مصروف لان المراد قبيلة اليهود

امراته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم * وحدثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن الهاد عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر عن (٦١) جابر بن عبد الله ان يهودا كانت تقول اذا أتيت المرأة

من دبرها في قبلها ثم حلت
كان ولدها أحول قال
فأنزلت نساؤكم حرث لكم
فأتوا حرثكم أنى شئتم
* وحدثناه قتيبة بن سعيد
أخبرنا أبو عوانة ح وثنا
عبد الوارث بن عبد الصمد
ثنا أبي عن جدي عن أيوب
ح وثنا محمد بن مثنى قال
ثنى وهب بن جرير ثنا شعبه
ح وثنا محمد بن مثنى ثنا
عبد الرحمن ثنا سفيان ح
وثني عبيد الله بن سعيد
وهرون بن عبد الله وأبو
معن الرقاشي قالوا ثنا
وهب بن جرير ثنا أبي قال
سمعت النعمان بن راشد
يحدث عن الزهري ح
وثني سليمان بن معبد ثنا
معلى بن أسد ثنا عبيد
العزيز وهو ابن المختار
عن سهل بن أبي صالح
كل هؤلاء عن محمد بن
المنكدر عن جابر بهذا
الحديث وزاد في حديث
النعمان عن الزهري ان
شاء محببة وان شاء غير
محببة غير أن ذلك في صام
واحد * وحدثنا محمد
ابن مثنى وابن بشار
واللفظ لابن مثنى قال
ثنا محمد بن جعفر ثنا
شعبة قال سمعت قتادة
يحدث عن زرار بن

الحرث لافي موضعه (ط) في أبي دارد الآية نزلت بسبب أن مهاجر يزوج أنصارية فأراد
أن يطأها مستلقاة على ظهرها كما دأبهم فأبى الله عليه وسلم فنزلت الآية فالسياقان مختلفان ولا بعد في نزول
الآية جوابا للمريقين في وقتين كما قيل في الفاتحة انها نزلت مرتين بمكة ثم بالمدينة ومن
نسب اليه الجواز ابن المسيب ونافع وابن الماجشون من أصحابنا وهو المالك في العتبية ونسب اليه في
كتاب السر وأصحابه متفقون على انكار كتاب السر وروى عنه أصحابه انكار أن يكون أجازة بل
كذب من نقله عنه قال لم يزل ينادون به حين أخبره ان ناسا بمصر يحكون عنك أنك أجزته
فقال كذبوا على ألسنتهم عرابا ألم يقل الله نساؤكم حرث لكم وهل يكون الحرث الا في الموضع
المنبت وعلى تسليم عموم الآية فهي مخصصة بأحاديث تدور على اثني عشر مائة يخرجها ابن
حنبل وأبو داود والترمذي والنسائي وقد جمعها الجوزي في جزء بطرقها سماه تحريم المحل المكروه
* قلت * حديث الترمذي هو حديث عثمان بن طلحة لا تأتوا النساء في أعجازهن فان الله لا يستحي
من الحق وفيه أيضا من حديث ابن عباس لا ينظر الله الى أحد أنى امرأته في دبرها فقال ابن
العربي لم يصح واحد منهما وفي حديث النسائي هو عن أبي هريرة قال استحيوا من الله حق
الحياء فلا تأتوا النساء في أعذارهن وحديث أبي داود عن أبي هريرة قال ملعون من أنى امرأته
في دبرها * ابن العربي والمسئلة مشهورة صنف فيها محمد بن شهاب جزأ وصنف فيها محمد بن
سفيان كتابا وأجاز ذلك وذكره عن أمم من التابعين وقد سألت الشهيد الأكبر فقال لي ان
الله حرم وطء الحائض لعله أب بفرجها أذى وهو الدم وإذا حرم المحل الحلال لطريان الأذى عليه
فوضع لا يفارقه الا الذي أخرى أن يحرم وهذا الاجواب عنه (قوله وان شاء محببة وان شاء غير محببة)
(م) أي على وجهها أو ظهرها وذكر أبو عبيد في حديث عبد الله في العيامة تجبون تحببة رجل
واحد لله رب العالمين قال التحببة تكون بوضع اليدين على الركبتين وهو قائم وتكون بالانكباب
على الوجه وهذا الوجه المعروف عند الناس فالعنى يخرون سجدا جعل السجود تحببة (قوله في
صمام واحد) أي حجر واحد أو أصل الصمام الثقب

أحاديث تحريم هجر المرأة فراش زوجها *

(قوله لعنتها الملائكة حتى تصبح وقال في الآخر الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها) (ط) وعيد شديد الا أن يكون الامتناع لعذر وليس الحيض بعذر لان الاستمتاع بما فوق الازار
جائز والمعنى ان اللعنة تسفر حتى تزول المعصية بطولع الفجر أو توبتهار حوعل الى اراش (د)
لا خلاف في حرمة امتناعها وهي في ذلك بخلاف الزوج لو دعت لم يحبب عليه اجابته الا أن يقصد ضارها
والفرق هو أن الرجل هو الذي ابتغى ماله فهو المالك للضعف والدرجة التي له عليها وأيضا فانه قد لا ينشط
فامتنع صرفه للتأنيث والعلمية (قوله وان شاء محببة وان شاء غير محببة) بيم مضمومة ثم حيم مفتوحة
ثم باء موحدة مشددة مكسورة ثم ياء مشناة تحت أي منكبة على وجهها (قوله في صمام واحد)
بكسر الصاد أي ثقب واحد والمراد الثقب

أوفي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح
وحدثني يحيى بن حبيب ثنا خالد يعني ابن الحرث ثنا شعبه بهذا الاسناد وقال حتى ترجع * حدثنا ابن أبي عمير ثنا امرئان عن يزيد

يعني ابن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ما من رجل يدهو امرأته الى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساطعا عليها حتى يرضى عنها. وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا ثنا أبو معاوية ح وثني أبو سعيد الأشج ثنا وكيع ح وثني زهير بن حرب (٦٢) واللفظ له ثنا جابر بن كاهل عن الأعشى عن أبي حازم عن أبي

هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اداعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت فبات غضبان عليها لعنة الملائكة حتى تصبح. وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا مروان بن معاوية عن عمر بن حنظلة العمري ثنا عبد الرحمن بن سعد قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي الى امرأته وتفضي اليه ثم ينشر سرها. وحدثنا محمد بن عبد الله ابن نمير وأبو كريب قالا ثنا أبو اسامة عن عمر بن حنظلة عن عبد الرحمن بن سعد قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أعظم الامانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي الى امرأته وتفضي اليه ثم ينشر سرها وقال ابن نمير ان أعظم ما ينجي ابن أيوب وقبيصة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا ثنا

في وقت تدعو اليها ويحتمل أن يعني بالذي في السماء الله أو الملائكة كما قال في الآخر باتت الملائكة تلغنها. قلت قال ابن العربي وقوله الذي في السماء يعني في العلو والجلال لان الله سبحانه لا يحويه مكان فكيف يكون مخاطبه فيه وهذا كرضاء بجواب السوداء حين سألهما أن الله فأشارت الى السماء تعني به الجلال والرفعة

﴿ أحاديث وعيد من يفشي سر امرأته ﴾

(قوله ان من أشر الناس) (ع) كذا الرواية بالألف وأهل النص يقولون لا يجوز أن يقال أشر وأخير وإنما يقال شردون ألف وهو مشهور كلام العرب قال تعالى من هو شر مكانا (قوله ثم ينشر سرها) (ع) المراد بالسر وصف ما يجري بين الزوجين من أمور الاستمتاع وما يجري بين المرأة من قول أو فعل حاله الجلاء جاء في النهي عنه أحاديث كثيرة وعيد شديد لانه من كشف العورة اذ لا فرق بين كشفها بالنظر أو الوصف أو ما مجرد ذكر الجماعة والخبر عنها على الجملته فغير منكر اذا دعت الى ذكره ضرورة كقوله اني لأفعله أنا وهذه وكقوله وهل عرستم وأما لغير ضرورة ولا فائدة أيضا فليس من مكارم الاخلاق ولا حديث أهل المروءة (ط) فان دعت الى ذكره ضرورة فأنما يذكر مبهما كقوله فعلت أنا وهذه. قلت ومن الضرورة ما تقدم من رأى امرأة فأعجبته فليأت أهله

﴿ أحاديث الزل ﴾

﴿ باب تحريم هجر المرأة فراش زوجها ﴾

﴿ش﴾ (قوله الا كان الذي في السماء ساطعا عليها) يحتمل أن يريد الله تعالى أو الملائكة (ب) قال ابن العربي وقوله الذي في السماء يعني الذي في العلو والجلال لان الله سبحانه لا يحويه مكان فكيف يكون مخاطبه وهذا كرضاء بجواب السوداء حين سألهما أن الله فأشارت الى السماء تعني به الجلال والرفعة (قوله حتى تصبح) اللعنة تستقر عليها حتى تزول المعصية بطواع الفجر ونوبها رجوعها الى الفراش

﴿ باب وعيد من يفشي سر امرأته ﴾

﴿ش﴾ (قوله ان من أشر) كذا روى بالهمزة والصبوب عند أهل النص حذفها (قوله ينشر سرها) أي ما يجري بينهما من أمور الاستمتاع وما يجري من المرأة من قول أو فعل حاله الجلاء (ع) جاء في النهي عنه أحاديث كثيرة وعيد شديد لانه من كشف العورة اذ لا فرق بين كشفها بالنظر أو الوصف أو ما مجرد ذكر الجماعة والخبر عنها فغير منكر اذا دعت الى ذكره ضرورة (ط) فان دعت لذكره ضرورة فأنما يذكر مبهما

اسماعيل بن جعفر قال أخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن عمير يزانه قال دخلت أنا وأبو الصرمة على أبي سعيد الخدري فسأله أبو الصرمة فقال يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل فقال نعم غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

(د) هو الانزال خارج الفرج (قوله غزوة بالمصطلق) وهي غزوة المريسيع (ع) كذا ذكره مسلم من رواية ربيعة قال أهل الحديث وهو أولى من رواية ابن عقبة انه كان بأوطاس وذكره مسلم مرة رواية ابن عقبة مختصرة وقال بمعنى حديث ربيعة (قلت) لم يذكر مسلم من طريق ربيعة وهي غزوة المريسيع وانما ذكر في طريق ابن عقبة انه كان في أوطاس أبو عمر والمريسيع كانت سنة ست وأوطاس وهي غزوة هوازن وحين كانت سنة ثمان وانما ذكر ذلك أبو عمر قال أبو عمر بنو المصطلق قوم من خزاعة كانت الواقعة بهم بموضع يعرف بالمريسيع وتعرف هذه الغزوة بغزوة بنى المصطلق وبغزوة المريسيع قال وروى هذا الحديث موسى بن عقبة عن محيريز عن ابن سعيد قال أصبنا سبياً من سبي أوطاس قال وهي هوازن وكان ذلك يوم حنين قال أبو عمرو وهم ابن عقبة في ذلك انتهى ومسلم كما ترى لم يذكر في حديث ابن عقبة أوطاس ولا غيرها وانما ذكر يوم أوطاس مسلم في حديث أبي علقمة الآتي عن أبي سعيد حين تخرج الصماعة من وطاء المسيبات من قبل ازواجهن وهي قضية أخرى في غير زمن بنى المصطلق (قوله فسينا كرائم العرب) أي كبارهم وخيارهم وهو جمع كريمة (ع) فيه حجة للجمهور في جواز استرقاق العرب ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وابن وهب من أصحابنا قالوا لا تقبل منهم الجزية فان أسلموا والا قوتلوا (قوله فطالت علينا الغزبة ورغبنا في الفداء) (ط) معنى طالت علينا الغزبة تعذر علينا النكاح لتعذر أسبابه ليس أنه طالت الغزبة لطول اقامته فان غيبتهم عن المدينة لم تطل ومعنى رغبتنا في الفداء أي رغبتنا في اخذ الفداء وخفنا ان وطئنا ان نحمل النساء فيمضرن الفداء لاجل الحمل فسالوا هل يجوز لهم العزل وبنو المصطلق قوم وثنيون ولا توطأ غير الكتابية بالملك حتى تسلم وظاهر هذا انهم قدموا على وطنهم قبل الاسلام وانما توطأ من أجل الحمل وقد اغتر بهذا الظاهر قوم فأجاز واوطأ غير الكتابية بالملك قبل أن تسلم وهو مذهب طائفة وابن المسيب * واختلف فيه قول عطاء ومجاهد ومنع ذلك الجمهور لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن (ع) وأجابوا عن الحديث أنهم كانوا يدينون بدين أهل الكتاب وقيل لانهم كانوا أسلموا ولا يصح لقوله فرغبنا في الفداء ذل يقال هذا فحين أسلم رقيلا كان هذا في أول الاسلام ثم نسخ ولا يصح لان هذا يحتاج الى دليل (ط) ويحتمل أنهم انما أسلموا على طاهره في الحديث ولو أبقى الحديث على ظاهره في الاقدام على الوطء قبل الاسلام لابقى أيضاً على ظاهره في القدوم عليه قبل الاستبراء وهذا ممنوع اتفاقاً فلا بد من التأويل في الجميع وذكر عبد الرزاق ما يدفع الاشكال عن الأمرين فروى الحديث عن الحسن فقال كنا نغزوهم مع أصحاب رسول الله صلى الله

غزوة بالمصطلق فسينا
كرائم العرب فطالت علينا
الغزبة ورغبنا في الفداء

باب العزل

(ش) (قوله فسينا كرائم العرب) أي النفيسات منهم والخيار جمع كريمة فيه حجة للجمهور في جواز استرقاق العرب ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وابن وهب من أصحابنا قالوا لا تقبل منهم الجزية فان أسلموا والا قوتلوا (قوله ورغبنا في الفداء) أي وخفنا ان وطئنا ان نحمل النساء فيمضرن أمهات الاولاد يمتنع علينا يمتنع وبنو المصطلق قوم وثنيون ولا توطأ غير الكتابية بالملك حتى تسلم وظاهر هذا الحديث خلافة وقد أخذ بظاهره طائفة وابن المسيب واختلف فيه قول عطاء ومجاهد ومنع ذلك الجمهور لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وأجابوا عن هذا الحديث بانهم كانوا يدينون بدين أهل الكتاب وقيل لانهم كانوا أسلموا ولا يصح لقوله فرغبنا في الفداء ذل يقال هذا فحين أسلم رقيلا كان هذا في أول الاسلام ثم نسخ ولا يصح لان هذا يحتاج الى دليل (ط) ويحتمل أنهم

فأردنا أن نستمتع ونعزل فقلنا نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا لا نسأله فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا عليكم أن لاتفعلوا ما كتب الله خلق نعمة هي كائنه الى يوم القيامة الاستسكون * حدثني محمد بن الفرج مولى بنى هاشم ثنا محمد بن الزرقان ثنا موسى بن عقبة عن محمد بن يحيى (٦٤) بن حبان هذا الاسناد فى معنى حديث ربيعة غير

أنه قال فان الله كتب من هو خالق الى يوم القيامة * حدثني عبد الله بن محمد بن أسماء الضبي ثنا جويرية عن مالك عن الزهرى عن ابن محيريز عن أبى سعيد الخدرى أنه أخبره أنه قال أصبنا سبائا فكنا نعزل ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون ما من نعمة كائنه الى يوم القيامة الا هي كائنه * وحدثنا نصر بن على الجهضمى ثنا بشر بن المفضل ثنا شعبة عن أنس بن سيرين عن معبد بن سيرين عن أبى سعيد الخدرى قال قلت له سمعته من أبى سعيد قال نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم أن لاتفعلوا فانما هو لنذر * وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر وثنى يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحارث وثنى محمد بن حاتم ثنا عبد الرحمن بن مهدي وبهر

عليه وسلم فاذا أراد أحدكم أن يصيب الجارية من النى أمرها فغسلت ما بها ثم اغتسلت ثم عليها السلام وأمرها بالصلاة واستبرأها بحيضة ثم أصابها (ع) وفيه حجة لجمهورهم وفي منع بيع أم الولد لان الغداء يبيع وقد امتنعوا منه لأجل الحمل فقال بعضهم انما فيه منع بيعها وهي حامل من السيد وهو مجمع عليه خوف ارقاق الولد وانما الخلاف فى بيعها بعد الوضع (قوله) فأردنا أن نستمتع ونعزل وفى الأخرى فكنا نعزل (ط) يعنى ان منهم من وقع سؤاله قبل أن يعزل ومنهم من وقع سؤاله بعد ان عزل ويحتمل أن يكون معنى كما عزمنا على ذلك فراجع معناها الى الأول (قوله) فسألنا (م) سألوه لانه وقع فى نفوسهم أن ذلك من جنس المؤودة كما فى الأم بعد هذا انه سئل عن العزل فقال ذلك لو أدخلى لانه كالفرار من القدر (قوله) فقال لا عليكم أن لاتفعلوا ما كتب الله خلق نعمة هي كائنه الى يوم القيامة (الاستسكون) (ع) أجاز العزل كثير من الصحابة والتابعين للحديث ولقوله فى الآخر فلم يهنا وفى الآخر فكنا نعزل والقرآن ينزل فلو كان شيئا ينهى عنه لنهى عنه لقرآن وفى الآخر اعزل ان شئت وكرهه قوم من الصحابة وفهمه الحسن وابن سيرين من الحديث على ما ذكره فى الأم ولقوله فى الآخر وانكم لتفعلون قاله ثلثا فان ظاهره الانكار ولقوله ذلك لو أدخلى والو ادما كانت العرب تفعل من قتل البنات غيرة عليهن ومنهم من يفعله فى الذكور والانات خوف الفقر * قلت * وقال ابن بززة وكرهه قوم اهـ فالاقوال ثلاثة والمعنى فى لا عليكم أن لاتفعلوا عند المجزأ لاضرر عليكم فى ترك العزل لانه ليس من كل الماء يكون الولد فكم من رجل لا يعزل ولا يكون له ولد وانما ذلك القدر فما أراد الله سبحانه كونه لا بد منه وان عزلتم لأن الماء قد يهبط أو يسلب الواطئ ارادة العزل فيكون الولد وما لا يريد كونه لا يكون وان لم تفعلوا * فالخلاص اعزلوا أولا وتعزلوا وليس الا القدر * وبعبارة أخرى لاضرر عليكم فى ترك العزل لانكم انما تعزلون خوف الولد والولد انما الأمر فيه للقدر فاعزلوا أولا وتعزلوا * وتقرر ثالث وهو أن تكون الثانية زائدة والمعنى لا جناح عليكم فى أن تفعلوا العزل والمعنى على قول من فهم منه الكراهة لا تعزلوا بخلاف تعزلوا ثم قال على جهة لتأكيدهم أن لاتفعلوا أن لاتعزلوا وقد يحتمل غير هذا من التقرير (قوله) فى سند حديث الزهرانى عن محمد بن عبد الرحمن (ع) محمد بن سيرين وفى بعض الحواشى

سألوا عن وطء من أسلم منهم وذكر عبد الرزاق ما دفع الاشكال فروى الحديث عن الحسن فقال كنا نعزل ومع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا أراد أحدكم أن يصيب الجارية من النى أمرها فغسلت ما بها ثم اغتسلت ثم عليها السلام وأمرها بالصلاة واستبرأها بحيضة ثم أصابها (قوله) لا عليكم أن لاتفعلوا (ب) أجاز العزل كثير من العلماء الصحابة والتابعين وكرهه قوم من الصحابة قال ابن ززة وكرهه قوم (ب) فالاقوال ثلاثة والمعنى عند المجزأ لاضرر عليكم فى ترك العزل لان أمر الولد وكول

قالوا جميعا ثنا شعبة عن أنس بن سيرين بهذا الاسناد مثله غير أن فى حديثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى العزل لا عليكم أن لاتفعلوا إذا كم فانما هو القدر وفى رواية بهز قال شعبة قلت له سمعته من أبى سعيد قال نعم * وحدثني أبو الربيع الزهرنى وأبو كامل الجحدري والنظ لا بى كامل قالنا ثنا حماد وهو ابن زيد ثنا أيوب عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر ابن مسعود رده الى أبى سعيد الخدرى قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال لا عليكم أن لاتفعلوا إذا كم فانما هو

القدر وقال محمد قوله لا عليكم أقرب الى النهي * وحدثننا محمد بن مثنى ثنا معاذ بن معاذ ثنا ابن عون عن محمد عن عبد الرحمن بن بشر الانصاري قال فرد الحديث حتى رده الى أبي سعيد الخدري قال ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وماذا كنتم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع فيصيب منها ويكره أن يحمل منه والرجل تكون له الامة فيصيب منها ويكره أن يحمل منه قال فلا عليكم أن لا تفعلوا إذا كنتم فاعما هو القدر قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال والله لكان هذا زجر * وحدثنني حجاج بن الشاعر ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ابن عون قال حدثت محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن بشر يعني حديث العزل فقال ايلى حدثه عبد الرحمن بن بشر * وحدثننا محمد بن مثنى ثنا عبد الاعلى ثنا هشام عن محمد بن معبد بن سيرين قال قلنا لأبي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر في العزل شيئاً قال نعم وساق الحديث بمعنى حديث ابن عون الى قوله القدر * حدثني عبيد الله بن عمر القواريري وأحمد بن عتبة قال ابن عتبة أخبرنا قال عبيد الله ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن (٦٥) قرعة عن أبي سعيد الخدري قال ذكر العزل

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل فلا يفعل ذلك أحدكم فانه ليست نفس مخلوقة الا الله خالقها * حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني معاوية يعني ابن صالح عن علي بن أبي طلحة عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال ما من كل الماء يكون الولد وإذا أراد الله خلق شيئاً لم يمنعه شيء * وحدثنني أحمد بن المنذر البصري ثنا زيد بن الجبابر ثنا معاوية قال أخبرني علي ابن أبي طلحة الهاشمي

عن محمد بن عبد الرحمن وهو خطأ (قوله في سند حديث حجاج بن الشاعر حدثنا سعيد بن حسان قال أخبرني عروة بن عياض) (م) كذا هو عروة بن عياض فذكر عروة * وقال البخاري أخشى أن لا يكون عروة محفوظاً لأن عروة هو ابن عياض بن عبد القاري ورواه أبو نعيم سعيد بن حسان عن ابن عياض ولم يسمه (قوله وسأيتنا) أي التي تسقى لنا الماء (ع) والسانية المستقيمة من الدواب وغيرها وكذا روي بهذا الحرف وفي بعض النسخ عند ابن الخذاء وسأيتنا ومعناه الخادم للذابة والاول أو جاء وأصوب (قوله قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها) (ع) فيه الولد يلحق مع العزل في الحارث والاماء ولم يختلف في الحاقه ان كان الوطء في الفرج لان الماء ينقلب * واختلف في الحاقه اذا كان في غير الفرج لفساد الماء بالهواء قالوا ولو كان العزل بين الذي لا يشك أن الماء لا ينقلب فيه لم يلحق وفيه حجة للشافعي أن الامة فراش ومالك لا يراه فراشاً الا اذا عرف وطأها قال بعض أصحابه أو تكون من العلى التي لا تراد اللوطء الا أن يدعى في ذلك كله استبراء على المشهور ومن كبار أصحابنا من قال لا ينبغي الحيض (قوله عبد الله ورسوله) (د) معناه أن ما أقول لكم حق

الى القدر * والحاصل اعزلوا ولا تعزلوا فليس الا القدر ويحتمل أن تكون لا الثانية زائدة فيكون المعنى لا جناح عليكم في أن تفعلوا العزل والمعنى على قول من فهم منه الكراهة ولا تعزلوا فخذف تعزلوا ثم قال على جهة التوكيد ان لا تفعلوا أي العزل وقد يحتمل غير هذا من التقدير * قلت ومن يحرم العزل يتأول مثل ما يؤول القائل بالكراهة الا ان النهي عنده للتحريم (قوله وسأيتنا) أي التي تسقى لنا الماء والسانية المستقيمة من الدواب وغيرها (قوله عبد الله ورسوله) أي ما أقول لكم حق فاعلموه

(٩ - شرح الابي والسنوسي - رابع) عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ثنا زهير ثنا أبو الزبير عن جابر أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي جارية هي خادمنا وسأيتنا وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ما قدر لها فلبث الرجل ثم أتاه فقال ان الجارية قد حبلت فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها * حدثنا سعيد بن عمر والاشعثي ثنا سفيان بن عيينة عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض عن جابر بن عبد الله قال سألت رجلاً النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عندي جارية لي وأنا أعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك لن يمنع شيئاً أراد الله قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله ان الجارية التي كنت ذكرتها لك حبلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا عبد الله ورسوله * وحدثننا حجاج بن الشاعر ثنا أبو أحمد الزبير ثنا سعيد بن حسان قاص أهل مكة أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن الحيار النوفلي عن جابر بن عبد الله قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى حديث سفيان * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم قال اسحق أخبرنا

فأعلموه (قوله في الآخر عن زيد بن خنبر) (م) خبر هذا بضم الخاء المججمة هو خير الرحي بفتح
 الراء والحاء المهملة بعدها باء موحدة من أسفل منسوب إلى بنى رحيبة بطن من حبر وهو رحيبة
 ابن زرع بن سبا الأصغر ابن كعب بن زيد بن شهل (ع) وجدت هذا الاسم مضبوطاً بالشين المججمة
 وأراه الصحيح (قوله أنى امرأة) (ح) ضبطناه بفتح الهززة أى مر بامرأة (قوله بحج) (د) الحج
 بضم الميم وكسر الجيم بعدها حاء مهملة مشددة هى القرية الموضع والفسطاط الخباء (د) وهو بيت
 الشعر وفيه ست لغات فسطاط بطاء بن وباء بال الأولى تاء وبجدها جله لكن مع شد السين بضم
 الفاء وكسر هاءى الثلاث (قوله يلم بها) أى بطوها (قوله لقد هممت أن ألغنه) (م) غلط صلى الله عليه
 وسلم فى ذلك لما استقر من شريعته من النهى عن وطء الحامل وهو مثل قوله من كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر فلا يسقى ماءه زرع غيره (ع) وهذا حكم كل حامل من وطء صحيح واختلف فى الحامل من زنا
 فكره مالك وغيره من أصحابنا لزوجه أن يأتها أو أجازة أشهب واتفقوا على منعه فى ماء الزنا إذا لم يتبين
 الحمل وانها لا تحرم عليه أن يفعل ذلك واتفقوا على أنها لا تزوج فى استبراء الزنا وأجله فان فعل فقبل
 تحرم كالعمدة وقيل لا تحرم أو تحرم فى الحمل دون غيره ثلاثة أحوال (ط) ظاهر الحديث سواء كان الحمل
 من وطء صحيح أو فاسد أو من زنا لانه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر وهو موضع لا يصح فيه تأخير
 البيان فعموم الأحاديث ترد قول أشهب فان ظاهره سواء كان الحمل من وطء صحيح أو فاسد أو من
 زنا وانما لم يوقع ما هم به لانه لم يكن تقدم منه نهى فى ذلك وأما بعد هذا فالفاعل متعرض للعن مدخل
 معه قبره حتى يوصله إلى جهنم (قوله كيف بورنه وهو لا يحمل له كيف يستقدمه وهو لا يحمل له) (ع)
 لان النطقة تنفى الجنين فيصير الواطئ شريكاً فيه وإذا حصلت الشركة امتنع الاستخدام (د)
 هذا ضعيف أو باطل لانه لا يلزم التوريت مع هذا التأويل وانما المعنى انه قد يتأخر إيلادها ستة أشهر
 بحيث يمكن أن يكون من هذا الثانى أو من الأول فاذا استلحقه وجعله ابنه فكيف بورنه وهو يحمل
 أن يكون للأول وان لم يستلحقه فكيف يجعله عبداً ويستخدمه استخدام الرقيق وهو يحمل أن
 يكون ابنه

(قوله عن زيد بن خنبر) بضم الخاء المججمة (قوله أنى امرأة) (ح) ضبطناه بفتح الهززة أى
 بامرأة (قوله بحج) بضم الميم وكسر الجيم بعدها حاء مهملة مشددة وهى القرية الموضع والفسطاط
 الخباء (ح) وهو بيت الشعر وفيه ست لغات فسطاط بطاء بن وباء بال الأولى تاء وفسطاط بحذف الطاء
 وتشديد السين وبضم الفاء وكسر هاءى الثلاثة (قوله يلم بها) أى بطوها
 (قوله لقد هممت أن ألغنه) (م) غلط صلى الله عليه وسلم فى ذلك لما استقر من شريعته من النهى
 عن وطء الحامل وهذا حكم كل حامل من وطء صحيح واختلف فى الحامل من زنا فكره مالك وغيره
 من أصحابنا لزوجه وطأها أو أجازة أشهب واتفقوا على منعه فى ماء الزنا إذا لم يتبين الحمل وانها لا تحرم
 عليه أن يفعل ذلك واتفقوا على أنها لا تزوج فى استبراء الزنا وأجله فان فعل فقبل تحرم كالعمدة وقيل
 لا تحرم أو تحرم فى الحمل دون غيره (ط) عموم الحديث وعدم الاستفسار يرد قول أشهب (قوله
 يدخل معه قبره) أى يوصله إلى جهنم (قوله كيف بورنه وهو لا يحمل له كيف يستقدمه وهو لا يحمل
 له) (ع) لان النطقة تنفى الجنين فيصير الواطئ فيه شريكاً وإذا حصلت الشركة امتنع الاستخدام (ح)
 هذا ضعيف أو باطل لانه لا يلزم التوريت مع هذا التأويل وانما المعنى انه قد يتأخر إيلادها ستة
 أشهر بحيث يمكن أن يكون من هذا الثانى أو من الأول فاذا استلحقه وجعله ابنه فكيف بورنه

وقال أبو بكر ثنا سفیان
 عن عمر وعن عطاء عن
 جابر بن عبد الله قال كسا
 نغزل والعرآن ينزل زاد
 اسحق قال سفیان لو كان
 شيئاً ينهى عنه لئانعه
 القرآن * وحدثني سلمة
 ابن شبيب ثنا الحسن بن
 أعين ثناء معقل عن عطاء
 قال سمعت جابراً يقول
 لقد كنا نغزل على عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم * وحدثني أبو غسان
 المصمعي ثنا معاذ بن ابن
 هشام ثنا أبي عن أبي الزبير
 عن جابر قال كنا نغزل
 على عهد نبي الله صلى الله
 عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله
 صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا
 * حدثني محمد بن مثنى ثنا
 محمد بن جعفر ثنا شعبة عن
 زيد بن خنبر قال سمعت

عبد الرحمن بن جبير يحدث
 عن أبيه عن أبي الدرداء
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه أنى بامرأة بحج
 على باب فسطاط فقال لعله
 يريد أن يلم بها فقالوا نعم
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقد هممت أن
 ألغنه لعنايد خل مع قبره
 كيف بورنه وهو لا يحمل
 كيف يستقدمه وهو لا يحمل
 له * وحدثناه أبو بكر بن
 أبي شعبة ثنا زيد بن هرون

﴿ كتاب الرضاع ﴾

(قوله في السند جدامة بنت وهب أخت عكاشة) (م) أما جدامة فقد كرم سلم خلافاً للدال والصحيح انها بمجمة وأما انها بنت وهب فقال الطبري هي جدامة بنت جندل هاجرت عام الفتح والمحدثون يقولون فيها بنت وهب وأما انها أخت عكاشة فقال بعضهم لعله أخو عكاشة بن محسن المشهور وقيل انها أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس عكاشة بن محسن المشهور (د) الصواب ما في الام أنها بنت وهب أخت عكاشة المشهور وتكون أخته من أمه (قوله الغيلة) (ع) الغيلة بكسر الغين وبالياء اسم من الغيل يفقهها والقيام بكسرها والغيلة بفتح الغين وبالياء المرة الواحدة وقال بعض اللغويين لا تنفع الغين الاعم حذف الماء * وذكر ابن سراج الوجهين في الغيلة المذكورين في الرضاع وأما الغيلة المذكورة في القتل غيلة فبالكسر لا غير (م) واختلف في حقيقتها عرفاً فقيل هي وطء الموضع يقال منه أغال الرجل وأغيل إذا فعل ذلك * وقال ابن السكيت هي ارضاع الحامل يقال منه غالت وأغالت وأغيلت (ع) وبالأول فسرهما مالك وهو قول الاصمعي وغيره من اللغويين فوجه كراهته خوف مضرته لان الماء يكثر اللبن وقد يغيره والاطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء والعرب تتقيه ولانه قد يكون عنه حمل ولا يغطن له أولاً فيرجع الى ارضاع الحامل المتفق على مضرته * ابن حبيب سواء أنزل الرجل أو لم ينزل لانه ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضر ذلك باللبن * ابن أبي زئيم وغيره انما الغيلة من الضرع يقال خفت غائلته أي ضره وهذا بعيد لان هذا الحرف اذا كان من الضرع فهو من ذوات الواو قال تعالى لا فيها غول أي لا يصيبهم فيها ألم * قلت * اختلف ما المراد بالغيلة في الحديث فقيل وطء الموضع أنزل أم لا وقيل اذا أنزل وأما ان لم ينزل فليس من الغيلة وقيل المراد ارضاع الحامل * واحتج من قال انها وطء الموضع بان ارضاع الحامل مضر ودليله العيان فلا يصح حل الحديث عليه لان الغيلة التي فيه لا تضر وهذه تضر (ع) وفيه من الفقه جواز ذلك لان لم ينع عنه لان رأى الجمهور لا يضره وان أضر بالقليل وأخذ الجواز أيضاً من قوله في الآخر لو كان ضاراً للضرع فليس روي أن يضر من ضار يضر بمعنى ضر وفيه انه صلى الله عليه وسلم يحكم باجتهاده وفيه خلاف بين الأصوليين وقد تقدم * قلت * ووجه الاجتهاد فيه

وهو يحتمل أن يكون للاول وان لم يستلحقه فكيف يجعله عبداً يستخدمه استخدام الرقيق وهو يحتمل أن يكون ابنة

﴿ باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع ﴾

﴿ش﴾ (قوله عن جدامة بنت وهب) ذكر مسلم اختلاف الرواة فيها هل هي بالدال المهملة أو بالذال المعجمة قال والصحيح بالدال يعني المهملة والجيم مضمومة بلا خلاف (قوله أخت عكاشة) (ع) قال بعضهم لعله أخو عكاشة (ح) واختار أنها جدامة بنت وهب الاسدية أخت عكاشة بن محسن المشهور الاسدي وتكون أخته من أمه وفي عكاشة تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أفصح وأشهر (قوله عن الغيلة) بكسر الغين وبالياء اسم من الغيل يفقهها * واختلف في حقيقتها فقيل هي وطء الموضع يقال منه أغال الرجل وأغيل إذا فعل ذلك * وقال ابن السكيت هي ارضاع الحامل وبالأول فسرهما مالك والاصمعي وغيرهما من اللغويين فوجه كراهته خوف مضره الولد لان الماء يكثر اللبن وقد يغيره والاطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء والعرب تتقيه ولانه قد يكون عنه حمل ولا

ح وثنا محمد بن بشار ثنا
أبو داود جميعاً عن شعبة في
هذا الاسناد * وحدثنا
خلف بن هشام ثنا مالك
ابن أنس ح وثنا يحيى بن
يحيى واللفظ له قال قرأت
على مالك عن محمد بن عبد
الرحمن بن نوفل عن عروة
عن عائشة عن جدامة
بنت وهب الاسدية أنها
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لقد هممت
أن أنهى عن الغيلة حتى
ذكرت ان الروم وفارس
يمنعون ذلك فلا يضر
أولادهم * قال مسلم *
وأما خلف فقال عن جدامة
الاسدية والصحيح ما قاله
يحيى بالدال * حدثنا عبيد
الله بن سعيد ومحمد بن أبي عمر
قالا ثنا المقرئ ثنا سعيد
ابن أبي أيوب ثني أبو الاسود
عن عروة عن عائشة عن
جدامة بنت وهب أخت
عكاشة قالت حضرت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في أناس وهو يقول
لقد هممت أن أنهى عن
الغيلة فنظرت في الروم

أنه لما علم برأى أو استفاضة أنه لا يضر فارس والروم قاس العرب عليهم للاشتراك في الحقيقة (قوله ذلك الوأد الخفي) (م) الوأد دفن البنت حية وفيه نزل وإذا المؤودة سئلت وجاء حديث في لئى عن رآد النبات قال بعضهم وسميت مؤودة لأنها تنقل بالتراب يقال منه وأدت ولدها وأدا (ط) كانت العرب تدفن البنت حية غيرة عليها ومنهم من يفعل ذلك في الذكور والاناث خوف الفقر وفيه نزل ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق (ع) وتشبيه العزل بالوادل يس بمقتضى التعريم وانما معناه التشبيه بالوأة كقوله الرياء الشرك الخفي فهو يقتضى الكراهة لا التعريم (ط) ووجه التشبيه أن الوأة اتلاف المولود والعزل اتلاف أصل الولد فهو مقتضى التعريم لكن لما كان قتل النفس أعظم فهم بعضهم من التشبيه الكراهة وبالجملة فأحاديث الباب تعارضت في العزل والمذهب على ما يأتي أنه لا يعزل عن الحرمة الابادتها ولا عن الأمة المتروجة الاباذن أهلها فيجمع بين أحاديث الباب بهذا فأحاديث الجواز معناها إذا أذن من له الأذن وأحاديث الكراهة معناها إذا لم يأذن ﴿قلت﴾ وتقدم ما للعلماء من الأقوال الثلاثة في العزل وأما باعتبار المذهب فالشهور جوازه على الصفة المذكورة من الأذن وعن مالك كراهته (ع) واختلف هل للمرأة في ذلك حق فراه مالك والخنفية والشافعية للحرمة والأمة المتروجة فلا يعزل عن الحرمة الابادتها لحقها في الولد وفي الوطء لان الانزال من تمام لذتها ولا يعزل عن الأمة المتروجة الاباذن أهلها لحقهم في الولد ﴿قال بعض متأخري شيو خناو لحقها في الوطء﴾ أيضا لمقد النكاح بخلاف وطئها بالملك ﴿قلت﴾ هذا المتأخر هو الباجي * ابن عبد السلام واختار بعض الأندلسيين أن حق المرأة في ذلك كحقها في القسم فقال وللمرأة أن تأخذ من زوجها ما لا على أن يعزل عنها إلى أجل معلوم قال ولها أن ترجع في ذلك متى أحببت وترد جميع ما أخذت * ابن عبد السلام وهذا عندي ضعيف لانه أجراه ولا يجري المعاوضات ثم نقض ذلك من وجهين أحدهما انه جعل لها الرجوع والثاني انها إذا رجعت ردت الجميع والقياس أن ترد بقدر ما نقضته من يعرف به فيرجع إلى ارضاع الحامل المتفق على مضرتة وإذا فسرناه بوطء المرضع فقيل بشرط الانزال * وقال ابن حبيب سواء أنزل الرجل أولا لأنه ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب ذلك بالبين * واحتج من قال أيضا بوطء المرضع بأن ارضاع الحامل مضر ودليله العيان فلا يصح حل الحديث عليه لان الغيلة التي فيه لا تضر وهذه تضر وانما لم ينه عن الأول لانه رأى أنه لا يضر الاكثر وإن أضر بالقليل وفيه أنه صلى الله عليه وسلم يحكم باجتهاده وفيه خلاف بين الأصوليين (قوله فاذا هم يغيلون) هو بضم الياء من أغال يغيل كما سبق (قوله ذلك الوأد الخفي) والوأة دفن البنت وهي حية وكانت العرب تفعله خشية الاملاق وربما فعلوه خوف العار والمعنى أن العزل يشبه الوأة والجامع اتلاف الولد (ط) فهو مقتضى التعريم لكن لما كان قتل النفس أعظم فهم بعضهم من التشبيه الكراهة * وبالجملة فأحاديث الباب تعارضت في العزل والمذهب على ما يأتي أنه لا يعزل عن الحرمة الابادتها ولا عن الأمة المتروجة الاباذن أهلها فيجمع بين أحاديث الباب بهذا فأحاديث الجواز معناها إذا أذن من له الأذن وأحاديث الكراهة معناها إذا لم يأذن (ب) المشهور في المذهب جوازه على الصفة المذكورة من الأذن وعن مالك كراهته ﴿قلت﴾ انما جعل العزل وأدخليا لانه في اضاءة النطفة التي هيأها الله تعالى لان تكون ولدا بحسب ما أجرى من عادته جل وعلا يشبه اهلاك الولد ودفنه حيا لكن لا يشك في أنه دونة فلذا جعله خفيا * واستدلال من استدله على تحريم العزل ضعيف اذا يلزم من تحريم الوأة الحقيقي حرمة ما يماضيه بوجه ليس هو علة الحرمة التي هي ازهاق الروح وقتل النفس

وفارس فاذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيأ ثم سأله عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوأد الخفي زاد عبيد الله في حديثه عن المقرئ وهي وإذا المؤودة سئلت * وحدنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن اسحق ثنا يحيى ابن أبوب عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي عن عروة عن عائشة عن جدامة بنت وهب الاسدية أنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرم مثل حديث سعيد ابن أبي أيوب في العزل والغيلة غير أنه قال الغيال * حدثني محمد بن عبد الله ابن نمير وزهير بن حرب واللفظ لابن نمير قال ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ

ابن أبي وقاص ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل عن امر اني فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال الرجل أشفق على ولدها أو على أولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضاراً لفرس والروم وقال زهير بن ربيعة ان كان لذلك فلا مضار ذلك فارس ولا الروم * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة أن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وانها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اراه فلانا لم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة يا رسول الله لو كان فلان حياً لعلمها من الرضاعة دخل على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة * وحدثناه أبو كريب ثنا أبو أسامة ح وثني أبو عمير اسمعيل بن ابراهيم الهذلي ثنا علي بن هاشم بن البريد جميعاً عن

الأجل (قوله في سند الآخر حيوة عن عياش بن عباس) (م) قال بعضهم حيوة هذا هو حيوة ابن شريح التميمي يكنى أبا زرعة وعياش هو بالياء المثناة من أسفل والشين المعجمة * ابن عباس بالباء الموحدة والسين المهملة القتيابي بكسر القاف وسكون التاء المثناة من فوق منسوب الى قتيبان بطن من رعين (قوله لو كان فلان حياً) * قلت * هذا نص في أن سؤالها كان بعد وفاة عمها وفي الآخران عمالها من الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها وهذا نص في أن سؤالها كان وعمها حي فاختلف المتأولون (ع) فقال القابسي هاهنا من الرضاعة أحدهما أخو أبي بكر أيها من الرضاعة والآخر أخو أبي القيس أيها من الرضاعة وهذا هو الصحيح في أبي القيس انه أبوها من الرضاعة وأما رواية الباجي انه أخوها فهم وكذلك في مسلم عن عائشة انه عمها من الرضاعة لا يصح * وقال ابن أبي حازم هو عم واحد في الحديثين والأشبه قول القابسي اذ لو كان عمها واحدا لم يتكرر منها السؤال بعد أن علمت حكم عم الرضاعة من قضية حفصة ورجح بعضهم قول ابن أبي حازم * وأجاب عن هذا بأن قال لعل عم حفصة خلاف عمها أفلح اما بأن يكون أحدهما شقيقاً والآخر لأب أو أم واما أن يكون أحدهما أقرب في العمومة والآخر أبعد أو يكون أحدهما أرضعته ووجه أخيه بعد موته والآخر في حياته فأشكل الأمر عليها سألت * قلت * وكذلك برد السؤال على أنهما عمان فيقال وهلا كتفت بسؤالها عن الاول منهما الا أن يقال انها نسيت أو جوزت تغيير الحكم بالنسخ (ع) قيل وفي حديث عائشة هذا دليل ان قليل الرضاعة يحرم اذ لم يقع فيه سؤال عن عدة الرضعات بل جعله عمادون تفصيل (قوله في سند الآخر ابن البريد) (م) قال بعضهم هو بفتح الباء الموحدة وكسر الراء المهملة

التي حرم الله الابالحق فالأقرب أنه يدل على الكراهة مطعماً وان أذنت الحرة لان اللفظ يشعر بان الحق في ذلك ليس للمرأة فقط بل والله تعالى أيضاً نعم الذي يرتفع باذن المرأة التعريم (قوله حدثني عياش بن عباس) (ح) الاول بالشين المعجمة وأبوها بالسين المهملة وهو عياش بن عباس القتيابي بكسر القاف منسوب الى قتيبان بطن من رعين (قوله أشفق على ولدها) هو بضم الهمزة وكسر العاء أي أخاف (قوله ضاراً لفرس) هو بفتح الفاء أي مضرهم يقال ضاره يضيره ضيراً وضره يضره ضريراً

* كتاب الرضاع *

* (ش) الرضاع بفتح الراء وكسرها وكذا الرضاعة وقد رضع الصبي أمه بكسر الصاد يرضع بالفتح رضاعاً قال الجوهري ويقول أهل نجد رضع بفتح الصاد يرضع بكسر هاء رضعاً كضرب يضرب ضرباً وأرضعته أمه وامرأه مريض أي لها ولد ترضعه فان وصفها بالرضاعة قلت مريضعة والله أعلم (قوله لو كان فلان حياً) هذا نص في أن سؤالها كان بعد وفاة عمها وفي الآخران عمالها من الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها وهذا نص في أن سؤالها كان وعمها حي فأجاب القابسي بأنهما عمان لعائشة من الرضاعة أحدهما أخو أبيها أي بكر من الرضاعة ارتضع هو وأبو بكر من امرأه واحدة والثاني أخو أبيها من الرضاعة هو أبو القيس فأبو القيس أبوها من الرضاعة وأخوه أفلح * فان قيل فهلا كتفت بسؤالها عن الأول * فالجواب لعلها نسيت أو جوزت تغيير الحكم بالنسخ (قوله ابن البريد) هو بياء موحدة

هشام بن عروة عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة أن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة * وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الله بن أبي بكر بهذا الاسناد

مثل حديث هشام بن عروة «حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرته أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمامان الرضاة بعد أن أنزل الحجاب قال فأبيت أن آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت فأمرني أن آذن له على * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت أنأى عمن الرضاة أفلح بن أبي قعيس قد كرمي حديث مالك وزاد قلت إنما أرضعتي المرأة ولم يرضعني الرجل قال تربت يدك أو يمينك * وحدثني حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها بعد ما نزل الحجاب وكان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاة قالت عائشة فقلت والله لا آذن لأفلح حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان أبا القعيس ليس هو أرضعني ولكن أرضعتني امرأته قالت عائشة فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله أن أفلح أخا أبي القعيس جاءني يستأذن على فكرهت أن آذن له حتى أستأذك قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ائذني له قال عروة فبذلك كانت عائشة تقول حرموا من الرضاة ما تحرمون من النسب * وحدثناه عبد بن حديد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها وهو وحدينهم وفيه فانه عمك تربت يمينك وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال (٧٠) ثنا ابن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت جاء

عمي من الرضاة يستأذن على فأبيت أن آذن له حتى أستأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ان عمن الرضاة استأذن على فأبيت أن آذن له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليج عليك عمك قلت إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قال انه عمك فليج

بعد هاهنا مشناه من تحت يميني أبا الحسن العائذي بالعين المهمة والذال المهمة (ع) والبريد هذا اللفظ كثيرا ما يشبه في الخط بالبريد الا أن هذا بعد الرأء منه نون واختلاف في الباء فأكثرهم يقولها بالكسر وحكى فيها القمع كالأول (قوله في الآخر ان عائشة أخبرته ان أفلح أخا أبي القعيس) وهو عمامان الرضاة * قلت * كونه عماما على ما تقدم من أن أبا القعيس أبوها وأما ما بعده من قولها أنأى عمن أفلح بن أبي القعيس وقولها استأذن على أفلح بن أبي القعيس وكذلك ما جاء أن أبا القعيس عماما فكل غير صحيح وما في آخر الباب من حديث يحيى استأذن على أبو القعيس المعروف أخو أبي القعيس وأما حديث الحلواني من قوله استأذن على عمن أبا القعيس فيصحتل أنه كنية لأفلح (ط) مفتوحة ثم راء مكسورة ثم ياء مشناه تحت وسعد بن عبيدة بضم العين وفتح الباء (قوله ان أفلح أخا أبي القعيس) وفي رواية ابن أبي قعيس وفي رواية استأذن على وعمي من الرضاة أبو الجعد وهذا الأخير يحتمل أنه كنية لأفلح (ط) أبو القعيس أبو همام من الرضاة وجميع ما فيه غير ذلك وهم من الرواة

عليك * وحدثني أبو الربيع الزهراني ثنا جاديع بن أبي زيد ثنا هشام بهذا الاسناد أن أخا أبي القعيس استأذن عليها قد ذكر نحوه * وحدثناه يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن هشام بهذا الاسناد نحوه غير أنه قال استأذن عليها أبو القعيس * وحدثني الحسن بن علي الحلواني ومحمد بن رافع قالوا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن عطاء أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته قالت استأذن على عمن الرضاة أبو الجعد فردته قال لي هشام إنما هو أبو القعيس فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته بذلك قال فهاذا أنت له تربت يمينك أو يدك * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث بن سعد أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن عروة عن عائشة أنها أخبرته أن عمامان الرضاة يسمى أفلح استأذن عليها فحجبته فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها لا تتحجبني منه فانه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب * وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة عن الحكم عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة قالت استأذن على أفلح بن قعيس فأبيت أن آذن له فأرسل أني عمك أرضعتك امرأة أخي فأبيت أن آذن له فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كرت ذلك له فقال لي دخل عليك فانه عمك * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ومحمد بن العلاء واللفظ لابي بكر قالوا ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي قال قلت يا رسول الله

مالك تنسوق في قريش وتدعنا فقال وعند ثم شئ قلت نعم بنت حمزة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها لا تحل لي انها ابنة أخي من الرضاة * وحدثننا عثمان بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم عن جريح وثنا ابن عمر ثنا أبي ح وثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان كاهم عن الاعمش بهذا الاسناد مثله * وحدثننا هدا بن خالد ثناهما من ثنا قتادة عن جابر ابن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة فقال انها لا تحل لي انها ابنة أخي من الرضاة ويحرم من الرضاة ما يحرم من الرحم * وحدثننا زهير بن حرب ثنا يحيى وهو القطان ح وثنا محمد بن يحيى بن مهران القطعي ثنا بشر ابن عمر جميعا عن شعبة ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة باسنادهما سواء غير أن حديث شعبة انتهى عند قوله ابنة أخي من الرضاة وفي حديث سعيد وأنه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وفي رواية بشر بن عمر سمعت جابر بن زيد * وحدثننا هرون (٧١) بن سعيد الايلي وأحمد بن عيسى قالا ثنا ابن وهب

قال أخبرني عمر بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الله بن مسلم يقول سمعت محمد بن مسلم يقول سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول سمعت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أين أنت يا رسول الله عن ابنة حمزة أو قيل ألا تخطب بنت حمزة بن عبد المطلب قال ان حمزة أخي من الرضاة * وحدثننا أبو كريب محمد ابن العلاء ثنا أبو سامية أخبرنا هشام قال أخبرني أبي عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له هل لك في أختي بنت أبي سفيان فقال

أبو القعيس أبوها من الرضاة وجميع ما فيه غير ذلك وهم من الرواة (قوله في الآخر مالك تنسوق) (ع) هو بفتح النون والواو مشددة ومعناه تختار والتنسوق المبالغة في اختيار الشئ والنيقة الخيار وكذا رويناهذا الحرف عن الأكثر وعند ابن الهذائ تنسوق بضم التاء المثناة الثانية ومعناه تميل وتشتهي (ط) رواية الأكثر هو فعل مضارع بحذف إحدى التاءين (ع) وعرض على ذلك يحتمل أنه لم يعلم أن اللبن للفحل أو أنه أخوه من الرضاة (ط) يبعد الاول (قوله في الآخر لست لك بمخلية) هو بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وبكسر اللام اسم فاعل من أخلى أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة (قوله في الخبر أختي) (ع) يحتمل أنها لم يكن عندها علم بتعريم الجمع بين الأختين ولا بحرمه نكاح الربية (قوله درة) (ع) الصحيح أنه بضم الدال المهملة وعند

(قوله مالك تنسوق) بفتح التاء المثناة من فوق أوله وفتح النون والواو المشددة فعل مضارع حذف فيه إحدى التاءين أي تختار والتنسوق المبالغة في اختيار الشئ هـ ذار واية الأكثر وعند ابن الهذائ تنسوق بتاءين الثانية مضمومة أي تميل وتشتهي (ع) وعرض على رضي الله عنه يحتمل أنه لم يعلم أن اللبن للفحل وأنه أخوه من الرضاة (قوله حدثننا هدا بن) بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة ويقال له هـ دبة بضم الهاء (قوله أريد على ابنة حمزة) هو بضم الهـ مزه وكسر الراء ومعناه قيل له تزوجها (قوله محمد بن يحيى بن مهران القطعي) بضم القاف وفتح الطاء منسوب إلى قطيعة قبيلة معروفة (قوله كاهم عن قتادة) كذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها كاهما وهو الظاهر وعلى الأول فهو منصوب بأعني (قوله لست لك بمخلية) هو بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وبكسر اللام اسم فاعل من أخلى أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة (ح) هو بفتح أي لست أخلى لك بغير ضرة (قوله وأحب من شركني) (ح) هو بفتح الشين وكسر الراء أي من شاركني فيك وفي محبتك والانتفاع بخيرات الدنيا والآخرة (قوله درة) بضم الدال المهملة وتشديد الراء (ح) وهذا خلاف فيه ورواية

أفعل ما دأقت تنكحها قال أو تحبين ذلك قلت لست لك بمخلية وأحب من شركني في الخير أختي قال فانها لا تحل لي قلت فاني أخبرتك أنك تخطب درة بنت أبي سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم قال لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي انها ابنة أخي من الرضاة أرضعتني وأباها ثوبية فلا تعرضن علي بنا تكن ولا أخواتكن وحديثه سويده بن سعيد ثنا يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة ح وثنا عمر والناسد ثنا الاسود بن عامر أخبرنا زهير كلاهما عن هشام بن عروة بهذا الاسناد سواء * وحدثننا محمد بن ربح بن المهاجر أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن محمد بن شهاب كتب يذكر أن عروة حدثه أن زينب بنت أبي سلمة حدثته أن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حدثتها أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انكح أختي عزة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببين ذلك فقالت نعم يا رسول الله لست لك بمخلية وأحب من شركني في خير أختي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك لا يحل لي قالت فقلت يا رسول الله فانا نتحدث أنك تريد أن تنكح درة

ابن أبي جعفر بفتح الذال المججمة (ط) وكأنه وهم (قوله) لولم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي
(ع) تقييد حرمة الربيعة بكونها في حجر زوج أمها تمسك به داود فقال لا تحرم الا اذا كانت في
حجره وليس ذلك بشرط عند الجمهور والتقييد بذلك في الآية والحديث خرج مخرج الغالب
والحديث نص في أن اللبن للفحل (قوله) أرضعتني وأبأها ثوبية (ع) ثوبية هو بضم الثاء المثلثة وقع
الواو بعدها ياء التصغير وهي جارية أبي لهب (ط) هو تصغير ثوبية للمرة الواحدة من ثاب اذا رجع
يقال ثاب ثوبا وثوبه فلاجل ارضاعها النبي صلى الله عليه وسلم سقى أبو لهب نطفة ماء في النار وذلك
أنه جاء في الصحيح انه روى في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال سقيت مثل هذه وأشار الى ظفرها مه
(قوله) فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن (ع) اشارة الى المرأتين المذكورتين عزة ودرة
وعزة هذه لم تعرف في بنات أبي سفيان الا من هذا الحديث (ط) أتى بهما بلفظ الجمع وان كانتا اثنتين
زجرا أن يعود له أحد بمثل ذلك

❖ أحاديث ما يحرم من عدد الرضعات ❖

(قوله) لا تحرم المصة والمستان (م) المذهب ان المصة الواحدة تحرم لقوله تعالى وأمهاتكم التي
أرضعنكم فأطلقوا في الجواب وأنما يتم الاستدلال أن لو كانت التلاوة والتي أرضعنكم أمهاتكم
* وأجيبوا بان المعنى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم محرمات لاجل انهن أرضعنكم فيعود الكلام الى
معنى ما قالوا ويوجب تعلق الحكم بأقل ما يسمى رضاعا وقال داود لا يحرم أقل من ثلاث رضعات
لنص الحديث لا تحرم المصة والمستان قال وان سلم ان ظاهر القرآن الاطلاق فالسنة تبينه * قال
وأضاف الحديث انما الرضاع ما فتنق الامعاء وحديث انما الرضاع ما أنشأ اللحم يروى بالراء وبالزاي ومعنى
الراء ما أنشأه وأبقاه من نثر الله الميت اذا أحياه ومعنى الزاي ما زاد فيه وعظمه من النشور وهو
الارتفاع * وأجاب أصحابنا بان المصة الواحدة لها حظ في شق الامعاء وانشار اللحم وقال الشافعي لا يحرم
أقل من خمس رضعات لحديث عائشة الآتي كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من
ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بما يقرأ من القرآن وشذ بعضهم فقال
لا يحرم أقل من عشرة لقولها في الحديث كان ما يقرأ عشر رضعات * قلت * ويأتى الكلام على

فتح الدال تصحيف لاشك فيه (قوله) ابنة أم سلمة هذا سؤال استنبات وفي احتمال ارادة غيرها
(قوله) لولم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي) معناها انها حرام بسببين كونها ربيعة وكونها بنت أخ
فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر (قوله) في حجرى) حجة لداود في قوله ان الربيعة لا تحرم الا اذا
كانت في حجره وليس ذلك بشرط عند الجمهور والتقييد بذلك في الآية والحديث خرج مخرج الغالب
(قوله) وأبأها ثوبية) أبأها بالموحدة أى ارضعت أنا وأبأها بوسامة ثوبية بناء مثلثة مضمومة
ثم واو مفتوحة ثم ياء التصغير ثم ياء موحدة وهي مولاة لأبي لهب (قوله) تعرضن على بناتكن ولا
أخواتكن) بفتح التاء وكسر الراء وسكون الضاد وقع النون والاشارة الى أخت أم حبيبة وبنت أم
سلمة واسم أخت أم حبيبة هذه عزة بفتح العين المهملة وبنت أم سلمة درة وقد سبقت (ط) أتى بهما
بلفظ الجمع وان كانتا اثنتين زجرا أن يعود له أحد بمثل ذلك

❖ باب ما يحرم من عدد الرضعات ❖

* (ش) * (قوله) لا تحرم المصة والمستان) المذهب ان المصة الواحدة تحرم وقال داود لا تحرم أقل من

بنت أبي سلمة قال بنت أم
سلمة قالت نعم قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لو
انها لم تكن ربيتي في
حجرى ما حلت لي انها ابنة
أختي من الرضاعة أرضعتني
وأبأ سلمة ثوبية فلا
تعرضن على بناتكن ولا
أخواتكن * وحدثني عبد
الملك بن شعيب بن الليث
ثني أبي عن جدي ثني
عقيل بن خالد ح وثنا
عبد بن حميد أخبرني
يعقوب بن ابراهيم الزهرى
ثنا محمد بن عبد الله بن مسلم
كلاهما عن الزهرى باسناد
ابن أبي حبيب عنه نحو
حديثه ولم يسم أحد منهم
في حديثه عزة غير يزيد
ابن أبي حبيب * حدثني
زهير بن حرب ثنا اسمعيل
ابن ابراهيم ح وثنا محمد
ابن عبد الله بن عمير ثنا
اسمعيل ح وثني سويد
ابن سعيد ثنا معمر بن
سليمان كلاهما عن أيوب
عن ابن أبي مليكة عن عبد
الله بن الزبير عن عائشة
قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقال سويد
وزهير ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا تحرم المصة
والمستان * حدثنا يحيى

ابن يحيى وعمر والناسد واسحق بن ابراهيم كلهم عن المعمر واللفظ لصي قال أخبرنا المعمر بن سليمان عن أيوب يحدث عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث عن أم الفضل قالت دخل أعرابي على نبي الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال يا نبي الله اني كانت لي امرأة فتزوجت عليها أخرى فزعمت امرأتى الاولى أنها ارضعت امرأتى الحديثي رضة أو رضعتين فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة والاملاجات قال عمر وفي روايته عن عبد الله بن الحرث بن نوفل * وحدثني أبو غسان المسعفي ثنا معاذ ح وثنا ابن مثنى وابن بشار قال ثنا معاذ بن هشام ثنى (٧٣) أبي عن قتادة عن صالح بن أبي مريم أبي الخليل

عن عبد الله بن الحرث عن أم الفضل ان رجلا من بني عامر بن صعصعة قال يا نبي الله هل تحرم الرضة الواحدة قال لا * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث ان أم الفضل حدثت أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضة أو الرضعتان أو المصة أو المصتان * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن عبد بن سليمان عن ابن أبي عروبة بهذا الاسناد أما إسحاق فقال كرواية ابن بشر أو الرضعتان أو المصتان وأما ابن أبي شيبة فقال وحدثنا ابن أبي عمير ثنا بشر بن السري ثنا جاد بن سامة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث ابن نوفل عن أم الفضل

تقرير استدلالهم به في محله ان شاء الله تعالى (م) ولا حجة لهم فيه لانه لم يثبت الا من طريقها والقرآن لا يثبت بالأحاد * فان قيل وان لم يثبت كونه قرآنا فيصح به في عدد الرضعات لان المسائل العلمية يصح التمسك فيها بالأحاد * قيل هذا وان قال به بعض الأصوليين فقد أنكروه هذا قولهم قالوا لانهم لم يرفعوه فليس بقرآن ولا حديث وأيضاً ورد بطريق الأحاد فيما جرت العادة فيه أن يتواتر وخبر الأحاد اذا طرقت اليه القواعد سقط اعتبارها * فان قالوا كان قرآناً لم يتواتر لانه نسخ * قلنا قد أجبت أنفسكم بالنسخ لا يعمل به وكذلك قول عائشة وهو مما يتلى قرآناً منسوخاً (ع) وقال بعضهم في حديث لا تحرم المصة والمصتان لعل هذا حين كان يشترط في التعريم عشر رضعات فلما انتسخ ارتفع الحكم وأما من قدح فيه بأنه من قول عائشة فلا يسلم له لانه ثبت رفعه من طرق صحاح وقد ذكره مسلم من رواية أم الفضل وعلاء بعضهم بأنه اضطربت فيه أحاديث الرضاع عن عائشة فقال ابن الزبير في حديثها هذه امرأة عن أبيه ومرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا رجعتا الى القرآن فلا تعد في القرآن وقد نزل صلى الله عليه وسلم نزلة النسب ولا تعد في النسب الا مجرد الوجود (ط) أنص مالم يخالف في الباب حديث لا تحرم المصة والمصتان ويمكن حمله على ما اذا لم يعلم وصول اللبن الى جوف الرضيع ويشهد لهذا التأويل قوله عشر رضعات معلومات فوصفها بالمعلومات تحرم زانما يشك في وصوله (قوله الاملاجة) (ع) قال أبو عبيد يعني المصة والملج المص ملح الصبي أمه يملحها وأما الرضاعة والرضاع في رضع الصبي فقال ابن السكيت وغيره في الرأ الفتح والكسر وأما رضع بضم الضاد فهو راضع فعناه اذا كان يتماوى يجمع على رضع ومنه قول سامة أنا ابن الاكوع واليوم يوم الرضع أي يوم هلاك اللثام (ط) ويقال فيه الاملاجة بالخاء المهملة (قوله في سند الآخر حبان) (م) هذا هو بفتح الخاء المهملة وبالباء الموحدة وهو حبان بن هلال الباهلي البصري يروي عن هشام وسعيد وغيرهما (قوله عن عائشة كان فيما يتلى قرآنا عشر رضعات يحرم من الحديث الى آخره) * قلت * تقدم انه احتج به الشافعي القائل بالخمس وغيره القائل بالعشر ثلاث لظاهر هذا الحديث وقال الشافعي لا يحرم أقل من خمس وشذ بعضهم فقال لا يحرم أقل من عشرة (قوله امرأتى الحديثي) بضم الخاء واسكان الدال أي الحديثية (قوله الاملاجة) بكسر الهمزة وبالجمجمة المخففة وهي المصة يقال ملح الصبي أمه وأملجته (قوله حدثنا حبان حدثناهم) هو حبان بن هلال بفتح الخاء وبالموحدة (قوله كان في أنزل من القرآن الى آخره) (ب) تقدم انه احتج به الشافعي القائل بالخمس وغيره القائل بالعشر * فالشافعي يجعل الضمير في قوله وهي تقرأ راجعاً الى

(١٠ - شرح الابن والسنوسى - رابع) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الاملاجة والاملاجات

* حدثني أحمد بن سعيد الدارمي ثنا حبان ثناهم ثنا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث عن أم الفضل سألت رجل النبي صلى الله عليه وسلم أتحمم المصة فقال لا * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن * حدثنا عبد الله بن مسامة القعنبى ثنا سليمان بن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد عن عمرة

فالشافعي يجعل الضمير في قوله وهي تقرأ أراجع إلى الخمس لأنها أقرب فالمعنى أن العشر نسختين
بخمسة ولكن هذا النسخ متأخر جداً ولتأخره جداً توفي صلى الله عليه وسلم وبعض الناس لم يبلغه
النسخ لقرب عهد النسخ فكان يتلوه قرأاً فلما بلغه النسخ تركه ويكون العشر على قولها منسوخة الحكم
والتلاوة والخمس منسوخة التلاوة فقط كما آية الرجم ومن يحتج به على العشر يجعل الضمير عائداً على
العشر ويكون من يقرؤها لم يبلغه أيضاً النسخ وليس المعنى أن تلاوتها كانت ثابتة وتركوا هالان
القرآن محفوظ (ع) ولا حجة لهم فيه وقد تقدم

❦ أحاديث رضاع الكبير ❦

(قوله) جاءت سهلة بنت سهيل (ع) وقيل إن اسمها سلمى بنت يعار الأنصارية (قوله من دخول سالم)
(ط) سالم هو سالم بن معقل مولى سلمى بنت يعار الأنصارية زوجة أبي حذيفة وقيل سهلة بنت سهيل
وقيل اسمها غير هذا وكان أبو حذيفة تبناه على عادة العرب ونشأ في حجر أبي حذيفة وزوجته
نشأ الابن فلما نزل ادعوهم لأبائهم بطل حكم التبنى وبقي سالم على دخوله على سهلة بحكم الصغر فلما
بلغ مبلغ الرجال وجد أبو حذيفة وزوجته في نفوسهما كراهية دخوله وشق عليهما أن يمنعاه الدخول
لسابق الالفه فسألته سهلة كاذ كره (قوله) ذكر جماعة من المؤرخين أنه لما طعن عمر وقيل
له لو استخلفت يا أمير المؤمنين فقال رضوان الله عليه أن تركتم فقد ترككم من هو خير مني وإن
استخلفت فقد استخلفت من هو خير مني لو كان أبو عبيدة حياً استخلفته فإن سألني ربي قلت سمعت
نبيك صلى الله عليه وسلم يقول أنه أمين هذه الأمة ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته فإن
سألني ربي أقول إن سالم يحب الله جبالاً لم يخف الله ما عصاه فقيل له لو عهدت إلى ابنك عبد الله فانه لها
أهل فضله ودينه وقدم اسلامه فقال بحسب آل الخطاب أن يحاسب منهم عن أمر هذه الأمة رجل
واحد ولوددت أني خرجت من هذا الأمر كما فالأعلى والى (قوله) وكيف أرضعه وهو رجل كبير
(م) الجمهور أن رضاع الكبير لا يؤثر في حرمة ولا رفع حجاب وقال داود يؤثر في رفع الحجاب خاصة (ع)

الخمس لأنها أقرب ومن يحتج به على العشر يجعل الضمير عائداً على العشر

❦ باب رضاع الكبير ❦

(قوله من دخول سالم) (ط) هو سالم بن معقل مولى سلمى بنت أبي يعار الأنصارية زوجة
أبي حذيفة وقيل سلمى بنت سهيل وقيل اسمها غير هذا وكان أبو حذيفة تبناه على عادة العرب ونشأ في
حجر أبي حذيفة وزوجته نشأ الابن فلما نزل ادعوهم لأبائهم بطل حكم التبنى وبقي سالم على دخوله
على سهلة بحكم الصغر فلما بلغ مبلغ الرجال وجد أبو حذيفة وزوجته في نفوسهما كراهية دخوله وشق
عليهما أن يمنعاه الدخول لسابق الالفه فسألته سهلة كاذ كره (ب) ذكر جماعة من المؤرخين أنه
لما طعن عمر وقيل له لو استخلفت يا أمير المؤمنين فقال إن تركتم فقد ترككم من هو خير مني وإن
استخلفت فقد استخلفت من هو خير مني لو كان أبو عبيدة حياً استخلفته فإن سألني ربي قلت سمعت
نبيك صلى الله عليه وسلم يقول أنه أمين هذه الأمة ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته فإن سألني
ربي أقول إن سالم يحب الله جبالاً لم يخف الله ما عصاه فقيل له لو عهدت إلى ابنك عبد الله فانه لها أهل
فضله ودينه وقدم اسلامه فقال بحسب آل الخطاب أن يحاسب منهم عن أمر هذه الأمة رجل واحد
(قوله) وكيف أرضعه وهو رجل كبير (م) الجمهور أن رضاع الكبير لا يؤثر في حرمة ولا رفع حجاب

أنها سمعت عائشة تقول
وهي تذكر الذي يحرم
من الرضاة قالت عمرة
فقلت عائشة نزل في
القرآن عشر رضعات
معلومات ثم نزل أيضاً خمس
معلومات وحدثنا محمد
ابن مثنى ثنا عبد الوهاب
سمعت يحيى بن سعيد قال
أخبرتني عمرة أنها سمعت
عائشة تقول مثله وحدثنا
عمر والناقد وابن أبي عمر
قالا ثنا عفان بن عيينة عن
عبد الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة قالت جاءت
سهلة بنت سهيل إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله اني أرى في
وجه أبي حذيفة من دخول
سالم وهو حليفه فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
أرضعيه قالت وكيف
أرضعه وهو رجل كبير
فتبسم رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقال قد علمت
أنه رجل كبير زاد عمره و
في حديثه وكان قد شهد
بدر وفي رواية ابن أبي
عمر فضحك رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحدثنا
اصحق بن ابراهيم الحنظلي
ومحمد بن أبي عمر جميعاً عن

وقال ابن المواز ما علمت من أخذ به عاما لا عائشة ومن أخذ به في رفع الحجاب لم أعبه وتركه أحب إلى
 *الباجي وانه قد الاجماع على انه لا يحرم يعني والخلاف انما كان أولا ثم انقطع (ط) وفيما ذكر ابن
 المواز عن عائشة نظرفان حديث الموطأ نص في انها انما كانت تأخذ به في رفع الحجاب (ع) قال
 بعضهم وهو دليل مذهبها ألا ترى قولها فكانت تأمر به من تحب أن يدخل عليها من الرجال (م) وحجة
 الجمهور وقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن الآية وحديث مسلم الاتي انما الرضاعة من الجماعة وما
 في غير مسلم من قوله لا يحرم من الرضاعة الا ما فتق الامعاء فان الآية منعت أن يكون ما بعد الحولين
 كحكم ما في الحولين والحديثان ينفيان رضاع الكبير لان رضاعه لا ينفي الجوع ولا يفتق الامعاء
 *واحتج داود بحديث سهلة هذا وجه الجمهور وعلى انه خاص بسالم وكذلك حمله أزواجه صلى الله عليه
 وسلم وكن يمنعن أن يدخل عليهن أحد بهذه الرضاعة ويقلن لعائشة انه خاص بسالم وأيضا فقضية سالم
 قضية في عين لم تأت في غيره واحتقت بها قرينة التبنی وصفات لا توجد في غيره ولها أن تجيب بأنه ورد
 متأخرا فهو ناسخ لما عداه مع ما لمهمات المؤمنين من شدة الحكم في الحجاب والتغليظ فيه (ط) ساق
 مالك حديث سهلة هذا في الموطأ أحسن مساق وذكر فيه جملة من القرائن الدالة على خصوصيته
 بسالم *قلت قال ابن العربي ذهب إلى ما ذهب إليه عائشة أن رضاع الكبير يحرم عطاء واليثة
 لحديث سهلة هذا قال ولعمري انه أقوى ولو كان خاصا بسالم لقال لها ولا يكون لاحد بعدك كما قال
 لأبي ردة في شأن الجذعة اهـ * أبو عمر أتت امرأة إلى اليثة وقالت اني أريد الحيج وليس معي
 ذو محرم فقال لها ذهبي إلى زوجة رجل ترضعك فيكون زوجها ابالك فتعجى معه وانما كان رضاع
 الكبير لا يحرم لان شرط الرضيع أن يكون محتاجا إلى الرضاع والمحتاج من كان في الحولين أو بعدها
 عدة قريبة وهو متصل الرضاع أو بعد يوم أو يومين من فصاله (م) وفي تحديد المدة القريبة عندنا
 اضطراب في المذهب هل هي الأيام البسيرة أو الشهر وقيل غير ذلك وهو عندى خلاف في حال وهو
 القدر الذي جرت العادة أن يستغنى الرضيع بالطعام فيها وقال أبو حنيفة أقصى الرضاع ثلاثون شهرا
 وليس كما قال وقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا انما هو بيان لاقل الجمل وأكثر الرضاع فلا معنى
 لاعتباره في الرضاع وحده وقال زفر أقصاه ثلاث سنين والتعقيق ما قلنا لانه خلاف في حال على أصل
 المذهب *قلت والمتحصل في تفسير المدة أربعة أقوال فسر هافي المدونة بالأيام البسيرة وقيل شهر
 وقيل شهران وقيل ثلاثة وكلها روايات عن مالك ومعنى قوله انه خلاف في حال ان العادة جرت في
 الرضيع انه لا ينقطع في يوم واحد بل يتدرج في أيام يحاول فيها إطامه حكمها حكم الحرلين فحدها مالك
 بالأيام البسيرة وبالأقوال الأخر (قوله) فرجعت فقالت اني قد أرضعته (ع) المعتبر في الرضاع وصول
 اللبن إلى الجوف ولو بصبه في الحلق ولعل رضاع سالم كان هكذا لاذلتجو ز روية الثدي ولائسه
 ببعض الأعضاء (قوله) فكنت سنة أو قريبا منها لا أحدث به رهبة (ع) أي من الخوف وانتصب على

وقال داود في رفع الحجاب خاصة (ح) وقال ابن المواز لأعلم من أخذ به عاما لا عائشة ومن أخذ به في
 رفع الحجاب لم أعبه وتركه أحب إلى *الباجي وانه قد الاجماع على انه لا يحرم يعني والخلاف فيه انما كان
 أولا ثم انقطع (ط) فيما ذكر ابن المواز عن عائشة نظرفان حديث الموطأ نص في انها كانت تأخذ به في
 رفع الحجاب خاصة (م) احتج داود بحديث سهلة وحمله الجمهور أنه خاص بسالم لانه احتقت به قرينة التبنی
 وصفات لا توجد في غيره *ابن العربي وقال بقول عائشة ان رضاع الكبير يحرم عطاء واليثة (قوله)
 فكنت سنة أو قريبا منها لا أحدث به رهبة (ع) أي من الخوف وانتصب على اسقاط الخافض (ب)

الثقة قال ابن أبي عمير ثنا
 عبد الوهاب الثقة عن
 أيوب عن ابن أبي مليكة
 عن القاسم عن عائشة أن
 سالما مولى أبي حنيفة
 كان مع أبي حنيفة وأهله
 في بيتهم فأتت تعني سهلة بنت
 سهيل النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالت ان سالما قد باع
 ما يباع لرجال وعقل ما عقلا
 انه يدخل عليها واني أظن
 أن في نفس أبي حنيفة
 من ذلك شيء فقال لها النبي
 صلى الله عليه وسلم أرضعيه
 تحرمي عليه ويذهب
 الذي في نفس أبي حنيفة
 فرجعت فقالت اني قد
 أرضعته فذهب الذي في
 نفس أبي حنيفة * وحدثنا
 اسحق بن إبراهيم ومحمد
 ابن رافع واللفظ لابن
 رافع قال ثنا عبد الرزاق
 أخبرنا ابن حريج أخبرنا
 ابن أبي مليكة أن القاسم
 ابن محمد بن أبي بكر أخبره
 أن عائشة أخبرته أن سهلة
 بنت سهيل بن عمرو
 جاءت النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالت يا رسول الله
 ان سالما لسالم مولى أبي
 حنيفة معناني يتناو قد
 باع ما يباع الرجال وعلم
 ما يعلم الرجال قال أرضعيه
 تحرمي عليه قال فكنت
 سنة أو قريبا منها لا أحدث
 به وهبته ثم أقيمت القاسم

فقلت له لقد حدثني حديثا ما حدثته بعد قال فاهو فأخبرته قال فحدثني عن أن عائشة أخبرته به * وحدثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن محمد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة قالت قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل عليك الغلام الا يقع الذي ما أحب أن يدخل علي قال فقالت عائشة أملك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة قالت ان امرأه أبي حذيفة قالت يا رسول الله ان سالما يدخل علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعيه حتى يدخل عليك * وحدثني أبو الطاهر وهرون بن سعيد الايلي واللفظ لهرون قالانا ثنا ابن وهب أخبرني عزمة بن بكر عن أبيه قال سمعت محمد بن نافع يقول سمعت زينب بنت أبي سلمة تقول سمعت أم سلمة (٧٦) زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول لعائشة والله

ما تطيب نفسي أن يراني الغلام قد استغنى عن الرضاعة فقالت لم قد جاءت سهيلة بنت سهيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله والله اني لأرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعيه فقالت انه ذو الحية فقال أرضعيه يذهب ما في وجهه أبي حذيفة فقالت والله ما عرفته في وجهه أبي حذيفة * حدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث بن أبي عن جدي ثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب انه قال أخبرني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة ان أمه زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول أبي سائر

اسقاط الخافض * قلت والمعنى ان ابن أبي مليكة بعد ان سمع من القاسم لم يحدث به ثم انه اتى القاسم وأخبره انه لم يحدث به (قوله الا يقع) (م) هو من شارف البلوغ أي يقع الغلام فهو يافع ويغرة فمن قال يافع جمعه على أيفاع ومن قال يغرة فهو للثنتين والجماعة بلفظ الواحد ويقال يقع ثلاثي أيضا (قوله في سند الآخر أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة) (م) قال بعضهم أبو عبيدة هذا لم يوقف على اسمه وهو أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى ابن قصي (قوله أبي سائر) واج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحد بتلك الرضاعة وقلن لعائشة ما زراه الا رخصة لاسلم * قلت * تقدم ما نقلناه من حكاية ابن العربي عن عطاء والليث وما ذكره عن نفسه (قوله فاهو بداخل علينا) أحده الرضاعة (ع) أحدهم فروع على البدل من هو على مذهب البصريين ويصح أن يكون فاعلا بداخل على مذهب الكوفيين وهو ضمير أمر وشأن (قوله في الآخر) رأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انظرن اخوتكن من الرضاعة وقال انما الرضاعة من الجماعة (ط) قصده صلى الله عليه وسلم تمييز قاعدة كلية في أن رضاع الكبير لا يحرم * قلت * قوله انظرن اخوتكن انكار وغضبه صلى الله عليه وسلم قوى في ذلك فيعارض ما تقدم من استدلالها على انه يحرم بحديث سهيلة ولا جواب الا أن تكون سمعت هذا قبل ورأت أن حديث سهيلة ناسخ له وراة غيره من زوجه صلى الله عليه وسلم خالصا بسالم كما قيل أو ان حرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم في شدة الحكم بالحجاب ليست كغيرها كما قيل لما تقدم

والمعنى ان أبي مليكة بعد ان سمعه من القاسم لم يحدث به ثم انه لقي القاسم وأخبره انه لم يحدث (ح) وفي بعض النسخ وهبة من الهبة وهي الاجلال (قوله الا يقع) هو من شارف البلوغ (قوله فاهو بداخل علينا) أحدهم بتلك الرضاعة (ع) أحدهم فروع على البدل من هو على مذهب البصريين ويصح أن يكون فاعلا بداخل على مذهب الكوفيين وهو ضمير أمر وشأن (قوله ورأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ط) قصده صلى الله عليه وسلم تمييز قاعدة كلية في أن رضاع الكبير

أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحد بتلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ما ترى هذا الا رخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسلم خاتمة فاهو بداخل علينا أحدهم الرضاعة ولا رائينا * حدثني هناد بن السري ثنا أبو الاحوص عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق قال قالت عائشة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه ورأيت الغضب في وجهه قالت فقلت يا رسول الله انه أخى من الرضاعة قالت فقال انظرن من اخوتكن من الرضاعة فانما الرضاعة من الجماعة * وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر ح وثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي قالنا جميعا ثنا شعبة ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ح وثني زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن بن مهدي جميعا عن سفيان ح وثنا عبد بن حميد ثنا حسين الجعفي عن زائدة كلهم عن أشعث بن أبي الشعثاء باسناد أبي الاحوص كعني حديثه غير انهم سقم قالوا من الجماعة * حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ثنا يزيد بن زريع ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صالح

﴿ أحاديث السبي يهدم النكاح ﴾

(قوله بعث جيشا إلى أوطاس يوم حنين) (ع) كذا الرواية وعند ابن الحذاء يوم خيبر بالراء وهو وهم
 (قوله تحر جوامن غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين) (م) المشهور أن السبي يهدم
 النكاح سياما معاً ومفترقين * وروى ابن بكير أن سياما واستبق الرجل أقرأ على نكاحهما * ورجحة
 الجمهور الآية وأيضا القياس لأنه إذا سياما معاً ملكك رقابهما ومنافعهما فيسقط ملك الزوج لاستتالة
 ملك واحد بين مالكين وأيضا لو قدمت بأمان ثم سبي الزوج فإن تمكنه منها يعيبه على سيده وليس له
 منعه ممن يعيبه عليه ولهذا لم يفترق الحال في المشهور ووجه رواية ابن بكير أنهما إذا سياما واستبق
 الزوج حصل له عندنا عهد فلهذا العهد كان أحق بهما من المالك ويحفل أن يوجه لانهما لما أقرأ
 جميع ما بيد الزوج ومن جملة ما بيده العصمة وهي مما لا ينتزع في ثاني حال (ع) مذهب الحسن أن
 الهدم فسخ بغير طلاق وقيل بطلاق * قلت * لما كانت زوجة الرجل محرمة على غيره تحر جوا
 من وطء المسبيات ذوات الأزواج فنزلت الآية في جوابهم مستثنى فيهما من ذوات الأزواج ما ملكك
 الإيمان والمسبيات ذوات الأزواج داخلات في عموم ما ملكك الإيمان * وحصل بعض الشيوخ فيها
 أربعة أقوال المشهور ورواية ابن بكير والثالث أن السبي يهدم النكاح إلا أن يقدم أحدهما بأمان
 والرابع أنهما على نكاحهما إلا أن تسبي هي ويقوتها سيدها بوطء قبل أن يقدم زوجها وللبعض
 طريق غير هذه في تحصيل المذهب (م) واختلاف في الأمة ذات الزوج إذا بيعت فقال بعض
 الصحابة يبيعها بفسخ نكاحها لعموم الآية وأباء مالك والجمهور والتحقق أن الآية عموم خرج على
 سبب فإن قصر على سببه لم تكن لهم في الآية حجة وإن أبقى على عمومها حديث بريدي خصمه فإن
 عائشة اشتريها ولم يفسخ بيعها نكاحها بل خبرها صلى الله عليه وسلم حين عتقت لكنه خبر واحد وفي
 تخصيص عموم القرآن به خلاف لأهل الأصول ووفق بعضهم بين السبي والشراء بأن السبي ملك
 حادث لم يكن والشراء انتقال ملك والاول أثر نقصا فأنثر في النكاح والثاني لم يحدث ملكا فلم يؤثر (ط)

أي الخليل عن أبي علقمة
 الهاشمي عن أبي سعيد
 الخدري أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم
 حنين بعث جيشا إلى
 أوطاس فلقوا عدوا فقاتلهم
 فظهر وأسلم وأصابوا لهم
 سبايا فكان ناسا من
 أصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم تحر جوامن
 غشيانهم من أجل
 أزواجهن من المشركين
 فأنزل الله عز وجل في
 ذلك والمحصنات من النساء
 إلا ما ملكك أيانكم أي

لا يحرم (ب) ف قوله انظرن اخوالكن انكار وغضبه صلى الله عليه وسلم في ذلك قوى فيعارض
 ما تقدم من استدلالها على انه يحرم بحديث سهلة ولا جواب إلا أن تكون سمعت هذا قبل ورأت
 أن حديث سهلة ناسخ له ورآه غيرهما من زوجاته صلى الله عليه وسلم غاصبا سلم كما قيل أو أن حرمه
 أزواجه صلى الله عليه وسلم في شدة الحزم بالحجاب ليست كغيرها كما قيل لما تقدم

﴿ باب هدم السبي للنكاح ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله بعث جيشا إلى أوطاس) هو موضع عند الطائف يصرف ولا يصرف (م) المشهور
 أن السبي يهدم النكاح سياما معاً ومفترقين وروى ابن بكير أن سياما واستبق الرجل أقرأ على
 نكاحهما (ب) وحصل بعض الشيوخ فيها أربعة أقوال المشهور ورواية ابن بكير والثالث أن السبي
 يهدم النكاح إلا أن يقدم أحدهما بأمان والرابع أنهما على نكاحهما إلا أن تسبي هي ويقوتها سيدها
 بوطء قبل أن يقدم زوجها (م) واختلاف في الأمة ذات الزوج إذا بيعت فقال بعض الصحابة يبيعها
 بفسخ نكاحها لعموم الآية وأباء مالك والجمهور وحديث بريدي حجة لهم وهو تخصيص عموم الآية أن لم
 نقصره على سببه إلا أن في تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد خلافا ووفق بعضهم بين السبي والشراء

الاعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل ان أبا علقمة الهانمي حدث ان أبا سعيد الخدري حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم بعث يوم حنين سرية بمعنى حديث يزيد بن زريع غير انه قال الامام ملك أيمانكم منهن حلال لكم ولم يذكر اذا انقضت عدتهن * وحدثنه

يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد يعني ابن الحرث ثنا شعبة عن قتادة بهذا الاسناد نحوه وحدثنه يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحرث ثنا شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد قال أصابوا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج فتخوفوا فأنزلت هذه الآية

والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم * وحدثنى يحيى بن حبيب ثنا خالد يعني ابن الحرث ثنا سعيد عن قتادة بهذا الاسناد نحوه * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي

وقاص عهد الى أنه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارسول الله ولد على فراش أبي من وليده فنطر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شبها يينا بعتبة فقال هولك يا عبد

والخلاف في هبتها وارتهاها وعقها كما هو في بيعها (قوله فهن لكم حلال اذا انقضت عدتهن) (ع) يدل على صحة أنكحه أهل الشرك ولحق النسب فيها وهو قول الشافعي وأبي حنيفة * وقال مالك نكاحهم مفسوخ فاذا أسلموا أقر وأعلى نكاحهم ما لم يكن محررا علينا كذوى المحارم ولولا ذلك لم ينجح الى عدة (ط) يعني بعدتهن الاستبراء بحضرة من ماء الكافر لان أنكحتهم فأسددة على المشهور ولخلوها من شروط الصحة وعلى قول الشافعي وأبي حنيفة ان أنكحتهم صحيحة فتعد عدة الوفاة وهل تعد على مذهبهما عدة الحرة أو الامة فيه نظر على أصولهم (قوله في سند شعبة عن أبي الخليل عن أبي سعيد) دون ذكر أبي علقمة (م) قال بعضهم كذا هو في نسخة الجلودى وابن ماهان وكذا خرجه الدمشقي وفي نسخة ابن الحذاء ذكر أبي علقمة كما في حديث ابن أبي عروبة قبله (ع) بعضهم هذا هو الجاني وقال غيره اثباته هو الصواب

أحاديث الولد للفراش وللعاهر الحجر

(قوله اختصم) (ع) سبب هذا الاختصام انهم كانوا في الجاهلية يثبتون النسب بالزنا ويتناعون الجوارى ويستأجر وهن للوطء فان ألحقت الزنى بها الولد بأحد أو ادعاه الزانى ولم ينازعه فيه أحد ألحق به فلما جاء الاسلام أبطل ذلك وألحق الولد بالعقد الصحيحة والأفرشة الثابتة (ط) وكان عتبة ابن أبي وقاص وقع بأمة زمعة فحملت فولدت غلاما ثم ماتت عتبة على شركه فتنازع في الغلام سعد وعبد * واحتج سعد باستحقاق أخيه على عاتقهم * واحتج عبد بفراش أبيه وكأنه سمع ان الشرع أثبت حكم الفراش والا فلم تكن عادة في إلحاقه به فقضى صلى الله عليه وسلم بالولد لصاحب الفراش وقطع إلحاقه بالزنا بقوله وللعاهر الحجر (قوله فرأى شبها يينا بعتبة فقال هولك يا عبد) (ع) فيه ان الشبهة لا يعمل به في إلحاقه عند وجود ما هو أقوى منه لانه ألغاه وألحقه بالفراش كما ألحقه في حديث اللعان وأعماله في حديث الفاقة لانه ليس ثم معارض أقوى منه والرواية في عبد انه منادى ووقع لبعض

بان السبي ملك حادث لم يكن والشراء انتقال ملك (ط) والخلاف في هبتها وارتهاها وعقها كما هو في بيعها (قوله حلال اذا انقضت عدتهن) (ط) يعني بعدتهن الاستبراء لان أنكحتهم فأسددة على المشهور وعلى قول الشافعي وأبي حنيفة ان أنكحتهم صحيحة فتعد عدة الوفاة وهل عدة حرة أو أمة فيه نظر على أصولهم

باب الولد للفراش وللعاهر الحجر

(ش) (قوله اختصم) (ع) سبب هذا الاختصام انهم كانوا في الجاهلية يثبتون النسب بالزنا ويتناعون الجوارى ويستأجر وهن للوطء فان ألحقت الزنى بها بأحد أو ادعاه الزانى ولم ينازعه فيه أحد ألحق به فلما جاء الاسلام أبطل ذلك وألحق الولد بالعقد الصحيحة والأفرشة الثابتة (ط) وكان عتبة بن أبي وقاص وقع بأمة زمعة فحملت فولدت غلاما ثم ماتت عتبة على شركه فتنازع في الغلام سعد وعبد بن زمعة واستدل سعد باستحقاق أخيه على عاتقهم واحتج عبد بفراش أبيه وكأنه سمع ان الشرع أثبت حكم الفراش والا فلم تكن عادة في إلحاقه به فقضى صلى الله عليه وسلم بالولد لصاحب الفراش وقطع إلحاقه بالزنا بقوله وللعاهر الحجر (قوله فرأى شبها يينا بعتبة) فيه ان الشبهة لا يعمل به في

وقاص عهد الى أنه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارسول الله ولد على فراش أبي من وليده فنطر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شبها يينا بعتبة فقال هولك يا عبد

الحفنة عبد بغير ياء منونا و فرأى ذلك حين رد عليهم قالوا وانما ملكه اياه لانه ابن أمة أبيه لانه الحقه بأبيه وليس كما زعم ان ال رواية انما هي يا عبد بالياء وعلى تسليم اسقاطها فبعد هنا علم والعلم محذف معه حرف النداء ومنه يوسف أعرض عن هذا أي يا يوسف (قوله الولد للفراش) (ع) المراد بالفراش الفراش المعمود أي الولد للحالة التي يكون فيها الافتراض أي التأتى في الوطء وحلت له الحنفية على حذف مضاف والمراد صاحب الفراش ولذلك لم يشترطوا امكان الوطء في الحرمة على ما يأتى واحتجوا بقول جرير

بانت تعانقه وبات فراشها * خلق العباءة في الدماء قتيلا

أي صاحب فراشها يعني زوجها والفراش وان صح التعبير به عن الزوج والزوجة فأنما المراد به هنا الفراش المعمود كما تقدم وقد قيل ان ايقاع الفراش على الزوج لا يعلم في اللغة (قوله وللعاهر الحجر) (ع) العاهر الزانى اسم فاعل من عهر الرجل المرأة يعهرها اذا أناهل الفجور وعهرت هي وتعهرت اذا زنت ثم اختلف فقيل عني بالحجر رجم المحصن وقيل الحجر هنا كناية عن الخيبة أي لاحظ له في الولد والعرب تجعل هذا مثلا في الخيبة يقولون له التراب اذا أرادوا الخيبة والعهر الزنا ومنه الحديث اللحم أبدل العهر بالعبه (قلت) كان أبو العيناء الشاعر الاعمى كثير الدعابة وشديد الانتزاع من الآيات والحديث فتزايد له ولد فأتى بعض من يريد دعابته فهناه بالولد ووضع بين رجله حجرا وذهب فلما اخذ أبو العيناء يتحرك وجد الحجر بين رجله فقال من وضع هذه فقيل فلان فقال عرص والله بي ابن الفاعلة قال صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر (قوله واحتجبي منه ياسودة) أمرها بالاحتجاب منه مع انه أخوها شرعا (ع) قيل هو على وجه الندب لاسيما في حق أزواجه صلى الله عليه وسلم وتغليظ أمر الحجاب وزيادة من على غيرهن فيه (د) فهو كقوله لعائشة وفاطمة في أمر ابن أم مكتوم أفعميا وتان أنما ألتسا تبصرانه وقال لفاطمة بنت قيس انت على اى بيت ابن أم مكتوم تضعين ثيابك عنده فاباح لها ما منعه لأزواجه (م) اتفقوا على ان الحرمة فراش بالعقد (ع) بشرط امكان الوطء ولحق الولد وهو ان تأتى به لستة أشهر فأكثر (م) وأما الأمة فأنما تكون فراشا بالوطء اذا ثبت بينه أو اعتراف فأتى به من ولد الحق به الآن ينفيه بعد دعوى الاستبراء * واختلف في يمينه في ذلك على قولين والفرق بين الأمة والحرمة في ذلك هو ان الحرمة لما كانت لا تراد الا للوطء جعل الشرع العدة فيها بمنزلة الوطء والأمة تشتري لو جوه كثيرة فلا تكون فراشا حتى يثبت الوطء وصحة هذا الفرق قاد بعض شيوخنا حتى زعم ان الشباب العزب اذا اشترى عليه لا تراد غالبا الا للوطء وظهر من الحال انها يسلك بها مسلك السرية أنها تكون فراشا وان لم يثبت الوطء لان هذه الأوصاف ألحقها بالحرمة * وانتصر بعضهم لهذا بما في كتاب العدة من انه اذا مات السيد والزوجة وجعل الاول وكان بين المرتين أكثر من شهرين وخمس ليال ان عليها أقصى الأجلين

اللاحق عند وجود ما هو أقوى منه (قوله الولد للفراش) أي الحالة التي يكون فيها الافتراض أي التأتى في الوطء أي ولدت لستة أشهر فأكثر من ذلك وحلت له الحنفية على حذف مضاف أي صاحب الفراش ولذلك لم يشترطوا امكان الوطء في الحرمة (قوله وللعاهر الحجر) العاهر الزانى من عهر الرجل المرأة يعهرها اذا أناهل الفجور * ثم اختلف فقيل عني بالحجر رجم المحصن وقيل الحجر هنا كناية عن الخيبة أي لاحظ له في الولد (قوله واحتجبي منه ياسودة) أمرها بذلك ندبا واحتياطاً لعظيم حرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم وزيادة من على غيرهن وذهب بعض

الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه ياسودة بنت زمعة قالت فلم ير سودة قط ولم يذكر محمد بن ربح قوله يا عبد * حدثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقد قالوا ثنا سفيان بن عيينة ح وثنا عبد بن حيد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر كلاهما عن الزهري بهذا الاسناد نحوه غير أن معمر وابن عيينة في حديثهما الولد للفراش ولم يذكر كلاهما الحجر * وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حيد قال ابن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر * وحدثنا سعيد بن منصور وزهير بن حرب وعبد الأعلى بن حماد وعمر بن الناقد قالوا ثنا سفيان عن الزهري أنما ابن منصور فقال عن سعيد بن أبي هريرة وأما عبد الأعلى فقال عن أبي سلمة أو عن سعيد عن أبي هريرة وقال

مع حبيضة لانه علق على امكان حلية وطء السيد أحكام الوطء * وأجاب بعضهم عن هذا بأن أم الولد صارت كحرانة لسيدها لما تقدم من ايلادها فلها لم يعتبر اعترافه بالوطء بعد رجوعها اليه من عصمة زوجها بخلاف الأمة التي لم تلد قط وشد أبو حنيفة في الأمة وقال لا تكون فراشا ابولده واستلحقه فأتى به بعد ذلك من ولد فهو له إلا أن ينفيه واحتج بأن الأمة لو كانت فراشا بالوطء لكانت فراشا بالملك وتعلقت بها أحكام الحرمة على صاحب الفراش ومأقاله غير صحيح لان الحرمة لما كانت لا تترادى للوطء جعل الشرع العقد فيها بمنزلة الوطء على ما تقدم في تقرير الفرق وتنازع المالكية والحنفية الحديث فقالت المالكية هو رد على الحنفية فانه ألحق الولد بزمة ولم يثبت انها ولدت منه فيما قبل وقالت الحنفية هو أيضا رد عليكم فانه ألحق بزمة ولم يذكر انه اعترف بوطئها وهذا الظاهر لم يقل به أحد لامنا ولا منكم فوجب أن يسقط تعلقتنا الجميع بالحديث * والجواب بأنه محمول على أن زمة عرف ووطؤه لها لا اعترافه عنده صلى الله عليه وسلم أو باستفاضة وهذا التأويل اضطرنا اليه ما ذكرتم من اتفاقنا الجميع على منع الحاق الولد بابيه إلا أن يثبت بسبب واختلافنا في السبب فقلنا ثبت الوطء وقتلنا استلحاق ولد سابق وولد سابق معلوم انه لم يكن وثبت الوطء لا نعلم عدمه فامتنع تأويلكم وأمكن تأويلنا فوجب حمل الحديث عليه (ع) واحتج بالحديث أحمد والنوري والأوزاعي أن الزنا يحرم الحلال وجعلوا الامر بالاحتجاب واجبا وهو أحد قولى مالك والصحيح من قوله وقول الشافعي أن الزنا لا يحرم حلالا لا ما جرى لهم من قولهم انه لا يحل للزاني نكاح ابنته المخلوقة من مائه الفاسد وأحله ابن الماجشون طرد الأصل وابطال الحكم الحرام * وقال المزني انما أمرها بالاحتجاب منه لأنها اجنبية منه وليست بأخت له والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم في نازلتهم وانما أعلمهم بالحكم أن لو ادعى ولد اصحاب فراش وزان وليس الامر هنا كذلك لان عتبة وسعد لم يدع أحد هاشيا ولا يلزم أحد هادعوى غيره فلا يلزم عتبة دعوى أخيه ولا زمة دعوى ابنه والى هذا ذهب البايعي وقال انه أصح الاقوال وقال معنى قوله هو لك يا عبد أي هو لك ملك لانه لم يثبت نسبه وانما أقر له عبد بالاخوة فيبقى ملكا لانه ابن أمة أبيه ولم يكن بذلك أخا لسودة لان زمة لم يستلحقه قال ولو كان استلحقه لزمة لما نهى عنه سودة ولا أمرها بقطع رحمها وقول عائشة لما رأى من شبهة بعتبة تأويل منها اذ يكون على تأكيده المنع فلا احتجاب عنده هو لا على الوجوب لا على الاحتياط * قالت * أما مسألة أن الزنا يحرم الحلال ففي التهذيب ومن زنى بأمر زوجته حرمت عليه زوجته وفي الموطأ لا يحرم الزنا حلالا وأصحابه على ما في الموطأ لا اختلاف بينهم فيه انتهى ونعقب على البراذعي بان لفظها في الأم فليغارقها والأم بالفرق قد يكون على وجه السبب فيرجع الى الكراهة والاكثر موافقون للبراذعي أن مراده بالامر بالفراق على الوجوب وهو الذي نص عليه في كتاب ابن حبيب قال وعليه مات مالك وبعضهم حمل المدونة على الكراهة فيتحصل ثلاثة أقوال * وبانه يحرم قال أبو حنيفة وعمران بن حصين في جماعة من التابعين وبانه لا يحرم قال الشافعي وبالكراهة قال ابن المواز * وأما مسألة احتجاب سودة كان واجبا فقال ابن العربي القائلون به لا يليق بمراتبهم لاسيما المزني في جعله صلى الله عليه وسلم لم يحكم في نازلة القوم فانه لا يليق بمعرفة بل لم يحكم الا بينهم وقد يمكن عباد من أخذه الغلام وحجب سودة عن

الحنفية الى أنه انما أمرها بالاحتجاب لأنه ليس بأخ لها لان أصل أبي حنيفة ان الأمة لا تكون فراشا بل لا تكون فراشا ابولده واستلحقه فأتى به بعد ذلك من ولد فهو له إلا أن ينفيه ولهذا يحتمل قوله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد أي ملكا تستخدمه لأنه أخ لك (ب) كان أبو العيناء الشاعر الاعمى

الخلطة المختصة بالاخوة ولم يراعها لراعاه في الالحاق
 ﴿ فصل ﴾ (ع) وفي حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وحكمه بالاحتجاب لاجل الشبه
 القضاء بحكمين في مسئلة والاحتجاب انما هو ندب واحتياط لأزواجه صلى الله عليه وسلم كما تقدم
 ﴿ قلت ﴾ قال تقي الدين جعل بعض المالكية الحديث دليلا لقاعدة من قواعدهم هي أن
 الفرع اذا أشبه أصلين ودار بينهما يعطى حكما بين حكمين لانه لو أعطى حكم أحد هما فقط لزم الغاء
 شبهه بالآخر والعرض انه أشبهه وبيانه من الحديث انه أعطى حكم الفراش فألحق بالنسب ولم يحضه
 فأمرها بالاحتجاب وأعطى حكم النسب فأمرها بالاحتجاب ولم يحضه فألحق بالولد بالفراش قال
 ويعترض على أخذهم هذا من الحديث بان صورة النزاع في تلك القاعدة انما هي اذا دار الفرع بين
 أصلين شرعيين يقتضى الشرع الحاقه بكل واحد منهما والشبه هاهنا لا يقتضى الشرع الحاقه
 بعقبه وانما أمرها بالاحتجاب احتياطا وارشادا الى مصاحبة وجودية لاعلى وجوب حكم شرعى
 ﴿ فصل ﴾ (ع) ويتعلق بالحديث الكلام على استلحاق الأخ لأخيه فنعاه مالك وصححه الشافعي
 اذا لم يكن ثم وارث غيره واحتج بالحديث لان زمعة لم يستلحق ولا اعترف بالوطء فليس الاستلحاق
 أخيه والجواب انه بقى وجه ثالث أن يكون ثبت عنده ووطء زمعة باستفاضة أو غيرها فلا يحتاج الى
 اعتراف وانما يصعب هذا على الحنفية القائلين بانه لا يثبت الفراش الا بولد سابق كما تقدم ولا ولد
 سابق ولهذا ضاقت الحال عليهم في الحديث بما قرر فقال بعضهم انما الرواية في الحديث هولاك عبد
 باسقاط الياء أى هولاك ملك كما قدمنا وتقدم الجواب عنه وأيضا هو يشترط في استلحاق الأخ لأخيه
 أن لا يكون وارثا غيره فان كان فجى يوافقه جميع الاولاد وعبد ثم وارث غيره وهى سودة ولم
 تستلحق معه فسقط تعلقه بالحديث وأجاب أصحابه بأن زمعة توفى كافرا وسودة مسلمة لا ترث فيه
 فصارت كالعدم فصار عبد كأنه كل الورثة وأجاب أصحابنا بأنهما وان منعت الميراث فهى ابنته فلا بد
 من رضاها اذا يلحق أخوها عليها لم ترضه وقد سلم ابن القصار هنا أن نقول ان جميع الورثة اذا
 اتفقوا على الحاق نسب بالميت لحق به وان لم يكونوا عدولا وزعم أنه المذهب قال والقياس خلافه
 وهذا هو منه على المذهب وانما هو مذهب الشافعي كما تقدم فعنده أن الورثة اذا اجتمعوا حلوا محل
 الميت ورد عليهم بعض أصحابنا بأنه لو حلوا محل الميت في نفي حمل أمة ووطئها الميت
 وهذا لا يلزمهم لان هذا الحمل أحد الورثة وهو يشترط أن يجتمع جميعهم واجتماع جميعهم في الاستلحاق
 يمكن ولا يمكن في نفي الحمل ولعل ابن القصار رأى شيئا في المذهب فتأول منه على المذهب ما نقلناه عنه
 ﴿ فصل ﴾ (ع) ويلحق بمنح فيه أن يقرأ أحد الورثة بوارث كاخوين أقرأ أحدهما بالثالث
 فقيل عندنا يعطيه فاضل انكاره على اقراره وقيل يتساوىان فيما يسده على الانكار لتساويهما في
 النسب وقيل يقسم المقر له وبقية الورثة فاضل الانكار كمال تداعاه اثنان وجهه هذا عندى لان المقر
 سلمه فيقول ببقية الورثة بعد أن سلمته يرجع ملك الميت ترثه ورثته ونحن ورثته فيقول المقر له قد
 كثير الدعاية وشديد الاتزاع من الآيات والحديث فتزايد له ولد فأقضى بعض من يريد دعابته فمنها بالولد
 ووضع بين رجله حجرا فلما أخذ أبو العيناء يتحرك وجدا الحجر بين رجله فقال من وضع هذه فقيل
 فلان فقال عرض والله بنى ابن الفاعلة قال صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وللعاهر الحجر

﴿ باب العمل بالقافة ﴾

﴿ ش ﴾ تبرق أسارى رجنته بفتح التاء وضم الراء أى قضى وتستنير من السرور والفرح والأسارى

سلمة قال فر وقد اعترف من سلمة قوله انه لى دونكم ولولم يعترف لم يكن لكم اليه سبيل فيقسمونه كمال
تدعاء اثنتان وهذا يضارع طريقة أشهب عندنا اذا شهد شاهد بالنسب أنه لا يأخذ المال لان المال
وان قضى فيه بالشاهد الواحد فالنسب لا يقضى فيه بالشاهد الواحد أى واليمين والمال فرع عن
النسب واذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع * وقال الشافعى لاثني للقر له لان المال فرع ثبوت النسب
فانه لا يثبت عنده المال لان ثبوته فرع ثبوت النسب والنسب لم يثبت كما تقدم للشافعى ولم يقصد
الزامة أن يقول فى المسئلتين بقول واحد وانما قصدنا التنبيه على تناسب الطريقين وقد استوفينا
الكلام على هذا الحديث ولم نر أحدا من المصنفين جمع من هذه الفصول ما جمعنا

﴿ أحاديث القافة ﴾

(قوله تبرق أسارى وجهه) (ع) الأسارى الخطوط التى تكون بالجهة واحدها سر وسر رواجع
أسرار وأسارى جمع الجمع وفى صفته صلى الله عليه وسلم ورونق الجمال يطر د فى أسرة وجهه فهو
كتابة عن انطلاق وجهه المبارك وجرى ان ماء البشر والحسن فيه بخلاف الغضب والحزين (قوله
محزرا) (ع) المعروف والذي ضبطه الحفاظ انه بفتح الجيم وكسر الزاى الاولى * واختلف فيه عن
ابن جرير فى كتاب الدارقطنى عنه انه كان يقوله بفتح الزاى والذي قيده عنه أبو عمر بجاء مهملة
ساكنة وراء مكسورة والصواب الاول لانه روى انه انما سمى محزرا لانه كان اذا أخذ أسيرا جز
ناصيته * وقال الزبير بن بكار حلق لحيمته وكان من بنى مدج وكانت القيافة فيهم وفى بنى أسد
﴿ قلت ﴾ قال تقي الدين اختلف قول السلف فى القيافة هل هى مختصة ببنى مدج أم لا لان المراعى فيها
انما هو ادراك الشبه وذلك غير خاص بهم أو يقال ان لهم فى ذلك قوة ليست لغيرهم وكان يقال فى علوم
العرب ثلاثة السياقة والعيافة والقيافة فالسياقة شم تراب الأرض فيعلم بها الاستقامة على الطريق
أو الخروج عنها والعيافة زجر الطير والطيرة والتقاؤل ونحو ذلك والقيافة اعتبار الشبه بالحاق
النسب (قوله ان بعض هذه الاقدام لمن بعض) (م) ذكر أبو داود عن أحمد بن صالح ان أسامة

هى الخطوط التى تكون بالجهة واحدها سر وسر رواجع أسرار وأسارى جمع الجمع (قوله
محزرا) بيمين مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى هذا هو الصحيح
المشهور وروى بفتح الزاى الأولى وروى باسكان الحاء المهملة وبعدها راء (قوله المدلجى)
بضم الميم واسكان الدال وكسر اللام ومعنى نظرا تفتأى قريبا وهو بعد الهمة على المشهور وقصرها
وقرى بهما فى السبع (م) ذكر أبو داود عن أحمد بن صالح ان أسامة كان شديد السواد وكان أبوه
أبيض من القطن فكانت الجاهلية تطعن فى نسبته لذلك فلما قال القائف ذلك وكانت العرب تصنى
لقول القائف سر صلى الله عليه وسلم بذلك لأنه كاف لهم عن الطعن (ب) وكان يقول من علوم لعرب
ثلاثة السياقة والعيافة والقيافة فالسياقة شم تراب الأرض ليعلم به الاستقامة على الطريق أو الخروج
عنها والعيافة زجر الطير والطيرة والتقاؤل ونحو ذلك والقيافة اعتبار الشبه بالحاق النسب (ع) زيد
ابن حارثة عربى صريح من كلب أصابه سبي فاشتره حكيم بن حزام لعمة خديجة بنت خويلد فوهبته
للنبي صلى الله عليه وسلم فقباه فكان يدعى زيد بن محمد حتى تزلت ادعواهم لأبائهم فقيل زيد بن حارثة
وابن أسامة أمه أم أيمن واسمها بركة وتدعى أم الطف ولم أر من المؤرخين من ذكر انها كانت سوداء
الاما حكى عن ابن سيرين انها كانت سوداء وأراه ليس بصحيح لانه لو صح لم ينكر الناس لونه وقدر فع
الناس نسبها الى النعمان (م) أثبت العمل بالقافة الشافعى ونفاه أبو خنيعة والمشهور عن مالك فى

زهبر عن سعيد أو عن أبي
سامة أحدهما أو كلاهما
عن أبي هريرة وقال عمرو
ثنا سفيان مرة عن الزهرى
عن سعيد وأبي سامة ومرة
عن سعيد أو أبي سامة ومرة
عن سعيد عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثل حديث معمر
* حدثنا يحيى بن يعقوب
ومحمد بن ربح قال ثنا الليث
ح وثنا قتيبة بن سعيد ثنا
ليث عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة أنها قالت
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم دخل على مسرورا
تبرق أسارى وجهه فقال
ألم ترى أن محزرا نظرا نفا
الى زيد بن حارثة وأسامة
ابن زيد فقال ان بعض
هذه الاقدام لمن بعض
* وحدثني عمرو والنافذ
وزهير بن حرب وأبو بكر
ابن أبي شيبة واللفظ لعمر و
قالوا ثنا سفيان عن
الزهرى عن عروة عن
عائشة قالت دخل على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذات يوم مسرورا
فقال يا عائشة ألم ترى أن
محزرا المدلجى دخل على
فرأى أسامة وزيدا وعليهما
قطيعه قد غطيار ووسهما

كان شديد السواد وكان أبوه أبيض من القطن فكانت الجاهلية تطعن في نسبه لذلك فلما قال القائف ذلك وكانت العرب تصفي قول القائف سر صلى الله عليه وسلم بذلك لانه كاف لهم عن الطعن (ع) زيد بن حارثة عربي صريح من كلب أصابه سبي فاشتراه حكيم بن حزام لعمة خديجة بنت خويلد فوهبه للنبي صلى الله عليه وسلم فتبناه فكان يدعى زيد بن محمد حتى نزلت أدعواهم لأبائهم فقبل زيد بن حارثة وابنه أسامة وأمهم أم أيمن واسمها بركة وتدعى أم الظباء أيضا ولم أر من المؤرخين من ذكر أنها كانت سوداء إلا أحمد بن سعيد الصيرفي فإنه ذكر في تاريخه بسنده إلى ابن سيرين أنها كانت سوداء وأراه ليس بصحيح لانه لو صح لم ينكر الناس لونه اذ لا يبعد أن يولد الأبيض الأسود من السوداء وقد رفع الناس نسبها إلى النعمان * وذكر مسلم في كتاب الجهاد عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت من الحبشة وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذكر الواقدي الآن يكون معنى قول ابن شهاب حبشية انها من مهاجرة الحبشة فانها كانت منهم كما قال عمر لاسماء بنت عيسى الحبشية هذه * وكانت للنبي صلى الله عليه وسلم حبشية أخرى أيضا تسمى بركة كانت تخدم أم حبيبة فلعله اختلط أمرها لاشتباه اسمهما * وذكر بعض المؤرخين أن أم أيمن هذه من سبي جيش أبرهة صاحب الفيل لما انهزم من مكة أخذها عبد المطلب من غنم عسكره وهذا يؤكده ما ذكر ابن سيرين (م) أثبت العمل بالقافة الشافعي ونفاه أبو حنيفة والمشهور عن مالك اثباته في الاماء دون الحرائر * وروى عنه ابن وهب اثباته في الحرائر * وحجة الاثبات الحديث لانه صلى الله عليه وسلم استبشر بذلك ولا يستبشر بباطل وقوله احتجبي منه يا سودة إنما قاله رعبا للشبهة بعتبة * واحتج النافي بانه لا عن قضية الجملاني ولم ينتظر حتى تضع وينظر الشبه وأيضا فقال في قضية الجملاني فان جاءت به على صفة كذا فهو لفلان فجاءت به على الصفة المذكورة ولم ينقض الحكم ولا حدها فدل ذلك على الغاء الشبه * وأجيب بان هنا فراشا يرجع اليه فهو مقدم على الشبه فلم ينقض الحكم المبني عليه بظهور ما يخالفه مما ينقض عن درجته كما لا ينقض الحكم بالنص اذا وجد ما يخالفه * وحجة النافي أن الحرائر فراش يرجع اليه وهو أقوى من الشبه ولا فراش في الاماء فافتقر فيه إلى مراعاة الشبه * قلت قد علمت أن السنة أحد الأدلة الخمسة والسنة هي ما أسند لقوله صلى الله عليه وسلم وأفعله أو أقراره ولا نزاع في أن أقراره دليل اذ لا يقر على محرم واذا تحقق الاقرار فإيوجد من الخلاف في بعض الصور انما هو خلاف في تحقيق مناط هل وجد في تلك الصورة اقرار أم لا * فاحتج الشافعي على العمل بالقافة بقضية مجزأ المدلجى هذا لانه صلى الله عليه وسلم أقرب لصدور منه ما هو أخص من الاقرار وهو سروره صلى الله عليه وسلم * واعترض عليه القاضي ابن الباقلاني بانه انما ينكره لانه وافق الحق الذي هو الفراش وانما استبشر لان المناقذين كانوا يطعنون في نسب أسامة لسواده وبياض زيد وكان صلى الله عليه وسلم يتأذى من قولهم ذلك فلما قال مجزأ ذلك وهم يعتقدون حكم القافة استبشروا لانهم أنه ابنه وتبين كذبهم على ما يعتقدون من صحة العمل بالقافة * وأجاب ابن الحاجب في كتابه الاصل عن هذا الاعتراض بما تركته خشية الاطالة (ع) ولا خلاف عند القائلين بالقافة انها انما تكون فيما أشكل من فراشين

الاماء دون الحرائر وروى ابن وهب اثباته في الحرائر (ع) ولا خلاف عند القائلين بالقافة انها انما تكون فيما أشكل من فراشين ثابتين كما يطوؤها البائع والمشتري في طهر واحد قبل الاستبراء من وطء البائع فتأتى بولد لأكثر من ستة أشهر من وطء المشتري وأقل من أقصى الحمل من وطء البائع

ثابتين كامة يطؤها البائع والمشتري في طهر واحد قبل الاستبراء من وطء البائع فتأتي بولدا كثيرا
سنة أشهر من وطء المشتري وأقل من اقصى الحمل من وطء البائع فالمشتري وان كان ممنوعا
من الوطء فله شبهة تسلط الملك وصحة العقد ولهذا فرق مالك بين النكاح والملك في هذا اذا ليصح عقد
النكاح في العدة ويصح عقد الاشتراء في الاستبراء ولم يبعد النكاح في العدة بالجهل والغفلة
لانه يجب عليه أن يبحث فرجح العقد الصحيح والوطء فيه دون غيره ورأى في القول الآخر أن
الجهل بحكم النكاح في العدة والنسيان عذر يوجب الفراش حكما كالأول يمكن فراش فتقدم مع فساد
العقد وتحريم الوطء في لحوق الولد لشبهة العقد * واختلف اذا لحقته القافة بالوطء بن معا
بدعيه معا فقال سحنون يكون ابنهما وقال وعمر ومالك يترك حتى يكبر فيؤا إلى أيها شاء وقال
ابن مسleme وابن الماجشون يلحق بأكثرهما شبا قال ابن مسleme الا أن يعلم الأول فيلحق به * واختلف
الخنفية الآبون من القافة اذا تنازع الرجلان وأشكل * فقال أبو حنيفة يلحق بالرجلين والمرأتين
وكذا في الموازية وقال أبو يوسف يلحق بالرجلين ولا يلحق بالمرأتين وقال محمد بن الحسن نحوه يلحق
بالآباء وان كثروا ولا يلحق بالآباء واحدة وقال اسحق والشافعي في القديم يقرع بينهم

﴿ أحاديث القسم بين الزوجات ﴾

(قوله في السند في حديث يحيى بن سعيد عن سفيان عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن
عبد الرحمن عن أبيه عن أم سلمة (ع) كذا في أصولنا ووقع في بعض النسخ اختلال لا يلتفت اليه
وتعقبه الدارقطني على مسلم فقال أسند من طريق يحيى هذه وطريق حفص بن غياث بعده وأرسله
من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) ولا تعقب على مسلم
لانه بين علته وهذا يدل على ما ذكرناه أول الكتاب أو ما عده من ذكر علل الحديث وقد وفي به
وذكره في الابواب خلاف قول من ذهب الى انه مات قبل تمام الكتاب على ما ذهب اليه الحاكم (قوله
انه ليس بك على أهلك هوان) (ط) الضمير في انه ضمير أمر وشأن أي الأمر والشأن والهوان الاحتقار
ويعني بالأهل نفسه صلى الله عليه وسلم وكل من الزوجين أهل * قلت * لا طفها صلى الله عليه وسلم بهذا
الكلام الحسن تمهيدا للعد في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري على الثلاث لهوانك على ولا
لعدم رغبة فيك ولكن لانه الحكم ثم خيرها بين الثلاث ولا قضاء لغيرها وبين السبع ويقضي لبقية
أزواجه على فهمه على القضاء على ما يأتي فاخترت الثلاث ليقرب رجوعه اليها لان في قضاء السبع
لغيرها طول مغيبه عنها وقيل المراد بأهلها قبيلتها لان الاعراض عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على
عدم المبالاة بأهلها فالبراء على الأول متعلقة بهوان وهي على الثاني للسبب أي لا يلحق أهلك هوان

﴿ باب القسم بين الزوجات ﴾

(قوله انه ليس بك على أهلك هوان) (ط) الضمير في انه ضمير أمر وشأن والهوان الاحتقار
ويعني بالأهل نفسه وكل من الزوجين أهل (ب) لا طفها صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام الحسن تمهيدا
للعراض في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري على الثلاث لهوانك على ولا لعدم رغبة فيك
ولكن لانه الحكم ثم خيرها بين الثلاث ولا قضاء لغيرها وبين السبع ويقضي لبقية أزواجه فاخترت
الثلاث ليقرب رجوعه اليها لان في قضاء السبع لغيرها طول مغيبه عنها وقيل المراد بأهلها قبيلتها لأن
الاعراض عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على عدم المبالاة بأهلها فالبراء على الأول متعلقة بهوان وهي

وبدت أقدامهما فقال ان
هذه الاقدام بعضها من
بعض * وحدثناه منصور
ابن أبي مزاحم ثنا ابراهيم
ابن سعد عن الزهري عن
عروة عن عائشة قالت
دخل قائف ورسول الله
صلى الله عليه وسلم شاهد
وأسماء بن زيد وزيد بن
حارثة مضطجما فقال ان
هذه الاقدام بعضها من
بعض فسر بذلك النبي
صلى الله عليه وسلم وأعجبه
وأخبر به عائشة * وحدثني
حرمة بن يحيى أخبرنا ابن
وهب أخبرني يونس ح
وثنا عبد بن حميد أخبرنا
عبد الرزاق أخبرنا معمر
وابن جرير كلهم عن الزهري
بهذا الاسناد بمعنى حديثهم
وزاد في حديث يونس
وكان محرز زائفا * حدثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد
ابن حاتم ويعقوب بن
ابراهيم واللفظ لأبي بكر
قالوا ثنا يحيى بن سعيد عن
سفيان عن محمد بن أبي بكر
عن عبد الملك بن أبي بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام عن أبيه عن أم
سلمة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لما تزوج أم
سلمة أقام عندها ثلاثا وقال
انه ليس بك على أهلك هوان

بسببك (قوله) ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي (قلت) اشتقوا فعل من الواحد الى العشرة فعني سبع أقام سبعا وثلاث أقام ثلاثا وسبع الاناء اذا غسله سبعا * واختلف بعد التسبيع والتثليث هل يقسم لأزواجه بحسب ذلك أو يستأنف القسم يوما يوما (م) فعندنا انه يبتدىء القسم ولا يقضى للاولى ولا يحاسب الجديدة وقال أبو حنيفة يحاسب ورأى ان العدل واجب ابتداء واستدامة واحتج بالحديث وبالظواهر الأمر بالعدل والحديث يرد عليه لان اللام في قوله للبكر للتثليث وملك الانسان لا يحاسب به * وأيضا لو حوسبت لم يبق للفرق بين البكر والثيب وجه ولا للفرق بين السبع والثلاث وبين سائر الأعداد * وقال الخطابي لا حجة له في الحديث لانه لم يسبع لها ولو كان ذلك لم يكن للتخير معنى اذا لخصير الانسان في جميع حقه وبعضه * واختلف عندنا اذا طلبت الثيب أن يسبع لها * فروي ابن المواز لا تجاب الى ذلك وكأنه رأى ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقال ابن القصار تجاب الى ذلك وتحاسب فيسبع لغيرها قال وليس في محاسبتها إسقاط لحقها في الثلاث لان الثلاث إنما هي لها بشرط أن لا تختار السبع فان اختارتها سقط حقها في الثلاث قال ولا بعد في وجوب شيء على صفة ينعدم الوجوب بانعدام تلك الصفة (قلت) * ووجه احتجاج أبي حنيفة بالحديث هو انه لو كانت الثلاث حقا للثيب خالصة لها دون شك لكان من حقه أن يدور عليهن أر بعار بعان الثلاث حق لها * والجواب ما قال ابن القصار من انه إنما هي لها بشرط أن لا تختار السبع وأيضا فان معناه عند الأكثر سبعت لك بعد التثليث ويكون الحديث حجة للقول بأن الثيب اذا طلبت التسبيع تسعف به (ط) وتسبيعه صلى الله عليه وسلم لغيرها من أزواجه إنما هو تطيب لقلوبهن والا فالقسم غير واجب عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء الآية وبأنى الكلام عليه (م) وأما القسم على غيره فواجب لقوله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا الآية وفي الحديث من كانت عنده امرأتان يميل لأحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل وفي الترمذي ساقط وكان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك وفي أبي داود يعني قلبه عليه الصلاة والسلام (م) وعندى أن المشار اليه في قوله تعالى ولن تستطيعوا أي العدل في محبة القلب لان هذا غير مكتسب وكذلك الجماع اذا لم يقصد ذلك لاستحسانه احداهما على الأخرى لانه غير مكتسب (قوله) ان شئت ثلثت ثم درت (ع) حجة على المخالف في أنه لا يحاسب الثيب بالثلاث ولا البكر بالسبع لانه فرق بين هذا وبين قوله وان شئت سبعت لك وسبعت لنسائي وفيه أيضا حجة لما لك أن القسم لا يكون الا يوما يوما وأجاز الشافعي يومين يومين

على الثاني للسبب أي لا يلحق أهلك هو ان بسببك (قوله) وان سبعت لك سبعت لنسائي (ب) اشتقوا فعل من الواحد الى العشرة فعني سبع أقام سبعا وثلاث أقام ثلاثا وسبع الاناء اذا غسله سبع مرات واختلفوا بعد التسبيع والتثليث هل يقسم لأزواجه بحسب ذلك أو يستأنف القسم يوما يوما (م) فعندنا انه يبتدىء القسم ولا يقضى للاولى ولا يحاسب الجديدة وقال أبو حنيفة يحاسب ورأى ان العدل واجب ابتداء واستدامة * واختلف عندنا اذا طلبت الثيب أن يسبع لها فروي ابن المواز لا تجاب الى ذلك وكأنه رأى ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم * وقال ابن القصار تجاب الى ذلك وتحاسب فيسبع لغيرها قال وليس في محاسبتها إسقاط لحقها في الثلاث لان الثلاث إنما هي لها بشرط أن لا تختار السبع (ب) ووجه احتجاج أبي حنيفة بالحديث هو انه لو كانت الثلاث حقا خالصة لها دون شك لكان من حقه أن يدور عليهن أر بعار بعان الثلاث حق لها * والجواب ما قال ابن القصار انه إنما هي لها بشرط أن لا تختار السبع وأيضا فعنه عند الأكثر سبعت بعد التثليث (ط) وتسبيعه صلى الله

ان شئت سبعت لك وان
سبعت لك سبعت لنسائي
* حدثنا يحيى بن يحيى
قال قرأت على مالك عن
عبد الله بن أبي بكر عن
عبد الملك بن أبي بكر بن
عبد الرحمن أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين
تزوج أم سلمة وأصبحت
عنده فقال لها ليس بك
على أهلك هو ان شئت
سبعت عندك وان شئت
ثلثت ثم درت قالت

أوثلاثا ثلاثا ولم يختلفوا أنه أكثر من يومين بتراضهن جائز * قلت * إنما يكون حجة لما لك إذا سلم أن معنى درت بالقسم يوما يوما والافتقار قال الخصم أن معناه درت بالتثنية * وردّه ابن العربي بأن قال هذه زيادة لا تقبل الإبدليل ويردّه أيضا قوله للبكر سبع والثيب ثلاث فجعله حكما مبتدأ فالأولى في ردّه أن يقال قوله درت إنما هو حالة على ما عرف من حاله والمعروف من حاله في القسم إنما هو يوما يوما (ع) ولا خلاف في وجوب القسم ليلا وكذا النهار عند الأكر فلا يدخل أحدهما في يوم الأخرى لغير حاجة * واختلف فيه لحاجة أو ضرورة أو أخذ ثيابه أو وضعها أو لا فتقاده متاعه أو لعيادتها فأجاز مالك وأصحابه والاكثر وعنه لا يفعله إلا من عذر لا بد منه ومنعه في كتاب ابن حبيب * قلت * القسم هو يوم يوم لأكثر الأبرضاها واليوم هو كمال الدورة كاملة فيشمل النهار والليل والاختيار الابتداء بالليل وذكر بعضهم في ذلك قولين أحدهما أنه غير والآخر الابتداء بالليل ولا يدخل على أحدهما في يوم الأخرى كما تقدم (قوله ثلث) (ع) اختارت التثنية مع أخذها بثوبه حرصا على طول أقامته صلى الله عليه وسلم عندها لأنها أراحت إذا سبع لها وسبع لغيرها لم يقرب رجوعه إليها (قوله للبكر سبع والثيب ثلاث) * قلت * قال ابن العربي هذا لا يقتضيه قياس إذا لا نظيره يشبهه ولا أصل يرجع إليه والعلماء يقولون إن الحكمة في ذلك أنه نظر إلى تحصيل الألفة والمؤانسة وأن يستوفي الزوج لذته من الثانية فإن لكل جديدة لذة ولما كانت البكر حديثه عهد بالرجل وحديثه بالاستصعاب والنفار لا تلين إلا بمجهود شمرعت لها الزيادة على الثيب لأنه ينفي نفارها ويسكن روعها وهي في ذلك بخلاف الثيب لأن الثيب مارست الرجال قال وهذه حكمة والدليل إنما هو قول الشارع رفعه (م) واختلف عندنا فقيل السبع والثلاث حق للزوج على بقية نسائه لحاجته إلى اللذة بهذه الجديدة فجعل له الشارع ذلك زيادة في الاستمتاع وقيل حق للمرأة لقوله صلى الله عليه وسلم للبكر والثيب بلام التثنية * ثم اضطرب المذهب هل يقضى به على الزوج (ع) فروى ابن القاسم أن أقامة الزوج عندها إذا كانت له زوجة أخرى واجب عليه وروى ابن عبد الحكم أنه مستحب وعلى أنه حق لها فقال أبو عمر ذهب إلا كثيرا إلى أنه حق لها كانت عنده زوجة أخرى أم لا للحديث ولأنه لم يفضل وقال غيره إنما الحديث فممن له زوجة جعل له ذلك لم يقضى لذته بهذه الجديدة وأما من لا زوجة فهو مقيم معها وغير مفارق لها وهذا من المعروف الذي أمر الله سبحانه به في قوله تعالى وعاشروا ما أمرت به وهو الظاهر لقوله في الحديث نفسه إذا تزوج البكر على الثيب وإذا تزوج الثيب على البكر * قلت * قال ابن العربي القول بأن ذلك لها إن لم تكن له زوجة لا معنى له ولا يتصور ولا يلتفت إليه (ع) والقول بالسبع للبكر والثلاث للثيب هو قول مالك والشافعي وأحمد * وقال أهل الرأي والحكم وحاد القسم في البكر والثيب سواء * وقال الثوري يقيم عند البكر سبعا وعند الثيب ثلاثا فإذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها ثلاثا وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها يومين وهو قول الحسن وابن المسيب وقال سفيان إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها ليلتين ثم قسم والسنة تخالف الجميع (قوله في الآخر وإذا تزوج الثيب على البكر) تقدم أنفا أنه احتج به من يقول إن الحق للزوج وعنه عليه وسلم لغيرها من أزواجه إنما هو تطيب لقلوبهن والافتقار غير واجب عليه (قوله قال خالد ولو قلت أنه رفعه لصدقت وفي الرواية الأخرى لو شئت) * قلت * رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولو قلت أنه رفعه لصدقت وهي قوله من السنة كذا صريح في رفعه ولو شئت أن أقول لها بناء على

ثالث * وحدثنا عبد الله بن مسleme القعني ثنا سليمان يعني ابن بلال عن عبد الرحمن بن جندب عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع والثيب ثلاث * وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو حمزة عن عبد الرحمن بن حميد بهذا الإسناد مثله * حدثني أبو كريب محمد بن العلاء ثنا حفص يعني ابن غياث عن عبد الواحد بن أيمن عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة ذكرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وذكر أشياء هذا فيه قال إن شئت أن أسبع لك وأسبع لنسائي وإن سبعت لك سبعت لنسائي * حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن خالد عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا قال خالد ولو قلت أنه رفعه لصدقت

إذا كانت له أخرى ومن يقول انه يستأنف القسم ولا يحاسب وهو قول مالك والشافعي وأحمد
وقال الظاهرية إذا أقام عندها فانه يحاسبها بما أقام عندها (قوله في الآخر أنس قال من السنة
أن يقيم عند البكر سبعا) (ع) قول الصحابي من السنة كذا هو عند العلماء من قبيل المسند
لانه لا يعني بالسنة الاستئصال عليه وسلم وقدر رفعه غير واحد عن أنس (د) كونه من قبيل
المسند هو قولنا وقول المحدثين وجهاير السلف والخلف وجعله بعضهم موقوفا وليس بشئ * قلت *
قال تقي الدين واحتمال أن يكون الصحابي قاله عن اجتهاد الاظهر خلافه وانه انما ينصرف لسنة
صلى الله عليه وسلم (قوله ولو شئت قلت رفعه) (د) معناه أن هذا اللفظ وهو قوله من
السنة كذا صريح في الرفع فلو شئت أن أقولها بناء على أن الرواية بالمعنى لقاتها ولو قاتها لكانت
صادقا * قلت * قال تقي الدين يحتمل قوله ذلك وجهين يحتمل أنه كان في ظنه أن أنس رفعه لفظا
وتحيز من ذلك نورعا ويحتمل أنه لما كان عنده في حكم المسند فلو شاء لصرح برفعه بناء على
ما اعتقد أنه في حكم المرفوع (قوله كان للنبي صلى الله عليه وسلم تسعة نسوة) * قلت * يعني بالتسع
ما اجتمع في زمان واحد والافقد كان له صلى الله عليه وسلم غير التسع والتسعين عائشة وأم سلمة
وزينب وحفصة وسودة وجويرية ابنة الحارث وصغيفة وأم حبيبة وميمونة (م) قال الشافعي
خص الله سبحانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن فرض عليه أشياء خففها على غيره زيادة في تقدسه
صلى الله عليه وسلم وأباح له أشياء حرمها على غيره زيادة في تكريمه وترفعه فن هذا النوع الزيادة
على الأربع أبحث ليزداد في نفوس العرب اجلالا ونفخامة فانها كانت تتفاخر بالقدرة على النكاح
وأياها فانه كان صلى الله عليه وسلم من كمال القوة واعتدال المزاج بالمنزلة التي شهدت بكاملها الآثار
ومن كان كذلك كانت دواعي هذا الباب أغاب عليه وأيضا لما منع غيره من الزيادة على أربع
خوف من عدم العدل كما أشارت إليه آية فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة وهذه العلة من تفعلة في حقه
صلى الله عليه وسلم ويشهد لان هذه علة المنع في غيره أن الله سبحانه أباح لغيره من الاماء ما يقدر
عليه لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم لما لم يكن للاماء حق في الوطء فيخاف عدم العدل فيه وأيضا
لا يجوز عليه الاستمتاع بما لا يحل له ولا التطلع الى ما في أيدي الرجال وكانت الحال حينئذ لم تسع
لكسب الاماء وسع عليه في الحرائر واختار له أفضل النوعين ولهذا قال بعض السلف لا يجوز زله
نكاح حرائر الذميات بخلاف غيره من أمته قال غيره ولئلا تكون الكافرة أما للمؤمنين (قوله
لا ينتهي الى المرأة الاولى في تسع) (ط) كذا الرواية باسقاط الاو وقع في بعض النسخ الا في تسع
وهو أصوب وأوضح معنى فتأمل (قوله فكن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها) (ع) فيه أنه لا يأتي
غير صاحبة القسم في بيتها لغير ضرورة وأما اجتماعهن في بيتها فخائر برضاها والافلح المنع (قوله
فديدها) * قلت * قال ابن بري الأظهر أن الضمير راجع لزينب ويحتمل أنه لعائشة وكف

الرواية المعنى لقاتها وقلت كنت صادقا (قوله كان للنبي صلى الله عليه وسلم تسعة نسوة) يعني بالتسع
ما اجتمع في زمان واحد والافقد كان له صلى الله عليه وسلم غير التسع والتسعين عائشة وسودة وأم
سلمة وزينب وحفصة وجويرية بنت الحارث وصغيفة وأم حبيبة وميمونة (قوله لا ينتهي الى المرأة
الاولى في تسع) (ط) كذا الرواية باسقاط الاو وقع في بعض النسخ الا في تسع وهو أصوب وأوضح
معنى فتأمل (قوله فكن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها) أي برضاها والافلح المنع (قوله
فديدها) (ب) قال ابن بري الأظهر أن الضمير راجع لزينب ويحتمل أنه لعائشة وكف يدها

ولكنه قال السنة كذلك
* وحدثني محمد بن رافع ثنا
عبد الرزاق أخبرنا سفيان
عن أيوب وخالد الحذاء
عن أبي قلابة عن أنس
قال من السنة أن يقيم عند
البكر سبعا قال خالد ولو
شئت قلت رفعه الى النبي
صلى الله عليه وسلم * حدثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا
شبابه بن سوار ثنا سليمان
ابن المغيرة عن ثابت عن
أنس قال كان للنبي صلى
الله عليه وسلم تسعة نسوة
فكان اذا قسم بينهن لا ينتهي
الى المرأة الاولى الا في تسع
فكن يجتمعن كل ليلة في
بيت التي يأتيها فكان في
بيت عائشة فجاءت زينب
فديدها

يده عنها لدخول زينب وعلى أنه لزينب فيحصل أنه لم يعلم عنها الظلام البيت وأنه لم يكن حينئذ
مصابيح ويحصل أنه علمه ولكن كان القسم عليه غير واجب (**قوله** فقالت هذه زينب) (ع)
كان هذا حين لم تكن مصابيح فده لزينب ظناً أنها عائشة صاحبة القسم ففيه ما تقدم أنه لا يستتبع
بواحدة في قسم الأخرى (**قلت**) يتعين في مديده على المذهب أنه ان لم يكن لارادة الوطء
لأنه لا يجوز للزوج أن يطأ واحدة بمحضرة الأخرى ولا وهى معه في البيت وان لم تسمع ولا
بمحضرة حيوان ندبا وكان ابن عمر يخرج حتى الرضيع والمذهب أيضا أنه لا يجمع بين الضرتين
في فراش واحد وان رضيتا ولا يختص ببيت من الدار ويدعو اليه كل واحدة في يومها لان
في ذلك نقصا عليها ولا يسكنهما في دار واحدة الا برضاها ولا في فراش (**قوله** فتقاولتا حتى
استخبتا) (ع) معنى تقاولتا تراجعنا القول من أجل الغيرة واستخبتا هو عند الكفاة بالخاء
المججمة بعدها الباء الموحدة مفتوحتين من السضب وهو اختلاط الاصوات وارتفاعها ويقال
أيضا بالصاد و وقع للسمرقندى بالخاء المهملة بعدها التاء المثناة بعدها الياء المثناة من تحت
ومعناه ان لم يكن تصديقا تحت كل واحدة منهما التراب في وجه الأخرى (ط) وصوابه
اسقاط الياء المثناة من تحت على ما عند السمرقندى (**قوله** وأقيمت الصلاة) (ط) يدل أن
المقالة كانت قرب الصبح ودامت الى اقامة الصلاة (ع) ولا يحتج به الكوفيون لمذهبهم
ان اللبس لا ينقض الوضوء لأنه ليس فيه أنه لمس وانما هو كقاصد اللذة بقلبه ولم يمس ولم يجد (ط)
أو انه كان من فوق حائل أو كان غير متوضئ (**قوله** واحت في أفواههن التراب) (ع) هو بالفتح في
التسكيت (ط) وزجرهن في رفع أصواتهن بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (**قوله** في مسلاخها)
(ع) أى في جلدها وحقيقة ذلك انها تمت أن تكون هى والا فان أحدا لا يكون في جلده غيره (ط)
تمت أن تكون على مثل حالها في الأوصاف التي استحسن منها لانها كانت حديدة القلب حازمة
مع عقل ودين (**قوله** من امرأة فيها حدة) (ع) من هنا للبيان ولا استفتاح الكلام بالخروج من

للدخول زينب وعلى انه لزيب فيحتمل انه لم يعلم عنها الظلام البيت وانه لم تكن حينئذ مصابيح ويحتمل
انه علمه ولكن كان القسم عليه غير واجب (قول) فقالت هذه زينب (ع) كان هذا حين لم تكن
مصابيح مديدة لزيب ظننا انها عايشة صاحب القسم (ب) يتعين في مديده على المذهب انه لم يكن لارادة
الوطء لانه لا يجوز للزوج أن يطأ واحدة بمحضرة الأخرى ولا وهي معه في البيت وان لم تسمع ولا
بمحضرة حيوان ندبوا وكان ابن عمر يخرج حتى الرضيع والمذهب انه لا يجمع بين ضربتين في بيت وان
رضينا ولا يختص بيت من الدار ويدعوا اليه كل واحدة في يومها لان في ذلك نقصا عليها ولا يسكنهما
في دار واحدة الا برضاها (قول) فتعالتا حتى استخبتا بخاء معجمة ثم باء موحدة مفتوحة حين من
السخب وهو اختلاط الاصوات وارتفعاعها ويقال بالصاد ووقع للسمرقندي بالخاء المهملة بعدها أيضا
الناء المثلثة بعدها الياء المثناة من تحت ومعناه ان لم يكن تصحيفا حئت كل واحدة منهما التراب في
وجهه الأخرى (قول) وأقيمت الصلاة (ط) يدل ان المقابلة كانت قبل الصبح ودامت الى اقامة
الصلاة (قول) واحث في أفواههن التراب) مبالغة في التسكيت (ط) وزجرهن في رفع أصواتهن
بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) ما رأيت امرأة أحب الى أن أكون في مسلاخها من
سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة) المسلاخ بكسر الميم والخاء المعجمة وهو الجلد أي في جلدها

فَقَالَتْ هَذِهِ زَيْنَبُ
فَكَفَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فَقَاوَلْنَا
حَتَّى اسْتَضَبْنَا وَأَقْبَمَتِ
الصَّلَاةُ فَرَأَوْا بَكْرًا عَلَى
ذَلِكَ فَسَمِعُوا أَصْوَاتَهُمَا فَقَالَ
أَخْرَجَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِلَى
الصَّلَاةِ وَاحِدًا فِي أَفْوَاهِهِنَّ
الْتِرَابَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ
الْآنَ يَقْضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ فَبَجِيَءُ أَبُو
بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ فَلَمَّا
قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ
فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا وَقَالَ
أَتَصْنَعِينَ هَذَا بِحَدَّثِنَا
زُهَيْرَ بْنِ حَرْبٍ ثَنَا جَرِيرٌ
عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ
أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ
مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ
أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحِلِهَا
مِنْ سَوْدَةٍ بَنَتْ زَمْعَةَ مِنْ
امْرَأَةٍ فَهَا حُدَّةٌ قَالَتْ فَلَمَّا

وصف الى ما يخالفه ولم تقصد عيبها ولا نقصها وكثير من الناس يتفاخرون بها ويحسبون انها منقبة وضدها فشولة وخير الأمور أوسطها ﴿قلت﴾ انظر قوله لاستفتاح الكلام بالخروج من وصف الى ما يخالفه والمعروف في ذلك انما هو ما بعد وبعد وهذا الى هذا كما قد قدمناه (قوله جعلت يومها لعائشة) (ع) فيه جواز مثل هذا وان تراضى الزوجات بذلك ينيهن جائز ولا حرج على الزوج فيه والمرأة ان تأخذ عليه من الزوج أجزاله لا نه حقا قال مالك ولها ان ترجع متى شئت وكذلك لها ان تطيه على امساكها على الأثره عليها أولا على أثره لقوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها الآية وأخذنا من المتدبرين الحديث أن قسمه صلى الله عليه وسلم انما كان يوما يوم وانها سنة لاتحالف وتقدم الكلام عليه (قوله فكان يقسم لعائشة يومين) (ع) لا يفهم منه توالي اليومين بل يوم سوده باق على ما كان عليه من الترتيب لها بين نسائه الا أن يكون يومها ليوم عائشة والقسم عليه صلى الله عليه وسلم غير واجب ولكنه أزمه نفسه ليقترى به في اقامة العدل وتطيبها لقلوبهن حتى لا يدخل بينهن من الحاسد والعداوة ما يكون عنة لهن كما قال تعالى ذلك أدنى أن تقرأ عينهن الآية لان معناها اذا علمن ان ذلك من الحكم المنزل عليك رضين بما فعلت من تقريب أو ارجاء أو تأني تفسير الآية (قوله وكانت أول امرأة تزوجها بعدى) (ع) هذمه وابنه يونس عن شريك وهكذا قال يونس أيضا عن ابن شهاب وروى عقيل بن خالد عن ابن شهاب خلافة وانه تزوج سودة بعد عائشة قال أبو عمر وهذا قول قتادة وأبي عبيدة

﴿أحاديث اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ونزول قوله تعالى

ترجى من تشاء ممن الآية﴾

(قوله كنت أغار على اللاتي وهبن) ﴿قلت﴾ قال الطيبي معناه أعيب عليهن لان من غار عاب ويدل عليها قولها في الآخر ما تستحي أن تهب المرأة نفسها للرجل وهو هنا تقيح وتنغير لئلا يهب النساء أنفسهن له صلى الله عليه وسلم فيكثر النساء عنده (ط) وأوجب هذا القول منها الغيرة والا فقد علمت أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة وان النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته صلى

والمعنى تمت أن تكون هي (ط) تمت أن تكون على مثل حالها في الأوصاف التي استحسنت منها لانها كانت جديدة القلب حازمة مع عقل ودين (قوله من امرأة فيها حدة) (ع) من هنا للبيان ولا ستفتاح الكلام بالخروج من وصف الى ما يخالفه ولم تقصد عيبها ولا نقصها وكثير من الناس يتفاخرون بها ويحسبون انها منقبة وضدها فشولة وخير الأمور أوسطها (ب) انظر قوله لاستفتاح الكلام بالخروج من وصف الى ما يخالفه والمعروف في ذلك انما هو ما بعد وبعد وهذا الى هذا انتهى ﴿قلت﴾ الظاهر ان من زائدة وان كان الكلام مثبتا على مذهب الأخفش والمعنى هي امرأة فيها حدة فهو وخبر مستأنف لذكر بعض محاسن سودة رضي الله تعالى عنها والتنبيه على سبب تمهينها أن تكون اياها ويحتمل أن تكون بيانا لامرأة النكبة في أول الكلام والمعنى ما رأيت امرأة أعنى امرأة فيها حدة أتمنى أن أكون اياها مثل سودة فتكون فضلتها على النساء اللاتي أضعفن بقوة النفس وجودة القرينة وهو معنى الحدة هنا والله أعلم (قوله كنت أغار على اللاتي وهبن) قال الطيبي معناه أعيب لان من غار عاب ويدل عليه قولها في الآخر ما تستحي أن تهب المرأة نفسها للرجل وهو هنا تقيح وتنغير لئلا يهب النساء أنفسهن له فتكثر النساء عنده (ط) وأوجب هذا القول منها الغيرة والا

كبرت جعلت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة قالت يا رسول الله قد جعلت يومى منك لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها يوم سودة * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عتبة بن خالد وثنا عمر والنقاد ثنا الاسود ابن عامر ثنا زهير وثنا مجاهد بن موسى ثنا يونس ابن محمد ثنا شريك كلهم عن هشام بهذا الاسناد ان سودة لما كبرت بمعنى حديث جرير وزاد في حديث شريك قالت وكانت أول امرأة تزوجها بعدى * وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأقول ونهب المرأة

الله عليه وسلم وأى منزلة أشرف من القرب منه لاسيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء ومن حقق النظر في ذلك علم أنه لم يحصل لأحد من العالم ما حصل لزواجه صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فله أنزل قوله تعالى ترجى من تشاء ممن تشاء (م) أى تؤخر من تشاء عن مضاجعتك وتضاجع من تشاء وقيل دُخل من تشاء وتسلك من تشاء وقيل تترك تزويج من تشاء وتزوج من تشاء (ع) اختلف في هذه الآية فقيل إنها نسخة لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد وقيل إنما الناسخ لها السنة روى زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بعد تزولها ميمونة ومليكة وصنية وجويرية وقالت عائشة مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل الله النساء وقيل العكس وأن لا يحل لك النساء فأنسخ لها وقوله تعالى أنا أحل لنا لك أزواجك وقيل الآية لا يحل لك محكمته وأنه كاحرم على نسائه أن يتزوج غيره حرم عليه أن يتزوج عليهن وقيل لا يحل لك الاستبدال بهن وقيل إن تزوج عليهن وقيل المعنى لا يحل لك النساء الكافرات **(قوله)** فقلت إن ربك ليسارع لك في هوالك (ط) هذا قول أبو رزته الغيرة والدلال والافاضة الهوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بمباعدة عظيمة وتوقيره الذى أمر الخلق به فإنه صلى الله عليه وسلم منزله عن الهوى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وهو ممن ينهى النفس عن الهوى ولو أبدلت هوالك بمراضاتك كان أولى **(قوله في الآخر بسرف)** (ع) هو موضع على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وقيل تسعة وقيل اثني عشر **(قوله)** فلا تزعرعوا (د) هو تنبيه على ما يجب

فقد علمت أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة وان النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركنه صلى الله عليه وسلم وأى منزلة أشرف من القرب منه لاسيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء ومن حقق النظر في ذلك علم أنه لم يحصل لأحد من أهل العلم ما حصل لزواجه صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فقلت هو كلام حق وقد تنافس الصحابة والسلف في تقريب ما لمسه من ثوب ونحوه والتفحيم به وكانوا يكادون يقتتلون على وضوئه والتبرك بكل أثر من آثاره وأين ذلك كله من هذا القرب العظيم وهو الذى لم يتمكن منه دنيا ولا أخرى سوى زواجه رضى الله تعالى عنهن وزادهن من فضله فهى منزلة يغبطهن فيها جميع الأمة وقد نقل عن بعض من مضى من العلماء أنه ذكر زواجه صلى الله عليه وسلم فتحنى أن يكون واحدة منهن وحق له ذلك وأين التمكن منه ومما هو دونه بكثير وقد تسمى أكابر السلف وتنافس أكابر الصحابة فيما هو أدنى من تلك المنزلة وأدنى مراتب كثرته نسبه سبحانه أن يمن علينا وعلى آبائنا وأمهاتنا وأخواننا وذريتنا وأحبتنا بمجاورة هذا النبي الشريف صلى الله عليه وسلم في الجنة الفردوس بلا محنة في الدنيا ولا في الآخرة. ثم وسلين إليه في ذلك بعظيم حرمة صلى الله عليه وسلم ماذا كره الذكرون وغفل عن ذكره الغافلون **(قوله)** ترجى من تشاء ممن تشاء قيل تؤخر من تشاء عن مضاجعتك وتضاجع من تشاء وقيل تطلق من تشاء وتسلك من تشاء وقيل تترك تزويج من تشاء وتزوج من تشاء قيل إن هذه الآية بأسخة لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد وقيل إنما الناسخ لها السنة **(قوله)** فقلت إن ربك ليسارع لك في هوالك (ط) هذا الكلام أبو رزته الغيرة والدلال والافاضة الهوى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباعدة يجب على الخلق من تعظيمه وتوقيره فإنه صلى الله عليه وسلم منزله عن الهوى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وهو ممن ينهى النفس عن الهوى ولو أبدلت هوالك بمراضاتك كان أولى **(قوله بسرف)** بفتح السين المهملة وكسر الراء وهو موضع على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وقيل تسعة وقيل اثني عشر **(قوله)** فلا تزعرعوا (ح) فيه تنبيه

نفسها فلما أنزل الله عز وجل ترجى من تشاء ممن تشاء وثوى اليك ممن تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت قالت قلت والله ما أرى ربك عز وجل إلا يسارع في هوالك وحديثه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة أنها كانت تقول أما تستعنى امرأتك تهب بنفسها لرجل حتى أنزل الله عز وجل ترجى من تشاء ممن تشاء وثوى اليك ممن تشاء فقلت إن ربك عز وجل ليسارع لك في هوالك حدثنا اسحق بن إبراهيم ومحمد بن حاتم قال محمد بن حاتم بن بكر أخبرنا ابن جرير أخبرني عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بسرف فقال ابن عباس هذه زوج النبي صلى الله عليه وسلم فآذار فقم نعشها فلا تزعرعوا ولا تزلزلوا وارفقوا فإنه كان عند

من احترام زوجته صلى الله عليه وسلم لشرف منزلتهن **(قوله تسع)** تقدم الكلام على ذلك **(قوله)** ولا يقسم لواحدة قال عطاء التي لا يقسم لها صفة بنت حي (م) قال الخطابي هذا وهم بل انما هي سودة لانها كانت وهبت يومها عائشة والغلط فيه من ابن جريج راوى الحديث (ع) ولعل روايته صحيحة فانه لما نزل ترجى من تشاء قيل ان التي ارجأ سودة وجوزية وصفية وأم حبيبة وميمونة والتي آوى عائشة وأم سلمة وزينب وحفصة وتوفى صلى الله عليه وسلم وقد آوى جميعهن الا صفة ارجأها ولم يقسم لها فأخبر عطاء عن آخر الامر **(قوله)** وزاد قال عطاء وكانت آخرهن مونا ماتت بالمدينة (ع) ظاهره انه يعنى ميمونة المذكورة وفاتها أمانها آخرهن مونا فقيل انها توفيت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وقيل احدى وخسين قبل عائشة فان عائشة توفيت سنة سبع وخسين وقيل ثمان وخسين فعلى هذا فعائشة آخرهن مونا وأم اصفية فأتت سنة خسين وقيل توفيت ميمونة آخر أيام عمر وأمانها توفيت بالمدينة فوهم اذلا خلافا ان ميمونة توفيت بسرف (ط) الا أن يعنى بالمدينة مكة وهو بعيد وان عني صفة فقد وهم أيضا لانهم تسكن آخرهن مونا

حديث قوله صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لاربعة

(ع) الداودى هو خبر عما الناس يقصدونه ويفعلونه لانه أمر بذلك **(قلت)** يعنى ان المستقر من عادتهم أن يقصد أحدهم احدى هذه الاربعة **(قوله لما لها)** **(قلت)** هو بدل من اربع فأعاد الخافض وكره للابن أن كلام من الأربع مستقل بالغرض (ع) وهو حجة لنا في ان الزوج اذا رفع في الصداق لما تسوق له الزوجة من الجهاز الذى جرت به عادة مثلها وجاء الأمر بخلافه انه يحيط من الصداق الزيادة التى زادها لأجل الجهاز على الأصح عندنا اذا كان الجهاز في حكم التبع لاستباحة البضع كمن اشترى سلعين فاستحققت أدناهما فانه انما ينتقض البيع في المستحقة خاصة قيل وفيه ان للزوج أن يستمتع بمال المرأة والا كانت المرأة كالفقيرة ولم يكن لهذا الكلام فائدة فان سمحت بذلك حل له والا فله بقدر ما بدل من الصداق وعلى هذا اختلفوا هل تجبر على ان تجهز بصداقها فقال مالك تجبر ولا تنقض منه دين ولا تنفقه في غير الجهاز الا الشئ اليسير من الكثير وقال الكوفيون لا تجبر وهو ما لها تفعل به انشاء **(قوله وحسبها)** (ع) الحسب الشرف والرفعة وأصله من الحساب الذى هو العدولان الشريفة يعدل نفسه ولأبائهم ما أثر جملة وخصال شريفة والحسب بسكون

على ما يجب من احترام أزواجه صلى الله عليه وسلم لشرف منزلتهن **(قوله)** وزاد قال عطاء وكانت آخرهن مونا ماتت بالمدينة (ع) ظاهره انه يعنى ميمونة المذكورة أمانها آخرهن مونا فقيل انها توفيت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وقيل احدى وخسين قبل عائشة فان عائشة توفيت سنة سبع وخسين وقيل سنة ثمان وخسين فعلى هذا فعائشة آخرهن مونا * وأم اصفية فأتت سنة خسين وتوفيت ميمونة آخر أيام عمر وأمانها توفيت بالمدينة فوهم اذلا خلافا ان ميمونة توفيت بسرف (ط) الا أن يعنى بالمدينة مكة وهو بعيد وان عني صفة فقد وهم أيضا لانهم تسكن آخرهن مونا

باب قوله صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لاربعة

الداودى هو خبر عما الناس يقصدونه ويفعلونه لانه أمر بذلك (ب) يعنى ان المستقر من عادتهم أن يقصد أحدهم احدى هذه الاربعة **(قوله لما لها)** هو بدل من اربع باعادة الخافض وكره لابنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع فكان يقدم لثمان ولا يقسم لواحدة قال عطاء التي لا يقسم لها صفة بنت حي بن أخطب * حدثنا محمد بن رافع وعبد بن حميد جميعا عن عبد الرزاق عن ابن جريج بهذا الاسناد وزاد قال عطاء وكانت آخرهن مونا ماتت بالمدينة * حدثنا زهير ابن حرب ومحمد بن منبى وعبيد الله بن سعيد قالوا ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله أخبرني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لاربعة لما لها والحسبها

السين المصدر وبفتحها الاسم كالنفض والنقض والحبط والحبط وقدير بالحسب الذرية والقرابة ومنه ما جاء في وفده هو وزن حين قال لهم اختاروا المال أو السبي فقالوا اختاروا الحسب فاختاروا وأبناءهم ونساءهم (قوله ولجأها) ﴿قلت﴾ ولما كان القصد من النكاح قصر الطريق قال الغزالي ينبغي أن يقصد ذات الجلال لأنها التي تقصره وقال الماوردي كانوا يتعاشرون وينشدون في ذلك

ولن تصادف مرعى ممرعاً أبدا * الا وجدت به آثاراً منتهج

(قوله ولديها فاطمة بذات الدين تربت يداك) ﴿قلت﴾ جرت عادة المتوخين لاحد الأربعة أن يؤخر واذات الدين والأليق العكس أن تقدم ذات الدين فانها تكسب منافع الدارين ولما كانوا كذلك أرشد إليه وأمر به وعبر بالظفر الذي هو الفوز بالبيعة ومنتهى الاختيار (قوله تربت يداك) ﴿قلت﴾ هو دعاء في الأصل من ترب الرجل اذا صق بالتراب الا أن العرب تستعمله لمعان آخر كالماتبة والانكار والتعجب وتعظيم الامر والحث على الشيء وهو المراد لما تقدم من انه اللائق فهو كقوله اذارأوا مقدما على الحرب قالوا قتله الله ما أنجمعه يديون بذلك ما يزيد في قوته وشجاعته وقيل هو دعاء حقيقة لتعديده ذات الدين أي تربت يداك ان لم تفعل والأول أوجه * قال رجل للحسن ان لي ابنة أحبا وخطيبا غير واحد فتأشير على قال زوجها رجل يتقى الله فانه ان أحبا يكرمها وان أبغضا لم يظلمها * ومبارك والد عبد الله بن المبارك أرسله سيده لصيانة الرمان ثم بعد مدة خرج سيده الى الحائط وقال له اثني برمانه فأثابه فوجدها حامضة فأمره أن يأتيه بأخرى فأثابه فوجدها كذلك فقال عجب لك يا غلام لك في الحائط شهران ولا تعرف حلوه من حامضه فقال له أنت انما قلت لي صن ولم تقل صن وكل فوالله لا أعرف حلوه من حامضه فمارأى السيد من دينه مارأى قال يا مبارك ان لي ابنة كعالمت وقد رغبت في الأمراء وأنا الآن أستشيرك فيها فقال يا سيدي لتعرف أن الناس في هذا على ثلاثة فئاس يرغبون في مصاهرة ذوى الحسب وهم العرب وناس في ذوى المال وهم أبناء زمانك وناس في ذوى الدين وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فاختار لا ينتك أي الاقسام ثمة فقال لا اختار لاما كان عليه الصعابة وقد رأيت من دينك مارأيت وأنا أحب أن أزوجهامنك فقال يا سيدي أوتزأبي فقال لا والله مثلي لا يهزأ ولكن قم بنا نستشير في هذا الامر فدخل سيده على أم الابنة فعرها بما رأى وبما عرض عليه فقالت له أنت وما

ولجأها ولديها فاطمة
بذات الدين تربت يداك

بان كلام من الأربعة مستعمل بالفرض (قوله ولجأها) (ب) لما كان القصد من النكاح قصر الطريق قال الغزالي ينبغي أن تقصد ذات الجلال لأنها التي تقصره * وقال الماوردي كانوا يتعاشرون وينشدون في ذلك

ولن تصادف مرعى ممرعاً أبدا * الا وجدت به آثاراً منتهج

(قوله فاطمة بذات الدين) (ب) جرت عادة المتوخين لاحدى الأربعة أن يؤخر واذات الدين والأليق العكس أن تقدم ذات الدين فانها تكسب منافع الدارين ولما كانوا كذلك أرشد إليه فأمر به وعبر بالظفر الذي هو الفوز بالبيعة ومنتهى الاختيار ﴿قلت﴾ قوله فاطمة جزاء شرط محذوف أي اذا تحققت ما فصلت لك تفصيلا بينا فاطمة رأيا المسترشد بذات الدين فانها تكسب منافع الدارين وفز بها وفيه الحث على صحة الصلاح في كل شيء لان من صاحبهم استفاد من أخلاقهم وبركتهم حسن طرائفهم ويأمن المفسدة من جهتهم (قوله تربت يداك) (ب) هو دعاء في الأصل من ترب الرجل اذا ألقى بالتراب الا أن العرب تستعمله لمعنى آخر كالماتبة والانكار والتعجب وتعظيم الامر والحث

تريد فقال وان رضيت فقد لا ترضى الابنة قومي فأعرضي عليها فعرضت فقالت لا أمر لي معكما
 فز وجهامنه فزايده منها ولد فسماه عبد الله بن المبارك الذي طبق الآفاق بعلمه وزهده وكرمه وعلمه
 روايته وقضية ابن المسيب في تزويجه ابنته من ابن ودعان بدرهمين بعد أن خطبها منه الخلفاء فغنها
 منهم مشهورة (ع) والحديث يدل على أن إباحة النكاح بكل واحدة من هذه الأربع * واختلاف
 في مراعاة الكفاءة وما هي فالكفاءة هي التقارب في الصفات المعتبرة فيها أما في أي شيء تعتبر فقال
 مالك إنما الكفاءة في الدين والمساكنون بعضهم لبعض أ كفاء فالمولى كفؤ حتى للقرشية وعن عمر
 وابن مسعود وجاعة من الصحابة والتابعين مثله * وقال أبو حنيفة وغيره الكفاءة في الحسب
 والمال فمعد أبي حنيفة قر يش كلها أ كفاء لغيرهم من العرب وليس غيرهم من العرب بكمؤلم
 والعرب غيرهم بعضهم لبعض أ كفاء وليس الموالى للعرب با كفاء ومن لم من الموالى آباء في الاسلام
 فبعضهم أ كفاء لبعض وليس من بآثمه العتق بكفؤ لمن له آباء في الاسلام * وقال أحمد والثوري
 يفرق بين المولى والعربية * وقال الخطابي الكفاءة في قول لاكثر في أربعة الدين والحرية
 والنسب والصناعة واعتبر بعضهم السلامة من العيوب واليسار والمراد بالكفاءة التقارب في هذه
 الصفات بحيث يصدق عليها اسم تلك الصفات لا التساوي فيها * قال الشافعي وليس نكاح غير الكفو
 بمحرم وإنما الكفاءة حق للمرأة والولى فاذا تراضى الجميع بغير كفؤ جاز * قلت * الكفاءة وهي
 التقارب في الاوصاف المعتبرة مطبوعة ثم اختلف فقيل من حق الولي وللزوجة وقيل للزوجة الثيب
 دون الولي فلها اسقاطه وقيل حق لله تعالى فيمنع اسقاطها * وقال بعض المؤثرين الثيب فيها كالذكر
 لا تسقط باسقاطها * واختلاف في أي شيء تعتبر فقال ابن القاسم في الحال والمال * المتيطي وابن قنوح
 وبه الحكم * ابن الماجشون فيهما وفي الدين وقيل في الحال وفي الدين وقيل في الدين فقط والقول
 الخامس ذكره ابن مغيث في النسب فقط * وفي نوازل ابن الحاج وبعليقة الطرطوشي المعتبر في
 الكفاءة ستة الدين والحرية والنسب واليسار والحرفة والسلامة من العيوب الأربع
 وليس السلامة منها من الكفاءة إنما ذلك للمرأة * ابن الحاجب واختلف في الجميع الا الاسلام
 * ابن عبد السلام الكفاءة حقيقة مركبة من الست فأما الدين فيحتمل أن يراد به الاسلام مع السلامة
 من الفسق كان مثلها في الصلاح أو دونها ويحتمل أن يراد به الصلاح حتى لو كان دونها فيه لم تحصل
 الكفاءة * ابن بشير ولا خلاف أن فسق الجوارح مانع فأن زوجها الاب من فاسق فلها أولى قام
 لها فسقه وكان بعض أشياخي يهرب من الفتوى بذلك لأنه يؤدي إلى فسح كثير من الأنكحة
 * ابن عبد السلام والاقرّب التفصيل فان كان يخشى أن يحلف بالطلاق ويحنث ثم ينادي
 ويخشى عليها أن تتطبع بطباعه فسح والا فلا * ابن أبي زيد عن أصبغ أن زوجها الاب
 من فاسق لا يؤمن عليها رده الامام وان رضيت وأما الحرية فأجاز ابن القاسم في المدونة
 نكاح العبد ومنعه غيره وقال للناس منا كح قد عرفت لهم وعرفوا لها واستعظم مالك في
 المدونة أن يفرق بين عربية ومولى وتلايا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية وقال
 على الشيء وهو المراد لما تقدم من أنه اللائق فهو كقولهم اذارأ وأمقدما على الحرب قاتله الله ما أنجمه
 يريدون بذلك ما يزيد في قوته وشجاعته وقيل هو دعاء حقيقة لتعديّة ذات الدين أي تربت يدك ان
 لم تفعل والأول أوجه وقال رجل لا حسن ان لي ابنة أجبها وخطبها غير واحد فأتشير على قال زوجها
 رجلا يتقى الله فان أجبها أكرمها وان أبغضها لم يطلقها * ومبارك والد عبد الله بن المبارك أرسله سيده

الغيرة يفرق بينهما * وأما النسب فقال ابن عبد السلام ان أريده أن يكون الزوج معلوم النسب في حق من هي معلومة النسب فظاهر وان أريده أن يستويافي الشرف فهو يعود الى القدر ولا يصح أن يراد به كونهما من قبيلة واحدة * قال ابن قنوح وليس الحجم بكفاء للعرب وليس العرب بكفاء لقريش ولا قريش لبني هاشم وبنو هاشم من بنو المذابشي واحد لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك * وأما القدر فقال ابن عبد السلام الظاهر أن مرادهم به مساواته لها في الشرف والجاه على أن رد الجاه الى الحال أولى ويمكن أن يفسر الحال بما يرجع الى حسن العشرة وطيب الخلق فمن يمكن أن يراد بالحال ما يرجع الى صحة الجسم * وأما الحال في المدونة اذا رخصت الثيب بكفو في دينه لافي الحال قال ما سمعت من مالك فيها شيئا الا قوله المسمون بعضهم لبعض اكفاء وفيها ايضا أتت مطلقا الى مالك فقالت ان لي ابنة موسرة مرغوب فيها وأصدقت كثيرا فاراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له فقير لاني له ألى أن أتكلم فقال نعم لك في ذلك متكلم * ابن القاسم انكاحه اياها جائز عليها الا أن يضرب فمتنع ورويت لالك فقال ابن حبيب وسعنون قول ابن القاسم خلاف وقيل وفاق وان قول مالك فيمن تخاف منه أن يأكل ما لها وابن القاسم فيمن لا * واستيفاء الكلام على ذلك يخص المتعرض للبدنة * اللخمي ان زوجهما فقير تضع معه أو يتكسب من وجهه يعمرها رد نكاحه وان زوجهما من ذي مال يذهب من قريب ولا حرقه النظر تركه وان زوجهما من ذي كسب حرام أو كثير الخلف بالطلاق رد نكاحه ومن يرى به دون ثبوت تركه أولى وأما الكفاءة بالحرقه في نوازل ابن الحاج ذوو الصناعة الدنيئة كالحائك والحجام والفران والحامى ليس بكفون من هومن أهل المرات والصناعة الجليلة كالبنائة والتجارة ونحو ذلك ويستحب للارب أن يجنب ذا النسل والاعمى وشبهه ويجب ترك ذى الجذام البين

الترغيب في نكاح الابكار

(قوله فقال يا جابر تزوجت قلت نعم) (ع) فيه سؤال الامام رعيته عن أموالهم وتقيد أحوالهم (قوله أبكرا) أى هل أتت زوجت بكرا (ع) فيه ترجيح زواج الابكار لاسباب للشباب * قلت * يعنى

لصيانة الزمان ثم بعد مدة خرج سيده الى الحائط وقال له اثنتى برمات فأناه فوجدها حامضة فأمره أن يأتي بأخرى فأناه فوجدها كذلك فقال عجب لك يا غلام لك في الحائط شهران ولم تعرف حلوه من حامضه فقال له أنت انما قلت صن ولم تقل لي صن وكل فوالله لا أعرف حلوه من حامضه فلما رأى السيد من دينه ما رأى قال يا مبارك لي ابنة كعامة وقد رغبت لي فيها الامراء وأنا الآن استشيرك فيها فقال يا سيدي لتعرف ان الناس فيها على ثلاثة فئاس يرغبون في مصاهرة ذوى الحسب وهم العرب وناس في ذوى المال وهم أبناء زمانك وناس في ذوى الدين وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأحبابه فاختر لا بنتك أى الاقسام شئت فقال لا أختار الا ما كان عليه الصحابة وقد رأيت من دينك ما رأيت وأنا أحب أن أزوجهما منك فقال يا سيدي أوتنهز أبى فقال والله ثلى لا نهز أولكن قم بنائستشير في هذا الامر فدخل سيده على أم الابنة فعرفها بما رأى وما عزم عليه فقالت أنت وما رأيت فقال وان رخصت فقد لا ترضاه الابنة قولى فاعرضى عليها فعرضت عليها فقالت لا أمر لي مع كافر وجهه منه فترا بدله منها ولد فسماه عبد الله بن المبارك الذى طبق الآفاق بفضله وزهده وكرمه وعلا ورأيته وقضية ابن المسيب في تزويجه ابنته من ابن ودعان بدرهمين بعد ان خطبها منه الخلفاء فنعها منهم مشهوره (قوله أبكرا أم ثيبا) (ب) قال الغزالي من فوائد نكاح البكر انها تحب الزوج لتألفه

* وحدثنا محمد بن عبد الله ابن غير ثنائى ثنا عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء أخبرني جابر بن عبد الله قال تزوجت امرأة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا جابر تزوجت قلت نعم قال أبكرا أم ثيب قلت ثيب قال فهلا بكرا تلاعبها قالت يا رسول الله ان لي أخوات لحشيت أن تدخل بيني وبينهن قال فذاك اذا ان المرأة تنكح على دينها ومالها وجهها فليك بذات الدين تربت يداك * حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة عن محارب عن جابر بن عبد الله قال تزوجت امرأة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تزوجت قلت نعم قال أبكرا أم ثيبا قلت

أن الترجيع في جنبه الشاب أقوى في جنبه غيره من الكهول والشيوخ ومطلق الترجيع باق في
 حتمهم وهو ظاهر عموم حديث عليكم بالابكار وفي غالب ظني أن الشيخ حمل الترجيع في غير الشيخ
 وتقدم حديث عرض عثمان على ابن مسعود أن يزوجه بكرا والظاهر أن ابن مسعود لم يكن في سن
 الشبية ولا قريبا منها وتقدم أيضا في الكلام على حديث النظر إلى المخطوبة قضية عمر في تزوجه
 أم كلثوم بنت علي وما قالت له * وفي الصفوة عن سويد بن غفلة أنه تزوج بكرا وهو ابن مائة
 وست عشرة سنة وسو يد هذا من الطبقة الأولى من التابعين رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 ووصل إلى المدينة وقد قبض صلى الله عليه وسلم فصحب الخلفاء الأربعة وكان يقول أنا أصغر من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنة وكان إذا قيل له أعطى فلان وولى فلان يقول حسبي كسرتي
 ولمحي وكان يقول ان الملائكة تشي أمام الجنائز تقول ماذا قدم ويقول الناس ماتك وفيها أيضا
 عن زر بن حبیش أنه اختط بكرا وهو ابن مائة وعشرين سنة وزر هو أيضا من الطبقة الأولى
 من التابعين روى عن عمر وعلي وغيرهما من أكابر الصحابة قال عاصم بن أبي الجود أدركت
 أقواما يتخذون الليل حلامهم زر بن حبیش وكتب إلى عبد الملك كتابا يعظه وكتب في آخره
 ولا يطمع منك يا أمير المؤمنين في طول الحياة ما يظهر من صحة بدنك وأنت لعالم بنفسك واذكر
 ماتكم به الأولون

إذا الرجال ولدت أولادها * وبلت من كبر أجسادها

وجعلت أسقامها تعتاها * تلك زروع قد دنا حصادها

فلم أقرأ عبد الملك الكتاب بكى حتى ابتل طرف ثوبه وقال لقد صدق ولو كتب اليها بغير هذا كان
 أرفق قال الغزالي ومن فوائد نكاح البكر أنها تحب الزوج الأول لتألفه فان الطباع مجبولة على الانس
 بأول ما لوف بخلاف الثيب التي مارست الرجال فانه لا ترضى بعض الصفات التي تخالف ما ألقت من
 الأول فتبغضه انتهى وفي بعض الكتب انه كان رجل وفي ظني انه كان من بني اسرائيل لقي من النساء
 شرافا قسم أن لا يزوج حتى يشاور مائة فشاو تسعة وتسعين فخرج بيلته مس رجلا يكمل به المائة
 وأضره أنه يشاور أول لاق له فلقى رجلا را كبا على قصبة ملطخ الرأس بطين والصبيان محدقون به

فان الطباع مجبولة على الانس بأول ما لوف بخلاف الثيب التي مارست الرجال فانه لا ترضى بعض
 الصفات التي تخالف ما ألقت من الزوج الأول فتبغضه انتهى * وحكى ان رجلا أقسم أن لا يزوج
 حتى يشاور مائة فشاو تسعة وتسعين فخرج بيلته مس رجلا يكمل به المائة وأضره أنه يشاور أول لاق
 له فلقى رجلا را كبا على قصبة ملطخ الرأس بالطين والصبيان محدقون به فوقف مع الصبيان فقال له
 تخ لئلا يرحل فرسى فانتظر حتى تفرق الصبيان عنه فقال له أصاحك الله أسئلك عن مسئلة فقال سل
 ولا تطل وسل عما يعينك واترك ما لا يعينك فقال اني رجل لقيت من النساء شرافا قسمت أن لا تزوج
 حتى أشاور مائة فشاو تسعة وتسعين وأحببت تكمله المائة بك فقال لتعرف ان النساء ثلاث
 واحدة لك واحدة عليك واحدة لك ولا عليك فأما التي لك فالبكر التي لم تغيرك ان رأيت خيرا
 حمدت الله تعالى وان رأيت شرا قالت هكذا الرجال أجمع وأما التي عليك فذات الولد من غيرك وأما
 التي لا لك ولا عليك فالثيب فانها ان رأيت خيرا قالت هكذا يجمل بي وان رأيت شرا حنت إلى الأول
 فقال لقد رأيت من علمك ما رأيت فبالله عرفني بحالك هذا وما أفضى بك إليه فقال ألم نشترط عليك أن
 لا تسئل عما لا يعينك فأخ عليه في السؤال فقال اني رجل طلبت للقضاء فامتنعت فاما خفت الجبر عليه

فوقف مع الصبيان فقال له تنح لئلا يرحلك فرسبي فانتظر حتى تفرق الصبيان عنه فقال له أصلحك الله
 أسألك عن مسألة فقال سل ولا تطل وسل عما يعينك واترك ما لا يعينك فقال اني رجل لقيت من النساء
 شرا اقسمت أن لا تزوج حتى أشاو رمانة فشاورت تسعة وتسعين وأحببت تكملة المائة بك فقال
 لتعرف أن النساء ثلاث واحدة لك واحدة عليك واحدة لا لك ولا عليك فأما التي لك فالبكر
 التي لم تغيرك ان رأت خيرا حدثت الله وان رأت شرا قالت هكذا الرجال أجمع وأما التي عليك فذات
 الولد من غيرك وأما التي لا لك ولا عليك فالثيب فانها ان رأت خيرا قالت هكذا يجمل بي وان رأت شرا
 حنت الى الاول فقال لقد رأيت من علمك ما رأيت فبالله عرفني بحالك هذا وما أفضى بك اليه فقال ألم
 نشترط عليك أن لا تسئل عما لا يعينك فأخ عليه في السؤال فقال اني رجل طلبت للقضاء فامتنعت فلما
 خفت الجبر عليه تعاطيت ما ترى **(قوله في الآخر فإين أنت من العذارى)** قلت * واحد العذارى
 عذراء وليس بمراة للبكر لان العذراء هي التي لها ما يقتض والبكر هي التي لم تر الى الرجل كانت
 عذرتها باقية أو سقطت بقفزة أو سقوط من سلم أو غير ذلك فالعذراء على هذا أخص فكل عذراء
 بكر دون عكس وان دقت النظر قلت بينهما عموم من وجه والذنان بينهما عموم من وجه هما الامران
 يشتركان في الصدق على صورة وتنفرد كل واحدة منهما بالصدق على صورة لا يصدق عليها الآخر
 كالانسان والابيض فاهما يشتركان في الصدق على زيد لا يبيض وينفرد الانسان بالصدق في عمرو
 الاسود وينفرد الابيض بالصدق على العاج وكذلك العذراء والبكر في مسئلتنا يشتركان في الصدق
 فيمن لم تر الى رجل وعذرتها باقية وتنفرد البكر بالصدق فيمن لم تر الى رجل وسقطت عذرتها بقفزة
 ونحوها وتنفرد العذراء فيمن طالت اقامتها مع الزوج وطلعت دون مسيس واذا كانت البكر أعم
 من أن تكون عذرتها باقية أو سقطت بقفزة ونحوها فينبغي للآب اذا اتفق ذلك فيها أن يكتب بذلك
 رسما ليدفع عنها الغضاضة اللا حقة لها في المستقبل فيقول ذكر لشهيدية فلان انه اتفق لابنته البكر
 في حجره انها سقطت من سلم فسقطت عذرتها الى آخر الرسم واذا كتب صداقها فيقول وعقد
 نكاحها منه بذلك والدها المذكور وهي بكر في حجره ولا يكتب عذراء ولا يدع كتب عذراء في غير
 ذلك فانه اذا كتب عذراء ثم وجدها ثيبا كان له في ذلك مقال بخلاف ما لو كتب بكرا ثم وجدها ثيبا
 لان البكر أعم مما تقدم **(قوله ولعابها)** قلت * تقدم ما في لعابها من الروايتين وما يشهد لكل واحدة
 منهما ويشهد لانه من اللعاب بالضم حديث عليكم بالابكار فانهم أعذب أفواها وأتقى أرحاما وأرضى
 باليسير لان الصحيح في تفسير أعذب أفواها أنه كناية عما يحويه الفم من الريق ويقال للخمر والريق
 الاعذبان وأصل العذب الماء الطيب وقيل انه كناية عن كونها أعذب ألفاظا وأقل فحشا مع زوجها
 لبقاء الحياء عليها اذ لم تخالط زوجها قبله بخلاف الثيب فانها مارست الرجال * فان قلت اذا كان أعذب
 أفواها معناه أعذب ألفاظا فلم عدل عنه * قلت * تقرر في علم البيان ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة

ثيبا قال فإين أنت من
 العذارى ولعابها قال شعبة
 قد كرهه لعمر وبن دينار
 فقال قد سمعته من جابر

تعاطيت ما ترى **(قوله فإين أنت من العذارى)** جمع عذراء وهي غير مترادفة للبكر لان العذراء هي
 التي لها ما يقتض والبكر هي التي لم تر الى جال كانت عذرتها باقية أم لا وتنفرد البكر بالصدق فيمن لم تر
 الى الرجل وقد سقطت عذرتها بقفزة ونحوها وتنفرد العذراء فيمن طالت اقامتها مع الزوج وطلعت
 قبل المسيس ويحتمل أن تكون البكر أعم مطلقا وتكون هي التي لم يطأها رجل **(قوله ولعابها)** تقدم
 الكلام في ضبطه * ابن العربي ما أحسن الهدى الشرعي وأقبح النسك الاجمعي هذا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول فإين أنت من العذارى ولعابها يحض على اللعب مع الابكار وأراد الجاهلون نسك

وتلاعك * حدثنا يحيى بن
يحيى وأبو الربيع الزهراني
قال يحيى أخبرنا حماد بن
زيد عن عمرو بن دينار
عن جابر بن عبد الله أن
عبد الله هلك وترك تسع
بنات أو قال سبع بنات
فترجعت امرأتها فقال
لن رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا جابر تزوجت قال
قلت نعم قال فبكر أم ثيب
قال قلت بل ثيب يا رسول
الله قال فهل جارية تلاعها
وتلاعك أو قال تضاحكها
وتضاحكك قال قلت له
إن عبد الله هلك وترك
تسع بنات أو سبعاً وإني
كرهت أن آتين أو أجهن
بمثلهن فأحببت أن أجيء
بامرأة تقوم عليهن وتصلهن
قال فقال لي بارك الله لك
أو قال لي خيرا وفي رواية
أبي الربيع تلاعها وتلاعك
وتضاحكها وتضاحكك
* وحدثنا قتيبة بن سعيد
ثنا سفیان عن عمرو بن
جابر بن عبد الله قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم هل ذكحت يا جابر
وساق الحديث إلى قوله
امرأة تقوم عليهن وتصلهن
قال أصبت ولم يذكر
ما بعده * حدثنا يحيى بن
يحيى أخبرنا هشيم عن سيار
عن الشعبي عن جابر بن
عبد الله قال كنا مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في غزاة فلما أفلنا

وهي هنا كذلك فأنها تفيد أنها الذبذة الرقيق حسنة الطوق ولو صرح بالحقيقة لم يقد ذلك ومعنى أنت
أرحاماً أكثر أولاداً يقال للمرأة السكيرة الولد ناتي وكانت أرضي باليسير لانها لم تتعود من الأزواج فيما
مضى ما تستقل به ما تجده في المستقبل وعلى أنه من اللعب يشهد له ما تقدم للقاضي وهو كتابة عن كمال
الألفة كما تقدم للغزالي * ابن العربي ما أحسن الهدى الشرعي وأقبح النسك لأعجمي هذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول فأين أنت من العذراء ولما بها يحض على اللعب مع الابكار وأراد الجاهلون
نسك عيسى عليه السلام أما وحق الحق لو لافساد الزمان لحكمت بتعريم ذلك الفعل لكن هذا زمن
عيسى في العزلة عن الخلق والترهب للحق وعن ابن عباس قلت لعائشة ولم يزوج بكرا غيرك قالت
قلت يا رسول الله لو نزلت وأدبا فيه شجرة أكل منها وشجرة لم يؤكل منها في أيهما كنت ترجع بعيرك قال
في التي لم يؤكل منها تعني أنه لم يزوج بكرا غيرها (قوله تلاعها وتلاعك) (م) يحتمل أنه من اللام
بضم اللام وهو الرقيق ويدل عليه ما في الآخر من قوله فأين أنت من العذراء ولما بها فانه في
البخاري من رواية المستملي بالضم (ع) إنما حله إلا أكثر على أنه من اللعب بدليل قوله في الرواية
الأخرى تضاحكها وتضاحكك وفي رواية أبي عبيد تلاعها وتلاعك والرواية في لعاها الآتي إنما هي
بالكسر مصدر لعاها كقاتل قتالا * قلت * يبعد أنهما من اللام بالضم لأن تلاعها مفاعلة
من الجانبين والبكر لا ترغب في رقيق الرجل وترغب في ضاحكة ومن حيث أنه خرج مخرج
التعليل لترجح نكاح البكر فكل من التعليلين صالح (قوله أن عبد الله هلك) (ط) قتل يوم أحد
اختلفت عليه أسياف المسلمين يظنون أنه كافر وأجابر يقول أبي أبي فلم يسمعه حتى استشهد فتصدق
جابر بدينه على المسلمين (ع) وفي تصويبه صلى الله عليه وسلم اعتذاره ترجع مصالح لنفس والاولاد
على لذات الدنيا وشهواتها وفيه ما يلزم المرأة من القيام بمصالح زوجها وما تندب اليه من برأهله (قوله
في الآخر أفلنا) (ع) كذا الرواية بالهمز والوجه قطعاً لا نيا وهذه الرواية تحتمل أن اللام مفتوحة
أي أفلنا النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يقال قفل الجيش أي رجع وأقفله الأمير ويحتمل أنها ساكنة
أي أفضل بضمنا بعضا ورواه ابن سفيان أقبلنا بالباء الموحدة من تحت من الاقبال (قوله قطوف)
(م) القطوف الذي يقارب الخطوف في سرعته * الثعالبي إذا كان الفرس يمشي وثبافه وقطوف وان
كان يرفع يديه ويقوم على رجليه فهو شبوب وان كان يلتوى برا كبه حتى يسقط عنه فهو
قوص وان كان مانعا ظهره فهو شموس (ط) وقال أبو زيد القطوف هو بطيء المشي المتقارب الخطا
عيسى عليه السلام أما وحق الحق لو لافساد الزمان لحكمت بتعريم ذلك الفعل لكن هذا زمان
عيسى عليه السلام في العزلة عن الخلق والترهب للحق (قوله تلاعها وتلاعك) (م) يحتمل أنه من
اللام بضم اللام وهو الرقيق ويدل عليه في الآخر من قوله فأين أنت من العذراء ولما بها فانه في
البخاري من رواية المستملي بالضم (ع) إنما حله إلا أكثر على أنه من اللعب بدليل قوله في الرواية الأخرى
تضاحكها وتضاحكك وفي رواية أبي عبيد تلاعها وتلاعك والرواية في لعاها الآتي إنما هي
بالكسر مصدر لعاها كقاتل قتالا (قوله أن عبد الله هلك) (ط) قد يؤخذ اختلاف عليه
أسياف المسلمين يظنون أنه الكفار وجابر يقول أبي أبي فلم يسمعه حتى استشهد فتصدق جابر بدينه
على المسلمين (قوله فلما أفلنا) (ح) هكذا هو في نسخ بلادنا بالباء وكذلك نقله القاضي عن رواية
سفيان عن مسلم قال وفي رواية ابن ماعان أقفلنا بالماء قال ووجه الكلام قفلنا أي رجعا قال ويصح
أقفلنا بفتح اللام أي أفلنا النبي صلى الله عليه وسلم وأقفلنا بضم الهمزة مبنيا للفعل (قوله قطوف)

فلحقني راكب خلفي فغس بعيري بعززة كانت معه فانطلق بعيري كما جود مائت را، من الابل فالتفت فادأ أنا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يجعلك يا جابر قلت يا رسول الله اني حديث عهد بعرس فقال أ بكر تزوجها أم نيبا قال قلت بل نيبا قال هلا جارية تلاعبها وتلاعبك قال فلما قدمنا المدينة ذهبنا للدخل فقال أهلا واهي ندخل ليلا أي عشاء كي تمشط الشعثة وتغسل المغيبة قال وقال اذا قدمت فالكيس الكيس * حدثنا (٩٨) محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب يعني ابن عبد المجيد

الثقفي ثنا عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة بأبطأ بجلي فأتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي يا جابر قلت نعم قال ما شئت قلت أبطأ بجلي وأعيأ فقلت ففزل فحججه بمحججه ثم قال اركب فركبت فلقد رأيته أ كفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم هال أتر وحت فقلت نعم فقال أ بكر أم نيبا قلت بل نيبا قال فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك قلت ان لي أخوات فأحببت أن أتر وجم امرأة تجمعهن وتمسطن وتمسوم عليهن قال أمانك فادم فاذا قدمت فالكيس الكيس ثم قال أتبيع جلك قلت نعم فاشتره مني بأوقية ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدمت بالعدة فجئت المسجد فوجدته على باب المسجد فقال الآن حين قدمت قلت نعم قال فدع جلك وادخل فصل ركعتين قال فدخلت فصلت ثم رجعت فأمر بلالا أن يزن لي أوقية فوزن لي بلال فارجح في الميزان قال فانطلقت فلما وليت قال ادع لي جابرا فدعيت فقلت الآن يرد علي الجمل ولم يكن شيء أنفض الى منه فقال خذ جلك ولك ثمنه * حدثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا المعتمر قال سمعت أبي ثنا أبو نصره عن جابر بن عبد الله قال كنا في مسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على ناضح انما هو في آخريات الناس قال فضر به رسول

(قوله بعززة) (م) قال أبو عبيد العززة مثل نصف الرح وأ كثر بشئ فيها زج مثل زج الرح * لثاماني فان طالت شيا فهي نيزك ومطر قد زاد طولها وفيها سنان في آله وحر به (قوله في الآخر كي تمشط الشعثة) أي حتى تتزين لزوحها تمشط الشعر وتنظيف البدن بالاستعداد والشعثة المتفشية الشعر من شعث اذا انتفش (ط) الشعثة المتغيرة الحال والهيئة والمرأة في غيبة الرجل قليلة المبالاة بنفسها فاذا قدم وراها في تلك الحال زهد فيها (م) والاستعداد استفعال من الحديد يعني الاستحلاق به والمغيبة من غاب عنها زوجها يقال أغابت المرأة اذا غاب عنها زوجها فهي مغيبة بالماء وأشهدت اذا حضر زوجها فهي مشهدة دون هاء (ع) وقول الداودي توفير المرأة ذلك منها دليل عفتها فان أشار بذلك الى انه سنة فليس شيء ولا أصل له من الحديث وانما الحديث اشارة الى ما جرت عادتهم وفيه الحس على تكارم الاخلاق والندب الى ما يوجب الالفة ودوام الصلة لان الاستفعال والمطروق ليلا مظنة أن يطالع الرجل على ما يوجب زهده فيها فأمهل حتى يدخل ليلا ليسبق اليها الخبر فستمتد ولا يعارض هذا النبي عن الطروق ليلا بل هو موافق له لان معنى ذلك اذا لم يسبق الخبر خوف الاستفعال وقد جاء هذا مينا في الجهاد اذا قل كان لا يطرقهم ليلا وكان يأثم غدا وعشا (قوله اذا قدمت فالكيس الكيس) (م) قال ابن الاعرابي الكيس الجماع هو أيضا لعقل جعل طلب الولد عقلا ومنه حديث أي المؤمنين أكيس أي أعقل * قلت يريد ان الحظ على الجماع انما هو لطلب الولد وكان طلب الولد عقلا لما عسى أن ينتفع به الأب في دنياه وأخراه ومنه الحديث او ولد صالح يدعوله (قوله في الآخر فحججه بمحججه) (ع) أي فحججه والمحجن عصافيهات تعيق يلتقط بها الراكب الشيء من الارض ويلوي بها عنق الشاة وتجسس اذا نذت (قوله فصل ركعتين) (ع) أي بطيء لسير (قوله بعززة) بفتح النون (ع) قال أبو عبيد العززة مثل نصف الرح وأ كثر بشئ فيها زج مثل زج الرح (قوله كي تمشط الشعثة) أي تتزين بمشط الشعر والشعثة المتفشية الشعر (قوله وتغسل المغيبة) بضم الميم وكسر الغين يقال أغابت المرأة اذا غاب عنها زوجها والاستعداد استعمال الحديد في حلق شعر العانة وهذا ارشاد منه صلى الله عليه وسلم الى ما يقتضي دوام الالفة والمحبة بين الزوجين (قوله فاذا قدمت فالكيس الكيس) منصوب بين على الاغراء * ابن الاعرابي الكيس الجماع وهو أيضا الفعل جعل لطلب الولد عقلا وحضه على الجماع لاجل طلب الولد لما عسى أن ينتفع به في دنياه وأخراه الحديث أو ولد صالح يدعوله وقيل حضه على الكيس وهو التخرز عن أن تحمله الشهوة على الوطء في الحيض ونحوه (قوله فحججه بمحججه) أي فحججه والمحجن بكسر الميم عصى فيها تعيق يلتقط بها الراكب الشيء من الارض ويلوي بها عنق الشاة ويجسس اذا نذت (قوله في آخريات الناس) بضم الهاء مزة وفتح الراء (قوله

رجعت فأمر بلالا أن يزن لي أوقية فوزن لي بلال فارجح في الميزان قال فانطلقت فلما وليت قال ادع لي جابرا فدعيت فقلت الآن يرد علي الجمل ولم يكن شيء أنفض الى منه فقال خذ جلك ولك ثمنه * حدثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا المعتمر قال سمعت أبي ثنا أبو نصره عن جابر بن عبد الله قال كنا في مسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على ناضح انما هو في آخريات الناس قال فضر به رسول

الله صلى الله عليه وسلم أو قال فغسسه أراه قل بشئ كان معه قال فجعل بعد ذلك يتقدم الناس ينازعني حتى انى لا كفاه قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبعني بكندا وكذا والله يغفر لك قال قلت هولك يا بني الله قال أتبعني بكندا وكذا والله يغفر لك قال قلت هولك قال وقال لي أتر وحت بعد أهلك قلت نعم قال نبيأأم بكر قال قلت نبيأ قال فهلاتر وحت بكرأ نضاحكك ونضاحكها وتلاعبك وتلاعها قال أبو نضرة فكانت كلمة يقولها المسلمون أفعول كذا وكذا والله يغفر لك * حدثني محمد بن عبد الله بن عمر الحمداني ثنا عبد الله بن يزيد ثنا حيوة أخبرني شرحبيل بن (٩٩) شريك أنه سمع أبا عبد الرحمن الحبلي يحدث عن

عبد الله بن عمر وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة * وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب ثني ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة كالضلع اذا ذهب تقويمها كسرته وان تركتها استقت بها وفيها عوج * وحدثني زهير بن حرب وعبد بن حميد كلاهما عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابن أخي الزهري عن عمه بهذا الاسناد مثله سواء * حدثنا عمرو الباقداو بن أبي عمرو واللفظ لابن أبي عمرة قالنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة خلقت من ضلع لن تستقيم لك على طريقة فان استقت بها استقت بها وفيها عوج

هي سنة العادم من سفر وتقدم في الصلاة (قوله في الآخر الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة) * قلت * المتاع ما يستمتع به من متاع الدنيا قليلاً أو كثيراً ولا يبعد أنه إشارة الى أن متعومات الدنيا حقيرة لا يؤوبها ولذلك لما ذكر الله سبحانه أصناف متعوماتها في قوله تعالى زين للناس الآية قال بعد ذلك والله عنده حسن المآب وخص منها المرأة وقيد بها بالصلاح ليؤذن بها بشر متاعها اذا لم تكن بتلك الصفة وفي حديث أسامة ماتر كت بعدى فتنة أضمر على الرجال من النساء * الغزالي بلغ ابن المسيب من العمر ثمانين سنة وذهب إحدى عينيه ولم يرمذأر بعين سنة الامن داره الى المسجد وكان يقول لا أخاف على نفسي ما أخاف عليها من النساء وقوله في ذلك الحديث أضمر من النساء يتناول الزوجة مع زوجها فانها اذا لم يمنعها الصلاح كانت عين المفسدة فلا تأمر زوجها ولا تنهيه الا على شر وأقل ذلك أن ترغبه في الدنيا حتى يتألم فيها وأى شر أضمر من ذلك الحديث من معنى ما تقدم من حديث فاطمة بنت الدين تربت يداك وحديث تخير والطفكم وحديث اياكم وخضراء الدمن قيل وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء * أساء بهض ولد أبي الاسود الدؤلي اليه فقال يا بني لم تسيء الى وقد أحسنت اليك من قبل أن تخلق فقال يا بئيت وكيف أحسنت الى قبل أن أخلق فأشدد

فأول احسانى اليك تخيرى * لمأجدة الاعراق باد عفافها

(قوله في الآخر خلقت من ضلع) (ط) هذا يؤيد ما ذكره المفسرون من أنها خلقت من آخر الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة المتاع ما يستمتع به من متاع الدنيا قليلاً أو كثيراً (ب) ولا يبعد أنه إشارة الى أن متعومات الدنيا حقيرة لا يؤوبها وقيد المرأة بالصلاح ليؤذن بها بشر متاعها اذا لم تكن بتلك الصفة وفي حديث أسامة ماتر كت بعدى فتنة أضمر على الرجال من النساء * الغزالي بلغ ابن المسيب من العمر ثمانين سنة وذهب إحدى عينيه ولم يرمذأر بعين سنة الامن داره الى المسجد وكان يقول لا أخاف على نفسي ما أخاف عليها من النساء وقوله في ذلك الحديث أضمر من النساء يتناول الزوجة مع زوجها فانها اذا لم يمنعها الصلاح كانت عين المفسدة فلا تأمن زوجها ولا تنهيه الا على شر وأقل ذلك أن ترغبه في الدنيا حتى يتألم فيها وأى شر أضمر من ذلك والحديث من معنى ما تقدم فاطمة بنت الدين تربت يداك وحديث تخير والطفكم وحديث اياكم وخضراء الدمن (قوله خلقت من ضلع) (ط) أى أخرجت كما تخرج النحلة من النواة ويحتمل انه تمثيل أى مثل ضلع * اختلف متى خلقت من ضلع آدم قيل قبل دخوله الجنة وقيل في الجنة * ابن عباس وسميت حواء باللد لانها أم كل حي وقيل انها ولدت لآدم أربعين ولداً في عشرين بطناً في كل بطن ذكر وأنثى

وان ذهبت تقويمها كسرتها وكسرها طلاقها * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فادشها مرة فليتكلم بخير أو ليسكت واستوصوا بالنساء فان المرأة خلقت من ضلع وان أعوج شئ في الضلع أعلاه ان ذهبت تقويمه كسره وان تركته لم يزل أعوج

اضلاع آدم عليه السلام وهي القصيراء ومعنى خلقت أى أخرجت كما تخرج النخلة من النواة وبحقيل أنه تمثيل أى مثل ضلع فهي كالضلع وبشهادة قوله لن تستقيم لك على طريقة فان استقمت بها استقمت وبها عوج وان ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلقها والعوج بفتح العين في الاجسام وبكسرها في المعاني (د) اختلف متى خلقت من ضلع آدم عليه الصلاة والسلام قيل قبل دخوله الجنة وقيل في الجنة * ابن عباس وسُميت حواء لانها أم كل حي وقيل انها ولدت لآدم أربعين ولدا في عشرين بطنا في كل بطن ذكر وأنثى ﴿قلت﴾ قال تعالى لما أسكن الله آدم الجنة كان يمشي فيها وحشالم يكن من يؤانسه فالقي الله عليه النوم فأخذ القصيراء من أضلاعه دون أن يجد آدم ألم ذلك فخلق منها حواء ثم ألهاوزن بها بانواع الزينة وأجلسها عند رأسه فلما انتبه وجدها عند رأسه فسأله الملائكة عنها لئلا تنوعوا علمه ففرهم باسمها وبما خلقت له ﴿قوله﴾ في الآخر استوصوا بالنساء خيرا ﴿قلت﴾ الاستيضاء قبول الوصية فالعنى أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتي فبهن فانهن خلقن من ضلع أعوج فلا يأتى الانتفاع بهن الا بعد اراتهن ويجوز أن يكون من الخطاب العام أى ليوص بكم بعضا بهن وبحقيل أن تكون السين للطلب مبالغة أى اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقهن ﴿قوله﴾ لا يفرك مؤمن مؤمنة (ع) هو خبر لانهى أى لا يبغيض الرجل بغضا تاما ويعنى أن بغض الرجال للنساء بخلاف بغض النساء للرجال الأتراء كيف قال ن كره منها خلقا رضى منها آخر واستعمال الفرق في الرجال مجاز وانما هو حقيقة في النساء كما قال في الحديث المعروف حسنا فلا تترك معناه لا تبغض ﴿قلت﴾ الفرق بكسر الفاء هو بغض أحد الزوجين الآخر قيل فهو نفي في معنى النهى أى لا ينبغي للرجل أن يبغضها اذا رأى منها ما يكره لانه ان كره منها خلقا رضى منها آخر فيقابل هذا بذلك ﴿قوله﴾ لولا حواء لم تكن أنثى زوجها (ع) لانها مهن وأشبهن بالولادة ونزع العرق فيا جرى لها في قمة لشجرة مع ابليس فانه اغواها قبل آدم

(ب) قال الثعالبي لما أسكن الله آدم الجنة كان يمشي فيها وحشالم يكن من يؤانسه فالقي الله تعالى عليه النوم فنام فآخذ القصيراء من أضلاعه دون أن يجد ذلك ألم فخلق منها حواء ثم ألهاوزن بها بانواع الزينة وأجلسها عند رأسه فلما انتبه وجدها عند رأسه فسأله الملائكة عنها لئلا تنوعوا علمه ففرهم باسمها وبما خلقت له ﴿قوله﴾ وبها عوج بفتح العين في الاجسام وبكسرها في المعاني ﴿قوله﴾ استوصوا بالنساء خيرا (ب) الاستيضاء قبول الوصية فالعنى أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتي فبهن فانهن خلقن من ضلع أعوج فلا يأتى الانتفاع بهن الا بعد اراتهن وبحقيل أن يكون من الخطاب العام أى ليوص بكم بعضا بهن وبحقيل أن يكون السين للطلب مبالغة أى اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقهن ﴿قلت﴾ قال الطيبي ونظيره قوله تعالى وكانا من قبل يستغفون على الذين كفروا * الكشاف السين للبالغة أى يستلون انفسهم القمع عليهم كالسين في استعجب ويجوز أن يكون من الخطاب العام أى يستوصي بكم من بعض في حق النساء ﴿قوله﴾ لم يفرك مؤمن مؤمنة بفتح الياء والراء بينهما فاء أى لم يبغيض (ج) قال أهل اللغة فرق بكسر الراء البغض (ب) الفرق بكسر الفاء بغض أحد الزوجين الآخر قيل وهو نفي في معنى النهى أى لا ينبغي للرجل أن يبغضها اذا رأى منها ما يكره ان كره منها خلقا رضى منها آخر فيقال هذا بذلك انتهى ﴿قلت﴾ وحله القاضي على أنه خبر في المعنى أيضا أى لا يقع منه بغض تام لها قال وبغض الرجال للنساء خلاف بغضهم لهم (ح) وهو ضعيف أو غلط بل الصواب انه نهى على ما سبق ﴿قوله﴾ لولا حواء لم تكن أنثى زوجها لانه زين لها كل الشجرة قبل

استوصوا بالنساء خيرا * وحدثنى ابراهيم بن موسى الرازى ثنا عيسى يعنى ابن يونس ثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمران ابن أبى أنس عن عمر بن الحكم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضى منها آخر أو قال غيره * وحدثنى محمد بن مثنى ثنا أبو عاصم ثنا عبد الحميد بن جعفر ثنا عمران بن أبى أنس عن عمر بن الحكم عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بحقه * وحدثنى هريرة بن معروف ثنا به عبد الله بن وهب أحبرنى عمرو بن الحرث أن أبا يونس مولى أبى هريرة حدثه عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر * وحدثنى محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثامعمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرأ حديث منها وقال رسول الله صلى الله

حتى أكلت من الشجرة ثم أنت آدم فزيت له ذلك وحلته على أن أكل ﴿قلت﴾ قيل تزيينها له ذلك خيانة له وسنت هذه السنة ولولا أنها سنها لما سلكتها أنى مع زوجها (قوله) ولولا بنو اسرائيل لم يخبث الطعام ولم يخبز اللحم (ع) لما أنزل الله سبحانه المن والسلوى على بنى اسرائيل فكان يسقط عليهم في مجالسهم كالمخ من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيؤخذ منه كل يوم ما يغني ذلك اليوم الى يوم الجمعة فيأخذون منه الجمعة والسبت الى أن تصدوا الى أكثر من ذلك وادخروه ففسد فكان ادخارهم فسادا عليهم وعلى غيرهم ﴿قلت﴾ المعنى أن لولا بنى اسرائيل الذين سنوا ادخارهم اللحم حتى خزنوا ادخرا حتى يخبز (م) ويخبز معناه تغير وأنتن وفي النون منه الفتح والكسر والمصدر خزنوا وخزنوا وثلثه خزن الطعام يخبز خزنوا وخزنوا وقال طرفه نحن لا يخبز فينا لحننا * انما يخبز اللحم المدخر وروى انما يخبز اللحم المدخر

﴿كتاب الطلاق﴾

(د) هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك ومنه طلق البلاد أى تركها ﴿قلت﴾ وأما الطلاق في العرف فقيل هو صفة حكيمه ترفع حلية متعة الزوج بزوجه بوجوب تكرره للحرمة تين وللعدمة حرمتها عليه قبل زوج وانما قال بوجوب تكرره مرتين لانه رسم الطلاق الواقع لا الطلاق الكلبي اذ لو رسم الكلبي لما يل بوجوب وقوعه ثلاثا للحرمة ومرتين للعدمة * وأما حكم الطلاق فقصه اللغمي الى الوجوب والذنب والاماحة والكراهة وزاد ابن بشير الحرمة اللغمي فيجب اذا فسد ما بينهما ولا يكاد يسلم له دينه معها * ويندب اذا كانت غير صينة الا أن تتعلق بها نفسه لقوله للذي قال ان زوجته لا ترد يد لامس طلقها قال اني أحبها قال امسكها ولا يأمن أن يلحق به غير ولده * ويباح ان كانت لا تفي بحقه ويكره ان كان كل منهما مؤديا حق صاحبه لحديث أبغض الحلال الى الله الطلاق * ابن شريح * ويحرم ان خيف من وقوعه ارتكاب كبيرة مثل أن يكون لأحدهما بالآخر علة فاذا فارقها خاف ارتكاب الزنا قال ويندب ان وقع بينهما من الكراهة ما لا تحسن معه الصعبة وتقدم للغمي أنه جعل هذا مباحا ولا يظهر فيه الندب (ع) * وقال الخطابي ليس الطلاق بمكروه لان الله سبحانه أباحه وفعله صلى الله عليه وسلم قال وحديث أبغض الحلال الى الله الطلاق هو محمول على سوء العشرة لا على الطلاق ﴿قلت﴾ الاظهر أن الطلاق جائز في الاصل كما أشار اليه الخطابي ومع أنه جائز فهو مرجوح لحديث أبغض الحلال الى الله الطلاق والمرجوحية لا تنافي الجواز والقرآن دل على الجواز والسنة والحديث بين المرجوحية فاذا لم ينافي الجواز لا يحتاج في الحديث الى تكلف تأويل وعلى احتياجه الى ذلك فتأوله الخطابي كما ذكر وتأوله الشيخ على أن معناه أقرب الحلال

آدم عليه السلام فاكلت منها ثم زينت له ذلك وحلته على ان اكل (قوله) لم يخبث الطعام ولم يخبز اللحم بفتح الياء والنون من خبز بفتح النون وكسرها الى تغير وأنتن (ح) قال العلماء معناه ان بنى اسرائيل لما أنزل عليهم المن والسلوى نهقوا عن ادخارهما فادخروا وفسدوا وأنتن واستغرم من ذلك الوقت

﴿كتاب الطلاق﴾

(ش) هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال (ب) وأما في الاصطلاح فقيل هو صفة حكيمه ترفع حلية متعة الزوج بزوجه بوجوب تكرره للحرمة تين وللعدمة حرمتها عليه قبل زوج وانما قال موجبا

عليه وسلم لولا بنو اسرائيل لم يخبث الطعام ولم يخبز اللحم لولا حواء لم تخن

الى البغض الطلاق فيكون ضده وهو عدم لطلاق أبعد من البغض فيكون أحل من الطلاق
 ﴿فان قلت﴾ لان لم الرجوعية لانه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل الرجوح ﴿قلت﴾ الاظهر
 انه صلى الله عليه وسلم فاعمله لسبب راجح فلامرجوعية في فعله وايضا فالمرجوعية التي ذكرناها
 هي في حق غيره وأما هو صلى الله عليه وسلم فاعمله ليدل على الجواز وله في ذلك ثواب وجوب
 التبليغ فلامرجوعية في حقه صلى الله عليه وسلم (قولم طلق امرأته وهي حائض) (م) لطلاق في
 الحاض محرم (د) لم يختلف في حرمة طلاق الحامل في الحيض ﴿قلت﴾ ويأتى الخلاف في طلاق
 الحامل فيه ودليل حرمة الطلاق في الحيض الحديث واحتلف في وجه الحرمة ف قيل انه شرع غير
 معلل والمشهور انه معلل لمافية من الضرر على المرأة من تطويل العدة لان العدة عند مالك بالافراء
 والاقراء عنده انما هي الاطهار فاذا طلعت في الحيض فعقد زاد في عدها بقية أيام الحيض (قولم فسأل
 عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) ﴿قلت﴾ قال ابن العربي يحتمل سؤاله لانه لم تكن البازلة
 وقعت فسأل ليعلم الحكم ويحتمل أنه علمه من قوله تعالى فطقلوهن لعدتهن وقوله يتر بصن بأنفسهن
 ثلاثة قرء والحيض ليس بقرء فيفتقر الى معرفة كيفية الحكم فيه ويحتمل أن يكون سمع النبي
 والأوسط أقواها (قولم مره) (م) احتلف في هذا الأمر فحمله مالك على الوجوب وحله الشافعي وأبو
 يوسف على الندب ولا حجة لهم ان قالوا انما امره بالرجعة أبوه وليس لأبيه أن يضع الشرع لانه انما
 أمره بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبلغ عنه ﴿قلت﴾ اختلف الأصوليون فيمن أمره غيره أن
 يأمر ثالثا كقولهم مر وا الصبيان بالصلاة هل الاول أمر حقيقة فعلى انه أمر حقيقة فالصبيان
 مأمورون بأمره وعلى انه ليس بأمر حقيقة فالصبيان انما هم مأمورون للاولياء واختلاف العلماء
 هذا انما هو بناء على أن الاول أمر حقيقة (قولم فليراجعها) ﴿قلت﴾ العدة على الزوجة يباح التمتع بها
 والطلاق بحرم ذلك والرجعة هي رفع الزوج أو إلحاقكم تلك الحرمة عن الزوجة وقلنا أو إلحاقكم لان
 الحاكم يرجع على المطلق في الحيض اذا أبى والموثقون يقصرون على المرتجعة من الطلاق الرجعي
 لعظم الرجوع وعلى المرتجعة من الطلاق البائن لعظم الرجوع قالوا لان البائن ملكت نفسها فلا بد من
 رضاها فهي معاملة من الجانبين والحديث يدل على خلاف ذلك لقوله فليراجعها وطلاق ابن عمر انما
 كان رجعا وبقال في رجعة الطلاق هذه بفتح الراء وكسر هاء قال الجوهري والفتح أفصح (ع) والرجعة
 تصح من كل طلاق قاصر عن نهاية ما ملك منه ليس معه فداء ووقع بعد الدخول بمقد صحيح ووطء
 جائز ﴿قلت﴾ قال قاصر عن نهاية ما ملك منه لتدخل فيه رجعة العبد لانه لو قال قاصر عن الثلاث
 لم تدخل لانه انما العبد تطليقتان وقال ليس معه فداء لان رد هامن طلاق فيه فداء لا يسمى رجعة وانما
 يسمى مراجعة كما تقدم وقوله وقع بعد الدخول لان الرد من طلاق وقع قبل الدخول لا يسمى أيضا
 رجعة وانما هو مراجعة كما تقدم وشرط في الوطاء الواقع في العقد الصحيح أن يكون جائزا هو
 المشهور فلو وطئها وهي صائمة أو معتكفة أو حائض لم تكن رجعة وخرج اللخمي من قول ابن

أنثى زوجها الدهر حدثنا
 يحيى بن يحيى التميمي قال
 قرأت على مالك بن أنس
 عن نافع عن ابن عمر أنه
 طلق امرأته وهي حائض
 في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فسأل عمر بن
 الخطاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن ذلك
 فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مره فليراجعها

تكرره لانه رسم الطلاق الواقع لا الطلاق الكلي اذ لو رسم الكلي لقال يوجب تكرره ثلاثا
 للحر ومرة للعبد وأما حكمه فينقسم بحسب عوارضه الى أقسام الشريعة الخمسة وحديث
 أبغض الحلال الى الله الطلاق وتأوله الشيخ على أن معناه أقرب الحلال الى البغض الطلاق فيكون
 ضده وهو عدم الطلاق أبعد من البغض فيكون أحل بالحديث يدل على انه مرجوح بحسب الاصل
 (قولم مره فليراجعها) اختلفوا في هذا الأمر فحمله مالك على الوجوب وأبو يوسف على الندب

الماحشون أن وطء الحائض يحل المشقة عدم شرطية جواز الوطء * قال اللخمي وأما الوطء في صورة التطوع والاعتكاف غير المندور فمعتبر لأنه يسقط باول الملاقاة (م) ولا خلاف أن الرجعة تصح بالقول وكذلك عند بالفعل مع النية ولم يشترطها أبو حنيفة وابن وهب ومنع الشافعي الارتجاع بالفعل وهذا الاختلاف مبنى على خلاف قبله وهو أن المطلقة طلاقاً رجعياً هل التمتع بها حلال وهو قول أبي حنيفة وإذا كان الفعل حلالاً لم يفتقر في استباحته إلى نية أو هو حرام وهو قولنا وقول الشافعي والحرام لا يستباح بنفسه بل بغيره قلنا نحن ذلك الغير هي النية وقصره الشافعي على القول النطقي وتمسك الحنفية في حل وطء الرجعية بقوله تعالى وبمواهبنا قالوا أسماء بعل والبعر الزوج والزوج يحل له وطء زوجته قالوا أيضاً فإنه القياس لثبوت النفقة والارث في لعدة وتمسك المالكية بالآية نعمها قالوا جعل للبعول الرد والردانما يكون بعد الذهاب ولا ذهاب الاحلية الوطء وأما تسميته ببعلاً فيجوز قالوا وأيضاً فإنه القياس لأن العدة ثابتة فيه وتبين بخر وجهها ما ولا يكون ذلك في الزوجة فتنازع العريمان فهم الآية والقياس كما ترى وأشار بعض شيوخنا لما حرمنا إلى أن الفعل وحده لا يكفي حتى ينضم إليه القول النفسي وهو واجب ارتجاع في النفس فيصير الخلاف بيننا وبين الشافعي على طريقة هذا الشيخ في تعيين القول فالشافعي يقول هو النطقي ونحن نقول هو الأعم من كونه نطقاً أو نفسياً ~~قلت~~ وقوله لا خلاف يقضي بأنه لا خلاف في عدم شرطية النية مع القول وغيره ذكر الخلاف في شرطية القول كما هو في شرطية الفعل وابن الحاجب جمع العورتين فقال وفي شرطية لنية في القول والفعل * ثالثاً المشهور في الفعل لاق القول والقول بشرطيةهما لا بالشبه ومقابله لابن وهب لأنه إذا لم يشترطها في الفعل الذي هو أضعف دلالة فأحرى في القول وكان الثالث هو المشهور لأنه شرط في المدونة عمن وطئ في العدة أو قبل أو بأشراً أو جرداً ونظر إليها أو إلى فرجها أو يكون ذلك رجعة قال مالك إن وطئ بنوى بذلك الرجعة فهي رجعة وفيها أيضاً وإن قال لها قد راجعتك ثم قال لم أرد بقولي رجعة وإنما كنت لأعبا قال لزمته الرجعة والرجعة بالقول أو بقول راجعتك أو أراجعتك أو رددتك أو أمسكتك وكل لفظ يفهم منه رد الزوجة إلى ملكه والرجعة بالفعل هو أن يطأ أو يفعل شيئاً من المقدمات (ع) واحتلف هل يجب الأشهاد على الرجعة أو يستحب وسبب الخلاف قوله تعالى فأمسكوهن بمروءة أو فارقوهن بمروءة وأشهدوا ذوي عدل منكم فالمرء بالأشهاد وقع بعد جنتين وبين الأصوليين خلاف هل يرجع إلى الأخيرة لأنها أقرب أو ألبها فإن رجوع إلى الأخيرة فلائسك بالآية للفريقين وإن رجع البها فبرجع النظر إلى صيغة الأمر هل هي للوجوب أو للنسب وإن عورض بأنه إذا رجع للجنتين فكيف تحمل على النسب والأشهاد على الطلاق واجب قبل خروج الطلاق بدليل **(قول)** ثم ليرت كما احتج تطهر ثم تحبض ثم تطهر (م) إن قيل لم أمره أن يؤخر الطلاق إلى الطهر الذي يلي الطهر الذي يلي حيض الطلاق قيل عنه أجوبة فقيل لأن حيض الطلاق والطهر الذي يليه بمنزلة قرء واحد فلو طلق فيه لكاهن موقفاً للفتنتين في قرء واحد وليس ذلك بطلاق السنة وقيل عوقب بتأخير الطلاق لفعله المحرم * واعترض هذا ابن عمر لم يكن عالماً بالحرمة حتى يستحق العقوبة وقيل لأنه لا ينبغي الطلاق في الطهر الذي يلي حيضة الطلاق لأنه لو طلق فيه ولم يمسه كان كمن ارتجع للطلاق لا للكنكاح واعترض هذا بأنه يلزم أنه لا يطلق قبل الدخول لأنه يصير كمن كنكح للطلاق لا للكنكاح وقيل إنما نهى عن الطلاق في هذا الطهر ليطول مقامه معها والظن بأن عمر أنه لا يمنعها حقها في الوطء فلعله إذا وطئها تطيب نفسه ويمسكها فيكون ذلك حرصاً على رفع الطلاق

ثم ليرت كما احتج تطهر ثم
تحبض ثم تطهر

وحضا على بقاء الزوجية **(قوله)** ثم ان شاء أمسك بعدوان شاء طلق قبل أن يمسه (م) يكره الطلاق في طهر مس فيه لما فيه من التلبس لانه لا يدري هل حملت فتعبد بالوضع أو لم تحمل فتعبد بالاقراء وقد يظهر الحمل فيندم على الفراق وقد ذهب بعض الناس الى أنه يجبر على الرجعة كما يجبر المطلق في الحيض * وقد اختلف عندنا اذ الم يرتجع حتى جاء الطهر الذي أمر بالتأخير اليه هل يجبر على الرجعة كما يجبر المطلق في الحيض لأنه حق ثبت فلا يزول زال وقته أم لا يجبر لانه قادر على الطلاق في الحال فلامعنى للارتجاع **(قوله)** فلك لعدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء (ع) اختلف العلماء في صفة طلاق السنة * قلت * ليس المراد بانها فاقته الى السنة ان الطلاق سنة في نفسه فيكون راجحا والطلاق مرجوح لحديث أنقض الحلال الى الله الطلاق كما تقدم ولحديث أبي داود أن امرأة سألت زوجها طلاقا في غير باس فالجنة عليها حرام وانما المراد بطلاق السنة الذي أوقع على السنة التي بينت السنة (ع) وتلك السنة هي أن يطلق في طهر لم يمسه فيه طلاق واحدة ثم يتركا حتى تنقضي عدتها فمكونه في طهر احتراز من وقوعه في حيض فانه في الحيض محرم كما تقدم وقيد كونه لم يمسه فيه لما في الحديث من قوله فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها * واختلف في علة هذه الكراهة فقليل لما فيه من التلبس في العدة كما تقدم وقيل مبالغة في الاستبراء كما استحسن مالك لبائع الأمة أن يستبرئها قبل أن يبيع وان كانت تلك لا تجزئها وانما هي مبالغة وكما أن الحيفتين الثانية والثالثة في استبراء الحرائر انما هي مبالغة والا فالبراءة حصلت بالأولى بدليل انها لو تزوجت بعدها فالولد للثاني وان أمكن أن يكون من الأول وذهب بعض شيوختنا الى أن الحيفتين بعد الأولى انما هي عبادة والا فلا استبراء حصل بالأولى ككون الأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها عبادة بدليل أنها تلزم غير المدخول بها ولمن لا تحيض لصفر حتى ان الحسن وعطاء في آخرين أنزموها لها من يوم تعلم بالموت وان تقدم الموت * وأئمة الفتوى ومعظم السلف من الصحابة والتابعين انما يلزمونها من يوم الموت وان لم تعلم به حتى انقضت يلزمها شيء وقال المغيرة وابن أبي حازم فحين طلقت في طهر مست فيه انها لا تعتمد بذلك الطهر وتستقبل ثلاثة غيره وقيد كونها طلاق واحدة احتراز من أن يقع نيتين أو ثلاثا في كلمة فانه ليس بشرع بل بدعي لكن أجمع أئمة الفتوى على لزومه الا لموقع لمن لا يعتمد به من الرواض والخوارج وحكى عن ابن عليه أيضا * قلت * ذهب بعضهم الى أن ايقاع الثلاث في كلمة من طلاق السنة لما يأتي في الحديث من أنه طلقها ثلاثا قبل أن يأمره صلى الله عليه وسلم ولم ينه فقد أقره ونسك الأكره بما في النسائي من أنه صلى الله عليه وسلم أخبر عن رجل انه طلق زوجته ثلاثا فقام غضبانا فقال أبلغ بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال ألا أقول يا رسول الله * وأما اللزوم فكذلك عن أئمة الفتوى ويأتي ما في ذلك في محله من الباب **(قوله)** وان شاء طلق (ع) يعني في طهرها ذلك وقيد كونه يتركها حتى تنقضي عدتها يعني الثلاثة الا طهارها احتراز من أن يطلق في كل طهر طلاقه ووافقنا الحنفية على أن طلاق السنة ما اجتمعت فيه القيود الأربع قالوا هو أحسن الطلاق ولم قول آخر ان طلاق السنة ان شاء أن يطلق ثلاثا في كل طهر طلاقه وهو قول الليث والاوزاعي * واختلف فيه قول أشهب فقال مثله مرة وأجاز أيضا أن يرتجع ثم يطلق ثم يرتجع ثم يطلق وليس هذا بطلاق سنة عند غيره * قلت * كره في المدونة أن يطلق في كل طهر طلاقه كما كره أن يقع الثلاث في كلمة والقول الاول من قول أشهب هو أن يطلق في كل طهر طلاقه ولا يرتجعها في خلال ذلك الطهر والقول الثاني يرتجع ثم يطلق ثم يرتجع ثم يطلق ولو في يوم واحد ورأى في المشهور أنه

ثم ان شاء أمسك بعد
وان شاء طلق قبل ان
يمسه فلك العدة التي
أمر الله عز وجل أن
يطلق لها النساء * حدثنا
يحيى بن يحيى وقتيبة وابن

لا فرق بين طلاقها ثلاثا في كلمة وبين طلاقها في كل طهر طلاقا لما يقع على نفسه من الخرج لقوله تعالى
 يترصد بانفسهن ثلاثة قروء لان عدتها من الطلقة لثانية قرآن ومن الثالثة قروء واحد (قوله فتلك
 العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) أى فيها (ع) سعى صلى الله عليه وسلم الطهر قرأ فهو حجة لما لك
 في الاقراء انما هي الاطهار وقال الحنفية هي الحيض * قلت * قال بكل من القولين خلق كثير من
 الصحابة والتابعين والمذهب انها الاطهار وجاء لفظ الحيض في موضع الطهر في مواضع من المدونة
 وغيرها فاخذ اللخمي منها انها الحيض كقول أبي حنيفة وتأول ابن بشير وغيره تلك المواضع على
 التسامح في العبارة * ابن عبد السلام ولولا ظاهر يأبها النبي اذا طلقت النساء الآية وحديث ابن عمر
 هذا السكك أنها الحيض يقرب من القطع لان المقصود من العدة العلم وأغلبة الظن براءة الرحم والذي
 يدل على ذلك انما هو الحيض وأما الطهر فان الحمل يكون معه (ع) واحتج الحنفية على انها الحيض بقوله
 فتلك العدة التي أمر الله ولوأريد الاطهار لقال فتلك * قالوا وأيضا اذا جعلتموها الاطهار فيلزمكم مخالفة
 القرآن فان عندكم على مذهبكم أنها الاطهار اذا طلق في طهر فانها تعد بذلك الطهر فتكون عدتها
 قرآن ونصف الثالث والله سبحانه انما جعلها ثلاثا واذا كانت الاقراء الحيض كانت العدة ثلاثة اقراء
 كاملة لان الطلاق في الحيض محرم على ما تقدم وقاد هذا الاعتراض ابن شهاب الى أن قال ان الطهر
 الذي يقع فيه الطلاق لا تعد به وهو مذهب انفرديه دون جميع من قال ان الاقراء هي الاطهار
 * والجواب اما على احتجاجهم بتلك فان المشار اليه الحالة أو العدة وأما على الزامهم لئلا تكون العدة
 قرآن ونصف الثالث فقال بعض أصحابنا الغرء هو انتقال من حال الى حال فابق من الطهر الذي وقع
 لطلاق فيه فيه الانتقال من حال الى حال فما وقعت العدة الا بثلاثة اقراء كاملة * وأجاب غيره بأنه غير
 بعيد ان يسمى الاثنان وبعض الثالث ثلاثة قال تعالى الحج أشهر معلومات وما للحج الا شهران
 وعشرة أيام * واحتج بعض أصحابنا المذهب بقوله ثلاثة قروء اذ لو أريد الحيض لقال ثلاث قروء
 باسقاط اتماء وهذا غلط فان العرب تراعى في العدد اللفظ مرة والمعنى أخرى فن مراعاة اللفظ قولهم
 ثلاثة منازل ولو أريد المعنى التي هي الدور لاسقط التاء ومن مراعاة المعنى قول عمرو بن أبي ربيعة

فكان محنى دون من كنت أتقى * ثلاث شخوص كاعبان وحوذر

يعنى بالشخوص الكاعبين والحوذر (ع) واختلف السلف ومن بعدهم من العلماء واللغويين
 ما المراد بالقرء في الآية هل الطهر أو الحيض أو هو مشترك فيكون حقيقة فيهما وهو حقيقة
 في الحيض مجاز في الطهر والمراد به الانتقال من حال الى حال دون أن يكون اسما للطهر أو حيض
 فعنى ثلاثة قروء ثلاث انتقالات وأنت اذا عرفت من أى شئ هو مشتق انضح لك ما هو الناهر
 فقييل هو مشتق من الوقت فعلى هذا يحتمل الوجهين وقيل من الجمع فعلى هذا فهو وظاهر في
 الطهر وقيل من الانتقال من حال الى حال من قولهم قرأ النجم اذا طلع وقرأ اذا أفل فعنى يترصد
 ثلاثة قروء ثلاث انتقالات وهذا يظهر في الطهر والحيض الا ان الثلاث انتقالات انما تستقيم
 بالانتقالات من الطهر الى الحيض ولا تستقيم بالانتقال من الحيض الى الطهر لان الطلاق في الحيض
 لا يجوز وبعض هذا ان براءة الرحم انما تعرف بالانتقال من الطهر الى الحيض ولهذا كان استبراء
 الاماء بالحيض لان محيى الحيض في الغالب دليل على براءة الرحم ولا يدل محيى الطهر على براءة الرحم
 لان الحائض قد تنحمل في آخر حيضتها فكانت الثلاث في الحرائر كالواحدة في استبراء الاماء حكاه
 القاضي اسمعيل عن أبي عبيدة وهذا اختيار لطبرى والشافعى ومن حقق من أصحابنا المتأخرين

ريح واللفظ ليعي قال قتيبة
 ثنا ليث وقال الآخرون
 أخبرنا الليث بن سعد عن
 نافع عن عبد الله أنه طلق
 امرأته وهي حائض فطلقة
 واحدة فأمره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان
 يراجعها ثم يمسكها حتى
 تطهر ثم يحيض عنده
 حيضة أخرى ثم يمسكها حتى
 تطهر من حيضتها فان أراد
 أن يطلها فليطلها حين
 تطهر من قبل أن يجامعها
 فتلك لعدة التي أمر الله أن
 يطلق لها النساء وزاد ابن

رمح في روايته وكان عبد الله اذا سئل عن ذلك قال لاحدهم اما انت طلقت امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا وان كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره وعصيت الله فيما امرتك من طلاق امرأتك ﴿قال مسلم﴾ جود الليث في قوله تطليقة واحدة * حدثنا محمد بن عبد الله بن غير ثنا أبي ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال طلقت امرأتى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى حائض قد كردك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تظهر ثم تحيض حيضة أخرى فاذا ظهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يسكها فانها العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء قال عبيد الله قالت لنافع ما صنعت (١٠٦)

وهو حسن دقيق * ثم اختلف القائلون انها الحيض متى تنقضي بها العدة فقالت الحنفية وجاعة حتى تغتسل من الثالثة أو يذهب وقت صلاة * وقال الثوري وزفر وجاعة حتى تغتسل من الثالثة وقال الاوزاعي في آخره بانقطاع الدم حلت * وقال امهق اذا طمعت في الثالثة انقضت الرجعة ولكن لا تزوج حتى تغتسل احتياطا ومراعاة للخلاف * واختلف القائلون انها الاطهار هل باول قطرة من الحيضة الثالثة تحل أو حتى تستقر حيضها والقولان معرو فان عندنا وهذا على اختلافهم في أقل الحيض كم هو * ﴿قلت﴾ القول بانها تحل باول قطرة المشهور والثاني رواه ابن وهب * قال أشهب في المدونة لا تنكح حتى تستقر الحيضة لانها قد تنقطع بعد ساعة فتكون العدة باقية ولزوجها الرجعة ف قيل انه وفاق لابن القاسم وان ابن القاسم يرى انها تحل باول قطرة ولكن ينبغي أن لا تجهل والقولان منصوصان خارج لمدونة كما ذكرتم قوله وهذا على اختلافهم في أقل الحيض بعنى أقله في باب العدد لا في باب العبادات * وقد اختلف في أقله في باب العدد ومذهب ابن الماجشون ان أقله فيها خمسة أيام ومذهب ابن مسleme ان أقله فيها ثلاثة أيام فاجروا ذلك على هذا الاختلاف يدل ان ابن الماجشون يقول حتى يضي لها في الدم خمسة أيام * وابن مسleme يقول حتى يضي لها فيه ثلاثة أيام ولا يخفى عليك ما في هذا الاجراء فان ابن القاسم يقول الدفعة في العدد ليس بحيض ومع ذلك يقول انها تحل بأول قطرة من الثالثة وقد يقول ابن الماجشون وابن مسleme كذلك اللهم الا أن يكون قول أشهب وفاقا (قوله في الآخر وكان عبد الله اذا سئل عن ذلك قال لاحدهم اما انت طلقت امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا) يعني بالرجعة (ع) هذا اللفظ مشكل ف قيل تقديره ان كنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين فحذفت كنت وعوضت عنها ما وقصت همزة أن وأدغمت نونها في ما أو أي بان مكان العلامة في كنت ويشهد لهذا قوله في الأخرى فان كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك وعصيت ربك * ﴿قلت﴾ اما انها حرمت عليه فسيأتي ما في ذلك وأما انه عصي فلانه لا خلاف أن ذلك ليس من طلاق السنة (قوله اعتمدها) تقدم ما في ذلك (قوله وقال أبو بكر فليراجعها) (قوله اما انت طلقت امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا) أي بالرجعة (ع) هذا اللفظ مشكل ف قيل تقديره اما ان كنت مطلقا امرأتك مرة أو مرتين فحذفت كنت

تظهر ثم يطلقها قبل أن يسها وأما أنت طلقته ثلاثا فقد عصيت ربك فيما أمرتك به من طلاق امرأتك وبانت منك * حدثني عبيد بن حميد أخبرنا يعقوب بن ابراهيم ثنا محمد وهو ابن أخي الزهري عن عمه أخبرنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال طلقت امرأتى وهى حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فتعظير رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال مره فليراجعها حتى تحيض حيضة أخرى مستقبلة سوى حيضها التي طلقها فيها فان بداله أن يطلقها فليطلقها طاهرا من حيضها قبل أن يسها فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله وكان عبد الله طلقها بتطليقة واحدة فحسبت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم * وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا يزيد بن عبد ربه ثنا محمد بن حرب ثني الزبيدي عن الزهري بهذا الاسناد غير انه قال قال ابن عمر فراجعتها وحسبت لها التطليقة التي طلقها * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن غير واللفظ لا بي بكر قالوا

بكر بن أبي شيبة وابن مثنى قال ثنا عبد الله بن ادريس عن عبيد الله بهذا الاسناد نحوه ولم يذكر قول عبيد الله انفع قال ابن مثنى في روايته فليراجعها وقال أبو بكر فليراجعها * وحدثني زهير بن حرب ثنا اسحق بن ايوب عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته وهى حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يرجعها ثم يهلها حتى تحيض حيضة أخرى ثم يهلها حتى تظهر ثم يطلقها قبل أن يسها فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء قال فكان ابن عمر اذا سئل عن الرجل يطلق امرأته وهى حائض يقول أما أنت طلقته واحدة أو اثنتين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يرجعها ثم يهلها حتى تحيض حيضة أخرى ثم يهلها حتى

ثنا وكيع عن سفيان بن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا * وحدثنى أحمد بن عثمان بن حكيم الاودى ثنا خالد بن مخلد ثنى سليمان وهو ابن بلال ثنى عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها حتى تظهر ثم تحيض حيضة أخرى ثم تطهر ثم يطلق بعداً ويمسك * وحدثنى علي بن حجر السعدي ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن أيوب عن ابن سيرين قال (١٠٧) مكثت عشرين سنة يتحدثني من لا تهم أن ابن عمر

طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها فقلت لأنهم لم يأتوا الحديث حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير الباهلي وكان ذات فحدثني أنه سأله ابن عمر فحدثه أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض فأمر أن يراجعها قال قلت أخسبت عليه قال فء أو أن عجز واستحقت * وحدثناه أبو الربيع وقتيبة قال ثنا حماد عن أيوب بهذا الاسناد نحوه غير انه قال فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمره * وحدثننا عبد الوارث بن عبد الصمد ثنى أنى عن جدى عن أيوب بهذا الاسناد وقال فى الحديث فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمره أن يراجعها حتى يطأها طاهرا من غير جماع وقال يطلقها فى قبل عدتها * وحدثنى يعقوب بن ابراهيم الدورقي عن ابن علية عن يونس

قلت * تقدم ما حكيناه عن الموثقين من الفرق بين العبارتين (قوله) ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا (ع) اختلاف فى طلاق الحامل الحائض والحائض قبل البناء فاجيز لهذا الحديث ومنع فى علل منع الطلاق فى الحيض بطويل العدة أجاز فى المسئلتين لأن الحامل عدتها الوضع فيطلق متى شاء والمطقة قبل البناء لا عدة عليها ومن جعله تعبد منع على هذين الأصلين كان الشيوخ يجرون القولين فى ندر يسهم وفيه نظر لانه لا يلزم من التعليل الجواز الا على القول بان الحكم يرتفع لارتفاع علته وفيه تفصيل وتحقيق وكذلك لا يلزم من أن المنع تعبد المنع الا على القول بان القضايا العينية تم لان قضية ابن عمر عينية وأما على أنها لا تم فيفتقر المنع الى دليل * قلت * ارتفاع الحكم لارتفاع علته هو المسمى فى أصول الفقه بعكس العلة وفى اشتراطه فى كون العلة علة خلاف فتعليل من شرط العلة ان تكون منعدة أن ينتفى الحكم لانتفاها فان لم تكن كذلك فليست بعلة * ومذهب المحققين فى ذلك التفصيل فان لم تكن للحكم الا علة واحدة كما هنا اشترط وان كانت لرد علل لم تشترط لانه اذا ارتفعت علة خلقها علة أخرى فعلى مذهب المحققين لا نظر فى الاجراء لانه ليس لهذا الحكم لا علة واحدة وكذلك لا نظر فيه على القول بأن القضايا العينية لا تم لان الخلاف فى عمومها انما هو ما لم تحذف بها الفرائد الدالة على عمومها وهي ما موجوده وهو قوله صلى الله عليه وسلم فذلك لعدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وتغيظه صلى الله عليه وسلم وفهم ابن عمر صاحب البازلة العموم لما فى الام من انه كان يفتى غيره بذلك (قوله) مكثت عشرين سنة يتحدثني من لا تهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها (ع) اخرج به من يقول ان المطلق ثلاثا فى كلمة واحدة انما يلزمه واحدة ويأتى الكلام على ذلك على ان الصحيح من الرواية انما طلقها واحدة وأبو غلاب رويناه بفتح الغين مع تخفيف اللام وشدها (قوله) أخسبت عليه قال فء (ع) فء استقهام معناه التقرير أى فما يكون ان لم يحتسب بتلك وعوض منها ان وقعت همزة ان وأدغمت نونها فى ما وأتى بانت مكان الفاعل فى كنت ويشهد لهذا قوله فى الأخرى فان كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك وعصيت ربك (قوله) ان ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها (ع) اخرج به من يقول ان المطلق ثلاثا فى كلمة واحدة انما يلزمه واحدة والصحيح من الرواية انما طلقها واحدة وأبو غلاب رويناه بفتح الغين مع تخفيف اللام وشدها (قوله) أخسبت عليه قال فء (ع) فء استقهام معناه التقرير أى فما يكون ان لم يحتسب بتلك الطلقة أى وهل يكون الا ذلك فأبدل من الالف هاء كما أبدل فى مهمأصلها ما ما أى أى شئ وقال النووي امامه فيحتمل أن يكون للكف والزجر عن هذا القول أى لا تشك فى وقوع الطلاق واجزم بوقوعه

عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير قال قلت لابن عمر رجل طلق امرأته وهي حائض فقال أتعرف عبد الله بن عمر فانه طلق امرأته وهي حائض فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فأمره أن يراجعها ثم تستقبل عدتها قال فقلت له اذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أيعتد بتلك التطليقة فقال فء أو وان عجز واستحقت * حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ابن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت يونس بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول طلقت امرأتى وهي حائض فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعها فاذا طهرت فان شاء فليطلقها قال فقلت لابن عمر أاحتسبت بها

قال ما يمنعه أرايت ان عجز واستمحق * حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن أنس بن سيرين قال سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض فذكر ذلك لعمر فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها فاذا طهرت فليطأها لظهرها قال فراجعها ثم طلقها الظهرها قلت فاعتدت بتلك التي طلقت وهي حائض قال ما لا أعتد بها وان كنت عجزت واستمحق * حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ابن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أنس بن سيرين أنه سمع ابن عمر قال طلقت امرأتى وهي حائض فأتى عمر النبي صلى (١٠٨) الله عليه وسلم فأخبره فقال مره فليراجعها ثم اذا طهرت

فليطأها قالت لابن عمر أفاحتسبت بتلك التطليقة قال فيه * وحدثني يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحرث ح وثنيه عبد الرحمن بن بشر ثنا بهز قال ثنا شعبة بهذا الاسناد غير أن في حديثهما ليرجعها وفي حديثهما قال قلت له اتحسب بها قال فيه * وحدثنا اسحق ابن ابراهيم أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه انه سمع ابن عمر يسأل عن رجل طلق امرأته حائضا فقال أتعرف عبد الله بن عمر قال نعم قال فانه طلق امرأته حائضا فذهب عمر الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فامر به أن يراجعها قال لم أسمع به يزيد على ذلك لابي * وحدثني هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل

التطليقة أى وهل يكون الا ذلك فأبدل من الالف هاء كما أبدل في مهملاً أصلها ما ما أى شئ (قوله أرايت ان عجز واستمحق) * (قوله) ظاهره ان فاعل عجز واستمحق ابن عمر وهو كما في الآخر من قوله فراجعها قال ابن سيرين فقلت لابن عمر فاعتدت بتلك الطلقة التي طلقها وهي حائض فقال ما لا أعتد بها وان كنت عجزت واستمحق وفي الآخر ان ابن عمر هو الذي قال ذلك حين قال له السائل أيعتد بتلك الطلاق أرايت ان عجز واستمحق فالمنى أرايت ان عجز عن ارتجاعها واستمحق فلم يفعل ذلك حتى انقضت المدة أفيسقط عنه ذلك الطلاق ليس الامر كذلك بل لا بد منه كمن عجز عن فرض واستمحق فضيعه أفيسقط عنه ذلك الفرض (قوله في الآخر لم أسمع به يزيد على ذلك لابي) (ع) كذا روينا وهو مشكل وفيه تلفيق حتى قرأه بعضهم لابنه بدل أبيه وهو نصيف والكلام الأول مستقيم ومعناه أنا قائل ولم أسمع به يزيد على ذلك هو ابن طاوس معناه لم يسمع أباً يزيد على ما روى من الحديث ولاد كز زيادة غيره والهاء في لم أسمع عائدة على أبيه طاوس وقدين ذلك ابن جريج بقوله لابي والهاء في أبيه عائدة على ابن طاوس (قوله في قبل عدتهن) معناه في مستقبل عدتهن وهذه قراءة عمر وابن عباس وفي قراءة ابن مسعود قبل طهرهن قال القشيري وغيره وهي قراءة تفسير وهو يدل أن الاقراء الاطهار اذا لم تستقبل عدة في حيض عند الجميع ولا يجتزأ بها عند أحد من الطائفتين

(قوله أرايت ان عجز واستمحق) (ح) معناه أفيرتفع عنه الطلاق ان عجز واستمحق وهو استقام انكار تقديره ثم يحتسب ولا يتبع احتسابها العجزه وحاقيقه (ب) ظاهره ان فاعل عجز واستمحق ابن عمر وهو كما في الآخر من قوله فراجعها * قال ابن سيرين فقلت لابن عمر فاعتدت بتلك الطلقة التي طلقها وهي حائض فقال ما لا أعتد بها وان كنت عجزت واستمحق وفي الآخر ان ابن عمر هو الذي قال ذلك حين قال له السائل أيعتد بتلك الطلاق أرايت ان عجز واستمحق فالمنى أرايت ان عجز عن ارتجاعها واستمحق ما يفعل ذلك حتى انقضت العدة أيسقط عنه ذلك الطلاق ليس الامر كذلك بل لا بد منه كمن عجز عن فرض واستمحق فضيعه ليسقط عنه ذلك الفرض (قوله ابن طاوس الى آخره) وقال في آخره لم يسمع به يزيد على ذلك هو مشكل ومعناه ان ابن طاوس قال لم أسمع به أى لم أسمع أباً طاوس يزيد على هذا القدر من الحديث والقائل لابنه هو ابن جريج وأراد تفسير الضمير المفعول في قول ابن طاوس لم أسمع به واللام زائدة ومعناه يعنى أباه (قوله في قبل عدتهن) أى مستقبل عدتهن وهو يدل على أن الاقراء هي الاطهار

ابن عمر وأبو الزبير يسمع ذلك كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعها فردها وقال اذا طهرت فليطلق أو ليسك قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن * وحدثني هرون بن عبد الله ثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن ابن عمر نحوه هذه القصة * وحدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرني ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع ذلك كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعها فردها وقال اذا طهرت فليطلق أو ليسك قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن * وحدثني هرون بن عبد الله ثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن ابن عمر نحوه هذه القصة * وحدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرني ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو

(قوله في الآخر قال ابن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر إن الناس قد استجأوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيته لم يمتهم) (م) مذهب الكافة أن المطلق ثلاثاً في كلمة واحدة تلزمه الثلاث وقال الحجاج بن أرطاة وابن مقاتل إنما تلزمه واحدة (ع) وقال به طاوس وبعض الظاهرية وعن حجاج أيضاً وابن اسحق لا يلزمه شيء وهذا القولان لم يقل بهما أحد من أئمة الفتوى (قلت) وفي طريق ابن عباس قال ابن مغيث وقال به علي وابن مسعود والزبير وعبد الرحمن بن عوف ومن شيوخ قرطبة ابن زبناح شيخ هدي ومحمد بن بقي ابن مخلد ومحمد بن عبد السلام فقيه عصره وأصبغ بن الحباب وجماعة من فقهاء أسواقهم قال ابن عباس وقوله ثلاثاً لا معنى له لأنه أخبر عن أنه طلق ثلاث مرات في ثلاثة أوقات وهو لم يفعل ذلك ولو قال إنسان قرأت سورة كذا ثلاث مرات فإن كان قرأها ثلاث مرات في ثلاثة أوقات فخره صدق وإن كان إنما قرأها مرة واحدة كان كاذباً وكذلك لو قال الحالف بالله ثلاثاً ولم يكن حلف اليميناً واحدة والطلاق مثله * ابن مغيث وقد يخرج من غير مسئلة من المدونة ما يدل على ذلك لو قال إنسان مالي صدقة في المساكين كان الثلث يجزيه ولو ذهبنا نتبع ما وقع من ذلك اطال الكتاب وخرج عن حد الاختصار وقد قال أبو عمران الغاسي وأبو بكر بن عبد الرحمن إنما يلزم في الإيمان اللازمة طلقة واحدة (م) واحتج القائلون بأنهم أو أحده بتحديث ابن عباس هذا وما تقدم من حديث ابن عمر أنه طلق ثلاثاً في الحيض فاحتسب بواحدة وبحديث ركانة أنه طلق ثلاثاً فأمره أن يرتجع ويرد عليهم قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً لأن المعنى لا تدري أيها المطلق ثلاثاً لعل الله يحدث بعد ذلك أي يحدث لك ندماً فلا تمكن من الرجعة لوقوع البينة فلو كان إنما يلزم الواحدة لم يكن للندم وجه والجواب عن حديث ابن عمر ما تقدم من أن الصحيح أنه إنما طلق واحدة وعن حديث ركانة أنه إنما طلق بالفظ البتة فقال له صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال لم أرد إلا واحدة فقال صلى الله عليه وسلم آله فقال والله فقال هو ما أردت فلو كانت واحدة لم يكن لتخليفه فائدة هذه رواية أهل بيته ورواية أنه طلق ثلاثاً إنما هي رواية بني رافع ورواية أهل بيته أصح لأنهم أهل النازلة ولعل بني رافع سمعوا الفظ البتة واعتقدوا أنها الثلاث كقول مالك في البتة فغيره بالثلاث لا اعتقادهم أن معناها الثلاث وأما علي حديث ابن عباس فقال بمض البغداديين معنى كان الناس كانوا في زمنه صلى الله

(قوله كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلافة أبي بكر وسنتين من خلافة عمر رضي الله عنه طلاق الثلاث واحدة) في مكان ما ألزمه الناس اليوم من طلاق البدعة وهو الثلاث فكان الثلاث في ذلك الزمان القديم إنما توقع طلقة واحدة وقيل معناه أنهم كانوا يكررون الطلاق ثلاثاً فاصدين بذلك التكرار لإنشاء طلاق آخر فصارت الثلاث الواقعة منهم طلقة واحدة بحسب الحكم لقصد هم التأكيذ والتزامهم السنة والناس بعد ذلك لا همالم السنة لا يلزمون قصد التوكيد بل قد يقصدون بذلك التكرار بإيقاع الثلاث فذلك أمضى ذلك عليهم عمر رضي الله عنه والكافة على أن من طلق ثلاثاً تلزمه ثلاث وقال الحجاج بن أرطاة وابن مقاتل وطاوس وبعض الظاهرية إنما تلزمه واحدة وعن حجاج أيضاً وابن اسحاق لشيء (ب) وفي طريق ابن عباس قال ابن مغيث وقال به علي وابن مسعود والزبير وعبد الرحمن بن عوف ومن شيوخ قرطبة ابن زبناح شيخ هدي ومحمد بن بقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام فقيه عصره وأصبغ بن الحباب وجماعة من فقهاء أسواقهم (قوله أناة) بفتح الهجزة أي مهلة وبقية استقناع لانتظار الرجعة كما قال تعالى لعل الله يحدث بعد

الزبير يسمع بمثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة (قال مسلم) * أخطأ حيث قال عروة إنما هو مولى عزة * حدثنا اسحق بن إبراهيم ومحمد بن رافع واللعظ لابن رافع قال اسحق أخبرنا وقال ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ابن الخطاب إن الناس قد استجأوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم فأمرناه عليهم * حدثنا اسحق بن إبراهيم أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا ابن جريج وثنا ابن رافع واللعظ له ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على

عليه وسلم وفي زمن أبي بكر إنما كانوا يطلقون واحدة وصار الناس اليوم يطلقون بلفظ الثلاث فامضى ذلك عمر عليهم السلام فان قيل فرأية أبي الصهباء في إحدى الطريقين كانت الثلاث تجعل واحدة بعيدة عن هذا التأويل قيل وان كانت بعيدة عنه فترجع ليه معنى تجعل واحدة توقع واحدة وقيل يمكن أن يكون ذلك فحين كرر لفظ الطلاق فيقول أنت طالق ثم يكرر ذلك على وجه التأكيذ وصار الناس اليوم يذكرون ذلك لا يربدون به التأكيذ بل التجديد فامضى ذلك عليهم السلام وعمر وزعم بعض من لا تحقيق عنده أن ذلك كان ثم نسخ وهو غلط فاحش لان عمر لم ينسخ * فان قيل عنيت أنه نسخ في حياته صلى الله عليه وسلم قيل هذا صحيح ولكن بخالفه قول الراوى في زمن أبي بكر فان قال الصحابة يجمع على النسخ ويسمع ذلك منهم قلنا صدقت ولكن اذا وقع ذلك منهم فيحمل على أنهم عثر وعلى الناسخ ولم يصل البناء وأمان النسخ من تلقاء أنفسهم فعاد الله لانه اجماع على الخطأ فاذا قدر انهم غثروا عليه في زمن عمر فيكونوا اجمعوا في زمان أبي بكر على الخطأ لانه اجماع على تأخير حكم الناسخ وذلك اجماع على الخطأ والامة معصومة منه ونحن لانراى انقراض العصر وهو مذهب المحققين وأما رواية أبي داود من طريق أبي الصهباء ان ذلك كان في غير المدخول بها فقد ذهب اليه أصحاب ابن عباس وأن الثلاث لا تقع على غير المدخول بها انما تبين بالواحدة فاذا قال لها أنت طالق ثلاثا فبقوله طالق بانت منه وقوله ثلاثا كلام مستأنف جاء بعد الينونة وهذا باطل عند الجمهور لان أنت طالق معناه ذات طلاق وذات طلاق صالح لان يفسر بالواحدة أو بالثلاث فاذا فسر بالثلاث لم يصح اطراحه **(قول اناه)** (ع) أى مهلة وبقية استمتاع وانتظار للرجعة كما قال تعالى لا تدرى لعل الله الآية **(قول هات من هنالك)** (ع) أى من أخبارك وكان هاهنا فيما يستغرب وينكر كانه قال من فتواتك المسكرة وأخبارك المسكرة وهى يقال في فلان هنة أى أشياء منككرة وهو جمع هنة ولا يستعمل هكذا في الخبر الا فيما يكنى عنه وأما الهنة والهنة مجمل في غير هذا فيستعمل في كل شئ ويكنى به عن كل أمر وقد تقدم شرحه **(قول تتابع الناس)** (ع) كذا روينا عن الاكثر بالياء المثناة من تحت وهو عند ابن جعفر بالياء الموحدة وهما بمعنى الا أنه بالثناة انما يستعمل في الشر

﴿أحاديث الكناية في الطلاق﴾

(قوله) ان ابن عباس كان يقول في الحرام عین يكفرها) * (قلت) * يعني انه يقول فمين حرم على نفسه شيئاً أحله الله له انما تلزمه كفارة عین فان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم ما أحل الله له أمر بالكفارة في قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم الى قوله تحلة يمانكم * والاسوة الحسنة التي يكون عليها الانسان في اتباع غيره في حسن أو قبح ولذا قيدت بحسنة * ثم تعرف ان ألفاظ الطلاق منها صريح ومنها كناية

ذلك الآية (قوله) هات من هناتك) بكسر التاء من هناتك والمراد بهاتك اخبارك وأمورك المستغربة (ع) كانه قال من فتواتك المنكرة وأخبارك المكروهة يقال في فلان هناة أى أشياء منكورة وهو جمع هنة (قوله) تتابع الناس) رواء الجمهور بالياء المثناة من أسفل بعد الألف وضبطه بعضهم بالموحدة وهما بمعنى الا أنه بالموحدة يستعمل في الخير والشر وبالمثناة انما يستعمل في الشر فيترجح هنا

(باب الكناية في الطلاق) *

﴿ش﴾ (قوله) كان يقول في الحرام عين يكفرها) يعني انه يقول فمين حرم على نفسه شيئاً أحله الله له

* فالصريح ما فيه لفظ الطلاق كطالق ومطلقة وغير ذلك وهي واحدة إلا أن ينوى أكثر ولا يلزم
 بجزائه على اللسان دون قصد على الصحيح ولا تقبل دعوى أنه أراد به غير الطلاق في المدونة قبل
 لابن القاسم أن قال لزوجه أنت طالق وقال أردت من وثاق ولم أرد الطلاق قال أرى الطلاق يلزمه
 * وقد قال مالك فممن قال لزوجه كلاما مبتدأ أنت البتة وقال لم أرد الطلاق قال الطلاق يلزمه ولا
 ينفعه نيته * وزعم بعضهم أنه قياس صحيح وأنه من قياس أخرى لأنه إذا لم تنفعه نيته في الكناية فأحرى في
 الصريح * ونعز بعضهم هذا القياس واستيفاء الكلام عليه وعلى المسئلة خاص بمن يتكلم على المدونة
 * وأما الكناية فهي قسمان ظاهرة ومحتملة فالظاهرة هو ما في العرف طلاق مثل سرحتك وفارقتك
 وأنت حرام وبتة وبتلة وخلية وبرية وبائن وحبلك على غاربك وكالمية والدم وكلحم الخنزير ووهبتك
 وردتلك إلى أهلك وهي كالصريح في أنها لا تقبل غير الطلاق * والمحتملة مثل اذهب وانصرفي
 واعزبي وأنت حرة ومعتقة والحق بأهلك ولست لي بأمرأة أو لانسكاح بيني وبينك * واختلف المذهب
 فيما يلزم في الكنايات الظاهرة (م) فالمشهور أنها ثلاث وينوى في غير المدخول بها إذا دعي أقل من
 الثلاث * وقال ابن الماجشون هو الثلاث فيهما ولا ينوى * وقال أبو مصعب هو ثلاث في المدخول
 بهما واحدة في غيرها * وروى ابن خزيمة مناد واحدة بآئنة فيهما وقال ابن أبي سلمة واحدة رجعية
 * وقد اختلفت أجوبة مالك وأصحابه كما ترى * ونحن نذكر أصلا يرجع إليه جميع ما وقع من الروايات
 ويعلم منه سبب اختلافهم ووجه من فرق فنواه في البعض دون البعض * فاعلم أن الألفاظ الدالة على
 الطلاق إما أن تدل عليه بوضع اللغة أو بعرف الاستعمال * ثم الدال عليه باللغة أو بعرف الاستعمال
 إما أن يتضمن الينونة والعدد أو الينونة فقط فالأول كقوله أنت طالق ثلاثا فلزمه الثلاث ولا
 ينوى في مدخولها ولا في غيرها * وأما الثاني وهو الذي يتضمن الينونة فقط فينظر هل نصح
 الينونة بأواحدة أو لا تقع في الشرع إلا بالثلاث هذا أصل يختلف فيه دالم يكن معه فداء أو يكون
 للفظ دال على العدد غالبا ويستعمل في غيره نادرا فيعمل عند عدم النية على الغالب * ويحمل
 عند وجوده على النادر إذا أتى مستقيا وإن أسرته الينونة فيختلف وإن كان استعماله في الأعداد
 استعمالا متساويا ونوى أحد الأعداد قبل منه جاء مستقيا أو أسرته الينونة وإن لم ينو شيئا فهذا موضع
 اضطراب الأصحاب فمنهم من جملة على أقل الأعداد استصحا بالبراءة الذمة ومنهم من جملة على أكثرها
 احتياطا وصونا للمزوج * ولا سيما على قولنا إن الطلقة الواحدة تحرم وكانت الاستباحة بالرجعة
 مشكوكا فيها هنا ولا يستباح الفرج بالشك فاضبط هذا الأصل وتمسك به فإليه يرجع جميع ما وقع
 من الروايات ومثل ذلك أن قولهم في المشهور وهي ثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها أن هذه
 الألفاظ وضعت للينونة ولا تبين بعد المدخول إلا بالثلاث وتبين قبل المدخول بأواحدة ولو كره لما
 كانت هذه الألفاظ غالبية في الثلاث ونادرة في أقل منها جلت قبل المدخول على الثلاث ونوى في أقل
 منها * ومن قال لا ينوى يرى أنها وضعت للثلاث كقوله أنت طالق ثلاثا ومن قال ثلاث في المدخول
 بها واحدة في غيرها رأى أنها لا تعيد عددا وإنما تفيد الينونة والينونة في غير المدخول بها تصح
 بأواحدة ولا تصح في المدخول بها إلا بالثلاث ومن قال واحدة بآئنة في الجميع رأى أيضا أنها تفيد
 لينونة تصح في المدخول بها بأواحدة وقول ابن أبي سلمة أنها رجعية رأى أنها تفيد انقطاع الملك على
 أنما تلزمه كفارة يمين فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم ما أحل الله له أمر بالكفارة في قوله تعالى يا أيها
 النبي لم تحرم إلى قوله تعالى تحلة أيمانكم * والاسوة الحالة التي يكون عليها الإنسان من اتباع غيره في

صفة ولا تستعمل غالباً في الثلاث في حكم بكونها واحدة لصحة هذا اللفظ في الواحدة وهي كونها محرمة عندنا ولو كانت الطلقة رجعية (ع) وهذه الأقوال عند باقي المذهب وفيها ثمانية أقوال أخر **قال** ابن شهاب له نيته ولا تكون أقل من واحدة **وقال** سفيان أن نوى ثلاثاً فهي ثلاث ونوى واحدة فواحدة وان نوى يميناً فيمين وان لم ينوش شيئاً فلا شيء عليه وهي كدبة **وقال** الأوزاعي مثله لأنه ان لم ينوش شيئاً فكفارته يمين **الشافعي** وجماعة أن نوى الطلاق فأرداه من عدده وان نوى واحدة فرجعية وان أراد تحريمها فكفارة يمين **وليس** يقول الحنفية أن نوى الطلاق فواحدة بائنة إلا أن ينوى ثلاثاً وان نوى اثنتين فواحدة وان لم ينوش شيئاً فهو يمين وهو مولى وان نوى الكذب فليس بشئ **وقال** زفر مثله لأنه قال ان نوى اثنتين لزمته **لنحى** فيه كفارةظهار **بعض** التابعين هي يمين يكفر اليمين **وذكر** في الأم عن ابن عباس والشعبي ومسرور وأبي سلمة لاشئ فيها وهي كتحريم الطعام وقاله أصبغ وهذا في الحرائر وأما الماء فقال مالك لا يلزمه شئ كتحريم الطعام ومال عامتهم إلى أن فيه كفارة يمين بمجرد التحريم **وقال** أبو حنيفة يلزمه ما حرم ثم لاشئ عليه حتى يتناوله فاذا تناوله لزمه كفارة يمين وأم الولد كالامة على ما تقدم

أحاديث نزول قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية

(**قوله** في شرب عندها عسلاً) (ع) هذا حديث حجاج وان التي شرب عندها عسلاً زينب وان اللتين تظاهرا عليه عائشة وحفصة وكذا يأتي في حديث عمر وابن عباس ويأتي في حديث هشام ان التي شرب عندها حفصة وان اللائي تظاهرا عليه صلى الله عليه وسلم عائشة وصفية وسودة والأول أصح **قال** النسائي اسناد حجاج صحيح جيد غاية وأولى بظاهر القرآن وان تظاهرا فائماً هما اثنتان للاثلاث (**قوله** فتواطأت أنا وحفصة أن نقولاً كلت مغافير) (ع) وقع في الأم مغافر بغير ياء الموض والصواب اثباتها لأنها عوض من الواو التي في المفرد وانما تحذف في الضرورة وواحد المغافر مغفور **قلت** **قال** الطيبي هو بضم الميم (ع) وهو صمغ حلوا كالناطف تنطعه شجر العرفط بالحجاز كريبه الرائحة تشبه رائحة الراثة النيد وقيل ان النحل اذا أكلته قصت رائحته حتى تؤذى الناس وزعم المهلب أن رائحة المغافير والعرفط حسنة وهو خلاف ما عليه الناس ودل عليه الحديث (**قوله** فنزل يا أيها النبي لم تحرم) (م) اختلف في سبب نزول الآية فمن عايشة أنه في هذه القصة من تحريم العسل بقوله صلى الله عليه وسلم ولن أعود اليه لأنه على وجه التحريم وهو في الأم مختصر ونماه على ما في البخاري ولن أعود اليه وقد حلفت أن لا أخبري بذلك أحد اقول الرجل حلفت اذا نوى الحرام بالله يمين وحلفه صلى الله عليه وسلم فامله ابتغاء مرضات أزواجه لئلا تجحد الأخرى

عباس قال اذا حرم الرجل عليه امرأته فهي يمين يكفرها وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة **وحدثني** محمد بن حاتم ثنا حجاج بن محمد أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يخبرانه سمع عائشة تخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر عند زينب بنت جحش في شرب عندها عسلاً قالت فتواطأت أنا وحفصة أن أتينا ما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فلتقل اني أجد منك ريح مغافير أكلت مغافير فدخل على احداهما فقالت ذلك له فقال بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش ولن أعود له فنزل لم تحرم ما أحل الله لك الى قوله ان

حسن أو قبيح ولذا قيدت بحسنة (**قوله** في شرب عندها عسلاً) (ع) هذا حديث حجاج وان التي شرب عندها العسل زينب وان اللتين تظاهرا عليه عائشة وحفصة وان اللائي تظاهرا عليه عائشة وصفية وسودة والأول أصح **قال** النسائي اسناد حجاج صحيح جيد غاية وأولى بظاهر القرآن وان تظاهرا فائماً هما اثنتان للاثلاث (**قوله** فتواطأت أي تواقت) (**قوله** ريح مغافير) بفتح الميم وبغين مججمة وباء بعد الغاء (ح) هكذا في الأصل في جميع النسخ وأما الموضعان الاخيران فوقهما بالياء وبجاء فيهما قال القاضي والصواب اثباتها لأنها عوض من الواو التي في المفرد وانما تحذف الياء للضرورة وواحد المغافر مغفور (ب) **قال** الطيبي هو بضم الميم وهو جمع مغفور وهو صمغ حلوا كالناطف وله رائحة

فبغير فلهما وعن زيد بن أسلم أنها زلت في جاريته مارية القبطية فإنه قال والله لا أطولك ثم حرّمها (ط) في النسائي من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كانت له جارية يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرّمها فأ نزل الله سبحانه الآية (ع) حديث النسائي بهذا وأنه في مارية لم يرد من طريق صحيح (قوله في الآية) وأدّس النبي إلى بعض أزواجه حديثاً (ع) الحديث هو قوله شربت عسلاً إلى آخر ما في البخاري وحلفه لا تخبري بذلك أحد الماتقدم وقيل الحديث هي قضية مارية واستكنام حفصة أن لا تخبر بذلك عائشة وقيل الحديث الذي أسرى إلى حفصة هو أن الخليفة بعده أبو بكر ثم عمر ومعنى أظهره الله عليه أي أطلع الله عليه ومعنى عرّف بالتشديد عاتبه على بعض وأعرض عن بعض أي لم يبالغ في العتب ومعناه على قراءة التخفيف جازاه من قولهم عرف حقلك أي جازاك عليه (قوله كان صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل) (ع) الحلواء كل طعام مستحلى ففيه جواز كل لذية الطعام وذكر العسل تنبيهاً على شرفه وهو من عطف الخاص على العام ﴿قلت﴾ يأتي الخلاف في أيها أفضل التمتع بالمباحات أو تركه ﴿واحج من رجح ذلك بهذا الحديث ونظائره﴾ (قوله فكان إذا صلى العصر دار على نسائه) (ع) هذا على ما تقدم من أن القسم عليه غير واجب ومع هذا فإنه كان يعدل ويفعل هذا في كل يوم مع كل واحدة ليسوى بينهن من نفسه وأما على وجوب القسم فإن لكل واحدة يومها ولا يجوز مثل هذا الإبرضا هن وقد يمتنع بهذا من يقول إنما القسم في الليل دون النهار وقد تقدم وقد يكون هذا باذنه وقد جاء أنه كان يستأذنها إذا كان في يوم واحدة منهن ﴿وقال الداودي كان صلى الله عليه وسلم جعل ما بعد العصر ملغى أي وقتاً مشتركا لجميعهن﴾ (قوله فيدون منهن) (ط) يعني من غير ميسر وكذا جاء في بعض الأحاديث ويفعل ذلك تأنيساً لهن وتطييباً لقلوبهن (قوله عكة من عسل) (ع) العكة صغر من القرية (قوله جرس تحلة العرفط) (ع) معنى جرس أ كات يقال جرس النخل تجرس جرساً إذا أ كات لتعسل ويقال للنخل جوارس أي أواكل والعرفط شجر بالحجاز ينضج المغاير ﴿وقال أهل اللغة العرفط من شجر الأعضاء والعضاء كل شجر له شوك وقيل هو بنت له ورقة عريضة تغترش على الأرض له شوكة حجناء له ثمرة بيضاء كالقطن مثل زرع القميص﴾ (قوله لقد كدت أن أبادئه) (ع) هو بالباء الموحدة أي أبتديه بالكلام الذي أوصيت به فرفق أي خوفاً من لومك وعند ابن الحداد أناده من النداء وليس بشئ وفي الحديث إن إفشاء المرذوب نجب التوبة منه لقوله تعالى إن تتوب إلى الله فقد صغت قلوبكما وكذلك التظاهر على المؤمن

﴿ أحاديث نزول قوله يا أيها النبي قل لا زواجك ﴾

كرهية ينضج شجر يقال له العرفط بضم العين المهملة والفاء يكون بالحجاز ﴿قلت﴾ قال التوربشتي المغاير جمع مغفور بضم الميم وقيل جمع مغفور وهو غير الأعضاء وقيل كالعرفط (قوله كان يحب الحلواء والعسل) الحلواء بالمد كل طعام مستحلى وذكر العسل تنبيهاً على شرفه وهو من عطف الخاص على العام ففيه جواز كل لذية الطعام (ب) يأتي الخلاف في أيهما أفضل التمتع بالمباحات أو تركها واحج من رجح ذلك بهذا ونظائره (قوله فيدون منهن) (ط) يعني من غير ميسر وكذا جاء في بعض الأحاديث ويفعل ذلك تأنيساً لهن وتطييباً لقلوبهن (قوله عكة) هي أصغر من القرية (قوله جرس تحلة العرفط) بالعطف بالجيم والراء والسين المهملة أي أ كات العرفط ليصير منه العسل (قوله لقد كدت أن أبادئه)

رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله أكلت مغافير قال لا قالت فماذا ربح قال سقني حفصة شربة عسل قالت
 جئت نحرله العرفط فلم ادخل على فقات له مثل ذلك ثم دخل على صفية فقات بمن ذلك فلم ادخل على حفصة قالت يا رسول
 الله ألا أسقيك منه قال لا حاجة لي به قالت تقولن سودة سبحان الله والله لقد حرمناه قالت فأت لها السكبي قال أبو اسحق ابراهيم ثنا
 الحسن بن بشر بن القاسم ثنا أبو أسامة بهذا سواء وحدثني سويد بن سعيد ثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة بهذا الاسناد نحوه
 * وحدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب ح وثني حملة بن يحيى الجبلي واللفظ له أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن
 ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه بدأ بي فقال
 اني اذا كرلك أمرافلا عليك أن لا تهجلى حتى تستأمرى أبو بك قالت قد علم أن أبوى لم يكونا ليأمر انى بفراقه قالت ثم قال ان الله
 عز وجل قال يا أيها النبي قل لازواجك ان كنتم (١١٤) تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن

سرا حاجيلا وان كنتم
 تردن الله ورسوله والدار
 الآخرة فان الله أعد
 للحسنات منكم أجرا عظيما
 قالت فقلت في أى هذا
 أستأمر أبوى فأتى أريد
 الله ورسوله والدار الآخرة
 قالت ثم فعل أزواج النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل
 ما فعلت * حدثنا سريج
 ابن يونس ثنا عباد بن عباد
 عن عاصم عن معاذة
 العدوية عن عائشة قالت
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يستأذن اذا
 كان في يوم المرأة من بعد
 ما زلت ترجى من نساء
 منهن وثوى اليك من
 نساء فقالت لها معاذة فما
 كنت تقولين لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا
 استأذنتك قالت كنت

(قوله بدأ بي) (د) بدأها بالفضليتها * قلت * ويحتمل لانها الحاضرة عند نزول الآية والتبليغ
 على الفور وهو أظهر لما كان عليه صلى الله عليه وسلم من تطيب قلوبهن (قوله فلا عليك أن
 لا تهجلى حتى تستأمرى أبو بك) (د) معناه لا يضرك أن لا تهجلى وقال ذلك شفعة عليها وعلى أهلها
 لانه خاف أن يستعزها الصغر فتختار نفسها فيجب فراقها فتأذى بذلك فيتأذى أهلها ويتأذى بقية
 النسوة في الاقتداء بها (ع) وقال ذلك لكرهية فراقها وخوف أن تبادر بذلك اذ جعل ذلك اليها لما
 في ظاهرها من الزهد فيها بتخييرها وأنفة النساء من مثل هذا مع صغر سنها (قوله قال ان الله تعالى قال
 يا أيها النبي قل لأزواجك الآية) (ع) اختلف شيوخنا في ايقاع التخيير ف قيل مكرره وبدءه لتضمنه
 ايقاع لثلاث وقيل ليس بمكرره لانه صلى الله عليه وسلم أمر به وفعله وليس بمتيقن فيه ايقاع الثلاث
 وانما هو تخيير ف قيل ولا حاجة في أنه عليه السلام أمر به وفعله لانه إنما أمر أن يخبرهن بين الدنيا
 والآخرة فاذا اخترن الدنيا طلقن بالطلاق الذي أمر به وبهذا تعرف أنه لا حاجة فيه لايقاع الثلاث
 (قوله في الآخر كان يستأذننا) (ع) هذا على أن القسم عليه غير واجب انما يفعله تطيبا لقلوبهن
 على ما تقدم (قوله ان كان ذلك الى لم أوترأحدا على نفسي) (د) لم يقل ذلك رغبة في الاجتماع
 وشهوة النفس بل منافسة ورغبة في الآخرة من القرب منه ومن حديثه وفي أن ينزل الوحى عليه
 صلى الله عليه وسلم وهو عندها وهو بمثل حديث ابن عباس في الصدح وقوله لا أوتر بنصيبك أ حدا
 (قوله في الآخر فلم يعد طلاقا) (م) مذهب السكاكة ومشهور قول مالك ان المخيرة اذا
 بالباء الموحدة أى ابتدئه بالكلام الذى أوصيت به فراقا لى خوفا من لومك وعند ابن الهذاء أناديه من
 النداء وليس بشئ وفي الحديث ان نساء السردن تجب التوبة منه لقوله تعالى ان تنوبا الى الله
 (قوله فلا عليك أن لا تهجلى حتى تستأمرى أبو بك) معناه لا يضرك أن لا تهجلى وقال ذلك شفعة

أقول ان كان ذلك الى لم أوترأحدا على نفسي * وحدثنا الحسن بن عيسى أخبرنا ابن المبارك أخبرنا عاصم بهذا الاسناد
 نحوه * حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا عثر عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق قال قالت عائشة فخيرنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فاختارنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعد طلاقا * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن
 اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق قال ما بالى خبرت امرأتى واحدة أو مائة أو ألفا بعد أن تختارنى ولقد سألت عائشة
 فقالت قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا * حدثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عاصم عن الشعبي عن
 مسروق عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساء فلم يكن طلاقا * وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا عبد
 الرحمن عن سفيان عن عاصم الاحول واسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاختارنا فلم يعد طلاقا * حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون اننا أبو معاوية

اختارت زوجها لا يلزمه شيء * وحكى الطحاوى والنقاش عن مالك أن نفس التخيير طاعة وقاله
 على وزيد بن ثابت والحسن والليث ولا يصح عن مالك والاحاديث الصحيحة ترده وقالت فرقة
 ليس للتخيير ولا للملكة شيء من الطلاق * قلت * النيابة في الطلاق تكون بتوكيل وإرسال
 وتخيير وتعليك فالتوكيل جعل الزوج إيقاع الطلاق بيد غير الزوجة مع بقاء المنع منه بيد الزوج
 لأن له عزل الوكيل قبل الوقوع فالوكل اثنين لم يقع الإباحة وما الرسالة جعل الزوج إعلام
 الزوجة بوقوعه بيد غيره فالطلاق واقع وان لم يعلمها ولو أرسل اثنين كفى أحدهما بخلاف التوكيل
 والتخيير جعل الزوج إيقاع الطلاق ثلاثا حكما أو نصا بيد غيره وصعته قال في المدونة أن يقول
 اختارى أو اختارى نفسك وروى محمد وأطلق نفسك ثلاثا وما في المدونة مثال لجعل الثلاثة بيد
 الغير حكما على ما يأتي وما في الموازنة مثال لجعل الثلاث بيد الغير نصا والتعليك جعل الزوج إيقاع
 الطلاق حق الغير راجح في الثلاث فخص بمادونها وصيغته كل لفظ يدل على جعل الطلاق
 بيدها أو بيد غير هادون تخيير كقوله أمرك بيديك وطلق نفسك ان شئت وطلاقك بيديك وفي
 الموازنة ما كنتك وفي العتبية وليت أمرك فالتخيير والتعليك وإن اشتركا في جعل الزوج الطلاق
 بيد الغير في كل منهما فانهما يعترفان فيما وقعت الإشارة إليه في رسم كل واحد منهما وهو أن حكم
 التخيير أنه الثلاث فإذا اختارت نفسها أو قضت بالثلاث فلاننا كرهنا للزوج لأن التخيير هو ثلاث
 حكما وانما أن قضت بدون الثلاث سقط ما بيدها وان حكم التعليك أنه راجح في الثلاث فان قضت
 بالثلاث فله منا كرتها وانما أراد واحدة (م) والفرق في أنه لا منا كره له في التخيير بخلاف
 التعليك هو أنه جرى العرف في التخيير أنه للبينونة وهي في المدخول بها لا تكون إلا بالثلاث ولم يجر
 العرف بذلك في التعليك وما ذكر من أنه لا منا كره له في التخيير هو المشهور وقال ابن الجهم له
 المنا كره ويصدق أنه إنما أراد واحدة ولكن تكون بائنة ورأى أنه وإن كان العرف أنه للبينونة
 فالبينونة تقع بالواحدة (ع) واختلف إذا قضت بأقل من الثلاث في التخيير فقال مالك لا يلزمه شيء
 ويسقط ما بيدها وقال أشهب ترجع إلى خيارها وقال عبيد الملك هي ثلاثة بكل حال وعن مالك هي
 واحدة بائنة وهو قول أبي حنيفة * وحكى ابن سحنون عن أبيه أنها واحدة رجعية وهو مذهب
 الشافعي وأبي يوسف وغيرهما وروى عن عمر وابن مسعود وقالت فرقة هي ما قضت به من واحدة
 فأكثر وقيل هي على ما نوى الزوج (ع) واختلف إذا ملكها في عدد فقضت بأكثر مما ملكها
 في طلقين فقضت بثلاث يسقط ما ملكها فيه لأنه ملكها على صفة فقضت بغيرها لأن الطلقتين
 ليست هي لثلاث فلا يلزمه التطليقتان وقيل تلزمه التطليقتان لأن الزائد على ما ملكها كالمعدم
 فكانها لم تطبق به واقضت على ما ملكها فيلزمه وكذلك اختلف أيضا إذا قضت بأقل مما ملكها
 كما لو قضت بأحد وقدم ملكها في اثنين فقيل لا تلزمه الواحدة لأنها قضت على غير الصفة التي ملكها
 كما تقدم لا سيما في كثرة العدد غرض ادسقط به البقعة وتعمل به أخت الماطقة فلا يلزمه خلاف غرضه
 وهو كمن باع ثلاثة أبواب فقبل المشتري منها أحدا فقط فليس ذلك له * والزم ابن القصار صاحب هذا
 القول أنه لو ملكها أمر نفسها أو أمر أمه أخرى فطلقت نفسها فقط فأنه لا يلزمه ورآه بمنزلة من
 ملكها عددًا فقضت بأقل والنظر عندي فيها قاله مجال ويقتصر إلى تفصيل وقيل يلزمه الأقل الذي
 قضت به كمن وهب ثلاثة أبواب فقبل منها أحدا فقط وللآخرين أن ينفصلوا عن هذا بأن يقولوا إذا
 كان للواهب غرض في هبة الثواب لم يكن له أن يقبل منها أحدا فقط (قول في الآخر واجبا) (د)
 عليها وعلى أبيوها (قول واجبا) بالجيم قال أهل اللغة هو الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام

عن الاعمش عن مسلم عن
 مسروق عن عائشة قالت
 خيرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاختارناه فلم
 يعددها علينا شيئا * وحديثي
 أبو الربيع الزهراني ثنا
 اسمعيل بن زكريا ثنا
 الاعمش عن ابراهيم عن
 الاسود عن عائشة وعن
 الاعمش عن مسلم عن
 مسروق عن عائشة بمثله
 * وحدثنا زهير بن حرب
 ثنا روح بن عبادة ثنا
 زكريا بن اسحق ثنا أبو
 الزبير عن جابر بن عبد الله
 قال دخل أبو بكر يستأذن
 على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فوجد الناس
 جالوسا بابه لم يؤذن لأحد
 منهم قال فأذن لأبي بكر
 فدخل ثم أقبل عمر فاستأذن
 فأذن له فوجد النبي صلى
 الله عليه وسلم جالسا حوله
 نساؤه واجاسا كذا قال

فقال لا قولن شيئا أضحك النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقمت إليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من حولي كاري (١١٦) يا أبا النضر لئن لم يكرأى عائشة بجأ عنقها وقام عمر

إلى حفصة بجأ عنقها كلاهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده فقلن والله لا نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أبد ليس عنده ثم اعتزلن شهرا أو تسعا وعشرين ثم نزلت عليه هذه الآية يأبها النبي قل لأزواجك حتى بلغ للمحسنات منكن أجرا عظيما قال فبدأ بعائشة فقال يا عائشة اني أريد أن أعرض عليك أمرا أحب أن لا تجعلي فيه حتى تستشيرى أبويك قالت وما هو يا رسول الله قتلها عليها الآية قالت أفيك يا رسول الله أشير أبوى بل أحسن الله ورسوله والدار الآخرة وأسألك أن لا تختبر امرأة من نسائك بالذي قلت قال لا أسألك امرأة منهن الا أخبرتهان الله لم يعثنى ممتا ولا ممتعا ولكن يعثنى ممتعا ميسرا * حدثني زهير بن حرب ثنا عمر بن بونس الحنفي ثنا عكرمة بن عمار عن سمك أبي زميل ثني عبد الله بن عباس ثني عمر بن الخطاب قال لما اعتزل نبي الله صلى الله عليه وسلم نساءه قال دخلت المسجد فاذا الناس

الواجم من اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام (قوله) لأقولن شيئا أضحك النبي صلى الله عليه وسلم (د) فيه أنه يستحب لمن وجد صاحبه مهم ومما أن يفعل مثل هذا وما يطيب به نفسه (قوله) فوجأت عنقها (م) أي دقة ومنه الحديث فليأخذ سبع تمرات من بحيرة المدينة فليجأهن أي فليدفعن (ع) هذا أصل الوج، وليس كل دق في العنق يسمى وجأ وانما هو يشبه الطعن والغمز * وجأت البعير اذا طمعت في منعه ووجأت التوضيرة ووجأت بالسكين أي طمعت (قوله) فقام أبو بكر إلى عائشة بجأ عنقها (ط) ففعلها ما بينتهما ذلك هو مبالغة في تأديهن وكذلك غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهن وهجرانه لهن انما كان مبالغة في تأديهن فانهن أكثر عليه وتبسطن معه تبسطا تدعين فيه ما يليق باحترامه واعظامه عليه الصلاة والسلام وجلهن على ذلك كرم أخلاقه صلى الله عليه وسلم ورعا متمدن عين بعضهن إلى متاع الدنيا ولذلك أمر بتخييرهن بين زينة الآخرة (قوله) في هذه الرواية اعتزلن شهرا أو تسعا وعشرين) هو شك من الراوي ويأتي لابن عباس انه اعتزلن تسعة وعشرين (قوله) سألك أن لا تختبر امرأة من نسائك (ط) هذا قول أخرجه الفيرة وحرصها على انفرادها به وكانها توقع إذا لم يخبر أحد من زوجه أن يمكن فهن من تختار الدنيا فيفارقها وانهن اذا سمعن باختيار عائشة تبعها في ذلك وكذلك وقع (قوله) لا أسألك امرأة منهن الا أخبرتها (د) وقع له صلى الله عليه وسلم أنه ان سأله واحدة منهن عن فعل عائشة فلم يخبرها كان ذلك نوعا من العنت وادخال الضرر والمشقة عليهن بسبب اخفائه ما مثل عنه فقال بحسب الله لم يعثنى ممتعا ولا ممتعا ولكن يعثنى ممتعا ميسرا ووجه التيسر في ذلك انه اذا أخبرها فقد رى بها غير ما من أزواجه وسهل عليها اختيار الله ورسوله والدار الآخرة وأصل العنت التعب والمشقة والمعنى هو الذي يوقع العنت بغيره والمتمتع هو الذي يحمل غيره على العمل بها ويحتمل أن يقال المعنى هو المجبول على ذلك والمتمتع هو الذي يتعاطى ذلك وليس في جبلته (ع) ورواه بعضهم مبشرا والأولى أولى لمطابقته. معنا (قوله) في الآخر فاذا الناس ينكتون بالحصى (ع) أي يضربون به الأرض فعل مشغول السر الواجم كما قال ما اعد الحصى تنقضي

بقال وجم يفتح الجسيم وجوما (قوله) لا قولن شيئا أضحك النبي صلى الله عليه وسلم) فيه أن الانسان اذا رأى صاحبه مهم وما يستحب أن يحدثه بما يضحكه ويسغله (قوله) فوجأت عنقها) كل دق في العنق يسمى وجأ (قوله) فقام أبو بكر إلى عائشة بجأ عنقها (ط) ففعل ما بينتهما ذلك هو المبالغة في تأديهن فانهن أكثر عليه وتبسطن معه تبسطا تدعين فيه ما يليق باحترامه واعظامه وجلهن على ذلك كرم أخلاقه صلى الله عليه وسلم وربما امتدت عين بعضهن إلى متاع الدنيا ولذلك أمر بتخييرهن بين زينة الدنيا ومتاع الآخرة (قوله) وأسألك أن لا تختبر امرأة من نسائك (ط) هذا قول أخرجه الفيرة وحرصها على انفرادها وكانها توقع إذا لم يخبر أحد من زوجه بما وقع منها يكون فهن من تختار الدنيا فيفارقها وانهن اذا سمعن باختيار عائشة تبعها في ذلك وكذلك وقع (قوله) عن سمك بن زميل) بضم الزى وفتح الميم (قوله) فاذا الناس ينكتون بالحصى) بمثابة بعد الكاف أي يضربون به الأرض كفعل المهموم والمعكر الواجم وفيه اهتمام المسلمين بما هم نبيهم صلى الله عليه وسلم واجتماعهم لذلك

ينكتون بالحصى ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب فقال عمر فقلت لأعلمن ذلك اليوم قال فدخلت على عائشة فقلت يا بنت أبي بكر أفد بلغ من شأنك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت مالي ومالك يا ابن الخطاب

عليك بعميتك قال فدخلت على حفصة بنت عمر فقلت لها يا حفصة أقديع من شأنك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم والله لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك ولولا أنا لظلمك رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكث أشد البكاء فقام لها ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هو في خزانته في المشربة فدخلت فاذا أبا رباح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا على أسكفة المشربة مدل رجليه على نقيم من خشب وهو جذع يرقى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتحدث فناديت يا رباح استأذن لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر رباح إلى العرفة ثم نظر إلى فلم يقل شيئا ثم قلت يا رباح استأذن لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر رباح إلى العرفة ثم (١١٧) نظر إلى فلم يقل شيئا ثم رفعت صوتي فقلت يا رباح استأذن لي عندك على

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني أظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظن اني جئت من أجل حفصة والله ان امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرب عنقها لاضر بن عنقها ورفعت صوتي فاومأ إلى أن ارقه فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطجع على حصير فجلست فأدنى عليه ازاره وایس عليه غيره واذا الحصير قد أثر في جنبه فنظرت بصري في خزانة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا أنا بقبضة من شعير نحو الصاع ومثلها قرظا في ناحية العرفة واذا أفیق معلق قال فابتدرت عيناي قال ما يبكيك يا ابن الخطاب قلت يا نبي الله وما لي لا أبكي وهذا الحصير قد أثر في جنبك وهذه خزانتك

عبراني وفيه اهتمام المسلمين بما أهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتماعهم لذلك (قوله عليك بعميتك) (م) تريد ابنته والعيبة الابنة أي بخاصتك وموضع شرك ومنه الانصار كرشى وعيبي ومعنى كرشى أصحابي الذين أعتمد بهم والكرش لغة الجماعة وجعلهم عيبة لانهم خاصته ويطلعهم على أسرارهم قال أهل اللغة والعيبة ما يجعل فيه الرجل أفضل متاعه (قوله في المشربة) (م) هو بضم الراء وفتحها ورواح هو بفتح الراء والقرظ الصنع مع وف والافيق الجلد الذي لم يتم دبغه (قوله على أسكفة المشربة) مدل رجليه على نقيم من خشب (ع) الاسكفة بضم الهمز والكاف عتبة الباب السعلى والعقيرة بفتح القاء فسر في الحديث بالجذع الذي يرقى عليه وهو الذي جعلت فيه ادراج - أخود من فغار الظهر وفمار السيف خر ومنظمة في ظهره مشبهة بفغار الظهر وفغار الظهر خر زات عظامه التي بطوله (قوله استأذن لي) (ع) فيه وجوب الاستئذان على المرء في منزله وان عرف انه وحده وفيه تكرار الاستئذان اذ لم يؤذن للمستأذن وفيه اتخاذ الكبراء الحجاب وفيه انه اذا هم الحاجب من السكوت عدم الاذن لا يأذن لانه صلى الله عليه وسلم سمع استئذان عمر فسكت والغالب أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يتخذ بابا (قوله وكانت عائشة وحفصة نظاهرتا على نسائه) (قلت) قد تقدم ان الصحيح في المتظاهرتين انهما حفصة وعائشة (قوله يا رسول الله أطلقتهن) (قلت) قد تقدم الكلام على حكم

(قوله عليك بعميتك) أي بو عظام ابنتك حفصة أي بخاصتك وموضع شرك ومنه الانصار كرشى وعيبي ومعنى كرشى أصحابي الذين أعتمد بهم والكرش لغة الجماعة وجعلهم عيبة لانهم خاصته ويطلعهم على أسرارهم قال أهل اللغة والعيبة ما يجعل فيه الرجل فيه أفضل متاعه (قوله في المشربة) بضم الراء وفتحها ورواح هو بفتح الراء وبالباء الموحدة (قوله على أسكفة الباب) بضم الهمزة والكاف وتشديد الفاء وهي عتبة الدار لسفلى (قوله على نقيم) (ح) هو بنون مفتوحة ثم قاف مكسورة هو الصحيح الموجود في جميع النسخ وذ كر القاضى انه بالفاء بدل الذون وهو فقير بمعنى مفعور مأخوذ من فقار الظهر وهو جذع فيه درج (ع) فقار الظهر خر زات عظامه التي بطوله (قوله واذا أفیق معلق) هو بفتح الهمزة وكسر الفاء وهو الجلد لم يتم دبغه وجمعه بفتحها كأديم وأدم وقد افق أدبمه بفتحها يا أفعه بكسر الفاء (قوله أطلقتهن) (ب) قد تقدم الكلام على حكم الطلاق وان الخطابي قال أصله الجواز

لا أرى فيها لا ما أرى وذاك قيصر وكسرى في الثمار والانهار وأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفوته وهذه خزانتك فقال يا ابن الخطاب ألا ترضى أن تكون لنا الآخرة ولهم الدنيا قلت بلى قال ودخلت عليه حين دخلت وأنا أرى في وجهه الغضب فقلت يا رسول الله ما يشق عليك من شأن النساء فان كنت طلقتهن فان الله معك وملائكته وجبريل وميكائيل وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك وقلماتكلمت وأحمد الله بكلام الار جوت أن يكون الله يصدق قولي الذي أقول ونزلت هذه الآية آية التخيير عسى ربه ان طلق كن أن يبده أز واجاخير امنكن وان تظاهرا عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهري وكانت عائشة بنت أبي بكر وحفصة تظاهرا ان علي سائر نساء النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أطلقتهن قال

لا قلت يا رسول الله اني دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصى يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه أفأنزله فأخبرهم أنك لم تطلقهن قال نعم ان شئت فلم أزل أحدهن حتى تحسر (١١٨) الغضب عن وجهه وحتى كشر فضحك وكان من أحسن

الناس نفرا ثم نزل نبي الله صلى الله عليه وسلم ونزلت فتزلت أتشت بالجدع ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما يعيش على الأرض ما معه بيده فقلت يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسعة وعشرين قال ان الشهر يكون تسعا وعشرين فقامت على باب المسجد فنادت بأعلى صوتي لم يطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه ونزلت هذه الآية واذا جاءهم أمر من الامن أو الخوف أذاعوا به ولوردوه الى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعله الذين يستنبطونه منهم فكنت أنا استنبطت ذلك الامر وأزل الله عز وجل آية النخير حدثنا هرون ابن سعيد الابلبي ثنا عبد الله بن وهب أخبرني سليمان يعني ابن بلال أخبرني يحيى أخبرني عبيد بن حنين أنه سمع عبد الله بن عباس يحدث قال مكثت سنة وأنا أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية فأستطيع أن أسأله هيبه قال حتى خرج حاجنا فخرجت معه فلما رجع فكنا ببعض

الطلاق وان الخطابي صرف حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق عما يقتضيه ظاهره من الكراهة قال لانه صلى الله عليه وسلم طلق وما كان ليفعل المسكروه وفي الحديث انه طلق حفصة وانه قيل له راجعها فاجابها صوامه قوامه * ابن العربي حضرت مجلس أبي الفضل الجوهري فسمعت يقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى وظاهر * فلما انصرف قصدته في موضعه وقلت أصلحك الله انك قلت انه طلق صلى الله عليه وسلم وآلى وظاهر وانه صلى الله عليه وسلم لم يظاهر فان الله تعالى جعل الظهار منكر من القول وزورا فشكر لي ذلك فلما كان من الغد قال لأهل مجلسه وقد قربني اليه اني قلت لكم بالأمس انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وان هذا أرشدني الى أنه لم يظاهر وهو كما قال وهو شيعي في هذه المسئلة (قوله حتى كشر) (د) أي حتى أبدى أسنانه تبسما ويقال أيضا في الغضب * ابن السكيت وكشر وتبسم واقترا كلاهما واحد فان زاد قيل فقهه وزهق وكركر (قوله فأزل الله واذا جاءهم أمر الآية) * قلت * قال ابن عطية قيل ان الآية نزلت في المنافقين كانوا يشبهون الى استماع ما يسوء عن سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعونه فاذا سمعوا أمرا يسر المسلمين صغروا وأمره وحقروه وأذا عاوت تحقره واذا سمعوا خوفا عظموه وأذا عاوبه وقيل نزلت في المنافقين وفيهم ضعف جلده من المؤمنين وقلت تجر بته * ثم على هذا القول يحتمل أن يكون في أمر السرايا وأهم كانوا يذيعون مع من أذاع غير متبئين في صحته القلة تجر بهم ويحتمل أنه في كل الأمور الواقعة التي من جلتها قضية عمر هذه فغنى ولوردوه أي لو أمسكوا عن الخوض واستقصوا الأمر وكشفوا عنه من جهة الرسول أو من جهة أولى الامر وهم الأمر وقيل العلماء لقوله تعالى لعله الذين يستنبطونه منهم كما فعل عمر في بحثه وسؤاله عند النبي صلى الله عليه وسلم فغنى قوله أنا استنبطته أي بعثي وسألي عنه (قوله في الآخرة هيبه) (ع) هيبه له عن سؤاله عن تفسير تلك الآية تلك المدة هو لما كانت إحدى المتظاهرتين ابنته حفصة ولذلك قال واهالك يا ابن عباس وهي كلمة توضع للمعجب كما قال في الآخر وعجبالك ألا ترى الزهري كيف قال كره والله ما سأله عنه

وصرف حديث أبغض المباح الى الله الطلاق عما يقتضيه ظاهره من الكراهة وانه محمول على سوء العشرة لا على الطلاق قال لانه صلى الله عليه وسلم طلق وما كان ليفعل المسكروه وفي الحديث انه طلق حفصة وانه قيل له راجعها فاجابها صوامه قوامه * ابن العربي حضرت مجلس أبي الفضل الجوهري فسمعت يقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى وظاهر فلما انصرف قصدته في موضعه وقلت له أصلحك الله انك قلت انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وانه صلى الله عليه وسلم لم يظاهر فان الله تعالى جعل الظهار منكر من القول وزورا فشكر لي ذلك فلما كان من الغد قال لأهل مجلسه وقد قربني اليه اني قلت لكم بالأمس انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وان هذا أرشدني الى أنه لم يظاهر وهو شيعي في هذه المسئلة (قوله حتى تحسر الغضب عن وجهه) أي زال وانكشف (قوله حتى كشر) بفتح الشين المحجمة المخففة أي أبدى أسنانه تبسما (قوله أتشت بالجدع) هو بالياء المثلثة آخره أي أسقطك (قوله هيبه) هابه لما كانت إحدى المتظاهرتين ابنته حفصة ولهذا قال الزهري

الطريق عدل الى الاراك لحاجة له فوقف له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت يا ميرا المؤمنين من اللتان يظهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه فقال تلك حفصة وعائشة قال فصلت له والله ان كنت لا تريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبه لك قال فلا تفعل ما ظننت ان عندي من علم فسألني عنه فان كنت أعلمه أخبرتك قال وقال عمر والله ان كنافي

الجاهلية مانع للنساء أسرا حتى أنزل الله فيهن ما أنزل وفهم لمن ما قسم قال فينا ما في أمرنا أمرة اذ قالت لي امرأتى لو صنعت كذا وكذا فقلت لها وما لك أنت ولما همتا وما تكلنك في أمر أريدك فقالت لي عجبك يا ابن الخطاب ما تريد أن تراجع أنت وان ابنتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان قال عمر فأخذ ردائي ثم أخرج مكاني حتى أدخل على حفصة فقلت لها يا بنية أنك لتراجعين رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان فقالت حفصة والله أنا لتراجعك فقلت لعمري اني أحذرك عقوبة الله وغضب رسوله يا بنية لا يغرنك (١١٩) هذه التي قد أعجبها حسنها وحب رسول الله

صلى الله عليه وسلم ياها ثم خرجت حتى أدخل على أم سلمة لقرايتي منها فكلمتها فقالت لي أم سلمة عجبك يا ابن الخطاب قد دخلت في كل شيء حتى تبسني أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أزواجه قال فأخذتني أخذاً كسرتني عن بعض ما كنت أجد فخرجت من عندها وكان لي صاحب من الانصار اذا غبت أنا في بالخبر واذا غاب كنت أنا آتية بالخبر ونحن حينئذ نقصو ملكاً من ملوك غسان ذكركنا أنه يريد أن يسير الينا فقامت ثلاث صدور رانته فأتى صاحبي الانصاري يدق الباب وقال افتح افتح فقلت جاء الغساني فقال أشد من ذلك اعزل رسول الله صلى الله عليه وسلم أزواجه قال فقلت رغم أنف حفصة وعائشة ثم أخذوني فأخرج حتى جئت فاذا

ولم يكتمه وهذا رد قول من قال انما تعجب وانكر عليه كونه لم يعلم من هما المرأتان حتى الآن مع حرصه على العلم (قوله في أمرنا أمرة) أي أشار رفيعه بنفسه (قوله وكان لي صاحب من الانصار) (ع) فيه ما كانوا عليه من الحرص على العلم (د) وفيه قبول خبر الواحد (قوله يدق الباب) (ع) فيه جواز قرع الباب بلا استئذان وشدة الفرع للأمر المهمة (قوله أشد من ذلك) (ع) فيه شدة اهتمامهم بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله اعزل أزواجه) (م) فيه جواز هجران المرأة في غير بيتها تديها لها قال بعضهم لا فيه من الرفق بهن لان هجرانه وهو معهن أغبط لقلوبهن (ع) بل الامر العكس لان بعده عنهن أغبط لقلوبهن وأشد حسرة * قد اختلف في ذلك فقيل لم يكن ذلك الا في بيوتهن وفيه حديث وهذا رد ولذا نبه عليه البخاري ورجح حديث عمر * وقد اختلف في قوله تعالى واهجر وهن في المصاحف فقيل هو أن ينام معها في فراش ولا يجامعها وقيل هو أن ينام معها فيه ويوليها ظهره ولا يكلمها وقيل بهجرها باللسان والتغليظ لها في القول ولا يدع الجاع (قوله رغم أنف حفصة) (ع) فيه جواز قول ذلك وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن حبيب وكرهه مالك وعنه ذل أنفها واصلق بالتراب وهو من الرغام والذلة والرغام التراب (قوله يرتقي اليها بجملها) (ع) كذا رويناه عن ابن عيسى وعند غيره بجملها والاول أبين والجملة درجة من النخل (قوله قرظا مصبورا) (د) وفي بعض النسخ مضبو را بالضاد المججمة وكل صحيح أي مجموعا (قوله أهاب) (د) هو بفتح الهمزة والهاء وضمهما وهم الفتان مشهورتان وهو جمع اهاب وهو الجلد الذي لم يدبغ وقيل الجلد مطاعا وفيه جواز النحر الى ما لم يستمر من بيت المزرور ولا سيما للمصاحب وجاء النهي عن فضول النظر

في قوله واهالك أي عجباً كرد والله ما سأله عنه ولم يكتمه (ع) وهذا رد قول من قال انما تعجب وانكر عليه كونه لم يعلم من هما المرأتان الى الآن مع حرصه على العلم (قوله في أمرنا أمرة) أي أشار رفيعه بنفسه (قوله حتى أدخل على حفصة) برفع اللام (قوله من ملوك غسان) الاشهر تركه صرف غسان وقيل ينصرف (قوله أشد من ذلك) لشدته اهتمامهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله يرتقي اليها بجملها) روي بالاضافة وحذف التاء وروي بجملها بالتاء والاضافة وروي بجملها من غير اضافة قال ابن قتيبة وغيره هي درجة من النخل كما قال في الرواية السابقة جذع (قوله قرظا مصبورا) (ح) وفي بعض النسخ مضبو را بالضاد المججمة وكل صحيح أي مجموعا (قوله وعند رأسه أهاب مطعما) هو بفتح الهمزة والهاء وضمهما الفتان مشهورتان جمع اهاب وهو الجلد قبل الدباغ هذا الاكثر وقيل الجلد مطاعا

رسول الله صلى الله عليه وسلم في مشربة يرتقي لها بجملها و غلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس الدرجة فقلت هذا عمر فأذن لي قال عمر فقصصت على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فلما بلغت حديث أم سلمة تبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لم يحرص ما بينه وبينه شيء وتحت رأسه وسادة من آدم حشـهـ وهاليف وان عند رجليه قرظا مصبورا وعند رأسه أهاب مطعما فأتيت أبا الهيثم في جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكيت فقال ما يبكيك يا عمر فقلت يا رسول الله ان كسرى وقصر فيها ما فيه وأنت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما

وكرهه السلف له (قوله لهما الدنيا والآخر) (د) كذا هو بالثنية وضمير الخطاب في الأصول وفي بعض النسخ لهم الدنيا ولها الآخرة بضمير الجمع وضمير المتكلم وكل صحيح

✽ كتاب الایلاء ✽

(قوله وكان آي منهن شهرا) * (قلت) * قال ابن العربي آي من شدة موجدته عليهن بما أتين إليه من المكره في التظاهر عليه والالحاح في طلب السقفة والنفقة لم تكن عنده إلا مارأي عمر في خزانته من نحو الصاع من شعير ونحوه من قرص مصبور وأفيق من ادم معلق ورمال سمرير وازار يلخف به وفعل ذلك تأديبا لهم واستئارا في أمرهم حتى أتاه الله سبحانه بالخير (ع) الایلاء الحلف وأصله الامتناع من الشيء آي بولي ایلاء وتالی تالیا وائتلی ائتلاء * (قلت) * قال في التنيهات الایلاء لغة الامتناع ثم استعمل فيما كان الامتناع منه لأجل اليمين فنسب اليمين اليه فصار الایلاء الحلف * ابن عبد السلام الایلاء لغة الحلف وقيل مطلق الامتناع ثم استعمل في الحلف على الامتناع من الوطء (ع) وعلى انه لغة الحلف فهو في عرف الفقهاء الحلف على ترك وطء الزوجة وشذابن سير بن فقال هو الحلف على ما في تركه مساء لها وطأ كان أو غيره كلفه أن لا يكلمها * (قلت) * فالحاصل ان العرف خصص مدلوله لغة هو فيها الحلف مطلقا وخصه الأكثر بقصره على الحلف على ترك الوطء وعمه ابن سير بن على كل ما في تركه مساء لها كلفه أن لا يكلمها أو لا ينفق عليها هذا عنده ایلاء يضرب فيه الاجل كما يضرب في الحلف على ترك الوطء وهو عند الأكثر ليس ایلاء لكن لها أن تقوم بالضرر في ذلك فطلق عليه بعدا عذار عليه لان المطالبة بحسن العشرة كالمطالبة بالاصابة والنفقة والكسوة * ورسم ابن الحاجب الایلاء بانه الحلف على ترك وطء الزوجة غير المرضع أكثر من أربعة أشهر والعبد شهرين بيمين تتضمن الحنث حكما فالحلف جنس وعلى ترك الوطء احتراز مما شذ فيه ابن سير بن وذكر الزوجة احتراز من الحلف على ترك وطء السرية * والتقيد بغير المرضع احتراز من الحلف على ترك وطء المرضعة لمصلحة الولد * قال في المدونة ولو حلف أن لا يطأ حتى تظم ولد هافليس بمول * وقال أصبغ هو مول والتقيد بأكثر من أربعة أشهر يخرج الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر فأقل فانه ليس بإیلاء لأن حكم الایلاء انما شرع لرفع الضرر والضرر انما يقع بالزيادة على أربع لأن الله سبحانه أباح التربص في الأربع بقوله تعالى للذين يولون الآية * ولما كان العبد على النصف من أجل الحر قيل والعبد شهرين وهذا على مذهب الأكثر أعني ان الایلاء انما يتقرر بالحلف على أكثر من أربعة أشهر (ع) وقال الكوفيون ان حلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر فهو مول وشذ ابن أبي ليلى والحسن وابن شبرمة في آخرين فقالوا انه ان حلف على ترك الوطء يوما أو أقل أو أكثر وتركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مول لظاهر الآية وعكس ابن عمر فمال كل من وقت في يمينه وقتا وان طال فليس بمول وانما المولى من حلف على ترك الوطء للابد انتهى * (قلت) * والمراد بيمين تتضمن الحنث حكما ما تقر في كتاب الايمان كالحلف بالله وبصفاته وبالصدق والحج والعق وهو احتراز من الحلف بغير ذلك مما لا يلزم الحنث فيه كقوله ان وطئتك فعلى المشي الى السوق فاذا وقع الایلاء بصفة ما ذكر ورفعته الزوجة الى الحاكم فيؤجله أربعة أشهر من يوم الرفع فاذا انقضت الأربع أوقفه الحاكم فاما اهاء أو طلق عليه وجهه كونه الأجل أربعة أشهر لانها منتهى ما تصبر فيه المرأة * وفي طر ابن عات أن عمر كان يطوف ليلة بالمدينة فسمع امرأة تشد

ترضى أن تكون لهما
الدنيا والآخر * وحدنا
محمد بن مثنى ثنا عفان ثنا
حماد بن مسامة أخبرني يحيى
ابن سعيد عن عبيد بن
حنين عن ابن عباس قال
أقبلت مع عمر حتى اذا كنا
بمر الظهران وساق الحديث
بطوله كنحو حديث
سليمان بن بلال غير أنه قال
قلت شأن المرأتين قال
حفصة وأم سلمة وزاد فيه
فأثبت الحجر فاذا في كل
بيت بكاء وزاد أيضا وكان
آي منهن شهرا فلما كان
تسعا وعشرين نزل الهم
* وحدنا أبو بكر بن أبي
شيبه وزهير بن حرب

(قوله لهما الدنيا والآخر) (ح) كذا هو بالثنية وضمير الخطاب في الاطول وفي بعض النسخ لهم

واللفظ لا بي بكر قال ثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد سمع عبيد بن حنين وهو مولى العباس قال سمعت ابن عباس يقول كنت أريد أن أسأل عمر عن المراتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلبثت سنة ما أجده موضعاً حتى صحتني إلى مكة فلما كان بمر الظهر ان ذهب يقضى حاجته فقال ادركني بأداة من ماء فأتيتهما فلما قضى حاجته ورجع ذهبت أصاب عليه وذكرت فقلت له يا أمير المؤمنين من المراتين فما قضيت كلامي حتى قال عائشة وحفصة * وحدثنا اسحق بن إبراهيم الحنظلي ومحمد ابن أبي عمر وتقاربوا في لفظ الحديث قال ابن أبي عمر ثنا وقال اسحق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن أبي نوري عن ابن عباس قال لم أزل

(١٢١)

صلى الله عليه وسلم اللتين قال الله تعالى ان تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما حتى حج عمر وحجبت معه فلما كنا ببعض الطريق عدل عمر وعدلت معه بالأداة فتسير ثم أتاني فسكبت على يديه فوضأ فقلت يا أمير المؤمنين من المراتين من أزوج النبي صلى الله عليه وسلم اللتان قال الله عز وجل لهما ان تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما قال عمر وأعجبك يا ابن عباس قال الزهري كره والله ما سأله عنه ولم يكتمه قال هي حفصة وعائشة ثم أخذ يسوق الحديث قال كنا معشر قريش قومنا غلب النساء فلما قدمنا المدينة وجدنا قوماً تغلبهم نساؤهم فطفق نساؤنا يتعامن من نساؤهم قال وكان منزلي في

تطول هذا الليل واسود جانبيه * وأرفق أن لا خيل إلا عبه فوالله لو لا الله تخشى عواقبه * لحول من هذا السرير جوانبه فدعا عمر بها وقال أين زوجك فقالت بعثته للغز وفد عابن سودة وقال لمن في كم تشناق المرأة إلى الرجل قلن في شهرين ويقل صبرها في ثلاثة ويندم في أربعة فجعل رضى الله عنه مغازي الناس أربعة أشهر فعلم أنها المدة التي يقع فيها الضرر بالمرأة (ع) ولا خلاف أنه لا يقع الطلاق قبل الأربعين ولا في أنه يستقط الطلاق إذا حنت نفسه قبل تمامها * واختلف هل يقع بمضيها فقال الكوفيون يقع الطلاق بمضي الأربعة وروى عن مالك مثله والمشهور عنه وعن أصحابه وهو قول الكافة أنه لا يقع بمضيها بل حتى يوقمه الحاكم فينيء أو يطلق فتعذر الآية عند الكوفيين فان فإوا فيه وتقدرها عند الجمهور فان فإوا بعدها (ط) وقوله تعالى فان الله غفور رحيم الآية حجة لكافة لأنه لو وقع بمضيها لم يقع للعزم عليه بعدها معني * واختلف إذا وقع الطلاق وقد كانت حاضت في الأربعين أشهر ثلاث حيض فقال الجمهور تستأنف العدة * وقال جابر وزيد بن ثابت والشافعي في القديم تكفي بذلك * قلت * ومذهب الكافة ان الحالف على ترك الوطء مول قصد الضرر أو لم يقصده كان على وجه الرضا والغضب * وقال مالك ليس بمول إذا حلف لمصلحة الولد حتى تفضمه وهو قياس قولهم في شبه هذا ما لم يقصد به الضرر وقال علي وابن عباس إنما يكون مولياً إذا حلف على وجه الغضب وأما على وجه الرضا فليس بمول وقوله تعالى فان فإوا فان الله غفور رحيم يدل على أنه إنما قصد به الأضرار فانه على ذلك تكون المغفرة والرحمة وقيل غفور رحيم في اجترأهم على الحلف في ذلك وتحنيهم أنفسهم بالقيمة رحيمهم وقيل غفور رحيم فيما زادوا على الأربعين أشهر لان الله تعالى قد أباح التريص في الأربعين وفيه حجة مشهورة قول مالك والكافة (قول) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) نوقرا لهم ما ورا أن يقول في هذا الحديث تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكني بمعهده واكتفى به وجاء في الحديث الآخر ميئنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) فلبثت سنة قد تقدم وجه مكتمه سنة (قول) فسكبت (د) فيه الاستنابة في الوضوء وقد تقدم إيضاحه في أول الكتاب وهي ان كانت لعن فلا بأس بها ولا فالاولى تركها ولا يقال انها مكر وهه على الأصح وفيه برأه لفضل وخدمتهم (قول) وتهجره إحداهن قد تقدم أنها لم تهجره لحق إلهام منعه وانما هو

(١٦ - شرح الإبي والسوسى - رابع)

بنى أمية بن زيد بالعوالي فتعصبت يوماً على امرأتى فاذا هي تراجعتي فأبكرت أن تراجعتي فقالت ما تنكر أن أراجعك فوالله ان أزوج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وتهجره إحداهن اليوم إلى الليل فانطلقت فدخلت على حفصة فقلت أتراجعين رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم فقلت نعم فقلت قد خاب من فعل ذلك من سكن وخسر أفتأمن احدا كن أن يغضب الله عليها لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هي قد هلكت لا تراجعتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسأليه شيئاً وسلينى مبادك

ولا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك يريد عائشة قال وكان لي جار من الانصار فكننا نتأوب النزول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فينزل يوما وأنزل يوما فيأتيني بخبر الوحي وغيره وآتيه بمثل ذلك فكنا نتحدث ان غسان تنعل الخيل لتغزو ونافضل صاحبني ثم أتاني عشاء ففضر بابي ثم ناداني فخرجت إليه فقال حدثني أمر عظيم قلت ماذا أجهت غسان قال لا بل أعظم من ذلك وأطول طلق النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فقلت قد خابت حفصة وخسرت قد كنت أظن هذا كأننا حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم زلت فدخلت على حفصة وهي تبكي فقلت اطلقك كن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أدري هاهو ذا معتزل في هذه المشربة فأتيته غلاما له اسود فقلت استأذن لعمر فدخل ثم خرج إلى فقال قد ذكرتك له فصمت فانطلقت حتى انتهيت إلى المنبر فجلست فاذا عنده (١٢٢) رهط جلوس يبكي بعضهم فجلست قليلا ثم غلبنى

ما أجد ثم أتيت الغلام فقلت استأذن لعمر فدخل ثم خرج إلى فقال قد ذكرتك له فصمت فوليت مدبرا فاذا الغلام يدعوني فقال ادخل فقد أذن لك فدخلت فسأمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو متكئ على رمل حصير قد أثر في جنبه فقلت أطلعت يا رسول الله نساءك فرفع رأسه إلى وقال لا فقلت الله أكبر لو رأيت يا رسول الله وكنا معشر قريش قومنا غلب النساء فلما قدمنا المدينة وجدنا قومنا غلبهم نسائهم فطفق نسائونا يتعامن من نسائهم فتغضبت على امرأتى يوما فاذا هي تراجعني فانكرت أن تراجعني فقالت ما تنكران أراجعتك فوالله ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وتهجره احداهن اليوم إلى الليل فقلت قد خاب من فعل ذلك منهم وخسر أقتان احداهن أن يغضب الله عليها لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هي قد هلكت فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله قد دخلت على حفصة فقلت لا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم منك وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك فتبسم أخرى فقلت استأنس يا رسول الله قال نعم جلست فرفعت رأسي في البيت فوالله ما رأيت فيه شيئا يرد البصر الا أهبا ثلاثة فقلت ادع الله يا رسول الله أن يوسع على أمتك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالسائهم قال أفى شك أنت يا ابن الخطاب أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا فقلت استغفر لي يا رسول الله وكان أقسم ان لا يدخل عليهن شهر من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله قال الزهري فاخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضى تسع وعشرون ليلة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بي فقلت يا رسول

بمقتضى الغيرة (قوله ولا يغرنك أن كانت جارتك هي منك أوسم وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) فيه المخاطبة بأحسن اللفظ إذ قال جارتك ولم يقل ضرتك والعرب تفعل ذلك لما في لفظ الضرة من الاسم المسكروه ومعنى أوسم أجمل (قوله فيأتيني بخبر الوحي وغيره وآتيه) (ع) فيه ما كانوا عليه من الحرص على العلم وحمل بعضهم عن بعض (قوله فضر بابي) (ع) فيه جواز قرع الباب للاستئذان وشدة الفزع في الأمور المهمة (قوله على رمل حصير) (ع) هو بقع الرء وسكون الميم يقال رملت الحصير أي نسجته (قوله فتبسم) (د) في فعل عمر هذا وملاطفته ما يقتدى به في مثله من التلطف في الكلام المباح الحسن (قوله استأنس) (ع) هو أيضا من هذا المعنى ينبسط في كلامه لئلا يأتى بالايوافق النبي صلى الله عليه وسلم من حديثه فيزبده غما فله برد أن يحديثه بغير ما هم فيه حتى يستأذن وهو من الادب بين يدي الاكابر والعلماء قال اسمعيل القاضي معنى استأنس هنا في الاذن واحتج بذلك على قوله تعالى حتى تستأنسوا (قوله أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا) (ع) يحتج به لتفضيل الفقير لانه يدل أنه بمقدار ما يعمل من طيبات الدنيا يفوت في الآخرة وتأوله آخرون بأنه في قوم كفار (قوله من شدة موجدته عليهن) تقدم وجه ذلك (قوله بدأ بي) (ع) يحتمل انه لفضيلتها وأثرها عنده ويحتمل انه لانه يومها بعد التي خرج منها قبل اليمين ويحتمل انه ابتداء قسم ويحتمل انه ابتداءها ويدخل على جميعهن فيسوي بينهن ﴿ قلت ﴾ ويحتمل انه لم يحضر عند نزول الدنيا ولنا الآخرة بضمير الجمع وضمير المتكلم وكل صحيح (قوله أن كانت جارتك) بفتح الهمزة ولم يقل ضرتك لما في لفظ الضرة من الاسم المسكروه ومعنى أوسم أجمل (قوله تنعل الخيل) هو بضم التاء (قوله على رمل حصير) بفتح الرء وسكون الميم وفي غير هذه الرواية رمال بكسر الرء يقال رملت الحصير وأرملته إذا نسجته (قوله عجلت لهم طيباتهم) (ع) يحتج به لتفضيل الفقير لانه يدل أنه بمقدار ما يعمل من طيبات الدنيا يفوت في الآخرة وتأوله آخرون بأنه في قوم كفار ليس لهم حظ الامان الوه في الدنيا

النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وتهجره احداهن اليوم إلى الليل فقلت قد خاب من فعل ذلك منهم وخسر أقتان احداهن أن يغضب الله عليها لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هي قد هلكت فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله قد دخلت على حفصة فقلت لا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم منك وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك فتبسم أخرى فقلت استأنس يا رسول الله قال نعم جلست فرفعت رأسي في البيت فوالله ما رأيت فيه شيئا يرد البصر الا أهبا ثلاثة فقلت ادع الله يا رسول الله أن يوسع على أمتك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالسائهم قال أفى شك أنت يا ابن الخطاب أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا فقلت استغفر لي يا رسول الله وكان أقسم ان لا يدخل عليهن شهر من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله قال الزهري فاخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضى تسع وعشرون ليلة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بي فقلت يا رسول

الله انك أقسمت أن
لا تدخل علينا شهرًا وانك
دخلت من تسع وعشرين
أعدهن فقال ان الشهر
تسع وعشرون ثم قال

يا عائشة اني ذا كرك لك أمرا
فلا عليك أن لا تجلي فيه
حتى تستأمرى أبو بك
ثم قرأ على الآية يا أيها النبي
قل لا زواجك حتى بلغ
أجر أعظمها فقالت عائشة
قد علم والله أن أبوي لم يكونا
ليأمراني بفراقه قالت فقلت

أو في هذا أسأمر أبو بك
فاني أريد الله ورسوله
والدار الآخرة قال معمر
فاخبرني أيوب ان عائشة
قالت لا تخبرنساءك أني
اخترتك فقال لها النبي صلى
الله عليه وسلم ان الله أرسلني
مبلغا ولم يرسلني متعنتا قال
قتادة صغت قلوبكم ما لم
قلوبكم * حدثنا يحيى بن
يحيى قال قرأت على مالك
عن عبد الله بن يزيد مولى
الاسود بن سفيان عن أبي
سامة بن عبد الرحمن عن
فاطمة بنت قيس ان أبا
عمر بن حفص طلقها ألبنة

وهو غائب فأرسل اليها
وكيله بشعير فمخطته فقال
والله مالك علينا من شيء
لجاءت رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد كرت ذلك
له فقال ليس لك عليه نفقة
فأمرها أن تعتد في بيت
أم شريك

الآية الإلهي (قوله) أقسمت أن لا تدخل علينا شهرًا وانك دخلت من تسع وعشرين قال عليه الصلاة
والسلام ان الشهر تسع وعشرون (ع) حجة لابن عبد الحكم أن من عليه صوم شهر فصامه بالايام
انه يكفيه تسعة وعشرون خلافا لما لك انه يتم ثلاثين لانه لم يصمه للهلال ويشهد له قولها أعدهن

﴿ أحاديث فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة ﴾

(قوله) ان أبا عمرو بن حفص (م) كذا للجماعة مالك وابن شهاب وغيرهما وعكسه شيان وأبان
القطان عن يحيى بن كثير فقال ان أبا حفص بن عمرو المحفوظ الاول وذكر النسائي أن اسم أبي عمرو
هذا أحد (ع) والاشهر في اسمه عبد الحميد وقيل اسمه كنبته (قوله) طلقها (ع) هذا الصحيح عند
الجميع انه طلقها وان اختلفت الروايات في كيفية طلاقها هل ألبنة أو الثلاث أو آخرة الثلاث ويأتي
في حديث الجساسة لفظ يوهم انه مات عنها ويأتي تأويله وهناك تكلمنا عليه بما يستعذب (قوله)
ألبنة (ط) يعني بالبنة آخرة الثلاث تطليقات كما جاء مفسرا في الرواية الاخرى لانه طلق بلفظ
ألبنة وانما سمي آخر الثلاث بنبة لانها طلقة بنت العصمة حتى لم يبق منها شيئا ولما كملت هذه الطلقة
الثلاث عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث والرواية المفسرة قاضية على غيرها وهي الصحيحة (قوله)
فأرسل اليها وكيله بشعير فمخطته فقال والله مالك علينا من شيء (ط) فيه العمل بالوكالة وشهرتها
عندهم وكان ارسال هذا الشعير متعة فحسبته هي النفقة الواجبة عليه فلذلك سخطته ورأت
انها تستحق أكثر وأطيب وحين تحقق الوكيل منها أخبرها بالحكم فلم تقبل فأتت النبي صلى
الله عليه وسلم (قوله) قد كرت ذلك له (ع) فيه استفتاء النساء وسامع كلامهن في ذلك
(قوله) نفقة (ط) لم يذكر في هذا الطريق ولا سكنى وهي رواية الاكثر وانما راية لا سكنى رواية
أبي سلمة والشعبي عن فاطمة والاختلاف في هذه الطرق واختلافهم في قوله تعالى لا تخرجوهن من
بيوتهن الآية اختلفوا في المطلقة البائن الحائل (م) فقال ابن عباس وأحد لانفقة لها ولا سكنى لها وفي
رواية الام لانفقة لك ولا سكنى * وقال عمر وأبو حنيفة لها النفقة والسكنى أما مالك فلا نفقة لها ولا
أسكنوهن الآية وأما النفقة فلانها محبوسة بسببه وقال مالك لها السكنى دون النفقة والآية والحديث
خبر واحد فلا يخص عموم القرآن وأما سقوط النفقة فللقوله تعالى وان كن أولات حل الآية فدل
الخطاب يقضي بأنها ان لم تكن حاملًا فلا نفقة مع نص الحديث في سقوطها (قوله) فأمرها أن تعتد في
بيت أم شريك (ع) اسمها غزيرة وقيل غزيلة وهي قرشية من بني عامر بن لؤي وذكرها بعضهم
في أزواجه صلى الله عليه وسلم وقيل انها أنصارية على ما ذكر مسلم في حديث الجساسة الآتي وكانت
ولاحظ لهم في الآخرة

﴿ باب حكم النفقة والسكنى للمطلقة ﴾

﴿ش﴾ (قوله) فأرسل اليها وكيله بشعير فمخطته فقال والله مالك علينا من شيء (ط) كان ارسال هذا
الشعير متعة فحسبته هي النفقة الواجبة عليه فلذلك سخطته ورأت انها تستحق أكثر وأطيب وحين
تحقق الوكيل منها أخبرها بالحكم ولم تقبل فأتت النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فأمرها أن تعتد في
بيت أم شريك (ع) احتج به من لا يوجب السكنى للبائن اذ لو كانت واجبة لامرها أن تعتد في الاول
وقيل بل فيه دليل على ثبوتها والام يقصرها على بيت معين وانما أمرها بالنفقة لما ذكر ابن المسيب
من أنها كانت لسنة استمطالت على أحجامها بلسانها فأمرها بالنفقة عنهم أولانها خافت عورة المنزل

كثيرة المعروف والنفقة في سبيل الله تعالى والتضييف للغرباء من المهاجرين وغيرهم ولذلك قال عليه الصلاة والسلام تلك امرأة يغشاها أصحابي * فان قيل أمرها أن تعتد في غير البيت الذي طلقت فيه يدل على سقوط السكنى اذ لو كانت ثابتة لم يأمرها أن تعتد في غيره * قيل بل فيه دليل على ثبوتها اذ لو لم تكن ثابتة لم يقصرها على بيت معين وانما أمرها بالنقل لما ذكر ابن المسيب من انها كانت لسنة استطالت على اجاتها بلسانها فامرها بالنقل عنهم أولا نهاخافت عورة المنزل بدليل قولها خاف أن يقتحم على وقيل ان البيت لم يكن له (ط) الأولى التعليل بانها خافت عورة المنزل ويكون فيه دليل على ان المعتدة تنتقل لعورة المنزل وأما التعايل بانها السنة تؤذى أجهاء فلا ينبغي أن يقال فيمن رغب الصحابة في زواجها واختارها صلى الله عليه وسلم لحبه وابن حبه اذ لو كانت كذلك لم يرغب فيها الصحابة ولا اختارها صلى الله عليه وسلم الله حسب ابن المسيب فيما وقع فيه من غيبتها من قوله تلك امرأة لسنة اللسان وانها كانت سلطة وانها استطالت بلسانها على اجاتها فامرها أن تنتقل وان هذا لخشن من القول (قوله) تلك امرأة يغشاها أصحابي (ع) أي يعمون بها وكانوا يزورونها لصلاحها وما تقدم من حديث أوصافها وفيه جواز نظر الفجأة اذ لا يؤمن ذلك من تكرههم اليها وفيه منع المرأة من التعرض لموضع يشق عليها فيه التعرض من ينظر اليها لانها لو أقامت شق عليها التعفُّل لكثرة تكرههم اليها وطول اقامتهم وحديثهم عندها (قوله) اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين ثيابك (ع) أخذ بعضهم منه جواز أن تنظر المرأة من الرجل ما لا يجوز أن ينظر منها كراسها وموضع الخرص منها ولكن هذا يعارضه ما في الترمذي من قوله لميمونة وأم سلمة وقد دخل عليهما ابن أم مكتوم احتجابا منه فقال لانه أعمى فقال عليه الصلاة والسلام أفعميا وتان أنتما السمتا تبصرانه والجواب ان حديث الترمذي لا يصح لان رواه عن أم سلمة نبهان مولاها وهو ممن لا يحدج بحديثه وعلى تقدير صحته فهو تغليظ على أزواجه في الحجاب لحرمتهن فكما غلظ عليهن أن ينظر اليهن الرجال غلظ عليهن أن ينظرن الى الرجال ولا خلاف ان على المرأة أن تغض كعالي الرجل أن يغض وانما خص ابن أم مكتوم بذلك اذ لا يرى ما ينكشف منها ألا ترى كيف قال تضعين ثيابك واذا وضعت خارك لم يرك واذا لم تخشى منه له ما يكشفي من غيره من النظر لتردده للجاورة والملازمة ولما عليهما المشقة في التعرض من النظر اليها والى هذا أشار أبو داود وغيره من الفقهاء (قوله) فاذا حلت فاذنني (أي فاعلمي) وفي الآخر فلا تسبقيني بنفسك ويأتي الكلام على ذلك (قوله) فاما حلت ذكرت له ان معاوية وأباجهم خطباني (ط) الأولى التعليل بانها خافت عورة المنزل ويكون فيه دليل على ان المعتدة تنتقل لعورة المنزل وأما التعليل بانها السنة تؤذى أجهاء فلا ينبغي أن يقال فيمن رغب الصحابة في زواجها واختارها صلى الله عليه وسلم لحبه وابن حبه الله حسب ابن المسيب فيما وقع فيه من غيبتها من قوله تلك المرأة لسلطة اللسان وانها كانت استطالت بلسانها على اجاتها فامرها أن تنتقل وان هذا لخشن من القول بينها وبينه موقف بين يدي الله تعالى (قوله) تلك امرأة يغشاها أصحابي (ع) يعمون بها وكانوا يزورونها لصلاحها وكانت كثيرة المعروف والنفقة في سبيل الله والتضييف للغرباء والمهاجرين وغيرهم (قوله) فانه رجل أعمى تضعين ثيابك (ع) يعارضه ما في الترمذي من قوله لميمونة وأم سلمة وقد دخل عليهما ابن أم مكتوم احتجابا منه فقال لانه أعمى فقال أفعميا وتان أنتما السمتا تبصرانه * وأجيب بان حديث الترمذي لا يصح وعلى تقدير صحته هو تغليظ على أزواجه في الحجاب لانهن لسن كغيرهن (قوله) فاذا حلت فاذنني (ع) هو بعد الهمة أي أعلميني

ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين ثيابك فاذا حلت فاذنني قالت فلما حلت ذكرت له ان معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم أما أبو جهم فلا يضيع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحني أسامة بن زيد فكرهته ثم قال أنكحني أسامة فكحمته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد العزيز يعني ابن أبي حازم وقال قتيبة أيضا ثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري كلاهما عن أبي حازم (١٢٥) عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أنه طلقها زوجها في عهد

النبي صلى الله عليه وسلم
وكان أنفق عليها نفقة دون
فلما رأت ذلك قالت والله
لا علم من رسول الله صلى
الله عليه وسلم فإن كان لي
نفقة أخذت الذي يصلحني
وان لم تكن لي نفقة لم
أخذ منه شيئا قالت
فذكرت ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
لا نفقة لك ولا سكني * حدثنا
قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن
عمران بن أبي أسن عن
أبي سلمة أنه قال سألت
فاطمة بنت قيس فأخبرتني
أن زوجها المخزومي طلقها
فأبى أن ينفق عليها فجاءت
إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأخبرته فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا نفقة
لك فأتقتلي فاذهبي إلى ابن
أم مكتوم فكوني عنده
فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك
عنده * وحدثني محمد بن
رافع ثنا حسين بن محمد ثنا
شيبان عن يحيى وهو ابن
أبي كثير أخبرني أبو سلمة
أن فاطمة بنت قيس أخت
الضحاك بن قيس أخبرته
أن أبا حفص بن المغيرة

(ع) أبو جهم هو على التكبير وصغره بعضهم وهو أبو جهم بن حذيفة وهو صاحب الانبجاني وغلط
فيه يحيى بن يحيى الاندلسي فقال أبو جهم بن هشام ولا يعرف في الصحابة أبو جهم بن هشام
(قوله) أما أبو جهم فلا يضيع عصاه عن عاتقه (ط) قيل معناه ضرب للنساء كما صرح به في الآخر
وقيل كثير الاسفار والاول أولى (ع) قيل وفيه جواز ضرب النساء لأنه أخبر عنه بهذه الصفة
ولم ينهه فعله كان يؤدبهن فيما أمر الله تعالى به وضربهن اليسير للأدب جائز لأنه أعادته بكثرة
وتركه أفضل لأنه خلقه صلى الله عليه وسلم ولم يختلف في ضربهن فيما يجب عليهن من خدمة البيت
(ع) وهذا على القول بجوب ذلك عليهن ولا خلاف أن الافراط ومجاوزة الحد ممنوع وقد
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث وفيه جواز المبالغة في الكلام وانما ليست
كذبا ولا توجب حنثا في الايمان لقوله لا يضيع عصاه عن عاتقه ومعلوم أنه يضعها (قوله) وأما
معاوية فصعلوك لا مال له (ع) فيه مراعاة المال لاسباب في الزوج لان المال تقوم حقوق
المرأة وفيه ذكر عيوب الرجل لضرورة الاستشارة (قوله) أنكحني أسامة بن زيد (ع) فيه
إشارة المستشار لغير من استشير فيه قيل وفيه جواز الخطبة على الخطبة اذا لم تكن مراكنة
وفيه نكاح من ليس بكفولان أسامة مولى وهى قرشية * قلت * قد تقدم ذلك في الكفاءة
(قوله) في الآخر طلقها ثلاثا (ع) اخرج به بعضهم على جواز ايقاع الثلاث في كلمة اذ لم ينكر عليه
وأجيب بأنه لا حجة فيه لأن المطلق غائب فلا يمكن الإنكار عليه وتأوله بعضهم على أن المراد
بالثلاث آخره الثلاث كما صرح به في الطريق الآخر في قوله فارسل اليها بتطبيقه بقيت له فيها
(قوله) في الآخر لا نفقة لك ولا سكني * قلت * تقدم جواب من أثبت لها السكنى عن هذا الطريق
التي نفاها فيها (قوله) في الآخر ابن عمك عمرو بن أم مكتوم (ع) كذا جاء في هذه الرواية وزاد
في آخر الكتاب رجل من بني فهر من البطن الذي هي منه والمعروف أنهم ليسوا من بطن واحد
هى من بني محارب بن فهر وهو من بني عامر بن لؤي * واختلف في اسمه فقيل عمرو وكما هنا وقيل
عبد الله وقيل غير ذلك (قوله) لا تسبقيني بنفسك (ع) قيل فيه جواز التعريض في العدة ويبعد
لان التعريض انما هو من الزوج أو نائبه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطبها لأسامة ولا ذكر لها مراده
(قوله) فلا يضيع عصاه عن عاتقه قيل معناه ضرب للنساء وقيل كثير الاسفار والاول أولى وفيه
جواز أصل الضرب للنساء لموجبه وان المذموم كثرته ولا خلاف أن الافراط ومجاوزة الحد ممنوع
وفيه جواز المبالغة في الكلام وانما ليس كذبا والعائق ما بين العنق والمنكب (قوله) فصعلوك لا مال
له (ع) من المبالغة لا علم أنه كان لمعاوية ثوب يلبسه ونحو ذلك من المال المحقر وصعلوك بضم الصاد بمعنى
فقير وهو معاوية بن أبي سفيان (قوله) ثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري (بشديد الياء

المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق إلى اليمن فقال لها أهلها ليس لك علينا نفقة فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في بيت مميونة فقالوا أن أباحفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست
لها نفقة وعليها العدة وأرسل اليها أن لا تسبقيني بنفسك وأمرها أن تنتقل إلى أم شريك ثم أرسل اليها أن أم شريك يأتيها
المهاجر من الاولون فانطلق إلى ابن أم مكتوم الأعمى فانك اذا وضعت خارك لم يرك فانطلقت اليه فلما مضت عندها أنكحها

رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد بن حارثة * حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل يعنون ابن جعفر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس ح وثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة عن فاطمة بنت قيس قال كتبت ذلك من فيها كتابا قالت كنت عند رجل من بني غزوم فطقتني البتة فارسلت إلى أهله أنبغى النفقة واقصوا الحديث بمعنى حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة غير أن في حديث محمد بن عمرو ولا نقوتينا بنفسك * حدثنا حسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد (١٢٦) جميعا عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن

صالح عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أن فاطمة بنت قيس أخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص بن المغيرة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فرمعت أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستفتيه في خروجهما من بيتها فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم الأعمى فأبى مروان أن يصدقه في خروج المطابقة من بيتها وقال عروة إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس * وحدثني محمد ابن رافع ثنا محسن ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله مع قول عروة إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة * حدثنا اسحق بن إبراهيم وعبد ابن حميد واللفظ لعبد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا عمرو بن

ولا وأعدوها وإنما أمرها بالتربص ولم يسم لها زوجا والتعريض إنما يكون مع تعيين الزوج وأما المجهول فليس فيه تعريض ولا مواعدة ولو أن الولي أو أجنبيا قال لها إذا حلت زواجك أولات زوجي أحدا حتى تشاوريني لم يكن هذا تعريضا ولا مواعدة في العدة ولكن الحديث حجة في منع التعريض والمواعدة والخطبة في العدة أذ لم يفعل شيء من ذلك * قلت * انظر قوله ولكن في الحديث حجة على منع التعريض فإنه يقتضي أن التعريض عنده لا يجوز والمذهب جوازه لنص الآية * قال أبو عمرو كره جماعة أن يقول في التعريض لا نقوتيني بنفسك والحديث يرد عليه ولا يخفى عليك ما في قول أبي عمرو من النظر فإن مجاهدًا إنما كره هذا من الخاطب لنفسه أو لمن وكله ولم يكن صلى الله عليه وسلم خاطبا لنفسه ولا لغيره وإذا كان التعريض جائزا فصيغته على ما ذكر الفقهاء أني فيك لأرغب وأني لمحب وإن الله سائق إليك خيرا * اللخمي أجاز مالك في كتاب محمد أن يقول أني لأرجو أن أتزوجك * وروى ابن وهب لأبأس أن يهدي إليها ولا أحب أن أفتي به إلا أن تنجزه التقوى عما وراء ذلك

* فصل (ع) وأجمعوا على أنه لا يجوز النكاح في العدة وأنه يفسخ إن وقع والجمهور على أن لها الصداق بما استعمل منها إن دخل بها * وعن مسروق أن صداقها في بيت المال وقاله عمرو قيل رجع عنه * قلت * قال ابن رشد وإذا فسخ بعد البناء فتكفيها عدة واحدة من الزوجين جميعا وقال عمر تعتد من الأول ثم تعتد من الثاني (ع) واختلاف هل يتأبد عليه التحريم فمشهور قول مالك أنه يتأبد وطني في العدة أو بعدها وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يتأبد ويتزوجها إن شاء وقاله ابن نافع من أصحابنا * وقال المغيرة إن وطئ في العدة تأبد وإن وطئ بعدها لم يتأبد وأشار إليه مالك مرة * واختلاف أئمتنا في القبلة والمباشرة في العدة هل هما بمنزلة الوطء فيها * واختلاف قول مالك إذا تزوج في العدة ووطئ فيها عالما بالتحريم هل يعاقبان ويلحق به الولد ويتأبد التحريم أو هما زانيان فيحد ولا يلحق الولد ولا تحرم عليه إلا بد

* فصل (ع) والوعد من أحدهما في العدة مكره ولم يختلف فيه إلا أنه لا يفسخ وأما المواعدة منهما في العدة فاجمعوا على أنها حرام واختلاف قول مالك إذا واعد في العدة وعقد بعدها هل يفسخ أولا وعلى القول بالفسخ إذا وطئ في هذا العقد فالمشهور أنه لا يتأبد التحريم (قوله مروان أن يصدقه في خروج المطلقة من بيتها) * قلت * هذا نص أو ظاهر في أنه إنما أنكر خروج المعتدة من بيتها ويأتي رد هذا عليه في الآية (قوله إن عائشة أنكرت ذلك) * قلت * هو ظاهر

حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن فإرسلت فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها وأمر لها الحرث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة بنفقة فقالا لها والله مالك نفقة الآن تكوني حاملا فأت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولهما فقال لا نفقة لك فاستأذنته في الانتقال فاذن لها فقالت أين يا رسول الله فقال إلى ابن أم مكتوم وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يراها فامضت هدتها أن تكبها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد فإرسل إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث فحدثته به

فقال مروان لم نسمع هذا الحديث الا من امرأته سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان فيني وبينكم القرآن قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قالت هذا المكن كانت له امرأجة فأي أمر يحدث بعد الثلاث فكيف تقولون لانفقة لها اذالم تكن حاملًا فعلا لم تحبسوها * حدثني زهير بن حرب ثنا هشيم أخبرنا سيار وحسين ومغيرة وأشعث ومجالد واسماعيل بن أبي خالد وداود كلهم عن الشعبي (١٢٧) قال دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول

الله صلى الله عليه وسلم عليها فقالت طلقها زوجها البتة فقالت فاطمة الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم * وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن حسين وداود والمغيرة واسماعيل وأشعث عن الشعبي انه قال دخلت على فاطمة بنت قيس بمثل حديث زهير عن هشيم * حدثنا يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحرث الهجيمي ثنا قرة ثنا سيار أبو الحكم ثنا الشعبي قال دخلنا على فاطمة بنت قيس فأتحقنا برطب ابن طاب وسقنا سويق سلت فسألتها عن المطلقة ثلاثا أين تعتد قالت

طلقتي بعلى ثلاثا فاذن لي النبي صلى الله عليه وسلم أن أعتد في أهلي * حدثنا محمد بن مشني وابن بشار قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى

أيضا في أنها إنما أنكرت الخروج ويأتي في الآخر قول عائشة ما لفاطمة خيران تذكرك هذا الحديث وان القاسم روى ذلك عنها قال تعني لاسكني ولا نفقة (قوله) فقال مروان لم نسمع هذا الحديث الا من امرأته سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها (ع) أي بالامر الذي اعتصم الناس به وعملوا عليه ورواه السمرقندي بالقضية وله معنى يتجه والصواب الاول (ط) يعني بذلك انها لا تخرج من بيتها ولا نفقة لها وقول فاطمة لما بلغها قوله بيني وبينكم كتاب الله وتلت لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قالت هذا المكن كانت له الرجة وأشارت بقولها فأي أمر يحدث بعد الثلاث الى قوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فظاهر كلامها هذا انما هو رد على مروان في منعه البائن من الانتقال من بيتها لانها كانت تجبر بالخروج للبائن على نحو ما أباحه لها صلى الله عليه وسلم وكانت فهمت من مروان أن نقل لها عنه انه يمنع البائن من الخروج مطلقا فاستدلت عليه بان الآية إنما تضمنت نهى الرجعية لانها بصدان يحدث لمطاعها أمر في ارتجاعها مادامت في عدتها فكانها تحت تصرف الزوج في كل وقت وأما البائن فليس لها شيء من ذلك فيجوز لها الخروج اذا دعت اليه حاجة أو خافت عورة المنزل هذا ظاهر صدر كلامها مع مروان غير ان عجز كلامها يظهر منه ان منازعتها له انما هي في النفقة فكان مروان لا يراها لها وهو ظاهر قولها فكيف تقولون لانفقة لها اذالم تكن حاملًا وليست كذلك فانها قد نصت في صدر الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لانفقة لك فكيف تخالف هذا النص وتقول ان لها النفقة وكان هذا وهم من بعض الرواة من قوله فكيف تقولون لانفقة لها اذالم تكن حاملًا وقولها فعلى لم تحبسوها معناه فلا شيء تمنعونها من الانتقال اذالم تكن عليها رجة وقد دل على هذا قوله فاستأذنته في الانتقال فاذن لي هذا ما ظهر لي والله أعلم (ع) لا حجة لها في قولها في الرجعية لانها في الطلقات هذه وغيرها وقوله تدرى ليس فيه حجة (قوله) فأتحقنا برطب ابن طاب (ع) فيها كرام النساء القواعد للرجال والافعال على الزايرين القاصرين لطاب العلم (قوله) فأمرني أن أعتد في أهلي (ط) حديث فاطمة هذا الكثرة اضطراب لفظه ومعناه مأواه بقول عمر الذي جعل الله سبحانه الحق على لسانه وقلبه (قوله) انتقل الى بيت ابن عمك عمرو ابن أم مكتوم (ع) كذا جاء في هذه الرواية وزاد في آخر الكتاب رجل من بني فهر من البطن

(قوله) بالعصمة التي وجدنا الناس عليها أي بالامر الذي اعتصم الناس به وعملوا عليه وروى بالقضية يعني به انها لا تخرج من بيتها ولا نفقة لها ومجالد بالجيم (قوله) فأتحقنا برطب ابن طاب نوع من رطب المدينة (ح) وقد ذكرنا ان أنواع تمر المدينة مائة وعشرون نوعا (قوله) وسقنا سويق سلت فسألتها بضم السين المهملة ثم لام سا كنه ثم مثناة فوق (ح) هو حب متردد بين الشبير والخنطة

الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا قال ليس لها سكنى ولا نفقة * وحدثني اسحق بن ابراهيم الحنظلي أخبرنا يحيى بن آدم ثنا عمار بن رزيق عن أبي اسحق عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثا فاردت النقلة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انتقل الى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم فاعتدى عنده * وحدثنا محمد بن عمرو بن جبلة ثنا أبو أحمد ثنا عمار بن رزيق عن أبي اسحق قال كنت مع الاسود بن يزيد جالسا في المسجد الاعظم ومعنا الشعبي فحدثني حديث فاطمة بنت قيس

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الاسود كفاً من حصي خصبه به فقال ويلك تحدث بمثل هذا قال
 عمر لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأه لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل
 لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا بغير جن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة * وحدثننا أحمد بن عبد الصبي ثنا أبو داود ثنا سليمان بن معاذ عن
 أبي اسحق بهذا الاسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رزيق بقصته * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا سفيان عن
 أبي بكر بن أبي الجهم بن صخر العدوي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول ان زوجها طلقها ائلانا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٢٨) عليه وسلم اذا حلت فأذني فأذنته فخطبها

الذي هي منه والمعروف انهما ليسا من بطن واحد وهي من بنى محارب وهو من بنى عامر بن لؤى
 * واختلف في اسمه فقيل عمر وكأنا وقيل عبد الله وقيل غير ذلك (قول خصبه به فقال ويلك تحدث
 بمثل هذا قال عمر لا ندع كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأه لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى
 والنفقة وتلا الآية) (ع) انكار الاسود على الشعبي هذا الحديث انما هو الذي نبه عليه عمر بقوله
 لا ندع كتاب الله لقول امرأه ويعني ذلك انه لا يجوز تخصيص القرآن بخبر الآحاد وهي مسألة
 اختلف فيها الأصوليون ويجوز أن يكون قد استقر العمل بثبوت السكنى على مقتضى العموم فلا
 يقبل حينئذ خبر الواحد في نسخه اتفاقا (قول سنة نبينا) (ع) قال الدارقطني هو غير محفوظ عند
 الثقات قال اسمعيل القاضي الذي في كتاب ربنا انما هو النفقة لأولات الاحمال ولحسن الحديث ولها
 السكنى لان السكنى موجودة في كتاب الله تعالى في قوله تعالى أسكنوهن الآية ولا حاجة لاهل
 الكوفة في الحديث عن عمر والنفقة ولا يحتاج المخالف في سقوط النفقة لانكار عمر وعائشة لانه ليس
 فيه بيان وانما أنكر اسقاط السكنى وبدل عليه قول عمر لا ندع كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه
 وسلم (قول فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة) (ط) قالت ذلك كراهية لذلك ثم اغتبطته بعد ذلك
 ورأت خيرا وفيه عدم مراعاة الكفاءة في النسب لانه مولى وهي قرشية وانما الكفاءة في الدين
 وهو قول مالك وروى الدارقطني عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت رأيت أخت
 عبد الرحمن بن عوف تحت بلال (قول في الآخر فتزوجته فشر في الله بن زيد) الحديث (ع)

قيل طبعه طبع الشعير في البرودة ولونه قريب من لون الخنطة وقيل عكسه (قول ابن صخر) بضم
 الصاد على التصغير وروى صخر بفتحها على التكسير (قول فرجل ترب) بفتح التاء وكسر الراء وهو
 الفقير (قول فقالت بيدها هكذا) قالت ذلك كراهية لذلك ثم اغتبطت بعد ذلك ورأت خيرا (ط)
 وفيه عدم مراعاة الكفاءة في النسب لانه مولى وهي قرشية وانما الكفاءة في الدين وهو قول مالك
 وروى الدارقطني عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت رأيت أخت عبد الرحمن بن
 عوف تحت بلال (قول تلقى ثوبك) المشهور في اللغة تلقين وما في الاصل لغة صحبة (قول فشر في
 الله بن زيد) وروى بابي زيد وكل صحح لانه أسامة بن زيد ويكنى أبا زيد وقيل أبا محمد

معاوية وأبوجهم وأسامة
 ابن زيد فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أما
 معاوية فرجل ترب لا مال
 له وأما أبوجهم فرجل
 ضراب للنساء ولكن
 أسامة بن زيد فقالت بيدها
 هكذا أسامة أسامة فقال
 لها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم طاعة الله وطاعة
 رسوله خير لك قالت
 فتزوجته فاغتبطت
 * وحدثنى اسحق بن منصور
 ثنا عبد الرحمن بن سفيان
 عن أبي بكر بن أبي الجهم
 قال سمعت فاطمة بنت
 قيس تقول أرسل الى زوجي
 أبو عمرو بن حفص بن
 المغيرة عياش بن أبي ربيعة
 بطالقي وأرسل معي خمسة
 أصع تمر وخسة أصع
 شعير فقلت أما لي نفقة
 الا هذا ولا أعتد في منزلكم
 قال لا قالت فشدت على

نباي وأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كم طلعك فقلت ائلانا قال صدق ليس لك نفقة اعتدى في بيت ابن عمك ابن أم
 مكتوم فانه ضرير البصر تلقى ثوبك عنده فاذا انقضت عدتك فأذني قالت فخطبني خطاب من معاوية وأبو الجهم فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم ان معاوية ترب خفيف الحال وأبو الجهم منه شدة على النساء أو يضرب النساء أو نحو هذا ولكن عليك
 بأسامة بن زيد * وحدثنى اسحق بن منصور أخبرنا أبو عاصم ثنا سفيان الثوري ثنى أبو بكر بن أبي الجهم قال دخلت أنا
 وأبو سلمة بن عبد الرحمن على فاطمة بنت قيس فسألناها فقالت كنت عند أبي عمرو بن حفص بن المغيرة فخرج في غزوة
 فجزان وساق الحديث بنحو حديث ابن مهدي وزاد قالت فتزوجته فشر في الله بن زيد وكرمني الله بن زيد
 * وحدثننا عبيد الله بن معاذ الغنبري ثنا أبي ثنا شعبة ثنى أبو بكر قال دخلت أنا وأبو سلمة على فاطمة بنت قيس زمن ابن الزبير

فحدثنا ان زوجها طلقها طلاقا بآبنا بصو حديث سفيان * وحدثني حسن بن علي الحلواني ثنا يحيى بن آدم ثنا حسن بن صالح عن السدي عن الهبي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة * وحدثنا أبو كريب ثنا أبو أسامة عن هشام بن أبي قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاصي بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فأخرجها من عنده فعاب ذلك عليهم عروة فقالوا ان فاطمة قد خرجت قال عروة فأثبت عائشة فأخبرتها بذلك فقالت ما لفاطمة بنت قيس خير في أن تترك هذا الحديث * وحدثنا محمد بن مني ثنا حفص بن غياث ثنا هشام عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله زوجي طلقني ثلاثا وأخاف أن يقتحم علي قال فأمرها ففصولت * وحدثنا محمد بن مني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة خير أن تترك هذا قال تعني قولها لاسكني ولا نفقة * وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا عبد الرحمن عن سفيان (١٢٩) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال قال عروة بن

الزبير لما نثت ألم ترى الى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها ألبتة فخرجت فقالت بشيا صنعت فقال ألم تسمعي الى قول فاطمة فقالت اما انه لا خير لها في ذلك * وحدثني محمد بن حاتم ابن ميمون ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج ح وثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج ح وثني هرون بن عبد الله واللفظ له ثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول طلق خاتني فأرادت أن تجد نخلها فزجرها رجل أن تخرج فأثت النبي صلى الله عليه وسلم فقال بلي

كذا لكافة وعند السمرقندي بأبي زيد فيها وكل صحيح لانه ابن زيد ويكنى أبا زيد وقيل أبا محمد (قوله ما لفاطمة خير في أن تترك هذا) الحديث (ط) لا يلتفت الى من فهم ان في قول عائشة هذا نقصانها لفاطمة وانما أنكرت قولها لاسكني ولا نفقة كما نص عليه الراوي ويظهر من انكارها أنها ترى لها النفقة والسكنى كراى عمر نسكها بما نسك به عمر ويحمل انها أنكرت قولها لاسكني فقط والظاهر الاول

﴿ كتاب العدة ﴾

﴿ أحاديث خروج المعتدة ﴾

(قوله بلي فجدى نخلك) (ع) حجة لما لك في ان المعتدة تخرج نهارا وانما تلزم البيت في الليل كانت رجعية أو بائنا * وقال الشافعي لا تخرج الرجعية بالليل ولا بالنهار وانما تخرج المبتوتة نهارا * وقال أبو حنيفة ذلك في المتوفى عنها وأما المطلقة فلا تخرج اياما ولا نهارا * وقال محمد بن الحسن لا يخرج الجميع بليل ولا نهار * واحتج أبو داود على انها تخرج نهارا بالحديث كاحتجاجنا لان الجذاذ عرفا وشرا انما هو بالنهار لثبته صلى الله عليه وسلم عن الجذاذ ليللا وأيضا فان نخل الانصار ليست ببعيدة حتى تحتاج الى الميت فيها اذا خرج بالنهار فاستثناها بكل وجه انما كان نهارا (د) فيه استصحاب الصدقة عند الجذاذ

﴿ أحاديث عدة المتوفى عنها ﴾

(قوله ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر) (ع) حل الآية على العموم في الحائل والحامل كما جعلها غيره ويحتمل انه قال لما ذلك لان أولياءها كانوا غيبا فأمرها بالتر بص حتى

﴿ باب انقضاء عدة المتوفى عنها ﴾

﴿ش﴾ (قوله فلم تنسب) أي لم تملك (قوله أبو السنا بل بن بعكك) السنا بل بفتح السين وبعكك

(١٧ - شرح الابي والسنوسي - رابع) فجدى نخلك فانك عسي أن تصدق أو تفعل معروفا * وحدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى وتقرار بن أبي اللفظ قال حرسلة ثنا وقال أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن زيد عن ابن شهاب ثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان أباه كتب الى عمر بن عبد الله بن الارقم الزهري يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحرث الاسلمية فبسا لها عن حديثها وعمها قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استفتته فكتبت عمر بن عبد الله الى عبد الله بن عتبة يخبره ان سبيعة أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة وهو في بني عامر بن لؤي وكان من شهد بدرا فتوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنسب أن وضعت حملها بعد وفاته فلما تملت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنا بل بن بعكك رجل من بني عبد الدار فقال لها ما لي أراك متجملة لملك ترجين النكاح انك والله ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأثتني باني

قد حلت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج ان بد الى قال ابن شهاب فلا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وان كانت في دمه غير أنه لا يقر بهاز وجها حتى تطهر * حدثنا محمد بن مثنى المزني (١٣٠) ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد أخبرني

سليان بن يسار ان أباه سلمة ابن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة وهما يذكران المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بلبال فقال ابن عباس عدتها آخر الاجلين وقال أبو سلمة قد حلت فجعل يذبحها ذلك قال فقال أبو هريرة أنامع ابن أخي يعني أباه سلمة فبعثوا كريبا مولى ابن عباس الى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم ان أم سلمة قالت ان سبعة الاسمية نفست بعد وفاة زوجها بلبال وانها ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تزوج * وحدثناه محمد بن ربح أخبرنا الليث ح وثناه أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقد قال ثنا يزيد بن هريرة كلاهما عن يحيى ابن سعيد بهذا الاسناد غير ان الليث قال في حديثه فأرسلوا الى أم سلمة ولم يسم كريبا * وحدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة انها أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها يوسف فادعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على

يقدموا ففعل منهم من يتزوجها أو من ترجع الى رأيها **(قوله قد حلت)** (ع) المتوفي عنها ان كانت حائلا فعندئذ أربعة أشهر وعشر وان كانت حاملا وتقدمت العدة انتظرت الوضع اتفاقا فلا تزوج حامل وان تقدم الوضع فالمشهور انها حلت وقال علي وابن عباس وسمنون عليهما أقصى الاجلين تنتظر انقضاء الاربعة أشهر وعشر وقصدوا بذلك العمل بالآيتين آية البقرة في قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية وآية الطلاق في قوله تعالى وأولات الاجمال الآية قالوا ولو عمدا بآية الطلاق لكنا تركنا العمل بالآخرة ويرد عليهم حديث سبعة هذا وهو بين ان آية الطلاق عامة في المطلقات والمتوفى عنها وزعم بعضهم انها نسخة لآية البقرة وليست بنسخة وانما هي مخصصة لها أخرجت بعض متنا ولا تهاون الحوامل وحديث سبعة من آخر حكمه صلى الله عليه وسلم لانه كان بعد حجة الوداع (م) وقال ابن مسعود ان آية الطلاق نزلت بعد سورة البقرة فبقي تقضى عليها بشير به الى ترجيح مذهب الجمهور والعامة ان اذا عارضوا وجب الجمع عند أكثر الأصوليين واذا لم يكن الجمع بطرق مختلفة فرع الى الترجيح وقد حصل هاهنا بحديث سبعة وبما قال ابن مسعود (ع) واذا حلت بالوضع فانها تحل بوضع العلقه فما فوقها بما يعلم أنه حمل خلافا للشافعي في أحد قوله انها لا تحل الا بوضع ولد كامل * والحجة عليه الحديث لانه انما علل حلتها بالوضع ولم يفصل بين سقط وغيره **(قوله)** وان كانت في دمه غير انه لا يقر بهاز وجها حتى تطهر (ع) هذا مذهب الجمهور وهو دليل قوله فأمرها أن تزوج اذ لم يأمرها أن تنظر حتى تطهر * وشذا الحسن والشعبي وبرايم وحامد فقالوا لا تحل حتى تطهر من دم نفاسها ولا حجة لهم في قوله فلما علمت من نفاسها اي طهرت لانه ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم وانما هو من اخبار الراوي عنها انها فعلت ذلك ولا حجة في فعلها **(قوله)** بتنازعان (ط) فيه التنازع والمناظرات في الشرعيات والرجوع الى من به علم ذلك وقبول خبر الواحد

﴿ أحاديث الاحداد ﴾

(قوله فيه صفرة خلوق) (ط) الخلوق بفتح الخاء أنواع من الطيب تخطب بالزعفران وهو العبير أيضا **(قوله)** مست بعارضها (ع) قال ابن دريد العارضان في الانسان صفعتا العنق وهما ايضا ما بين الاثنيان من الانسان * وفي كتاب العين عارضة الوجه ما يبدو منه والعارضان شققتا الغم والعوارض الثنايا وليس المراد ههنا والمراد الاول (ط) العوارض الانسان وأطاعت ههنا على الحدين مجاز لانهما عليهما فهو بموحدة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم كافين الاولى مفتوحة **(قوله)** نفست بعد وفاة زوجها بضم النون على المشهور

﴿ باب وجوب الاحداد ﴾

﴿ش﴾ **(قوله فيه صفرة خلوق أو غيره)** برفع خلوق وما بعده أي صفرة وهي خلوق أو غيره والخلوق بفتح الخاء هو طيب مخلوط **(قوله ثم مست بعارضها)** هما الوجه فوق الذقن الى مادون الاذن

الثلاثة قال قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها يوسف فادعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على

من مجاز المجاورة أو من تسمية الشيء بما كان من سببه **(قوله)** لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر (ع) حجة لأحد قولي مالك أن الزوجة الكتانية لا تحده وهو قول أبي حنيفة والكوفيين وابن نافع وابن كنانة وأشهب وعلى أنها تحده جماعة أصحابنا والشافعي وعلى هذا القول قد ذكر المؤمنة للتعليل **(قوله)** (م) الاحداد الامتناع من الزينة أحدث المرأة فهي محدودة في حاد إذا امتنع من الزينة وكل ما يصاغ من حلي (د) كيفما تصرف فهو بمعنى المنع فالإبواب حاد لمنعه الداخل والخارج والسجبان حاد * ولما نزل قوله تعالى عليها تسعة عشر قال الكفار ما رأينا سجانين بهذا العدد فقال الصحابة رضوان الله عليهم لا تقاس الملائكة بالحادين يعنون السجانين ومنه سمى الحديد لا امتناعه على من يحاوله وللأمتناع به ومنه تحديد النظر لا امتناع تقبله في الجهات * قال النابغة

الاسليمان اذ قال الاله له * قم في البرية فاحدها عن الفند

أى فامنعها **(قوله)** فوق ثلاث (ط) يدل على أن لها أن تحده على جميعها إذا مات الثلاث فدون وإنما يتمتع ما زاد على الثلاث ويعنى بالثلاث الليانى ولذا أنت العدد فان مات جميعها في بقية يوم أو بقية ليلة ألغت تلك البقية وعدت الثلاث من الليلة المستقبلية **(قوله)** (الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا) (ع) يعم الزوجات فيعم كل زوجة صغيرة أو كبيرة حرة أو أمة مدخول بها أو لا بخلاف الأمة وأم الولد وهذا مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا احداد على الزوجة الأمة ولا على صغيرة وعموم الحديث حجة عليه وبالوجه الذى يلزمها العدة يلزمها الاحداد * ثم قوله الاعلى زوج ايجاب بعد النفي ويقضى حصر الاحداد في المتوفى عنها * ولا احداد على مطلقة عند مالك والشافعي والأكثر رجعية كانت أو بائنة أو مثلثة * وأوجب أبو حنيفة والكوفيون على المثلثة * وقال الشافعي وأحد والاحتياط أن تحده المطلقة الرجعية * وشذا الحسن وحده فقال لا احداد على من توفى عنها ولا على المطلقة ولولا الاتفاق على وجوب الاحداد كان ظاهر الحديث الاباحة لأنه استثنى من عموم الحظر وأشار الباجي الى أنه من الامر بعد الحظر فيحمل على الندب على من يقول ذلك من الأصوليين وليس الحديث من ذلك اذ ليس فيه أمر بعد حظر وإنما هو استثناء من الحظر (ط) القائل بوجوب عموم الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قاله قياسا على المتوفى عنها فليس بصحيح للحصر الذى اقتضاه الحديث وأيضا فان قيل ان عدة الوفاة متعبد بها فيمنع القياس وكذلك على القول بانها معقولة المعنى لوضوح الفرق (م) والفرق ان الاحداد انما هو مبالغفة في التحرز على المرأة من النكاح بتعطى أسبابه لعدم الزوج وفي الطلاق الزوج حتى فهو يبحث ويحفظ لنفسه (ع) ولهذا الوجه اعتدت غير المدخول بها في الوفاة استظهارا لحجة الزوج بعدم موته اذ لو كان حيالين انه دخل بها كما لا يحكم عليه بالدين حتى يستظهر بهمين الطالب قالوا هي الحكمة في جعل عدة الوفاة أو في من عدة المطلقة لانه لما عدم الزوج استظهر له بأتم وجوه البراءة وهي الاربعة أشهر وعشر لانها الامد الذى يتيقن فيه الحمل في الرابع تنفخ فيه الروح وزيدت العشر حتى تتبين حركته ولهذا أيضا جعلت عدتها بالزمان الذى يشترك في معرفته الجميع ولم توكل الى أمانة النساء فجعل بالاقراء كما في المطلقات كل ذلك حوطة للزوج الميت لعدم المحامى عن نفسه وانما ألزمت عدة الوفاة للصغيرة لان كون الزوجة صغيرة نادر فسهل على الحكم وعمن الحوطة **(قوله)** أربعة أشهر وعشرا (ع) مذهب السكافة ان المراد بال عشر عشرة أيام قال المبرد وأنت العدد لانه أراد المدة وقيل أراد الأيام بلياليها وقال الاوزاعي والأصح ان العدة أربعة أشهر وعشر ليال فحمل في

(قوله) (تحد) بضم التاء والاحداد الامتناع من الزينة المعتادة **(قوله)** وقد اشتكت عنها) بضم النون

المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحده على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفى أخوها فدعت بطيب فست منه ثم قالت والله ما لى بالطيب من حاجة غير انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحده على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب سمعت أمى أم سلمة تقول جاءت امرأتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عنها

يوم العاشر * واختلف في الحامل تزيد على الأربعة الأشهر وعشر فقيل لا يلزمها في الزيادة أحداد واحتجوا بالحديث وقال بعض أصحابنا عليها الأحاد حتى تضع (قوله أفنكحها فقال لا) (ع) وفي الموطأ في حديث أم سلمة أجعل عليه ليلا ومسحبه نهارا * قالوا وجه الجمع بين الحديثين ان المنع منه عند عدم الحاجة ولو بالليل وان اضطر اليه جاز بالليل دون النهار وأما النهي فانما هو ندب لتركه لا على الوجوب * وقد اختلف في الاكتمال للضرة فآجازه سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وآجازه مالك في المختصر ان لم يكن فيه طيب وآجازه في غيره وان كان فيه طيب * وقال الشافعي والكوفيون تكفل ليلا وتمسحه بالنهار لحديث الموطأ * وقال الشافعي كل كحل فيه زينة العين تمنعه الحادة انما هو غيره ولا بأس بما لا زينة فيه للضرة كالفارسي لان الفارسي يزيد العين فقها وحكي الباجي نحوه عن مالك كان فيه طيب أم لا كان فيه سواد أو صفرة ومحمل الحديث عند المجيز أنه صلى الله عليه وسلم لم يحقق الخوف على عينها إذ لو تحققه أباح لها لان المنع مع الضرورة مخرج في الدين وانما فهم عنها انها انما ذكرته اعتذارا لا على وجه الخوف * قلت * فيخرج من حكمته عن مالك أنه ان عرى عن الطيب جاز والا فقولا لان المنع للمختصر والجواز لغيره وظاهر المذهب الاتفاق على جوازه ان عرى عن الطيب * وانما اختلف في وجوب مسحه نهارا وظاهر المذهب انه لا يجب * وحكى الباجي من رواية محمد الوجوب وأما ما فيه طيب ففيه ثلاثة أقوال القولان اللذان ذكرهما الثالث انها تكفل ليلا وتمسحه نهارا (قوله انما هي أربعة أشهر) (ط) انما تفيد التقليل ويحتاج به من يقول ان الحامل لا تزيد في الاحداد على أربعة أشهر وعشر وقد تقاسم ذلك (قوله) وقد كانوا كانت إحدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول) قد فسره في الحديث (ط) هو اخبار عما عليه في الجاهلية * والحاصل انهم كن يقمن في البيوت حول لا يلزمهن الشعث والبذاة وسوء المسكن وفي كسر البيت الى أن ينقض الحول فاذا انقضى فخرج فترى بالبعرة (م) قيل رميها بالانها اشارة الى أن ما كانت فيه من سوء الحال في العدة حين عليها في جنب ما توجه عليها من كرم العشرة في حق الميت كما يهون الرمي بالبعرة وقيل انه اشارة الى أنها رمت العدة وراء ظهرها كما رمت بالبعرة (ط) فلما جاء الاسلام أمرهن الله تعالى بملزمة البيوت حولا (م) وقد دل عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم الى قوله تعالى متاعا الى الحول غير إخراج ثم نسخ الحول بأربعة أشهر وعشر (ع) ولا خلاف في نسخه * وانما اختلف كيف كان قبل النسخ فقيل كانت النفقة والسكنى من مال الميت ما لم يخرج فنسخت النفقة بآية المواريث ونسخ الحول بالأربعة أشهر وعشر * وقيل كانت مخيرة في أن تقيم ولها النفقة أو تخرج ولا شيء لها * وقال مجاهد كانت تعتد عند أهل زوجها سنة واجبا فأمر الله تعالى متاعا الى الحول غير إخراج فان خرجن فلا جناح عليكم والعدة عليها باقية فجعل الله سبحانه لها تمام الحول وصية ان شاءت سكنت وان شاءت خرجت وعلى أن الاربعة أشهر ناسخة فهو ما تقدم فيه الناسخ على المنسوخ في سورة واحدة ولم يوجد الا في هذه وأما من سورتين فوجود والحديث يدل على النسخ وقيل انما هو حوض للازواج على الوصية بتمام السنة لمن لا ترث (قوله دخلت حفشا)

أفنكحها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت إحدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال جيد وقالت زينب وماترى بالبعرة على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا

فاعل (قوله أفنكحها) بضم الحاء (قوله) قد كانت إحدا كن ترمي بالبعرة على رأس الحول) قيل كناية عن انفصالها عن العدة كما انفصلت من هذه البعرة وقيل كناية عن أن صبرها على الحالة الشديدة سنة بالنسبة الى ما يستحقه الزوج حقير عندها كهذه البعرة التي رمت بها (قوله دخلت حفشا) بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء وبالشين المعجمة وهو بيت صغير حقير قريب السمك (قوله)

ولبت شربها ولم تمس طيبا ولا شيا حتى تمر بها سنة ثم توفي بدابة حمارا أو شاة أو طير فتقتض به فقلمنا تقتض بشئ الامات ثم تخرج
 قطعلى بعة فترى بها ثم تراجع بعدما شاءت من طيب أو غيره * وحدنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حميد
 ابن نافع قال سمعت زينب بنت أم سلمة قالت توفي جيم لام حبيبة فدعت بصفرة فمسحت به ذراعيها وقالت انما اصنع هذا لاني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر
 وعشرا وحدتني زينب عن أمها وعن زينب زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عن امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 * وحدنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حميد بن نافع قال سمعت زينب بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن
 امرأة توفي زوجها فخافوا على عيناها فأبوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
 كانت احدا لن تكون في شربيتها في أحلاسها أو في شرب أحلاسها في بيتها حولها فإذا امر كلب رمت ببعرة فخرجت أفلا أربعة
 أشهر وعشرا * وحدنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة عن حميد بن نافع الحدتين جميعا حديث أم سلمة في الكحل وحديث
 أم سلمة وأخرى من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم غير (١٣٣) أنه لم يسمها زينب نحو حديث محمد بن جعفر

* وحدنا أبو بكر بن أبي
 شيبة وعمر والناقد قال ثنا
 يزيد بن هرون أخبرنا
 يحيى بن سعيد عن حميد بن
 نافع أنه سمع زينب بنت
 أم سلمة تحدث عن أم سلمة
 وأم حبيبة تذكرا أن
 امرأة أتت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قد كرت له
 ان ابنة لها توفي عنها زوجها
 فاشتكت عيناها فهي
 تريد أن تكحلها فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد كانت احدا كن
 ترى بالبعة عند رأس
 الحول وانما هي أربعة

(م) الحفش البيت الحفير وفي الحديث انه قال في الذي بعثه ساعيا على الزكاة هلا قعد في حفش
 أمه فينظر هل يهدي له أم لا وقيل الحفش الدرج شبه بيت أمه في صغره بالدرج * وقال الشافعي
 الحفش البيت الذليل القصير السمك شبهه لصيقه والتفخيش الانضمام والاجتماع (ع) وقيل
 الحفش شبه العقدة من الخوص تجمع المرأة فيه غزلها وأسبابها (قوله شربها) هو تفسير لقوله
 في الآخر شرب أحلاسها وهو من أحلاس الدواب وهو المسوح تجعل على ظهورها وكذلك أحلاس
 البيوت هو كالسوح (قوله فتقتض به) (ع) رويناه بالقاف والضاد المجمة وأصل الفض
 فتقتض به (ع) رويناه بالفاء والضاد المجمة وأصل الفض الكسر والقطع فالمعنى تكسر ما هي
 فيه من العدة قال ابن قتيبة سألت بعض الحجازيين عن الاقتضاض فقال كانت الممتدة لا تغتسل ولا
 تمس طيبا ولا تقلم ظفرا ثم تخرج بعد الحول في أقبح نظر ثم تقتض أى تكسر ما هي فيه من العدة
 بطائر تمسح به قلبها وتنقده فلا يكاد يعيش ورواه الشافعي بالقاف والباء الموحدة والقبض باطراف
 الأصابع والقبض الأخذ بالكف وفسر بعضهم تقتض بأنها تمسح جلدها كالنشرة فقال ابن وهب
 تمسح بيدها عليه أو على ظهره وقيل معناه تمسح به ثم تقتض أى تغتسل بالماء العذب حتى تصير في
 النقاء كالفضة (قوله توفي جيم) أى قريب (قوله في أحلاسها) بفتح الهمزة جمع جلس
 بكسر الحاء وهو من أحلاس الدواب للسوح التي تجعل على ظهورها (قوله نعى أبي سفيان) بفتح

أشهر وعشرا * وحدنا عمر والناقد وابن أبي عمر واللفظ لعمر وثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن حميد بن نافع
 عن زينب بنت أبي سلمة قالت لما أتى أم حبيبة نعى أبي سفيان دعت في اليوم الثالث بصفرة فمسحت به ذراعيها وعارضها وقالت
 كنت عن هذا غنية سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث الا على زوج
 فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا * وحدنا يحيى بن يحيى وقتيبة وابن رمح عن الليث بن سعد عن نافع ان صفية بنت أبي عبيد
 حدثته عن حفصة أو عن عائشة أو عن كاتبة ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تؤمن
 بالله ورسوله أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوجها * وحدنا شيبان بن فروخ ثنا عبد العزيز بن يعنى ابن مسلم ثنا عبد الله بن
 دينار عن نافع باسناد حديث الليث مثل روايته * وحدنا أبو غسان المسمعي ومحمد بن مثنى قال ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى
 ابن سعيد يقول سمعت نافعا يحدث عن صفية بنت أبي عبيد انها سمعت حفصة بنت عمر زوج النبي صلى الله عليه وسلم تحدث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل حديث الليث وابن دينار وزاد فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا * وحدنا أبو الربيع ثنا حماد عن
 أيوب ح وثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا عبيد الله جميعا عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل حديثهم * وحدنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد وزهير بن حرب واللفظ

الكسر والقطع فالعنى تكسر ما هي فيه من العدة (م) القتي سالت الحجازيين عن الاقتضاض فقالوا كانت المعتدة لا تغتسل ولا تمس طيبا ولا تقلم ظفرا ثم تخرج بعد الحول في أفح منظر ثم تفتض أى تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قلبها وتبذره فلا يكاد يعيش قال ورواه الشافعي بالقاف والباء الموحدة والصاد المهملة والقبض الاخذ باطراف الاصابع والقبض الاخذ بالكف وقرأ الحسن فقبضت قبضة من أثر الرسول (ع) وفسر بعضهم تفتض بأنها تمسح جلدها كالنشرة فقال ابن وهب معناها تمسح بيديها عليه أو على ظهره وقيل معناها تمسح به ثم تفتض أى تغتسل بالماء العذب والاقتضاض الاغتسال بالماء المذهب للانقاء حتى يصير كالفضة * وقال الاخفش معنى تفتض تنظف وتتقي مأخوذ من القضة تشيها بنقاها وبياضها وقيل تفتض تغارق ما كانت عليه (قوله في الآخر ولا تلبس ثوبا مصبوغا لاثوب عصب) (ع) استثناء العصب اشارة الى الحسن وما لا كبير زينة فيه من المصبوغ وكره عروة والشافعي العصب وهي بر ودالين يصبغ غزلهام مصوبا ثم ينسج فيتوشى وأجاز الزهري وأجاز مالك غليظه وفسر الداودي العصب المذكور فقال يعني به الأخضر وهي الخبر وليس قوله الاخضر بصواب * قلت * في المدونة ولا تلبس رقيق عصب اليمن ووسع في غيره (ع) ابن المنذر وأجمعوا على انها لا تلبس من المصبوغ الا ما صبغ بالسواد فان مالكا والشافعي وعروة رخصوا فيه وكرهه الزهري * وقال الشافعي كل ما هو زينة من المصبوغ فلا تلبسه رقيقا او غليظا ونحوه لعبد الوهاب قال كل لون تزين به النساء عنعه الحاد * قلت * فسر اللخمي المذهب بجواز لبس الاسود وعزاه الباجي لرواية محمد وظاهر المدونة المنع قال فيها قيل لمالك ائلبس هذه المصبغة الركن والصفر غير المصبغة بالورس والزعفران والعصفر قال الا أن تضطر الى ذلك لبرد ولا تجد غيره * وعلى الجواز قال الباجي يعنون بالاسود الغرابي لا السماوي فانه يتجمل به * اللخمي ولا يرى أن تمنع الأخضر ولا الأزرق الرديء (ع) قال ابن المنذر رخص كل من يحفظ عنه العلم في البياض ومنع بعض المتأخرين من شيوخنا رفيع البياض الذي يتجمل به وكذلك رفيع السواد * قلت * وفي المدونة وتلبس رقيق البياض من الحرير وغيره وبعض شيوخه الذي حكى عنه هو اللخمي ومقاله صواب والمحكم فيها هو زينة من ذلك العرف (قوله ولا تتكحل) تقدم ما في ذلك (قوله ولا تمس طيبا اذا ظهرت نبذة من قسط أو اظفار) (ع) النبذة الشيء اليسير وأدخلت فيه التاء لانه بمعنى القطعة وانما رخص لها في ذلك للتنظيف وقطع الرائحة الكريهة لاعلى معنى التطيب مع أن القسط والاظفار ليسا من مؤنث الطيب الذي يستعمل بنفسه وظاهرهما تبخر بذلك * وقال الداودي تسحق القسط وتلقيه في الماء عند غسلها والأول أظهر لان القسط والاظفار لا تطيب راحتهما الا بالبخور وأكثر ما يستعملان مع غيرهما فيتبخر به لا بمجردهما ويقال القسط بالقاف والكاف ووقع في البخاري قسط اظفار وهو خطأ اذ لا يضاف أحدهما الى الآخر لانه لانسبة بينهما وعند بعضهم قسط ظفار وهذا وجه لان ظفار مدينة باليمن ينسب اليها القسط (ط) وعلى هذا لا يصرف للتأنيث والعلمية كحذام أو يكون مبنيا على القول الآخر في حذام

لبي قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن هروء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوجها * وحدنا حسن ابن الربيع ثنا ابن ادريس عن هشام عن حفصة عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحد امرأ على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشر ولا تلبس ثوبا مصبوغا لاثوب عصب ولا تتكحل ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت نبذة من قسط أو اظفار * وحدناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن عمر ح ونا همر والناقد ثنا يزيد بن هرون كلاهما عن هشام بهذا الاسناد وقال عند أدنى طهرها نبذة من قسط واظفار * وحدثنى أبو الربيع الزهراني ثنا حماد ثنا أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت كنا ننهي أن نحد على ميت فوق

النون وكسر العين مع تشديد الياء وباسكانها مع تخفيف الياء أى خبر موته (قوله نبذة من قسط أو اظفار) النبذة بضم النون القطعة والشيء اليسير والقسط بضم القاف وكست بضم الكاف بدل القاف وبتاء بدل الطاء (ع) والقسط والاظفار ليسا من مؤنث الطيب الذي يستعمل بنفسه وظاهرهما تبخر بذلك وقال الداودي يسحق القسط وتلقيه في الماء عند غسلها والأول أظهر لان

﴿ كتاب اللعان ﴾

(د) سمي التحالف الواقع بين الزوجين لعاناً لاشتغال الآية على لفظ اللعنة وهي وإن كان فيها أيضاً لفظ الغضب لكنه في جنبه المرأة فغلب ما يصد من الزوج على ما يصد من المرأة لأن حلف الزوج سابق على حلفها ولأن جنبه الرجل في اللعان أقوى لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها ولأن لعانه ينفلك عن لعانها بخلاف العكس * واختلف أصحابنا فقال جمهورهم اللعان حلف وقيل هو شهادة وقيل عين فيه شوب شهادة وقيل بالعكس * ﴿ قلت ﴾ رسم الشيخ اللعان بأنه حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي حملها للزوم له وحلفها على تكذيبه أن أوجب نكولها حدها بحكم قاض * قد كرر الزوج يخرج السيد فلا يلاعن لقذفه أمته ولا لنفيه ولدها * وعلى زنا زوجته يخرج حلفه عليها في الحقوق المالية ويدخل فيه نسبه أياها إلى الزنا بالرؤية وغيرها وتدخل فيه المطلقه طلاقاً رجعيلاً لأن كثيراً من أحكام الزوجية باقية عليها * واختلف في المطلقة طلاقاً بائناً هل الطلاق البائن مانع من اللعان أو غير مانع في سماع يحيى بن القاسم فممن قال لمن طلقها ثلاثاً رأيتها تزني في العدة يلاعن وقال ابن المواز لا يلاعن ويحد ابن رشد ولو قال رأيتها تزني قبل أن أطلقها فلا يلاعن القاسم في العشرة يحد ولا يلاعن * ﴿ قلت ﴾ وهو نص قول مالك في الموطأ * ابن عبد السلام ومافي الموطأ والعشرة في أشد المبينة لما في سماع يحيى وليس بمباين كما زعم * والفرق هو أن سكوته على مافي العشرة والموطأ مكذب لدعواه * ﴿ فان قلت ﴾ قول ابن القاسم في سماع يحيى يلاعن يوجب كون الرسم غير جامع لأن قوله عين الزوج على زنا زوجته يخرج عنه المطلق مع مطلقته لانهما غير زوجين في الحال لأن شرط كون الوصف حقيقة أن يكون قائماً بالموصوف في الحال لأن اطلاقه باعتبار الماضي والمستقبل مجاز على ما عرفت في أصول الفقه والمجاز يجتنب في الحدود * ﴿ قلت ﴾ قال القرافي وغيره أنه ما يكون مجازاً إذا كان الوصف محكوماً به نحو زيد ضارب أما إذا كان الوصف هو متعلق الحكم فهو حقيقة من غير اعتبار

القسط والاطفال لا تطيب رائحتهما إلا بالبخور وأكثر ما يستعملان مع غيرهما فيما يتبخر به لا بمجردهما وعند بعضهم قسط ظفار بالإضافة لأن ظفار مدينة باليمن ينسب إليها القسط (ط) وعلى هذا لا يصرف للتأنيث والعلمية كحذام ويكون مبنياً على القول الآخر في حذام * ﴿ قلت ﴾ نقل الطبيب عن بعضهم أن القسط ضرب من الطيب قال وقيل هو العود والقسط عقار معروف في الأدوية طيب الرائحة يتبخر به النساء والاطفال والاطفار جنس من الطيب لا واحد له من لفظه وقيل واحد ظفر وقيل هو شيء من العطر اسود والقطعة منه تشبه بالظفر

﴿ كتاب اللعان ﴾

﴿ ش ﴾ عويمر تصغير عامر * المجلائي بفتح العين وكسرها والفتح أكثر * وقادة عن عزرة بفتح العين وكسر الزاي وفتح الراء (ب) رسم الشيخ اللعان بأنه حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي حملها للزوم له وحلفها على تكذيبه أن أوجب نكولها حدها بحكم قاض قد كرر الزوج يخرج السيد فلا يلاعن لقذفه أمته ولا لنفي ولدها وعلى زنا زوجته يخرج حلفه عليها في الحقوق المالية ويدخل نسبه أياها إلى الزنا بالرؤية وغيرها وتدخل فيه المطلقه طلاقاً رجعيلاً لأن كثيراً من أحكام الزوجية باقية عليها * واختلف في المطلقة طلاقاً بائناً هل الطلاق البائن مانع من اللعان أو غير مانع في سماع يحيى بن القاسم فممن قال لمن طلقها ثلاثاً رأيتها تزني في العدة يلاعن وقال ابن المواز لا يلاعن

زمان كقوله تعالى اقتلوا المشركين فان هذه الآية عند نزولها تناول من وجد من المشركين ومن لم يوجد الى قيام الساعة وأما ان الحدود يجتب فيها المجاز ففيه خلاف بين أهل النظر والمراد بنسبته اياها الى الزنا أن تكون تلك النسبة تصر بمخافان كان تعريضا فالمعروف ان التعريض لغو لا يلاعن له وهو قول ابن القاسم وله قول آخر انه يلاعن * وفي كتاب اللعان من المدونة ومن قال في زوجه وجدتهما مع رجل في لحاف أو تجردت له أو ضاجعه لم يلتن إلا أن يدعى رؤية الفرج في الفرج ويؤدب إلا أن يقيم بينة بما ذكر * وفي كتاب القذف منها ومن عرض بزنا زوجته ولم يصرح حدا لا أن يلتن والقولان منصوصان خارج المدونة وعلى المعروف بأنه لا يلاعن فاختلف هل يؤدب أو يحذف كما يعرضه بالأجنبية قولان وهما قائمان من المدونة كما ترى وقوله وحلفها على تكذيبه يدل على ان اللعان اسم لحلفهما معا * ولما كان من صور اللعان ما يحلف فيه الزوج دونها زد قوله ان أوجب نكولها حدا لتدخل تلك الصورة لان شرط حلفها معه أن يوجب نكولها حدا * وتلك الصورة هو ان تكون الزوجة صغيرة أو معتصة أو أمة أو كتيبة أو قدم من سفر وقدمت ونفي ما ولدته في غيبته أما الصغيرة فقال في المدونة وان قذف زوجته الصغيرة التي يجامع مثلها فقال رأيتها زنى لا عن لسقوط الحد عن نفسه ولا تلاعن هي لانها لا تحد ان نكلت أو أقرت * اللخمى وهذا هو المشهور في ان قاذف من هي في سن من تطبيق الوطء يحذف * وقال ابن الماجشون لاحد على قاذف من لم تبلغ فعلى هذا لا يحذف ولا يلاعن وأما المعتصة فقال في المدونة واذا غصبت فحملت لم ينهه الا بلعان ولا تلتن هي لانها تقول ان لم يكن منك فهو من الغاصب * ابن المواز هذا اذا عرف الغصب بأن تأتي متعلقة به تدمي أو غلب عليها والا تلتن * وأما الأمة والكتيبة فقال في المدونة لا يلاعن الزوج في قذفها بغير الرؤية لانه لا يحذف في قذفها إلا أن يرى يد أن يحقق ذلك عليها فلا أمنعه وان ادعى رؤية أو نفي حمل استبرأ قبله ويقول أخاف الموت فيلحقني الولد فهذا يلاعن فان نكلت أو صدقته لم تحذف * ابن رشد لا يلاعن الكتيبة الا أن يشاء كما قال في المدونة * الباغي لها أن تلتن لدفع عار ما قذفت به ولقطع عصمة الزوج عنها وقوله في الرسم يحكم قاض تنقيم للحقيقة لانه لا يكون الا بحكم قاض ويدخل في الرسم جميع صور حلفها وان اختلفت ألفاظه كقوله في الرؤية لقدر رأيتها زنى وفي نفي الحمل لزنت وما هذا الحمل مني وسواء

ويحذف * ابن رشد ولو قال رأيتها زنى قبل أن يطلقها فلا ين القاسم في العشرة بحد ولا يلاعن (ب) وهو نص قول مالك في الموطأ * ابن عبد السلام وما في الموطأ والعشرة في أشد الميمنة لما في سماع يحيى وليس بمباين كما زعم والفرق هو أن سكوتة على ما في العشرة والموطأ مكذب لدعواه * فان قلت * قول ابن القاسم في سماع يحيى يلاعن يوجب كون الرسم غير جامع لان قوله يمين الزوج على زنا زوجته يخرج عنه المطلق مع مطلقة لانها غير زوجين في الحال لان شرط كون الوصف حقيقة أن يكون قائما بالموصوف في الحال لان اطلاقه باعتبار الماضي والمستقبل مجاز على ما عرف في أصول الفقه والمجاز يجتب في الحدود والرسوم * قال قلت * قال القرافي وغيره انما يكون مجازا اذا كان الوصف محكوما به نحو يزني يضارب أما اذا كان متعلق الحكم فهو حقيقة من غير اعتبار زمان نحو اقتلوا المشركين وفي ادخال المجاز في الحدود خلاف والمراد بنسبته اياها الى الزنا أن تكون تلك النسبة صريحا فان كان تعريضا فالمعروف ان التعريض لغو لا يلاعن به وهو قول ابن القاسم وله قول آخر أن يلاعن وفي كتاب اللعان من المدونة ومن قال في زوجته وجدتهما مع رجل في لحاف أو تجردت له أو ضاجعه لم يلاعن إلا أن يدعى رؤية الفرج في الفرج ويؤدب إلا أن يقيم بينة على

ثلاث الاعلى زوج أربعة
 أشهر وعشر ولا ينكح
 ولا تطيب ولا تلبس ثوبا
 مصبوغا وقد رخص للمرأة
 في طهرها إذا اغتسلت احدا
 من محضها في نبذة من قسط
 وانظار * وحدثننا يحيى
 ابن يحيى قال قرأت على
 مالك عن ابن شهاب ان
 سهل بن سعد الساعدي
 أخبره ان عويمرا الجهاني
 جاء الى عاصم بن عدي
 الانصاري فقال له أرايت
 يا عاصم لو أن رجلا وجد
 مع امرأته رجلا أيقن
 مقتله أم كيف يفعل فسل
 لي عن ذلك يا عاصم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فسأل عاصم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكره
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المسائل وعابها حتى
 كبر على عاصم ما سمع من
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلما رجع عاصم الى
 أهله جاءه عويمر فقال
 يا عاصم ماذا قال لك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 عاصم لعويمر لم تأتني بخبر
 قد كرهه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المسئلة التي سألته
 عنها قال عويمر والله لا أنتهي
 حتى أسأله عنها فأقبل
 عويمر حتى أتى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وسط
 الناس فقال يا رسول الله
 أرايت رجلا وجد مع
 امرأته

في قدفها ياها بزنا في قبل أودبر * وأما حكم اللعان فيأتي الكلام عليه عند قوله فتلاعنا (قوله فكره
 المسائل وعابها) (ع) يحتمل أنه كره قدف الرجل امرأته من غير بينة لاعتقاده الحد لأن ذلك كان
 قبل نزول حكم اللعان بدليل قوله في الآخر لهلال بن أمية البينة أو الحد في ظهرك ويحتمل أنه كره
 السؤال لفتح النزالة وهتك ستر المسلم أو لما كان نهى عنه من كثرة السؤال وقد نهى عن كثرة
 سد الباب سؤال أهل التشغيب أو لما في كثرة من التضييق في الأحكام التي لو سكتوا لم تلزمهم وترك
 لاجتهادهم فيها كما قال اتركوني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم لكثرة سؤالهم انبياءهم * ولما جاء
 من قوله أعظم الناس جرما من سأل عماله بحر من أجل مسئلته (م) إذا كانت المسائل مضطرا
 اليها فلا بأس بالسؤال عنها وقد كان يستل عن الأحكام فلا يكره وعاصم هذا إنما سأل لغيره لغير حاجة
 وإن كان السؤال على وجه التعنت فهذا الذي يكره (قوله مع امرأته) (ع) فيه ان اللعان إنما هو إذا
 رماها في حال الزوجية لا قبلها ولا بعدها لأنه عن وقوع السؤال وفيه جاء الحكم ولا خلاف عندنا فيمن قال
 لزوجته زنت قبل ان أتز وجك انه يحد ولا يلاع * وقال أبو حنيفة يلاع ولو أنها تم قذفها في العدة
 حد بخلاف لو قذفها في العدة برؤية قبل الطلاق أو قذفها وهي زوجته ثم أنها فانه يلاع عندنا وعند
 الجمهور وقال أبو حنيفة لاحد في هذا ولا لعان وقالت طائفة يحد ولا يلاع وأجمعوا على أنه لو قذفها ثم
 تزوجها انه يحد * قلت * ما ذكر فممن أبت ثم قذف في العدة انه يحد ولا يلاع إنما هو قول ابن المواز
 * والذي لابن العاصم في سماع يحيى انه يلاع وفيها قول ثالث انه لا يلاع ولا يحد وما ذكر فممن قذف
 بعد الطلاق برؤية قبله إنما يلاع ليس كذلك وإنما فيه الحد نص على ذلك مالك في الموطأ وذكره

ما ذكره في كتاب العذف من عرض بزنا زوجته ولم يصرح حد إلا أن يلتمن والقولان منصوصان
 أيضا خارج المدونة وعلى المعروف أنه لا يلاعن اختلف هل يؤبد أو يحد كما يجد بتعريضه بالأجنبية
 قولان وهما قائمان من المدونة كما ترى وقوله حلفها على تكذيبه يدل على أن اللعان اسم لحلفها
 معا ولما كان من صور اللعان ما يخلف فيه الزوج دونها زاد قوله ان أوجب نكولها حدها
 لتدخل تلك الصور لأن شرط حلفها معه أن يوجب نكولها حدها * وتلك الصور أن تكون الزوجة
 صغيرة أو معتصة أو أمة أو كتابية أو قدم من سفر وقدمات ونفي ما ولدته في غيبته أما الصغيرة
 فقال في المدونة وان قذف زوجته الصغيرة التي يجمع مثلها فقال رأيتها زني لاعتن لسقوط الحد عن
 نفسه ولا تلacen هي لأنها لا تحدان نكلت أو أقرب * المخمى وهذا على المشهور ان قاذف من هي
 في سن من تطيق الوطء يحد وقال ابن الماجشون لاحد على قاذف من لم تبلغ فعلى هذا لا يحد ولا
 يلاعن وأما المعتصة فقال في المدونة اذا غضبت فحملت لم ينفعه الا بلعن ولا تلتمن هي لأنها تقول ان لم
 يكن منك فهو من الغاصب * ابن المواز اذا عرف الغصب بان تأتى متعلقة به تدمي أو غلب عليها والا
 التعتن * وأما الأمة والكتابية فقال في المدونة ولا يلاعن الزوج في قدفها بغير الرؤية لأنها لا يحد
 في قدفها إلا أن يريد أن يحقق ذلك عليها فلا أمنعه وان ادعى رؤية أو نفي حمل استبرأ قبله ويقول
 أخاف الموت فيلحقني الولد فهذا يلاعن وأن نكلت أو صدقت لم تعد * ابن رشد لا يلاعن الكتابية
 الآن يشاء كما قال في المدونة * الباجي لها أن تلتمن لدفع عار ما قذفت به ولقطع عصمة الزوج عنها
 وقوله في الرسم يحكم قاض تنقيم للحقيقة أنه لا يكون الا بحكم قاض ويدخل في الرسم جميع صور
 حلفها وان اختلفت ألفاظه كقوله في الرؤية لقد رأيتها زني وفي الحمل لزنت وما هذا الحمل مني (قوله
 فكره المسائل وعابها) يحتمل أنه كره قدف الرجل امرأته عن غير بينة لاعتقاده الحد لأن ذلك

ابن رشد عن ابن القاسم في العشرة ولم يذكر فيه خلافا وزعم ابن عبد السلام أن ما في الموطأ والعشرة مخالف لما لابن القاسم في سماع يحيى وليس بخلاف لان الفرق هو أن ما في الموطأ والعشرة سكوته حتى طلق يدل على كذبه الآن في دعواه فلذلك قال لا يلاعن * وقد تقدم هذا الكلام في الكلام على الرسم (قوله ر جلا) (ع) تجوز في عدم تسمية الرجل لانه لو سماه حد لقتله اياه ولا يسقط ذلك عنه لعانه لزوجه * وقال الشافعي يسقط عنه الحد لعانه زوجه لانه عنده بحكم تتبع الخطابي وذلك اذا أدخله في لعانه ولانه لا حد عليه حتى يصرح باسمه خلافا للشافعي في حده وان لم يسمه ان لم يلتعن * قلت * قال في المدونة ومن قال رأيت فلانا يزني بامرأى لا عن وحد فلان * وقال ابن الحاجب حد على المشهور ولم ينكر شرأحه وجود القول المقابل للمشهور وعليه وأنكر وجوده عليه الشيخ * واحتج بعضهم لصحته بما يأتي من ان هلالا سمى شريكاً ولم يحمله * وأيضاً فانه قد في شخصين قدفا واحدا فاذا حد لأحدهما كفى على ما هو مؤصل في كتاب القذف وقد جعل الشارع اللعان يقوم مقام الحد * وأجيب عن الأول بأن شريكاً لم يسم بحمله في ذلك * قال سحنون ولو قام فلان بحقه في ذلك فحد له سقط اللعان لانه يصير بعد الحد كمن لم يقذف زوجته والمذهب ما ذكر من انه اذا لم يسم الرجل فانه لا يحمله * ابن عبد السلام ويخرج على القول بأن حد القذف حق لله تعالى أنه يحمله (قوله أ يقتله فقتلونه) * قلت * قال تقي الدين فيه الاستعداد وعلم النوازل قبل وقوعها وعليه عمل الفقهاء فيما يعرضونه قبل وقوعه ومن السلف من كان يكره الحديث في الشيء قبل وقوعه وبراء من باب التكلف * ابن العربي وإلحاق عويم في السؤال يحتمل لانه عابن المقدمات تخاف الانتهاء الى المنكره وكذلك اتفق والبلاء موكل بالمنطق فانه قال الذي سألتك عنه وقع (ع) ويحتمل أنه علم الحكم وسأل هل ثم وجه آخر يصل به الى شفاء غيظه وازالة غيرته ويحتمل أنه سأل عن هذا اذا فعله * واحتج بهذا بعض الشافعية على انه لا حد في التعريض ولا حجة فيه اذا لم يسمه ولا أشار اليه (م) واختلف العلماء والمذهب فيمن قتل رجلاً زاعماً انه زنا بامرأه فقال الشافعي والجهمور انه يقتل به الآن يأتي بأربعة شهداء ويكون الرجل محصناً وهو فيما بينه وبين الله تعالى في سعة في قتله قالوا لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه قوله فقتلونه بل سكت وقال أجدوا سحقاً اذا أتى بشاهدين قدمه هدر (ع) ولا حجة لهم في سكوته لاحتمال انه انما سكت لئلا يتجرأ أهل الشر على قتل من يريدون قتله ويدعون هذا السبب * واختلف أصحابنا فقال ابن القاسم اذا قامت البينة قدمه هدر محصناً كان أو غير محصن * وقال ابن حبيب ان كان محصناً فهو الذي تنجي البينة قاتله (ط) عدم انكاره على السائل قوله أ يقتله يدل على انه ليس عليه في قتله قصاص ولا غيره ويعضد ذلك قول سعد لورأيته ضربته بالسيف لانه لم ينكر عليه بل صوب فعله بقوله ألا تعجبون من غير سعد (ع) مذهب الجهمور ما تقدم من أنه يقتل به ولا يصدق الا أن يقيم بينة والبينة أربعة وقال بعض أصحابنا كل من قتل زانياً قتل به الآن بأن أمره الامام بقتله والصواب الأول * وجاء عن السلف انه مصدق في انه زنا بأهله وقتله بذلك * قلت * ذكر القاضي انه اختلف المذهب في المسئلة ولم يذكر الخلاف الا اذا قامت البينة

رجلاً أ يقتله فقتلونه
أم كيف يفعل فقال
رسول الله صلى الله عليه

كان قبل نزول حكم اللعان ويحتمل أنه كره السؤال لتج النازلة وهتك ستر المسلم ولما كان نهى عنه من كثرة السؤال (قوله أ يقتله فقتلونه) (م) اختلف العلماء والمذهب فيمن قتل رجلاً زاعماً أنه زنا بامرأه فقال الشافعي والجهمور انه يقتل به الآن يأتي بأربعة شهداء ويكون الرجل محصناً وهو فيما بينه وبين الله تعالى في سعة قالوا لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه (قوله فقتلونه) بل سكت

وكان القتييل غير محصن عن ابن القاسم وابن حبيب * وجوابه بأن سكوته صلى الله عليه وسلم لثلاثين جراً
 أهل الشر * واحتجاج القرطبي بسكوته على قول الزوج أي قتله يدلان أنه يصدق الزوج كالذي
 حكاه النووي عن السلف (قوله قد نزل فيك وفي صاحبك) (ع) يحتمل أنه علم أن عوبهما هو
 صاحب البازلة لقرينة حال أو وحى (د) قيل سبب نزول آية اللعان قضية عويمر لقوله عليه الصلاة
 والسلام قد نزل فيك وفي صاحبك وقيل قضية هلال على ما يأتي من قوله في الآخر وكان أول رجل
 لآعن في الإسلام وقال الماوردي من أصحابنا قال لاكثران قضية هلال أسبق من قضية عويمر قال
 والنقل فيهما مختلف مشتببه * وقال ابن الصباغ من أصحابنا قضية هلال أسبق ومعنى قوله لعويمر نزل فيك
 وفي صاحبك أي ما كان نزل في هلال لأن حكم الآية عام في جميع المسلمين (د) ويحتمل أنها نزلت
 فيهما جميعاً سالا في وقتين متقاربين فنزلت الآية وسبق هلال باللعان فيكون قول الجمهور رافض
 وكانت قضية اللعان في كعبان سنة تسع (قوله قتلا عينا) (م) شرع اللعان لحفظ الانساب ودفع المعرة
 عن الزوج (د) قال العلماء جوز اللعان لأمرين حفظ الانساب ودفع المعرة كما ذكر * قلت * لما
 نزل قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية كان ما اقتضته من حد القذف عند عدم البينة عاماً في
 الأزواج والأجناب ثم لما كان الزوج يلحقه العار ويفسد نسبه بزنا زوجته ولا يمكنه الصبر ووقف
 أمره على البينة متمنعاً أنزل الله تعالى آية اللعان مخلصاً للأزواج وبقي الحد خاصاً بالأجناب فطلب فيها
 البينة طلباً للستر لأن الأجنبي لا يلحقه عار بزنا زوجته غيره ولا يفسد نسبه * ابن سهل عن ابن لبابة إذا
 كان الزوجان من أهل المصر فلا يجب اللعان حتى تثبت الزوجة وإن لم يكونا من أهل المصر وجب
 اللعان وإن لم تثبت الزوجة يريدون لم تثبت بالبينة لأنه يراد به مطلق الثبوت * ابن فتوح يكفي
 في ثبوتها صدق النكاح * وفي أسئلة الباجي عن أبي عمران يكون اللعان مع شبهة النكاح وإن لم
 تثبت الزوجة إذا دار الحد بينهما المتيطى إذا ثبتت مقالتهما وزوجيتهما بهجه الإمام * الباجي اختلف
 في سجنه فسالت أبا عمر وابن عبد الملك فقالا يسجن لأنه قاذف * قلت * لما نزل قوله تعالى والذين
 يرمون المحصنات الآية ولانص جلي الامارأت في لفظ النووي من قوله جوز اللعان في كلام
 ابن لبابة المتقدم من قوله وجب اللعان * والحق ومقتضى القواعد أنه إن كان لثبوت نسب وجب والا
 فالأولى تركه بترك سببه الذي هو القذف طلباً للستر ثم الأولى بالزوج أن يفارق فإن حصل من
 الزوج قذف وجب اللعان لوجوب درء الحدود دفع العار وأشار ابن العربي في كتابه السراج إلى نحو
 هذا التفصيل * وفي طر ابن عات لا عن ابن الهندي فعوتب فقال أردت أحياء سنة ولا يحنى عليك
 ضعف احتجاجه (م) وأجمعوا على صحة اللعان للرؤية * قلت * الأسباب التي يقع اللعان بها
 ثلاثة الرؤية ونفي الحمل والولد والثالث القذف غير المقيد برؤية ولا نفي حمل ولا ولد فاما الرؤية فقال
 الامام أنهم أجمعوا على صحة اللعان لها * قلت * وهذا الاجماع إنما هو إذا لم يطمأ بعد الرؤية وكانت غير
 ظاهرة الحمل عند الرؤية أما إذا وطئها بعد الرؤية وكانت ظاهرة الحمل فلا جاع أما إذا وطئها بعد الرؤية
 فانه لا يلاعن لأن وطأه رضا بالمقام معها وهو مناف للعان الموجب للفرقة * وأما إذا لم يطمأ وكانت ظاهرة
 الحمل فذكر الجلاب فيها ثلاث روايات إيجاب الحد وإيجاب اللعان ولحق النسب وإيجاب اللعان
 ونعوط النسب وهل من شرط دعوى الرؤية أن يصف كالبينة فيقول كالمرد في المسكحلة أو يكفي
 أن يقول رأيتها زنى والاول المشهور * وذكر ابن الحاجب قولاً أنه إذا تحقق وقوع الزنا وغلب على
 وقال أحمد واسحاق إذا أتى بشاهدين قدمه هدر (ع) ولا حجة لهم في سكوته لاحتمال أنه سكت لثلاثين جراً

وسلم قد نزل فيك وفي
 صاحبك فاذهب فأت بها
 قال سهل قتلا عينا

ظنه أنه يلاعن وإن لم ير قال كالقول المشهور في الأعمى أنه يلاعن في القذف بعلم يده على المسيس
يقول سمعت الحسن * ابن رشد يقع العلم للأعمى من غير طريق من حس أو حس و صوب اللغمي
رواية ابن القصار لا يلاعن الأعمى الآن يقول لمست فرجاني فرج * وانتفخوا على أنه يلاعن لنفي الحمل
إذا ادعى الاستبراء * وأنكر الشيخ وجود هذا القول الذي حكاه ابن الحاجب في غير الأعمى
* السبب الثاني نفي الحمل والولد ذكر فيه القاضي ما اتفق عليه قال ويلاعن لنفي الولد عند الجمهور
واختلف في اللعان لنفي الحمل وفي وقته فقال الكوفيون وعبد الملك لا يلاعن الآن ينفيه ثانية بعد
الولادة * وقال الشافعي وأحمد كل من نفي الحمل يلاعن والمعروف عن عبد الملك لا يلاعن حتى تلد
* وعن مالك وأصحابه في ذلك ثلاثة أقوال أيضا يلاعن إذا ادعى رؤية واستبراء معا يلاعن بالحمل دون
استبراء ويلاعن بدعوى الاستبراء ولا يلاعن إن لم يدعه الآن تلد لأقل من ستة أشهر من يوم
الرؤية ونحوه لا ييوسف وأبي الحسن الآن يكون مقرانه رآه فلم ينكره فلا ينتفي بلعان عندنا
في المشهور وهو قول العلماء وذهب الكوفيون إلى أنه يلاعن وعندنا رواية أخرى أنه إذا ادعى
رؤية فله نفيه ورواية ثالثة أنه متى أقر بالحمل لم يلاعن للرؤية إذ مقتضى اللعان نفي الحمل حكاه ابن
المواز والبغداديون * ثم اختلف على القول بنفيه في هذه المسئلة إذا كان قد لاعن للرؤية فهل ينفيه
بلعان الرؤية أو لا ينفيه إلا بلعان ثان وذهبت طائفة إلى أن المولود على فراش الرجل لا ينتفي بلعان
ألبته اه كلامه * قلت * تأمل ما فيه من التبعي وسمعت الشيخ يقول غير مرة ما يصعب على فهم كلام
ما يصعب من كلام عياض لافي التنبهات ولا في الاكمال * قلت * والذي يظهر من كلامه هنا
أنه اشقل على خمس مسائل ادج بعضها في بعض ولم يفصله * الأولى هل يلاعن لنفي الحمل * الثانية إذا
قيل انه يلاعن له في الوقت الذي يلاعن فيه * الثالثة إذا قيل انه يلاعن له فهل يعتمد في نفيه على شيء
أم لا * الرابعة إذا رأى الحمل وسكت هل يلاعن بعد الخامسة وهي أجنبية عن اللعان عن الحمل وهي
انه إذا لاعن للرؤية ينتفي ما تأتي به من ولد بلعان الرؤية أما الأولى فذكر عن الجمهور أنه يلاعن
لنفي الحمل وأما الثانية وهي متى يلاعن له فيخرج من كلامه ان ذلك ثلاثة أقوال قول الشافعي وأحمد
يلاعن الآن ولا ينتظر وقول عبد الملك الأول لا يلاعن إلا أن ينفيه ثانية وقوله المعروف انه لا يلاعن
حتى تلد خوف أن يكون رجحا في نفس والمشهور عندنا أنه يلاعن الآن ولا ينتظر لقول الشافعي
كما يضي للطلقة بالنعقة إذا ظهر الحمل ولا يؤخر الحكم لما بذلك خوف أن ينفس وكما لو اشترى جارية
فظهر بها حمل فانه يردها ولا ينتظر حتى تضع وأما الثالثة وهي على أي شيء يعتمد الزوج في نفيه الحمل
فذكر فيه عن مالك وأصحابه ثلاثة أقوال وتخرج من كلامه أن الأول يعتمد على الرؤية والاستبراء معا
الثاني يلاعن ولا يعتمد على شيء وهو قوله يلاعن بالحمل دون استبراء الثالث يعتمد على الاستبراء
فقط وذكر ابن الحاجب أنه يعتمد في نفي الحمل على أنه لم يوطأ بعد الوضع الذي قبل هذا الحمل والولد
وطال بحيث لا يكون هذا الولد بقية الحمل الأول أو وطئ ولكن لمدة لا يلحقه فيها هذا الحمل أما
لطول تحمس سنين أو قصر تحمس أشهر أو وطئ ولكنه استبرأ أو رآه تازي بعد ذلك يعتمد على
الأمرين معا أعني الاستبراء والرؤية * قال وفي اعتماده على أحدهما قط روايتان * ابن عبد السلام
والأظهر عدم الاعتماد على الاستبراء وحده لان الحامل تحيض وكذلك الاظهر عدم الاعتماد على
الرؤية وحدها لاحتمال أن تكون حاملا حين رآه تازي * ابن الحاجب فان قذفها ولم يعتمد على شيء
أهل الشر على قتل من يريدون قتله ويدعون هذا السبب واختلف أصحابنا فقال ابن القاسم إذا

من هذه الوجوه ففي حده قولان * ابن عبد السلام الذي أعرف أنه اختلف المذهب في لعانه على قولين فإذا قلنا أنه لا يلاعن فإنه يحد وأما أنه لا يلاعن ولا يحد مع أنه قاذف فبعيد وأما الرابعة وهي إذا رأى الحمل ولم ينكره فذكر أن فيه ثلاث روايات وعبر عن ذلك بقوله لا يتنفي عندنا بلعان على المشهور قال وعندنا رواية أخرى أنه ان ادعى رؤية فله نفيه ورواية ثالثة أنه متى أقرب بالحمل لم يلاعن للرؤية اذ مقتضى اللعان نفى الحمل حكاه ابن المواز والبغداديون واليك النظر في التباين بين وجه هذه الروايات وأنا أطلعك على المنقول في المسئلة قال في المدونة واذنبت بينة أو اقرار انه رأى الحمل ولم ينكره ثم أنكروه لم يكن له ذلك * وحد الباجي قيامه بعد علمه بيوم لغو * عبد الوهاب إلا أن يكون له عذر في ترك الانكار * ابن القصار في سكوته حتى وضعت وقال سكنت رجاء أن يكون رجلاً فأستريح منه فذلك له ويقبل قوله إلا أن يجاوز ثلاثة أيام أو يظهر منه ما يدل على الرضا كقبوله التهنئة * أبو عمر أجمعوا على أن من بان له الحمل ولم ينكره ثم نفاه أنه يلحق به ثم يحد الآباء حنيفة والثوري وهذا خلاف ما قال ابن القصار وأما الخامسة وهي هل يتنفي الولد بلعان الرؤية فتقدم ما في ذلك وقال ابن رشد ويتنفي ما ولدت بلعان الرؤية مع الاستبراء أجماعاً وفي انتفائه بلعان الرؤية دون استبراء ثالثها أن أتت به لستة أشهر من الرؤية وعزى الأول والثالث لروايتي المدونة وعزى الثاني لأشهب وعبد الملك وفيها أقوال تخص المتكلم على المدونة * السبب الثالث وهو القذف غير المقيد برؤية ولا نفى حمل (ع) قالت فرقة اللعان فيه وأما فيه الحد وهو أحد قول مالك * وقال الشافعي والكوفيون وفيها الحد واللعان وهو أيضاً عن مالك * قلت * الروايتان عن مالك في المدونة وعلى رواية الحد أكثر الرواياتين ابن القاسم * الباجي ورواية الحد المشهور وصوبه اللخمي وهذا إذا كان القذف صريحاً * واختلف في التعريض قول ابن القاسم والمعروف أنه لا يلاعن * وفي كتاب اللعان من المدونة فيمن قال لزوجه وجدها مع رجل في لحاف واحد أو تجردت أو ضاحجة لم يلعن إلا أن يدعى رؤية الفرج في الفرج فإن لم تكن له بينة على ما ذكر فعليه الأدب ولا يحد وفي كتاب القذف ومن عرض بالزنا امرأة ولم يصرح بالقذف ضرب الحد ولم يلعن وعلى المعروف أنه لا يلاعن فهل يحد كما يحد لعنفه الأجنبية أو يؤدب قولان ومذهب ابن القاسم الأدب كما تقدم (ع) واختلف إذا أقام الزوج البينة على زناها فقال مالك والشافعي يلاعن إذا عمل على المشهور في الولد * وقال أبو حنيفة إنما يلاعن من لم يأت بأربعة شهداء فإذا أتى بهم فلا يلاعن (قوله وأنامع الناس) (ع) سنة اللعان أن يكون مشهوراً بحضرة الناس والامام أو بحضرة من يستنبه الإمام لذلك وهذا للاجماع أن لا يكون إلا بسلطان * قلت * قال اللخمي لا يبعد عند القاضي أو الفقيه الجليل ويجمع لذلك الناس وهذا خلاف قول القاضي سنته أن يكون عند الامام أو من يستنبه * ولعل اللخمي يعني إذا أذن لهم الامام فلا يكون خلافاً * ابن حزم وأما يجمع الامام الناس للعان لانه حكم يقيمه في الزوجين تتعلق به أحكام كثيرة فوجب أن يحضره من يشهد وقد قال تعالى في الزانيين وليشهد عذابهم طائفة من المؤمنين وأقل الطائفة في هذا عند مالك أربعة وهي العدد الذي يقبل في شهادة الزنا (قوله كذبت عليها أن أمسكها) (ع) معناه ان أمساكى لها بعد الذي قلته عليها دليل على كذبي ويحتمل وجهاً آخر أنه دعاء على نفسه بفضيخته أن أمسكها (قوله فطلقها) (ع) أخذ منه ابن أبي صفرة أن اللعان لا يقطع العصمة لانه نزه نفسه عن أن يقوم دليل على كذبه فأحدث قامت البينة قدمه هدر محضنا أو غير محضن وقال ابن حبيب ان كان محضناه والذي تنهى البينة

وأنامع الناس عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما
فرغ قال عوبه وكذبت
عليها يا رسول الله ان أمسكها
فطلقها

ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين * وحدثني حرملة ابن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سهل بن سعد الانصاري أن عويمرا الانصاري من بني عجلان أتى عاصم بن عدى وساق الحديث بمثل حديث مالك وأدرج في الحديث قوله وكان فراقها بعد سنة في المتلاعنين وزاد فيه قال سهل فكانت حاملا فكان ابنها يدعى إلى أمه ثم حوت السنة أنه يرثها وورث منه ما فرض الله لها * وحدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن شهاب عن المتلاعنين وعن السنة فيهما عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة أن رجلا من الانصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرأيت رجلا واحد مع امرأته رجلا وذكر الحديث بقصته وزاد فيه فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد وقال

لنفسه طلاقا يقطعها وجعل صلى الله عليه وسلم فعله ذلك سنة وجعله بعض شيوخنا كقول أبي حنيفة وليس كذلك بل هو كما يأتي لابن نافع وعيسى بن دينار * وقد اختلف فقال أبو حنيفة لا تقع الفرقة حتى يحكم بها القاضي لقوله في الآخر ففرق بينهما وعندنا أنها تقع بنفس اللعان دون افتقار إلى حكم لقوله في الآخر لا سبيل لك عليها وقوله في الآخر ففرقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق بين كل متلاعنين ولم يعتبر قضية قاض * **قلت** * إنما يتم احتجابنا بالحدِيثين إذا كان كل واحد منهما حبرا وهو جواب عن حديث أبي حنيفة أعني أنه خبر عن أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم الله تعالى لأنه انشاء * الباجي وتقع الفرقة بينهما دون حكم ولا تطليقات وفي التنبيهات اختار ابن لبابة أنها لا تقع إلا بحكم * المتسطي عن بعض القرويين لا تتم الفرقة على مذهب ابن القاسم إلا بحكم ويأتي الكلام عليه هل تقع الفرقة بتمام لعان الزوج أو بلعانها معا **(قوله ثلاثا)** (ع) احتج به الشافعي على إيقاع الطلاق ثلاثا في كلمة واحدة * وأجاب أصحابنا بأنها بات باللعان ولم تصادف الثلاثة محلا * قال وخرج النسائي أن رجلا طلق بحضرة عليه الصلاة والسلام امرأته ثلاثا فقام صلى الله عليه وسلم غضبان وقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقوله والاحتجاج للعنع بهذا الحديث أولى من الاحتجاج بحديث المتلاعنين مع الاحتمال الذي فيه * **قلت** * تقدم الكلام على إيقاع الثلاث في كلمة وعلى أدب من فعله **(قوله قبل أن يأمره)** (ع) يقتضى أن الفرقة تقع دون حكم وقد تقدم **(قوله قال ابن شهاب وكانت ثلاث سنة المتلاعنين)** (ع) يحتمل أن يعنى وقوع الفرقة اثر الطلاق ويحتمل أن يعنى استحباب اظهار الطلاق بعد اللعان على ما ذهب إليه ابن نافع وعيسى بن دينار في هذا الحديث واستحبابه فان لم يفعل فهو فراق **(قوله فكانت حاملا فكان ابنها يدعى إلى أمه)** (ع) يعني لا يدعى إلى أمه إذا ليس له أب يدعى إليه سوى أمه وأنه ينسب إلى موالى أمه ان كانت مولاة والحديث حجة للشهوران الولد ينتفى اللعان الرؤية وقد تقدم ما فيه **(قوله ثم حوت السنة أنه يرثها وورث منه ما فرض الله لها)** (ع) ولا خلاف في هذا ولا في توارثه مع أهل ارث أمه من جدة أو أخوة إلا أنهم لا يرثون إلا على أنهم أخوة لأم وأما وء ما لا لعنة فعلى أنهم أشقاء وما بقي بعد أهل السهام فلموالى أمه ان كانت مولاة وللمسلمين ان كانت عربية هذا قول مالك والشافعي وقال أحمد وأخرون عصبة أمه وقالت طائفة عصبة أمه ومابق فلها وقال أبو حنيفة يرثها مابق على ورثته ان كانوا ذوى أرحام وقال الحكم وحاديته ورثة أمه * **قلت** * التواءمان من ليس بين وضعهما سنة أشهر والقول بأنهما شقيقان لما لك في العتبية والقول بأنهما أخوة لأم لابن دينار والمغيرة قال في المدونة أن أقر بأحد هما ونفى الآخر حد ولحق به وان وضعت الثاني لسنة أشهر فهم باطنان فان أقر بالاول ونفى الثاني وقال لم أطأ بعد وضع الاول لاعتن الثاني وان قال لم أطأ بعد وضع الاول والثاني منى لزمه لفراشه وسئل النساء فلن يتأخر الحمل هكذا لم يجدوا فلن لا يتأخر حد ولحق اه * وأما لم يجدوا فلن يتأخر لعدم نفيه إياه بقوله لم أطأ بعد وضع الاول لجواز كونه بالوطء الذي كان عنه الاول عملا بقولهن يتأخر وحد إذا قلن لا يتأخر لنفيه إياه بقوله لم أطأ ها بعد وضع الاول منضمات قولهن لا يتأخر فامتنع كونه عن الوطء الذي كان عنه الاول لقوله لم أطأ ها بعده واقارره به مع ذلك قال أمره لنفيه واقارره به فوجب لحوقه به وحده **(قوله قتلنا عن في المسجد)** (ع) السنة أن يكون في المسجد ولم يخالف في ذلك إلا عبد الملك قال يكون في المسجد أو عند الامام في غير المسجد * **قلت** * وعلى أنه في المسجد فعبر المتسطي والجلاب وغيرهما عن المسجد بالمسجد الأعظم * ابن شعبان قائما في القبلة

بالمسجد الاعظم وان كان بالمدينة في الروضة ما بين القبر والمنبر وان كان بمكة بين الركن والمقام وعلى كونه في المسجد فالمسجد واجب * ابن الحاجب ويجب في أممرف أممكة البلد * ابن عبد السلام استعماله لعظ الوجوب بعيدا عما هو أولى ولا يخفى عليك ما في زعمه أنه أولى من البعد بل الظاهر أنه واجب واذا وجبت الميمن في ربع دينار أن تكون في المسجد فكيف بهذه الميمن التي يكون عنها قطع النسب والمحدو غير ذلك مع أن الوجوب هو ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين قال في غير المدونة ويلتصن في المسجد * وقال ابن رشد وغيره ولا يكون اللعان الا في المسجد وأبين من هذه الألفاظ في دلالة على الوجوب قول ابن شعبان لو رضى أحدهما أن يكون لعان غيره في غير المسجد لم يكن له ذلك لأن فيه حق الله تعالى (ع) ويستحب أن يكون إثر صلاة وبعد العصر أولى * قلت * أما ما إثر صلاة فهو الذي استحسب مالك في المدونة وأما أنه بعد العصر فلا هل المذهب فيه عبارات * الجلاب بعد العصر وفي الموازية في أي ساعة شاء الامام إلا أنه بعد العصر أحب الي * ابن شعبان بعد العصر أو الصبح وهذا والله أعلم لحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الصبح والعصر (قوله) فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره فقال صلى الله عليه وسلم ذاكم التفريق بين كل متلاعنين (ع) معناه عندنا أنه تبين للحكم بإيقاع الفراق بدليل قوله قبل أن يأمره وبقوله فكانت تلك سنة المتلاعنين وقيل هو إشارة إلى تأييد التعريم وهو مذهب السكافة * قلت * ويأتي الكلام على تأييد التعريم ويعني بأنه تبين أنه اخبار عن حكم الله تعالى لانه انشاء خوف أن يقال فيه دليل على الافتقار إلى حكم الحاكم (قوله) في الآخر عن ابن جبير فادريت ما أقول (ع) هو من انصاف أهل العلم والورع حسب ما كان عليه ابن جبير * قلت * قال ابن العربي لا عن مصعب بن الزبير في أمارته بين زوجين ولم يفرق بينهما فمثل ابن جبير عن ذلك فلم يعلم الجواب فوقف عما يعلم وقد علم أنه وقع في زمنه صلى الله عليه وسلم فرحل بطاب العلم في مظانه فأقن ابن عمر وفي بيته يؤتى الحكم (قوله) فضيت إلى منزل ابن عمر (ع) فيه ما كان عليه السلف من الحرص على تحصيل العلم (قوله) قائل (ع) يعني نائما بالقائلة ففيه أنه لا يشق على العالم ومن يحتاج إليه في أوقات راحتهم (قوله) ما جاء بك هذه الساعة (ع) يدل على ما تقدم من أن عادتهم أن يتركوا في مثل هذا الحين (قوله) مفترش برذعة (ع) في غير مسلم برذعة رحله أي رحل بعيره ففيه ما كانوا عليه من التقلل في الدنيا واحتمال ابن عمر لما علم من شاهد الحال أنها مهمة (قوله) قلت أبا عبد الرحمن * قلت * قال ابن العربي فيه دعاء العالم بكنته تكريمة له ولا يزيد قال وقوله سبحان الله هو تعجب من جهله ذلك وهي كلمة يقال عند التعجب والانسكار (قوله) ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به (ط) أخبره بوقوع ذلك ليحقق عنده أنه مضطر إلى المسئلة فيجب كما فعل صلى الله عليه وسلم (قوله) قتلان عليه وعظه (ط) هذا الوعظ كان قبل اللعان فينبغي أن يتخذ سنة في وعظ المتلاعنين قبل الشرع في اللعان وكذلك قال الطبري أنه يجب على الامام أن يعظ من يحلفه * وقال الشافعي يعظ كلامهم ما قبل تمام الرابعة وقيل قائله (ح) وجاء عن بعض السلف أنه مصدق في أنه زنا بأهله وقتله بذلك (قوله) فقلت للعلام استأذن لي قال انه قائل من القيولة وهي النوم نصف النهار (قوله) قال ابن جبير (بالرفع وهو استفهام أي أنت ابن جبير (قوله) فاذا هو مفترش برذعة) بفتح الباء وفي غير مسلم برذعة رحله أي رحل بعيره

وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذاكم التفريق بين كل متلاعنين * حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له ثنا عبد الله بن نمير ثنا عبد الملك ابن أبي سليمان عن سعيد ابن جبير قال سئلت عن المتلاعنين في امره مصعب أيفرق بينهما قال فادريت ما أقول فضيت إلى منزل ابن عمر بمكة فقلت للعلام استأذن لي قال انه قائل فسمع صوتي قال ابن جبير قلت نعم قال أدخل فوالله ما جاء بك هذه الساعة إلا حاجة فدخلت فاذا هو مفترش برذعة متوسد وسادة خشوها ليف قلت أبا عبد الرحمن المتلاعنان أيفرق بينهما قال سبحان الله نعم ان أول من سألت عن ذلك فلان بن فلان قال يا رسول الله أرايت أن لو وجدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سكنت سكنت على مثل ذلك قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أناه فقال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله عز وجل هذه آيات في سورة النور والذين يرمون

الخامسة تسمى بما في البخاري من حديث ابن عباس في هلال بن أمية انه وعظه عند الخامسة (قوله فبدأ بالرجل) (ع) لانه الذي بدأ الله سبحانه به وهي سنة الحكم ولانه القاذق وقد لزمه الحد فإيمانه كالشهادة على دعواه فتسقط عنه الحد وتوجه على المرأة الا أن الله سبحانه جعل لها غر جافا بإيمانها في مقابلة إيمانه كتعارض البينتين فسقط عنهما الحد وهذا اجماع من العلماء (قوله فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) (ع) لاختلاف في وجوب العمل بهذه الصفة في اليمين وانما اختلف العلماء في زيادات وبيانات بحسب دعوى الزوج من رؤية أو قذف أو نفي حمل ولا يؤل الى تنافر وانما هو حكم بالتام والمعنى المتقارب مما هو مشهور من مذهبننا ومذهب غيرنا كالخلاف هل يقول أشهد بالله أو يكفي أن يقول يعلم الله وكان الخلف هل يزيد الذي لا اله الا هو بعد قوله أشهد بالله وكان الخلف هل يزيد لمن الصادقين أم يكفي على دعواه الذي يصدق به كقوله أشهد لقد رأيته تازني وفي نفي الحمل لزنت وكان الخلف في دعوى الرؤية هل يزيد لرأيته تازني كالرود في المكحلة أو يكفي أن يقول لرأيته تازني فقط وكان الخلف في نفي الحمل هل يقتصر على قوله لزنت أو يزيد وما هذا الحمل مني وكان الخلف هل يزيد ولقد استبرأتهما أم لا وتختلف المرأة على تكذيبه بحسب ما قال وكان الخلف هل تجزئ اللعنة من الغضب أم لا وكان الخلف هل يقوم في الخامسة قوله ما كذبت عليها مقام قوله لمن الصادقين وهي أيضا في الخامسة كذلك أولا تجزئ الامانص الله سبحانه عليه وكل هذا محتلف فيه عندنا * وقال الشافعي وأبو حنيفة يقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيأمر ميتها من الزنا ويشير اليها وفي نفي الحمل وما هذا الحمل مني * وقال العتيبي مثل هذا الا أنه قال بخاطبها وتخاطبه في قوله بما رميتك به وتقول هي فيأمر ميتتي به * (قلت) * أيمان اللعان تسفل على قسم ومقسم به ومقسم عليه * فلفظ القسم أشهد لنص الآية والحديث وذكر القاضي هل يعرض عن ذلك يعلم الله وكذلك اختلف هل يكفي أن يقول أحلف بدل أشهد * اللخمي القياس انه يكفي * وقال عبد الوهاب مقتضى النص انه لا يجوز الا ما ذكر الله تعالى والاول أحسن (ط) معنى أشهد في الآية والحديث أحلف والعرب تقول أشهد وتعني أحلف قال شاعرهم

ما كذبت عليها ثم دعاها
فوعظها وذكرها وأخبرها
ان عذاب الدنيا أهون
من عذاب الآخرة قالت لا
والذي بعثك بالحق انه
لكاذب فبدأ بالرجل
فشهد أربع شهادات بالله
انه لمن الصادقين والخامسة
أن لعنة الله عليه ان كان

وأشهد عند الله إني أحبها * فهذا ما عندى فاعند هاليا

وهذا هو مذهب الجمهور أعني أن شهادات اللعان أيمان * وقال أبو حنيفة هي شهادات حقيقة من المتلاعنين على أنفسهم ما وينبئ على هذا الخلاف يتلاعن الفاسقان والعبدان فعند الجمهور يصح وعنده لا يصح * وأما المقسم به فهو لفظ الله دون زيادة عليه لنص الآية والحديث وذكر القاضي الخلف هل يزيد الذي لا اله الا هو قال في كتاب اللعان من المدونة ويبدأ الزوج فيشهد أربع شهادات بالله وقال في كتاب الاقضية منها واليمين في القسمات واللعان وسائر الحقوق بالله الذي لا اله الا هو ويظهر من كلام المتبطل أنه حمله على الخلف ولولا أن الخلف موجود خارج المدونة لجل ما في الكتابين على الوفاق لان ما في اللعان مطلق وما في الاقضية مقيد فبدأ اليه لقاعدة رد المطلق الى المقيد * ابن الحاجب وصفته أن يقول أشهد بالله قال محمد بن يزيد الذي لا اله الا هو * واختلف هل يعمل الرحمن بدل الله ذكر اللخمي في ذلك ما ذكر في جعل أحلف بدل أشهد سواء * وأما المقسم عليه فهل يقتصر الزوج على ما ادعى من رؤية أو نفي حمل أو قذف فيقول رأيته تازني أو ما هذا الحمل مني أو يزيد مع ذلك لمن الصادقين وفيه ما ذكر القاضي * (قلت) * عز اللخمي الاول للمدونة والثاني لكتاب محمد قال وما في المدونة أحسن لانه نص القرآن ولما في البخاري من قوله أمرهما أن يتلاعنا بما في

القرآن وشهادات الخالف منهما أربع كما تقدم * وفي طريق رابن عات ذكر الباجي عن ابن الموازن
أصبغ في صفة أيمانهم ما قال يحلف الزوج أربع مرات ويزيد في الخامسة أن لعنه الله عليه أن كان
من الكاذبين وتحلف المرأة أربع مرات وتحلف الخامسة مثل ذلك وتزيد في الخامسة أن غضب الله
عليها أن كان من الصادقين * قال الباجي وهذا خلاف المدونة قال وسألت عن ذلك أبا الحسن القاسمي
بمدينة القيروان فأنكره وقال هذا كتاب الله يقول فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ويقول
في الخامسة أن لعنه الله عليه وقال في الزوجة أربع مرات وتقول في الخامسة أن غضب الله عليها
وأنت تقول يشهد بالله خمس مرات ويزيد الزوج اللعنة في يمينه والمرأة الغضب في يمينها * قلت *
فعلى ما في المدونة وظاهر الآية والحديث الشهادات انما هي أربع والخامسة انما يقول فيها أن لعنه الله
عليه أن كان من الكاذبين وعلى قول أصبغ فالشهادات وهي الايمان ستة لانه يقول في الخامسة
أشهد بالله لقد زنت ولعنه الله عليه أن كان من الكاذبين وكانت الايمان ستة لان الشهادات خمسة
واللعنة لما كانت معلقة على الكذب كانت يمينان التعليق أيمان على ما أتى ان شاء الله تعالى في
كتاب الايمان ولهذا قال كانت ستة أيمان ولم يقل ست شهادات **(قوله ثم نئى بالمرأة) (ع)** هذه هي
السنة * واختلف لو بدأ بالمرأة هل يكفي أو يعاد اللعان **(قوله ثم فرق بينهما) (ع)** حجة الجماعة على
ما تقدم **(ط)** حجة مالك والجماعة ان الفرقة تقع بنفس فراغها من اللعان **(قوله أحدكما كاذب) (ع)**
فيه الرد على من زعم من النخاعة أن أحد الايستعمل في الثبوت ولا في غير الصفة ولا في موضع واحد
ولا موضع واجب وقد استعمل في الجميع والظاهر من لسياق أنه صلى الله عليه وسلم انما قال لهما ذلك
بعد اللعان لانه حينئذ يتحقق الكذب عليهما وقال الداودي انما قاله قبله تحذير لهما وعظا * الخطابي
وفيه ان اليمينتين اذا تمارضا تسا فاطنا * المهلب وفيه ان المختلفين المعلوم كتب أحدهما لا يماقبان لانه
عليه الصلاة والسلام عذرهما لم يحدهما **(قوله لا سبيل لك عليها) (ع)** حمله الجمهور على التأييد وقال
بعض أصحابنا انه لما أدخل لبسا في النسب عوقب بتأييد التحريم كالنا كع في العدة * قلت * وعمله
ابن رشد بأنه صلى الله عليه وسلم لم يقيد بشرط يحلها به واذ لم يقيد حمل على التأييد قال الأثرى ان
المثلثة لولا التقييد بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لكان على التأييد **(ع)** وانفرد القتيبي فقال ان
اللعان لا يؤثر في التحريم * واختلف القائلون بتأييد التحريم اذا أ كذب نفسه فعندنا انها لا تنحل
أبد لانه لم يفرق في الحديث * وقال أبو حنيفة تجعل لارتفاع المعنى المانع لا كذابه نفسه * قلت * قال
ابن زرقون تأييد اللعان في العصمة قيل فسخ وقيل طلاق * وحكى ابن شعبان عن أبي سلمة انها
كالثلثة تنحل له بعد زوج أن أ كذب نفسه ونحوها اليه أشهب وعبد الملك في الثمانية **(ع)** وعلى
مذهبنا ان الفرقة تقع دون افتقار لحكم * فاختلف هل تقع بتمام لعان الزوج لان التحريم فراق
والفراق مقصور عليه فيختص بما يكون منه ولا يحتاج الى شخص آخر ولا يقع حتى يلتصقا جميعا لان
الالفاظ الدالة على الفراق في هذه الاحاديث انما وقعت بعد التعانم جميعا * قلت * القول بأنها بتمام
لعان الزوج معناه وان لم تلتن المرأة * وعزى ابن رشد القول بذلك لاصبغ وظاهر قول مالك في
الموطأ وعزى القول بتمام لعانهم المشهور قول مالك وأصحابه وفيها قول ثالث وهو انها بتمام لعان الزوج
اذا التعننت * وعزاه ابن رشد للمدونة قال فعلى الاول ان مات أحدهما بعد تمام لعان الزوج
لم يتوارثا وعلى الثاني يتوارثان وعلى الثاني قوله في المدونة ان ماتت ورثها وان مات ورثته
ان لم تلاعن **(قوله يا رسول الله مالي) (ع)** الملاعنة بعد البناء لها الصداق بإجماع لما

من الكاذبين ثم نئى بالمرأة
فشهدت أربع شهادات
بالله انه لمن الكاذبين
والخامسة أن غضب الله
عليها أن كان من الصادقين
ثم فرق بينهما * وحدثني
على بن حجر السعدي ثنا
عيسى بن يونس ثنا عبد
المالك بن أبي سليمان قال
سمعت سعيد بن جبير قال
سئلت عن المتلاعنين زمن
مصعب بن الزبير فلم أدر
ما أقول فأثبت عبد الله بن
عمر فقلت أ رأيت المتلاعنين
أي فرق بينهما ثم ذكر بمثل
حديث ابن عمر * وحدثنا
يحيى بن يحيى وأبو بكر بن
أبي شيبة وزهير بن حرب
واللفظ لعني قال يحيى
أخبرنا وقال الآخران ثنا
سفيان بن عيينة عن عمرو
عن سعيد بن جبير عن
ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين
حسا بكما على الله أحدكما
كاذب لا سبيل لك عليها قال
يا رسول الله مالي قال لا مال
لك ان كنت صدقت عليها
فهو بما استحللت من
فرجها وان كنت كذبت
عليها فذاك أبعذك منها
قال زهير في روايته ثنا
سفيان عن عمرو سمع
سعيد بن جبير يقول سمعت
ابن عمر يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم

* وحدثني أبو الربيع الزهراني ثنا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان. قال الله يعلم أن أحدهما كاذب فهل منك تائب * وحدثناه ابن أبي عمر ثنا سفيان عن أيوب سمع سعيد بن جبير قال سألت ابن عمر عن اللعان قد كثر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * وحدثنا أبو غسان السمعي ومحمد بن مثنى وابن بشار ولفظ السمعي وابن مثنى قالوا ثنا معاذ وهو ابن هشام ثني أي عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير قال لم يفرق المصعب بين المتلاعنين قال سعيد قد كثر ذلك لعبد الله بن عمر قال فرق نبي الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان * وحدثنا سعيد بن منصور وقيية بن سعيد قال ثنا مالك ح وثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لما كنت نافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بأمه (١٤٦) قال هم * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة ح

وثنا ابن نمير ثنا أبي قال ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين رجل من الانصار وامرأته وفرق بينهما * وحدثناه محمد بن مثنى وعبيد الله بن سعيد قال ثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله بهذا الاسناد * حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم واللفظ لزهير قال اسحق أخبرنا وقال الآخران ثنا جرير عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال أنا ليلة الجمعة في المسجد اذ جاء رجل من الانصار فقال لوان رجلا وجد مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه وان سكت

استحل منها * واختلف في غير المبنى بها فقال مالك وجاعة لها نصفه كغيرها وقال الزهري ورواه البغداديون عن مالك لاشئ لها لانه فسخ وقال بعضهم وكونه فسخا لا يمنع ثبوت نصفه لان تعارض أيمانهما كتعارض يدين في الصداق فيقسم بينهما كما لو نذاعياه اثنان على ما أصلنا أو مراءاة لمن يقول انه طلاق وقال الحكم وحادهما الصداق أجع لانه ليس بطلاق * قلت * القول بان لها نصفه عزاه ابن رشد للدونة وعلة بان لا تعلم صدق الزوج فعل الولد منه وانما أراد باللعان اسقاط الصداق فلما اتهم أزمناء نصفه (قوله لم يفرق مصعب بين المتلاعنين) ولان الحداء أنه فرق بينهما والصواب الأول (قوله وألحق الولد بأمه) تقدم مافي (قوله في الآخر اللهم افتح) (ط) أي بين الحكم ومنه الله يفتح بيننا وبينكم أي يحكم (قوله فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس) * قلت * قال ابن العربي هذا من البلاء الموكل بالمنطق (قوله فقال لعلها أن تجي به أسود جعدا) وفي الآخر ان جاءت به على صفة كذا فلو فلان يعني زوجها وان جاءت به على صفة كذا فهو فلان يعني للذي رماها به وفي البخاري فلا تراها لا صدقت وان جاءت به كذا فلا أحسب الا صدق (ع) قوله صلى الله عليه وسلم ذلك على التفرس والقياس وغلبة الظن لقوله أراها ولو كان عن وحى لم يقل أراها ولا أحسب وفيه أن العمل بالاشباه والقياس إنما هو في الفراشين المشتبهين وأما الفراش الذي لاشبهة فيه فلا حكم له وان الحدود وقطع الانساب إنما يمتد بهما اليقين (قوله في الآخر هلال بن أمية قذف زوجته بشريك بن سحماء) (ع) احتج به الشافعي على أن قاذف زوجته بمعين لا يحد ذلك المعين ورأى أن لعابه لهما لانه صلى الله

(قوله اللهم افتح) أي بين لنا الحكم في هذا (قوله بشريك بن سحماء) بسين مفتوحة ثم جاء ساكنة مهملتين وبالماء وشريك هذا صحابي بلوى حليف الانصار قال القاضي وقول من قال انه يهودى باطل واحتج به الشافعي على أن قاذف زوجته بمعين لا يحد لذلك المعين ورأى أن لعابه لهما لانه صلى الله عليه وسلم لم يحد لشريك وقال مالك يحد وكان الاصل أن يحد لهما معا فسقط حده

سكت على غيظ والله لا سألن عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان من الغد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدأله فقال لوان رجلا وجد مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه أو سكت سكت على غيظ فقال اللهم افتح وجعل يدعو فترأت آية اللعان والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم هذه الآيات فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاعنا فشهد الرجل أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ثم لعن الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فذهبت لتلعن فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم مه فابت فلعلت فلما أدبر اقال لعلها أن تجي به أسود جعدا فجاءت به أسود جعدا * وحدثناه اسحق بن ابراهيم أخبرنا عيسى بن يونس ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبدة بن سليمان جميعا عن الاعمش بهذا الاسناد فحموه * وحدثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الله بن علي ثنا هشام عن محمد قال سألت أنس بن مالك وأنا أرى أن عنده منه علما فقال ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان أخا البراء بن مالك لامة

عليه وسلم لم يحده لشريك وقال مالك يحد وكان الأصل أن يحد لهما ما عافى حده لأمراة لان الضرورة تدعو الى ذكرها ولأنه لا عن لها ولم تدع ضرورة الى اسم الزاني ولم يلاعن له لانه انما لاعن للمرأة * وأجاب بعض أصحابنا عن الحديث بان شريكا كان يهوديا أو يافان شريكا لم يقم بحده (ع) ولا يصح الجواب انه يهودي لان شريك بن عبدة بن مغيث البلوي حليف الانصار وأخو البراء بن مالك لأمه (قول) وكان أول رجل لاعن في الاسلام (ط) قيل ان آية اللعان نزلت بسببه وكذا ذكر البخاري وهو خلاف ما تقدم أنها نزلت بسبب عويمر الجعاني فيحصل أن القضيتين متقاربتا الزمان فنزلت بسببهما معا ويحصل أنها نزلت مرتين كما قيل في الناحية أنها نزلت بمكة والمدينة وهذه التأويلات وان بعدت فهي أولى من توهم الأثبات المحاط وقد ذكر أبو عبد الله أخو المهلب ان ذكر هلال في هذه الاحاديث خطأ وانما هو عويمر وهو الذي قد فيها بشريك (قول) أبصر وهما فان جاءت به أبيض سبطا قضى العنين فهو لهلال وان جاءت به أكل جعدا حش الساقين فهو لشريك فأنبت أنها جاءت به أكل جعدا حش الساقين (ط) هذا منه صلى الله عليه وسلم تفرسا وحده ولو كان يوحى لكان معلوما وفيه الغاء الشبه في الحرائر وهو مذهب مالك كما تقدم في فصل العاقبة والسبط الشعر هو المسترسل المنبسطه يقال سبط شعره بكسر الباء وفتحها وقضى العنين بالهمز فاسدهما * ابن دريد قضت عين الرجل اذا دمعت واحمرت وقضت القرية تقضا قضاً فهي قضيمة على وزن فعيلة اذا عفنت وتهافت * ابن لادسقاء قضى اذا طال مكثه في مكان ففسد وبلى والقضا مقصور مهموز العيب قضى الرجل قضا وقضوا وقضا اذا دخله عيب وان في حسيه لقضا ولا تفعل كذا فان فيه قضا على والجعد الشعر المتكسر ضد السبط وجاء في رواية أخرى جعدا قططا أي شديد الجعودة * المروي الجعد يستعمل للراح والذم فله في المدح معنيان أحدهما أن يكون معصوب الخلق شديد الأسر والثاني أن يكون شعره غير سبط لان السبوطه أكثرها في شعور العجم وله في الذم معنيان القصير المتردد والمعنى الآخر البخل الذي لا يبض حجره أي لا ينشع بشئ يقال جعد اليدين والاصابع أي ببخل (قول حش الساقين) (ع) أي رقيقهما يقال امرأة حش الساقين كدعاء اليدين أي رقيقتهما (قول) وأنبت أنها جاءت به أكل جعدا حش الساقين (ط) في أبي داود انه قال لما جاءت به على الصفة المكر وهتولا لايمان لكان لي ولها شأن وفي البخاري لولا ما قضى في كتاب الله لكان لي ولها شأن وفيه أن الحكم لواقع على شرطه لا ينقض وان تبين خلافه لا أن يقع فيه غلط بتفريط واضح فينقض هذا هو مذهب الجمهور (ع) وفي الحديث دليل أنه لا يحكم بالظن والشبه مع وجود ما هو أقوى منهما كما تقدم في حديث ابن زمعة (م) وفيه جواز لعان الحامل في حال

للمرأة لأن الضرورة دعت الى ذكرها ولأنه لا عن لها ولم تدع ضرورة الى تسمية الزاني ولأنه لم يلاعن له (ع) وأجاب بعض أصحابنا عن الحديث بان شريكا لم يقم بحده أو بأنه كان يهوديا وهو باطل لما سبق (قول الجعد) يقع الجيم واسكان العين قال المروي الجعد يستعمل للمدح والذم فله في المدح معنيان أحدهما أن يكون معصوب الخلق شديد الأسر والثاني أن يكون شعره غير سبط لان السبوطه أكثرها في شعور العجم وله في الذم معنيان القصير المتردد والمعنى الآخر البخل والسبط بكسر الباء واسكانها هو الشعر المسترسل (قول حش الساقين) (ح) بجاء مهمة مفتوحة ثم مهم ساكنة ثم شين مججمة أي دقيقتها والحوشة الدقة وأما قضى العنين فهموز معدود على وزن فعيل وهو بالضاد المججمة ومعناه فاسدهما بكثرة دمعه أو حجرة أو غير ذلك * ابن دريد قضت عين

وكان أول رجل لاعن في الاسلام قال فلاعنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر وهما فان جاءت به أبيض سبطا قضى العنين فهو لهلال ابن أمية وان جاءت به أكل جعدا حش الساقين فهو لشريك بن سحماه قال فأنبت أنها جاءت به أكل جعدا حش الساقين * وحدثنا محمد بن ربح عن المهاجر وعيسى بن حماد المصريان واللفظ لابن ربح قال أخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس انه قال ذكر

التلاعن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدى في ذلك قولاً ثم انصرف فأتاه رجل من قومه يشكو اليه انه وجد مع أهله رجلاً فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا لقولى فذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذى وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبط الشعر وكان الذى ادعى عليه أنه وجد عند أهله خدلاً آدم كثيراً اللحم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين فوضعت شيبها بالرجل الذى (١٤٨) ذكر زوجها انه وجده عند هافلا عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينهما فقال الرجل لابن عباس في المجلس أهى التى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رجعت أحداً بغير يدة رجعت هذه فقال ابن عباس لا تلك امرأه كانت تظهر في الاسلام السوء وحدثه أحد بن يوسف الأزدي ثنا سمعيل بن أبي أويس ثنى سلمان يعنى ابن بلال عن يحيى بن عبد الرحمن ابن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه قال ذكر المتلاعنان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الليث وزاد فيه بعد قوله كثير اللحم قال جعد اقطا * وحدثنا عمر والناقد وابن أبي عمر واللفظ لعمر وقالوا ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال قال عبد الله بن شداد وذكر المتلاعنان عند ابن عباس فقال ابن شداد أهى اللذان قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعاً أحداً بغير يدة لرجعتها

جلها وقد قال بعض أصحابنا انه اذا لعن لنى النسب لاجل استبرائه ولم يشاهدنا فانه لا يجب أن يلعن وهى حامل لجواز أن يكون رجلاً يعيش * وأجاب الآخرون أن الرجل قد يقطع به والغلط فيه بالرجح نادر وقد علق الشرع على الرجل أحكاماً كإيجاب النفقة للحامل ورد الجارية بعيب الرجل دون اعتبار انتظار أن ينفس (قوله فقال عاصم في ذلك قولاً) (ع) فله قال كقول سعد أو غير من امتن بذلك أو بوجهه على ذكره فعوقب بأن نزل ذلك برجل من قومه حتى احتاج الى السؤال عن تلك المسئلة القبيحة (ط) شق عليه نزوله برجل من قومه ورآه عقوبة له لما تكلم في اللعان قبل وقوعه وأما ابتلاء الرجل الذى وجد الرجل مع أهله فابتلاء آخر غير ابتلاء عاصم (قوله خدلاً آدم) (ط) الخذل بفتح الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الممتلى الساق والادم الشديد السمرة ويجمع على ادم كاحمر وحر وأما آدم اسماً فهو مشتق من ادمة الارض وأدعى أى وجهها فسمى بما خلق منه وجهه على آدمون وفيه أن ذكر الاوصاف المذمومة للضرورة والتعلية ليس بغيبة (قوله اللهم بين) (ط) ظاهر في أنه دعا أن يبين الولد من هو فأحيب بأبه يشبهه من رعى به وبين ذلك بأن خلقه يشبهه من رعى به وقيل معناه أحكم كقوله في السابق أفع أى أحكم * قلت * قال ابن العربى لم يكن دعاؤه لسين صدق أحدهما فيحكم به وينقض الحكم الاول وانما كان أن تضع المولود حتى يكون شبهه بيانا لأحدهما ولا ينفس ولا يموت فلا يكون هنالك بيان ومعنى هذا ردع النساء عن التليس بمثل هذا الفعل (قوله تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السوء) (ط) أى تظهر عليها قرائن تدل على انها بغى تتعاطى الفاحشة ولكن لم يثبت عليها بسبب شرعى من اقرار أو بينة أو حبل يوجب عليها الحد وقطع الانساب لا يعتبر فيه الا اليقين (قوله اسمعوا الى ما يقول سيدكم) * قلت * يحتمل انه انكار لما ذكر من مبادرته الى القتل ويحتمل انه تعجب من غيرته وتقدم الكلام على قتل من وجد كذلك (ع) قال ابن الانبارى السيد الفائق قومه في الفخر وهو أيضاً الحليم وأيضاً هو الحسن الخلق وهو أيضاً الرئيس قال الشاعر فان كنت سيدنا سدتنا * وان كنت للخال فاذهب نخل

وأنشد ابن قتيبة

نحن قتلنا سيد الخبز * رج سعد بن عباده رميناه ببسمهمين فلم نخط فؤاده

الرجل اذا دمعت واجرت أو غير ذلك * ابن دريد وقضت القرية تقضاً قضاً فهى قضيتة على وزن فعيلة اذا عفنت وتهاقت (قوله خدلاً) بفتح الخاء المعجمة واسكان الدال المهملة وهو الممتلى الساقين والادم الشديد السمرة ويجمع على ادم كاحمر وحر (قوله تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السوء) أى تظهر عليها قرائن تعاطى الفاحشة الا انه لم يثبت عليها بسبب شرعى من اقرار أو

فقال ابن عباس لا تلك امرأة أعلنت قال ابن أبي عمري وروى عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد العزيز بن عيسى الدراوردي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد الانبارى قال يا رسول الله أرأيت الرجل يجتمع امرأته رجلاً يقتله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال سعد بلى والذى أكرمك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم * وحدثني زهير بن حرب ثنا اسحق بن عيسى ثنا مالك عن سهيل عن أبيه

عن أبي هريرة أن سعد بن
عبادة قال يا رسول الله إن
وجدت مع امرأتى رجلاً
أمهله حتى أتى باربعة
شهداء قال نعم * حدثنا أبو
بكر بن أبي شيبة ثنا خالد بن
مخلد عن سليمان بن بلال ثني
سعيد عن أبيه عن أبي
هريرة قال قال سعد بن
عبادة يا رسول الله لو
وجدت مع أهلي رجلاً لم
أمسسه حتى أتى باربعة
شهداء قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم نعم قال
كلا والذي بي يمينك بالحق إن
كنت لا عاجله بالسيف قبل
ذلك قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اسمعوا إلى
ما يقول سيدكم انه لغير
وأنا أغير منه والله أغير مني
* حدثني عبيد الله بن عمر
القواريري وأبو كامل
فضيل بن حسين الجحدري
واللفظ لابي كامل قالانا
أبو عوانة عن عبد الملك بن
عمير عن وراد كاتب المغيرة
عن المغيرة بن شعبه قال
قال سعد بن عبادة لو رأيت
رجلاً مع امرأتى لضربت به
بالسيف غير مصفح عنه
فبلغ ذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال أتجبنون
من غيرة سعد فوالله لأنا
أغير منه والله أغير مني ومن
أجل غيرة الله حرم
القواحش مظهر منها
ومابطن ولا شخص أغير
من الله

(ط) تفسيره بالفائق قومه في الغفر لا يكون كذلك حتى يجمع من خصال الشرف والكمال ما يبرز
به عليهم ويتقدمهم بسببه كما قال فان كنت سيدنا سيدتنا البيت (قوله) انه لغير وأنا أغير منه والله
أغير مني (ع) الغيرة لغة المنع وهو في عرف الخطاطب تغير وانزعاج يبعث على منع الحرم من المكروه
وهي بهذا التفسير محال على الله تعالى لتعاليه عن التغير فتأول بتعريضه سبحانه وتعالى القواحش مظهر
منها ومابطن وقد فسر ذلك بقوله من أجل ذلك حرم القواحش وجاء في حديث آخر مفسراً قال وغيره
الله أن لا يأتي المؤمن ما حرم الله والغيرة المفسرة بما ذكر من خلق أهل الإيمان والفضل (قوله) ولا
شخص أغير من الله (ط) الشخص والجنان اسمان لجرم الانسان وشخص الشيب اذا ظهر شخصه
والشخص بهذا التفسير محال عليه سبحانه فيتعين تأويله (ع) فقيل المعنى لا امرتفع لان الشخص
ما ظهر وارفع وقيل المعنى لا شيء ولا أحد وقيل المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله وهو مع
ذلك لم يجعل يعقوبة من خالف نهيه بل حذرهم وأعذر اليهم وأمهلهم وأمكنهم فينبغي أن يتأدب بأدبه
ويستأن بسنته وهذا رد لقول سعد أمهله حتى تأتي بشاهدين (ط) في التأويل الأول بعد والثاني
أحسنها وقد جاء في حديث لا أحد وعبر بالشخص مبالغة في تفهم من يتعذر عليه فهم موجود ولا يشبه
شيئاً خوف أن يقع في النفي والتفصيل كما حكم بإيمان السوداء حين قال لها أين الله قالت في السماء

بينه أو حمل على شرطها (قوله) لو وجدت مع أهلي رجلاً لم أمسسه (قوله) قلت * قوله لم أمسسه هو
جواب لو * قال بعضهم وحذف الاستفهام هنا مقدماً قال الطيبي والوجه أن يكون له مع جوابها اخباراً
على سبيل الإنكار وفي كلام الله تعالى مثل هذا غير عزيز ويدل على الإنكار قوله كلا وأما جوابه
صلى الله عليه وسلم بنعم فحمل كلامه على الاستفهام من الأسلوب الحكيم وإن في قوله إن كنت هي
المخففة من التثنية واللام هي الفارقة وفي الكلام تأكيد واسمعوا ضمن معنى الاصغاء ولذلك عدى
بعلی وفيه اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لسعد وإن ما قاله لغيرته وفي ذكر السيد هنا إشارة إلى أن
الغيرة من شعبة كرام الناس وساداتهم ولذا أتبعه بقوله وأنا أغير منه والله أغير مني قال بعض الشيوخ
يشبه أن مراجعة سعد النبي صلى الله عليه وسلم طمعا في الرخصة لاردا لقوله صلى الله عليه وسلم فلما
أبى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنت وانقاد وقال محي الدين ليس قوله كلا رد لقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم وإنما معناه الاخبار عن حال نفسه عند رؤية الرجل مع امرأته واستيلاء
الغضب عليه بأنه حينئذ يعاجله بالسيف * قال الطيبي إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تلقى سؤاله
بقوله نعم على الأسلوب الحكيم وأجرى إنكاره مجرى الاستفسار بين بقوله كلا أي ما أردت
الاستفسار بل أردت الإنكار (قوله) والله أغير مني (الغيرة بفتح الغين أصلها المنع وهي في عرف
الخطاطب تغير وانزعاج يبعث على منع الحرم من المكروه وهي بهذا التفسير محال على الله تعالى
لتعاليه عن التغير فتأول بتعريضه سبحانه القواحش مظهر منها ومابطن (قوله) ولا شخص أغير من الله
(ط) الشخص والجنان اسمان لجرم الانسان وشخص الشيب اذا ظهر شخصه والشخص بهذا التفسير
على الله سبحانه محال فيتعين تأويله (ع) فقيل المعنى لا امرتفع لان الشخص ما ظهر وارفع وقيل المعنى
لا شيء ولا أحد وقيل المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله ومع ذلك لم يجعل يعقوبة من خالف
نهيه بل حذرهم وأعذر اليهم وأمهلهم فينبغي أن يتأدب بأدبه ويستأن بسنته وكل هذا رد لقول سعد
أمهله حتى تأتي بشاهدين (ط) في التأويل الأول بعد والثاني أحسنها وقد جاء في حديث لا أحد وعبر
بالشخص مبالغة في تفهم من يتعذر عليه فهم موجود ولا يشبه شيئاً خوف أن يطمع في النفي والتعطيل

وف أن تقع في النفي بقصر فهمها عما يجب له سبحانه من الصفات (قوله) ولا تشخص أحب إليه العذر (ط) (أحب مر فوع على أنه خبر مقدم على المبتدأ الذي هو العذر وخبر لا التي للتبرئة محذوف أي لا أحد موجود ويمكن فيه اعراب آخر وهو واضح (قوله) من أجل ذلك بعث الله المرسلين (ط) إشارة إلى العذر ومعناه الاعتذار إلى المكلفين قال بض أهل المعاني انما قال لا أحد غير ولا أحد أحب إليه العذر تنبيها للسعد وردعاه عن الاقدام على قتل من وجده مع امرأته * وكأنه قال اذا كان الله سبحانه مع شدة غيرته يحب الاعتذار ولا يؤاخذ أحدا الا بعد الاعتذار فكيف تقدم أنت على

كما حكى بإيمان السوداء حين قال لها أين الله قالت في السماء خوف أن تقع في النفي بقصر فهمها عما يجب له سبحانه من الصفات * قلت * انظر كيف اضطر هؤلاء الشيوخ إلى التأويل واعتقدوا أن ظاهر الحديث يقتضي اطلاق لفظ الشخص على الله تعالى وكانهم اغتر وبقول النعانة فعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فاذا قلت زيد أحسن الناس اقتضى أن زيد بعض الناس ولهذا لا تقول زيد أحسن الخيل مثلا وامتنع يوسف أحسن اخوته لاقتضائه أن يوسف بعض اخوة نفسه فيلزم أن يكون أخا لنفسه وأن يفضل على نفسه وأن يكون بعض الاخوة أضيف إلى نفسه ولوقلت يوسف أحسن الاخوة لصح لانه بعض الاخوة وظاهر أن الحديث ليس من هذا الباب لعدم اضافة فعل التفضيل فيه إلى ما بعده بل ذكر المفضل عليه مجرورا بمن فغاية ما يقتضي الشركة والمجانسة في المعنى الذي وقع فيه التفضيل وهو الغيرة فتؤول في حقه تعالى على ما يليق به كما سبق اما أن يقتضي أن الموصوف بأفعل التفضيل مجانس للجورور بمن بعده فلا ولهذا الوقت زيد أبرح من الخيل وأصلب من الحجر لصح من غير تأويل ولوقلت في المثال السابق يوسف أحسن من اخوته لزال المنع السابق فتأمل ذلك وبالله التوفيق (قوله) ولا تشخص أحب إليه العذر (ط) (أحب مر فوع على أنه خبر مقدم على المبتدأ الذي هو العذر وخبر لا التي للتبرئة محذوف أي لا أحد موجود * قلت * الذي قاله غيره أن لا هنا بمعنى ليس وأحد مر فوع اسمها وأحب منصوب خبرها والعذر فاعل لأحب والعذر هنا بمعنى الاعتذار أي إزالة العذر والحب من الله تعالى ليس بمعنى الميل إلى الشيء أو ثبوت غرض له فيه تعالى أن يكون له غرض في شيء أو ميل إلى الشيء بل هو الغنى بذاته وصفاته الأزلية ويستحيل أن يتجدد له كمال أو يتصف بنقص جل وعلا وانما معنى زيادة حبه تعالى للعذر أنه فعل منه فعل من زاد حبه له ومعنى زيادة حبه للدح ائابة المادح على مدحه ائابة من زاد للدح كل ذلك بمحض فضله جل وعلا لا لغرض من الاغراض جل مولانا وتعالى (قوله) من أجل ذلك بعث الله المرسلين (ط) إشارة إلى العذر وهو بمعنى الاعتذار للمكلفين والمقصود تنبيهه وردعه عن الاقدام على قتل من وجده مع امرأته وكأنه يقول له اذا كان سبحانه وتعالى مع شدة غيرته يحب الاعتذار ولا يؤاخذ أحدا الا بعد الاعتذار فكيف تقدم أنت على قتل من وجده على تلك الحال قال تعالى وما كنا معذ بين حتى نبعث رسولا والمدح بكسر الميم هو المدح بفتح الميم (ح) ومعنى من أجل ذلك وعد الجنة انه لما وعدها ورغب فيها كثر سؤال العباد اياها منه والثناء عليه والله تعالى أعلم * قلت * فان قيل ليس العطاء اذا كان عن نجاة كان أكمل من التأخير والناس لم يتدبه أمدح قال أبو الطيب

ولا تشخص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا تشخص أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك وعد الله

واجز الامير الذي نعماء فاجئة * بغير قول ونعمى القوم أقوال

قيل ليس كذلك لان الأول حاز كرم الفعالم مع صدق المقال وكان ذلك أقوم لا واد المجتهد وأصلح

قتل من وجدته على تلك الحالة (قول غير مصفح) (ع) أي غير ضارب بمصفع السيف ووجهه وعراراه حده السيف

﴿ أحاديث لا ينتقى الولد بمخالفة لون أبيه ﴾

(قول هل فيها من أورك) (ع) الأورك الاسمر وهو من الورقة ومنه قيل للرماد أورك وللحمامة ورقاء (ط) هو الاسود الذي في سواده غبرة (قول عسى أن يكون نزع عرق) (ع) العرق هنا الأصل من النسب يقال منه فلان معرق في الحسب وفي اللؤم ومعنى نزع جذبه لشبهه يقال نزع الولد إلى أبيه ونزع له ونزع أبوه ﴿ قلت ﴾ قال اللخمي نزعوه أن يكون بعض أجداده وان بعد اسود فيسلك بالحديث مسلك التعليل فزادوا لزم عكس العلة فقال انظر لو كان الابوان اسودين قدما من الحبشة فولد أبيض هل ينفيه بذلك لأنه لا يظن ان في آباءه أبيض * ابن عبد السلام يعني اللخمي انه لا يمكن في هذه الصورة أن يكون بعض آباءه أبيض اهـ وأنت تعرف ان اللخمي انما في في الصورة المذكورة غلبة اللون ولا يلزم من نفيها في الامكان فالامكان حاصل وقد تقدم ما يعتقد عليه الزوج في نفيه الحمل ولا خلاف أنه لا يعتمد على مخالفة اللون لص الحديث فان الثمة فهو ما منه أنه لا يعمل في اللعان عليه ولا على الاشياء ولا يصلح للعلية ولا يلتفت اليه كما التفت له في القافة وكذلك لا يعتمد على العزل لا مكان أن يكون قد سبقه الماء ولا يشعر ولا على الوطء بين الفخذين ان أنزل لاحتمال أن يكون وصل شيء من الماء إلى الفرج قالوا وكذلك لا يعتمد على الوطء في الدبر * الباجي وبعده عندي أن يلحق الولد من الوطء في غير الفرج ولا يجب به حد وان أوجب العقوبة وكذلك

لتهذيب خلقه لانه اذا علق الرجاء به تحرى الا صوب فالاصوب لنيله ثم اذا فاز به عرف حق النعمة وقام بواجب الشكر * سألت فقير حاجته فقال أسوفك اليوم بالوعد وأسرك غدانا لانجاز لتدوق حلالة الامل وأترين بالوفاء وبالجله فاللذات ثلاث أشرفها اللذة المحاصلة بعد اليأس ثم المرجوة وأضعفها التي تأتي فجاءه والله تعالى أعلم (قول غير مصفح) بكسر الهمزة أي غير ضارب بمصفع السيف وهو جانب به بل أضربه بجده وليس قول سعد هذا رد القول رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لما ذكرنا في الانسان من طبيعة الغضب التي قد تصرفه وتحمله على المعصية ومخالفة الشرع (قول هل فيها من أورك) هو الاسود (ح) وليس بصافي السواد ومنه قيل للرماد ورق وللحمامة ورقاء وجمعه ورق بضم الواو واسكان الراء كاحمر وجر والمراد بالعرق هنا الأصل من النسب تشبيها بعرق الثمرة ومعنى نزع أشبهه واجتذبه له وأظهر لونه عليه (ب) قال اللخمي نزعوه أن يكون بعض أجداده وان بعد أسود فيسلك بالحديث مسلك التعليل فزادوا لزم عكس العلة فقال انظر لو كان الابوان اسودين قدما من الحبشة فولد أبيض هل ينفيه بذلك لأنه لا يظن ان في آباءه أبيض * ابن عبد السلام يعني اللخمي انه لا يمكن في هذه الصورة بعض آباءه انتهى وأنت تعرف ان اللخمي انما في في هذه الصورة غلبة الظن ولا يلزم من نفيها في الامكان فالامكان حاصل وقد تقدم ما يعتقد عليه الزوج في نفيه الحمل ولا خلاف أنه لا يعتمد على مخالفة اللون ولا على العزل ولا على الوطء بين الفخذين ان أنزل قالوا وكذلك لا يعتمد على الوطء في الدبر * الباجي وبعده عندي أن يلحق الولد من الوطء ولو صح هذا المجاز أن تحدا امرأة تظهر بها الحمل ولا زوج لها جواز أن يكون من وطء في غير الفرج ولا يجب به حد وان أوجب العقوبة وكذلك لا يعتمد على وطء بغير انزال ان كان أنزل قبله ولم يبل وفي الحديث العمل بالقياس وضرب الامثال

الجنة * وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا حسين ابن علي عن زائدة عن عبد الملك بن عمر بهذا الاسناد مثله وقال غير مصفح ولم يقل عنه * وحدثننا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد وزهير بن حرب واللفظ لعتيبة قالوا ثنا سليمان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن المسيب عن أبي هريرة قال جاء رجل من بني فزارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فما ألوانها قال حمراء هل فيها من أورك قال ان فيها لورقا قال فأني أراها ذلك قال عسى أن يكون نزع عرق قال وهذا عسى ان يكون نزع عرق * وحدثننا أمهق بن ابراهيم ومحمد ابن رافع وعبد بن حميد قال ابن رافع ثنا وقال الآحزان أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر ح وثنا ابن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا ابن أبي ذئب جميعا عن الزهري بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة غير أن في حديث معمر فقال يا رسول الله ولدت امرأتى غلاما أسود

لا يعتقد على وطء بغير انزال ان كان أنزل قبله ولم يبل لاحتمال أن يبقى شيء في قناة الذكرك من ماء الوطء،
الاول خرجت في هذا الوطء ولم يشعر وأما ان بال فيبعد أن يبقى شيء من الماء فيصح أن يعتقد (ع)
وفي الحديث العمل بالقياس وضرب الامثال وعرض الغامض المشكل على البين لناهر تقر بها
للفهم **(قوله)** يعرض بان ينفيه (ع) فيه ان التعريض اللطيف اذا لم يقصده لستم وكان لضرورة
أشكوى أو استفتاه لاحد فيه * واحتج به من لا يرى الحد في التعريض والكنية وهو مذهب
الشافعي ولا في قول القائل ليس هذا الولد مني وهو مذهب الخطابي ولا حجة له في الحديث لانه ليس
فيه شيء من ذلك وانما فيه أنكر لونه لانه أنكر الولد ونفاه

﴿ كتاب العتق ﴾

﴿ قلت ﴾ لم يعرف ابن الحاجب العتق فقال ابن عبد السلام استغنى عن تعريف حقيقة لشهرتها
عند العامة والخاصة * ورده الشيخ بان شهرتها عندهم من حيث وجودها لا من حيث معرفة حقيقة
* ثم قال بل أكثر المدرسين لو قيل له ما حقيقة العتق لم يجب بشيء قال ومن تأمل وأنصف أدرك ما قلناه
* ثم عرفه بان رفع ملك حقيق لا بسبب محتوم عن آدمي حي * فخرج بحقيق استحقاق الرقبة بحرية
وبلا سبب محتوم فداء المسلم من حربى سباء أو ممن صار اليه منه * وبآدمي حي رفع الملك عن العبد
والدابة بموتها ولا يقال الحد غير مانع لصدقه على بيع العبد وهبته وموت السيد لان الثلاثة
انما هي نقل ملك لا رفعه لان الملك باق * **﴿ فان قلت ﴾** العلم بوجود الشيء يستلزم معرفته فيصح ما قال
ابن عبد السلام **﴿ قلت ﴾** انما يستلزم مطلق معرفته لا معرفة حقيقة كعلمنا بوجود الجن والملك مع
جهلنا معرفة حقيقة كل منهما **(قوله من أعتق)** **﴿ قلت ﴾** من يحتمل أن تكون شرطية أو موصولة
وعلى كل تقدير فهي من صيغ العموم فتناول كل من يلزم عتقه وهم المكلفون الاحرار المسلمون
فكل من أعتق من هؤلاء ثم كاله في عبده وهو ملئ فانه يقوم عليه فلا يقوم على الصبي والمجنون اذ لا
يلزمهما عتق من اعتقاه وكذلك العبد الا أن يأذن له سيده فان أذن له أو أمضى عتقه لزمه وقدم
عليه ولا يصح العتق الشرعى من الكافر لانه ليس بمخاطب بالفروع وعلى الصحيح * وأيضاً فان العتق
قربة وليس الكافر من أهلها (ع) فاذا كان العبد الكافر بين مسلمين فأعتق أحدهما نصيبه أو بين
نصراني ومسلم فأعتق المسلم قوم عليه لتوجه الخطاب على المسلم * واختلف عندنا ان أعتق النصراني
هل يقوم عليه الحق ثم يكرهه المسلم أو لا يقوم عليه اذ هو حق لله تعالى أو بين المعتق والمعتق وهما

وعرض الغامض المشكل على البين الظاهر تقر بها للفهم **(قوله)** يعرض بان ينفيه (ع) فيه
التعريض اللطيف اذا لم يقصده لستم وكان لضرورة أو شكوى أو استفتاه لاحد فيه واحتج
بقوله من لا يرى الحد في التعريض والكنية وهو مذهب الشافعي ولا في قول القائل ليس هذا
الولد مني وهو قول الخطابي ولا حجة في الحديث لانه ليس فيه شيء من ذلك وانما أنكر لونه لانه
أنكر الولد ونفاه

﴿ كتاب العتق ﴾

﴿ ش ﴾ العتق الحرية يقال منه عتق يمتع عتقا بكسر العين وفهم أو عتاقا وعناقة فهو عتيق
وعاتق (ب) لم يعرف ابن الحاجب العتق فقال ابن عبد السلام استغنى عن تعريف حقيقة
لشهرتها عند العامة والخاصة * ورده الشيخ بان شهرتها عندهم من حيث وجودها لا من حيث معرفة

وهو حينئذ يعرض بان
ينفيه وزاد في آخر
الحديث قال ولم يرخص له
في الانتفاء منه * وحدثنى
أبو الطاهر - وحرمة بن
يحيى واللغة الحرمة قال
أخبرنا ابن وهب أخبرني
يونس عن ابن شهاب عن
أبي سامة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة أن أعرابيا
أتى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله
ان امرأتى ولدت غلاما
أسود وانى أنكرته فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم
هل لك من ابل قال نعم قال
ما ألوانها قال جرقال فهل
فيها من أورك قال نعم قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأنى هو قال لعله
يا رسول الله يكون نزع
عرق له فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم وهذا له
يكون نزع عرق له
* وحدثنى محمد بن رافع
ثنا حجين ثنا الليث عن
عقيل عن ابن شهاب انه
قال بلغنا ان أبا هريرة كان
يحدث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بنحو
حديثهم * حدثنا يحيى بن
يحيى قال قلت لمالك حدثك
نافع عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أعتق

نصرانيان لا يتوجه لهما خطاب وكذلك اختلف عندنا اذا كان العبد مسلمانين نصرانيين أو بين مسلم ونصراني فأعتق النصراني على الخلاف هل الحق للشريك في تبعض عبده عليه أو للعبد بتكميل عتقه أو لله تعالى * قال عبد الوهاب فيه ثلاثة حقوق لله تعالى وللشريك وللعبد فعلى مراعاة هذه الحقوق وقع الخلاف وتصور الصور في المسئلة على ما تقدم ويأتى (قوله شركاء) الشرك النصيب ومنه وما لهم فيهما من شرك وهو أيضا في غير هذا الشريك ومنه جعل لاله شركاء فيما آتاهما وهو أيضا الاشتراك ومنه حديث معاذ أجاز بين أهل اليمن الشرك أى الاشتراك فى الأرض (قوله فى عبد) (ط) العبد لغة المملوك الذكر ومؤنثه أمة من غير لفظه وسمع عبدة والمراد به هنا الجنس كما فى قوله تعالى الا آتى الرحمن عبدا (ع) وغلط ابن راهويه فقال لا تقويم فى عتق الاناث وقوفامع لفظ العبد وأنكره عليه حذاق أهل الاصول لان الامة فى معنى العبد فهو من القياس فى معنى الاصل والقياس فى معنى الاصل كالنصوص عليه (قوله له مال) (ع) المال ما يتقول والمراد به هنا ما يبيع نصيب الشريك ويبيع عليه فى ذلك ما يباع على المفلس والمراد بمن العبد قيمته (قوله قوم عليه) (ط) ظاهره انه يقوم كاملا لا اعتق فيه وهو معروف المذهب وقيل يقوم على ان بعضه حر والاول أصح لان سبب التقويم جنائية المعتق بتعديته نصيب شريكه فيقوم على ما كان عليه يوم الجنائية كالحكم فى سائر الجنائيات المغرمة والمشهور ان المعتق فى قيمته يوم الحكم وقيل يوم العتق (ع) وقيل انما يقوم كاملا لان المعتق كان قادرا على أن يدعوشريكه ليبيع جميعه فيحصل له نصف جميع الثمن فاما منعه هذا ضمن له ما منعه منه * واختلف عندنا فى الشر يكتن يعقتان وسهماهما مختلف ولهما شريك ثالث هل يقوم عليهما بالسواء اتساويهما فى الاثلاث ولا تله لوانه قد يقوم عليه قل نصيبه أو أكثر أو يقص على قدر حصصهما * قلت * هذا هو المشهور ومذهب المدونة والاول مذهب جههم خارج المذهب ولهذا المسئلة تطأ كنفقة الاولاد على الآباء اذا اختلف غناهم وفى الشفعة وفى مواضع أخر (ع) وأجمعوا على نفوذ عتق نصيب المعتق * وشذريعة فقال عتقه باطل قال موسرا كان أو بعسرا * واختلفوا فى نصيب الشريك على ستة أقوال فعن مالك وهو قول الشافعى فى الجديد وجماعة من السلف انه يسرى اليه العتق من عتق المعتق وله حكم الحر من حيث دون افتقار الى حكم وليس

شركاه فى عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد

حقيقتها قال بل أكثر المدرسين لو قيل له ما حقيقة المعتق لم يجب شئ قال ومن تأمل أو أنصف أدرك ما قلناه ثم عرفه بان رفع ملك حقيقى لا بسبب محتوم عن آدمى حتى يخرج بحقيقى استحقاق الرقبة بالحرية وبلا سبب محتوم فداء المسلم من حربى سباه أو بمن صار منه اليه وبأدمى حتى رفع الملك عن العبد والدابة بموتهما لا يقال الحد غير مانع على بيع العبد وهبته وموت السيد لان الثلاثة انما هى نقل ملك لا رفعه لان الملك باقى * فان قلت * العلم بوجود الشئ يستلزم معرفته فيصح ما قال ابن عبد السلام * قلت * انما يستلزم مطلق معرفته لا معرفة حقيقة له انما بوجود الملك والجن مع جهلنا معرفة حقيقة كل منهما (قوله شركاه) (ط) العبد لغة المملوك الذكر ومؤنثه أمة من غير لفظه وسمع عبدة والمراد هنا الجنس كما فى قوله تعالى الا آتى الرحمن عبدا (ع) وغلط ابن راهويه فقال لا تقويم فى عتق الاناث وقوفامع لفظ العبد وأنكره عليه حذاق أهل الاصول لان الامة فى معنى العبد وهو من القياس وهو فى معنى الاصل والقياس فى معنى الاصل كالنصوص عليه (قوله له مال يبلغ ثمن العبد) أى قيمته ويبيع عليه فى ذلك ما يباع على المفلس (قوله قوم عليه) (ط) ظاهره انه يقوم كاملا لا اعتق فيه وهو معروف المذهب وقيل يقوم على أن بعضه حر والاول أصح لان سبب التقويم جنائية المعتق بتعديته نصيب شريكه فيقوم على

لشريك الالقيمة وليس له أن يعتق وإن فعل لم يعض وإن أعسر المعتق قبل أخذه بالقيمة أتبع بها ديناً في ذمته وإن مات قوم في تركته * الثاني وهو المشهور وهو قول الشافعي أيضاً في القديم ومذهب جماعة أنه لا يعتق بالسراية بل بالحكم وله حكم العبد حتى يكمل بالتقويم والشريك مخير قبل التقويم في أن يعتق ويكون الولاء بينهما أو يقوم وإن مات المعتق قبل التقويم لم يقوم في تركته * الثالث قول أبي حنيفة إن الشريك مخير في أن يستسعى العبد في نصف قيمته أو يعتق ويكون الولاء بينهما أو يقوم على المعتق ثم يرجع المعتق على العبد في تسعيه فيما دفع والولاء كله والعبد في مدة هذه السعاية بمنزلة المكاتب في جميع أحكامه * الرابع قول البتّي أنه لا يقوم إلا أن تكون جارية رفيعة تراد للوطء فيضمن لما أدخل على شريكه من الضرر * الخامس حكاه ابن سيرين أن القيمة في بيت المال * السادس قول ابن راهويه أن التقويم في العبد دون الالماء (م) التقويم إنما هو لما لحق الشريك من الضرر من عيب العبد بالعق ولحق العبد في الحرية وهل يعتق بالسراية أو بالحكم القولان * قلت * القول بالسراية في مقابلة القول بعدمها فالسراية هي أن عتق البعض عتق الجميع والقول بعدمها هو أن عتق البعض سبب في عتق البقية وهو معنى الافتقار إلى حكم وهذه طريقة الأكثر أعني أن القولين في السراية وعدمها ولا ينالحاجب مانصه ومن أعتق بعض عبده سري * وفي وقف العتق على الحكم وإيتان فهذه الطريقة تقتضي أنه لا خلاف في حصول السراية والخلاف إنما هو في وقفها على شرط أم لا وذلك الشرط هو حكم الحاكم لأن الخلاف في وجود السراية وعدمها أصلاً واستحسن بعضهم هذه الطريقة والقولان بالسراية وعدمها كما نرى إنما ذكرهما الإمام في عتق التقويم وذكرهما ابن الحاجب كما ترى في عتق التكميل وذكرهما في عتق التكميل أولى لأنه لا حاجة إلى التقويم وإلى الحكم في عتق التكميل (ط) واحتج للقول بالسراية بحديث أبي هريرة من أعتق شركاً له في عبد فغلاصه في ماله إن كان له مال وأظهر منه حديث أبي داود عن جابر من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس هذا الاحتجاج بصحيح لأن أحاديث الباب كثيرة الغاطها والقضية واحدة والجمع بينهما بالطلاق إلى المقيد أولى من الترجيح (قوله) فأعطى شركاءه حصصهم (ط) ظاهره أن العتق بعد التقويم والاعطاء معاً فلو وجد التقويم دون اعطاء لم يكمل العتق إلا بمجموعهما وهو ظاهر حكاية الأصحاب عن المذهب غير أن سحنونا قال أجمع أصحابنا أن من أعتق شركاً له في عبده أنه بتقويم الإمام حر فظاهره أنه بالتقويم يصير حراً وإن لم يكن إعطاء وفيه بعد لأن التقويم لو كان محصلاً للعتق للزم أن يتبع الشريك ذمة المعتق إذا أعسر بعد التقويم وذلك لا يمتشى لأعلى القول بالسراية ولا على القول بمراعاة التقويم

فأعطى شركاءه حصصهم
وعتق عليه العبد

ما كان عليه يوم الجنابة كالحكم في سائر الجنابات المقومة والمشهور أن قيمته يوم الحكم وقيل يوم العتق (ع) واختلف عندنا في الشريكين وسهماهما مختلف ومعهما شريك ثالث هل يقوم عليهما بالسواء أو على قدر حصصهما (ع) وأجمعوا على نفوذ عتق نصيب المعتق وشذريبعة فقال عتقه باطل موسراً كان أو معسراً (قوله) فأعطى شركاءه حصصهم (ط) ظاهره أن العتق بعد التقويم والاعطاء معاً فلو وجد التقويم دون اعطاء لم يكمل العتق إلا بمجموعهما وهو ظاهر حكاية الأصحاب عن المذهب غير أن سحنونا قال أجمع أصحابنا أن من أعتق شركاً له في عبده أنه بتقويم الإمام حر فظاهره وإن لم يكن إعطاء فيه بعد لأن التقويم لو كان محصلاً للعتق للزم أن يتبع الشريك ذمة

(قوله) والافقد عتق منه ماعتيق (ط) ظاهره انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذكره
عبد الله العمري وذكر أيوب عن نافع انه من لفظ نافع قال قال نافع والافقد عتق منه ماعتيق ومرة
قال أيوب لا أدري أشئ قاله نافع أو هو من الحديث * وقال ابن وضاح انه ليس من لفظ الحديث
وما قاله مالك وعبد الله أولى لانهم أجوداه وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل الشأن فكيف
وقد شك أيوب كما تقدم وهو برء على من يرى الاستسعاء واكمال عتقه بكل حال لانه إنما أوجب عتق
ماعتق و رد ما سواه (ط) وتضمن الحديث انه لا بد من نفوذ نصيب عتق المعتق (ع) ولا خلاف
في ذلك بين فقهاء الاماروى عن ربيعة من ابطاله موسرا كان المعتق أو معسرا وهو قول
لا أصل له (ع) وكأنه راعى حق الشريك لما يدخل عليه من الضرر بحرية الشقص وهو قياس
فاسد الوضع لانه في محل النص ثم يلزم أن يبطل حكم الحديث أصلا لانه مخالف للقياس لما فيه من
اخراج ملك الانسان عنه جبرا (ع) واختلف اذا كان المعتق معسرا على أربعة أقوال فقال مالك
والشافعي والجمهور ينفذ عتق نصيب المعتق ولا يتبع بشئ ولا يستسعى العبد لقوله في الحديث والافقد
عتق منه ماعتيق لان هذا ثابت من لفظه صلى الله عليه وسلم كما تقدم وسقوطه من رواية القعني
وابن بكير وهم عند الحفاظ وإنما اختلف قول مالك هل يعتبر في العسر يوم العتق فقط أو اتصاله الى
يوم الحكم * الثاني قول الكوفيين يستسعى العبد في حصة الشريك ثم اختلفوا في رجوع العبد
بما أدى عن المعتق فأسقط رجوعه أبو حنيفة وصاحبه وهو عند أبي حنيفة بحكم المكتب وهو
عند الآخرين حر بالسراية * الثالث قول زفر يقوم على المعتق ويتبع هامي أيسر * الرابع قول
آخرين ان عتق المعسر باطل وهذا ناذان مخالفان للأحاديث كلها وفي هذه الاحاديث الحجة
القوية أن من أعتق بعض عبده انه يكمل عليه عتقه وهل يجب ذلك بالحكم أو بالسراية في ذلك عندنا
روايتان وعلى هذا جماعة أهل الحجاز والعراق دون استسعاء * وقال أبو حنيفة يستسعى لمولاه في بقية
القيمة وخالفه في الاستسعاء صاحبه وقالوا بقول الجماعة وقال الشعبي وعبد الله بن الحسن يعتق الرجل
من عبده ما شاء * قلت * أحاديث الامام هي في عتق التقويم وجعلها هو حجة قوية في عتق

المعتق اذا أعسر بعد التقويم وذلك لا يتقضى الا على القول بالسراية لا على مراعاة التقويم (قوله)
والافقد عتق منه ماعتيق (ع) اختلف اذا كان المعتق معسرا على أربعة أقوال الاول قول مالك
والشافعي والجمهور ينفذ عتق النصيب ولا يتبع المعتق بشئ ولا يستسعى العبد لقوله والافقد عتق منه
ماعتق وإنما اختلف قول مالك هل يعتبر في العسر يوم العتق فقط أو اتصاله الى يوم الحكم الثاني قول
الكوفيين يستسعى العبد في حصة الشريك ثم اختلفوا في رجوع العبد بما أدى على المعتق فأسقط
رجوعه أبو حنيفة وصاحبه وهو عند أبو حنيفة في حكم المكتب وعند الآخرين حر بالسراية الثالث
قول زفر يقوم على المعتق ويتبع هامي أيسر * الرابع قول آخرين ان عتق المعسر باطل وهذا ناذان
مخالفان للأحاديث كلها وفي هذه الاحاديث الحجة لقوية أن من أعتق بعض عبده يكمل عليه وهل
بالحكم أو السراية في ذلك عندنا روايتان وعلى هذا جماعة أهل الحجاز وأهل العراق دون استسعاء وقال
أبو حنيفة يستسعى لمولاه في بقية القيمة وخالفه في الاستسعاء صاحبه وقالوا بقول الجماعة وقال الشعبي
وعبد الله بن الحسن يعتق الرجل من عبده ما شاء (ب) أحاديث الامام هي في عتق التقويم وجعلها
هو حجة قوية في عتق التكميل وهي طريقة الجماعة لانهم فهموا من جبر الشريك على أخذ القيمة
انه لشئ من الشرع الى الحرية واذا كان في ملك الغير كان في ملك نفسه أولى وأيضا بقياس أخرى
اذا لزم الانسان اعناق ملك الغير بسبب تبعيضه العتق فلان يلزمه اعناق نفسه بذلك السبب أخرى

والافقد عتق منه ماعتيق

* وحدثناه قتيبة بن

سعيد ومحمد بن ربح

جميعا عن الليث بن

سعد ح وثنا شيبان بن

فروخ ثنا جابر بن حازم

ح وثنا أبو الربيع وأبو

كامل قالنا ثنا حماد ثنا

أيوب ح وثنا ابن مبر ثنا

أبي ثنا عبيد الله ح وثنا

محمد بن مثنى ثنا عبيد

الوهاب قال سمعت يحيى

ابن سعيد ح وثني اسحق

ابن منصور أخبرنا عبيد

الرزاق عن ابن جريج

أخبرني اسمعيل بن أمية

ح وثنا هرون بن سعيد

الابلي ثنا ابن وهب أخبرني

أسامة ح وثنا محمد بن رافع

ثنا ابن أبي فيلك عن ابن

أبي ذئب كل هؤلاء عن

نافع عن ابن عمر بمعنى

حديث مالك عن نافع

* وحدثننا محمد بن مثنى

وابن بشار واللفظ لابن

مثنى قالنا ثنا محمد بن

جعفر ثنا شعبة عن قتادة

عن النضر بن أنس عن

بشير بن نهيك عن أبي

هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال في المملوك
بين الرجلين فيعتق أحدهما
قال يضمن * وحدثنى
عمر والناسد ثنا اسمعيل
ابن ابراهيم عن ابن أبي
عسروبة عن قتادة عن
النضر بن أنس عن بشير
ابن نهيك عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من أعتق شقفا
له في عبد فخلاصه في ماله
ان كان له مال فان لم يكن
له مال استسعى العبد غير
مشقوق عليه * وحدثناه
علي بن خشرم أخبرنا
عيسى يعني ابن يونس
عن سعيد بن أبي عروبة
هذا الاسناد وزاد ان لم
يكن له مال قوم عليه العبد
قيمة عدل ثم يستسعى في
نصيب الذي لم يعتق غير
مشقوق عليه * وحدثنى
هرون بن عبد الله ثنا
وهب بن جرير ثنا أبي
قال سمعت قتادة يحدث
بهذا الاسناد بمعنى حديث
ابن أبي عروبة وذكرفي
الحديث قوم عليه قيمة
عدل * وحدثننا يحيى بن
يعجب قال قرأت على مالك
عن نافع عن ابن عمر عن
عائشة انها أرادت ان
تشتري جارية تعتقها فقال
أهلها لا يبيعكم على أن يولاهم
لنا فذكرت ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
لا يمنعك ذلك فانما الولاء
لمن أعتق * وحدثننا قتيبة

التكميل وهي طريقة الجماعة لانهم فهموا من جبر الشريك على أخذ القيمة انه لنشوف الشرع الى الحرية واذا كان ذلك في ملك الغير كان في ملك نفسه أولى قالوا وأيضا فانه بقياس أخرى لانه اذا لزم الانسان اعتناق ملك غيره لسبب تبعيضه العتق فلان يلزمه اعتناق نفسه بذلك السبب أخرى وشذ بعضهم ومنع هذا الالحاق وقصر وجوب التكميل على من أعتق شركا له في عبد مشترك ومنع الجامع الذي بنينا عليه ذلك ورأوا أن الموجب للتقويم على المعتق انما هو ادخال العيب في ملك الغير وذلك مفقود في تبعيضه عتق عبده * وذكر اسمعيل بن أمية عن جده انه أعتق نصف عبده فلم ينكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قال أبو عمر انه ليس بالثابت (قول في الآخر شقفا) (ع) الشقص النصيب (د) ويقال أيضا الشقيص بزيادة الياء (قول فخلاصه في ماله) (ع) احتج به للقول بالسراية وأبين منه حديث النسائي المتقدم (قول استسعى العبد) (ع) السعاية تكليف العبد اكتساب قيمة شقصه الآخر على قول الأكثر وقيل بخدم سيده بقدر ما بقي فيه من الرق فعلى هذا تتفق الأحاديث وتقدم ان أبا حنيفة يقول اذا كان المعتق موسرا فالشريك مخير في أن يستسعى العبد في نصف قيمته أو يعتق ويكون الولاء بينهما أو يقوم على المعتق ثم يستسعى العبد في دفعه ويكون له الولاء واحتج بهذا الحديث ولا حجة له فيه لان الدارقطني قال راوى الحديث عن قتادة شعبة وهشام ولم يذكر فيه الاستسعاء وهما أثبت ووافقه ما هم ففصل الاستسعاء من الحديث وجعله من رأى قتادة قال وسمعت النيسابوري يقول ما أحسن ما فصل همام من ذلك (ع) وقال الأصيلي وابن القصار ان الذين أسقطوا السعاية أولى من الذين ذكروها اذ ليست في الأحاديث الأخرى من رواية أبي عمر بن عبد البر ومسقطها أثبت من الذين ذكروها وقد اختلف فيها عن ابن أبي عروبة عن قتادة مرة ذكرها ومرة أسقطها فدل انها ليست عنده من الحديث (قول غير مشقوق عليه) (ع) أي غير مكلف ما يشق عليه

﴿ أحاديث الولاء ﴾

(قول لا يمنعك ذلك) * قلت * يفسره قوله في الآخر اتباعي واشترطي ويأتي الكلام عليه (قول فانما الولاء لمن أعتق) * قلت * الولاء بفتح الواو ومدود هو من الولاية بفتح الواو وأيضا وهو من وشذ بعضهم ومنع هذا الالحاق وقصر وجوب التكميل على من أعتق شركا له في عبد مشترك ومنع الجامع الذي بنينا عليه ذلك ورأوا أن الموجب للتقويم على المعتق انما هو ادخال العيب في ملك الغير وذلك مفقود في تبعيضه عتق عبده انتهى * قلت * لو صرح ما ذكره لزم أن يتوقف التقويم على رضا الشريك كيف والتقويم بالجبر عليهما (ب) وذكر اسمعيل بن أمية عن جده انه أعتق نصف عبده فلم ينكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قال أبو عمر ليس بالثابت (قول فخلاصه في ماله) احتج به للقول بالسراية (قول استسعى العبد) السعاية تكليف العبد اكتساب قيمة شقصه الآخر على قول الأكثر وقيل هو أن يخدم سيده بقدر ما بقي فيه من الرق فعلى هذا تتفق الأحاديث (قول غير مشقوق) أي غير مكلف ما يشق عليه والشقص بكسر الشين قليلا كان أو كثيرا ويقال له الشقيص أيضا بزيادة الياء ويقال له أيضا الشرك بكسر الشين (قول قيمة عدل) بفتح العين أي بلا زيادة ولا نقص

﴿ باب الولاء ﴾

(ش) (قول فانما الولاء لمن أعتق) (ب) أما الولاء في عرف الشرع فذكر أبو يعلى الموصلي ثم ابن حبان

النسب والعقب وأصله من الولي وهو القريب وأما من الامارة فبالكسر وقيل يقال فيهما بالوجين والولي لغة اسم مشترك يطلق على المعتق والناصر والقريب والخليف والقائم بالأمر والناظر لليتيم والمراد به هنا ولاية الانعام وأما الولاء في عرف الشرع فقد كرر أبو علي الموصلي ثم ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا منه صلى الله عليه وسلم تعريف لحقيقته في الشرع ولا تجدد للولاء تعريفاً آتم منه والمعنى أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه نسبة النسب وليست به ووجه التشبيه أن العبد لما عليه من الرق كالمعدوم في نفسه والمعتق يصير موجوداً كما أن الولد كان معدوماً والاب هو الذي تسبب في وجوده (ع) ولم يختلف في المعتق عن نفسه أن الولاء له واختلف في المعتق عن غيره فذهبنا أن الولاء لذلك لغير كان رجلاً بعينه أوجاعة المسلمين * وقال ابن نافع هو في المعتق عن المسلمين للمعتق قال بعض شيوخنا ويلزمه ان يقول ذلك في المعتق عن رجل بعينه كقول المخالف واحتج لمخالف بقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فعم وحمله مالك على المعتق عن نفسه بدليل أن الولاء فيما اعتمقه الوكيل على المعتق للوكيل لا للوكيل * قلت * قال أبو عمر من اعتق عن غيره باذنه أو بغيره فشهروا قول مالك أن الولاء للمعتق عنه * وقال اشهب للمعتق (ع) وبقي هنا سؤال مشكل وهو اذا قلت أنت حر ولا ولاء لي عليك فالتزم ابن القصار أن الولاء للمسلمين كما لو قال أنت حر عن المسلمين وقال غيره الولاء للمعتق لان بقوله أنت حر ثبت الولاء وقوله ولا ولاء لي عليك جملة أخرى مستأنفة هي في نفسها كذب والكذب لا حكم له (ع) وفي الحديث حجة لما لك وأجد والشافعي في أنه لا ولاء للقطيع لا لقطيع ولا لمن أسلم على يديه والولاء في جميعهم للمسلمين إلا أن يكون لأحدهم وارث وقال اسحق ولاء للقطيع للقطيع وقال الحنفية من أسلم على يديه رجل فولأؤه له وقال يحيى بن سعيد مثله لافي من جاء من العدو ولا من أرض الذمة وقال أبو حنيفة لكل أحد أن يوالي من شاء في واريته والحديث رد على الجميع لان انما عند الأصوليين للحصر تثبت الحكم للذكور ونفيه عما سواه وعبر عنها بعضهم بتحقيق المتصل وتمحيص المنفصل * قلت * انما كلمة مركبة من ان التي هي حرف توكيد ومن ما التي هي حرف نفي والأصل بقاء الحر وف على معانيها عند الضم ولما استحال رد النفي الى نفس المتيقن لما في ذلك من التناقض وجب جملة على اثبات الحكم للذكور ونفيه عما سواه وهذا تعرف معنى ما عبر به بعضهم من تحقيق المتصل وتمحيص المنفصل (ع) واختلف فيمن أعتق سائبة فقال مالك وجاعة من أصحابه وكثير من السلف ولا وهما للمسلمين وكانه أعتق عنهم * وقال ابن الماجشون وابن نافع ولا وهما للمعتق وقال به الشافعي وجاعة من السلف وقال جماعة منهم أيضاً يوالي من شاء فان مات قبل ذلك فولأؤه للمسلمين وقيل يشترى بتركه رقاً بافتقار * قلت * عتق السائبة أن يقول لعبده أنت سائبة يريد بذلك العتق والعقب عن المسلمين أن يقول أنت حر عن المسلمين فحكمه حكم السائبة ولم يختلف في جواز ولزومه وان اختلف في ولائه وانما كره مالك العتق بلفظ السائبة لاستعمال الجاهلية لها في الانعام وتحريم الله سبحانه ذلك ولما قال مالك انه أمر تركه الناس وتركوا العمل به (ع) واختلف في ولاء المكاتب والعبيد يشترى نفسه من سيده فقال مالك والأكثر ولاؤه لسيده وقيل لا ولاء عليه

في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا منه صلى الله عليه وسلم تعريف لحقيقته في الشرع ولا تجدد للولاء تعريفاً آتم منه والمعنى أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه النسب وليست به ووجه التشبيه أن العبد لما عليه من الرق كالمعدوم في

(قوله في الآخران بريرة جاءت عائشة) (ط) حديث بريرة كثر روايته باختلاف ألفاظه وكثرت فوائده وجمع الطبري فيها ستة أجزاء واستخرج غيره منها مائة فائدة والتطويل تثقيل والأولى الاختصار على مضمون ألفاظه ومشكل معانيه فبريرة هو بفتح الباء الموحدة وكسر الراء على وزن فعيلة من البرم يحتمل أن يكون بمعنى مفعولة أي مبرورة كإيلة السبع بمعنى مأكولة ويحتمل أن تكون فاعلة كرحمة بمعنى راحة (قوله تستعينها) (ع) فيه جواز الصدقة على العبد لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها وكذلك معونة المكاتب من التطوع واختلف في معونته من الفرض (قوله في كتابها) (ط) يدل على أن الكتابة كانت مشروعة وحكمها عند الجمهور بالاستحباب لانها طريق لتخليص الرقة والامر في الآية عندهم للندب وأوجبها عطاء وعكرمة وأهل الظاهر تمسكاً بأن الامر المطلق للوجوب قال الجمهور وان سلمنا ذلك الاصل الكلي فلا يصح حملها على الوجوب لاننا اجمعنا على أن السيد لا يجبر على بيع عبده وان ضوعف له في الثمن فان قيل الكتابة طريق للحرية ولشرع متشوف لها ففارق البيع قيل لم يتشوف لها عموم بل في صورة عقد التكميل أو عقد التقويم على ما تقدم ولو تشوف لها مطلقاً لزم أن يعتق العبد كلما طلب ذلك من سيده * قلت * ومن أوجبها أيضاً مسروق وعمر بن دينار والضحاك وهو ظاهر ما روى عن عمر لان سيرين والد محمد سأل أنساً أن يكتبه وكان كثير المال فأبى عليه فشكا الى عمر فقال له عمر كاتبه فأبى فعلا بالدرة فكاتبه وتلافى كاتبوه ان علمتم فيهم خيراً وقيل انما رفع اليه الدرّة لانه أبى أن يؤتبه شيئاً من كتابته لاعلى عقد الكتابة ابتداءً * وتأول اللخمي انها عند مالك مباحة من قوله في

ابن سعيد ثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة ان عائشة أخبرته ان بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً فقالت لها عائشة ارجعي الى أهلك فان أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون لا أولك لي فعلت فذكرت ذلك لبريرة لاهلها فأبوا وقالوا ان شاءت أن تحتسب عليك فتفعل ويكون لنا أولك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاعي فأعتق فأما الولاء لمن أعتق

نفسه والمعتق يصيره موجوداً كما كان الولد كان معدوماً والاب هو الذي تسبب في وجوده (ع) لم يختلف في المعتق عن نفسه ان له الولاء واختلف في المعتق عن الغير فذهبنا ان الولاء لذلك الرجل كان رجلاً بعينه أو جماعة المسلمين وقال ابن نافع هو في المعتق عن المسلمين للمعتق * قال بعض شيوخنا ويلزمه أن يقول ذلك في المعتق عن رجل بعينه كقول المخالف واحتج المخالف بقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فمحمل ما لك على المعتق عن نفسه بدليل ان الولاء فيما عتقه الوكيل على المعتق للموكل لا الوكيل (ب) قال أبو عمر فيمن أعتق عن غيره باذنه أو بغير اذنه فشهرو قول مالك ان الولاء للمعتق عنه * وقال أشهب للمعتق (م) وبني هنا سؤال مشكل وهو اذا قال أنت حر ولاولاءى عليك فالترزم ابن القصار ان الولاء للمسلمين كما لو قال أنت حر على المسلمين وقال غيره الولاء للمعتق لان بقوله أنت حر ثبت الولاء فقوله ولاولاءى عليك جملة أخرى مستأنفة هي في نفسها كذب والكذب لا حكم له * وفي الحديث الرد لقول اسحق ان ولأه اللقيط للقططه ولقول الحنفية من أسلم على يديه رجل فولاؤه له وقال يحيى بن سعيد مثله لا فيمن جاء من العدو ولا من أرض الذمة * وقال أبو حنيفة لكل أحد ان يوالى من شاء في وثارته والحديث رد على الجميع لان انما للحصر واختلف في ولأه المكاتب والعبد يشترى نفسه من سيده فقال مالك والاكثر ولاؤه لسيده وقيل لا ولاؤه عليه (قوله ان بريرة جاءت عائشة) (ط) حديث بريرة كثر روايته باختلاف ألفاظه وكثرت فوائده وجمع الطبري فيها ستة أجزاء واستخرج منه مائة فائدة والتطويل تثقيل والأولى الاختصار على مضمون ألفاظه ومشكل معانيه فبريرة هو بفتح الباء الموحدة وكسر الراء على وزن فعيلة ما بمعنى مفعولة أو فاعلة (قوله في كتابها) أي عليها وهو دليل على أن الكتابة مشروعة وحكمها للندب وأوجبها عطاء وعكرمة وأهل الظاهر عملاً بظاهر الامر * ورد بان الكتابة

الموطأ كان بعض أهل العلم إذا سئل عن آية الكتابة تلا وإذا حلتم فاصطادوا وإذا طعمتم فانتشروا فاعتقد أن حكم الكتابة الإباحة كالاصطياد والانتشار في الأرض * ابن عبد السلام والظاهر أن مراد مالك أن صيغة أفعل قدر تدل على الوجوب * واختلف في الخير المذكور في الآية فقيل المال وقيل القدرة على الكسب وقيل الطاعة وقيل الاعانة * والمشهور أنه ليس للسيد أن يجبر العبد عليها واختار بعض الشيوخ أن السيد إذا رضى بمثل خراج العبد وزيادة يسيرة أجبر العبد وهو حسن لأنها منفعة للعبد خالية عن الضرر (قوله ما بال أناس) (ع) فيه حسن الأدب والعشرة إذ لم يواجههم بالخطاب ولا صرح باسمائهم (قوله في الآخر ان أهلى كاتبونى) (ط) المكتبة مفاعلة لا تكون الامن اثنين لانها معاقدة بين السيد وعبيده يقال كاتبه كتابا وكتابة ومكتبة كقاتل يقاتل فقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب معناه المكتبة * قلت * وأما المكتبة عرفا فرسمها الشيخ بأنها عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فعتق جنس وبعلى مال يخرج العتق على مال وبمؤجل يخرج العتق على مال حال ويأتى الكلام على ذلك وبقوله من العبد يخرج العتق على مال من أجنى وبقوله موقوف على أدائه يخرج كتابة أم الولد فانها لا تكتب نص عليه في المدونة (ط) وظاهر الحديث أن كتابتها انعقدت لانها مراوضة ويأتى الكلام على ذلك (ع) وفيه كتابة المرأة وأنه ليس للزوج منعها وان أدت الى فراقه كما إذا كان عبدا واختارت نفسها على قول الجمهور وكيف كان على القول الآخر وأنه ليس للزوج منعها من الكسب وانما تجوز كتابة المرأة إذا أمن أن تكتسب بفرجها وقد يستدل به على أنه لاحق للزوج في خدمة المرأة اذ لو كان له حق لكان له متكلم وفيه جواز كتابة من لاحقة له ولا مال من عبد أو أمة اذ لم يسألها صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهو قول مالك والشافعي خلافا لمن قال ان المراد بالخير في الآية المال والمراد به عند الجمهور والدين والأمانة وعند بعضهم القدرة على الكسب * واختلف قول مالك في كتابة من لاحقة له * وكرهه أحد وقد يحجج به على أن المكاتبة عتق ما بقي عليه درهم وهو مذهب فقهاء الأمصار وعن بعض السلف أنه حر بنفس الكتابة ويتبع بها دينها وعن على أنه إذا عجز يعتق منه بقدر ما ودى وعن بعضهم اذا ودى الشطر يعتق ويتبع بالباقي وعن عمر وابن مسعود مثله اذا أدى الثلث وعن عطاء مثله اذا أدى الثلاثة ارباع وعن شرح

اما أن تكون من باب العتق أو من باب البيع وكلاهما لا يجب على السيد وتأول اللخمي أنها عند مالك مباحة من قوله في الموطأ كان بعض أهل العلم إذا سئل عن آية الكتابة تلا وإذا حلتم فاصطادوا وإذا طعمتم فانتشروا فافهم أن المراد حكمها حكم الاصطياد والانتشار * ابن عبد السلام والظاهر أن مراد مالك أن صيغة أفعل قدر تدل على الوجوب والمشهور أنه ليس للسيد أن يجبر العبد عليها واختار بعض الشيوخ أن السيد إذا رضى بمثل خراج العبد وزيادة يسيرة أجبر العبد (ب) وهو حسن لأنها منفعة للعبد خالية من الضرر (قوله ما بال أناس) من محاسن أدبه صلى الله عليه وسلم اذ لم يواجههم بالخطاب ولا صرح باسمائهم (قوله ان أهلى كاتبونى) (ب) أما المكتبة عرفا فرسمها الشيخ بأنها عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فعتق جنس وبعلى مال يخرج العتق على مال وبمؤجل يخرج العتق على مال حال وسيأتى الكلام على ذلك وبقوله من العبد يخرج العتق على مال من أجنى وبقوله موقوف على أدائه يخرج كتابة أم الولد فانها لا تكتب نص عليه في

ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال أناس يشترطون شر وطا ليست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرط مائة مرة شرط الله أحق وأوثق * حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت جاءت برة الى فقالت يا عائشة انى كانت أهلى على تسع أواق في كل عام أوقية بمعنى حديث الليث وزاد فقال لا يمنعك ذلك منها ابتاعى وأعتق وقال في الحديث ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله ثم قال أما بعد * وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الحمداني ثنا أبو أسامة ثنا هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة قالت دخلت على برة فقالت ان أهلى كاتبونى

إذا أدى قيمته فهو حر ويتبع بالكتابة ديناً وعن ابن مسعود إذا أدى قيمته (قوله على تسع أواق) ﴿قلت﴾ شرط العوض في الكتابة أن يكون معلوماً واختلف في الكتابة بمطلق من صنف كعبد أو شواربيت فقيل يجوز ويقضى بالوسط وقيل إنما يجوز بعد الوقوع وقال ابن عبد الحكم لا يجوز * وأما مطلق من جنس كتب فقال محمد لا يجوز حتى يقال ثوب كتان أو صوف ويقضى بالوسط * واختلف في جوازها بلؤلؤ وغير موصوف في المدونة لا يجوز إذا لم يحاط بصفتها وقال محمد يجوز ويقضى بالوسط وأما بدى غير مجهول حصوله كالعبر الشارد والعبد الآبق والجنين في بطن أمه المنصوص لأشبه أنه يكره ابتداء وإن وقع مضى وفهم اللخمى وابن يونس عن ابن القاسم في المدونة أنه يجوز ابتداء وليس فيها ما يدل على ذلك (قوله كل سنة أوقية) (ع) فيه تنجيم الكتابة ولا خلاف فيه ويجوز عند عامتهم على نجم واحد ولكن شأنها عند مالك التنجيم لأنهم إذا لم يسموا أجلاً ولا نقداً نجحت عنده بقدر السعاية وقوته عليها وإن كره السيد ومنعها الشافعي جملة وقال ليست بكتابة (ط) التنجيم مشهور المذهب ومن الأصحاب من أجازها حالة وسماها مقاطعة وهو القياس لأن الأجل إنما هو توسعة بدليل أن المكاتب إذا عمل نجومه جبر السيد على الأخذ وعق (قوله) قال ابن رشد يجوز عند مالك حالة وموجلة وإن وقعت مسكوتاً عنها أجلت لأن العرف كونها منجمة هذا قول متأخرى أصحابنا * وقال ابن أبي زيد في رسالته الكتابة جائزة بما تراضيا عليه من المال منجمة فظاهره أنها لا تكون الأموجلة وليس بصحيح على مذهب مالك وإنما يمنعها حالة أبو حنيفة (قوله أعد هالم) (ع) قيل فيه جواز التعامل بالعين عدد إذا كانت معرفة القدر والضرب وهذا الخلاف فيه ولكن أخذه من الحديث ضعيف لأن المراد عدد الأواق وهو ومثله من اللفظ يدل أنها إنما اشترت الرقبة لا الكتابة وقيل إنما ظاهره أنها إنما أرادت أن تشتري الولاء ويأتى الكلام على ذلك (قوله فأنه رتها فقالت) (ع) فيه إشكال أذيوهم أن فاعل قالت بريرة وليس كذلك وإنما هي عائشة أخبرت عن نفسها أنها انتهرتها ثم فسر الراوى انتهارها أيها بقوله فقالت لاها الله ولهذا قال بعضهم صوابه فقلت (قوله لاها الله إذا) (م) فيه لغتان اثبات المدعى الماء والآخرى إسقاط الألف لالتقاءها

المدونة (قوله على تسع أواق) (ب) شرط العوض في الكتابة أن يكون معلوماً واختلف في الكتابة بمطلق من صنف كعبد أو شواربيت فقيل يجوز ويقضى بالوسط * واختلف في جوازها بلؤلؤ وغير موصوف في المدونة لا يجوز إذا لم يحاط بصفتها وقال محمد يجوز ويقضى بالوسط وأما بدى غير مجهول حصوله كالشارد والآبق والجنين في بطن أمه المنصوص لأشبه أنه يكره ابتداء وإن وقع مضى وفهم اللخمى وابن يونس عن ابن القاسم في المدونة أنه يجوز ابتداء وليس فيها ما يدل على ذلك (قوله كل سنة أوقية) (ط) التنجيم مشهور المذهب ومن الأصحاب من أجازها حالة وسماها مقاطعة وهو القياس لأن الأجل إنما هو توسعة بدليل أن المكاتب إذا عمل نجومه جبر السيد على الأخذ وعق (ب) قال ابن رشد يجوز عند مالك حالة وموجلة وإن وقعت مسكوتاً عنها أجلت لأن العرف كونها منجمة هذا قول متأخرى أصحابنا وقال ابن أبي زيد في رسالته الكتابة جائزة بما تراضيا عليه من المال منجمة فظاهره أنها لا تكون الأموجلة وليس بصحيح على مذهب مالك وإنما يمنعها حالة أبو حنيفة (قوله فأنه رتها فقالت) (ع) فيه إشكال أذيوهم أن فاعل قالت بريرة وليس كذلك وإنما هي عائشة أخبرت عن نفسها أنها انتهرتها ثم فسر الراوى انتهارها أيها بقوله فقالت لاها الله ولهذا قال بعضهم صوابه فقلت (قوله لاها الله إذا) (م) فيه لغتان اثبات المدعى الماء والآخرى إسقاط الألف لالتقاءها

على تسع أواق في تسع سنين كل سنة أوقية فأعينني فقلت لها إن شاء أهلك أن أعد هالم عدة واحدة وأعتقك ويكون الولاء لي فعلت فذكرت ذلك لأهلها فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فأتيتي فذكرت ذلك قالت فأنه رتها فقالت لاها الله إذا قالت فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألني

سا كنة مع اللام السا كنة في المكتوبة (ع) بالمد واثبات الالف قبل الدال يقول المحدثون وصوابه
 القصر واسقاط الالف قبل الدال قالوا وغير هذا خطأ ومعناه ذاي عني وقسمي أبو حاتم يقال لاها الله
 ذافي القسم والعرب تقول بالمد والقياس القصر والمعنى لا والله هذا ما أقسم به فأدخل اسم الله بين
 هاوذا (قوله) اشتريها واعتقها (ط) أجازت طائفة يبيع المكايب وتنسخ الكتابة لظاهر هذا الحديث
 ومنعه الجمهور ولهم عن الحديث أجوبة ف قيل ان الكتابة لم تكن انعقدت وانما كانت مراوضة
 فقولها كاتبت أهلى معناه راوضتهم عليها قدرا وأجلا وهو تأويل فاسد لمخالفته لظاهر ألفاظ الحديث
 وقيل انما المبيع الكتابة لا الرقبة وهو أيضا فاسد لان من يبيع الكتابة لم يجعل الولاة لمشتريها بل
 لعاقدها وبأشبه ما قيل في ذلك ان بريرة عجزت فاتفقت هي وأهلها على فسخ الكتابة وحينئذ يصح
 البيع الا ان هذا انما يقتضى على المعروف من ان التجهيز لا يقتضى الى حكم حاكم وقال سحنون لا بد
 من السلطان و يدل على أنها عجزت ما في رواية ابن شهاب من قولها فان أحبوا ان أفضى عنك كتابتك
 لانه لا يقتضى من الحقوق الا ما وجبت المطالبة به (م) وأجاز بعضهم بيعه على أن يؤدي للمشتري لا على أن
 تبطل الكتابة اذ لم يقل أحد بذلك في علمي ومنعه بعضهم وأجاز به بعضهم للعق لا للاستخدام وعندنا أنه
 ان يهزل فقره أو لعدم قدرته على التكسب ورضى بالبيع جاز وباختلاف اذا كان ظاهر الملاك وكان
 قادرا على تخليص نجومه هل له أن يهزل نفسه فمن مكنه من ذلك أجاز بيعه اذ ارضى بذلك ومن منعه
 من ذلك لم يهزل بيعه (قلت) المنع من بيع المكايب هو المذهب وما ذكر من انه لم يقل أحد بالبيع
 وفسخ الكتابة في علمه قد حكاه القرطبي عن طائفة كذا ترى (ع) وأما بيع الكتابة خاصة فأجازه
 مالك ويؤدى الى المشتري فان عجز رقه ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ورأيه غرر اذا لا يرى ما يحصل له
 النجوم أو الرقبة (قلت) مال اللخمي الى المنع فقال قول ربيعة وابن أبي سلمة بالمنع أقيس لانه اذا
 ودى كان للمشتري النجوم فقط وان عجز عن أول نجم كانت له الرقبة وان عجز عن آخر نجم كانت له
 الكتابة والرقبة وأصل سحنون في هذا البيع المنع مع الاختيار والجواز مع الضرر وروقه هذا

فأخبرته فقال اشترها
 واعتقها

سا كنة مع اللام السا كنة في المكتوبة (ع) بالمد واثبات الهزمة قبل الدال يقول المحدثون وصوابه
 القصر واسقاط الالف قبل الدال قالوا وغير هذا خطأ ومعناه ذاي عني وقسمي أبو حاتم يقال لاها الله
 ذافي القسم والعرب تقول بالمد والقياس القصر والمعنى لا والله هذا ما أقسم به فأدخل اسم الله بين
 هاوذا (قوله) اشتريها واعتقها (ط) أجازت طائفة يبيع المكايب وتنسخ الكتابة لظاهر هذا الحديث
 ومنعه الجمهور ولهم عن الحديث أجوبة ف قيل ان الكتابة لم تكن انعقدت وانما كانت مراوضة بقولها
 كاتبت أهلى معناه راوضتهم عليها قدرا وأجلا وهو تأويل فاسد لمخالفته لظاهر ألفاظ الحديث وقيل انما
 المبيع الكتابة لا الرقبة وهو أيضا فاسد لان من يبيع الكتابة لم يجعل الولاة لمشتريها بل لعاقدها
 وبأشبه ما قيل في ذلك ان بريرة عجزت فاتفقت هي وأهلها على فسخ الكتابة وحينئذ يصح البيع الا أن
 هذا انما يقتضى على المعروف من أن التجهيز لا يقتضى الى حكم حاكم وقال سحنون لا بد من السلطان
 (ح) وأما بيع الكتابة فأجازه مالك ويؤدى المشتري فان عجز رقه ومنعه الشافعي وأبو حنيفة
 للغرر (ب) مال اللخمي الى المنع قال لانه اذا ودى كان للمشتري النجوم فقط وان عجز عن أول نجم كانت
 له الرقبة فقط وان عجز عن آخر نجم كانت له الكتابة والرقبة معا وأصل سحنون في هذا البيع المنع
 مع الاختيار والجواز مع الضرر وهذا في بيع كل الكتابة وأما بيع جزء منها كالشطر والثلث
 ففيه ثلاثة أقوال الجواز لسحنون وأصبغ واحد قولى ابن القاسم والمنع لمالك وابن القاسم في العشرة

في بيع كل الكتابة وأما بيع جزء منها كالشطر والثلث ففيه ثلاثة أقوال الجواز لسفنون
وأصْبَغَ واحد قولي ابن القاسم والمنع لما لك وابن القاسم في العشرة والثالث يجوز للشريك في
المكاتب أن يبيع نصيبه من الكتابة لشريكه ولا يجوز له أن يبيع ذلك من أجنبي وأما أن يبيع
ذلك من المكاتب فلا يجوز لأنها قاطعة ولا يجوز إلا بإذن شريكه قاله ابن الماجشون * اللخمي
ولا أرى وجه المنع مالك الشريك من يبيع نصيبه من شريكه وأما بيع نجم منها فإن كان معيناً لم
يجز للغير البين وإن كان غير معين فالمنصوص الجواز * ابن رشد سواء اتفقت النجوم في القدر أو
اختلفت إذا عرف عددها وعدد كل نجم ويرجع لبيع الجزء وإذا بيعت الكتابة فإن كانت عينا
فقال في المدونة إن كانت عينا بيعت بعرض نقدا وإن كانت عرضا بيعت بعرض مخالف أو بعين
نقدا وماتاً أخر لا يجوز لأنه يبيع دين بدين وقال عبد الوهاب إنما يراعى في بيعها ما يحل ويحرم في
اليسوع إذا بيعت من غير العبد وإن باعها منه فذلك جائز على كل حال * قال الشيخ ولا بد من حضور
المكاتب ولا يعني قرب غيبته كافي الدين لأن رقبته هي المبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها
* وقال ابن عبد السلام لا يشترط حضور المكاتب وإقراره لأن الغرر في الكتابة مغتفر وأنت
تعرف أن الاغتفار إنما هو في عقدها ابتداءً لأنه طريق العتق لا في بيعها (ع) وفيه جواز خدمة
العقيق للمعتق بغير عوض لأنها كانت تخدم عائشة بعد العتق * وفيه جواز بيع المرأة وشراؤها
دون إذن الزوج وجواز عتقها ما لم يزد على ثلثها * وفيه أن كتابة الأمة المتزوجة وعتقها ليس طلاقاً
لها خلافاً لابن المسيب (قول) واشترطى لهم الولاء فأما الولاء لمن أعتق (م) استشكل هذا بأن قيل
كيف أمرها بعتد البيع على شرط لا يصح وفيه من التقرير بالبائع والخديعة ما لا ينفق ولما صعب
الانفصال عن هذا الاشكال عند يحيى بن أكرم أنكر الحديث أصلاً وقد روى في كثير من الروايات
سقوط هذا اللفظ وهذا مما يشجع يحيى بن أكرم على الإنكار وأما المحصلون فتأولوه فقال بعضهم
لهم بمعنى عليهم ومنه أولئك لهم اللعنة وقوله تعالى وإن أسأتم فلها وقيل معنى اشترطى هنا ظهري
حكم الولاء قال أوس بن حجر يذكر رجلاً نزل من رأس جبل بجبل إلى نبعة ليقتطعها ليعتقها فوسا
فأشترط فيها نفسه وهو معصم * وألقى بأسباب له وتوكل

واشترطى لهم الولاء فأما
الولاء لمن أعتق

والثالث يجوز للشريك في المكاتب أن يبيع نصيبه من الكتابة لشريكه ولا يجوز أن يبيع ذلك
من أجنبي وأما أن يبيع ذلك من المكاتب فلا يجوز لأنها قاطعة ولا يجوز إلا بإذن شريكه قاله ابن
الماجدشون * اللخمي ولا أرى وجه المنع مالك الشريك من يبيع نصيبه من شريكه وأما بيع نجم منها فإن
كان معيناً لم يجز للغير البين وإن كان غير معين فالمنصوص الجواز * ابن رشد اتفقت النجوم في القدر
أو اختلفت إذا عرف عددها وعدد كل نجم ويرجع لبيع الجزء وإذا بيعت الكتابة فقال في المدونة
إن كانت عينا بيعت بعرض نقدا وإن كانت عرضا بيعت بعرض مخالف أو بعين نقدا وماتاً أخر
لا يجوز لأنه يبيع دين بدين وقال عبد الوهاب إنما يراعى في بيعها ما يحل ويحرم في اليسوع إذا بيعت من غير
العبد وإن باعها منه فذلك جائز على كل حال قال الشيخ ولا بد من حضور المكاتب ولا يعني قرب غيبته
كافي الدين لأن رقبته هي المبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها * وقال ابن عبد السلام ولا يشترط
حضور المكاتب وإقراره لأن الغرر في الكتابة مغتفر وأنت تعرف أن الاغتفار إنما هو في عقدها
ابتداءً لأنه طريق العتق لا في بيعها (قول) واشترطى لهم الولاء فأما الولاء لمن أعتق (م) استشكل

لان لهم علامات يعرفون بها ومنه قولهم الشرط في كذا أى العلامة وقيل ان المراد به الزجر لانه صلى الله
 عليه وسلم كان بين لهم أن هذا الشرط لا يحل فلما تقدموا مخالفته قال لعائشة هذا اللفظ أى لا تبالي
 بشرطهم لانه باطل مردود وليس انه أباح ذلك وقد ترد صيغة افعل وليس المراد بها الاذن ومنه اهملوا
 ماشتم **(قوله)** من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل **(م)** الشروط ثلاثة شرط من مقتضى
 العقد كال تسليم والتصرف في المبيع فلم يختلف في جوازه ولزومه وان لم يشترطه وشرط ليس من
 مقتضاه بل مصلحه كالرهن والحيل فهو جائز ولا يلزم الا بالشرط وشرط مناقض للعقد فهذا موضع
 اضطراب العلماء واضطربت فيه مسائل المذهب فالمشهور بطلان العقد والشرط معال قوله من
 أدخل في ديننا ما ليس فيه فهو رد ولما في العقد من الجهالة لان الشرط وضع له من الثمن فله حصه من
 المعاوضة فيجب بطلان ما قبله وما قبله مجهول وجهالته تؤدى الى جهالة ما سواه فيجب فسخ الجميع
 وقال بعض العلماء انما يجب بطلان الشرط خاصة * وخرج بهضم هذا القول من مسائل وقعت في
 المذهب ووجه المشهور ما قدمنا من الخبر والقياس وهو عندهم مقدم على خبر بريرة على أن حديث
 بريرة لم ينص فيه على صحة البيع انما ذكر الشروط خاصة ويبقى المبيع فيؤخذ حكمه من مواضع
 الحرف في الشريعة **(قلت)** اضطراب العلماء في بیاعات الشروط هو لتعارض ظواهر الأحاديث
 فيها كحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وفي آخر عن بيع وشرطين وهو
 يقتضى جواز الشرط الواحد وكحديث المسلمون عند شروطهم وكحديث جابر في بيعه الجمل من النبي
 صلى الله عليه وسلم واستثناء ظهروه الى المدينة فجعل العلماء حديث النهى عن بيع وشرط على شرط
 يناقض المقصود في العقد كشرط أن لا يبيع ولا يهب وقد جعلوا هذه الشروط تناقض الهبة والمدة
 وكيف بالبيع وظاهر كلامهم في شرط التحجير هذا انه كشرط السلف اذا أسقطه مشروطه مع
 البيع وانه اذا لم يعتز على البيع الا بعد الغوث انه لا يلزم فيه القيمة كالبيع الفاسد بل انما يكون على
 المشتري لا أكثر من القيمة أو الثمن واستثنوا من شروط التحجير البيع على انه حر أو على أن يعتقه
 ناجز الا مؤخرًا كالنذير والعق الى أجل وألحقوا بما يناقض العقد في إيجابه الفساد البيع بشرط
 السلف من أحدهما والا كثرون يعملون الفساد باستلزام العقد سلفا جر منفعة وقيل انما امتنع لما يستلزمه
 العقد من الجهالة بالثمن لانه لولا السلف المقارن للعقد لكان الثمن أكثر ان كان السلف من المشتري
 أو أقل ان كان من البائع * واختلف اذا أسقط مشروط السلف شرطه فالمشهور رانه يصح البيع لان
 العقد انما يضاف الى البيع والسلف خارج عن ماهية البيع * وقال ابن عبد الحكم لا بد من فسخ

ففعلت قالت ثم خطب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عشية فحمد الله وأثنى
عليه بما هو أهله ثم قال أما
بعد فإني لأبالي أقوام يشترطون
شرطا ليست في كتاب
الله ما كان من شرط ليس
في كتاب الله عز وجل فهو
باطل وإن كان ما نثرت

هذا بان قيل كيف أمره بالعقد البيع على شرط لا يصح وفيه من التعرير بالبائع والخديعة ما لا يخفى
ولما صعب الانفصال عن هذا الاشكال عند يحيى بن أكرم أنكر الحديث أصلا وقد روى في كثير
من الروايات سقوط هذا اللفظ وهذا مما يشجع يحيى على الانكار وأما المحصولون فتأولوه فقال بعضهم
لهم بمعنى عليهم ومنه أولئك لهم اللعنة وإن أسأتم فلها وقيل معنى اشترطى هنا أظهرى حكم الولاء وقيل
الامر للزجر لا لإباحة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبين لهم أن هذا الشرك لا يحل فلما تعحموا
مخالفته قال لعائشة هذا اللفظ أى لا تبالي بشرطهم لأنه باطل **(قول)** ما كان من شرط ليس في كتاب
الله عز وجل فهو باطل **(ح)** الشرط ثلاثة شرط من مقتضى العقد كال تسليم والتصرف في المبيع
فلم يختلف في جوازها ولزومها وإن لم يشترطه وشرط ليس من مقتضاه بل مصلحة له كالرهن والحمل

البيع لانه عقد واحد وصعقة واحدة اشتملت على سلف جر منفعة فعلى هذا فتكون فيه القيمة ما بلغت كاليبيعات الفاسدة وعلى المشهور ان كان السلف من البائع فله الاقل من الثمن أو القيمة وان كان من المشتري فعليه الاكثر منهما * واختلف فيمن عليه دين فباع سلعة من رب الدين وشرط أن لا يقاصه بالثمن فقال ابن القاسم البيع فاسد لان المقاصة واجبة وشرط عدمها يوجب ريبه على تأخير الدين فيكون بيعا وسلفا * وقال أشهب البيع صحيح لان عدم المقاصة قد لا يكون لاجل التأخير

﴿فصل﴾ وجعل ابن رشد بيع الثيامن يبيعات الشروط وهو أن يتاع السلعة على أن البائع متى أتى بالثمن فهي له ونص في كتاب الآجال على انه لا يجوز وعلاه ابن القاسم بأنه بيع وسلف يريد تارة بيعا وتارة سلفا وعلاه سحنون بأنه سلف جر نفعا السلف الثمن والنفع الغلة فعلى ما علل به سحنون فالغلة للبائع لانها كالرهن * اللخمي وقد اختلف في بيع الثيامن هل هو رهن أو بيع وعلى ما علل به ابن القاسم فالغلة للبائع بالضمان كاليبيعات الفاسدة * واختلف في الغلة اذا ضرب للثمن اجل ف قيل هي في الاجل للبائع وبعده كالبيع الفاسد وقيل كغلة ما لم يؤجل وابن رشد جعله من يبيعات الشروط فيجوز على صحة البيع اذا أسقط البائع شرطه مما تقدم في يبيعات الشروط اذا أسقط المشتري شرطه * وقال الامام في كتابه الكبير ظاهر قول مالك صحة العقد بمجرد الاسقاط وان لم يرض المشتري * وروى محمد أن فساده راجع للثمن فلا يصح البيع بالاسقاط كبيع بطن لموت زيد وعجل وذكر اللخمي عن محمد أنه اذا أسقط البائع شرطه في ثمن أو رضى المشتري جاز وأما لو طاع بالثمن بعد المقد لجاز * اللخمي لانها بعد العقد معروفي ف يجوز في كل بيع الا في الجوارى العلى لانه لا يجوز أن تبقى له متعة وفيها حق للآخر * ابن عات قال محمد بن تليد وهو من رأس الفقهاء بالثمن مقدم فيهم اذا قال الرجل بعد أن وجب البيع متى جئتني بالثمن فهو لك لزمه ذلك فان مات لزم ورثته وفي كتاب الاستغناء تأمل قول ابن تليد هذا فان هذا الطوع ان كان هبة فهي هبة لم تقبض وقد يكون من باب العدة ﴿فرع﴾ اللخمي وفي العتبية لما لك فيمن أقال من حائط على أنه متى باعه المستقيل فهو له بما يبيعه به ثم باعه بعد مدة والمشتري القيام ولا يرد البيع ولكن يأخذ الثمن الذي بيع به * ابن رشد كان له القيام لمكان شرطه وأما بعد طول الزمان فلان متى لا تقتضي قر به * اللخمي وان طلب البائع الاقالة فقال المبتاع أخاف انك انما طلبتها رغبة في زيادة الثمن فقال لا فقال المبتاع انما أقالك على أنك ان بعثتها فهي لي بالثمن الاول فباعها باكثر فقال ابن القاسم ان تبين انه انما طلب الاقالة رغبة للزيادة فهي للمقيل بالثمن الاول وان كان انما باعها الأمر حدث فباعها باكثر فلائشي للاول * وقال ابن القاسم أيضا اذا علم أنه انما طلب الاقالة لبيعها فباعها رديعه وان لم يكن له ذلك وباعها بعد طول فبيعه نافذ كالذي يسئل زوجته وضع صداقها فقالت أخاف أن تطلقني فقال لا افضل فوضعت ثم طلقها فان كان بالقرب فلها الرجوع وان كان بعد طول الزمان وماليتهم فيه أن يكون خدعها فلا رجوع لها فجعل له الرجوع وان لم يشترط أنه متى بعثها فانا أحق بها لما كانت الاقالة لئلا يبيعها * ابن رشد اذا رد البيع نقضت الاقالة وردت للمقيل * وتنظير ابن القاسم بمسئلة الطلاق صحيح وان لم يجز بين الزوجين كلام بل سألهما الوضع فوضعت ثم طلقها بالقرب لرجعت عليه وأما لو سأل

فهو جائز ولا يلزم الا بشرط وشرط مناقض للعقد فهذا موضع اضطراب العلماء واضطربت فيه مسائل المذهب والمشهور بطلان العقد والشرط معالنهى ولما في العقد من الجهالة لأن للشرط

المبتاع الاقالة فاقاله ثم باعها بالقرب فلامقال للبائع وهناتفترق المثلتان **(قول)** كتاب الله أحق وشرط الله أوثق **(ع)** فيه جواز السبع غير المتكلف وانما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سبع السكبان وشبهه لما فيه من تكلف واقسام على مطوى الغيب والداودي وشرط الله هنا أراد قوله تعالى فاحوانكم في الدين ومواليكم وقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه الآية وقوله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله تعالى وما أناكم الرسول نخذوه الآية والاظهر عندي ما أعلم به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله انما الولاء لمن أعتق وقوله ومولى القوم منهم وقوله الولاء لجمعة كجمعة النسب وقوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله أحق بحمّل أن يريد حكمه تعالى وبحمّل أن يريد به القرآن العزيز ويرجع الى ماتمّتم **(قول)** في الآخر وكان زوجها عبدان فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم **(م)** لم يختلف أن الأمة تخير اذا عتقت تحت عبد* واختلف اذا عتقت تحت حر فعندنا لا تخير لان الاصل بقاء النكاح حتى يطرأ المانع من بقاءه ولم يرد لان الزوج انما كان عبدا فيعصر الحكم عليه وأيضا فانه انما جعل لها الخيار اذا عتقت تحت العبد لما عليها من المعرفة في بقائها معه ولا معرفة عليها في بقائها مع الحر وقال المخالف لها الخيار لما في بعض الروايات أن الزوج كان حرا قال وأيضا فان الخيار انما كان لانها عقد عليها جبر المالك العبودية فاذا صار الى حال من لا جبر عليها فلها الحل عن نفسها قال ويشهد لذلك ما في بعض الطرق من قوله ملكك نفسك فاخترى فجعل العلة ملك النفس وهو يوجب المساواة ويترجح مذهبا بان راوى حال الزوج عائشة وابن عباس وابن عباس لم يختلف الرواية عنه بان الزوج كان عبدا* واختلفت الرواية عن عائشة هل كان عبدا أو حرا ورواية من لم يختلف الرواية عنه أولى **(قلت)** قال في المدونة ولا تقضي اذا قضت الابو احدى بائنة ثم رجع فقال لها ان تختار واحدة بائنة أو طلقين جميع طلاق العبد ويحال بينهما حتى تختار ولا تختار في حيض فان فعلت لزم وان لم تختار حتى عتق العبد أو كان عتقهما معا وكان انما عتق نفسه فلا خيار لها **(م)** وانما لها الخيار ما لم تدعه يوطؤها وهي عالة بالعتق فيسقط خيارها لقوله عليه الصلاة والسلام فان قر بك فلا خيار لك وان زعمت انها جاهلة بأن لها الخيار وهي عالة بالعتق سقط خيارها هذا هو المعروف من المذهب قال بعض أصحابنا لانها ادعت مالا يشبه من الجهل لان هذا أمر اشتهر عند الاماء فلا يعذر بالجهل فيه الا أن تكون حديثة عهد بسبي فيجوز على القولين فيمن زنا جاهلا بتعريم الزنا هل يحد وعلاء غيره بأنه في بعض الاحاديث جعل لها الخيار ما لم توطأ ولم يفرق بين عالة من غيرها والصحيح انه ان لم يثبت أثر بسقط خيارها اذا جهلت أن تبقى على حقها ولا معنى لتفريق الخلاف فيه لان كل من ثبت له حق فهو له حتى ينص على اسقاطه أو يفعل ما يقوم مقام النص ويمكن العالة بالحكم قائم مقام النص واذا لم تكن عالة بأن لها الخيار فهل تفعل ما يقوم مقام النص **(قلت)** فرق بين الجهل بالحكم والجهل بطريقة فالجهل بطريقة ان يجهل أنها عتقت ولم يختلف المذهب انها تعذر بذلك وأما الجهل بالحكم وهو ان تعلم بالعتق وتجهل ان لها الخيار ففي تصديقها في زعمها الجهل من الخلاف ما ذكر والقول بعدم تصديقها

حصة من الثمن وقال بعض العلماء انما يجب بطلان الشرط خاصة **(قول)** كتاب الله أحق وشرط الله أوثق فيه جواز السبع غير المتكلف وشرط الله هنا الاظهر ما نص عليه صلى الله عليه وسلم في قوله انما الولاء لمن أعتق وقوله ومولى القوم منهم وقوله الولاء لجمعة كجمعة النسب وقوله صلى الله عليه وسلم أحق بحمّل أن يريد حكمه وبحمّل أن يريد به القرآن كقوله تعالى وما أناكم

كتاب الله أحق وشرط الله أوثق ما بال رجال منكم يقول أحدهم أعتق فلانا والولاء لي انما الولاء لمن أعتق* وحدنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب قالنا ثنا ابن نمير وثنا أبو كريب ثنا وكيع ح وثنا زهير بن حرب واسحق بن ابراهيم جميعا عن جرير كلهم عن هشام بن هرة بهذا الاسناد نحو حديث أبي أسامة غير ان في حديث جرير قال وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت نفسها ولو كان حرا لم يخيرها وليس في حديثهم أما بعد* حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن العلاء واللفظ لزهير قالنا ثنا معاوية ثنا هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت

المشهور * وقال ابن عبد الحكم تصدق بالخمي وهو أحسن لأنه لا يعرفه إلا العلماء وقد قال مالك
 فيمن وطئ مطلقته فلا نأوا دعي الجهل أنه لا يجد حرمته المثلثة أشهر من خيار الامة ولا يخفى عليك ما في
 قياسه من النظر لوضوح الفرق وهو أن الحدود تدبر بالشبهات وقال ابن عمر القياس أن تعذر بالجهل
 وفي كتاب التفسير من العتية قال أشهب كتب مالك إلى ابن فروخ في الأمة تحت العبد تقول إن
 عتقت فقد اخترت نفسي أنه لا يلزم لأنه طلاق إلى أجل مشكوك فيه وخلاف عمل المأذنين * ابن
 رشد وقال مالك فيمن شرط لزوجه أن تزوج عليها فأمرها بدها فقالت إن تزوج علي فقد اخترت
 نفسي يلزمه فسأله ابن الماجشون عن الفرق بين الحرية والامة فقال مالك أتعرف دارقدامة وهي دار
 كانت تلعب فيها الأحداث بالحمام يعرض بعدم تحصيله وعدم أعماله النظر حتى لا يسأل الاعمال بشكل
 وهو كقوله لابن القاسم في سؤال سألته عنه وأنت حتى الساعة تسئل عن مثل هذا وإن ابن الماجشون
 لحري على أن يزوج علي مثل هذا السؤال لأن مالكا لم يفرق بين الحرية والامة وإنما فرق بين خيار
 وجب بالشرع فسقط وبين خيار جعله الزوج باختياره بشرط * ثم أخذ ابن رشد بقرار الفرق بما
 تركت تعقب شيئا عليه خشية الاطالة فإن أردته فانظره في مختصره * وقرق ابن يونس بأن خيار
 الأمة إنما يثبت بعتقها فاختيارها إياه قبل العتق ساقط كاسقاط الشفعة قبل الشراء والمملكة جعل
 لها الزوج ما كان له إيقاعه وله إيقاعه معلقا على أمر فكذا الزوجة * وقال بعض متأخري التونسين
 إنما عرض مالك بدخول ابن الماجشون دارقدامة في صغره أي أنه فاتك من العلم بدخولك لها
 ما أوجب سؤالك عن هذا * ابن حارث كانت لابن الماجشون نفس أبيه قال له مالك يوما كلمة
 خستة حين عجز عن الفرق بين المستثنين أتعرف دارقدامة وهي دار كان يلعب بها الأحداث بالحمام
 فهجره بسببها عما كاملا (ع) وخرج النسائي الحديث وقال فيه فاختارت نفسها قال ورأيت زوجها
 يطوف خلفها يبكي فقال لها صلى الله عليه وسلم ألا راجعته فقالت أنا أمرني أم تشفع فقال إنما أنا شافع
 فيه جواز شفاعته الحاكم للحكوم عليه وللزوج في رد المطلقة إذا أبت وأنه لا حرج على الزوج فيما
 يسدى من محبتها إذ لم يزجره عن ذلك وفيه ان الشفاعة لا تكون فيما يشق ولا على وجه الإلزام بل
 على وجه الرغبة * (قلت) أحج به الغرض في المعالم على أن الأمر ليس للوجوب قال لأنه حين قال
 لها صلى الله عليه وسلم كيف لو راجعته فأعماه هو أبو ولدك فقالت أنا أمرني أم تشفع قال لا إنما أنا
 شافع * ووجه الدليل منه أنه نفي الأمر وأثبت الشفاعة المندوبة فيتعين أن الأمر ليس
 للوجوب * ورد ابن التلمساني بأن الشفاعة إنما تكون مندوبة إذا كانت لغرض
 الآخرة وأما لغرض الدنيا فمحض ارشاد فلم يتحقق أمر البتة (قوله وهو لكم هدية فكلوه)
 (ع) فيه قبول هدية الغير ومن العتيق لعتيقه وفيه الاكل مما أهدى إليه أو تصدق به عليه (ع) وفيه

كان في بريرة ثلاث قضيات
 أراد أهلها أن يبيعوها
 وبشروط أولاءها فذكرت
 ذلك لالنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال اشترها راعمتها
 فإن الولاء لمن أعتق
 وعتقت فخيرها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فاختارت نفسها قالت وكان
 الناس يتصدقون عليها
 وتهدى لنافذ كرت ذلك
 للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
 هو عليها صدقة وهو لكم
 هدية فكلوه * وحدثنا
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا
 حسين بن علي عن زائدة
 عن سمالك عن عبد الرحمن
 ابن القاسم عن أبيه عن
 عائشة أنها اشترت بريرة
 من أناس من الأنصار
 واشترطوا الولاء فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لمن ولي النعمة
 وخيرها رسول الله صلى

الرسول نخذه وقوله فاختاركم في الدين ومواليكم (قوله وهو لكم هدية فكلوه) (ع)
 فيه قبول الهدية من الفقير ومن المعتق لمعتقه (ح) وفيه أن الصدقة إذا تغيرت صفاتها تغير حكمها فيجوز
 للفقير أكلها وشراؤها (ب) وانظر ما يتفق بنزول المرابطين ببعض أحياء العرب فيضيغته من ماله
 حرام أو الغالب الحرام فيجعلون بعض الفقراء منهم يقبل ذلك الطعام على أنه صدقة عليه ثم يهبه لهم
 ذلك الفقير فكان الشح يقول لا ينبغيهم لأنهم يفعلونه تحيلا وانظر ما يمتحج به بعض المرابطين ويقول
 نحن إنما فعله لأننا لم نأكل ذلك الطعام نخاف مفسدة وهذا إذا تحققت المفسدة جاز ومن المصالح
 المجوزة للأكل أن يخافوا أن لم يأكلوا لم يوجبهم في رد ما انتهبوه من أموال الناس ولكن الأولى

الله عليه وسلم وكان زوجها عبداً وأهدت لعائشة لحماً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو صنعت لنامن هذا اللحم قالت عائشة تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة ولها هدية * حدثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يحدث عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة للعتق فاشتروا ولاءها فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اشترها وأعقبها فإن الولاء لمن أعتق وأهدى لرسول (١٦٧) الله صلى الله عليه وسلم لحماً فقالوا للنبي صلى الله عليه

وسلم هذا تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة وهو لها هدية وخبرت فقال عبد الرحمن وكان زوجها حراً قال شعبة ثم سألت عن زوجها فقال لأدري وحدثناه أحد بن عثمان النوفلي ثنا أبو داود ثنا شعبة بهذا الإسناد نحوه * وحدثننا محمد بن مثنى وابن بشار جميعاً عن أبي هشام قال ابن مثنى ثنا غيره بن سلمة المخزومي وأبو هشام ثنا وهيب ثنا عيسى الله عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة قالت كان زوج بريرة عبداً * وحدثنى أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان علي بريرة ثلاث سنين خبرت علي زوجها حين عتقت وأهدى لها لحماً فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة على النار فدعا بطعام فأتى بخبز وأدم من أدم البيت فقال ألم أر برمة على

أن الصدقة إذا تغيرت صفتها تغير حكمها فيجوز زلفني أكلها وشراؤها وكذلك لها ثمى * قلت * وانظر ما يتفق ينزل الم رابطون ببعض أحياء العرب فيضفهم من ماله الحرام أو الغالب عليه الحرام فيصعلون بعض الفقراء منهم يقبل ذلك الطعام على أنه صدقة عليه ثم يهبه ذلك الفقير لبقيتهم فكان الشيخ يقول لا ينبغي ذلك لأنهم يفعلونه تحيلاً وانظر ما يحتاج به بعض الم رابطين ويقول نحن إنما نفعله لأنه إن لم نأكل ذلك الطعام نخاف مفسدة وهذا إذا تحققت المفسدة جاز * ومن المصالح المجوزة للأنسكل أن يخافوا أن لم يأكلوه لم يوجهوهم في رد ما تنبوه من أموال الناس ولكن الأولى أن يقللوا من الأكل (قوله) لو صنعت لنامن هذا اللحم * قلت * يعارض ما يأتي من أنه صلى الله عليه وسلم دخل والبرمة على النار لأن قوله لو صنعت يقتضي عدم الطبخ وقوله على النار يقتضي طبخه * ويجاب بأنه اختلاف المخاطب بذلك لجواز أن يخاطب بقوله لو صنعت به بعض الخدم ثم دخل على عائشة بعد ذلك فوجد اللحم قد طبخ (قوله) تصدق به على بريرة (ع) أن كانت هذه الصدقة تطوعاً فيخرج بها من يجرها لموالي قریش أو لجمعهم وإن كانت واجبة فيخرج بها من يجرها لمواليهم أو يخص المنع بني هاشم وبني المطلب (قوله) فقال عبد الرحمن وكان زوجها حراً قال شعبة ثم سألت فقال لأدري * قلت * قد تقدم أن الرواية عن عائشة قد اختلفت هل كان عبداً أو حراً وإنما من ابن عباس لم يختلف (قوله في الآخر كان في بريرة ثلاث سنين) * قلت * قال ابن العربي بين الثلاثة مندوحة للخلق من سريع ومبطئ ومصيب ومخطئ وقد استخرج منه ابن خزيمة الحفاظ ما ينيف على مائتين وخمسين فائدة (ع) كثر كلام الناس فيه * وقد جمع الطبري في فوائده ستة أجزاء في كتابه ولابن خزيمة عليه تأليف وألف فيه غيرهما * واستخرج بعضهم منه مائة فائدة (ط) والتطويل تثقيل فالأولى الإقتصار على مغمون ألفاظه ومشكل معانيه * قلت * وقد رتبنا ما ذكرنا من الفوائد على ما يناسبه من ألفاظ الحديث (قوله) فأتى بخبز وأدم من أدم البيت فقال ألم أر برمة على النار فيها لحم (ع) فيه أن سؤال الرجل عما يرى في بيته ليس بمنموم ولا مناف لكارم الأخلاق وقوله في حديث أم زرع ولا يسئل عما عهد ليس من هذا وإنما ذاك أن يقول فيما عهد أين ذلك وما صنع به وأما شئ يجده فيقول ما هذا فليس منه مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان ليبين حكم ما جهلوا لانه عليه الصلاة والسلام علم أنهم لم يقدموا له أدام البيت ويخولوا عنه بسيد الأدم بل إنما تركوه لأمر اعتقدوه كما وقع فيهم لهم * قلت * وكان الشيخ يجبب بأنه إنما هو سؤال عن الرفع

أن يقللوا الأكل (قوله) لو صنعت لنامن هذا اللحم (ب) يعارض ما يأتي من أنه صلى الله عليه وسلم دخل والبرمة على النار لأن قوله لو صنعت يقتضي عدم الطبخ وقوله على النار يقتضي طبخه ويجاب

النار فيها لحم فقالوا ابلي يا رسول الله ذلك لحم تصدق به على بريرة فذكر هنا أن نطعمك منه فقال هو عليها صدقة وهو منها لاهدية وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيها إنما الولاء لمن أعتق * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال قال حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال أرادت عائشة أن تشتري جارية تعتقها فأتى أهلها إلا أن يكون لهم الولاء فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك إنما الولاء لمن أعتق * حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا سليمان

﴿ أحاديث النهي عن الولاء ﴾

(قول نهى عن بيع الولاء وعن هبته) (د) النهي للتصريح وانما لم يصح ذلك لانه لمحة كلحمة النسب فكما لا يصح ذلك في النسب فكذلك لا يصح في الولاء وهذا مذهب العلماء من السلف والخلف وأجاز بعض السلف نقله ولعله لم يبلغه الحديث (ط) ولعله انما يعني به ما يترتب عليه من جبر الميراث فانه يترتب فيه جبر الميراث كما لو تزوج عبدا معتقة فولد منها ولد افيكون حرا بجره أمه ويكون ولاؤه لموالى أمه مادام أبوه عبدا فإذا اعتقه سيده عاد ولاؤه لمعتق أبيه اتعاقا وللولاة أحكام مختصة به للسنة منها انه لا يورث الاب بالتعصيب فلا تدخل فيه النساء الا فيما اعتقن أو أعتق من أعقبن ومنها أنه لا يورث الا في الكبر فلا تسحق البطن الثانية شيئا ما بقي من البطن الاولى أحد وتفصيل ذلك في كتب الفروع

﴿قلت﴾ انما كان موالى أبيه أولى لان موالى الابن أولى من موالى الام

﴿فصل﴾ قلت وسبب الولاء ازالة الملك للحرية بعتق أو تدير أو ايلاد أو بعوض من العبد كالكتابة وشرائه نفسه أو بعوض من غيره وكالعتق عنك بأمرك أو بغير أمرك وقولنا للحرية احتراز من ازالته بملك آخر وتقدم ما في العتق عن الغير وما في ولاء اللقيط ومن أسلم على يديه ويشترط في المعتق أن يكون مسلما حرا فلو ملك كافر مسلما ولم يرفع أمره الى القاضي حتى أعتقه انصراني فان ولائه للمسلمين للمعتق وان أسلم هذا المنصوص للمتقدمين وخالف فيه أكثر العلماء خارج المذهب وقالوا ان الولاء يرجع لسيده اذا أسلم واختاره ابن عبد البر وقال اللخمي انه القياس لان الولاء لمحة كالنسب فكما لا يمنع الكفر من النسب فكذلك لا يمنع من الولاء * وأما شرط أن يكون حرا فاحتراز من أن يعتق العبد أو من فيه علقه رق عبد الله في حال يجوز فيها انتزاع ماله لان الولاء لسيده العبد المعتق لا للعبد ولو أذن له السيد في العتق * وقولنا في حال يجوز فيها انتزاع مال العبد احتراز من عتقه في حال لا يجوز فيها انتزاع مال العبد كالمسكاتب والمذبر وأم الولد اذا أعتق في مرض السيد والمعتق الى أجل اذا قرب الاجل والمعتق بعضه فان جميع هؤلاء لا يجوز انتزاع مال أحد منهم فكل ما أعتقوا في هذه الحال فان ولائه لهم وفيه خلاف وتفصيل

﴿فصل﴾ واذا ثبت الولاء على العتق فهو ينسب على ولده مطلقا وعلى ولد المذكور من ولده وان سفلوا الآن المعتق اذا كانت أنثى فانها تجر ولاؤه ولدها لموالىها ان كانت غير عربية أو للمسلمين ان كانت عربية الا في أربعة مواضع اذا كان الأب عبدا أو كافرا أو كان الولد من لعان أو زنا فاذا أعتق العبد أو أسلم الكافر أو استلحق الملا عن جبر ولاؤه ولده لموالىه عن موالى أمه لان موالى الأب أولى من موالى الأم كما تقدم وكذلك ينسب الولاء على كل من أعتقه أحد من تقرر عليه الولاء

﴿فصل﴾ وانما يورث الولاء بالتعصيب عند عدم التعصيب بالنسب فلا ترث امرأته من ولاه من أعتق غيرها شيئا اذ ليست المرأة بعاصبة وانما ترث في ولاه من أعتقت أو أعتق من أعتقت أو جره اليها من أعتقت

بانه اختلاف المخاطب بذلك لجواز أن يخاطب بقوله لو صنعت بعض الخدم ثم دخل على عائشة بعد ذلك فوجد اللحم طبع (قول نهى عن بيع الولاء وعن هبته) (ح) النهي للتصريح وانما لا يصح ذلك فيه لانه لمحة كالنسب فكما لا يصح ذلك في النسب فكذلك لا يصح في الولاء وهذا مذهب العلماء من السلف والخلف وأجاز بعض السلف نقله ولعله لم يبلغه الحديث (ط) ولعله انما يعني به ما يترتب عليه من جبر الميراث فانه يترتب فيه جبر الميراث كما لو تزوج عبدا معتقة فولد منها ولد افيكون حرا بجره أمه ويكون

ابن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته قال مسلم الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث * وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالوا ثنا ابن عيينة ح وثنا يحيى ابن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل بن جعفر ح وثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا سفيان بن سعيد

ح وثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب ثنا عبيد الله ح وثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك يعني ابن عثمان كل هؤلاء عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ما غير أن التثني ليس في حديثه عن عبيد الله إلا البيع ولم يذكر الهبة وحديثي محمد (١٦٩) بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني

أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كتب النبي صلى الله عليه وسلم على كل بطن عقولة ثم كتب أنه لا يحمل مسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم بغير إذنه ثم أخبرتنا أنه لعن في صحيفته من فعل ذلك * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تولى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة لا يقبل منه صرف ولا عدل * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سليمان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تولى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة عدل ولا صرف * وحديثه إبراهيم بن دينار ثنا عبيد الله بن موسى ثنا شيخان عن الأعمش بهذا الاسناد غير أنه قال ومن وإلى غير

❖ أحاديث النهي أن يتولى الرجل غير مواليه ❖

(قوله كتب على كل بطن عقولة) (ط) معنى كتب أثبت وأوجب والبطن دون القبيلة والفخذ دون البطن والعقول الديات والديات لا تختلف باختلاف لبطن وإنما المعنى أنه ضم البطون بعضها إلى بعض فبما بينهم من الحقوق والغرامات لأنه كانت بينهم دماء وديات بسبب الحروب السابقة قبل الإسلام ورفع الله سبحانه ذلك عنهم وألف بين قلوبهم ببركة الإسلام وبركته صلى الله عليه وسلم (قوله لا يحمل مسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم بغير إذنه) (ع) ذهب قوم إلى أن السيد إذا أذن لمولاه أن يوالى غيره جاز لظاهر الحديث (ط) وليس بصحيح * ومذهب الجمهور المنع وإن أذن السيد لأنه إن أذن بعوض فهو بيع ولا يغير عوض هبة وكلاهما لا يجوز ولفظ الأذن إنما خرج لانهم أكثر ما يفعلونه بغير إذن فلا مفهوم له وكما لا يحمل أن يوالى الموالى فكذلك لا يحمل لاحد أن ينسب مولى لغير مواليه كما نص عليه في حديث أبي هريرة (قوله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل) (ط) أصل اللعنة الطرد فلعنة الله طرده عن رحمة سبحانه ونيله عقوبته ولعنة الملائكة عليهم السلام دعاؤهم عليه وطردهم له (ع) وتقدم العدل والصرف في كتاب الإيمان (قوله في الآخر خطبنا على الحديث) تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الحج

❖ أحاديث فضل العتق ❖

ولاؤه لمولى أمه مادام أبوه عبدا فإذا اعتقه سيده عاد ولاؤه لمعتق أبيه اتفاقا (ب) إنما كان موالى أبيه أولى لأن موالى الأب أولى من موالى الأم (قوله كتب على كل بطن عقولة) (ط) معنى كتب أثبت وأوجب والبطن دون القبيلة والفخذ دون البطن والعقول الديات والديات لا تختلف باختلاف البطون وإنما المعنى أنه ضم البطون بعضها إلى بعض فبما بينهم من الحقوق والغرامات لأنه كانت بينهم دماء وديات بحسب الحروب السابقة قبل الإسلام ورفع الله سبحانه ذلك عنهم وألف بين قلوبهم ببركة الإسلام وبركته صلى الله عليه وسلم (قوله لا يحمل مسلم أن يتوالى إلى آخره) ذهب قوم إلى أن السيد إذا أذن لمولاه أن يوالى غيره جاز لظاهر الحديث (ط) وليس بصحيح ومذهب الجمهور المنع وإن أذن السيد لأنه إن أذن بعوض فهو بيع ولا يغير عوض هبة وكلاهما لا يجوز ولفظ الأذن إنما خرج لانهم أكثر ما يفعلونه بغير إذن فلا مفهوم له وكما لا يحمل أن يوالى الموالى فكذلك لا يحمل لاحد أن ينسب مولى لغير مواليه كما نص عليه في حديث أبي هريرة (قوله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة عدل ولا صرف * وحديثه إبراهيم بن دينار ثنا عبيد الله بن موسى ثنا شيخان عن الأعمش بهذا الاسناد غير أنه قال ومن وإلى غير

(٢٢ - شرح الإي والسوسى - رابع) مواليه بغير إذنهم * وحديثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال خطبنا على بن أبي طالب فقال من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه الا كتاب الله وهذه الصحيفة قال وصحيفة معلقة في قراب سيفه فقد كذب فيها أسنان الأبل وأشياء من الجراحات وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرم ما بين عير إلى نور فن أحدث فيها حدثا وأوى محمد فاعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة هم فاولا عدلا وخدمة المسلمين

الله بكل ارب منها اربا منه
من النار * وحده ثنا داود
ابن رشيد ثنا الوليد بن
مسلم عن محمد بن مطرف
أبي غسان المدني عن زيد
بن أسلم عن علي بن حسين
عن سعيد بن مر جانة عن
أبي هريرة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
من أعتق رقبة مؤمنة
أعتق الله بكل عضو منها
عضوا من أعضائه من النار
حتى فرجه بفرجه
* وحده ثنا قتيبة بن سعيد
ثنا ليت عن ابن الهادي عن
عمر بن علي بن حسين عن
سعيد بن مر جانة عن أبي
هريرة قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول من أعتق رقبة
مؤمنة أعتق الله بكل
عضو منه عضوا من النار
حتى يعتق فرجه بفرجه
* وحده ثنا حميد بن مسعدة
ثنا بشر بن المفضل ثنا
عاصم وهو ابن محمد العمري
ثنا واقد يهني أخاه قال
حدثني سعيد بن مر جانة
صاحب علي بن حسين
قال سمعت أبا هريرة يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أيما امرئ مسلم

أعقق أمر أم سلمة استنقاذ الله بكل عضو منه عضواً منه من النار قال فانطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعلي بن الحسين فأعقق عبد الله قداً أعطاه به ابن جعفر عشرة آلاف درهم وألف دينار * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قال ثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه وفي رواية

الملك والمالك غيران أعتق محسن وتمسكو بالحديث لقوله فيشتر به فيعتقه فذلك يقتضى أن يكون بالخيار لا جبراً وأثبت جمهور الأئمة ومعنى الحديث عندهم أن الولد لما تسبب في عتق أبيه بالشراء نسب العتق اليه في قوله فيعتقه وأيضاً يمنع من تمسكهم بالحديث حديث الترمذى من ملك ذا رحم محرم فهو حر وإن كان ظاهر الحديث ماذكره ولكن هذا نص والنص أولى من الظاهر ثم اختلفوا فمن يعتق من القرابة فالمشهور أنهم عمود لنسب والاخوة فالعمود الأول الأبوان وإن علوا والثاني الأولاد وإن سفلوا وروى ابن خزيمة مندد وعمودى النسب فقط وبه قال الشافعى وروى ابن القصار ذوى الارحام المحرمة وبه قال أبو حنيفة ووجه الجمهور أن ما في عتق عمود الأبوة بالحديث ولقوله تعالى وبالوالدين احساناً وقوله تعالى ولا تلح لهما آف وليس من الاحسان أن يملك أباءً وما في عتق عمودى البنوة فتعلق أحما بنافيه بقوله تعالى أن كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً نزلت في الرد على الكفار في اضافتهم الولد الى الله تعالى فدل على منافاة البنوة للعبودية وتعلقوا في الآخرة بقوله تعالى عن موسى عليه السلام انى لأملك لأنفسى وأخى لانه لما استحال ملكه لنفسه استحال ملكه لأخيه والاحتجاج بهذه الآية في الاخوة ضعيف والاحتجاج بالقول بعتق ذوى الارحام حديث الترمذى المتقدم فهذه حجج الاقوال الثلاثة التى قال بجميعها فقهاء الامصار قلت استحسن اللخمي مذهب أبي حنيفة للحديث المذكور ويدخل في ولد الولد ولد البنت بخلاف الوصية والتحييس على الاولاد فانه لا يدخل ولد البنت (ع) اختلف عندنا فقيل لا يقتصر عتق القرابة الى حكم لقوله من ملك ذا رحم محرم فهو حر فظاهره أنه بنفس الملك عتق وقيل يقتصر الى حكم لاضطراب العلماء في المسئلة واختلاف المذهب فيها فيكون حكم الحاكم رافعا للخلاف قلت اختار اللخمي التفرقة بين الابوة والاخوة لضعف الخلاف في الابوة وقوته في الاخوة وعلى القول بالاقتدار الى الحكم نخرج اللخمي الخلاف في انتزاع ماله من الخلاف في انتزاع مال المعتق الى أجل اذا قرب الاجل والمشهور لا ينتزع مال القريب لان القاضي اذا عثر عليه بعتقه

وتمسكوا بظاهر قوله فيشتر به فيعتقه فانه يقتضى انه بالخيار لاضافة العتق الى الولد والجمهور على خلافه لحديث الترمذى من ملك ذا رحم محرم فهو حر وأجابوا عن الحديث بانه لما تسبب في عتق أبيه بالشراء نسب العتق اليه قلت وقد يجاب لهم أيضاً بان الحديث من باب التعليق بالمحال للبالغة المعنى لا يجزى ولد والده الآن يملكه فيعتقه باختياره وهو محال فالمجازات محال كما قال في قوله ولا تتكحوا ما تكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف أى ان أمكنكم أن تتكحوا ما قد سلف فأنكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تعريمه وسد الطريق الى اباحتها كما يتعلق بالمحال ويجوز أن تكون الفاء في قوله فيعتقه كما في قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم اذا جعلت التوبة نفس القتل ثم اختلفوا فمن يعتق من القرابة فالمشهور أنهم عمود للنسب ما علوا الأبوان وسفل الاولاد والاخوة مطلقاً وروى ابن خزيمة مندد وعمودى النسب فقط وبه قال الشافعى وروى ابن القصار ذوى المحرمة وبه قال أبو حنيفة واستحسنه اللخمي لحديث الترمذى المذكور ويدخل في الولد ولد البنت بخلاف الوصية والتحييس على الاولاد فانه لا يدخل ولد البنت (ع) وهل عتق القرابة بالحكم أو بنفس الشراء قولان (ب) اختار اللخمي التفرقة بين الابوة والاخوة لضعف الخلاف في الابوة وقوته في الاخوة وعلى القول بالاقتدار الى الحكم نخرج اللخمي الخلاف في انتزاع ماله من الخلاف في انتزاع مال المعتق الى أجل اذا قرب الاجل والمشهور لا ينتزع مال القريب لان القاضي اذا

ولا ينتظر به شيئاً والمعنى الى أجل ينتظر به أجله

﴿ كتاب البيوع ﴾

(د) الأزهرى وغيره ان البيع مشترك بين البيع والشراء فيقال بعث الشيء بمعنى أخرجه عن ملكى وبعته بمعنى اشترى به وكذلك اشترى به يطلق على الامر من فيقال اشترى به بمعنى بعته ويقال فى الشيء مبيع ومبيوع كخط وخيوط والمخدوف من مبيع واومفعول لانها زائدة فهي أولى بالحذف وقال الأخفش المخدوف عين الكلمة * الأزهرى وكلاهما صحيح * قلت * وأما البيع عرفاً فيأى الكلام عليه حيث تعرض له الامام (قوله مالك عن محمد بن يحيى) (ع) كذا الجميع ووقع من طريق عبد الغافر مالك عن نافع عن محمد بن يحيى زيادة نافع وهو خطأ محض والحديث معروف فى الموطأ وغيره وليس فيه لنافع ذكر يحال (قوله نهي عن بيع الملامسة والمناذرة) (م) الاحاديث الواقعة فى الباب كثيرة ونحن نعتد فصلاً جيداً يطلع منه على أمرار الشرع فاعلم أن العرب لبلاغتها وحكمتها وحرصها على تأدية المعنى للفهم بأخصر لفظ تخص كل معنى بلفظ وان كان مشاركاً لغيره فى أكثر وجوهه * ولما كانت الأملاك تنتقل عن ملك مالكةا بعوض وبغيره عوض سموا المنتقل بعوض يباع وحقيقة البيع انه نقل ملك الرقاب بعوض فنقل ملك الرقاب احتراز من نقل ملك المنافع فانه ليس يبيع بل اعماهونكاح ان كانت المنافع نكاح فرج واما اجارة ان كانت منافع غيره * قلت * اختلفت الطرق فى تعريف الحقائق الشرعية ففهم من عرفها من حيث صدقها على الصحيح والفاقد كتعريف من عرف البيع بأنه دفع عوض فى معوض ومنهم من يعرفها من حيث صدقها على الصحيح فقط لانه المقصود ويعرف الآخر من ذلك بالزوم كما فعل الامام ههنا فانه لما اعتقد أن البيع لفاقد لا ينقل الملك وانما ينقل شبهة الملك عرف البيع بما لا يصدق على الفاسد فقال هو نقل ملك الرقاب بعوض وتفسيره ما تقدم ويدخل فيه بهذا التفسير الصرف والمراطة وهبة الثواب والسلم لان البيع الأعم يشمل الاربعة وان أريد اخر اجها لانها لا تسمى يباعى العرف الخاص وانما يسمى كل واحد منها باسمه الخاص قيل هو نقل ملك الرقاب بعوض ومكايسة أحد عوضه غير عين معين غير العين فيه خرج الاول هبة الثواب والثانى الصرف والمراطة والثالث السلم * وتعقب ابن عبد السلام تعريف الامام والتعريف الذى قبله يذكره العوض فهما لان العوض انما يعرف بعد البيع وتعقب الشيخ الثانى بأنه لا يتناول الا بيع المعاطاة وتعقب الاول بأنه لا يتناول شيئاً من البيوع قال لان نقل الملك لازم البيع لانفس البيوع * ثم ان ابن عبد السلام قال البيع غنى عن التعريف لان حقيقة معروفة بالضرورة حتى للصبيان * وورده الشيخ بأن المعلوم حتى للصبيان وقوعه لاحقيقة فقال والاولى تعريفه فعرف البيع بالمعنى الاعم بأنه معاوضة على غير منافع ولا منفعة لذة فنصرج النكاح والاجارة وتدخل المراطة والصرف وهبة الثواب والسلم وعرفه بالمعنى الاخص بأنه عقد معاوضة ومكايسة أحد عوضه غير عين معين غير العين فيه وتفسير هذا ما تقدم قال وأما انقسامه الى بيع بت وخيار ومرا بحة وبيع غائب

عثر عليه يعقده ولا ينتظر به شيئاً والمعنى الى أجل ينتظر به أجله

﴿ كتاب البيوع ﴾

(ب) اختلفت الطرق فى تعريف الحقائق الشرعية ففهم من عرفها من حيث صدقها على الصحيح وللفاسد كتعريف من عرف البيع دفع عوض فى معوض ومنهم من يعرفها من حيث صدقها على

ابن أبى شيبة ولد والده
وحدثناه أبو كريب ثنا
وكيع ح وثناه ابن غيرتنا
أبى ح حدثنى عمر والباقر
ثنا أبو أحمد الزبيرى كلهم
عن سفيان عن سهيل
بهذا الاسناد مثله وقالوا
ولد والده * حدثنا يحيى
ابن يحيى التميمى قال قرأ
على مالك عن محمد بن يحيى
ابن حبان عن الاعرج
عن أبى هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن الملامسة والمناذرة
* وحدثنا أبو كريب وابن
أبى عمر قال ثنا وكيع عن
سفيان عن أبى الزناد عن
الاعرج عن أبى هريرة
عن النبى صلى الله عليه
وسلم مثله * وحدثنا أبو بكر
ابن أبى شيبة ثنا ابن غير
وأبو أسامة ح وثنا محمد بن
عبد الله بن غير ثنا أبى ح
وثنا ابن منثى ثنا عبد
الوهاب كلهم عن عبيد الله
ابن عمر عن نقيب بن سعيد
الرحمن عن حفص بن عاصم
عن أبى هريرة عن النبى
صلى الله عليه وسلم مثله
* وحدثنا قتيبة بن سعيد
ثنا يعقوب يعنى ابن عبد
الرحمن عن سهيل بن أبى
صالح عن أبيه عن أبى

فهو تقسيم له باعتبار عوارضه والافقية واحدة ويأتى تفسير الملامسة والمباذة حيث تعرض
لتفسيرهما فى الحديث (م) واذا علمت حقيقة البيع فاركانه أربعة العاقدان ومن فى معناهما والمعقود
به وعليه والعقد قولنا ومن فى معناهما احتراز من أب عقد على ولده أو وصى عقد على يتيمة فشرط
العاقد اطلاق اليد والاختيار فاطلاق اليد احتراز من المحجور عليه والمحجور عليهم أربعة أصناف
* الأول المحجور عليه لحق نفس كالمصغير والمجنون والبالغ السفية * واختلف فى السفية المهمل فقيل
بمضى بيعه وقيل بردمطلقا وقيل بردان كان ظاهر السفية بمعنى ان كان خفيه * واختار المحققون
من شيوخنا الرد وسبب هذا الخلاف انه اتفق على رد فعل السفية المحجور عليه * واختلف فى علة الرد
فقال المحققون من شيوخنا علة الرد السفية والمهمل سفية فبرد فعله * وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول
انما علة السفية لان الرد دارمه وجودا وعدمه أما وجودا فلا نالتفقا على رد فعل الصغير والمجنون
ومن بلغ سفيا ولم يصل الى خمس وعشرين سنة ما داموا فى الحجر وأما عدمه فالان السفية اذا ثبت
رشد وجب تسليم ماله اليه * قلت * والدوران أحد طرقي اثبات العلة على ما هو مذكور فى
أصول الفقه (م) وكذلك اختلف المذهب فى المحجور اذا ثبت رشد ولم ينكر حجره عنه والنظر عند
شيخنا يقتضى جواز فعله لوجود علة الجواز وهى الرشد وارتفاع علة الحجر وهى السفية وكذلك
يجرى الخلاف فى المرتد اذا باع قبل الحجر عليه قياسا على السفية المهمل والمراد بالرشد حسن التدبير
فى صلاح أمر الدنيا لا فى صلاح الدين * وقال بعض أصحابنا الرشد صلاحهما معا * والأول أصح لانه
لا أعظم فسادا من الكفر وهو لا يوجب رد بيعاتهم اذا تعاكموا لينا وقد باع على العصاة وقد حدد
صلى الله عليه وسلم فى الزنا والخمر وقطع فى السرقة ولم ينقل انه حجر على أحد منهم * الثانى من
الأصناف الأربعة المحجور عليه لحق غيره الملك الغير ما فى يده كالعبد مع سيده * الثالث المحجور
عليه خوف أن ينتقل ما فى يده الى غيره كالمريض والزوجة فباذا كل واحد منهما على ثلثه
ويلحق بهما المرتد مع المسلمين * الرابع المحجور عليه لتعلق حق الغير بما فى ذمته كالمرتد
والمديان اذا ضرب على يد كل منهما * وأما قولنا مطلق الاختيار فهو احتراز من المكروه فانه لا يلزمه
عقده وقد أباح الله سبحانه له اظهار كلمة الكفر لان الاكراه صيره غير قاصد لفعله ومن لا قصد
له لا يلزمه بيعه وألزمه المخالف طلاقه وعقده وهذا التعليل برده ورد عليه أيضا حديث رفع
عن أمى خطوها ونسيانها وما استكرهوا عليه * وأما السكران فتلزمه الحدود * وحكى
بعضهم الاجماع على قتله اذا قتل قال بعضهم * وانما فارق المجنون فى ذلك لانه متعدد بشر به ما زال
عقله ففعله كفعل المكتسب القاصد قال بعضهم ولان رفع التكليف عن المجنون رخصة وهذا
عاص بشر به ولا يترخص للعاصى وأما عقوده فالمشهور لزوم الطلاق والعق لا نهما من ناحية
الحدود وعندنا رواية شاذة أنه لا يلزمه الطلاق قياسا على المجنون وسلم بعض أصحابنا أنه لو صب

الصحيح فقط لانه المقصود وبعرف الآخر من ذلك باللزم كما فعل الامام هنا فانه لما اعتقد أن البيع
الفاسد لا ينتقل الملك وانما ينقل شبهة الملك عرف البيع بما لا يصدق على الفاسد فقال هو ينقل ملك
الرقاب بعوض فنقل ملك الرقاب احتراز عن نقل ملك المنافع فانه ليس يبيع بل هو امانكاح أو اجارة
وقوله بعوض يخرج الصدقة وما فى معناها ويدخل فيه بهذا التفسير الصرف والمراطة وهبة الثواب
والسلم لان البيع الاغم يشعل الأربعة وتعقب ابن عبيد السلام تعريف الامام والذي قبله بذكره
العوض فيهما لان العوض انما يعرف بعد البيع وتعقب الشيخ الاول بانه لا يتناول الا بيع المعاملات

في حلقه الخمر حتى ذهب عقله ان الطلاق لا يلزمه لانه غير متعد في الشراب وأما بيعه فمجهور
أصحابنا انما لا تلزمه لانه بسكره نقص تميزه عن السفه والسفيه لا يلزمه بيعه وان كان يقام عليه
الحد كما يقام على السكران وبعض أصحابنا يقول يلزمه البيع كما يلزم الحد الثاني والثالث المعقود
به وعليه وحكمهما واحد لان كل معقوده معقود عليه وانما لتقسيم هو الذي جرى افراد كل
منهما بالذكر ثم لتعلم أن الاشياء على أربعة أقسام الأول ما لا منفعة فيه البتة كملية الدم والخمر
فهذا لا يجوز العقد به ولا عليه لانه من أكل أموال الناس بالباطل وسهل بعض أصحابنا في امساك
الخمر للتفليل على القول بجواز تحليلها والثاني ما فيه منفعة مقصودة وهو على ثلاثة أقسام الأول
أن تكون منافعه كلها محرمة فهو كالاول من الخمر والميتة الثاني أن تكون كل منافعه محالة
كالثوب وغيره من ضرور الأموال فبيعه جائز اجماعا الثالث أن تكون منافعه مختلفة فهذا موضع
الاشكال ومزلة الاقدام وفيه ترى العلماء يضطربون وأنا أكشف عن مشكله ان شاء الله تعالى
ليهن عليك اختلافه وذلك انك علمت جواز البيع عند حلية جميع المنافع وحرمة عند حرمة جميعها
فاذا اختلف عليك فانظر فان كان جل المنافع والمقصود منها محرما حتى صار المحلل من المنافع
كالطرح فيلحق بقسم المنع لان المطرح في حكم العدم فصار كان المنافع كلها محرمة فان كان الأمر
بالعكس وهو أن تكون كل المنافع والمقصود منها مباحا والمحرم يطرح فالحقه بقسم الجائز لان
المطروح أيضا كالعدم فصارت المنافع كلها كأنها محالة ويجوز يشكل من هذا القسم وجهان الأول
أن تكون تلك المنفعة المحرمة مقصودة مرادة وسائر المنافع مباح مقصود فينبغي أن يلحق هذا
بقسم المنع لان كون تلك المنفعة المحرمة مقصودة تؤذي بان لها حصه من الثمن والمعاوضة عليها لا تحل
والعقد واحد لا يتبع بعض فيفسد الجميع وأيضا فان ما يخص المنافع المحالة مجهول لو قدر انفراد
بالمعاوضة الثاني أن يشك في تلك المنفعة المحرمة هل هي مقصودة أم لا وسائر المنافع المحالة مقصودة
فهاهنا يقف المتورع فلا يجزم بالتحريم لكون المقصود من المنافع محالة ولا ينشط أن يبيع لاشكال
تلك المنفعة المحرمة هل هي مقصودة أم لا ويتساهل الآخر فيقول بالكراهة ولا يبيع ولا يحرم
فاحفظ هذا الاصل فانه من مدهشات العلم ومن مثله علماء هان عليه جميع مسائل الخلاف الواردة
عليه في هذا الباب وأفتى وهو على بصيرة في دين الله تعالى ويكفيك من أمثلة هذا الباب على كثرتها
ما وقع لأصحابنا من الخلاف في بيع كلب الصيد فانه لو لم يرد الحديث بالنهي عن بيعه استخرج
حكمه من هذا الاصل فنقول في كلب الصيد من المنافع كذا وكذا فتعدها فان وجد جميعها محلا
جاز البيع وان وجد جميعها محرما لم يجز وان اختلفت نظر هل المقصود المحلل أو المحرم ويعطى
الحكم للغالب على ما تقدم أو تكون المنفعة الواحدة محرمة ولكنها المقصود فمتنع على ما بيناه
أو يلتبس كونها المقصود فتقف أو يكره على ما بيناه والعرض على هذا الأصل هو سبب اضطراب

وتعقب الثاني بانه لا يتناول شيئا من البيوع قال لان نقل المالك لازم البيع لانفس البيع ثم ان ابن عبد
السلام قال البيع غنى عن التعريف لان حقيقة معروفة للصبيان ورده الشيخ بان المعروف حتى
للصبيان وقوعه لاحقيقته قال فالأولى تعريفه فعرف البيع بالمعنى الاعمال بانه معاوضة على غير منافع
ولامتعة لانه يفرض النكاح والاجارة وتدخل المرافلة والصرف وهبة الثواب والسلم وعرفه بالمعنى
الاخص بانه عقد معاوضة ومكايسة أحد عوضه غير عين معين غير العين فيه خرج بالاول هبة الثواب
وبالثاني الصرف والمرافلة وبالثالث السلم قال وأما انقسامه الى بيع بات وخيار ومراجعة وبيع غائب

قال أخبرني عمرو بن دينار
عن عطاء بن مينا أنه سمعه
يحدث عن أبي هريرة أنه
قال نهى عن بيعتين
الملاسة والمباذة أما
الملاسة فإن يمس كل
واحد منهما ثوب صاحبه
بغير تامل والمباذة أن يبتذ
كل واحد منهما ثوبه إلى
الآخر ولم ينظر واحد منهما
إلى ثوب صاحبه * وحدثنى
أبو الطاهر وحملة بن يحيى
واللفظ الحرمة فلا أخبرنا
ابن وهب قال أخبرني
يونس عن ابن شهاب قال
أخبرني عامر بن سعد بن أبي
وقاص أن أبا سعيد الخدري
قال نهانا رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن بيعتين
ولبتين نهى عن الملاسة
والمباذة في البيع والملاسة
لمس الرجل ثوب الآخر
بيده بالليل أو بالنهار
ولا يقبله إلا بذلك والمباذة
أن يبتذ الرجل إلى الرجل
بثوبه ويبتذ الآخر إليه ثوبه
ويكون ذلك بيعهما من
غير نظر ولا تراض وحدثنى
عمر والباقد ثناء يعقوب بن
إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن
صالح عن ابن شهاب بهذا
الاسناد * وحدثنى أبو بكر
ابن أبي شيبة ثنا عبد الله
ابن أدريس ويحيى بن
سعيد وأبو أسامة عن عبيد

العلماء فيه وكذلك بيع الزبل لبزبل به النبات ومواقع فيه لابن القاسم وأشهب في المدونة وكتاب
ابن الموازي على هذا الأصل يعرض ومنه يعرف الحق وقد نبه صلى الله عليه وسلم عن هذا المعنى الذي
بسطناه باختصار لفظ فقال في الجمران الذي حرم شرها حرم بيعها ومن كلامه هذا اقتضينا هذا الأصل
العظيم لأن المنفعة فيه ليس إلا الشرب فإذا امتنع امتنع المعاوضة لأن المشتري إذا بذل الثمن وامتثل
أمر الله تعالى فلم يشر بها فقد سد في بذله ماله فيها لا ينتفع به وصار من أكل المال بالباطل وكذلك
أيضاً نبه صلى الله عليه وسلم على هذا في حديث لمن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا
أثمها لأن المقصود من الشحم الأكل فإذا حرم حرم ثمنه وهذا من وضوحه كاد أن يلحق بالمقليات
وقد نبه صلى الله عليه وسلم على الأصل المشكل لأنه لما قيل في شحم الميتة يارسول الله إنه تطلى به
السفن فاجاب بما يدل على المنع ولم يردهم في اعتلالهم بالحاجة إليه في بعض المنافع وهذا على
طريقة من يخفف استعماله في هذه المواضع فيكون في بعض المواضع محللاً ولأن المقصود انما هو
الأكل والأكل محرم فلم يرخص في البيع لذلك ويلحق بهذا المعنى بيعات الغرر لأنه قد لا يحصل
المبيع فتصير المعاوضة على غير منتهى به وقد تقدم الآن عدم المنفعة فيما تقدم محقق وهو هنا
مقدور ومجوز

فصل * وأما العقد فشرطه السلامة من المنهيات كلها وهي محصورة فيا تقدم وأما ما شذ عنه مما
يرجع إلى أصول أخر كالتنهي عن البيع يوم الجمعة فيأتي الكلام عليه عند محله ان شاء الله تعالى
(قوله أما الملاسة الخ) (ع) قد فسر هاهنا الحديث بما ذكر (د) لنا في تفسير الملاسة ثلاثة أوجه
أحدها قول الشافعي هي أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلام فيلمسه المشتري فيقول له صاحبه بعتك
بكذا ولا خيار لك إذا نظرتة ويقوم لمسه مقام نظرك * الثاني أن يجعل لنفسه اللبس فيقول إذا
لمسته فهو مبيع لك * الثالث أن يبيعه الشيء على أنه إذا لمسه انقطع خيار المجلس وغيره والبيع
باطل في الثلاثة * ولنا في تفسير المباذة ثلاثة أوجه أيضاً * أحدها قول الشافعي هو أن يجعل لنفسه
التبذيعا * الثاني أن يقول بعتك فإذا نبذته اليك انقطع الخيار ولزم البيع * الثالث أن المراد
بيع الحصة على ما يأتي في تفسيره * قلت * قال في المدونة الملاسة أن يبيع الثوب ولا ينشره ولا يعلم
ما فيه أو يتناعه ليلادون تأمل أو يتناعه مدرجا لا ينشره من جرابه والمباذة أن تنبذ ثوبك إليه بثوبه
دون تأمل منك كما قال وأما بيع العدل على البرئ فحائز وما زال الناس يجيزونه وبين عدد ما فيه
من الثياب وأصنافها وذرعها وصفاتها (قوله ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض) (ع) أي
على الإلزام فيما فعلا من نبذ وملاسة ولو فعلاه على أنه بالخيار إذا زال الظلام ونشر الثوب فإن رضيه
أمسكه جاز * قلت * هذا المسمى بالبيع على خيار الرؤية ونص في المدونة على جوازه (قوله
نهى عن بيع الحصة) (م) قيل هو أن يقول أبيعك من هذه الأرض من هنا إلى ما تنهى إليه رمي
فهو تقسيم له باعتبار عوارضه والاختصاص به واحدة (قوله ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض)
(ع) على الإلزام فيما فعلاه من نبذ وملاسة ولو فعلاه على أنه بالخيار إذا زال الظلام ونشر الثوب
فإن رضيه أمسكه جاز (ب) هذا المسمى بالبيع على خيار الرؤية ونص في المدونة على جوازه (قوله
نهى عن بيع الحصة) قيل هو أن يقول أبيعك من هذه الأنواب أي ثوب وقعت عليه الحصة التي

الله * وحدثنى زهير بن حرب واللفظ له ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة

الحصاة ولا يخفى ما في ذلك من الجهل لاختلاف قوة الرمي وعوائق الرمي وقيل أن يقول أبيعك من هذه الأنواب أي ثوب وقعت عليه الحصاة التي أرى بها وهذا كلالول وقيل أن يقول أرى بحصاة فخرج كان لي بعده دراهم وهذه التأويلات أحسن ما فسر به وفيه تفسير رابع وهو أن يقول اذا أعجبني ثوب وضعت عليه حصاة وهذا اذا كان بمعنى الخيار ويكون وضع الحصاة علما على الاختيار جازا لأن تكون عادتهم في الجاهلية أن يضيفوا إلى ذلك ما يفسد البيع كما يقولون وان وضعت الحصاة بعد عام أولم يعينا الثمن ويكون ما وضع عليه الحصاة انما يأخذ به القيمة وفيه تفسير خامس وهو أن يقول المستام اذا وقعت الحصاة من يدي فقد وجب البيع وهذا أيضا ان كان سقوط الحصاة لاختياره في بيع خيار جازا اذا وقع على صفة من الاجل وغيره (قوله عن بيع الغرر) (م) الغرر اسم جامع لبياعات كثيرة ويبيع الغرر ما ترد بين السلامة والعطب * قلت * تعقبه الشيخ بأنه غير جامع قال لانه يخرج عنه الغرر الذي في فساد بيع الجزاف ويبيع في بيعته وعرفه بأنه ما شك في حصول أحد عوضيه والمقصود منه غالبا (م) وعلة المنع من بيع الغرر انه من كل المال بالباطل على تقدير أن لا يحصل المبيع وقد نبه صلى الله عليه وسلم على هذه العلة في بيع الثمار قبل بدو صلاحها بقوله أريت ان منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه * قلت * اختلف في علة المنع من بيع الغرر فقال ابن عبد السلام هو ما يؤدي اليه من التنازع بين المتبايعين ورد بأن كثيرا من صور بيع الغرر عريضة عن التنازع كبيع الآبق والتمر قبل بدو صلاحه وقيل العلة الغرر لاشتماله على حكمة هي حجر البائع عن التسليم وهو ما أشار اليه الامام من ذهاب المال باطلا على تقدير عدم الحصول وهذا كتعابل القصر بوصف السفر لاشتماله على حكمة درة المشقة وقد كان الحجاب من شيوخ شيوخنا ينسكت على متفهمة الوقت ويقول يملون بالغرر ولا يعرفون وجه العلة فيه (م) ولما رأينا العلماء أجمعوا على فساد بعض بياعات الغرر كالجنين والطير في الهواء والسملك في الماء وعلى صحة بعضها كبيع الحبة وان كان حشوها غير مرقى وكراء الدار شهرا مع احتمال كون الشهر ناقصا وتاما ودخول الحمام مع اختلاف الناس في قدر ما يحتاجون اليه من الماء واختلاف لثمتهم فيه وكالشرب من السقاء مع اختلاف الناس في قدر ما يشربون واختلفوا في بعضها وجب أن يفهم عنهم انما منعوا ما أجمعوا على منعه لقوة الغرر في تلك الصور مع أن الغرر فيها مقصود وانما أجازوا ما أجمعوا على جوازه ليسارة الغرر فهم ما عرفت أنه غير مقصود وتدعو الضرورة إلى العفو عنه * قلت * قال الباجي يسير الغرر في البياعات عفوا ولا يكاد يفارق شيئا من البيوع وزاد الامام هم في كونه عفوا شرطين كما ترى أحدهما أن يكون ذلك اليسير غير مقصود والثاني أن تدعو إلى ارتكابه الضرورة * وتعقب ابن عبد السلام هذا الشرط الثاني وقال زيادة المازري أن تدعو الضرورة إلى ارتكابه مشكل من وجهين الاول ان علة المنع من بيع الغرر انما هي ما يؤدي اليه من

وعن بيع الغرر * حدثنا
بجعي بن بجعي ومحمد بن ربح
قالا أخبرنا الليث ح وثنا قتيبة
ابن سعيد ثنا ليث عن نافع

أرى بها وقيل أن يقول أرى بالحصاة فخرج كان لي بعده دراهم ولا يخفى منعه بهذه التفسيرات الثلاثة للجهالة (قوله عن بيع الغرر) (م) بيع الغرر بين السلامة والعطب (ب) تعقبه الشيخ بأنه غير جامع قال لانه يخرج عنه الغرر الذي في فساد بيع الجزاف ويبيع في بيعته وعرفه بأنه ما شك في حصول أحد عوضيه أو المقصود منه غالبا * واختلف في علة المنع من بيع الغرر فقال ابن عبد السلام هو ما يؤدي اليه من التنازع كبيع الآبق والتمر قبل بدو صلاحه وقيل العلة الغرر لاشتماله على حكمة هي حجر البائع عن التسليم وهو ما أشار اليه الامام من ذهاب المال باطلا على تقدير عدم

التنازع فإذا كالتغرر يسيرا غير مقصود للتباعد ارتفع النزاع فلا وجه لاشتراط أن تدعو الضرورة لارتكابه * الثاني أن اشتراطه يؤدي إلى أن تكون أكثر البياعات رخصة وهو باطل * ويبان ذلك أنهم يقولون والمأزى فيهم أن أكثر البياعات لا تخلو من يسير غرر فإذا اشترط مع ذلك أن تدعو الضرورة والحاجة وما يجوز عند الحاجة ويمتنع عند عدمها فهو رخصة * وأجاب الشيخ عن الأول بمنع أن تكون العلة ما يؤدي إليه من التنازع وقد تقدم * سألنا عنها العلة لكانها مستتبطة فيتعارض في يسير الغرر غير المقصود إذا لم تدع الضرورة إلى ارتكابه كدخول الحمام في بعض الناس عموم النهي عن بيع الغرر ومفهوم العلة المستتبطة ولا إشكال حينئذ في المنع لأن العموم مقدم على مفهوم لـ العلة المستتبطة * وأجاب عن الثاني بمنع أن ما جاز عند الحاجة وامتنع عند عدمها رخصة مطلقا بل إنما هو رخصة عند الحاجة الخاصة بكل المنة فإنه لا يجوز لبعض الناس في بعض الأزمنة لأعمالهم ما وما ما جاز عند الحاجة لكل الناس وفي كل الأزمنة فليس برخصة * والدليل على هذا التفصيل الاستقراء فإنا استقرينا صور الرخصة فوجدناها ليست إلا فيما كان خاصا كـ كل المنة وبيع العربية وغيرهما * قال وأما يلزم على عدم اشتراط أن تدعو الحاجة أن يجوز شراء حشوجة مع ثوب آخر كما يجوز شراؤه المحشوق مع جبته ولا فرق إلا الحاجة إلى شرائه مع جبته (م) وإذا شئت ما استنبطناه من هذين لأصلين وجب أن ترد المسائل المختلف فيها بين فقهاء الأمصار إليها فنأجيز رأي الغرر فيها يسيرا وغير مقصود ومن منع رآه كثيرا مقصودا * قالت * أجرواؤه ذلك على هذين الأصلين سبقه به الباجي * ابن عبد السلام والمنع فيما شك في يسارته أقرب لظاهر الحديث * وأيضا فإن شرط لبيع العلم بصفة المبيع والغرر يمنع من العلم به فالشك في يسارة الغرر شك في الشرط والشك في الشرط قاذح * نعم فيه بحث وهو احتمال أن يقال الغرر مانع ولشك في المانع لا يقدر ويؤيد الجواز أن أكثر البياعات لا تخلو عن غرر يسير والمادة أنه إذا شك في صورة أن تلحق بأكثر أنواعها وأكثر أنواعها ليسير المغتفر قال الشيخ ويرد بان كثرة صور اليسير المغتفر يعارضه أن أكثر صور الفساد لا تخلو عن لغرر الكثير فليس الحاقه بصورة الجواز أولى من الحاقه بصورة المنع (قوله في الآخر) عن بيع جبل الحبلية (ع) هو بفتح الباء فيهما إلا أن الأول مصدر جبلت المرأة بكسر الباء والثاني اسم جمع حابل كظالم وظلمة * وقال الأخفش هو جمع حابلة * ابن الأنباري التاء في الحبلية للبالغة كقولهم مسخرة * أبو عبيد والحبل مختص بالآدميات ولا يقال في غيرهن من الحبلولة إلا حبل الإما في هذا الحديث وقد فسّر في الحديث حبل الحبلية أنهم كانوا يتابعون إلى أن ينتج النتاج * وعلة النهي ما في الأجل من الغرر وهذا التفسير أخذ مالك والشافعي * وفسره أحمد وأبو حنيفة بأنه شراء النتاج نفسه ويرجع إلى هذا وإلى بيع الجنين وإلى بيع ما ليس عندك وبيع ما لا يعرف ويدل عليه حديث النهي عن بيع الملاقح والمضامين وقيل هو بيع الجنين * وقال المبرد هو عند بيع جبل الكرمه إذا لم تبلغ والحبلية الكرمه ويكون هذا أصلا في منع البيع بثمن إلى أجل مجهول * وقد اختلف عندنا في بيعاعات كالبيع إلى العطاء فنأجيز رأي العطاء أجلا معلوما بالعادة ومن منع رآه تخلف فيه العادة فهو

الحصول وقد كان الحباب من شيوخ شيوخنا ينسكت على متفهمة الوقت ويقول يملأون بالغرر ولا يعرفون وجه العلة فيه (قوله نهى عن بيع جبل الحبلية) بفتح الباء فيهما (ع) لأن الأول مصدر جبلت المرأة بكسر الباء والثاني اسم جمع حابل كظالم وظلمة * وقال الأخفش هو جمع حابلة * ابن الأنباري التاء في الحبلية للبالغة كقولهم مسخرة * أبو عبيد مختص بالآدميات ولا يقال في

عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع جبل الحبلية * حدثني زهير بن حرب ومحمد بن مشفى واللفظ زهير قال ثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية يتابعون لحم الجزر وإلى جبل الحبلية وجبل الحبلية أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نجت فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن

خلاف في حال لافي فقه

﴿ أحاديث لا يبيع بمضكم على بيع بعض ﴾

(ع) تقدم الكلام على ذلك في أول السكاح (د) مثال أن يبيع على بيع أخيه أن يشتري رجل سلعة على خيار فيقول له رجل افسخ عن نفسك وأنا أبيعك نظيرها بارخص ومثال أن يشتري على شراء أخيه أن يكون الخيار للبائع فيقول له رجل آحر افسخ عن نفسك وأنا أشتريها منك بأكثر ﴿ قلت ﴾ والذي تقدم للقاضي في السكاح هو أن الإمام قال هناك معنى لا يبيع على بيع أخيه لا يسم على سومه وعلة الهى ما يؤدى اليه من الضرر * وكره بعضهم بيع الزيادة لظاهر الحديث خوف الوقوع في ذلك وإذا كان الهى انما هو بعد المراكنة خرج بيع الزيادة (ع) قيل معنى لا يبيع لا يشتري وأما بيع الرجل سلعة على بيع أخيه فغيره منى عنه والأولى أن يكون على ظاهره وهو أن يعرض سلعته على المشتري برخص ليزيده في شراء سلعة الآخر الراكن الى شرائها ﴿ قلت ﴾ البيع على البيع حقيقة انما هو إذا انعم الأول ولم تعدرت الحقيقة حل على أقرب المجاز اليها وهى المراكنة وإذا كانت العلة ما يؤدى اليه من الضرر فلا فرق بين السوم على السوم والبيع على البيع في الصورة التي ذكر وهو أن يعرض بائع سلعته على مشتريها كرا للاول وكثيرا ما يفعله أهل الاسواق اليوم براكن صاحب الخانوت المشتري فينشر جاره بمخاتوته سلعة نظيرها بحيث يراها المشتري (قوله في الآخر لا يسم المسلم على سوم المسلم) ﴿ قلت ﴾ المنصوص في المذهب أن البائع إذا ركن الى يهودى فلا يسم عليه وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة وجوزة الأوزاعى وإذا كان المذهب ذلك فلفظ المسلم خرج مخرج الغالب لا مفهوم له وتقدم في السكاح انه إذا كان الخاطب الأول فاسقا تجوز الخطبة على خطبته وكان الشيخ يقول وكذلك عندى في السوم على السوم انه إذا كان كسب الأول حراما انه يجوز السوم على سومه ويأتى في بيع النجس أن ابن العربى قال السلعة إذا لم تبلغ قيمتها جاز النجس فيها بر قال ان فاعله يثاب على ذلك وكان الشيخ أيضا يقول وكذلك عندى في أن السائم الأول إذا لم تبلغ السلعة قيمتها جاز السوم على سومه قياسا على ما ذكر ابن العربى فقيل له الفرق هو أن الثانى في مسئلة السوم بمراكنته سلم حقه في الزيادة بخلاف مسئلة

نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن منى واللفظ زهير قال لا يبيع على بيع بعض * حدثنا زهير بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته الا أن يأذن له * حدثنا يحيى بن أبوب وقية بن سعيد وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسم المسلم على سوم المسلم وحدثني أحمد بن ابراهيم الدورى ثنا عبد الصمد

غيره من الحيوان حل الاما في هذه الاحاديث (قوله لا يبيع الرجل على بيع أخيه) (ح) مثال أن يبيع على بيع أخيه أن يشتري رجل سلعة على خيار فيقول له رجل افسخ عن نفسك وأنا أبيعك نظيرها بارخص * ومثال أن يشتري على شراء أخيه أن يكون الخيار للبائع فيقول له رجل افسخ عن نفسك وأنا أشتريها منك بأكثر (قوله لا يسم المسلم على سوم المسلم) (ب) المنصوص في المذهب أن البائع إذا ركن الى يهودى فلا يسم عليه وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة وجوزة الأوزاعى وإذا كان المذهب ذلك فلفظ المسلم خرج مخرج الغالب لا مفهوم له وتقدم في السكاح انه إذا كان الخاطب الاول فاسقا تجوز الخطبة على خطبته وكان الشيخ يقول وكذلك عندى في السوم اذا كان كسب الاول حراما يجوز السوم على سومه ويأتى في بيع النجس قول ابن العربى قال السلعة اذا لم تبلغ قيمتها جاز النجس فيها بر قال ان فاعله يثاب على ذلك وكان الشيخ يقول وكذلك عندى أن السائم الاول اذا لم تبلغ السلعة قيمتها جاز السوم على سومه قياسا على ما ذكر ابن العربى فقيل له الفرق هو أن الثانى في مسئلة السوم بمراكنته سلم حقه في الزيادة بخلاف مسئلة النجس فلم يقبل الفرق

التجش فلم يقبل الفرق (قوله عن أيهما) (ع) كذا هو بكسر الباء لجميع شيو خنا قال بعضهم وليس بصواب إذ ليسا بأخوين وفي بعض الروايات أبو يهما بالواو وهو الصواب قال بعضهم ولعله أيهما بفتح الباء على لغة بعضهم في تثنية أب

● أحاديث النهى عن التلقى ●

(قوله لا يتلقى الركبان) ● قلت ● التلقى أن تتلقى السلع الواردة لتحمل بيعها بقرية قبل وصولها إليها (م) والنهى عن التلقى معقول المعنى وعلته ما يقع من الضرر بالغير وقد ينقدح في نفس المتأمل أنه معارض للنهى عن بيع الحاضر للبادى لأن ذلك الحديث يقتضى عدم الاستقصاء للجالب وحديث التلقى يقتضى الاستقصاء ● والجواب أنهما من باب واحد لأن الأحكام مبنية على المصالح ومن المصالح تقديم مصلحة الجماعة على الواحد وكذلك قيل في الحديث الآخر وعيت مصلحة أهل الحاضرة على مصلحة الواحد الجالب فالحديثان متماثلان لا متعارضان (ع) ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز لتلقى الآن يضر بالناس فيترك ● قلت ● ويأتى الخلاف في التلقى هل هو لحق الجالب أو لأهل الأسواق (ع) ولا خلاف في منع التلقى بقرب المضر وأطرافه ● واختلف في حد المنع فكرهه مالك على مسيرة يومين وعنه أيضاً بإباحته على ستة أميال ● قلت ● ويخرج من كلام شيخنا أبي عبد الله أن المذهب المنع لمن تأمل كلامه وهو خلاف مقتضى قول عياض بإباحته في السنة ● وحكى ابن العربي في العارضة في حد التلقى ثلاث روايات ● الأولى أنه الميل ● الثانية أنه فرسخان ● الثالثة رواها ابن وهب اليومان ● وروى ابن المواز في قوم خرجوا الغزو وتجرفلقوا سلم بحر يجوز لهم أن يشتروا منها اللاكل لا للتجر ● واختلف في خروج التجار لشراء الغلات في الحواط ويدخلونها في أوقات متعددة إلى الحاضرة فأجازها ابن القاسم وأشهب ● وروى أشهب منعه ولونوى الجالب لمصر أنه إن وجد مبتاعاً بطريقه بباعه ● فقال ابن القاسم لا يبيعه إلا بالمصر ● ابن رشد لا يبيعه ممن يريده للبيع وجائز بقرية على أميال من المصر ممن يريده لللاكل ولواخترته بالطريق بموضع لا سوق فيه ثم بداله أن يبيعه جازاً أن يبيعه من أهل المحر ولولسفره ويبيعه ممن يخرج اليه من الحاضرة بيجرى على الخلاف

(قوله عن أيهما) (ع) كذا هو بكسر الباء لجميع شيو خنا قال بعضهم وليس بصواب إذ ليسا بأخوين وفي بعض الروايات أبو يهما بالواو وهو الصواب قال بعضهم ولعظ أيهما بفتح الباء لغة بعضهم في تثنية أب

● باب النهى عن التلقى ●

● هشام بن حسان القردوسى بضم القاف وسكون الراء وآخره سين مهملة وقردوس قبيلا في الأزد (قوله لا يتلقى الركبان) (ب) التلقى أن يتلقى السلع الواردة لتحمل بيعها بقرية قبل وصولها إليها (م) وعلة النهى ما يقع من الضرر بالغير (ع) ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز التلقى الآن يضر بالناس فيترك ولا خلاف في منع التلقى بقرب المصر وأطرافه ● واختلف في حد المنع فكرهه مالك على مسيرة يومين وعنه أيضاً بإباحته على ستة أميال (ب) وحكى ابن العربي في العارضة في حد التلقى ثلاث روايات الأولى أنه الميل الثانية فرسخان الثالثة رواها ابن وهب أنه اليومان وروى ابن المواز في قوم خرجوا الغزو وتجرفلقوا سلم بحر يجوز لهم أن يشتروا منها اللاكل لا للتجر ● واختلف في خروج التجار لشراء الغلات في الحواط ويدخلونها في أوقات متعددة إلى الحاضرة فأجازها ابن القاسم وأشهب ● وروى أشهب منعه ولونوى الجالب لمصر أنه إن وجد مبتاعاً بطريقه بباعه فقال ابن القاسم

تنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ● وحدثننا محمد بن منقث شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ● وحدثننا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي شعبة عن عدى وهو ابن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يستام الرجل على سوم أخيه وفي رواية الدورقي على سمية أخيه ● حدثني يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتلقى الركبان لبيع ولا بيع بعضكم على بيع بعض

في أهل الحاضرة يخرجون لشراء الغلات من الحوائط (ع) وأما إذا دخلت السلعة البلد فان لم يكن لها سوق جاز شرؤها إذا دخلت وان لم تبلغ الأسواق * وان كان لها سوق فاجاز بعض المتأخرين بيعها في أول السوق * قلت * يريد بقوله وان لم تبلغ الأسواق أسواق غيرها إذا العرض أنها لا سوق لها (م) واختلف عندنا إذا لم يقصد التلقي لم يرزالي خارج البلد بل كان على بابها حتى مر به بعض أهل البادية هل يشتري منه ما يحتاج إليه قبل وصوله إلى السوق فنع بعموم الحديث وأجيز لأنه لم يقصد التلقي والاستبداد على أهل الأسواق * قلت * فالخاصل أن سبب الخلاف هل هو التلقي أو قصد الاستبداد وهذا الفرع يصف قول المتأخر لاجتماع علتين فيما ذكر ولعل هذا المتأخر رأى أن أول السوق كاف * الباجي ولو وصلت السوق دون ربها فتلقيها من اشتراها منه فلا نص وهو عندى تلق ممنوع وعكس هذا أن يرد خبر السلعة ولن تصل فتشتري منه على الصفة فقال الامام لا خير فيه وهو من التلقي * وفي الواضحة ولو بلغت موقعا وانقلب فيها ولم يبع أو باع بعضها فلا بأس أن يشتريها منه من مررت به أو من دار بأعها * وروى أشهب في السفينة ترسى بالساحل فلا بأس أن يشتري منهم الطعام وغيره لأنه منتهى سفرهم الآن يقصد الضرر وانظر ما يتفق بتونس يضع النصراني سلعه بالغندق خارج باب البصر فيذهب إليه بعض العطارين فيشتريها منه فيخرج المتيأنا أنه ان كانت العادة أن يئو بعرض تلك السلع إلى السوق فهو من باب التلقي * وكان قاضى الجماعة عمر بن عبد الرقيق كتب على العطارين عقدا أن لا يفعلوا ذلك وشهد في ذلك العقد شيخنا أبو عبد الله وغيره وان كانت العادة أن لا يئو بعرضها إلى السوق وانما يتباع هناك فليس من التلقي الا انه اذا بدر إلى شرائها به من أهل السوق فلبقية أهل السوق الدخول معهم فيها وهي مسألة شرعية أهل الأسواق (ع) واختلف في بيع التلقي اذا وقع بالمشهور عن مالك واكثر أصحابه أن السلعة تعرض على أهل سوقها فان لم يكن لها سوق فعلى أهل المصر يشاركه فيها من اختار ذلك * وعن مالك أنه ينهى ولا تنزع منه * وقال بعض أصحابنا يفسخ البيع * وقال الشافعي وأحمد يخير البائع كما جاء في بعض الأحاديث ومال إليه بعض أصحابنا وقال الاصطخري انما يخير البائع اذا اشترى بأقل من الثمن * قلت * وفيها في المذهب أقوال أخر قال محمد ترد للبائع فان غاب أمر الامام من يبيعها عنه والرجع والخسارة له وفي الواضحة ان غاب فان كان التلقي غير

لا يبيعه الا بالمصر * ابن رشد لا يبيعه من يريده للبيع و جائز بقرينة على اميال من المصر من يريده لأكل ولو اخترته بالطريق بموضع لا سوق فيه ثم بداله أن يبيعه جاز له أن يبيعه من أهل المحل ولو بسعره ويبيعه من يخرج اليه من الحاضرة يجزى على الخلاف في أهل الحاضرة يخرجون لشراء الغلات من الحوائط وأنى الخلاف في التلقي هل هو لحق الجالب أو لاهل الأسواق (ع) وأما إذا دخلت السلعة البلد فان لم يكن لها سوق جاز شرؤها إذا دخلت وان لم تبلغ الأسواق وان كان لها سوق فاجاز بعض المتأخرين بيعها في أول السوق (ب) يريد بقوله وان لم تبلغ الأسواق أسواق غيرها إذا العرض انه لا سوق لها (ح) واختلف عندنا إذا لم يقصد التلقي ولم يرزالي خارج البلد بل كان على بابها حتى صرفه بعض أهل البادية هل يشتري منه ما يحتاج قبل وصوله إلى السوق فنع لعموم الحديث وأجيز لأنه لم يقصد التلقي والاستبداد على أهل الأسواق (ب) ان سبب الخلاف هل هو التلقي أو قصد الاستبداد * الباجي ولو وصلت السوق دون ربها فتلقيها من اشتراها منه فلا نص وهو عندى تلق ممنوع وعكس هذا أن يرد خبر السلعة ولم يصل فتشتري منه على الصفة فقال الامام لا خير فيه وهو من التلقي وفي

معتاد تركته وزجر والاعراض بالثمن على أهل السوق وان لم تكن طعاما فان لم يكن لها سوق فعلى الناس وأما الطعام فيعرض على كل الناس كان له سوق أولا * وروى ابن وهب تباع لاهل السوق والرجح بينهم والخسارة على المتلقي * وروى ابن القاسم ينهى فان عاد أدب ولا تنزع * المأزرى فى كتابه الكبير هذا هو المشهور * أبو عمر تحصيل قول مالك عدم الفسخ وتدفع لأهل سوقها بالثمن فان لم يريد وارتد لمبتاعها به ونزعها من المتلقى انما هو ما لم تفت * ابن رشد وفى فوتهما بما يغوت به البيع الفاسد أو الرد بالعيب الفاسد قولان

﴿ فصل ﴾ واختلف فى أدب المتلقى ولما لك فى العتية ان كان معتادا أدب والانهى * ابن حبيب ان تذكر رمنه أدب بما يراه الامام من سجن أو ضرب أو اخراج من السوق وروى سحنون عن ابن القاسم يجب أدبه ان لم يعذر بجهل وفى العتية ولا أحب الشراء من لحوم جزور التاني * قال محمد ولا يطيب الرجح للثاني * ابن القاسم وليس بحرام ولو تصدق به احتياطا فلا بأس * عيسى بن دينار من ضحى بما اشتراه تلقيا عليه البدل فى أيام الاضحية ولا يبيع لحم الأولى * ابن رشد هذا عنده استحسان لا واجب لانه ضحى بما فى ضمانه (قوله ولا تناجشوا) * قلت * قال مالك فى الموطأ والنجش أن تعطيه فى سلعة أكثر من قيمتها وليس فى نفسك شراؤها وقال الاكثر هو أن يزيد فى السلعة ليغتر به غيره وهذا أعم من تفسير مالك والمذهب النهى عنه * قال ابن العربى والذى عندي ان بلغها الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها جاز وهو مأجور واستبعده ابن عبد السلام قال لانه اتلاف لمال المشتري وكان الشيخ يحكى أنه كان بسوق الكتبيين من تونس رجل مشهور بالصلاح عارف بقيمة الكتب يستفتح للدالين ما ينون عليه فى الدلالة ولا غرض له فى الشراء وهذا الفعل جائز على ظاهر تفسير مالك وقول ابن العربى لاعلى تفسير الاكثر فيحصل فى اعطاء من لا يريد الشراء

ولا تناجشوا

لواضحة موقفا وانقلب بها ولم يبيع أو باع بعضها فلا بأس أن يشتريها منه من ميراث له أو من دار بائعها * وروى أشهب فى السفينة ترعى بالساحل فلا بأس أن يشتري منهم الطعام وغيره ولانه منتهى سفرهم الا أن يقصد الضرر * وانظر ما يتفق بتونس بضع النهر فى سلعة بالفندق خارج باب البحر فيذهب اليه بعض العطارين فيشتريها منه فخرجت الفتيا انه ان يؤتى بعرض تلك السلع الى السوق فهو من التلقى وكان قاضى الجماعة عمر بن عبد الرقيق كتب على العطارين عقد أن لا يفعلوا ذلك وشهد فى ذلك العقد شيخنا أبو عبد الله وغيره وان كانت العادة أن لا يؤتى بعرضها الى السوق وانما تباع هناك وليس من التلقى الا أنه اذا بادى الى شرائها بهض أهل السوق فليقبل أهل السوق الدخول معهم فيها وهى مسئلة شركة أهل الاسواق * واختلف فى بيع التاني ان وقع فالشهور عن مالك وأكثر أصحابه ان السلعة تعرض على أهل سوقها فان لم يكن لها سوق فلاهل المصرا ان يشاركهم فيها من اختار ذلك منهم * وعن مالك انه ينهى ولا تنزع * وقال محمد ترد للبائع فان غاب أمر الامام من بيعها عنه والرجح والخسارة له وفى الواضحة ان غاب فان كان التلقى غير معتاد تركته له وزجر والاعراض بالثمن على أهل السوق وان لم تكن طعاما فان لم يكن لها سوق فعلى الناس وأما الطعام فيعرض على كل الناس كان له سوق أولا * وروى ابن وهب تباع لاهل السوق والرجح بينهم والخسارة على المتلقى وروى ابن القاسم ينهى فان عاد أدب ولا تباع * المأزرى فى كتابه الكبير هذا هو المشهور (قوله ولا تناجشوا) قال مالك فى الموطأ والنجش أن تعطيه فى سلعة أكثر من قيمتها وليس فى نفسك شراؤها وقال الاكثر هو أن يزيد فى السلعة ليغتر به غيره وهذا أعم من تفسير مالك (ب) قال ابن العربى والذى عندي ان بلغها

ثلاثة أقوال المنع مطلقا لظاهر تفسير الأكثر والجواز ان لم يزد على قيمتها لظاهر تفسير مالك والثالث استحبابه لقول ابن العربي وعلى المنع ان وقع فان كان بامر البائع أو بعلمه وسكت أو كان الناجش من سبب البائع كعبده أو ولده أو شريكه فالمشهور ان المبتاع يخير في الرد والامضاء وعن مالك وابن الجهم يفسخ ابن العربي والفسخ خروج عن طريق النظر * قلت * كأنه رأي حنابلة تعالى وان لم يكن الناجش من سبب البائع لزم البيع ولا شيء على البائع والاثم على الناجش وعلى المشهور انه يخير ان فانت السلعة فقال الباجي والمأزري يلزمه الاقل من ثمن النجش أو القيمة * ابن عبد السلام مالم تنقص القيمة عن ثمن المبيع قبل الزيادة ان كانت ثم زيادة

﴿ فصل ﴾ ومن هذا المعنى في غير بيع الزيادة أن يقول أعطيت كذا وبيعتها على ذلك فان كان عن سوم فلا بأس وان كان الاعطاء نجشاً أو كان الاعطاء قديماً والمبتاع يظنه حادثاً فلا * ابن المواز ولو قال ما أعطيتك فلان عليه زيادة فقال أعطاني فلان مائة فزاده وأخذها ثم قال فلان لم أعطه الا تسعين فقال مالك لبيع تام ولو شاء تنبت لا أن يحضر بينة اعطاء التسعين فله رد المبيع * ابن رشد فان فات بما يفوت به البيع الفاسد ففيها القيمة مالم يزد على ما تبايعا عليه أو تنقص عما شهدت به البيعة ﴿ فصل ﴾ وعكس الزيادة في باب النجش أن يقول المبتاع لرجل حاضر كف عني لأخذها بدون القيمة فقال ابن المواز عن مالك لا بأس به الا أن يكون أمراً عامياً لا الناس على ذلك وكره أن يقول كف عني ولك نصفها وتدخله الدلسة * ابن دحون وابن رشد انما كرهه في النصف لأنه أعطاه اياه قبل ملكه ولو قال على انه شريك معه جاز قالهما ولو قال له كف عني ولك دينار لزمه الدينار اشترى أو لم يشتر * ابن رشد وروى ابن نافع كراهة ذلك في الرجل الواحد قيل وفي الزامه الدينار نظر لانه لم يعطه اياه على الكف فقط بل لرجاء حصول السلعة وهي قد لا تحصل (قول ولا يبيع حاضر لباد)

ولا يبيع حاضر لباد

الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها جاز وهو ما جاور واستبعده ابن عبد السلام قال لانه اتلاف لمال المشتري وكان النسخ يحكى انه كان بسوق الكتبيين بتونس رجل مشهور بالصالح عارف بقيمة الكتب يستفتح للدالين ما يبنون عليه في الدلالة ولا غرض له في الشراء وهذا الفعل جائز على ظاهر تفسير مالك وقول ابن العربي لا على تفسير الاكثر فيحصل في اعطاء من لا يريد الشراء ثلاثة أقوال المنع مطلقا لظاهر تفسير الأكثر والجواز ان لم يزد على قيمتها لظاهر تفسير مالك والثالث استحبابه لقول ابن العربي وعلى المنع ان وقع فان كان بامر البائع أو بعلمه وسكت أو كان الناجش من سبب البائع كعبده أو ولده أو شريكه فالمشهور ان المبتاع يخير في الرد والامضاء وعن مالك وابن الجهم يفسخ وعلى المشهور ان فانت السلعة فقال الباجي والمأزري يلزمه الاقل من ثمن النجش أو القيمة * ابن عبد السلام مالم تنقص القيمة عن ثمن المبيع قبل الزيادة ان كانت ثم زيادة وعكس الزيادة في بيع النجش أن يقول المبتاع لرجل حاضر كف عني لأخذها بدون القيمة فقال ابن المواز عن مالك لا بأس به الا أن يكون أمراً عامياً لا الناس على ذلك وكره أن يقول كف عني ولك نصفها وتدخله الدلسة * ابن دحون وابن رشد انما كرهه في النصف لأنه أعطاه اياه قبل ملكه ولو قال على انه شريك معه جاز قال ولو قال له كف عني ولك دينار لزمه الدينار اشترى أو لم يشتر * ابن رشد وروى ابن نافع كراهة ذلك في الرجل الواحد قيل وفي الزامه الدينار نظر لانه لم يعطه اياه على الكف فقط بل لرجاء حصول السلعة وهي قد لا تحصل (قول ولا يبيع حاضر لباد) (ب) قال أبو عمر رحمه الله على أهل العمود خاصة البعدين عن

﴿ قلت ﴾ قال أبو عمر رحمه الله على أهل العمود خاصة البعيدين عن الحاضرة الجاهلين بالسعر فيما يجلبونه من فوائد البادية دون شراء وانما قيده بهذه القيود لان الغرض من الحديث ارفاق أهل الحضر بأهل البادية مما ليس فيه ضرر ظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك القيود ويانه أنه اذا لم يكونوا أهل عمود فهم أهل بلاد والغالب أنهم يعرفون السعر فلمهم أن يتوصلوا الى تحصيله بأنفسهم أو بغيرهم وكذلك ان كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا يحال بينهم وبينه ولم أن يتوصلوا اليه بالسامسة وغيرهم وأما أهل العمود الموصوفون بالعيود المذكورة فان باع لهم السامسة أو غيرهم ضرر وأبأهل الحضر في استخراج غاية الثمن فيما أصله على أهل العمود بغير ثمن فيما قصد الشرع ارفاق أهل الحاضرة به ﴿ قلت ﴾ تأمل جعل بيع السامسة من أهل العمود من بيع الحاضر للبادي ولا يتخلو من نظريه * واختلف في أهل القرى والامصار هل هم بمنزلة أهل العمود في ذلك والمحصل فيهم ثلاثة أقوال فلما لك في العتية والموازاة أنهم يتناولهم النهي والثاني رواية ابن قرة أنه لا يتناولهم والثالث انه يتناول أهل القرى الصغار دون الامصار وهو لما لك في العتية وكتاب ابن المواز أيضا ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز أن يبيع الحاضر للبادي الحديث الصحيحة واجبة وحديثه عام وحديثها خاص والخاص مقدم على العام * واختلف قول مالك في شراء الحضري للبدوي فأجازه مرة قال لان الحديث انما جاء في البيع ومنعه مرة لحديث دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض * ولما لك وابن حبيب لأبأس أن يبعث البدوي الى الحضري بالشئ يبيعه له قال لان النهي انما جاء فيما يجلبه بنفسه وكره ابن القاسم للحضري أن يتخير البدوي بالسعر * ابن رشد لما فيه من الاضرار بأهل الحاضرة من قطع المرافق ولا أعلم فيه خلافا فان وقع بيع الحضري للبدوي فقال ابن القاسم في رواية عيسى عن يفسخ لانه ابتاع حراما للنهي وقال في رواية سمعون يفسخ وعلى الفسخ فقال ابن رشد يفسخ ما كان قائما ويغوت بما يغوت فيه البيع العاقد فيفسخ بالقيمة وقيل بالثمن وعلى انه لا يفسخ فليل يغير المبتاع بين الرد والامضاء اذ لم يعلم ان الحضري باعه وقيل لاحق له فلا يتخير

﴿ أحاديث المصراة ﴾

الحاضرة الجاهلين بالسعر فيما يجلبونه من فوائد البادية دون شراء وانما قيده بهذه القيود لان المقصود ارفاق وأهل الحضر بأهل البادية فيما ليس فيه ضرر ظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك القيود لانهم اذا لم يكونوا أهل عمود فهم أهل بلاد والغالب أنهم يعرفون السعر فلمهم أن يتوصلوا الى تحصيله بأنفسهم أو بغيرهم وكذا ان كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا يحال بينهم وبينه ولم أن يتوصلوا اليه بالسامسة وغيرهم بخلاف أهل العمود الموصوفين بالعيود المذكورة فان باع السامسة لهم أو غيرهم يضر بأهل الحضر في استخراج غاية الثمن فيما أصله على أهل العمود بغير ثمن (ب) لا يتخلو جعله بيع السامسة لأهل العمود من بيع الحاضر للبادي من نظره واختلف في أهل القرى والامصار هل هم بمنزلة أهل العمود في ذلك ثالثا يلحق بهم أهل القرى الصغار دون الامصار ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز أن يبيع الحاضر للبادي الحديث الصحيحة واجبة ورد عليهم بان هذا الحديث خاص فهو يقضى على ذلك العام * واختلف قول مالك في شراء الحضري للبدوي فأجازه مرة قال لان الحديث انما جاء في البيع ومنعه مرة لحديث دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض ولما لك وابن حبيب لأبأس أن يبعث البدوي الى الحضري بالشئ يبيعه له قال لان

(قوله ولا تصروا الابل) (ع) أما ضبط اللفظ عند شيوخنا فقيدناه عن متقنهم بضم التاء وفتح الصاد والراء المشددة بعدها واو الجمع ونصب الابل على المفعولية وكان والدشخصا ابن عتاب يقر به على الطلبة بان يقول هو مثل فلا تزكوا أنفسكم وهو حسن وقيدناه في غير مسلم بفتح التاء وضم الصاد ونصب المفعولية أيضا بضم التاء وحذف الواو ورفع الابل على انه مفعول لم يسم فاعله وأما اشتقاق اللفظ فعلى ما في مسلم فهو من التصرية مصدر صر اربشد الرءو بالالف يصري تصرية اذا جمع يقال صريت الماء في الخوض أى جمعته ومنه صر الماء في الظهر اذا حبسه سنين لا يتزوج فالتصرية في عرف الفقهاء جمع اللبن في الضروع اليومية والثلاثة حتى يعظم فيظن المشتري انه لكثرة اللبن والمصرة المذكورة في بعض الطرق هي الناقة أو الشاة المفعول به ذلك وتسمى أيضا المحفلة وهي المذكورة في الحديث يقال ضرع حافل أى عظيم والمحفل الجمع العظيم وأما على ضبط غير مسلم فهو من الصر الذي هو الربط والصواب ما في الام وأنه من التصرية لامن الصر الذي هو الربط * قال أبو عبيد اذ لو كان من الصر ل قيل في الناقة أو الشاة مصرورة أو مصررة وانما جاء مصراة (قلت) * والاصل مصرية تحول حرف العلة وانفتح ما قبله فانقلب ألفا جاء مصراة (ع) وقال الشافعي التصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليومين والثلاثة فيزيد المشتري في ثمنها ما يرى في ذلك * قال الخطابي والذي قال أبو عبيد جيد ومأقوله الشافعي صحيح لان العرب تصر ضررع المحلوبات أى تربطها فسمى ذلك الربط صرارا واستشهد بقول العرب العبد لا يحسن الكبر وانما يحسن الحلب والصر ويقول مالك بن نويرة

فقلت لقوى هذه صدقاتكم * مصررة أخلافها لم تجرد

ولا تصروا الابل والغنم

قالو ويحتمل أن تكون أصل مصراة مصررة وأبدل إحدى الراءين ياء كقولهم تقضى البازي وانما هو تقضض كما قال تعالى وقد خاب من دساها كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد (قلت) * وما ذكر أبو عبيد يرجع الى انه من التصرية ولذلك أنكر أن يكون من الصر الذي هو الربط (م) والنبه في المصرة لحق الغير وهو أصل في تحريم الغش وفي الرد بالعيب (ع) أخذ مالك في المشهور عنه بهذا الحديث وقال ليس لأحد فيه رأى وبه قال الشافعي وجاعة ولم يأخذ به في قوله الآخر الذي له في العتبية ومختصر ابن عبد الحكم وقال قد جاء حديث الخراج بالضمان وبه قال أبو حنيفة والكوفيون وقال انه منسوخ بحديث الخراج بالضمان وبالأصول التي خالفته * الاصل الاول ان اللبن من ذوات الامثال وذوات الامثال انما تغرم بالمثل فاذا تغذر رجع الى القيمة والمثل هنا تغذر لتعذر معرفة قدره فكان يغرم بالقيمة والقيمة انما هي بالعين لا بالتمر * الثاني انه لما عدل عن المثل

الذهب انما جاء فيما يجلبه بنفسه * وكره ابن القاسم في رواية عيسى عنه يفسخ وقال في رواية سمعون يفسخ وعلى العسخ فقال ابن رشد يفسخ ما كان قائما ويفوت بما يفوت به لبيع الفاسد فيبضى بالقيمة وقيل بالثمن وعلى أنه لا يفسخ فقيس بخير المبتاع بين الرد والامضاء اذ لم يعلم أن الحضري باعه وقيل لاحق له فلا يجبر

باب المصرة

(ش) (قوله ولا تصروا الابل) تصروا بوزن تزكوا مضارع صر بتشديد الراء وألف بعدها يصري تصرية والواو فاعل وهي واو الجمع والابل منصوب على المفعولية والتصرية الجمع يقال صريت الماء في الخوض جمعته وفي العرف جمع اللبن في الضروع اليومية والثلاثة فيظن المشتري

الى غيره فقد نحا به ناحية المبيعة فهو يبيع طعام بطعام الى أجل * الثالث ان لبن الشاة أثقل من لبن الناقة ولبن النوق يختلف في نفسه بالقلّة والكثرة والصاع محدود فكيف يملح أن يلزم متلف التليل مثل ما يلزم متلف الكثير * الرابع ان اللبن علة فيكون للمشتري كسائر المنافع فانه لا ترد في الرد بالبیب فالحديث اما منسوخ بحديث الخراج بالضمان أو من جرح معارضته هذه القواعد الكلية * والجواب عن جميع ما عورض به حديث المصرة * أما عن حديث الخراج بالضمان فاما منع أن اللبن خراج لان الخراج ما نشأ عن الشيء وهو في يد المبتاع والله بن إنما كان وهو في يد البائع سلمنا انه خراج لكن حديث الخراج عام وحديث المصرة خاص والعام يرد الى الخاص فلا تعارض فلا فسح والجواب عن معارضة الاصل الاول انه صلى الله عليه وسلم رأى اللبن انما يربدونه للقوت وغالب قوتهم التمر فلذلك حكم به حتى لو كان غالب قوت بلدي غيره لقضى بذلك الغير وقد وجدنا الشرع جعل الدية على أهل الابل الابل وعلى أهل الذهب الذهب وعلى أهل الورد الورد وما ذاك الا لانه غالب كسبهم * وأيضا لو كان المردود لدينا لدخله التفاضل والمزاينة لان الصاع لو كان لبنا فإلى الضرع لا يتحقق تقديره بالصاع ولورد جميع ما حلب منها الحفنا أن يكون فيها شيء مما هو غلة وحدث عند المشتري وقد أجمعوا انه لا يرد مع المصرة الا ما اختلف فيه أصحابنا اذا رضى البائع بقبولها لبنيها فأجاز به فمهم وقال هي اقالة ومنعه بعضهم لان اللبن غير متعين اذ لا يميز ما حدث عند المشتري مما كان عند البائع فكيف تصح الاقالة ولو تميز السابق لجاز وقد مر أبو يوسف وابن أبي ليلى على أصلهما ومقتضى القياس فقالا لا يما يقضى بقيمة اللبن وقت قضائه ويجعل ما وقع في الحديث من القضاء بالتمر انما كان على جهة الاتفاق وانه كان هو القيمة وقت قضائه وقد قال بعض العلماء لو غلا الصاع حتى صار يستبشع القضاء به عوض اللبن لانه حينئذ قدر قيمة الشاة فانه لا يقضى به وانما يقوم المشتري قيمة ما يقدر انه كان فيها من اللبن * والجواب عن الاصل الثاني أنها ليست بمبيعة حقيقة حتى يقال فيها انها طعام بطعام الى أجل وانما هو حكم أوجب به الشرع ليس باختيارهما فبهما * وعن الاصل الثالث قال بعض أهل العلم وانما يقضى بالصاع المحدود عن اللبن المختلف قدره بالقلّة والكثرة رفعا للخصام وسد للذريعة التنازع وكان صلى الله عليه وسلم حريصا على رفع التنازع عن أمته وهذا كما قضى بالفرقة في الجنين ولم يفرق بين الذكر والانثى مع اختلافهما في الدية لان هذه المواضع يتعذر ضبطها للينة وحدها أيضا دية الجراح بقدر محدود مع اختلاف قدرها بالصغر والكبر فقد تكون موضوعة ثم جلدة الرأس وأخرى قدر مدخل مسلة ولهذا الأمثلة كثيرة وقد استلوح هؤلاء انه انما قضى بصاع واحد في لبن الشاة والناقة وان كان قدر لبنها يختلف لان لبن الشاة وان قل فهو أطيب ولبن الناقة وان كثر فهو أردأ فصارا كالمساويين فلا يكون في هذا حجة للآولين الذين جعلوا الصاع ضربة لازب * والجواب عن الرابع منع كونه غلة كما تقدم من أن الغلة ما نشأ عن الشيء في يد المبتاع وهذا كان وهو في يد البائع وكان الاصل أن يرد به عينه ولكن لما استحال رد عينه لا خلاطه بما حدث عند المشتري وجب أن يرد العوض عنه ويصير كالفائت وقد رد العوض عنه بقدر معلوم رفعا للتنازع * فان قيل يلزم على هذا أن المصرة اذا ردت بعيب غير غيب التصربة أن يرد عوض

انه لكثرة اللبن والمصرة هي الناقة والشاة المفعول بهاذلك وأخذ مالك في المشهور عنه بهذا الحديث وقال ليس لاحد فيه رأى ولم يأخذ به في قوله الآخر الذي ليس في العتية ومختصر ابن عبد الحكم وقال قد جاء حديث الخراج بالضمان وبه قال أبو حنيفة والكوفيون وقالوا انه منسوخ بحديث الخراج

للبن أيضا كما قلناه وقد قال ابن المواز لا يرد عوض اللبن الا اذا ردت بميب التصرية * قيل قد التزم بعض شيوخنا ولم يصوب قول ابن المواز وكان ابن المواز رأى أنه شرع في التصرية فلا يتعدى الى غيره (ط) وقد يجاب عن الجميع من حيث الجملة بان يقال حديث المصراة أصل منفرد بنفسه مستثنى من تلك القواعد الكلية كما استثنى ضرب اللبنة على العاقلة ودية الجنين والمرتبة والجعل والقراض من أصول ممنوعة للحاجة الى هذه المستثنيات ولو سلمنا أنها معارضة بأصول تلك القواعد فلا نسلم أن القياس مقدم على الخبر لانه صلى الله عليه وسلم قدم السنة على القياس في حديث لمعاذ حيث قال لمعاذ بم تحكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فار لم تجد قال أجتهد رأيي وموجبات ترجيح تقديم الخبر على القياس مذكورة في كتب الاصول (قوله فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين) (م) حديث المصراة أصل في تحريم الغش وفي الرد بالعيب لان العيب في المبيع أو في غلته وفيه أن التدليس لا يفسد البيع وانما يوجب الخيار * وقال أبو حنيفة انما يوجب رد قيمة العيب لارد المبيع وهو أصل أيضا في أن كل ما شترى من الاصول وغلته فيه ظاهرة كالصوف على ظهور الغنم والتمر في رؤس النخل انه اذا رد الاصل رد معه وليس حكمه حكم الغلة فان تضرر رده رد مثله ان عرف مثله أو قيمته لان له حصته من الثمن بخلاف ما توالد عنه وجعله شيئا عبدا الجيد أصلا في أن النهي اذا كان لحق آدمي لا يوجب فساد الان التصرية غش محرم لانه صلى الله عليه وسلم لم يفسخ العقد ولكن جعل للشترى الخيار في أن يتامسك والفاقد لا يتامسك به وفي هذا الحديث أن التدليس وان كان لتعسين المبيع يوجب الخيار * وفيه أن الغرر بالفعل معتقر لان المشتري لما رأى ضرعا مملوا ظن أن ذلك عادتاه دائما ولما كان ذلك من تدليس البائع صار كانه شرط له أن ذلك عادتاه دائما فجاء الامر بخلافه وقد قال بعض الناس لو كان الضرع مملوا لحاوطنه المشتري لبنالم يكن له خيار لان البائع لم يدلس عليه * قلت * ومثل ذلك لو ظن المشتري كثرة اللبن من غير أن يفعل البائع فيها ما يوجب ذلك الظن ثم ظهر للمشتري قلة اللبن فانه لارده لعدم سبب البائع في ذلك الظن الا أن يعلم انه انما اشتراها اللبن والبائع يعلم قلته وكتمه فلامشتري الرد * وقال أشهب له الرد في الوجهين لانه عيب في العلم وعدمه انما يظهر أثره في التدليس لافي مطلق الرد وقال ابن المواز رأى أن ينظر فان ظهر انه انما رفع في ثمن اللبن للشعوم ولا رجاء النتاج فله الرد اذا كتمه البائع وثبت ذلك (ط) لم يختلف في أن الغرر بالفعل مؤثر وانما اختلف في الغرر بالقول * قلت * الغرر بالفعل أن يفعل في المبيع المعيب ما يسترعيه أو يكون غير معيب فيفعل به ما يوهم انه جيد والثاني كالتصرية وبعضهم لا يحكي خلافا في أن الفعلي معتبر وبعضهم يحكي فيه قولين وتحصل فيه وفي القولي ثلاثة يعتبران لا يعتبران الثالث المشهور وهو انه يعتبر الفعلي دون القولي أما ان المشهور في الفعلي الاعتبار فدل عليه التصرية وأما ان المشهور في القولي عدم الاعتبار فنقول في تضمين الصانع من المدونة وان سألت خياط اقياس ثوب فزعم انه يقطع قيصا بة بة بقوله فلم يقطع قيصا فقد زك ولا نبي لك عليه ولا على البائع وكذلك الصيرفي يقول في دراهم أربعة اياها جيا دافتني ردبته فان

فن ابتاعها بعد ذلك فهو
بخير النظرين

بالضمان وبلاصول التي خالفت انظرا لا كمال (قوله فهو بخير النظرين) (م) وفي هذا الحديث ان التدليس وان كان لتعسين المبيع يوجب الخيار وفيه ان الغرر بالفعل غير معتقر لان المشتري لما رأى ضرعا مملوا ظن أن ذلك عادتاه دائما ولما كان ذلك من تدليس البائع صار كانه شرط له ان ذلك عادتاه دائما وقد قال بعض الناس لو كان الضرع مملوا لحاوطنه المشتري لبنالم يكن له خيار لان البائع

غرامن أنفسهما عوقبا ولم يغرمما (**قوله** بعد أن يحملها وفي الطريق الآخر هو بالخيار ثلاثة أيام) (ع)
 حجة للذهب وظاهر المدونة أن الحلبة الثالثة لا تمنع الرد لأن مال الكالم يأخذ بالثلاثة لأيام أذلم تكن في
 روايته لكن هو في معنى الثلاث حلبات الأولى هي الدلسة وبالثانية ظهرت الدلسة وبالثالثة تحققت
 لأن الثانية قديظن أنها لا اختلاف المرعى والمراح أو لأعطال في الضرع بالمسا كهمادة التسوق بها
 وظاهر كتاب محمدان الحلبة الثالثة رضائع الرد (**قلت** *) إذا علم المشتري أنها مصراة قبل الشراء
 فلا رد له لأنه دخل على بيعها اختيارا وإن علم بالتصيرية بعد البيع وقبل الحلاب فله أن يردّها وله أن
 يحملها ليعلم قدر ما ينقص لبنها المعتاد عن لبن التصيرية وكذلك إذا علم أنها مصراة بعد أن حلبها فله أن
 يحملها ليعلم ذلك إذا لا يحصل علم ذلك النقص إلا بحلبها ثانية ولو علم ذلك بالثانية فزاد ثالثة فقال في المدونة
 إن جاء من ذلك ما يعلم أنه حلبها بعد أن تقدم له من حلابها ما فيه خبرة فلا رد له (**قوله** وإن سقطها ردها)
 (ع) تقدم أن أباحنيفة والكوفيين لا يرون التصيرية عيبا يوجب الخيار وتقدمت حجتهم والجواب
 عنها * وحكى الخطابي عن أبي حنيفة أن المبتاع يرجع بارش التصيرية (**قوله** وصاعا من تمر) (**قلت** *)
 تقدم الجواب عما قيل أن القضاء بالتمر على خلاف الأصل لأن الأصل في ذوات الأمثال لا يعرض فيها
 الأمثال والتمر ليس بمثل اللبن (ع) وحل مالك الحديث على أنه إنما قضى بالتمر لأنه غالب عيش المدينة
 قال وكذلك في كل بلد إنما يقضى بالصاع من غالب عيشهم وله قول آخر شاذ أنه لا يرد من التمر إلا بقدر
 كيل ما حاب وتقدم ما لأبي حنيفة ومالك والشافعي ومال أبي يوسف وابن أبي ليلى (**قلت** *) المشهور
 أنه لا بد من رد الصاع معها * ومالك وأشهب أنه لا يرد معها شيئا وهو خلاف نص الأحاديث وإذا دعوا
 الصاع فالمشهور أنه من غالب عيش أهل البلد كما تقدم * وقيل يتعين التمر وأن غلا والمذهب أنه لا يصح
 أنه يأخذ عين اللبن وإن اتفقا عليه لأنه يبيع الطعام قبل قبضه وأجازهم معنون قال ويعد أقالة * ابن عبد
 السلام وهو أقرب ولكن إنما تكون أقالة إذا كان بتراضيهما لا بمجرد المشتري البائع وإيسر بيع
 للطعام قبل قبضه وإنما يكون كذلك لو كان اللبن غير المأخوذ مأخوذا عنه بل إنما أخذ عين شيء (ع)
 واختاب إذا تعددت المصراة هل يغرم لكل واحدة صاعا أو يكفي صاع للجميع والأول الصواب
 لأن من المستتبش أن يغرم للألف ما يغرم لواحدة * فان قيل قد حكم الصاع مع اختلاف لبن لشاء
 ولبن الناقة في القدر * قيل تقدم الجواب عنه (**قلت** *) إلا كنعاء بصاع واحد هو قول الأكثر والقول
 بتعدد الصيعان هو لابن السكائب وأصح أحمد بن خالد لقول الأكثر بأن قال قد جعل الشارع الصاع
 في لبن الشاة والبقرة والناقة مع قلة لبن الشاة وكثرة لبن الناقة وتوسط لبن البقرة فدل أنه إنما تعدد
 بالصاع لرفع النزاع وذلك ما منع من تعدد الصيعان بتعدد المصراة (ع) ولو أطلع على أن بالمصراة عيبا
 آخر فردّها لا يعيب التصيرية فيقبل رد الصاع لأنها مصراة * وقال ابن المواز لا يرد له لأنه لم يرد
 بالتصيرية صار كأنه باع غير مصراة فلا يرد شيئا (**قوله** وإن تسأل المرأة طلاق أخها) تقدم الكلام

بعد أن يحلبها فإن رضيتها
 أمسكها وإن سقطها ردها
 وصاعا من تمر * حدثنا عبيد
 الله بن معاذ عن أبي
 ثناء شعبة عن عدي وهو ابن
 ثابت عن أبي حازم عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن التلقي
 للركبان وإن يبيع حاضر
 لباد وإن تسأل المرأة طلاق
 أخها وعن العجس
 والتصيرية وإن يستام
 الرجل على سوم أخيه
 وحدثني أبو بكر بن نافع
 ثنا غندر ح وثناه محمد بن
 مشني ثنا وهب بن جرير
 ح وثناه عبد الوارث بن
 عبد الصمد قال ثنا أبي

لم يدلس عليه (ب) ومثل ذلك لو ظن المشتري كثرة اللبن من غير أن يفعله البائع بما يوجب
 ذلك الظن ثم ظهر للمشتري قلة ذلك اللبن فانه لا رد له لعدم تسبب البائع في شيء من ذلك الظن
 إلا أن يعلم أنه إنما اشتراها اللبن والبائع يعلم قلته وكفه فلم يشتري الرد وقال أشهب له الرد في
 الوجهين لأنه عيب والعلم وعدمه إنما يظهري في التدليس لا في مطلق الرد وقال ابن المواز أرى أن
 ينظر فإن ظهر أنه إنما رفع في ثمنه اللبن لا للشحم ولا لرجاء التاج فله الرد إذا كفه البائع وثبت ذلك

قالوا جميعا ثنا شعبة بهذا الاسناد في حديث غندرو وهب نهى وفي حديث عبد الصمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 بمثل حديث معاذ عن شعبة * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن العجش * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة ح وثنا ابن مثني ثنا يحيى يعني ابن سعيد وثنا ابن نمير ثنا
 أبي كلهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق وهذا لفظ ابن
 نمير وقال الآخرون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التلقي * حدثني محمد بن حاتم واسحق بن منصور جميعا عن ابن مهدي عن
 مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابن نمير عن عبيد الله * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله
 ابن مبارك عن التميمي عن أبي عثمان عن عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تلقى البيوع * حدثنا يحيى بن
 يحيى قال أخبرنا هشيم عن هشام عن ابن سير بن عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتلقى الجلب * حدثنا ابن
 أبي عمير ثنا هشام بن سليمان عن ابن جريج قال أخبرني هشام القرطوسي عن ابن سير بن قال سمعت أبا هريرة يقول أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوا الجلب فن تلقاه (١٨٨) فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار

عليه على ما ذكره * قلت * الجلب هو ما يجلب للبيع أي شيء كان (قوله فاذا أتى سيده
 السوق فهو بالخيار) السيد والمالك (ع) اضطرب المذهب في فسح بيع التلقي إذا وقع فن رأى الحق
 لا دمي وثبت عنده هذه الزيادة لم يفسح ومن لم تثبت عنده رأى أن النهي يدل على الفساد وفي هذا
 الحديث من الفوائد إثبات الخيار للغبون لأنه علة النهي عن التلقي لثلاثين الجالب لأنه ترجى الزيادة له
 إذا بلغ السوق (د) قال أصحابنا لا خيار للبائع حتى يصل السوق ويعلم السعر فاذا قدم فإن كان الشراء
 بأرخص من سعر البلد فله الخيار وإن كان الشراء بسعر البلد فأكثر فوجهان أحدهما أن لا خيار
 إذا غش والثاني ثبوته لا طلاق الحديث * قلت * تقدم ما في فسح بيع التلقي وأما الغبن في البيوع
 فيأتي الكلام عليه في حديث الذي كان يخذل في البيوع فقال له إذا مايت فقل لا خلافة (قوله
 ما قوله حاضر لباد قال لا يكن له سمسار) * قلت * تقدم من كلام القرطبي ما يدل أن بيع
 السمسار من بيع الحاضر للبادي ويشهده هذا المذکور هنا (قوله بالخيار ثلاثة أيام) * قلت *

* حدثنا أبو بكر بن أبي
 شيبة وعمر والناقد وزهير
 ابن حرب قالوا ثنا سفیان
 عن الزهري عن سعيد بن
 المسيب عن أبي هريرة
 يبلغه النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا بيع حاضر
 لباد وقال زهير عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه نهى
 أن يبيع حاضر لباد
 * وحدثنا اسحق بن ابراهيم
 وعبد بن حميد قال ثنا عبد
 الرزاق قال أخبرنا معمر
 عن ابن طاوس عن أبيه
 عن ابن عباس قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه

(قوله الجلب) بفتح اللام هو ما يجلب للبيع أي شيء كان (قوله فاذا أتى سيده السوق) أي ما ملكه
 (قوله بالخيار ثلاثة أيام) المعتبر عند مالك ثلاث حلقات لثلاثة أيام فترد إليها وظاهر كتاب محمد الحلبة
 الثالثة رضى لا يمنع الرد (ع) وجعل السامعي وأبو حنيفة اثلاثة الأيام أجلا لا يتعدى في أجل الخيار
 وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسين قليل الخيار وكثيره جائز ومالك لا يرى له حدا معينا وإنما هو بقدر

وسلم أن تتلقى الركب وإن يبيع حاضر لباد قال ابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكن له سمسار * حدثنا يحيى بن يحيى القمي
 قال أخبرنا أبو خيفة عن أبي الزبير عن جابر ح وثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير قال ثنا أبو الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس برزق الله بعضهم من بعض غير أن في رواية يحيى برزق * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد
 قالوا ثنا سفیان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن يونس عن
 ابن سير بن عن أنس بن مالك قال نهى أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه * حدثنا محمد بن مثني حدثنا ابن أبي عمير عن ابن عون
 عن محمد عن أنس ح وحدثنا محمد بن مثني قال ثنا معاذ قال ثنا ابن عون عن محمد عن أنس بن مالك نهى أن يبيع حاضر لباد * حدثنا
 عبد الله بن مسleme بن قنبل ثنا داود بن قيس عن موسى بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى
 شاة مصراة فليقلب بها فليحبها فليرضى ح لا يها أمسكها والاردها ومعه اصاع من تمر * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب يعني
 ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع شاة مصراة فهو فيها
 بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها اصاع من تمر * حدثنا محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي رواد ثنا أبو عامر يعني
 العقدي ثنا قرة عن محمد بن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها

تقدم الكلام عليه (ع) وجعل الشافعي وأبو حنيفة الثلاثة الأيام أجلا لا يتعدى في أجل الخيار وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن قليل الخيار وكثيره جائز ومالك لا يرى له حدامعينا وانما هو مقدر بقدر ما يختبر فيه المشتري حال المبيع وذلك يختلف باختلاف المبيع فليس أجل الخيار في الدار كاجله في العبد وليس العبد كغيره من العروض ويبيع الخيار عندنا جائز وان لم يضرب له أجل ضرب له بقدر المبيع خلافا للشافعي وأبي حنيفة في ابطالهما البيع اذا لم يضرب له أجل ويأتى الكلام في بيع الخيار في محله ان شاء الله تعالى (قوله طعام لاسمراء) أي برا (ع) هذا يدل على ما ذهب اليه مالك من ان المرامى انما هو غالب قوت البلد

﴿ أحاديث النهى عن بيع الطعام قبل قبضه ﴾

(قوله من ابتاع طعاما) يدل ان المنع انما هو فيما اشترى (ط) ألحق مالك بالابتاع سائر عقود المعاوضة كاخذه مهر أو صلحا فانه لا يجوز بيعه قبل قبضه ويأتى الكلام على بيع صكوك الجار وأموال ملك بغير معاوضة بهبة أو صدقة أو سلف فانه يجوز بيعه قبل قبضه (قوله فلا يبعه) (د) يدل ان المنع انما هو في أن يبيع (ع) ويلحق بالبيع أن يدفع عوضا كدفعه مهر أو صلحا أو ثواب هبة أو اجارة أو صلحا عن دم أو ما دفعه قرضا أو قضاء عن قرض فجائز (م) منع الشافعي بيع كل مشتري قبل قبضه وانفرد البقي في اجازته ذلك في كل شيء ومنعه أبو حنيفة في كل شيء الا فيما لا ينتقل كالعقار ومنعه قوم في كل مكيل أو موزون من طعام أو غيره ومنعه مالك في المكيل والموزون من الطعام خاصة (ع) ومنعه في كل مكيل وموزون ومعدود قال سحنون وابن حبيب وعلى المشهور في انه مقصور على الطعام فالمشهور أيضا تعميمه في الربوي وغيره وروى ابن وهب قصره على الربوي خاصة (م) وتعلق الشافعي بنهيه صلى الله عليه وسلم عن ربح مالم يضمن فم وعصده قوله بما يأتى لابن عمر في منع الجراف ولا يحكبا عن حديث النهى عن ربح مالم يضمن جوابان أحدهما جل الحديث على بيع الخيار وأن لا يبيع المشتري قبل أن يتحارر الثاني قصر ذلك على الطعام ويكون دليل جوازه في غير الطعام اما بالمفهوم لان قوله نهى عن بيع الطعام حتى يستوفيه يدل ان غير الطعام بخلافه أو بما ذكر عن ابن عمر انهم كانوا يبيعون الابل بالذهب ويأخذون عنه دراهم والدرهم يأخذون الذهب وينسب جواز ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا فيه جواز ربح مالم يضمن في العدين فيقاس عليها غير الطعام ﴿ قلت ﴾ واحتجاج الشافعي على التعميم حديث النهى عن ربح مالم يضمن هو بناء على ان الضمان عنده في غير المكيل والموزون ليس بالعقد وعندنا ان الضمان في المبيعات التي ليس فيها حق توفية من كيل أو وزن أو عدد بالعقد (م) وتعلق أبو حنيفة بقوله حتى يستوفيه فاستثنى ما لا ينتقل لتندر الاستيفاء فيه وتعلق من منع في كل المكيلات والموزونات بقوله حتى يكتاله فجعل العلة الكيل

ما تختبر فيه السلطة وان لم يضرب له أجل ضرب بقدر المبيع خلافا للشافعي وأبي حنيفة في ابطالهما البيع (قوله اشترى لقحة) بكسر اللام وقحها وهي الناقة القرية العهد بالولادة نحو الشهر بن أو ثلاثة والعكس أفصح والجمع لقح كقربة وقرب والسمراء بالسين المهملة هي الخطبة

﴿ باب النهى عن بيع الطعام قبل قبضه ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله من ابتاع طعاما) ألحق مالك بالابتاع سائر عقود المعاوضة كاخذه مهر أو صلحا اما المولى بغير معاوضة بهبة أو صدقة أو سلف فانه يجوز بيعه قبل قبضه (قوله فلا يبعه) يلحق بالبيع

ردمها صاعا من طعام لاسمراء * حدثنا ابن أبي عمير ثنا سفيان عن ابوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى شاة بمصراة فهو بخير النظرين ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر لاسمراء وحدثنا ابن أبي عمير قال أخبرنا عبد الوهاب عن أبوب بهذا الاسناد غير انه قال من اشترى من الغنم فهو بالخيار * حدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ما أحدكم اشترى لقحة مصراة أو شاة بمصراة فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها اما هي والا فليردها وصاعا من تمر * حدثنا يحيى بن يحيى ثنا جناد بن زيدح وثنا أبو الربيع العتكي وقتيبة قال ثنا جناد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه

أجرى سائر المكيلات والموزونات مجرى واحداً وتعلق مالك بنهيه عن بيع الطعام فدل أن غير الطعام مما فيه حق توفية بخلاف الطعام إذ لو منع في الجميع لم يكن لذكر الطعام فائدة * ودليل الخطاب كالنص عند الأصوليين و رأيت بعض أصحابنا علل المنع بأنه من العينة * واحتج بقول ابن عباس ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام من جاء أي مؤخر أي أنهم يقصدون إلى دفع ذهب في أكثر منه والطعام محل (ع) واختلف في المنع من بيع الطعام قبل قبضه هل هو من شرع غير معل أو علة العينة ويدل عليه قول ابن عباس وعليه يدل أيضاً إدخال مالك في الموطأ أحاديثه في باب أحاديث العينة * قلت * العينة البيع المصحل به على دفع عين في أكثر منها وصحح ابن القصار حديث قوله إذا تبايع الناس بالعينة واتبعوا أذئاب البقر وتركوا الجهاد أنزل الله بهم بلاء لا يرفعهم حتى يرجعوا دينهم * وأكثر ابن رشد من التفريع في مسائل العينة وكذلك عياض في كتاب الصرف من التنبيهات وكذا ابن زرقون * ولنتقصر على تلخيص ابن زرقون دون استيفاء توجيه كلامه * قال اعلم أن العينة تنحصر في ست مسائل ثلاثة في قوله اشترط وثلاثة في قوله اشتردون أن يقول لي * فثلاثة القسم الاول * أن يقول اشترى سلعة كذا بعشرة نقداً وأنا اشتريها منك باني عشر نقداً * أو يقول باني عشر إلى أجل * أو يقول اشترها لي باني عشر إلى أجل وأنا اشتريها منك بعشرة نقداً * فالأولى جائزة والمأمور أجبر على اشتراها بدينارين إلا أن يكون الدفع من مال المأمور بشرط ففسد لانها اجارة وسلف وللمأمور حينئذ أقل من الدينارين أو أجرة المثل على مذهب ابن القاسم في البيع والسلف وعلى مذهب ابن حبيب إذا قبض السلف فله أجر مثله ما بلغ * وقال ابن المسيب لا أجر له لان أخذه الأجرة تقيم للربا * والثانية حرام لانها سلف بزيادة وتلزم الأمر لان الشراء كان له ويدفع العشرة مجاملة ويسقط الزائد ويختلف فيما يكون للمأمور على الاقوال الثلاثة المقدمة * والثالثة أيضاً حرام وتلزم الأمر باني عشر إلى أجل ويرد اليه العشرة ان كان نقداً والمأمور اجارة مثله ما بلغت باتفاق * وثلاثة القسم الثاني * أن يقول اشتر بعشرة وأنا اشتريها باني عشر نقداً أو إلى أجل والثالثة أن يقول اشترها باني عشر إلى أجل وأنا اشتريها بعشرة نقداً فالثالثة لا تجوز * ابن حبيب ويفسخ البيع الثاني ان لم تغت وان فاتت لزمت القيمة لانه باع ما ليس عنده ولسحقون عن ابن القاسم ان وقع مضى وتلزم الأمر الاثناعشر إلى أجل لان المأمور كان ضامناً لها ولو شاء الأمر ان لا يشتريها منه كان ذلك له ويستحب له أن يتورع وأما الثالثة وهي أن يقول اشتر باني عشر إلى أجل وأنا اشتريها بعشرة نقداً فقال ابن القاسم هو مكر وهو مضى ان وقع وليس على الأمر الا العشرة النقد وظاهر هذه الرواية أن البيع الثاني يفسخ ان لم يغت * وقال ابن حبيب يفسخ على كل حال قال فان فاتت ردت إلى قيمتها يوم القبض

﴿ فصل ﴾ (م) وعلى أن العلة العينة فرأيت بعض أصحابنا تردد في الجواب اذا انتفت العلة بأن يكون البيع نقداً هل يمنع لظاهر الحديث أو يجوز لارتفاع العلة ورأيت يميل في كلامه إلى التسهيل وما ظن البتي استند فيما انفرد به الالهنا المعنى * قلت * بهض الأصحاب هو القاضي أبو الفرج قال ذلك ولم يصرح به ولو صرح به لكان بعيداً لانه خلاف نص الحديث وقياس كون العلة العينة أن تمتنع في كل مشترى كما يقوله الشافعي ثم انظر على تسليم انه يؤول إلى دفع ذهب

ان يدفعه عوضاً كدفعه مهراً أو خلعاً أو ثوباً هبة أو اجارة أو صلحاً عن دم عمد وأما دفعه قرضاً أو قضاء عنه فحائز (ع) واختلف في المنع من بيع الطعام قبل قبضه هل هو شرع غير معل أو علة العينة

في أكثرها فان ذلك الاكثر ليس مأخوذا من البائع وانما هو مأخوذ من رجل ثالث * وكان ابن عباس راعى في ذلك الخارج من اليد والراجع اليها من أى رجل كان **(قوله)** واحسب كل شئ مثله **(حجة للشافعي في منعه ذلك في كل مشتري (ع) واستثنى العلماء من بيع الطعام قبل قبضه الاقالة منه والتولية والشركة فيه للحديث المستثنى ذلك منه * قلت * الحديث ذكره أبو داود وعبد الرزاق وهو حديث مستفيض بالمدينة من طريق ربيعة من اتباع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه الا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبله (ع) واتفق مالك والشافعي وأبو حنيفة على جواز الاقالة منه ومشهور قول مالك جواز الشركة والتولية ومنعهما للشافعي وأبو حنيفة ولمالك قول يمنع الشركة * (قلت * اتفقوا على جواز الاقالة كما ذكر * واختلفوا في سبب الجواز فالأكثر يرى انها حل بيع فلا يحتاج الى أن يعتذر وليس الجواز عنده هؤلاء رخصة وأكثر أهل المذهب على انها يبيع لأجل بيع وهو لا يحتاجون الى محض يخرجهم من بيع الطعام قبل قبضه والمحض ما تقدم من الحديث * واتفق المذهب على جواز التولية لانها مبررة في الاقالة وأيضاً للحديث المتقدم والمشهور في الشركة الجواز لانها تولية البعض والقول فيها بالمنع رواه أبو الفرج**

*** (فصل) * وشرط صحة كل واحد من الثلاث أن يكون الثاني وهو البائع في الاقالة والمولى في التولية والشريك في الشركة أن يساوى المشتري في القدر والأجل والصفة فالساواة في القدر أن يقبل من الجميع لا من البعض ولا أن يزيد فان كان رأس المال عينا جاز أن يقبل على عينه وعلى مثله وان كان عرضا فهو ما لم يجز أن يقبل على مثله لانه يبيع الطعام قبل قبضه وان كان عرضا مثليا مكبلا أو موزونا فالمشهور انه لا تجوز الاقالة على مثله وكذلك هذا التفصيل في التولية والشركة * والمساواة في الأجل أن يولى أو يشرك الى ما بقى من الأجل لا الى أقل ولا الى أكثر وقتنا الى ما بقى من الأجل لان المساواة في كل الاجل متعذرة لان الشركة والتولية انما وقعتا بعد الشراء الا أن يفرض وقوعهما بالخطرة والمساواة في الصفة أن يكون العقد الثاني على صفة الأول باعتبار العقد والمعقود به وعليه فان فقد شئ مما شرطت المساواة فيه لم تكن اقالة ولا تولية ولا شركة وصار بيعا للطعام قبل قبضه * **(فرع) * فان كانت الاقالة من سلم في طعام أو غيره لم يجز تأخير رأس المال وظاهر المدونة انها تطلب المناجزة في الاقالة كما تطلب في الصرف ولكن تأولها الشيوخ ورأوا أن الاقالة أوسع من الصرف * فان قيل أليس انه يجوز تأخير رأس المال اليومين والثلاثة بشرط وبغير شرط فلم لم يجز مثل ذلك في الاقالة * قيل التأخير في الاقالة فيه فسخ الدين في الدين وتأخير رأس مال السلم انما فيه بيع الدين بالدين والدين بالدين أخف من فسخ الدين في الدين ودليل الخفة جواز تأخير رأس المال المذكور في السلم **(قوله في الآخر)** فلا يبعه حتى يكتاله **(ع)** يدل على أنه يكتفي في بيعه بكيله ولا يحتاج أن يكتاله المشتري ثانية اذا كان حاضر أو صدقه وبه يقول مالك الآن يبيعه بدن فلا يجوز على التصديق خوفاً أن يقع السلف بالتأخير * وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يبعه على التصديق ولا بدن كيله ثانية * واحتجوا بما في بعض طرق هذا الحديث من قوله حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري **(قوله)** ألا تراهم يتبعون بالذهب والطعام مرجأ أى مؤخر أو يهزم ولا يهزم وتقدم الكلام على ما يتعلق به من الاحتجاج به على أن عمله المنع العينة وعليه يدل قول ابن عباس وعليه يدل أيضا إدخال مالك في الموطأ أحاديثه في باب أحاديث العينة **(ب)** العينة البيع المختل به على دفع عين في أكثرها **(ج)** وعلى أن العلة العينة فرأيت بعض أصحابنا****

حتى يستوفيه قال ابن عباس واحسب كل شئ مثله * حدثنا ابن أبي عمير وأحمد بن عبد الله قالنا سفيان ح وثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب قالنا وكيع عن سفيان وهو الثوري كلاهما عن عمر بن دينار بهذا الاسناد نحوه * حدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد قال ابن رافع ثنا وقال الآخرون أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه قال ابن عباس واحسب كل شئ بمنزلة الطعام * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب واسحق بن ابراهيم قال اسحق أخبرنا وقال الآخرون ثنا وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكتاله **(قلت)** لابن عباس لم يقل ألا تراهم يتبعون بالذهب والطعام مرجأ ولم يقل أبو كريب مرجأ * حدثنا عبد الله بن

(قوله في الآخر وكناشترى الطعام من الركبان جزافا) أي بدون كيل (د) في الجيم الثلاث حركات وأقصها الكسر والجزاف الشراء دون كيل ولا وزن ﴿قلت﴾ ولا يتناول من الجزاف الا المثلث وهو يكون في المثلث والمقومات على ما ستعرف فالجزاف بيع ما يمكن معرفة قدره دون معرفة قدره والأصل فيه المنع لمافيه من الفرر وخفف فيما يشق عليه ويقل جهله وغرره (ع) وفيه جواز البيع جزافا فلم ينه عنه وإنما نهى عن بيعه قبل قبضه وهو جائز في المكيل والموزون قليله وكثيره لان التعري يحده ويحصره وانما جاز لانه ليس في كل حين يحضر المكيال والميزان ﴿قلت﴾ قال ابن حارث يجوز فيهما وان حضر المكيال واختلف في المسكوك من المثلث فاجيز ومنع وقيل ان كان التعامل به وزنا جاز لانه يصير الغرض فيه مبلغ لوزن ولا غرر في عدده وهذا كالدراهم المجموعة فهي كغير المسكوك من التبر وان كان التعامل به عددا منع (ع) وكذلك يكون الجزاف فيما كثر من المعداد دون قليله لانه يوصل لمعرفة قدرا قليلا دون ضرورة تمنع ﴿قلت﴾ ظاهره من أي شيء كان المعداد وقال الامام في كتابه الكبير اضطرب المذهب في المعداد وقال في الموطأ ولا يجوز الجزاف فيما يعددا فان حل هذا الكلام على ظاهره ففرق بينه وبين المكيل والموزون بتغير آلتها في بعض الاوقات ولكن قيده حذق المتأخرين بالمعداد المقصود آحاده كالرقيق والانعام وما تساوت آحاده جاز الجزاف في كثيره لمشقة عدده دون يسيره ﴿قلت﴾ المبيع جزافا اذا كان من ذوات الأمثال وهي من المكيلات والموزونات فالذهب جوازه كالتقدم وان كان من ذوات القيم وهي ما سوى المكيل والموزون فان كان مما قصد آحاده ويتعلق الغرض بعدده لم يجز بيعه جزافا كالثياب والحيوان وكبير الحيتان وكبير الخشب المجموع بعضها على بعض لقوة الفرر فيه وخفه مؤنة عدده وفي التلقين وكذلك مع الجزاف في الجواهر المازري ولم يفرق فيها بين الصغير والكبير والصواب اذا استوت آحادها وقصد مبلغه لآحال كل واحدة في نفسها جاز بيعه جزافا والامنع ابن حبيب ويمنع أيضا في الطير في الاقفاص ابن رشد اثنا عشر ابن حبيب وكذلك بمنع فيما كثر من الطير المذبوح وان كان مما قصد آحاده ولا يتعلق الغرض بعدده ويشق عدده جاز بيعه جزافا كاللقوس والبطيخ والرمان والموز والارج والتين وكذلك يجوز فيما يشق عدده كالجوز والبيض وصغير الحيتان

﴿فصل﴾ وشرط المبيع جزافا أن يكون مريثا كان في صبرة أو في غرارة فلا يجوز ان كان غائبا ولذلك امتنع السلم فيه لأن يكون كالقمح في التبن بخلاف الزرع قائما واختلف في المحصود بأي الكلام عليه وبشرط أن يكون مريثا جاز أن يشتري غرارة مملوءة جزافا ولا يجوز أن يقول املاءه الى ثانية بكذا لانه من الجزاف غير المريث وذلك بخلاف السلة فانه أجاز في المتبعية أن يشتري سلة مملوءة ثم يقول املاءه الى ثانية بكذا قال الأثر لا يجوز أن يسلم في ملء غرارة ويجوز أن يسلم في ملء سلة لان القمح له معيار معلوم غير الغرارة فالمدول عنه الى الغرارة غرر والتين ليس له معيار معلوم وكثر تقدير الناس

تردد في الجواب اذا انتفت العلة بان يكون البيع نقدا هل يمنع لظاهر الحديث أو يجوز لارتفاع لعله ورأيت عميل في كلامه الى التسهيل (ب) بعض الاصحاب هو القاضي أبو الفرج قال ذلك ولم يصرح به ولو صرح به لكان بعيدا لانه خلاف نص الحديث وقياس كون العلة العينة أن يمتنع في كل مشتري كما يقوله الشافعي ثم انظر هل تسليم أنه يؤل الى دفع ذهب في أكثر منه فان ذلك الاكثر ليس مأخوذا من البائع وانما هو مأخوذ من رجل ثالث وكان ابن عباس راعى في ذلك الخارج من اليد

مسلمة القعني ثنا مالك ح وثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتباع الطعام فيبعث علينا من يامرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواه قبل ان نبيعه * وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن عبيد الله ح وثنا محمد بن عبد الله بن نمير واللفظ له قال ثنا أبي قال ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال وكنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فانما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى ننقله من مكانه * وحديثي حرملة بن يحيى أخبرنا عبيد الله بن وهب حديثي عمر بن محمد عن نافع عن عبد الله بن عمر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه ويقبضه * حدثنا يحيى بن يحيى وعلي بن حجر قال يحيى أخبرنا اسمعيل بن جعفر وقال علي بن اسمعيل عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر انهم كانوا يضر بون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا (١٩٣) اشترى وطعاما جزا فان يبيعه في مكانه حتى يحولوه

* وحدثني حريز بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله ان أباة قال قد رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا ابتاعوا الطعام جزا فاضربون في ان يبيعه في مكانهم وذلك حتى يؤدوه الى رحلهم قال ابن شهاب وحدثني عبيد الله بن عبد الله بن عمران أباة كان يشتري الطعام جزا فيصمله الى أهله * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وأبو كريب قالوا ثنا زيد بن حباب عن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكتب له وفي رواية أبي بكر من ابتاع * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا عبد الله بن الحرث الحزومي ثنا الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله

له بالسلة فجرت مجرى المكيل للثنين وشرطه أيضا ان يكون المتبايعان متساويين في الجهل بقدره * قال ابن المواز لا يجوز ان يباع جزا ما يعرف أحد المتبايعين قدره من جميع الأشياء لا قنأ ولا غيرها ولمن لم يعلم الا بعد البيع الخيار على من علم وهو كالعيب رد به ان شاء * واحتلف اذا علم المشتري في حين العقد بان البائع عالم بقدر المبيع ولم يسأله أو سأله ولم يجبه فقال عبد الوهاب وهو نص ما في كتاب محمدان البيع فاسد * وعن سحنون الجواز واستبعده بعضهم (قوله) كانوا يضر بون على يبعه في مكانه حتى يحولوه (د) فيه ان ولي الأمر يعز بالضرب وغيره من تعاطى بيعا فاسدا (قوله في الآخر أحلت بيع الصكاك) (ع) هي صكاك الجار المذكورة في المدونة * قلت * والمعنى أحلت بيع طعام الصكاك لا يعني الصكاك نفسها وفيه ان الترك فعل لانه لم يحل وانما ترك النهي (ط) وهو اغلاظ في الانكار وهو يدل ان أبا هريرة كان مفتيا على الأمر وغيره وقيل انه لم يكر مقتيا وهو باطل والحديث ردده وكيف لا يكون مفتيا وهو من أكثر الصحابة ملازمة لخدمته صلى الله عليه وسلم وأخذهم لحديثه وأغزهم علما (د) والصكاك جمع صك ويجمع أيضا على صكوك والصك الورقة التي يكتب فيها والامر برزق من الطعام لمستحقه * قلت * والجار موضع بساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق على الناس يرا آت فيشتري الرجل ذلك الطعام المكتوب في الصك ثم يبيعه قبل أن يقبضه فالتنهي انما هو عن بيعه من مشتريه لا من يبيعه من كسبه كما يعطيه ظاهر اللفظ (ع) لان من كتب له بمنزلة من رفعه من موضعه أو من وجب له وهو في مسلم مختصر وهو في الموطأ أبي بن قال فيه ان عمر أمر بطعام للناس فابتاع حكيم بن حزام منه ثم باعه حكيم قبل أن يقبضه فبلغ ذلك عمر فردده عليه وقال لا تبس طعاما ابتعته حتى تقبضه وأما قضية مروان فهي ان صكوكا خرجت للناس في زمن مروان من طعام الجار فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يقبضوها (قوله) فنظرت الى حرس يأخذونها من أيدي الناس (ع) زاد في الموطأ ويردونها الى أهلها فاحتج به بعضهم على فسخ البيعتين معا قال

واراجع اليها وأي رجل كان (قوله في الآخر أحلت بيع الصكاك) (ب) المعنى أحلت بيع طعام الصكاك لا يعني الصكاك نفسها وفيه ان الترك فعل لانه لم يحل وانما ترك النهي (ح) والصكاك جمع صك ويجمع أيضا على الصكوك والصك الورقة التي يكتب فيها والامر برزق من الطعام لمستحقه (ب) والجار موضع بساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق على الناس يرا آت فيشتري الرجل ذلك الطعام المكتوب في الصك ثم يبيعه قبل أن يقبضه فالتنهي انما هو عن بيعه من مشتريه لا عن يبيعه من كتب له كما يعطيه ظاهر اللفظ (ع) لان من كتب له بمنزلة من رفعه من موضعه أو من وجب له (قوله) فنظرت الى حرس يأخذونها من أيدي الناس (ح) زاد في الموطأ ويردونها الى أهلها فاحتج به بعضهم على فسخ البيعتين * قال ولو كان انما يفسخ البيع الثاني فقط لقال ويردونها الى من ابتاعها من أهلها ولا

(٧٥ - شرح الأبى والسنوسي - رابع) ابن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة انه قال لمروان

أحلت بيع الربا فقال مروان ما فعلت فقال أبو هريرة أحلت بيع الصكاك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفي قال فخطب مروان الناس فنهاهم عن بيعها قال سليمان فنظرت الى حرس يأخذونها من أيدي الناس * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا رويح ثنا ابن جريح حدثني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو كان انما يفسخ البيع الثاني فقط لقال ويردونها الى من ابتاعها من أهلها ولا حاجة فيه لاحتمال أن يريد بأهلها من يستحق رجوعها اليه (**قوله** في الآخر نهى عن بيع الصبرة من التمر لا تعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر) * **قلت** * التمر روى يمتنع التفاضل فيه (ع) وعدم تحقق المساواة كتحقق التفاضل فيمتنع كما يمتنع ولأنه أيضا من المزابنة ويأتى الكلام على المزابنة ان شاء الله تعالى

﴿ كتاب الخيار ﴾

(**قوله** البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه لم يتفرقا) (م) أثبت الشافعي وجاعة خيار المجلس واحتجوا بالحديث وحلوا التفرق على أنه بالابدان * وأسقطه مالك ولم يأخذ بالحديث مع أنه راويه وفسر اليمعين بالتساويين وحل التفرق على أنه لقول فعنى المتساويين بالخيار ما لم يفرقا بالقول أى بالإيجاب والقبول فيجب البيع والتفرق بالقول مستعمل قال الله تعالى في تقريب الزوجين بالطلاق وان يتفرقا الآية والطلاق ليس من شرطه التفرق بالابدان * واختلف أصحابه في الاعتذار عنه في عدم أخذه بالحديث مع أنه راويه فقيل ما تقدم وهو أنه حمل البيهين على المتساويين والتفرق على أنه بالأقوال وقيل انما ترك الأخذ به للزيادة التي في آخر الحديث لان نصه في الترمذي والنسائي وأبو داود البيعان بالخيار ما لم يفرقا الا يبيع الخيار فلا يحمل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله فهذه الزيادة تسقط خيار المجلس لانه لو كان ثابت لم يخرج الى أن يستقبله فقيل المراد بالاستقالة فسخ البيع بحكم خيار المجلس فيحل حل الاستقالة على الفسخ جبرا بعيد من مقتضى اللسان وقيل انما ترك الأخذ به لمخالفة العمل على أصله في تقديم العمل على الخبر الصحيح لان أهل العمل لا يهتمون فيقدرانهم عثر وعلى الفسخ في ذلك الخبر فلذلك تركوا الأخذ به وقيل لانه حمل الحديث على انسب في قبول الاستقالة بالفسخ وتكون الاستقالة بالفسخ في المجلس سنة بهذا الحديث وبعد التفرق تفضلا واستحبابا * وعندى أنه لا يصح الاعتماد على كل شيء من هذه التأويلات * أما الاول فان حمل التفرق على أنه بالابدان أظهر من جملة على لتفرق الأقوال والعمل بالظاهر أولى وأيضا بالتساويان ليس بينهما عقد فالخيار ثابت لهما بالاصل

حجة له فيه لاحتمال أن يريد بأهلها من يستحق رجوعها اليه (**قوله** نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر) لا يعلم مكيلها باكيل المسمى من التمر أى بالكيل المعلوم من التمر وعبر بالمعلوم عن المسمى لان التسمية لازم العلم فان المجهول لا يسمى وهذا البيع محرم سواء علم أن أحدهما أكثر أو لم يعلم لصحة ربا لفضل في الاول واحتماله في الثاني اذا شك في التماس كتحقق التفاضل والمزابنة وهى تدفع الغير من المتبايعين وحقيقتها في الاصطلاح بيع معلوم بمجهول من جنسه فثال المعلوم بالمجهول الصورة المذكورة في الحديث * ومثال المجهول بالمجهول ما لو بيعت صبرة بصبرة مجهولتى القدر معا * والمزابنة محرمة في الروى وفي غيره لأنه اذا علم أن أحد العوضين أكثر من الآخر محاز فيها لاربا فيه

﴿ كتاب بيع الخيار ﴾

(**قوله** البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا) احتج به الشافعي والجمهور على ثبوت خيار المجلس وحلوا التفرق على أنه بالابدان * وأسقطه أبو حنيفة ومالك مع رواية مالك له فقيل

يقول اذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه * وحدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب قال حدثني ابن جريج قال ان أبا الزبير أخبره قال سمعت جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لانه لم مكيلها بالكيل المسمى من التمر * حدثنا اسحق بن ابراهيم قال ساروح ابن عباد قال ثنا ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله غير انه لم يذكر من التمر في آخر الحديث * حدثنا يحيى بن يحيى قال فرأت على مالك عن يافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا

لانه * وأما الثالث فإن العمل اذ لم يرد به عمل كل الامة أو عمل من يرجع الى عمله فلاحجة فيه لان غاية ما فيه أن يقول عالم لعالم أترك علمك لعلمي وهذا غير لازم قبوله الا لمن تلزم طاعته * وأما الرابع فلا نحلله على النذب بعيد لان الحديث نص في خيار المجلس دون ذكر الاستقالة * وأشبه ما به قد عليه لثاني فان الاستقالة فيما قالوا أظهر من جهاد في الفسخ * نعم في النظر في حجة مالك بالزيادة فاد صحت جمع بينهما وبين ما تقدم أو يفرع الى الترجيح ان تعذر البناء وجهلت التواريج هذا هو المعقوف في المسئلة * قلت * قال تقي الدين ان أريد بالعمل عمل أهل المدينة السابقين فابن عمر رأس بقيتهم وهو يقول بخيار المجلس وان أريد بعمل اللاحقين فباطل أيضا فابن أبي ذئب من أقران مالك وقد أغظ على مالك لما بلغه أنه خالف الحديث (م) وقد يمتح أصحنا بحدوث اذا اختلف المتبايعان تحال وتعاضا لانه لو كان خيار المجلس ثابتا لم يمتح الى التحالف اذ لم يفرق بين المجلس وغيره وحمله لمخالف على الاختلاف في الثمن بعد وجوب البيع وحديثهم أخص من هذا فيكون بياننا له مع أن الغرض في حديث اختلاف المتبايعين تعليم حكم الاختلاف في الثمن والغرض في حديث البيعين بالخيار تعليم موضع الخيار وأخذ الحكم من الموضع المقصود فيه تعليمه أولى من أخذه من الموضع الذي لم يقصد تعليمه * (قلت) * يعني يكون حديثهم أخص أن للخالف أن يجيب عن حديث اختلاف المتبايعين بأن يقول هو عام في زمن المجلس وبعد التفرق وحديث البيعين بالخيار خاص بالمجلس والخاص يبين العام فيحمل حديث اختلاف المتبايعين على ما بعد التفرق وحينئذ يضعف الاحتجاج بحديث اختلاف المتبايعين (ع) والزيادة التي في الترمذي قوية في وجوب خيار المجلس ولكن عمل معظم السلف وأهل المدينة بخلافه أقوى بمقتضى المسئلة * (قلت) * ليس بقوى لانه لم يكره قيامه من جهة أنه قصد وضع الخيار حتى يكون حجة في اثباته وانما كرهه لقيام من جهة أنه قصد قطع طلب الاقالة في المجلس فالزيادة تسقط خيار المجلس اذ لو كان ثابتا لم يمتح الى طلب الاقالة (ع) والقائلون باثبات خيار المجلس وان التفرق بالابدان اختلفوا في حدة التفرق فقال الاوزاعي هو أن يتوارى أحدهما عن صاحبه * وقال الليث هو أن يقوم أحدهما وقال الباقر هو افتراقهما عن مجلسهما * (قلت) * أثبت ابن حبيب خيار المجلس كما يقوله المخالف وأكثر الشيخ تقي الدين والامام في كتابه الكبير من إيراد الاسئلة على الحديث والاجوبة عنها فمن أرادها فليتنظرها في عملها من الكتابين (قول البيع الخيار) * (قلت) * هو مستثنى من قوله ما لم يفترقا (ع) وهذا أصل

حمل البيعين على المتساومين وحمل التفرق على أنه بلايجاب والقبول وضعف بانه خلاف الظاهر وقيل انما ترك الأخذ به لمخالفته العمل على أصله في تقديم العمل على الخبر الصحيح لان أهل العمل أعرف بالناسخ ورده تقي الدين بانه ان أريد بالعمل عمل أهل المدينة السابقين فابن عمر رأس بقيتهم وهو يقول بخيار المجلس وان أريد بعمل اللاحقين فباطل أيضا فان ابن أبي ذئب من أقران مالك وقد أغظ على مالك لما بلغه أنه خالف الحديث وقيل لانه حمل الحديث على النذب في قبول الاستقالة بالفسخ وتكون الاستقالة بالفسخ في المجلس سنة بهذا الحديث * وبعد أيضا بانه خلاف الظاهر والقائلون باثبات خيار المجلس وان التفرق بالابدان اختلفوا في حدة التفرق فقال الاوزاعي هو ان يتوارى أحدهما عن صاحبه وقال الليث هو أن يقوم أحدهما وقال الباقر هو افتراقهما عن مجلسهما (ب) أثبت ابن حبيب خيار المجلس كما يقوله المخالف وأكثر الشيخ تقي الدين والامام في كتابه الكبير من إيراد الاسئلة على الحديث عنها والاجوبة فمن أرادها فليتنظرها في عملها من الكتابين (قول البيع الخيار)

الايبيع الخيار * حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن مثنى قالنا بحبي وهو القطان ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن بشر ح وثنا ابن نمير ثنا أبي كلهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم * ح وحدثني زهير بن حرب وعلي بن حجر قالنا اسمعيل ح وثنا أبو الربيع وأبو كامل قالنا حاد وهو ابن زيد جميعا عن أبواب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثنا ابن مثنى وابن أبي عمير قالنا ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد ح وثنا ابن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث مالك عن نافع * وحدثنا فقيهة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يفترقا وكانا

في حواز بيع الخيار المطلق والمقيّد ﴿قلت﴾ يعني بالطلاق المسكوت عن تعيين مدّة الخيار فيه وبالمقيّد ما عين أمد الخيار فيه على ما ستعرف * ثم ان ما يكون أصلاً في بيع الخيار على أن الاستثناء من مفهوم الغاية كما تقدم أي فان تفرق الخيار الا في بيع شرط فيه الخيار وقيد ان الاستثناء انما هو من الحكم والمعنى البيعان بالخيار الا يبيع شرط فيه عدم الخيار فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وقيل المعنى الا يبيع اخرى فيه الخيار بأن يقول أحد هما الآخر في المجلس اختير فاختار فانه يلزم العقد ويسقط خيار المجلس كما أتى نص الحديث فلي هذين لا يكون أصلاً في بيع الخيار ﴿ثم﴾ الخيار من حيث الجملة ينقسم الى خيار تزويج ونقيصة * لان موجب الخيار اما من جهة لعاقب أو من جهة المعقود عليه فالكان من جهة العاقب بأن يشترط أحد العاقدين أو يشترطه كل منهما فهو خيار التزويج وان كان موجباً امرأى المعقود عليه كالغيب والاستحقاق فهو خيار النقيصة والمذكور هنا خيار التزويج * ورسمه الشج بآيه يبيع وقف بته أو لا على امضاء متوقع فخرج الخيار المحكمى بقوله ولا (ع) واختلاف هل للخيار حد لا يمهده أو لا حله معلوم الا ما يضر بانه وما يشترطان من الوقت لازم أو لا حله معلوم الا قدر ما يترى فيه ويختبر فيه حال المبيع والاول قول الشافعي وأبي حنيفة فحدها بالثلاثة أيام وان زيد عليها فسد البيع * قال الشافعي ولولا ما جاء فيه من السنة ما جاز ساعة واحتجاً بما بحديث منقذين حبان وحديث المرأة المذكور فيه الثلاثة والثاني قول فقهاء الحديث والثالث مشهور قول مالك وقال الأوزاعي يجوز الخيار شهر أو أكثر ونحوه لما لك وقال الثوري هو للمشتري عشرة أيام وأما البائع فلا خيار له وان شرطه فسد البيع ﴿قلت﴾ ذكر الامام في كتابه الكبير ان الخيار رخصة مستثنى من بيع الغرر ولذلك قال الشافعي ما تقدم واذا كان مستثنى فالظاهر ما قال مالك في المشهور عنه وانه لا يمتنع أن يشترط فيه الا القدر الذي يختبر فيه حال المبيع وذلك مختلف باختلاف المبيع (ع) فهو في الثوب اليوم واليومان ﴿قلت﴾ ولا يشترط لبسه بخلاف استخدام الرقيق لانه لا يختبر باللبس وانما يحتاج فيه الى معرفة قبسه وحال الثمن فقط فالزائد من اللبس على قدر ما يعرف به ذلك لا حاجة له ولهذا قال بعض الشيوخ لا ينبغي للمشتري تحصيل منفعة غير الاختبار وانما يقصد الاختبار فقط واذا لم يجز اشتراط اللبس فأخرى أن لا يجوز اللبس بغير شرط وان شرط اللبس فسد البيع واذا فسخ البيع لزم الكراء لأجل اللبس ولم يجهلوا كسائر البياعات الفاسدة اذا فسخت لا يلزم فيها رد الغلة ولا عوضها (ع) وهو في العبد الى الجمعة وروى شهراب ﴿قلت﴾ لاول المشهور ومعنى الى الجمعة أي من الجمعة أيام الى الجمعة وهي عبارة بعض مختصري المدونة وعبارة غيره الجمعة ونحوها والقول بالشهر لكتابته عيوبه * رواه ابن وهب وأجاز ابن القاسم فيه عشرة أيام * ابن المواز ان وقع في الرقيق الى عشرة لم أفسخه والى أشهر أفسخه (ع) وهو في الدابة ركب اليوم وشبهه ﴿قلت﴾ واختلاف هل للمشتري الركوب بعقد الخيار وان لم يشترطه وهو قول أبي عمران وأوليس له الركوب حتى يشترطه وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن * ابن عبد السلام والاقرب أنه يختلف باختلاف ما يريد المشتري من اختبار حاله فان أراد اختبارها في كثرة الاكل وقلته وغلاه

فيل هو مستثنى من قوله ما لم يفترقا أعني من مفهومه أي فان تفرقا فلا خيار الا في بيع شرط فيه الخيار وقيل ان الاستثناء انما هو من الحكم المنطوق على حذف مضاف والمعنى البيعان بالخيار ما لم يفترقا الا في بيع شرط فيه عدم الخيار والاصح عند الشافعية بطلان البيع بهذا الشرط وقيل المعنى الا يبيع اخرى فيه الخيار بأن يقول أحد هما الآخر في المجلس اختير فاختار فانه يلزم العقد

جميعا أو يخير أحدهما الآخر فان خير أحدهما الآخر فقبايما على ذلك فقد وجب البيع وان تغرقا بعد ان تبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع * وحدثني زهير بن حرب وابن (١٩٧) أبي عمر كلاهما عن سفيان قال زهير ثنا سفيان بن

عينة عن ابن جريج قال أملى على نافع سمع عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تبايع المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار فان كان بيعهما عن خيار فقد وجب زاد ابن عمر في روايته قال نافع فكان اذا بايع رجلا فأراد أن لا يقبله قام فشى هنيئة ثم رجع اليه * حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أبوب وقبية وان حجر قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يبيعان لا يبيع بينهما حتى يتفرقا لا يبيع الخيار * حدثنا محمد بن مني قال ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة بن حمران عن ابن عمر بن علي قال ثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قال ثنا شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا

ثمها ورخصه وسع له في الاجل أكثر فقبوزا لثلاثة أيام (ع) وفي الدار الى لشهر * وحكى عنه الخطابي في الضبعة سنة * قلت * كذا وجدته في نسخة صحيحة من الاكمال مصلحة الى أجل * وحكى عنه الخطابي يعني انه حكى عن مالك لم أجدهم نقل هذا القول عن مالك وانما المنقول عنه في المسئلة قال في المدونة والخيار في الدار لشهر ونحوه * وقال ابن حبيب يجوز في الدور والارضين الشهران قال عبد الحق والدور والارضون سواء ولا وجه لمن فرق بينهما قال التونسي ويجوز أن يقيم بالدار ليلا ليعتبر حال الجيران بكنى * المتبطل اختل هل يجوز أن يشترط السكنى فأجازه أكثر الشيوخ ومنه ابن الماسم * للخمعي ان كان من أهل المحلة لم يجز له أن يشترط لانه يلم حال الجيران وان كان من غير أهلها جاز له أن يشترط فيتعصل ثلاثة أقوال * للخمعي وهو في غرم الكراء اذا سكن على وجهين ان لم يصون سكنا شيئا كما اذا كان يسكن بكراء أو في ملكه ولم يحمله فلا غرم اليه وان صون به كما هو أخلى موضعه واكرامه أو كان يسكن بالكراء مشاهرة ففسخ عن نفسه وسكن الثاني فعليه العوض (ع) قال أصحابنا وهذه التعديلات المذكورة في أمر الخيار انما هو اذا كان القصد الاختيار وان كان القصد المشاورة فقد مر ما يشاور فيه

* (فصل) (ع) واختلف اذا شرط خيار ولم يعين مده فقال مالك لبيع جائز ويضر بانه محسب المبيع كما تقدم * قال أحمد واهل الحق يجوز البيع ويلزم الشرط وله الخيار أبدا حتى رد أو يأخذ * وقال الاوزاعي البيع جائز ويسقط الخيار * وقال الشافعي وأبو حنيفة وصاحباه البيع فاسد قال أبو حنيفة الا لا يجزى في ثلاثة ويجوز ولا يجوز بعد الثلاث وقال صاحبنا يجوز حتى أجازه * وقال الشافعي لا يجوز وان أجازه في الثلاث * وقال الطبري لبيع صحيح والتمن حالي ووقف فاما أجازه في الحين أوردته (قوله في الآخر فان خير أحدهما الآخر فقبايما على ذلك فقد وجب البيع) (ع) كل من يقول بخيار المجلس يقول اذا خيره في المجلس فاختار فقد وجب البيع وإلما يفترقا لاستثنائه ذلك بهذا اللفظ (قوله كان ابن عمر يمشي هنيئة) أي شأ يسيرا ليقع التفرق بالابدان وهو يدل أنه أخذ بالخديث وان التفرق بالابدان وهنيئة تصغير هنة وهنة كلمة تطلق على كل شيء وضعفت الهاء فيها للتصغير (قوله فان صدقا وبيننا) (ط) أي صدقا في الاخبار عن الثمن والمثون وبيننا ليعب بورك في الثمن بالثمن وفي المثون بدوام الاتفاق به ومعنى محقت ذهب وتلفت

ويسقط خيار المجلس فعلى هذين لا يكون الحديث أصلا في بيع الخيار (قوله فان خير أحدهما الآخر فقبايما على ذلك فقد وجب البيع) (ع) كل من يقول بخيار المجلس يقول اذا خيره في المجلس فاختار فقد وجب البيع وان لم يفترقا لاستثنائه عليه السلام ذلك بهذا اللفظ (ح) فان خير أحدهما صاحبه فسكت لم ينقطع خيار الساكت وفي انقطاع خيار القائل قولان لأصحابنا أحكمهما الانقطاع لظاهر الحديث (قوله قام ابن عمر فشى هنيئة) يروى بتشديد الياء غير مهموز ويرى بتخفيف الياء وزيادة هاء بعدها أي شأ يسيرا وانما فعل ذلك ليقع التفرق في الابدان فيلزم البيع ويسقط خيار المجلس وهو يدل أنه أخذ بالخديث وان التفرق عنده انما هو بالابدان وهنيئة تصغير هنة وهنة تطلق على كل شيء وضعفت الهاء فيه للتصغير (قوله فان صدقا وبيننا) أي صدقا في الاخبار عن

وبيننا بورك لهما في بيعهما وان كتماننا محقت بركة بيعهما * حدثنا عمر بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا همام عن أبي التياح قال سمعت عبد الله بن الحرث يحدث عن حكيم بن حزام عن النسي صلى الله عليه وسلم بمثله * قال مسلم بن الحجاج

﴿ أحاديث من يخدع في البيع ﴾

(قوله ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع) (ع) وفي حديث آخر أن الرجل وفي حديث آخر أن رجلاً شكى هو الذي شكى ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يدل أنه لم يفقد التمييز ولا النظر لنفسه بالكيفية وله له كان ذلك يترى أحياناً وأنه يتبين له ذلك إذا تثبت وهذا الرجل هو حبان بن منقذ بن عمر والانصاري والديلمي وواسع ابني حبان وقيل هو منقذ والدي حبان عمر مائة وثلاثين سنة وكان شيخاً مأمومة في بعض مغازيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجر أصابه من بعض الحصون اختبل منها لسانه وعقله وذكر الدارقطني أنه كان ضريير البصر وأنه صلى الله عليه وسلم جعل له عهدة الثلاث إذا كان أكثر مبيعته في الرقيق ليتبصر ويتثبت غبنه وروى أنه جعل له مع ذلك خيار ثلاثة أيام فيما اشتراه (ط) ذكر الترمذي الحديث وذكر فيه أن رجلاً كان في عقله ضعف وكان يبايع وأن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا احجر عليه يارسول الله فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله اني لأصبر على البيع فقال إذا بايعت فقل لا خلاصة وذكره البخاري في التاريخ وقال إذا بايعت فقل لا خلاصة وأنت في كل سلعة ابتعتها على خيار الثلاث ليال (قوله لا خلاصة) أي لا خديعة والخلاصة الخدع خلبت الرجل مدعته (قوله فكان يقول إذا بايع لا خيابة) بالياء (ع) كذا هي اللفظة الثابتة بأية المنة من تحت بدل اللام لأنه كان ألغى يخرج اللام من غير مخرجها وعند بعضهم لا خيانة بالنون وهو تصحيف وفي بعض الروايات في مسلم لا خذابة بالذال المججمة (ع) غبن المسترسل وهو المستسلم لبيعه ممنوع من القيام إذا وقع ولا يلزم الغبن والمسترسل هو الذي لا بصيرة له بالبيع (ع) وان لم يسترسل بل ما كسر فان كان بصيراً بالقيمة عارفاً بما لا قيام له لأنه كالواهب لما غبن فيه وان كان غير بصير بالقيمة فهذا

الغن والثمن وبين العيب بورك في الثمن بالنماء وفي الثمنون بدوام الانتفاع به ومعنى محقت ذهبت وتلفت

﴿ باب من يخدع في البيوع ﴾

﴿ش﴾ (قوله ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع) (ح) هذا الرجل حبان بن منقذ بن عمر والانصاري والديلمي وواسع ابني حبان شهد أحداً وقيل هو والد منقذ بن عمر وكان قد بلغ من العمر مائة وثلاثين سنة وكان شيخاً مأمومة في بعض مغازيه مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحصون بحجر تغير بها لسانه وعقله لكن لم يخرج عن التمييز وذكر الدارقطني أنه صار ضريير البصر وأنه صلى الله عليه وسلم جعل له عهدة الثلاث إذا كان أكثر مبيعته في الرقيق وروى أنه صلى الله عليه وسلم جعل له مع ذلك خيار ثلاثة أيام (ط) ذكر الترمذي الحديث وذكر فيه أن رجلاً كان في عقله ضعف وكان يبايع وأن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا احجر عليه يارسول الله فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله اني لأصبر على البيع فقال إذا بايعت فقل لا خلاصة وذكر البخاري في التاريخ فقال إذا بايعت فقل لا خلاصة وأنت في كل سلعة ابتعتها على خيار ثلاث ليال (قوله لا خلاصة) أي لا خديعة بكسر الخاء وتخفيف اللام والياء الموحدة (قوله فكان يقول إذا بايع لا خيابة) بالياء مكان اللام لأنه كان ألغى يخرج اللام من غير مخرجها (ع) غبن المسترسل وهو المستسلم لبيعه ممنوع من القيام إذا وقع ولا يلزم الغبن (ب) المسترسل هو الذي

ولد حكيم بن حزام في جوف الكعبة وعاش مائة وعشرين سنة * حدثنا يحيى بن يحيى وبجي بن أيوب وقيصة وابن حجر قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا سعيد بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت فقل لا خلاصة فكان إذا بايع يقول لا خيابة * حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا سفيان وثنا محمد بن مثني قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة كلاهما عن عبد الله ابن دينار بهذا الاسناد مثله وليس في حديثهما فكان إذا بايع يقول لا خيابة * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

موضع الخلاف * فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة لا قيام له بالغبن * وقال البغداديون من المالكية له القيام بالغبن غير المعتاد وحده بالثالث وأما سادون الثالث فلا قيام له به لأنه من الغبن اليسير الذي انتصب له التجار فهم وكالدخول عليه وتجاذب الفريقان آية ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم قال العراقيون والغبن من أكل أموال الناس بالباطل فقال الآخرون قد استثنى منه التجارة عن تراض وهذا عن تراض * وكذلك أيضاً تجاذبوا فهم الحديث فقال البغداديون جعل فيه الخيار للغبون وقال الآخرون هو خاص بهذا الرجل * وقد اختلف الأصوليون في القضايا العينية هل تم أم لا * قلت لم يجعل له الخيار في الحديث إلا بشرط فالحديث حجة لعدم القيام بالغبن إذ لو كان القيام ثابتاً لم يأمره الشرط بأن يقول لا خلافة ونظر لوقيل هذه الكلمة اليوم في المقرر ثم ظهر الغبن فقال ابن حنبل توجب القيام بالغبن لما أثله إذا كان شرط أن لا يزيد الثمن عن ثمن المثل ولأن تنقص السبعة عنه أن كان قائله البائع فصار بمنزلة من شرط وصحافي المبيع فبان خلافه وقال الأكراد يوجب قولاً بقيام الغبن * ثم اختلفوا فقال بعضهم لأنها كانت خاصة بالرجل كما تقدم وقال غيره إنما أمره أن يشترط الخيار ويصدر الشرط بهذه الكلمة حضام العامل على الصيغة والتعريض من الخلافة فاهم روى أنه قال قل لا خلافة واشترط الخيار ثلاثة أيام وقيل إنما أمر بقول ذلك ليعلم صاحبه أنه ليس من ذى البصيرة في البيع فينظر له كما ينظر لنفسه (ع) وفي الحديث حجة لا مضاء يبيع من لا يحسن النظر لنفسه وشرائه لم يحجر عليه وفيه عندنا خلاف معلوم وكذلك اختلف عندنا فبينم يخرع في البيوع ويعلم أنه خرع ذاتبه وانما الذي يحجر عليه من لا ينتبه ويتصرف تصرف من لا يعد المال شيئاً

❦ احاديث النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ❦

لا بصيرة له بالبيع انتهى ❦ قلت والظاهر أنه يزاد على ذلك أنه أعلم بذلك صاحبه (ع) وإن لم يسترسل بل ما كس فان كان بصيراً بالقيمة عارفاً بها فلا قيام له لانه كالواصف لما غبن فيه وإن كان غير بصير بالقيمة فهذا موضع الخلاف فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة لا قيام له وقال البغداديون من المالكية له القيام غير المعتاد وحده بالثالث وتجاذب الفريقان لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فقال العراقيون والغبن من أكل أموال الناس بالباطل وقال الآخرون قد استثنى منه التجارة عن تراض وهذا عن تراض وكذلك أيضاً تجاذبوا فهم الحديث فقال العراقيون جعل فيه الخيار للغبون وقال الآخرون هو خاص بهذا الرجل وقد اختلف الأصوليون في القضايا العينية هل تم أم لا (ب) لم يجعل له الخيار في الحديث إلا بشرط فالحديث حجة لعدم القيام بالغبن إذ لو كان القيام ثابتاً لم يأمره الشرط بأن يقول لا خلافة انتهى ❦ قلت قال بهرام في شرح مختصر خليل في المذهب بالغبن ثلاث طرق الأولى لعبد الوهاب في المعونة بشبوت الخيار لغير العارف باتفاق وفي العارف قولان الثانية للمازري أن أخبره المشتري أنه غير عارف بقيمة ما فقال له البائع قيمتها كذا فله الرد وإن كان عارفاً بالمبيع وشمعه فلا رد بل اختلف في هذين القسمين وفيما عداهما قولان الثالثة لصاحب المقدمات أن البيع والشراء ان وقع على جهة الاسترسال والاستقانة وجب القيام كقوله اشترى كذا مني كذا اشترى من الناس وإن وقع على جهة المكايسة فلا قيام له باتفاق

❦ باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ❦

(قوله) نهى عن بيع ثمار حتى يبدو صلاحها (د) معنى يبدو يظهر وهو بالهمز و وقع في بعض كتب المحدثين بالالف في الخط وهو خطأ لأنها تحذف في مثل هذا للنصب وإنما اختلف في ثباتها في مثل زيد يبدو والاختيار حذفها أيضا (قوله) حتى يبدو (قلت) * غيا النهي في هذا الطريق يبدو الصلاح وغياه في الآخر بالز هو وهما بمعنى ويأتى تفسير الصلاح وظاهره أن بدو صلاح بعض الحائط لا يكفي في بيع جميعه لان الذى نهى عن بيعه هو الذى بدو صلاحه وبه قال العلماء والمذهب أن بدو صلاح بعض الحائط كاف في بيع جميعه وإنما اختلف في غيره من حوائط البلد وفيه ثلاثة أقوال ثالثها المشهور يكفي في بيع مجاوره لافى بيع ما بعده عنه (قوله) نهى البائع والمبتاع * (قلت) * نهى المبتاع عن أن يغر بماله ولبائع عن أن يأخذ مال أخيه بغير عوض يقابله اذا هلك الثمرة كما قال صلى الله عليه وسلم أرأيت أن منع الله الثمرة بمأخذ أحدكم مال أخيه (م) واختلف في النهي عن بيع ثمار قبل بدو الصلاح فقال الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز وان شرط الجسد * وقال أبو حنيفة هو على الجذ يمضى بيعها اذا ظهرت وان لم تؤبر وعلى المشتري الجذ قال الآن يشترط التبقية فيفسد البيع وبيعها عندنا على أقسام الاول فان كان على التبقية امتنع * (قلت) * قال الامام في كتابه الكبير اجاعا وقال اللخمي هذا ان شرط أن المصيبة من المشتري أو من البائع والبيع بالنقد لانه تارة يبعها وتارة سلفا وان كانت المصيبة من البائع والبيع بغير نقد جاز * المازرى وفي المذهب ما يشير الى الخلاف في هذا الاصل وان فيه قولين شهيرين وهى مسألة كتاب الاكرية كراء الأرض الفرقة على أن يذهب عنها الماء وفيها قولان لابن القاسم وغيره * الباجي ولا خلاف في منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها على التبقية الاماروى عن يزيد ابن أبي حبيب في العربية (ع) والثاني انه يبيعها على شرط الجذ وهو عندنا جائز وعن الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز بيع الثمار قبل بدو صلاحها وان شرط الجذ * (قلت) * الجواز هو نص المدونة وغيرها * اللخمي في السلم الاول بشرط بلوغ الثمر أن ينتفع به وأن يحتاج الى بيعه وأن لا يتألا أكثر من البلد على ذلك والالم يجوز لانه فساد * (قلت) * الفساد اذا لم يبلغ أن ينتفع به واضح واذا تألا على ذلك لا أكثر لانه يؤدي الى قطع الأصل وتقليله (ع) والثالث أن يشتري على السكت فحمل بعض شيوخنا المدونة

نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع * حدثنا ابن غيرتنا في ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * وحدثني علي بن حجر السعدي وزهير بن حرب قالنا اسمعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

(ش) * (قوله) حتى يبدو صلاحها) أى يظهر وهو غير مهموز (ح) ويقع في بعض كتب المحدثين بالالف في الخط وهو خطأ لأنها تحذف في مثل هذا للنصب وإنما اختلف في مثل زيد يبدو والاختيار حذفها أيضا (ب) وظاهر الحديث أن بدو صلاح بعض الحائط لا يكفي في بيع جميعه لان الذى نهى عن بيعه هو الذى شرط بدو صلاحه وبهذا قال بعض العلماء والمذهب أن بدو صلاح بعض الحائط كاف في بيع جميعه وإنما اختلف في غيره من حوائط البلد وفيه ثلاثة أقوال ثالثها المشهور يكفي في بيع مجاوره لافى بيع ما بعده عنه (قوله) نهى البائع والمبتاع) أى هما في البيع سواء ثلثا يتوهم أن المنع لحق المشتري فاذا رضى بهذا الفرر جاز فنهى على أن المنع لحق الله تعالى فالمنع نهى المبتاع أن يغر بماله والبائع أن يأخذ مال أخيه بغير عوض يقابله اذا هلك الثمرة * واختلف في النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها فقال الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز وان شرط الجذ وقال أبو حنيفة هو على الجذ يمضى بيعها اذا ظهرت ولم تؤبر وعلى المشتري الجذ قال الآن يشترط التبقية فيفسد البيع وبيعها عندنا على أقسام فان كان على التبقية امتنع (ب) قال الامام في كتابه الكبير اجاعا وقال اللخمي هذا ان شرط أن المصيبة من المشتري أو من البائع والبيع بالنقد لانه تارة يبعها وتارة سلفا وان كانت المصيبة

على الجواز ويجوز الآن وجعل عبد الوهاب المذهب المنع وحكى الجواز عن المخالف (م) قال ابن حبيب هو على الجذ حتى يشترط التبقية وقال أبو حنيفة النهى على السدب فأجاز شراؤها إذا ظهرت وان لم توثر ويجوز على الجذ قال الآن يشترط تبقيتها فيفسد البيع ﴿قلت﴾ نص المسئلة في المدونة ومن اشترى ثم لم يره وجده قبل ازهاثه فالبيع جائز إذا لم يشترط تركه الى ازهاثه وشيخه الحامل لها على الجواز هو اللخمي لانه اذا لم يشترط تركه تدخل فيه صورة شرط الجذ وصورة السكت (م) واحتج للمنع بأن النهى عن البيع حتى ترهى تدخل فيه صورة شرط الجذ وصورة السكت خرجت صورة شرط الجذ باتفاق على الجواز وبقيت صورة السكت على أصل المنع ومن جهة المعنى أن صورة لسكت دائرة بين الأصلين المتفق عليهما وهما صور رنان شرط الجذ وصورة شرط التبقية فرأى شيخنا أنها الى صورة شرط الجذ أقرب لان الأصل في الثمن والمقنن المناجزة حتى يشترط التأخير أو يكون هو العادة وإذا كان الأصل المناجزة فالسكت لا يقتضى التبقية وأيضا فان التبقية انتفاع بملك الغير دون شرط فللبائع أن لا يبيعها في تحله اذ لم يشترط عليه وبصير بمنزلة من باع صبرة طعام في داره فأراد المشتري ابقاءها في الدار فليس له ذلك باتفاق وكان من منع رأى ان العادة في الثمار ابقاؤها الى الطيب فصار ذلك كالمشترط ولو ان الصبرة اشترى ببليل تعذر نفعها فيه قبل الصباح لم يكلف المبتاع نقلها وصارت كالمشترط ابقاؤها الى الزمن المعتاد نفعها فيه ﴿قلت﴾ صورة السكت هي من صور احتمال العقد الصحة والفساد والمشهور من مذهب ابن القاسم حمله على الفساد نص عليه في كتاب الرواحل خلافا لابن حبيب وأشهب في ذلك وهذا بخلاف دعوى أحد المتعاقدين الصحة والآحر الفساد فان المشهور ان القول قول مدعى الصحة وشيخه الذي رأى انها الى شرط الجذ أقرب لان الأصل المناجزة هو اللخمي وهذا الذي وجه به الجواز سبقه به ابن محرز * وقال ابن رشد اذ وقع على السكت فسخ الا أن يجزئه المشتري قبل أن يعثر عليه لانه يجزئه تبين انه اشتراه على الجذ

﴿فصل﴾ (ع) وأما بيع الثمار بعد الزهو على السكت فعندنا يجب التبقية وعند أبي حنيفة يجب القطع وان يبيع بشرط التبقية فعندنا يجوز وعند أبي حنيفة يمتنع لان التناء الحادث غير موجود فلا يصح العقد عليه ﴿فان قيل﴾ لم حلت السكت قبل الزهو على الجذ وحلتوه بعد الزهو على التبقية * قيل لان مال الكا وأصحابه رأوا أن العادة مطردة لانها لا تشتري بعد الزهو الا للتبقية حتى تصير في حدي صلح فيه ادخارها فحمل عند الاطلاق على العادة ولم تجز بذلك عادة قبل الزهو * وأما جواز شرط التبقية بعد الزهو فدل عليه الحديث لانه نهى عن بيع حتى ترهى فاذا أزهت جاز البيع على

من البائع والبيع بغير نقد جاز * المازرى وفي المذهب ما يشير الى الخلاف في هذا الاصل وان فيه قولين شهيرين وهي مسئلة كتاب الاكرية كراء الارض الفرقة على أن يذهب عنها الماء وفيها قولان لابن القاسم وغيره الثاني أن يشتري على الجذ وهو عندنا جائز اللخمي بشرط بلوغه حدا ينتفع به وان يحتاج الى بيعه وان لا يقال لأهل البلد على ذلك والام يجوز لانه فساد الثالث أن يشتري على السكة فحمل بعض شيوخنا المدونة على الجواز ويجوز الآن وجعل عبد الوهاب المذهب المنع وحكى الجواز عن المخالف (ب) هي من صور احتمال العقد الصحة والفساد والمشهور من مذهب ابن القاسم حمله على الفساد نص عليه في كتاب الرواحل خلافا لابن حبيب وأشهب في ذلك وهذا بخلاف دعوى أحد المتعاقدين الصحة والآحر الفساد فان المشهور ان المول قول مدعى الصحة * وقال ابن رشد اذ وقع على السكة فسخ الا أن يجزئه المشتري قبل أن يعثر عليه لانه يجزئه تبين أنه اشتراه على الجذ (ع) وأما بيع الثمار بعد الزهو على السكة فعندنا يجب التبقية وعند أبي حنيفة يجب القطع وان يبيع بشرط التبقية فعندنا يجوز وعند

الاطلاق **(قوله حتى يزهر)** (م) قال ابن الاعرابي يقال زها الغل ثلاثيا اذا ظهرت ثمرته وأزهرى رباعيا اذا اجر أو اصفر وقال غيره زها الثلاثي خطأ * وقال الأصمعي لا يقال الثلاثي في النخل وحكى أبو زيد الوجهين **(قوله وعن السنبلي حتى يبيض)** أي يشتد حبه (ع) فرق صلى الله عليه وسلم فأجاز بيع الثمار بأول الطيب ولم يجزه في الزرع حتى يتم طيبه لان الثمار تؤكل غالبا من أول الطيب والزرع لا يؤكل غالبا الا بعد الطيب * قلت * بد وصلاح لزرع أن يبيض كما ذكر ويلحق في ذلك الفول والحبس والعنبد * واختلف اذا بيع شيء من ذلك بعد أن أفرك وقبل أن يبيض ويبيس فقال ابن عبد الحكم يفسخ كالمويع الزرع قبل بد وصلاحه * وقال ابن القاسم يفوت بالبيس ويمضي ذلك وبد وصلاح القصيل والقضب اذا بلغ أن يرعى لم يكن في ذلك فساد وصلاح العناء والعقوس أن يعقد ويبلغ مبلغا وجده طعم وصلاح البطيخ فيما ذكر أصبغ عن أشهب أن يؤكل فقوسا * أصبغ فقوسا يشبه البطيخ وأما الصغار فلا * ابن حبيب أن ينحو إلى الاصفرار ولما لك في الموازية يباع اذا بلغ في شجره قبل أن يطيب وانه لا يطيب حتى يزرع * الباجي يعني اذا تمها التمام النضج وصلاح بقول اذا بلغ أن ينتفع به في الحال ولم يكن في قلعها فساد وصلاح قصب السكر طيبه وأن لا يكون في كسره فساد **(قوله وتومن العاهة)** (ع) العاهة الآفة تصيب الثمار والزرع فتفسده * الخليل العاهة البلية تصيب الزرع والناس وقال غيره الآفة تصيب المال * قلت * فبد وصلاح دليل خلاصه من الآفة **(قوله في الآخر وصلاحه حرته وصفرته)** * قلت * فسر ابن الحاجب بد وصلاح الثمرة بظهور الحلاوة فيها والحلاوة في الحقيقة لازمة للزهر ولكن لا يحفظ تفسير الزهر بظهور الحلاوة للمتقدمين وانما وقع لفظ الحلاوة في التين ونص الحديث أن بد وصلاح انما هو بظهور هذه الصفات في الثمر لا بحضور الوقت الذي يكون فيه ذلك * وذهب بعض العلماء إلى أن الاعتبار بالزمان فاذا حضر ذلك الوقت جاز البيع وعلى انه بظهور تلك الصفات فصلاح كل ثمرة بحسبها فصلاح الثمر ما تقدم وصلاح التين ظهور الحلاوة فيه مع ظهور السواد في أسوده والبياض في أبيضه وصلاح العنب في طعمه ولونه وصلاح الزيتون أن ينحو إلى السواد * الباجي والجوز والوز والفستق بمنزلة الزرع أعني أن يشتد حبه وصلاح الورد والياسمين وسائر النوار بفتح

بيع النخل حتى يزهر وعن
السنبلي حتى يبيض وتومن
العاهة نهى البائع والمشتري
* حدثني زهير بن حرب
قال ثنا جرير عن يحيى بن
سعيد عن نافع عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تبتاعوا
التمر حتى يبد وصلاحه
وتذهب عنه الآفة قال
يبد وصلاحه حرته
وصفرته * حدثنا محمد
ابن مثنى وابن أبي عمير

أبي حنيفة مع لان النماء الحادث غير موجود فلا يصح العقد عليه ودليل مالك الحديث لانه نهى عن البيع حتى تزهر فاذا زهر جاز البيع على الإطلاق **(قوله حتى يزهر)** (م) ابن الاعرابي يقال زها النخل ثلاثيا اذا ظهرت ثمرته وأزهرى رباعيا اذا اجر واصفر وقال غيره زها الثلاثي خطأ * وقال الأصمعي لا يقال الثلاثي في النخل وحكى أبو زيد الوجهين **(قوله حتى يبيض)** أي يشتد حبه ويلحق به في ذلك الفول والحبس والعنبد * واختلف اذا بيع شيء من ذلك بعد أن أفرك وقبل أن يبيض ويبيس فقال ابن عبد الحكم يفسخ كالمويع الزرع قبل بد وصلاحه وقال ابن القاسم يفوت بالبيس ويمضي ذلك وبد وصلاح القصيل والقضب اذا بلغ أن يرعى ولم يكن في ذلك فساد وصلاح العناء والعقوس أن يعقد ويبلغ مبلغا وجده طعم وصلاح البطيخ فيما ذكر أصبغ عن أشهب أن يؤكل فقوسا * أصبغ فقوسا يشبه البطيخ وأما الصغار فلا * ابن حبيب أن ينحو إلى الاصفرار **(قوله وتومن العاهة)** هي العاهة تصيب الثمار والزرع فتفسده فبد وصلاح دليل خلاصها من الآفة **(قوله وصلاحه حرته وصفرته)** (ب) فسر ابن الحاجب بد وصلاح الثمرة بظهور الحلاوة فيها والحلاوة في الحقيقة لازمة للزهر ولكن لا يحفظ تفسير الزهر بظهور الحلاوة للمتقدمين وانما وقع لفظ الحلاوة

قالا ثنا عبد الوهاب عن يحيى بهذا الاسناد حتى يبدو صلاحه لم يذكر ما بعده * حدثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك قال ثنا الضحاك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث عبد الوهاب * حدثنا سويد بن سعيد قال ثنا حفص بن ميسرة قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر (٢٠٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك وعبيد

الله * حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أبوب وقينة وابن حجر قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الثمر حتى يبدو صلاحه * وحدثني زهير ابن حرب قال ثنا عبد الرحمن عن سفيان ح وثنا ابن مثنى قال ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة كلاهما عن عبد الله بن دينار بهذا الاسناد وزاد في حديث شعبة فقيل لابن عمر ما صلاحه قال تذهب عاهته * حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر ح وثنا أحمد بن يونس قال ثنا زهير عن أبي الزبير عن جابر قال نهى أوثاننا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب * حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي قال ثنا أبو عاصم ح وحدثني محمد بن حاتم واللفظ له قال ثنا روح قال تنازع كريب بن اسحق

أكامه وظهور نوره ثم ان كان مما يختلف ويطم بطونا كالياسمين فاجاز مالك بيعه ليدو صلاح اول بطن منه ويكون اول جميعه للشترى الى آخره وقال الأكثر لا يجوز بيعه الا بطننا بعد بطن كمانع الشافعي بيع الجوز واللفت وغيرهما من المغيبات فان كانت الثمرة مما تستقر في جميع السنة ولا تنقطع الا بقطع أصولها كالموز فلا بد من ضرب الأجل كالشهر والسنة * ابن عبد السلام والأقرب المنع لان الزمان لا يضبط قدر المبيع لانه يختلف بحسب شدة الحر وضعفه وقدمت في المدونة أن يبيع ما نطم المقائة شهر الهذه العلة (قوله) فقيل لابن عمر ما صلاحه قال تذهب عاهته تقدم تفسير العاهة (قوله) في الآخر حتى تأكل منه (د) أي يصلح لان يؤكل منه وقد فسر في الحديث حتى يوزن يهز رأى بخرص وهو بتقديم الزاى ووقع في بعض الاصول بتقديم الراء وهو تصحيف في التين ونص الحديث ان بدو صلاح انما هو بظهور هذه الصفات في الثمر لا بحضور الوقت الذي يكون فيه ذلك وذهب بعض العلماء الى أن الاعتبار الزمان فاذا حضر ذلك الوقت جاز البيع وعلى انه بظهور تلك الصفات فصلاح كل ثمرة بحسبها فصلاح الثمر ما تقدم وصلاح التين ظهور الخلاوة فيه مع ظهور السواد في أسوده والبياض في أبيضه وصلاح الغنبي في طعمه ولونه وصلاح الزيتون أن يصو الى السواد * الباجي والجوز واللوز والفسق بمنزلة الرزغ أعني أن يشتمد حبه وصلاح الورد والياسمين وسائر النوار بفتح أكامه وظهور نوره ثم ان كان مما يختلف ويطم بطونا كالياسمين فاجاز مالك بيعه ليدو صلاح اول بطن منه ويكون اول جميعه للشترى الى آخره وقال الأكثر لا يجوز بيعه الا بطننا بعد بطن كمانع الشافعي بيع الجوز واللفت وغيرهما من المغيبات فان كانت الثمرة مما تستقر في جميع السنة ولا تنقطع الا بقطع أصولها كالموز فلا بد من ضرب الأجل كالشهر والسنة * ابن عبد السلام والأقرب المنع لان الزمان لا يضبط قدر المبيع لانه يختلف بحسب شدة الحر وضعفه وقدمت في المدونة أن يبيع ما نطم المقائة شهر الهذه العلة (قوله) حدثنا كريب بن اسحق (ح) هكذا وجد في النسخ هذا وأمثاله فينبغي أن يقرأ القارى بعد روح قال حدثنا كريب بن اسحق (ح) ورواه جابر ويان عن زكريا قال القارى حدثنا كريب بن اسحق لأنه يكون محدثا عن روح وحده وثار كالمطريق أبي عاصم ومثل هذا مما يغفل عنه فنبهت عليه ليقطن لا يتباهى وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب * فان قال قائل يجوز أن يقال هنا قال حدثنا كريب بن اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الثمر حتى يطيب * فان قلنا هذا محتمل ولكن الظاهر المحتار ما ذكرناه أولا (قوله) عن أبي البختري هو بفتح الباء الموحدة واسكان الحاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق واسمه سعيد بن عمران ويقال ابن أبي عمران ويقال ابن فيروز الكوفي الطائي مولاهم قال حبيب بن أبي ثابت الامام الجليل اجتمعت أنا وسعيد بن جبيرة وأبو البختري وكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا قلنا بالجاء خمسة ثمان وثلاثين (قوله) حتى تأكل منه (د) أي يصلح لان يؤكل منه وأما تفسيره فوزن بخرص فظاهر لان الحرز طريق الى معرفة

ثنا عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه * حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال سألت ابن عباس عن بيع الثمر فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى تأكل منه أو يؤكل وحيث يوزن قال فقلت ما يوزن فقال

رجل عنده حتى يحزر * حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء (٢٠٤) قال ثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن ابن أبي نعيم عن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتباعوا الثمر حتى يبدو صلاحها * حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا صفيان بن عيينة عن الزهري ح وثنا ابن نمير وزهير بن حرب واللفظ لهما قال ثنا صفيان عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع الثمر بالتمر قال ابن عمر وحدثنا زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا زاد ابن نمير في روايته أن تباع * وحدثني أبو الطاهر وحرملة واللفظ لحرملة قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب وأبوسلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتباعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ولا تتباعوا الثمر بالتمر قال ابن شهاب وحدثني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله سواء * وحدثني محمد بن رافع قال ثنا يحيى

والحزر طريق لمعرفة القدر وهذا التفسير وإن كان من الرجل فقد أقره ابن عباس عليه وافراره كقوله (قوله نهى عن بيع الثمر بالتمر وأرخص في العرية) * (قلت) * يأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى (قوله في الآخر نهى عن المزابنة) (ط) المزابنة مفاعلة من الزين والزبن الدفع الشديد ومنه سندع الزبانية يعني ملائكة النار لأنهم زينون الكفرة فيها أي يدفعونهم ومنه قيل للحرب زبون لأنها تدفع أبناءها إلى الموت ومنه ناقة زبون إذا كانت تدفع جالبها عن الحلب وسمى بيع المزابنة من هذا الوجه لأن كلام المتبايعين يزبن الآخر أي يدفعه عن حقه بما يزيداد منه فإذا وقف أحدهما على ما يكره تدافعا فصرص أحدهما على فسخ البيع وبحرص الآخر على أمثاله وهذا يشبه تسمية ما يؤخذ عن العيب أرشالما فيه من التنازع تقول أرشت بين القوم تأريشا إذا أفسدت بينهم وتنازعوا (قوله والمزابنة أن يباع ثمر الغنل بالتمر وفي الآخر أن يباع الكرم بالزبيب كيلا وفي الآخر أن يباع الزرع بالحنطة كيلا) (م) فسر هافي الأم هذه التفسيرات المختلفة وهي وإن كان بعضها أوسع من بعض فيجمعها أصل واحد وعند أهل المذهب فيها أنها بيع مجهول بمجهول من جنسه وبيع معلوم بمجهول من جنسه فيبيع معلوم بمجهول من جنسه ما تقدم من بيع الثمر بالتمر كيلا والزرع بالحنطة كيلا فإن كان الجنس ربويا حرم البيع للربا والمزابنة أما للربا فليعدم تحقق المساواة وتيقنها والشك في الربا كتحققه وأما المزابنة فلو جود معناها لأن كلام المتبايعين يدفع الآخر كما تقدم ولهذا اشترط اتحاد الجنس لأن الجنس إذا اتحد انصرف الغرض إلى القلة والكثرة فكل واحد يقول ما أخذت أكثر وقد غبت صاحبي وإن كان الجنس غير ربوي حرم البيع للمزابنة فقط وتقرر به ما تقدم في الوجه الثاني لكن إذا تحقق الفضل فيما ليس ربوي جاز ويقدر أن المغبون وهب الفضل لظهوره (ع) ما فسر به المزابنة في الحديث هو أحد أنواعها وقد فسرهما مالك في الموطأ بما هو أوسع فقال كل جزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده لا يباع بشيء من المسكيل والموزون إلى آخر ما ذكر في الموطأ من أنواع الخاطرة * ابن حبيب الزين الخطر وقيل الدفع كأنه دفع عن البيع الشرعي وعن معرفة التساوي * (قلت) * نفسرها في الحديث بما ذكر أن كان من النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي العدول عنه وإن كان من الراوي فلتفسيره مزبنة وما ذكر من أنه أحد أنواع المزابنة أن غنى بأنه أحد أنواعها من حيث أنه لا يتناول الإبيع المعلوم بالمجهول لقوله لا كيلا فإنه إذا امتنع بيع المعلوم بالمجهول امتنع بيع المجهول بالمجهول بقياس أخرى وإن غنى بأحد أنواعها من حيث أنه لا يتناول إلا الربوي فأنما ذلك من حيث اللفظ

قدر وكذا الوزن (قوله يحزر) هو بتقديم الزاي على الراء مخصص ووقع في بعض الأصول بتقديم الراء على الزاي وهو تصحيف (قوله عن أبي نعيم) هو بضم النون واسكان العين بلاياء بعدها (قوله نهى عن بيع الثمر بالتمر) الأول بالثاء المثلثة والثاني بالثاءة (قوله حدثنا حجين) بضم الحاء وآخرون (قوله والمزابنة أن يباع ثمر الغنل بالتمر) وفي الآخر أن يباع الكرم بالزبيب كيلا وفي الآخر أن يباع الزرع بالحنطة كيلا (ح) فسر هافي الأم هذه التفسيرات المختلفة وإن كان بعضها أوسع من بعض فيجمعها أصل واحد وإن كان أصل المذهب فيها أنها بيع مجهول بمجهول أو مجهول من

قال ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة والمخافلة والمزابنة أن يباع ثمر الغنل بالتمر

وأما من حيث المعنى فإنه يتناول غير الروى لتقرر معنى المزابنة فيه بالمعنى الذى قرره الامام فى الوجه الثانى المتقدم فتفسير العلماء المزابنة ليس باعم من تفسيره صلى الله عليه وسلم بل هو مساو له ﴿ فان قيل ﴾ امتنع بيع المجهول بالمعلوم من جنسه وجاز اذا كان من غير جنسه كما فى باب الجزاف لانهم جعلوه من المجهول فما الفرق ﴿ قيل ﴾ فى الجزاف اذا بيع بما هو من جنسه من جهة الجهالة سواء كان المقابل له فى المعاوضة معلوما أو مجهولا لان كلام المتبايعين يعتقد أنه أعطى أقل مما أخذ ولذلك سمى مزابنة من الزين وهو الدفع فكل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن معتقده ومطلوبه بخلاف ما اذا كان العوض من غير جنسه واذا ارتفعت المدافعة فى بيع المزابنة جاز البيع وارتقاءها يكون بوجهين أحدهما اذا علم أن أحد العوضين أكثر فانه يجوز البيع لانتفاء وصف المزابنة لانه أيضا يصير بومئذ بيع معلوم بمعلوم والثانى اذا دخل أحد العوضين صنعة معتبرة فانه أيضا يجوز البيع لانتفاء المزابنة لانه أيضا يصير المقصود الصنعة فصيرته الصنعة المعتبرة كانه جنس آخر فان كانت الصنعة غير معتبرة لم تنقله ولم يجز البيع ولهذا المعنى أجاز فى كتاب ابن المواز بيع تور نحاس بنحاس ومنع فى السلم ﴿ الثالث ﴾ من المدونة بيع الفلوس بالنحاس واستشكله الأئمة لانه بيع مصنوع فى المسئلتين وفرق بانه انما منع بيع الفلوس بالنحاس لقلة الصنعة فى الفلوس والذى يدفع المزابنة انما هى الصنعة المعتبرة كالتى فى التور وهذا اذا كان البيع نقدا أو كان لأجل وتقدم المصنوع وان تقدم غير المصنوع فان كان الاجل قريبا لا يمكن أن يصنع فيه العوض الذى يقابله جاز والامتنع ﴿ قوله ﴾ نهى عن المحاقلة والمحاقلة أن يباع الزرع بالقمح واستكراء الارض بالقمح ﴿ قلت ﴾ لمحاقلة مفاعلة من الحقل (م) والحقل قال بعض أهل اللغة هو اسم للزرع الأخضر والارض التى يزرع فيها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم للانصار ما تصنعون بمحافلكم أى بجزائرهم ومنه المثل لا تثبت البقرة الا الحقل وهى التى تسمى فى العراق القراح فتفسير المحاقلة يدل على ذلك لانها مفاعلة وبذلك فسر ها أبو عبيد وهو من أئمة اللغة فقال المحاقلة بيع الطعام فى سنبله بالبر وتفسيرها بأنها كتراء الأرض بالقمح هو على أن الحقل الأرض التى تزرع وكراء الأرض بالقمح أو بجزء مما يخرج منها عندنا ممنوع ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى

﴿ كتاب العربية ﴾

(م) اختلف فى حقيقة العربية فعندنا انها هبة الثمر ثم يشتريه صاحبه بقر الى الجنداد وقال الشافعى هى النخلة يبيع صاحبها رطبها بقر الى الجنداد على ما وقع فى حديثهم شكوا انهم لا ثمر عندهم وعندهم فضل أقواتهم من التمر فأرخص لهم أن يشتروا بذلك التمر الرطب لحاجتهم اليه وقال أبو حنيفة

جنسه (ب) ارتفاع لمزابنة يكون بشيئين اذا علم أن أحد العوضين أكثر والثانى اذا دخلته صنعة معتبرة صار كجنس آخر بخلاف الصنعة اليسيرة ولهذا أجاز فى كتاب ابن المواز بيع تور نحاس بنحاس ومنع فى السلم ﴿ الثالث ﴾ من المدونة بيع الفلوس بالفلوس واستشكله الأئمة لانه بيع ممنوع فى المسئلتين وفرق بقلة الصنعة بخلاف التور وهذا اذا كان البيع نقدا أو كان لأجل وتقدم الممنوع وان تقدم غير الممنوع فان كان الاجل قريبا لا يمكن أن يصنع فيه العوض الذى يقابله جاز والامتنع ﴿ قوله ﴾ ونهى عن المحاقلة هى مفاعلة مأخوذة من الحقل (ح) والحقل قال بعض أهل اللغة هو اسم للزرع الأخضر والارض التى يزرع فيها ﴿ قوله ﴾ أن يباع الزرع بالقمح واستكراء الارض بالقمح (بالأول فسر ها أبو عبيد قال المحاقلة بيع الطعام فى سنبله بالبر والثانى مبنى على أن الحقل الارض التى تزرع

والمحاقلة أن يباع الزرع
بالقمح واستكراء الارض
بالقمح قال وأخبرنى سالم
ابن عبد الله

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يتباعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ولا يتباعوا الثمر بالتمر وقال سالم أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أرخص بعد ذلك في بيع العربية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لأصحاب العربية أن يبيعها بخمر صها من الثمر * حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال أخبرني نافع أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العربية يأخذها أهل البيت بخمر صها تمرأ يأكلونها رطباً وحدثناه محمد بن مثنى قال ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني نافع بهذا الإسناد مثله * وحدثناه يحيى بن يحيى

هي هبة الثمر كما قال مالك إلا أنه يقول للواهب أن يرجع في هبته قبل القبض أي شيء كانت الهبة وكماها باقية على ملكه فاسترجع في العربية ملكه وأعطى الموهوب تمرأ هبة أخرى تفضلاً وهذا ساقط لوجوه لأنه إذا كان مذهبه جواز رجوع الواهب في الهبة قبل القبض أي شيء كانت الهبة فلا تحريم فإذا لم يكن تحريم فلا يظهر للرخصة وجه وقد سماها في الحديث رخصة وأيضاً فإنه قال في بعض الطرق وأرخص في بيع العربية وعلى مذهبه فلا يبيع إلا يبيع الإنسان ملكه ملكه وأيضاً فقد حدها في الحديث بخمسة أسواق وعلى هذا فلا معنى للتحديد فإن للواهب أن يرجع قلت الهبة أو كثرت وقيل العربية هي النخلة تكون للرجل في حائط غيره فيتأذى صاحب الحائط بدخول صاحبها عليه في أهله فرخص لأصحاب الحائط في شرائها بخمر صها تمرأ إلى الجذاذ وقيل هي شراء من لا نخلة له تمر نخلة يأكلها هو وعياله رطباً وقيل العربية الثمرة إذا زهت سميت بذلك لأن الناس يعرفونها أي يأتونها لالتقاط ثمرها (ع) وروى ابن نافع أن العربية هي النخلة تكون للرجل في حائط غيره فرخص لأصحاب الحائط أن يشتريها بخمر صها تمرأ إلى الجذاذ وهذا محور رواية ابن القاسم في المدونة في مسئلة النخلة تكون في حائط الغير أنه لا بأس بشرائها إذا كان للرفق والكفاية لا يدفع الضرر وعكس ابن الماجشون فقال إنما يجوز شراؤها لا بأس بشرائها إذا كان للرفق والكفاية لا يدفع الضرر وعكس حقيقة العربية بقوله ثم يشتريها فيه تسامح فإن الشراء ليس من حقيقتها وقال الباجي العربية النخلة الموهوب تمرأ في البخاري عن سعيد بن جبير العراء تمرأ يوهب نخلها واطلاق آيات الحديث بإضافة البيع إليها مع تفسيرها بأنها هبة الثمر وأنها النخلة فالصواب تفسيرها بما دل عليه كلام الباجي من أنها من ثمر النخل (ع) والياء في العربية مشددة وليست من العارية واختلف في اشتقاقها **قلت** * وتلخيص ما ذكره والامام أن عرأ التي على وزن غزأ هي بمعنى الطاب ومنه يقال عرأ فلان فلان فأعرأه إذا أنه يطالب معرفه ومعنى فأعرأه فأعطاه كما يقال سألتني فأسألته وطلبني فأطابته أي فأعطيته وعري التي على وزن علم هي بمعنى الخلو عن الشيء والتجرد عنه فقيل في العربية أنها مشتقة من عرأ يعرفه إذا أنه يطالب معرفه لأن معرفاً يأتيا ويطلبها ويختلف إليها وهذا الاشتقاق موافق لما فسرناه بملك من أنها هبة الثمر وتفسيرها بذلك هو الذي صوب أبو عبيد وليس بموافق لما فسرناه بالشافي لأن الذي فسرناه ليس فيه هبة ولا عطية وعلى هذا الاشتقاق فهي فعيلة بمعنى مفعولة أي عطية وهي على هذا مأتية مطروقة لأن الذي أعطيا يأتيا ويختلف إليها وإنما ثبت فيها الماه لانها أفردت فصارت في عداد الأسماء كالنطحة والأكيلة ولوجي بها مع النخلة لقليل نخلة عري وقيل هي مشتقة من عري التي هي على وزن علم لأن المعري أعري نخلة من تمرها وقيل لأنها أعريت من السوم عند بيع الثمر وقد تكون بمعنى أن النخل عريت عن الثمر بهذه الهبة وقيل لأن مالكها أدخل ملكه منها فلي هذا القولين الأخيرين يصح ما فسرناه بالشافي من أنها النخلة وهي على هذا الاشتقاق فعيلة بمعنى فاعلة أي عريت من ملك معرفها فهي عارية أو لأنها عريت من التحريم وعلة المزانية **(قوله ولا يتباعوا الثمر بالتمر)** لأنه من المزانية المتقدم حكمها **(قوله رخص في بيع العربية)** أي في شرائها بخمر صها تمرأ إلى الجذاذ وصوره ذلك أن يحرص الخارص الخلات فيقول هذا الرطب الذي

(قوله رخص في بيع العربية بخمر صها من الثمر) بفتح الخاء وكسرهما والفتح أشهر أي بقدر ما فيها إذا صار تمرأ وصوره ذلك أن يحرص الخارص الخلات فيقول هذا الرطب الذي عليه إذا بيع يحصل منه تمرأ ثلاثة أسواق مثلاً فيشتريها بمعرفة من أعطاها له بثلاثة أقدرة ثم يعطيها له عند الجذاد

عليها اذا ليس يحصل منه ثمر ثلاثة أوسق مثلاً فيشتريها مع غيرها من أعطائها له بثلاثة أفقرة ثمر اعطياها له عند الجذاذ وانما جعل يبيعها على هذه الصفة رخصة لان الرخصة ما شرع لئلا يضر مع قيام المحرم والمحرم هنا المزابنة فهي مستثناة من المزابنة (ع) هي مستثناة من أصول أربعة المزابنة وهو ظاهر أحاديث الباب ومن ربال الفضل والنساء ومن العود في الهبة واختلف في العذر الذي رخص لأجله في شرائها المذكور فقيل هو لدفع الضرر لان المعري يتضرر بدخول من أعربها عليه في حائطه وإطلاعه على أهله وقيل تقيماً للمعروف لان من أعربها يلزمه القيام بها وحراستها وجمع سواقتها وعليه في ذلك كلفة فرخص لمعربها أن يشتريها ليكفيه تلك المؤنة تقيماً للقائدة وقيل العلة هاجمها * قلت * ويقوم من المدونة فيها قول رابع هو استخلاص الرقبة ويأتي بيانه والمثل بهما جميعاً أي بكل واحد منهما على البذل هو مالك وابن القاسم قال في المدونة ويجوز للمعري شراء عريته لو جهن مال دفع الضرر ومال الفرق في كفايته وينبغي على اختلاف التعليلين فروع منها جواز شراء بعض العرية ويأتي الكلام عليه وبيع الثمار على الصفة المذكورة خاص بالعرية ويأتي مالبغي بن عمر (ع) وجواز شرائها عندنا عشرة شروط ستة متفق عليها وأربع مختلف فيها فالسنة أن يكون المشتري المعري من المعري وأن تكون بعد الزهو وأن يكون بالحرص وأن يكون العوض من صنف العرية يابساً يدفعه عند الجذاذ والرابع أن تكون المتعة بلفظ العرية لا بلفظ الهبة وأن تكون العرية خمسة أوسق فاقول وأن يكون المشتري جميع العرية وأن يكون مما يتخرو بيبس * قلت * ذكر أن السنة متفق عليها في المذهب وذكر في أثناء كلامه في بعضها خلافاً فقفاً فالشرط الأول وهو أن يكون المشتري المعري من المعري فيأتي الكلام عليه حيث تعرض له وأما الثاني أن يكون الشراء بعد الزهو (ع) فذهب الجمهور ومالك في المشهور عنه أنها لا تباع إلا بعد الزهو * (قلت) * حكى الباجي وابن يونس عن يزيد بن أبي حبيب أنه يجيز بيعها قبل الزهو وأما الثالث وهو أن يكون الشراء بالحرص فصورته ما تقدم ويأتي في شرائها بغير الخرص من الخلاف وأما الرابع وهو أن يكون الثمر من صنفها فقال في المدونة لا يجوز أن يكون من غير صنفها ولا برطب ويا بس * الباجي إن كانت برنيا لم يجز بميحاني ولا أفضل ولا أدنى * اللخمي لا يجوز بأدنى وأما بارفع فإن كان لدفع الضرر لم يجز وللعمروف يجوز وأما الخامس وهو أن يكون العوض تمراً (ع) فهو الذي جاء في جل الأحاديث فهو محل الرخصة فلا يتعدى إلى غيره وما جاء في حديث عبد الله بن زيد من أنه رخص بعد ذلك في بيع العرية بالتمر أو الرطب يأتي الكلام عليه وأما السادس وهو أن يكون الثمر مؤخراً إلى الجذاذ (ع) فهو مذهب مالك وجل أصحابه وأجازه بعضهم إذا وقع نقداً * وقال الشافعي وأحمد لا يجوز إلا بالنقد * قلت * وأما الأربع فاما الأول وهو أن تكون المتعة بلفظ العرية لا بغيرها (ع) فهو الذي يقوله جل أصحابنا وابن حبيب لا يراعى الاسم ويجرى الحكم في كل ما منع سواء كان بلفظ العرية أو غيرها * (قلت) * وأما الثاني وهو أن تكون العرية خمسة أوسق فيأتي الكلام عليه حيث تعرض له في الحديث وأما الثالث وهو أن يكون المشتري كل العرية فالخلاف في المدونة بين ابن القاسم والغير فاجاز ابن القاسم أن يشتري بعض العرية قال كما يجوز لمن أسكن رجلاً حياته أن يشتري بعض السكنى * وقال بعض كبار أصحاب مالك لا يجوز أن يشتري بعض العرية لان الضرر باق وذكر اللخمي القولين مخرجين على التعليل وهي رخصة مستثناة من حصول أربعة ممنوعة المزابنة وربال الفضل والنساء والعود في الهبة ولجواز

أخبرنا هشيم عن يحيى بن سعيد هذا الاسناد غير انه قال والعربة النخلة تجعل للقوم فيبيدها ونهاجر صها تمارا * وحدثنا محمد بن رنج ابن المهاجر قال ثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن نافع عن عبد الله بن عمر قال حدثني زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العربية بخرصها تمارا قال يحيى العربية أن يشتري الرجل ثمر الخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمارا * وحدثنا ابن نمير قال ثنا أبي قال ثنا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا * وحدثناه ابن مثنى قال ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله هذا الاسناد وقال ان تؤخذ بخرصها * وحدثنا أبو الريع وأبو كامل قالنا ثنا حماد ح وحدثني علي بن حجر قال ثنا اسمعيل كلاهما عن أيوب عن نافع هذا الاسناد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها (٢٠٨) * وحدثنا عبد الله بن مسleme لقعني قال ثنا سليمان يعني

ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال ذلك الربا تلك المزابنة الا أندرخص في بيع العربية النخلة والتخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمارا يا كلونهارطبا * حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا الليث ح وحدثنا ابن رنج قال أخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العربية بخرصها تمارا * وحدثنا محمد بن مثنى واسحق بن ابراهيم وابن

بالمعروف أردفع الضرر * وتعبق الشيخ تخريج قول ابن القاسم على التعليل بالمعروف قال لان ابن القاسم قاس جواز شراء بعض العربية على جواز شراء بعض الكنى ولا معروف في شراء بعض السكنى قال وانما القولان بناء على صحة التعليل باستخلاص رقة الفضل وقصره على دفع الضرر فان صح التعليل بالاستخلاص جاز قال ولا يقال قول ابن القاسم تنظير بمسئلة السكنى لافاس عليها فلا يتم التعقب على اللخمي قال لانه في المدونة الكبرى قياس صريح لان نص المسئلة فيها قال ابن القاسم ولا باس بشرأ بعض العربية بلغنى ذلك عن مالك وأنا أراه حسنا لان مالكا قال لا باس بشرأ بعض السكنى والعربية عندي مثله ولم أسمع العربية منه وسمعت منه السكنى وأما الرابع وهو أن تكون العربية فيما ليس ويدخر فيأتي الكلام عليه حيث تعرض له (قوله في الآخر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة يشك داود) (ع) دل الحديث على أن الرخصة إنما هي فيما يكال فيحتج به لاحد القولين بتعميمها ذلك شروط مشهورة في كتب الفقه (قوله عن بشير) بضم الباء ابن يسار بالسین المهمله (قوله عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى عن جماعة منهم ثم ذكر بعضهم فقال منهم سهل بن أبي حنيفة بفتح الحاء المهمله واسكان التاء المثلثة واسم أبي حنيفة عبد الله بن ساعدة وقيل عامر ابن ساعدة وكنيته سهل أبو يحيى وقيل أبو محمد توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين وفي هذا الاسناد اذا سمع من ثقات جواز أن يحذف بعضهم ويرى عن بعضهم (قوله من أهل ذراهم) يعني من بنى حارثة والمراد بالذراهملة (قوله قد كر بمثل حديث سليمان بن بلال) الذي ذكر هو الثقي الذي هو في درجة سليمان بن بلال (قوله غير ان اسحق وابن المثنى جعلامكان الربا الزين) وقال ابن أبي عمير الربا يعني ابن أبي عمر رفيق اسحق قال في رواية ذلك الربا كما سبق في رواية سليمان بن بلال وأما اسحق وابن أبي المثنى فقالا ذلك الزين وهو بفتح الزاى واسكان الموحدة بعدها نون وأصل الزين الدفع (قوله فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة يشك داود) اختلف قول مالك فقصر في المشهور عنه الحكم على خمسة أوسق وقال أيضا لا يجوز في الخمسة وإنما يجوز فيما دون لانه

أبي عمر جميعا عن الثقي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل داره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى قد كر بمثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى غير أن اسحق وابن مثنى جعلامكان الربا الزين وقال ابن أبي عمير الربا وحديثه عمر والناقد وابن نمير قالاناسفيا بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديثهم * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وحسن الحلواني قالنا ثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير قال حدثني بشير بن يسار مولى بنى حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة الثمر بالتمر الا أصحاب العرايا فانه قد أذن لهم * حدثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب قال ثنا مالك ح وثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لمالك حدثك داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابى أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة يشك داود قال خمسة أو

دون خمسة قال نعم * حدثنا يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع السكر بالزبيب كيلا * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نعيم قال ثنا محمد ابن بشر ثنا عبيد الله عن نافع ان عبد الله أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع تمر النخل بالتمر كيلا وبيع العنب بالزبيب كيلا وبيع الزرع بالحنطة (٢٠٩) كيلا * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن

عبيد الله بهذا الاسناد

ثله * حدثني يحيى بن معين

وهرون بن عبد الله

وحسين بن عيسى قالوا ثنا

أبو أسامة ثنا عبيد الله عن

نافع عن ابن عمر قال نهى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن المزابنة والمزابنة

بيع تمر النخل بالتمر كيلا

وبيع الزبيب بالعنب كيلا

وعن كل تمر بخرصه

* وحدثنا علي بن حجر

السعدي وزهر بن حرب

قالا ثنا اسمعيل وهو ابن

اراهيم عن أيوب عن نافع

عن ابن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى

عن المزابنة والمزابنة أن

يساع مافي رؤس النخل

بتمر بكيل مسمى ان زاد في

وان نقص فعلى * وحدثناه

أبو الربيع وأبو كامل

قالا ثنا أيوب بهذا

الاسناد نحوه * حدثنا قتيبة

ابن سعيد ثنا ليث وحدثني

محمد بن ربح أخبرنا الليث

عن نافع عن عبد الله نهى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن المزابنة أن يبيع

تمر حائطه ان كانت نخلا بتمر

في التمر وكل ما يبيس ويدخر كالزبيب وغيره (ط) وهو الاولى لان النص انما هو في التمر واتفقوا على إلحاق الزبيب به ولا سبب لإلحاقه الا انه في معنى التمر فيلحق به كل ما يبيس ويدخر * قلت * نعمهما في كل ما يبيس ويدخر المشهور وقصرها على لتمر والزبيب رواه محمد * وقال محمد يجوز في كل ما يدخر ويكره فيما لا يدخر قال في المدونة وما لا يتقرر من الرطب ولا يتزبب من العنب بمنزلة خضر العوا كه لا يشتري بالحرص * واختلف قول مالك فقصر في المشهور رغبه الحرم على خمسة أوسق فأدنى اتباعا لما وجد عليه العمل ولان الخمسة أول مقادير المال الكثير الذي تجب فيه الزكاة من هذا الجنس فقصر الفرق بين لمال له على شرائها فزاد عليها خرج الى المال الكثير الذي يطلب فيه التجرع ما فيه من المزابنة ويكون هذا القدر هو الذي جرى العرف عندهم عليه وقال أيضا لا يجوز في الخمسة وانما يجوز فيما دون لانه المحقق لان الخمسة وقع فيها الشك (م) قال بعض المخالفين الراوي شك في الخمسة فادونها ولا وجه للتملق فيما دون الخمسة بالحديث لكن وقع في بعض الطرق أربعة أوسق فوجب الانتهاء الى هذا المتفق وأسقط الزائد والى هذا الحديث ذهب ابن المنذر وألزم المزني الشافعي أن يقول به وذكر ابن القصار انه اختلف قول الشافعي في ذلك (ع) والتحديد بهذا القدر انما هو اذا اشتريت بخرصها وأما اذا اشتريت بالعين أو العرض فحائز لها وغيره أن يشتريها وان كانت أكثر من خمسة أوسق

* فصل * (قلت) والعربية عطية فشرطها الحوز كسائر العطايا * واختلف بمثبت حوزها فقال ابن حبيب بمجموع أمرين هما ظهور الثمرة بالآبار وحوز الرقاب وهو مذهب المدونة عند بعضهم وقيل أحدهما كاف * واختلف في زكاة العربية وسقيها وعلاجها فقال في المدونة كل ذلك على المعري بخلاف الهبة فان زكاتها على الموهوب له وقال كبار أصحاب مالك ذلك على من أعريت له كالهبة وهذا الخلاف انما هو اذا أعريت قبل الزهو وأما اذا أعريت بعد الزهو فالزكاة على رب الحائط لانه انما أعرى بعد ان وجبت عليه الزكاة

المحقق (ع) دل الحديث على الرخصة فيما يكل فيخرج به لأحد القولين نعمهما في التمر وكل ما يبيس ويدخر كالزبيب وغيره (ب) وهو المشهور وقصرها على التمر والزبيب رواه محمد وقال محمد يجوز في كل ما يدخر ويكره فيما لا يدخر ثم اعلم ان العربية عطية فشرطها الحوز كسائر العطايا * واختلف بمثبت حوزها فقال ابن حبيب بمجموع أمرين ظهور الثمرة بالآبار وحوز الرقاب وهو مذهب المدونة عند بعضهم وقيل أحدهما كاف * واختلف في زكاة العربية وسقيها وعلاجها فقال في المدونة كل ذلك على المعري بخلاف الهبة فان زكاتها على الموهوب له وقال كبار أصحاب مالك ذلك على من أعريت له كالهبة وهذا الخلاف انما هو اذا أعريت قبل الزهو وأما اذا أعريت بعد الزهو فالزكاة

(٢٧ - شرح الابي والسنوسي - رابع) كيلا وان كان كرمًا لبيعه زبيب كيلا وان كان زرعًا أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله وفي رواية قتيبة أو كان زرعًا * وحدثني أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب قال حدثني يونس ح وحدثنا ابن رافع قال أخبرنا ابن أبي فديك قال أخبرني الضعك * وحدثني سويد بن سعيد ثنا حفص بن ميسرة قال حدثني موسى بن عقبة كلهم عن نافع بهذا الاسناد نحوه وحديثهم * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله

﴿ أحاديث اذا بيع الحائط لمن تكون الثمرة ﴾

(قوله من باع نخلا قد أبرت) (ع) الابار والتذكير واللقاح بمعنى وهو أن يجعل في طلع النخلة شيء من طلع نخلا أو يعلق عليها حوف سقوطه يقال منه أبرت أبره بكسر الباء وضمها أو يقال أيضا أبرت بالتشديد تأييرا ككلمت تكليما * وقال ابن حبيب الابار شرق الطالع عن الثمرة والحديث يدل على جواز تذكير النخل وغيرها ولا خلاف فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم قال للأنصار لا عليكم أن لا تعملوا فتركوا التذكير فقصت لثمار فقال صلى الله عليه وسلم أنتم أعلم بأمر دنياكم وما حدثتكم به عن الله فهو حق وبار الفضل ما تقدم وبار غيرهما من الثمار عقد ثمره وثبات ما ثبت وسقوط ما يسقط من نوره الأمايد كرمه فحكمه حكم النخل * واحتلف في ابار الزرع فقيل ظهوره من الأرض وقيل افراكه **(قوله فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع)** (م) جعلها لا تكون للبائع إلا بشرط يدل أنها في صورة السكت للبائع * واحتلف اذ لم يورق فقال مالك هي للبائع * وقال أبو حنيفة للبائع واستبدل مالك بدليل الخطاب من الحديث لأنه إنما جعله للبائع الابار فهي اذ لم يورق للبائع وأيضا لذلك نظير من الشرع جنين الأمة هو قبل لوضع للبائع وبعد للبائع والتمر بمنزلة الجنين * واحتج أبو حنيفة بالحديث أيضا لأنه قال لم يذكر الابار في الحكم عما سواه وإنما قصد به التنبيه بالابار على ما لم يورق ورد عليه بعض أصحابنا بأن التنبيه إنما يكون بالأدنى على الأعلى وبالمشكك على الواضح وما ذكر خارج عن الوجهين وتلخيص ما أخذ الفقهاء من الحديث أن مالك استعمل فيه اللفظ ودليل الخطاب وأبو حنيفة استعمل اللفظ ومعقولة الخطاب * قلت * دليل الخطاب هو المسمى في أصول الفقه بمفهوم المخالفة وهو ما ثبت به نقيض حكم المطوق به للمسكوت عنه كقوله في الغنم السائمة الزكاة فمفهومه أن لا زكاة في المعروفة ومعقولة الخطاب هو تنبيه على أن المسكوت عنه مساو للمطوق به في الحكم والراد على أبي حنيفة زعم أنه إنما يكون بالأدنى على الأعلى وبالمشكك على الواضح والمذكور في كتب الأصول أنه يكون أيضا بالأعلى على الأدنى (م) وعلى مذهبي أن غير المأبورة تكون للبائع اختلاف عندنا هل للبائع أن يشترطها فالمشهور والمع وقال بعض شيوخنا على القول بأن المستثنى مبقى يجوز وبالجواز قال الشافعي (ع) والمشهور بناء على أن المستثنى مشتري فهو كاستثناء الجنين (م) وإن أبر البعض دون البعض فإن تساويا فلكل حكم نفسه وإن كان أحدهما أكثر فقيل الحكم كذلك وقيل الأقل تابع للاكثر (ع) وافق الشافعي أن المأبورة لا تكون للبائع إلا بشرط

على رب الحائط لأنه إنما أعري بعدان وجبت عليه الزكاة

﴿ باب اذا بيع الحائط لمن تكون الثمرة ﴾

(قوله من باع نخلا قد أبرت) الابار والتذكير واللقاح بمعنى قال أهل اللغة يقال أبرت أبره أبراً بالتخفيف كالكلمة وأكلمه كالأبرته بالتشديد تأييرا * قال ابن حبيب الابار شرق الطالع عن الثمرة (ع) وبار النخل ما تقدم وبار غيرهما من الثمار عقد ثمره وثبات ما ثبت وسقوط ما يسقط من نوره لا ما يذكر كرمه فحكمه حكم النخل * واختلف في ابار الزرع فقيل ظهوره وقيل افراكه **(قوله فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع)** يدل أنه في صورة السكت للبائع واختلف اذ لم يورق فقال مالك هي للبائع وقال أبو حنيفة هي للبائع فمالك أخذ بدليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة وأبو حنيفة جعله من مفهوم الموافقة ثم على مذهب مالك اختلف عندنا هل للبائع أن يشترطها فالمشهور والمنع وقال

عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع * وحدثنا ابن شني قال ثنا يحيى بن سعيد وثنا ابن عمر قال ثنا أبي جميعا عن عبيد الله ح * وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة واللفظ له ثنا محمد بن بشر قال ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما نخل اشتري أصولها وقد أبرت فإن ثمرها للذي أربها إلا أن يشترط الذي اشتراها * وحدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا ليث ح وثنا ابن ربح قال أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرئ أبر نخلا ثم باع أصلها فللذي أبر ثم النخل إلا أن يشترط المبتاع وحدثناه أبو الربيع وأبو كامل قالا ثنا حماد ح وحدثني زهير ابن حرب قال ثنا اسمعيل كلاهما عن أبوب عن نافع بهذا الاسناد نحو * حدثنا

لناهر الحديث وكذلك أبو حنيفة إلا أنه قال يجدها المبتاع لحينه وان شرط بقاءها فسد البيع وقال صاحبه محمد بن الحسن الآن يكون بدا صلاحها فله ابقاؤها * وقال ابن أبي ليلى المأبورة للمبتاع وان لم يشترطها وهذا المولان مخالفاً للسنة * ومنع مالك رحمه الله تعالى أن يشترط المبتاع بعض المأبورة وأجاز بعض أصحابنا ولو كان المبيع أرضاً زرعها ولم يظهر فقيهه فولان قيل هو للشتري كالثمرة التي لم تؤبر وفيل هو للبائع لأنه ليس من جنس ما يذكر ولا يؤبر كالشجرة فاشبهه مادفن في الأرض وخالف الثمر

حديث مال العبد

(قول في الطريق الآخر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه من ابتاع فخلابعد أن تؤبر ففقرتها للذي باعها الآن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبداً فخلاله للذي باعه الآن يشترط المبتاع (ع) ثبتت زيادة بيع العبد من طريق سالم لجميع الرواة وسقطت عند ابن مائة قال الدارقطني خالف نافع سالم في هذه الزيادة فلم يذكرها قال النسائي سالم أجل في القلب من نافع ولقول فول نافع (د) ولا يضر اسقاط نافع لها لأن سالم ثقة فزيادته مقبولة بل هو أجل من نافع وما ذكر النسائي هو إشارة إلى ترجيح رواية نافع (قول فخلاله للذي باعه الآن يشترط المبتاع) (م) سقط مال العبدان كان معاوضة يبيع أو نكاح فخلاله للبائع الآن يشترط عليه خلافاً للحسن البصري والزهري في قوليهما أن المال تبع للعبد في البيع والحديث يرد عليهما وإنما يجوز أن يشترط للعبد إذا حصة له من الثمن فلا يدخل فيه ربا أو ما اشتراطه المشتري لنفسه فلا يجوز لأنه سلعة وذبح يذهب وان سقط عتق ونافي معناه العقود التي تصير إلى العتق وتسقط الصفقة عن السيد كالكتابة للمال للعبد الآن يشترط السيد خلافاً للشافعي وأبي حنيفة في قوليهما أنه للسيد في العتق * ودليلاً حديث من أعتق عبداً وله مال فخلاله الآن يشترط السيد لأن ضمير له عائداً على العبد لأنه منطوق به والسيد يكتفى عنه وعود الضمير على المنطوق به أولى من عوده على الكتابة وان سقط لجنابة فالمال فيه تابع للرقبة ينتقل بانتقالها وان سقط لهبة أو صدقة فخلاله الشبهة تشبه البيع لأنها انتقلت من مالك إلى مالك وتشبه أيضاً العتق لأنها انتقلت بغير عوض والحديث حجة لنا في أن العبد يملك لأنه أضاف الملك إليه بلام الملك واللام ترد للملك والتصرف كقولهم الولاية في المال لفلان هكذا قيل * وعندي فيه نظراً لأن الولاية لأن ضرب من الملك فلا يبعد هذا المثال قسمائنا وترد اللام للاختصاص كقولهم الباب للدار وذلك بسوط في كتب النعاة * قلت * والتحقيق أن العبد يملك ملكاً غير تام لأن للسيد انتزاع ماله وفي المذهب مسائل تدل على أنه يملك وأخرى تدل على أنه لا يملك تركنا جملتها خشية الإطالة والتحقيق ما تقدم (د) وفيه حجة لأصحابنا أن ما على العبد والجارية من الثياب غير بعض شيوخننا على القول بأن المستثنى مبقى يجوز وبالجواز قال الشافعي وإن أبر البعض دون البعض فإن تساوا فكل حكم نفسه وإن كان أحدهما كتر فقيل الحكم كذلك وقيل الأقرب تابع للأكثر (قول فخلاله للذي باعه الآن يشترط المبتاع) هما طرفان واسطة في البيع لا يتبعه ماله إلا بشرط اتفاقا وفي العتق يتبعه اتفاقاً الآن يستثنى السيد قبل العتق وفي معنى العتق إسلامه للجنابة وفي الهبة والصدقة قولان ويجوز في البيع أن يشترط المبتاع ولو كان دنائراً أو دراهم لأنه تبع لا حصة له من الثمن مقصودة هذا أن اشتراطه المبتاع للعبد وأما أن اشتراطه لنفسه فلا يجوز لأنه سلعة وذبح يذهب وخالف الزهري والحسن البصري في البيع فجعلنا عليهما حديث من أعتق عبداً وله مال فخلاله

يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح قاه أخبرنا الليث ح وثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا الليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عمر بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ابتاع فخلابعد أن تؤبر ففقرتها للذي باعها الآن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبداً فخلاله للذي باعه الآن يشترط المبتاع (ع) ثبتت زيادة بيع العبد من طريق سالم لجميع الرواة وسقطت عند ابن مائة قال الدارقطني خالف نافع سالم في هذه الزيادة فلم يذكرها قال النسائي سالم أجل في القلب من نافع ولقول فول نافع (د) ولا يضر اسقاط نافع لها لأن سالم ثقة فزيادته مقبولة بل هو أجل من نافع وما ذكر النسائي هو إشارة إلى ترجيح رواية نافع (قول فخلاله للذي باعه الآن يشترط المبتاع) (م) سقط مال العبدان كان معاوضة يبيع أو نكاح فخلاله للبائع الآن يشترط عليه خلافاً للحسن البصري والزهري في قوليهما أن المال تبع للعبد في البيع والحديث يرد عليهما وإنما يجوز أن يشترط للعبد إذا حصة له من الثمن فلا يدخل فيه ربا أو ما اشتراطه المشتري لنفسه فلا يجوز لأنه سلعة وذبح يذهب وان سقط عتق ونافي معناه العقود التي تصير إلى العتق وتسقط الصفقة عن السيد كالكتابة للمال للعبد الآن يشترط السيد خلافاً للشافعي وأبي حنيفة في قوليهما أنه للسيد في العتق * ودليلاً حديث من أعتق عبداً وله مال فخلاله الآن يشترط السيد لأن ضمير له عائداً على العبد لأنه منطوق به والسيد يكتفى عنه وعود الضمير على المنطوق به أولى من عوده على الكتابة وان سقط لجنابة فالمال فيه تابع للرقبة ينتقل بانتقالها وان سقط لهبة أو صدقة فخلاله الشبهة تشبه البيع لأنها انتقلت من مالك إلى مالك وتشبه أيضاً العتق لأنها انتقلت بغير عوض والحديث حجة لنا في أن العبد يملك لأنه أضاف الملك إليه بلام الملك واللام ترد للملك والتصرف كقولهم الولاية في المال لفلان هكذا قيل * وعندي فيه نظراً لأن الولاية لأن ضرب من الملك فلا يبعد هذا المثال قسمائنا وترد اللام للاختصاص كقولهم الباب للدار وذلك بسوط في كتب النعاة * قلت * والتحقيق أن العبد يملك ملكاً غير تام لأن للسيد انتزاع ماله وفي المذهب مسائل تدل على أنه يملك وأخرى تدل على أنه لا يملك تركنا جملتها خشية الإطالة والتحقيق ما تقدم (د) وفيه حجة لأصحابنا أن ما على العبد والجارية من الثياب غير بعض شيوخننا على القول بأن المستثنى مبقى يجوز وبالجواز قال الشافعي وإن أبر البعض دون البعض فإن تساوا فكل حكم نفسه وإن كان أحدهما كتر فقيل الحكم كذلك وقيل الأقرب تابع للأكثر (قول فخلاله للذي باعه الآن يشترط المبتاع) هما طرفان واسطة في البيع لا يتبعه ماله إلا بشرط اتفاقا وفي العتق يتبعه اتفاقاً الآن يستثنى السيد قبل العتق وفي معنى العتق إسلامه للجنابة وفي الهبة والصدقة قولان ويجوز في البيع أن يشترط المبتاع ولو كان دنائراً أو دراهم لأنه تبع لا حصة له من الثمن مقصودة هذا أن اشتراطه المبتاع للعبد وأما أن اشتراطه لنفسه فلا يجوز لأنه سلعة وذبح يذهب وخالف الزهري والحسن البصري في البيع فجعلنا عليهما حديث من أعتق عبداً وله مال فخلاله

التمر حتى يبدو صلاحه ولا يباع الا بالدينار والدرهم الا العرايا * وحدثننا عبد ابن حميد قال اخبرنا ابو عاصم قال اخبرنا ابن حريج عن عطاء وأبي الزبير انهما سمعا جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه ولا يباع الا بالدينار والدرهم الا العرايا * وحدثننا

اسحق بن ابراهيم الحنظلي قال اخبرنا محمد بن يزيد الجزري قال ثنا ابن حريج قال اخبرني عطاء عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة والمحاقلة والمزابنة وعن بيع التمرة حتى تطعم ولا تباع الا بالدرهم والدنانير الا العرايا قال عطاء فسر هالنا جابر قال أما المخابرة فالارض البيضاء يدفعها الرجل الى الرجل فيمنع فيهما يأخذ من التمر وزعم أن المزابنة بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا والمحاقلة في الزرع على نحو ذلك يبيع الزرع المائم بالحب كيلا * وحدثننا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن أحمد بن أبي خلف كلاهما عن زكريا قال بن أبي خلف ثنا زكريا بن عدي قال اخبرنا عبيد الله عن زيد بن أبي أنيسة قال ثنا أبو الوليد المسكي وهو جالس عند عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله

داحل في البيع لان ذلك مان وقال بعض أصحابنا يدخل سائر العورة فقط والاصح أنه لا يدخل سائر العورة ولا غيره لان اسم العبد لا يتناول الثياب * (قوله) والمذهب عندنا أن العقد يشعل ثياب المهنة التي عليه دون ثياب الزينة وكذلك الجارية وهذا انما هو بحسب العرف ولا فاسم العبد لا يتناول ما عليه قال ابن المواز ليس للسيد أن يدع ثياب المهنة ولو شترطها لكان شرط باطلا وتبعت العبد (قوله) في الآخر نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وعن بيع التمر حتى يبدو صلاحه (تقدم الكلام على الثلاثة الاول وقوله والمخابرة (م) قد فسر هاجر فيما بعد بما يرجع الى أنها كراء الارض بجزء مما يخرج منها قال أهل اللغة هي المزارعة على النصيب كالثلث وغيره والخبرة بالنصيب قال الشاعر

اذا ما جعلت الشاة للناس خبرة * فثأنك اني ذاهب لشؤني
وقال ابن الاعرابي هي مشتقة من خير لانه صلى الله عليه وسلم أقرها في أيديهم على النصف فقبل خايرهم أي عاملهم في خير (د) قيل هي والمزارعة متقاربان وهما المعاملة على أرض بجزء معلوم كالثلث مما يخرج منها الا أن المزارعة يكون البذر فيها من عند صاحب الأرض والمخابرة يكون البذر فيها من عند العامل كذا قاله جمهور أصحابنا وقيل انهما بمعنى واحد * واختلف في اشتقاقها فقال الجمهور من الخبير والخبير الاكار والاكار الفلاح وقيل من الخبار وهي الأرض اللينة وقيل من الخبرة بضم الخاء وهو النصيب قاله الجوهري وقال أبو عبيد هو من النصيب من سعة أو لحم تحبب القوم خبرة اذا اشتروا الشاة وقسموها لهما * وقال ابن الاعرابي من خير لان أول هذه المعاملة كان فيها (ط) اذا كانت المخابرة هي المزارعة على جزء مما يخرج من الارض كالثلث فيكون الفرق بينهما وبين المحاقلة أن المحاقلة كراء الارض بشيء مما يخرج منها مطبقا والمخابرة كراؤها بجزء معلوم يخرج منها كالثلث أو ما يتفان عليه وقيل انهما بمعنى واحد * والمشهور ما ذكرناه ثم على انها مشتقة من خير فلا تكون المخابرة منها عاها وقد صح لنهي عنها في غير هاتين الصيغتين ما قال الجمهور انها كراء الارض بجزء مما يخرج منها كما تقدم * (قوله) وعلى انها مشتقة من خير ففيه الاشتقاق من الجوامد (قوله) ولا يباع الا بالدينار والدرهم الا العرايا (ط) هذا فيه تدبج بالتقديم والتأخير وترتيب الحديث نهى عن المحاقلة والمخابرة لا بالدنانير والدرهم ونهى عن المزابنة الا في العرايا لان المحاقلة والمخابرة كراء الارض ولا يجوز بجزء منها ولا يجوز الا بالعين والمزابنة يبيع التمر بالتمر كيلا ولا يجوز الا في العرايا (قوله) والمحاقلة يبيع الزرع القاسم بالحب (ع) في تفسيرها بذلك معنى حسن يؤخذ مما تقدم ولانا قد علمنا أن المحاقلة اسم لبيع الزرع بالحب كيلا وكراء الارض بالجزء ولما فسر هالنا المخابرة بأنها كراء الارض بالجزء ثم عاد الى تفسير المحاقلة فسر هالنا يبيع الزرع قائما بالحب اذ لو فسر هالنا في الآخر لوهي أنه تكرر ليعني المخابرة (قوله) في الآخر عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد المسكي عن جابر وفي الآخر عن سلم بن حيان عن سعيد بن ميناء عن جابر (م) قيل سعيد هو أبو الوليد المسكي له الآن يشترطه السيد (قوله) والمخابرة قد فسر هاجر فيما بعد بما يرجع الى أنها كراء الارض بجزء مما يخرج منها كالثلث وغيره (قوله) ولا يباع الا بالدينار والدرهم الا العرايا (ط) هذا فيه تدبج بالتقديم والتأخير وترتيب الحديث نهى عن المحاقلة والمخابرة لا بالدنانير والدرهم ونهى عن المزابنة الا في العرايا لان المحاقلة والمخابرة كراء الارض ولا يجوز بجزء منها ولا يجوز الا في العرايا والمزابنة يبيع التمر بالتمر كيلا ولا يجوز الا في العرايا (قوله) حتى تطعم بضم التاء وكسر العين أي

وقال الخاكم والرازي ليس هو وإنما اسم الوليد يسار و هو مع عبد الغني وقال بل هو هو وكذا ذكر البخاري في التاريخ قال سعيد بن ميناء أبو الوليد المكي سمع جابر أو روى عنه ابن حبان وابن أبي أنيسة (**قوله** قلت لعطاء سمعت جابر بن عبد الله يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم) (ط) تحفل الإشارة أنها إلى الحديث والتفسير معاً فيكون الجميع من لفظه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنها إلى الأمور المنهى عنها إلى التفسير وهو أولى بقول عطاء فسر لجابر (**قوله** قلت لسعيد ما تشفع قال تحمار وتصغار) (ع) قال الخطابي التشفع لون غير خالص للحمره أو لصفرة وإنما هو تغيير وميل إليها ولهذا قال تحمار وتصغار لأن هذا اللفظ إنما يستعمل فيما ميل إلى الحمره أو الصفرة فإذا أرادوا استقرار الحمره أو الصفرة قالوا احمر واصفر وجاء هذا اللفظ في حديث عطاء حتى تشقه بالهاء وضبطنا الشين فيه عن سفيان بن العاص بالسكون وعن القاضي الشهيد بالفتح قال ولاشفاء أن يحمر أو يصفر ويؤكل منه شيء قال بعضهم المعروف تشقه بالهاء وقال غيره الهاء تبدل من الخاء كما قيل مدحه ومدده وفيه دليل أنه لا يشترط في بدو الإصلاح تمام الطيب وأنه لا يعتبر الوقت لذي جرت عادة بالطيب فيه وذهب بعض العلماء إلى اعتباره وإنما يعتبر الوقت فيما جاور الحائط الذي بدأ صلاحه فيباع ببذو إصلاح جاره وأما هي في نفسها فأكبرت عن الوقت بيعت ولم يعتبر الوقت (**قوله** في الآخر والمعاومة) * قلت * المعاومة مفاعلة من العام أي السنة يقال عارمت الخفل إذا حلت سنة ولم تحمل أخرى (م) وهي في العرف بيع تمر سنتين وعلة المنع أنه من بيع التمر قبل بدو صلاحها ولأنه إذا باع متين فمعلوم أن ما في السنة الثانية لم يوجد وإذا منع بيعها بعد الوحد وقبل بدو الإصلاح فكيف إذا لم توجد * قلت * وإذا كانت السنة في المنع إنما هي عدم وجود المبيع في السنة الثانية فيشكل ما أجاز في كتاب البيوع الفاسدة من جواز اشتراط حلعة القصيل أو اشتراط حزة أو حزين لأن الخلقة ليست بموجود حين العقد وكذلك متعدهم من أن الياسمين بطون وأنه يجوز بيعه ببذو صلاح أول بطن منه ويكون للشترى جميع البطون الآتية إلى انقضاء فصله وكذلك ما تقدم أيضاً أن الموز تسقر بطونه كل سنة وأنه لا بد في بيعه من ضرب الأجل قالوا الشهر أو السنة ومعلوم أن كل البطور لم توجد حين العقد وكذلك ما ذكر أيضاً في البيوع الفاسدة من أنه لا يجوز أن يبيع ما نظم المقناة شهر إلا أنه علل المنع باختلاف الحن في شدة الحر وضعفه لعدم وجود المبيع * والجواب عما سوى ما نظم المعناة أن ذلك إنما جاز بحكم التبع ولذلك لم يجوز أن يشترط الخلقة إلا من اشترى أصل القصيل واشترط أن تكون الخلقة مأمونة وأما بيع الموز ينبغي أن لا يطول الأجل فيه خوف أن

حتى يبدو صلاحها وتصير طعاماً طيباً أكلها (**قوله** قلت لعطاء سمعت جابر بن عبد الله يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم) (ط) تحفل الإشارة أنها إلى الحديث والتفسير معاً فيكون الجميع من لفظه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنها إلى الأمور المنهى عنها إلى التفسير وهو أولى بقول عطاء فسر لجابر (**قوله** سليم) بفتح السين ابن حبان بالثناة وسعيد بن ميناء بالمدول لغير (**قوله** قلت لسعيد ما تشفع قال تحمار وتصغار) (ع) قال الخطابي التشفع لون غير خالص للحمره أو لصفرة وإنما هو تغيير وميل إليها ولهذا قال تحمار وتصغار لأن هذا اللفظ في حديث عطاء حتى تشقه بالهاء وضبطنا الشين فيه عن سفيان بن العاصي بالسكون وعن القاضي الشهيد بالفتح قال ولاشفاء أن يحمر أو يصفر ويؤكل منه شيء قال بعضهم المعروف تشقه بالهاء وقال غيره تبدل الهاء من الخاء كما قيل مدحه ومدده (**قوله** والمعاومة) (ب) المعاومة مفاعلة من العام أي السنة يقال عارمت الخفل إذا حلت سنة ولم تحمل أخرى (ح) وهي في العرف بيع التمر سنتين وعلة المنع أنه من

عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والخبرة وإن يشتري الخفل حتى يشقه والاشفاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء والمحاقلة أن يباع الخفل بكيل من الطعام معلوم والمزابنة أن يباع الخفل بأساق من التمر والخبرة ثلث والربع وأشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء بن أبي رباح سمعت جابر بن عبد الله يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * حدثنا عبد الله بن هشام ثنا عبد الله بن حبان ثنا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمحاقلة والخبرة وعن بيع الثمرة حتى تشقه قال قلت لسعيد ما تشفع قال تحمار وتصغار ويؤكل منها * وحدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ومحمد بن عبيد الغبري واللفظ لعبيد الله قال ثنا حاد بن زيد قال ثنا أيوب عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والخبرة

يتناول الحديث (قوله الثنيا) بضم التاء وقصها اسم المبيع الذي وقع فيه استثناء من البائع أو المبتاع والاستثناء مأخوذ من ثناء عن وجهه إذا كرهه وصرفه في الحديث من استثنى فله ثناء أي ما استثناء وهو في اصطلاح النجاشية إخراج الشيء مما دخل فيه غيره لأن فيه كراهة وداعن الدخول (ع) قال المروى يبيع الثنيا أن يستثنى من البيع شيئاً محمولا فيفسد البيع وقال القتيبي هي أن يبيع شيئاً حراماً فلا يجوز أن يستثنى منه شيئاً وفي المزارعة أن يستثنى بعد الحديشياً معلوماً (ط) والحاصل أن يبيع الثنيا لما فيه من البيع استثناء من البائع أو المبتاع والاصل المنع لهذا النهي غير أن في ذلك تفصيلاً وله صور (ع) الأولى أن يستثنى من الحائط نخلات معينة فيجوز ذلك باتفاق قلت أو كثرت لأن البيع لم يقع عليها بل على غيرها * الثانية أن يستثنى نخلات يختارها فلا يجوز باتفاق لما فيه من الجهالة وتناول لنهي له * الثالثة أن يستثنى من الحائط كيلاً معلوماً منعه إلا أكثر أو أكثر لما فيه من الجهالة وتناول النهي له وإجازه مالك وجعاعة إذا كان المستثنى قدر الثلث فأقل ورأوا أن الخرص يحصر الحائط فاستثناء القليل لا يكثر فيه غرر والغرر ليس بمغتنق في مواضع كثيرة ولثلب يسير * الرابعة أن يستثنى من الحائط حراً شائعاً فهو زرع عند مالك وعامة أصحابه قل المستثنى أو أكثر * وقال عبد الملك لا يجوز استثناء إلا أكثر * والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في جواز استثناء إلا أكثر والخلاف فيه عند النجاشية وعند الأصوليين والفرق أن بدل على حوازه قال تعالى إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ومعلوم أن الغاوين أكثر * الخامسة أن يبيعه على أنه إن جاءه الثمن إلى أجل كذا أو متى جاء به فإنه يرد عليه ماله وهذا الذي يسميه الموثقون ببيع الثنيا فلا يجوز (ط) للنهي ولأنه ذريعة إلى سلف جرمه عاقباً فوقع فسح وان فات مضي بالقيمة كالباعثات الفاسدة (ع) السادسة أن يبيعه على أنه إن لم يأت به الثمن إلى وقت كذا فلا يبيع بينهما فاختلف قول مالك فمرة أجاز البيع وأبطل الشرط ومرة أزم الشرط وجعل للأخر اختياراً وما كان من ذلك إلى الطوع بعد العقد جاز ولزم الوفاء به ومن الثنيا اشتراط البائع على المشتري أنه إن جاءه بالثمن فالسلمة له * قلت * تقدم الكلام على الثنيا مستوفى في أول البيوع والله أعلم

قال أحدهما يبيع السنين هي المعاومة وعن الثنيا ورخص في المرايا * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى ابن حجر قالنا ثنا اسمعيل وهو ابن علي بن أبي بوب عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله غير أنه لا يذكر بيع السنين هي المعاومة * وحدثني اسمعيل بن منصور قال أخبرنا عبيد الله بن عبد المجيد قال ثنا رباح بن أبي معروف قال

بيع الثمار قبل بدو صلاحها ولأنه إذا بيع سنين فمعلوم أن ما في السنة الثانية لم يوجد وإذا منع بيعها بعد الوجود وقبل بدو صلاحها فكيف إذا لم يوجد (ب) وإذا كانت العلة في المنع إنما هي عدم وجود المنع في السنة الثانية فيشكل ما أجاز في كتاب البيوع الفاسدة من جواز اشتراط خلفة لقصيل أو اشتراط جزئة أو جزتين لأن الخلقة ليست موجودة حين العقد وكذا ما تقدم من الياسمين بطون وأنه يجوز بيعه بدو صلاح أول بطن منه ويكون للمشتري جميع البطون الآتية إلى انقضاء فصله وكذا ما تقدم أيضاً من أن الموز تسقم بطونه كل السنة وأنه لا بد في بيعه من ضرب الاجل قالوا الشهر والسنة ومعلوم أن كل البطون لم توجد حين العقد وكذا ما ذكر أيضاً في البيوع الفاسدة من أنه لا يجوز أن يبيع ما نظم المقناة شهراً لأنه إنما علل باختلاف الحمل في شدة الحر وضعفه لالعدم وجود المبيع والجواب عما سوى ما نظم المقناة أن ذلك إنما جاز بحكم التبعية ولذلك لم يجز أن يشترط الخلقة إلا من اشترى أصل التفصيل واشترط أن تكون الخلقة مأمونة وأما بيع الموز فيدعي أن لا يطول الاجل فيه خوف أن يتناوله الحديث (قوله نهى عن الثنيا) لذلك صور * الأولى أن يستثنى من الحائط نخلات معينة فيجوز ذلك باتفاق قلت أو كثرت لأن البيع لم يقع عليها بل على غيرها * الثانية أن يستثنى نخلات يختارها فلا يجوز

﴿ كتاب الاكرية ﴾

(قوله نهى عن كراء الارض) (م) منع الحسن وطاوس كراء الارض البتة لظاهر الحديث ولنهى عن المنة فلو فسرهما الراوى فيما يأتى بكراء الارض فعم والمشهور عندنا منعه بالطعام وان لم تنبته كالعسل واللبن وبما تنبته كالعطن والكتان والزعفران ما عدا الخشب والخطب وقال ابن نافع يجوز بكل شئ وبالطعام ما عدا الخنطة واخوانها اذا كان ماتكرى به خلاف ما يزرع فيها وقال ابن كنانة لا تكرر بما اذا أعيد فيها بنت ولا بأس بغيره طعاما كان أو غيره ونسبه الى مالك وقال الشافعى أو حنيفة لا بأس بكرائها بطعام في الذمة لحديث رافع الآتى وأما بشئ في الذمة فلا بأس وحده له أصحابنا أنه من رأيه واجتهاده ولا يلزم اتباعه واتقما معا على منع كرائها بالجزء وأجاز به بعض الصحابة وبعض العلماء تشبيها بالقراض (ع) وقاله الليث ويحيى بن يحيى والاصمعي من أصحابنا وهو قول الشافعى ومحمد بن الحسن في آخرين * وحكى ابن سحنون عن لمغيرة لا بأس بكرائها بطعام لا يخرج منها وحكى غيره عنه أنه لا يجوز بالطعام وقال ربيعة لا تكرر بغير الذهب والفضة لحديث رافع * قلت * أجازة الشافعى وأبى حنيفة كراءها بطعام مضمون في الذمة وكذلك بطعام حاضر بطريق أخرى وحكاية الامام عنهما منع كرائها بالجزء خلاف ما حكى القاضى عن الشافعى والمراد بالجزء جزء ما يخرج منها وقال ابن سحنون قلت لسحنون لم أجازوا كراءها بالخشب والخطب والعود والصندل والجذوع وهذه الاشياء مما تنبته الارض فقال هذه الاشياء مما يطول مكثها ووقتها فمن أجل ذلك سهل فيها وقول ابن الماجشون الا لخنطة وأخوانها هي حكاية بعضهم عنه هذا القول ومنهم من يقول عنه في الاستئناء الا لخنطة فقط ومنهم من يقول الا لخنطة والشهير والسلت واذا أجاز

سمعت عطاء عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض

باتفاق لمافية من الجهالة وتناول النهى اياه * الثالثه أن يستثنى بعضها مجمل ولا فذلك لا يجوز باتفاق * الرابعة أن يستثنى من الحائط كماله لا معلوما منعه الا كثر قل أو كثر لمافية من الجهالة وتناول النهى لهما وأجاز به مالك وجماعة اذا كان المستثنى قدر الثلث فأقل ورأوا أن الحرص يحصر الحائط فاستثناء القليل لا يكثر فيه غرر والغرر البسيط معتقر في مواضع كثيرة واثبت يسير * الخامسة أن يستثنى من الحائط جزءا مشاعا فيجوز زعده مالك وجماعة أصحابه قل المستثنى أو كثر وقال عبد الوهاب لا يجوز لاستثناء الاكثر والخلاف في ذلك شهير في الاصول * السادسة أن يبيعه على انه ان جاءه بالثمن الى أجل كذا أو متى جاءه به فانه يرد عليه ماله وهذا الذى يسميه الموثقون ببيع الثنيا فلا يجوز للنهى ولانه ذريعة الى سلف جرفعا فان وقع فسخ وان فات مضى بالقيمة كالباعات الفاسدة * السابعة أن يبيعه على أنه ان لم يأت بالثمن الى وقت كذا فلا يبيع بينهما فاختلف فيها قول مالك فمرة أجاز البيع وأبطل الشرط ومرة الزم الشرط وجعل للدائر الخيار وما كان من ذلك على الطوع بعد العقد جاز ولزم الوفاء

﴿ كتاب الاكرية ﴾

﴿ش﴾ عارم بالراء المهمة أبو النعمان السدوسي بضم السين وقحها * وأبو الجواب بفتح الجيم وتشديد الواو * وعمر بن رز بن بضم الراء وفتح الزاى * ويزيد بن زعيم بضم النون مصغرا * ورافع بن خديج بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال وآخره جيم عند الاكثر ومنهم من يقول خديج بضم الخاء مصغرا * وظهير بن رافع بضم الظاء المعجمة وفتح الهاء وسكون الياء * وعبد الله بن معقل بفتح الميم وكسر القاف (قوله نهى عن كراء الارض) منع الحسن وطاوس كراء الارض البتة لظاهر الحديث ولنهى عن المحاقلة وفسرها

وعن بيعها السنين وعن بيع الثمر حتى يطيب * وحدثنى أبو كامل الجحدري قال ثنا حماد يعني ابن زيد عن مطر الوراق عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الارض * وحدثننا عبد بن حميد قال ثنا محمد بن الفضل لقبه عارم وهو أبو النعمان السدوسي قال ثنا مهدي بن ميمون ثنا مطر الوراق عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها فان لم يزرعها فليزرعها أخاه * وحدثننا الحكم بن موسى قال ثنا هقل يعني ابن زياد عن الاوزاعي عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال (٢١٦) كان لرجل فضل أرضين من أعجاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له فضل أرض فليزرعها أو وليعها أخاه قال أبي فليمسك أرضه * وحدثنى محمد بن حاتم قال ثنا معلى بن منصور الرازي ثنا خالد قال أخبرنا الشيباني عن بكير بن الاخنس عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ للارض أجر أو حظ * وحدثننا ابن عمر قال ثنا أبي قال ثناء عبد الملك عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها فان لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فليمنعها أخاه المسلم ولا يؤجرها إياه * وحدثننا شيبان بن فروخ قال ثنا همام قال سأل سلمان بن موسى عطاء فقال أحدثك جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من

يحي كراءها يجزء مما يخرج منها طعاما كان أو غيره فأحرى أن يجزء بطعامه وبما يخرج منها مطلقا وكذا يحكى هذا القول هاعنه وعن الأصيلي غير واحد وانهم يجيزان كراءها بكل شيء وشدد سحنون في كراءها يجزء مما يخرج منها وقال انه جرحه ولا يؤكل طعامه ولا يشتري من ذلك الطعام الذي أخذ في كراءها وتول ابن أبي زيد عنه هذا بأنه على طريق الورع قال سحنون فان نزل فأنما لربها كراءها بالعين * وحكى ابن أبي زيد عن عيسى بن مسكين وغيره من قضاة افر يقية انه يعطى قيمة ذلك الجزء دراهم قالوا لانه لا يعرف لها بالمغرب قيمة كراء بالدرهم فيعطى قيمة ذلك الذي جرى بينهم أصاب قليلا أو كثر (قوله وعن بيعها السنين) * قلت * هي المعاومة وتقدمت وكذلك عن الثرجين يطيب (قوله في الآخر فان لم يزرعها فليزرعها أخاه) * قلت * أحاديث الباب ظاهرة في المنع وحجة للحسن وطاوس الآن يقال انما كان ذلك في صدر الاسلام حيث كانت المواساة واجبة لضيق الحال وهذا رده ان ابن عمر امتنع من كراءها حين سمع بحديث رافع وكانت الحال حينئذ تيسرت على الناس لانه كان في آخر خلافة معاوية الا أن يقال ان ابن عمر انما امتنع تورعا لا وجوبا وهو ظاهر ألفاظه في الباب كقوله ثم خشى أن يكون فيها شيء لكن هذا يارضه ان رافعا عدل وخبر العدل الواحد يجب العمل به فأنما ترك ذلك وجوبا ومالك تأول أحاديث المنع على كراءها بالطعام أو بمائت وأجاز الرازي فيما ياتي بكراء الارض والمشهور عندنا من الطعام كالعسل واللبن وبما تنبت به وان لم يكن طعاما كان فطن والكتان والزعفران ماء الدخشب والخطب لطول أمدها كما قال ابن نافع يجوز أن تذكرى بكل شيء وبالاعمال الا الحنطة واخوانها اذا كان ما تذكرى به خلافا لما يزرع فيها وقال ابن كنانة لا تذكرى بما اذا أعيد فيها نبت ولا بأس بغيره طعاما كان أو غيره ونسبه الى مالك وأجاز الشافعي وأبو حنيفة كراءها بطعام مضمون في الذمة (ب) وكذلك بطعام حاضر بطريق أخرى وأجاز كراءها يجزء مما يخرج منها بعض أصحابه وبعض العلماء تشيها بالقراض (ع) وقاله الليث ويحيى بن يحيى والأصيلي من أصحابنا وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسين (قوله وعن بيعها السنين) هي المعاومة وقد تقدمت (قوله فان لم يزرعها فليزرعها أخاه) الباء في الاول مفتوحة وفي الثاني مضمومة ومعنى يزرعها أخاه أي يجعلها له مزرعة ومعناه يعيزه إياها بلا عوض وهو معنى الرواية الأخرى فليمنعها أخاه بفتح لاء والذون أي يجعلها له منحة أي عارية وقوله ولا يكرها يكرى بضم الباء (ب) أحاديث الباب ظاهرة في المنع وحجة للحسن وطاوس الآن يقال انما كان ذلك في صدر الاسلام حين كانت المواساة واجبة لضيق الحال وهذا رده ان ابن عمر امتنع من كراءها حين سمع بحديث رافع وكان

كانت له أرض فليزرعها أولي زرعها أخاه ولا يكرها قال نعم * وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفيان عن عمر وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخاربة وحدثنى حجاج بن الشاعر ثنا عبيد الله بن عبد المجيد ثنا سليم بن حيان ثنا سعيد بن ميناء قال سمعت جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له فضل أرض فليزرعها أولي زرعها أخاه ولا يتبعوها فقلت لسعيد ما قوله ولا يتبعوها يعني الكراء قال نعم * وحدثننا أحمد بن يونس قال ثنا زهير قال ثنا أبو الزبير عن جابر قال كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

فمنصب من القصرى ومن كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليرعها أو فليعمرها أو فليؤجر بها
 أبو الطاهر وأحمد بن عيسى جميعا عن ابن وهب قال ابن عيسى ثناء عبد الله بن وهب قال حدثني هشام بن سعد أن أبا الزبير
 المكي حدثه قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض بالثلث أو الربع
 بالمأذيانات فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال من كانت له أرض فليرعها فإن لم يرعها فليعمرها أو فليؤجر بها
 فليعمرها أو فليؤجر بها حدثنا محمد بن مثنى ثنا يحيى بن حماد قال ثنا أبو عوانة عن سليمان قال ثنا أبو سفيان عن جابر قال سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول من كانت له أرض فليعمرها أو فليؤجر بها (٢١٧) وحدثني حجاج بن الشاعر قال ثنا أبو الجواب قال ثنا

عمار بن زريق عن
 الأعمش بهذا الإسناد غير
 أنه قال فليرعها أو فليؤجر بها
 رجلا * وحدثني هرون بن
 سعيد الأيلي قال ثنا ابن
 وهب قال أخبرني عمرو
 وهو ابن الحارث أن بكبرا
 حدثه أن عبد الله بن أبي
 سلمة حدثه عن النعمان
 ابن أبي عياش عن جابر بن
 عبد الله أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن
 كراء الأرض قال بكبر
 وحدثني نافع أنه سمع ابن
 عمر يقول كنا نكري
 أرضنا ثم تركنا ذلك حين
 سمعنا حديث رافع بن خديج
 * وحدثنا يحيى بن يحيى
 قال أخبرنا أبو حنيفة عن
 أبي الزبير عن جابر قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن بيع الأرض
 البيضاء سنتين أو ثلاثا
 * وحدثنا سعيد بن منصور
 وأبو بكر بن أبي شيبة

كرأها بما سوى ذلك (قوله فمصيب من القصرى) (ع) وروناه عن الأثر بكسر القاف والراء
 وبينهما صامدة مملوءة ساكنة وفي آخره ياء مشددة وروناه عن الطبري بفتح القاف والراء مقصورا
 وعن ابن الخضاء بضم القاف مقصورا وبعض أهل الشام يقول بكسر القاف والقصرى مابق في
 السبل من الحب بعد أن يدرس ويقال له أيضا القصارة بضم القاف (قوله في الآخر كنا نأخذ الأرض
 بالثلث أو الربع بالمأذيانات) (م) ضبطناه في الأم بكسر الهمزة والمججمة وفي غير مسلم بفتحها (ع) وهى
 كلمة ليست عربية ولكنها سوادية (د) هى معرفة لا عربية (م) والمأذيانات مسایل الماء الكبار
 والسواقي دون المأذيانات (ع) قال سحنون المأذيانات ما ينبت على حافى مسایل الماء وقيل ما ينبت
 حول السواقي من الخصب * قلت * إنما المأذيانات المسایل أنفسها وتسمية ما ينبت على الحافى
 بذلك مجاز من مجاز المجاورة (ع) قال القاسمى ومعنى هذا أن صاحب الأرض يؤجر أرضه بالثلث
 وبأن يكون له ما يزرعه العامل من غيره على المسایل وما بقى فلا عامل فنهى عن ذلك لما فيه من الضرر
 إذ قيل ذلك كما أتى بيانه (ط) وفي الحديث حجة مالك والأثر على منع كراء الأرض بجزء مما

ذلك في آخر خلافة معاوية إلا أن يقال إنما امتنع ابن عمر تورعا ومالك تأول أحاديث المنع على كراءها
 بالطعام أو بما تنبت (قوله فمصيب من القصرى) هو بقاف مكسورة ثم صادم مملوءة ساكنة ثم راء
 مكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطى (ع) وروناه عن الطبري بفتح القاف والراء مقصورا وعن
 ابن الخضاء بضم القاف مقصورا وبعض أهل الشام يقول بكسر القاف والقصرى مابق في السبل
 من الحب بعد أن يدرس ويقال له أيضا القصارة بضم القاف (قوله كنا نأخذ الأرض بالثلث أو الربع
 بالمأذيانات) بذال مججمة مكسورة ثم ياء مشددة تحت ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مشددة فوق هو المشهور
 وذكر القاضى عن بعض الرواة فتح الذال في غير صحيح مسلم (ح) هى معرفة لا عربية (م)
 والمأذيانات مسایل الماء الكبار والسواقي دون المأذيانات (ع) قال سحنون المأذيانات ما ينبت
 على حافى مسایل الماء وقيل ما ينبت حول السواقي من الخصب (ب) إنما المأذيانات المسایل أنفسها
 وتسمية ما ينبت على الحافى بذلك مجاز من مجاز المجاورة (ع) قال القاسمى ومعنى هذا أن صاحب
 الأرض يؤجر أرضه بالثلث وبأن يكون له ما يزرعه العامل من غيره على المسایل وما بقى فلا عامل

(٢٨ - شرح الابن والسوسى - رابع) وعمر والناهد وزهير بن حرب قالوا ثنا سفيان بن عيينة عن حميد
 الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وفي رواية ابن أبي شيبة عن بيع الثمر السنين
 * وحدثنا حسن بن علي الحلواني قال ثنا أبو توبة قال ثنا معاوية بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليرعها أو فليعمرها أو فليؤجر بها * وحدثنا
 الحسن الحلواني قال ثنا أبو توبة قال ثنا معاوية بن يحيى بن أبي كثير عن يزيد بن نعيم أخبره أن جابر بن عبد الله أخبره أنه سمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمقول فقال جابر بن عبد الله المزابنة الثمر بالقر

والحقول كراء الارض * وحدثننا قتيبة بن سعيد قال ثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري عن سهل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة * وحدثنى أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني
مالك بن أنس عن داود بن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء الثمر في رؤس النخل والمحاقلة كراء الارض * حدثنا يحيى بن يحيى وأبو الربيع
العتكي قال أبو الربيع ثنا وقال يحيى أخبرنا حاد بن زيد عن عمر وقال سمعت ابن عمر يقول كنا لا نرى بالخبر بأسا حتى كان عام
أول فرعم رافع أن نبي الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه * وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا سفيان ح وحدثنى علي بن حجر وأبراهيم
ابن دينار قال ثنا اسمعيل وهو ابن لمية عن أيوب ح وثنا السحق (٢١٨) بن إبراهيم قال أخبرنا وكيع قال ثنا سفيان

يخرج منها وأجازة جماعة والحديث يرد عليهم (قوله في الآخر والحقول كراء الأرض) * قلت *
تقدم تفسيره بوجهين وهذا ثالث لأن معناه كراء الأرض مطلقا وقوله في الآخر كنا لا نرى بالخبر بأسا
(ع) ضبطنا الخاء بالمركات الثلاث والفتح أرجعها ثم يليه الكسر وهو بمعنى الخسارة (قوله وصدرنا
من خلافة معاوية) * قلت * تقدم في صدر الباب حديث جابر بالنبي عن كراء الأرض البتة وحديث
رافع هذا إنما هو النهي عن كرائها بجزء مما يخرج منها والذي لم يصل إلى ابن عمر إلا في آخر خلافة
معاوية إنما هو كراؤها بالجزء فيحصل أن رافعا كان غائبا عن المدينة هذه المدة اذ من البعيد أن
يكون بالمدينة وتنتشر الخسارة ولا يغيرها بذكر الحديث ويكون حديث رافع هذا من أفراد
العدل بالزيادة وكراء ابن عمر أرضه ومخبرته فيها مع نبيه صلى الله عليه وسلم في حديث جابر عن كرائها
بمحل أيضا أنه لم يبلغه الهوى أو بلغه ولم يحمله على التعريم كما جعل حديث رافع الذي ترك الخسارة
لأجله فهو إنما ترك الأولى (قوله زعم ابن خديج) * قلت * تقدم في حديث جبريل عليه السلام في
أول كتاب الإيمان تفسير الزعم وأنه يطلق على القول للكذب والقول الحق ومنه زعم جبريل عليه
السلام أي قال وعلى القول غير الموثوق به الباقي عهده على قائله وهو هنا من معنى زعم جبريل عليه
السلام لأن رافعا عدل (قوله بالبلاط) (ع) موضع معروف بالمدينة مبطل بالحجارة
فهو عن ذلك لما فيه من البرر اذ فيه لك ذلك كما أتى بيانه * قلت * فالباء الداخلة على الماذاينات
على هذا المصاحبة بمعنى مع (ط) وفي الحديث حجة مالك ولا كثر على منع كراء الأرض بجزء مما يخرج
منها وأجازة جماعة والحديث يرد عليهم (ح) وأما قوله وأقبال بفتح الهمزة أي وأثله ورؤسها
والجدول جمع جدول وهو النهر الصغير كالسانية وأما الربيع بفتح الراء فهو الساقية الصغيرة وجمعه
أربعا كنبى وأنبياء وربعا كصبى وصبيان (قوله والحقول كراء الارض) (ب) تقدم تفسيره
بوجهين وهذا ثالث لأن معناه كراء الارض مطلقا (قوله كنا لا نرى بالخبر بأسا) (ع) ضبطنا الخاء

كلهم عن عمرو بن دينار
بهذا الاسناد مثله وزاد في
حديث ابن عيينة فتر كناه
من أحله * وحدثنى علي
ابن حجر قال ثنا اسمعيل
عن أيوب عن أبي الخليل
عن مجاهد قال قال ابن عمر
لقد منعنا رافع نفع أرضنا
* وحدثننا يحيى بن يحيى
أخبرنا يزيد بن زريع
عن أيوب عن نافع عن ابن
عمر كان يكرى مزارعه
على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم وفي أمانة أبي
بكر وعمر وعثمان رضوان
الله عليهم وصدرنا من خلافة
معاوية حتى بلغه في آخر
خلافة معاوية أن رافع بن
خديج يحدث فيها بنهى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
فدخل عليه وأنامعه فسأله
فقال كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم ينهى عن كراء المزارع فتر كما ابن عمر بعد ذلك إذا سئل عنها بعد قال زعم ابن خديج أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عنها * وحدثننا أبو الربيع وأبو كامل قالوا ثنا حاد بن زيد ح وثنى علي بن حجر قال ثنا اسمعيل كلاهما عن أيوب بهذا
الاسناد مثله وزاد في حديث ابن علية قال فتر كما ابن عمر بعد ذلك فكان لا يكرها * وحدثننا ابن عمر قال ثنا أبي قال ثنا عبيد
الله عن نافع قال ذهبت مع ابن عمر إلى رافع بن خديج حتى أتاه بالبلاط فأخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء
المزارع * وحدثنى ابن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قالوا ثنا زكريا بن عدي أخبرنا عبيد الله بن عمرو وعن زيد عن الحكم عن
نافع عن ابن عمر أنه أتى رافعا فذكر هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن مثنى ثنا حسين يعني ابن حسن
ابن يسار ثنا ابن عون عن نافع

أن ابن عمر كان يأجر الأرض قال فنبى حديثنا عن رافع بن خديج قال فأنطلق بي معه إليه قال فذكر عن بعض عموته ذكر فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كراء الأرض قال فذكره ابن عمر فلم يأخذه قال وحدثني محمد بن حاتم ثنا يزيد بن هرون ثنا ابن عون بهذا الاسناد وقال فحدثني عن بعض عموته عن النبي صلى الله عليه وسلم * وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد قال حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج الانصاري كان ينهى عن كراء الأرض فلقية عبد الله فقال يا ابن خديج ماذا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كراء الأرض قال رافع بن خديج لعبد الله سمعت عموي وكان قد شهد بدرًا يحدثنا أهل الدار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض قال عبد الله لقد كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأرض تكرى ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث في ذلك شيئًا لم يكن عليه فترك كراء الأرض * وحدثنا علي بن حجر السعدي ويعقوب (٢١٩) بن إبراهيم قال ثنا اسمعيل وهو ابن علي بن أيوب

عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج قال كنا نحافل بالأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكر بها الثلث والربع والطعام المسمى فجاءنا ذات يوم رجس من عمويتي فقال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا فاعلمنا وطواعية الله ورسوله أن نفع لنا نهانا أن نحافل بالأرض فنكر بها على الثلث والربع والطعام المسمى وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها وكره كراءها وما سوى ذلك * وحدثنا يحيى بن يحيى

(قوله في الآخر ابن عمر كان يأجر الأرض قال فنبى حديثنا وذكر في آخره فتركه ولم يأجره) (ع) كذا الرواية لعامة الجهم في الموضوعين وعند السمرقندي يأخذ بالخاء وصوابه بواجر بالواو في الموضوعين وقد تخرج رواية يأجر على لغة من يقول أجر بغير مد (قوله فذكر عن بعض عموته) * قلت * يأتي تعيينه في الطريق الآخر ويأتي أيضًا أن رافعًا حدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) قال ابن حنبل حديث رافع هذا فيه ألوان لانه حدث به مرة عن عموته ومرة عن نفسه وهذا الاضطراب يوهنه عنده ويأتي بعده هذا أنه سئل عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك * قلت * ويحتمل أنه سمعه وراه فلا يكون فيه اضطراب (قوله ثم خشى عبد الله) أي ابن عمر

أحاديث النهى عن كراء الأرض بالطعام *

* قلت * تقدم في صدر الباب ما في ذلك من الخلاف وإن المشهور من مذهبننا منعه (ع) وعلاوا المنع بأن الهوى عنها يقدر بأنه ما على ملك رب الأرض وكأنه باعه بطعام فصار يبيع طعام بطعام لأجل (قوله كان بنا رافعا) (ع) أي ذارقي ومنه قول الشاعر * كلبى لم يأمنية ناصب * أي ذانصب بالحركات الثلاث والفتح أرجمها ثم يليه الكسر وهو بمعنى الخبارة (قوله ابن عمر كان يأجر الأرض) بضم الجيم وبالراء ويرى يأخذ بالخاء والذال المعجمتين (قوله رافعا) أي ذارقي

أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب قال كتب إلى يعلى بن حكيم قال سمعت سليمان بن يسار يحدث عن رافع بن خديج قال كنا نحافل بالأرض فنكر بها على الثلث والرابع ثم ذكر بمثل حديث ابن علي * وحدثنا يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحارث وثنا عمرو بن علي ثنا عبد الأعلى ح وثنا اسحق بن إبراهيم أخبرنا عبدة كلهم عن ابن أبي عروبة عن يعلى بن حكيم بهذا الاسناد مثله وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرنا جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم بهذا الاسناد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل عن بعض عموته * وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا أبو مسهر حدثني يحيى بن حمزة حدثني أبو عمرو والأوزاعي عن أبي الجاشي مولى رافع بن خديج عن رافع أن ظهيرا بن رافع وهو عمه قال أتاني ظهيرة فقال لقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنا رافعا فقلت وما ذلك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو وحق قال سألت كيف تصنعون بمحاطكم قلت نؤاجرها يا رسول الله على الربيع أو الأوسق من التمر أو الشعير قال فلا تفعلوا زرعوها أو زرعوها أو امسكوها * حدثنا محمد بن حاتم ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عكرمة بن عمار عن أبي الجاشي عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا ولم يذكر عن عموه ظهير * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن

حفظه بن قيس انه سأل رافع بن خديج عن كراء الارض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض قال فقلت
 أبالذهب والورق فقال أما بالذهب والورق فلا بأس به * حدثنا اسحق قال أخبرنا عيسى بن يونس ثنا الاوزاعي عن ربيعة بن
 أبي عبد الرحمن حدثني حفظه بن قيس الانصاري قال سألت رافع بن خديج عن كراء الارض بالذهب والورق فقال لا بأس به إنما
 كان الناس يؤاخرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذيات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فبذلك هذا ويسلم
 هذا ويسلم هذا ويسلم فبذلك هذا فلم يكن للناس كراء الا هذا فلذلك زجر عنه فامثني معلوم مضمون فلا بأس به * حدثنا عمر والناسد ثنا
 سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن حفصة الزرقى انه سمع رافع بن خديج يقول كنا كأكثر الانصار حذلا قال كنا
 نكرى الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فربما آخر جت هذه ولم يخرج هذه فها هنا عن ذلك وأما الورق فلم ننهنا * حدثنا
 أبو الربيع ثنا حماد ح وثنا ابن مني ثنا يزيد بن (٢٢٠) هرون جميعا عن يحيى بن سعيد هذا الاسناد نحوه

(قوله) أما بالذهب والورق فلا بأس به وفي الآحرانما كان الناس يؤاخرون على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على الماذيات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فبذلك هذا ويسلم هذا فذلك هي عنه
 فامثني معلوم مضمون فلا بأس به (ع) أشار بهذا الكلام الى أن غلة المتع الغرر ولهذا اضطرب
 أصحاب مالك وقالوا فيه ما قد منعهم من الخلاف وفي بعض طرق مسلم تكرى الارض على أن لها هذا
 ولهم هذا ور بما أخرجت هذه ولم يخرج هذه فهي عن ذلك وأما بالورق فلم ينه عنه * وقد اختلف
 الاحاديث كما تقدم واختلفت فيها على المتع هل ذلك لا شراطهم ناحية منها ولا شراطهم مازرع على
 الجداول والسواقي أو لانهم كانوا يكر ونها على الجزء أو لانهم كانوا يكر ونها للطعام والأوسق من
 التمر وهذا كله من الغرر والخطر أو لقطع الخصومة والنزاع على ما جاء في أحاديث عروة أتى رجلان
 من الانصار وقد اختلفا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأنكم فلا تكمروا المزارع
 فكان نهية تأديب أو للرفق والمواساة كما قال ابن عباس لم يحرم النبي صلى الله عليه وسلم المزارعة
 والكرء وانما أراد أن يرفق بعضهم بعضا في المزارعة وفي التمر وهذا ترجم البخاري الحديث ما كان
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يواسى بعضهم بعضا في المزارعة وفي التمر وأقبال الجداول هو
 بفتح الممز أو أثلها والجداول السوقي ومثله الريع وقال ابن الاعرابي الريع الساقية الصغيرة بفتح
 الحجاز وجمعه ريعان وقال الخليل الاربعاء الجداول جمع ربيع وقال غيره هي خطوط الماء في الارض

﴿ المزارعة ﴾

(قوله نهى عن المزارعة) ﴿قلت﴾ المزارعة مفاعلة من الزرع وليست هذه المزارعة المنهى عنها

(قوله نهى عن المزارعة) (ب) المزارعة مفاعلة من الزرع وليست هذه المزارعة المنهى عنها

زعم ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمواجرة وقال لا بأس بها * حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا حماد
 ابن زيد عن عمر بن الخطاب قال لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة قال لا بأس بها * حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا حماد
 وسلم قال فانه رة قال اني والله لو أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ما فعلته ولكن حدثني من هو أعلم به منهم يعني ابن
 عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لان يبع الرجل أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خر جامعا * وحدثنا ابن أبي
 عمر ثنا سفيان عن عمرو وابن طاوس عن طاوس انه كان يخبر قال عمر وقلت له يا أبا عبد الرحمن لو تركت هذه المخابرة فأنهم
 يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة فقال أي عمر وأخبرني أعلمهم بذلك يعني ابن عباس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم ينه عنها إنما قال يبع أحدكم أخاه خير له

* حدثنا يحيى بن يحيى
 أخبرنا عبد الواحد بن زياد
 ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة
 ثنا علي بن مسهر كلاهما
 عن الشيباني عن عبد الله
 ابن السائب قال سألت
 عبد الله بن معقل عن
 المزارعة فقال أخبرني ثابت
 ابن الضحاك أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن المزارعة وفي
 رواية ابن أبي شيبة نهى
 عنها وقال سألت ابن معقل
 ولم يسم عبد الله * حدثنا
 اسحق بن منصور وأخبرنا
 يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة
 عن سليمان الشيباني عن
 عبد الله بن السائب قال
 دخلنا على عبد الله بن معقل
 فسألناه عن المزارعة فقال

المزارعة في العرف وانما يريد بها ما تقدم من كراء الارض وأما المزارعة في العرف فهي الشركة في الحرث * واختلف فيها فقيل تلزم بالعقد وقيل بالشروع في العمل وقيل بالبذر والأقوال الثلاثة حكاه ابن رشد * واختلف عن مالك فروى عنه ما نهى عن التجوز حتى يشتري كافى الرقاب والآلة ليضمننا ما هلك وروى عنه اذا ساء ما يخرج هذا كراء ما يخرج الآخر بعد أعمالهما في الزريعة جاز وشرط المزارعة السلامة من كراء الارض بما لا تكري به وقد تقدم بيان ما تكري به ففى كان جزء الارض في مقابلة جزء من البذر امتنع ومن صور المنع أن يكون من أحدهما الارض وثالث البذر ومن الآخر العمل وثالث البذر لان فيه مقابلة جزء من الارض جزءاً من البذر ولو كانت الارض منهما المالكهما الرقبة أو المفعة وكذلك البذر والعمل وتساووا في ذلك جاز وكذلك لو كانت الارض منهما من أحدهما البذر ومن الآخر العمل * فقال للخمى منعها محمد وابن حبيب وأجازها سحنون * ابن عبد السلام وهذه هي مسألة الخاس بيلادنا وقال ابن رشد فيها ان تعاقد بلفظ الشركة جاز بلا خلاف وبلغظ الاجارة يمنع بلا خلاف وان كان العقد عرياً عن اللفظين فأجازها ابن القاسم ومنعها سحنون * قلت * تأمل فليس هي مسألة الخاس بيلادنا حتى يتوهم ان سحنونا أجازها لان معنى هذه المسئلة التي أجازها سحنون ان البقر من عند الذى عليه العمل ومسئلة الخاس بيلادنا ليس من عند الذى عليه العمل الا عمل يده فقط وأيضاً فليست مسألة الخاس بيلادنا هي التي تكلم عليها ابن رشد وان كان ظاهرها كذلك ويتضح لك ذلك بجلب كلام ابن رشد في الاسئلة وهناك تكلم عليها ما تقول في رجلين اشترى كاعلى أن على أحدهما البذر والبقر والارض ويكون له الربع * فأجاب بما تقدم من الاقسام الثلاثة لأنه عبر عن صورة السكت التي هي محل الخلاف فقال أدفع اليك بقري وأرضي وبذري وعليك انت العمل فهذه في الظاهر هي مسألة الخاس وليس كذلك لان هذه التي في كلام ابن رشد أن الخاس يأخذ خمسة حتى من التبن والخاس بيلادنا لا يأخذ شيئاً من التبن وعدم أخذه التبن لمحض كونه أجيراً أو بكونه أجيراً أفتى أبو عبد الله بن شعيب من شيوخ شيخنا التونسيين * رخص ما سئل عنه من ذلك * ما تقول في الخاس في الزرع بجزء من الزرع هل يجوز أم لا وهل كونه الناس لا يبعدون من بحرث الا كذلك عذر يبيع ذلك * فأجاب بأنها ليست شركة لان الشركة لا بد أن تكون في الأموال التي تكون عليها الارباح وكون الناس لا يبعدون من بحرث معهم الا كذلك ليس بعذر يبيع وغلبة الفساد انما هي من اهمال حلة الشريعة ولو أنهم تقصوا عقود الفساد لم يستقر الناس على الفساد فان حاجة الضعيف الى القوى أشد * قلت * وكان شيخنا يقول ومما يؤكدها اجارة لاشركة أن الشركة العمل فيها لا في عمل معين والخاس انما يدخلون فيها على تعيين العامل (ع) وصور

المزارعة في العرف وانما يريد بها ما تقدم من كراء الارض وأما المزارعة في العرف فهي الشركة في الحرث * واختلف فيها فقيل تلزم بالعقد وقيل بالشروع في العمل وقيل بالبذر والأقوال الثلاثة حكاه ابن رشد وشرط المزارعة السلامة من كراء الارض بما لا تكري به ففى كان جزء من الارض في مقابلة جزء من البذر امتنع ولو كان من أحدهما الارض والبذر ومن الآخر العمل فقال للخمى منعها محمد وابن حبيب وأجازها سحنون * ابن عبد السلام وهذه هي مسألة الخاس بيلادنا وقال ابن رشد فيها ان تعاقد بلفظ الشركة جاز فلا خلاف وبلغظ الاجارة تمنع بلا خلاف وان كان العقد عرياً عن اللفظين فأجازها ابن القاسم ومنعها سحنون (ب) تأمل فليس فيه مسألة الخاس بيلادنا حتى يتوهم ان سحنونا أجازها لان معنى هذه التي أجازها سحنون ان البقر من عند الذى عليه

المزارعة ثلاثة ان اشتركا في الارض والآلة والعمل جازت اتعاقا وعلى أن الارض ذات القيمة من أحدهما ومن الآخر العمل واشتركا في غيرهما تساوا بأواحتلفا فسدت اتفاقا لاشتغالهما على كراء لارض بما يخرج منها الا على قول الداودي والأصلي ويجزي بن بجي وماعدا هاتين الصورتين يختلف فيه وذكره هذا الخلاف خلاف حكاية ابن المنذر الاتفاق على منع ما شتمل على كراء الارض بما يخرج منها

﴿ فصل ﴾ والعمل المشترك هو الحرث * واختلف في الحما والدرس فقال سحنون لا يجوز بشرطه لما فيه من الجهالة * وروى حسين بن عاصم عن ابن القاسم جوازه وجواز شرط نقل نصيب رب الارض والبذر * ابن عبد السلام وعلى هذا لا يجوز بشرط نفع الزرع وهو أقرب من شرط نقل نصيب رب الارض وما ذكره سحنون من الجهالة واضح في الدرس وفيه نظر في الحما وعقد الشركة لا بد فيه من مساهمة في القرض وليس هو في ذلك كعقد الاجارة

﴿ فصل ﴾ وان كان البذر منهما فشرطه عند سحنون الخلط ولم يشترطه ابن القاسم ولا يعني سحنون بالخلط أن يجملا في اناء واحد بحيث لا يميز أحدهما عن الآخر بل ما هو أهم حتى لو جملاهما في بيت واحد فميز بينهما لكان ذلك خلطا قال في كتاب ابنه وكذلك لو رفعاهما الى الغدان وزرع كل واحد في جهة فمقل هو بمنزلة الخلط وقيل ان علمت النواحي فلكل واحد بذره و يتراجعا في الاكربة وعلى صحة الشركة لو نبت بذر أحدهما ولم ينبت الآخر فان غر الذي لم ينبت بذره فعليه مثل نصف بذر الآخر ولا شيء له في بذره وان لم يغر فلكل مثل نصف بذره

﴿ كتاب المساقاة ﴾

﴿ قلت ﴾ المساقاة مفاعلة من السقي والسقي تعاهد الشجر بالسقي وهو أكثر عمل المساقاة وأما العمل ومثله الخس ببلادنا ليس من عند الذي عليه العمل الا عمل يده فقط وأيضا فليست مسئلة الخس ببلادنا هي التي تكلم عليها ابن رشد لان هذه التي في كلام ابن رشد الخس يأخذ خمسة حتى من التبن والخس ببلادنا يأخذ شيئا من التبن وعدم أخذه بمحض كونه أجيرا أفق أبو عبد الله بن شعيب من شيوخ شيوخنا التونسيين ونص ما سئل عنه من ذلك ما تقول في الخس في الزرع يجرى من الزرع هل يجوز أم لا وهل كون الناس لا يجدون من يحرث الا كذلك عذر يبيع ذلك * فأجاب بانها ليست شركة لان الشركة لا بد أن تكون في الأموال التي تكون عليها الارباح وكون الناس لا يجدون من يحرث معهم الا كذلك ليس بعذر يبيع وغلبة العسا داغما هي من اهمال حيلة الشريعة ولو أنهم تقصوا عقود الفساد لم يستقر الناس على الفساد فان حاجة الضعيف الى القوى أشد (ب) وكان شيخنا يقول ومما يؤكدها اجارة لا شركة أن الشركة العمل فيها ليس في عمل معين والخامسة انما يدخلون فيها على تعيين العامل (قوله يأخذ عليها خراجا) بفتح الخاء أي أجر

﴿ كتاب المساقاة ﴾

﴿ ش ﴾ (ب) المساقاة مفاعلة من السقي والسقي تعاهد الشجر بالسقي وهو أكثر عمل المساقاة في العرف فرسمها الشيخ بانها العقد على القيام بمؤنة النبات بقدر من غلته لا بلغظ الاجارة والجمالة وقال بقدر ولم يقل بجزء ليدخل المساقاة على ان للعامل كل ثمرة قال في المدونة ولا بأس بالمساقاة على ان كل الثمرة للعامل والمعر وف انها تلزم بالعقد وقيل لا تلزم الا بالعمل كالقراض وقال سحنون اولها يلزم بالعقد كالاجارة وآخرها كالجعل ان ترك قبل تمام العمل فلا شيء له قال شيخنا ولا يتوهم ان هذا

من أن يأخذ عليه خراجا معلوما * حدثنا ابن أبي عمير ثنا الثقي عن أيوب ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن وكيع عن سفيان ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن جريج ح وحدثني علي بن مجهر ثنا الفضل بن موسى عن شريك عن شعبة كلهم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن

المساقاة في العرف فرسمها الشيخ بأنها لعقد على القيام بمونة النبات بقدر من غلته لا بلفظ الاجارة والجمالة وقال بقدر ولم يقل بجزء لتدخل المساقاة على أن للعامل كل الثمرة قال في المدونة ولا بأس بالمساقاة عني أن كل الثمرة للعامل والمعروف أنها تلزم بالمقد وقيل لا تلزم إلا بالعمل كالقراض قال سميون أولها يلزم بالعقد كالاجارة وآخرها كالجعل إن ترك قبل تمام العمل فلا شيء له قال شيخنا ولا يتوهم أن هذا قول ثالث لأن الحكم كذلك على القول باللزوم وعلى أنها تلزم بالعقد جاء قوله في المدونة ومن ساقته لم يجز أن تقيله على شيء تعطيه إياه كان شرع في العمل أم لا قالوا والقول بعدم اللزوم أولى لأن الأصل أنه متى كان العوضان أو أحدهما مجعولا فالعقد غير لازم كالقراض والجمالة والمزارعة على أحد الأقوال لأن اللزوم مع الجهالة غرر (قوله عامل أهل خير) (د) كانت هذه المعاملة رضا الغائبين لأنها فتحت عنوة وقسمت بين الغائبين (ع) وقد اختلف في خير هل فتحت عنوة أو صلحا أو بعضها عنوة وبعضها صلحا أو بعضها عنوة وبعضها انجلي عنه أهله دون قتال * واختلف في المساقاة * فأجازها مالك والشافعي وداود لهذا الحديث * ومنعها أبو حنيفة وحمل الحديث على أنهم كانوا عبيد الرسول الله صلى الله عليه وسلم وله ما أخذوا له ما أبقى وهذا لا يسلم له وإن سلم أنها فتحت عنوة لأنه لا يجوز إلا بين السيد وعبيده * قلت * المذهب جوازها كعاد كرو قال عبد الوهاب وهي مستثناة من أصول ممنوعة وإنما استثنيت للضرورة * الأحمي مستثناة من بيع الثمار قبل بدو صلاحها ومن الفرر في عمل العامل لأنها إن اجبعت لشجرة ذهب عمله باطلاع انتفاع رب الأصول بعمله وجهل قدر حظه وربا الطعام بالطعام إلى أجل إن كان في الحائط حيوان يطعمهم ويأخذ العوض طعاما (ع) واختلف المجيزون لها فقصر داود الجواز على النخل لتحقيق الرخصة الأفيها وقصره الشافعي على النخل والعنب لأنه لم يحقق الرخصة الأفيها ونحن قسنا على ذلك جميع الشجر والمشهور عندنا منعها في الزرع إلا إذا عجز عنه ربه * قلت * تصح المساقاة في الشجر واختلف في غيرها كالزرع والمقايء والباذنجان والكمون والقطن فأجازها ابن (١) وإن لم يجز عنه صاحبه ومنعها ابن عبدوس وإن عجز وشرط مالك أن يجز صاحب * الأحمي * والرابع روى محمد كراهتها وشرط مساقاة الشجر أن تكون مطعمة وشرط مساقاة غيره ظهوره من الأرض وشرط مساقاة النوعين أن لا يكون مما يختلف إذا أزيل فلا يساقى الموز والقصب والبقل (ع) وأما عقد المساقاة فنحن نأمنه ما لم تطب الثمرة فإن طابت ففي جوازها قولان * وقال الشافعي إنما تجوز ما لم تظهر الثمرة فإذا ظهرت فهي بظهور رها رب الحائط فكأنه ما ع نصفها قبل بدو صلاحها بعمل العامل وعندنا أن العقد إنما هو على التسمية بنصف النامي والنامي غير موجود والموجود قبل هذا غير مقصود فلا يؤثر في جواز المساقاة * قلت * شرط المعقود عليه في المساقاة أن لا يكون بدو صلاحه لأنه إذا بدا صلاحه فلا مشقة فيه فإن سوق فيه بعد بدو الصلاح فأنما هي اجارة (قوله بشرط ما يخرج منها) (ع) فيه تسمية الجزء في المساقاة وأنها لا تجوز

قول ثالث لأن الحكم كذلك على القول باللزوم (قوله عامل أهل خير) (ح) كانت هذه المعاملة رضا الغائبين لأنها فتحت عنوة وقسمت بين الغائبين (ع) وقد اختلف في خير هل فتحت عنوة أو صلحا أو بعضها عنوة وبعضها صلحا أو بعضها عنوة وبعضها انجلي عنه أهله دون قتال * واختلف في المساقاة فأجازها مالك والشافعي وداود لهذا الحديث ومنعها أبو حنيفة وحمل الحديث على أنهم كانوا عبيد الرسول الله صلى الله عليه وسلم فله ما أخذوا له ما أبقى وهذا لا يسلم له وإن سلم أنها فتحت عنوة

النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديثهم * وحدثني عبد بن حديد ومحمد بن رافع قال عبد أخبرنا وقال ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينح أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها كذا وكذا الشيء معلوم قال وقال ابن عباس هو الحق وهو بلسان الانصار المحاقة * وحدثنا عبد الله ابن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عبد الملك بن أبي زيد عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له أرض فإنه إن منعها أخاه خير له * حدثنا أحمد بن حنبل وزهير بن حرب واللفظ لزهير قال ثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خير بشرط ما يخرج منها

(١) قول الابن فأجازها ابن لم يوجد في النسخ التي بأيدينا ابن من فلينظر

مبهمة وهو يفسر ما في حديث مالك من الإيهام في قوله على أن الأرض ينأويكم والجزء في المساقاة والشركة على ما يتفقان عليه قل أو كثر (قوله من ثم أو زرع) قلت يظهر أن العقد على البياض مقدم لولا تأويل مالك أنه كان يسيرا تابعا (ع) واحتج الشافعي على جواز كراء الأرض بالجزء وعلى اجتماع المزارعة والمساقاة في عقد واحد وأبو حنيفة يمنعهما مجتمعتين أو مفرقتين ومالك يمنع الأمرين بمجر كراء الأرض بالجزء لما تقدم من أحاديث النهي وينبغي اجتماعهما إلا أن يكون أحدهما تابعا للآخر لثلاث فأقل وتأول الحديث بأن البياض كان تابعا للشجر أو أنه أفرد كل واحد من المزارعة والمساقاة بعقد يخصه على شرائط صحته قلت تقدمت حقيقة المزارعة والمساقاة وما كان الحديث ظاهر في اجتماعهما تأوله بما ذكره والتأويل الأول نص عليه في المدونة قال فيها وكان البياض في خير يسيرا بين أضعاف السواد وحدوا اليسير بالثلث وقال البايع اختلف في الثلث هل هو كثير أو يسير المشهور أنه يسير فيجوز أن يدخل في المساقاة أو يلغى للعامل واستحب في المدونة أن يلغى للعامل قال فيها وأحب إلى أن يلغى البياض للعامل وهو أحله واعترض هذا الاستصحاب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يبلغه للعامل وهو إنما يفعل الرجح * وأجاب عبد الحق بأنه في حديث آخر الغاه وإذا جاز في الثلث أن يلغى للعامل أو يدخل في المساقاة فسواء كان بين أضعاف السواد أو منفردا لناحية من الحائط وكان الشجر يقول الاظهر أنه إذا كان البياض منفردا بناحية لا يتنااله سقى الشجر لا يغتفر وقال ابن عبدوس كون البياض يسيرا إنما يصح دخوله في المساقاة لا الغاؤه للعامل وإنما الذي يصح الغاؤه للعامل أن يكون تابعا للحصة العامل * البايع وحكم ما لا تجوز مساقاته كالموز والزرع إذا لم يجز عنه صاحبه إذا أضيف إلى ما تجوز مساقاته حكم البياض مع الشجر (قوله) فكان يعطى أزواجه كل سنة مائة وسق ثمانين وسقمان ثمر وعشرين وسقمان شعير (ع) كان صلى الله عليه وسلم قسم أرض خير بين الغنمين فكان له منها الخمس مع ما انجلى عنه أهله ولم

من ثم أو زرع * وحديثي
على بن حجر السعدي
أخبرنا علي وهو ابن
مسهر أخبرنا عبيد
الله عن نافع عن ابن
عمر قال أعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم خير
بشطر ما يخرج من ثم أو
زرع فكان يعطى أزواجه
كل سنة مائة وسق ثمانين
وسقمان ثمر وعشرين
وسقمان شعير

لأنه لا يجوز إلا بين السيد وعبده (قوله من ثم أو زرع) (ب) ظاهر أن العقد على البياض مقدم لولا تأويل مالك أنه كان يسيرا تابعا (ع) واحتج به الشافعي على جواز كراء الأرض بالجزء وعلى جواز المزارعة والمساقاة في عقد واحد وأبو حنيفة يمنعهما مجتمعتين أو مفرقتين ومالك يمنع الأمرين بمجر كراء الأرض بالجزء لما تقدم من أحاديث النهي وينبغي اجتماعهما إلا أن يكون أحدهما تابعا للآخر لثلاث فأقل وتأول الحديث بأن البياض كان تابعا للشجر أو أنه أفرد كل واحد من المزارعة والمساقاة بعقد يخصه على شرائط صحته (ب) واختلف في الثلث هل هو كثير أو يسير المشهور أنه يسير وعلى المشهور أنه يسير فيجوز أن يدخل في المساقاة أو يلغى للعامل واستحب في المدونة أن يلغى للعامل قال وهو أحله واستشكل هذا الاستصحاب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يبلغه للعامل وهو إنما يفعل الرجح * وأجاب عبد الحق بأنه في حديث آخر الغاه ثم الجواز في الثلث لا فرق فيه بين أن يكون بين أضعاف السواد أو منفردا لناحية من الحائط وكان الشجر يقول ان الاظهر أنه إذا كان البياض منفردا بناحية لا يتنااله سقى الشجر لا يغتفر وقال ابن عبدوس إنما يصح الغاؤه البياض اليسير للعامل إذا كان تابعا لجعل العامل والاجاز دخوله في المساقاة لا الغاؤه (قوله) فكان يعطى أزواجه كل سنة مائة وسق ثمانين وسقمان ثمر وعشرين وسقمان شعير (ط) وهو يدل على أن ادخار ما يحتاج إليه لا ينافي التوكل (ب) كان ابن زيتون من متأخري التنويسيين يقول ان ادخار قوت عامين يتونس إليه لا ينافي التوكل لفساد أعراها وعدم أمن المطر بها وذكر عياض في المذاكر ان القاضي أبا بكر الأبهري أخرج في

يقسم ما صار من ذلك بين أهل الجنس المذكورين في الآية الكريمة بل كان يفرق غلته بينهم وكان صلى الله عليه وسلم على أوجه المائة المذكورة يعرفها بينهم على أن لا يظالبه بالبقعة وهو يدل على ما تأول مالك من أن البياض كان يسير الان العشرين من المائة خمس **قلت** **﴿** إلا أن يقال انه كان يؤثر بالشعر غير الأرواح **﴾** (ع) وكما فرض صلى الله عليه وسلم لأوجه كذلك فرض ابني هاشم وبني المطلب على ما ذكر أصحاب السير وغيرهم وفيه ارضاخ لامام من النبي **﴿** والجنس لعريش ودوى الفضل وأهل الدين ولسن وتفضيل بعضهم على بعض بحسب ما يرى وانه ليس لدوى العربي خمس الجنس ولانه على التسوية بين لغني والفقر ولانه ليس للذكر مثل حظ الأنثيين بل ذلك لاجتهاد الامام **﴿** قال عمر بن عبد العزيز لم يعمهم لنبي صلى الله عليه وسلم بذلك ولم يخص قريشاً دون من هو أحوج منه **﴾** (ع) وهو يدل على ان ادخار ما يحتاج اليه لا ينافي التوكل **﴿** قلب **﴾** كما ابن زيتون من متأخري النونسيين يقول ان ادخار قوت عامين بقونس لا ينافي التوكل لفساد أعرابها وعدم أمن المطر بها **﴿** ود كرمياض في المدارك ان القاضي أبابكر الأبهري أخرج في آخر حياته ألف مثقال وكتب اسم تلامذته ركاً واجاعة وافرة وكان من جلدتهم أبو بكر الباقلائي وفرقها عليهم وآثر ابن الباقلائي فأعطاه منها مائة مثقال وقيده لم ادخرتها الى اليوم وهلا فرقها قبل فعال عهدي بأبي بكر الصديق وقد طلب لقضاء بغداد فامتنع فلما كثرت بناته رأيت يكتب الرقاع يستعطي أصحابه فادخرتها خوفاً للوقوع في مثل ذلك وأما اليوم فلا حاجة لي بها وقال لي يوماً الشيخ ابن عرفة لولا خوف الحاجة في الكبر ما بت وعندي عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حبس من الربيع ما يفرق من أكريته في آخر كل شهر نحو الاثنين وعشرين دينارا ذهباً كبيرة والله يتقبل من الجميع **﴾** (ع) **﴿** واحتج الشافعي الحديث وعموم قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم الآية على قسم أرض العنوة بين الغائبين ومالك وأصحابه يرون ابقاءها للمسلمين من حضر أو غاب ومن يأتي بعد تمسكها بفعل عمر في أرض العراق ومصر والشام فانه لم يقسمها بل أبقاها لمن ذكر **﴿** واحتج عمر لذلك بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم وتأول عطفه على قوله تعالى لا تغزوا المهاجرين وذهب الكوفيون الى أن الامام مخير بين أن يقسمها أو يبقاها بيد أهلها أو يوقف عليها الخراج وتصير ملكاً لهم كارض الصلح **﴾** (ط) فان قيل كيف ترك مالك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وعموم الآية في قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم لفعل

آخر حياته ألف مثقال وقيده لم ادخرتها الى اليوم وهلا فرقها قبل فعال عهدي بأبي بكر الصديق وقد طلب لقضاء بغداد فامتنع فلما كثرت بناته رأيت يكتب الرقاع يستعطي أصحابه فادخرتها خوفاً للوقوع في مثل ذلك وأما اليوم فلا حاجة لي بها وقال لي يوماً الشيخ ابن عرفة لولا خوف الحاجة في الكبر ما بت وعندي عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حبس من الربيع ما يفرق من أكريته في آخر كل شهر نحو الاثنين وعشرين دينارا ذهباً كبيرة والله يتقبل من الجميع **﴾** (ع) **﴿** واحتج الشافعي الحديث وعموم قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم الآية على قسم أرض العنوة بين الغائبين ومالك وأصحابه يرون ابقاءها للمسلمين من حضر أو غاب ومن يأتي بعد تمسكها بفعل عمر رضي الله عنه في أرض العراق ومصر والشام فانه لم يقسمها **﴿** واحتج لذلك عمر بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم وتأول عطفه على قوله تعالى لا تغزوا المهاجرين وذهب الكوفيون الى أن الامام مخير بين أن يقسمها أو يبقاها بيد أهلها أو يوظف عليها الخراج وتصير ملكاً لهم كارض الصلح **﴾** (ط) فان قيل كيف ترك مالك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وعموم الآية واعلموا أنما غنمتم لفعل

فلما ولي عمر قسم خيبر
خيبر أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم ان يقطع
لهن الارض والماء أو
يضمن لهن الاوساق
كل عام فاحتلفن فنهن من
اختار الارض والماء
ومنهن من اختار الاوساق
كل عام فكانت عائشة
وحفصة ممن اختار الارض
ولماء * وحدثنني بن عمر
ثنا أبي ثنا عبيد الله قال
حدثني نافع عن ابن عمر
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم عاين أهل خيبر
بسطر ما خرج منها من
زرع أو ثمر أو ثمر واقص
الحديث به وحديث علي
ابن مسهر ولم يذكر
فكانت عائشة وحفصة
ممن اختار الارض والماء
وقال خيبر أزواج لنبي
صلى الله عليه وسلم ان يقطع
لهن الارض ولم يذكر الماء
* وحدثنني أبو الطاهر ثنا
عبد الله بن وهب أخبرني
أسامة بن زيد اللبثي عن
نافع عن عبد الله بن عمر
قال لما افتتحت خيبر سالت

عمر * أجب بأن عمر فهم ان فعله لم يكن هو كل الواجب بل هو أحد الجائزين وان ذلك كان في بدء
الاسلام حين كانت الحال شديدة ولما كان زمن عمر واستغنى الحال لكثرة الفتوحات رأى ان
إبقاءها لمصلحة المسلمين أولى من قسمها ولم يخالف أحد في ذلك من الصحابة فصار كالأجاعة وعن عمر انه
قال لولا اني أترك آخر الناس بغير شيء ما غنم المسلمون قرية لا قسمتها كما قسم صلى الله عليه وسلم خيبر
وعدم تغيير ما فعل عمر من ذلك الى اليوم يدل على انه اجماع من التابعين واللاحقين (قوله في الآخر
فلما ولي عمر قسم خيبر) (ط) يعني قسم السهم الذي كان له صلى الله عليه وسلم وكان وقفه لعياله وعامله
وكان قسم عمر هذا بعد ان أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز وانما خيبرهن بين الاقطاع وضمان
لاوساق مبالغة في صيانتهم وكفايتهم التبذل في تحصيل ذلك ولم يكن هذا الاقطاع لمن اختاره منهن
إقطاع تملك لانه لو كان كذلك لكان تغيير ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عمر لعلي
والعباس لا أغير من أرضها شيئا فان غيرت من أمرها شيئا أخاف ان أزيغ وقد كان النبي صلى الله عليه
وسلم قال ما تركت بعد نفقة عيالي ومؤنة عاملي صدقة ووقف الأرض لذلك وانما كان اقطاع اغتلال
وذلك أنه قسم الاوساق المائة على عدد الأزر واج في اختارت الاوساق ضمنها لها ومن اختارت الضل
أقطعها قدر ذلك لتصرف فيها تصرف المستعمل (ع) ويحتمل انه اقطاع تملك لان خيبر ما سوى أسهم
لغائبين صارت لله تعالى بالخمس والانجلاء والأظهر أن يكون اقطاع اغتلال ليرتفع عنهن اليد العليا
ويتحكمن فيما قطعن تحكم المالك وقد جاءت الآثار بأنه صلى الله عليه وسلم فعل الوجهين وقد اختلف
أصحاب الشافعي في اقطاع تملك (قلت) صح حديث قوله من أحياء أرضا ميتة فهي له والأرض
الموات لغة هي التي لا نبات بها قال الله تعالى فأحيينا به الأرض بعد موتها وأما في العرف فهي التي
لا ملك عليها لأحد ثم ان كانت بعيدة من العمران فيصح أحياءها دون اذن الامام فالأحياء تعمير دائر
لأرض بما يقتضي عدم انصراف العمر بعد انتفاعه بها ويجوز للامام أن يقطعها اقطاع تملك
اقطاع اغتلال والاقطاع هو تملك الامام جزءا من الارض لمن يرى فيه مصلحة للمسلمين فان تعدد ذوو
المصلحة وتعارفوا في تحصيلها بدى بالتصغير قبل الغنى لا أن ينفرد الغنى بتحصيلها كالفر وسية في
الجهاد وخدمة العلم ولما وقع لمعيا فيبدأ بالغنى وان كانت قريبة جدا من العمران بحيث تكون
مرتقلا هل القرية في مسرحهم ومحتطهم لم يجز للامام أن يأذن في أحيائها ولأن يقطعها لأحد لما
في ذلك من التضيق والضرر على أهل القرية * ابن رشد لا يهالم كالساحة للدور وكالأنفية التي
عليه السلام لم يكن هو كل الواجب بل هو أحد الجائزين وان ذلك كان في بدء الاسلام حين كانت
الحال شديدة ولما كان زمان عمر واستغنى الحال بكثرة الفتوحات رأى ان إبقاءها لمصلحة المسلمين أولا
من قسمها ولم يخالف أحد في ذلك من الصحابة فصار كالأجاعة وعن عمر انه قال لولا اني أترك آخر الناس
بغير شيء ما غنم المسلمون قرية لا قسمتها كما قسم صلى الله عليه وسلم خيبر وعدم تغيير ما فعل عمر من
ذلك الى اليوم يدل على انه اجماع من التابعين واللاحقين (قوله فلما ولي عمر قسم خيبر) (ط) يعني
قسم السهم الذي كان له صلى الله عليه وسلم وكان وقفه لعياله وعامله وكان قسم عمر هذا بعد ان أجلى
ليهود والنصارى من أرض الحجاز * وانما خيبرهن بين الاقطاع وضمان الاوساق مبالغة في صيانتهم
وكفايتهم التبذل في تحصيل ذلك ولم يكن هذا الاقطاع لمن اختاره منهن اقطاع تملك لأنه لو كان
كذلك لكان تغيير ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عمر لعلي والعباس لا أغير من أرضها

أخذت منها ضرر بالطريق ولا يجوز أحيائها ولا أن يبيعها الامام لأحد وان لم تكن قريبة جدا بحيث تكون مرتقفا فللامام أن يقطعها اقطاع تملك واقطاع انتفاع والمشهور أنه لا يحيا الا باذن الامام * وقال أشهب وجماعة من أهل المذهب وغيرهم لا ينعقد في أحيائها الى اذن الامام وعلى المشهور ان أحيت بغير اذنه فللامام أن يتعقب ذلك الأحياء فان رأى أمضاء أمضاء وان لم يرد ذلك أخذ من أحياء وأعطاه قيمة ما صنع منقوضا ان رده لبيت المال وان شاء طالبه بهدمه وان شاء قطعه لغيره فيكون لذلك الغير مع من أحياءها ما كان للامام معه * ابن رشد والبعيد من العمران ما لم ينسبه اليه مريح ماشية للعمران واحتطاب الخطابين ورجوعهم لبيئتهم بالعمران * وأما غير الموات كالارض المعمورة فقال ابن رشد لا يكون الاقطاع في معمر ارض العنوة وقاله الداودي وذكره ابن حبيب رواية لابن العباس * قال وانما لم يجز اقطاعها لان عمرائها للمسلمين قال ورأيت للخمى جواز اقطاعها وليس بصحيح على مذهب مالك * ابن الحاجب ولا يقطع غير الموات تملك كابل امتاعا أى اغتلا لا * ابن هرون لان غير الموات اما صلح أو عنوة والعنوة موقوفة * ابن عبد السلام عدم اقطاعها المشهور وان كانت غير عنوة فلا مانع من اقطاعها اقطاع تملك * قلت * وما ذكره ابن رشد رواية لابن العباس هو والله أعلم قوله في كتاب التجارة لارض الحرب من المدونة ولا يجوز شراء ارض مصر ولا تقطع لأحد قال غير واحد لاها فتحت عنوة

فصل * وما افتح ملكه باحياء فللامام أن يطالب من أذن له في أحيائه بالعمارة فان أبى أو عجز فللامام أن يأذن في أحيائه لغيره * وأما ما افتح ملكه باقطاع فانه لمن أقطعه بنفس الاقطاع فيعيه ويورث عنه وهل للامام أن يطالبه بعمارة وتحصيل ما وقع في المذهب والشيوخ ذلك أنه على ثلاثة أقسام * الاول ان أقطعه بشرط العمارة فانه يملكه بنفس الاقطاع فيعيه ويورث عنه وللامام أن يطالبه بالعمارة فان لم يفعل أو عجز عنها أقطعه لغيره * ابن رشد لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أقطع لبلال بن الحارث من العقيق ما يصلح للعمل فلم يفعل وقال له عمران قويت على العمل فاعمر والآن أقطعه لغيرك فقال له أقطعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عمرانه اشترط عليك شرطا فأقطعه عمر للناس فان باع أو وهب بعد عجزه وقبل نظر الامام في ذلك مضى ذلك وحل المتاع والموهوب في ذلك محل البائع أو الواهب * الثاني أن ينص على لغو العمارة فانها تنقطع * الثالث أن لا يذ كر شرط ولا لغوا ففيهما طريقان * الاول قال ابن رشد وحكاة ابن زرقون عن غير واحد من الشيوخ أنه يلزم اعتبارها * الثانية ذكرها ابن رشد عن كتاب أبي بكر الطرطوشي أن الامام لا يطالبه بعمارة ما أقطعه في الضيافي أو العمران وانما يطالبه بذلك في الأحياء وهي أيضا طريقة الباجي وظاهر سماع يحيى وهو نقل للخمى عن المذهب * ثم اعلم أن شرط تمام هذا الاقطاع الحوز

شيئا فان غيرت من أرضها شيئا أخاف أن أزيغ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت بعد نفقة عيالي ومؤنة عاملى صدقة ووقف الارض لذلك وانما كان قطاع اغتلال وذلك انه قسم الاوساق المائة على عدد الازواج فن اختار الاوساق ضمنها لها ومن اختار الفضل قطعها قدر ذلك لتصرف فيها تصرف المستغل (ع) ويحتمل انه اقطاع تملك لان خير ما سوى أسهم الغافين صارت لله تعالى بالخمس والانجلاء والأظهر أن يكون اقطاع اغتلال لترتفع عنهن اليد ويتحكمن فيما أقطعهن حكم المالك وقد جاءت الآثار بانه صلى الله عليه وسلم فصل الوجهين وقد اختلف أصحاب الشافعي في اقطاع

كفيرة من العطايا (قوله في الآخر أقركم فيها على ذلك ماشئنا) (ع) احتج به داود على حواز المساقاة إلى أجل مجهول ومالك ولسافعي ولا كثر يمنعونها إلا لأجل معين والحديث محمول عندهم على أن المراد إقرارهم بخير لانه قد كان عازما على إخراجهم من جزيرة العرب كما أمر به في آخر عمره في مرضه لانه حين عزم على إخراجهم سألوه أن يقيهم على أن يكفوهم العمل ويكون لهم النصف فأجابهم بقوله هذا حين رأى المصلحة في إبعادهم لكفائهم العمل فكلما هذا إنما خرج مخرج الجواب لهم لأنه راجع إلى عقد المساقاة معهم وقيل جاز ذلك في أول الإسلام وكان خاصا به وقيل كان القمح عنوة وكانوا هم عبيد الله ويجوز بين السيد وعبيده ما لا يجوز بين الأجانب وقيل ليس المقصود بهذا الكلام عقد المساقاة وإنما المعصود به أنها ليست مؤبدة وإن لنا إخراجكم وهذا حكم المزارعة والمساقاة إنهما بالخصاوص يتم الثمرة ينقض أمرهما إلا أن يسئلا فاعاما آخر وفيه تنبيه على أنهم يخرجون وذلك من إعلام نبوته صلى الله عليه وسلم (ط) ويحتمل أنه حد الأجل ولم يسمعه الراوي فلم يقله **قلت** * وإذا كان لابد فيهما من تعيين لأجل فأقل أحلهما إلى الجذاذ من عام العقد فإن كانت تطعم بطين فإن الجذاذ الأول إلا أن يشترط أنهما إلى الثاني وإن أطلقا العقد وسكتا عن تعيين الأجل في العقد فهى إلى الجذاذ ويجوز توقيتها بالسنتين ثلاث أو كثر ما لم تكن السنتين جدا قيل له في المدونة فعشرة قال لا أدري تعدد عشرة ولا ثلاثين ولا خمسين * وروى ابن المواز أنه إذا جاز الحائط وتأخر فيه نحو العشر من نخلة فعلى العامل سقي جميعه حتى يجذب بقيته وكذلك إن كان فيه ما يتأخر طيبا به فقال ابن الماحشون إن كان فيه ما يتأخر طيبه فعلى ربه سقي حائطه * وروى ابن وهب إن كان في الحائط نخل وعنب ورمان وفاكهة فعليه سقي جميعه حتى يفرغ آخرها (قوله) وكان الثمر يقسم على السهمان (ع) تقدم أنه صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين الغامقين فإن كان ذلك القسم بان عرف كل ما طار له من الأرض على الشيعاء فيكون معنى القسم على السهمان قسم الثمر إلى تلك السهام ويكون الكلام على ظاهره وإن كان القسم بأن ضربت السهام على الأرض وعرف كل ما صار إليه على حدته وتعيينه فيه يكون معنى قسم الثمر على السهمان قسم الثمر على كل نصيب بين صاحبه وعامله (قوله في الآخر على أن يعملواهم أموالهم) (ع) أصل وجهه في أن جميع المؤنة والنفقة والآلة والدواب على العامل إلا ما كان في الحائط يوم العقد من ذلك فإنه للعامل ينتفع به وإن لم يشترطه **قلت** * قال ابن الحاجب ولا يشترط تفصيل العمل في المساقاة ويجعل على العرف * ابن عبد السلام هذا إذا كان العرف منضبطا ولا فلا بد من البيان لما في عدم البيان من الجهالة مع أن في لزوم بعض هذه الأشياء للعامل خلافا لتوقف عليه ابن الحاجب

التمليك (قوله) أقركم فيها على ذلك ماشئنا (ع) احتج به داود على حواز المساقاة إلى أجل مجهول ومالك ولسافعي ولا كثر يمنعونها إلا لأجل معين والحديث محمول على أن المراد إقرارهم بخير لانه قد كان عازما على إخراجهم من جزيرة العرب (ط) ويحتمل أنه حد الأجل ولم يسمعه الراوي فلم يقله (قوله) وكان الثمر يقسم على السهمان (ع) تقدم أنه صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين الغامقين فإن كان ذلك القسم بان عرف كل ما طار له من الأرض على الشيعاء فيكون معنى القسم على السهمان قسم الثمر على تلك السهام ويكون الكلام على ظاهره وإن كان القسم بأن ضربت السهام على الأرض وعرف كل أحد ما طار له على حدته وتعيينه فيكون معنى قسم الثمر على السهمان قسم الثمر على كل نصيب بين صاحبه وعامله (قوله على أن يعملواهم أموالهم) (ع) أصل وجهه في أن

يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقركم فيها على ذلك ماشئنا ثم ساق الحديث بنحو حديث ابن عمر وابن مسهر عن عبد الله وزاد فيه وكان الثمر يقسم على السهمان من نصف خيبر فيأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس * وحدثنا ابن ربح أخبرنا الليث عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دفع إلى يهود خيبر نخيل خيبر وأرضها على أن يعملواهم من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها * وحدثني محمد بن رافع واسحق بن منصور واللفظ لابن رافع قالنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال حدثني موسى بن عقبة

ولعمل العيام بما تنفق عليه المهر من السقي والتذكير والتنقية والجذاذ واقامة لآلة من الدلاء
ولمساحي الاجراء والعمال والدواب ونفقهم انتهى ولا شك في لزوم لـ في * واحتلف قول مالك في
لزوم لتذكير فقال مرة يلزم وقال مرة لا يلزم وفرق بعضهم بين العولن بان قال يعني بقوله انه على
رب الحائط أى الشئ الذى يذكر به ويعنى بقوله انه على العامر يعنى تمليق ذلك الشئ وأنكر بعضهم
هذا الجمع وأقـى لعولن على ظاهرهما والتنقية فى معنى السقي ولحقوا بالجذاذ الحصاد قال ابن القاسم
والدرس لانهم لا يستطيعون القسم الابعده وتقدم الخلاف فى الحصاد والتنقية هل يصح اشتراطهما
على العامر فى لزراعة أم لا ويكـون بينهما * واختلف فى عصر الزيتون فقال سمنون منتهى عمل
المساقاة حناء * وقال ابن حبيب عصره على العامل وان شرطه على رب الحائط فان كان له قدر لم يجز
ورداً للعامل الى أحر مثله * وقال ابن المواز ان لم يكن فيه شرط فعصره بينهما * واختلف فى مذهب
المدونة فى حكمي بعضهم عنها انه على مائشرطاه وحكى غيره عنها أنه ان شرط افسحه جبا حاز وان شرطاه
على العامل جاز ليسارته * ابن عبيد سلام وليس عصره ييسير ببلادنا وكذلك الحصاد فى غالب
الامر ولعل لـ زيتون وحداذة * تميم * فان قصر العامل عن بعض مائشرط عليه كان يحترث ثلاث
حرثات فعمل الجميع الا أنه لم يحترث لآخرتين فانه يقوم السقي والقطع والحرقان فان كان مائترك ثلث
الجميع حط من نصيبه ثلث وعلى هذه النسبة * فرع * ابن حبيب ولو دخل السبل الحائط فأقام به
حتى استغنى عن الماء فليس لرب الحائط أن يحاسب العامل بذلك * ابن رشد وهذا الخلاف فيه
بخلاف الأخير على سقي الحائط زمنه وهو مألوم عندهم فيبقى المطر الحائط هذا يحط من اجارته بقدر
ما أقام الماء فى الحائط وسقط عنه سقيه

فصل * وما كان يوم العقد بالحائط من رقيق ودواب وآلة للجميع للعامل فيستعين به وان لم
يشرطه ونفقته عليه وكذلك الاجراء ان كان كراؤهم وجيبة فاجرتهم على رب الحائط ونفقهم
وكسوتهم واذا كانت مشترطة على رب الحائط فهي للعامل كالعبد وهذا المشهور * وقال عيسى
وابن نافع لا تكون الدواب والرقيق للعامل الا بالشرط لان رب الحائط يقول لو اشتراطته على
ساقيلك بأقل قال فى المدونة فان شرط رب الحائط أن يخرج ما فى الحائط من ذلك لم يجز انها كزيادة
اشتراطها الآن يكون اخراج ذلك قبل العقد

فصل * وعلى رب الحائط خلف مامات أو مرض أو غاب أو أبق قاله فى الموطأ والمدونة وزاد
فى غيرهما وان لم يشترط ذلك عليه العامل * لبايى وهذا لان العقد كان على عمل فى ذمة رب الحائط
ولكنه تعين بتسليم هؤلاء كالذى يكرى راحلة مضمونة ثم لم يحدى راحله للراكب فانه ليس
له ابد الها بخلاف العبد المستأجر بعينه لانه ليس فى الذمة ولو شرط أجره الاجراء على العامل أو
شرط عليه خلف مامات لم يجز لانه شرط مناف للعقد واختلف فيما رث من الآلة والأجسل والدلاء
والزوانيق هل يكون خلفهم على رب الحائط كاللدواب أو يكون ذلك على العامل والاول قاس ذلك
على الدواب والثانى فرق بان الاصل تعيين الجميع فلا يجوز خلف شئ من الجميع لكن لما كانت
الدواب مجهولة الحياة فلم يعلقها بذهـ رب الحائط لفسد العقد للفرر بموتها وأما الآلة فأمر الاتقاع
بها مألوم فبقيت على أصلها من التعيين فلا تختلف

فصل * ولا يجوز لرب الحائط أن يشترط ما يبقى نفعه بعد انقضاء المساقاة كحفر بئر أو انشاء غرس
جميع الثمرة والنفقة وآلة والدواب على العامل الا ما كان فى الحائط يوم العقد من ذلك فانه للعامل

لأنها كثر زيادة أشتراطها واغتفر أشتراط صلاح الجدر وكنس العين ورم الحوض والثلاثة وإن كانت منفعتها تبقى بعد انقضاء المساقاة لسكها اغتفرت المساقاة.

﴿فصل﴾ والعمل في المساقاة يتعلق بدمة العامل وليس كالأجير فلذا جازله أن يساقى غيره في مثل أمانته فان ساقى غير أمين ضمن (**قول** في الآخر ان عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز) (ع) أجالهم لمبالغته من قوله صلى الله عليه وسلم في مرضه لا يبقين دينان في جزيرة العرب و يأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (**قول** وكانت الارض حين ظهر عليها الله ورسوله وللمسلمين) (ع) يدل أن فتصاعنوة لان حق المسلمين انما هو في العنوة وقد اختلف هل كان فتصاعنوة أو صلحا أو انجلي عنها أهلها بغير قتال أو بعضها عنوة و بعضها انجلي عنه أهله أو بعضها صلحا و بعضها عنوة وهذا أصح الأقوال وهو رابطة مالك و ظاهر قول من قال صلحانهم صلحواعلى ترك الارض وقد يكون معنى قوله لله ورسوله وللمؤمنين بمعنى مجموع قسمها أى ما كان منها عنوة فهذا حكمه وما كان منها صلحا فله ورسوله ﴿قلت﴾ ابقاؤه صلى الله عليه وسلم اليهود بخير انما كان لمصلحة فرأى عمر رضى الله عنه أن مصلحة جلالهم أرجح والعمل بالراجح واجب و يحتمل أن المصلحة الأولى هي أنهم كانوا مشغولين بالجهاد في صدر الاسلام فقيامهم بأمر خير يشغلهم عن القيام بغيره فبضته فلما اتسع الاسلام واستغنى رأى عمر أن مصلحة الاجلاء التي كان هم بها صلى الله عليه وسلم وأمرها في آخر عمره أرجح (ع) وأرجاء وتباء قريتان بالشام

(أحاديث الحوض على الفراسة)

(قوله) ما من مسلم يغرس غرسا في الآخرة أو يزرع زراعا (ع) فيهما اختصاص ثواب العمل بالاسلام (ط) وغاية ما يفيد الكافر ما يفعل من الخير التخفيف ﴿قلت﴾ تقدم استيفاء الكلام على ذلك في كتاب الايمان (قوله) الا كان ما أكل منه له صدقة (ع) فيه أن المتسبب في الخير له اجر من عمر به كان من أعمال البر أو من مصالح الدنيا ﴿قلت﴾ حصول هذه الصدقات المدكورة تتناول حتى من

ينتفع به وان لم يشترطه (قوله وكانت الارض حين ظهر الله ورسوله وللمسلمين) فدل ان قصها عنوة لان حق المسلمين انما هو في العنوة (قوله أجالهم عمر رضى الله عنه الى تباء وأرجاء) (ح) هما ممدودان وهما قريتان معروفتان وفي هذا دليل على ان مراد النبي صلى الله عليه وسلم باخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب اخر ارجاءهم من بعضها وهو الحجاز خاصة لان تباء من جزيرة العرب لكنها ليست من الحجاز

(باب فضل الغراس والزرع) *

﴿ش﴾ (قوله ما من مسلم يغرس) فيه اختصاص ثواب العمل بالاسلام وغاية ما يغيد الكافر ما يفعل من الخير التخييف (قوله الا كان ما أكل منه له صدقة) (ب) هذه الصدقات المذكورة تتناول حتى من غرسه لعياله أولنفقته لان الانسان يثاب على ما سرقه وان لم ينو ثوابه (ط) ولا يبعد أن يدوم له الثواب وان انتقل الملك الى غيره الى يوم القيامة وهذا ممكن في الغرس (ب) في سعة كرم الله تعالى أن يثيب على ما بعد الحياة كما كان يثيب على ذلك في الحياة وذلك في ستة صدقة جارية أو علم ينتفع به بعده أو ولد صالح يدعوه أو غرس أو زرع أو رباط فللمرابط ثواب عمله الى يوم القيامة خرج هذه الخمسة الأئمة وخرج السادس الترمذي (ب) ولا يختص حصول هذه الصدقات لمن يثاب الغرس أو الزرع قبل

عن نافع عن ابن عمر أن
عمر بن الخطاب - أجلي
اليهود والنصارى من
أرض الحجاز وإن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما
ظهر على خير أئمة أخرج
اليهود منها وكانت الأرض
حين ظهر عليها لله ولرسوله
صلى الله عليه وسلم
والمسلمين فأراد إخراج
اليهود منها فسألت اليهود
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يقرهم بها على أن
يكنفوا عملها ولهم نصف العمر
فقال لهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم نقركم بها
على ذلك ما شئنا فقرر وأبها
حتى أجلاهم عمر رضى
الله عنه إلى تباه وأرجاء
* حدثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا
عبد الملك عن عطاء عن
جابر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما من
مسلم يغرس غرسا إلا كان
ماؤه كل منه له صدقة وما
سرق منه له صدقة وما أكل
السبع منه فهو له صدقة وما
أكلت الطير فهو له صدقة
ولا يرزأه أحد إلا كان له
صدقة * وحدثنا قتيبة بن
سعيد ثنا ليث بن سعد
ابن رباح أخبرنا الليث عن
أبي الزبير عن جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم دخل

غرسه ليعياله أولفقته لان الانسان يثاب على ما سرقه وان لم ينو ثوابه (ط) ولا يبعد أن يدوم له الثواب وان انتقل الملك الى غيره الى يوم القيامة وهذا ممكن في الغرس * قلت * قال ابن العربي في سعة كرم الله تعالى أن يثيب على ما بعد الحياة كما كان يثيب على ذلك في الحياة وذلك في ستة صدقة جارية أو علم ينتفع به بعده أو ولد صالح يدعو له أو غراس أو زرع أو الرباط فللمرابط ثواب عمله الى يوم القيامة خرج هذه الخمسة الأئمة وخرج السادس الترمذي * قلت * ولا يختص حصول هذه الصدقات لمن يثمر الغرس أو الزراعة بل يتناول من استأجر لعمل ذلك والصدقة حاصلة حتى فيما عجز عن جمعه كالسنبيل المجوز عنه بالحصيدة فيا كل من حيوان فانه مندرج تحت مدلول الحديث (قوله في سند الآخر على أم بشر) (م) كذا في رواية أبي يعلى وعند الجلودى أم مبشر وعند الرازي أم معبد أو أم مبشر على السبيل والمعروف في حديث الليث أم مبشر وقال بعضهم أم مبشر ابنة البراء من كبار الصحابة روى عنها جابر ويقال لها أم معبد وكانت زوجة زيد بن حارثة (ع) كذا في النسخ الواصلة اليها من الملم والذى في كلام الجياني الذي نقل كلامه ان الصواب أم مبشر وقال أبو عمر أم مبشر بنت البراء بن معمر والأنصارية زوجة زيد بن حارثة ويقال لها أم بشر (ط) فحصل أنه يقال لها الثلاثة أم مبشر وأم مبشر وأم معبد (ع) وقيل اسمها خليدة بضم الخاء ولم يصح (قوله لا يغرس مسلم غرساً أو يزرع زرعاً) (ع) فيه الحض على اقتناء الضياع وفعله كثير من السلف خلافاً لمنعه (ط) كرهه قوم من المتزهدة ورأوه قاذحاً في التزهد ولعلمهم بمسكوا بحديث الترمذي لاتخذوا الضيعة فتركوا الى الدنيا وقال فيه الترمذي حديث حسن * والجواب ان هذا النبي محمول على الاكثار منها وميل القلب اليها حتى تفضى بصاحبها الى الركون الى الدنيا وأما اتخاذ الكفاف منها فغير قاذح في التزهد وسيلها سبيل المال الذي قال فيه لامن أخذه بحقه ووضعه في حقه (د) واختلف في أطيب الكسب فقيل التجارة وقيل الصنعة باليد وقيل الزراعة وهو الصحيح (قوله في سند الآخر من حديث ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابراً يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يغرس المسلم) (ع) كذا في النسخ الواصلة اليها من مسلم في حديث ابن جريج ليس فيها ذكر أم مبشر ولا أم معبد وإنما فيه عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذ كره شيئاً أبو علي عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابراً يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم معبد ولم يثبت هكذا الا من طريق شيئاً أبي علي وإنما ذكر مسلم أم معبد من طريق عمر بن دينار قال أخبرني جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل يتناول من استأجر لعمل ذلك والصدقة حاصلة حتى فيما عجز عن جمعه كالسنبيل المجوز عنه بالحصيدة فياً كل من حيوان فانه مندرج تحت مدلول الحديث (قوله لا يغرس غرساً أو يزرع زرعاً) (ع) فيه الحض على اقتناء الضياع وفعله كثير من السلف خلافاً لمنعه (ط) كرهه قوم من المتزهدة ورأوه قاذحاً في التزهد ولعلمهم بمسكوا بحديث الترمذي لاتخذوا الضيعة فتركوا الى الدنيا وقال فيه الترمذي حديث حسن والجواب ان هذا النبي محمول على الاكثار منها وميل القلب اليها حتى تفضى بصاحبها الى الركون الى الدنيا وأما اتخاذ الكفاف منها فغير قاذح في التزهد وسيلها سبيل المال الذي قال فيه لامن أخذه بحقه ووضعه في حقه (ح) واختلف في أطيب الكسب فقيل التجارة وقيل الصنعة باليد وقيل الزراعة وهو الصحيح

على أم مبشر الأنصارية في نخل لها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم من غرس هذا النخل أم مسلم أم كافر فقالت بل مسلم فقال لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فياً كل من حيوان ولا شيء منه انسان ولا دابة ولا شيء الا كانت له صدقة * وحدثننا محمد بن حاتم وابن أبي حلف قالان شارح ثنا ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابراً بن عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يغرس رجل مسلم غرساً ولا يزرع فياً كل من سبع أو طائر أو شيء الا كان له فيه أجر وقال ابن أبي خلف طائر شيء * وحدثننا ابن سعيد بن ابراهيم ثنا

على أم معبدوذ كرام بشر من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر (قول في سند الآخر عن روح عن زكريان اسحق عن عمرو بن دينار) (م) وذ كره الأعمش عن زكريان عن أبي الزبير عن جابر فأسقط عمرو بن دينار وهو المشهور (ع) وعد الطبري زكريان اسحق وهو وهم وإنما هو زكريان اسحق المكي خرجاه في الصحيحين عن عمرو بن دينار وغيره (قول في سند الآخر زاد عمرو في روايته عن عمار وأبو بكر) (ع) كذا في كل النسخ وعد ابن الحذاء وابن كريب بدل أبي بكر قال بعضهم والصواب أبو كريب لأن أبو الحديث لأبي بكر عن ابن أبي شيبة عن حفص ولأبي كريب وأبي اسحق عن معاوية قالوا عن معاوية إنما هو أبو كريب لأبو بكر

﴿ كتاب الجوائح ﴾

﴿ قلت ﴾ الجوائح جمع جائحة والجائحة لغة المصيدة المستأصلة * وأما عرفافه ما أتلف من مجوز عن دفعه عادة قدر من ثمر أو نبات بعد بيعه فالمجوز عن دفعه قال في المدونة كالجراد والنار والريح والفرق والبرد والمطر والطين الغالب والدود وعن الثمرة في الشجرة والسموم * ابن حارث اتفاقا في الجميع قال واختلف في السارق والجيش والسلطان الغالب فقال ابن القاسم وابن عبد الحكم الجميع جائحة وقال مطرف وابن الماجشون ليس بجائحة * ابن رشد وفرق ابن نافع فجعل الجيش جائحة دون السارق * الباجي اختلف فليسحنون عن ابن القاسم أن كل ما أصاب الثمرة بأي وجه كان جائحة وروى محمد بن كل غلب لا يستطيع دفعه بالجائحة والثالث قال ابن نافع ومالك كل سماوي جائحة وقوله في الحد قدره فالعذر المتلف أن كل من سبب العطش وضع قل أو كثير وإن كان من غيره فشرط وضع للجائحة فيه أن يبلغ الثلث فأكثر * ثم اختلف فقال ابن القاسم المعتبر ثلث الثمرة لأن الجائحة إنما هي بنقص الثمرة لا برخصها لا ترى أنه لو رخصت الثمرة لم يكن الرخص جائحة فيوضع من الثمن بقدر نسبة قيمة المجاح في أزمته من قيمة الجميع كان قدر الثلث أو أقل أو أكثر وقيل في أزمته لأن للزمان أثر في قيمة الثمر وقال شهب المعتبر ثلث القيمة لا ثلث الثمرة والخلاف بينهما إنما هو إذا كانت الثمرة للجيش أو لها على آخرها فيضطر مشترها إلى قبضها في أوقات متعددة وإن كان مما يجس أوله على آخره كالغلب فالمعتبر ثلث الثمرة باتفاق وإن كان في الحائط أصناف كآرامن ولتين والغلب فأصابت الجائحة بعض تلك الأصناف فقال مالك يعتبر كل صنف على حدته فإذا بلغت الجائحة ثلث الصنف ونعت وإن لم يبلغ ثلث الصنف لم توضع وقال أصبغ لأصناف كلها كصنف واحد لا توضع فيها فإذا بلغت الجائحة ثلث قيمة الصنف وضعت وإن لم تبلغ ثلث قيمة الصنف لم توضع قال ابن الماسم كان صنف الجائحة ثلث الصنف وأصابت الجائحة ثلثه وضعت وإن فقد الأمر أو أحدهما لم توضع فمؤله في الحد من ثمرة أو نبات بيان لأنها لا تختص الثمر بل تكون في النبات إلا أنه اختلف في البقول والمشهور أن فيها الجائحة قلت أر كبرت لأن غلب أمرها إنما هي من قبل المطش وقيل ما توضع قلت أو كبرت لأنها إنما تتبع بعد أمكان الجراد والانتفاع به والغالب السلامة فصارت كالثمره إذا بيعت بعد اليبس وقيل

﴿ ش ﴾ (ب) الجرح جمع جائحة والجائحة لغة المصيدة المستأصلة * وأما عرفافه ما أتلف من مجوز من دفعه قدر من ثمر أو نبات بعد بيعه فالمجوز عن دفعه قال في المدونة كالجراد والنار والريح والفرق والبرد والمطر والغالب والدود وعن الثمرة في الشجرة والسموم * ابن الحارث اتفاقا في الجميع واختلف في السارق والجيش والسلطان الغالب فقال ابن القاسم وابن عبد الحكم الجميع جائحة وقال مطرف وابن الماجشون ليس بجائحة * ابن رشد وفرق ابن نافع فجعل الجيش جائحة دون السارق

روح بن عبادتنا زكريا ابن اسحق أخبرني عمرو ابن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم معبد حائط فقال يا أم معبد من غرس هذا الغنل أم سلم أم كافر فالت بل مسلم قال فلا يفرس المسلم غرسا فبأكل منه إنسان ولادابة ولا طير الا كان له صدقة الى يوم القيامة * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص ابن غياث ح وثنا أبو كريب واسحق بن ابراهيم جميعا عن أبي معاوية ح وثنا عمر والداقد ثنا عمار ابن محرز ح وثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا ابن فضيل كل هؤلاء عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر زاد عمرو في روايته عن عمار وأبو بكر في روايته عن أبي معاوية فملا عن أم مبشر وفي رواية ابن فضيل عن امرأ يزيد بن حارثة وفي رواية اسحق عن أبي معاوية قال رما قال عن أم مبشر عن أبي صلى الله عليه وسلم وروى ما يقل

وكلمهم قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث عطاء وأبي الزبير وعمر وبن دينار * حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد
ومحمد بن عبيد الغبري واللفظ ليحيى قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فإيا كل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة * وحدثنا عبد بن حميد ثنا
مسلم بن إبراهيم ثنا أبان بن يزيد ثنا قتادة ثنا أنس بن مالك أن نبي الله صلى الله عليه وسلم دخل نخلاً لام بمشرا امرأة من الأنصار
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غرس هذا النخل أمسلم أم كافر قالوا مسلم بنحو حديثهم * حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب
عن ابن جريج أن أبا الزبير أخبره عن جابر بن عبد الله (٢٣٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بعث من

أخيك ثم راح وحدثنا
محمد بن عباد ثنا أبو ضمرة
عن ابن جريج عن أبي
الزبير أنه سمع جابر بن
عبد الله يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو بعث
من أخيك ثم رافصاً به
جائحة فلا يحمل لك أن تأخذ
منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيك
بغير حق * وحدثنا حسن
الحلواني ثنا أبو عاصم عن
ابن جريج هذا الإسناد
مثله * حدثنا يحيى بن أيوب
وقتيبة وعلي بن حجر قالوا
ثنا اسمعيل بن جعفر عن
حميد عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع ثمر النخل حتى ترهق
فقلنا لأنس ما رهقها قال
نحمر وتصفر أرايتك ان
منع الله الثمرة بم يستحل
مال أخيك * حدثني أبو
الطاهر أخبرنا ابن وهب
قال أخبرني مالك عن حميد

ان بلغت الثلث فأكثر وضعت والالم توضع والثلاثة مال * وعلى المشهور فاختلف في الاصول
المغنية كاللفظ والاسفار والبيع هل حكمها حكم البقول أم لا وألحقوا الموز بالثمار وألحقوا
الزعفران والريحان والقرط والقصب بالبقول واختلف في القصب الحلو على الأقوال الثلاثة في
البقول واختلف في ورق التوت فقيل كالثمار وقيل كالبقول وهذا اذا كانت الآفة فيه نفسه وأما
ان كانت من غيره كما لومات ودود الحرير ذلك العام قال بعض الشيوخ الى أن ذلك جائحة وشبهه
بمن أكرى حماماً أو فندقا فأنجلى أهل ذلك البلد لعتنه فلم يجد من يسكنه فقال المتقدمون ان له
أن يحمل الكراء عن نفسه قال هذا الشيخ وكذلك لو اشترى ثماراً فأنجلى أهل البلد لعتنه ولم يجد
المشتري من يشتري تلك الثمار فهي جثعة * قلت * ويلزم المشتري ما بقي من الثمرة بعد وضع الجائحة
بحصته من الثمن وان قل بخلاف من اشترى طعاماً فاستحق أكثره هذا له الخيار في رد الباقي

وقوله في الحد قدر المتلف ان كان من سبب العطش وضع قل أو أكثر وان كان من غيره
فشرط وضع الجائحة فيه أن يبلغ الثلث فأكثر ثم اختلف * ابن القاسم المعتبر ثلث الثمرة فيوضع من الثمر
بقدر نسبة قيمة الجاح من قيمة الجميع كان قدر الثلث أو أقل أو أكثر وقال أشهب المعتبر ثلث القيمة
لا ثلث الثمرة والخلاف بينهما انما هو اذا كانت الثمرة لا يحبس أو لها على آخرها فيضطر الى قبضها في
أوقات متعددة وان كان مما يحبس أو له على آخره كان غيب فالمعتبر ثلث الثمرة باتفاق وان كان في الحائط
أصناف كالرمان والتين والعنب فأصابت الجائحة بعض تلك الأصناف فقال مالك يعتبر كل صنف على
حدته فاذا بلغت الجائحة ثلث قيمة الصفقة وضعت وقال ابن القاسم ان كان صنف الجائحة ثلث الصفقة
وأصابت الجائحة ثلثه وضعت وان فقد الامران أو أحدهما لم توضع وقوله في الحد من ثمرة أو نبات بيان
بانها لا تختص بالثمر بل تكون في النبات لأنه اختلف في القول فالمشهور ان فيها الجائحة قلت
أو كثرت لان غالب أمرها انما هي من العطش وقيل لا توضع قلت أو كثرت لانها انما يتابع به
امكان الجداد والانتفاع به والغالب السلامة فصارت كالثمرة اذا بيعت بعد اليبس وقيل ان بلغت الثلث
فأكثر وضعت والالم توضع والثلاثة مال وعلى المشهور فاختلف في الأصول المغنية والاسفار
والبيع هل حكمها حكم البقول أم لا وألحقوا الموز بالثمرة وألحقوا الزعفران والريحان والقرط

(٣٠ - شرح الابي والسنوسي - رابع) الطويل عن أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الثمرة حتى ترهق قالوا وما ترهق قال تعمر وقال اذا منع الله الثمرة فم يستحل مال أخيك * وحدثني محمد بن عباد ثنا
عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان لم يثمرها الله فم يستحل أحدكم مال أخيه * وحدثنا بشر
ابن الحكم وابراهيم بن دينار وعبد الجبار بن العلاء واللفظ لبشر قالوا ثنا سفيان بن عيينة عن حميد الاعرج عن سليمان بن عتيق
عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح قال أبو اسحق وهو صاحب مسلم ثنا عبد الرحمن بن بشر عن سفيان
بهذا * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن بكير عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري

والعرق هو أن يشتري الثمرة دخل على أن الجائحة نظراً فتبيعض الصفقة كمدخول عليه بخلاف
 تبعيضها في الاستحقاق (**قوله** في الآخر أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع)
 هو معاذ (ط) وكان غرماً مؤه يهود فكلهم صلى الله عليه وسلم أن يخففوا عنه أو يضعوا قابوا وحكم
 بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر (**قوله** خذوا ما وجدتم) (ع) فيه أن الحاكم ينزع كل مال
 المفلس لغرمائه إن كان من جنس دينهم والاباعه واشترى لهم عروض دينهم أو ما بلغ إلا أن يرضوا
 أخذه بجميع دينهم ودينهم أكثرهم أحق ما لم يكن مما لا يجوز قبضه من دينهم (ط) ينزع كل ماله
 إلا ما كان من ضرورياته وروى ابن نافع أنه لا يترك له إلا ما يورثه والمشهور أنه يترك لهم كسوتهم
 المعتادة إلا أن يكون فيها فضل وفي ترك كسوة زوجته وكتبه إن كان عالماً بخلاف ولا يترك له مسكنه
 ولا خادماً ولا ثياب جمعه إلا أن تقل قيمتها (**قلت**) وظاهر المذهب أنه يباع عليه ما وجد في حانوته
 وداره ولا يحتاج إلى إثبات ملكه ذلك بل قال أهل طليطلة يهجم عليه في داره ويؤخذ منها ما يعرف
 أنه للرجال وقيل أنه لا بد من إثبات ملكه لما يباع عليه وليس من شرط القسم على الغرماء إثباتهم
 أن لا غريم سواهم بخلاف القسم على الورثة والفرق هو أن عدد الورثة معلوم في الجيران والمعارف
 بخلاف الديون لاسيما وكثير من الناس يقصد إلى كتم المداينة نعم إن كان الغريم معروفاً بالدين وهو
 ميت استوفى بقسم ماله لعل غريماً يطارأ واختلف إن كان حياً فذهب ابن القاسم أنه لا يستأني بقاء
 ذمة الحي وقيل أنه يستأني كالميت وأما إن كان غير معروف بالمداينة فظاهر المدونة أنه لا يستأني
 حياً كان أو ميتاً (**فرع**) ولا يقسم القاضي على الغرماء حتى يعذر إلى كل واحد من الغرماء
 فيها أثبت غيره وهل يحلف كل واحد على صحة ما شهد به وإن دينه لباقي في ذمته إلى الآن تردد
 الحكم في ذلك (**فرع**) ومعرفة ما بطراً لكل واحد في المحاسة أن ينسب مال المفلس من جملة
 الديون وبقدرا الخارج بأخذ كل واحد من دينه فلو كان الدين لثلاثة لأحدهم خمسة وثلاثون والآخر
 خمسة والآخر عشرة فالجميع خمسون ومال المفلس عشر ونسبها من الجميع خسان فيصير لكل

قال أصيب رجل في
 عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في غمار ابتاعها
 فكثرت دينه فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 تصدقوا عليه فتصدق
 الناس عليه فلم يبلغ ذلك
 وفاء دينه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لغرمائه
 خذوا ما وجدتم

والقصب بالقبول واختلاف في القصب الخلو على الأقوال الثلاثة في البقول واختلاف في ورق التوت
 فقيل كالثمار وقيل كالقبول وهذا إذا كانت الآفة فيه نفسه وأما لو كانت من غيره كالمومات ودود الخريز
 ذلك العام قال بعض الشيوخ إلى أن ذلك العام جائحة وشبهه بن كثرى جاماً وفندقاً فأنجلي أهل ذلك
 البلد لغتته فلم يجد من يسكنه ففسد قال المتقدمون إن له أن يحل هذا الكراء عن نفسه قال هذا الشيخ
 وكذا لو اشترى غماراً فأنجلي أهل البلد لغتته ولم يجد المشتري من يشتري تلك الثمار فهي جائحة (**قوله**
 أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو معاذ (ط) وكان غرماً مؤه يهود فكلهم
 صلى الله عليه وسلم أن يخففوا عنه أو يضعوا قابوا وحكم بينهم صلى الله عليه وسلم بما ذكر (**قوله**
 خذوا ما وجدتم) (ع) فيه أن الحاكم ينزع كل مال المفلس لغرمائه إن كان من جنس دينهم والاباعه
 واشترى لهم عروض دينهم أو ما بلغ إلا أن يرضوا أخذه بجميع دينهم ودينهم أكثرهم أحق ما لم
 يكن مما لا يجوز قبضه من دينهم (ط) والمشهور أنه يترك لهم كسوتهم المعتادة إلا أن يكون فيها فضل
 وفي ترك كسوة زوجته وكتبه إن كان عالماً بخلاف ولا يترك له مسكن ولا خادماً ولا ثياب جمعة إلا
 أن تقل قيمتها (ب) وظاهر المذهب أنه يباع عليه ما وجد في حانوته وداره ولا يحتاج إلى إثبات ملكه
 ذلك بل قال أهل طليطلة يهجم عليه في داره ويؤخذ منها ما يعرف أنه للرجال وقيل أنه لا بد من إثبات
 ملكه لما يباع عليه وليس من شرط القسم على الغرماء إثباتهم أن لا غريم سواهم بخلاف القسم على

واحد خسا دينه وفي معرفة ذلك وجوه آخر ذكرها الغرضيون في باب قسم التركات (قوله) وليس لكم الا ذلك (ع) فيه أنه لم يصرح لهم بلزومه خلافا لابي حنيفة (قلت) المذهب أنه لا يلزم المديان أن يؤاجر نفسه ليؤدي الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال أحمد واسحاق يؤاجر * واختار اللخمي أنه ان كان تاجر لم يؤاجر وان كان صانعا يؤاجر لان الناس على ذلك عاملوه واحتج أحمد واسحاق بحديث خرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر رب الدين أن يبيع المديان ولما أضر يبيع الحر رجل على أن المراد يبيع منافعه وأجيب بان الحديث متفق على ضعفه وقال الحنفية لرب الدين أن يلزم الغريم لان الينة شهدت بتقليده ورب الدين لا يعرف ذلك وهو متعرض للتكسب في المستقبل فله ملازمته وأجاب المانعون بان الله سبحانه أوجب نظرنه كما لا يلزم المديان قبل حلول الأجل لوجوب انظاره الى الأجل (فرع) وان استؤجر على نسيج ثوب فقال بعضهم يجبر على عمله وان أدى أن يقتات من تكفف الناس ويصير كأنه باع سلعة معينة فعليه تسليمها ولا يجبر على انتزاع مال أم ولده أو مدبره ولا على قبول الهبة والصدقة والوصية ولا على اعتصار ما وهب لولده الصغير ولا على أن يأخذ بالشفعة قالوا لان ذلك كله من معنى التكسب الذي لا يلزم ولو وجبت له دية في خطأ لم يجز له العفو عنها ويؤاجر مدبره اذ ليس من التكسب لان التكسب طلب تحصيل المال والخدمة حاصلة له وانما هو أعرف ببيع ساعته من غيره (ع) وفيه انه لم يسجنه (قلت) قال ابن رشد واذا طلب المديان أن يؤخر القضاء أقر بقدر ما يرجي له ولا يجعل عليه في بيع عروضة للحين والرواية بذلك مشهورة في المدونة وغيرها خلاف فتوى سائر الاندلسيين (ع) في التنيهاات وقيل ان كان من أهل الناض لم يؤخر وعلى القول بالتأخير فاختلف في قدر تأخيره * سجنون يؤخر اليوم وشبهه * ابن الماجشون يؤخر بقدر حاله * مالك في المبسوط ذلك يختلف بقدر الحال وقلة المال وكثرته * اللخمي وأرى أن يؤخر الى الخمسة الا أن يقل الدين قلة لا يتعذر على مثله ليسره فيلزمه القضاء بالحضرة واذا أخر فقال سجنون انما يؤخر بحميل بالمال وفي المبسوط لا يلزمه حميل * اللخمي وهو أحسن الآن تقوم ربية بلده أو تغيبه فيلزمه الحميل * ابن رشد وأفتى فقهاء طليطلة بأنه ان كان موسرا بالمال المأمون أخر بحميل الوجه * واحتجوا بما في سماع أبي زيد في كتاب

وليس لكم الا ذلك
* حدثني يونس بن عبد
الاعلى أخا - برنا عبد الله
ابن وهب

الورثة والفرق أن عدد الورثة معلوم في الجيران والمعارف بخلاف الديون لاسيا وكثير من الناس يقصد الى كتم المداينة نعم ان كان الغريم معروفا بالدين وهو ميت استوفى بقسم ماله لعل غريما يطراً * واختلف ان كان حيا فذهب ابن القاسم أنه لا يستأني لبقاء ذمة الحى وقيل انه يستأني كالميت وأمان كان غير معروفا بالمداينة فظاهر المدونة أنه لا يستأني حيا كان أو ميتا ولا يقسم القاضي على الغرماء حتى يعذر الى كل واحد من الغرماء فيها أثبت غيره وهل يحلف كل واحد على صحة ما شهد له به وأن دينه لباقي ذمته الى الآن تردد الحكم في ذلك (قوله) وليس لكم الا ذلك (ب) المذهب أنه لا يلزم المديان أن يؤاجر نفسه ليؤدي الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة * وقال أحمد واسحاق يؤاجر * واختار اللخمي أنه ان كان تاجر لم يؤاجر وان كان صانعا يؤاجر لان الناس على ذلك عاملوه وحديث أبي داود في بيع الحر في الدين أي يبيع منافعه متفق على ضعفه وان استؤجر على نسيج ثوب فقال بعضهم يجبر على عمله ولو أدى الى أن يقتات من تكفف الناس ويصير كأنه باع سلعة معينة فعليه تسليمها * قال ابن رشد واذا طلب المديان أن يؤخر القضاء أخر بقدر ما يرجي له ولا يجعل عليه في بيع عروضة للحين والرواية بذلك مشهورة في المدونة وغيرها بخلاف فتوى

الحالة فيمن عليه دين وله مال غائب يعلمه الغرماء فطلبوه بحميل حتى يقدم ماله فليس لهم ذلك الآن يخافوا غيبته * ابن رشد وضعف ابن عات هذه الرواية لمخالفتها الأصول والصواب الزامه الحميل * قلت * وان لم يطلب التأخير وامتنع من الأداء فقسم أكثر الشيوخ المديان في ذلك إلى أربعة أقسام * الاول معلوم الملا * الثاني ظاهراً للملا غير معلومه * الثالث معلوم العدم * الرابع مجهول الحال فالاول ان امتنع من الأداء فقال غير واحد من الفقهاء يسجن في بدء الحال فان أبي أن يدفع ضرب المرة بعد المرة وان أدى إلى اتلاف نفسه ولا يقبل منه الحميل بالمال الا أن يلتزم الحميل الدفع في الحال قال بعضهم ولا يؤخر ساعة وان جهل كونه من أهل الناض كاف اثبات انه ليس من أهله فان أثبت ذلك أجل لبيع عرو وضو ريعه وأجله في بيع الريع شهر ان قال الأكثر ويعطى حميلاً بالمال * وقال ابن مالك ان يعطى حميلاً بالوجه * وقال سحنون لا يلزمه حميل واختلف هل يحلف على صحة ما شهد به فقال ابن دحون يحلف * وقال ابن الحداء لا يحلف * وقال ابن زرب يحلف لتجار دون غيرهم الثاني من هو ظاهر الملا غير معلومه فان اتهم أن يكون غيب ماله فقال سحنون يسجن حتى يتبين أمره ولا يقبل منه حميل الوجه بل حميل المال * وقال ابن القاسم يقبل منه الحميل وفهموا انه يريد حميل الوجه وان تبين وعلم انه أخفى المال كالذي يأخذ أموال الناس ويديع العدم ولا يعلم انه أجمع بحرق ولا سرقة ونحوها تمسك منه بأمورهم فانه يسجن أبداً حتى يظهر ذلك المال أو يموت في السجن وروى عن سحنون انه يضرب بالدرّة المرة بعد المرة وكذلك فعل بابن أبي الجواد القيراني وكان قد بدأ أموال الناس وأصر على اخفائها وأبى القضاء فضر به سحنون وكرر عليه الضرب في أوقات حتى مات * ابن المناصف وابن رشد وهذا الذي حكم به سحنون هو ظاهر قول مالك في المدونة ويضرب الألد الخضم وهذا من أكبر اللدد يأخذ أموال الناس ويستخف السجن * ابن رشد وذكر ابن المنسدي أن سحنوناً كان يقول في ابن أبي الجواد لم أقتله وإنما قتله الحق ولا يدل هذا أن سحنوناً رجع عن مذهبه لانه انما قتله ورعا واشفاقاً أن يكون نجواً في اجتهاده * وأما الثالث وهو معلوم العدم فانه ان قامت بينة باعساره أحلف وأنظر وانما أحلف مع البينة لانها انما شهدت على العلم وبهذا يعرف أن قوله في المدونة ولا يحلف طالب الحق مع شاهدين ان ذلك انما هو فيما شهدت فيه البينة على البت وأما

سائر الاندلسيين (ع) في التنبيهات وقيل ان كان من أهل الناض لم يؤخر وعلى القول بالتأخير باختلاف في قدر تأخيره * سحنون يؤخر اليوم وشبهه * ابن الماجشون يؤخر بقدر حاله * مالك في المبسوط ذلك يختلف بقدر الحال وقلة المال وكثرته * اللخمي وأرى أن يؤخر إلى الخمسة الآن يقل الدين قلة لا تتعذر على مثله فيلزمه القضاء بالحضرة وإذا أخر فقال سحنون انما يؤخر بحميل بالمال وفي المبسوط لا يلزمه حميل * اللخمي وهو أحسن الآن تقوم ريبة بلده أو تقيبه فيلزمه الحميل * ابن رشد وأفتى فقهاء طليطلة بانه ان كان موثقاً بالمال مأموناً أخر بحميل الوجه واحتجوا بما في سماع أبي زيد من كتاب الحالة فيمن عليه دين وله مال غائب يعلمه الغرماء فطلبوه بحميل حتى يقوم ماله فليس لهم ذلك الآن يخافوا غيبته * ابن رشد وضعف ابن عات هذه الروايات لمخالفتها الأصول والصواب الزامه الحميل وان لم يطلب التأخير وامتنع من الأداء فقسم أكثر الشيوخ في ذلك المديان على أربعة أقسام الاول معلوم الملا * الثاني ظاهراً للملا غير معلومه * الثالث معلوم العدم * الرابع مجهول الحال فالاول ان امتنع من الأداء فقال غير واحد من الفقهاء يسجن في بدء الحال فان أبي أن يدفع ضرب المرة بعد المرة وان أدى إلى اتلاف نفسه ولا يقبل منه الحميل بالمال الا أن يلزم الحميل الدفع في

ما شهدت فيه على العلم كينة العدم هذه وبينه الاستحقاق وغيرهما مما يأتي بيانه في الشهادات ان شاء الله تعالى فلا بد معها من اليقين ان رشد وصفة يمينه أن يحلف ماله مال ظاهر ولا باطن وان وجد ليقتضين فان ادعى صاحب الحق انه اهاد مالا ولم يبينه فلا يمين له عليه وهذه فائدة زيادة قوله وان وجد ليقتضين * ابن قنوق وزاد بعضهم في هذه اليمين ان وجد ليقتضيه عاجلا لانه قد يؤدي بعد الطول * المتبسطى قال غير واحد من الفقهاء ان زعم المديان ان صاحب الحق يعرف عدمه حلف انه ما يعرف عدمه فان نكل حلف المديان وثبت عدمه وبه كان يقتضى ابن الفخار * قلت * وكان بعض قضاة تونس لا يحكم بهذا اليمين قال الشيخ وهو حسن فيمن لا يظن به علم حال المديان لبعده عنه * وأما الرابع وهو المجهول الحال فقال ابن الماحشون اذا حل الأجل وطلبه الغريم فوعده بالقضاء وطلب التأخير أخره الامام بقدر ما يرجو له ولم يذكر حيلة * وفي كتاب ابن الماحشون يؤخره بمحمل فان لم يجد سجن * ابن الماحشون وان تقالس ولم يعد القضاء وجهلت حاله سجن لا حيل حاله وسجنه بحسب المال فيسجن في الدر بهمات اليسيرة نصف شهر وفي الكثيره أربعة أشهر وفي المتوسطة الشهرين والثلاثة ثم ان لم تقم ربيعة أحلف وأطلق لان الغالب والحالة هذه انه فقير * وفي العتية تقيم ابن رشد واذا سجن المجهول الحال فليس على الامام أن يكلفه البيعة على العدم وانما يسأل أهل الخبرة به فان لم يجد له مالا حلفه وأطلقه وهذا على القول بأنه محمول على الملا وقد اختلف على محمول الحال فصيل على العدم وهو ظاهر قوله في المبسوط لانه قال فيه وانما يسجن التاجر المعلوم بالملا * وقال التونسي انما يحمله على الملا ولو كان الدين عن غير عوض وهو قول ابن الفخار في الابن بدعي العدم في نفقة أيمه

الحال قال بعضهم ولا يؤخر وان جعل كونه من أهل الناض كلف اثبات انه ليس من أهلها فان أثبت ذلك أجل لبيع عر وضه وريعه وأجله في بيع الربيع شهران * قال الأكثر ويعطى حيلة بالمال * وقال ابن مالك انما يعطى حيلة بالوجه وقال سحنون لا يلزمه حيل * واختلف هل يحلف على صحة ما شهد به فقال ابن دحون يحلف * وقال ابن الحداد لا يحلف * وقال ابن زرب يحلف التاجر دون غيرهم * الثاني من هو ظاهر الملا غير معلوم فان اتهم أن يكون غيب ماله فقال سحنون يسجن حتى يتبين أمره ولا يقبل منه حيل الوجه بل حيل المال وقال ابن القاسم يقبل منه الحيل فهموا أنه يريد حيل الوجه وان تيقن وعلم أنه أخفى المال فاذيأخذ أموال الناس وبدعي العدم ولا يعلم أنه أجهج بحرق ولا سرقة ونحوها تمسك منه بموالمه فانه يسجن أبدا حتى يؤدي المال أو يموت في السجن وروى عن سحنون أنه يضرب بالدرة المرة بعد المرة وكذلك فعل بابن أبي الجواد الفقير واني وكان قد عبد أموال الناس وأصر على اخفائها وأبى القضاء فضر به سحنون وكرر عليه الضرب في أوقات حتى مات * ابن المناصف وابن رشد وهذا الذي حكم به سحنون هو ظاهر قول مالك في المدونة ويضرب اللاد الخصم وهذا من أكبر اللدد يأخذ أموال الناس ويستخف السجن * ابن رشد ذكر ابن الهندي أن سحنونا كان يقول في ابن أبي الجواد لم أقتله وانما قتله الحق ولا يدل هذا أن سحنونا رجع عن مذهبه لانه انما قتله ورعا واشفاقا أن يكون تجاوز في اجتهاده * وأما الثالث وهو معلوم العدم فانه ان قامت بينة باعساره أحلف وأنظر وانما أحلف مع البيعة لانها انما شهدت على العلم وبهذا يعرف أن قوله في المدونة ولا يحلف طالب الحق لان ذلك انما شهدت فيه البيعة على البت وأما ما شهدت فيه على العلم كينة العدم هذه وبينه الاستحقاق وغيرهما مما يأتي بيانه في الشهادات ان شاء الله تعالى فلا بد معها من اليقين * ابن رشد وصفة يمينه أن يحلف ماله مال ظاهر ولا باطن وان وجد

أن القول قول الأب في أنه على خلاف قول ابن العطار في ذلك * وقال ابن القاسم وأشهب إن كان الدين عن غير عوض كنفقة الأب فهو على العدم وإن كان عن عوض فهو على الملا وسواء كان العوض مالياً أو غير مالى كالصداق وارش الجراح وقال ابن كنانة وإن كان عن غير عوض أو عن عوض غير مالى فهو على العدم والاف هو على الملا * ابن رشد وأما من سجن للتمهة أن يكون غيب ماله فلا يجوز أن يكتفى بالسؤال عنه دون أن يكلفه البينة على عدمه * قال وإذا سأل مجرماً عن حاله أن يعطى حيلة حتى يثبت حاله ولا يسجن في المدونة يعطى حيلة ولا يسجن * التونسي يريد حيلة بوجهه في قول ابن القاسم وقال سجنون لا يقبل منه الجمل والأول أحسن لأن يعرف بلد فلا يقبل منه الجمل (ع) في التنبيهات وحل بعضهم قول سجنون على أنه خلاف وقال غيره إنما قاله سجنون فيمن هو ظاهر الملا * قلت * وإذا قبل منه الجمل فإن أحضره عند انقضاء الأجل برئ واختلاف إن لم يحضره فقال ابن رشد يضمن المال وإن ثبت عدم الغريم لأجل عين الاستبراء الواجبة عليه * اللخمي وقال سجنون إذا أثبت الجمل عدم الغريم لم يضمن لأن عين الاستبراء الواجبة عليه بعد اثبات فقره أنه ما عنده شيء إنما هو استحسان (قول في سند الآخر وحدثني غير واحد قالوا حدثنا اسمعيل بن أبي أويس) (م) ذكر مسلم في باب الجوائح حديثين مقطوعين أحدهما قوله حدثني غير واحد من أصحابنا قالوا حدثنا اسمعيل وهذا الحديث يتصل لنا من طريق البخاري عن ابن أبي يونس وقد حدث مسلم عن اسمعيل دون واسطة في كتاب الشهادات وفي آخر كتاب الجهاد (ع) قول الراوى حدثني غير واحد وحدثني الثقة وحدثني بعض أصحابنا لا يدخل في باب المقطوع ولا المرسل ولا المفضل عند أهل الصنعة وإنما هو من باب المجهول ولعل البخاري أحد المحدثين به مسلماً * قلت * المرسل المشهور رآه قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو قول التابعي الكبير كابن المسيب وأما قول التابعي الصغير كالزهري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس يرسل وإنما هو منقطع لأنهم لم يلحقوا من الصحابة إلا القليل وأكثر رواياتهم عن التابعين وأما المنقطع فالمشهور أن يكون بين الراوى وبين رجل لم يذكره بعضهم يسميه مرسلًا

قال أخبرني عمرو بن الحرث عن بكير بن الأشج بهذا الاسناد مثله * وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا ثنا اسمعيل بن أبي أويس قال حدثني أخى عن سليمان وهو ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن سمعت

ليقظين فإن ادعى صاحب الحق أنه أفاد ما لا ولم يأت ببينة فلا عين له عليه وهذه فائدة زيادة قوله وإن وجد ليقظين * ابن قسوم وزاد بعضهم في هذا اليمين أن وجد ليقظينه عاجلاً لأنه قد يؤدي بعد الطول المتعطى قال غير واحد من الفقهاء إن زعم المديان أن صاحب الحق يعرف عدمه حلف أنه ما يعرف عدمه فإن نكل حلف المديان وثبت عدمه وبه كان يفتى ابن الفخار (ب) وكان بعض قضاة تونس لا يحكم بهذا اليمين قال الشيخ وهو حسن فيما لا يظن به حال المديان بعده عنه وأما الرابع وهو المجهول فقال ابن الماجشون إذا حل الأجل وطلبه الغريم فوعده بالقضاء وطلب التأخير أخره الإمام بقدر ما يرجوه ولم يذكر حيلة وفي كتاب ابن الماجشون يؤخر بحميل فإن لم يجد سجن * ابن الماجشون وإن تقالس ولم يعد بالقضاء وجهلت حاله سجن لا اختبار حاله وسجنه بحسب المال فيسجن في الدبر بهمات اليسيرة نصف شهر وفي الكثيرة أربعة أشهر وفي المتوسطة الشهرين والثلاثة ثم إن لم تقم ربة أحلف وأطلق لأن الغالب والحالة هذه أنه فقير * ابن رشد وإذا سجن المجهول الحال فليس على الإمام أن يكلفه البينة على العدم وإنما سأل أهل الخبرة به فإن لم يجد له مالا أحلفه وأطلقه وهذا على القول بأنه مجهول على الملا * وقد اختلف علماء يحمل المجهول الحال ف قيل على العدم وهو ظاهر قوله في المبسوط لأنه قال فيه وإنما يسجن التاجر المعروف بالملا وقال التونسي إنما

وأما المعضل فاشهره ورأه قول تابعي التابعين فمن دونه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** سمع صوت خصوم (ع) هو جمع خصم ويجمع أيضا على خصماء والخصم يقع على الواحد ومنه هذان خصمان وعلى الجمع ومنه وهل أتاك نبأ الخصم ومعنى يستتوضع ويستترفع يطلب أن يضع له من دينه ويرفق به وهو جائز لأن سؤاله معروف ووقع المالك كراهته لما فيه من المهانة إلا أن تدعوا إليه ضرورة (ط) سواء الخطيئة جائز لا به لم ينكره عليه وكراهته ماله إنما هو من تسمية ترك الأولى مكرها **(قوله)** (ابن المتألى) أى الخالف ومنه الألوة والألوى ولم يعرف الأصمى إلا القح ويقال آليت بالمد والتب وتآليت (ع) والحديث في الموطأ ولم يذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع أصواتهم وإنما أخبره بكل ما أمم المشتري قال جاءت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقالت تآلى أن لا يفعل الخير ويجمع بين الحديثين بأن يكون سمع أصواتهم ما ولم يتبين كلامهما فجاءت أم المشتري فأخبرته **(قوله)** أى ذلك أحب (ط) يعنى الوضع أو الرفق والقياس أن يقال أى ذنبك لأن الإشارة إلى أمرين لكنه أشار إلى الكلام المذكور فكأنه قال فيه أى ذنبك أحب كقولهم نعمال ومن يفعل ذلك يلقى أنا (ع) وما في مسلم في قوله أى ذلك أحب يارسول الله يفسر ما في رواية مالك من قوله هو له يارسول الله قال مالك في العتبية لأدري قوله هو له هل الوضعية أو الأقالمة **(قوله)** في الآخر تقاضى ابن أبي حنيفة دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما (ع) فيه جواز طلب الحقوق والخصومة والحكم في

يحمل على الملا ولو كان الدين عن غير عوض وهو قول ابن الغضائري وابن بدعي العدم في نفقة أبيه أن القول قول الأب على خلاف قول ابن القطان في ذلك وقال ابن القاسم وأشهب إن كان الدين عن غير عوض كنفقة الأب فهو على العدم وإن كان عن عوض فهو على الملا وسواء كان العوض ماليا أو غير مالى كالصداق وارش الجراح وقال ابن كنانة وإن كان عن غير عوض أو عن عوض غير مالى فهو على العدم والافهو على الملا * ابن رشد وأمامن سبحانه للهمة أن يكون غيب ماله فلا يجوز أن يكتب في السؤال عنه دون أن يكلفه اليقظة على عديمه قال وإن سأل مجهول الحال أن يعطى جملا حتى يثبت حاله والاسجن في المدونة يعطى جملا والاسجن * التومنى يريد جملا بوجهه في قول ابن القاسم وقال سحنون لا يقبل منه الجميل والاول أحسن إلا أن يعرف ببلد فلا يقبل منه الجميل (ع) في التنبيهات وحمل بعضهم قول سحنون على أنه خلاف وقال غيره إنما قاله سحنون فممن هو ظاهر الملا (ب) وإذا قبل منه الجميل فإن أحضره عند انقضاء الأجل برئ واختلاف إن لم يحضره فقال ابن رشد يضمن المال وإن ثبت عدم الغريم لأجل عين الاستبراء الواجبة عليه * اللخمي وقال سحنون إذا أثبت الجميل عدم الغريم لم يضمن لأن عين الاستبراء الواجبة عليه بعد اثبات فقره أنه ما عنده شيء إنما هو استحسان **(قوله)** سمع صوت خصوم (ع) جمع خصم يطلق على الواحد والجمع **(قوله)** يستتوضع الآخر ويستترفعه (ع) أى يطلب منه أن يضع له من دينه ويرفق به وهو جائز لأنه سؤال معروف ووقع المالك كراهته لما فيه من المهانة إلا أن تدعوا إليه ضرورة (ط) سؤال الخطيئة جائز لأنه لم ينكره عليه وكراهته ماله إنما هو من تسمية ترك الأولى مكرها **(قوله)** (ابن المتألى) أى الخالف **(قوله)** أى ذلك أحب (ط) يعنى الوضع أو الرفق والقياس أن يقول أى ذنبك لأن الإشارة إلى أمرين لكنه أشار إلى الكلام الأخير المذكور فكأنه قال فيه أى تعيين القضاء وهكذا ينبغي أن يثبت الأمر بين المتصالحين أى لا تترك بينهما علقه ما أمكن **(قوله)** تقاضى ابن أبي حنيفة (ع)

عائشة تقول سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهما وإذا أحدهما يستتوضع الآخر ويستترفعه في شيء وهو يقول والله لا أفعل فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما فقال أين المتألى على الله لا يفعل المعروف قال أنا يارسول الله فله أى ذلك أحب * حدثنا حرملة بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حنيفة دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج إليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى

المجدلان جميع ذلك من شرائع الدين (ط) انما يجوز رفع الصوت مالم يتفاحش فان تفاحش منع للنهي عن رفع الصوت بالمسجد (قول) فأشار اليه بيده ان ضع الشطر (ع) فيه أن الإشارة تقوم مقام اللفظ ولهذا يجوز نكاح الابكم وبيعه وشهادته وفيه ارشاد الامام الى الصلح لانه يجبر عليه وفيه أن الصلح على النصف مرغوب فيه وعدل بين المتصالحين والسجف بفتح السين وكسرهما الستر (قول) فاقضه (ط) أمر وجوب لان رب الدين لما طاع بالوضع تعين القضاء وهكذا ينبغي أن يبت الامر بين المتصالحين بان لا تترك بينهما علة ما يمكن

﴿ كتاب التفليس ﴾

(ط) أفلس الرجل معناه لغة صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دنانير والفلس في عرف العرب من لا عين له ولا عرض وفي عرف الشرع من قصر ما بيده عما عليه من الديون ﴿ قلت ﴾ التفليس في عرف الفقهاء يطلق باعتبارين أحدهما أخص والآخر أعم فالأخص خلع الحاكم مال المديان القاصر عن دينه لغرمائه يتحاصون فيه والاعم قيام الغرماء على المديان بدين لا وفاء بما عنده به ومن حكم الاول انه اذا عومل بعده معاملة ثانية وفلسه أهل المعاملة لثانية فان من بقى له من دينه شيء لا يدخل مع أهل المعاملة الثانية ومن حكم الاعم ان الامام يحجر على المديان فيمنعه من التصرف في المال الذي فلسه فيه بغير معاوضة واختلف هل يمنع من التصرف فيه بمعاوضة فقيل بمنع وقيل لا يمنع وقيل ان كان ما يأخذه المفلس حلالا جاز والامنع وقيل يصح ان كان ما يأخذه المفلس لا يصرع اليه التغير والاربعة حكاهما ابن الحاجب * ابن عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب ولست على وثوق من نسبة غيره الى المذهب قال في المدونة ولا يزوج في المال الذي فلس فيه وله أن يتزوج فيما قاد بعد * ونظاهر العتبية انه يتزوج قبل التفليس * ابن رشد هذا اذا تزوج من يشبهه حاله وأصدقها صداق مثلها ولو أصدقها كزلكا للغرماء ردّه وتبناه به ديناً وشرط تحجير الحاكم عليه أن يكون ما بيده بقصر عن دين القائم عليه كما تضمنه الرسم وسواء كان القائم واحداً أو أكثر قال في المدونة وللواحد أن يفلس المديان كالجاعة فان كان ما بيده مساوياً لما عليه لم يحجر عليه وشرطه أيضاً أن يكون الدين قد دخل فان لم يحل لم يحجر عليه لعدم توجه الطلب قال بعضهم إلا أن يخاف الغرماء

بفتح الحاء والراء طالبه وأراد قضاء دينه (قول) كشف سبغ) السجف بفتح السين وكسرهما أي ستر ﴿ قلت ﴾ ويقال سبغه اذا أرسله وأسلمه قال بعضهم وقيل يسمى سبغاً لأن يكون منقوش الوسط وفي الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد والشفاعة الى صاحب الحق والاصلاح بين الخصوم وحسن التوسط بينهم وقبول الشفاعة في غير معصية وجواز الاعتماد على الإشارة واقامتها مقام القول لقوله أشار بيده أن وضع الشطر فان في الحديث مفسرة فان الإشارة في معنى القول

﴿ كتاب التفليس ﴾

﴿ ش ﴾ ختم بضم الخاء وفتح الثاء المجتمين وسكون الياء (ط) أفلس الرجل معناه لغة صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دنانير * والمفلس في عرف العرب من لا عين له ولا عرض وفي عرف الشرع من قصر ما بيده عما عليه من الديون (ب) التفليس في عرف الفقهاء يطلق باعتبارين أحدهما أخص والآخر أعم فالأخص خلع الحاكم مال المديان القاصر عن دينه لغرمائه يتحاصون فيه والاعم قيام الغرماء على المديان بدين لا وفاء بما عنده به * ومن حكم الاول انه اذا عومل بعده معاملة ثانية وفلسه

كشف سبغ حجرته ونادى كعب بن مالك فقال يا كعب فقال لي بك يارسول الله قال فأشار اليه بيده أن وضع الشطر من دينك قال كعب قد فعلت يارسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه * وحدثناه امصق بن ابراهيم أخبرنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك ان كعب بن مالك أخبره انه تقاضى دينه له على ابن أبي حدرد بمثل حديث ابن وهب * قال مسلم * روى الليث بن سعد قال حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك انه كان له مال على عبد الله ابن أبي حدرد الاسلمي فلقبه فلزمه فتكلموا حتى ارتفعت أصواتهما فخرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا كعب فأشار بيده كانه يقول النصف فاخذ نصفهما عليه وترك

ذهاب ماله عند حلول أجل لما يرون من اتلافه ماله فانه يحجر عليه الا أن يضمن أو يوجد ثقة يدفع له ماله يتجرله فيه فانه يحال بينه وبين ماله فان حل بعض الدين ولا وفاء لما عنده بما حل من دينه حجر عليه ويحل دين الآخر لأجل التغليس فيتخاص الجميع (قوله في سند الآخر يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن محمد بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي هريرة) (ع) في هذا السند أربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض (قوله فن أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به) (م) اختلف في المشتري بفلس أو بموت وليس عنده وفاء بثمن السلعة وهي قائمة فقال الشافعي ربهما أحق بها في الفلس والموت * وقال أبو حنيفة هو أسوة الغرماء فيها * وقال مالك هو أحق بها في الفلس دون الموت ورجل أبو حنيفة الحديث على أن المبتاع كان وديعة أو غصبا لانه لم يذكر فيه البيع * وأخيه الشافعي بحديث أبي هريرة في أبي داود وفيه فائتيا بأبهريرة في صاحب لفلس فقال لأفضين بينكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به فسوى بين الفلس والموت ومن الحجته مالك والرد عليه ما حديث أبي داود أيضا انه صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء وقال أيضا فان قضاه من ثمنه شيئا فابقي أسوة للغرماء فالردي على أبي حنيفة لانه نص فيه على البيع ويبقى النظر مع الشافعي فيفرغ الى الترجيح وحديث التفريق أرجح لان حديث أبي هريرة لم يذكر فيه بيعا فيصم على انه في الودائع أو غصبا وتعدى أو أيضا فلم يذكر لعظ النبي صلى الله عليه وسلم ولونقله لا يمكن فيه التأويل وقال بعض أصحابنا لعلمه لما تبين فلسه قام وطلب سلعته فبادره الموت والتفرقة بين الموت والفلس من ناحية المعنى ان ذمة المشتري عيبت في التغليس فصار البائع منزلة من اشترى سلعة فوجد بها عيبا فله ردها واسترجاع ثمنه ولا ضرر على بقية الغرماء لان ذمة المشتري باقية وفي

أهل المعاملة الثانية فان من بقى له من دينه شيء لا يدخل مع أهل المعاملة الثانية * ومن حكم الاعم أن الامام يحجر على المديان فيمنعه من التصرف في المال الذي فلسه فيه بغير معاوضة * واختلف هل يمنع من التصرف فيه بمعاوضة فقليل يمنع وقيل لا يمنع وقيل ان كان ما يأخذ من الفلس حلالا جاز ولا منع وقيل يصح ان كان ما يأخذ من الفلس لا يسرع اليه التغير والاربعة حكاه ابن الحاجب * ابن عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب ولست على وثوق من نسبة غيره الى المذهب * قال في المدونة ولا يتزوج في المال الذي فلس فيه ولا أن يتزوج فيها أفاد بعد وظاهر العتية أنه يتزوج قبل التغليس * ابن رشد هذا اذا تزوج من يشبه حاله وأصدقها صداق مثله أو لو أصدقها أكثر كان للغرماء رد وتبعه به دينا وشرط تحجير الحاكم عليه أن يكون ما يديه يقصر عن دين القائم عليه كما تضمنه الرسم وسواء كان القائم واحدا أو أكثر فان كان ما يديه مساويا لما عليه لم يحجر عليه وشرطه أن يكون الدين قد حل فان لم يحل لم يحجر عليه لعدم توجه الطلب * قال بعضهم الا أن يخاف الغرماء ذهاب ماله عند حلول الاجل لما يرون من اتلاف ماله فانه يحجر عليه الا أن يضمن أو يوجد ثقة يدفع له ماله يتجرله فيه فانه يحال بينه وبين ماله فان حل بعض الدين ولا وفاء له بما حل من دينه حجر عليه ويحل دين الآخر لأجل التغليس فيتخاص الجميع (قوله فهو أحق به) اختلف فيمن اشترى سلعة ففلس أو مات وليس عنده وفاء بثمنها وهي قائمة فقال الشافعي ربهما أحق بها في الفلس

نصفا * حدثنا أحمد بن عبد الله بن نونس ثنا زهير ابن حرب ثنا يحيى بن سعيد أخبرني أبو بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم ان عمر ابن عبد العزيز أخبره ان أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره انه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره * حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم ح وثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح جميعا عن الليث بن سعد ح وثنا أبو الربيع ويحيى بن حبيب الحارثي قالا ثنا حماد يعني ابن زيد ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا سفيان بن عيينة ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب ويحيى بن سعيد وحفص بن غياث كل هؤلاء عن يحيى بن سعيد في هذا الاسناد يعني حديث زهير وقال ابن ربح من بينهم في روايته أيما

امري فلس * حدثنا ابن أبي عمر ثنا هشام بن سليمان وهو ابن عكرمة بن خالد المخزومي عن ابن جريج قال حدثني ابن أبي حسين ان أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره (٢٤٣) ان عمر بن عبد العزيز حدثه عن حديث أبي بكر بن

عبد الرحمن عن حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي يعدم اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه * حدثنا محمد ابن مثنى ثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالوا ثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أسس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أوفس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به * وحدثني زهير بن حرب أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا سعيد بن جعفر عن زهير بن حرب أيضا ثنا معاذ بن هشيم ثنا أبي كلاهما عن قتادة بهذا الاسناد مثله وقالاهما وأحق به من الغرماء * وحدثني محمد بن أحمد ابن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قالوا ثنا أبو سلمة الخزازي قال حجاج منصور ابن سلمة أخبرنا سليمان ابن بلال عن خثيم بن عراك عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أوفس الرجل فوجد الرجل عنده سلعته بعينها فهو أحق بها

الموت وان هيبت الذمة أيضا الكهنا ذهبت رأسا فلو اختص البائع بسلعته عظم الضرر على بقية الغرماء بخلاف ذمة الميت وذهابها وانما يكون لرب السلعة استرجاعها في التفليس اذا لم يبط الغرماء الثمن فان أعطوه فذلك لهم لانه انما كان له استرجاعها العلة وقد زالت وقال الشافعي لا يسقط حقه في استرجاعها ولو دفع له الغرماء الثمن واعتل له بأنه قد بطر أغريم فلا يرضى ما صنع هؤلاء (ع) حديث التفریق بين الموت والفلس هو في الموطأ من رواية مالك ولم يحتلف رواة الموطأ فيه والحجة فيه من حيث انه من رواية مالك وكونه في الموطأ ولا يمارض الحديث الذي سوى فيه بين الموت والفلس لانه انما هو من رواية أبي المعتمر وقال أبو داود بآثره من يأخذ هذا أبو المعتمر من هو يعنى انه لا يعرف وأحاديث الفلس والتفریق بين الموت والناس مشهورة فلا تعارض ولا يضطر فيها الى تأويل (م) وأما قوله في أبي داود فان قضاءه من ثمنها شيئا باقى هو أسوة الغرماء فظاهره انه ليس له استرجاع السلعة وقد قال بعض الناس ان هذا الحديث متروك الظاهر بالقياس لانه اذا كان أحق بالكل كان أحق بالجزء بطريق اخرى فيرد ما قبض ويسترجع السلعة الا ان يعطيه الغرماء بقية الثمن (قوله في سند الآخر وحدثني ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان عن ابن جريج) (ع) كذا في رواية أبي يعلى والكسائي وأما في رواية الجلودى فجعل ابن نمير بدل ابن أبي عمر والصواب ابن أبي عمر وكذا مسلم في كتاب الحج في حديثين منه الأول حديث حفصة مبال الناس حوا قال فيه حدثني ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان والثاني حديث لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم وفي كتاب الاثرية حديث آخر رواه ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان وابن أبي عمر هذا هو محمد بن يحيى العدني يعد في المكيين وهشام بن سليمان مكي أيضا (قوله في سند الآخر شعبة عن قتادة عن النضر) وعقبه بقوله وحدثني زهير عن اسمعيل عن سعيد عن قتادة بهذا الاسناد مثله كذا روى أبو أحمد الاسنادين الاول من حديث شعبة عن قتادة والثاني من حديث سعيد وابن ماهان في الثاني شعبة مكن سعيد قال بعضهم والصواب رواية أبي أحمد (قوله في سند الآخر وحدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف وحجاج قالوا حدثنا أبو سلمة قال حجاج حدثنا منصور بن سلمة) (ع) كذا لاكثر وعند ابن عيسى قال حجاج هو منصور بن سلمة وهو الصواب فان أباسلمة اسمه منصور بن سلمة وغير ذلك خطأ الا ان يتأول قوله حدثنا منصور بن سلمة أن ابن أبي خلف وحده هو الذي كناه وهو بعيد من التأويل

﴿ أحاديث انظار المعسر ﴾

والموت وقال أبو حنيفة هو أسوة الغرماء فهم ما قال مالك هو أحق به في الفلس دون الموت * وحل أبو حنيفة الحديث على أن المتاع كان ودية أو غصبا لانه لم يذكر فيه البيع انظر تمامها في الاكمال (قوله قال حجاج منصور بن سلمة) (ع) كذا لاكثر وعند ابن عيسى هو منصور بن أبي سلمة وهو الصواب فان أباسلمة اسمه منصور بن سلمة وغير ذلك خطأ الا أن يتأول قوله حدثنا منصور بن سلمة أن ابن أبي خلف وحده هو الذي كناه وهو بعيد من التأويل

* حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ثنا زهير ثنا منصور عن ربيع بن حراش ان حذيفة حدثهم قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم

تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا أعلمت من الخير شيئا قال لا قالوا نذرك قال كنت أداين الناس فأمر فتياي أن ينظروا المعسر وينجوزوا عن الموسر قال قال الله عز وجل (٢٤٣) تجوزوا عنه وحدثنا علي بن حجر واسحق بن

ابراهيم واللعظ لابن حجر قالانناجرير عن المغيرة عن نعيم بن أبي هند عن ربي ابن حراش قال اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة رجل لقي ربه فقال ما علمت قال ما علمت من الخير الا أني كنت رجلا ذاملا فكنت أطلب به الناس فكنت أقبل الميسور وأتجاوز عن المعسر فقال تجاوزوا عن عبيدي قال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حدثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عبد الملك بن عمير عن

ربي بن حراش عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا مات فدخل الجنة فقيل له ما كنت تعمل قال فاما ذكر واما ذكر فقال اني كنت أبايع الناس وكنت انظر المعسر وأتجاوز في السكة أوفي النقد فغفر له فقال أبو مسعود وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا أبو خالد الأحمر عن سعد بن طارق عن ربي بن حراش عن

(قوله) تلقت الملائكة روح رجل (ع) فيه فضل المسامحة والانتظار وأن لا يحتقر شيئا من الخير فانه سبحانه وتعالى تجاوز عن هذا بالقليل من العمل والانتظار التأخير والمدى الاجل (قوله) فأمر فتياي (ع) فيه جواز الاذن للعبيد في التجارة والتوكيل عليها والهبات والتقاضى (قوله) انما فيه التوكيل على التقاضى فقط (قوله) أقبل الميسور وأتجاوز عن المعسر (ع) هو بفتح الهمزة والباء الموحدة من القبول والميسور ما يتيسر من الدين وعند أبي جعفر أقبل بضم الهمزة من الاقالة والميسور على هذا صاحب الشئ الميسور والمعسر الشئ المعسر لانه لا يقال للغريم معسر ولا ميسور (قوله) أتجاوز في السكة أو النقد (ع) هو شك من الراوى أى أحد اللغتين قال وعنه السمرقندى أوفى التقديم وهو خطأ وهم (قوله) في سند الآخر أبو سعيد عن أبي خالد عن سعد بن طارق عن ربي بن حراش عن حذيفة قال أتى الله بعبد من عباده الحديث وقوله فيه ولا يكتفون الله حديثا أى لا يكتفون شيئا من أعمالهم اذ لو كفوا شهدت عليهم الجوارح (قوله) وكان من خلق الجواز (ط) يعنى عن حقوقه فيؤخر من حل أجله ويسقط بعض الحق ويسامح في التقاضى (قوله) أنا حق بذامنك (ط) كلام حق لانه سبحانه المتفضل على الحقيقة اذ لا حق عليه لأحد (قوله) في آخر الحديث فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصارى هكذا سمعنا ذلك من في رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) كذا وقع هذا السند والحديث انما هو محفوظ لأبي مسعود

باب فضل انظار المعسر

ش ربي بكسر الراء وسكون الباء ابن حراش بكسر الحاء المهملة وفتح الراء المخففة وآخره شين مجمة ونعيم بن أبي هند بضم النون مصغرا وخالد بن خدش بكسر الحاء المجمة وفتح الدال المهملة المخففة وآخره شين مجمة (قوله) تلقت الملائكة روح رجل (ع) فيه فضل المسامحة والانتظار وأن لا يحتقر من الخير شيئا (قوله) فأمر فتياي (ع) فيه جواز الاذن للعبيد في التجارة والتوكيل عليها والهبات والتقاضى (ب) انما فيه التوكيل على التقاضى فقط (قوله) في نظر لان الأخذ من الشئ أعم من أن يكون من جهة النص أو الفياس وكل الامور هي من باب واحد والله تعالى أعلم (قوله) أقبل الميسور وأتجاوز عن المعسر (ع) هو بفتح الهمزة والباء الموحدة من القبول والميسور ما يتيسر من الدين وعن أبي جعفر أقبل بضم الهمزة من الاقالة والميسور على هذا صاحب الشئ الميسور والمعسر الشئ المعسر لانه لا يقال للغريم ميسور ولا معسر (قوله) أتجاوز في السكة أو النقد (ع) هو شك من الراوى (قوله) وكان من خلق الجواز (ط) يعنى عن حقوقه فيؤخر من حل أجله ويسقط بعض الحق ويسامحه في التقاضى (قوله) أنا حق بذامنك (ط) كلام حق لانه سبحانه المتفضل على الحقيقة اذ لا حق عليه لأحد (قوله) فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو سعيد الانصارى (ع) كذا وقع في هذا السند والحديث انما هو محفوظ لأبي مسعود وأبو مسعود هذا

حذيفة قال أتى الله تعالى بعبد من عباده آناه الله مالا فقال له ماذا عملت في الدنيا قال ولا يكتفون الله حديثا قال يارب آتيني مالك فكنت أبايع الناس وكان من خلق الجواز فكنت أتيسر على الموسر وأنظر المعسر فقال الله عز وجل أنا حق بذامنك تجاوزوا عن عبيدي فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصارى هكذا سمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا

يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وإسحاق بن إبراهيم واللفظ ليحيى قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود قال (٢٤٤) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوسب رجل

وأبو مسعود هذا هو عقبة بن عمر والانصاري وأما عقبة بن عامر الجهني فليس له فيه شيء قال الدارقطني والوهم فيه إنما هو من أبي خالد الأحمر وصوابه فقال عقبة بن عمر أبو مسعود الانصاري على أن أبا مسعود بدل من عقبة (قوله في الآخر حوسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء) (ط) هو عام مخصوص لأن عنده الإيمان ولذلك يجوز أن لا يفرض أن يشرك به واللأن بقوله أنه كان ممن قام بالفرائض لأنه كان ممن وقى شئ نفسه فالمعنى أنه لم يوجد له من النوافل إلا هذا ويحتمل أن له نوافل آخر لكن هذا غلب عليه فلم يذكرها إكتفاء بهذا ويحتمل أن يكون المراد بالخير المال فيكون المعنى أنه لم يوجد له فعل بر في المال إلا انتظار المعسر (قوله فلينفس عن معسر أو يضع عنه) (ع) التنفيس المذفي الأجل والتأخير ومنه والصح إذا تنفس أي امتدحت صارت هار وقديكون معنى بنفس يفرج ومنه حديث من نفس عن مسلم كربة ففرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ﴿قلت﴾ قال القرافي ثواب المندوب قد يكون أكمل من ثواب الواجب كاسقاط الدين رأساً المندوب إليه فإنه أفضل من الانتظار الواجب والجواب أن الاسقاط المندوب إليه يستلزم الانتظار الواجب فهو أخص لأن الاسقاط انظار وزيادة

كتاب الحوالة

هو عقبة بن عمر الانصاري وأما عقبة بن عامر الجهني فليس له فيه شيء قال الدارقطني والوهم فيه إنما هو من أبي خالد الأحمر وصوابه فقال عقبة بن عمر أبو سعيد الانصاري على أن أبا مسعود بدل من عقبة (قوله فلم يوجد له من الخير شيء) هو عام مخصوص لأن عنده الإيمان (ب) والأليق أنه كان ممن قام بالفرائض لأنه كان ممن وقى شئ نفسه فالمعنى لم يوجد له من النوافل إلا هذا ويحتمل أن له نوافل آخر لكن هذا غلب عليه ويحتمل أن يكون المراد بالخير المال فالمعنى أنه لم يوجد له فعل بر في المال إلا انتظار المعسر (قوله لعل الله يتجاوز عنا) ﴿قلت﴾ قال بعضهم كيف قال تجاوز عنا ثم قال يتجاوز عنه وأجاب بأن المائل أراد نفسه ولكن جمع الضمير إرادة أن يتجاوز عن فعل مثل هذا الفعل ليدخل فيه دخولا أولياً (قوله فلينفس عن معسر) التنفيس المذ في الأجل ومنه والصح إذا تنفس أي امتدحت صارت هاراً أو يكون معنى تنفس فرج ومنه من نفس عن مسلم كربة ففرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة قال القرافي ثواب المندوب قد يكون أكمل من ثواب الواجب كاسقاط الدين رأساً فإنه مندوب إليه وهو أفضل من الانتظار الواجب وأجيب بأن الاسقاط المندوب إليه فيه الانتظار الواجب وزيادة ونظيره صلاة الجماعة مع صلاة الفرد وهذا إنما هو جواب عن هذا المثال الخاص والافالابتداء بالسلام سنة وهو أفضل من الرد الواجب بدليل وخبرهما الذي يبدأ بالسلام

كتاب الحوالة

من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان بحالط الناس وكان موسراً فكان يامر غلامه أن يتجاوزوا عن المعسر قال قال الله عز وجل نحن أحق بذلك منه نتجاوز وأعنه حدثنا منصور بن أبي مزاحم ومحمد بن جعفر بن زياد قال منصور ثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري وقال ابن جعفر أخبرنا إبراهيم وهو ابن سعد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان رجل يد ابن الناس فكان يقول لفتاه إذا أتيت معسراً فتجاوز عنه لعل الله يتجاوز عنا فلقى الله فتجاوز عنه ﴿وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله ﴿حدثنا أبو الهيثم خالد بن خدش ابن عجلان ثنا حماد بن زيد عن أبوب عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة أن أبا قتادة طلب غريمه فتمارى عنه ثم وجدته فقال في معسر فقال الله قال الله قال فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سره أن ينجي الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه وحدثني

(قوله مطل الغنى) (ع) المطل منع قضاء ما استحق أدائه (ط) مع التمكن من ذلك وطلب صاحب الحق حقه (ع) وهو مضاف الى الساعل وجعله بعضهم مضافا الى المفعول وان الغنى هو المطول وانه وان كان غنيا فظلم وهو بعيد * قلت * وعلى انه مضاف الى المفعول وان الغنى هو المطول فالتقدير ان يطل بضم الياء فيكون المصدر مبني على الم بسم فاعله وفي صحة بناءه لذلك خلاف في العربية (قوله ظلم) (ط) الظلم وضع الشيء في غير موضعه والمطل وضع المنع من القضاء موضع القضاء (ع) ومع كونه ظلمافا خالف هل هو جرحه او حتى يكون ذلك عادته وهو يدل ان مطل المعسر ليس بظلم لانه انما فصل ما يجب من انظاره وهو ايضا يدل ان الحوالة لا تكون الا بالحال لانه لا يكون المطل حتى يحل الحق (قوله) واذا اتبع أحدكم على ملي فليتب (ع) هو يسكون التاء فيهما وبعض المحدثين شددوا في الأول والوجه اسكانها لانه يقال تبع الرجل بحق أتبعه تباعة وأتاله تبيع قال الله تعالى ثم لا تجدوا لكم علينا تبعا كل ذلك بالتخفيف والمعنى اذا أحيل أحدكم فليحتل (ط) الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة * قلت * زاد ابن الحاجب تبرأ بها الأولى وتعب عليه بان النقل حقيقة انما هو في الاجسام وبان قوله تبرأ بها الأولى حشوا لا يفيد ادخال شيء في الحد ولا اخرج منه * ابن عبد السلام هو زيادة بيان ثم هو حكم الحوالة وتابع لها وحكم الحقيقة لا يؤخذ في تعريضها قال وعرفها عبد الوهاب بانها تحويل الحق من ذمة الى أخرى قال وأخذ لفظ الحق بدلا من لفظ الدين أو لان الدين لا يصدق على المنافع الابتكاف * وقال الشيخ لا تكاف في صدق الدين على المنافع المضمونة وهي المعروضات للحوالة (م) والكلام في الحوالة في ثلاثة فصول هل يجبر المحال وهل يشترط رضا المحال عليه وهل تبرأ ذمة لحيث ان فات الأول فالجهر ورعى انه لا يجبر ولكن يندب * وقال داود يجبر وسبب الخلاف اختلاف الأصوليين في الامر المجرد هل يحمل على الوجوب أو على الندب ومن حمله على الندب أكد مذهبه هنا بأن الطالب انما عامل لهذه الذمة وقال صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شتر وطهم وأيضافانه لك هذه الذمة ولا يجبر أحد

(قوله مطل الغنى ظلم) المطل منع قضاء ما استحق أدائه (ط) مع التمكن من ذلك وطلب صاحب الحق حقه (ع) وهو مضاف الى الفاعل وجعله بعضهم مضافا الى المفعول وان الغنى هو المطول (ب) يلزم أن يكون المصدر مبني على المفعول وفيه خلاف والظلم وضع الشيء في غير محله (ع) ومع كونه ظلمافا هل هو جرحه أو حتى يكون ذلك عادته وهو يدل ان مطل المعسر ليس بظلم (ح) وفي غير مسلم الى الواجب جعل عقوبته وعرضه الى بفتح اللام وتشديد الياء وهو المطل والواجب بالجيم المؤسر قال العلماء يحمل عرضه بان يقول ظلمي مطلني وعقوبته الحبس والتعزير (قوله) واذا اتبع أحدكم على ملي فليتب (ع) يسكون التاء فيهما وبعض المحدثين شددوا في الثانية والصواب الأول والمعنى اذا أحيل أحدكم فليحتل * قلت * ووجه مناسبة الامر بالاحتياط لاول الحديث وهو مطل الغنى ظلم انه كالباعث على قبول الاحتيال والعمل بمقتضى الامر به من حيث ان المحال عليه لما كان غنيا لم أن يأمر رب الدين من مطله لان مطل الغنى ظلم والظلم لا يمكن منه فاعله ففي قبول الاحتياط حصول الفرق مع الأمن مما يخاف (ط) الحوالة نقل الحق من ذمة الى ذمة (ب) زاد ابن الحاجب تبرأ بها الأولى وتعب عليه بان النقل حقيقة انما هو في الاجسام وبان قوله تبرأ بها الأولى حشوا لا يفيد ادخال شيء في الحد ولا اخرج منه * ابن عبد السلام هو زيادة بيان ثم هو حكم الحوالة وتابع لها وحكم الحقيقة لا يؤخذ من تعريضها قال وعرفها عبد الوهاب بانها تحويل الحق من ذمة الى أخرى قال وأخذ لفظ

أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب
أخبرني جرير بن حازم عن
أبي بصير هذا الاسناد نحوه
* حدثنا يحيى بن يحيى قال
قرأت على مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال مطل
الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم
على ملي فليتب * حدثنا
اصحق بن ابراهيم أخبرنا
عيسى بن يونس ح وثنا
محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق
قالا جميعا ثنا معمر عن همام
ابن منبه عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
بمثله * وحدثنا أبو بكر بن
أبي شيبة أخبرنا وكيع ح
وحدثني محمد بن حاتم أخبرنا
يحيى بن سعيد جميعا عن
ابن جريج عن أبي الزبير
عن جابر بن عبد الله قال

على بيع مملك وأما الثاني فقال الشافعي وأبو حنيفة لا يشترط رضا المحال عليه وقال الاصطخري
 يشترط وقال مالك لا يشترط الآن يكون المحال عدو المحال عليه ويرد على الاصطخري قوله فليتبّع
 ولم يشترط رضا المحال عليه وقياساً على الوكيل على القبض فإنه لا يشترط رضا الموكل عليه ووجه
 اشتراط مالك أن لا يكون عدو الآن في حالة العدو وضراراً بالمحال عليه ولم يعامل على الاضرار به
 قلت وقال ابن شعبان يشترط رضاه كقول الاصطخري وعلى المشهور أنه لا يشترط فاختلف
 الأندلسيون والموتقون هل يشترط حضوره وإقراره كما يشترط في بيع الدين * ابن عبد السلام ولعل
 هذا الخلاف على الخلاف الذي بين الشيوخ في الحوالة هل هي أصل بنفسها أم مستثناة من بيع
 الدين بالدين فعلى الأول لا يشترط وعلى الثاني يسلك بهما سلك البيع إلا في القدر الذي وقعت فيه
 الرخصة (ع) قال القاضي ابن نصر الحوالة مستثناة من بيع الدين بالدين وقال الباجي ليست مستثناة
 منها لانا نشترط حلول الدين المحال به وثبوت الدين المحال عليه وانما هي من باب البيع لأن ذمة المحيل تبرى
 بنفس الحوالة (م) وأما الثالث فقال الشافعي الحوالة تبرى المحيل وقال زفر لا تبرى وقال مالك تبرى
 الآن يفر من فلس المحال عليه وبتوجيه ما قال مالك يصح الرد على المذهبين ووجه أن الحوالة
 كالبيع فكأن البيع ينقل الملك ويبرى ذمة كل من المتبايعين الا عند الاطلاع على ما يوجب
 التراجع من عيب أو استحقاق فكذلك الحوالة تبرى ذمة المحيل الآن يفر من فلس محال عليه
 فيكون ذلك كعيب يوجب الرجوع ولاجل أن الحوالة كالبيع استثنيت من بيع الدين بالدين
 قلت ما ذكر من أنها تبرى ذمة المحيل انما ذلك إذا كانت على أصل دين لأن الحوالة نقل
 الدين من ذمة إلى ذمة فلا بد أن تكون الذمة المنقول اليها مشغولة وان لم تكن على أصل دين فقال
 الباجي هي حالة عند جمهور أصحابنا كانت بلفظ الحوالة أو الحالة الا ما قال ابن الماجشون انها إذا
 كانت بلفظ الحوالة فهي حوالة وان كانت بلفظ الحالة فهي حالة يرجع على المحيل الآن يعلم المحال
 أنه لا شيء على المحال عليه

﴿ أحاديث النهي عن بيع فضل الماء ﴾

الحق بدلاً من لفظ الدين أولى لأن الدين لا يصدق على المنافع الا بتكلف وقال الشيخ لا تكلف في
 صدق الدين على المنافع المضمونة للحوالة (م) والجمهور وعلى أن الأمر في قوله فليتبّع أمر ندب وقال
 داود هو للوجوب ويجبر المحال على قبول الحوالة وهل يشترط رضا المحال عليه اشتراط الشافعي وأبو
 حنيفة ولم يشترطه الاصطخري ولم يشترطه مالك الآن يكون المحال عليه عدو للمحال (ب) وقال ابن
 شعبان يشترط رضاه كقول الاصطخري وعلى المشهور أنه لا يشترط فاختلف الأندلسيون
 والموتقون هل يشترط حضوره وإقراره كما يشترط في بيع الدين * ابن عبد السلام ولعل هذا
 الخلاف على الخلاف الذي بين الشيوخ في الحوالة هل هي أصل بنفسها أم مستثناة من بيع الدين
 بالدين فعلى الأول لا يشترط وعلى الثاني يسلك بهما سلك البيع إلا في القدر الذي وقعت فيه الرخصة (م)
 وهل تبرى ذمة المحيل قال زفر لا تبرى وقال مالك تبرى الآن يفر من فلس المحال عليه ووجه قول مالك أن
 الحوالة كالبيع فلا رجوع الا بالاطلاع على العيب أو ما في معناه (ب) انما تبرى إذا كانت الحوالة
 على أصل دين والافعال الباجي هي حالة عند الجمهور من أصحابنا كانت بلفظ الحوالة أو الحالة
 الا ما قال ابن الماجشون انها ان كانت بلفظ الحوالة فهي حوالة وان كانت بلفظ الحالة فهي حالة
 ترجع على المحيل ولا يرجع عليه في الأول الآن يعلم المحال أنه لا شيء من المحال عليه

(قوله نهى عن بيع فضل الماء) (م) اختلف فيمن حفر بئر ماشية في الضياف فيعندنا انه لا يمنع الفضل بل يبذله بغير عوض * وقال بعض الناس لا يمنعه ويبذله بالقيمة قياسا على المضطر لطعام الغير لحياء نفسه فانه لا يحل له به منعه لكن يلزمه بذله بعوض وما وقع من النهي هنا عن بيع الفضل يعصده ما ظاهرا وقياسهم على الطعام لا يصح لان الطعام يضر بذله به لانه لا يتخلفه الا بشقة والماء ما ذهب منه يرجع * قلت * قال في حريم البئر من المدونة ولا يتابع بشر الماشية وان احتاج اليها أهلها ولا يمنع فضل ماؤها بخلاف بئر الزرع في ذلك وقال فيها أيضا ومن حفر بئرا في غير ملكه لسقيه أو ماشيته فلا يمنع فضلها وان منعه حل قتاله فان لم يقو المسافر ون على دفعه حتى ماتوا عطشا فدياتهم على عاقلته وعليه هو السكفارة مع وجيع الادب (قوله نهى عن بيع فضل الماء) (م) زعم بعضهم ان الاجماع على جواز بيع ما حيز من الماء من المباح الاصل كمن أخذ شيئا من رجلة وحكى بعضهم فيه خلافا شاذا لا يعتد به وحمل هذا النهي على انه باع مجهولا منه أو ما احتقره في غير أرضه للسيل أو على انه نهى ندب لاحتقار الثمن وحاجة الناس اليه (ط) وتأوله بعضهم على ان المراد بالماء ماء الفحل في الاتزاء وهو بعيد لانه عطفه عليه في الطريق الآخر فيكون تكرارا (قوله في الآخر عن بيع ضرب الجمل) (م) اختلف في استئجار الفحل للاتزاء فمنه الشافعي وأبو حنيفة لهذا الحديث وحديث النهي عن بيع عسيب الفحل ولما في ذلك من الجهالة والغرر وأجاز مالك اجارة الفحل للاتزاء مدة معلومة أو زوات معدودة قال بعض أصحابنا هم مسئلتان اجارة الفحل للاتزاء والثانية شراءه فحس نجيز الأولى ونمنع الثانية كما نجيز استئجار الظئر للارضاع ونمنع شراء حليها ولعل المخالف رأى ان المبيع لا يشعر بنزوات معدودة ولا أمده معلوم فلذلك منع وأصحابنا يجملون المعاوضة على شيء معلوم مع أن الضرورة تدعو الى اجازته فيعمل الحديث على بيع الضراب أو على أنه ندب الى مكارم الاخلاق والندب الى عاريتة ليس كتر النسل * قلت * ضرب الفحل نزوه على الناقه على وجه يصل ماؤه الى الرحم وتعلق الأثني به فان كان المشتري هذا فلا يختلف في المنع لما فيه من الغرر والجهالة في انفصال الماء عن الفحل وفي حصوله في الرحم وفي حمل الأثني منه * والحاصل ان علل النهي بانه ليس من مكارم الاخلاق عم النهي

باب النهي عن فضل الماء *

* (قوله نهى عن بيع فضل الماء) اختلف فيمن حفر بئر ماشية في الضياف فيعندنا انه لا يمنع الفضل بل يبذله بغير عوض وقال بعض لا يمنعه ويبذله بالقيمة قياسا على المضطر لطعام الغير لحياء نفسه فانه لا يحل له به منعه لكن يلزمه بذله بعوض ورد القياس بظهور الفرق بان الطعام يضر بذله به لانه لا يتخلفه الا بشقة والماء ما ذهب اليه يرجع (قوله نهى عن بيع فضل الماء) (م) زعم بعضهم ان الاجماع على جواز بيع ما حيز من الماء المباح الاصل كمن أخذ شيئا من رجلة مثلا وحكى بعضهم فيه خلافا شاذا لا يعتد به وحمل هذا النهي على انه باع مجهولا منه أو ما احتقره في غير أرضه للسيل أو على انه نهى ندب لاحتقار الثمن وحاجة الناس اليه (ط) وتأوله بعضهم على ان المراد بالماء ماء الفحل في الاتزاء وهو بعيد لانه عطف عليه في الطريق الآخر فيكون تكرارا (قوله عن بيع ضرب الجمل) استئجار الفحل للاتزاء منعه الشافعي وأبو حنيفة لهذا الحديث وأجاز مالك بشرط تعيين المرة أو عدد النزوات (ب) ضرب الفحل نزوه على الأثني على وجه يصل ماؤه الى الرحم وتعلق الأثني به فان كان المشتري هذا فلا يختلف في المنع لما فيه من الغرر والجهالة بانفصال الماء عن الفحل وفي حصوله في

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء * وحدنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عبادة ثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضرب الجمل

حتى الصور الجائزة وان علل بالغرر والجهالة خص بما فيه ذلك (قوله) وعن بيع الماء والارض
لتحترث (هو نوع مما تقدم من النهي عن كراء الارض

﴿ أحاديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا ﴾

(ع) الكلا بفتح الكاف وبالمهمزة مقصورا قال أبو القاسم الزجاجي هو اسم لجميع النيات ثم الاخضر
منه يسمى الرطب بضم الراء وسكون الطاء والكلام مقصور واليابس يسمى خشيشا ومنه يقال
للمائة أحشت ولدها اذا ألقته يابسا وحشت يد فلان اذا يبست ومعنى الحديث أن من شق ماء بفلاة
وكان حول ذلك الماء كلا لا يوصل الى رعيه الا اذا كانت المواشي ترد ذلك الماء فهي صاحب الماء
أن يمنع فضله لانه اذا منعه منع رعي ذلك الكلا والكلا لا يمنع لما في منعه من الاضرار بالناس (ط)
فاللام للعاقبة مثلها في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون الآية والحديث حجة لنا في القول بسد الذرائع
لانه انما نهى عن منع فضل الماء لما يؤدى اليه من منع الكلا وهذا انما هو فيمن حفر البئر في غير
ملكه وأما من حفرها في ملكه ولم يتصدق بها ولا بأحبال اللباس فله منعها وقد اختلف شيوخنا فيمن
نبت في أرضه كلا هل هو أحق به أو هو وغيره فيه سواء أو هو أحق بقدر حاجته منه على تفصيل
في كتب الفقه (قوله في الآخر لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا) (ع) هو من معنى الذي قبله
لانه اذا منع الفضل الا بئس فكانه انما باع الكلا والكلا لا يباع

﴿ أحاديث النهي عن ثمن الكلب ﴾

(قوله نهى عن ثمن الكلب) (م) قد قدمنا في صدر كتاب البيوع العقد الذي يعرف منه علة الجواز
فيما يجوز بيعه وعلة المنع فيما يمنع بيعه فن أراد تحقيق ذلك فلينظر هناك ونشير هنا الى ما تكمل

الرحم وفي حمل الأنثى * والحاصل ان علل النهي بانه ليس من مكارم الاخلاق عم النهي حتى الصور
الجائزة وان علل بالغرر والجهالة خص بما فيه ذلك (قوله والارض لتحترث) هو من معنى ما تقدم
من النهي عن كراء الارض (قوله لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا) بفتح الكاف والمهمزة مقصور
وهو اسم لجميع النباتات سواء كان رطبا أو يابسا وأما الخلا مقصور غير مهموز والعصب فمختص
بالرطب ويقال له أيضا الرطب بضم الراء وسكون الطاء واليابس يسمى خشيشا ومنه يقال للمائة
أحشت ولدها اذا ألقته يابسا وحشت يد فلان اذا يبست ومعنى الحديث ان من شق ماء في فلاة وكان
حول الماء كلا لا يوصل الى رعيه الا اذا كانت المواشي ترد ذلك الماء فهي صاحب الماء أن يمنع
فضله لانه اذا منعه منع رعي ذلك الكلا (ط) فاللام للعاقبة وهذا انما هو فيمن حفر بئرا في غير ملكه
وأما من حفرها في ملكه ولم يتصدق بها ولا بأحبال اللباس فله منعها * وقد اختلف شيوخنا فيمن نبت
بأرضه كلا هل هو أحق به أو هو وغيره سواء أو هو أحق بقدر حاجته على تفصيل في كتب الفقه
(قوله لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا) (ع) هو من معنى الذي قبله لانه اذا منع الفضل الا بئس
فكانه انما باع الكلا والكلا لا يباع

﴿ باب النهي عن ثمن الكلب ﴾

﴿ ش ﴾ ابراهيم بن قارظ الطاء أحت الذال المعجمة * ومعقل بكسر القاف (قوله نهى عن ثمن الكلب)
أما الكلب المنهى عن اتخاذه فانه لا يجوز بيعه باتفاق وأما المأذون في اتخاذه فقد اختلف في حوا

وعن بيع الماء والارض
لتحترث فعن ذلك نهى
النبي صلى الله عليه
وسلم * وحدثننا يحيى
ابن يحيى قال قرأت على
مالك ح وثنا قتيبة ثنا
كلاهما عن أبي الزناد عن
الاعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يمنع فضل الماء
ليمنع به الكلا * وحدثننا
أبو الطاهر وحرمة واللفظ
لحرمة قال أخبرنا ابن وهب
أخبرني يونس عن ابن
شهاب حدثني سعيد بن
المسيب وأبو سلمة بن عبد
الرحمن أن أبا هريرة قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تمنعوا فضل الماء
لتمنعوا به الكلا * وحدثننا
أحمد بن عثمان النوفلي ثنا
أبو عاصم الضحاك بن محمد
ثنا ابن جريج أخبرني زياد
ابن سعد أن هلال بن أسامة
أخبره أن أبا سلمة بن عبد
الرحمن أخبره أنه سمع أبا
هريرة يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا يباع فضل الماء ليباع
به الكلا حدثنا يحيى
ابن يحيى قال قرأت على
مالك عن ابن شهاب عن
أبي بكر بن عبد الرحمن
عن أبي مسعود الانصاري
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن ثمن
الكلب

به الفائدة فاعلم أن كل حيوان ليس بنجس ولا ذى حرمة ينتفع به في الحال أو في المآل فبيعه جائز فلا
 يباع الكلب لنجاسته عندهم من يرى نجاسته كالشافعي كما لا يتابع العذرة وأما عندنا فلا يباع للنهي عن
 اتخاذه * واختلف في المأذون في اتخاذه لزراع أو صيد فنأصحنا من كره بيعه لهذا الحديث
 ورأى أن ائحة المنفعة لا تتبع البيع كأم الولد ينتفع بها ولا يتابع * ومنهم من أجاز بيعه وحل هذا الحديث
 على غير المأذون في اتخاذه أو أنه كان حين الأمر يقتل الكلاب ثم وقعت الرخصة في الثلاث ولا يتابع
 أم الولد ولا المدبر ولا المكاتب ولا المعتق إلى أجل لما فهم من عقد الحرية ولا يتابع حشرات الأرض
 وشبهها لعدم النفع بها في الحال والمآل ويباع صغير الرقيق للانتفاع به في المستقبل وأما المستأجر
 والمخدم وإن انتفع بهما في المستقبل فعلة المنع من بيعهما شيء آخر (ع) اختلف قول مالك في بيع
 المأذون في اتخاذه فأجازه مرة وهو مذهب أبي حنيفة ومنعه مرة واختلف في تأويل قوله بالمنع هل هو
 على الكراهة لقوله في الموطأ كره عن الكلب ولقوله في رواية ابن نافع لا بأس ببيعه في الميراث
 والمغانم أو هو على التحريم وهو قول الشافعي * وابن الماسم يكرهه للبائع يميز المشتري للضرورة
 إليه **قلت** * فالتمصل فيه من كلامه أربعة بالجواز قال ابن كرامة وسخنون قال سحنون ونحج
 بقتنه وعلى القول بمنع البيع اختلف هل على قاتله قيمة فأعقطها مالك في غير المأذون في
 اتخاذه وأوجبها في المأذون * وأوجبها أبو حنيفة في الجميع * وأسقطها الشافعي وأحمد في الجميع ولم
 يختلف في منع بيع غير المأذون وانظر هل يجوز بيع القرد فإن صح ما يقال أنه ينتفع به للحرس
 فبيعه جائز * وأما منفعة الكسب به على الحيوانات والدور فلم يشهد الشرع باعتبارها بخلاف
 منفعة الصون والحرس وأما ما يؤخذ من لعوض على اللعب به فخرام لأنه من أكل أموال الناس
 بالباطل ويلحق بالحشرات من في السباق من الحيوان الغير المأكول لأنه لا منفعة فيه فهو
 من أكل أموال الناس بالباطل وكذلك المريض مرضاً مخوفاً والحامل المقرب على الأصح
 فيهما وأما المرض غير المخوف فلا يمنع بيعه لأن الأصل السلامة وكذلك الطير في الهواء والحوت
 في الماء والبعير الشارد والمبيد الآبق لا يجوز بيع شيء من ذلك لعدم النفع به أولاً لأنه غير مقدور
 على تسليمه **(قول ومهر البغى) (م)** البغى هي الزانية ومهرها ما تأخذ على الزنا وأصل بغى بغى و
 على وزن فمول بمعنى فاعلة وهو صفة لمؤنث ولذلك سقطت الناء كما تسقط إذا كانت بمعنى مفعول
 كركوب وحلوب ولا يجوز أن يكون بغياها هنا فيملاذلو كانت كذلك لزمت الماء كأمراة حليلة
 وكريمة يقال بغت المرأة تبغى بغاء بكسر الباء والمد قال تعالى ولا تكرر هو فتياكم الآية ويجمع

ومهر البغى

بيعه على خمسة أقوال * المنع مطلقاً * والجواز مطلقاً وهما المالك زاد سنون في البيان أبيه وأصح بشبه
 * وروى ابن القاسم كراهة بيعه وعن ابن القاسم أيضاً يجوز شراؤه ويمنع بيعه * وعن مالك جواز بيعه
 في الميراث والدين والمغانم ويكره بيعه ابتداءً والأول هو المشهور ثم على المنع اختلف هل على قاتله قيمة
 * أوجبها أبو حنيفة مطلقاً * وأسقطها الشافعي وأحمد مطلقاً * وأوجبها مالك في المأذون دون غيره
 (ب) وانظر هل يجوز بيع القرد فإن صح ما يقال أنه ينتفع به للحرس فبيعه جائز وأما منفعة الكسب
 به على الحيوانات والدور فلم يشهد الشرع باعتبارها بخلاف منفعة الصون والحرس وأما ما يؤخذ من
 العوض على اللعب به فخرام لأنه من أكل أموال الناس بالباطل **(قول ومهر البغى)** هي الزانية
 ومهرها ما تأخذ على الزنا وأصل بغى بغى و على وزن فمول بمعنى فاعلة وهو صفة للمؤنث ولذلك سقطت
 الناء كما تسقط إذا كانت بمعنى مفعول كركوب وحلوب **قلت** * يقال بغت المرأة تبغى بغاء

بني على بغايا (ع) ولم يختلف في حرمة مهر البغي لانه عوض عن محرم (م) وانما سمي مهر الشبهة بالمهر في الصورة وما في غير مسلم من النهي عن كسب البغي يرجع الى ما تقدم من مهر البغي بدليل قوله الا كسب يدها ولا خلاف في حرمة أجرة المغنية والنائحة ﴿قلت﴾ وانظر اذا نابت البغي هل يلزمها الصدقة بالمهر الذي أخذت قياسا على المسلم يبيع خرافانه يتصدق بتهاعليه أو ترده لمن أخذته منه قياسا على من باع أم ولده فانه يرديعه ولم أر في ذلك نصا وتشبيها بمسئلة الخمر أوى (قوله) وحلوان (الكاهن) (م) هو ما يأخذ عنه عن كهنته من قولهم حلوت الرجل اذا حبوته بشئ أعطته اياه * أبو عبيد وأصله من الخلاوة شبه ما يعطاه الكاهن بشئ حلوا لأخذه اياه سهلا دون كلفة يقال حلوت الرجل اذا أطعمته الحلو وعسلته اذا أطعمته العسل والحلوان أيضا الرشوة * أبو عبيد والحلوان في غير هذا ما يأخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه وهو عيب عند النساء قالت امرأة تمدح زوجها * لا يأخذ الحلوان من بناتنا (م) ولا خلاف في حرمة ما يأخذ الكاهن لان ما يتون به باطل وحله كذب قال تعالى تنزل على كل أفاك أثيم الآية وهو من أكل أموال الناس بالباطل (د) قال الخطابي وحلوان العراف أيضا حرام قال الكاهن من يخبر عن وقوع الأشياء في المستقبل ويدهى رؤية الاسرار * والعراف من يدعى معرفة الشيء المستور كالمسروق والضالة قال وان كان في العرب كهنة يدعون معرفة كثير من الامور فبعضهم يزعم أن له رثيما من الجن وتابعه يلتمس اليه لأخبار وبعضهم يزعم أنه يدرك الأشياء بفهم أعطيه وكان منهم يسمى عرافا وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقدّمات أسباب يستدل بها على مواضعها كالشيء يسرق فيعرف المتهم به والمرأة تنم ربه فيعرف من صاحبها ونحو ذلك ومنهم من يسمى المنجم كاهنا * الماوردي في الاحكام السلطانية وينهى المحتسب من يتكسب بالكهانة واللاهو ويؤدب عليه الأخذ والمعطى ﴿قلت﴾ وكذلك لا يحل ما يأخذ الذي يكتب البراءة لرد التليفة لانه من السحر وسئل الشيخ عن ذهب له حوائج فقرا في دقيق وأخذ يطعمه ناسا اتهمهم وكانت فيهم امرأة حامل فقالت ان أطعمتوني منه فأنا أموت فطعمت منه فماتت فأجاب بانه ليس عليه الا الأدب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان كان رقيه بالرقى

وحلوان الكاهن * وحدنا
قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح
عن الليث بن سعد حدثنا
أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا
سفيان بن عيينة كلاهما
عن الزهري بهذا الاسناد
منه وفي حديث الليث
من رواية ابن ربح انه سمع
أبا سعيد * وحدني محمد
ابن حاتم ثنا يحيى بن سعيد
القطان عن محمد بن يوسف
قال سمعت السائب بن
يزيد يحدث عن رافع بن
خديج قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول

بالكسر اذا زنت فهي بغي قال بعضهم جعل البغاء على زنة العيوب كالخراز والمرء لان الزنا عيب (ب) وانظر اذا نابت البغي هل يلزمها الصدقة بالمهر الذي أخذت قياسا على المسلم يبيع خرافانه يتصدق بتهاعليه أو ترده لمن أخذته منه قياسا على من باع أم ولده فانه يرديعه ولم أر في ذلك نصا وتشبيها بمسئلة الخمر أوى (قوله) وحلوان (الكاهن) وهو ما يأخذ عنه عن كهنته من قولهم حلوت الرجل اذا حبوته بشئ أعطته اياه * أبو عبيد وأصله من الخلاوة شبه المعطى بالشئ الحلوان حيث انه يأخذ سهلا بلا كلفة ولا مشقة ولا خلاف في حرمة وكذا ما يأخذ العراف قال الكاهن من يخبر بوقوع الأشياء في المستقبل ويدهى رؤية الاسرار * والعراف من يدعى معرفة الشيء المستور كالمسروق والضالة * الماوردي في الاحكام السلطانية وينهى المحتسب من يتكسب بالكهانة واللاهو ويؤدب عليه الأخذ والمعطى (ب) وكذلك لا يحل ما يأخذ الذي يكتب البراءة لرد التليفة لانه من السحر وسئل الشيخ عن ذهب له حوائج فقرا في دقيق وأخذ يطعمه ناسا اتهمهم وكانت فيهم امرأة حامل فقالت ان أطعمتوني منه فأنا أموت فطعمت منه فماتت فأجاب بانه ليس عليه الا الأدب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان كان رقيه بالعريية جاز وان كان بالعجمية لم يجز وفيه خلاف وكان الشيخ يقول ان تكر رمنه لرفع بذلك جاز (ط) وفيه ما يدل على حرمة حساب المنجمين وأهل الخط لانه من تعاطى علم الغيب فهو من معنى الكهانة

العربية جازوان كان بالرقى الجمجمة لم يجز وفيه خلاف وكان الشيخ يقول ان تكرر منه النفع بذلك جاز (ط) وفيه ما يدل على حرمة ما يفعله الحساب والمنجمون وأهل الخط لانه من تعاطى علم الغيب فهو من معنى الكهانة * وحكى أبو عمر الاجماع على ذلك (قوله) شر الكسب مهر البني ونمن الكلب وكسب الحجام) (قلت) تقدم الكلام على حرمة مهر البني وأما الكلب غير المأذون في تحاذيه فحقق على منع بيعه فلفظة شر على بابها وهي مثل ما في الآخر من قوله خيث والخيث حرام وأما كسب الحجام (ع) فذهب الجمهور رجوازه لما في الصحيح من انه احتجم وأعطى الأجر وما كان يعطى الحرام ولما في الموطأ والترمذي من انه سأله رجل عن كسب الحجام فنهاه ثم سأله عنها فقال في الثالثة اطعمه رقيقك لان الحرام حرام على الحر والعبد وجعلوا هذه الأحاديث ناسخة لحديث النبي أو انه محمول على التنزيه ومكارم الاخلاق وقد قيل ان النبي عن كسب الحجام انما هو مما كانوا يصنعون في الجاهلية يفسدون الحيوانات ويبيعون ما يجتمع منها من الدم لمن يأكله من الكفار أولم يستعمله في شيء ويعضد ذلك قوله ونهى عن بيع الدم وقيل انما كره لانه لا يشترط شيئا معلوما وهذا لا ينهض حجة لان العلماء أجازوا ما جرت به العادة في المكارمة وان كان لابن حبيب ما ظاهره المنع في كل اجارة حتى يسمى الأجر * وحكى الداودي جواز ما جرت به العادة في معاملة الجزار وبائع العاكمة تدفع اليه الثمن ويعطيك دون أن تسأله أو ان تعرف كيف يبيع وذهب أحمد وفقهاء الحديث الى حلية كسب الحجام للعبد دون الحر على ما في حديث الموطأ والترمذي وفيه ما تقدم (قلت) ما ذكر ابن حبيب من المنع ظاهره حتى في الأخذ به الذي لا يكاد يخالف فيما أعطى وهي مسألة العتية وكتاب ابن المواز في الخياط الذي لا يخالف فيما يعطى وفيها قولان الجواز والمنع للكتابين (ط) وقيل ان كسب الحجام مكره فتكون لفظة شر من باب تعميم المشترك في مسمياته أو من باب استعمالها في القدر المشترك بين الحرام والمكره ولفظة خيث المذكورة في الآخرة بمعنى شر وفيه من الكلام ما رأيت (قوله) في الآخر سألت جابرا عن نمن الكلب والسنور قال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (م) أجاز بيع السنور والجمهور وكرهه أبو هريرة ومجاهد لهذا الحديث وهو عند الجمهور محمول على التنبع لعاريته لانه اذا كان له

وحكى أبو عمر الاجماع على ذلك (قوله) وكسب الحجام (ع) مذهب الجمهور رجوازه والحديث منسوخ بمأثبات في الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الأجر وقيل ان النبي محمول على التنزيه ومكارم الاخلاق وقيل ان النبي مما كانوا يصنعون في الجاهلية يفسدون الحيوانات ويبيعون ما يجتمع من الدم لمن يأكله من الكفار أولم يستعمله في شيء وقيل انما كره لانه لا يشترط شيئا معلوما ولذا لا ينهض حجة لان العلماء أجازوا ما جرت به العادة في المكارمة وان كان لابن حبيب ما ظاهره المنع في كل اجارة حتى يسمى الأجر وذهب أحمد وفقهاء الحديث الى حلية كسب الحجام للعبد دون الحر على ما في حديث الموطأ والترمذي وفيه نظر لان الحرام حرام على الحر والعبد (ب) ما ذكر عن ابن حبيب من المنع ظاهره حتى في الاجير الذي لا يكاد يخالف فيما يعطى وهي مسألة العتية وكتاب ابن المواز في الخياط الذي لا يخالف فيما يعطى وفيها قولان الجواز والمنع للكتابين (ط) وقيل ان كسب الحجام مكره فتكون لفظة شر من باب تعميم المشترك في مسمياته أو من باب استعمالها في القدر المشترك بين الحرام والمكره ولفظة الخيث كذلك (قوله) والسنور (م) أجاز بيع السنور

شر الكسب مهر البني ونمن الكلب وكسب الحجام * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا لوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني ابراهيم بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عن الكلب خيث ومهر البني خيث وكسب الحجام خيث * حدثنا اسحق بن ابراهيم ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد مثله * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا النضر بن شميل ثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير حدثني ابراهيم بن عبد الله عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله * حدثني سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن أبي الزبير قال سألت جابرا عن كسب الكلب والسنور فقال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

فمن شج بعار يمه وحمله بعضهم على الوحشى وعلى بعضهم النهى بأنه لا يضبط وان ربط لم ينتفع به (ط)
 هذا خلاف النفس لانه يضبط (ع) قال أبو عمر حديث السنور لا يثبت رفعه وحديث أبي الزبير عن
 جابر في ذلك لم يروه الا حماد بن سلمة (ع) وأنت ترى في الام كيف رواه غير حماد وهو معقل بن
 عبد الله (د) انما ابن عمر يشير الى تضعيفه وهو غلط لانه قدر واه عن أبي الزبير فثقتان حماد
 ومعقل وأبو الزبير فالحديث ليس بضعيف ولعل زجر يشعر بتخفيف النهى وانه ليس على
 التحريم

❦ أحاديث الامر بقتل الكلاب ❦

(قوله) أمر بقتل الكلاب الحديث وفي الآخر الا كلب صيد أو ماشية وفي الآخر علم بالاسود البهم
 الحديث وفي الآخر ما بهم وبالك الكلاب ثم رخص في كلب الصيد والضرع والزرع (م) حبس
 الكلاب ان كان لها حاجة منع وللحاجة اليه بالكسب به في الصيد أو حراسة قال وذلك ككسب
 المال وحراسته (ع) أخذ مالك وأصحابه وجاعة بالحديث في قتل الكلاب الا ما استثنى منه وذهب
 آخرون الى جواز اتخاذها ونسخ القتل والنهى عن اقتنائها الا في الاسود والذى عندي في تنزيل هذه
 الأحاديث ان ظاهرها أولاً يقتضى عموم القتل والنهى عن الاقتناء ثم نسخ هذا العموم بقصد القتل
 على الاسود البهم ومنع الاقتناء لا في الثلاثة المستثنيات وأشار بعضهم الى أن منع القتل فيما سوى
 الاسود البهم يدل على جواز اقتنائها وليس بظاهر ❦ قلت ❦ يخرج من كلامهم انه لم يختلف في قتل
 الاسود ولا في عدم قتل الثلاثة ويتحصل في قتل غيرها ثلاثة أقوال ❦ العقل للمالك وأصحابه ❦ الثاني المنع
 وجواز الاقتناء ❦ الثالث اختيار القاضي منع العقل ولا يقتنى الا الثلاثة ❦ واختلف في العقل فيما سوى
 الثلاثة (م) واختلف في عدم قتل الثلاث هل هو منسوخ من العام الأول أو كان مخصصاً على ما جاء
 في بعض الأحاديث ❦ قلت ❦ يقدر النسخ انه صلى الله عليه وسلم أمرهم ألا يقتل الكلاب دون
 استثناء فبادروا وقتلوا كل ما وجد من الثلاثة وغيرها ثم بعد ذلك رخص في الثلاثة فيكون هذا
 الترخيص نسخاً للعام عمل على مقتضاه فرفع الحكم عن بعض افراده نسخ لان النسخ رفع الحكم

الجمهور وكرهه أبو هريرة ومجاهد لهذا الحديث وهو عند الجمهور محمول على الندب لعاريته

❦ باب الامر بقتل الكلاب ❦

❦ ش ❦ داود بن رشيد بضم الراء ❦ واسماعيل بن سميع بضم السين المهملة وآخره عين مهملة (قوله)
 أمر بقتل الكلاب الحديث (ع) أخذ مالك وأصحابه وجاعة بالحديث في قتل الكلاب الا
 ما استثنى وذهب آخرون الى جواز اتخاذها ونسخ العقل والنهى عن اتخاذها الا في الاسود والذى
 عندي في تنزيل هذه الأحاديث ان ظاهرها أولاً يقتضى عموم القتل والنهى عن الاقتناء ثم نسخ هذا
 العموم بقصد القتل على الاسود البهم ومنع الاقتناء الا في الثلاثة المستثنيات وأشار بعضهم الى أن منع
 القتل فيما سوى الاسود البهم يدل على جواز اقتنائها وليس بقاصر (ب) يخرج من كلامهم انه لم
 يختلف في قتل الاسود ولا في عدم قتل الثلاثة ويتحصل في غيرها ثلاثة أقوال العقل للمالك وأصحابه
 الثاني المنع وجواز الاقتناء والثالث اختيار القاضي منع القتل ولا يقتنى الا الثلاثة (ع) واختلف في
 اتخاذها للعس في الدور فأجيز قياساً على اتخاذها لحفظ الزرع (ب) لولا المضار المذكور لكان
 قياس كلب الدور على كلب الماشية من قياس أخرى لان منفعة حفظ الدور أكثر لاسبادور

❦ حديثنا يحيى بن يحيى
 قال قرأت على مالك عن
 نافع عن ابن عمر أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أمر
 بقتل الكلاب ❦ حديثنا
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو
 أسامة ثنا عبد الله عن
 نافع عن ابن عمر قال أمر
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بقتل الكلاب فارسل
 في أطراف المدينة أن تقتل
 ❦ وحدثني جريد بن مسعدة
 ثنا بشر يعني ابن مفضل
 ثنا اسمعيل وهو ابن أبيه
 عن نافع عن عبد الله بن
 عمر قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يأمر
 بقتل الكلاب فنبعث
 في المدينة وأطرافها فلا

ابن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب وقال فيه من رواية عمرو بن دينار وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو ماشية فالحديث من هذه الرواية مقيد ومن الأولى مطلق والقضية واحدة فيصير المطلق الى المقيد بالاستثناء المتصل فالثلاثة لم يتناولها فأخرجها انما هو تخصيص متصل والتخصيص عزفا قصر العام على بعض افراده والمخصص متصل ومنفصل فالمتصل كالتخصيص بالاستثناء والشرط والغاية والمنفصل ماسوى ذلك كقوله تعالى اقتلوا المشركين ثم بعد ذلك نهى عن قتل النساء والميد (ع) واختلف في اتخاذها للعس في الدور فأجيز قياسا على اتخاذها لحفظ الزرع وقال بعضهم حديث اتخاذها لحفظ الزرع دليل على ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم ينهاه باتخاذها بقوة المنفعة على اتخاذها ككل منفعة وانما النهى عن اتخاذها بالمنفعة قلت * لولا المضار المذكورة لكان قياس كلب الدور على كلب الماشية من قياس أخرى لان منفعة حفظ الدور أكثر لسياد دور البادية وخيامهم و كلب عس الاسواق ككلب عس الدور اذا كف ضرره عن المارين (ع) وكذلك اختلف في كلب الصيد يتخذ من لا يصيد هل يجوز لظاهر الحديث أو ينهى عنه ويكون معنى الحديث الا كلب صيد لمانته (قوله في الآخر صيد أو كلب غنم أو ماشية) قال أبو هريرة أو كلب زرع (ع) المراد بـ كلب الماشية المأذون في اتخاذ الكلب الذي يسرح معها الذي يحفظها من السارق وبـ كلب الزرع الذي يحفظه من الوحش بالليل أو بالنهار لا الذي يحفظه من السارق وأجاز غير مالك اتخاذها لحفظ من السارق ولم يقل ابن عمر ذلك فوهينار رواية أبي هريرة بل تصحح لمانته لما كان صاحب زرع اعنتى بحفظ هذه الزيادة وبدل على صحتها رواية غير أبي هريرة لها في الام وذكرها مسلم من رواية الحكم عن ابن عمر ولعل ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحقق هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم زادها في حديثه (قوله عليكم بالأسود البهيم ذى النقطتين فانه شيطان) (ع) البهيم الخالص السواد والنقطتان هما نقطتان معروفتان فوق عينيه (قوله فانه شيطان) (د) احتج به أصحابنا وأجمع على أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود ولا يؤكل ما يصيده لانه شيطان * وقال مالك والشافعي والجمهور لا فرق بين الأسود وغيره وليس المراد بالحديث اخراجه من جنس الكلاب وهذا لانه اذا ولع في الاناء غسل كما يغسل من ولوغ غيره (قوله في الآخر أمر بقتل الكلاب) ثم قال ما بالهم وبال الكلاب أى ماشيتهم وشأن الكلاب أى ليتها كوها (قوله الا كلب صيد) حجة لأحد

البادية وخيامهم و كلب عس الاسواق ككلب عس الدور اذا كف ضرره على المارين (ع) وكذلك اختلف في كلب الصيد يتخذ من لا يصيد هل يجوز لظاهر الحديث أو ينهى عنه ويكون المعنى الا كلب صيد لمانته (قوله عليكم بالأسود البهيم) البهيم هو الخالص السواد والنقطتان هما نقطتان معروفتان فوق عينيه (قوله فانه شيطان) (ح) احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا على أنه لا يجوز صيد الكلب الاسود ولا يؤكل ما يصيده لانه شيطان وقال مالك والشافعي لا فرق بين الاسود وغيره وليس المراد بالحديث اخراجه من جنس الكلاب وهذا لانه اذا ولع في الاناء

ثنا يحيى بن سعيد ح وحدثني محمد بن الوليد ثنا محمد بن جعفر وحدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا لنضرح و ثنا محمد بن منتهى حدثنا وهب بن جرير كلهم عن شعبة بهذا الاسناد وقال ابن حاتم في حديثه عن يحيى ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع

القولين في تخصيص الحكم عن يصيد بالكلب لاجن لا يصيد (قولم في الآخر من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو ضاري) (ع) هو للعذري ضار دون ياه وغيره ضاري بالياء والشجرى ضار يابا لياء منصوبة بعدها ألف وتخرج الاولى والثانية على انها من اضافة الشيء الى نفسه كماء البارد ومسجد الجامع أو يكون ضار هنا صفة للرجل المعتاد الصيد كقوله قبل صائد فمما ضار يا استعارة لان الضاري هو الكلب المعلم للصيد وأما الثالثة فاعرابها على الوجه المعروف ﴿قلت﴾ يعني باضافة الشيء الى نفسه اضافة الموصوف الى المصفة فالتقدير مسجد المكان الجامع لا اضافة الشيء الى نفسه حقيقة لانها لا تجوز (قولم نقص من أجره كل يوم قبراطان) (د) اختلف في العمل الذي ينقص منه قبراطان قيل ينقص مما مضى من عمله وقيل من مستقبله ﴿قلت﴾ الاظهر انه من عمل اليوم الذي اقتنى فيه وهو مراده بالمستقبل انظر على هذا ولم يعمل في ذلك اليوم فالظاهر ان ينقص من عمل غيره من الأيام ويشهد لذلك قوله في وصايا المدونة ومن أوصى لرجل بدينار من غلته كل سنة أعطى من سنة الخصب عن سنة الجذب ولو أوصى له بدينار من غلة كل سنة لم يعط من سنة وانظر لولم يوجد له عمل البتة فقال الشيخ عز الدين في مثل هذا (١)

وانظر لو تعددت الكلاب فانه تعدد القراريط كما تعدد في صلاة
الجنائز ولا يبعد أن يخرج في ذلك خلاف من مسألة تعدد الغسل بتعدد الكلاب في الولوع (د)
واختلف في محل نقص القيروطين فقيط قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل قيراط من
عمل الغرض وقيراط من عمل النافلة (ع) واختلف في سبب نقص الإبر باقتناء الكلاب فقيط
لامتناع الملائكة عليهم السلام من دخول البيت بسببها وقيل لما يلحق المار بن من تزويج الكلاب
لهم وقيل عقوبة الخالفة النهي وقيل لأن الكلب يغسل الاناء من ولوعه وهو عند الشافعي نجس فعلى
مقتضيه أن يراقبه في ذلك ولا يكاد يحتفظ وقد يبلغ وهو لا يعلم فيدخل عليه بسبب هذه الوجوه من
السيئات ما ينقص أجره في يومه وقيل يكون ذلك مذاهب أجره في إحسانه اليه لما جاء في كل ذي كبد

غسل كما يغسل من ولوغ غيره (قوله أوصاري) (ع) هو للعذري دون ياء ولغيره بالياء وللشجرى صار يابياء منونة وبعدها ألف وتخرج الأولى والثانية على أنهما من إضافة الشئ الى نفسه كما البارد ومسجد الجامع أو يكون صار هنا صفة للرجل المعتاد الصيد لان الضارى هو الكلب المعلم للصيد وأما الثلاثة فاعرابها على الوجه المعروف (ح) يقال ضرى الكلب يضرى كشرب يشرب ضراء وضراوة وأضراء صاحبه أى عوده ذلك وقد ضرى الصيد إذا هيج به (قوله نقص من أجره كل يوم قبراطان) (ح) اختلف في العمل الذى ينقص منه قبراطان قيل ينقص مما مضى من عمله وقيل من مستقبله (ب) الأظهر أنه من عمل اليوم الذى اقتنى فيه وهو مراده بالمستقبل وانظر على هذا الولم يعمل في ذلك اليوم فالظاهر أنه ينقص من عمل غيره من الأيام ويشهد لذلك قوله في وصايا المدونة

* حدثنا يحيى بن يحيى
 قال قرأت على مالك عن
 نافع عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اقتنى كلبا الا
 كلب ماشية أو ضارى نقص
 من أجره كل يوم قيراطان
 * وحدثنا أبو بكر بن
 أبي شيبة وزهير بن حرب
 وابن نمير قالوا ثنا سفیان
 عن الزهري عن سالم عن
 أبيه عن النسي صلى الله
 عليه وسلم قال من اقتنى كلبا
 الا كلب صيد أو ماشية
 نقص من أجره كل يوم
 قيراطان * حدثنا يحيى
 ابن يحيى ويحيى بن أيوب
 وقتيبة وابن حجر قال يحيى
 ابن يحيى أخبرنا وقال
 الآخر وثنا اسمعيل وهو
 ابن جعفر عن عبد الله بن

(۱) هکذا بیاض بجمیع
الاصول التي بایدینا فیلحرر
ان أمکن

دينار أنه سمع ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا الا كلب ضارية أو ماشية نقص من عمله كل يوم قيراطان * حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أبوب وقتيبة وابن حجر قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا اسمعيل عن محمد وهو ابن أبي حرملة عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو كلب صيد نقص من عمله كل يوم قيراط قال عبد الله وقال أبو هريرة أو كلب حوث * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا وكيع ثنا حنظلة بن أبي سفيان عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ضارية أو ماشية نقص من عمله كل يوم قيراطان قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب حوث وكان صاحب حوث * حدثنا داود بن رشيد ثنا مروان بن معاوية أخبرنا عمر بن حنظلة عن عبد الله بن عمر ثنا سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما أهل دار اتخذوا كلبا الا كلب ماشية أو كلب صائد نقص من عملهم كل يوم قيراطان * حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى قالنا ثنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن قتادة عن أبي الحكم قال سمعت ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا الا كلب زرع أو غنم أو صيد ينقص من أجره كل يوم قيراط * وحدثني أبو الطاهر وحرملة قالنا (٢٥٥) ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن

رطبة أجرة فقد يحو أجره في ذلك أو ينفقه ما يلحق مقتنيه من البيئات بترك أدائه العبادة فيه ومراعاة أحكامه وأثره وبه غيره وقيل يختص هذا النقص من البر ما يطابق الأثم وهو أجره من تغيير المسكر كل يوم فينتقص منه ذلك القدر لموافقة ما اتخذ الكلب في مثله والله أعلم بما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر القيراط هنا تقدير لمقدار الله أعلم به والمراد به نقص جزء ما (قوله) الا كلب ضارية أو ماشية (ع) تخريجها في العربية الا كلب ذي كلاب ضارية أو كلب كلاب ضارية (د) والضاري هو الملم للصيد المعتاد له يقال ضرى الكلب يضري ضراوة وأضرأه صاحبه أي عوده ومنه قول عمران اللحم ضراوة كضراوة الخمر أي من اعتاد اللحم فهو لا يصبر عنه كما لا يصبر عن الخمر من اعتاده (قوله) في الآخر نقص من عمله كل يوم قيراطان) وتقدم في الأول قيراط فقيل انه يحتمل في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أدى من الآخر وأنه باختلاف البلاد ينقص القيراطين في المدينة لفضلها والقيراط بغيرها والقيراطان في المدن ونحوها من القرى والقيراط في البوادي أو أن ذلك في زمنين ذكر القيراط أولا ثم غلط ثانيا فقد ذكر القيراطين وتقدم أن المراد انتهى أو للتقريب في غسل الأناء من ولوغه أو للتقريب في الإحسان اليه انظر تمامه في الاكمال (قوله) الا كلب ضارية أو ماشية (ع) فخرجها في العربية الا كلب ذي كلاب ضارية أو كلب كلاب ضارية (قوله) في الآخر نقص من عمله كل يوم قيراطان) وتقدم في الأول قيراط فقيل انه يحتمل

المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا ليس بكنب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من أجره قيراطان كل يوم وليس في حديث أبي الطاهر ولا أرض * حدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتخذ كلبا الا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط قال الزهري فذكر

لابن عمر قول أبي هريرة فقال يرحم الله أباه هريرة كان صاحب زرع * حدثني زهير بن حرب ثنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا هشام الدستوائي ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمسك كلبا فانه ينقص من عمله كل يوم قيراطا الا كلب حوث أو ماشية * وحدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا شعيب بن اسحق ثنا الاوزاعي ثنا يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن حدثني أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله * حدثنا أحمد بن المنذر ثنا عبد الصمد ثنا حرب ثنا يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد مثله * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد الواحد يعني ابن زياد عن اسمعيل بن سميع ثنا أبو رزين قال سمعت أباه هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتخذ كلبا ليس بكنب صيد ولا غنم نقص من عمله كل يوم قيراط * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شيوخنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا لا ينفي عنه زرع ولا ضراعا نقص من عمله كل يوم قيراط قال أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أي ورب هذا المسجد * حدثنا يحيى بن أبوب وقتيبة وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل عن يزيد بن خصيفة أخبرني السائب بن يزيد أنه

بالقيراطين جزءا (ط) والعرف في بلد هيران القيراط اسم لجزء من أربعة وعشرين جزأ ولكن لم يكن هذا العرف غالبا عند العرب ولهذا قال صلى الله عليه وسلم تقح عليكم أرض يذ كرفها القيراط فاذا تقصوها فاستوصوا بأهلها خيرا يعني بذلك مصر ﴿قلت﴾ قد ورد تفسير قيراط الجنابة بأنه مثل أحد فانظر هل يفسر هذابه (قول في سند الآخر الشنئي) (ع) هو بفتح الشين المججمة والنون بعدها همزة مكسورة منسوب الى از دشنوة وقديينه في الحديث قبله قال وهو رجل من از دشنوة ووقع عند السمرة قندي بالواو بدل الهمزة على التسهيل ورواه بعضهم شنوئي بضم النون على الاصل وذكروا بعده ابن وعلة السبائي بالسين المهملة والباء الموحدة منسوب الى سبا

﴿أحيات اباحة كسب الحجام﴾

(قول سئل أنس عن كسب الحجام فقال احتجم النبي صلى الله عليه وسلم حججه أبو طيبة وأعطاه صاعين من طعام) (ع) فيه جواز المعانة ﴿قلت﴾ قد أشبعنا الكلام على التداوي في كتاب الطب (قول فأمر له بصاعين) (ع) فيه جواز اعطاء الأجر على ما تقدم ﴿قلت﴾ ولا يدل جواز الاعطاء على اباحة الأحد لا حول أن يكون البائع أعز من المشتري وهو أحد الأقوال المتقدمة في المسألة وعلى تسليم أنه دليل الجواز فيكون ناسخا لحديث كسب الحجام خبيث (ع) وليس المراد بالحجام المزين بل الذي يخرج الدم ﴿قلت﴾ اذا علل المنع بالغرر والجهالة في العوض فالجميع سواء وان علل بعدم كرم الأخلاق فلا شك في اختلافهما لان الحجام يباشر التجارة واخراجهما بخلاف المزين ﴿قلت﴾ وفيه عدم تعيين الأجر الآن يقال هذا الامر من زيادة على ما تعاقا عليه أرهما اللذان اتفعا بهما وهي مسئلة العتية وكتاب ابن المواز المتقدمة في الحياط الذي لا يكاد يخالف وفيهما قولان فاجرها عليهما (قول وكلم أهله فوضعوها عنه من خراجه) (ع) فيه جواز جعل الضريبة على العبد الذي له صنعة وموال ساداتهم الخفيف عنهم (قول ان أفضل ما تداو يتم به الحجامة) (ط) هذا في حق من غلب عليه الدم ولعل الذي خاطبهم بذلك كان الغالب عليهم الدم فلذلك أرشدهم اليها واخراجهم لم الدم

في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر أو أنه باختلاف البلاد ينقص القيراطين بالمدينة لفضلها والقيراط بغيرها والقيراطان في المدن ونحوها من القرى والقيراط في البوادي أو أن ذلك في زمانين ذكر القيراط أولا ثم غلط ثانيا وتقدم ان المراد بالقيراطين جزءا (ط) والعرف في بلدان القيراط اسم لجزء من أربعة وعشرين جزأ (ب) وقد ورد تفسير قيراط الجنابة به مثل أحد فانظر هل يفسر هذابه (قول وفد عليهم سفيان بن أبي زهير الشنئي) بشين مججمة مفتوحة ثم نون مفتوحة أيضا ثم همزة مكسورة منسوب الى از دشنوة بفتح الشين ووقع عند السمرة قندي بالواو بدل الهمزة على التسهيل ورواه بعضهم شنوئي بضم النون على الاصل

﴿باب اباحة كسب الحجام﴾

﴿ش﴾ (قول حججه أبو طيبة) بطاء مهملة مفتوحة وليس المراد بالحجام المزين بل الذي يخرج الدم (ب) اذا علل المنع بالغرر والجهالة في العوض فالجميع سواء وان علل بعدم كرم الأخلاق فلا شك في اختلافهما وفيه عدم تعيين الأجر الآن يقال هذا الامر من زيادة على ما تعاقا عليه وأهما اللذان اتفعا بهما (قول ان أفضل ما تداو يتم به الحجامة) (ط) هذا في حق من غلب عليه الدم ولعل ذلك

وفد عليهم سفيان بن أبي زهير الشنئي فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بثدي حدثنا يحيى بن أبيور وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا ثنا اسمعيل بن عيون ابن جعفر عن حميد قال سئل أنس بن مالك عن كسب الحجام فقال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم حججه أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكلم أهله فوضعوها عنه من خراجه وقال ان أفضل ما تداو يتم به الحجامة أو هو من أهله دوائكم ﴿حدثنا ابن أبي عمير ثنا مروان يعني الفراري عن حميد قال سئل أنس عن كسب الحجام فذكر بتمثله غير

أنه قال إن أفضل ما تداوئتم به الحجامة والقسط البصري فلا تذبوا صبيانكم بالغمر * حدثنا أحمد بن الحسن بن خراش ثنا شيبان بن ثنا
شعبة عن حميد قال سمعت أنسا يقول دعا النبي صلى (٢٥٧) الله عليه وسلم غلاما لنا نجما فحجمه فأمر له بصاع

أومد أومدين وكلم فيه
نخف عن ضريرته
* حدثنا أبو بكر بن أبي
شيبه ثنا عفان بن مسلم ح
وثنا اسحق بن إبراهيم
أخبرنا الحزومي كلاهما عن
وهيب ثنا ابن طاوس عن
أبيه عن ابن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أحجم وأعطى الحجام
أجره واستعط * حدثنا
اسحق بن إبراهيم وعبد
ابن حميد واللفظ لعبد قالا
أخبرنا عبد الرزاق أخيرا
معمر عن عاصم عن الشعبي
عن ابن عباس قال حجم
النبي صلى الله عليه وسلم
عبدلني بيضة فأعطاه
النبي صلى الله عليه وسلم
أجره وكلم سيده فخف عنه
من ضريرته ولو كان سحنا
لم يعطه النبي صلى الله عليه
وسلم * حدثنا عبيد الله بن
عمر القواريري ثنا عبد
الاعلى بن عبد الاعلى أبو
همام ثنا سعيد الجريري
عن أبي نضرة عن أبي سعيد
الخدري قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يخطب بالمدينة فقال يا أيها
الناس إن الله تعالى يعرض
بالخر ولعل الله سينزل فيها
أمرا فمن كان عنده منها
شيء فليبعه ولينتفع به قال
فالبشنا لا يسيرا حتى قال

بالحجامة أولى من إخراجها بالفصد * قلت * الحجامة إخراج الدم من صفحة القفا بالفصد (قوله)
والقسط البصري (د) هو من العود الهندي (ط) يتداوى به تبخر واستعاطا وفي بعض الأحاديث
يسقط به من العذرة وهو وجع الحلق بسبب سقوط اللهاة (قوله) لا تذبوا صبيانكم بالغمر (ط)
تسقط لهاة الصبي فيتوجع لذلك بالغمر رفع اللهاة بالأصابع فهي عن تعذيب الصبي بذلك
وأرشد صلى الله عليه وسلم إلى أن يسقط بالعود الهندي * قلت * الاستعاط به أن يجعل في الأنف

* أحاديث تحريم الخمر *

(قوله يخطب) * قلت * يحفل أنها خطبة الجمعة وأنها خطبة لم (قوله) إن الله يعرض بعنا يمنع (ط)
وتوقعه صلى الله عليه وسلم تحريمها فهمه من قوله تعالى يسألونك عن الخمر والميسر الآية ومن قوله
تعالى لا تقربوا الصلاة الآية فإنه لما سمع أن فيها ثمنا وإنها أكبر وأنه منع من الصلاة في حال السكر
ظهر له أن هذا مناسب لمنع وقوع أن تحرم * قلت * يتخرج به من لم يجعل التعريض بالقذف كصريحه
لأنه لو جعله كالصريح لحرم الخمر كالفهم * وقد يجاب بأن يعال جعله كالصريح لأنه صلى الله عليه وسلم
اعتبره وغير الحكم لأنه لم يبقها في ملك صاحبها بل أرشده إلى إخراجها والاول أظهر (قوله فليبعه)
(ع) فيه لزوم النصيحة في أمر الدين والدنيا لأنه لما أحسن أن يتحدث فيها أمر نصيحتهم في أن يتجملوا
الاتقاع بها مادام ذلك لهم حلالا * قلت * هذا وإن كان نصيحة لمن هي بيده بالفعل فالمشترى
يتخاف أيضا أن يصادفها الحرير وهي بيده فلا تحصل له المنفعة بل الخسارة * وقد يجاب بأن المشتري قد
يتجمل شربها أو يبيعها من كافر ولا يؤخرها حتى يصادفها التحريم لاسيما وقد سمع ما قال النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله) فمن أدركته هذه الآية (يعني وهو بصنعة المكلفين) (قوله) فسفكوها) أي

الغالب على الذين خاطبهم وأخرجهم الدم بالحجامة أولى من إخراجها بالفصد (ب) الحجامة إخراج الدم
من صفحة القفا (قوله) والقسط البصري (ب) هو العود الهندي (ب) يتداوى به تبخر واستعاطا وفي
بعض الحديث يستعط به من العذرة وهي وجع الحلق بسبب سقوط اللهاة (قوله) لا تذبوا
صبيانكم بالغمر (ب) بنين مججمة مئة وحة ثم ميم سا كنه ثم زاي (ط) تسقط لهاة الصبي فيتوجع
بذلك فالغمر رفع اللهاة بالأصابع فهي صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الصبي بذلك وأشار إلى أن
يسقط بالعود الهندي (ب) الاستعاط به أن يجعل في الأنف

* باب تحريم بيع الخمر *

* ش * سعيد الجريري بضم الجيم (قوله) إن الله يعرض بالخر (أي بمنعها) (ط) وتوقعه صلى الله عليه
وسلم تحريمها فهمه من قوله تعالى يسألونك عن الخمر والميسر الآية ومن قوله سبحانه وتعالى لا تقربوا
الصلاة الآية (قوله فليبعه) فيه لزوم النصيحة في أمور الدين والدنيا (ب) نصيحة للبائع أما المشتري
فيضاف أن يصادفها التحريم وهي بيده فلا تحصل له المنفعة بل الخسارة * وقد يجاب بأن المشتري قد
يتجمل شربها أو يبيعها من كافر ولا يؤخرها حتى يصادفها التحريم لاسيما وقد سمع ما قال النبي صلى
الله عليه وسلم (قوله) فسفكوها) أي صبوها استدلل به ابن أبيه وابن الحداد على طهارة الخمر والجهور

(٣٣ - شرح الابي والسنوسي - رابع) النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها
شيء فلا يشرب ولا يبيع قال فاسمعت قبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها * حدثنا سويد بن سعيد ثنا حفص

صبوها (ع) قال بطهارة الخمر ابن لبابة وابن الحداد * واحتج ابن الحداد بسكبهما لانهما لو كانت نجسة
لنجست بهما الطرق وتأذى بها الناس اذ لا يباح لأحد أن يجرى الاقدار النجسة في الطرق ويمنع
* والكافة من السلف والخلف على نجاستها وتأولوا الحديث على أن الطرق كانت واسعة فيبقى منها
ما يمر فيه المار ولا يتأذى وكذلك كانت طرق المدينة وانما فعل ذلك ليشهر أمر تحريرها (ط) فهم
الجمهور من تحرير الخمر وتحرير الانتفاع بها واستصحاب الشرع لها وتسميتها رجسا الحكم بنجاستها
مبالغة في البعد عنها * فان قيل * التنجيس حكم شرعي ولا نص فيه فلا يلزم من كون الشيء محرما أن
يكون نجسا فحكم محرم ليس بنجس * أجيب * بانه وان لم يكن فيها نص لكن فيها ما يدل دلالة
النصوصية وهو ما تقدم ولو التزمنا أن لا نتحكم حتى نجد نصا تعطل كثير من الاحكام لقلة النصوص وأي
نص يوجد في نجاسة البول والدم وانما هي الظواهر والعمومات وأما قوله لا يلزم من التحريم
النجاسة فان لم يقتصر في نجاستها على ذلك بل يضمها الى ما ذكر ثم لا يبعد أن يجري فيها القياس فيقال
مستحب شرعا يحرم شر به فيكون نجسا كالبول وهذا رأي ربيعة فانه كان يقال له ربيعة الرأي
ويدل على منع الانتفاع بها البتة لا للتداوى ولا لتجوز رقعة غص بها ولا لعطش عند عدم الماء وهذا قول
مالك والشافعي وغيرهما * وأجاز ذلك أبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابنا وروى عن الشافعي انه اذا خيف
التلف جاز والحديث حجة لمالك والشافعي وأحمد في منع تخليلها اذ لو جاز بينه لهم ونصحهم ونهاهم
عن اضاءة المال كما نصهم صلى الله عليه وسلم عند خوف التحريم ويأتى بعد هذا انه سئل عن
التخليل فقال لا * وأجاز أبو حنيفة والاوزاعي والليث تخليلها * وقاله مالك أيضا وزاد أبو حنيفة اذا
عولج بالملح والسمك حتى صار مديا جاز وخالفه صاحبه أبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال انما يجوز
التخليل فقط واختلف المانعون من التخليل ان فعل فاشهر قولي مالك انها تؤكل * وقال الشافعي
وأكثر أصحابنا هو نجس وأما ان تخلت بنفسها دون فعل آدمي فقال عبد الوهاب لم يختلف في
جوازها * وروى ابن وضاح عن سحنون انه منع ذلك * قلت * قال بعض الشيوخ على القول
بانها اذا تخلت طهرت ينبغي أن لا تفرغ من فم الاناء الذي تخلت فيه لان فمه كان نجس فيثقب الاناء
من قعره وكان الشيخ يقول ان هذا لا يلزم لان الحكم بطهارتها انما هو لا انقلاب أعراضها وكذلك

على نجاستها وتأولوا الحديث على أن الطريق كانت واسعة فيبقى منها ما يمر فيه المار ولا يتأذى وكذا
كانت طرق المدينة وانما فعل ذلك ليشهر أمر تحريرها (ط) فهم الجمهور من تحرير الخمر وتحرير
الانتفاع بها واستصحاب الشرع لها وتسميتها رجسا الحكم بنجاستها مبالغة في البعد عنها ويدل على منع
الانتفاع بها البتة لا للتداوى ولا لتجوز رقعة غص بها ولا لعطش عند عدم الماء وهذا قول مالك
والشافعي وغيرهما * وأجاز ذلك أبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابنا وروى عن الشافعي انه اذا خيف
التلف جاز والحديث حجة لمالك والشافعي وأحمد في منع تخليلها اذ لو جاز بينه لهم ونصحهم ونهاهم عن
اضاعة المال كما نصهم عند خوف التحريم ويأتى بعد هذا انه سئل عن التخليل فقال لا * وأجاز أبو
حنيفة والاوزاعي والليث تخليلها وقاله مالك أيضا وزاد أبو حنيفة اذا عولج بالملح والسمك حتى صار
مديا جاز وخالفه صاحبه أبو الحسن وقال انما يجوز التخليل فقط واختلف المانعون من التخليل ان
فعل فاشهر قولي مالك انها تؤكل وقال الشافعي وأكثر أصحابنا هو نجس وأما ان تخلت بنفسها دون
فعل آدمي فقال عبد الوهاب لم يختلف في جوازها وروى ابن وضاح عن سحنون انه منع ذلك (ب)
قال بعض الشيوخ على القول بانها اذا تخلت طهرت ينبغي أن لا تفرغ من فم الاناء الذي تخلت فيه لان

يقال فيما يتعلق بضم الاناء انه انقلبت أعراضه (قوله في الآخر راوية خـ) (ع) الراوية بمعنى المزايدة المذكورة في الآخر هذا قول أبي عبيد وقال يعقوب لا يقال راوية انما الراوية البعير وانما قال مزايدة والحديث يشهد لأبي عبيد لانه سهاها راوية ومزايدة ولكن الراوية تستعمل في القرية الكبيرة التي يحمل فيها الخمر والماء وشبههما ما يشرب منه وقد تستعمل توسعا في تحمل فيه غير ذلك وسميت مزايدة لانها يتزود فيها الماء للسفر وقيل سميت بذلك لانها يزداد فيها جلد لتتسع وقيل في الراوية مثله (قوله هل علمت أن الله تعالى قد حرمها) (ع) يدل أن الرجل كان جاهلا بتعريمه ولعله كان اثر التعريم وقيل انتشاره (قوله هل علمت) يفسر ما في رواية مالك من قوله أما علمت انه على الاستفهام وبيان الحال لانه نويخ كما زعم بعضهم وفيه انه لانهم على الجاهل بالتعريم ما لم يعرط في التعليم بعد امكانه (قوله لا فساد) قلت لا يظهر أن المجلس لم يكن خاليا فلا يحتاج الى تكلف جواب (قوله بم سار رته) (ع) المسؤل والأمر بالبيع هو المهدى كما جاء مفسرا بذلك في رواية ابن غسال خلافا لمن زعم انه رجل أجنبي وفيه ان على العالم أن يكشف عما يظن أن باطنه خلاف ظاهره اذا خاف أن يجري فيه ما لا يجوز لانه قام بباله ان مسارته في شأنها وقد سبق من جهله بالحكم ما سبق فاستكشف فاذا الامر كما ظن وليس هذا من التجسس والكشف عن الاسرار وكثرة السؤال لان المساموم من ذلك انما هو فيما لا يختص بالانسان ولا فيما يلزمه القيام به وأما ما يختص بالانسان أو يلزمه لقيام به والنظر فيه فعليه البحث والكشف لئلا يجري من ذلك ما يضره أو يضاف اليه ما لا يرضاه (قوله ان الذي حرم شر بها حرم بيعها) (ع) أي ان السبب الذي حرم شر بها هو ما تضمنته الآية الكريمة من القاء العداوة الى آخر ما ذكر موجود في البيع فيحرم ويحفل أن يكون المعنى أن المنفعة المقصودة منها انما هي الشرب وقد حرم فيحرم البيع لانها المقصودة من البيع وقد سبق بيان هذا في أول كتاب البيوع والظاهر انه خبر عن الله تعالى وانه حرم الأمرين لأنه خبر عن العلة قال بعضهم وفيه دليل على حرمة بيع الزبل والعدرة وغيرهما من النجاسات وهو قول مالك والشافعي وأجازة الكوفيون وبعض متقدمي أصحابنا وأجازة قوم للشترى دون البائع وكذلك يقول الشافعي في ابعاد ما يؤكل لحمه وروثه لقوله بنجاسته ومالك يجيز بيعه لقوله بطهارته (قوله فتح المزايدة) (د) هو في أكثر النسخ دون هاء وفي بعضها بالهاء (ع) وهو حجة لمن لا يرى كسرا أو اني الخمر بل تغسل وتستعمل وهو أحد قول مالك وعنه أيضا تكسر وتشق الظروف وقيل لعله عقوبة له على القول بالعقوبة بالمال وقيل لانها لا تظهر بالغسل لانه يغوص فيها وعن مالك انه اذا طبخ فيها الماء وغسلت طهرت قيل ولعل مالكا انما أمر بكسرها في حق من خاف أن يعود لعمله فيها لانها معدة لذلك وليس الحديث ناصيا انها فيه كان تجسس فيثقب الاناء من قعره وكان الشيخ يقول ان هذا لا يلزم لان الحكم بطهارتها انما هو لانقلاب أعراضها وكذلك يقال فيما يتعلق بضم الاناء لانه انقلبت أعراضه (قوله عن عبد الرحمن بن وعلة) (بفتح الواو واسكان العين المهملة) (قوله فتح المزايدة) (ح) وهو في أكثر النسخ دون هاء وفي بعضها بالهاء (ع) وهو حجة لمن لا يرى كسرا أو اني الخمر بل تغسل وتستعمل وهو أحد قول مالك وعنه أيضا تكسر وتشق الظروف وقيل لعله عقوبة له على القول بالعقوبة بالمال وقيل لانها لا تظهر بالغسل لانه يغوص فيها وليس الحديث ناصيا انها لا تشق لان الفتح أعم من أن يكون بشق أو غيره (ب) كان الشيخ يختار ان اناء الخمر لا يظهر لما ذكره عياض من الغوص والتزم على قياس ذلك انه ان صبغ به ثوب لم يظهر فموضع الثوب بالورجلة وأجاب بان الورجلة متجسدة لانجسة

ابن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة رجل من أهل مصر أنه جاء عبد الله بن عباس ح وحدثني أبو الطاهر واللفظ له أخبرنا ابن وهب أخبرني مالك بن أنس وغيره عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة السبيعي من أهل مصر أنه سأل عبد الله بن عباس عما يعسر من الغنم فقال ابن عباس ان رجلا أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل علمت أن الله تعالى قد حرمها قال لا فساد انساها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم سار رته فقال أمرته ببيعها فقال ان الذي حرم شر بها حرم بيعها قال ففتح المزايدة حتى ذهب ما فيها حدثني أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن وعلة عن عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله

لا تشق لان الفتح أعم أن يكون بشق أو بغيره ﴿قلت﴾ كان الشيخ يختار أناء الخمر لا يطهر لما ذكر من القوص والتزم على قياس ذلك انه ان صبغ به ثوب لم يطهر - رفع عرض بما لو صبغ الثوب بالورجلة لم يطهر * وأجاب بان الورجلة منجسة لانجسة العين كالخمر لانها في أول الورجلة خلط البول والظاهر طهارة اناء الخمر بالغسل لما تقرر ان بقاء اللون لا يضر الا ان يقال ان الماء لا يصل الى ما وصل اليه الخمر وأقوى الشيخ بان الواح البتاني لا يجوز أن يسقف بها المسجد وأما الاقباب المصنوعة منها فإؤها طاهر لانه لا يتغير ولما تقرر ان بقاء اللون لا يضر كالثوب المصبوغ بالورجلة أو بالنيل المتجسس طاهر بعد غسله ولا يشترط في غسله أن ينقطع النيل بل اذا غسل طهر وان لم ينقطع النيل ﴿قول﴾ في الآخر لما زلت الآيات من آخر سورة البقرة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فافترأهن على الناس ثم نهى عن التجارة في الخمر (ع) المائدة التي فيها تحريم الخمر من آخر ما نزل وآية الرابا آخر آية نزلت فذكره تحريم التجارة في الخمر متصلا بآية الرابا بحيث قل انه الآن أرحى اليه بذلك كما يقضيه ظاهر الحديث ويحتمل انه سبق بيان ذلك عند نزول آية التحريم ومنها فهم التحريم في التجارة ثم لما نزلت آية الرابا واشقت على تحريم ما سوى البيع الصحيح أكد ذلك وأعلم أن بيع الخمر من ذلك كما كرر ذلك تحريمه عام المنع نو كيدا ولما حضر من أهل البوادي من يجهل الأحكام

﴿أحاديث تحريم الخمر والميتة والخنزير﴾

﴿قول﴾ ان الله ورسوله حرم (ط) كذا الرواية في حرم انهادون ألف والأصل أن تكون بالالف لان العطف بالواو والأصل فيما عطف بها أن يعاد الضمير على حسب المتقدم من تثنية أو جمع لكن تأدب فلم يجمع بينهما وبين الله سبحانه في ضمير الاثنين ﴿قلت﴾ هذا ان كان من باب أعجبتني زيد وعمرو ويحتمل انه من باب أعجبتني الجارية وحسنها أي حسنهما لان المحرم في الحقيقة انما هو الله تعالى ﴿قول﴾ بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (ط) الخمر كل شراب مسكر وتقدم الكلام على بيعه وتأني أحكامه في كتاب الأشربة ان شاء الله تعالى ﴿قلت﴾ والميتة مما مات لا بد كآفة ميتة البرذات

لمين كالخمر ولنا ظاهر طهارة اناء الخمر بالغسل لما تقرر أن بقاء اللون لا يضر الا ان يقال ان الماء لا يصل الى ما وصل اليه الخمر وأقوى الشيخ بان الواح البتاني لا يجوز أن يسقف بها المسجد وأما الاقباب المصنوعة منها فإؤها طاهر لانه لا يتغير ولما تقرر أن بقاء اللون لا يضر كالثوب المصبوغ بالورجلة أو بالنيل المتجسس طاهر بعد غسله ولا يشترط في غسله أن ينقطع النيل بل اذا غسل طهر وان لم ينقطع النيل ﴿قول﴾ وهو بمكة ﴿قلت﴾ ذكره لهذا بعد قوله يوم الفتح نحو قوله رأيته يعني وأخذته بيدي والمقصود منه تحقيق السماع وتقريره كما مر في نحوه ﴿قول﴾ ان الله ورسوله حرم (ط) كذا الرواية في حرم انهادون ألف والأصل أن تكون بالالف التثنية لكن تأدب عليه السلام فلم يجمع بينهما وبين الله سبحانه في ضمير الاثنين (ب) هذا ان كان من باب أعجبتني زيد وعمرو ويحتمل انه من باب أعجبتني الجارية وحسنها أي حسنهما لان المحرم في الحقيقة انما هو الله تعالى ﴿قلت﴾ قال الطيبي ذكر الله تعالى قبل ذكر رسوله نوطثة لانه كره ايدانا بان تحريم الرسول بيع المذكورات كتحريم الله تعالى لانه رسوله وخليفته ﴿قول﴾ والخنزير هو الحيوان المعروف البري وأما البصري فالعرب لا تعرف الخنزير في البحر فلذا قال مالك لما سئل عنه أتم نعمونه خنزيرا (ب) قول مالك هذا قاله في المدونة فحمله بعضهم على أن مالكا توقف وجهه ببعض متأخري التونسيين على التحريم أي أتم

* وحدثننا زهير بن حرب واسحق بن ابراهيم قال زهير ثنا وقال اسحق أخبرنا جرير عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فافترأهن على الناس ثم نهى عن التجارة في الخمر * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب واسحق بن ابراهيم واللفظ لأبي كريب قال اسحق أخبرنا وقال الآخرون ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الزنا قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فحرم التجارة في الخمر * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطية بن أبي رياح عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

النفس السائلة كالوزغ غير الانسان نجسة وغير ذات النفس السائلة طاهرة وفي ميتة الآدمي قولان تقدم في الجائز ويأتي ما يحل من الميتة بعد (ط) والخنزير هو الحيوان المعروف البري ولا خلاف في حرمة وحرمة بيعه وان الذكاة لا تنفع فيه ولا يطهر جلده بالدبغ واما يطهر بالدبغ ما تنفع فيه الذكاة واما الخنزير البهري فالعرب لا تعرف الخنزير في البصر فلا قال مالك رحمه الله لما سئل عنه انتم تسمونه خنزيرا أي والا فالعرب لا تعرف تسميته بذلك ﴿قلت﴾ قول مالك هذا قاله في المدونة فحمله بعضهم على أن مالكا وقف وجهه ببعض متأخري التوفسيعين على التعريم أي أنتم تسمونه خنزيرا وكل خنزير حرام والمتحصل فيه أربعة أقوال الإباحة والمنع والكره والوقف الذي حل عليه قول مالك (ع) وأما الاصنام ففي النهي عن بيعها منع لبيع الصور التي يقصد شرائها وكان ما فيها تباع لها بخلاف أن تكون هي تبعا كصاوير الثياب والأسرة مما جاءت فيه الرخصة وكذلك ما كان تبعا مما لم تأت فيه رخصة وكره كصواري الأباريق والأسرة لا تباع لتفسد البيع ولكن يكره اتخاذها ويلزم طمسها وأرخص في شراء البنات للجواري وإباحة لبهن بها وعن مالك كراهة شرائهن لها ورأى أن الرخصة في الاستعمال لا تقتضي أن تتخذ متجرا وعموما للتعليل في عملها ﴿قلت﴾ كره في المدونة التصاوير التي في القباب والأسرة والمنابر وشبهها واما الثياب والبسط فتمن (قوله) فتمن يارسل الله أرأيت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود (ع) ظنوا أن هذه المنافع سبب الترخيص فذكر وهالعله يبيع لم يبيع فلم يفعل وتقدم الوجه الذي لم يضرهم لأجله (قوله) لا هو حرام (ع) قال الطبري يعني البيع لا تلك المنافع (ع) اختلف في الانتفاع بالعبادة وفي الانتفاع بالمتنجس من طعام أو ماء وفي الانتفاع بشحم الميتة وهل يطعم الميتة كلابه فاما الانتفاع بالعبادة فتقدم وأما الانتفاع بالمتنجس من طعام في غير الأكل كوقود الزيت في غير المسجد وعمه صابون غلظا للخل والطعام للماشية فتحقيق مذهب مالك وأكثر أصحابه صحة الانتفاع به واستعماله ومنعه عبد الملك قياسا على شحم الميتة وأجاز بعضهم بيع الدهن ممن ينتفع به إذا بين وأجاز بعضهم استعماله وبيعه دسده غسله وان الغسل يطهره ونحوه عن مالك ومنعه بعضهم وان غسل لم يضر غسله ولو كان لم يخف عن

تسمونه خنزيرا وكل خنزير حرام والمتحصل فيه أربعة أقوال الإباحة والمنع والكره والوقف الذي حل عليه قول مالك (ع) وأما الاصنام ففي النهي عنها نهى عن بيع الصور التي يقصد شرائها وكان ما فيها تباع لها بخلاف أن تكون هي تبعا كصاوير الثياب والأسرة مما جاءت فيه الرخصة وكذلك ما كان تبعا مما لم تأت فيه رخصة وأرخص في شراء البنات للجواري وإباحة لبهن بها وعن مالك كراهة شرائهن لها ورأى أن الرخصة في الاستعمال لا تقتضي أن تتخذ متجرا وعموما للتعليل في عملها (قوله) فتمن يارسل الله أرأيت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود (ع) ظنوا أن هذه المنافع سبب الترخيص فذكر وهالعله يبيع لم يبيع فلم يفعل (قوله) لا هو حرام (م) قال الطبري يعني البيع لا تلك المنافع ﴿قلت﴾ ونحوه ذكر محيي الدين فإنه قال معناه لا يتبعوها فان بيعها حرام فالضيق في هو يعود على البيع لا على الانتفاع هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه وعند الجمهور لا يجوز الانتفاع به في شيء من ذلك أصلا للعموم النهي الإما خص وهو الخلد المدبوغ قال العلماء وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة الكافر المقول وفي الحديث أن نوحا الخنزير ويقتل يوم الخندق فبذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم فلم يقبلها عليه الصلاة والسلام وقال أصحابنا الملة في بيع الميتة والخزير والخنزير النجاسة فيتمد إلى كل نجاسة والعلة في منع بيع الاصنام كونها ليس فيها نفعة

فقيل يارسل الله أرأيت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ودهن بها الجلود ويستصحب بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قائل الله اليهودان الله لما حرم

أذاب والجمل والطهارة عند العرب الشحم واللحم (قوله فباعوها وأكلوا أثمانها) (م) قال الطبري نبيه صلى الله عليه وسلم بذلك على أن ما حرم حرم بيعه قال ولا شك أن في المحرمات ما يجوز بيعه فإن اعترض بذلك على الحديث قيل إنما عني بذلك أن ما حرم حرم بيعه مما هو نجس واليهود تعتقد نجاسة شحم الميتة (ع) كذا عترض ملاعين اليهود وأهل الزيغ على هذا الحديث بأن قالوا موطوءة الأب بملك يحرم وطؤها على الابن ويجوز له أن يبيعها ويأكل منها وهذا إنما يعمه به على غير محصل فإن المسئلتين ليستا بمساويتين فإن الذي اقتضاه الحديث أن ما حرم الانتفاع به جملة على كل الناس حرم بيعه وموطوءة الأب لم يحرم منها على الابن إلا الوطء خاصة فكل منتفعاتها حلال لغيره وشحم الميتة المقصود منه إلا كل فهو حرام من كل وجه وحرمة عامة على كل اليهود فليس المسئلتان سواء (قوله) ونظير موطوءة الأب بنت الأخ تحرم على الأعم ويحل له بيعها على القول بأنها لا تعمق عليه (ع) والحديث نص في إبطال التعميل والرد على من قال بذلك في إسقاط حدود الشرع من الكوفيين وجمعة لمالك رحمه الله تعالى في سد الذرائع

﴿ كتاب الصرف ﴾

﴿ قلت ﴾ يبيع العين بالعين منه صرف ومنه مراطلة فالصرف يأتي الكلام عليه في حديثه أن شاء الله تعالى وأما المراطلة وهي التي بدى بها في الحديث فهو يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا تخرج الفلوس وإن أريد إدخالها على القول بأنها كالعين فيزاد في الحد أن يقال أو فلسا بمثله عدد الاوزان لأن العدد في الفلوس بمنزلة الوزن في العين ولذا قال في آخر السلم ﴿ الثالث من المدونة لا يصح فلس بفلس لأن نقدًا ولا مؤجلًا ﴾ (قوله مثلًا بمثل) أي سواء في القدر ويأتي الكلام بأي شيء تقع المراطلة (قوله) ولا تشفوا بعضها على بعض (ع) أي ولا تفضلوا وقد يكون الشف في اللغة النقص وأنه من أسماء الأضداد والحديث يدل على أن الزيادة وإن قلت حرام لأن لفظ الشفوف يقتضي الزيادة

(قوله فباعوها وأكلوا أثمانها) (م) قال الطبري نبيه صلى الله عليه وسلم بذلك على أن ما حرم حرم بيعه قال ولا شك أن في المحرمات ما يجوز بيعه فإن اعترض بذلك على الحديث قيل إنما عني بذلك أن ما حرم حرم بيعه مما هو نجس واليهود تعتقد نجاسة شحم الميتة (ع) كذا عترض ملاعين اليهود وأهل الزيغ على هذا الحديث بأن قالوا موطوءة الأب بملك يحرم وطؤها على الابن ويجوز له أن يبيعها ويأكل منها وهذا إنما يعمه به على غير محصل بأن المسئلتين ليستا بمساويتين فإن الذي اقتضاه الحديث أن ما حرم الانتفاع به جملة على كل الناس حرم بيعه وموطوءة الأب لم يحرم منها على الابن إلا الوطء وكل منتفعاتها حلال لغيره وشحم الميتة المقصود منه إلا كل وهو حرام من كل وجه وحرمة عامة على كل اليهود فليس المسئلتان سواء

﴿ كتاب الصرف ﴾

﴿ بن ﴾ يبيع العين بالعين منه صرف ومنه مراطلة فالصرف يأتي الكلام عليه وأما المراطلة وهي التي بدأ بها في الحديث فهي يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا تخرج الفلوس وإن أريد إدخالها على القول بأنها كالعين زيد في الحد أو فلسا بمثله عدد الاوزان لأن العدد في الفلوس بمنزلة الوزن في العين ولذا قال في آخر السلم الثالث من المدونة لا يصح فلس بفلس لأن نقدًا ولا مؤجلًا (قوله) ولا تشفوا بعضها على بعض (ع) بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي لا تفضلوا ولا تشف

ابن جريج أخبرني ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه حدثه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرم الله عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها * وحدثني حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود حرم عليهم الشحوم فباعوه وأكلوا أثمانه * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق

الامثلا بمثل ولا تتبعوا
بعضها على بعض ولا تتبعوا
منها غائبنا جز * حدثنا
قتيبة بن سعيد ثنا
وثنا محمد بن ربح اخبرنا
الليث عن نافع ان ابن عمر
قال له رجل من بني ليث
ان ابا سعيد الخدري ياتر
هذا عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم في رواية
قتيبة فذهب عبد الله ونافع
معه وفي حديث ابن ربح
قال نافع فذهب عبد الله
وانا معه والليث حتى دخل
على ابي سعيد الخدري
فقال ان هذا اخبرني انك
تخبر ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى
عن بيع الورق بالورق
الامثلا بمثل وعن بيع
الذهب بالذهب الامثلا
بمثل فأشار أبو سعيد
باصبعه الى عينيه وأذنيه
فقال أبصرت عيناى
وسمعت أذناى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
لا تتبعوا الذهب بالذهب
ولا تتبعوا الورق بالورق
الامثلا بمثل ولا تشفوا بعضه
على بعض ولا تتبعوا شيئا
غائبنا منه بناجز الا يدايد
* حدثنا شيبان بن فروخ
ثنا جرير يعني ابن حازم
ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد

العليلة ومنه شفاقة الاناء وهى البقية البسيرة من الماء (قوله ولا تتبعوا منها غائبنا جز) (ع) الغائب
ما كان لأجل أو غاب عن المجلس والناجز الحاضر ولا خلاف في منع انفة اديس العين بالعين على
هذا الوجه الا في دينار في ذمة آخر صرفه لآر أو في دينار في ذمة وصرفه في ذمة أخرى فيقتصاص
معا * مذهب مالك وأصحابه الى جواز الصورتين بشرط حلول ما في الذمة وان يتناجزا في المجلس
* وأجاز أبو حنيفة الصورتين وان لم يحل ما في الذمة فيهما وراوا في ذلك براءة الذم وأجاز الشافعي
وابن زهب وابن كنانة لصورة الاولى دون الثانية وأجاز البقي وابن أبي ليلى ذلك في الاقتضاء بسعر
صرف يومهم لا بغيره وعن ابن شبرمة والليث وابن عباس وابن مسعود لا يجوز أخذ عين عن عين
أخرى ومنعه طاوس من بيع وأجازه من قرص ولم ير أحدا من المجيزين ان ذلك من بيع غائب بحاضر
في الصورة الاولى ولا من بيع غائب بغائب في الصورة الثانية لان ما حل أجله ليس بغائب وانما
حكمه حكم الحاضر بخلاف ما لم يحل أجله فانه حكم الغائب وروى أبو داود وغيره حديثا عن ابن
عمر في جواز الاقتضاء وذكر في بعض طرقه بسعر يومهما كما ذهب اليه البقي وبعضهم لم يذكر
هذا الزيادة (قلت) الصورة الاولى هي المعروفة بصرف ما في الذمة والمشهور رجوازه بشرط
حلول ما في الذمة كذا كر لان المطلوب في الصرف المناجزه وصرف ما في الذمة أسرع مناجزه
من صرف المقيبات لان صرف ما في الذمة ينقضي بنفس الايجاب والقبول والقبض من جهة واحدة
وصرف المقيبات لا ينقضي الا بقضيهما معا فهو معرض للقول فصرف ما في الذمة أولى بالجواز
ومنعه أشهب وابن كنانة وابن وهب وأما ان لم يحل أجل ما في الذمة فالمشهور بالمنع لان ما لم يحل بحكم
الغائب وأجازه اسمعيل القاضي وسبب الخلاف هل تبرأ الذمة من الآن أم لا تبرأ حتى يقدر ان عند
حلول الاجل يقتضى من نفسه لنفسه وكونها تبرأ هو الذي راعى المجيز فياتقدم وأما الصورة
الثانية فهي صورة من صور المقاصة وهى اذا اختلف الدينان بالنوع فان كان أحدهما ذهبا
فان حل الاجل جاز على قياس جواز صرف ما في الذمة ومنع ذلك ابن وهب وابن كنانة

بكسر الشين الزيادة ويطلق أيضا على النقصان فهو من الاضداد يقال شف الدرهم بفتح الشين يشف
بكسر ها اذا زاد واذ انقص وأشفه غيره يشفه (قوله ولا تتبعوا منها غائبنا جز) الغائب ما كان لأجل
أو غاب عن المجلس والناجز الحاضر (قوله ولا تتبعوا شيئا غائبنا منه بناجز الا يدايد) (قلت) هو
استثناء منقطع ويحتمل انه من باب قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * من قول من قراع الكتاب

أى الجواز في بيع الغائب بالناجز موقوف على تأني المناجزه فيه والتعاض في الحال وذلك فيه مسهيل
فيكون جواز البيع فيه مستحيلا ونحوه قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد
سلف ويحتمل أن يكون الاستثناء في الحديث مستحيلا على الحقيقة ويكون المراد به صرف ما في
الذمة من الدين الحال فانه غائب بحاضر لامن حصل فيه معنى يدايد وهو المناجزه ويكون هذا الحديث
حجة للشهور باجازه خلافا لأشهب القائل بمنعه وعلى هذا يكون الاستثناء المذكور في هذا الحديث
مخصصا للعموم الحديث السابق وهو قوله ولا تتبعوا منها غائبنا جز ومعنى الغائب على هذا التأويل
ما لم يقبض في الحال حسا والضمير في قوله منه وفي قوله بعضه على بعض يعود على الذهب والورق
بتأويل المذكور وأما تأنيثه فيما سبق وهو قوله ولا تشفوا بعضها على بعض بحيث عاد على الورق
فظاهر وحيث عاد على الذهب فهو لغة * قال الجوهرى والذهب معروف ورجع أنت (قوله

ألوهاب قال سمعت يحيى
ابن سعيد ح وثنا محمد بن
مثنى ثنا ابن أبي عدي عن
ابن عون كلهم عن نافع بن
حديث الليث عن نافع عن
أبي سعيد الخدري عن

النبي صلى الله عليه وسلم
* وحدنا قتيبة بن سعيد
ثنا يعقوب يعني ابن عبد
الرحمن لماري عن سهيل
عن أبيه عن أبي سعيد
الخدري أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا تتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق الا وزن بوزن مثلاً
بمثل سواء بسواء * حدثني
أبو الطاهر وهـ روى بن
سعيد وأحمد بن عيسى
قالوا ثنا ابن وهب أخبرني
خزيمة عن أبيه قال سمعت
سليمان بن يسار يقول انه
سمع مالك بن أبي عامر
يحدث عن عثمان بن عفان
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا تتبعوا
الدينار بالدينارين
ولا الدرهم بالدرهمين
* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا
ليث ح وثنا محمد بن ربح
أخبرنا الليث عن ابن شهاب
عن مالك بن أوس بن
الخدنان انه قال أقبلت أقول
من يصترف الدراهم فقال
طلحة بن عبيد الله وهو
عند عمر بن الخطاب أرنا
ذهبك ثم اتنا اذا جاء خادمتنا
نعطيك ورقك فقال عمر
ابن الخطاب كلا والله
لنعطينه ورقة أولتردن
اليه ذهبه فان رسول الله

(قوله في الآخر الا وزن مثلاً بمثل سواء بسواء) (ع) يحتمل انه تكرار للتأكيد ويحتمل
ان سواء راجع للامرين للوزن وللثلية وقد اختلف هل لابد مع استواء الوزن من الاستواء في المثلية
وسياتى ان شاء الله تعالى

﴿ أحاديث الصرف ﴾

﴿ قلت ﴾ الصرف بيع الذهب بالنضة أو أحد هما بغاوس لقوله في المدونة ومن صرف دراهم
بغاوس فأطلق على ذلك اسم الصرف والاصل في الاطلاق الحقيقة وحكم الصرف يأتي (قوله من
يصترف الدراهم) (ع) حجة لجواز النداء في الصرف والزيادة فيه وما يستقر عليه من احتياج
مالم يتخذ ذلك متجراً وصناعة فقد ذكره ذلك جماعة من السلف والعلماء لضيق أمره وكثرة حرجه
وقلة التوقي فيه والتخلص فيه من الربالامع سعة العلم وثخانة الدين ﴿ قلت ﴾ حكم الصرف انه مباح
الاصل بكنسه الذي هو البيع وكره مالك العمل به الا لمتق * ابن رشد وقليل ما هم وذكر العتيبي
عن أصبغ انه كرهه أن يستظل بمحانوت صيرفي وفي النوادر الصرف من الباعة أحب الى من الصيارفة
(قوله أرنا ذهبك ثم اتنا اذا جاء خادمتنا نعطيك ورقك) (ع) يحتمل أن طلحة ختمت عليه هذه
السنة ويحتمل أنه يرى جواز المواعدة في الصرف وان قبض لم يكن ليحكم ببل ليقبلها وفي الموطأ
وأخذ الذهب ليقبلها وعندنا في المواعدة في الصرف قولان ﴿ قلت ﴾ الاقوال في المواعدة ثلاثة
المشهور والتعريم وقيل مكرهه وحملت عليه المدونة وأجازها ابن عبد الحكم وابن نافع * وقال أصبغ
تفسخ كمواعدة النكاح في العدة * اللخمي والجواز أحسن لان المواعدة على النكاح انما امتنعت
لانهاد ربة لتججيل النكاح في العدة وهو لا يجوز وتججيل الصرف جائز وأجاز بعض الشيوخ فيها
التعويض * ابن عبد السلام واذا جاز في النكاح في الصرف أولى (قوله لتعطينه ورقة أولتردن
اليه ذهبه) (ع) فيد وجوب المناجزة في المجلس وانها ان تأخرت منهما أو من أحدهما في المجلس

مثلاً بمثل سواء بسواء) ﴿ قلت ﴾ انما أكد بقوله سواء بسواء لان المماثلة أعم من أن تكون في
القدر بخلاف المساواة وانتصاب وزنا وزن وما بعده على الحال وانما لم يستغن بوزن عما بعده لانه
لا يقتضي المساواة وانما يقتضي المناجزة والباء في قوله بوزن يحتمل أن تكون بمعنى مع فيكون حجة
لاحد القولين باختيار الوزن في المرافلة بالكهتين اذ هو أبلغ في المناجزة وما يمكن معه من عيب في
لصنعتين قد احتس عنه بقوله مثلاً بمثل سواء بسواء ويحتمل أن تكون للمقابلة فيكون فيه دليل على
طلب المساواة وذلك بالنضجة أبلغ فيكون حجة للقول الآخر وعلى هذا الاحتمال انما أكد بما بعده لانه ليس
بصرح في طلب المساواة (قوله من يصترف الدراهم) حجة لجواز النداء في الصرف والزيادة فيه
(ع) مالم يتخذ ذلك متجراً وصناعة فقد ذكره ذلك جماعة من السلف والعلماء لضيق أمره وكثرة حرجه
وقلة التوقي فيه والتخلص فيه والر بالامع سعة العلم وثخانة الدين (ب) حكم الصرف انه مباح الاصل
بكنسه الذي هو البيع وكره مالك العمل به الا لمتق * ابن رشد وقليل ما هم وذكر العتيبي عن أصبغ
انه كرهه أن يستظل بمحانوت صيرفي وفي النوادر الصرف من الباعة أحب الى من الصيارفة (قوله
لتعطينه ورقة أولتردن اليه ذهبه) (ع) فيه وجوب المناجزة في المجلس وانها ان تأخرت منهما أو من
أحدهما في المجلس وان لم يقوم ففسد الصرف وقال الشافعي وأبو حنيفة المناجزة مالم يترقا بابدانها
وان قاما من مجلسهما (ب) في كون المناجزة ركناً أو شرطاً والتأخير مانع ثلاثة وأجرى على ذلك فرعا

وان لم يقومافسد الصرف * وقال الشافعي وأبو حنيفة المناجزة مالم يسترقا بدها منها وان قاما من مجلسهما * قلت * المناجزة هي قبض العوضين عقب العقد وهي شرط في تمام الصرف لافي عقده لانه ينعقد بالقول لو اراد أحد هما أن يرجع لم يكن له ذلك وصريح يكونها شرط الامام في كتابه الكبير وابن محرز ونقل ابن محرز عن ابن القصار مانعه البيع وغيره من العقود كالهبة والرهن والسكاح والصرف ينعقد بالقول وليس القبض فيها شرط في صحته غير أن الصرف منها اذا تأخر القبض فيه فسد لان العقد في نفسه لم يتم بالقول كالتكاح يتم بالقول ثم يطرأ عليه ما يبطله كالردة فلا يتوهم أن في كلام ابن القصار تنافيا وان قوله لان العقد في نفسه لم يتم بالقول مناف لقوله أولا ينعقد بالقول لانه فرق بين العقد وتامه فالعقد حصل بالقول وتامه متوقف على حصول شرطه الذي هو المناجزة واختار الشيخ أن المناجزة ركن في الصرف لاشترط فيه قال لتوقف ماهية الصرف عليها وليست بخارجة عنها ومعنى الركن أنها جزء من حقيقة الصرف وجزء الشيء داخل فيه وشرطه خارج عنه وفهم من قول ابن القصار هذا أن المناجزة ليست شرطا ولا ركنا وانما معناها أن التأخير مانع من تمام الصرف وحصل في كون المناجزة ركنا وشرطا أو التأخير مانع ثلاثة وأجرى على ذلك فرعا ذكره ابن محرز لوضع الدينار بعد أن وزنه الصراف وقبل أن يدفع الدراهم فضمانه من صاحبه لان الصرف لم يصح شرطه قال الشيخ هذا على أنها شرط واماعلى أن التأخير مانع فضمانه من هو بينهما لان الاصل عدم المانع * فان قيل * لا يصح أن تكون المناجزة شرطا لان شأن الشرط عقليا كان كالحياة في العلم أو شرعا كالوضوء في الصلاة ان يوجد دون الشروط والمناجزة لا توجد دون عقد الصرف ضرورة تأخرها * (أجيب) * بأنها انما هي شرط في الصرف الصحيح وهو متأخر عنها (ع) وروى عن مالك تخفيف القيام ليزن الدراهم ويقلبها فيما قرب وكانه رأى أمهم انترقا لقرب ذلك من مجلسهما * (قلت) * قال اللخمي اختلف في التأخير اليسير فاستخفه في كتاب ابن المواز وذكر هذه الرواية وكرهه في المدونة لقوله فيها أو كره للصراف أن يدخل الدينار ناوته أو يخطئه حتى يخرج الدراهم بل يدعه حتى يزن فيأخذ ويعطى * وذكر ابن رشد عن سماع ابن القاسم انه لا بأس أن يعقد الصرف على أن يذهب ليرى الدراهم فيما قرب وهذا أبين مما في كتاب

ذكره ابن محرز قال ابن محرز لوضع الدينار بعد أن وزنه للصرف وقبل أن يدفع الدراهم فضمانه من صاحبه لان الصرف لم يصح شرطه قال الشيخ على أنها شرط واماعلى أن التأخير مانع فضمانه من هو في يده لان الاصل عدم المانع * فان قيل * لا يصح أن تكون المناجزة شرطا لان شأن الشرط مطلقا أن يوجد دون الشروط والمناجزة لا توجد دون عقد الصرف ضرورة تأخيرها عنه * (أجيب) * بأنها انما شرطت في الصرف الصحيح وهو متأخر عنها (ع) وروى عن مالك تخفيف القيام ليزن الدراهم ويقلبها فيما قرب وكانه رأى أمهم انترقا لقرب ذلك من مجلسهما (ب) قال اللخمي اختلف في التأخير اليسير فاستخفه في كتاب ابن المواز وذكر هذه الرواية وكرهه في المدونة لقوله فيها أو كره للصراف أن يدخل الدينار ناوته أو يخطئه حتى يخرج الدراهم بل يدعه حتى يزن فيأخذ ويعطى وذكر ابن رشد عن سماع ابن القاسم انه لا بأس أن يعقد الصرف على أن يذهب ليرى الدراهم فيما قرب وهذا أبين مما في كتاب ابن المواز لانها ماصرة على ذلك * ابن رشد وزعم بعضهم ان ما في هذا السماع مخالف لما في المدونة وأكرهه أن يصرف في مجلسه ثم يزنان بالآخر وليس كذلك لانه كرهه في المدونة قيامه بعد العقد وقبل القبض لا للضرورة والذي في العتبية انما هو قيامه بعد العقد

ابن المواز لا هم اصر فاعلى ذلك * ابن رشد وزعم بعضهم أن ما في هذا السماع مخالف لما في المدونة
وأكره أن يصار في مجلس ثم زنان بأخر وليس كذلك لانه كره في المدونة قيامه بعد العقد وقبل
لقبض بالضرورة والذي في العتبية انما هو قيامه بعد العقد للضرورة عدم تمييز غالب الناس للنقود
(ع) والمشهور بمنع الخيار في الصرف وعن مالك جوازه * قلت * هذا القولان انما هما في
الخيار الشرطي وأجرهما اللخمي على الخلاف في عقد الخيار اذا مضى هل يعدامضاء من حين وقوع فلا
يجوز لعدم المناجزة أو انما يعدامضاء من حين أمضى فيجوز وما الخيار الحكمي فقل اللخمي عن
ابن العاسم والمدونة الجواز * وعن محمد المع أمان ابن القاسم فانه قال فمين وكل على قبض دينار
فقبضه دراهم رب الدينار وأخذ الدرهم ان رضى وأما الذي عن المدونة فانه قال فمين وكل رجلا على
أن يسلم له دينارا في طعام فصرفه بالضرورة فاسلمه قال رب الدينار أخذ الطعام وأما الذي نقل عن
محمد فلا ن محمد ا قال فمين أو دق دينار فصرفه تعديا قال ليس رب الدينار أخذ الدرهم وتباع الدرهم
بدينار والفضل رب الدينار والخسارة على المتعدى وتعب هذه الآية بأن باحترج الدرهم مع منع
أخذها متناف وللإمام في كتابه الكبير جواب فانظره **قوله** (الاهاء وهاء) (م) المحدثون يقولونه
بالقصر وحدثنا القويين يقولونه بالمدونة والهمزة وأصله هاء أبدلت الكاف همزة ومعناها أخذ
هذا ويقول صاحبه مثله ويقال في الاثنين على لغة المدها وماهاوم ومنه هاوم اقرؤا كتابيه (ع) وحكى
نابت وغيره لغة ثالثة هاء بالهمزة كنة على وزن خف للواحد وللأثنين هاء مثل خافا وللجماعة هاوا
مثل خافوا وللأثنين هاء وهاء بالكاف أيضا ومن أهل هذه اللغة من لا يشي ولا يجمع ولا يغير في
التأنيث ويقول في الجميع بلفظ واحد قال السيرافي كأنهم جعلوها صوتا كصه قال ثابت وفيه لغة
أخرى هاء بالمدونة كسر الهمز في المذكر والمؤنث الا أنهم يزيدون في المؤنث ياء بعد الهمز وفيه لغة
خامسة هاء كمدود بكاف بعد الهمز وتكسر في المؤنث * الخطابي والصواب في الجميع المد الذي
تقدم عن حذاق اللغويين والمعنى في الجميع أن كل واحد من المتعاقدين يقول لصاحبه هاء أي أخذ
فيتقايضان في الحين * قلت * فهو كناية عن التقايض ومحل النص على الظرفية والمستثنى منه
مقدر رأى الذهب بالذهب رباني كل الأحوال الا عند التقايض في الحال **قوله** والبر بالبر إلى آخره
(ع) البر باحرام لقوله تعالى وأحل الله البيع والآية والحديث لعن الله آكل الربا (ط) (الربا لغة الزيادة

للضرورة عند تمييز غالب الناس للنقود **قوله** (الاهاء وهاء) (ح) المحدثون يقولونه بالقصر وحذاق
اللغويين يقولونه بالمدونة والهمزة وأصله هاء أبدلت الكاف همزة ومعناها خذ هذا ويقول صاحبه
مثله ويقال في الاثنين على لغة المدها أو للجماعة هاوا مثل خافوا ومن أهل هذه اللغة من لا يشي ولا
يجمع ولا يغير في التأنيث قال ثابت وفيه لغة أخرى هاء بالمدونة كسر الهمزة في المذكر والمؤنث الا أنهم
يزيدون في المؤنث ياء بعد الهمزة وفيه لغة خامسة هاء كمدود بكاف بعد الهمزة وتكسر في المؤنث
(ب) فهو كناية عن التقايض ومحل النص على الظرفية والمستثنى منه مقدر رأى الذهب بالذهب رباني
في كل الأحوال الا عند التقايض في الحال **قوله** والبر بالبر إلى آخره (ط) (الربا لغة الزيادة ربنا
الشيء بر بواذا زاد ما في الشرع فاطلق مرة على الحرام كيفما كان ومنه قوله تعالى وأخذهم الربا
وقد نهوا عنه والربا الذي غاب عليه عرف الشرع هو ربا الفضل وربا النسيئة بالفضل يأتي
وأما بالنسيئة الذي تضمنه الحديث فانه يحرم في العين والطعام فالعين الذهب والفضة صرفا كان
العقد أو مراطاة والطعام ما غلب اتخاذه لكل غالبا أو لاصلاحه فيدخل الملح والغفل ونحوهما

صلى الله عليه وسلم قال
الورق بالذهب ربا الا هاء
وهاء و لبر بالبر ربا الا هاء
وهاء والشعير بالشعير ربا
الا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا
الا هاء وهاء * وحدثنا أبو
بكر بن أبي شيبة وزهير بن
حرب واسحق عن ابن عينة
عن الزهري بهذا الاسناد
* حدثنا عبيد الله بن عمر
القواريري ثنا جاد بن زيد
عن أيوب عن أبي قلابة
قال كنت بالشام في حلقة
فيها مسلم بن يسار فجاء أبو
الاشعث قال قالوا أبو
الاشعث أبو الاشعث فجلس
فقلت له حدث أخانا
حديث عبادة بن الصامت
قال نعم غزونا غزاة وعلى

ربا لشيء يربو إذا زاد ومنه حديث فلا والله ما أخذنا من لقمة إلا ربا من تحنها في الطعام الذي دعا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة وأما في الشرع فاطلاق مرة على الحرام كيفما كان ومنه قوله تعالى في اليهود وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ولم يرد الربا بالشرع الذي حرم علينا وإنما أراد الحرام كما قال تعالى أكلون للسحت والربا الذي غلب عليه عرف الشرع هو ربا الفضل وربا النسيأ فربا الفضل يأتي وأما بالنسيأ التي تضمن الحديث فانه مرام في العين وفي الطعام فالعين الذهب والفضة صرفا كان المقدأ ومرا طلة والطعام ما غلب اتخاذه للكل غالبا أو لصلاحه فيدخل الملح والفضل ونحوهما مما يأتي ذكره في حديث تحريم التفاضل ويخرج الزعفران لانه وإن أصلح لكنهم يغلب اتخاذ لصلاح الطعام * عبد الحق ورأيت لابن سحنون أن من منع سلمه في طعام يستتاب فإن تاب ولا ضربت عنقه باجتماع الأئمة انه ليس بطعام فسألت عن ذلك أبا عمران فقال إن ثبت هذا الاجماع بخبر الواحد لم يستتاب وإن ثبت بطريق يحصل العلم بذلك * (قلت) * الاجماع الظني هو ما ثبت بطريق الآحاد ولا يكفر منكر حكمه والقطعي ما بلغ عدد قائله وعدد ناقليه عدد التواتر * واختلف في منكر حكمه فقيس يكفر لانه تضمن انكار سنده القطعي وانكار ذلك تكذيب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل لا يكفر لان الاجماع موجب هو لم تثبت حجة بدليل قطعي فتكرن حجة ظنية فلا يكفر منكر حكمه وهذا الاجماع الذي في الزعفران ذكره ابن يوسف وعبد الحق كما رأيت ولم أجده في كتب الاجماع * واللبن طعام واختلف في الحلبة فقيل طعام وقيل لا وقيل الحاضرة طعام والمعروف أن الماء غير طعام وفي كتاب السلم الثالث يجوز بيعه بطعام الى أجل ومنع ابن نافع بيع عذبه بطعام الى أجل وكان الشيخ يقول النارنج غير طعام

حديث الآنية وتحريم التفاضل

(قوله فامر معاوية رجلا أن يبيعهها) (ط) كان يبيعها بالدرهم ولذلك أنكره عبادة واستدل بقوله العضة بالعضة (قوله فتسارع الناس الى شرائها) يعني الى شرائها بالدرهم (ع) يحتمل ان معاوية لم تبلغه هذه السنة ويحتمل انه حل النبي على المسكوك الذي في اقتنائها وعدم التجرف به مصلحة للمسلمين اذ به التعامل وهو قيم المتاع (ط) وهو يدل على اقلية العلماء وإن لا كثر الجهل ألا ترى ان معاوية جهل مع محبته وأنه من كتاب الوحي ويحتمل انه كان لا يرى ربا الفضل كابن عباس والأول أظهر (ع) واتفقوا على منع استعمال آنية الذهب والفضة * واختلفوا في اقتنائها فحرمه غير واحد من شيوخنا وظاهر قول بعضهم انكرها وأجازها الشافعي ومال اليه بعض شيوخنا وتأوله على المذهب ويحتمل بالحديث اذ لم يجوز لم يجز يبيعه * (قلت) * انما لم يجوز استعمالها لانه من السرف والتشبيه بالا عاجم والمجيز لاقتنائها هو الباجي * واحتج بان مال الكاأجاز يبيعه في غير موضع من المدونة فلو لم يجز البيع لنفسه * ورد ابن سابق بان عينا أي مادتها تلك اجماعا فلا يلزم من حرمة الاقتناء فتح البيع فانها تشتري لتكسرا أو لتصاغ وإنما الذي يلزم من حرمة الاقتناء أنه لا يجوز الاستجار على عملها وأن من كسرها لا يلزم ضمان صياغتها اذ

ويخرج الزعفران لانه وإن أصلح لكنهم يغلب اتخاذ لصلاح الطعام * عبد الحق ورأيت لابن سحنون ان من منع سلمه في طعام يستتاب فإن تاب ولا ضربت عنقه لا جماع الأئمة انه ليس بطعام فسألت عن ذلك أبا عمران فقال ان ثبت هذا الاجماع بخبر الواحد لم يستتاب وإن ثبت بطريق يحصل العلم بذلك (قوله فامر معاوية رجلا أن يبيعهها) (ط) كان يبيعها بالدرهم ولذا أنكره عبادة

(قوله فتسارع الناس الى شرائها) أي بالدرهم

الناس معاوية فغفمنا غنائم
كثيرة فكل فيما غنمنا
آنية من فضة فامر معاوية
رجلا أن يبيعه في أعطيات
الناس فتسارع الناس في
ذلك فبلغ عبادة بن الصامت

لم يتلف من غيرها شيئا المخالف الذي يجوز الاقتناء يجوز الاستئجار ويوجب الضمان (قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب الحديث الخ) ﴿قلت﴾ تقدم أن يحرم النساء وهذا أين يحرم الفضل (ع) وهو يحرم في العين وفي الطعام المقتات أو ما يصلحه بشرط اتفاق الجنس في كل واحد من النوعين ويجوز في غيرهما ما حرّمته في العين فلقوله في الحديث الذهب بالذهب والفضة بالفضة وأمانته في الطعام المقتات أو ما يصلحه فلقوله البر بالبر إلى آخر الأربعة وأما شرط اتحاد الجنس فلقوله في آخر الحديث إذا اختلف الجنس فيبيعوا كيف شئتم ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى وأما جواز التفاضل فيما سوى ذلك فلقوله تعالى وأحل الله البيع وأيضاً الوحرّم التفاضل في كل شيء لم يكن لتخصيص السنة بالذرة كرفائدة وكلامه صلى الله عليه وسلم كله فائدة * ثم يبيّن النظر هل المنع مقصور على الستة ويكون الحكم غير معقول المعنى وهو مذهب أهل الظاهر فقاء القياس والرد عليهم في كتب الأصول أو يقال إنما اختص الحرّم بالسنة لمعنى في قياس عليها ما يوجد فيه ذلك المعنى وهو مذهب الجمهور * ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى فقال مالك هو في الذهب والفضة الثمينة ولو تباع الداس بالجلود انتهى عن التفاضل فيها وهو في الأربعة الأذخار للقوت أو ما يصلح القوت ووافقه الشافعي في الثمينة وخالفه في الأربعة وقال العلة فيها الطعم ومنع التفاضل في كل مطعوم وخالفه أبو حنيفة في الجميع وقال العلة الوزن والكيل فنزع التفاضل في كل كيل أو موزون ويرد عليه ما نه صلى الله عليه وسلم لو أراد شيئاً مما ذكره من طعم أو وزن أو كيل لا كتفي بذلك واحد من الأربعة ولا يكون للزيادة على ذلك الواحد فائدة وكلامه صلى الله عليه وسلم كله فائدة لاسيما في مقام التشرع ثم لما سلم صلى الله عليه وسلم أن العلة لا تقتات بينه بالثمن عليه ليسيح بحال المجتهدين ويكون داعية للبحث الذي هو من أعظم القرب إلى الله وفي سعة أقوال الأئمة توسعة على الأمة وربما كانت التوسعة أصح للخلق فص على أرفع القوت الذي هو البر وعلى أدناه الذي هو الشعر لينبه بالطرفين على الوسط الذي بينهما كالسلب والدخن والأرز والذرة وإذا أراد الإنسان ذكر جملة شيء فربما كان ذكر طرفيه أدل على استيعابه من اللفظ الشامل لجمعه ﴿قلت﴾ كقوله مطرنا السهل والجبل وضربه الظهر والبطن (ع) ولما كان الثمر مقتاتاً وفيه ضرب من التعكك حتى أنه يؤكل لأعلى وجه الاقتيات فنه به صلى الله عليه وسلم على كل مقتات وإن كان فيه معنى فإن ذلك المعنى لا يخرج به عن بابه ولما علم صلى الله عليه وسلم أن هذه الأقوات لا يصح الاقتيات بها دون مصلح حتى أنها دون مصلحتها تكاد أن تلحق بالعدم أعطى ما يصلحها حكمها فذكر الملع ونبه به على ما سواه فيها هو مثله في الإصلاح ولا يقتات منفرداً ولكنه يجعل ما ليس بمقتات مقتاتاً واحتج الشافعي بحديث الطعام بالطعام مثلاً بمثل قال وهو نص في مذهبي وإن زاحمتكم في العلة احتججت به أيضاً فإنه علق الحكم فيه بالطعام والطعام مشتق من الطعم والوصف المشتق منه هو علة الحكم * واحتج أبو حنيفة بأن عامل خير لا يباع صاعاً بصاعين أنكر عليه وقال لا تغفل ولكن مثلاً بمثل فيبيعوا هذا واشترى بثلثه من هذا وكذلك الميزان ومعلوم أنه لم يرد بنفس الميزان فكانه قال وكذلك الموزون قال وإن زاحمتكم في التعليل كان ذكر الموزون مشيراً إلى العلة ورد عليه أمحاً بنابان لازم علته يوجب أن يجوز الزا باقي اليسير الذي لا يتأني فيه الكيل فصارت العلة التي أخذت من أصل عمومها ينقضها وذلك مما يبطلها ﴿قلت﴾ اختلاف في الستة هل الحكم متعلق بأسمائها وهو مذهب أهل الظاهر كما ذكر أو بمعانيها وهو مذهب الجمهور ثم ما هو ذلك المعنى قد ذكرهنا عن مالك أنه الأذخار للقوت دون قيد به هذا أنه المقتات المدخر للعيش غالباً قال وعلى هذين القولين اختلف فيما يقتات ولا يدخر للعيش غالباً كالجوز واللوز وشبههما قال

فقام فقال اني سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ينهى عن بيع الذهب
بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعر بالشعر
والتمر بالتمر والملح بالملح
الاسواء بسواء عينائين

فن زاد أو زاد فقد أرى
فرد الناس ما أخذوا فبلغ
ذلك معاوية فقام خطيبا
فقال ألا ما بال رجال
يتحدثون عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أحاديث
قد كنا نشهده ونصعبه فلم
نسمعها منه فقام عبادة بن
الصامت فأعاد القصة ثم قال
لحدثني بما سمعنا من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وإن كره معاوية أو
قال وإن رغم ما أبالي أن
لا أحكه في جنده ليلة
سوداء قال حماد هذا أو
صحوه * وحدثنا اسحق
ابن ابراهيم وابن أبي عمر
جميعا عن عبد الوهاب
الثقي عن أيوب بهذا
الاسناد نحوه * حدثنا
أبو بكر بن أبي شيبة وعمر
الناقد واسحق بن ابراهيم
واللعظ لأن أبي شيبة قال
اسحق أخبرنا وقال الآخرون
ثنا وكيع قال ثنا سفيان
عن خالد الحذاء عن أبي
قلاية عن أبي الأشعث عن
عبادة بن الصامت قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر
والشعير بالشعير والتمر
بالتمر والملح بالملح مثلاً بمن
سواء بسواه إذا بيد فاذا
اختلفت هذه الأصناف
فبيعوا كيف شئتم إذا
كان يدايد * حدثنا أبو

وطرد ابن نافع القول في كل مقتات مدخروان ادخرا مادرا كالخوخ والكمثرى والمان فنع فيها
المفاضل ثم على قول الأكثران العلة الاقتيات والادخار فواجده فيه الوصفان الحق بالثلاثة الأول
من الأربعة كالسلت والأرز والدحن والذرة والعطاني والزبيب ورد فيه حديث ولكنه ضعيف
وأما هو بالقياس على التمر وتردد مالك في التين قالوا وأما ترد فيه لأنه غير مقتات بالحجاز ولو علم من
حاله ما هو عليه من أنه مقتات في أكثر البلاد لما ترددوا لافه وأظهر من الزبيب * واتفقوا أنه هو قول
الأكثران اللبن ربوي لأنه مقتات ودوام وجوده يقوم مقام ادخاره وتقدم الخلاف في الجوز واللوز
وسبب الخلاف فيهما وفي معناهما البندق والعستق وكذلك اختلف فيهما مقتات ولا يدخر كالجراد
والعنب الذي لا يتزبب والرطب الذي لا يتقر وملم وجوده الوصفان الاعتبار في علة الربا كالخس
والفواكه التي لا تقتات ولا تدخر فليست بربوي ويلحق بالملح ما وجد في معناه من كونه ادا ماصلا
للحم والخل والزيت والزيتون وحب الفجل وما يعصر منهما من الزيت * ابن عبد السلام ولولا
الاتفاق على هذا لم يكن أن يقال وإن كان ذلك ادا ماصلا لاحتاجة إلى الملح أشد لأن كل طعام مصنوع
لا يستغنى عن الملح وقد يستغنى عن الادم والبصل والثوم أيضا مصلحان والبصل أكثر استعمالا
* واختلف في السكر والعسل والأنظر في العسل أنه ادا ماصلة ذلك عليه في أكثر البلاد ونص في
المدونة على منع التفاضل في السكر * واختلف في التوابل كاللعل والكزبرة والكمونين فقال
ابن القاسم هي طعام مصلح للقوت * وقال أصغى هي دواء ونص في السلم الثالث من المدونة وفي
أكرية الدور منها على أن اللعل طعام (قوله فن زاد أو زاد فقد أرى) * قلت * أي فعل
الربا (قوله فرد الناس ما أخذوا) (ع) يدل على فسخ البياعات الفاسدة (قوله لحدثني بما سمعنا)
(ع) فيه قيام العلماء بما أوجب الله سبحانه عليهم في قوله تعالى لتبينه للناس ولا تنكفونه وليكونوا
قوامين بالقيسط شهداء الله وأغلاظ باللفظ لمعاوية مقابلة لانكاره ما حدث به مع تحقهم حلم معاوية
وصبره ومعنى رغم كره وفل حتى كأنه لصق بالرغام وهو الارض (قوله في الآخر فاذا اختلفت هذه
الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد) (ع) فيه الرد على ابن علية وبعض السلف في
شدوهم باجازتهم النسيئة مع الاحتلاف وقد انه قد الاجاع بعد على المع ولو بلغتهم هذه السنة
ما خالفوها لفضلهم وعلمهم واستثنى مالك من هذه الجملة القمح والشعير فجعلها ماصغا واحدا (م) وهو
مذهب أكثر المذنبين وأكثر الشافعيين وقال الشافعي هما صنفان واحتج بالحديث ومال إليه بعض
شيوخنا المحققين وزاد في الاحتجاج بأنه يخالفه في الاسم والصورة * قلت * بعض شيوخه
عينه ابن بشير بأنه السيوري وعينه غيره بأنه عبد الحميد الصائغ والأنظر في الاحتجاج على الاختلاف
باختلافهما في تحصيل القوت والطعم وبقوله في الطريق الآخر اما اختلف ألوانه وكان الحباب
(قوله فقد أرى) أي فعل الربا * قلت * قال التور بشتي أرى أي الربا ونعاطاه ومعنى اللفظ
أخذ أكثر مما أعطى من ربا لشئ ربوا إذا زاد قال الطيبي لعل الوجه أن يقال أتى النعل المحرم لأن من
اشترى لفضة عشرة مثاقيل بمثل من ذهب فالمشترى أخذ الزيادة وليس بربا * قلت * كأنه
اعترض على التور بشتي في قوله معنى اللفظ أخذ أكثر مما أعطى لصدق ذلك فيما هو جائز
ولا يقال في صاحبه أرى كالصورة التي فرضها * وقد يجاب * عنه بأن الربا إنما يستعمل شرعا
وعرفا في المحرم فالتور بشتي أن يمنع إطلاق لفظ الربا في المثال الذي ذكره الطيبي (قوله وإن
رغم) بكسر الغين وقصها أي ذل وصار كأنه لصق بالرغام وهو التراب

بكر بن أبي شيبة قال ثنا وكيع قال ثنا اسمعيل بن مسلم العبدى ثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء * حدثنا عمر والنقاد ثنا يزيد بن هرون ثنا سليمان الربعي ثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب مثلاً بمثل قد ذكر مثله * حدثنا أبو بكر يرب محمد بن العلاء وواصل بن عبد الأعلى قالنا ثنا ابن فضيل عن أبيه عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه * حدثني أبو سعيد الأشج ثنا المحاربي عن فضيل بن غزوان بهذا الاسناد لم يذكر يدا بيد * حدثنا أبو بكر يرب وواصل بن عبد الأعلى قالنا ثنا ابن فضيل عن أبيه عن ابن أبي نهم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا * حدثنا عبد الله بن مسعدة القعنبي ثنا سليمان يعني ابن بلال عن موسى ابن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن (٢٧١) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار

لا فضل بينهما والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما * حدثني أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب سمعت مالك بن أنس يقول حدثني موسى بن أبي تميم بهذا الاسناد مثله * حدثنا محمد بن حاتم بن مجنون ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن أبي المنهال قال باع شريك لي ورقاً بنسيئة إلى الموسم أو إلى الحج فجاءني فأخبرني فقلت هذا أمر لا يصلح قال قد بعته في السوق فلم ينكر ذلك

من شيوخ شيوخنا يحكى انه كان بتونس جماعة من الظاهرية فكان بعضهم يشنع ويقول لفظ أفقه من مالك في المسئلة فانه اذا رميت له لغمتان احدهما شعير فانه يأف عنها ويقبل على الأخرى وما يحكى عن السيوري انه حلف بالمشي الى مكة ليخالفن مالكاً في المسئلة فبالغة ولا يقال خالفه على الظن الذي قيل فيه انه من الغموس لانه انما حلف على أن يخالف وقد فعل (ع) ولم يخلف قول مالك ان كل واحد من الدخن والدرة والأرز صنف على حديثه وقال الشافعي وابن وهب الثلاثة صنف واحدواً كثيراً لما لكية ان العلس صنف وقال بعض الشافعية وبعض أصحابنا هو من صنف الحنطة * واختلف قول مالك في القطنى هل هي صنف واحد أو كل واحد منها صنف في نفسه * قلت * والمذهب في السلت كالقمح وبيعه يخرج السيوري فيه لانه أقرب من الشعير الى القمح (قوله في الآخر هكذا سمعت) (ع) يحتمل أن يعود على يدا بيد ويحتمل أنه ما سمع دون زيادة عليه

حديث القلادة

(قوله أخبرنا سليمان الربعي) يفتح الراء والباء الموحدة منسوب الى بنى ربيعة (قوله الا ما اختلفت ألوانه) أى أجناسه (قوله سمع على بن رباح) هو بضم العين على المشهور وقيل بفتحها وقيل يقال بالوجهين

على أحد فأثيت البراء بن عازب فسأله فقال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نبيع هذا البيع فقال ما كان يدا بيد فلا بأس به وما كان نسيئة فهو ربا واثريد بن أرقم فانه أعظم تجارة منى فأثيته فسأله فقال مثل ذلك * حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة عن حبيب سمع أبا المنهال يقول سألت البراء بن عازب عن الصرف فقال سل زيد بن أرقم فهو أعلم فسألت زيدا فقال سل البراء فانه أعلم ثم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الورق بالذهب ديناً * حدثنا أبو الربيع العتكي ثنا عباد بن العوام أخبرنا يحيى بن أبي اسحق ثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب الاسواء بسواء وأمرنا ان نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا ونشترى الذهب بالفضة كيف شئنا قال فساله رجل فقال يدا بيد فقال هكذا سمعت * حدثني اسحق بن منصور أخبرنا يحيى بن صالح ثنا معاوية عن يحيى وهو ابن أبي كثير عن يحيى بن أبي اسحق ان عبد الرحمن بن أبي بكرة أخبره ان أبا بكرة قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله * حدثني أبو الطاهر احمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب أخبرني أبو هانئ الخولاني انه سمع علي بن رباح اللخمي يقول سمعت فضالة بن عبيد الانصاري يقول أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخير

(قوله أنى بقلادة من المغاتم تباع) (ط) كان يبيعها هذا بعد القسم وبعد أن صارت في ملك من صارت له لان الغنية لا ينظر فيها الا بعد القسم (قوله فأمر بالذهب الذي في القلادة فترع وحده) (ط) أمره بالتفصيل يحتمل لان المشتري أراد أن يشتريها وفيها ذهب بذهب ويحتمل انه اشتراها بذلك كما قال في الطريق الثاني انه اشتراها بانى عشر فيكون أمره هذا فمخا الما وقع (قوله ابتعت قلادة بانى عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر) (ع) الذي عند شيمو خنا فيها بانى عشر دينارا وسقطت هذه الجلة عند ابن الحناء وأبى عيسى وسقوطها الصواب ولعله قيمتها اثنا عشر ووجدتها عند بعض أصحاب أبى على الغساني مصلحة بانى عشر دينارا وهذا الوجه أحسن وبه يصح اثبات اللفظ (قوله لا تباع حتى تفصل) (ع) هذا حكم ما كان من الحلى منظوما مع غيره أن يفصل ثم يباع كل على حدته في عقدين لا في عقد واحد الآن يكون ماع الذهب من العرض تبعا له أو ماع العرض من الذهب تبعا للعرض فيباع بخلاف ما فيه من الدين ولا يجوز أن يباع بصف ما فيه من العين كما لا تباع سلعة وذهب بذهب لان الذهب منفرد في مقابلة الساعة والذهب فلم تقع المساواة التي أمر بها صلى الله عليه وسلم بين الذهبين فان كان مصوغا بالعرض لا ينزع منه الا بفساد أو نفقة ومؤنة فان كان مما لا يجوز اتخاذه فحكمه حكم ما تقدم وان كان مما يجوز اتخاذه كحلى النساء والمصحف والسيف والخاتم وجميع آلة الحرب على خلاف عندنا فباعا السيف فان بيع بصف ما حلى به فان كانت الحلية تبعا جاز نقدا لان الشارع أباح تحليته وزعنه يشق وهو قليل تبعا والاتباع لا تقتضيه في العقود ومنع ذلك الشافعي وابن عبد الحكم * واحتجاف في بيعه بذلك الى أجل وان لم تكن حليته تبعا لم يجز بيعه بصفه نقد او الى أجل وأجاز أبو حنيفة بيعه بصفه قلت الحلية أو كثرت لكن بشرط أن تكون المنفردة أكثر لانها اذا كانت أكثر كان الزائد على ما يساوى الحلية في مقابلة السلعة ويصير كأنهما عقد اذهب مثلا يمثل وسلعة بذهب وهذا على أصله في اجازته سلعة وذهبا بذهب وأجاز حنابلن أبى سليمان أن يشتري بصف ما حلى به قلت الحلية أو كثرت وهو قول منكر يخالف للسنة وان ما يبيع بغير الصنف الذي حلى به فان كانت حليته تبعا جاز مجالا وفي بيعه لأجل قولان وان لم تكن تبعا جاز مجالا فقط * قلت * قال ابن عبد السلام لم يذكر في صورتي الجواز خلافا فإرأيت كما ذكرنا في اجماع البيع والصرف وفي كلام بعض الشيوخ ما يشير الى تساوى البابين ويمكن أن يفرق بينهما من حيث المعنى ان انفكاك البيع عن الصرف يمكن من غير مشقة بخلاف هذا المحل * واحتجاف في التبعا ففيل لثلث وقيل أدنى وقيل النصف ثم اختلف فقيل تعتبر قيمة الحلية مصوغة وقيل يعتبر وزنها دون صياغتها * ثم اختلف لاى شئ تنسب هذه القيمة فقال ابن عبد السلام تنسب من قيمة السيف بحليته

فبالفتح اسم وبالضم لقب وورباع بفتح الراء (قوله أنى بقلادة فيها ذهب وخرز وهى من المغاتم تباع) (ط) كان يبيعها هذا بعد القسم وبعد أن صارت في ملك من صارت له (قوله فأمر بالذهب الذي في القلادة فترع وحده) (ط) أمره بالتفصيل يحتمل لان المشتري أراد أن يشتريها وفيها ذهب بذهب ويحتمل انه اشتراها بذلك كما قال في الطريق الثاني انه اشتراها بانى عشر فيكون أمره هذا فمخا الما وقع (قوله ابتعت قلادة بانى عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر) (ع) الذي عند شيمو خنا فيها بانى عشر دينارا وسقطت هذه الجلة عند ابن الحناء وأبى عيسى وسقوطها الصواب ولعله قيمتها اثنا عشر ووجدتها عند بعض أصحاب أبى على الغساني مصلحة بانى عشر دينارا وهذا الوجه أحسن وبه يصح اثبات اللفظ (قوله لا تباع حتى تفصل) (ع) هذا حكم ما كان من الحلى منظوما مع غيره أن يفصل ثم يباع كل على حدته في عقدين لا في عقد واحد الآن يكون ماع الذهب من العرض تبعا له أو ماع العرض من الذهب تبعا للعرض فيباع بخلاف ما فيه من الدين ولا يجوز أن يباع بصف ما فيه من العين كما لا تباع سلعة وذهب بذهب لان الذهب منفرد في مقابلة الساعة والذهب فلم تقع المساواة التي أمر بها صلى الله عليه وسلم بين الذهبين فان كان مصوغا بالعرض لا ينزع منه الا بفساد أو نفقة ومؤنة فان كان مما لا يجوز اتخاذه فحكمه حكم ما تقدم وان كان مما يجوز اتخاذه كحلى النساء والمصحف والسيف والخاتم وجميع آلة الحرب على خلاف عندنا فباعا السيف فان بيع بصف ما حلى به فان كانت الحلية تبعا جاز نقدا لان الشارع أباح تحليته وزعنه يشق وهو قليل تبعا والاتباع لا تقتضيه في العقود ومنع ذلك الشافعي وابن عبد الحكم * واحتجاف في بيعه بذلك الى أجل وان لم تكن حليته تبعا لم يجز بيعه بصفه نقد او الى أجل وأجاز أبو حنيفة بيعه بصفه قلت الحلية أو كثرت لكن بشرط أن تكون المنفردة أكثر لانها اذا كانت أكثر كان الزائد على ما يساوى الحلية في مقابلة السلعة ويصير كأنهما عقد اذهب مثلا يمثل وسلعة بذهب وهذا على أصله في اجازته سلعة وذهبا بذهب وأجاز حنابلن أبى سليمان أن يشتري بصف ما حلى به قلت الحلية أو كثرت وهو قول منكر يخالف للسنة وان ما يبيع بغير الصنف الذي حلى به فان كانت حليته تبعا جاز مجالا وفي بيعه لأجل قولان وان لم تكن تبعا جاز مجالا فقط * قلت * قال ابن عبد السلام لم يذكر في صورتي الجواز خلافا فإرأيت كما ذكرنا في اجماع البيع والصرف وفي كلام بعض الشيوخ ما يشير الى تساوى البابين ويمكن أن يفرق بينهما من حيث المعنى ان انفكاك البيع عن الصرف يمكن من غير مشقة بخلاف هذا المحل * واحتجاف في التبعا ففيل لثلث وقيل أدنى وقيل النصف ثم اختلف فقيل تعتبر قيمة الحلية مصوغة وقيل يعتبر وزنها دون صياغتها * ثم اختلف لاى شئ تنسب هذه القيمة فقال ابن عبد السلام تنسب من قيمة السيف بحليته

فبالفتح اسم وبالضم لقب وورباع بفتح الراء (قوله أنى بقلادة فيها ذهب وخرز وهى من المغاتم تباع) (ط) كان يبيعها هذا بعد القسم وبعد أن صارت في ملك من صارت له (قوله فأمر بالذهب الذي في القلادة فترع وحده) (ط) أمره بالتفصيل يحتمل لان المشتري أراد أن يشتريها وفيها ذهب بذهب ويحتمل انه اشتراها بذلك كما قال في الطريق الثاني انه اشتراها بانى عشر فيكون أمره هذا فمخا الما وقع (قوله ابتعت قلادة بانى عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر) (ع) الذي عند شيمو خنا فيها بانى عشر دينارا وسقطت هذه الجلة عند ابن الحناء وأبى عيسى وسقوطها الصواب ولعله قيمتها اثنا عشر ووجدتها عند بعض أصحاب أبى على الغساني مصلحة بانى عشر دينارا وهذا الوجه أحسن وبه يصح اثبات اللفظ (قوله لا تباع حتى تفصل) (ع) هذا حكم ما كان من الحلى منظوما مع غيره أن يفصل ثم يباع كل على حدته في عقدين لا في عقد واحد الآن يكون ماع الذهب من العرض تبعا له أو ماع العرض من الذهب تبعا للعرض فيباع بخلاف ما فيه من الدين ولا يجوز أن يباع بصف ما فيه من العين كما لا تباع سلعة وذهب بذهب لان الذهب منفرد في مقابلة الساعة والذهب فلم تقع المساواة التي أمر بها صلى الله عليه وسلم بين الذهبين فان كان مصوغا بالعرض لا ينزع منه الا بفساد أو نفقة ومؤنة فان كان مما لا يجوز اتخاذه فحكمه حكم ما تقدم وان كان مما يجوز اتخاذه كحلى النساء والمصحف والسيف والخاتم وجميع آلة الحرب على خلاف عندنا فباعا السيف فان بيع بصف ما حلى به فان كانت الحلية تبعا جاز نقدا لان الشارع أباح تحليته وزعنه يشق وهو قليل تبعا والاتباع لا تقتضيه في العقود ومنع ذلك الشافعي وابن عبد الحكم * واحتجاف في بيعه بذلك الى أجل وان لم تكن حليته تبعا لم يجز بيعه بصفه نقد او الى أجل وأجاز أبو حنيفة بيعه بصفه قلت الحلية أو كثرت لكن بشرط أن تكون المنفردة أكثر لانها اذا كانت أكثر كان الزائد على ما يساوى الحلية في مقابلة السلعة ويصير كأنهما عقد اذهب مثلا يمثل وسلعة بذهب وهذا على أصله في اجازته سلعة وذهبا بذهب وأجاز حنابلن أبى سليمان أن يشتري بصف ما حلى به قلت الحلية أو كثرت وهو قول منكر يخالف للسنة وان ما يبيع بغير الصنف الذي حلى به فان كانت حليته تبعا جاز مجالا وفي بيعه لأجل قولان وان لم تكن تبعا جاز مجالا فقط * قلت * قال ابن عبد السلام لم يذكر في صورتي الجواز خلافا فإرأيت كما ذكرنا في اجماع البيع والصرف وفي كلام بعض الشيوخ ما يشير الى تساوى البابين ويمكن أن يفرق بينهما من حيث المعنى ان انفكاك البيع عن الصرف يمكن من غير مشقة بخلاف هذا المحل * واحتجاف في التبعا ففيل لثلث وقيل أدنى وقيل النصف ثم اختلف فقيل تعتبر قيمة الحلية مصوغة وقيل يعتبر وزنها دون صياغتها * ثم اختلف لاى شئ تنسب هذه القيمة فقال ابن عبد السلام تنسب من قيمة السيف بحليته

بقلادة فيها خرز وذهب وهى من المغاتم تباع فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذهب الذى فى القلادة فترع وحده ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب وزنا بوزن * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن أبى شعاع سعيد بن يزيد عن خالد بن أبى عمران عن حنش الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال اشترى بثلث يوم خيم بقلادة بانى عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى تفصل * حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة وأبو كريب قالنا ثنا ابن المبارك عن سعيد بن يزيد بهذا الاسناد نحوه * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن أبى جعفر عن الجراح أبى كثير حدثني حنش الصنعاني عن فضالة بن عبيد

وقرأه قال ونسبها ابن بشير من قيمة الصل والقربان كانت تبعاجاز والامتنع (ع) واختلف
ان كان على بالقدن أو مصوغا منهما هل يجوز بيعه بأقلهما ولا يجوز إلا بغيرهما فان كان معهما
عرض وهما الاقل يبيع بأقلهما اتفاقا وان كان ما في السيف من ذلك نحوها أو مسببو كافيه مستهلكا
فقال بعض شيوخنا هو تبع بكل حال وأجاز بيعه كيفما كان وعلى هذا قاس شيوخنا جواز بيع
التياب المملعة بالذهب اذا كان ما فيها من الذهب الثلث من قيمتها فادنى بالدينارين نقدا أو بالدينارين
والدراهم نسيئة على الخلاف المتقدم (قوله كنانا بيع اليهود) (ع) يدل على أن التعريم إنما كان بخير
والا فلا كالوا لتركوا النهي ويحتمل أنهم تأملوا جواز الرابح السكار (قوله في الآخر انزع ذهبها
فاجعله في كنة) (ع) لكفة بكسر الكاف في الميزان وكل شئ مستدير وللثوب والصائد وكل شئ
مستطيل بالضم وقيل بالوجهين في الجميع * قلت * الضابط (١)

(ع) والمراطلة جائزة * قلت * المراطلة معاملة من الرطل ولم نجد من اللغويين من ذكر المراطلة
وانما ذكر الرطل والمراطلة عرفا يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا فتخرج الفلوس
والمراد اخراجها على القول انها عروض وان أراد ادخالها على القول بانها من العين فيزاد في الحدان
يقال أو فلس بمثابة عددا لا وزنا وانه قيل عدد لان العدد في الفلوس بمنزلة الوزن في العين بدليل
قول مالك في آخر السلم الثالث ولا يجوز فلس بفلسين نقدا ولا الى أجل (ع) واختلف في جواز
المراطلة للمناقل فقيل لا تجوز المراطلة الا بالكفتين وقيل تجوز للمناقل وهو أصوب * قلت *
يعنى للمناقل الصنعة وهي أن يوضع المثلث الذي هو وزن الدينار في كفة والدينار في الكفة
الأخرى سمع ابن القاسم لا بأس بالصنعة في كفة واحدة * ابن رشد هو أصوب من فعل الذهبين
ليتيقن المساواة بهما بالالكفتين فلا يتقن لانه قد يكون في الميزان عيب * وسمع أشهب وابن نافع
لا بأس في المراطلة بالشاهين اذا كان عدلا * ابن رشد ولا فرق بينه وبين غيره ولم يفسر ابن رشد
الشاهين قال الشيخ ويغلب على ظني أنه ميزان العود وهو العود المسمى بالفرسطون * قلت * لا تفسر
اللغة بغلبة الظن وفي كلام ابن حجر زما هو نص أو ظاهر في أنها الصنعة وأشهبها قال ابن حجر قال مالك
يجوز في المراطلة أن يزن ذهبه في الشاهين بمثل ثم تزن ذهبك وزنة ثانية بذلك المعيار في تلك الكفة

(قوله فطارت لي ولا صحابي قلادة) أي حصلت لنا من القسمة (قوله واجعل ذهبك في كفة)
بكسر الكاف قال أهل اللغة كفة الميزان وكل مستدير بكسر الكاف وكفة الثوب والصائد
وكل شئ مستطيل بالضم وقيل بالوجهين في الجميع (ع) واذا استوت الكفتان صححت المراطلة
كانا مسكوكين أو مصوغين أو تبرين أو أحدهما مخالف لصاحبه أو أحدهما جيد والآخر ردي.
وهذا المشهور ولبعض شيوخنا خلاف في مراطلة المسكوك بنفسه أو بغيره اذا لا يجوز بيعه جزافا
حتى يعلم وزن ما في الكفة أو عدده اذا كان يجزى عددا ولما لا عند ابن شعبان منع مراطلة
الجيد بالردى أو بالمغشوش وكذلك اختلف شيوخنا في مراطلة المسكوك بالمصوغ أو أحدهما بجنسه
مع اختلاف الذهبين (ب) أمام مراطلة المسكوك بالمسكوك دون معرفة وزن أحدهما في الكفة فعه
القاسمي واحتج بما ذكر من أنها لا تباع جزافا وأجازة أصبغ وأبو بكر بن عبيد الرحمن لان استواء
الكفتين يرفع الجهالة عن القدر ويخرج المتراطلين عن الجراف وأما مراطلة المسكوك بالمصوغ أو
التبر فهي على الغناء السكة والصياغة في المراطلة وانهما لا يدور بهما الفضل عما يدور بالجودة والرداءة
وفي اعتبارهما طريقان الاول ان المذهب على ثلاثة أقوال يعتبران لتعلق الاغراض بهما لا يعتبران

قال كنا مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم يوم

خير نبيدع اليهود الوقية

الذهب بالدينار بن والثلاثة

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم لا تبعوا الذهب

بالذهب الا وزيا بوزن

حدثني أبو الطاهر أخبرنا

ابن وهب عن قرة بن عبد

الرحمن المعافري وعمر و

ابن الحرث وغيرهما ان

عامر بن يحيى المعافري

أخبرهم عن حنش أنه قال

كنا مع فضالة بن عبيد في

عزوه فطارت لي ولا صحابي

قلادة فيها ذهب وورق

وحوهر فأردت أن اشتريها

فسألت فضالة بن عبيد

فقال انزع ذهبها فاجعله

في كفة واجعل ذهبك

في كفة

(١) لم نثر على مارك

الياض له في جميع النسخ

الموجودة فليعلم

بعينها * وقال ابن كنانة هم يقولون لا يجوز الان يجعل ذهب هذا في كفة وهذا في كفة قال مالك ولا بأس بهذا كله اذا اعتدل فهذا الكلام كما ترى انما هو نص أو ظاهر في أن الشاهين الصفة وأما انه ميزان العود المسمى بالقرسطون فلاو يبعد أيضا أن يفسر الشاهين بالوزن المسمى بالرمانة في العرف ثم ان ميزان العود يعسر تحقيق المماثلة به لانه انما تحصل بتعقّب تساوي حركتي النزول التي هي علامة الوزن ويعسر تحقيقها ولكن المراطلة به جائزة وصورتها أن يوزن الدينار أولا ويحفظ حركة نزوله ان كان وازنا ثم وزن التمثيات واحدة واحدة فان كن وازنات فقد حصلت المراطلة ولا يحتاج أن يجعل جميعها ثانيا في موضع الدينار فان فعل فلا بأس ولا يكفي أن يجعل جميعها ابتداء في موضع الدينار لانه وان كانت حركة نزولها سواء فقد يكون في بعض التمثيات ما هو ناقص فيكون عيبا وما يقع كثيرا بين الناس من أخذوا قيراطين عن الجديد من غير مراطة اتسكا لا على دار الضرب لا يجوز لان القراريط والدرهم تقدم أمرها فهي من مظنة النقص فلا تتحقق المساواة وانما صورة تصديق دار الضرب بأثر الخروج منها بحيث لا ينقص شيء من السكة (ع) واذا استوت السكتان صحت المراطلة كأنما مسكر كين أو صوغين أو تبرين أو أحدهما مخالف لصاحبه أو أحدهما جيد والآخر ردي وهذا المشهور لبعض شيوخنا خلافا في مراطة المسكوك بنفسه أو بغيره اذ لا يجوز بيعه جزا حتى يعلم وزن ما في السكة أو عدده اذا كان يجري عددا ولما لك عند ابن شعبان منع مراطة الجيد بالردى أو بالمغشوش وكذلك اختلف شيوخنا في مراطة المسكوك بالمصوغ أو أحدهما بجنسه مع اختلاف الذهبين **قل** أما مراطة المسكوك بالمسكوك دون معرفة وزن أحاد ما في السكة فنحنه القاسي واحتج بما ذكر من أنها لا تباع جزافا **وأحازه أصغ** أبو بكر بن عبد الرحمن لان استواء لسكتين يرفع الجهالة عن القدر ويخرج المتراطلين عن الجراف وأما مراطة أحدهما بالآخر فهو مبني على الغاء لسكة والصياغة في المراطلة وانهما لا يدور بهما الفضل كما يدور بالجودة والرداءة على ما ستعرف وفي اعتبارهما طريقتان الأولى أن المذهب على ثلاثة أقوال فقيل يعتبران ولا يلقيان لان الاغراض تتعلق بكل واحد منهما كما تتعلق بالجودة وقيل لا يعتبران لان الشارع انما طلب المساواة في القدر وهذا مذهب المدونة عند بعضهم وبعضهم حملها على القول الاول وقيل تعتبر

لان الشرع طلب المساواة في القدر وهذا مذهب المدونة عند بعضهم وبعضهم حملها على القول الاول وقيل الصياغة معتبرة لانها مقصودة لذاتها دون السكة لان المقصودة منها انما هو علامة على القدر والطريقة لثانية هي أن الذهبين ان كانا سواء في الجودة والرداءة فلا يمتسبان اتفاقا وان اختلفا بذلك فلا أقوال الثلاثة وأما قوله وان كان ذهب أحدهما أجود يعني أجود كما ليخص قصد المعروف أموالو كان بعضه أجود وبعضه أردأ امتنع اتفاقا لظهور قصد المسكينة المؤدية الى التفاضل وان كان بعضه أجود وبعضه مساو يباح عند ابن القاسم اذ لا يظهر منه غرض لهما في المسكينة ومنعه ممنون اذ لو لا قصد الى المسكينة لم تسك كل منهما بما عنده من المساوي وتراطلا في غيره وأما مراطة الجيد بالمغشوش فالرداءة ان كانت من أصل المعدن لم تمنع اتفاقا وان كانت بفعل آدمي يضيف الى الذهب فضة او نحاسا فالمشهور والصحة وفي كتاب ابن شعبان المنع كاذكر وعلى الصحة فقال ابن رشد يعتبر المغشوش كله بما فيه كماله خالص وقيل يعتبر قدر ما فيه من الخالص فقط قال اشهب في المدونة ولا يشتري بالدرهم المستور عرضا حتى يكسر خوفا الغش به وان خيف بعد الكسر أن يفسد به صفر حتى يؤمن أمره وأما في الصرف فلا بأس ان يباع بدرهم جيا ووزنا ووزن لان هذا الم

الصياغة لانها مقصودة لذاتها ولا تعتبر السكة لان المقصود منها انما هو علامة على القدر والطريقة الثانية هي ان الذهبين ان كانا سواء في الجودة أو الرداءة فلا يعتبران اتفاقا وان اختلفا بذلك فالأقوال الثلاثة * وأما قوله وان كان ذهب أحدهما أجود فمعنى به ان ذهب أحدهما مأكله أجود وأما ان كان ذهب أحدهما بعضه أجود وبعضه أردأ فان المرافطة تمتنع اتفاقا * والفرق بين هذه والاولى أن الاولى المعروف فيها من جهة واحدة فلم يظهر فيها قصد المكايسة المؤدية الى التفاضل وهذه تظهر فيها ذلك لان معطى النوعين لم يسمح بأجودهما الا لان الآخر قبل منه اردأهما وان كان أحدهما بعضه أجود وبعضه مسار أو يابو بعضه أردأ وبعضه مساويا فاجاز ذلك ابن القاسم اد لا يظهر منه غرض لهما في المكايسة ومنه سمحون لانه لولا القصد الى المكايسة لتمسك كل منهما بما عنده من المساوى وتراطلا في غيره وأما مرافطة لجيد بالمعشوش فالرداءة ان كانت من المعدن لم تمنع اتفاقا وان كانت بفعل آدمي يضيف الى الذهب فضة أو نحاسا فالمشهور والصحة في كتاب ابن شعبان المسع كاد كرو على الصحة فقال ابن رشد يعتبر المعشوش كله بما فيه كانه خالص وقيل يعتبر قدر ما فيه من الخالص فقط قال أشهب في المدونة ولا يشتري بالدرهم المستور عرض حتى يكسر حروف النش به وان خيف بعد الكسر ان يغش به صفر حتى يؤمن امره وأما في الصرف فلا بأس أن يباع بدرهم حياد وزناو زن لان هذا المصد التفاضل بل المعروف فهو كالبدل في بعضهم حل قول أشهب هذا على الجواز بالاطلاق وبعضهم قيده باليسير واحتج بأنه شبه بالبدل والبدل انما يجوز في الدينارين والثلاثة فان عنى القاضي بالمشهور بأنه مذهب المدونة فانما هو في المدونة لا شبه كرايت (قول ثم لاتأخذن الا مثلا بمثل) (ع) لم يختلف انه متى رجح أو زاد شيئا قل أو كثر فسد

﴿ حديث معمر و غلامه ﴾

(ع) حجة لما لك رحمه الله تعالى في ان القمح والشعير صنف واحد وقد تقدم ما فيه (ط) ولا حجة فيه لمعمر فيما احتج به لأنه يلزم عليه أن لا يباع التمر بالحنطة متفاضلا لان الجميع طعام فلم يبق الا أن يكون المراد بالطعام مع اتحاد الجنس وقدين صلى الله عليه وسلم اختلاف الأجناس في حديث عبادة وقد فصل فيه الشعير عن البر ثم قال بعد ذلك فاذا اختلفت فيبيعوا كيف شئتم ثم الظاهر من قتيام معمر انها كانت تقيية وخوفا لا ترى قوله اني أخاف أن يضارع الربا * قلت * لا يلزم ما ذكر من منع التفاضل بين التمر والحنطة لان معمر انما اعتبر الطمعية مع تقارب المنفعتين لا ترى الى قوله أخاف أن يضارع أي بمائل فمعنى التفاضل وهذا أخذ بالأحوط فيما ثبت حرمة أصله (قول انطلق فرده) * قلت * لم يعمل الصريح الا بالربا بالكونه أظهر والا فالو كيل اذا باع بغير العين فهو متعد فلا امررد

يقصد التفاضل بل المعروف فهو كالبدل في بعضهم حل قول أشهب هذا على الجواز بالاطلاق وبعضهم قيده باليسير واحتج بأنه شبه بالبدل والبدل انما يجوز في الدينارين والثلاثة فان عنى القاضي بالمشهور انه مذهب المدونة فانما هو في المدونة لا شبه كرايت (قول فاني أخاف أن يضارع) أي يشابهه ومعناه انما أن يكون في معنى المائل فيكون له حكمه في تحريم الربا واحتج مالك بهذا الحديث على أن القمح والشعير جنس واحد لا يجوز التفاضل بينهما ومذهب الشافعي والجمهور رانها احسان وحديث معمر هذا لا حجة فيه لانه لم يصرح انها جنس واحد وانما تخوف من ذلك فتورع احتياطا

ثم لاتأخذن الا مثلا بمثل فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن الا مثلا بمثل * حدثنا هرون بن معروف ثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن نبي أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب عن عمرو ابن الحارث ان أبا نصر حدثه أن بسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال بعه ثم اشتر به شعيرا فذهب الغلام فأخذ صاعا وز يادة بعض صاع فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فرده ولا تأخذن الا مثلا بمثل فاني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلا بمثل قال وكان طعامنا يومئذ الشعير فيسأل له فانه ليس بمشله قال فاني أخاف أن يضارع * حدثنا عبد الله ابن مسleme بن قعنب ثنا سليمان يعني ابن بلال عن عبد المجيد بن سهيل بن

عبد الرحمن انه سمع سعيد بن المسيب يحدث ان ابا هريرة واباسعيد الخدري حدثاه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث اخابني عدى الانصاري فاستعمله على خبير فقدم بتمر جنب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل تمر خبير هكذا قال لا والله يا رسول الله انا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يبيعوا هداوا واشتروا بشئ من هذا وكذلك الميزان * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة أن رسول الله

(٢٧٦)

فعله (قوله في الآخر فقدم بتمر جنب) (م) الجنب أعلا التمر والجمع أدناه وقيل الجمع أنواع من الخلط التمر (ع) الجنب الحسن من التمر والجمع كل لون لا يعرف اسمه وقد جاء في الحديث بعد ان الجنب كان رنيا ولبرن أعلى التمر ومعنى يضارع بمائل فيحرم التفاضل (قوله أو يبيعوا هداوا واشتروا بشئ من هذا) (م) احتج به من لم يقل بحماية الذريعة لانه لم يسمه أن يبيع الجمع ممن اشترى منه الجنب فلم يسمه ما تكون الدراهم لغوا والذي يحمى الذريعة يحتج بأحاديث آخر (ع) أجاز الشافعي أن يبيع الجمع من الباذع الأول ولم يسمه وانما يحمى الذريعة ما لك رحمه الله تعالى وهو يدل ان تحريم التفاضل في هذا لم يكن بعد ثباتها والتمسك على العامل وكان صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده رضى الله عنهم لا يقدمون لعمل الامن فقهه فيه ولهذا لم يوجب على ماصع ولا أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة (قوله وكذلك الميزان) (ع) تقدم ان أبا حنيفة احتج به على ان العلة الوزن وتقدم الرد عليه (قوله أو) (ع) هي كلمة حزن وتوجع وهي بفتح الهمز وفتح الواو مشددة وسكون الهاء ويقال بالمد والقصر وقيل انها آوه بضم الواو والمد (د) فيها لغات أقصها ما تقدم من فتح الهمز والواو المشددة وسكون الهاء (ع) ويقال بنصب الهاء منونا ويقال آوه بفتح الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة ويقال أو بتشديد الواو مكسورة منونة دون هاء ويقال آوه بمد الهمز وتنوين الهاء دون واو (قوله فردوه ثم يبيعوا ثم اشتروا) (ع) فيه فسخ البياعات العائدة ورد المتسل في المكيل والموزون وجواز الوكالة وجواز اختيار طيب الطعام وتفضيله على رديء * قلت * ذكر

(قوله فقدم بتمر جنب) بفتح الجيم كسر النون وهو نوع من التمر من أعلاه والجمع بفتح الجيم وسكون الجيم من أدناه وقيل الجمع أنواع من خلط التمر (قوله وكذلك الميزان) استدله بالحقيقة على أن علة لئلا الكيل والوزن لا كرهافي هذا الحديث * وأجيب * بان المعنى وكذلك الميزان لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوا يوزوننا (قوله ثنا يحيى بن صالح الوحاظي) بضم الواو وفتح الهاء المشددة وآخره ظاء أخت الذال المعجمة (قوله أو) هي كلمة حزن أو توجع (ع) وهي بفتح الهمزة وفتح الواو مشددة وسكون الهاء ويقال بالمد والقصر وقيل انها آوه بضم الواو والمد (قوله فردوه ثم يبيعوا ثم اشتروا) (ع) فيه فسخ البياعات العائدة ورد المتسل في المكيل والموزون وجواز الوكالة وجواز اختيار طيب الطعام وتفضيله على رديء (ب) ذكر القاضي في غير هذا الموضع ويأتي ان شاء الله خلافاً لها أفضل التمتع بالبياعات أوتركها وهذا الخلاف والله أعلم ما لم يكن لا يثار أكل الطيب مرجح

لجفاء بتمر جنب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل تمر خبير هكذا فقال لا والله يا رسول الله لناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين الثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفعل مع الجمع بالدراهم ثم اتبع بالدراهم حبيباً * حدثنا اسحق بن منصور آخرنا يحيى بن صالح الوحاظي ثنا معاوية وهو ابن سلام ح وثني محمد بن سهل لثمبي وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي واللفظ لهما جميعا عن يحيى بن حسان ثنا معاوية وهو ابن سلام أخبرني يحيى وهو ابن أبي كثير قال سمعت عتبة بن عبد الغافر يقول سمعت أبا سعيد يقول جاء بلال بتمر برني فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أين هذا فقال بلال تمر كان عندنا ردئ فبعث منه صاعين بصاع طعم النبي صلى الله عليه وسلم فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك آوه عين الربا لا تفعل ولكن اذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتر به لم يذكر ابن سهل في حديثه عند ذلك * حدثنا سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن أبي قرعة الباهلي عن أبي نصره عن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فقال ما هذا التمر من تمرنا فقال الرجل يا رسول الله بعنا تمرنا صاعين بصاع من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الرافردوه ثم يبيعوا ثم اشتروا والمان هذا * حدثني اسحق بن منصور أخبرنا عبيد الله بن موسى عن ثيبان عن يحيى بن أبي سلمة عن أبي سعيد قال كنا نرقي تمر الجمع على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم وهو الخلط من التمر فكنا نبيع صاعين بصاع فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لاصاعي تمر بصاع ولا صاعى حنطة بصاع ولا درهما بدرهمين * حدثني عمر (٢٧٧) والناقد ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن سعيد الجري

عن أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال أريد أن يقول نعم قال فلا بأس به فأخبرت أبا سعيد فقلت اني سألت ابن عباس عن الصرف فقال أريد أن يقول نعم قال فلا بأس به قال وقال ذلك أنا سنكتب اليه فلا يفتيكموه قال فوالله لقد جاء بعض قتيان رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فأنكره فقال كأن هذا ليس من تمر أرضنا قال كان في تمر أرضنا وفي تمرنا العام بعض الشيء فأخذت هذا وزدت بعض الزيادة فقال أضعفت

أربيت لا تقرين هذا اذا رابك من تمرك شيء فبعمهم اشتري الذي تريد من التمر * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا عبد الاعلى أخبرنا داود عن أبي نضرة قال سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يرأيه بأساً فأتى لقاعد عند أبي سعيد الخدري فسأله عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فأناكرت ذلك لقولهما فقال لا أحدثك الا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طيب وكان تمر النبي صلى الله عليه وسلم

القاضي عياض في غير هذا الموضع ويأتى ان شاء الله تعالى بما أفضل التمتع بالمباحات أو تركها * واخرج من رجح التمتع بأنه صلى الله عليه وسلم كل الحواري ولم الدجاج ولبس البرد الجاني وهذا الخلاف والله أعلم ما لم يكن لا يشار كل الطبيب مرجح فان كان له مرجح فلا يتنازع في أرجحيته كمن يقصد به التقوى على العلم كما يحكى عن النسائي وغيره انه كان يقول لو أمكنني أن أصنع الخبز من الجوهر فعلت وان مالكا كان يأكل الرقاق وابن عبد البر وغيره وجد تحت سريره شيء كثير من قشر ما كان يأكل من الفاكهة المعوية على العلم والنظر فيه * وأما الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ما ذكرناه فعليه للتشريع وعلى تسليم انه لم يفعله للتشريع فاعاد ذلك على وجه النادر والتادر ليس من صور محل النزاع وانما النزاع في مثل من أمكنه أن يقيم أود نفسه بقمح أو شعيراً بهما أرجح مع الاختيار * وعن أبواب السخنياني انه بعث من يشتري له تمرا فاشتراه ردياً رغبة منه في الكثرة فقال له أيوب حين أتاه به ما كنت أظن الا أن الله نعمك بصحبتى أما علمت أن الله أذهب البركة من كل ردى (قوله في الآخرة كنا نبيع صاعين بصاع) * قلت * المحذون يقولون ان قول الصحابي كنا نفعل كذا من قبيل المسند وكان الشيخ يقول ان هذا يقدح في تلك القاعدة من وجهين * الاول أن قوله لاصاعى تمر بصاع ليس بناسخ لا مرئيت وانما هو بيان لا بطلان فعلهم * الثاني من قوله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

أحاديث لاربا الا في النسيئة *

(قوله سألت ابن عباس عن الصرف) (ع) يعني بالصرف هنا بيع الذهب بالذهب متفاضلا كان ابن عباس وابن عمر يجيزانه ولا يريان الربا الا في النسيئة لحديث أسامة بن زيد الآتي فلما بلغتهما أحاديث النبي عن التفاضل رجعا عن ذلك كما ذكرهما مسلم من قوله آتيت ابن عمر بعد فقهاى وقال أبو مرة سألت ابن عباس عن ذلك بمكة فذكره فارتفع الخلاف ويأتى الجواب عن معارضة أحاديث لاربا الا في النسيئة بأحاديث النبي عن التفاضل (قوله هذا اللون) (ط) يشير الى تمر ردى وهو

فان كان فلا يتنازع في راحيته كمن يقصد التقوى على العلم كما يحكى عن النسائي وغيره انه كان يقول لو أمكنني أن أصنع الخبز من الجوهر فعلت وان مالكا كان يأكل الرقاق وأما الاحتجاج بان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ما ذكرناه فعليه للتشريع وعلى تقدير انه لم يفعله للتشريع فاعاد ذلك على وجه النادر والتادر ليس من صور محل النزاع وانما النزاع في مثل من أمكنه أن يقيم أود نفسه بقمح أو شعيراً بهما أرجح مع الاختيار * وعن أبواب السخنياني انه بعث من يشتري له تمرا فاشتراه ردياً رغبة منه في الكثرة فقال له أيوب حين أتاه به ما كنت أظن الا أن الله نعمك بصحبتى أما علمت ان الله أذهب البركة من كل ردى (قوله كنا نبيع صاعين بصاع) هذا يقدح في قول المحذنين ان قول الصحابي كنا نفعل كذا يجعل على المسند وقد يجاب بان ذلك عند الاطلاق وعدم القرينة وهنا قامت قرينة أن ذلك بمجرد رأيهم وذلك لقوله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله سألت ابن عباس عن الصرف) (ع) يعني بالصرف هنا بيع الذهب بالذهب متفاضلا (قوله هذا اللون) (ط) يشير الى تمر

هذا اللون فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أتى لك هذا قال انطلقت بصاعين فاشتريت به هذا الصاع فان سعر هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلك أن يبت اذا أردت ذلك فبيع تمرك بسلعة ثم اشتر بسلعتك أى تمر

ثبت قال أبو سعيد فالتمر بالتمر أحق أن يكون رباً أم الفضة بالفضة قال ثابت بن ممر بعد فهاى ولم أت ابن عباس قال قد ثنى أبو الصبياء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه * حدثني محمد بن عباد ومحمد بن حاتم وابن أبي عمر جميعاً عن سفيان بن عيينة واللفظ لابن عباد ثنا سفيان عن ممر وعين أبي صالح قال (٢٧٨) سمعت أبا سعيد الخدري يقول الدينار الدينار بالدينار

والدرهم الدرهم مثلاً مثل من زاداً وأزاداً فقد أرى فقلت له إن ابن عباس يقول غير هذا فقال لقد بقيت ابن عباس فقال أرايت هذا الذي تقول أني سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وجدته في كتاب الله عز وجل فقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أجده في كتاب الله ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا في النسبة * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الشافق وإسحاق بن إبراهيم وابن أبي عمير واللفظ لعمر بن قال إسحاق أخبرنا وقال الآخرون ثنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الربا في النسبة * حدثنا هير بن حرب ثنا عفان بن حاتم عن محمد بن حاتم ثنا هير قال ثنا وهيب ثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى

الذي ساء في الآخر جماعاً (قوله) فالتمر بالتمر أحق أن يكون رباً أم الفضة بالفضة (ط) هذا استدلال بطريق نظري الحق فيه الفرع الذي هو الفضة بالفضة بالأصل الذي هو التمر بالتمر بطريق أخرى وهو أقوى طرق القياس ولذا قال به أكثر من كبرى القياس وإنما ذكر أبو سعيد هذا الطريق من الاستدلال لأنه لم يحضره شيء من أحاديث النبي والآحاد حديث أقوى في الاستدلال لأنها نص (قوله) هذا الذي تقول أني سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) هو سؤال منك طالب للدليل إذا دليل على الأحكام إلا الكتاب والسنة (قوله) ولكن سمعته من أسامة (ط) لاشك في صحة الحديث لأن أسامة عدل لكنه حديث ترك الأئمة (ع) * قال قيل كيف الجمع بين أحاديث لا ربا إلا في النسبة وبين أحاديث الذهب بالذهب بالامثلة مثل قيل عن ذلك ثلاثة أجوبة * الأول أن معناه لا ربا إلا في النسبة في العروض غير الستة المذكورة التي هي الذهب وما بعده وما يقاس عليها ولا شك أن العروض غير الستة يدللها بالنسبة على ما سمينه أن شاء الله تعالى * الثاني أنه أراد بذلك الأجاس المختلفة من هذه الستة أو ما يقاس عليها فانه لا ربا فيها إلا في النسبة * الثالث أنه أراد اثبات حقيقة الربا بحقيقته أن يكون في الشيء نفسه وهو الربا المذكور في القرآن في قوله تعالى وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم وهو ربا الجاهلية الذي كانوا يقولون فيه أما أن تفضي أوتري وهذه الطريقة سلكها بعض العلماء فلما عورض بما وقع من إطلاقه صلى الله عليه وسلم من قوله فن زاد أو استزاد فقد أرى وحديث الذهب بالذهب بالحديث النح قال هذا على المجاز والتشبيه بالربا وهذا عندى بعيد مع قوله في حديث بلال لم يباع الصاع بالصاعين أو عين الربا بعيد أن يكون أراد تشبيه الربا وقيل إنها منسوخة بهذه الآثار واجماع المسلمين بعد على ترك الأخذ بها يردّها ويصح نسخها إن ثبت رفعها * قلت قد تقدم قول القرطبي لاشك في صحة الحديث لأن أسامة عدل (قوله) أمار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتم أعلم به مني (ط) أي أعلم بأحاديثهم لأنهم أسن منه ويلزموه حضراً وسفراً

ردى وهو الذي ساء في الآخر جماعاً (قوله) فالتمر بالتمر أحق أن لا يكون رباً أم الفضة بالفضة (ط) هذا استدلال بطريق نظري الحق الفرع الذي هو الفضة بالفضة بالأصل الذي هو التمر بالتمر بطريق أخرى (قوله) ولكن سمعته من أسامة (ط) لاشك في صحة الحديث لعدالة أسامة رضي الله عنه لكنه حديث ترك الأئمة لا حديث الربا فيكون منسوخاً بما قيل معنى لا ربا إلا في النسبة في العروض وقيل أراد بذلك الأجاس الستة المختلفة ولا يقاس عليها وقيل أراد اثبات حقيقة الربا بحقيقته أن يكون في الشيء نفسه وهو ربا الجاهلية المذكور فان عورض ما طلاق الربا على غيره في قوله صلى الله عليه وسلم فن زاد أو استزاد فقد أرى وحديث الذهب بالذهب بالحديث إلى آخره * أجيب * بأن هذا على مجاز والتشبيه بالربا وهو بعيد (قوله) ثنا هير بن حرب (قوله) فأنتم أعلم به مني (ط) أي

الله عليه وسلم قال لا ربا فيها كان يداييد * حدثنا الحكم بن موسى ثنى هقل عن الاوزعى حدثني عطاء بن ابي رباح ان ابا سعيد الخدري لقي ابن عباس فقال له ارايت قولك في لصرف اتياء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أم شيئاً وجدته في كتاب الله عز وجل فقال ابن عباس كلا لا أقول أمار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتم أعلم به وأما كتاب الله فلا أعلمه ولكن حدثني أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إنما الربا في النسبة * حدثنا عفان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم

فمنعهم من أحاديثه ما ليس عنده لصغر سنه وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس لم يحتمل فلم يسمع منه إلا أحاديث يسيرة وأكثراً أحاديثه عن كبار الصحابة واختلف في سنه حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاثة أحوال فقيل عشرين وقيل خمس عشرة وقيل ثلاث عشرة * أبو عمر وهذا القول الذي عليه أهل السير واللم الأصح عندي

﴿ أحاديث لعن آكل الربا ﴾

(قوله لعن الله كل الربا وموكله) (ط) أكله أخذه وعبر عن الأخذ بالأكل لان الأخذ بما يراد للكل فليس الوعيد على الأكل فقط وكذلك في قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى وموكله معطيهم * قلت * تنقدم ان الربا قد راد به الحرام، طمنا وهو في العرف انما هو ربا الفضل وربا النسيئة فانظر هل المراد به هذا الحرام مطمناً أو الربا المعروف في الأولى يتناول جميع صور الحرام حتى الثمن في البيع للعائد وأموال مستغرى للذم والجواز من المال الحرام ولا يقال سياق ما تقدم يدل ان المراد به الربا المعروف لان السياق المعتبر هو ما كان من كلام المنظور في كلامه وهذا انما هو من ترتيب مسلم رحمه الله تعالى وفيه جواز للعن على لمعة كقوله لعن الله الخالصة والسالمة لا على لتعين ولولس كافر قال عبد الله بن سلام للربا ثنان وسبعون حوباً أصغرها حوباً كمن أتى أمه في الاسلام ودرهم رباً أشد من بضع وثلاثين زنية في الاسلام قال ويأذن الله بالقيام للبر والعاجر يوم القيامة إلا آكل الربا فانه لا يقوم الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس (قوله قال قلت وكتبه وشاهديه قال هم سواء) (ع) يحتمل أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم والسائل جبريل عليه السلام ويحتمل انه من قول جابر والسائل غيره وذكر الكاتب والشاهد مروى من حديث ابن المسيب ودخول الكاتب والشاهد لا عنهما على هذه المعصية (ط) والمراد بالكاتب كاتب الوثيقة وبالشاهد المصمم وان لم يرد في معناهما من حضر فأقره وانما سوى بينهم في اللعنة لان المقدم لهم الابالجموع ويجب على الامام اذا عثر على أحد من هؤلاء أن يغلظ عقوبته لبدنية ويتلف مال الربا عنهم بصدفته كما يفعل باجارة مسلم نفسه في عمل الخمر وبشتمها انما هي * قلت * وفيه مجزأة لانه أخبر بأنه سيكون له كاتب وشاهد فوقع كما أخبر صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي أن يؤكل طعام أحد من هؤلاء (قوله انما تحدث بما سمعنا) * قلت * انما في سماعه والا فالحكم عام

بأحاديثه لانهم آمن منه ويلزموه حضراً وسفراً وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس لم يحتمل قيل توفي وهو ابن عشرين وقيل خمس عشرة وقيل ثلاث عشرة * أبو عمر هذا القول الذي عليه أهل السير والعلم والأصح عندي (قوله سألت شباك) بكسر الشين (قوله لعن الله آكل الربا وموكله) بمعنى آكل الربا أخذاً كله أو لم يأكله وكذلك في قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى وعبر عن الأخذ بالأكل لان الأخذ انما يراد للكل وموكله هو معطيهم (ب) يحتمل أن يريد بالربا كل حرام فيتناول الأخذ الجواز من المال الحرام ونحوه ويحتمل أن يريد بالربا وهو الربا المعروف وهو ربا الفضل والنسيئة * ولا يرجح هذا الثاني بمناسبة السياق لانا نقول انما هو من ترتيب مسلم رحمه الله تعالى والمعتبر من السياق ما كان من كلام المنظور في كلامه قال عبد الله بن سلام للربا ثنان وسبعون حوباً أصغرها حوباً كمن أتى أمه في الاسلام ودرهم رباً أشد من بضع وثلاثين زنية في الاسلام قال ويأذن الله تعالى بالقيام للبر والعاجر يوم القيامة إلا آكل الربا فانه لا يقوم الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس (قوله قلت وكتبه وشاهديه) (ع) يحتمل انه من قول النبي صلى الله

واللفظ لعن قال اسحق
أخبرنا وقال عثمان شاجر
عن مغيرة قال سألت
ابراهيم فحدثنا عن علقمة
عن عبد الله قال لعن رسول
الله صلى الله عليه وسلم آكل
الربا وموكله قال قلت
وكتبه وشاهديه قال انما
تحدث بما سمعنا * حدثنا
محمد بن الصباح وروى
حرب وعثمان بن أبي شيبة
قالوا حدثنا هشيم أخبرنا
أبو الزبير عن جابر قال لعن

﴿حديث قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين﴾

﴿قلت﴾ كان الشيخ يقول هذا الحديث عليه نور النبوة (م) وهو عظيم الموقع من الشرع حتى قال بعضهم انه نزلها (د) والثلاثان الباقيان حديثان بالأعمال بالنية وحديث من حسن اسلام المرأة تركه ما لا يعنيه (ع) وقال أبو داود والمجتبى كُتِبَتْ من الحديث خمسمائة ألف حديث الثابت منها أربعة آلاف وهي ترجع الى أربعة أحاديث الثلاثة لمذكورة والرابع لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه * وروى بدل هذا الرابع حديث ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس وقد نظمها أبو الحسن طاهر بن مفوز في بيتين وهما

عمدة الدين عندنا كلمات * أربع من كلام حير البريه

اتق الشبهات وازهد ودع * مالم يس يعنك واعلم بنيه

(قوله في السند سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهوى النعمان بأصبعيه الى أذنيه) (ع) العراقيون يصححون سماع النعمان من النبي صلى الله عليه وسلم والمدينون لا يصححونه والحديث حجة للعراقيين وذكر البخاري الحديث من طرق وفي بعضها قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعضها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ ويعني بالبين من كل منهما ما استقر الشرع على حليته أو تحريمه كحلية لحم الأنعام وتحريم لحم الخنزير قال الغزالي ولا يظن الجاهل ان الحلال مفعود وان السبيل الى الوصول اليه معدود حتى لم يبق من الطيب الا الماء والخشيش الثابت في الموت وما عدا ذلك فقد خربت به الأيدي العادية وأفسدت المعاملات العامة فانه ليس الامر كذلك بل قال صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة ولا تزال هذه الثلاث مفترقات كيف كانت الحال وإنما الذي فقد العلم بالحلال وكيفية الوصول اليه حتى صار لغموض علمه سبب الانداس العمل به وتفصيل كل منهما مذكور في كتب الفقهاء (قوله وبينهما مشبهات) لتعارض دليل التحريم والاباحة فيها (ع) فكما كثرت أشباهها فاختلطت والتبس أمرها حتى كأنها شيء واحد ركب من نعيمين فردها الى دليل الحلية بوجوب حليتها وردها الى دليل الحرمة بوجوب حرمتها ولا بعد

رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكتابه وشاهد به وقال هم سواء * وحدنا محمد بن عبد الله بن غير الحمداني ثنا أبي ثنا زكريا عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال سمعته يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وأهوى النعمان بأصبعيه الى أذنيه ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما مشبهات

عليه وسلم والسائل جبريل عليه السلام ويحفل انه من قول جابر والسائل غيره وذكر الكاتب والشاهد مروى من حديث ابن المسيب (ط) والمراد بالكاتب كاتب الوثيقة والشاهد المتكلم وان لم يؤد في معناهما من حضر فافره (ب) لا ينبغي أن يؤكل طعام أحد من هؤلاء

﴿باب أخذ الحلال وترك الشبهات﴾

﴿ش﴾ (قوله وأهوى النعمان بأصبعيه الى أذنيه) (ع) العراقيون يصححون سماع النعمان من النبي صلى الله عليه وسلم والمدينون لا يصححونه والحديث حجة للعراقيين (ب) ويعني بالبين منهما ما استقر الشرع على حليته أو تحريمه كحلية لحم الأنعام وتحريم لحم الخنزير (قوله الحلال بين الحديث) (ب) كان الشيخ يقول هذا الحديث عليه نور النبوة (قوله وبينهما مشبهات) لتعارض دليل التحريم والاباحة فيهما (ع) وأما ان كان الشك ونحوه لا يفيض لا مستند له الا الوهم والتقدير فلا يلتفت اليه وليس من الورع الترك كمن أتى الى ماء باق على أصل خلقة ولم يجد غيره فامتنع من استعماله لاحتمال أن نجاسة سقطت فيه ونحو ذلك (ب) جعله الغزالي من ورع الموسوسين الذي ينبغي الاعراض عنهم ولا يعمل بمقتضاه وانظر ما يحكى عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من المعضلات

في تجاذب أصليين متنافسين فرعاً بجامتساو يادون ترجيح وما هذا شأنه مقتضى الاحتياط والورع أن يجنب وما أحسن من المسلمين بعيب متجنبه بل الألسنة منطلقة بالشاء عليه والشهادة له بالورع اذا عرف بذلك وقد سئل مالك رحمه الله تعالى عن خنزير الماء فوق قال الشيخ: وقف لتعارض دليل الحلية والحرمه فيه في قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وفي قوله سبحانه وتعالى حرمت عليكم الميتة الآية ومن هذا المعنى أن يعلم الأصل ويتردد في وجود شرط الاباحه وهذا كالتمر التي وجدها صلى الله عليه وسلم ساقطة فقال لولا أني أخاف أن تكون من تمر الصدقه أكتافتر كمال الحوقم بالمشبهات وهذا اذا كان موجب الاشتباه تعارض دليلين شرعيين **قلت** ما ذكر من أن الترك والتجنب مقتضى الاحتياط والورع انما هو على القول بان الدخول في الشبهة مكر وهو أمّا على القول بانه حرام فالتجنب واجب ويأتي فيه أربعة أقوال ومن صور الاشتباه لتعارض الدليلين قول مالك في كتاب الحج فبين له أهل بكة وأهل بغيرها وتمتع فحل يجب دم التمتع رعي الأهل بغير بكة أو يسقط عنه رعي أهل الذي بكة لانه بالنسبة اليها من حاضري المسجد الحرام قال مالك هذه من مشبهات الأمور (ع) وأما ان كان الشك وتجوز النقيض لا يستدله إلا الوهم والتقدير فلا يلتفت اليه وليس من الورع الترك لذلك كمن أتى إلى ماء باق على أصل خلقة ولم يجد غيره فقال في نفسه لعن نجاسة سقطت فيه فامتنع من استعماله فهذا ليس بممدوح وخارج عن مقتضى الحديث لأن الأصل الطهارة واستصحابها وعدم الطارئ وكذلك لو اشتبهت النساء وقال لعل في العالم من رضعت معي فامتنع من الزواج لذلك فلا يلتفت إلى شيء من هذه الحواطر وما يقع من الضرر بالأصغاء اليها والدوام على وجهها قد يتسع به الخرق ويهظم فيه الضرر فهي ساقطة في الشرع حتى قال بعض الفقهاء الأولى اضرب الذنوس عنها والتغافل عن اخطارها بالبال كما يقولون في الوسوسة في الحدث بعد الوضوء انه ينبغي أن يلوى عن ذلك **قلت** هذا المعنى جعله الغزالي من ورع الموسوسين الذي ينبغي الاعراض عنه ولا يعمل بمقتضاه وانظر ما يحكي عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من التفظات وانه كان اذا قبل أحد يده أو مسها يغسلها لاحتمال أن يكون بغيه أو بيده نجاسة إلى غير ذلك مما يحكي عنه في هذا المعنى وكذلك ما يحكي عن الشيخ الصالح أبي الحسن المنتصر من شيوخ شيوخنا التونسيين انه كان يغسل الرمان لاحتمال أن يكون بيد قاطفه نجاسة والرمان مبلول بالندى وأيضاً فانه يحمل في الزنايل ولعلها

وانه كان اذا قبل أحده أو مسها يغسلها لاحتمال أن يكون بغيه أو بيده نجاسة إلى غير ذلك مما يحكي عنه في هذا المعنى وكذا ما يحكي عن الشيخ الصالح أبي الحسن المنتصر من شيوخ شيوخنا التونسيين أنه كان يغسل الرمان لاحتمال أن يكون بيد قاطفه نجاسة والرمان المبلول بالندى وأيضاً يحمل في الزنايل ولعلها غير طاهرة فنص كلام الامام الغزالي أو ظاهره ان هذا من الوسوسة المأمور بالاعراض عنها وكان الشيخ يميل إلى تصويب فعلها وما وانما أراد أن يبين أمرهما في ذلك على اليقين ومستندهما وان كان الأمر والتقدير فلم يشهد الشرع بالغائه (م) وقد كان لهذا الشك سبب لكن عفا الشرع عنه كاختلاط أخت له من الرضاع بنساء العالم فالنساء له حلال (ط) فان قيل قولكم اذا كان موجب الشك الوهم والتقدير لا يلتفت اليه حديث التمرة يدل على خلافه لانه صلى الله عليه وسلم اعتبره مع كونه من البعيد أن يدخل تمر الصدقة بيته وقد علم أن الصدقة محرمة عليه والاحتمالات التي ذكرتم في تلك الصور ليست أبعد من هذا الاحتمال **قلت** أجيب بان تلك الاحتمالات لا اماره عليها في التمرة قائمه لانهم كانوا ياتون بصدقاتهم إلى المسجد وحجره صلى الله عليه وسلم كانت

غير طاهرة فنص كلام الامام والغزالي أو ظاهره ان هذا من الوسوسة المأمور بالاعراض عنها وكان الشيخ يميل الى تصويب فعلمها وانهما انما أراد ان يبيناً أمرهما في ذلك على اليقين ومستندهما وان كان الوهم والتقدير فلم يشهد الشرع بالغائه (م) وقد يكون لهذا الشك سبب ومستند ولكن قد عفى الشرع عنه واغتفره لعظيم ضرره كمن تحقق ان امرأة رضعت معه وهي في سن من ترضع معه واختلطت بنساء العالم والنساء له حلال ادلو منعناه منهن جملة كان عليه في ذلك ضرر عظيم ولا تغلب حرمة واحدة على مئين من الأولوف محلة له * نعم لو اختلطت هذه الرضعة بنساء محصورات فانه ينهى عن التزويج منهن ويتزوج من غيرهن والفرق بين هذه والأولى انها اذا اختلطت بنساء العالم لا يقدر على تحصيل غرضه بطريق آخر فوجب أن لا يكون لشكه تأثير وهذه يقدر على تحصيل غرضه بطريق آخر وهو أن يتزوج من غيرهن على وجه حلال ومساائل هذا النوع لا تنحصر كثرة وانما أريناك هذا التقيس عليه فان أصولها لا تخرج عن الأصول التي قيدت لك وقد يقل ضرر التحريم في صورة ويعظم في أخرى وقد يتضح كون الشيء مستند السبب في قضية وبخفي في أخرى وقد تكرر أصول بعض المسائل وقد تنضج مساواة الفرع للأصل في صورة وتختفي في أخرى وبسبب هذا يختلف نظر الفقهاء ويقع التنازع بينهم فيه * من ذلك مسألة الشك في عدد الطلاق والشك هل حنث والشاك في زوجته هل تحبه وقد حلف أنها تحبه والشك في الاناءين أيهما نجس والشاك هل أصاب ثوبه نجاسة والشك في موضعها مع علمه باصابتها ثوبه الى غير ذلك من المسائل التي كثر اضطرابهم فيها وطريقتهم فيها هي التي نبهناك عليها * وانت اذا أحطت بهذه الطريقة علماً أغنتك عن اضطرابهم في تجنب المشتبهات المذكورة هل هو واجب وهل قوله من وقع في الشبهات وقع في الحرام (ع) جميع ما قاله الامام صحيح الا قوله في الأخت الرضعة اذا كانت في سن من ترضع معه فانه كلام لا وجه له فان الأخوين من الرضاعة يمكن أن يكون أحدهما في سن ابن الآخر لتقدم رضاع الأكبر الأم الأصغر في شبابه وأول بطونها وليس من شرط الرضاع أن يكون من لبن ولادة واحدة ولا أدري ما اضطره الى هذه الزيادة التي لا وجه لها وذكرها خطأ (ط) فان قيل قولكم اذا كان موجب الشك الوهم والتقدير لا يلتفت اليه حديث التمرة يدل على خلافه لانه صلى الله عليه وسلم اعتبره لان من البعيد أن تكون من تمر الصدقة لولا التقدير لانه كيف يدخل تمر الصدقة بيته والصدقة عليه محرمة والاحتمالات التي ذكرتم في تلك الصور ليست بابتعد من هذا الاحتمال * أجيب بان تلك الاحتمالات لا أمارة عليها الامارة في التمرة قائمة لانهم كانوا يأتون بمدقاتهم الى المسجد وحجروه صلى الله عليه وسلم كانت متصلة بالمسجد فتوقع صلى الله عليه وسلم أن يكون صبي أو من لا يعلم ذلك أدخل التمرة بيته (قوله لا يعلمون كثير من الناس) (م) يدل أن القليل يعلمها فاذا علمها ألحقها بحكم أحد الوجهين (ع) لانها خرجت من المشتبه الى البين * قلت * يصرفها لاحد الوجهين اذا تبين رجحان دليله بنظر أوقياس أو استصحاب حال وحينه فتخرج من المشتبه الى البين بالنسبة الى القليل الذي علمها وعلم القليل بها لا يخرجها عن كونها شبهة بالاطلاق وهذا كله بناء على أن معنى لا يعلمها لا يعلم حكمها وانظر هل يحتمل أن يكون المعنى لا يعلم كونها شبهة (ع) وهو يدل على أن المشتبه له حكم ولو كان لاحكم لم يقل لا يعلمون كثير من الناس لان الكل حينئذ لا يعلمونها (قوله استبرأ لدينه وعرضه) (د) أي حصلت له البراءة من ذم الشرع له متصلة بالمسجد فتوقع صلى الله عليه وسلم أن يكون صبي أو من لا يعلم ذلك أدخل التمرة في بيته (قوله استبرأ لدينه وعرضه) (ح) أي حصلت له البراءة من ذم الشرع له وصان عرضه من كلام

لا يعلمون كثير من الناس
فمن اتقى الشبهات استبرأ
لدينه وعرضه

وصان عرضه من كلام الناس فيه (ع) لان تعويد النفس الجراءة على تكسب ذلك فساد للدين والعرض **﴿قلت﴾** قال الغزالي الورع أربعة أقسام * الاول ورع العدول وهو الامتناع من فعل ما فعله فسق * الثاني ورع الصالحين وهو الامتناع مما يتطرق اليه احتمال التحريم ولكن المفتى ترخص في تناوله بناء على الظاهر * الثالث ورع المتقين وهو الامتناع من فعل ما لا تقدر في حليته شبهة ولكن تبقى خوف أن يؤدي الى المخدور كما قال صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس كان لعمر امرأه يحبها فلما ولي الخلافة طلقها مخافة أن تشفع له في باطل فيطعمها طلبا لمرضاها وعنه أنه قال كنا نترك تسعة أعشار الحلال خوف الوقوع في الحرام وأمر امرأته أن تبيع طبيبا للمسلمين من النساء ففعلت ثم مسحت خمارها بما يعلق باصابعها فدخل فقال ما هذه الريح فاجبرته فاخذ الخمار وغسله بماء وطين فهذا ورع المتقين خوف أن يؤدي ذلك الى غيره والافضل الخمار لا يرد الطيب الى المسلمين ووزن بين يدي عمر بن عبد العزيز مسك للمسلمين فأخذ بانه لثلاثين سنة لثا صيبه الرائحة وقال هل ينتفع منه الا برميحه وترك ابن سيرين عشرين ألفا لشر يكله لشيء حال في قلبه ولم يحتج العلماء في أنه لا بأس به * الرابع ورع الصديقين وهو الامتناع مما لا تقدر في حليته شبهة ولا يبقى أن يؤدي الى حرام ولكن لم يتناول الله ما يقوى على عبادة أو استبقاء حياة أو توصل اليه بكرهه أو اتصال بكرهه * فن الأول ما روى أن يحيى بن يحيى شرب دواء فقالت له زوجته لو مشيت في الدار قلب لاحت حتى يعمل الدواء فقال هذه مشية لا أعرفها وأنا حاسب نفسي منذ ثلاثين سنة فكلها لم تحضره نية تتعاق بالدين في هذه المشية * ومن الثاني أن ذا النون المصري لمحق جوع هو مسجون فارسلت اليه امرأة صالحة بطعام على يدي السجان فأتى أن يأكل واعتذر بأنه وصل اليه على يدي ظالم يعني أن القوة التي أوصلت اليه الطعام لم تكن طيبة * ومن ذلك أن بشرا كان لا يشرب الماء من الأنهار التي حزنها الامراء فإياه وان كان مباحا في نفسه لكن رأى أن النهر حفر باجور دفعت من مال حرام وأطعم بعضهم سراجا أمرجه غلامه من سراج قوم يكره ما لهم وامتنع بعضهم أن يشبع ذم له بشعة سلطان * وفي كتاب الصفوة عن عبد الله بن حنبل قال جاءت تحت أخت بشر بن الحارث الى أبي فقالت يا أبا عبد الله اني امرأة أعزل

الناس فيه (ع) لان تعويد النفس الجراءة على تكسب ذلك فساد للدين والعرض (ب) قال الغزالي الورع أربعة أقسام * الاول ورع العدول وهو الامتناع من فعل ما فعله فسق * الثاني ورع الصالحين وهو الامتناع مما يتطرق اليه احتمال التحريم ولكن المفتى ترخص في تناوله بناء على الظاهر * الثالث ورع المتقين وهو الامتناع من فعل ما لا تقدر في حليته شبهة ولكن تبقى خوف أن يؤدي الى المخدور كما قال صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يلغى ما لا بأس به مخافة ما فيه بأس **﴿كان﴾** لعمر امرأته يحبها فلما ولي الخلافة طلقها مخافة أن تشفع له في باطل فيطعمها طلبا لمرضاها وعنه أنه قال كنا نترك تسعة أعشار الحلال خوف الوقوع في الحرام وأمر امرأته أن تبيع طبيبا للمسلمين من النساء ففعلت فلما فرغت مسحت خمارها بما يعلق باصابعها فدخل فقال ما هذه الريح فاجبرته فاخذ الخمار وغسله بماء وطين فهذا ورع المتقين خوف أن يؤدي ذلك الى غيره والافضل الخمار لا يرد الطيب الى المسلمين ووزن بين يدي عمر بن عبد العزيز مسك للمسلمين فأخذ بانه لثلاثين سنة لثا صيبه الرائحة وقال هل ينتفع منه الا برميحه وترك ابن سيرين عشرين ألفا لشر يكله لشيء حال في قلبه ولم يحتج العلماء في أنه لا بأس به * الرابع ورع الصديقين وهو الامتناع مما لا تقوى في حليته شبهة

ورأس مالى دانقان اشترى بهما قطناً وأردنه فأبيعه بنصف درهم فأتقوت بدانق من الجمعة الى الجمعة فرى ابن طاهر الطائف ومعه مشعل فوقف يكلم أصحاب المشايخ فاغتمت ضوء المشعل فغزلت طاقات فلما غاب عنى المشعل علمت أن الله على في ذلك مطالبة فخلصك الله فقال تصديقين بالدينين وتيقين بلارأس مال حتى يعوضك الله خيراً فانصرفت قال عبد الله فقلت لأبى لو أمرتها أن تخرج المغزل الذى أدرجت فيه الطاقات فقال يابنى سؤالها لا يحتمل التأويل من هذه المرأة قلت تحت أخت بشر بن الحارث قال من ثم أتيت * الغزالي وشرب أبو بكر الصديق رضى الله عنه لبناً من كسب عبده ثم سأل عنه فقال تكلمت به لغوم فأعطوني فأدخل أصبعه في حلقه وقاءه وجعل يباليغ في القيء حتى كادت نفسه تخرج * ثم قال اللهم انى أعوذ بك مما حلت العروق وخالط الأمعاء وشرب عمر لبناً من ابل الصدقة غلطاً فقاء. (قول ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام) (ع) اختلف فقيل تجنب لشبهات واجب لقوله فقد وقع في حرام وقيل ليس بواجب والمعنى قديقع في الحرام ويشهد له قوله يوشك أن يقع فيه ولم يقل يرتفع فيه وأيضاً فاما جعل اجتنابها استبراء للدين والعرض والاستبراء يشير الى أنها ليست بنفس الحرام الذى يجب أن يجنب (ط) قيل مواضع الشبهة حرام لأنها توقع في الحرام وقيل مكر وهمة والورع تركها وقيل لا يقال فيها واحد منهما والصواب الثانى لان الشرع أخرجها من القسم الحرام فلا توصف به وانما هي مرتاب فيها * وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك وهذا هو الورع * وقال بعض الناس انها حلال يتورع عنها وليست بعبارة حسنة لان

ومن وقع في الشبهات وقع
في الحرام

ولا يتقى أن يؤدي الى حرام ولكن لم يتناول الله من تقوى على عبادة واستبراء حياة أو توصل اليه بمكره أو توصل بمكره * فن الاول ما يحكى أن يحيى بن يحيى شرب دواء فقال له زوجته لو مشيت في الدار قليلاً حتى يعمل الدواء فقال هذه مشية لا أعرفها وأنا أحاسب نفسي منذ ثلاثين سنة فكأنه لم تحضره نية تتعلق بالدين في هذه المشية ومن الثانى ان ذالنون المصرى لحقه جوع وهو مسجون فارسلت اليه امرأة صالحة بطعام على يد السجان فابى أن يأكله واعتذرائه وصل اليه على يدى ظالم يعنى ان القوة التى أوصلت اليه الطعام لم تكن طيبة * ومن ذلك ان بشراً كان لا يشرب الماء من الانهار التى حفرتها الامراء فالماء وان كان مباحاً في نفسه لكن رأى ان النهر حفر بأجرة دفعت من مال حرام * وأطعاً بعضهم سراجاً سرجه غلامه من سراج قوم يكره ما لم وامتنع بعضهم أن يشبع نعله بشعلة سلطان * وفى كتاب المصنوعة عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال جاءت تحت أخت بشر بن الحارث الى أبى فقال يا أبا عبد الله انى امرأه أغزل ورأس مالى دانقان اشترى بهما قطناً وأردنه فأبيعه بنصف درهم فأتقوت بدانق من الجمعة الى الجمعة فرى ابن طاهر الطائف ومعه مشعل فوقف يكلم أصحاب المشايخ فاغتمت ضوء المشعل فغزلت طاقات فلما غاب عنى المشعل علمت أن الله على في ذلك مطالبة فخلصك الله فقال تصديقين بالدينين وتيقين بلارأس مال حتى يعوضك الله خيراً فانصرفت قال عبد الله فقلت لأبى لو أمرتها أن تخرج المغزل الذى أدرجت فيه الطاقات فقال يابنى سؤالها لا يحتمل التأويل من هذه المرأة قلت تحت أخت بشر بن الحارث قال من ثم أتيت * الغزالي وشرب أبو بكر لبناً من كسب عبده ثم سأل عنه فقال تكلمت به لقوم فأعطوني فأدخل أصبعه في حلقه وقاءه. (قول ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام) قيل تجنب الشبهات واجب لقوله فقد وقع في حرام وقيل مكر وهمة وقيل لا يقال فيها واحد منهما ويكون معنى وقع في الحرام فقد يقع في الحرام * قال التوربشتى الوقوع في الشيء هو السقوط فيه وكل سقوط شديد يعبر عنه بذلك وانما قال وقع في الحرام تحقيقاً

المباح ما استوى طرفاه فلا ورع فيه ﴿فان قيل﴾ هذا يؤدى الى رفع معلوم من الشرع لانه صلى الله عليه وسلم وأكثر أصحابه تركوا التمتع بالمباحات كأكل الطيبات ولباس الفاخر اللين وسكى المبانى الأنيقة ولا شك في اباحة التمتع بجميع ذلك * أجيب بان تركهم التمتع بذلك لا بدله من مرجح وحيث لا يخرج التمتع بذلك عن كونه مباحا لان المباح ما استوى طرفاه دون مرجح فلم يزهوا في مباح بل في أمر تركه خير من فعله شرعا وهذه حقيقة المكر وهلم يزهوا الا في مكر وه نعم المكر وه على قسمين مكر وه من حيث ذاته كلعن السباع ومكر وه لما يؤدى اليه كالقبلة للصائم كرهت لما يؤدى اليه من فساد الصوم فتركهم التمتع من هذا القبيل لانهم كشف لهم عن عاقبة ما خافوا على أنفسهم منه إما في الحال كالزكوة الى الدنيا وإما في المال كالحساب عليه والمطالبة عليه بالشكر وغير ذلك فلم يزهوا في مباح ولا تورعوا عنه ﴿قلت﴾ لا ينبغي عليك ما في هذا الكلام من الضعف لانه يؤدى الى كون التمتع بالمباح ليس بمباح وهو خلاف الاجماع والى نفي الزهد في حقهم بل انما زهدوا في مباح في الاصل وما زهدوا الا لئلا يؤولوا بدرجة الزهد ومحبة الله سبحانه اياهم كما قال صلى الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله (قوله) كالراعى يرى حول الحى يوشك أن يرتع فيه) ﴿قلت﴾ الحى في عرف الفقه ما قصر الامام الانتفاع بما تنبته أرض معينة على حيوان معين لمصلحة دينية كما حى صلى الله عليه وسلم لغيل المهاجرين وحى الخلفاء بعده لابل الغزاة وحى عمر لابل الصدقة ولكن انما يجوز ذلك بشرطين أن تدعو الحاجة الى ذلك كما فعل صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده رضى الله عنهم والثانى أن لا يضيق على الناس انما يأخذ ما فضل عنهم وصح أن عمر رضى الله عنه أوصى من ولاه النظر في الحى فقال ادخل رب الصريمة والغنمة واياك ونعم ابن عفان وابن عوف واتفق دعوة المظلوم فانها محبة والذى نفسى بيده لولا أنى أجل عليه في سبيل الله ما حيت عليهم من أرضهم شيئا والله انهم ليزعمون انى قد ظلمتهم (م) وهو مثال ضرب به عليه السلام للبعد عن الشبهات وأصله أن ملوك العرب كانت تحمى لما شيتها الخاصة بها وتخوف بالعقوبة على من يتعدى اليها فكانوا يبعدون عن ذلك البعد الذى يمنع الشاذة والغاذية من الوقوع فى الحى لأنهم اذا رءوا قربا منه فالغالب الوقوع

كالراعى يرى حول الحى
يوشك أن يرتع فيه

لمدانته الوقوع كما يقال من اتبع نفسه هواها فقد هلك وقال الطيبى ولعل السرفيه ان حى الاملاك حدوده محسوسة يدركها كل ذى لب فيحترز أن يقع فيه اللهم الا أن يفعل أو تغلبه الرأفة الجورح وأما حى ملك الاملاك وهى محارمه فمقول صرف لا يدركه الا الالباء من ذوى البصائر كما قال عليه الصلاة والسلام لا يعلمهن كثير من الناس بحسب أحد منهم انه يرد حول الحى يعنى الشبهات اذهو في وسط محارمه ومن ثم ورد الهى في التنزيل عن قربان منها فى قوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها (قوله) كالراعى يرى حول الحى يوشك أن يرتع فيه (ب) الحى في عرف الفقهاء ما قصر الامام الانتفاع بما تنبته أرض معينة على حيوان معين لمصلحة دينية كما حى صلى الله عليه وسلم لغيل المهاجرين وحى الخلفاء بعده لابل الغزاة وحى عمر لابل الصدقة ولكن انما يجوز ذلك بشرطين أن تدعو الحاجة الى ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده والثانى أن لا يضيق على الناس انما يأخذ ما فضل عنهم (م) وهو مثال ضرب به صلى الله عليه وسلم للبعد عن الشبهات وأصله أن ملوك العرب كانت تحمى لما شيتها الخاصة بها وتخوف بالعقوبة لمن يتعدى اليها فكانوا يبعدون عن ذلك البعد الذى يمنع الشاذة والغاذية من الوقوع فى الحى لأنهم اذا رءوا قربا منه فالغالب الوقوع فيه وان كثرا الحذر لان الشاة لا تضبط وكذا محارم الله تعالى هى حياء لا ينبغي أن يحام حولها خوف الوقوع فيها يوشك هى

فيه وان كثرا لخنزير لان الشاذة لا تنضبط وكذلك محارم الله تعالى هي حماء لا ينبغي أن يحام حولها خوف الوقوع فيها و يوشك هي بكسر الشين مضارع أوشك وهي من أفعال المقاربة ومعناها قرب (قوله الأول وان لكل ملك حي) * قلت * يدل على ما تقدم من أن للامام أن يحمي لمصلحة دينية (قوله الأول وان في الجسد مضغة) (ط) المضغة القطعة من اللحم قدر ما يعضخ الماضغ ويعني انها صغيرة اللحم عظيمة القدر * ثم اعلم ان الله سبحانه خص جنس الحيوان بهذه المضغة المسماة بالقلب وأودع فيه المعنى الذي يميز به سائر الحيوانات على اختلاف أشكالها منافعها ويميز بينها وبين مضارها وخص نوع الانسان بأن زاده الى هذا المعنى المسمى بالعقل فالشكل أعنى صورة القلب والتمييز مشترك بين الجميع واختص الانسان بأن زاده العقل وهذا تعرف ان محله القلب واذا عرفت ذلك علمت ان القلب أشرف الأعضاء لعدم وجود ذلك المعنى في غيره ثم ان الجوارح مسخرة له ومطبعة له فاستقر فيه ظهر عليها وعملت على مقتضاه ان خير الخبير وان شر اشر وعند هذا يتضح لك معنى قوله اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله (م) اختلف في محل العقل فذهب بعض المتكلمين وجمهور الفلاسفة ورئيسهم أرسطو الى ان محل العقل القلب * وذهب الاطباء * ويحكى عن أبي حنيفة ان محله الدماغ * واحتج بعض المتكلمين الاول بقوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها وبظاهر الحديث لانه جعل سائر الجسد تابعا للقلب والدماغ بعض الجسد وعمدة الأطباء أن الدماغ اذا فسد فسد العقل وتغير مزاجه وكان الصرع والهوس والماليضوليا وغير ذلك من العلل التي يذكرونها فاقضى ذلك عندهم كونه في الدماغ لا حجة لهم في ذلك لان الله سبحانه أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ وان لم يكن العقل فيه ولا سيما على أصلهم الذي يذكرونه في كتبهم من الاشتراك بين الدماغ والقلب وأيضا يجملون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكا وينصون في كتبهم على أن الماليضوليا على قسمين شر اسفیه وهي عندهم أجرة تصعد من نواح قريبة من المعدة وقد

بكسر الشين مضارع أوشك وهي من أفعال المقاربة ومعناها قرب (قوله الأول وان في الجسد مضغة) هي القطعة من اللحم قدر ما يعضخ الماضغ وهذا يدل ان العقل محله القلب (م) اختلف في محل العقل فذهب بعض المتكلمين وجمهور الفلاسفة ورئيسهم أرسطو الى ان محل العقل القلب * وذهب الاطباء ويحكى عن أبي حنيفة ان محله الدماغ * واحتج بعض المتكلمين بقوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها وبظاهر الحديث لانه جعل سائر الجسد تابعا للقلب والدماغ بعض الجسد وعمدة الأطباء ان الدماغ اذا فسد فسد العقل وتغير مزاجه ولان الصرع والهوس والماليضوليا وغير ذلك من العلل التي يذكرونها فاقضى ذلك عندهم كونه في الدماغ لا حجة لهم في ذلك لان الله سبحانه أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ وان لم يكن العقل فيه ولا سيما على أصلهم الذي يذكرونه في كتبهم من الاشتراك بين الدماغ والقلب وأيضا يجملون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكا وينصون في كتبهم على أن الماليضوليا على قسمين شر اسفیه وهي عندهم أجرة تصعد من نواح قريبة من المعدة وقد يكون برأس المعدة خلط يغرا على فيتغير الاعلى وهذا منهم نقض لاستدلالهم والقسم الثاني دماغية وهو فساد مزاج الدماغ وعندهم ان دام ذلك على وتيرة واحدة فهو من الدماغ وما كان يختلف الا زمان فيه فهو من أسفل البدن فاذا صعد البغار تحرك واذا سكن سكن (قلت) قال الطيبي انما معنى القلب مضغة لان فيها معني الصغير والتنكير فيها أيضا للتصغير تعظيما شأنها نحو قولهم المرء باصغر به معنى بهما القلب واللسان واعادة حرف التنبيه في قوله الأول هي القلب بعد الإبهام في قوله وان في الجسد

الأوان لكل ملك حي الأول وان حي الله محارمه الأول وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الأول هي القلب * وحدتنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا وكيع ح وثنا اسحق بن ابراهيم أخبرني عيسى بن يونس ثنا كريب بهذا الاسناد مثله * وحدتنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا جرير عن مطرف وأبي فروة الهمداني ح وحدتنا قتيبة بن سعيد ثنا

يكون برأس المعدة خلط يضر الأعلى فيتغير الأعلى وهذا منهم نقض لاستدلالهم والقسم الثاني دماغية وهي فساد مزاج الدماغ والملم عندهم ان مادام ذلك على وتيرة واحدة فهي من الدماغ وما كان يختلف الأزمان فيه فهو من أسفل البدن فاذا صعد البصار تحرك واذا سكن سكن ﴿ قلت ﴾ وماذا كر من أن الله سبحانه أجرى العادة بأنه اذا فسد الدماغ فسد العقل هو الجواب عما أخذنا لك ان محله الدماغ من قوله في كتاب الجراح فيمن أوضح رجلا موضحة فأفادت سمعه وعقله ان عليه ديتين دية العقل والسمع ودية الموضحة فانه أخذ من المسئلة ان العقل في الدماغ والجواب ما تقدم

﴿ أحاديث بيع الدابة واستثناء ركوبها ﴾

(قوله فصار سيرا لم يسم مثله) (ع) فيه علم من أعلام نوته صلى الله عليه وسلم (قوله بعنيه) (ع) فيه سؤال الرجل أن يبيع سلعة وان لم يعرضه للبيع (قوله فبعته بوقية) (د) هو في أكثر النسخ بوقية وهي لغة صحبته والأشهر أوقية بالهمز ﴿ قلت ﴾ اختلفت الروايات في قدر الثمن الذي وقع به البيع وفي قدر الزيادة (ط) اضطربت في ذلك اضطرابا لا يقبل التلخيص وتكلف الجمع بينها بعيد عن التحقيق وقد تكلف عياض الجمع بينها وبناء على تقدير أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ومع هذا الاختلاف الحديث عظيم فيه أبواب من الفقه أكثرها واضح (ع) وسبب اختلاف هذه الروايات انهم رووه بالمعنى * وبمثل هذا احتج من أجاز نقل الحديث بالمعنى قال نجد الحديث الواحد لم ينطق به لنبي صلى الله عليه وسلم واحدة ويرويه عنه جماعة بألفاظ مختلفة بمعان متقاربة ﴿ قلت ﴾ لا شك ان عياض تلك وأطال ونحن قد اخصنا من كلامه ما يحتاج اليه في الجمع بين الروايات المختلفة في قدر الزيادة أمارايات ثمن فهي هذه انه استزاد بأوقية لا بقيد انها ذهب وفي الأخرى بأوقية ذهباً وفي الأخرى بأوقيتين وفي الأخرى بأربع أواق وفي أخرى بخمس أواق وفي أخرى بأربعة دنانير وفي أخرى ذكرها لقاضي بمانتي درهم لجمع بين الجميع بأن ردها الى أوقية ذهباً أمارد الأوقية لا بقيد

مضغة فخامة شأنها وعظم موقعها فنزل التنبيه في الحديث منزلة الباء في المثل وكذا تكريرها كل مرة بين الكلامين المتصلين اشعاراً بنغمة مدخولها نبيه أولان لكل ملك من ملوك الدنيا حي يحميه من الاغيار ونبيه ثانياً ان الله حي يحميه من أن يقرب منه عباده ونبيه ثالثاً ان قلب كل أحد ملك وان جسده حماه فهو يحميه من افساد الطيشان والنفس الامارة وكما أن صلاح الجسد بصلاحه وفساده بفساده كذلك العكس وصلاح الجسد انما هو بأن يتغذى بالحلال فيصفو ويتأثر القلب بصفاة ويتنور فينكس نوره الى الجسد قد صدر منه الأعمال الصالحة وهو المعنى بصلاحها واذا تغذى بالحرام يصير موطنه للشيطان والنفس فيتكدر ويتكدر القلب فيظلم وتنعكس ظلمته الى البدن فلا يصدر منه الا المعاصي وهو المراد بفسادها ثم اذا ساس القلب الجسد وهداه ارشده استحسن أن يكون وارث الانبياء وخليفة الله في حماه على عباده فيسوسهم ويكمل الناقصين منهم ويوصلهم الى جناب الله الأقدس فحينئذ ترى الحديث ببحر الاساحل له (قوله أتم من حديثهم وأكثر) هو بالباء الموحدة وفي كثير من النسخ بالثالثة وهو أحسن والله تعالى أعلم

﴿ باب بيع الدابة واستثناء ركوبها ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله فبعته بوقية) (ح) هو في أكثر النسخ بوقية وهي لغة صحبته والأشهر أوقية بالهمز قال وفي رواية بخمس أوقية زادني أوقية وفي بعضها بأوقيتين ودرهم ودرهمين وفي بعضها

يعقوب يعني ابن عبد الرحمن العاري عن ابن عجلان عن عبد الرحمن بن سعيد كلهم عن الشعبي عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث غير ان حديث زكريا أتم من حديثهم وأكثر حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد حدثني أبي عن جدي حدثني خالد بن يزيد حدثني سعيد بن أبي هلال عن عون بن عبد الله عن عامر الشعبي أنه سمع النعمان بن بشير بن سعد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس بمحضر وهو يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وذكر بمثل حديث زكريا عن الشعبي الى قوله يوشك أن يقع فيه * حدثنا محمد بن عبد الله ابن نمير ثنا أبي نازكاً عن ابن نمير حدثني جابر بن عبد الله أنه كان يسير على جمل له قد أعيا فأراد أن يسليه قال فلحقني النبي صلى الله عليه وسلم فدعاني وضر به فسار سيرا لم يسم مثله قال بعنيه بوقية قلت لأم قال بعنيه بوقية

فلانها مطلق والمطلق يرد الى المقيد وأما رد الأوقيتين فلان احدهما ثمن والأخرى زيادة ويشهد لذلك قوله في الآخر وزادني أوقية وأما رواية الاربعة أواق فلا يتكلف لها لان الراوى شك فيها * وأما رواية الخمس أواق فلان الخمس فضة هي صرف أوقية الذهب وأما رواية الأربعة دنانير فلاحتمال زنة الأوقية ذهبا حينئذ على ما ذكر الداودي أن أوقية الذهب لم يكن لها وزن معلوم عندهم وان وزن الأوقية الفضة أربعون درهما ويحتمل أن الأربعة دنانير وقعت المساومة بها ابتداء وانعقد البيع في الآخر بأوقية لذهب وأما رواية المائتي درهم فلان المائتين هي الخمس أواق فضة على ما تقدم في معرفة نصاب الفضة في الزكاة والخمس أواق فضة تقدم انها صرف أوقية الذهب وأما الاختلاف الواقع في قدر الزيادة ففي هذا الحديث وزادني قيراطا في الآخر درهما قيراط هو ذهب وصرفه درهم * هذا تلخيص ما يحتاج اليه من كلامه مما يتعلق بروايات ما في الأم لكن يبقى النظر في الجمع بين كون الزيادة قيراطا وكونها أوقية فيحتمل القيراط انه رجحان في الوزن والأوقية زيادة والله أعلم والجمع بهذا الذي لخصناه جلي حسن ولا يتكلف فيه

(قوله واستثنيت عليه جلالة) (م) بيع الدابة واستثناء ركوبها أجازها ابن شبرمة وغيره ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وأجازها مالك ان قربت المسافة وكانت معلومة وحمل الحديث عليه * واحتج الشافعي وأبو حنيفة بحديث النهي عن بيع الثنيان عن بيع وشرط وأجابا عن حديث جابر بأنه لم يكن يبيعا حقيقة لأنه لما وصل المدينة ردله الجبل وأعطاه الثمن وبأن شرط الركوب لم يكن في أصل العقد * وجوابنا نحن عن حديثهما بما هما عامان وهذا خاص والخاص يقضى على العام ورد الجبل لا يناقض كون الأول يبيعا حقيقة وأما قوله لم يكن شرط الركوب في أصل العقد فبرده قوله في الطريق الآخر فبعته على أن لي ظهره فانه نص في أنه كان في أصل العقد وسأل رجل أبا حنيفة عن بيع وشرط فقال

واستثنيت عليه جلالة الى أهلى فلما بلغت أتيته بالجبل ففقدني فغضب ثم رجعت فارسل في أثرى فقال

بأوقية ذهب وفي بعضها بأربعة دنانير وزاد البخاري ثمانمائة درهم وفي رواية أحسبه بأربع أواق (ب) اختلفت الروايات في قدر الثمن الذي وقع به البيع وفي قدر الزيادة (ط) اضطربت الروايات في ذلك اضطرابا لا يقبل التلقيق وتكلف الجمع بينهما بعيد عن التحقيق وقد تكلف عياض الجمع بينهما وبناء على تقدير أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ومع هذا الاختلاف فالحديث عظيم فيه أبواب من الفقه أكثرها واضح (ب) لاشك ان عياضات تكلف وأطال ونحن لخصنا من كلامه ما يحتاج اليه في الجمع بين الروايات المختلفة في قدر الثمن والروايات المختلفة في قدر الزيادة أما الأول فعمل على أن الشراء وقع بأوقية ذهبا ومعنى الاوقيتين ان احدهما ثمن والأخرى زيادة وأما رواية الأربع أواق فلا يتكلف لها لان الراوى شك فيها وأما رواية الخمس أواق فلان الخمس فضة هي صرف أوقية الذهب وأما رواية الأربعة دنانير فلاحتمال أن تكون زنة الأوقية ذهبا حينئذ ويحتمل أن الأربعة الدنانير وقعت المساومة بها ابتداء وانعقد البيع في الآخر بأوقية الذهب وأما رواية المائتي درهم فلان المائتين هي الخمس أواق فضة (ح) وأما رواية عشرين دينارا فمحمول على دنانير صغار كانت لم (ب) وأما الاختلاف الواقع في قدر الزيادة ففي هذا الحديث وزادني قيراطا في الآخر درهما فالقيراط هو ذهب وصرفه درهم هذا تلخيص ما يحتاج اليه من كلامه مما يتعلق بروايات ما في الأم لكن يبقى النظر في الجمع بين كون الزيادة قيراطا وكونها أوقية فيحتمل القيراط انه رجحان في الوزن والأوقية زيادة والله أعلم والجمع بهذا الذي لخصناه جلي حسن لا يتكلف فيه (قوله واستثنيت عليه جلالة) هو بضم الحاء أى الجمل عليه

أتراني ما كستك لأخذ جملك خذ جملك ودرامك فهو لك * وحدناه على بن خشرم أخبرنا عيسى يعني بن يونس عن زكريا عن عامر حدثني جابر بن عبد الله بمثل حديث ابن نمير * حدثنا عثمان بن أبي شيبة واسحق بن إبراهيم واللفظ لعثمان قال اسحق أخبرنا وقال عثمان ثنا جابر عن غيري عن جابر بن عبد الله قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاحق بي وتحتي ناضح لي قد أعيا ولا يكاد يحبر قال فقال لي مالبعيرك قال قلت عليل (٢٨٩) قال فضايف رسول الله صلى الله عليه وسلم فزجره ودعا

له فزال بين يدي الابل قدأما يسير قال فقال لي كيف ترى بعيرك قال قلت بعير قدأصابته بركتك قال أفتبيعني فأسخيت ولم يصكن لنا ناضح غيره قال فقلت نعم فبعته أياه على أن لي فقارظهره حتى أبلغ المدينة قال فقلت له يارسول الله اني عروس فاستأذنته فأذن لي فتقدمت الناس الى المدينة حتى انتهيت فلقيني خالي فسألني عن البعير فأخبرته بما صنعت فيه فلامني فيه قال وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لي حين استأذنته ما تزوجت أبكرا أم ثيبا فقلت له تزوجت ثيبا قال أفلا تزوجت بكرا تلاعبك وتلاعها فقلت يارسول الله توفي والدي وأستشهدولي أحوات صفار فكرهت أن أتزوج البهن مثلهن فلا تؤدبهن ولا تقوم عليهن فتزوجت شيئا تقوم عليهن وتؤدبهن قال فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة غدوت اليه بالبعير فأعطاني منه وردة على

هما باطلان وسأل ابن شبرمة فقال هما صحيحان ثم سألت ابن أبي ليلى فقال يصح البيع ويبطل الشرط قال السائل فقلت سبحان الله ثلاثة من علماء العراق اختلفوا في مسألة واحدة فأني أبا حنيفة فأخبره بما قال صاحبها فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط فأني ابن أبي شبرمة فأخبره بحديث جابر هذا وأني ابن أبي ليلى فأخبره بحديث بريرة المتقدم في الولاء ونحن نجتمع بين الأحاديث بأن ما كان من الشرط من مقتضيات العقد كشرط تسليم المبيع أو من مصلحاته كشرط الرهن والحيل صح فيه البيع والشرط وما كان منافيا للعقد يؤدي الى الفرار والجهالة بالمبيع فسد البيع والشرط * وكان الشيخ يقول ما لا يفيد ولا يفسد البيع ولا يزداد في الثمن ولا ينقص منه لأجله فهو الذي يقول فيه أصحابنا يصح البيع ويبطل الشرط (قلت) تقدم الكلام على بیاعات الشرط (قول ما كستك) (ع) المسكينة فيما ينقص من الثمن وأصلها النقص ومنه مكس العشار وهو ما ينقص ويأخذ من الناس (قول لا خذ جملك) (ع) ضبطناه عن السكافة بسكون الخاء وكسر الدال وعن أبي جعفر بضم الخاء وفتح الدال وتقدم تفسير الناضح (ط) والبعير اسم للجمال والناقة كالإنسان للذكر والأنثى ويجمع على أبعرة وأباعر وبعران وتقدم الكلام على ما فيه من أحكام النكاح وعلى صلاة القادم من سفر ركعتين (قول لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها) وفي الأخرى أن المبتدئ يذكر الأوقية النبي صلى الله عليه وسلم والجمع بين (قول في الآخر أعطه أوقية من ذهب وزده) (ع) فيه هبة المجهول وفيه الزيادة والرجحان في الثمن كان في مجلس القضاء أو بعده وهو قول مالك والسكافة * واختلف أصحاب مالك في الزيادة في الاقتضاء من السلف في المجلس إذا كانت الزيادة عددا أو وزنا بينا وأجازوه في غير المجلس وأجاز ذلك بعض أصحابنا بكل حال وفيه أن كيل المبيع وزنه على البائع ووزن الثمن

(قول أتراني ما كستك) (ح) قال أهل اللغة الماكسة هي المكالة في النقص من الثمن وأصلها النقص ومنه مكس الظالم وهو ما ينقصه ويأخذ من أموال الناس (قول على أن لي فقارظهره) بقاء مقوحة ثم قاف وهي من أصل عظامه وأحداهما قارة (م) بيع الدابة واستئثار ركوبها أجازها ابن شبرمة وغيره ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وأجازها مالك أن قربت المسافة وكانت معلومة وأخج الشافعي وأبو حنيفة بحديث النهي عن بيع الثنيا وعن بيع وشرط * وأجاب عن حديث جابر بأنه لم يكن بيعا حقيقة لأنه لما وصل المدينة رد له الجمل وأعطاه الثمن وبأن شرط الركوب لم يكن في أصل العقد * وجازبنا نحن عن حديثهما بما هما عامان وهذا خاص والخاص يقضى على العام ورد الجمل لا ينافض كون الاول بيعا حقيقة وأما قوله لم يكن شرط الركوب في أصل البيع فبرده قوله في الطريق الآخر فبعته على أن لي ظهره فانه نص في أنه كان في أصل العقد وتقدم تفسير الناضح

(٣٧ - شرح الابي والسنوسي - رابع) * حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جابر عن الأعشى عن سالم بن أبي الجعد عن جابر قال أقبلنا من مكة الى المدينة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتل جمل وساق الحديث بقصته وفيه ثم قال لي بعني جملك هذا قال قلت لابل هولاك قال لابل بعنيه قال قلت لابل هولاك يارسول الله قال لابل بعنيه قال قلت فان لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها قال قد أخذته فتبلغ عليه الى المدينة قال فلما قدمت المدينة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال أعطه أوقية من ذهب وزده قال فأعطاني

على المشتري وان كل واحد عليه توفية ما يدفع (قوله) (رجل على أوقية ذهب خذمه ما قال قد أخذته)
 (د) يحتج به أصحابنا في أن البيع لا ينقصد الا بالايجاب والقبول ولا ينقصد بالمعاطاة دون اللفظة
 والأصح انعقاده بها فيعطى ويأخذ ولا حاجة فيه لانه لم ينه عن المعاطاة والمعاطاة انما تكون مع
 حضور العوضين فيأخذ ويعطى وفيه حجة لاصح الوجهين عندنا ان البيع ينقصد بالكتابة لقوله
 صلى الله عليه وسلم قد أخذته (قوله) فأخذه أهل الشام يوم الحرة) (قلت) الحرة أرض شرق
 المدينة متصلة بالمدينة ويومها هو انه لما توفي معاوية واستخلف ابنه يزيد وظهر من فسقه وشره
 الخرجلع أهل المدينة يبعثه فبعث اليهم يزيد مسلم بن عقبة العدواني في اثني عشر ألف مقاتل من
 أهل الشام ليس فيهم أصغر من ابن عشرين ولا أكبر من ابن خمسين وقال له أمرك أن لاتقاتلهم
 حتى تدعوهم الى الدخول فياخرجوا عنه ثلاثا فانهم أجابوك فانصرف عنهم الى قتال ابن الزبير
 بمكة وان أبو افناجزهم القتال فاذا ظهرت عليهم فأج المدينة ثلاثا بما فيها من المال والصلاح والطعام فان
 انقضت الثلاث فكفف عن الناس فلما زلزلهم دعاهم الى ما أمر به يزيد فأبوا الا القتال وخرجوا لقتاله
 بجنود كثيرة وهيئة لم ير مثلها فانهم مسلم للقتال من جهة الحرة هذه وكان الذي أشار عليه بقتالهم منها
 عبد الملك بن مروان لانها شرقي المدينة بحيث اذا طلعت الشمس تطلع بين أكتاف أصحابك فلا
 تؤذيهم وتطلع في وجوه أهل المدينة فيؤذيهم حرها فيصيبهم اذاها فاقتلوا قتالا شديدا كان عاقبته
 أن انهزم أهل المدينة وصرخ النساء والصبيان وركب الناس بعضهم بعضا في الطرق ودخل أهل
 الشام المدينة وأباحوها ثلاثا يدخلون البيوت يسلبون النساء الحلى ويأخذون ما بها من الثياب
 والأثاث * وكان سبب انهزامهم أن بنى حارثة من أهل المدينة أدخلوا مروان بن الحكم في مائة فارس
 من جهاتهم جعلت الخيل تتعذر في أثر المائة فبلغ ذلك المقاتلة فانهمزوا ودخلت المدينة * قال محمد
 ابن لبيد حضرت يومئذ ولما انتهى القوم اليانتهوا الى الموت الناقع فلم يجدوا عندنا ما طمعو فيه
 منا ولكننا أتينا يومئذ من مأمننا أتينا من قبل قومنا بنى حارثة * قال عبد الله بن جعفر سألت الزهري
 عن قتل من الناس يومئذ قال أمان وجوه الناس فأكثر من سبع مائة من قريش والانصار ووجوه
 الموالي ومن لانعه من الموالي والعبيد والنساء والصبيان فأكثر من عشرة آلاف * وقال يحيى

أوقية من ذهب وزادني
 قيراطا قال فقلت لاتفرقني
 زيادة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال فكان في
 كيس لي فأخذه أهل الشام
 يوم الحرة * حدثنا أبو كامل
 الجحدري ثنا عبد الواحد
 ابن زياد ثنا الجريري
 عن أبي نضرة عن جابر
 ابن عبد الله قال كنا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 في سفر فتخلف ناضعي
 وساق الحديث وقال فيه
 فتخسه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم قال لي اركب
 بسم الله وزاد أيضا قال فما
 زال يزيدني ويقول والله
 ينفرك * وحدثني أبو
 الربيع العتيكي ثنا حاد
 ثنا أيوب عن أبي الزبير
 عن جابر بن عبد الله قال
 لما أتى على النبي صلى الله

(ط) والبعبير اسم للجمل والناقة كالانسان اسم للذكور والانثى (قوله) فأخذه أهل الشام يوم الحرة)
 (ب) الحرة أرض شرق المدينة متصلة بالمدينة ويومها هو انه لما توفي معاوية واستخلف ابنه
 يزيد وظهر من فسقه وشره الخرجلع أهل المدينة يبعثه فبعث اليهم يزيد مسلم بن عقبة العدواني
 في اثني عشر ألف مقاتل من أهل الشام ليس فيهم أصغر من ابن عشرين ولا أكبر من ابن خمسين
 وقال له أمرك أن لاتقاتلهم حتى تدعوهم الى الدخول فياخرجوا عنه ثلاثا فانهم أجابوك
 فانصرف عنهم الى قتال ابن الزبير بمكة وان أبو افناجزهم القتال فان ظهرت عليهم فأج المدينة ثلاثا بما
 فيها من المال والصلاح والطعام فان انقضت الثلاث فكفف عن الناس فلما زلزلهم دعاهم الى ما أمر به
 يزيد فأبوا الا القتال وخرجوا لقتاله بجنود كثيرة وهيئة لم ير مثلها فانهم مسلم للقتال من جهة الحرة
 هذه وكان الذي أشار عليه بقتالهم منها عبد الملك بن مروان لانها شرقي المدينة بحيث اذا طلعت
 الشمس تطلع بين أكتاف أصحابك فلا تؤذيهم وتطلع في وجوه أهل المدينة فيؤذيهم حرها و يصبهم
 اذاها فاقتلوا قتالا شديدا كان عاقبته ان انهزم أهل المدينة وصرخ النساء والصبيان وركب الناس
 بعضهم بعضا في الطرق ودخل أهل الشام المدينة وأباحوها ثلاثا يدخلون البيوت يسلبون النساء

عليه وسلم وقد أعياب يعبري قال فخصه فوثب فكنفت بعد ذلك أحبس خطاه لأسمع حديثه فما أقدر عليه فلحقني النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعنيه فبعته منه بخمس أواق قال قلت على أن لي ظهره إلى المدينة قال ولك ظهره إلى المدينة قال فلما قدمت المدينة أتيت به فزادني وقية ثم وهب لي صلى الله عليه وسلم * حدثنا عقبة بن مكرم العمي ثنا يعقوب بن اسحق ثنا بشير بن عقبة عن أبي المتوكل الناجي عن جابر بن عبد الله قال سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في (٢٩١)

بعض أسفاره أظنه قال غازيا واقص الحديث وزاد فيه قال يا جابر أتوفيت الثمن قلت نعم قال لك الثمن ولك الجمل لك الثمن ولك الجمل * حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة عن محارب سمع جابر بن عبد الله يقول اشترى مني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بوقيتين ودرهم أو درهمين قال فلما قدم صرارا فامر ببقرة فذبحت فأكلوا منها فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين ووزني عن البعير فأرجع لي * حدثني يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحرث ثنا شعبة أخبرني محارب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة غير أنه قال فاشتراه مني بشمن قد سمعاه ولم يذكر الوقيتين والدرهم والدرهمين وقال أمر ببقرة فذبحت ثم قسم لحما * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة

ابن سعيد قتل يوم الحرة سبعمائة من حل القرآن وقتل يومئذ ثمانون صحابيا لم يبق بعدهم هادري فأخذ أهل الشام كيس جابر هذا الاظهر أنه كان مما انتهب من البيوت (قوله) فزال يزيدني ويقول والله يغفر لك (ع) جاء في غير هذه الرواية في كتاب النكاح قال أبو نضرة وكانت كلمة يقولها المسلمون افعل كذا وكذا والله يغفر لك (قوله) بخمس أواق (قوله) تقدم ردها إلى أوقية الذهب (قوله) بوقيتين تقدم أن احداها زيادة كما قال في الآخر وزادني أوقية ثم يحتمل أن تكون ذهبا وان تكون فضة وتقدم الجمع بينهما وبين كون الزيادة قبراطا (قوله) فلما قدم صرارا (ع) هو يكسر الصاد المهملة وتخفيف الراء والأكثر أنه موضع قريب من المدينة وقال الخطابي هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة والاشبه عندي أنه موضع لا بئر بدليل قول الشاعر * لعل صرارا أن تجيش بيارها * (قوله) بأربعة دنائير تقدم وجه ردها إلى الاوقيتين

* أحاديث من استسلف فقضى خيرا منه *

(قوله) استسلف (قلت) السين في استفعل للطلب وقد تكون للتحقيق وهي هنا كذلك لانه أخبر عن ماض (ع) وفيه جواز أخذ الدين للضرورة وقد كان صلى الله عليه وسلم يكرهه والافقد خير فاختار التقليل من الدنيا والقناعة (ط) * فان قيل * كيف عمر ذمته بالدين وقد كان يكرهه * وقال في الحلي وياخذون ما بهامن الثياب والاثاث وكان سبب انهم أن بنى حارثة من أهل المدينة أدخلوا مروان بن الحكم في مائة فارس من جماعتهم فجعلت الخيل تحدر في أثر المائة فبلغ ذلك المقاتلة فانهزموا ودخلت المدينة قال محمد بن لبيد حضرت يومئذ ولما انتهى القوم اليانتهوا إلى الموت الناقع فلم يجدوا عندنا ما طمعوا فيه منا ولا كنا أوتينا يومئذ من مأمنا أو تينا من قبل قومنا بنى حارثة قال عبد الملك بن جعفر سألت الزهري عن قتل من الناس يومئذ قال أمان وجوه الناس فكثر من سبعمائة من قریش والانصار ووجوه الموالى وعن لانه من الموالى والعبيد والنساء والصبيان فكثر من عشرة آلاف وقال يحيى بن سعيد وقاتل يوم الحرة سبعمائة من حل القرآن وقتل يومئذ ثمانون صحابيا لم يبق بعدهم هادري فأخذ أهل الشام كيس جابر هذا الاظهر أنه كان مما انتهب من البيوت (قوله) ثنا عقبة بن مكرم بضم الميم واسكان الكاف وفتح الراء العمي بتشديد الميم منسوب إلى بنى العم بطن من نعيم (قوله) عن أبي المتوكل الناجي هو بالجيم والنون منسوب إلى بنى ناجية وهم من بنى سلمة بن لؤي (قوله) فلما قدم صرارا بصاد مهملة مكسورة ومفتوحة والكسر أفصح وأشهر وتخفيف الراء والاكثر أنه موضع قريب من المدينة وقال الخطابي هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة

* باب من استسلف فقضى خيرا منه *

* السين والتاء هنا التحقيق الشيء لا للطلب وتداينه صلى الله عليه وسلم كان للضرورة والافقد

عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له قد اخذت جملك بأربعة دنائير ولك ظهره إلى المدينة * حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل

حديث ياكم والدين فانه شين وفي آخر الدين هم بالليل ومذلة بالنهار * وكان صلى الله عليه وسلم كثير ما يتعوف منه حتى قيل ما أكثر ما تستعبد من المغرم قال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب * **أجيب** * بانه انما ندان للضرورة ولا خلاف في جوازه للضرورة * **فان قيل** * لا ضرورة لان الله سبحانه وتعالى خيره أن تكون بطحاء مكة ذهابا حديث ذكره الترمذي ومن هو كذلك فأين الضرورة * **أجيب** * بانه خيره فاختر الاقلال من الدنيا والقناعة وما عدل عنه زهدا فيه لا يرجع اليه فالضرورة لازمة * وايضا فالدين انما هو مرجوح لتلك المذام المذكورة وهو صلى الله عليه وسلم معصوم منها * وبالجملة فالدين بالنسبة الى غيره ان دعت لأخذه ضرورة لم يختلف في جوازه وقد يجب وان كان لغير ضرورة كرهه للأحاديث المذكورة ولما فيه من تعريض النفس للذلة وأما السلف بالنسبة الى معطيه فندوب اليه لانه من الاعانة على الخير وخرج البزار من طريق ابن مسعود قرض مرتين بمعدل صدقة مرة وفي حديث آخر من حديث غيره درهم الصدقة بعشر ودرهم السلف بعشرين **(قوله بكرا)** (ع) البكر القتي من الابل كالغلام من الذكور والقلوص القيتة من النوق كالجارية من الاناث (م) رفيه جواز قرض الحيوان ولا خلاف بين السكاة فيه واستثنى مالك الجوارى لان قرضها يؤدى الى عارية الفروج وأجازها بعض أصحابه بشرط أن يرد غيرها وأجاز قرضهن الطبري وابن سيرين ومنع الكوفيون قرض جميع الحيوان والحديث يرد عليهم ولا يصح دعوى النسخ بغير دليل ومنع أهل الظاهر قرض غير المكمل والموزون **قلت** * انما كان قرضهن يؤدى الى عارية الفروج لان القرض لا ينافى رد العين فله مقتضى أن يرد عين ما استقرض وصاحب مالك المجيز هو ابن عبد الحكم الا أن منهم من ينقل قوله وقال ابن عبد الحكم يجوز وعليه رد المثل وعلى هذا فهو خلاف المشهور * ومنهم من ينقله وقال ابن عبد الحكم يجوز على أن يرد المثل فعلى هذا فليس بخلاف **فان قلت** * اذا كان القرض لا ينافى رد العين فشرط رد العين في أصل العقد تعجبر * **ابن عبد السلام** لتعجبر فيه ليس كالتعجبر في البيع المانع من صحة البيع لان مالك قال في كتاب السلم وقرضك ثوبا في مثله كسألك ثوبا في مثله ان ابتعت به نفع الذي أقرضته جاز فقد النى وصف التعجبر لأجل قصد نفع المتسلف فيدعى أن يلغى في هذه الصورة لأجل تحصيل معنى شرعى واذا كانت لهمة على المشهور ما يؤدى اليه من عارية الفروج فاذا أمنت جاز كما لو أقرض الجارية لذى محرم منها أو لامرأة أو لمغيرا قرضها له وليه أو كانت الجارية في سن من لا يشتهى وهذا بناء على عكس العملة ومذهب المحققين انعكاسها اذا كانت بسيطة غير مركبة وانكاس العملة انتفاء الحكم لانتفاءها فان وقع قرض الجارية على الوجه المنهى عنه فان لم يطفأ فصح وردت الى ربها وظاهر كلامهم ان الغيبة عليها لا يغيث ردها بخلاف غيبة الغاصب وغيبة المحلل له الجارية لا غيبة الغاصب عيب وليس له أن يردّها معيبة وأما المحلل له الجارية فانه انما وهبت له للوطء وغيبته عليها فظنة ذلك وأما المستقرض فأما

بكرا

كان صلى الله عليه وسلم يكره الدين ويستعبد بالله منه **فان قيل** * أين الضرورة وقد خيره الله سبحانه أن تكون بطحاء مكة ذهابا * **أجيب** * بانه خيره فاختر الاقلال من الدنيا والقناعة وما عدل عنه زهدا فيه لا يرجع اليه فالضرورة لازمة وايضا فهو صلى الله عليه وسلم معصوم من تلك المذام التي لاجلها كره أخذ الدين **(قوله بكرا)** بفتح الباء وهو الصغير من الابل كالغلام من الآدميين ولا نثى بكرة وقلوص وهى الصغيرة كالجارية فاذا استكمل ست سنين ودخل في السابعة وألقى رباعية بتخفيف الياء فهو رباع والاثني رباعية وأعطاه رباعية بتخفيفها

استقرضها ما هو أعم من ذلك وإن وطئ الجارية فقيل تجب فيها القنعة وقيل المثل (قوله) فقد تمت عليه ابل من ابل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره (ع) استشكل لأنه إنما استقرض لنفسه فكيف يرد من ابل الصدقة وهو الصدقة لا تحل له فقيل كان هذا من قبل أن تحرم عليه الصدقة وقيل إن الغير استقرضها على ذمته بأمره فلما جاءت الصدقة دفعها إليه وكان من الغارمين كما أمر عبد الله بن عمرو بن العاصي بجيش فنفدت الابل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة وبه يندفع اعتراض من اعترض بأن قال كيف يدفع من أموال المسلمين ما هو أفضل وأما يفعل الإنسان ذلك من مال نفسه (ط) ويرد الاول بأن الصدقة كانت محرمة عليه منذ قدم المدينة بل ليل قضية سلمان أنه لما قدم المدينة جاءه سلمان بقر فقال كل يا رسول الله قال ما هذا قال صدقة فقال لأصحابه كلوا ولم يأكل وأناه يوم آخر بقر وقال هذه هدية فأكل فقال سلمان هذه واحدة ثم رأى خاتم النبوة فأسلم ﴿فلت﴾ وتأمل لوجه الثاني من هو الذي صار من الغارمين الغير المذكور أو النبي صلى الله عليه وسلم ففي كلام القرطبي ما يؤهم أنه النبي صلى الله عليه وسلم ونقل النووي هذا الجواب فقال وقيل إن المقترض كان محتاجا اقترض لنفسه فأعطاه من ابل الصدقة وأمره أن يقضى ما هو أفضل ﴿قال والجواب عندنا أنه صلى الله عليه وسلم اقترض لنفسه فلما جاءت ابل الصدقة اشترى منها رباعيا من استحققه فلكه عليه السلام بشفه وأوفاه متبرعا بالزكاة من مال نفسه ويدل عليه رواية أبي هريرة التي قدمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشترى وأله منها هذا والجواب المعتقد عليه وفيه أجوبة غير هذا (ع) واستدل بالحديث من يجيز تقديم الزكاة قبل الحول لأنه لم يستسلف لنفسه لأنه لو استسلف لنفسه لم يرد من ابل الصدقة إذ لا تحل له الصدقة وإنما استسلفها من أهلها من أرباب الأموال وأوجب بأنه يحتمل أن يكون هذا الذي استسلف منه ليس من أهل الابل حتى تلزمه الزكاة اذ لو كان كذلك لم يردها إليه ومن لا يجزئ تقديمها قبل الحول معنى الحديث عنده أنه استقرضها غيره على ذمته بأمره فلما جاءت ابل الصدقة وقبضت دفعها إليه وكان من الغارمين كما جاء في حديث عمرو بن العاصي أنه صلى الله عليه وسلم أمر بتمجيز جيش فنفدت الابل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة وبه يندفع اعتراض من اعترض بأن قال كيف يدفع من أموال المسلمين ما هو أفضل لأنه إذا كان المستقرض عديما حل له أن يأخذ من مال الصدقة ما هو فوق حقه وقد يكون المستقرض ممن تحل له الزكاة أمانة ليس عنده إلا ما أقرض أو كان عنده وأجج فتكون الزكاة جائزة له ﴿فلت﴾ أنظر كيف يحتج به على تقديم الزكاة وهو قد استسلف وإنما يتم الاحتجاج

(قوله) فقد تمت عليه ابل من ابل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره (ع) استشكل بأنه إنما استقرض لنفسه فكيف يرد من ابل الصدقة والصدقة لا تحل له فقيل كان هذا من قبل أن تحرم عليه الصدقة وقيل إن الغير استقرضها على ذمته بأمره فلما جاءت الصدقة دفعها إليه وكان من الغارمين وبه يندفع اعتراض من اعترض بأن قال كيف يدفع من أموال المساكين ما هو أفضل وإنما يفعل الإنسان ذلك بمال نفسه (ح) والجواب عندنا أنه صلى الله عليه وسلم اقترض لنفسه فلما جاءت ابل الصدقة اشترى منها رباعيا من استحققه فلكه عليه السلام بشفه وأوفاه متبرعا بالزكاة من مال نفسه ويدل عليه رواية أبي هريرة التي قدمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشترى وأله منها هذا والجواب المعتقد عليه وفيه أجوبة غير هذا (ع) واستدل بالحديث من يجزئ تقديم الزكاة قبل الحول لأنه لم يستسلف لنفسه أنظر تمامها في الاكمال (ب) أنظر كيف يحتج

فقد تمت عليه ابل من
ابل الصدقة فأمر أبا رافع
أن يقضى الرجل بكره

* حدثنا محمد بن عبد الله

ابن نمير ثنا أبي ثنا سفيان
عن سلمة بن كهيل عن
أبي سلمة عن أبي هريرة
قال جاء رجل يتقاضى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد فراغ من أعطوه
سنا فوق سنه وقال خيركم
أحسنكم قضاء * حدثنا
يحيى بن يحيى النخعي وابن
رمح قال حدثنا الليث ح
وحدثني قتيبة بن سعيد ثنا
ليث عن أبي الزبير عن
جابر قال جاء عبد فبايع
النبي صلى الله عليه وسلم
على الهجرة ولم يشمر أنه
عبد فجاء سيده يريده فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم
بعنيه فاشتراه بعبد بن
أسود بن ثعلبة لم يبايع أحدا
بعد حتى يسأله أعبده هو
* حدثنا يحيى بن يحيى وأبو
بكر بن أبي شيبة ومحمد بن
العلاء واللفظ ليحيى قال
يحيى أخبرنا وقال الآخرون
ثنا أبو معاوية عن الأعشى
عن إبراهيم عن الأسود
عن عائشة قالت اشترى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من يهودي طعاما
بنسيئة فاعطاه درعاه
رهننا * حدثنا اسحق بن
إبراهيم الحنظلي وعلي بن
خشرم قال أخبرنا عيسى
ابن يونس عن الأعشى
عن إبراهيم عن الأسود
عن عائشة قالت اشترى

(قوله جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة) (ع) يدل على أن الأصل الحرية إذ لو لم تكن هي الأصل لتعين أن يسأل وهذا أصل مالك في هذا الباب فبين ادعى أحدهم أنك آخر وادعى ذلك الآخر أنه حر أن على المدعى البيان الآن يكون في حوزة مالك فالقول قوله مع عينه وإن لم يكن في حوزة فالقول قول المدعى عليه مع عينه (قوله فجاء سيده يريده فقال له بعنيه) (ط) لم يرد من طريق أنه طلبه بالينة فيحتمل أنه علم صحة ملكه له وأنه أكتفى بتصديق العبد فان العبد البالغ يقبل قوله في إقراره على نفسه إذا لم يكن للسيد منازع ولا يستخلف السيد كالقطة فان من عرف غناصها ووكاهها تدفع له ولا يستخلف لعدم المنازع (قوله فاشتراه بعبد بن) (ع) هذا من كرم أخلاقه صلى الله عليه وسلم فانه كره أن يرد ما عقده من الهجرة ويدل أن سيده مسلم والافتد بايع صلى الله عليه وسلم من نزل اليه من عبيد أهل الطائف وغيرهم ولم يردهم إلى ساداتهم (ط) ثبت عتق هذا العبد وصار من موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يعرف اسمه (ع) وأما شراؤه إياه بالعبد فلا خلاف في جواز التفاضل في بياعات النقد اتحاد الجنس أو اختلاف الأمانتهم من منعه في العين والطعام الربوى * قلت * وأما في بيع النسيئة فتكلم القاضي عليه هنا بكلام وقال في آخره ويأتى للإمام فيه فصل حسن يعنى في كتاب السلم فرأيت تأخير ما ذكر القاضي هنا إلى المحل الذي ذكره الإمام فيه في كتاب السلم الآتى قريبا

* حديث البيع على رهن *

(قوله اشترى طعاما من يهودي) (م) فيه معاملة الكافر وحلية ما يؤخذ منه مع العلم بغيرت كسبه واستحلاله ما لا يحل وقد كثر الناس في وجه معاملة اليهودي وأمثل ما قيل أنه فعله ليدل على الجواز وأنه لم يحضره من عنده طعام سوى اليهودي أو علم أن أصحابه لا يقبلون منه الرهن أكرامه أو لا يقتضون منه الثمن إذا حل تقر باليه سبحانه فعدل إلى معاملة من يفعل ذلك لئلا يحجب أصحابه (ع) أجمعوا على معاملة أهل الذمة وأهل الشرك الآن يباع منهم ما يتقرون به على المسلمين أو يقيموا به شرعهم وأظهروا كفرهم أو ما لا يجوز * تملكه لحرمته كالمسلم والمصحف ومنع ابن حبيب أن يباع منهم الحرير والكتان والبسط مما يتجملون به في حروبهم وعبادهم وأن يباع منهم الطعام وحمل على أنه عند الشدائد رجاء أن يتمكن منهم لضعفهم بالجوع (ط) يطيب لنا أن نشترى ما بأيديهم وإن كانوا يبيعون الخمر ويعملون بالربا وكذلك يطيب لهم ما بأيديهم إذا أساموا

يكون محاسنكم جمع محسن بفتح الميم

* باب بيع العبد بعدين *

* (قوله جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة) يدل أن الأصل الحرية إذ لو لم تكن هي الأصل لتعين أن يسأله (قوله فقال له بعنيه) يحتمل أنه علم صحة ملكه له وأنه أكتفى بتصديق العبد لكونه بالغاً فاشتراه بعبد بن هذا من كرم أخلاقه صلى الله عليه وسلم بانه كره أن يرد ما عقده من الهجرة (ط) ثبت في عتق هذا العبد وصار من موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يعرف اسمه (قوله اشترى من يهودي طعاما) عدل عن الشراء من المسلمين قيل ليدل على الجواز ولأنه هو الذي وجد عنده ذلك الطعام أو علم أن أصحابه لا يقبلون منه الرهن أكرامه أو لا يقتضون منه الثمن إذا حل تقر باليه فعدل إلى معاملة من يفعل ذلك لئلا يحجب أصحابه

بخلاف المسلم الذي يتكسب من حرام فانه لا يعامل ولا يؤكل طعامه واذا مات تصدق به (قوله) ورهنه درعا (ع) فيه الرهن في الحضر وهو قول الكافة خلافا لداود ومجاهد (م) وتعلقا في ذلك بدليل الخطاب في قوله تعالى وان كنتم على سفر الآية فشرط السفر يدل أن الحضر بخلافه واحتج أصحابنا بالحديث (ط) لانه منطوق وهو يقضى على المفهوم الذي تمسكوا به (ع) ورهن الدرع عنده اذ ليس من أهل الحرب لان رهنها عند أهل الحرب كبيعها منهم وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من التقلل من الدنيا اذ لو كان عنده غيره لرهنه أو باعه وفيه محصة الرهن في السلم وهو مذهب مالك والسكافة لانه اذا جاز في السلف جاز في السلم لان الجميع في ذمة وكذلك الكفالة * وكرهه زفر وأحمد وبعض السلف * وكره مالك الكفالة برأس مال السلم وقال ان كان في أصل العقد فسد السلم على تفصيل فيه في كتب الفقهاء وفيه أن التحصن بالعود لا يقدح في التوكل

﴿ كتاب السلم ﴾

(قوله من سلف في عمر فليسلف) (ع) ووقع في رواية من أسلم بالميم وكلاهما بمعنى سمي سلمًا لتسليم رأس المال دون قبض عوضه وسمى سلفًا لتقديم رأس المال دون عوض ومنه سلف الرجل لتقدم آباءه وعن عمر وابنه انه كره تسميته سلمًا قال وهو الاسلام الله كانه ضمن بالاسم أن يمتن في غير هذا (قلت) يعني أن لفظ السلم لما كان قريبا من لفظ الاسلام والاسلام الدين والدين لله كره اللفظ أن يستعمل في أمر الدنيا ولذلك والله أعلم لم يستعمل مالك في الموطأ لفظ السلم بحال وإنما يستعمل السلف بالغاء (ط) السلم بالميم أخص بهذا الباب واما بالغاء فيصدق أيضا على القرض (وحد) أصحابنا السلم بانه يبيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكم الحاضرة الى أجل معلوم فمعلوم احتراز من المجهول وفي الذمة احتراز من السلم في معين كالسلم في تمر حائط بعينه فانه لا يجوز للفرار اذ قد لا يسلم الى الاجل ومحصور بصفة اذ لا يجوز دون المحصر بها وبعين حاضرة احتراز من الدين بالدين أو ما هو في حكم الحاضرة ليدخل تأخير رأس المال اليومين والثلاث جائر بشرط وبغير شرط وقولنا الى أجل احتراز من السلم الحال فانه لا يجوز على المشهور ووصف الاجل بكونه معلوما احتراز من الاجل المجهول كالذي كانوا في الجاهلية يسمون اليه (قلت) وحد الشيخ السلم بانه عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منافع غير متماثل العوضين فخرج

(قوله) ورهنه درعا فيه الرهن في الحضر ومنه فيه داود ومجاهد وتعلقا بظاهر قوله تعالى وان كنتم على سفر والحديث منطوق فيقضى على المفهوم الذي تمسكوا به

﴿ كتاب السلم ﴾

(ش) (قوله من سلف في عمر) عن عمر وابنه رضي الله عنهما انهما كرها تسميته سلمًا (ب) يعني ان لفظ السلم لما كان قريبا من لفظ الاسلام والاسلام الدين والدين لله كرها اللفظ أن يستعمل في أمر الدنيا ولذلك والله أعلم لم يستعمل مالك في الموطأ لفظ السلم بحال وإنما يستعمل السلف بالغاء (وحد الشيخ) السلم بانه عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منافع غير متماثل العوضين فخرج بمعاوضة لونها كحجها بعبد في الذمة لان النكاح ليس بمعاوضة حقيقة ولذلك قال مالك هو أشبه شيء بالبيع وبقوله يوجب عمارة ذمة يبيع الدين بالدين لان الذمة كانت عامرة من قبل وياتي تفسير الذمة وقال الشيخ انما يخرج بيع الدين لانه لا يسمى سلمًا في

رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى طعاما ورهنه درعا من حديد * حدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي أخبرنا الحزومي ثنا عبد الواحد بن زياد عن الاعمش قال ذكرنا الرهن في السلم عند ابراهيم النخعي فقال ثنا الاسود بن يزيد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما الى أجل ورهنه درعاه من حديد * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن الاعمش عن ابراهيم قال حدثني الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ولم يذكر من حديد * حدثنا يحيى بن يحيى وعمر والنائد واللفظ ليحيى قال عمر وثنا وقال يحيى أخبرنا صفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال قدم النسيب صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمار السنة والسنتين فقال من سلف في عمر

بمعاوضة لو نكحها بعد في الذمة لان السكاح ليس بمعاوضة حقيقة ولذا قال مالك رحمه الله تعالى هو أشبه شيء بالبيوع وبقوله بوجوب عماره ذمة يبيع الدين بالدين لان الذمة كانت عامرة من قبل ويأتي تفسير الذمة وقال الشيخ انما يخرج يبيع الدين لانه لا يسمى سلما في العرف والصواب ما قلنا لان السلم هو المعرف والمعرف لا يحتز به وبقوله بغير عين فخرج ببيعات الآجال وبقوله ولا منافع الكراء المضمون وبقوله غير مقابل عوضين القرض ﴿قلت﴾ حافظ على طرده فانحل بعكسه لان في المدونة وملكك ثوبا في مثله كقرضك ثوبا في مثله ان قصدت به نفع الذي أعطيت به جاز فيها سلما فخرجت هذه الصورة وحكمه الجواز لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا ولهذا الحديث ﴿وفي المدونة وأجاز ابن عباس السلم في الطعام وتلاياها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين قال مالك هذا يجمع الدين كله﴾ ابن عبد السلام وهو مشكل على القواعد الأصولية لان الدين نكرة في سياق الثبوت وليس بمشكل كما ذكر لانها في سياق الشرط والشرط كالنفي (م) وقد تقدم الكلام على الربا في بيع النقد ﴿ونحن نتكلم الآن على ربا النسبته وهو يمتنع في العين وفي الطعام اتفق الجنس أو اختلف ويجوز في غيرهما اذا اختلفت الأجناس كعبد في ثوبين الى أجل﴾ ﴿قلت﴾ اذا كان اختلاف الجنس يصح السلم فقال في أول السلم الاول والابل والبقر والغنم والخيل والبغال أجناس وكذا الحرم غير البغال وأما مع البغال فقال ولا تسلم البغال في الحرم الا في الحرم الاعرابية التي يسلم فيها الحمار القاره النجيب ﴿وعو رض جعله البغال والحمار القاره جنسا واحدا بما له في كتاب القسم فانه منع فيه أن يجمع بين الحرم والبغال في قسم القرعة ولولا انهما جنسان لم يمنع لان الجنس او احد تجميع أفراده في القسم﴾ وأجيب بأنه راعى الاحتياط في الكتابين منع السلم لتقارب ما بينهما من المنافع وهو الأحوط في السلم ومنع الجمع بينهما في القسم لانهما في الأصل جنسان وهو الاحتياط أيضا ﴿واختلفوا في جوازه في الجنس الواحد كحمل في جملين فحمله أبو حنيفة اتفقت الصفات أو اختلفت لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا بالزيادة وهذه زيادة وجوزه الشافعي اتفقت الصفات أو اختلفت قال لانه صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه أن يعطى بغير في بغير ين الى أجل وهذا الحديث عنده مخصص لعدم حرمة الربا ومذهب جماعة من الأصوليين ان عموم القرآن يخصه خبر الواحد ومنع الكوفون لم الحيوان بعضه في بعض عموما ومذهبهم في غيره كذهب مالك فيما يأتي من التفصيل ﴿واحتجوا بأنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان عموما ووسط مالك وسلك مسلك حنابلة الذريعة وأصل مذهب القول بحمايتها فقال ان اختلفت منافع الحيوان جاز سلم بعضها في بعض وان اتفقت لم يجز ووجه تفرقه هذه أن اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد جنسين ويتضح معه ان المقصد بالمبايعه حصول النفع والقرض لا الزيادة في السلف وإضافان مع اختلاف الجنس ليس المقصود الا بالمنافع لانها التي تملك وأما الذوات فلا يملكها الا خالفها واذا كانت المنافع هي المقصودة وهي التي يتعلق بها الملك وجب أن يكون اختلافها بمنزلة اختلاف الجنس وأما اذا اتفقت منافع الجنس فانه اذا كان المقصود من دابة الحمل ومن دابة أخرى من جنسها الجرى صار ذلك بمنزلة دابة وثوب وأما اذا اتفقت منافع الجنس فانه لا يجوز لانه ان قدم الاقل فهو سلف بزيادة وان قدم الاكثر

العرف والصواب ما قلنا لان السلم هو المعرف والمعرف لا يحتز به ﴿قلت﴾ وفيه نظر لان الشيخ ابن عرفة انما أراد ان عدم تسميته سلما في العرف يوجب زيادة ذلك القيد الذي يخرج به لان بالسلم المعرف يخرج وهو ظاهر (ب) وبقوله بغير عين فخرج ساعات الآجال وبقوله ولا منافع

فهو ضمان يجعل لانه أعطاه أحد الثوبين على أن يكون الآخر في دمه إلى أجل وسلف لينفع بال ضمان
 وذلك لا يجوز ولو تحقق السلف دون منفعة لا محقة ولا مقدرة جاز وقد اضطرب المذهب فما اتفق
 جنسه واتفقت فيه المنفعة دون زيادة كسلم ثوب في مثله فأجير لأن تقدير منفعة ينهم عليها بعيد ومنع
 لثلاثة صد الانتفاع بضمان القابض عوضا عن منفعة بما قبض وجوابنا عما احتج به الشافعي أن ذلك
 الحديث محمول على ما اختلفت صفاته ومنافعه لأن القلائص هي الفتيات من الابل وهي أكثر
 ما تؤخذ في الزكاة فسلمها المذكور ما هو فيها هو أسن منها وأقوى على العمل وأما عن حديث
 الكوفيين فإنه حديث متكلم فيه ورده بعضهم ونحن نجعله على ما اتفقت فيه الصفات والاعراض
 ونخصص عموميه بحديث عبد الله بن عمر وابن العاصي أن يحمل منع الحيوان على المضمونين
 ونجمع بين الأحاديث ويبقى كل في محله يختص بعلته في بابه ونعمل السنن ولا نطرح منها شيئا
 إلا ما ثبت نسخه أو ضعف أصله (ط) حديث الكوفيين خرج به الزرار والترمذي وقال فيه الترمذي
 حسن صحيح (ع) وإذا كان المذهب أن اختلاف ما فاع الجنس الواحد يصح لم يعضه في بعض
 فالابل تختلف بالنجاسة والحولة والخيل بالسبق والفراشة والعبيد بالتجارة والفصاحة والصناعة
 والجواري بالطبخ والفراشة على الصحيح من القولين والثياب بالرقه والصفافه والسيوف بالقطع
 والجواهر بالجودة فيجعل الأجود في جهة وكثرة العدد في أخرى قلت قال في أول السلم
 والابل تختلف بوجهين بالصغر والكبر والنجاسة والحولة والبقر تختلف بوجهين بالصغر
 والكبر وبالجل والحلث والخيل تختلف بالصغر والكبر بالسبق (١)

(١) هنا بياض اتفقت
 جميع النسخ التي بأيدينا
 عليه ولا أدري ما وجهه

ولتختلف الغنم لا بغزرا للبلن خاصة وقيد سلم الكبير في الصغير والعكس ما لم يؤدي إلى مزانية بأن يطول
 الزمان فيلد الكبير ويكبر الصغير واتفقوا على أن غير الآدمي من الحيوان لا يختلف بالذكورة
 والأنوثة وأشهر القولين في الآدمي أنه لا يختلف بهما (ع) والعبيد تختلف بالتجارة والفصاحة
 والصناعة والجواري بالطبخ والصناعة والفراشة على الصحيح من القولين قلت أما اختلاف
 العبيد بالتجارة فقال في المدونة ويسلم العبد والتجارة والنهاده في عبيدين بالتجارة فيهما قال يحيى
 ابن سعيد أو صاحب أو كاتب في وصفه أو ما هو المراد بالصناعة الصناعة المعبرة الخاصة بأحد أفراد النوع
 لا العامة كالغزل ومطلق الطبخ فانهما وإن لم يكونا حاصلتين فانهما يحصلان عن قرب ولا تختلف
 الاغراض بحصولهما وعدم حصولهما إلا ما بلغ من الغزل والطبخ النهاية لأن ما بلغ من ذلك النهاية
 بمنزلة الصنائع الخاصة لقلة من يحصل له ذلك فتصير النهاية في ذلك ناقله عن الجنس وانظر ما يعنى
 بالفراشة في الجواري واختلاف هل تختلف الجواري بالجمال ومذهب ابن القاسم أنها لا تختلف به
 واختاره ابن المواز ومذهب أصبغ أنها تختلف به واختاره غير واحد من الشيوخ لما علم من كثرة اختلاف
 الاغراض في ذلك ومنهم من ينقل قول ابن القاسم أنها لا تختلف به وإن كان فائقا ومنهم من ينقل
 قول أصبغ أنها تختلف به إن كان فائقا وعلى هذين القولين إذا جمعت تحصل الأقوال ثلاثة تختلف به
 لا تختلف إن كان فائقا وعلى قول أصبغ فلا يقال إن الجمال لا ينضبط لأن رب جميلة في عين إنسان فيجبه
 في عين آخر ابن عبد السلام بل ينضبط وهو معلوم عند الناس لا يختلفون فيه وإنما يختلفون

الكبراء المضمونون بقوله غير متماثل الموضين القرض لأنه حافظ على طرده فاخلل بمكسه لأن
 في المدونة وسلمك ثوبا في مثله كقرضك ثوبا في مثله أن قصدت به نفع الذي أعطيتك جاز فسماء سلمها
 فخرجت هذه الصورة قلت وفيه نظر لا احتمال منع وجود حقيقة السلم في هذه الصورة على

في أمر آخر وهو الحلاوة والرشاقة فان الجمال اذا لم تكن معه حلاوة لم تقبل النفوس على من هو متصف به وربما قبلت على من لا جمال لها اذا كان معها حلاوة (ع) والشيء يختلف بالارقة والصفافة والسيوف بالقطع والجوهر بالجودة فيكون الجيد في جهة وكثرة العدد في الأخرى ﴿ قلت ﴾ يأتي قرى بما يتعلق بذلك (قول) فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم (ع) اذا جاز السلم فلا يجوز فيه فشر وطه التي لا يصح الا بها خسة أن يكون مضمونا مما تضبطه الصفة لأجل معلوم القدر بكيل أو وزن أو عدد أو نحر أو مساحة أو ذرع وأن يكون رأس المال مجهلا أو في حكم المجهل ﴿ قلت ﴾ يعني بكونه مضمونا أن يكون في شيء في الذمة فلا يجوز السلم في معين لان ذلك المعين ان كان بيد المسلم اليه فهو بيع معين يتأخر قبضه فقد لا يسلم الى الاجل وان سلم فقد لا يبقى على الصفة وان كان بيد غيره فقد لا يبيعه فالغرر لانه على كل حال فيه دخل تحت النهي عن بيع الغرر ولا في غرر حائط بعينه ولا نسل حيوان بعينه لما في ذلك من الغرر المشار اليه * والذمة قال ابن عبد السلام هي أمر تقديري يفرضه الذهن ليس بذات ولا صفة لها * وتعبه الشيخ بانه يلزم أن يكون ان قام زيد ذمة وفسر الذمة بانها ملك مقول كلي حاصل أو مقدر فذمة الرجل ماله الحاصل له بالفعل أو ما يمكن حصوله لان ما تعلق بذمة يدفعه مما يبيده ومما يصبره في المستقبل وانما قيد الملك بمقول ليخرج ملك نكاح امرأة أو ملكك ياء فانه لا يسمى في العرف ذمة * واختلف فيمن تسلب مالا أو أحد اسما وقال أو ذمة من مائ بقرية كذا فحيل بينه وبين القرية فقبيل البيع صحيح ويدفعه من محوم ماله وقبيل انما يقضيه من ماله بتلك القرية * وقال ابن عتاب البيع فاسد وأخذه من قول ابن القاسم في أكرية إلى واحد فيمن اشترى سلعة بدنانير له معينة غائبة ببد كذا قال لا يجوز الا أن يشترط خلفها ان تلفت والأقوال الثلاثة ذكرها ابن عات في الطرر وأما شرط كونه مما تضبطه الصفة فهو للسلامة من التنازع فلا يجوز السلم في تراب الصواغين ولا تراب المعادن لعدم ضبط ذلك بالصفة (ع) ولم يرد في أحاديث الباب ذكر الصفة مع ذلك فهي مجمع على اعتبارها والمذرع عن عدم ذكرها في الأحاديث ان الغرر عندهم أنواع معلومة ولكل نوع صفة ولا بد لهم من ذكر النوع فاكثفوا بذلك النوع عن ذكر الصفة * وقد وقع بين مالك والشافعي وبين مالك وأبي حنيفة اختلاف

مذهب المدونة وانما هي قرض عقد بلفظ السلم (قول) فليسلف في كيل معلوم الى آخره (ع) اذا جاز السلم فلا يجوز فيه فشر وطه التي لا يصح الا بها خسة أن يكون مضمونا مما تضبطه الصفة لأجل معلوم القدر بكيل أو وزن أو عدد أو نحر أو مساحة أو ذرع وأن يكون رأس المال مجهلا أو في حكم المجهل (ب) يعني بكونه مضمونا أن يكون شيئا في الذمة فلا يجوز السلم في معين لان ذلك المعين ان كان بيد المسلم اليه فهو بيع معين يتأخر قبضه فقد لا يسلم للاجل وان سلم فقد لا يبقى على الصفة وان كان بيد غيره فقد لا يبيعه فالغرر لازم على كل حال * والذمة قال ابن عبد السلام هي أمر تقديري يفرضه الذهن ليس بذات ولا صفة لها * وتعبه الشيخ بانه يلزم أن يكون ان قام زيد ذمة ﴿ قلت ﴾ وفيه نظر لان القيام المقدر بعد ان الشرطية يصح أن يكون صفة للذات وليس مراد ابن عبد السلام ولا صفة لها أي في الحال بل المعنى لا يصح أن يكون صفة مطلقا (ب) وفسر الذمة بمعنى الشيخ ان عرفة بانها ملك مقول على حاصل أو مقدر فذمة الرجل ماله الحاصل له بالفعل أو ما يمكن حصوله لان ما تعلق بذمة يدفعه مما يبيده ومما يصبره في المستقبل وانما قيد الملك بمقول ليخرج ملك نكاح امرأة أو إمكان ملكك ياء فانه لا يسمى في العرف ذمة ﴿ قلت ﴾ الأظهر ان الذمة ليست المال الحاصل

فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم * حدثنا شيبان بن فروخ ثنا عبد الوارث عن ابن أبي نجيم حدثني عبد الله بن كثير عن أبي المنال عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يسلفون فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسلف فلا يسلف الا في كيل معلوم ووزن معلوم * حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة واسماعيل بن

في جواز السلم في أشياء وسبب اختلافهم هل ذلك المتنازع فيه مما تضبطه الصفة أم لا فمن ذلك السلم في الجواهر والياقوت والاحجار فقال الشافعي لا يجوز السلم في شيء من ذلك لانه لا تضبطه لصفة ورأى مالك رحمه الله أنه تضبطه الصفة فأجاز ومن ذلك السلم في الاماء فنعاه أبو حنيفة قال لاهما تختلف بالاحلاوة والرشاقة اختلافا عظيما لا يضبط ورأى مالك أنها تضبط فأجاز وصار الخلاف بينهم في ذلك خلافا في حال **﴿قلت﴾** تقدم قريبا ما في ذلك وأما شرط كونه لأجل معلوم فهو نص الحديث (ع) وأخرج به بعض أصحابنا لمنع السلم الحال وهو المشهور وأجاز الشافعي وكان بعض شيوخنا يأخذ جوازه من المدونة من مسألة اذا اشترى عروضا رباع بمثلها مرابحة ومن أجاز السلم الحال فعنى الحديث عنده ان كان أجل فليكن معلوما **﴿قلت﴾** السلم الحال هو المشترط فيه أن يكون على الحال * وذكر القاضي أن المشهور ومنعه وبعضهم يحكي الاتفاق على أنه لا يكون الا لأجل وإنما اختلف في حداقل ذلك الاجل وبعضهم يحكي القول بجوازه فخرجا رخرج من مواضع وتجادب المجيز والمنايع فهم الحديث فقال المنايع شرط فيه الاجل والحال لأجل فيه فيغسد وقال المجيز المقصود من الحديث انما هو الوصف وهو قوله معلوم أي ان كان الاجل فلا بد أن يكون معلوما لان عدم علمه يؤدي الى التنازع وليس المعنى أنه لا يكون السلم الا مؤحلا (ع) واختلف أصحابنا المائلون بالاحل فقال بعضهم ثلاثة أيام وقال بعضهم ما تختلف فيه الاسواق خمسة عشر يوما ونحوها **﴿قلت﴾** تقدم أن بعضهم حكى الاتفاق على أنه لا بد من الأجل وإنما اختلف في حداقله وفي حداقله خمسة اقوال ف قيل يوم وقيل يومان وقيل ثلاثة أيام وقيل شهر وقال مالك هو ما يختلف فيه الاسواق ولم يحده بما كثر من ذلك * ابن عبد السلام وهو عين الفقه وفسر ابن القاسم ما يختلف فيه الاسواق بخمسة عشر يوما * عبد الوهاب واذا كان المعتبر من الاجل ما يختلف فيه الاسواق فلا يختص ذلك بمدة وانما هو بحسب عرف البلاد فمن حده بيوم أو يومين أو ثلاثة فله عرفة بلده وانما اختلف بما يختلف به الاسواق لانه الجامع لغرض المشتري والبائع لان المشتري انما قدّم الثمن ليأخذ السلعة بثمن أقل والبائع انما يجهل الثمن لحاجة دعوته الى ذلك فالجامع بين الامرين ما يختلف فيه الاسواق * وأخذ التومسي من القول بيوم ومن القول بيومين جواز السلم الحال لان الغالب عدم اختلاف الاسواق في ذلك كما لا يختلف في الحال * وأجاب غيره بأنه لا يلزم من اجازة ذلك اجازة السلم الحال لان كلام من قائل ذلك شرط ضرب الاجل لسببه اكدت في الاجل القصير

بالفعل أو الامكان بدليل اطلاقهم الذمة في العبادات فيقولون ترتبت هذه العبادات بذمته فالحق كما قال ابن عبد السلام انها شيء يفرضه الذهن للشخص بكثرته ولا وجود له في الخارج وهذا اللازم للشخص حاصل فيه حتى يؤديه الشخص فيزول حينئذ عنه (ب) واختلف فيمن تسلف مالا أو أخذ سلما وقال أودبه من مالى بقرية كذا فحيل بينه وبين القرية فقيل البيع صحيح ويدفعه من عموم ماله وقيل انما يقضيه من ماله بتلك القرية وقال ابن عتاب البيع فاسد وأخذه من قول ابن القاسم في أكرية الرواحل فحين اشترى سلعة مدينا له معينة غائبة بئله كذا قال لا يجوز الا أن يشترط خلفه ان تنفقت والأقوال الثلاثة ذكرها ابن عات في الطرر * وأما شرط كونه مما تضبطه الصفة فهو للاسلامة من التنازع فلا يجوز السلم في تراب السواغين ولا تراب المعادن لعدم ضبط ذلك بالصفة (ع) وقد اختلفوا في أشياء لا يختلف فيها هل هو مما تضبطه الصفة أم لا فمن ذلك السلم في الجواهر والياقوت والاحجار فقال الشافعي لا يجوز السلم في شيء من ذلك لانها لا تضبطه الصفة * ورأى مالك أنها تضبطها الصفة فأجاز

ولعله رأى الاسواق تختلف فيه (ع) وهذا اذا كان القبض في موضع العقد **قلت** * يعنى أن الخلاف المذكور في حداقل الاجل انما هو اذا شرط القبض في موضع العقد وأما ان عقد في بلد وشرط القبض في غيره فانه ان كان بينهما من المسافة ما يختلف فيه الاسواق قال في المدونة كالثلاثة الايام جاز * قال في كتاب ابن المواز ويكفى ذلك عن ضرب الاجل لانه كما روى اختلاف الاسواق في الزمان كذلك يعتبر بالمكان فقال ابن أبي زمنين لا بد من ذكر الاجل أو شرط الخرج عاجلا * ابن بونس وهو أحسن * اللخمي وأن لم يذكر الاجل فقليل يصح ويجبر على الخرج أو يوكل * وقيل السلم فاسد وهو أحسن وأما ان كان بين البلدين ليوم ونحوه فقال بعض المؤثرين ذلك بمنزلة لمباد الواحد فلا يجوز الا لاجل تختلف فيه الاسواق وقال ابن قنوح كانه المذهب * وأما كونه معلوم القدر بأحد الاشياء التي ذكره وأيضاً نص الحديث ومتفق عليه لقطع التزاع ويعنى بالكيل بما لم عرف فيه الكيل بالمعيار الجارى بين الناس فلو شرط مكيالاً مجهولاً فسد الا ان دلت نسبة من المعيار المعروف فيكون ذكر المجهول لغوا وكان انما شرط المعيار المعروف وخفف في المدونة امراء المطب والخطة في السفر معيار لا تعرف نسبته من المكيال الجارى بين الناس للضرورة ولان الجهة فيه انما هي في جانب المشتري فقط وكذلك المراد بالميزان انما هو فيما العرف فيه الوزن ولا يلزم أن يبين الجهة التي يأخذ منها اللحم من الشاة كالنخذ والجنب * وقال عبيد الوهاب اذا اختلفت الاغراض في ذلك لزم بيانه وهو الاظهر ما فرقة لان الاغراض بها تختلف في ذلك ولا يلزم أن يأخذ من لحم البطن الابادة لان اللحم اذا طلى فانه هو غير البطن فلا يلزم المسلم ان يأخذ الابادة * وفي كتاب ابن المواز قيل لابن القاسم وان قضى مع ذلك لحم بطن فأبى أن يأخذه فقال وهل يكون لحم بلا بطون قيل وكما قدر ذلك قال قد جعل الله لكل شئ قدراً والبطن من الشاة مظهر هذه الرواية انه عند عدم العرف يقضى بلحم البطن وان لم تكن عادة بالأخذ منه لان البطن عنده بمنزلة الخنزير والكتف فكما يلزمه أن يأخذ منه عند الاطلاق فكذلك يلزمه أن يأخذ من البطن ويعنى بالعدد في ذوات العدد كالبيض والباذنجان والرمان والجوز وعن ابن القاسم ان كان الكيل في الرمان والسفرجل معروفاً فلا بأس * الباجي وعندي أن يراعى في كل شئ عرفه الحيوان والشياب من جملة المعدادات ولا بد مع ذكر العدد من ذكر ما يختلف فيه الاغراض فيذكر في الحيوان النوع ولون والذكورة والأوثه والسن وأما انه يكتفى في معرفة القدر بالتحري فقال في المدونة واذا أسلم في اللحم فليشرط وزناً معلوماً فان شرط تحرير ما معروفاً جاز اذا كان لذلك قدر عرفوه لجواز بيع اللحم باللحم تحريراً والخبز بالخبز تحريراً وقوله اذا كان لذلك قدر عرفوه يدل الجمل عن هذه الصورة * واختلف في كيفية القدر في التحري فقال ابن أبي زمنين هو أن يقول أسلم لك في اللحم يكون قدره عشرة أرطال مثلاً وكذلك الخبز وقال ابن زرب هو أن يعرض عليه قدره فيقول أسلم لك في مثل هذا

ومن ذلك أسلم في الاماء ومنعه أبو حنيفة قال لانها تختلف بالحلاوة والرشاقة اختلافاً عظيماً لا ينضبط بها ورأى مالك انها تنضبط فأجاز * وأما شرط كونه لأجل معلوم فهو نص الحديث (ع) واحتج به بعض أصحابنا لمنع السلم الحال وهو المشهور وأجازته الشافعي وكان بعض شيوخنا يأخذ جوازهم من المدونة من مسئلة اذا اشترى عرضاً وباع مثله امرأته ومن أجاز السلم الحال فعنى الحديث عنده ان كان عاجلاً فليكن معلوماً * واختلف أصحابنا الفائلون بالاحل في حده (ب) في حداقله خمسة أقوال فقليل يوم وقيل يومان وقيل ثلاثة أيام وقيل شهر وقال مالك هو ما يختلف فيه الاسواق ولم يحده بأكثر

ويشهد على ذلك القدر والمثال وأما أن يسلم على ما يتعزى فلا يجوز والمراد بالمساحة والذراع القيس في الثياب ونحوها فلا يسلم في الأرض والمراد بالذراع ما نصب معيار القيس كذراع العود اليوم لانه الذي ينضبط وليس المراد ذراع الانسان لانه يختلف ولا ينضبط ولذلك قال في السلم الثاني من المدونة ومن أسلم في ثياب موصوفة بذراع رجل بعينه الى أجل جاز اذا أراه الذراع وليأخذنا قياس ذراعه عندهما كما جاز شراء وبة وحفنة اذا أراه الحفنة لانهما يختلف وللشيوخ على هذه المسألة كلام تركته خشية الاطالة والكلام على المدونة أليق به ويذكر في الثياب اذا أسلم فيها النوع من قطن أو كتان والرقعة والغلظ والطول والعرض والغلظ والرقعة هو الذي يبرع عنه أهل العرف بأن يقولوا من سلك مائة نزلة أو خمسين نزلة من حيث الجملة فلا بد في كل مسلم فيه من ذكر الاوصاف التي تختلف فيها القيم اختلافا لا يتعابن بمثله في السلم ولو ذكر في الجميع الجودة والرداءة بأن يقول رديء أو جيد جاز * ثم ان كان ثم عرف في الجودة أو الرداءة محل اللفظ عليه وان لم يكن ثم غالب فقال ابن الحاجب تحمل على الوسط * ابن عبد السلام ولا يبعد أن يفسد السلم لان تعقيد المطلق بالوسط لا دليل عليه وقياسا على ما اذا أسلم في الحنطة ببلد فيها الممراء والمحمولة ولا غالب من أحد ههنا فانه يفسد السلم الا ان يقال انه لا وسط في مسألة الحنطة هذه فلذلك حكمنا بفساد السلم واما شرط أن يكون رأس مال السلم مجهلا فلأن تأخيرها يؤدي الى الدين بالدين وضح النهى عن بيع السكالي بالسكالي فالأصل التججيل وانما اختلاف هل يرخص في تأخيرها * والمشهور انه يجوز بشرط تأخير رأس المال في السلم اليوم واليومين وفي كتاب بيع الخيار يجوز بشرط تأخيرها ثلاثة أيام * وسكى ابن مهنون وغيره من البغداديين أن ذلك فاسد * ابن السكاتب وغيره وهذا الخلاف انما هو على القول بأن أقل أجل السلم خمسة عشر يوما أو ما على أن أقله يومان أو ثلاثة فلا يجوز لانه الدين بالدين وأما تأخير أكثر من يومين أو ثلاثة على القول بالثلاثة فان كان بشرط فسد * واحتلف ان كان بغير شرط فقال ابن القاسم مرة يفسد ثم رجع وقال لا يفسد وبه قال أشهب * ولا بن وهب ان تعمد أحد ههنا تأخيرها فسد وان لم يتعمد

من ذلك * ابن عبد السلام وهو عين الفقه وفسر ابن القاسم ما تختلف فيه الأسواق بخمسة عشر يوما * عبد الوهاب اختلاف الأقوال انما هو بحسب عرف البلد في اختلاف الأسواق * وأخذ التونسي من القول بيوم ومن القول بيومين جواز السلم الحال لان الغالب عدم اختلاف الأسواق في ذلك كما لا يختلف في الحال ورد بان القائل باليوم واليومين رأى ان الأسواق تختلف في ذلك (ع) وهذا اذا كان القبض في موضع العقد (ب) يعني ان الخلاف المذكور في حد أقل الاجل انما هو اذا شرط القبض في موضع العقد وأما ان عقد في بلد وشرط القبض في غيره فانه ان كان بينهما من المسافة ما يختلف فيه الأسواق قال في المدونة كالثلاثة الأيام جاز قال في كتاب ابن المواز ويكفي ذلك عن ضرب الأجل وقال له ابن أبي زنين لا بد من ذكر الأجل أو شرط الخروج عاجلا * ابن يونس وهو أحسن * اللخمي وان لم يذكر الأجل فليل يصح ويجبر على الخروج أو يوكل بقليل السلم فاسد وهو أحسن وأما ان كان بين البلدين اليوم ونحوه فقال بعض الموقنين ذلك بمنزلة البلد الواحد فلا يجوز الا لأجل تختلف فيه الأسواق وذكره ابن قنوج كانه المذهب (ع) وليس من شرط السلم أن يكون المسلم اليه كما خلا فال بعض السلف ولا أن يكون مما لا ينقطع من أيدي الناس خلا فالشارطى ذلك ولا أن يكون موجودا من حين العقد الى أجل خلا فالأبى حنيفة ولا أن يذكر موضع القبض لانه ان لم يشترط فموضع العقد موضع القبض واشترط ذلك السكوفيون فيما له حل وموتة (ب) أمانه

تأخيره لم يفسد وعلى قول ابن وهب هذا قال ابن حبيب ان كان المتعمد المسلم خيرا المسلم اليه في أن يأخذ ويدفع السلم أو يفسخ عن نفسه وان كان المسلم اليه هو الممتنع لزمه عند الاجل أن يقبض ويدفع المسلم فيه * والخمى وان تأخر الشيء اليسير بشرط فسد الجميع عند ابن القاسم لان الاتباع عنده تراعى في أنفسها وعلى قول مالك في الموازية يجوز تأخير الثلاث في الكراء المضمون يجوز تأخيره ذلك في السلم * والقياس بعد تسليم ان الاتباع تراعى في أنفسها أن لا يبطل الا قدر ما تأخر وان تأخر الكثير النصف فما فوقه فسد الجميع * وفي كتاب السلم الثالث ان وجد رأس المال نخاسا بعد شهرين فله البدل ولا ينقض السلم إلا أن يعمل على ذلك فيفسخ وليس كتابا خيرا النقدي شهر اذ للسلم اليه الرضا بما قبض وان قال حين ردها اليه ما أبد لك بعد شهر فسدو بمد يومين جاز كالبداءة

(فصل ع) وليس من شرط السلم أن يكون المسلم اليه بملكه خلافا لقبض السلف ولان يكون مما لا ينقطع من أيدي الناس خلافا لشارطى ذلك ولا أن يكون موجودا من حين العقد انى الاجل خلافا لابى حنيفة ولا أن يذ كر موضع القبض لانه ان لم يشترط فوضع العقد موضع القبض واشترط ذلك السكوفيون فيما له حل ومؤنة قلت * أما انه ليس من شرطه موضع القضاء هي طريقة الاكثر * قال عبد الوهاب الافضل ذكره * وقال المتطى ذكره مستحسن وفي الموازية لا يضر عدم الذ كر واطلاق العقد يقتضى كونه ببلد العقد * والطريق الثانى قال ابن حارث ان لم يذ كر موضع القبض فسد السلم اتفاقا (ع) وليس من شرطه أن يكون رأس المال غير جزاف بل يصح أن يكون جزافا مما يصح الجزاف فيه خلافا لابى حنيفة في منعه أن يكون رأس المال جزافا في كل شئ ولا أن يكون المسلم فيه حيوانا خلافا لابى حنيفة في اشتراط ذلك لان الحيوان عنده لا ينضب بالصفة ولا أن لا يكون المسلم فيه جوهر او لا من الاحجار كالياقوت خلافا للمشافعي في منعه السلم في ذلك لانه رأى الجوهر والاحجار مما يضبط بالصفة قلت * أجاز في الموازية أن يكون رأس المال جزافا من غير المسكوك وأما من المسكوك فلا لانه لا يصح فيه الجزاف * ابن بشير ظاهرا قول عبد الوهاب منع رأس المال جزافا وكل المذهب على خلافه وأما السلم في اللؤلؤ والاحجار فاجازه في كتاب السلم وقال في كتاب المكاتب وان كاتبه على لؤلؤ غير موصوف لم يجوز لتفاوت الاحاطة بصفته * عياض في التنبيهات أشار بعضهم الى مناقضة ما في المكاتب لما في السلم وليس بشئ لان السلم يقدر على حصر صفته بذ كر جنسه وعدد الحبات ووزن كل حبة وصفها وفي الكتابة وقع مهمما ولشدة تقارب صفاته تقدر اذراك الوسط فيه (قوله في سند الآخر

جميعا عن ابن علية) باللام (م) كذا لابن ماهان وعند الجلودى عينة بالنون والصواب الاول ومن تأمن الباب بان له ذلك (ع) لانه ذ كر أول الباب حديث ابن عينة عن ابن أبي نجيج وفيه ذ كر الاجل ثم ذ كر حديث ابن علية باللام عن ابن أبي نجيج فقال مثل حديث عبد الوارث ولم يذ كر الى أجل معلوم

ليس من شرطه ذ كر موضع القضاء هي طريقة الاكثر * قال عبد الوهاب الافضل ذكره * المتطى ذكره مستحسن * في الموازية لا يضر عدم ذ كر واطلاق العقد يقتضى كونه ببلد العقد * والطريق الثانى قال ابن حارث ان لم يذ كر موضع القبض فسد السلم اتفاقا (ع) وليس من شرطه أن يكون رأس المال غير جزاف خلافا لابى حنيفة (ب) وأجاز في الموازية أن يكون رأس المال جزافا من غير المسكوك وأما من المسكوك فلا لانه لا يصح فيه الجزاف * ابن بشير ظاهرا قول عبد الوهاب منع رأس المال جزافا وكذا المذهب على خلافه

سالم جميعا عن ابن عينة
عن ابن أبي نجيج بهذا
الاسناد بمثل حديث عبد
الوارث ولم يذ كر الى أجل
معلوم * حدثنا أبو كريب
وابن أبي عمير قالنا وكيع
ح ونا محمد بن بشار ثنا
عبد الرحمن بن مهدي
كلاهما عن سفيان عن ابن
أبي نجيج باسنادهم مثل

ثم ذكر حديث سفيان عن الثوري عن ابن أبي نجيح وقال بمثل حديث ابن عليه قد كرفيه الى أجل معلوم وهو بين

﴿ حديث الحكرة ﴾

(قوله من احتكر) (ع) الاحتكار الادخار والممنوع منه انما هو فيما اشترى من السوق على تفصيل فيه يأتي وامام من جلب شيئا من بلد فله ادخاره الا أن ينزل بالناس حاجة ولا يوجد عند غيره فيؤمريه لدفع الضرر عن الناس (ط) وكذلك له ادخار ما تحصل من كسبه فاذا باعه للناس لحاجتهم فانما يبيعه بسعر الوقت ﴿قلت﴾ قال ابن العربي واذا كان السعر فأراد أحد أن يزيد فان كان جالبا فله أن يبيع كيف شاء وان كان بلديا فيل له بيع بسعر الناس أو يخرج من السوق وكان الخليفة ببغداد اذا غلا السعر أمر بفتح مخازنه وأن يباع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع الناس الى مارسم من الثمن ثم يأمر أيضا أن يباع بأقل من ذلك حتى يرجع السعر الى أوله أو الى القدر الذي يصلح بالناس ويغلب الجالبين والمحتمكين بهذا الفعل وكان ذلك من حسن نظره (ع) والتفصيل المشار اليه هو انه ان اشتراه من السوق للقوت فجاء (ط) لانه صلى الله عليه وسلم ادخر قوت عياله سنة وهو مخصص لعموم النهي عن الاحتكار ﴿قلت﴾ هذا والله أعلم ما لم يضيق بشرائه لقوته على الناس فيشرك فيما اشتراه بحسب الحال (ع) وان اشتراه من السوق للتجرفان أضرب بالناس وكان مغليا بشرائه أسعار الناس منع (م) وعلة المنع لرفع الضرر عن الناس كما يجبر من عنده طعام وقد احتاج الناس اليه على بيعه منه (ط) وانما يمنع اذا اشتراه من السوق ليدخره رجاء الزيادة وأما ان اشتراه ليبيعه في الحين فليس باحتكار (ع) وان لم يضرب بالناس فالشهو والجواز في أي شيء كان وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومنع ذلك ابن حبيب في الطعام والحبوب كلها والمالوفة

حديث ابن عيينة قد كرفيه الى أجل معلوم حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ثنا سليمان بن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد قال كان سعيد بن المسيب يحدث ان معمرًا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتكر

﴿ باب الحكرة ﴾

(قوله من احتكر) (ع) الاحتكار الادخار والممنوع منه انما هو فيما اشترى من السوق على تفصيل يأتي وأمر من جلب شيئا من بلد فله ادخاره الا أن ينزل بالناس حاجة ولا يوجد عند غيره فيؤخذ ببيعه لدفع الضرر عن الناس (ط) وكذلك له ادخار ما تحصل من كسبه واذا باعه للناس لحاجتهم اليه انما يبيعه بسعر الوقت (ب) ﴿قلت﴾ قال ابن العربي واذا زاد السعر فأراد أحد أن يزيد فان كان جالبا فله أن يبيع كيف شاء وان كان بلديا فيل له بيع بسعر الناس أو يخرج من السوق وكان الخليفة ببغداد اذا غلا السعر أمر بفتح مخازنه وان يبيع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع الناس الى مارسم من الثمن ثم يأمر أيضا أن يباع بأقل من ذلك حتى يرجع السعر الى أوله أو الى القدر الذي يصلح بالناس ويغلب الجالبين والمحتمكين بهذا الفعل وكان ذلك من حسن نظره عفا الله عنه (ع) والتفصيل أشار اليه انه ان اشتراه من السوق للقوت فجاء (ط) لانه صلى الله عليه وسلم ادخر قوت عياله سنة وهو مخصص لعموم النهي عن الاحتكار (ب) وهذا والله أعلم ما لم يضيق بشرائه بقوته على الناس فيشرك فيما اشتراه بحسب الحال (ع) وان اشتراه من السوق للتجرفان أضرب بالناس وكان مغليا بشرائه أسعار الناس منع (ط) وانما يمنع اذا اشتراه من السوق ليدخره رجاء الزيادة وأما ان اشتراه ليبيعه في الحال فليس باحتكار (ع) وان لم يضرب بالناس فالشهو والجواز في أي شيء كان وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومنع ذلك ابن حبيب في الطعام والحبوب كلها والمالوفة

والسمن والعسل والزيت واللبن (م) لانه رأى أقوات الناس لا يكون احتكارها أبدا
الامضرا وحمل احتكار من احتكر من السلف على ما لا يضر بالناس (ط) والمشهور وهو
الصواب وربما كان احتكار ما لا يضر بمصلحة ترك احتكاره مفسدة لان ذلك الشيء قديقل
أو ينعدم في المستقبل فيوجد عنده ﴿ قلت ﴾ قال ابن العربي واذا كثرا الجالب ولم يشتر منهم
وردوا فالاحتكار حينئذ جائز ومستحب (د) مذهباناه انما يحرم الاحتكار في الاقوات خاصة وذلك
اذا اشتراه في وقت الغلاء ويذخره لبيعه في الحين فان اشتراه في وقت الرخاء أو في وقت الغلاء وبيعه
في الحين أو يذخره لقوته فليس باحتكار ﴿ قلت ﴾ قال ابن العربي اختلف فقيل الاحتكار هو
في كل زمان وقيل انما هو في وقت الحاجة اليه (قوله فهو خاطي) ﴿ قلت ﴾ الخاطي بالهمز اسم
فاعل من خاطى بخطأ خطأ على وزن علم يعلم علما اذا اثم ومنه قوله تعالى إن قتلهم كان خطأ كبيرا
واما خطأ خطأ بفتح الخاء والطاء والهمز في المصدر فهو اذا فعل ضد الصواب عامدا كان أو غير عامد
وقد يكون بمعنى الاثم ومنه قوله تعالى لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطانا وقد يكون لا بمعنى الاثم ومنه وما
كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ الآية والمبين لهذه المعاني القرآن (قوله ان معمرا كان يحتكر)
(ع) قال أبو عمر ان سعيدا ومعمرا انما كانا يحتكران الزيت وحمل الحديث على احتكار
الاقوات عند الحاجة اليها والغلاء وعلى هذا جملة الشافعي وبوخيفة انه مما يختص بالطعام المقتات
الذي هو مصالح أجسام الناس لافي الأدم والزيت والفاكهة ومعمرا هذا هو ابن عبد الله بن فضالة
العدوي قد ايسر الاسلام وكان قد عمر وقد نسبته مسلم وهو معمرا بن أبي معمرا وكذا نسبته مسلم في الحديث
الآخر (قوله في الآخر وحديثي بعض أصحابنا) (م) هذا أحد الاحاديث الأربعة عشر المقطوعة
في مسلم (ع) ليس هذا من باب المقطوع وقد تكلمنا على ذلك بما يكفي ﴿ قلت ﴾ الذي تكلم
عليه هو انه من الرواية عن المجهول لامن المقطوع (د) وماد كره عياض هو الصحيح ثم لا يضر
ذلك الحديث لان مسامنا ذكره في الاتباع لانه ذكره قبله بطريق متصله السماع من الثقات
(قوله عن معمرا بن أبي معمرا أحد بني عدي بن كعب) (ع) كذا هو في هذا السند واسم معمرا
ابن عبد الله في طريق الاشعثي التي قبله

﴿ حديث النهي عن الخلف في البيع ﴾

والسمن والعسل والزيت واللبن (م) لانه رأى ان أقوات الناس لا يكون احتكارها أبدا الامضرا
وحمل احتكار من احتكر من السلف على ما لا يضر بالناس (ب) قال ابن العربي واذا كثرا الجالب
ولم يشتر منهم وردوا فالاحتكار حينئذ جائز ومستحب (ح) مذهباناه انما يحرم الاحتكار في
الاقوات خاصة وذلك اذا اشتراه في وقت الغلاء للبجارة ولا يبيعه في الحال وأما ان يبيعه في الحين أو
يذخرها لقوته فليس باحتكار (ب) قال ابن العربي اختلف فقيل الاحتكار هو في كل زمان وقيل
انما هو في وقت الحاجة اليه (قوله فهو خاطي) بالهمز اسم فاعل من خاطى بخطأ خطأ كعلم يعلم علما
اذا اثم ومنه ان قتلهم كان خطأ كبيرا (قوله ان معمرا كان يحتكر) قال أبو عمر ان سعيدا ومعمرا
كانا يحتكران الزيت وحمل الاحتكار على احتكار الاقوات عند الحاجة اليها والغلاء وعلى هذا جملة
الشافعي وأبو خيفة في الادام والزيت والفاكهة

﴿ باب النهي عن الخلف في البيع ﴾

فهو خاطي فقيل لسعيد
نكنا تحتكر قال سعيد ان
معمرا الذي كان يحدث
بهذا الحديث كان يحتكر
* حدثنا سعيد بن عمرو
الاشعثي ثنا حاتم بن
اسماعيل عن محمد بن عجلان
عن محمد بن عمرو بن عطاء
عن سعيد بن المسيب عن
معمرا بن عبد الله عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تحتكر الا خاطي
قال ابراهيم قال مسلم
وحديثي بعض أصحابنا
عن عمرو بن عون حدثنا
خالد بن عبد الله عن عمرو
ابن يحيى عن محمد بن عمرو
عن سعيد بن المسيب عن
معمرا بن أبي معمرا أحد
بني عدي بن كعب قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد كرهتم
حديث سليمان بن بلال
عن يحيى * حدثنا زهير
ابن حرب ثنا أبو صفوان
الأموي ح وحديثي أبو
الطاهر وحمله بن يحيى
قالا أخبرنا بن وهب كلاهما
عن يونس عن ابن شهاب
عن ابن المسيب أن أبا
هريرة قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم

(قوله) الحلف منفقة للسلعة لمحقة للرجح (ط) هما ما يقع الميم وسكون ما يليها وفتح ما بعده وهما في الأصل مصدران بمعنى النفاق والمحاق التلف والذهاب (ع) اختلف في قوله تعالى بمحق الله الربا ويربى الصدقات فقيل هو المحاق في الآخرة اما بان ترجح كفته على كفة الحسنات واما ان يعذب من أجله واما بان لا يؤجر على ما تصدق منه فكذلك اثنان ما أخذ بالحلف العاجرة وزين به سلعة حتى غر به أخاه المسلم وقيل هذا المحاق في الدنيا والآخرة في الدنيا بان ترفع منه البركة أو تسلط عليه الجوائح حتى يتلف (قوله) اياكم وكثرة الحلف (*) قلت (*) هو للزجر والتعذير كما في قوله اياك والاسدأى باعد نفسك واحذر الاسد والحلف ان كانت كاذبة حرمت وان قلت وان لم تكن كاذبة بل صادقة لتزيين السلعة بما فيها فالتنبي عن الكثرة لان الكثرة مظنة الوقوع في الكذب كالرائع حول الحى يوشك أن يقع فيه (ط) مع ما فيه من ذكر الله تعالى لاعلى جهة التعظيم بل لتعظيم السلعة بالحلف لتعظيم السلعة لا لتعظيم الله عز وجل

﴿ كتاب الشفعة ﴾

(*) قلت (*) قال غير واحد من سكون الفاء (*) ورسمها (*) ابن الحاجب بانها أخذ الشريك حصته جبراً شراً فأخذ جنس والشريك فصل خرج به غير الشريك وبحصته أخذ الشريك شيئاً غير الحصه وبجبراً الأخذ بالشراء الاختيارى وبشراء الاستحقاق فقيل عليه انه غير مانع لانه يدخل فيه اذا دعا أحد الشريكين الى بيع ما لا يقسم كالثوب فانه يعرض للبيع فاذا وقع على ثمن فلمن شاء منها ما أخذه بذلك الثمن (*) وأجيب بان لم يأخذ في هذه الصورة حصته شريكه فقط وانما أخذ الجميع غير انه سقط ثمن حصته ودفع حصته شريكه (*) وأجيب أيضاً بان قوله جبراً يخرج هذه الصورة لان قدرة

(*) (قوله) منفقة للسلعة لمحقة للرجح (ط) هما ما يقع الميم وسكون ما يليها وفتح ما بعده (ط) وهما في الأصل مصدران بمعنى النفاق والمحاق التلف والذهاب (ع) واختلف في قوله تعالى بمحق الله الربا ويربى الصدقات فقيل هو المحاق في الآخرة اما بان ترجح كفته على كفة الحسنات واما بان يعذب من أجله واما بان لا يؤجر على ما تصدق به فكذلك اثنان ما أخذ بالحلف العاجرة وزين به سلعة حتى غر به أخاه المسلم وقيل هذا المحاق في الدنيا والآخرة في الدنيا بان ترفع منه البركة أو تسلط عليه الجوائح حتى يتلف (قوله) اياكم وكثرة الحلف (*) هو للزجر والتعذير واليمين ان كانت كاذبة حرمت وان قلت وان كانت صادقة لتزيين السلعة بما فيها فالتنبي عن الكثرة لان الكثرة مظنة الوقوع في الكذب كالرائع حول الحى يوشك أن يقع فيه (ط) مع ما فيه من ذكر الله تعالى لاعلى جهة التعظيم بل لتعظيم السلعة بالحلف لا لتعظيم الله تعالى

﴿ كتاب الشفعة ﴾

(*) (ب) قال غير واحد من سكون الفاء (*) ورسمها (*) ابن الحاجب بانها أخذ الشريك حصته جبراً شراً فأخذ جنس والشريك فصل خرج به غير الشريك وبحصته أخرج أخذ الشريك شيئاً غير حصته وبجبراً الأخذ بالشراء الاختيارى وبشراء الاستحقاق فقيل عليه غير مانع لانه يدخل فيه اذا دعا أحد الشريكين الى بيع ما لا يقسم كالثوب فانه يعرض للبيع فاذا وقع على ثمن فلمن شاء منها ما أخذه بذلك الثمن (*) وأجيب بان لم يأخذ في هذه الصورة حصته شريكه فقط وانما أخذ الجميع غير أنه سقط ثمن حصته ودفع حصته شريكه (*) وأجيب أيضاً بان قوله جبراً يخرج هذه الصورة لان قدرة كل

يقول الحلف منفقة للسلعة لمحقة للرجح (*) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وأبو إسحق بن إبراهيم واللفظ لابن أبي شيبة قال اسحق أخبرنا وقال الآخرون ثناء أو أسامة عن الوليد بن كثير عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة الانصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اياكم وكثرة الحلف في البيع فانه ينفق ثم يحق (*) حدثنا أحمد ابن يونس ثنا زهير وثنا أبو الزبير عن جابر وثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه

كل واحد منهما على الزيادة على ما وقعت عليه من الثمن تمنع من أخذه جبراً * واعترضه الشيخ بأنه إنما هو أحد الأضداد للشفعة والشفعة لا للشفعة غير الأخذ * ورسمها بأنها استحقاق شريك أحد مبيع شريكه بقرن * واختلف في اشتقاقها عرفاً (ع) فقيس من الشفع الذي هو ضد الوتر لأنه ضم نصيب شريكه إلى نصيبه فصار شفعاً بعد أن كان وترًا وقيل من الشفع التي هي الزيادة لأنه زاد نصيب شريكه إلى نصيبه وهذا قريب من الأول قال تعالى من يشفع شفاعته حسنة فقيس المعنى من يزدهم لأصلها إلى عمله وقيل من الشفاعة لأنه تشفع بنصيبه إلى نصيب شريكه وقيل بل لأنهم كانوا في الجاهلية إذا باع شريك الرجل حصته أو أصله أتى بالجارية يشفع إلى شريكه ليؤليه ما اشتري (قوله في أربعة وأنخل) (ع) أربعة بفتح الراء وسكون الباء تأنيث الربع والربع الدار والمسكن وأصله المنزل الذي كانوا يرعون فيه ويصح أن تكون الربعة واحدة الربع والربع جمع مثل نمرة ونمر جمع على رباع * قلت * تشبيهه بغيره ونمر بدل أنه اسم جنس لاجتماع اسم الجنس ما بينه وبين مفردة ناء التأنيث كقمره ونمر (قوله فليس له أن يبيع وفي الآخر لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه) (د) حمل أمهات بناء عدم إعلامه على الكراهة ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال ويكون الحلال بمعنى المباح والمباح ما استوى طرفاه والمكروه ليس بمستوى الطرفين بل هو راجح الترك (قوله فان رضى أخذوا نكره ترك) (ع) اختلف إذا علمه بالبيع فاذن له بالبيع وسلم الشفعة ثم بداه فقال مالك والشافعي ذلك لأنه سلم ما لم يجب له لأنها إنما تجب بالبيع وهو لم يبيع بعد وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من المحدثين ليس له ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم وان كره ترك وما ترك لا يرجع إليه ولا أحد فيه قولان وقال بعض شيوخوا قوله في الحديث لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذوا نكره ترك فيه إشارة إلى وجوب الشفعة قبل البيع * قلت * خرج اللخمي لزوم التسليم قبل البيع من لزوم الطلاق والعلق المعلقين في قوله ان تزوجت فلانة فهي طالق وفي قوله ان اشتريت عبد فلان فهو حر ومن جعل لزوجه الخيار ان تزوج عليها فاسقطت له ذلك قبل أن يتزوج ان ذلك لازم لما قال وهو في الشفعة أي لأنه أدخل للمشترى في عهدة الشراء وفرق ابن رشد في الأسئلة بان الطلاق حق لله تعالى لا يملك المطلق رده ان

واحد منهما على الزيادة تمنع من أخذه على ما وقعت عليه من الثمن تمنع من أخذه جبراً * واعترضه الشيخ بأنه إنما هو أحد الأضداد للشفعة والشفعة لا للشفعة غير الأخذ * ورسمها بأنها استحقاق شريك أحد مبيع شريكه بقرن * واختلف في اشتقاقها عرفاً (ع) فقيس من الشفع الذي هو ضد الوتر لأنه ضم شريك نصيبه إلى نصيبه فصار شفعاً بعد أن كان وترًا وقيل من الشفع الذي هو الزيادة لأنه زاد نصيب شريكه إلى نصيبه وهذا قريب من الأول وقيل من الشفاعة لأنه تشفع بنصيبه إلى نصيب شريكه وقيل بل لأنهم كانوا في الجاهلية إذا باع شريك الرجل حصته أتى بالجارية يشفع إلى شريكه ليؤليه ما اشتري (قوله في أربعة وأنخل) بفتح الراء وسكون الباء تأنيث الربع والربع الدار والمسكن وأصله المنزل الذين كانوا يرعون فيه (قوله فليس له أن يبيع وفي الآخر لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه) (ح) حمل أمهات بناء عدم إعلامه على الكراهة ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال ويكون الحلال المباح والمباح ما استوى طرفاه والمكروه ليس بمستوى الطرفين بل هو راجح الترك (قوله وان كره ترك) ثم اختلف إذا بداه فقال مالك والشافعي ذلك لأنه سلم ما لم يجب له لأنها إنما تجب بالبيع وهو لم يبيع بعد وقال الثوري وجماعة ليس له ذلك لظاهر الحديث ولأحديه قولان (ب) خرج اللخمي

وسلم من كان له شريك في
ربعة وأنخل فليس له أن
يبيع حتى يؤذن شريكه
فان رضى أخذ وان كره
ترك * حدثنا أبو بكر بن
أبي شيبة ومحمد بن عبد الله
ابن غير واسحاق بن ابراهيم
واللفظ لابن غير قال اسحاق
أخبرنا وقال الآخران ثنا
عبد الله بن ادريس ثنا
ابن جريج عن أبي الزبير عن

وقع وان رضيت الزوجة برده فكما يلزم بعد النكاح وكذلك اذا ألزمت نفسه قبله وكذلك الامر في العتق
والشفعة حق للشفيع يصح له الرجوع فيه برضا المشتري فلا يلزم الابعد وجوبه * ابن عبد السلام
وهذا الفرق عندى غير قوى وهو الذى يظهر ببادى الرأى صحة تخرج للخمى * وذكر الشيخ
عن شيخه ابن الحباب بانه كان يفرق بان القضية الشرطية انما يصدق تاليها اذا استثنى مقدمها أى
لا يحكم الحاكم بها اذا قلت ان كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان فانما يصدق كونه حيوانا اذا
استثنيت وقلت لكنه انسان * ولما كان المقدم في الشرطية في الطلاق والعتق من فعل الحاكم
الفاعل ذلك أى تزوجه وشراؤه كان ذلك كنهه على استثناء المقدم والمقدم في الشرطية في الشفعة
في قوله ان اشتريت هذا سقطت الشفعة ليس من فعل الملتزم بل هو من فعل المشتري لم يكن قائل
ذلك مستثنيا لمقدمها لم يلزمه حكم نية التالى لانه لم يستثن * قلت * وابن الحباب هذا لم يكن عارفا
بالفقه وانما كان اماما في العقليات ولهذا بنى الفرق على هذه القاعدة العقلية ولا يسلم من نظريته
ترك بيانه خشية الاطالة والخروج عما نحن بصدده * ولما كان المذهب أن تسليم الشفعة يلزم
بعد الشراء ولا يلزم قبله طاب للشفيع ما يأخذ على الترك بعد الشراء ولا يطيب له ما يأخذ قبل (قوله
في الآخر قضى بالشفعة) * قلت * أى حكم * قلت * وأجمعوا على مشروعيته (قوله بالشفعة)
* قلت * تقدم ما يتعلق باللائحة ضبطا وحدوا اشتعا (قوله في كل شركة) * قلت * يدل انه
لا شفعة للجار وهو مذهب الكافة وأثبتها للجار أبو حنيفة والكوفيون واضطربوا في ترتيب
الجار فقال الكوفيون يقدم الشريك على الجار قال سفيان ثم الجار الذى حده الى حده وقال أبو
حنيفة الشريك في المنزل ثم لشريك في الطريق ثم الجار الذى حده الى حده ولا حد للجار الذى
بينه وبينه طريق نافذ * واحجموا بحديث الجار أحق بعقبه والعقب بالسقب بالصاد والسين
القرب وبحديث الترمذى وأبي داود جاز الدار أحق بدار الجار ونحن نقول لم يبين بما هو أحق
هل بالشفعة أو بغيرها من وجوه الفرق والمعروف وأيضا يحتمل أن يريد بالجار الشريك والمخالف
يدل على ذلك قول الأعشى يخاطب زوجته * اجارتي ابني فانك طالق * فسمى الزوجة جارة
لانها مخالطة له نعم خرج الترمذى حديث الجار أحق بشفعته ينتظر به ان كان غائبا وادان كان
طريقهما واحدا وهو من أظهر ما يستدلون به لانه بين عمادا يكون أحق ونبيه على الاشتراك في
الطريق ولكنه حديث لم يثبت عند أصحابنا ورأيت بعض محدثين طعن فيه وعمدة أصحابنا في الرد
عليه حديث الام هذا لانه حصر الشفعة فيما لم يقسم وحديث الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود
وصرفت الطرق فلا شفعة ولو اقتصر فيه على قوله فاذا وقعت الحدود لكان قويا في الرد عليهم لان
الجار يدعى وبين جاره الحدود ولكن لما أغنى الى ذلك قوله وصرفت الطرق تضمن انها لا تنتفي الا
بشرطين ضرب الحدود وصرفت الطرق فيقول أصحابنا المراد بصرف الطرق التي كانت قبل القسم
وتقول الحنفية المراد بصرف الطرق التي يشترك فيها الجار فينتفي النظر الى التأويلين أظهر
(قوله لم تقسم) (ع) يدل على ان الشفعة لا تكون الا فيما ينقسم وعلى انها انما تكون فيما يبيع قبل
القسم أما الأول فعندنا في الشفعة فيما لا ينقسم قولان سيهما هل شرعت الشفعة لضرر الشركة ومالا

جابر قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالشفعة
في كل شركة لا يبيع له أن يبيع
أو حائط لا يبيع له أن يبيع
حتى يؤذن شريكه فان
شاء أخذ وان شاء ترك
فاذا باع لم يؤذنه فهو أحق
به * وحدثنى أبو الطاهر
أخبرنا ابن وهب عن ابن
جريح أن أبا الزبير أخبره
أنه سمع جابر بن عبد الله
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الشفعة في

وحوب التسليم قبل البيع من القول بلزوم الطلاق والعتق المعلقين في قوله ان تزوجت فلانة فهي
طالق وفي قوله ان اشتريت عبد فلان فهو حر ومن جعل لزوجه الخيار ان تزوج عليها فأسقطت له
ذلك قبل أن يتزوج ان ذلك لازم لها * قال * وهو في الشفعة أبين لانه أدخل المشتري في عهدة الشراء

ينقسم فيه الشراكة أو شرعت لرفع ضرر القسم ومالا ينقسم لاقسم فيه ويحتج لنفي الشفعة فيه بأن قوله فيالم بمسم يشعران ذلك فيما يحتل القسم ويحتج لثبوتها فيه بقوله الشفعة فيالم ينقسم وهذا الم ينقسم **قلت** * مالا ينقسم كالشجرة والحمام والماجل والقول بعدم الشفعة في ذلك رواه ابن القاسم والقول بثبوتها فيه لاشتهاب ابن الماجشون ومالا ينقسم البئر اذ يبيع وحده في المدونة لاشفعة فيه وفي سماع يحيى فيه الشفعة وأما ان يبيع مع الأرض أو يبيع وحده والأرض لم تزل مشتركة ففيه الشفعة اتفاقا ومالا ينقسم أيضا حجر الرحا ومذهب المدونة أنه لا شفعة فيه يبيع وحدها أو مع البيت التي نصبت فيه لأنها ليست من البناء وإنما هي كحجر ملقى فاذا بيعت مع البيت ففي البيت الشفعة بحصنهما من الثمن وسواء في ذلك أجزاها الماء أو الدواب **ابن حارث** وقال أشهب في جميع ذلك الشفعة وخبر جهم بن رشد على قول ابن القاسم في الحائط يباع برقيقه ان الشفعة فيه وفي الرقيق ورد الشيخ هذا الخبر بان الحائط محتاج الى رقيقه فرقيقه تبع فهو كالجزة منه وأرض الرحا بالعكس * قال عياض في التبهات قبل معنى نفيه الشفعة إنما هو في الحجر العليا وأما السفلى فداخله في البناء فعلى هذا لا أقول ثلاثة وأما الثاني وهو ان الشفعة لا تكون الا فيا يبيع قبل القسم (ع) أجمعوا على ذلك واختلفوا في ثبوتها فيما يبيع بعد القسم فأثبتها أبو حنيفة حتى أنه أنبأها للجار على ما تقدم ثم اذا اختصت بما ينقسم فظاهر الحديث سواء انقسم بالحدود ولا ينتقل كالعقار وانقسم بعدد أو كيل أو وزن وينتقل كالعرض فيخرج به على ثبوت الشفعة في العروض ولكن قوله في الحديث الآخر فاذا وقعت الحدود يدل على تخصيصها بما ينقسم بالحدود لان الحكم اذا علق بصفة يدل على ان تلك الصفة هي علة الحكم عند كثير من الأصوليين لا سيما في وقوع الاجمال بقوله ربعة أو حائط (م) وخرج الترمذي حديث قوله صلى الله عليه وسلم الشريك شفيع والشفعة في كل شئ وهو يقتضى بعمومه ثبوتها في العرض وقد شد بعض الناس فأنبتها في العروض وهي إحدى الروايتين عن عطاء وحكاها بعض الشافعية عن مالك قال شيخنا ولا أدري أين وقف مالك على هذا ولعله رأى قوله في الحائط يباع وفيه رقيقه ان الشفعة فيه وفي رقيقه فلن من ذلك ان الشفعة في العروض وليس كما ظن لان الحيوان لما كان من مصلحة الحائط أعطى حكمه وإنما أثبت مالك الشفعة في الثمرة لأنها في الأصول فرأها بمنزلة الأصول * واحتلفت الرواية عنه وعن أصحابه في ذلك **قلت** * قال ابن حارث اتفقوا على سقوطها في العروض * أبو عمر أثبتنا في ذلك بعض المكين وروا في ذلك حديثا منقطعاً وبهذه الشافعية الذي ذكره الاسفرائني زاد ابن زرقون تأويلاً ثانياً قال أوله رأى قول مالك في الشريكين فيما لا ينقسم كالثوب بدعوا أحدهما الى البيع فابيع عرض للبيع فاذا وقف على ثمن

* وفرق ابن رشد في الاسئلة بان الطلاق حق لله تعالى لا يملك المطلق رده ان وقع وان رضيت الزوجة رده فلا يلزم بعد النكاح فكذا قبله وكذا الامر في العتق والشفعة حق للشفيع يصح له الرجوع فيه برضا المشتري فلا يلزم الابعاد وجوبه * ابن عبد السلام وهذا الفرق عندى غير قوى والذي يظهر لبأدى الرأي صحة تخريج اللخمي وذكر الشيخ عن شيخه ابن الحباب انه كان يفرق بان القضية الشرطية انما يصدق نالها اذا استثنى مقدمها لا يحكم الحاكم لها فاذا قلت ان كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان فانما يصدق كونه حيوانا اذا استثنيت وقلت لكنه انسان ولما كان المقدم في الشرطية في الطلاق والعتق من فعل الحاكم القائل ذلك بان تزويجه وشراءه كان ذلك كمنه على استثناء المقدم والمقدم في الشرطية في الشفعة في قوله ان اشتريت فقد أسقطت الشفعة ليس من

فأحدهما أحق به بما وقف عليه وأما الشفعة في الثمرة ففي المدونة قال مالك في قوم شركاء في ثمرة والأصل لهم أو مساقاة أو محبس عليهم أن يباع أحدهم حصته من الثمرة فلشركائه الشفعة وما علمت أحداً قاله قبلي ولكي استحسنه والزرع لا يشبه الثمرة عند اللخمي * واختلف في الشفعة في الثمار فقال مالك فيها الشفعة يبيع مع الأصل أو دونه كان الشفع ثمر يكا في الأصل أو لا وقيل لاشفعة فيها بحال * وقال أشهب إن يبيع مع الأصل ففيها الشفعة وإن يبيع وحدها فلا شفعة * وأما الزرع فقال ابن رشد المشهور أنه لا شفعة فيه لأنه لا يباع حتى يبس ويتخرج فيه قول بشبوت الشفعة وإن لم يبس ما لم يحدد من ثبوتها في الثمرة وهو ظاهر سماع أشهب أنها في كل ما أنبتت الأرض والمنصوص في البقول أنه لا شفعة فيها ويتخرج وجوبها فيها من وجوبها في الثمرة ما لم تجز * الباجي وروى ابن القاسم الشفعة في المقاتي ولا شفعة في البقول يريد أن كل أصل نجح ثمرته مع بقائه ففيه الشفعة (ع) وعلى المعروف أن الشفعة تختص بالعقار * فروى ابن شعبان أنه لا شفعة في مشاع لا يسكن كدور العلة والانتفاع دون السكنى لأجل ضرر المسكن * وقال به الشعبي (م) وإنما اختصت الشفعة بالبيع على المعروف لأنها شرعت لرفع الضرر وضرر الشركة في الربع أشد منه في السلع لأن الشريك في الربع يدعو إلى القسم أو البيع أو يسيء الجوار وهذا مفقود في السلع وقد اختلف أصحابنا في الشفعة في مسائل وسبب اختلافهم فيها هل تشبه العروض فلا شفعة أو تشبه العقار فتكون فيها الشفعة وهذا كالثمار إذا بيعت دون الأصل فقبل فيها الشفعة لأنها من جملة الحائط فهي كجزء منه وقيل لاشفعة فيها لأنها تزل وتنتقل فأشبهت العروض

﴿ فصل ﴾ (ع) والمالك في الربع إذا انتقل بعوض ففيه الشفعة وإن انتقل بغير عوض بغير اختيار كالبراق فحكي بعض أصحابنا الاتفاق على أنه لا شفعة فيه * وانظر دالخطابي بحكاية عن مالك أن فيه الشفعة وهو قول شاذ لم يسمع إلا منه وإن انتقل بخيار كالهبه والصدقة ففيه قولان مشهوران

فعل الماتزم بل هو من فعل المشتري لم يكن قائل ذلك مستثني المقدمها فلم يلزمه حكم ثبوت التالى لأنه لم يستثن (ب) والحباب هذا لم يكن عارفاً بالفقهاء وإنما كان اماماً في العقليات ولهذا بنى هذا الفرق على هذه القاعدة العقلية ولا يسلم من نظريته تركت بيانه خشية الإطالة والخروج عما نحن بصددده ولما كان المذهب أن تسليم الشفعة يلزم بعد الشراء ولا يلزم قبله طاب للشفع ما يأتى على الترك بعد الشراء ولا يأخذه قبل ﴿ قلت ﴾ ولا يخفى ضعف الفرق الذى ذكر الحباب بان الشرطية إذا صدقت ملازمة تأخيرها صدق مقدمها لم يزم صدق تأخيرها حكم قائل الشرطية عين المقدم أو ما يقوم مقام استثنائه كما ذكرنا أن لا يلزم الطلاق القائل لزوجه إن دخلت الدار فانت طالق ثم دخلت فإن وقوع المقدم لم يكن بنص قائل الشرطية ولا فعله النازل عنده منزلة النص وهنا فرع كثيرة تركها خشية التطويل فانظرها في الأكمال وفي الكمال للدراني

﴿ باب قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشبة في جداره ﴾ ﴿ ش ﴾ (م) المشهور وعندنا أن هذا النهي على الذنب وقيل على الالتزام وبين الأصوليين خلاف في هذا الأصل (ب) يعنى الخلاف الذى بينهم في صيغة لا تنفع في النهي هل هي للتعريم أو للكرهية والمشهور عند الأصوليين أنها للتعريم وإذا كانت للندب فلا ذنب وإذا كانت للتعريم فلا ذنب لازم (ط) وحجة الذنب حديث لا يحمل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه وإذا لم يجبر المالك على اخراج ملكه بعوض فأحرى بغير عوض (ب) قال ابن العربي ويدل على أنه للندب أن مثل هذا

فوجه الشفعة قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم ولم يفرق وأيضا فالشفعة انما شرعت لرفع الضرر والضرر لا يختلف باختلاف طرق الملك ووجه سقوطها قوله في آخر الحديث لا يحل له أن يبيع حتى بأذن شريكه ولو كان غير البيع كالبيع لقال لا يحل له أن يخرج ملكه * (قلت) * أما انتقال الملك بعوض فهو مخصص بما ذكر * اللخمي قال من أوصى أن تباع حصته من دار لرجل بعينه والثالث يحمله لم يكن للورثة فيه شفعة لأن قصد الميت أن يملكه فالشفعة رد لتوصيته وكذا اذا أوصى أن تباع حصته ويصرف عنها في المساكين لشفعة للورثة فيه قال اذا كان الميت باعه قال والقياس أن لهم الشفعة لتأخر البيع عن الموت فلم يقع البيع الا بعد ثبوت اشركة * وذكر الباجي قول سكنون هذا وقال الاظهر عندي ثبوت الشفعة قال وبلغني عن محمد بن الهندي وهو الأصح لدخول الضرر على الورثة * الميضي قال وباع الورثة حظوظهم قبل بيع الوصي الثلث فلا شفعة للثلاث والقولان في الهبة والصدقة ذكرهما الجلاب روايتين * اللخمي ورواية اسقاط الشفعة أصوب * الاهري بل رواية ثبوتها لأنه نقل ملك لغيره اختيارا كالبيع ولا يشبه المبراة لانه نقله عن غير اختيار وعلى القول بالشفعة فالشفعة فيه بقية النصيب

❦ أحاديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة ❦

(م) المشهور عندنا أن هذا النهي على الدب والحث على حسن الجوار وقيل على الالتزام وبين الأصوليين خلاف في هذا الأصل تقدمت الإشارة اليه (ع) وبأنه على الالتزام قال الشافعي وأحمد وبأنه على الدب قال الكوفيون * (قلت) * الخلاف الذي في الأصل الذي أشار اليه هو الخلاف الكائن في صيغة لا تفعل في النهي هل هي للتعريم أم للكراهة والمشهور عند الأصوليين أنها للتعريم واذا كانت للنسب فلاذن ندب واذا كانت للتعريم فلاذن لازم (ط) وحجة الدب حديث لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه واذا لم يجبر المالك على اخراج ملكه بعوض فاحرى بغير عوض * (قلت) * قال ابن العربي ويدل على انه على الندب أن مثل هذا التركيب جاء للندب في قوله اذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها (قوله خشبة) (ع) ورويناه في الأم وغبرها بوجهين خشبة بلفظ الافراد وخشبه بلفظ الجمع قال عبد الغني كل الناس يقوله بالجمع الا الطحاوي وقال روح بن الفرج سألت أبا زيد والحارث بن بكير ويونس فكأنهم يقولون خشبة بالافراد (ط) انما اعتنى الأئمة بضبط هذا الحروف لان الخشبة الواحدة يحذف على الجار أن يسمح بها بخلاف الخشب الكثيرة لما عليه في ذلك من الضرر * (قلت) * رجح ابن العربي واحدة بالافراد لان الواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها وأما الخشب فكثرت توجب استحقاق الحائط على الجار ويشهد له وضع الخشب يريد فلا ينسب به الشرع الى ذلك * (قلت) * وكان الشيخ يقول ليس

التركيب جاء للندب في قوله اذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها (قوله خشبة) يروى خشبة بالافراد وخشبه بالجمع قال عبد الغني كل الناس يقوله بالجمع الا الطحاوي وقال روح بن الفرج سألت أبا زيد والحارث بن مسكين ويونس كلهم يقولون خشبة بالافراد (ط) انما اعتنى الأئمة بضبط هذا الحرف لان الخشبة الواحدة يحذف على الجار ان يسمح بها بخلاف الخشب الكثيرة لما عليه في ذلك من الضرر (ب) * رجح ابن العربي واحدة بالافراد لان الواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها وأما الخشب فكثرت توجب استحقاق الحائط على الجار ويشهد له وضع الخشب يريد فلا ينسب به الشرع الى ذلك وكان الشيخ يقول ليس المراد بالغرز المنسوب اليه ليبنى الجار فوق

كل شرك في أرض أو ربع
أو نط لا يصلح أن يبيع
حتى يعرض على شريكه
فيأخذ أو يدع فان أبي
فشريكه أحق به حتى يؤذنه
❦ حدثنا يحيى بن يحيى قال
فراأت على مالك عن ابن
شهاب عن الاعرج عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا يمنع أحدكم جاره أن
يغرز خشبه

المراد بالغرض المنسوب اليه لبني الجار فوق ذلك لان ذلك معلوم كونه مضرا بجدار الجار وانما
المعنى أن يغرز للتسقيف فقط (قوله في جداره) (م) قال بعضهم يحتمل الضمير أن يعود هلى الجار
أى لا يمنع أن يغرز في جدار نفسه وهذاتكلف من التأويل حتى لا يكون حجة على المشهور (قوله
مالى أراكم عنهم معرضين) (ع) حجة للندب لان الصحابة رضى الله عنهم لا تعرض عن واجب
لكن لما فهموا الندب تساهلوا * الباجى ويحتمل أن مذهب أبى هريرة الندب اذ لو كانت عنده
للو جوب لوجب الحكم على تركه ولحكم به لانه كان مستظفا بالمدينة (قلت) * أما على انه مستظف
أو أمير فله لم يترافعوا اليه وأما على انه لم يوجبهم فله لم يعلم بذلك الا حينئذ والحديث فى الترمذى
انه لما حدثهم بذلك طأطؤا رؤسهم وفى أبى داود فذكسوا رؤسهم فقال مالى أراكم عنهم معرضين
أى عن هذه السنة أو عن هذه المقالة التى قلت لكم (ط) قاله انكار المارأى من اعراضهم واستماعهم
مادعهم وامنه وعدم اقبالهم عليها بل طأطؤا رؤسهم والذي يظهر أن مذهب الوجوب ومذهب
مخاطبة الندب (قلت) * وسبب الخلاف ما تقدم فى حل النهى (ع) واختلف اذا احتاج الأذن
بجداره لمنفعة له فيه هل له ازالته أو حكم لزمه وان كان لغير حاجة بل لارادة الضرر فلم يختلف أن ليس
له ذلك لانه لا يرجع فيما أباح إلا أن تكون باحتة عارية لأمدانقضى (قوله لارمين بهابين أكتافكم)
(ط) أى لأحدثكم بتلك المقالة ولأبأى بأحد فى ذلك (ع) وأكتافكم هو بالباء المثناة من فوق
والمعنى أصرح بهالكم وأوجمكم بالتوبيخ على ترك ما رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورواه بعض رواة الموطأ أكتافكم بالنون ومعناه يذكركم والكتب الجانب (قلت) * قال الطيبى
يحتمل الضمير فى بها انه عائذ على الخشبة ويكون كناية عن الزامهم الحجة البالغة على ما ادعاه أى
لأقول ان الخشبة ترى على الجدار بل بينا كنافكم لما حض صلى الله عليه وسلم من بر الجار
وحمل أنقاله

❦ حديث قوله من ظلم شبرا من الارض ❦

ذلك لان ذلك معلوم كونه مضرا بالجدار وانما المعنى أن يغرز للتسقيف فقط (قوله في جداره) (م)
قال بعضهم يحتمل الضمير أن يعود على الجار أى لا يمنع أن يغرز فى جدار نفسه وهذاتكلف من
التأويل حتى لا يكون حجة على المشهور (قوله مالى أراكم عنهم معرضين) أى عن هذه السنة أو
الخصلة أو الموعظة أو الكلمات (ع) وهو حجة للندب لان الصحابة لا تعرض عن واجب (ب)
والحديث فى الترمذى انه لما حدثهم بذلك طأطؤا رؤسهم وفى أبى داود فذكسوا رؤسهم فقال مالى
أراكم عنهم معرضين (ط) قاله انكار المارأى من اعراضهم واستماعهم مادعهم وامنه وعدم اقبالهم عليه
بل طأطؤا رؤسهم والذي يظهر أن مذهب الوجوب ومذهب مخاطبة الندب (ب) وسبب الخلاف
ما تقدم فى حل النهى (قوله لارمين بهابين أكتافكم) (ط) أى لأحدثكم بتلك المقالة ولأبأى
بأحد فى ذلك (ع) وأكتافكم بالباء المثناة من فوق والمعنى أصرح بهالكم وأوجمكم بالتوبيخ على ترك
ما رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه بعض رواة الموطأ أكتافكم بالنون ومعناه يذكركم
والكتب الجانب (ب) قال الطبرى يحتمل الضمير فى بها انه عائذ على الخشبة ويكون كناية عن
الزامهم الحجة القاطعة على ما ادعاه أى لأقول ان الخشبة ترى على الجدار بل بينا كنافكم ولما حض
صلى الله عليه وسلم من بر الجار وحمل أنقاله

فى جداره قال ثم
يقول أبو هريرة مالى
أراكم عنهم معرضين والله
لأرمين بهابين أكتافكم
* حدثنا زهير بن حرب
ثنا سفيان بن عيينة ح
وحدثنى أبو الطاهر وحمله
ابن يحيى قال أخبرنا ابن
وهب أخبرنى يونس ح
وثنا عبد الله بن جيد أخبرنا
عبد الرزاق أخبرنا معمر
كلهم عن الزهري بهذا
الاسناد نحوه * حدثنا
يحيى بن أيوب وقتيبة بن
سعيد وعلى بن حجر قالوا
ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر
عن العلاء بن عبد الرحمن
عن عباس بن سهل بن
سعد الساعدي عن سعيد
ابن زيد بن عمرو بن نهيل

(قوله من اقتطع شبرا من الارض) (ط) أى أخذه بغير حق أخذه غصبا أو سرقة أو خديعة والشبر خرج مخرج التقليل فسواء كان المأخوذ شبرا أو أقل من شبر **﴿ قلت ﴾** وسواء كانت الارض لمالك معين أو غير معين كبيت المال وأرض المخزن وسواء كانت مملوكة أو مكرمة للزراعة كما يتفق في أرض الزراعة أن يحيف بعض الحارثين على ما طار لغيره في اقتسامهم فلا يجعل له ذلك وأمانه بما قب بالنعقوبة المذكورة في الحديث فحقن (قوله طوقه) (ع) قيل هو من الطاقة والمعنى يكلف أن يطبق حمل مثله من سبع أرضين كما قال تعالى ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ويشهد له قوله في غير الام جاء بحمله يوم القيامة الى سبع أرضين وفي أخرى كلف أن يحمل ترابها الى المحشر وقيل هو من الطوق والمعنى جعل مثله من سبع أرضين أطواقا في عنقه وغير بعيد أن يطول عنقه لمثل ذلك كما جاء في غلط جلد الكافر وغلظ ضرره وكما قال تعالى سيطوقون ما جئوا به يوم القيامة ويشهد له حديث عائشة طوقه من سبع أرضين ويحتمل أن يريد أنه يلزم ثم ذلك كزوم الطوق العنق وقيل المعنى خسف به ومثل الطوق منها ويشهد له قوله في الآخر الى سبع أرضين وفي البخارى خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين (قوله من سبع أرضين) (ع) الأرضون سبع طباق وإنما الخلاف هل فتق بعضها من بعض فقال الداودي الحديث يدل أنهم لم يفتق لانها لو فتقت لم يطوق بما ينتفع به غيره وجاء في غلظهن وفيما بينهن خبر ليس بصحيح **﴿ قلت ﴾** وتقرر استدلال الداودي أن الرق اتصال الشيء بالشيء والعنق فصل بعضه عن بعض فإذا لم يفتق فن ملك شبرا من أرض أمكة أن ينتفع بما تحتها من الأخرى لتلاصقهما وإذا فتقت وصار بين الأرضين خلا فلا يمكن الانتفاع بما يقابله من الأرض التي تحتها وإنما ينتفع به غيره من ساكن تلك الأرض ان قدر ان بها ساكنا (ع) واستدل به بعضهم لى ان من ملك ظاهر الأرض يملك ما تحتها مما يقابله فلا منع من تصرف فيه أو يحفر وقد اختلف العلماء في هذا الاصل فممن اشترى دارا فوجد فيها كزأ أو وجد في أرضه معدنا فقبل له وقيل للمسلمين ووجه الدليل من الحديث انه غصب شبرا فموجب بحمله من سبع أرضين **﴿ قلت ﴾** أما التمثيل فيمن ملك لظاهر هل ملك الباطن في المعدن

باب من ظلم شبرا من الأرض

﴿ ش ﴾ (قوله من اقتطع شبرا من الارض) (ط) أى أخذه بغير حق أخذه غصب أو سرقة أو خديعة والشبر خرج مخرج التقليل فسواء كان المأخوذ شبرا أو أقل من شبر (قوله طوقه) (ع) قيل هو من الطاقة والمعنى يكلف أن يطبق حمل مثله من سبع أرضين وفي أخرى كلف أن يحمل ترابها الى المحشر وقيل هو من الطوق والمعنى جعل مثله من سبع أرضين أطواقا في عنقه وغير بعيد أن يطوق عنقه مثل ذلك كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره وكما قال تعالى سيطوقون ما جئوا به يوم القيامة ويحتمل أن يريد أنه يلزم ثم ذلك كزوم الطوق العنق وقيل المعنى خسف به ومثل الطوق منها ويشهد له قوله في الآخر الى سبع أرضين وفي البخارى خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين (قوله من سبع أرضين) بفتح الراء وفيها لغة قليلة بأسكانها حكاهما الجوهري وغيره (ع) الأرضون سبع طباق وإنما اختلف هل فتق بعضها من بعض فقال الداودي الحديث يدل على أنهم لم يفتق لانها لو فتقت لم يطوق بما ينتفع به غيره وجاء في غلظها وفيما بينهن خبر ليس بصحيح (ب) وتقرر استدلال الداودي ان الرق اتصال الشيء بالشيء ولفتق فصل بعضه من بعض فإذا لم يفتق فن ملك شبرا من أرض أمكة أن ينتفع بما تحتها من الأخرى لتلاصقهما وإذا فتقت وصار بين الأرضين خلا فلا يمكن الانتفاع بما

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع شبرا من الارض ظلم ما طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع أرضين * حدثنا حمزة بن ابى يحيى ثنا عبد الله بن وهب حدثني عمر بن محمد أن أباه حدثه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن أروى خاصمته في بعض داره فقال دعوها واياها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أخذ شبرا من الارض بغير حقه طوقه

عما تلتبس الجدر تقول
أصابتني دعوة سعيد بن
زيد فينهاي تمشي في الدار
مرت على بئر في الدار
فوقعت فيها فكانت قبرها
حدثنا أبو الربيع العتكي
ثنا جاد بن زيد عن هشام
ابن عروة عن أبيه أن
أروى بنت أرويس ادعت
على سعيد بن زيد أنه أخذ
شيئا من أرضها فخاضعته
إلى مروان بن الحكم فقال
سعيد أنا كنت آخذ من
أرضها شيئا بعد الذي
سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال وما
سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول من أخذ
شبرا من الأرض ظلما
طوقه إلى سبع أرضين
فقال له مروان لا أسألك
بينة بعد هذا فقال اللهم ان
كانت كاذبة فأعم بصرها
واقطعها في أرضها قال فما
ماتت حتى ذهب بصرها
ثم بينا هي تمشي في أرضها
اذ وقعت في حفرة فانت
حدثنا أبو بكر بن أبي
ثيبة ثنا يحيى بن زكريا
ابن أبي زائدة عن هشام
عن أبيه عن سعيد بن زيد
قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول من أخذ

خبين لان المعدن من جنس الأرض وأما عن اشتري دارا فلا لان الكثران كان من دفن الاسلام
فلقطة وان كان من دفن الجاهلية فركاز (ع) وكذلك يملك ما قبل ذلك من الهواء يرفع فيه من البناء
مأشاء ما لم يضر بأحد وتأول بعضهم الحديث على ان المراد بالسبع أرضين السبعة أقاليم وهو تأويل ابطله العلماء لانه لو
العلماء لانه لو كان المراد ذلك لم يطوق من غضب شبرامن اقليم شبرامن اقليم آخر بخلاف طباق
الارض فان من ملك شبرامن أرض ملك ما تحتها (م) كتب الى شيخنا عبد الحميد بعد فراقه له يسأل
هل في الشرع ما يدل على ان الأرضين سبع فكتب اليه بهذا الحديث وبقوله تعالى الله الذي خلق
سبع سموات ومن الارض مثلن فأعاد الى كتابه بان الحديث آحاد والمسألة علمية فلا يحتج بالآحاد
المفيدة الظن على ما المطلوب فيه العلم وبان مثلن يحتمل ان مثلها في الشكل والهيئة لافي العدد
فاعدت اليه الجواب ببعد احتمال الشكل والهيئة وبسطت له القول في ذلك وترددت له في آخر
كتابه في احتمال ما قاله فقطع المعاودة (د) حمل مثلن على الشكل والهيئة بخلاف الظاهر قلت
ولم يحجبه عن منعه الاحتجاج بالحديث في المسألة لانه آحاد والمسألة علمية كما ذكر والذي كنا نسمع من
شيوخنا أن المسائل العلمية على قسمين منها ما يتعلق بالذات والصفات فهذا لا يحتج فيه بالآحاد ومنها
ما لا يتعلق بالذات والصفات ككون الارض واحدة أو سبعة فهذا النوع يصح أن يتسلسل فيه بالآحاد
فانها علمية وليس المطلوب فيها القطع والمسائل العلمية هي التي لا يطلب فيها المكلف بعمل بل
بالاعتقاد فقط (قوله اللهم ان كانت كاذبة فأعم بصرها واجعل قبرها في دارها) (ط) فيه ان مذهب
سعيد جواز الدعاء على الظالم بأكثر مما ظلم وهو مشكل لانه معارض لقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة
مثلها راقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الآية وأيضا فانه كما لا يقتض من الجاني بأكثر مما جنى

يقابله من الارض التي تحتها وانما يتنفع بها غيره من ساكن الارض ان قدر ان بها ساكننا (ع)
وتأول بعضهم الحديث على أن المراد بالسبع أرضين السبعة وهو تأويل ابطله العلماء لانه لو كان
المراد ذلك لم يطوق من غضب شبرامن اقليم شبرامن اقليم آخر بخلاف طباق الارض فان ملك شبرامن
أرض ملك ما تحتها (م) كتب الى شيخنا أبو عبد الله عبد الحميد بعد فراقه له يسأل هل في الشرع
ما يدل ان الارضين سبع فكتب اليه بهذا الحديث وبقوله سبحانه الله الذي خلق سبع سموات
ومن الارض مثلن فأعاد الى كتابه بان الحديث والمسألة علمية فلا يحتج بالآحاد البعيدة الظن على
ما المطلوب فيه العلم وبان مثلن يحتمل مثلها في الشكل والهيئة لافي العدد فاعدت اليه الجواب ببعد
احتمال الشكل والهيئة وبسطت له القول في ذلك وترددت له في آخر كتابه في احتمال ما قاله فقطع
المعاودة (ب) ولم يحجبه عن منعه الاحتجاج بالحديث في المسألة لانه آحاد والمسألة علمية كما ذكر
والذي كنا نسمع من شيوخنا أن المسائل العلمية على قسمين منها ما يتعلق بالذات والصفات فهذا لا يحتج
فيه بالآحاد ومنها ما لا يتعلق بالذات والصفات ككون الارض واحدة أو سبعة فهذا النوع يصح
أن يتسلسل فيه بالآحاد فانها علمية وليس المطلوب فيها القطع والمسائل العلمية هي التي لا يطلب
المكلف فيها بعمل بل بالاعتقاد فقط (قوله اللهم ان كانت كاذبة الخ) (ط) فيه ان مذهب سعيد
جواز الدعاء على الظالم بأكثر مما ظلم وهو مشكل لانه معارض لقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة
مثلها راقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الآية وأيضا كما لا يقتض من الجاني بأكثر مما جنى

شبرا من الارض ظلمافانه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين * وحدثني زهير بن حرب ثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأخذ أحد شبرا من الارض بغير حقه الا طوقه الله إلى سبع أرضين يوم

فكذلك لا يدعى عليه بأكثر لانه قد يجاب فيؤدي الى الزيادة وعلى تقدير أن الإيجاب فقد تبنى الزيادة ولا يجوز ويجاب بأنه فرق بين الزيادة في القصاص والدعاء بالزيادة الاول ممنوع والثاني جائز ودليل جوازه أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عليه ثيابا خلقة فأمره بلباس ثوبين فلبسهما فقال ضرب الله عنقه أليس هذا خيرا وفي أبي داود عن سعيد بن غزو عن أبيه أنه مر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال قطع صلاتنا قطع الله أثره قال فاقفت عليهما الى يومى هذا يعني رجله وأما انه تبنى الزيادة فذلك جائز كى يدع الظالم ظلمه ولو سلمنا انه لا يجوز فلا يلزم من الدعاء التمنى كفى دعاء الأب على ابنه (قول) في سند الآخر حدثنا أبان ثنا يحيى بن محمد بن إبراهيم (ع) وفي نسخة ابن ماهان ثنا يحيى بن آدم قال بعضهم وهو خطأ وإنما هو يحيى بن أبي كثير المذكور في الاول

﴿ حدث الاختلاف في الطريق ﴾

(قول) عن يوسف بن عبد الله عن أبيه (ع) كذا ابن الحناء وعند ابن ماهان عن سفيان بن عبد الله وهو تصحيف وإنما هو يوسف بن عبد الله بن الحارث بن أخت ابن سيرين قال البخاري يوسف بن عبد الله ابن أخت ابن سيرين سمع أبا به وروى عنه خالد الحذاء وعاصم الأحول وغيرهم قال غيره ويوسف ابن أخت ابن سيرين نسب الى ابن سيرين وأمه كريمة بنت سيرين (قول) اذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع (م) قال الخطابي هذا حديث معمول به عند العلماء وذلك بشرطين أن يبقى لكل من الشركاء بعد ذلك ما ينتفع به دون مضرة وأما أن يبقى لأحدهم ما لا ينتفع به فغير داخل في ذلك قال غيره وهذا في أصحاب الألفية اذا أرادوا البنين أن يجمعوا لها سبعة أذرع قدر عمر الاحمال وتلقاها (ع) وهذا عند التشاح وأما اذا اتفق أهل الارض عند قسمها على طريق لم تعرض لهم لأنها ملكهم وقيل الحديث جاء في أمهات الطرق وأما بنات

فكذلك لا يدعى عليه بأكثر لانه قد يجاب فيؤدي الى الزيادة وعلى تقدير الإيجاب فقد تبنى الزيادة ولا يجوز ويجاب بأنه فرق بين الزيادة في القصاص والدعاء بالزيادة الاول ممنوع والثاني جائز ودليل جوازه أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عليه ثياب خلقة فأمره بلباس ثوبين فلبسهما فقال ضرب الله عنقه أليس هذا خيرا وفي أبي داود عن سعيد بن غزو عن أبيه أنه مر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال قطع صلاتنا قطع الله أثره قال فاقفت عليهما الى يومى هذا يعني رجله وأما انه تبنى الزيادة فذلك جائز كى يدع الظالم ظلمه ولو سلمنا انه لا يجوز فلا يلزم من الدعاء التمنى كفى دعاء الأب على ابنه (قول) من ظلم قيسدشبر من الارض) وهو بكسر القاف واسكان الياء أى قدر شبر يقال قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد (قول) حبان بن هلال) فتح الحاء

﴿ باب الاختلاف في الطريق ﴾

﴿ش﴾ (قول) اذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع (م) قال الخطابي هذا حديث معمول به عند العلماء وذلك بشرط أن يبقى لكل من الشركاء بعد ذلك ما ينتفع به دون مضرة وأما أن يبقى لأحدهم ما لا ينتفع به فغير داخل في ذلك قال غيره وهذا في أصحاب الألفية اذا أرادوا البنين أن يجمعوا لها سبعة أذرع قدر عمر الاحمال وتلقاها (ع) وهذا عند التشاح وأما اذا اتفق أهل الارض عند قسمها على طريق لم يتعرض لهم لأنها ملكهم وقيل الحديث جاء في أمهات الطرق وأما بنات الطرق فما اتفقوا عليه جاز وان قل فان أراد هذا القائل بالمهات الطرق الى قريتهم التي يقسمونها فهو ما قلناه

القيامة * حدثنا أحمد بن ابراهيم الدورقي ثنا عبد الصمد يعني ابن عبد الوارث ثنا حرب وهو ابن شداد ثنا يحيى وهو ابن أبي كثير عن محمد بن ابراهيم ان أسامة حدثه وكان

بينه وبين قومه خصومة في أرض وانه دخل على عائشة فذكر ذلك لها قالت يا أبا سلمة احبب الارض فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظلم قيسدشبر من الارض طوفه من سبع أرضين * وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا حبان بن هلال ثنا أبان ثنا يحيى أن محمد بن ابراهيم حدثه أن أبا سلمة حدثه انه دخل على عائشة فذكر مثله * حدثني أبو كامل فضيل ابن حسين الجحدري ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا خالد الحذاء عن يوسف بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه

سبع أذرع

الطرق فالتفقوا عليه جاز وان قل فان أراد هذا القائل بأهات الطرق الى قريتهم التي يقسمونها فهو ما فله انه مما يتراضون عليه الآن يقال ان هذا التراضي في أهات الطرق مما يضر بجميعهم فيعد لهم ما فيه مصلحتهم وان أراد بأهات الطرق العامة للمسلمين في أرض لهم أرادوا بناءها فيلزم أن يخرجوا المسلمين ما ذكرتم في الحديث قبل وهذا في المدن والقرى وأما الفيافي وخارج البلد فيجب أن تكون الطريق فيها أوسع لمر الجيوش ومسارح الانعام (ع) لم يأخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ورأوا ان الطريق يختلف بحسب الحاجة اليها ليس طريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس المواضع العامة التي يتزاحم عليها الوارد كغيرها ولعل الحديث عندهم ورد فيها كانت الكناية فيه بهذا القدر وتنبها على الوسط والغالب (م) حديث السبعة أذرع محمول على أهات الطرق التي هي ممر عامة المسلمين لاجلهم ومواسيهم فان تشاح من له أرض تتصل بهامع من له فيها حق جعل بينهما سبعة أذرع بالذراع المتعارف وأما بنيات الطرق فيحسب الحاجة وحال المتنازعين فليس حال البادية في استعمالهم للدواب والمواشي كمادة من ليس كذلك من أهل الحاضرة فيوسع لأهل البوادي مالا يوسع لأهل الحاضرة وقد يجعل في الفيافي أكثر من سبعة أذرع لانها ممر الجيوش والرفاق الكبار وهذا التفصيل كله لأهل المذهب ولو جعلت الطريق في كل محل سبعة أذرع لاضرر بملك كثير من الناس ويلزم عليه أن تكون بنيات الطريق في الازقة وغيرها كالأهات المسلوكة وغيرها كطريق الفيافي وذلك ضرر بين (د) اذا جعل الرجل من أرضه طريقا للناس فقد رهاهم مصروف الى اختياره وليس من مراد الحديث وان كانت الطريق بين أرض قوم فأرادوا احياءها فان اتفقوا على شيء فذلك وان اختلفوا جعلت سبعة أذرع وان وجدت طريق أكثر من سبعة أذرع مملوكة لم يجز أخذ شيء منها وان قل ولكن له احياء ما حوله على وجه لا يضر بالمارة ومتى وجدت طريق مسلوكة

انه لما تراضوا عليه الآن يقال هذا التراضي في أهات الطرق مما يضر بجميعهم فيعد لهم ما فيه مصلحتهم وان أراد بأهات الطرق العامة للمسلمين في أرض لهم أرادوا بناءها فيلزم أن يخرجوا المسلمين ما ذكرتم في الحديث قبل وهذا في المدن والقرى وأما الفيافي وخارج البلد فيجب أن تكون الطرق فيها أوسع لمر الجيوش ومسارح الانعام ولم يأخذ مالك ولا أصحابه بهذا الحديث ورأوا ان الطريق يختلف بحسب الحاجة اليها ليس طريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس المواضع العامة كغيرها (م) حديث السبعة أذرع محمول على أهات الطرق التي هي ممر عامة الناس لاجلهم ومواسيهم فان تشاح من له أرض تتصل بهامع من له فيها حق جعل بينهما سبعة أذرع بالذراع المتعارف وأما بنيات الطرق فيحسب الحاجة وحال المتنازعين فليس حال البادية في استعمالهم للدواب والمواشي كمادة من ليس كذلك من أهل الحاضرة فيوسع لأهل البوادي مالا يوسع لأهل الحاضرة وقد يجعل في الفيافي أكثر من سبعة أذرع لانها ممر الجيوش والرفاق الكبار وهذا التفصيل كله لأهل المذهب ولو جعلت الطرق في كل محل سبعة أذرع لاضرر بملك كثير من الناس ويلزم أن تكون بنيات الطرق في الازقة وغيرها كالأهات المسلوكة وغيرها كطريق الفيافي وذلك ضرر بين (ح) اذا جعل الرجل من أرضه طريقا للناس فقد رهاهم مصروف الى اختياره وليس من مراد الحديث وان كانت الطريق بين أرض قوم فأرادوا احياءها فان اتفقوا على شيء فذلك وان اختلفوا جعلت سبعة أذرع وان وجدت طريق مملوكة أكثر من سبعة لم يجز أخذ شيء منها وان قل ولكن له احياء ما حوله من الموات على وجه لا يضر بالمارة ومتى وجدت طريق مسلوكة حكم بانها طريق دون

حكم بانها طريق دون اثبات مبدئ يصيرها طريقا

﴿ كتاب الفرائض ﴾

﴿ قلت ﴾ الفرائض جمع فريضة والفريضة اسم لما يفرض على المكلف ثم سمي بها كل مقدر فقيل في انصاء الورثة فرائض لانها مقدرة لاصحابها ثم قيل للعلم بمسائل علم الفرائض وللعالم بها فرضي وفارض وفراض بشد الراء وفي الحديث أفرضكم زيد أي أعلمكم بهذا النوع والفرائض المذكورة في الترجمة الاظهر انها الفرائض الآتي ذكرها في قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها ويحتمل أن يريد الفرائض التي هي اسم للعلم الخاص والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص جزء من الفقه ولكنه لما كان نظر الناظر فيها مركبا من الفقه والحساب صارت كأنها علم مستقل ولذلك أفردها الفقهاء تاليف ولم يخل الفقهاء تاليفهم من الكلام عليها والفرائض التي هي اسم للعلم خاصة عرفها الشيخ بانها العلم المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة فالفقه المتعلق بالارث كالعلم بمن يرث ومن لا يرث والعلم بقدر ما يجب لكل ذي حق كالعلم بقسم التركة على أهل الفرائض والدال على فضل الفقه دال على فضلها لانها جزء منه ثم مع ما ورد من النص على فضلها ففي أبي داود العلم ثلاث وما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادلة وفي حديث أبي هريرة تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وانها تنسى وانها أول ما ينتزع من امتي قال الطيبي وسماها نصف العلم اما توسعا في الكلام واما استكثار البعض وباعتبار الحالتين الحياة والموت وواحد من اثنين نصف (قول لا يرث المسلم الكافر) (م) قال بذلك الأئمة الأربعة وجهور السلف وورثته منه أبو الدرداء ومعاوية وجاعة من التابعين محتجين بقوله الاسلام يزيد ولا ينقص وبقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يعاين ولا يعلى عليه وبأن يحيى بن يعمر تحاكم له أخوان مسلم ويهودى في ميراث

اثبات مبدئ يصيرها طريقا

﴿ كتاب الفرائض ﴾

﴿ ش ﴾ (ب) الفرائض جمع فريضة والفريضة اسم لما يفرض على المكلف ثم سمي بها كل مقدر فقيل في انصاء الورثة فرائض لانها مقدرة لاصحابها ثم قيل للعلم بمسائل الفرائض وللعالم بها فرضي وفارض وفراض بتشديد الراء وفي الحديث أفرضكم زيد أي أعلمكم بهذا النوع والفرائض المذكورة في الترجمة الاظهر انها الفرائض التي في قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها ويحتمل أن يريد بها الفرائض التي هي اسم للعلم الخاص والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص جزء من الفقه ولكنه لما تركب الناظر فيها من الفقه والحساب صارت كأنها علم مستقل ولذلك أفردها الفقهاء تاليف ولم يخل الفقهاء تاليفهم من الكلام عليها والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص عرفها الشيخ بانها العلم المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة فالفقه المتعلق بالارث كالعلم بمن يرث والعلم بقدر ما يجب لكل ذي حق كالعلم بقسم التركة على أهل الفرائض والدال على فضل الفقه دال على فضلها لانها جزء منه مع ما ورد فيها من النص على فضلها بالخصوص (قول لا يرث المسلم الكافر) قال بذلك الأئمة وجهور السلف وورثته منه أبو الدرداء ومعاوية وجاعة من التابعين (ع) والكافر على العموم يدخل فيه المرتد وهو مذهب مالك والشافعي وانه لا يرثه ورثته من المسلمين وانما يرثه جاعة المسلمين وقال الكوفيون انما يرثه ورثته

• حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم واللفظ لمحيى قال يحيى أخبرنا وقال الاخران ثنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر

أخ له يهودى فورث المسلم ولا حجة لهم فى الحديثين لأن المراد بهما اظهار فضيلة الاسلام وليس فيها اثبات توريت ولا يرد نص حديث الأم بهذا التأويل (ع) والكافر على العموم يدخل فيه المرتد وهو مذهب مالك والشافعى وأنه لا يرثه ورثته من المسلمين وانما يرثه جماعة المسلمين * وقال الكوفيون انما يرثه ورثته من المسلمين الآن الثورى وأبا حنيفة قالاما كتسبب فى ردته فهو فى المسلمين فلو كان العبد كافرا وسيده مسلما فإله لسيدته ليعنى الارث بل لأنه ماله ان شاء أبقاه بيده وان شاء انتزعه ولو اعتقه ثم مات العبد لم يرثه سيدة وكان ماله لجماعة المسلمين (قوله ولا يرث الكافر المسلم) (ع) هذا مجمع عليه وأما أهل الكفر فيما بينهم فهم عند مالك ملل مختلفة لقوله تعالى ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا فلا يرث اليهودى النصرانى ولا العكس وهكذا المجوسى معهم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين * وقال الشافعى وأبو حنيفة الكفر مله واحدة فبئر الكافر الكافر على أى كفر كان واحتج عليه بقوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى الآية وبقوله لكم دينكم وفى دين فوحدة الملة والدين وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالملتين ملة الاسلام وملة الكفر ومن رأى الكفر مللا مختلفة جعل السامرية واليهودية واحدة والنصارى والصابئين مله واحدة والمجوس ومن لا كتاب لهم مله فالكفر ثلاث ملل والاسلام مله واحدة * قلت * تقدم تفسير الملة فى حديث من حلف بملة غير الاسلام من كتاب الايمان (قوله فى الآخر ألحقوا الفرائض بأهلها) (ط) والألف واللام فى الفرائض للعهد وهى الفرائض المذكورة فى القرآن وهى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس ومستحق كل فرض منها يابنه فى كتب الفقهاء ولا يعنى بالفرائض العلم الخاص المتقدم ذكره (قوله فلاولى رجل) كذا لابن الحذاء ولا بن ما هان فلاذى أى لا قرب وهو تفسير لاولى * قلت * الورثة منهم ذو فرض وهو من له جزء معلوم ومنهم عاصب (م) والعاصب من يحوز المال أو مفضل عن ذوى السهام * قلت * قيل فى هذا التعريف أنه غير جامع لأنه يخرج عنه تعصيب الأخوات مع البنات لأنهن لا يحزنن المال اذا انفردن * وأجيب بأنهن لسن بعصبة حقيقة وتسميتهن عصبة إنما هو مجازى من حيث استحقاقهن فى هذه الصورة مفضل (م) والعصبة الآباء والأبناء والأجداد * قلت * يريد الأبناء وبنوهم والآباء وبنوهم والأجداد وبنوهم وتعرض الامام هنا لجناب بعض العصبة بعضا فتركه لبيان وخشية التطويل قال الحوفى كل ذكرا عاصب الا الزوج والأخ للام والأب والجد مع الولد وقدير ثان بالفرض والتعصيب وكل أنثى ذات فرض الاموالاة النعمة والاخوات مع البنات ومنهم من يرث بوجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون مولاة والأخ للام يكون ابن عم (قوله رجل ذكر) * قلت * قال تقي الدين قد يستشكل بان يقال اشتراط الذكورية فى العاصب مناقض لكون الأخوات عصبة البنات ويجاب بان ذلك من

من المسلمين الا الثورى وأبا حنيفة قالاما كتسبه فى ردته فهو فى المسلمين (قوله ولا يرث الكافر المسلم) (م) هو مجمع عليه (قوله ألحقوا الفرائض بأهلها) (ط) الألف واللام فى الفرائض للعهد وهى الفرائض المذكورة فى القرآن ومستحق كل فرض منها يابنه فى كتب الفقهاء ولا يعنى بالفرائض العلم الخاص المتقدم ذكره (قوله فلاولى رجل ذكر) أى لا قرب وذكرا يحتمل أن يكون نعت الرجل أو هو لاولى واستشكل أيضا بان الذكورية فى العاصب مناقض لكون الأخوات عصبة البنات * وأجيب بان ذلك من قبل المفهوم وغايته ان المفهوم عام فيخص بالحديث

ولا يرث الكافر المسلم * حدثنا عبد الأعلى بن حماد وهو الثرمى ثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لاولى رجل ذكر * حدثنا أمية بن بسطام العيشى ثنا يزيد بن زريع ثنا روح بن القاسم عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر * حدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن رافع وعبد ابن حميد واللفظ لابن رافع قال اسحق ثنا وقال الآخر ان أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر * وحدثني محمد بن العلاء أبو كريب الحمداني

قبل المفهوم وغايته أن المفهوم عام فيخص بالحدوث الدال على أن الأخوات عصبة البنات
 ﴿قلت﴾ هذا على أن المفهوم عموماً وفيه خلاف في الأصول (ع) قد ولع الناس بالسؤال عن
 قوله ذكر وكذلك في الزكاة في قوله ابن لبون ذكر لأن الكيد لا يقيد لأنه معلوم أن الرجل
 ذكر وابن لبون ذكر ﴿فأجيب﴾ عما في الزكاة في قوله ابن لبون بأن الابن قد يقع موقع الولد والولد
 يشمل الذكر والأنثى كما في قولهم بنو عيم فإنه عام في ذكرهم وأنثاهم فوصف ابن لبون بذكر خوف
 أن يظن أنه وقع موقع ولد وقيل لما قيد ابن لبون بالذكورية لئلا يأخذ الساعي الحثي لأن الحثي
 تكون في أولاد لبون كما تكون في غيرهما من الأسنان وهذا الجوابان لا يتلعاها لهما بلهما بالقبول
 ﴿وقد لاحت لي جواب يشمل الحديثين وذلك أن الشرع أصل أنه لا ينتقل من سن لأعلى إلا أن انتقل
 من عدد إلى أكثر ولما جعل في الخمس وعشرين بنت مخاض فقد ينقح في النفس أن ذلك نقص
 لما أصل لأنه انتقل من سن إلى أكبر في عدد واحد لأن ابن لبون أكبر من بنت المخاض فنبه بقوله
 ذكر أن الذكور بية بنفسه حتى يصير في سن بنت المخاض التي هي أصغر منه وكذلك قوله رجل
 ذكر إنما الذكور بية تنبها على العلة التي استحق لها التعصيب لأن الذكر مزينة على الأنثى وقد كانت
 العرب تستند إلى الرجال من الأمور ما تستند إلى النساء الآن الذكور بية هاتينيه على الفضل وفي
 باب الزكاة تنبيه على النقص

﴿أحاديث ارث الكلالة﴾

(قوله يعوداني ماشين) (ط) مبالغة في التواضع وكثرة الاجر لأن المشي إلى القرب التي لا تحتاج
 إلى كبير مؤنة ولا نفقة أفضل من الركوب (ع) وفيه سنة عيادة المريض واحتساب الخطا كما ورد
 أن عائذ المريض في مخاريف الجنة (قوله فأعني على) (ع) فيه عيادة المعنى عليه ومن فقد
 عقله إذا كان معه من يحفظه من الكشف وقيل أما الرجل الصالح العالم الذي يتبرك به فله ذلك وأما
 غيره فيكره إلا أن يكون مع المريض من يحفظه كما تقدم وفيه بركته صلى الله عليه وسلم فيما يشر ودعا
 فيه (ط) وفيه المداواة ومحاولة دفع المرض لاسيما ما يرجع إلى التبرك بما عظم الله تعالى (قوله فقلت
 كيف أصنع في مالي) (ط) كان الوصية للأقربين قبل هذا التاريخ واجبة فسؤاله أن كان قبل آية
 المواريث كما يدل عليه قوله فنزلت بوصيكم الله في أولادكم فعني كيف أصنع في مالي كيف أوصي به
 ولئن أوصي وما أوصي منه فنزلت بوصيكم الله الآية فنسخت وجوب الوصية للأقربين وإن كان بعد
 نزول آية الميراث فيكون الذي نزل في جوابه يستفتونك قل الله وهذا هو الأقرب والانصب لقوله
 أنما يرثي كلاله وسؤاله هو الذي أراد الله بقوله تعالى يستفتونك (قوله فلم يرد علي شيئاً حتى نزلت
 يستفتونك وفي الآخر حتى نزلت آية الميراث بوصيكم الله في أولادكم) ﴿قلت﴾ تقدم ما للقرطبي
 (ع) وفيه جواز وصية المريض وإن ذهب عقله في بعض الاوقات بشرط أن تكون الوصية في

الدال على أن الاخوات عصبة البنات وقديحاً بأن اطلاق التعصب في حق الاخوات مجاز لا حقيقة
 (قوله يعوداني ماشين) مبالغة في التواضع وكثرة الاجر (قوله فأعني على) فيه عيادة المعنى عليه
 ومن فقد عقله إذا كان معه من يحفظه من الكشف وقيل أما ذو العلم الذي يتبرك به فلا (قوله
 فقلت كيف أصنع في مالي) كان الوصية للأقربين قبل هذا التاريخ واجبة فسؤاله أن كان قبل
 آية المواريث كما يدل عليه قوله فنزلت بوصيكم الله في أولادكم فعني كيف أصنع في مالي

ثنا زيد بن حباب حسن
 يحيى بن أبوب عن ابن
 طاوس بهذا الاسناد نحو
 حديث وهيب وروح
 ابن القاسم ﴿حدثنا عمرو
 ابن محمد بن كبير النافذ ثنا
 سفيان بن عيينة عن محمد
 ابن المنكر رسمع جابر بن
 عبد الله قال مرضت فأثاني
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأبو بكر يعوداني
 ماشين فأعني على قوضاً
 ثم صب علي من وضوءه
 فافقت قلت يا رسول الله

كيف أقضي في مالي فلم يرد
 علي شيئاً حتى نزلت آية
 الميراث يستفتونك قل الله
 يفتيكم في الكلالة ﴿حدثني
 محمد بن حاتم بن ميمون ثنا
 حجاج بن محمد نا بن جريح
 قال أخبرني ابن المنكر
 عن جابر بن عبد الله قال
 عادني النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبو بكر في بني سلمة
 يمشيان فوجدني لأعقل
 فدعابما فتوضأ ثم رش
 علي منه فافقت فقلت
 كيف أصنع في مالي يا رسول
 الله فنزلت بوصيكم الله في
 أولادكم للذكر مثل حظ
 الأنثيين ﴿حدثنا عبد الله
 ابن هجر القواريري ثنا

حين الافاقه **(قول في الآخر انما يرثي كلاله)** (م) قيل في الكلاله انها مشتقة من لا كليل المحيط بالرأس فكان الميت محاط به من جهاته وقيل من كلت الرحم اذا تابعت وطال انتسابها ومنه كل في مشيه اذا انقطع لبعده مسافته **(قلت)** يأتي في حد الكلاله انها اسم للورثة الذين ليس فيهم أب ولا ابن ولا شئ أن من يرث باحد عمودى النسب هذين أقرب ممن يرث بغيرهما فالبعدي الكلاله حاصل (م) واختلف في حقيقة الكلاله فقيل هي اسم للورثة التي ليس فيها أب ولا ابن وان كان فيهم بنت فهي كلاله لدخول الاخت وغيرها من العصبة عليهم وقيل هي الميت الذي ليس له أب ولا ابن وقيل هي اسم للورثة الذين ليس فيهم ذلك واحتج بهذا القول بان جابرا الذي نزلت فيه آية آخر النساء قال يا رسول الله انما يرثي كلاله ولم يكن له أب ولا ابن وانما كان له سبع أخوات وبقرعة من قرأ اذا يورث بكسر الراء شديدة * فعلى القول الاول فانتصاب كلاله على أنه صفة لمصدر محذوف أى وراثة كلاله * وعلى الثاني فانتصابه على أنه حال أى في حال كونه كلاله * وعلى الثالث فانتصابه على التمييز وقال الشيعة الكلاله من لا ولد له ذكر أو أنثى وان كان له أب أوجد فورثوا الاخوة والأخوات مع الاب وروى عن ابن عباس شاذ امثله ولا يصح عنه * والصحيح ما عليه جماعة العلماء أن الكلاله من لا ولده ولا والد * واختلف في الورثة اذا كان فيهم جد فن جعل الجد يمنع من كون الورثة كلاله ومن لم يجعله أباً وورث الاخوة معه جعل الورثة كلاله * واحتج الشيعة على أن الابنة تمنع من الكلاله وأن الاخوة لا يرثون معها ويعطون المال كله للبنت بان الله تعالى انما شرط في ميراث الاخوة عدم الولد خاصة فقيل في جوابه ان الآية نزلت في جابر وكان أبوه قد قتل في غزاة أحدها كتنى بشهرة موته عن ذكر عدمه وقيل ان الولد اشارة الى الوالد لان الولد لا معنى يتضمن اثنين أباً وابناً كما أن أصل الذرية من ذرأ الله الخلق أى خلقهم والولد هو الذرية والوالد كذلك قال الله تعالى ذرية من جئنا مع نوح وهذا تأويل بعيد وفيه تعسف والذي ينافى في الجواب أنه لما كان الاب يسقط الاخوة جلة والولد يسقطهم في وجهه دون وجهه يسقطهم ان كان ذكر أو لا يسقطهم ان كان أنثى ولم يكن المقصود من الآية اسقاط إرثهم جلة لاننا قد علمنا أن الصحابة أطبقوا على توريث الاخ مع البنت وكذا على توريث الاخت معها الا ما قد مناه عن ابن عباس وانما المقصود بالاشتراط ذكر الوجه الذي فارق فيه الأب الولد فدل لا ثم يذكر الاب وأيضا فانه انما استغنى عن ذكر عدم الاب لانه استقر في علم الزرائع واشتهر أن من يدلى بشخص لا يرث معه كالجدة مع الاب ونصت الآية التي في آخر السورة على توريث الاخوة شقائق كانوا أولاب وذلك يدل على عدم الاب اذ لو كان لم يرثوا به لان به يدلون وأما الآية التي في أول السورة انما الاخوة فيه لام لان الفرض الذي هو فيها انما هو فرض الاخوة للام وليس كذلك ارثهم مع الابنة لانهم لا يدلون بها فليس في ذلك منافضة كيف أوصى فيه ولمن أوصى به وهم أوصى منسبه نزلت بوصيكم الله الآية فسخت وجوب الوصية للاقربين وان كان بعد نزول آية الميراث فيكون الذي نزل في جوازهم يستفتونك قل الله وهذا هو الاقرب والانصب لقوله انما يرثي كلاله وسؤاله هو الذي اراد سبحانه بقوله تعالى يستفتونك **(قول انما يرثي كلاله)** قيل اسم للورثة الذين ليس فيهم أب ولا ابن وان كان فيهم بنت فهي كلاله لدخول الاخت وغيرها من العصبة عليهم وقيل هي الميت الذي ليس له أب ولا ابن وقيل هي اسم للورثة التي ليس فيها أب ولا ابن قيل انها مشتقة من لا كليل المحيط بالرأس فكان الميت محاط به من جميع جهاته وقيل من كلت الرحم اذا تابعت وطال انتسابها ومنه كل في مشيه اذا انقطع لبعده مسافته

عبد الرحمن يعني ابن مهدي ثنا سفيان قال سمعت محمد ابن المنكر قال سمعت جابر بن عبد الله يقول عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض ومعه أبو بكر ماشيين فوجدني قد أغشى على فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صب على من وضوئه فافقت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله كيف أصنع في مالي فلم رد علي شيأ حتى نزلت آية الميراث * حدثني محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا شعبة أخبرني محمد بن المنكر قال سمعت جابر ابن عبد الله يقول دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض لا أعقل فتوضأ فصبوا على من وضوئه فعقلت فقالت يا رسول الله انما يرثي كلاله فنزلت آية الميراث فقالت محمد بن المنكر يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله قال هكذا أنزلت * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا النضر بن شميل وأبو عامر العقدي ح وحدثنا محمد بن المثني

لا قول الفراض (ع) فيه انتظار الوحي فيما يزل به من النوازل فانه لا يفرغ الى الاجتهاد الا عند عدم النص ان جازله ان يجتهد وفي ذلك خلاف تقدم (قوله) ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلاله (ع) وجهه ما راجعته له ان الآية التي في أول السورة انما ذكر فيها الاخوة للام خاصة لان العرض الذي فيها ليس الا فرضهم وبقى الاشكال فيمن سواهم فزاد الله حلت قدرته ذلك بيانا بالآية التي في آخر السورة بأن ذكر فيها فرض الاشقاء والذين للاب في عدمهم فاستوفت الآيتان جميع الاخوة في الكلاله وكان الذي أشكل على عمر مدلول الآية الأولى من حيث انها لم تستوف حال جميع الاخوة وكان في الآية الأخيرة تكميل حال الاخوة وبيان بعد بيان وثق صلى الله عليه وسلم بفهم عمر فأحاله على الآية الأخيرة التي نزلت آخر الصيف بحيث انه اذا ضم مدلولها الى مدلول الأولى ارتفع الاشكال الا انه يبقى الاشكال من غير الجهة التي سألت عنها عمر وهي اذا كان فيهم جد وقد قد من انخرجه على ذلك الخلاف (قوله آية الصيف) (ع) معلوم ان عمر لا يخفى عليه مدلول اللفظ لغته ولو كن لما كان معناه في الشرع غير مفهوم من معناه لغة أرشده الى استنباطه ففيه تفويض الاحكام الى أهل الاجتهاد وفيه الرد على من منع الكلام في تأويل القرآن واستنباط المعاني والاحكام منه محضاً بحديث النبي عن القول في القرآن بالأي وبما روى انه مخطئ وان أصاب ومجمل هذا عند العلماء على من يقول فيه بالأي غير مستند لأصل أو على من ليس من أهل الاستنباط (قوله) واني ان أعش أقض فيها بقضية) قلت * الاظهر انه من كلام عمر (قوله يقضى بهامن يقرأ القرآن ومن لم يقرأ القرآن) (ع) أما القاري فلفظه القضية من القرآن وأما غير القاري فلو زوجها وبيانها * وروى عن عمر في الكلاله روايات مختلفة فقارة كان لا يجعل الوالد كلاله ونارة يجعله كلاله

﴿ أحاديث آخر سورة نزلت ﴾

(ط) قد فسر مراده بذلك وانها نزلت كاملة وقيل آخر سورة نزلت اذا جاء نصر الله وبه وهناب سورة التوديع * وقد اختلف في وقت نزولها على أقوال أشبهها قول ابن عمر انه في حجة الوداع ثم نزل بعدها اليوم أكلت لكم دينكم فمأش بعدها ثمانين يوماً ثم نزلت بعدها آية الكلاله فمأش بعدها خمسة عشر يوماً ثم نزلت بعدها لقد جاءكم رسول من أنفسكم فمأش بعدها خمسة وثلاثين يوماً ثم نزلت بعدها واتقوا يوماً تجمعون فيه الى الله فمأش بعدها إحدى وعشرين يوماً قال مقاتل سبعة أيام وذكر هذا

قوله ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلاله (ع) وجهه ما راجعته له ان الآية التي في أول السورة انما ذكر فيها الاخوة للام خاصة لان الفرض الذي فيها ليس الا فرضهم وبقى الاشكال فيمن سواهم فزاد الله سبحانه ذلك بيانا في الآية التي في آخر السورة بأن ذكر فيها فرض الاشقاء والذين للاب في عدمهم فاستوفت الآيتان جميع الاخوة في الكلاله وكان الذي أشكل على عمر رضي الله عنه مدلول الآية الأولى من حيث انها لم تستوف حال جميع الاخوة فكان في الآية الأخيرة تكميل حال الاخوة وبيان بعد بيان وثق صلى الله عليه وسلم بفهم عمر رضي الله عنه فأحاله على الآية الأخيرة التي نزلت آخر الصيف بحيث اذا ضم مدلولها الى مدلول الأولى ارتفع الاشكال الا انه بقي الاشكال من غير الجهة التي سألت عنها عمر وهي اذا كان فيهم جد وفيه خلاف فمن جعله أبانع من كون الورثة كلاله ومن لم يجعله أباب ورث لاخوة معه جعل الورثة كلاله (قوله) واني ان أعش أقض فيها بقضية) الاظهر انه من كلام عمر رضي الله عنه

ثنا وهب بن جرير كلهم عن شعبة بهذا الاسناد في حديث وهب بن جرير فنزلت آية العرائض وفي حديث النضر والعقدى فنزلت آية الفرض وليس في رواية أحمد منهم قول شعبة لابن المنكدر حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ومحمد بن شفي واللفظ لابن مني قال ثنا يحيى بن سعيد ثنا هشام ثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة ان عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكرني الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر قال ثم اني لأدع بعدى شيئاً أهم عندي من الكلاله ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلاله وما غلط لي في شيء ما غلط لي فيه حتى طعن ناصبه في صدرى وقال يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء واني ان أعش أقض فيها بقضية يقضى بهامن يقرأ القرآن ومن لم يقرأ القرآن * وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا اسمعيل بن علي عن سعيد بن أبي

هروبة ح وحدثنا زهير بن
حرب واسحق بن ابراهيم
وابن رافع عن شيبان بن
سوار عن شعبة كلاهما
عن قتادة بهذا الاسناد
نحوه * حدثنا علي بن
خشرم ثنا وكيع عن ابن
أبي خالد عن أبي اسحق عن
البراء قال آخر آية أنزلت
من القرآن ستة فقولك
قل الله يفتيك في الكلاله
* حدثنا محمد بن مثنى وابن
بشار قالنا ثنا محمد بن
جعفر ثنا شعبة عن أبي
اسحق قال سمعت البراء
ابن عازب يقول آخر آية
أنزلت آية الكلاله وآخر
سورة أنزلت براءة * حدثنا
اسحق بن ابراهيم الحنظلي
أخبرنا عيسى وهو ابن
يونس ثنا زكريا عن
أبي اسحق عن البراء ان
آخر سورة أنزلت تامة
سورة التوبة وأن آخر آية
أنزلت آية الكلاله
* حدثنا أبو كريب ثنا
يحيى يعني ابن آدم ثنا عمار
وهو ابن رزيق عن أبي
اسحق عن البراء بمثله غير
انه قال آخر سورة أنزلت
كاملة * حدثنا عمر والناقد
ثنا أبو أحمد الزبيري قال
ثنا مالك بن مغول عن
أبي السفر عن البراء قال
آخر آية أنزلت يستقونك
* وحدثنى زهير بن حرب
ثنا أبو صفوان الأموي

الترتيب أبو الفضل محمد بن يزيد (قوله في سند الآخر مغول) (ع) مغول بكسر الميم وسكون الغين
* قال * ويقع في بعض نسخ النووي بكسر الواو بدل كسر الميم وأنظنه خطأ من النساخ
وانما هو بكسر الميم * وكان الشيخ يقول قرأتها بكسر الميم بمحض السلطان أبي الحسن وجماعة
فقهاء العصر فرد على ابن الصباغ من فقهاء المغاربة وقال انما هو بكسر الواو فاعتدت القراءة ثانية
بفتح الواو فقال السلطان لابن الصباغ ها هو لم يسمع منك وأعاد فراءتها بالفتح قال الشيخ ثم
عثر على النسخة من النووي التي كان ينظرها ابن الصباغ فوجدته قال فيها بكسر الواو فعملت أنها
التي غرت ابن الصباغ قال ثم وجدت في نسخة أخرى انه بكسر الميم (ع) والأكثر عند المحققين
في أبي السفر انه بفتح الفاء والسين وأكثر ما قيل عنه عن شيوخنا بكون الفاء * الباسي وهو
معظم قراءتنا فيه ورفق ببعض الضابطين من أصحاب المؤلفات والمختلف فسكن الفاء في الاسماء
وفقهائي الكشي

* (فصل م) ورأيت ان أملئ مختصر التلخيص للفرائض يستغني به وقد حفظته لجماعة ثم
جرت بهم بالفاء المسائل فاكثروا به فالوارثون من الرجال الأب وأبوه وان علا والابن وابنه وان سفل
والاخ من أي جهة كان وابنه وان سفل سوى ابن الأخ للام والعم وابنه وان سفل سوى العم للام
وابنه والزوجة ومولى النعمة والوارثون من النساء الأم وأما وأم الأب وان علت أو البنت وبنت الابن
وان سفلت والأخت من أي جهة كانت والزوجة ومولاة النعمة

* (فصل م) والفرائض ستة الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصفه وهو السدس والنصف والرابع
والثلث * فالثلثان فرض أربعة فرض اثنين فصاعدا من البنات وبنات الابن والاخوات الشقائق أو
لأب * والثلث فرض صنفين فرض الام وفرض اثنين فصاعدا من الاخوة للام * والسدس فرض
اثنين فرض الجدة الواحدة أو الجدات اذا اجتمعن وفرض الأخ أو الأخت للام * والنصف فرض
اثنين فرض الزوج أو الواحد من أصحاب الثلثين * والرابع فرض الزوج مع الولد وفرض
الزوجة في عدم الولد * والثلث فرض الزوجة والزوجة مع الولد

* (فصل م) والحجب حجب ناقص وحجب اسقاط فحجب النقص الابن وابنه يراد ان الأبوين
والجد الى السدس الآن الأب والجد يراد ان ما بقى بعد البنت أو البنات بالتعصيب ويراد ان الزوج الى
الرابع والزوجة الى الثلث واثنان من الاخوة يراد ان الأم الى السدس وتأخذ ثلث ما بقى في مستثنين
زوج وأبوين وزوجة وأبوين والبنات للصلب تراد ابنة الابن الى السدس والأخت الشقيقة تراد
الأخت للاب الى السدس * وأما حجب الاسقاط فالبنات من بنات الصلب تسقطان بنات الابن الآن
يكون مع بنات الابن ذكر في درجتهن أو تحتن فانه يراد عليهن وعلى نفسه ويقسمان للذكر مثل حظ
الأنثيين وكذلك الشقيقتان تسقطان التي للاب الآن يكون مع التي للاب ذكر في درجتهن خاصة

(قوله عن مالك بن مغول) (ب) ويقع في بعض نسخ النووي بكسر الواو بدل كسر الميم وكان
الشيخ يقول قرأتها بكسر الميم بمحض السلطان أبي الحسن وجماعة فقهاء العصر فرد على ابن الصباغ
من فقهاء المغاربة وقال انما هي بكسر الواو فاعتدت القراءة ثانية بفتح الواو فقال السلطان لابن
الصباغ ها هو لم يسمع منك وأعاد قراءتها بفتح الواو قال الشيخ ثم عثر على النسخة من النووي التي
كان ينظرها ابن الصباغ فوجدتها قال فيها بكسر الواو فقلت انها التي غرت ابن الصباغ (قوله عن
أبي السفر) بفتح الفاء على المشهور وقيل باسكانها وحكاها القاضي عن أكثر شيوخه

عن يونس الابلي ح

وحدثني حملة بن يحيى
واللفظ له قال أخبرنا عبد
الله بن وهب قال أخبرني
يونس عن ابن شهاب عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان
يؤتى بالرحل الميت عليه
الدين فيسأل هل ترك لدينه
من قضاء فان حدث أنه ترك
وهاء صلى والا قال صلوا
على صاحبكم فلما فتح الله
عليه الفتوح قال أنا أولى
بالمؤمنين من أنفسهم فن
توفي وعليه دين فعلى
قضاؤه ومن ترك مالا فهو
لورثته حدثنا عبد الملك
ابن شعيب بن الليث قال
حدثني أبي عن جدي قال
حدثني عقيل ح وحدثني
زهير بن حرب ثنا يعقوب
ابن ابراهيم ثنا ابن أخي
ابن شهاب ح وحدثنا
ابن عمير ثنا أبي ثنا ابن
أبي ذئب كلهم عن
الزهري بهذا الاسناد هذا
الحديث حدثني محمد بن
رافع ثنا شاذان قال حدثني
ورقاء عن أبي الزناد عن
الاعرج عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال والذي نفس محمد
بيده ان على الارض من
مؤمن الا أنا أولى الناس به
فايكم مات ترك ديناً وضياعاً
فانامولاه وأيكم ترك مالا

فبرد عليه وعليهن للذكر مثل حظ الأنثيين والأم تسقط الجدات من قبل الأب والجدة أم الأم تسقط
البعدي من جهة الأب ويشتركان في السدس هـ وأم الأب والجدة أم الأب القربي لا تسقط البعدي
من جهة الأم بل تشركها والأب وان علا والابن وان سفل يسقطان الاخوة للأم

﴿ فصل ﴾ وأما الجد فان لم يكن معه الاصف من الاخوة شقائق كانوا أولأب يقاسمهم مالم
توجب له المقاسمة أقل من الثلث كما اذا كانوا الاخوة ثلاثا فيفرض له الثلث من رأس المال وان
كان معهم ذوسهم فهو فيما فضل بعد السهام بهذا الحكم مالم توجب له المقاسمة أقل من السدس فيفرض
له السدس من رأس المال وينزع عن التعصيب كما ينزع الشقائق عن التعصيب في الحاربية وهي
زوج وأم واخوة للأم واخوة شقائق فانه اذا استوفى من سوى الشقائق المال تقول الشقائق للذين
للأم هب أبانا انه كان حاراً أليس أمنا واحدة فيشتركون في الثلث وان كان مع الجد صنفان من
الاخوة شقائق ولأب واختار الجد المقاسمة فان الشقائق يعادونه بالذين للأب ثم ينزع الشقائق
ما صار للذين للأب الا أن يفضل عن الشقائق شيء فيكون للذين للأب كما اذا كان مع الجد والشقيقة
أخ لأب فان الجد اذا اختار المقاسمة عادت الشقيقة بالأخ للأب ثم تستكمل الشقيقة فرضها الذي
هو الاصف ويكون ما فضل للأخ للأب ولا يفرض للأخوات مع الجد الا في الكدرية وهي زوج
وأم وأخت شقيقة أولأب وجد فانه اذا استوعب من سوى الشقيقة المال يعال للأخت بالنصف
ويضم الجد سدسه اليه ثم يقسم بينهم أثلاثاً وذكر الامام هنا حجب العصبية بعضهم بعضاً تركته
خشية الاطالة ولوضوحه والزيادة على هذا الذي نخص بجراي التطويل وفيه كفاية كما ذكر

﴿ أحاديث ترك الصلاة على من مات وعليه دين لا وء بتركته به ﴾

(قول صلوا على صاحبكم) (ع) تأول ترك الصلاة بانه تداينه في غير مباح وقيل فحين تداين عالماً أن
ذمته لا تنفي بدينه وقيل هذا كان في بدء الاسلام ثم نسخ حين فقت الفتوح وصار لكل من المسلمين
حق في بيت المال وفرض لهم فيه سهم الغارمين ويدل عليه الحديث وقيل فعله تأديباً للديانين ليقولوا
من الدين ويجهتدوا في خلاص مائدائنا وخوف أن تذهب أموال الناس (قول أنا أولى بالمؤمنين)
(ع) لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين الآية لكني لأرثهم ويدل عليه حديث البخاري ما من مؤمن
الا وأنا أولى به من الناس في الدنيا والآخرة اقرؤا ان شئتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قول
فعلى قضاؤه) (ع) قيل وجوباً من بيت المال لان فيها حق الغارمين وكذا يجب على الامام
أن يقضى دين من لم يجد قضاء وقيل على الوعد بان الله سيقضيه عنه بما يفتح على المسلمين مما
وعده الله به من ذلك لا على اللزوم (قول ومن ترك مالا فهو لورثته) (ع) فيه أن لا ميراث
بالنبي ولا بالخلف وان الشرع أبطلهما كتابين في آية المواريث (قول ضياعاً) (ع) الضياع

(قول صلوا على صاحبكم) (ع) تأول ترك الصلاة عليه بانه تداينه في غير مباح وقيل فحين تداين
عالماً ان ذمته لا تنفي بدينه وقيل كان هذا في بدء الاسلام ثم نسخ حين فقت الفتوح وصار لكل
من المسلمين حق في بيت المال وفرض لهم فيه سهم الغارمين ويدل عليه الحديث وقيل فعله تأديباً
للمدينين ليقولوا من الدين ويجهتدوا في خلاص مائدائنا وخوف أن تذهب أموال الناس (قول فعلى
قضاؤه) (ع) قيل وجوباً من بيت المال لان فيها حق الغارمين وكذا يجب على الامام أن يقضى
دين من لم يجد قضاء وقيل على الوعد لا على اللزوم (قول ضياعاً) الضياع والفسيحة بفتح الضاد

والضيعة مصدر أن اكمل ماضع واستعملناهنا وصحين لورثة الميت أي ترك بنين وعيالا أولى ضيعة
أي لا مال لهم (قوله) فادعوني فأناوليه (ع) أي استغيثوا بي في أمره ومنه قل ادعوا شهداءكم
من دون الله أي استغيثوا بهم وأصل الدعاء الاستغاثة قال الخطابي في الحديث جواز الضمان
على الميت ترك وفاء أم لا وهو قول الشافعي ومالك وغيرهما وقال أبو حنيفة إن لم يترك وفاء لم يلزم
الضمان (قوله) كلاً (ع) الكل بفتح الكاف وأصله الثقل ثم استعمل في كل أمر متعب قال الخطابي
والمراد به هنا العيال ومعنى مولاه وليه

﴿ كتاب الصدقة ﴾

﴿ قلت ﴾ قال اللخمي هي مندوب إليها والفضل عطية الصحة ويستحب كونها من أنفس المال
وكونها في الأقارب ثم الجيران وما يرفع الشحنة وأفضلها ما حلف غني * وروى محمد عنها بكل المال
وقال سحنون إن لم يبق ما يكفيه ردت صدقته وكان شيخنا يقول في إشار الأحوج على المحتاج
الأصلح نظرياً في تفسيره (قوله) حلت على فرس (ع) هذا الجمل بمحمد أنه تميميس ويحتمل أنه
وهبه العرس للجهاد عليها فإن كان تميميس فيحتمل أن عمر ظن أن الحبس يباع حتى بين له أنه لا يباع
الآن تباع به هذه الأضاعة إلى الحد الذي لا ينتفع به فيما حبس فيه ففي بيع الحيوان المحبس إذا بلغ
الحد الذي لا ينتفع به خلاف أجازة ابن القاسم وأباه عبد الملك ويمنع كونه تميميساً لأنه المنع بالرجوع
في الصدقة ولو كان حبساً لعل بأنه حبس (ط) هذا الجمل إنما هو صدقة تصدق به عليه لجهاد عليه
وليس بحبس لأن عمر وجدته يباع في السوق ولو كان حبساً لم يبع * وأيضاً فله ولا يتبعه ولا تعد في
صدقته ﴿ قلت ﴾ الحبس إعطاء منفعة الشيء مدة وجوده لازماً بقاء ملكه على ملك الحبس * ودليل
بقائه على ملك الحبس ما في الزكاة من أنه يضم غلته إلى غلة ما في ملكه والهبة إعطاء الشيء لوجه
المعطي والصدقة إعطاء الشيء لوجه الله تعالى وحينئذ لا يظهر أنه صدقة وإن كان بلفظ الهبة لأن
عمر إنما قصد بها وجه الله تعالى لا وجه المعطي وما قصد به وجه الله تعالى فهو صدقة على ما وقف
عليه إن شاء الله تعالى (قوله) عتيق (أي الجواد الكريم السابق (قوله) فاضاعه (ع) أي لم

مصدر أن اكمل ماضع وهو وصف للورثة من باب الوصف بالمصدر أي ورثة ذوى ضياع أي محتاجين
ضائمين (قوله) فادعوني فأناوليه (أي استغيثوا بي في أمره فأناوليه) وناصريه (قوله) كلاً (بفتح الكاف
أصله الثقل ثم استعمل في كل أمر متعب قال الخطابي والمراد به هنا العيال ومعنى مولاه وليه

﴿ كتاب الصدقة ﴾

﴿ ش ﴾ (ب) قال اللخمي هي مندوب إليها والفضل عطية الصحة ويستحب كونها من أنفس المال
وكونها في الأقارب ثم الجيران وما يرفع الشحنة وأفضلها ما حلف غني * وروى محمد عنها بكل المال وقال
سحنون إن لم يبق ما يكفيه ردت صدقته وكان الشيخ يقول في إشار الأحوج المحتاج الأصلح نظر
(قوله) حلت على فرس (ع) يحتمل أنه على طريق التميميس ويحتمل أنه على طريق الصدقة وهو الأظهر
(ط) هذا الجمل إنما هو صدقة تصدق به عليه لجهاد عليه وليس بحبس لأن عمر وجدته يباع في السوق
ولو كان حبساً لم يبع * وأيضاً فله ولا يتبعه ولا تعد في صدقته ﴿ قلت ﴾ عتيق (أي جواد سابق (قوله)
فاضاعه (أي لم يحسن القيام عليه (ع) إن كان حبساً فيحتمل أن عمر ظن أن الحبس يباع حتى بين له

فالي العصبية من مكان * حدثنا محمد بن رافع ثنا
عبد الرزاق أخبرنا معمر
عن همام بن منبه قال هذا
ما حدثنا أبو هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكر أحاديث منها
وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنا أولى الناس
بالمؤمنين في كتاب الله عز
وجل فابكم ما ترك ديناً أو
ضيعة فادعوني فأناوليه
وأبكم ما ترك مالا فليؤثر
بماله عصبته من كان
* حدثنا عبد الله بن معاذ
العنبري ثنا أبي ثنا
شعبة عن عدي أنه سمع
أبا حازم عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال من ترك مالا
فله ورثة ومن ترك كلاً
فأليمنا وحدثني أبو بكر بن
نافع ثنا غندر ح
وحدثني زهير بن حرب
ثنا عبد الرحمن يعني ابن
مهدي قال ثنا شعبة بهذا
الاسناد غير أن في حديث
غندر ومن ترك كلاً وليته
* حدثنا عبد الله بن مسلمة
ابن قنبل ثنا مالك بن
أنس عن زيد بن أسلم عن
أبيه أن عمر بن الخطاب
قال حلت على فرس عتيق
في سبيل الله فاضاعه
صاحبه فظننت أنه بائعه

يحسن القيام عليه هذا الاظهر ويحتمل أن يريد أضعاءه في استعماله فيما حبس فيه (قوله لا تتبعه) ﴿قلت﴾ إذا كان الاظهر أن الخجل صدقة فالنهي انما هو عن ابتياع الصدقة (م) حمل مالك هذا النهي على الكراهة لانه قال لا ينبغي أن يشتري الرجل صدقته وقال يكره مرة وقال الداودي هو حرام وحكى ابن المواز أن من العلماء من أجازوه وقال انما نهى عن شرائها لئلا يكون بشرائه كالتأديم فاشفق عليه أن تفسد نيته كما حرم على المهاجر الرجوع الى وطنه بعد الفتح ووقع في كتاب ابن المواز فحين حمل على فرس انه ان لم يكن للسبيل فلا بأس بشرائها لانه ادم يكن كذلك فهي هبة والهبة عنده يجوز شرائها بخلاف الصدقة لان الصدقة قربة ولا يحسن الرجوع فيما تقرب به الى الله تعالى وليس في حديث الأم ما يرد على هذا القول بجواز شراء الهبة لان عمر انما حمل في سبيل الله والحج في سبيل الله صدقة وكذلك ما وقع في الطريق الآخر من قوله العائذ في هبته فانه لم يذكره عقيب النهي عن الشراء فهو كلام مبتدأ فهدى حمل على العود بغير هوذا ﴿قلت﴾ الذي يتلخص من جميع ما ذكرناه اختلف في شراء الصدقة بالكراهة والتعريم والجواز وانه اختلف في الحاق الهبة بالصدقة في ذلك فزعم ابن عبد السلام أن المشهور في شراء لصدقة الكراهة وان المشهور وعدم الحاق الهبة بالصدقة قال وأحاديث الباب تشهد للشاذ في المستثنين (م) واحتجوا للحرمة بقوله العائذ في هبته كالعائذ في قيئه لان عود الرجل في قيئه أى أكله اياه حرام فكذلك المشبه وهو غير سديد لان أكل القيء ليس بمحرام الا أن يكون قد أشبه أحد أوصاف العذرة وانما هو مستقدر فيتميزه عنه والمقصود من الحديث انما هو التنفير واحتجوا أيضا بقوله في حديث عمر وابن عباس لا يحمل لواهب أن يرجع في هبته وهو محمول على الخصوص * واحتج عبد الوهاب بالكراهة شراء الصدقة والهبة بان المتصدق عليه أو الموهوب قد يستحي فيعط من الثمر فيكون ذلك رجوعا في القدر الذي حط ﴿قلت﴾ ورجح اللخمي حمل النهي على الكراهة قال لان المثل ضرب بماليس بمحرام وتعبه شيخنا عليه وقال هذا من عدم معرفته باصول الفقه كما ذكر عنه المازرى في كتاب الجنازات وان التشبيه بالكذب العائذ في قيئه يدل على الذم ولا يخفى عليك أن التمثيل انما خرج مخرج التنفير لا مخرج الذم كما يقال في التنفير عن شرب العسل انه في الزناير (م) فن حمل النهي على الكراهة لم يفسد ان نزل ومن حمله على التعريم قال بعض شيوخنا يفسح وفيه نظر لانه قد يراد ما فيه من الخلاف (ع) وهذا الذي تقدم انما هو في شراء الرقاب المتصدق بها واختلف في شراء المنافع هل هي كالرقاب فقال ابن المواز لا بأس بمن تصدق بقلته سنين ولم يتسل

برخص فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا تتبعه ولا تعد في صدقتك فان العائذ في صدقته كالكلب يعود في قيئه * وحدثني زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي عن مالك بن أنس بهذا الاسناد وزاد

أنه لا يباع الا أن تباع به هذه الاضاعة الى الحد الذي لا يتفجع به فيما حبس فيه ففي بيعه خلاف أجازوه ابن القاسم وأباه مالك (قوله لا تتبعه) (ب) اختلف في شراء الصدقة بالكراهة والتعريم والجواز * واختلف في الحاق الهبة بالصدقة في ذلك وزعم ابن عبد السلام ان المشهور في شراء الصدقة الكراهة وان المشهور وعدم الحاق الهبة بالصدقة (م) واحتجوا للحرمة بقوله العائذ في هبته كالعائذ في قيئه أى أكله اياه حرام فكذلك المشبه وهو غير سديد لان أكل القيء ليس بمحرام الا أن يكون قد أشبه أحد أوصاف العذرة وانما هو مستقدر يميزه عنه والمقصود من الحديث انما هو التنفير (ب) ورجح اللخمي هل النهي على الكراهة قال لان المثل ضرب بماليس بمحرام وتعبه عليه شيخنا بان التشبيه بالكذب العائذ في قيئه يدل على الذم ولا يخفى عليك أن التمثيل انما خرج مخرج التنفير لا مخرج الذم كما يقال في التنفير عن شرب العسل انه في الزناير (م) وهذا الذي تقدم انما هو في شراء الرقاب

لاتبته وان أعطا كه بدرهم * حدثني أمية بن بسطام ثنا يزيد يعني ابن زريع ثنا روح وهو ابن القاسم عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمرانه جمل على فرس في سبيل الله فوجده عند صاحبه وقد أضاعه وكان قليل المال فأراد أن يشتريه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال لا تشتريه وان أعطيتك بدرهم فان مثل العائد في صدقته كمثل الكلب يعود في قيئه وحدثناه ابن أبي عمر ثنا سفيان عن زيد بن أسلم بهذا الاسناد غير ان حديث مالك وروح أكثر * حدثنا يحيى بن يعقوب قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله فوجده يباع فأراد أن يشتريه فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا تبته ولا تعد في صدقتك * وحدثناه قتيبة بن سعيد وابن رجب جميعا عن الليث بن سعد ح وحدثنا المقدمي ومحمد بن مني قالنا ثنا يحيى وهو القطان ح وحدثنا ابن نمير ثنا أبي ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا أبو أسامة كلهم عن عبيد الله كلاهما (٣٢٦) عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

بمثل حديث مالك * حدثنا ابن أبي عمرو وعبد بن حميد واللفظ لعبد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن عمر حمل على فرس في سبيل الله ثم رآها تباع فأراد أن يشتريها فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعد في صدقتك يا عمر * حدثني ابراهيم بن موسى الرازي واسحق بن ابراهيم قال أخبرنا عيسى بن يونس ثنا الاوزاعي عن أبي جعفر عن محمد بن علي عن ابن المسيب عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يرجع في

الاصل أن يشتري الغلة وأباه عبد الملك * واحتج بحديث النبي عن الرجوع في الصدقة قال والحجة للمالك حديث العربية قال بعض شيوخنا العربية أصل بنفسه أجبر للرفق ودفع الضرر فلا يقاس عليه * قلت * قول ابن المواز هذا أخذه بعضهم من قول مالك في كتاب الصدقة ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يجز له أن يأكل من ثمرها ولا أن يتنفع منها بشئ (قوله لا تبته وان أعطا كه بدرهم) * قلت * استشكل في هذا كراهة أن يعطاه إلا أكثره والمظنة لنفي التهمة عن العود في الهبة والمناسب أن يقال ولو أعطاه بالف درهم * وأجيب بان المعنى لا تبته وان أضاعه حتى صار يسوى درهما (قوله في سند الآخر حدثنا قتيبة وابن رجب جميعا عن الليث بن سعد وحدثنا المقدمي وابن المني قالنا ثنا يحيى وهو القطان وحدثنا ابن نمير قال حدثنا أبي وحدثنا ابن أبي شيبة قالنا ثنا أبو أسامة عن عبيد الله كلاهما عن نافع) (ع) فقوله عن عبيد الله يعني جميع من ذكر في غير حديث الليث وهم القطان وابن نمير وأبو أسامة وقوله كلاهما يعني الليث المذكور في السند الأول وعبيد المصدق بها * واختلف في شراء المنافع هل هي كالرقاب فقال ابن المواز لا بأس لمن تصدق بغلته سنين ولم يتبدل الأصل أن يشتري الغلة وأباه عبد الملك واحتج بحديث النبي عن الرجوع في الصدقة قال والحجة للمالك حديث العربية قال بعض شيوخنا العربية أصل بنفسه أجبر للرفق ودفع الضرر فلا يقاس عليه (ب) قال ابن الماجشون أخذه بعضهم من قول مالك في كتاب الصدقة ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يجز له أن يأكل من ثمرها ولا أن يتنفع منها بشئ (قوله لا تبته وان أعطا كه بدرهم) (ب) استشكل في هذا كراهة أن يعطاه إلا أكثره والمظنة لنفي التهمة على العود في الهبة فلما نسب أن يقال ولو أعطاه بالف درهم مثلاً * وأجيب بان المعنى لا تبته وان أضاعه حتى صار يسوى درهما انتهى * قلت * ويحتمل أن يكون الاغيا بالدرهم منصرفا إلى الابتاع من حيث هو ابتاع ولا شك أن النفوس تقوى رغبتها فيه بحسب الرخص وقلة الثمن فيكون أمره صلى الله عليه وسلم بقمع النفس عما

صدقته كمثل الكلب يقي ثم يعود في قيئه فبأكله * وحدثناه أبو كريب محمد بن العلاء أخبرنا ابن المبارك عن الاوزاعي قال سمعت محمد بن علي بن الحسين يذكر هذا الاسناد نحوه * وحدثني حجاج بن الشاعر ثنا عبد الصمد ثنا حرب ثنا يحيى وهو ابن أبي كثير قال حدثني عبد الرحمن بن عمرو أن محمد بن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثه بهذا الاسناد نحوه حديثهم * وحدثني هر و بن سعيد الايلي وأحمد بن عيسى قالنا ثنا ابن وهب أخبرني عمرو وهو ابن الحرث عن بكيرانه سمع سعيد بن المسيب يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يقي ثم يأكل قيئه * وحدثناه محمد بن مني ومحمد بن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث

الله وهو العمري (قوله في الآخر من حديث ابن عباس العائد في هبته) (ع) قيل يفسره ماتقدم من قوله في صدقته فالمراد بالهبة الصدقة قال الخطابي فأنما ذلك في الهبة التي أريد بها وجه الله أو صلة الرحم لأنها الهبة التي لا يرجع فيها والافلاب أن يعتصر ما وهب لابنه * واختلف قول مالك في اعتصار الأب والأم والجدا والجدنة ووافقه الشافعي في أن الجد يعتصر وحبته هؤلاء حديث ابن عمر لا يحصل للرجل أن يعطى عطية ويرجع فيها إلا الوالد فيأعطى ولده واختص الأب بذلك لأن له في مال الولد حقا ألا ترى أنه لا يقطع أن سرق منه ولا يحدان وطئ جاريته لأنه من كسبه كما جاء في الحديث وولد الرجل من كسبه وقاس هؤلاء الأم والجد عليه إذا هما عناء ويطلق عليهما اسم الأبوة * وحمله أحد وظائفه على العموم وقالوا ليس لأحد أن يعتصر ما وهب وقال الثوري والنخعي واسحق وروى عن عمر لا يعتصر ما وهب لذي رحم أو زوج ويعتصر ما وهب لغيرهم * وقال الكوفيون لا يعتصر ما وهب لذي رحم محرم صغيرا كان أو كبيرا ويعتصر ما وهب لغيرهم أو أجنبي * (قلت) يأتي الكلام على الاعتصار حيث تعرض له في حديث هبة الأب بعض أولاده * وذكر القاضي هنا أنه اختلف قول مالك في اعتصار الأب ولم أره ويحتمل أن يكون الخلاف راجعا إلى الأم والجد لأن الخلاف فيهما موجود وتقدم الخلاف في الحاق الواهب بالمتصدق في منعه شراء الهبة وأما رجوع الهبة إلى الواهب بغير الشراء أو الارث ففيه ثلاثة أقوال * وروى محمد جوازها ونقل عبد الوهاب عن المذهب الكراهة * والثالث اختيار اللخمي أنه إذا كان ذلك لرغبة من الموهوب له جاز ولا كره (ع) * واختلف في هبة الثواب فأجازها مالك ومنعها الشافعي وأبو حنيفة لأنها من البيع المجهول ثمنه وأجله * (قلت) هبة الثواب عطية قصد بها العوض ثم إن صرح الواهب بأنه إنما يهب للعوض فإن عين العوض جاز وحكم ذلك حكم البيع وإن لم يعينه فالمشهور بالجواز لأن المقصود بذلك المعروف والشاذ وهو قول ابن الماجشون المانع للجهل بخس العوض وقدره وإن دفعت مطلقا دون ذكر العوض فادعاء الواهب في الجلاب ومن وهب هبة وادعى أنها للثواب حل على المعروف في إرادة الثواب فإن كان مثله لا يطالب بذلك قبل قول الموهوب بيمين وإن كان مثله يطلبه أو أشكل الأمر قبل قول الواهب بيمين تأمل فأنبت اليمين في كل وجوه المسئلة وجعل عندنا شكالة الأمر أن القول قول الواهب وقال اللخمي إن اقترن بالعطية ما يدل على الثواب فهو للثواب وإن اقترن بها ما يدل على نفيه سقطت دعواه وكذلك إن أشكل الأمر لقول عمر من وهب هبة نوى بها الثواب فهي على نية فلم يجعل له مقالا لا بدليل ولأن أصل الهبة عدم العوض * (قلت) ويعارضه أن الأصل عدم خروج ملك الإنسان عن ملكه الإبرضاء واختلاف في هبة أحد الزوجين صاحبه في المدونة لا يصدق أنه

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال العائد في هبته كالعائد في قبته * وحدثناه محمد بن ثناء ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد مثله * وحدثناه إسحق بن إبراهيم قال أخبرنا المخرومي ثناء وهيب ثناء عبد الله ابن طارس عن أبيه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العائد في هبته كالكتاب بقي ثم يعود في قبته * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير أنه

أراك من الاتباع ولو قوى باعها عليه بالتمكن منه بأيسر ثم (قوله العائد في هبته) (ع) قيل يفسره ماتقدم من قوله في صدقته (ب) تقدم الخلاف في الحاق الذاهب بالمتصل وفي منعه من شراء الهبة وأما رجوع الهبة للواهب بغير الشراء والارث ففيه ثلاثة أقوال وروى محمد جوازها ونقل عبد الوهاب عن المذهب الكراهة والثالث اختيار اللخمي أنه إن كان ذلك لرغبة من الموهوب له جاز والا كره (ع) واختلف في هبة الثواب فأجازها مالك ومنعها الشافعي وأبو حنيفة لأنها من البيع المجهول ثمنه وأجله (ب) هبة الثواب عطية قصد بها العوض ثم إن صرح الواهب بأنه إنما يهب للعوض فإن عين العوض جاز وحكم ذلك حكم البيع وإن لم يعينه فالمشهور بالجواز لأن المقصود بذلك المعروف والشاذ وهو قول ابن الماجشون المانع للجهل بخس العوض وقدره وإن دفعت مطلقا دون ذكر

أراد الثواب الآن يظهر ما يدل على صدقه وقال في غيرها لا يصدق الآن يشترط الثواب * وحكى عبد الوهاب قولاً ثالثاً أنه يصدق وإن لم يظهر ما يدل على صدقه وإن ادعت أنها شرطت عليه الثواب فقال ابن القاسم يحلف ويبرأ * واختلف في هبة الدنانير والدرهم فقال مالك وابن القاسم لا ثواب فيها لأنها لا توهب لذلك وإن شرطه فهي مردودة وقال في المدونة إن شرطه صحته ويشاب عرضاً وطعاماً * واختلف في هبة الحلى وفيه قولان كالقولين السابقين

﴿ فصل ﴾ ثم الهبة التي للثواب إن وقع الثواب فيها بما تراضيا عليه فذلك وإن تشاحا فقال أشهب يتعين الدنانير والدرهم ولا يقضى بغيرها * الباقي وعلى هذا لا يقضى إلا بالسكة في ذلك البلد وقال سحنون لا يتعين العين ويصح أن يشبه بكل ممتول وقال ابن القاسم في المدونة مثله إلا أنه استثنى من ذلك ما لا يشاب مثله عادة كالخبط والتبن والعبد المجنوم وشبهه وإن كانت قيمته مثل قيمة الهبة فأكثر يريد أن العرف كالشرط

﴿ فصل ﴾ ثم الهبة التي للثواب إن كانت قائمة واثابه ما تراضيا عليه فذلك وإن تشاحا فليس فيها إلا القيمة لأنها القدر المحقق من اللازم له وإن كانت قائمة وتشاحا فالمشهور أن الموهوب إذا دفع القيمة ليس للمواهب عليه غير ذلك وقال مالك الواهب مخير إن شاء سلمه له بذلك وإن شاء استرجع هبته حتى يرضى * وفي كتاب الشفعة جنوح إليه * واختلف ما هذا الفوات الذي يوجب القيمة على الموهوب فقيل القبض * وقيل حواله الأسواق * وقيل تغيير بزائدة أو نقص * وقيل أحدهما كاف * وفي سماع عيسى إن كانت جارية فوطئها فذلك فوت وقال مطرف وابن الماجشون الغيبة عليها فوت توجب القيمة وتمنع الرد * فرع * وهل تعتبر السلامة من الرافقيا بين الهبة وعوضها اعتبر ذلك في المدونة فنع أن يعوض من الحلى درهم ومن الطعام طعاماً مخالفاً له ومن الثياب ثياباً أكثر منها وأجاز في المدونة كثيراً من هذا المعنى

﴿ أحاديث إعطاء بعض البنين دون بعض ﴾

العوض فادعاه الواهب في الجلاب يحمل على العرف في إرادة الثواب فإن كان مثله لا يطلب ذلك قبل قول الموهوب بيمين وإن كان مثله يطلبها واشكل الأمر قبل قول الواهب بيمين تأمل فأثبت اليمين في كل وجوه المسئلة وجعل عند اشكال الأمر أن القول قول الواهب وقال النخعي إن اقترن بالعطية ما يدل على الثواب فهي للثواب وإن اقترن بها ما يدل على نفيه سقطت دعواه وكذا إن أشكل الأمر لقول عمر رضي الله عنه من وهب هبة للثواب فهي على نفيه فلم يجعل له مقالا لا بدليل ولأن أصل الهبة عدم العوض (ب) ويعارضه أيضاً أن الأصل عدم خروج ملك الإنسان عن ملكه إلا برضاه * واختلف في هبة أحد الزوجين صاحبه في المدونة لا يصدق أنه أراد الثواب الآن يظهر ما يدل على صدقه وقال في غيرها لا يصدق الآن يشترط الثواب وحكى عبد الوهاب قولاً ثالثاً أنه يصدق وإن لم يظهر ما يدل على صدقه وإن ادعت أنها شرطت عليه الثواب فقال ابن القاسم يحلف ويبرأ * واختلف في هبة الدنانير والدرهم فقال مالك وابن القاسم لا ثواب فيها لأنها لا توهب لذلك وإن شرط فهي مردودة * وقال في الموازية إن شرطه فهي صحيحة ويشاب عرضاً وطعاماً * واختلف في الحلى وفيه قولان كالقولين السابقين

﴿ كتاب كراهة إعطاء بعض البنين دون بعض ﴾

(قوله أكل ولدك نحلته مثل هذا فقال لا) (م) اضطرب المذهب في إخراج لبنات من التيس فقبيل يكره وإن نزل مضى وقيل ينع وإن نزل فسح مطلقا وقيل يفسح إلا أن يموت الأب فيمضى وقيل يفسح وإن مات إلا أن يكون قد حيز عنه فيمضى قال بعض شيوخنا وهذه الأقوال جارية في إعطاء بعض البنين دون بعض (ع) وحكى ابن المواز عن مالك جواز إعطاء بعض البنين دون ونحوه في كتاب ابن المواز قال وإنما يكره إذا نحلته كل ماله والأشهر عند مالك الكراهة (م) وتوجيه هذه الأقوال عندى أن من حمل أحاديث الأمر وأحاديث النهي على التنبأ ضاه نزل ومن حمل ذلك على الإلزام فسح ومن راعى أن للاب أن يعتصر وإنما يعتصر في الحياة أمضاه بالموت ومن راعى قول جماعة من المخالفين أن للواهب أن يرجع في هبته قبل أن تحاز عنه وهي قوله شاذة عندنا راعى الحيازة (ع) واختلف قول مالك في تأويل الحديث فحمله مرة على لوحوب ومرة على التنبأ وقال مرة لم يكن له شير مال غير هذا الذي نحل وإنما ذلك فيمن نحل بعض ولد كل ماله وقد اختلف قول مالك فيمن نحل كل ماله لبعض ولده أو لأجنبي هل يفسى أو يرد (م) وسبب اختلاف العلماء في حمل هذه الأحاديث على الوجوب أو على التنبأ اختلاف ألفاظها فقوله في هذا فأرجعه وقوله في الآخر أشهد على هذا غبرى وفي أخرى أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء تدل على التنبأ أم هذا فلان قوله فأرجعه أمر بالاعتصار وللأب أن يعتصر ولو كان باطلا لقال هو مرد ولم يتنجح إلى اعتصار * وأما قوله أشهد على هذا غبرى فلا نخر وجع عن الأحسن فأوقاه في نفسه ولا أوجب توقيفه على غبرى (ع) وحمله بعضهم على أنه توبخ لا على الإباحة للغير لأن ما لا يشهد فيه لا يشهد فيه غيره (م) وأما قوله أيسرك فظاهر النهي إنما هو خوف أن يقع منهم تقصير في بره وقال الآخرون قوله في حديث لا أشهد على جور وفي حديث اتقوا الله واعدوا بين أولادكم كل منهما يدل على المنع أما الأول فلأن الجور الميل عن القصد وهو ممنوع وأما الثاني فلأن ظاهر الأمر الوجوب وفيه خلاف بين الأصوليين * وأما ما يحتجون به ما وقع في الترمذي من قوله إن لم عليك حفا لان لفظة على تدل على الوجوب (ع) والجمع بين أحاديث الباب أولى من طرح بعضها ومن توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه * ووجه الجمع أن تحمل كلها على التنبأ كما جاء في الحديث من طريق جابر فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأكل والأولى خوف أن يجر بعضهم ذلك إلى العقوق وإن كان بعضهم قد استدلل به على الوجوب وكذلك بقوله أشهد على هذا غبرى * وتقرر الجمع بينهما أما الثلاثة الأول فتقدم وجه ردّها إلى التنبأ وأما حديث لا أشهد على جور فالجور الميل والمراد بالميل الميل والعدول عن الأكل أى لا أشهد ولا يعقد بين يدي إلا الأكل وأما حديث الأمر في قوله أرجعه فمناه إن لك أن تعتصر ما نهب لأبيك فتسفر جميع ألفاظ الحديث على هذا وتنبأ كدحلهما على الكراهة بما ورد من أن والد النعمان كان يعرف منه الميل إلى أم النعمان فكأنه صلى الله عليه وسلم فهم منه القرار بماله عن بعض ولده فنخرج عن الطريق المعروف إلى طريق الضرر ويشهد لذلك ما لوج

قال إن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتى نحلته ابنى هذا علما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نحلته مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ش) (قوله أكل ولدك نحلته مثل هذا فقال لا) (م) اضطرب المذهب في إخراج البنات من التيس فقبيل يكره وإن نزل مضى وقيل ينع وإن نزل فسح مطلقا وقيل يفسح إلا أن يموت الأب فيمضى وقيل يفسح وإن مات إلا أن يكون قد حيز عنه فيمضى قال بعض شيوخنا وهذه الأقوال جارية في إعطاء بعض البنين دون بعض (ع) وحكى ابن المواز عن مالك جواز إعطاء بعض البنين دون ونحوه في كتاب ابن المواز قال وإنما يكره إذا نحلته كل ماله والأشهر عن مالك الكراهة انظر

من قول المرأة لأرضي حتى يشهد لي النبي صلى الله عليه وسلم وإلى نحو ما ذكرنا من أبو القاسم ابن أبي صفرة (قوله فارجه) (ع) قال الخطابي يدل أن الهبة كانت مقبوضة وفيه نظر لا احتمال أن يكون المعنى بقية في ملكك * قلت * لا أدري ما المانع من حمله على ما حمله عليه الخطابي مع أنه تأله فيما تقدم بالاعتصار (ع) وللاطب أن يعتصر عند مالك والشافعي صغيرا كان الابن أو كبيرا * قلت * تعمد قول القاضي اختلف قول مالك في اعتصار الأب والأم والجد والجددة وتقدم ما فيه من التنبه والمراد بالرجوع في الهبة المذكورة في هذه الأحاديث الاعتصار والاعتصار هو ارتجاع المعطى هبته دون عوض لا بطوع المعطى والمذهب محتمل للاب في هبة الابن صغيرا كان الابن أو كبيرا إلا ما تقدم من قول القاضي واختلف في اعتصار الأب فقد نهىنا عليه والاعتصار يكون بمبادل عليه لفظا واختلف في اعتصار الابن هل يكون بمبادل عليه لزوما فنقل ابن عتاب عن بعض فقهاء الشورى لغوه ونقل عن ابن زرب اعتباره فقال عن الفقيه المشاور رفيع وهو لابنه الصغيرة وشرط الاعتصار ثم باعها باسم نفسه ومات قال عنها لابنه في ماله بعد البيع وليس ذلك باعتصار الآن يشهد عند البيع بالاعتصار ولا يجوز باعتصار ما بعد البيع ولا يكون اعتصار الابن بالشهاد ولا بن زرب خلافه (ع) الآن مال الكايفية الاعتصار عنده تغير الهبة وحبوث الدين على الموهوب أو زواجه على اختلاف في مذهبا فباعا مرض المعتصر ولا يفت ذلك عند الشافعي شيء وأبو حنيفة لا يرى الاعتصار بوجه * (قلت) * أما فوته بتغير الهبة في زيادة أو نقص فهو أحد القولين * وذكر ابن رشد عن مطرف وابن الماجشون أنه لا يفتيه قال الباجي وتغيرته هو ظاهر قول مالك وابن القاسم * (قلت) * يريد في المدونة من قوله الآن يحدوثا ديناً أو بتغير الهبة عن حالها أو ما يحدث الدين فإن استدانه على مال الهبة فهو مفيت كما ذكر * واختلف إذا دوى على غير مال الهبة كما لو كان الابن غنيا والهبة بسيرة لا يستدين لثلاثها فاذن أو تزوج فقال ابن الماجشون ذلك مفيت * وقال مالك وابن القاسم لا يفت ولو كان الابن مديانا فهو هبة أبوه هبة فقال ابن الماجشون لا يعتصرها كما لو تدمت الهبة * وقال أصبغ إن كانت الحال واحدة كالحال يوم الهبة فله أن يعتصر * وأما زواجه فإن كانت أنثى فزواجه يفت الاعتصار لتعلق حق الزوج بذلك المال * واختلف إن كان ذكرًا تزوج فقيل يمنع الاعتصار وهو ظاهر المدونة ونصها في قوله وللأب اعتصار ما ذهب لولده الكبار ما لم ينسكه هو أو قيل لا يمنع وأما المرض فمرض أحد ما يمنع من الاعتصار أما مرض الأب فلا يعتصر لغيره وهم الورثة وأما مرض الابن فتعلق حق الورثة بذلك المال * وروى أشهب إن مرض الأب فلا يعتصر ونوقف في مرض الابن وقال لا أدري * ولو زال المرض فروى عيسى يعود الاعتصار وقال عبيد

فارجه * وحد ثنا يحيى بن يحيى أخبرنا إبراهيم بن سعد

نوحه ما في الأكمال (قوله فارجه) (ع) يدل على أن حوز الأب لصغار بنيه ما وهبهم حوز ولا يحتاج إلى حيلة غيره إذ لو احتاج لم يحتج لقوله أرجعها (ب) واختلف في لزوم الهبة بالقول وافتقارها للحوز على ثلاثة والمشهور أنها تنزيم بالقول ولا تتم إلا بالحوز وحكي لطحاي وابن خوزيمندان الهبة لا تنزيم بالقول وللواهب الرجوع في هبته قبل أن تحاز عنه وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ونقل عن مالك قول شاذ أنها تنزيم بالقول ولا تنقصر لحوز كالبيع وبه قال الحسن وحامد بن أبي سليمان (ع) ولا يصح عن مالك (ب) القول الذي ذكره كراهته لا يصح عن مالك ذكر ابن زرقون أن أبا تمام روى عن مالك عدم وقف الحبس والصدقة على الحوز ووقف الهبة عليه الآن هذه الرواية فيها تفصيل وليس القول الذي ذكرناه قلنا لنزيم بالقول فحاز باذن الواهب وبغير إذنه ويجوز على الإقباض أن أباه وإن

الملك لا يعود وقال سحنون ان زال مرض الأب فله أن يعتصر وان زال مرض الابن لم يعتصر واختار الشيوخ الاول لان الاصل في المانع انه اذا ارتفع عاد الحكم

﴿فصل﴾ ويمنع الاعتصار أيضا بخروج الهبة عن ملك الموهوب بتلف أو بعوض أو بغير عوض ولو كانت أمة فولدت اعتصرها لم يعتصر الولد * ابن عبد السلام ولا يبعد أن يكون الايلاد فورا لانه تغير في البدن ويدل عليه غير مسئلة في المذهب ولو وطئها الابن فحملت فذلك فوت الحرمة الايلاد * واختلف في الوطء دون حمل فقال مالك وأكثر أصحابه ذلك فوت وقال المغيرة وابن الماجشون ليس فوتا * ابن الماجشون وتوقف حتى تستبرأ فان حملت بطل الاعتصار * ابن عبد السلام ولا يبعد أن يكون هذا الخلاف في الثيب وأما البكر فيتفق على انه فيها فوت (ع) قوله فارجه دال على ان حوز الأب لصغار بنيه ما وهم حوز ولا يحتاج الى حيازة غيره اذ لو احتاج لم يحج لقوله ارجعها * واختلف في الهبة فذهب الكافة ومشهور قول مالك انها تلزم بالقول ولا تتم الا بالحوز وقال الحسن وحاجد بن أبي سليمان تلزم بالقول ولا يقتصر لحوز كالبيع ولنا قول شاذ مثله وتؤول عن مالك ولا يصح عنه وقال السافعي وأبو حنيفة لا تلزم الا بالقبض وهم مجمعون على لزومها بالقبض ﴿قلت﴾ القول الذي ذكر انه لا يصح عن مالك ذكر ابن زرقون ان أبا تمام روى عن مالك عدم وقف الحبس والصدقة على الحوز ووقف الهبة عليه الآن هذه الرواية فيها تفصيل فليس القول الذي ذكر وتقدم له أيضا انه قال ولنا قول شاذ أن الهبة لا تلزم بالقول فلو اوهب الرجوع في هبته قبل أن تحاز عنه وتقدم لنا انه حكاه لطعاوى وابن حوز من ادعى عن مالك فلا قول في لزوم الهبة بالقول واقتارها للحوز ثلاثة والمشهور أنها تلزم بالقول ولا تتم الا بالحوز واذا كانت تلزم بالقول فتحاز باذن الواهب وبغير اذنه ويجبر على الاقباض ان أباه وحيث اقتصر للحوز فالحوز حسي وحكمي فالحسي رفع الواهب يده عن التصرف في الشيء الموهوب ومعينة الينة له في بد الموهوب له بشرط صحته حصول الهبة في بد الموهوب له قبل

فتقرت الى الحوز فالحوز حسي وحكمي فالحسي رفع الواهب يده عن التصرف في الشيء الموهوب ومعينة الينة له في بد الموهوب له بشرط أن يكون قبل مرض الواهب وموته وقيام الغرماء عليه والحكمي حوز ذي الولاية من أب أو وصى أو مقدم قاض ما وهبه لمن في ولايته من غيبه أو صغير ومعنى كونه حكما بأنه يكفي فيه الاشهاد على الهبة (ع) ولا خلاف بين العلماء في الاكتفاء بذلك فيما يعرف بعينه * واختلف عندنا اذا كانت الهبة لا تعرف بعينها من مكيل أو موزون أو دنائير أو دراهم (ب) أو أولاد أو زبر حذ فقييل يكفي الاشهاد والطبع على الهبة وقيل لا يكفي حتى يجز حهام يده ويجوزها للولد غير الاب وأبو حنيفة يجز هبة ما لا يعرف بعينه وان لم يجز حهام يده ولا طبع عليه وكذا اختلف قول مالك في حوز له هبة جزء مشاع (ب) ظاهر كذا في ما يكفي فيه بالاشهاد بما يعرف بعينه انه لا يحتاج الى زيادة في الكتب ومن عمل الموثقين على كتبهم وتولى الاب قبض هذه الهبة من نفسه لولده زاد المتيطى وصرفها من ماله وأبائها عن ملكه * ابن عبد السلام ويقال ورفع يد الملك ووضع يد الحوز (ب) وكان الشيخ المصنف المحصل أبو عبد الله بن راشد القضي أول شارح لكتاب ابن الحاجب الفرعي لما وضع كتابه المسمى بالمذهب في ضبط مسائل المذهب كتب أوله وأول كتابه المسمى الفائق في علم الوثائق وهبه لولده الصغير فلان في حجره قال ولأقول ما يقول جهله الموثقين ورفع يد الملك ووضع يد الحوز والقول بان الاشهاد مع الطبع كاف فيما لا يعرف بعينه هو لمطرف وابن الماجشون ونقل ابن عبد السلام هذا القول بان الاشهاد كاف غير مقيد بالطبع والواقع في

بونس ومعمرفي حديثهما
 أكل بيلك وفي حديث
 الليث وابن عيينة أكل
 ولدك ورواية الليث عن
 محمد بن النعمان وحيد بن
 عبد الرحمن ان يشـيراء
 بالنعمان * حدثنا قتيبة بن
 سعيد ثنا جرير عن هشام
 ابن عروة عن أبيه قال ثنا
 النعمان بن بشير قال وقد
 أعطاه أبوه غلاما فقال له
 النبي صلى الله عليه و-لم
 ما هذا الغلام قال أعطانيه
 أبي قال فكل اخوته
 أعطيت كما أعطيت هذا
 قال لا قال فرده * حدثنا
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا
 عباد بن العوام عن حصين
 عن الشعبي قال سمعت
 النعمان بن بشير يح
 وحدثنا يحيى بن يحيى
 واللفظ له أخبرنا أبو
 الاحوص عن حصين عن
 الشعبي عن النعمان بن
 بشير قال تصدق على أبي
 ببعض ماله فقالت أمي عمرة
 بنت رواحة لا أرضى حتى
 تشهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فانطلق أبي الى

النبي صلى الله عليه وسلم ليشه
في أولادكم فرجع أبي فر
النعمان بن بشير ح و
النعمان بن بشير أمة بنت

الروايات أنه إنما يكفي إذا طبع على الهبة بحضرة الشهود والقول بأنه لا بد أن يعوزها المولد غير الأب
لمالك في العتبة من سماع ابن القاسم (قوله) تقوا الله وأعدوا لوفاء أولادكم) قال ابن القصار العدلان
سوى بين الذكور والانثى وقال ابن شعبان إن يكون القسم بينهم على قسم الميراث لئلا كرمثل حظ

النبي صلى الله عليه وسلم يشهد على صدقته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أفعلت هذا بولدك كلهم قال لا قال اتقوا الله واعدلوا في أولادكم فرجع أبي فرد تلك الصدقة * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن أبي حيان عن الشعبي عن النعمان بن بشير ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن عمرو اللفظ له ثنا محمد بن بشر ثنا أبو حيان النخعي عن الشعبي قال حدثني النعمان بن بشير أن أمه بنت رباحة سألت أبا

بعض الموهبة من ماله لابنها فالتوى بهاسنة ثم بداله فضالت لأرضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وهبت لابي فأخذ أبي بيدي وأبانا بومد غلام فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أم هذا بنت راحة أعجبها أن أشهدك على الذي وهبت لابنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بشير ألك ولد سوى هذا قال نعم فقال أكلهم وهبت له مثل هذا قال لا قال فلا تشهدني اذا فاني لا أشهد على جور * حدثنا ابن نمير حدثني أبي ثنا اسمعيل عن الشعبي عن النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لك بنون سواء قال نعم قال فكلهم أعطيت مثل هذا قال لا قال فلا أشهد على جور * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا جرير عن عاصم الاحول عن الشعبي عن النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبيي لا تشهدني على جور * حدثنا محمد بن مني ثنا عبد الوهاب وعبد الاعلى ح وحدثنا اسحق بن ابراهيم ويعقوب الدورقي جميعا عن ابن علية واللفظ ليعقوب قال ثنا اسمعيل ابن ابراهيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان (٣٣٣) بن بشير قال انطلق بي أبي يحملني الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إشهد أني قد نحت النعمان كذا وكذا من مالي فقال أكل بنيك قد نحت مثل ما نحت النعمان قال لا قال فأشهد على هذا غيري ثم قال أيسرك أن يكونوا اليك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا * حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي ثنا أزهر ثنا ابن عون عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال نحلي أبي نحرًا ثم أتى بي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشهد فقال أكل ولدك أعطيت هذا قال لا قال أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذاك قال بلى قال فاني لا أشهد قال ابن

(قول بعض الموهبة من ماله لابنها فالتوى) (ع) كذا لابن عيسى ولكافهم الموهبة أي بعض الاشياء الموهوبة وأما الموهبة فاسم مصدر للهبة ومعنى التوى مطل واللى المطل (قولك ولد سوى هذا) تقدم ما لابن اسحق (قول لا أشهد على جور) تقدم تأويله ورده الى التذب (ع) وفيه أنه يكره لأهل الفضل الشهادة فيما يكره وان جاز عقده ويمضي ان نزل لقوله أشهد غيري (قول قار بواين أولادكم) (ع) رويناه عن الأسدي قار بواين أولادكم ومعناه سو وادع عن المدي في والخشي بالباء من المقاربة أي لا تفضلوا بعضا على بعض

أحاديث العمري

(قول أعمار رجل عمر عمري) (ع) قال أبو عبيد العمري مشقة من العمر فمضى أعمارك هذه الدار جعلتها لك عمرك وهي ان وقعت مقيدة فحياة الواهب كفوله أعمارك هذه الدار عمرى

الاثنين (قول بعض الموهبة من ماله لابنها فالتوى) (ع) كذا لابن عيسى ولكافهم الموهبة أي بعض الاشياء الموهوبة وأما الموهبة فاسم مصدر للهبة ومعنى التوى مطل واللى التواء المطل (ح) وتقدير الاول بعض الاشياء الموهوبة (قول قار بواين أولادكم) وروى قار بواين أولادكم أي سدوا والاول بالباء من المقاربة أي لا تفضلوا بعضا على بعض (قول انحل ابني غلامك) هو بفتح الحاء يقال انحل ينحل كذهب يذهب

باب العمري

(قول أعمار رجل عمر عمري) (ع) قال أبو عبيد العمري مشقة من العمر فمضى أعمارك هذه

عون فحدثت به محمد افعال أما تحدثنا انه قال قار بواين أولادكم * حدثنا أحمد بن عبد الله بن بونس ثنا زهير ثنا أبو الزبير عن جابر قال قالت امرأة بشير انحل ابني غلامك وأشهد لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها غلامي وقالت أشهد لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اخوة قال نعم قال أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا قال فليس يصلح هذا وانى لا أشهد الاعلى حق * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل عمر عمري له ولعقبه فانها للذي أعطيتها لا ترجع الى الذي أعطها لانه أعطى عطاء وقت فيه المواريث * حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح قالأ أخبرنا الليث * وحدثنا قتيبة ثنا ليث عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أعمار رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعمار ولعقبه غير أن يحيى قال في أول حديثه أعمار رجل عمرى فهي له ولعقبه * حدثني عبد الرحمن بن بشر الميموني أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني ابن شهاب عن العمري وستها

أوما عشت بضم التاء فلا خلاف أنها بعد موت الواهب لورثته * واختلف إذا أطلقت أو قيدت بعمر
 الآخذ أو بعمره وعمر عقبه كقوله أعمرتك هذه الدار عمرك ثم عقبك أو أعمرتك ولم يقيد فشهور
 قول مالك أن الجميع سواء وترجع بعدم موت الآخذ أو موت عقبه للواهب أو لورثته لأنه إنما وهب
 منفعة والمسلمون عندئذ وطهم ولأنه مدلول اللغة قال الحرابي سمعت ابن الأعرابي يقول لم يختلف
 العرب أن هذه الأشياء على ملك أربابها العمري والسكنى والرقبي والأغلال والمنفعة والعريفة والعارية
 والأقار ومنافعها لمن جعلت له * وقال أبو حنيفة والشافعي لا ترجع عقبها أولم يعقبها وتورث عن
 الآخذ أو عن عقبه لأنه إنما وهب الرقبة وقد أبطل الله الشرط بقوله في الآخر العمري لمن وهبت له
 وفي الآخر الذي أعمرها حياً أو ميتاً وهذا عندنا محمول على المنافع لأنها التي وهب فلا يلزم أكثر مما
 وهب * وقال أبو ثور وابن شهاب إن عقبها كقوله أعمرتك وعقبك لم ترجع وإن لم يعقبها رجعت
 لحديث جابر هذا لاسيما مع ما فيه من قوله أعطى عطاء وقعت فيه الموارث ومثله روى أبو عبيد
 والترمذي عن مالك وهو ظاهر ما في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الأنديسي بخلاف رواية غيره
 ويحيى آخر من روى الموطأ عن مالك قال فيه في رواية يحيى أن قول ابن محمد وكذلك الأمر عندنا أن
 العمري ترجع للذي وهبها إذا لم يقل لك ولعقبك وقول مالك هذا أوله إلاكثر أرى إذا قال لك ولعقبك
 لم يرجع إلا بعد انقراضه على مشهور مذهبه وإذا قال أعمرتك ولم يقل عقبك رجعت إذا مات لربها
 عنده هؤلاء (ط) والجواب عن حديث جابر أنه حديث اختلاف وإيات أهل الطبقة الأولى والثانية
 والثالثة في ألفاظه فضعفت الثقة به مع ما فيه من مخالفة الأصول في قوله المسلمون عندئذ وطهم

لدار جعلها لك عمرك وهي إن وقعت مقيدة بحياء الواهب فلا خلاف أنها بعد موت الواهب لورثته
 واختلف إذا أطلقت أو قيدت بعمر الآخذ أو بعمره وعمر عقبه فشهور قول مالك أن الجميع سواء
 وترجع بعدم موت الآخذ أو موت عقبه للواهب أو لورثته لأنه إنما وهب منفعة وقال أبو حنيفة
 والشافعي لا ترجع عقبها أولم يعقبها وتورث عن الآخذ أو عن عقبه لأنه إنما وهب الرقبة وقد أبطل
 الله الشرط بقوله صلى الله عليه وسلم العمري لمن وهبت وفي أخرى للذي أعمرها حياً ومحمل هذا عندنا
 على المنافع لأن التي وهبت فلا يلزم أكثر مما وهب وقال أبو ثور وابن شهاب إن عقبها كقوله
 أعمرتك وعقبك لم ترجع وإن لم يعقبها رجعت لحديث جابر هذا ومثله روى أبو عبيد والترمذي عن
 مالك وهو ظاهر الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الأنديسي قال فيها وكذلك الأمر عندنا أن العمري
 ترجع للذي وهبها إذا لم يقل لك ولعقبك وأوله إلاكثر أرى إذا قال لك ولعقبك لم يرجع إليه إلا بعد
 انقراضه (ب) وقال ابن علية إنما أراد مالك أنه لم يتلفظ فيها بلفظ العمري ولا بما في معناها وإنما قال
 هي لك ولعقبك فهذا تأويل آخر في قول مالك غير الذي تقدم للمفاضي محمد العمري على مقتضى
 المشهور رأها عليك منفعة الشيء حياة الآخذ وحياته وحياة عقبه بغير عوض إنشاء وقيل إنشاء يخرج
 حكم الحاكم بها لمن يستحقها وحكمها النسيب ولا يبعد أن يعرض لها ما ينفعها من النسيب إلى غيره من
 بقية الأحكام ونصح في العقار والرقب والحلي والنياب لقوله في كتاب العارية من المدونة وتسكون
 العمري في الرقب والحيوان ولم أسهم في النياب شيئاً وهي عندى على ما أعمرها عليه من الشرط
 والمصلحة التي تنفعها قال الباجي هي كل ما دل على هبة المنفعة كأعمرتك أو أسكنتك هذه الدار
 وهبتك سكنها أو هي لك عمري * أبو عمرو وكذلك إذا كانت بلفظ الأغلال أو الأقفار أو الأجل وتقدم
 لابن عات أنها تكون بلفظ الامتاع أو وقت باجل والأقفار بتقديم الفاء قال الجوهري يقال أفقرت

وتركهم العمل به قال مالك رأيت عبد الله بن محمد بن عمرو بن حزم يعتب أخاه محمدًا ومحمدًا قاض مالك لا تقضى في العمري بحديث ابن شهاب قال يا أخى لم أجِد العمل عليه فقد أباه الناس قال مالك فليس العمل عليه وود أنه لو محي ﴿ قلت ﴾ هذا القول الذي حكاه أبو عبيد والترمذي عن مالك ذكره ابن قنوح في وثائقه المجموعة عن ابن الهدي قال وقال ابن الهندي إنما ترجع العمري للواهب أو لورثته إذا كانت غير معقبة وإن كانت معقبة على مجهول من يأتي من ولده وولد له وولد له خرجت العمري ولحق بالحبس * ابن عات هذا خلاف قول مالك وأصحابه أن العمري معقبة أو غير معقبة إن كانت بلفظ الأعمار أو الأسكان أو الامتناع أو وقت أنها لا تلحق بالاحباس بل ترجع ملكاً للعمراً أو لورثته قال ولعل ابن الهدي أخذ بظاهر قول مالك في الموطأ عقيب قول ابن القاسم ابن محمد قال مالك على ذلك الأمر عندنا أن العمري ترجع للذي أعمرها إن لم يقل هي لك ولعقبك وإنما أراد مالك أنه لم يلفظ فيها بلفظ العمري ولا بما في معناها وإنما قال هي لك ولعقبك ﴿ قلت ﴾ فهذا تأويل آخر في قول مالك غير الذي تقدم للماضي (م) وتعلق الشافعي وأبو حنيفة بظاهر قوله في حديث العمري لمن وهبت له وفي آخر للذي أعمرها حياً وميتاً وعمله عندنا أن المراد به المانع كما تقدم ﴿ قلت ﴾ فخذ العمري على مقتضى المشهور أنها عليك منقطة الشئ حياة الآخذ أو حياته وحياة عقبه بغير عوض ونشاء وقيل انشاء ليخرج حكم الحاكم بها لمن يستحقها وحكمها النذب ولا يبعد أن يعرض لها ما ينقلها عن النذب إلى غيره من بقية الأحكام

﴿ فصل ﴾ وتصح في المقار والريق والحلى والثياب فإن قلت قوله في آخر كتاب الهبات فإن قال أعمرك هذه الدار أو هذا العبد أو هذه الدابة جاز وترجع بعمدته إلى الذي وهبها له أو ورثته ﴿ قلت ﴾ فإن أعمره حلياً أو ثياباً فقال لم أسمع في الثياب شيئاً وأما الحلى فأراه بمنزلة الدار يدل على أنها لا تجوز في الثياب لأنه مثل عنها وعن الحلى فقام الحلى وقال لم أسمع في الثياب شيئاً ﴿ قلت ﴾ لا يدل لأنه ذكر في كتاب العمري ما يمت به لكلام على هذه الصورة قال فيه ومن أعمر رجلاً داراً رجعت بعمدته إلى الواهب والناس عند مشروطهم وتكون العمري في الرقيق والحيوان ولم أسمع في الثياب شيئاً وهي عندى على ما أعمرها عليه من الشروط

﴿ فصل ﴾ والصفة التي تعتقدها قال الباجي هي كل ما دل على هبة المنفعة كما عرفت أو أسكنك هذه الدار وهبتك سكنها أو هي لك عمري * أبو عمرو وكذلك إذا كانت بلفظ الإغلال أو الافتقار أو الأجل وتقدم لابن عات أنها تكون بلفظ الامتناع أو وقت باجل ﴿ قلت ﴾ والافتقار هو بتقديم الفاء قال الجوهري يقال أفقرت فلاناً ما قفى أى أعترته فقارظمها ليركها وأجلته المال إذا أعترته الناقة لينتفع بلبنها وبرها وفرس اليزر وعليها (قوله أعطى عطاء) (ط) احتج به المخالف والجواب أنه ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من لفظ أبي سلمة كما صرح به في الطريق الآخر وإنما فرغ قال وقال أبو سلمة لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث وإن سلم أنه من لفظه صلى الله عليه وسلم فإنه إنما جاء حيث ذكر العقب فتكون فيه حجة للقول بالتفصيل على أنه يحتمل أن

فلاناً ما قفى أى أعترته فقارظمها ليركها وأجلته المال إذا أعترته الناقة فينتفع بلبنها وبرها وفرس اليزر وعليها (قوله أعطى عطاء) (ط) احتج به المخالف والجواب أنه ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من لفظ أبي سلمة كما صرح به في الطريق الآخر وإن سلم أنه من لفظه صلى الله عليه وسلم فإنه إنما جاء حيث ذكر العقب فتكون فيه حجة للقول بالتفصيل على أنه يحتمل أن يقال إن

عن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيمان رجل أعمر رجلاً عمري له ولعقبه فقال قد أعطيتكها وعقبك ما بق منك أحد فاتها لمن أعطيتها وإنها لا ترجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث

حدثنا اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد واللفظ لعبد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال إنما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما إذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها قال معمر وكذلك كان الزهري يفتي به * حدثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فيديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن أعمر عمرى له ولعقبه فهي له بثلة لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنيا قال أبو سلمة لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث فقطعت الموارث بشرطه * حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ثنا خالد بن الحرث ثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال (٣٣٦) حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال سمعت جابر بن

عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العمري لمن وهبت له وحدثناه محمد بن مني أنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال بثله * حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا أبو الزبير عن جابر رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم * وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فأنه من أعمر عمرى فهي للذي أعمر هاجبا وميتا ولعقبه * حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا حجاج بن أبي

يقال إن العقب لما كان ينتقل إليهم عن موروثهم ويشتريكون في الانتفاع به سمي ذلك ميراثا (قوله) في الآخر إنما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) أي أمضاها دائما ولا ترجع وهو أيضا نص في القول بالتفصيل وهذا إن كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان من قول الراوي فهو أعلم بالخال (قوله) بثلة أي عطية غير راجعة (قوله) اسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها (ع) هو حوض وحوض على المال ونهى عن إضاعته ويحفل أنه أمرهم بذلك حين ظنوا أنهار راجعة إليهم فنهاهم عن ذلك إن كان أرادها ورثته على ما قاله المخالف (ط) هو إرشاد إلى الأصلح لأن الأعمار جميع مآلث الرقبة من التصرف فيها مدة طويلة ولا سيما المعقبة ولا يصح حل هذا على التبريم لأنه قال في الآخر العمري جائزة أي هي عطية جائزة ولا نهان البر والمعروف (ب) يريد بالجواز الجواز الأعم لا لأخص لأن الأعم يشمل المندوب والواجب لأنه تقدم أن حكمها اللدب (قوله) قضى بذلك طارق

العقب إنما كان ينتقل إليهم عن موروثهم ويشتريكون في الانتفاع به سمي ذلك ميراثا (قوله) إنما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) أي أمضاها دائما ولا ترجع وهو أيضا نص في القول بالتفصيل فهذا إن كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان من قول الراوي فهو أعلم بالخال (قوله) بثلة أي عطية غير راجعة (قوله) اسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها (ع) أخرج به الشافعي ومن قال بموله على أن العمري لا تعود للواهب فالمعنى من هذا دفع ما توهوه أن العمري كالعارية فاعلموا أن العمري هبة صحيحة يملكها الموهوب له ملكا تاما لا تعود إلى الواهب أبدا أو أمالي مذهب مالك فقال (ع) هو حوض وحوض على المال ونهى عن إضاعته (ط) هو إرشاد إلى الأصلح لأن الأعمار يمنع مآلث الرقبة من التصرف فيها مدة طويلة ولا سيما المعقبة ولا يصح حل هذا على التبريم لأنه قال في الأخرى العمري جائزة أي هي عطية جائزة ولا نهان البر والمعروف (ب) يريد بالجواز الجواز الأعم لا لأخص لأن الأعم يشمل المندوب والواجب لأنه تقدم أن حكمها اللدب (قوله) قضى بذلك طارق هو ابن عمر مولى عثمان ولاء عبد الملك بن مروان المدينة بعد إمارة ابن الزبير رضي الله عنهما

عثمان ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم عن وكيع عن سفيان ح وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال حدثني أبي عن جدي عن أيوب كل هؤلاء عن أبي الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى حديث أبي خيثمة وفي حديث أيوب من الزيادة قال جعل الأنصار يعمرون المهاجرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسكوا عليكم أموالكم * وحدثني محمد بن رافع واسحق بن منصور واللفظ لابن رافع قال ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير عن جابر قال أعمرت امرأة بالمدينة حائطا لها ابنا لها ثم توفي وتوفيت بعده وترك ولدا وله أخوة بنون للعمرة فقال ولد للعمرة رجيع الحائط الينا وقال بنو المعمر بل كان لا يينا حياته وموته فاختصموا إلى طارق مولى عثمان فدعا جابرا فشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمري لصاحبها فقضى بذلك طارق ثم كتب إلى عبد الملك فأخبره بذلك وأخبره بشهادة جابر

فقال عبد الملك صدق جابر فأضى ذلك طارق فان ذلك الحائط لبني المعمر حتى اليوم * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم واللفظ لابن بكرك قال اسحق أخبرنا وقال أبو بكر ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن سليمان بن يسار ان طارقا قضى بالعمري للوارث لقول جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري جائزة * حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد يعني ابن الحرث ثنا سعيد عن قتادة عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري ميراث لاهلها * حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس

عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري جائزة * وحدثني يحيى بن حبيب ثنا خالد يعني ابن الحرث ثنا سعيد عن قتادة بهذا الاسناد غير أنه قال ميراث لاهلها أو قال جائزة * حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن مثنى العنزي واللفظ لابن مثنى قال ثنا يحيى وهو ابن سعيد القطان عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة

عنده * وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عبد بن سليمان وعبد الله بن نمير ح وحدثنا ابن نمير قال حدثني أبي كلاهما عن عبيد الله بهذا الاسناد غير أنهما قال

(ع) طارق هذا هو ابن عمرو وكان عبد الملك ولاء على المدينة آخر أيام ابن الزبير والقائل أعمرت امرأة هو أبو الزبير لا ترى كيف قال آخر الحديث فدا جابرا (د) ثم أؤلاه عبد الملك بعد أيام ابن الزبير (قوله العمري جائزة) (ع) أي ماضية على ما تقدم ويحتمل أن يريد مباحة ولم يختلف في إباحتها * قلت * معنى لا بإباحة الجواز الأعم الذي يدخل فيه المتدوب لانها مندوب اليها وتقدم قول القرطبي انها من البر والمعروف

كتاب الوصايا *

* قلت * الوصايا جمع وصية والوصية والوصاة اسمان في معنى المصدر (د) قال الازهرى مشتقة من وصيت لشيء اذا وصلته وصيته وصيته لانه وصل ما كان في الحياة بما بعده * قلت * الوصية اذا أريد بها ما يخرج من الثلث وهو المبوب لها في كتب الفرائض * فقيل في حدها انها عقد يوجب حما في ثلث عاقده يلزم بموته وان كانت بغير ذلك فلا تخفى عليك حقيقة قولنا (قوله له شيء) (ع) أي من المال كقوله تعالى ان ترك خير الوصية والخير المال ويحتمل أن يريد الديون والامانات والمقوق التي فرط فيها (قوله يبيت ليلتين) * قلت * قيل ان قيد الليلتين تأكيد لاتحاد المعنى لا ينبغي أن يعضى عليه زمان وان قل الاو وصيته مكتوبة * الطيبي فعلى هذا ذكر الليلتين تسامح والاصل لا يعضى عليه ليلة والمعنى وقد ساحت في هذا القدر فلا يتجاوزها الى أكثر * قلت * ويدل على أن الليلتين خرجتا مخرج التقليل وان ذكر الليلتين فيه تسامح كما ذكر قول ابن عمر في الحديث فامضت على ليلة لا

كتاب الوصايا *

* ث * روح بن القاسم بفتح الراء وسكون الواو حيث وقع * الوصايا جمع وصية والوصية والوصاة اسمان في معنى المصدر (ح) قال الازهرى هي مشتقة من وصيت الشيء اذا وصلته وصيته وصيته لانه وصل ما كان في الحياة بما بعده (ب) الوصية اذا أريد بها ما يخرج من الثلث وهي المبوب لها في كتب الفرائض * فقيل في حدها انها عقد يوجب حما في ثلث عاقده يلزم بموته وان كانت بغير ذلك فلا تخفى عليك حقيقة قولنا (قوله يبيت ليلتين) (ب) قيل ان قيد الليلتين تأكيد لاتحاد المعنى

(٤٣ - شرح الابي والسوسى - رابع) وله شيء يوصي فيه ولم يقل لا يريد أن يوصي فيه * وحدثنا أبو كامل الجحدري ثنا حماد يعني ابن زيد ح وحدثني زهير بن حرب ثنا اسمعيل يعني ابن عليه كلاهما عن أيوب ح وحدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني يونس وحدثني هرون بن سعيد الايلي ثنا ابن وهب أخبرني أسامة بن زيد الليثي ح وحدثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا هشام يعني ابن سعيد كلهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بث حديث عبيد الله وقالوا جميعا له شيء يوصي فيه الا في حديث أيوب فانه قال يريد أن يوصي فيه كرواية يحيى عن عبيد الله * حدثنا هرون بن معروف ثنا عبيد الله بن وهب أخبرني عمرو وهو ابن الحرث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ووصيتي عندي مكتوبة ولكن تأمر كلام الطبيب وكأنه فهم ان المعنى لا يمضي ليلة الاو وصيته مكتوبة
بعدها وليس الامر كذلك بل الظاهر ان المعنى الاو وصيته مكتوبة عنده في الليلة لان الامر على
النور بحسب الامكان ويشهد لذلك قول ابن عمر المتقدم ثم انظر هل المعنى في الليلة من لدن وجب الحق
او من لدن أراد أن يوصي واعراب الحديث ان ما نافية بمعنى ليس وحق اسمها ووصي فيه صفة لشي
والجميع صفة ثانية لا مري وببيت ليلة بين صفة ثالثة له وجلة الاستثناء خبر وكونه جاء بصفة الحصر يدل
على تأكيده الامر بالا. ككتب (م) اوجب داود وغيره من الظاهرة الوصية وهي عندنا بدب الا أن يكون
عليه حق يخشى تلفه عن مسخقه ان لم يوص به فجب (ع) وبند بها قال الشافعي وأبو ثور والسكافة
* وحنهم على الندب قوله يريد أن يوصي لان الواجب لا يصرف الى خيرة المكلف واحتج الشافعي
بأ قوله ما حق امرى مسلم معناه ما الحزم والاحتياط من أحلاق المسلم واحتج أبو ثور بقوله ما حق
امرى مسلم قال لانه رد الحق الى المسلم فهو كقوله هذا حق زيد ان شاء تركه (د) ولا حجة للظاهر في
الحديث اذ ليس فيه تصرع بالوجوب (ع) لفظه حق هي أظهر في الوجوب فاذا حلت على الوجوب
حلت على الصور التي ذكرها الامام لكن قال الباقي وهذا عندي فيما له بال من الحقوق والودائع
لتي العادة كتبها وأما ما يتكرر كل يوم فان هذا يشق كتبه وكان يلزم عليه تجديد الوصية كل
يوم وكانت الوصية للوالدين والأقربين واجبة في صدر الاسلام من قوله ان ترك خيرا الوصية الآية
ومن قوله تعالى وصية لأزواجهم وقيل في ذلك كتب عليهم وحفاظا على المقيمين وقيل انما كانت ندبا * ثم
اختلف هل نسخت كلها أو بعضها فقال السكافة نسخت كلها ثم اختلف في النسخ فقيل آية الموارث
وقيل حديث لا وصية لوارث وهذا على قول من أجاز نسخ القرآن بالسنة وهذا القولان لما لك رحمه
الله وقيل المنسوخ منها الوصية للأقربين والوصية للأزواج ونسخت الوصية للأقربين بالحض على
مواساتهم في قوله تعالى واذا حضر القسمة الآية فكما يجب رزق لتمامي والمساكين اذا حضروا
وكذلك لقراءة * وقال الحسن وجاعة واختاره الطبري ان الوصية لمن لم يرث من القرابة لم تنسخ قال
الحسن فلوا وصي بشه لغير قرابة فلم يوصى له من ذلك الثلث والباقي للقرابة وقيل هي عموم في
الأقربين خصصته السنة لمن لا يرث منهم والى هذا نحا أبو القاسم الكندي (قوله الاو وصيته عنده
مكتوبة) (ع) اذا وجدت وصية عنده مكتوبة بخطه دون اشهاد لم يختلف انها لا تصح لانه قد يكون
كتبها لينظر في أمرها واذا وجدت مشهودة فان لم يقيد بقوله ان مت من مرضى هذا أو سفرى
هذا صححت أخرجه من يده ووضعها عند غيره أو أبقاها بيده مات من مرضه وفي سفره ذلك أو في غيره
وان قيدها بذلك فان كان قد أخرجه من يده ووضعها عند غيره صححت * واختلف قول مالك في
صحته اذا لم يكن أخرجه من يده ولم يختلفوا أن للموصي أن يغير وصيته بغيرها * قلت * حتى لو
كانت بعق قال في أول كتاب العتق والوصية بالعتق عدة ان شاء رجع فيها وما ذكر ان له أن يغير
وصيته هو ما لم يشترط أنه لا يرجع عن وصيته فان شرط ذلك فلا رجوع له فيها

ما حق امرى مسلم له شيء
يوصي فيه يبيت ثلاث ليل
الاو وصيته عنده مكتوبة
قال عبد الله بن عمر ما مررت
على ليلة منذ سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
ذلك الاو عندي وصيتي
* وحدثني أبو الطاهر وحمل
قالا أخبرنا ابن وهب
أخبرني يونس ح وحدثني
عبد الملك بن شعيب بن
الليث حدثني أبي عن
جدي قال حدثني عقيل
ح وحدثنا ابن أبي عمر
وعبد بن جيد قالنا عبد
الرزاق أخبرنا معمر كلهم
عن الزهري بهذا الاسناد
نحو حديث عمرو بن
الحرث * حدثنا يحيى بن
يحيى التميمي أخبرنا ابراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب
عن عامر بن سعد عن

لا ينبغي أن يمضي عليه زمان وان قل الاو وصيته مكتوبة (قوله الاو وصيته عنده مكتوبة) (ع) اذا
وجدت وصية عنده مكتوبة بخطه دون اشهاد لم يختلف في أنها لا تصح لانه قد يكون كتبها لينظر في
أمرها وان وجدت مشهودة فان لم يقيد بقوله ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا صححت أخرجه
من يده ووضعها عند غيره أو أبقاها بيده مات من مرضه أو في سفره ذلك أو في غيره وان قيدها بذلك
فان كان قد أخرجه من يده ووضعها عند غيره صححت واختلف قول مالك في صحته ان لم يكن أخرجه

* أحاديث الثلث والثلث كثير * *

(قوله عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) فيه عيادة المرضى وتفقدتهم أمر الرعية وهي من الغائب (قوله من وجع) (ع) في كتاب الحربى الوجع اسم لكل مرض ومعنى أشفيت * المروى يقال أشفى واشاف * العتي لا يقال أشفى الا فى الشر وفيه ان ذكر المريض ما يجد من ألم لغرض صحيح من مداواة أو دعاء أو وصية ونحوها جائز وانما يكره ما كان على وجه التشكى والتسخط فانه يصدق فى أجر المريض * قلت * دخلت أخت بشر بن الحارث على أحد بن حنبل فقالت يا أبا عبد الله أنين المريض أشكوى هو قال أرجو أن لا يكون شكوى ولكن أشتكى لله (قوله وأنا ذومال) فيه اباحة جمع المال الكثير لان هذه الصيغة لا تصدق الا بذلك وقد يطاق لغة على التميليل * قلت * تقرران قولك زيد ذوعلم أبلغ من قولك زيد عالم ولا وجه لكونه أبلغ الا أنه يدل فى عرف الاستعمال على الكثرة وقد صرح فى الطريق الآخر انه ذومال كثير ولا يدل على جمع الكثير كما ذكر وانما فيه دليل على كسب المال الكثير وكسبه أعم من جمعه لان كسبه قد يكون لا يجمع كافى المبرات * وذ كر عياض فى المدارك عن يحيى بن يحيى انه قال جمع الدنيا من وجهها من الزهد فيها (قوله ولا يرئى الابنت لى) (ع) أى لا يرئى من الولد ومن يعز على تركهم عالة والا فقد كانت له عصبة وفيل يحتمل أن يرئى لا يرئى ممن له فرض معلوم قيل ويحتمل أن يرئى من النساء وفيل يحتمل انه استكثر عليها نصف تركته وأنه ظن انها تنفرد بجميع المال أو على عادة العرب فى انها لا تعد المال للنساء وانما كانت تعد للرجال (قوله أفأتصدق بشئى ماى قال لا) (ع) يحتمل أن يرئى التبتل فى المرض ويحتمل أن يرئى الوصية وهما عند الكافة سواء فى المنع * واختلف فيمن لا وارث له هل له أن يوصى بكل ماله فنع ذلك الجمهور لان بيت المال كوارث يعم الزيادة على الثلث وأجازة أبو حنيفة وأحد فى أحد قوله وأما من له وارث فليس له ذلك اجماعا الاثنى روى عن

أبيه قال عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ن وجع أشميت منه على الموت فقلت يا رسول الله بلغنى ما ترى من الوجع وأنا ذو مال ولا يرئى الابنت لى واحدة أفأتصدق بشئى ماى قال لا قال قلت أفأتصدق

من يده ووضعها عند غيره ولم يختلفوا ان اللوصى أن يغير وصيته بغيرها (قوله أشفيت) أى أشرفت وفيه ان ذكر المريض ما يجد من ألم لغرض صحيح من مداواة أو دعاء أو وصية ونحوها جائز وانما يكره ما كان على وجه التشكى والتسخط (ب) دخلت تحت أخت بشر بن الحارث على ابن حنبل فقالت يا أبا عبد الله أنين المريض أشكوى هو قال أرجو أن لا يكون شكوى ولكن أشتكى اليه (قوله وأنا ذومال) (ع) فيه اباحة جمع المال الكثير (ب) تقرران قولك زيد ذوعلم أبلغ من قولك زيد عالم ولا وجه لكونه أبلغ الا أنه يدل فى عرف الاستعمال على الكثرة وقد صرح به فى الطريق الآخر انه ذومال كثير ولا يدل على جمع الكثير كما ذكر وانما فيه دليل على كسب المال الكثير وكسبه أعم من جمعه لان كسبه قد يكون لا يجمع كافى المبرات وذ كر عياض فى المدارك عن يحيى بن يحيى أنه قال جمع الدينار وجهها من الزهد فيها * قلت * يصح أخذ عياض وان قلنا ان جمع المال مبين فى المدلول لكسبه فان كسبه على تقرير الابن من ثمرات جمعه واذا كانت الثمرة مباحة كانت وسيلتها كذلك والله تعالى أعلم (قوله أفأتصدق بشئى ماى) (ع) يحتمل أن يرئى تبتلى فى المرض أو وصية وهما عند الكافة سواء فى المنع * واختلفوا فيمن لا وارث له هل يوصى بكل ماله فنع ذلك الجمهور لان بيت المال كالوارث يمنع الزائد على الثلث * وأجازة أبو حنيفة وأحد فى أحد قوله وأما من له وارث فليس ذلك له اجماعا الاثنى روى عن بعض السلف وأجمع الناس بعده على خلافه (قوله

بعض السلف أجمع الناس بعده على خلافه (**قوله** الثالث والثالث كثير) (ع) يجوز في الثالث الأول
النصب على الاغراء أو مفعول باضمار فعل ويصح فيه الرفع على الفاعلية باضمار يكفي ويحوه من الأفعال
أو على الابتداء والخبر محذوف أو على الخبر وبالوجهين ضبطاه وأجمع العلماء على ان المر بضم أن
بوصى بالثالث لهذا الحديث ويأتي ما لابن عباس من قوله لو أن الناس غضوا من الثالث الى الربع
وأجمعوا على جواز الوصية بأكثر من الثالث ان أجازها لورثة ومنع ذلك أهل الظاهر وان أجازوها
وفي حديث سعد هذا تخصيص القرآن بالسنة لان القرآن يدل على جواز الوصية عموما وفي تخصيصه
بها خلاف بين الأصوليين والصواب تخصيصه بها على أنها مبيحة له ولما علم من أطباق الصحابة على مثل
هذا متى وحد (**قوله** انك أن تذر ورثتك أغنياء) ضبطناه بفتح الهمزة وهو وجه الكلام ومقصوده
وتكون أن وما بعدها بتقدير المصدر أي انك وترك ورثتك أغنياء وهم فيه بعضهم وقال انه بالكسر
وله وجه لا يبعد (**قلت**) وعلى تقدير فتح الهمز وانه بتقدير المصدر لم يبين ما محل المصدر من
الاعراب فقيل انه في محل رفع بالابتداء أي تركت ورثتك أغنياء خبر لم والجمله بأسرها خبران وأما
على كسر الهمزة قد كرر ان لها وجهين لا يبينه وليس الاعلى انها شرطية ومنع بعضهم أن تكون
شرطية قال لانه يبقى الشرط بلا جواب ولا يصح أن يكون خبر هو الجواب (**قلت**) يريد لان فيه
حذف الغاء من الجمله الاسمية الواقعة جواب الشرط الطيبي الر واية صحيحة واذا صحت فلا يلتفت الى
من لا يجوز حذف الفاء بل يجوز والحديث دليل عليه (**قلت**) تقرر ان سيئويه لا يستدل بالحديث
على الأحكام الاعرابية لما شاع من نقل الحديث بالمعنى (**قوله** خير من أن تذرهم عالة يتكففون
الناس) (ع) (**قلت**) ويتكففون من تكفف السائل واستكفى اذا بسط كفه
للسؤال أو سأل الناس كفا كفاهم (ع) وفيه ترجيح حال الورثة على حال المساكين وهذا
بحسب قدر المال وكثرة الورثة وغناهم فقهرهم ثم كونه خيرا يحتمل انه باعتبار كثرة الأجر
في الآخرة ويحتمل انه خيرا للورثة باعتبار انه أحسن بحالهم وأطيب لنفس الموصى في انه يتركهم
بحالة حسنة واستدل به على ترجيح الغنى لانه جعله خيرا للموصى والورثة ولو كان بخلاف ذلك كان
شرالهم وله (**قوله** ولست تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا أجرت بها) (**قلت**) قال الطيبي هو معطوف
على ان تذر والجمع علة في النهي عن الزيادة على الثالث وكانه قال لا تفعل لانك ان مت تركت ورثتك

بسطه قال لا الثالث والثالث
كثير انك أن تذر ورثتك
أغنياء خير من أن تذرهم
عالة يتكففون الناس
ولست تنفق نفقة تبتغي بها
وجه الله الا أجرت بها

الثالث والثالث كثير) يجوز في الثالث الأول النصب على الاغراء ونحوه مما يضم فيه الفعل ويصح فيه
الرفع على الفاعلية باضمار يكفي ونحوه أو على الابتداء والخبر محذوف أو على الخبر وروى بالوجهين
(**قوله** انك أن تذر ورثتك أغنياء) (ع) ضبطناه بفتح الهمزة وهو وجه الكلام وتكون أن وما بعدها
بتقدير المصدر وهم فيه بعضهم وقال ان بالكسر وله وجه لا يبعد (ب) وعلى فتح الهمز وانه بتقدير
المصدر لم يبين ما محل المصدر من الاعراب فقيل انه في محل رفع بالابتداء أي تركت ورثتك أغنياء
خير والجمله بأسرها خبران وأما على كسر الهمزة قد كرر ان له وجهين لا يبينه وليس الاعلى انها شرطية
ومنع بعضهم أن تكون شرطية قال لانه يبقى الشرط بلا جواب ولا يصح أن يكون الخبر هو الجواب
(ب) يريد لان فيه حذف الغاء من الجمله الاسمية الواقعة جواب الشرط الطيبي الروايات صحيحة
واذا صحت فلا يلتفت الى من لا يجوز حذف الفاء بل يجوز والحديث دليل عليه (ب) تقرر ان سيئويه
لا يستدل بالحديث على الأحكام الاعرابية لما شاع من نقل الحديث بالمعنى (**قوله** ولست تنفق نفقة
الى آخره) قال الطيبي هو معطوف على أن تذر والجميع علة في النهي عن الزيادة على الثالث كأنه

أغنياء وتركهم أغنياء خبر لهم وان عشت تصدقت بما بقي من الثلث وأنفقت على عيالك فذلك خير (ع) فيه استحباب النفقة في وجوه الخير وأنه إنما يثاب على ما عمل إذا نوى وان النفقة على العيال يثاب عليها إذا قصد بها وجه الله تعالى وكذا ما يقصده الستر وأداء الحقوق وصلة الرحم وكذلك ما يفقه الانسان على نفسه يقصده إحياء نفسه ولتقوى على العبادة (قوله) حتى اللقمة نجعلها في (مرأتك) فيه أن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة فان الزوجة من ملاذ الدنيا المباحة ووضع اللقمة في فمها في العادة إنما يكون عند الملاعبة وهي أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة ومع ذلك فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنه إذا قصد بذلك وجه الله يثاب عليه وغير هذه الحالة أولى بمحصل ذلك فلذلك قال صلى الله عليه وسلم حتى اللقمة يضعها في امرأته (قوله) أخلف بعد (أصحابي) (ع) يريد بمكة (ب) وقد بين في الطريق الآخر القضية وان سعدا مرض بمكة وأنه صلى الله عليه وسلم دخل عليه يعوده فسكى فقال ما يبكيك فقال خشيت أن أموت بالارض التي هاجرت منها كمات بها سعد بن خولة فقال اللهم اشف سعدا ثلثا (ع) فقوله أخلف قاله حين خاف أن يموت بمكة وقد كان هاجر منها فخشى أن يقدح ذلك في ثواب هجرته أو قاله خشية بقاءه بعد فقول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ويتخلف هو لأجل المرض وقد قال فيما يأتي وقد كانوا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله ولهذا جاء في غير هذه الرواية يتخلف عن هجرتي ويحتمل أنه سأل عن تخلفه عن أصحابه في العمر أي يطول عمره عنهم ويدل عليه ما يأتي بعد من قوله ولعلك تتخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون واختلف هل حكم الهجرة باق بعد الفتح فيمنع المقام بمكة وتجب الهجرة وقيل إنما يمنع المقام بها في حق من هاجر لأنه صلى الله عليه وسلم أذن للمهاجر أن يقيم ثلثا وأما من لم يهاجر فلا لقوله ولا هجرة بعد الفتح وقيل إن الهجرة لم تكن واجبة إلا على أهل مكة خاصة واختلف أيضا فقيل إن موت المهاجر بمكة يحبط ثواب هجرته إذا فعل ذلك اختيارا أو بالضرورة فلا يحبط كيف كان

حتى اللقمة نجعلها في
امرأتك قال قلت يا رسول
الله أخلف بعد أصحابي قال
انك لن تتخلف فتعمل عملا
يتبغى به وجه الله إلا زددت
به درجة و رفعة

قال لا تفعل لأنك إن مت تركت ورثتك أغنياء وتركهم أغنياء خبر لهم وان عشت تصدقت بما بقي من الثلث وأنفقت على عيالك فذلك خير (ح) فيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة لأن الزوجة من ملاذ الدنيا المباحة ووضع اللقمة في فمها إنما يكون في العادة عند الملاعبة وهي أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة ومع ذلك فقد أخبر عليه الصلاة والسلام أنه إذا قصد بذلك وجه الله تعالى يثاب عليه وغير هذه الحالة أولى بمحصل ذلك فلذلك قال حتى اللقمة يضعها في امرأته (قوله) أخلف بعد أصحابي (ب) يريد بمكة (ب) وقد بين في الطريق الآخر القضية وان سعدا مرض بمكة وأنه صلى الله عليه وسلم دخل عليه يعوده فسكى فقال ما يبكيك فقال خشيت أن أموت بالارض التي هاجرت منها كمات سعد بن خولة فقال اللهم اشف سعدا ثلثا (ع) قال ذلك خشية أن يقدح ذلك في ثواب هجرته أو قاله خشية بقاءه بعد فقول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وقد كانوا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله تعالى ويحتمل أنه سأل عن تخلفه عن أصحابه في العمر أي يطول عمره ويدل عليه ما يأتي بعد من قوله ولعلك تتخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر رآخرون واختلف هل حكم الهجرة باق بعد الفتح فيمنع المقام بمكة وتجب الهجرة وقيل أنه يمنع المقام بها في حق من هاجر وأما من لم يهاجر فلا لقوله صلى الله عليه وسلم ولا هجرة بعد الفتح وقيل إن الهجرة لم تكن واجبة إلا على أهل مكة خاصة واختلف أيضا فقيل إن موت المهاجر بمكة يحبط ثواب هجرته إذا فعل ذلك اختيارا أو بالضرورة فلا (ب) الاحباط ابطال العمل لا كسب السيئات وإنما تقوله المستزلة فالمراد بالاحباط هـا اما

ثني أبو داود الحفري عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن سعد قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم على يعقوب فذكر
بمضى حديث الزهري ولم يذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم في سعد بن خولة غير أنه قال وكان يكبره أن يموت بالارض التي هاجر
منها * وحدثني زهير بن حرب ثنا الحسن بن موسى ثنا زهير ثنا سفيان بن حرب قال ثني مصعب بن سعد عن أبيه قال مرضت
فأرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت دعني أقسم مالي حيث شئت فأبي قلت فالنصف فأبي قلت فالثلث قال فسكت بعد
الثلث قال فكان بعد الثلث جائزاً * حدثني محمد بن مثنى وابن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سفيان بهذا الاسناد نحوه ولم
يذكر فكان بعد الثلث جائزاً * وحدثني القاسم بن زكريا ثنا حسين بن علي عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن مصعب بن
سعد عن أبيه قال عادني النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أوصني بمالي كله فقال لا قلت فالنصف قال لا فقلت أبا الثلث فقال نعم
والثلث كثير * وحدثنا محمد بن أبي عمر المسكن ثنا الثقي (٣٤٣) عن أيوب السخيتي عن عمرو بن سعيد عن حميد

ذكر في الامام انه كان يكبره أن يموت في الارض التي هاجر منها (قوله في سند الآخر عن حميد بن
عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد كلهم يحدثونه عن أبيه وفي الآخر عن ثلاثة من ولد سعد قالوا مرض
سعد فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده) (ع) فهذه الرواية مرسله والأولى متصلة لأن أولاد سعد لم
يلحقوا النبي صلى الله عليه وسلم منهم أحد وإنما كانوا تابعين وبذل عليه قوله في الآخر ولم يرثني الابنة
لي وذلك في حجة الوداع آخر مدته صلى الله عليه وسلم وإنما ذكر مسلم هذه الرواية المختلعة في وصله
ابن خولة فقال ابن دينار وابن مزين انه لم يهاجر البتة بل أقام بمكة حتى مات بها وذكروا ليعزى انه
هاجر وشهد بدرا وغيرهما ثم انصرف إلى مكة ومات بها وقال ابن هشام انه هاجر إلى الحبشة الهجرة
الثانية وشهد بدرا وغيرها وتوفي بمكة في حجة الوداع وقيل توفي في سنة سبع فعلى هذا وعلى ما قال
عيسى بن دينار فبؤسه من سقوط هجرته لرجوعه مختاراً إلى مكة وموته بها وقد يكون بؤسه لموته
بها ولم يكن مختاراً لانه فاتته ثواب الموت في بلد هجرته وبلد الغربة عن وطنه الذي هجره لله تعالى
وفدروى في هذا الحديث انه حلف مع سعد بن أبي وقاص رجلاً وقال له ان مات بمكة فلا تدفنه
ها حرصاً على استيفاء ثواب هجرته (قوله ثني داود الحفري) وهو بجاء مهملة ثم فاء مفتوحة حسين
وأخبره راء منسوب إلى الحفر بفتح الحاء والفاء وهي محلة بالكوفة كان أبو داود يسميها واسم أبي
داود هذا عمرو بن سعد الثقة لهذا الصالح العابد قال علي بن المديني لم أعلم أني رأيت بالكوفة أعبد من
أبي داود الحفري وقال وكيع ان كان يدفع بأحد في زماننا يعني البلاء والنوازل فبأبي داود وتوفي سنة
ثلاث وقيل ست ومائتين رحمه الله تعالى (قوله عن حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد كلهم
يحدثونه عن أبيه وفي الآخر عن ثلاثة من ولد سعد الخ) هذه الرواية مرسله والأولى متصلة لأن أولاد سعد
تابعيون (ع) وإنما ذكر مسلم هذه الرواية المختلعة في وصله وأرساله ليعين اختلاف الرواة في ذلك وهذا
دشبهه من العلل التي وعدم مسلم في خطبة كتابه أن يذكرها في مواضعها وظن ظانون أنها يوثق بها

ابن عبد الرحمن الحفري
عن ثلاثة من ولد سعد كلهم
يحدثونه عن أبيه أن النبي
صلى الله عليه وسلم دخل
على سعد يعوده بمكة فسكى
فقال ما يبيحك فقال قد
خشيت أن أموت بالارض
التي هاجرت منها كمات
سعد بن خولة فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اللهم
اشف سعداً اللهم اشف
سعداً ثلاث مرار قال
يا رسول الله ان لي مالا
كثيراً وإنما يرثني ابنتي
أفأوصي بمالي كله قال
لا قال فبالثلثين قال لا قال
فالنصف قال لا قال فالثالث
قال الثلث والثالث كثير
ان صدقتك من مالك صدقة
وان نفقتك على عيالك
صدقة وان ماتاً كل
امركك من مالك صدقة

وانك ان تدع أهلك بخير أو قال بعيش خير من ان تدعهم يتكففون الناس وقال بيده * وحدثني أبو الربيع العسكي ثنا حماد
ثنا أيوب عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الحفري عن ثلاثة من ولد سعد قالوا مرض سعد بمكة فأتاه رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعوده بنحو حديث الثقي * وحدثني محمد بن مثنى ثنا عبد الأعلى ثنا هشام عن محمد بن حميد بن عبد
الرحمن قال ثنا ثلاثة من ولد سعد بن مالك كلهم يحدثني بمثل حديث صاحبه فقال مرض سعد بمكة فأتاه النبي صلى الله
عليه وسلم يعوده بمثل حديث عمرو بن سعيد عن حميد الحفري * حدثني إبراهيم بن موسى الرازي أخبرنا عيسى يعني ان
يونس ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا ثنا وكيع ح وثنا أبو كريب ثنا ابن نمير كلهم عن هشام بن عروة عن
أبيه عن ابن عباس قال لو ان الناس

وارساله ليبين اختلاف الرواية في ذلك وهذا وشبهه من العلل التي وعدم مسلم في خطبة كتابه أن يذكرها في مواضعها وظن ظانون أنه يأتي بها مكررة وأنه توفي قبل ذكرها والصواب أنه ذكرها في تضعيف كتابه كما أوضحناه في أول هذا الشرح ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الرواية ولا في صحة الحديث لأن الحديث وصل من غير طريق حميد بن عبد الرحمن عن أولاد سعد (د) وقد قدمنا أن الحديث إذا ورد متصلا ومرة سلافاً فذهب المحققين أنه يحكم بالاتصال لانهاز زيادة عدل وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية وجوابه ما تقدم من مذهب المحققين

❖ حديث قول ابن عباس لو غضوا من الثلث إلى الرابع ❖

معناه نقصوا (ع) وأجمعوا على جواز الوصية بالثلث إلا ما ذهب إليه بعضهم من أنها بالثلث إنما هي لمن لا وارث له ❖ واختلف في النقص من الثلث فقال الأكثر هو مستحب وقيل هو واجب ❖ واختلف في القدر المستحب فمن أبي بكر أنه أوصى بالثلث قال لأن الله تعالى رضى من عباده بالثلث وعن عمر أنه أوصى بالربع واختار قوم السدس واختار قوم أن يكون دون ذلك وقال الحسن السدس وأما الخمس أو الربع وقال النخعي كانوا يكرهون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة واختار قوم العشر لقوله في بعض روايات حديث أوصى بالعشر وعن علي وابن عباس وعائشة أن من له مال قليل وورثته كثير أن ترك الوصية خير له لقوله صلى الله عليه وسلم أن تذر ورثتك أغنياء خير لك ولهم

❖ أحاديث الصدقة عن الغير حيا كان أو ميتا ❖

(قوله) أن أبي مات وترك مالا ولم يوص فهل يكفر عنه أن أصدق عنه قال نعم (ع) وأجمعوا على استحباب الصدقة عن الغير ومعنى أيكفر عنه أي من سيئاته ومعنى انتفاع المتصدق عنه بما لم ينوئه أن المتصدق وبه أجره فيه وقيل قد يوجب الإنسان بما لم يكتسبه ولم ينوئه كما يوجب غيره له ولم ينوئه ويكون مخصوصا لموم قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (قوله) في الآخر اختلفت نفسها (ع)

فردة وأنه توفي قبل ذكرها والصواب أنه ذكرها في تضعيف كتابه كما أوضحناه في أول هذا الشرح ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الرواية ولا في صحة الحديث لأن الحديث وصل من غير طريق حميد بن عبد الرحمن عن أولاد سعد (ح) وقد قدمنا أن الحديث إذا ورد متصلا ومرة سلافاً فذهب المحققين أنه يحكم بالاتصال لانها زيادة عدل وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية وجوابه ما تقدم من مذهب المحققين (قوله) غضوا من الثلث إلى الرابع بالعين والضاد المجتمعتين أي نقصوا واختلف في النقص من الثلث فقال الأكثر هو مستحب وقيل هو واجب ثم اختلف في القدر المستحب فمن أبي بكر رضى الله عنه أنه أوصى بالثلث وعن عمر رضى الله عنه أنه أوصى بالربع واختار قوم السدس واختار قوم العشر وعن علي وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم أن من له مال قليل وورثته كثير أن ترك الوصية خير له لقوله صلى الله عليه وسلم أن تذر ورثتك أغنياء

❖ باب الصدقة على الغير ❖

(قوله) فهل يكفر عنه أن أصدق عنه (أي من سيئاته) وهذا مخصوص لموم وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (قوله) اختلفت نفسها (روى بضم السين مفعولا للمال يسم فاعله وبفتحها معولا لثانيا ومعناه ماتت بخاة

غضوا من الثلث إلى الرابع فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثلث والثلث كثير وفي حديث وكيع كبير أو كثير * حدثنا يحيى بن أبوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أن أبي مات وترك مالا ولم يوص فهل يكفر عنه أن أصدق عنه قال نعم * حدثنا هير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أن أمي اختلفت نفسها وإني أطنها لو تسكلمت

روينا بضم السين مفعولاً مفعولاً بضم فاعله وبضمها مفعولاً ثانياً ومعناه ماتت فجأة (قوله) اظنوا
تكلمت تصدقت (ع) ظن ذلك اما الماعلم من حرصها على الخير والماعلم من قصد هادئها في الوصية
وبدل عليه ما في الآخر من انها لما قيل لها اوصي قالت انما المال مال سعد فتوفيت قبل قدوم سعد
فادنه صلى الله عليه وسلم في الصدقة عنها بدل على جوازها ولا خلاف في استحبابها للوارث وقال
الشافعي يجب على الوارث اخراج ما فرط فيه موروثه من الواجبات من رأس ماله (قوله) في الرواية
الأخرى قلها أجران تصدقت عنها (ع) ان صحت هذه الرواية فمعناها صحيح أى لى أجر فى فعلى ذلك
أهبه لها فتنتفع به ويكون لها هي أجر أيضاً ويكون فهل لى أجر فى سعي فيه وهبتى ذلك لها مع أنه
مالى ﴿قلت﴾ الأظهر هذا الثانى وهو أن يكون لها أجر الصدقة ويكون له هو أجر ثنائى في سعيه
فى ذلك (ع) وفيه ان ثواب عمى الابوين من صلاة أو صيام لا يباية فيه لانه نص على المال وبقي غيره
﴿قلت﴾ وانظر ثواب الايقافات على من يقرأ القرآن لمن يكون ثواب القراءة على ما جاء ان الحرف
بعشر حسنة لمن يكون العشر هل للقارئ أو للخبس ﴿وكان شيخنا أبو عبد الله يقول هما شريكان
فى ذلك ولا يبطل ثواب القارئ لكونه يقرأ بأجرة وهما فى ذلك بمنزلة رجل استأجره قوم على أن
يؤمهم فان فضل الجماعة مشترك بين الجميع وأظنه كان يقول قبل هذا ان العشر للقارئ وللخبس
ثواب الاعانة على الخير وقد تكلمنا على ذلك وعلى انتقال ثواب الاعمال فى غير هذا الموضع من كتاب
الجنائز ومن كتاب الصوم ومن كتاب الحج

﴿حدث اذا مات المرء انقطع عمله الا من ثلاث﴾

(ع) العمل ينقطع بالموت ولكن هذه الثلاث لما كان هو السبب فى اكتسابها كان له ثوابها (قوله)
صدقة جارية (ع) يدوم ثوابها مدة دوامها وبديل على جواز الخبس لان بقاء الصدقة بعد الموت انما
يكون بالخبس ومنعه الكوفيون (قوله) أو علم ينتفع به (ع) الانتفاع بعلمه بعده يكون يشتمل
بعمله عنه أو بإيداعه التأليف ﴿قلت﴾ وشرط الجميع فى ذلك النية وكان شيخنا أبو عبد الله يقول انما

(قوله) قلها أجران تصدقت عنها (ع) ان صحت هذه الرواية فمعناها صحيح أى لى أجر فى فعلى ذلك
أهبه لها فتنتفع به ويكون لها هي أجر أيضاً ويكون فهل لى أجر فى سعي فيه وهبتى ذلك لها
مع أنه مالى (ب) الاظهر هذا الثانى وهو أن يكون لها أجر الصدقة ويكون له هو أجر ثنائى في سعيه
ذلك وانظر ثواب الايقافات على من يقرأ القرآن لمن يكون ثواب القراءة على ما جاء ان الحرف
بعشر حسنة لمن تكون العشر هل للقارئ أو للخبس فكان شيخنا أبو عبد الله يقول هما
شريكان فى ذلك ولا يبطل ثواب القارئ لكونه يقرأ بأجرة وهما فى ذلك بمنزلة رجل استأجره
قوم أن يؤمهم فان فضل الجماعة مشترك بين الجميع وأظنه كان يقول قبل هذا ان العشر
للقارئ وللخبس ثواب الاعانة على الخير

﴿باب اذا مات المرء انقطع عمله الا من ثلاث﴾

﴿ش﴾ هذه الثلاث لم تنقطع لانه السبب فى اكتسابها (قوله) صدقة جارية) يدل على جواز
التعديس ومنعه الكوفيون (قوله) أو علم ينتفع به (ع) يكون يشتمل بعمله عنه أو بإيداعه
التأليف (ب) وشرط الجميع فى ذلك النية وكان شيخنا أبو عبد الله يقول انما تدخل التأليف فى
ذلك اذا اشتملت على فائدة زائدة والا فلاك تحصيل لا كذا معنى بالفائدة الزائدة على ما فى الكتب

تصدق فى أجران تصدق
عنها قال نعم ﴿حدثنا محمد
ابن عبد الله بن نعيم ثنا محمد
ابن بشر ثنا هشام بن أبيه
عن عائشة ان رجلاً أتى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله ان أبى
اقتلت نفسه ولم توص
وأظن اني تكلمت تصدقت
أظن ان تصدقت عنها
قال نعم ﴿حدثنا أبو
كريب ثنا أبو أسامة وثنا
الحكم بن موسى ثنا شعيب
ابن اسحق وثنا أمية
ابن بسطام ثنا يزيد بن
ابن زريع ثنا روح
وهو ابن القاسم وثنا أبو
بكر بن أبي شيبة ثنا جعفر
ابن عون كلهم عن هشام
ابن عروة بهذا الاسناد أما
أبو أسامة وروح فى
حديثهما فهل لى أجر كما قال
يحيى بن سعيد وأما شعيب
وجعفر فى حديثهما أفهما
أجر كرواية ابن بشر
﴿حدثنا يحيى بن أيوب
رقية بن يعنى ابن سعيد وابن
حجر قالوا ثنا اسمعيل هو
ابن جعفر عن العلاء عن
أبيه عن أبي هريرة ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا مات الانسان
انقطع عنه عمله الا من ثلاثة
الا من صدقة جارية أو علم
ينتفع به

تدخل التأليف في ذلك إذا اشغلت على فوائد زائدة والافند لك تحسير للكاغد ويعنى بالعائدة الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه وأما إذا لم يشغل التأليف الا على نقل من في الكتب المتقدمة فهو الذي قال فيه انه تحسير للكاغد ومكدا كان يقول في حضور مجالس التدريس وانه اذا لم يكن في مجلس الدرس التقاط زائدة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حصلت له معرفة الاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع لنفسه ويلزم النظر وضمن ذلك في أبيات نظمها وهي قوله

إذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة * وتقرير إيضاح لمشكل صورة
وعز وغريب القل أو حل مقفل * أو اشكال أبدته نتيجة فكرة
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد * ولا تترك فالترك أقم خلة
وكنت قلت في جواب أبياته هذه

قسما بمن أولاك أرفع رتبة * وزان بك الدنيا بأكمل زينة
لمجلسك الاعلا الكميل بكلها * على حسن ماعنها المجالس حلت
فابقاك من رقاك للخلق رحمة * ولدين سيفاً قاطعاً كل بدعة

واني في قسمي هذا البار ولقد كنت أقيد من زوائد الفائه وفوائد ابداه على الدول الخمس التي كانت تقرأ بمجلسه من التفسير والحديث والدول الثلاثة التي من التهذيب نحو الورقين كل يوم مما ليس في كتاب والله المسؤول أن يقدر روحه فلقد كان الغاية وشاهد ذلك ما اشغلت عليه نأليغه من ذلك وناهيك بمختصره في الفقه الذي ما وضع في الاسلام مثله لضبطه فيه المذهب مسائل وأقوالا مع

السابقة عليه وأما إذا لم يشغل التأليف الا على نقل ما في الكتب المتقدمة فهو الذي قال فيه انه تحسير للكاغد وهكذا كان يقول في حضور مجالس التدريس وأنه اذا لم يكن في مجالس الدرس التقاط زائدة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حصلت له معرفة بالاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع بنفسه ويلزم النظر وضمن ذلك في أبيات نظمها وهي قوله

إذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة * بتقرير إيضاح لمشكل صورة
وعز وغريب النقل أو حل مقفل * أو اشكال أبدته نتيجة فكرة
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد * ولا تترك فالترك أقم خلة
وكنت قلت في جواب أبياته هذه

قسما بمن أولاك أرفع رتبة * وزان بك الدنيا بأكمل زينة
لمجلسك الاعلى الكميل بكلها * على حسن ماعنها المجالس حلت
فابقاك من رقاك للخلق رحمة * ولدين سيفاً قاطعاً كل بدعة

واني في قسمي هذا البار فلقد كنت أقيد من زوائد الفائه وفوائد ابداه على الدول الخمس التي كانت تقرأ بمجلسه وهي التفسير والحديث والدول الثلاثة من التهذيب نحو الورقين كل يوم مما ليس في كتاب فالله المسؤول أن يقدر روحه فلقد كان الغاية وشاهد ذلك ما اشغلت عليه نأليغه من ذلك وناهيك بمختصره في الفقه الذي ما وضع في الاسلام مثله لضبطه فيه المذهب مسائل وأقوالا مع الزيادات المكملية والتنبيه على المواضع المشككة وتعيين الحقائق الشرعية

الزيادة المسكولة والتنبية على المواضع المشككة وتعرف الحقائق الشرعية (قوله أو ولد صالح يدعو له) * قلت * كان الولد من عمله لحديث ولد الرجل من كسبه فاستثناء الثلاث على هذا متصل لا منقطع وانظر حديث من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها هل يرجع ذلك الى احدى الثلاث أولا يرجع ويكون العدد لا مفهوم له

﴿ كتاب الحبس ﴾

﴿ قلت ﴾ الحبس يطلق مصدرا واسما فهو مصدر اعطاء منفعة الشيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك ربه فاعطاء المنفعة يخرج اعطاء الرقاب ومدة وجوده يخرج العارية والعمرى وبقوله لازما بقاؤه في ملك الحبس يخرج العبد المخدم حياة نفسه مدة قبل موت سيده لانه في هذه الصورة لم يبق في ملك السيد وهو اسما ما اعطيت منفعة الى آخر الحد وصرح الباجي بان الحبس باق على ملك الحبس وهو لازم قولهم ان الحبس يزكى على ملك الحبس حيث يضم غلته الى غلة ما بيده وما وقع للخمي من قوله في آخر كتاب الشفعة الحبس يسقط ملك الحبس غلط (قوله أصاب عمر أرضا) كانت هذه الارض تسمى ثغابا للثاء المثناة والميم الساكنة والغين المعجمة (ع) ومعنى أصابها صارت له بالقسم لان خير فتحت عنوة وقسمت أرضها وتقدم ما في ذلك ويأتي في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله يستأمره) * قلت * فيه مشاورة أهل الفضل في الأمور وطرق الخير وما كان عليه السلف والصالحون من اخراج النفس لله امتثال لقوله سبحانه لن تناووا الآية (قوله ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها) * قلت * قال تقي الدين يحتمل قوله وتصدقت بها أن يرجع الى الاصول المحبسة ويتعلق بذلك الكلام في الصيغة التي يكون بها الحبس التي أحصيتها لفظ الصدقة ويحتمل انه راجع الى الثمرة على حذف مضاف ويبقى لفظ الصدقة على إطلاقه * قلت * فعلى الاول يكون قرنا في الصيغة بين لفظ الصدقة ولفظ الحبس وعلى الثاني فالمضاف المحذوف هو لفظ الثمرى وتصدقت بثمرها وعلى هذا فالذي ينال من الأصل لم يقع فيه تحبيس ويضبط حبست بالتخفيف والمفرع في هذا البحث عن هذه الارض كيف (قوله أو ولد صالح يدعو له) (ب) كان الولد من عمله لحديث ولد الرجل من كسبه فاستثناء الثلاث على هذا متصل وانظر حديث من سن سنة حسنة هل يرجع الى احدى الثلاث أولا يرجع ويكون العدد لا مفهوم له

﴿ كتاب الحبس ﴾

﴿ ش ﴾ (ب) يطلق مصدرا واسما فهو مصدر اعطاء منفعة الشيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك الحبس فاعطاء المنفعة يخرج اعطاء الرقاب ومدة وجوده يخرج العارية والعمرى وبقوله لازما بقاؤه في ملك الحبس يخرج العبد المخدم حياة نفسه بموت سيده لانه في هذه الصورة لم يبق في ملك السيد وهو اسما ما اعطيت منفعة الى آخر الحد وصرح الباجي ببقاء الحبس على ملك الحبس وهو لازم قولهم ان الحبس يزكى على ملك الحبس بحيث يضم غلته الى غلة ما بيده وما وقع للخمي من قوله في آخر كتاب الشفعة الحبس يسقط ملك الحبس غلط (قوله أصاب عمر أرضا) (ح) كانت هذه الارض تسمى ثغابا للثاء المثناة والميم الساكنة والغين المعجمة (ط) ومعنى أصابها صارت له بالقسم لان خير فتحت عنوة وقسمت أرضها (قوله هو أنفس) معناه أجود وانفيس الجيد وقد نفس بفتح النون وضم الفاء نفاسة (قوله حبست أصلها وتصدقت بها) قال تقي الدين يحتمل قوله

أو ولد صالح يدعو له
* حدثنا يحيى بن
يحيى التميمي أخبرنا
سليم بن أخضر عن ابن
عون عن نافع عن ابن عمر
قال أصاب عمر أرضا بخير
فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم يستأمره فيها فقال
يا رسول الله انى أصبت
أرضا بخير لم أصب مالا قط
هو أنفس عندى منه فما
تأمرنى به قال ان شئت
حبست أصلها وتصدقت
بها

اتفق فيها وما اتفق فيها من أحد الأمرين (ع) الحبس عندنا جائز في العقار خلافا لمن منع ذلك ولنا عليه
هذا الحديث وموافقه لنا على صحة تحبيس القناطر والمساجد والسقايات والمقابر ﴿قلت﴾
قال ابن العربي غلط أبو حنيفة فنع الحبس ورأى أنه قاطع للبراهين الذي أحكم الله وقدر عليه الحق
بوجهين أحدهما قول مالك لصاحبه أبي يوسف حين أنكر الحبس هذه أحباس رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأحباس أصحابه بالمدينة والثاني مناقضته لاجازته ما تقدم من أحباس القناطر والمساجد
(م) وإذا حبس العقار على مجهول كالمساكين لم يختلف في أنه لا يرجع إلى الحبس لأن المساكين
لا تنقطع فيسودم بدوامهم وكذلك الحبس الملقب في قوله حبس عليك وعلى عقبك فإنه لا يرجع إلى
الحبس إذا انقضى العقب لأنه لم يعلق الحبس للعقب والعقب قد لا ينقطع فذلك يدل على أنه أراد
إزالة ملكه وإن كان الحبس على معين غير معقب انقضى ذلك المعين فاختلف عندنا فقييل يرجع
الحبس إلى ملك محبسه إذا لا لامة تدل على قصد الحبس التأييد وإزالة الملك غير أن الأصل أن الإنسان
لا يخرج عن ملكه الأعلى الصفة التي أخرجها عليها وقيل لا يرجع لأن لفظ الحبس دال على قصده
إزالة الملك * وإذا قلنا أنه لا يرجع إلى ملك الحبس فإنه يرجع إلى أقرب الناس بالمجاس ومات
والأصل الذي يدور عليه اختلاف الروايات في هذا الأصل أن الصيغة الصادرة من الحبس إن كانت
نصا في إزالة ملكه بوضع لغة أو عرف استعمال أو دالة على القصد إلى بقاء الملك أو محقة للوجهين فإن
كانت نصا في أحدهما حكم بموجب الصوصية وإن كانت محقة للوجهين وأشكل روجع الحبس
في تفسيره إن كان حيا فافسر به قبل منه وإن مات قبل أن يفسر فالنظر عندى أن لا يلزمه الأقل
ما يقتضيه قوله لأن الاملاك لا تنخرج بالشك وعلى هذا الأصل يدور جميع ما وقع في الروايات
﴿قلت﴾ للحبس أربعة أركان الصيغة والحبس والحبس عليه وما يقع فيه التحبيس فاما الصيغة فلا
يشترط فيها لفظ معين بل كل ما يدل على معنى الحبس من قول أو فعل ينفع به الحبس فمن بنى مسجدا
وأذن في الصلاة فيه أذنا عاملا بقيد فرض ولا تغل ولا لشخص معين ولا زمانا معين كشهرك أو سنة
جميع ذلك كالتصريح في دلالة على الوقف والألفاظ المستعملة في التحبيس ثلاثة الوقف والحبس
والصدقة نأما الوقف فقييل أنه أصرح ألفاظ الباب في الدلالة على التأييد فلا يعتقر إلى ضمنية كما
يعتقر البها غيره وقيل أنه بمنزلة غيره لا بد من ضمنية قول أو جهة وألفظ الحبس والصدقة فعلا وانهما
لا يدلان على التأييد بمجرد ما يدل لا بد من ضمنية ما قيد في الكلام كقوله حبسا لا يباع ولا يوهب أو
شبه ذلك من الألفاظ أو يجمع بين الالطين مما كما وقع في الروايات أن يقول حبس صدقة أو تكون
تلك الضمنية في جهة الحبس كقوله حبس على المساكين أو المجاهدين أو طلبة العلم وجه ذلك
ما تقدم للإمام من أن المساكين لا تنقطع فإن انعدمت القيود اللفظية والجهات في حمله على التأييد
روايتان

﴿فصل﴾ وان لم يتأبد في الصور التي لا يتأبد فيها فهي تجري مجرى العمرى يرجع بعد انقراض
الحبس عليه ملكا للحبس أو لورثته يوم مات وإذا تأبد في الصور الذي يتأبد فيها وانقضى الحبس
عليهم وقلنا لا يرجع إلى ملك الحبس فإنه يرجع إلى عصمة الحبس وقال في رواية أشهب أحب إلى أن

وتصدقت بها أن يرجع إلى الأصول المحبسة ويتعلق بذلك الكلام في الصيغة التي يكون بها التحبيس
التي أحصيناها لفظ الصدقة ويحتمل أنه راجع إلى الثمرة على حذف مضاف ويبقى لفظ الصدقة على
إطلاقه (ع) الحبس عندنا جائز في العقار خلافا لمن منع ذلك (ب) قال ابن العربي غلط أبو حنيفة

ترجع صدقة على المساكين وأهل الحاجة وعلى المشهور في أنه يرجع إلى عصمة الحبس فالمشهور اختصاصه بالفقراء منهم دون الأغنياء وقيل يدخل الأغنياء في السكنى دون الغلة فإن لم يكن في العصمة فقراء أعطى للأغنياء واختلف إذا كانوا فقراء وأخذوا ما يكفيهم وبقيت بقية فقيل تعاد عليهم وقيل تعطى لا بعد منهم ويدخل في مرجع الحبس من النساء من لو كانت ذكرا عصبة فلا تدخل الزوجة ولا الجدة للام ولا الأخوة للام إذا لم يكن بينهم نسب غير ماد كرهان كانت هناك مشاركة في سبب دخلن لانهن على ذلك التقدير لو كن ذكورا عصبن وتدخل الأم والأخوات الشقائق وأولاد وبنات الأخ فإن انفردت بنت أخذت الجميع وإن كان معها غيرها وضاق الربع عن الكفاية ترجحت عن غيرها لقرنها وقيل لا تدخل النساء في المرجع وعلى ما تقدم من أنهن يدخلن على الصفة المذكورة فقال في كتاب محمد الذكرو والاثني فيه سواء وإن شرط الحبس للذكور مثل حظ الأنثيين لأن المرجع ليس فيه شرط (ع) وعندنا في المذهب اضطراب في تحييس الحيوان ﴿قلت﴾ تقدم أن الحبس أركاناً أربعة أحدها الصيغة وتقدم الكلام عليها وهذا الفرع والذي قبله من كلام الامام في الشيء الحبس وتقدم أنه العقار * واختلف في العروض والحيوان وفيها طريقان فهم من يحكي في الجمع روايتين ومنهم من يجرد الخيل من الخلاف ومنهم من لا يخص السكرانة بالرقيق ولا يصح تحييس طعام لانه لا ينفع به الا بتلاف عينه وإنما يكون الوقف فيما ينفع به مع بقاء عينه وما وقع في المدونة من وقف الدنانير فعناهم عندهم أنها وقعت للعرض لأن ما يما يتزل منزلة عينها * ابن عبد السلام وكذلك ينبغي أن يكون الطعام

﴿فصل﴾ وأما الحبس فهو كل من يصح تبرعه وقبوله منه فلا يصح من المحجور والسفيه ولا مديان أحاط الدين بماله ولا من كافر في القربات الدينية لما في سماع ابن القاسم أن حبس الذي دار على مسجده ردت وروى مثله معن بن موسى في نصرانية بعثت بدنانير للسكرانة ترد إليها ويصح من الامام وهو نص سماع محمد بن خالد عن ابن القاسم قال فيه وللإمام أن يحبس الخيل في الجهاد وكانت وقعة فحبس الامام بمونس بعض ربيع بيت المال على بناء سورها وشهد في ذلك التحييس شيخنا أبو عبد الله بن عرفة وامتنع بعض المفتين وأظنه الشيخ أنا القاسم الغبريني من الشهادة في ذلك ظنا منه أنه لا يجوز قال شيخنا أبو عبد الله بن عرفة فأوقفته على سماع محمد بن خالد فرجع وشهد معنا

﴿فصل﴾ وأما الحبس عليه فهو ما جاز صرف منفعة الحبس له أو فيه ويجوز على من سيول والمشهور صحته على الحمل * ابن الهندي ومنعه بعضهم والروايات واضحة بصحته على من سيول وبها أخرج الجمهور على جوازه على الحمل ويصح على الذي قياسا على جواز صلته وقد وصلت أسماء بنت أبي بكر أنها وهي كافرة ولا يجوز على كنيسة ولا في شراء حجر ولا على وارث في مرض الموت لأن المرض يمنع من التبرع للوارث مطلقا ولا جنبي بما زاد على الثلث

﴿فصل﴾ ثم الحبس عليه أن كان غير معين كالسكينة والمجاهدين لم يشترط قبوله الحبس لتعذر حصوله وكذلك أن كان معيناً ليس له أهلية القبول كالصغير والسفيه * ابن عبد السلام وينبغي أن يقدم من يقبل عنهم كالحبسة والصدقة وحيث اشترط القبول فرد من له الرد فقيل يصرف لغيره ممن يصرفه في مثل ما حبسه فيه وقيل يرجع ما كاله ولا بن أبي زيد فيمن أخرج كسرة لسائل فلم

فزع الحبس ورأى أنه قاطع للبراث الذي أحكم الله تعالى وقد غلبه الحق بوجهين أحدهما قول مالك لصاحبه أبي يوسف حين أنكر الحبس هذه أحباس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحباس أصحابه

يقبلها قال يصرفها غيره

﴿فصل﴾ وشرط الحبس الخوز لانه أحد أنواع العطية والعطية شرطها الخوز وتقدم في كتاب الهبة أن الخوز حسي وحكمي وتقدم تفسير كل واحد منهما وكذلك هو في الحبس وشرط الحبس منه أن يكون قبل موت الحبس وقبل فلسه ومريض مونه وشرط حصوله أن تعين اليئنة حيازة ما يمكن معاينته ولا يكفي الاقرار به لان المنازع فيه الورثة أو الغرماء فلوا كتنى بذلك لزم قبول اقرار الانسان على غيره وهو باطل اجاعا (**قوله** فتصدق عمر في الفقراء وفي القريب وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف) (ط) المراد بالقرى قري عمر ويبعد أن يريد قري النبي صلى الله عليه وسلم لانها صدقة والصدقة محرمة عليهم **﴿قلت﴾** ظاهره انه عيها هذه المصارف والأصل أنه مهما عين الواقف مصرفا لمسجد أو مدرسة أو أهل مذهب اتبع وان لم يعين نسيانا أو جهل الشهود أن يذكره اتبع العرف فان لم يكن عرف في الفقراء وفي المدونة ومن قال داري حبس ولم يزد فهي الفقراء الآن يرى لذلك وجه تصرف فيه مثل أن يكون موضع رباط كالاسكندرية وجعل ما يحبس الناس فيها في السبيل فيجهد في ذلك الامام * ولما ذكر اللخمي قول مالك هذا قال وقول ربيعة يسكنها الولد والقرابة والرحم أحسن لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة اجعلها في الأقربين * ولو قال الحبس هي حبس في سبيل الله فان نوى شيئا صرف اليه وان لم ينو شيئا فلهالك في المدونة يجعلها في الغزو * اللخمي وقال أشهب القياس في أي سبيل الخير صرفها جاز ولا بن كنانة في المجموعة من حبس دارا في سبيل الله ليسكنها المجاهدون والمرابطون ومن مات منهم لم يخرج زوجته حتى تم لعدة ويخرج منها من ليس بمجاهد ولا مرابط وصغار ولد الميت * اللخمي هذا اذا كانت للسكنى وان كانت للغة صرف كراؤها على أهل الغزو وهذا ان كان في موضع غزو وان لم تكن في موضع غزو وشأنهم أن يبعثوا الى أهل الغزو وفدار الغلة والسكنى سواء تبعت غلتها الى أهل الغزو وان لم يكن الشأن البعث سكنها الفقراء ان كانت للسكنى وفرف كرها على الفقراء ان كانت للغة وان جعلت غلتها في اصلاح المساجد والقناطر وغير ذلك جاز (**قوله** لاجتاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا) (ط) هذا رفع للخرج عن العامل في تلك الصدقة أن يأكل منها حتى لو شرط الحبس أن لا يأكل منها لم يقع شرعا أن يأكل منها ولكن بالمعروف أي يأكل القدر الذي يدفع الحاجة ويرد الشهوة وجرت به العادة غيرا كل سرف ولا نهمة وقيل مراده بذلك أن يأكل بقدر عمله وهو بعيد (ع) ان شرط الحبس ذلك في أصل الحبس صح

قال فتصدق بها عمراته
لا يباع أصلها ولا تباع
ولا تورث ولا توهب قال
فتصدق عمر في الفقراء وفي
القريب وفي الرقاب وفي
سبيل الله وابن السبيل
والضيف لاجتاح على من
وليها أن يأكل منها
بالمعروف أو يطعم صديقا
غير معقول فيه قال فحدث
بهذا الحديث محمدا فلما
بلغت هذا المكان غير

بالمدينة والثاني مناقضته لاجازة ما تقدم من احباس المساجد والقناطر (**قوله** لاجتاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا) (ط) هذا رفع للخرج عن العامل في تلك الصدقة أن يأكل منها حتى لو شرط الحبس أن لا يأكل منها لم يقع شرعا أن يأكل منها ولكن بالمعروف أي يأكل القدر الذي يدفع الحاجة ويرد الشهوة وجرت به العادة غيرا كل سرف ولا نهمة وقيل مراده بذلك أن يأكل بقدر عمله وهو بعيد (ع) ان شرط الحبس ذلك في أصل الحبس صح

بالمدينة والثاني مناقضته لاجازة ما تقدم من احباس المساجد والقناطر (**قوله** لاجتاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا) (ط) هذا رفع للخرج عن العامل في تلك الصدقة أن يأكل منها حتى لو شرط الحبس أن لا يأكل منها لم يقع شرعا أن يأكل منها ولكن بالمعروف أي يأكل القدر الذي يدفع الحاجة ويرد الشهوة وجرت به العادة غيرا كل سرف ولا نهمة وقيل مراده بذلك أن يأكل بقدر عمله وهو بعيد (ع) ان شرط الحبس ذلك في أصل الحبس صح

بالمدينة والثاني مناقضته لاجازة ما تقدم من احباس المساجد والقناطر (**قوله** لاجتاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا) (ط) هذا رفع للخرج عن العامل في تلك الصدقة أن يأكل منها حتى لو شرط الحبس أن لا يأكل منها لم يقع شرعا أن يأكل منها ولكن بالمعروف أي يأكل القدر الذي يدفع الحاجة ويرد الشهوة وجرت به العادة غيرا كل سرف ولا نهمة وقيل مراده بذلك أن يأكل بقدر عمله وهو بعيد (ع) ان شرط الحبس ذلك في أصل الحبس صح

متمول فيه قال محمد غير

متأهل مالا قال ابن عسرون
وأبناؤي من قرأ هذا
الكتاب أن فيه غير متأهل
مالا * حدثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة ثنا ابن أبي
زائدة ح وثنا إسحاق أخبرنا
أزهر السمان ح وثنا
محمد بن مثنى ثنا ابن أبي
عدي كاهم عن ابن عسرون
بهذا الاسناد مثله غير أن
حديث ابن أبي زائدة
وأزهر انتهى عند قوله
أو يطعم صدقة غير مقول
فيه ولم يذكر ما بعده
وحديث ابن أبي عدي فيه
ما ذكرنا من قوله لم يحدث
بهذا الحديث محمد إلى
آخره * وحدثنا إسحاق بن
إبراهيم ثنا أبو داود
الحفري عمر بن سعد عن
سفيان عن ابن عسرون عن
نافع عن ابن عمر عن عمر
قال أصبت أرضا من أرض
خبيبر فأتيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقلت
أصبت أرضا لم أصب مالا
أحب إلى ولا أنفس عندي
منها وساق الحديث بمثل
حديثهم ولم يذكر حدثت
محمد أو ما بعده * حدثنا
يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا
عبد الرحمن بن مهند عن
مالك بن مغول عن طلحة
ابن مصرف قال سألت
عبد الله بن أبي أوفى هل
أوصى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال لا قلت فلم
كتب على المسلمين الوصية

ولعل حكم الصديق معلوم مبلغه فيباح له قدر ما جرت به العادة وإن لم يشترط وكان الحبس على
المساكين ومن وليها منهم فإنه لا يحرم عليه مالا يحرم على أحدهم وإن كان غنيا واضطر إلى قيامه عليهم
بهذا المقدار على جهة الإجارة ويكون ما يأخذ معلوما صح ذلك وليست بأعظم من الزكاة التي جعل
الله فيها حقًا للعاملين وإن كانوا أغنياء وتقييده بقوله بالمعروف يشير إلى ما قلناه من الرجوع إلى العادة
في ذلك * قلت * قال ابن قنوح للماضي أن يقدم من ينظر في الاحساس ولا ينزل بموته ويرتفع
برفعه من ولي بعده وله أن يجعل لمن قدم في النظر رزقا معلوما في كل شهر باجتهاده في قدر ذلك وقد
فعله الأئمة * ابن عطية ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف * وقال المشاور وابن زرب لا يكون أجره
في ذلك لامن بيت المال وإن أخذه من الحبس أخذ منه ورجع بأجرته في بيت المال وإن لم يعط منها
فأجره عند الله وإنما لم يأخذ من الحبس لأنها تغيير للوصايا * ابن عات وخالفهما في ذلك عبد الحق
* ابن عطية وقال ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف (قوله أو يطعم صدقة) (ط) المراد صديق العامل
وبعد أن يعني صديق الحبس (م) فيه جواز التمسيس على الأغنياء وجواز كل القيم على الحبس
منه وإن جيع ذلك إنما يكون بالمعروف وكافي مال اليتيم (قوله غير متأهل) (ع) أي غير جامع وكل
شيء له أصل قديم فهو متأهل ومنه محمد مؤئل أي قديم الأصل وأنه الشيء أصله

﴿ أحاديث وصية النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

(قوله هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا) (ع) يمرض ما يأتي من أنه أوصى بالثلاث
وبعترته وبصدقة أرضه والجواب أنه إنما يعني الوصية بالخلافة التي تعنيها الشيعة وهو الذي
أنكرت عائشة في الآخر بقولها متى أوصى وإن كان السؤال عن الوصية بالمال فإنه لم يوص بشيء
فيه ووصيته بكتاب الله وعترته وليس بمال وكذلك وصيته بصدقة أرضه فإنها ليست بصدقة ولا وصية
حقيقية بل على حكم التركة وإنما أخرجها صدقة بحكم الله بقوله لا نورث ما تركناه صدقة ولأنه صلى الله
عليه وسلم لم يكن له شيء يوصي فيه (قوله فلم كتب على المسلمين الوصية) (م) رأى السائل أن الأمة
مساوية له في الأحكام والرجوع إلى فعله ويعني بكتب الوصية على المسلمين في قوله كتب عليكم

العامل وبعد أن يعني صديق الحبس (قوله غير متأهل) مالا معناه غير جامع وكل شيء له أصل قديم
أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤئل

﴿ باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله عن طلحة بن مصرف) هو بضم الميم وفتح الصاد وكسر الراء المشددة وفتح الراء
والصواب المشهور ركسرها (قوله هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا) (ع) يمرض
ما يأتي من أنه أوصى بالثلاث وبعترته وبصدقة أرضه والجواب أنه إنما يعني الوصية بالخلافة التي تعنيها
الشيعة وهو الذي أنكرت عائشة في الآخر بقولها متى أوصى وإن كان السؤال عن الوصية بالمال
فإنه لم يوص بشيء فيه ووصيته بكتاب الله وبعترته ليس بمال وكذا وصيته بصدقة أرضه فإنها ليست
وصية حقيقية بل على حكم التركة وإنما أخرجها صدقة بحكم الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم
لا نورث ما تركناه صدقة ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن له شيء يوصي فيه (قوله فلم كتب على
المسلمين الوصية) (م) رأى السائل أن الأمة مساوية له في الأحكام والرجوع إلى فعله ويعني بكتب
الوصية في قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الآية وظن أنها لم تنسخ أو يكون رأى

أولهم أبو الوصية قال أوصى بكتاب الله عز وجل * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع قال فكيف أمر الناس بالوصية
عن مالك بن مغول بهذا الاسناد مثله غيران في حديث (٣٥٢) وكيع

وفي حديث ابن عمر قلت
كف كتب على المسلمين
الوصية * حدثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة ثنا عبد الله
ابن عمر وأبو معاوية عن
الاعمش ح وثنا محمد بن
عبد الله بن عمر ثنا أبي
وأبو معاوية قالنا الاعمش
عن أبي وائل عن مسروق
عن عائشة رضى الله عنها
قالت ما ترك رسول الله
صلى الله عليه وسلم دينارا
ولا درهما ولا شاة ولا بعيرا
ولا أوصى بشئ * وحدثننا
زهير بن حرب وعثمان بن
أبي شيبة وأبو بكر بن ابراهيم
كلهم عن جرير ح وثنا على
ابن خشرم أخبرنا عيسى
وهو ابن يونس جميعا عن
الاعمش بهذا الاسناد مثله
* وحدثننا يحيى بن يحيى
وأبو بكر بن أبي شيبة
واللفظ ليحيى أخبرنا
اسماعيل بن علية عن ابن
عزير عن ابراهيم عن
الاسود بن يزيد قال
ذكروا عند عائشة ان
عليها كان وصيا فقالت
متى أوصى اليه فقد كنت
مسندته الى صدرى أو قالت
حجرى فدعا بالطست
فلقد انخنت في حجرى
وما شعرت انه مات ففى

إذا حضر أحدكم الموت الآية وظن انها لم تنسخ أو يكون رأى رأى داود في وجوب الوصية
* قلت * تأمل كلام الامام فانه يعطى أن الذى استبعد طلحة انما هو وجوب الوصية على المسلمين
مع انه صلى الله عليه وسلم لم يوص وكانه حصر دليل الوجوب فى العقل ويحتمل أن الذى استبعد انما
هو عدم وصيته مع كونها واجبة على المسلمين وهو أحد المسلمين لا يسمع قوله فيما تقدم ماحق امرى
مسلم بيت ليلتين الحديث (قوله أوصى بكتاب الله) * قلت * يحسن الجواب به على كل واحد من
الاستبعادين اما على الاول فكأنه يقول وان انحصر دليل الوجوب فى العقل فهو قد فعل وأوصى
بكتاب الله أى بالقيام به وأما الثانى فكأنه يقول وان كانت واجبة على المسلمين وهو أحدهم
فقد أوصى

حديث انه صلى الله عليه وسلم لم يوص الى أحد *

(قوله ذكر واعند عائشة أن عليا كان وصيا) يعنون بالخلافة وتقدم أنه الذى أنكرت عائشة
(قوله فلقد انخنت في حجرى) (ع) الانخناث الانثناء والتمايل وهو المراد ههنا ومنه انخناث الاسقية
وهو تكسر وطى بعضها على بعض (م) ومنه معنى الرجل الذى فى كلامه لين وتكسر مخشا ففى
انخنت فى حجرى تمايل واجتمع وفى حجر الثوب لغتان فتح الحاء وكسرها وفى حجر الحضانة والحجر
الذى هو العقل الكسر لا غير والحجر الذى هو مصدر بالفتح لا غير * قلت * قوله فلم يوص بشئ فيه
أن الشهادة على النبی من العالم مقبولة وبهذا المعنى صار قوله حديثا فكأنه بمنزلة قوله لأوصى
بشئ ثم سبب الوصية انما هو حدوث المرض لا الانتهاء الى هذه الحالة وحينئذ لا يقرر ما ذكرنا دليلا
على انه لم يوص لاحد ان يكون أوصى قبل ذلك

حديث وصيته صلى الله عليه وسلم باخراج المشركين من جزيرة العرب *

(قوله قال ابن عباس رضى الله عنهم ما يوم الخميس وما يوم الخميس) * قلت * هو استعظام وتفعيع
باعتبار ما اتفق فيه من موته صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحى وخبر السماء وزيادته الواو مخالفة لقوله
الحاقه ما الحاقه وكانه أخذ يزيدان قوله وما أدراك ما الحاقه فكأنه يقول وما أدراك ما يوم الخميس

رأى داود فى وجوب الوصية (ب) تأمل كلام الامام فانه يعطى ان الذى استبعد طلحة انما هو
وجوب الوصية على المسلمين مع انه صلى الله عليه وسلم لم يوص وكانه حصر دليل الوجوب فى العقل
ويحتمل أن الذى استبعد انما هو عدم وصيته مع كونها واجبة على المسلمين وهو أحد المسلمين مع قوله
فيما تقدم فى حديث ماحق امرى مسلم بيت ليلتين (قوله أوصى بكتاب الله) أى بالعمل بما فيه (ب)
يحسن الجواب به عن كل من الاستبعادين اما على الاول فكأنه يقول فان الحصر دليل الوجوب فى
العقل فهو قد فعل وأما على الثانى فكأنه يقول وان كانت واجبة على المسلمين وهو أحدهم فقد أوصى
(قوله ان عليا كان وصيا) يعنون بالخلافة (قوله فلقد انخنت فى حجرى) انخنت أى مال وسقط
ومنه انخناث الاسقية وهو تكسرها وطى بعضها على بعض (ع) وفى حجر الثوب فتح الحاء وكسرها
وفى حجر الحضانة والحجر الذى هو العقل الكسر لا غير

أوصى اليه * حدثنا سعيد بن منصور وقيصة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناسد واللفظ لسعيد قالوا ثنا سفيان
عن سليمان الاحول عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس يوم الخميس وما يوم الخميس

(قوله بكي حتى بل دمه الحصى) قلت يحتمل بكاءه لموته صلى الله عليه وسلم ولما كرم من شدة
وجعه وهو يدل على ان شدة المقاساة والنزع عند الاحتضار لا تدل على المرجوحية كما يعتقد بعض
العوام وقد تكلمنا على ذلك في كتاب الجنائز (قوله اثتوني أكتب لكم) قلت يعني أملى على
من يكتب لان الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتب خلافا لما ذهب اليه البايعي (قوله لا تضلوا بعدى)
(م) بقي كثير من الأحكام لعظيمة الخطر غير منصوص عليها ولكن نص على أصلها وكل استنباطها
الى العلماء فيقول كل ما ظهر له ورر بما وقع بسبب اختلافهم فيها راجع وقتن ولو وقع النص عليها لارتفع
الخلاف وذلك المخرج ولعله الذي أراد أن يكون يكتب وقيل إنما أراد أن ينص ويكتب أمر الخلاف
ليرتفع الخلاف فلهذا لم ينص ولم يكتب وقع ذلك الاختلاف وتلك لعنة لعظيمة كيوم الجمل وصفين ولا
بعد هذا الذي قيل (قوله لا تضلوا بعدى) قلت لا يعني بالضللال الضلال بعد الهدى لانه تقدم في
تأويل ما أراد أن يكتب انه ما يرفع الخلاف بين القهاء في المسائل أو ما يرفع ذلك الاختلاف في الخلاف
والخلاف الواقع في كل منهما إنما هو عن اجتهاد والخطأ في الاجتهاد ليس بضلال (قوله فتنازعوا) (م)
فان قيل كيف اختلفوا وقد مرهم وكيف يصونه فيما أمرهم به فالجواب ان الخلاف الذي في الأمر هل
هو الوجوب أو الندب إنما هو عند البصر عن الفرائض وأما مع الفرائض فالقائل بالوجوب قد يصعب
الأمر عنده قريبة يصرف بسببها الى الندب وكذلك القائل بالندب وهذا الأمر هنا كذلك فلهذا صلى الله
عليه وسلم ظهر منه ما دل على انه لم يزمه عليهم بل صرفه الى اختيارهم فاختلفوا فيه بحسب اجتهادهم
وهو يدل على الرجوع الى الاجتهاد في الشريعة فانظر لعمر مالم يظهر لغيره فلذلك خالفوه ولعل
عمر خاف أن يتطرق لذلك المافقون الى المدح في بعض ما استقر من قواعد الشرع لانه كتاب كتب
خفية وبطريق الآحاد فيضيقون اليه ما يشبهون به على الدين في حق من في قلبه مرض ولذا قال
عندكم كتاب الله حسبنا كتاب الله (قوله أهبجراستفهموه) (م) فدلنا منا ما يجوز عليه صلى الله
عليه وسلم وما لا يجوز وان الأمراض لبدينية وبعض عوارضها التي لا تعود بنقص في المنزلة ولا فيما
هو من شرع فهو فيها كغيره وقد كان لما صرح بخيل اليه انه فعل الشيء وما فعله وياتي الكلام عليه
ولم يقع منه هنا ما يناقض ما به من الأحكام ولا هذا الكلام في نفسه دال على الهديان الذي يكون عن
الهديان لان الهديان هو الكلام الذي لا ينيب ولم يلتزم معناه بل هو كلام مستقيم ووجهه انه بقيت
أحكام كما تقدم أي كلام أنفع منه لو وقع كما تلف ان عباس على فونه (ع) ثم الروايات ثلاث الأولى

(قوله أكتب لكم) (ب) يعني أملى على من يكتب لان الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتب خلافا
لما ذهب اليه البايعي (قوله لن تضلوا بعدى) قيل أراد أن ينص على خلافة انسان معين حتى
لا يقع فيها نزاع ولا متن وقيل أراد كتابا يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة ليرتفع نزاع العلماء فيها
بعده فالضلال ادن على الوجهين ليس ضلالا عن هدى اذا الخطي في الاجتهاد على القول بالخطأ ليس
بضلال (قوله فتنازعوا) ان قيل كيف عصوه وقد أمرهم أجيب بانهم فهموا بالفرائض ما دلهم على
انه لم يزم عليهم بل صرفه الى اختيارهم فاختلفوا فيه بحسب اجتهادهم (م) ولعل عمر رضي الله
عنه خاف أن يتطرق بذلك المافقون الى المدح في بعض ما استقر من قواعد الشرع لانه كتاب
كتب خفية وبطريق الآحاد فيضيقون اليه ما يشبهون على الدين في حق من في قلبه مرض ولهذا
قال عندكم كتاب الله حسبنا كتاب الله (قوله أهبجراستفهموه) (ع) الروايات ثلاث الأولى أهبجرا
بهمزة الاستفهام والثانية بفتحها على الخبر والثالثة وها بعضهم في غير الام بالهمز وضم الهاء

ثم بكي حتى بل دمه
الحصى قلت يا ناعباس
وما يوم الجديس قال اشتد
برسول الله صلى الله
عليه وسلم وجعه فقال
اثتوني أكتب لكم كتابا
لا تضلوا بعدى فتنازعوا
وما ينبغي عندني تازع
وقالوا ما شأنه أهبجرا
استفهموه

أهجر بهمز لاستفهام والثانية باسقاطها على الخبر والثالثة رواها بعضهم في غير الام بالهمز وضم الهاء وتنوين الراء * فأما الأولى فانما صدرت من قائلها على معنى الانكار لقول من قال لا تكتبوا أى لا تتركوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم وتجملوه كأم من هذى فانه لا يهدو والاستفهام يحىء معنى النفي ومنه قوله تعالى أنه لكتبنا بما فعل السفهاء منا أى أنت لا تهلكنا * والثانية وقعت من قائلها خطأ على وجه الدهش وعدم التحقيق لعظم المصاب وخوف الذنن والضلالة بعده فلم يضبط نفسه فيما قال كما حلهم الاشفاق عليه على حراسته والله تعالى يقول والله يعصمك من الناس * والثالثة يحتمل أن يرجع الى الحاضر بن أى جنتهم بتنازعهم هجرا أى منكر من القول والهجر الفحش من القول ﴿ قلت ﴾ ولا يبعد أن يكون استفهاما حقيقة والعذر لقائله الدهش لعظم المصاب بموت النبي صلى الله عليه وسلم وانقطعت البروة ونزول الوحى وأخبار السموات بموته صلى الله عليه وسلم ﴿ قوله ﴾ دعوى فالذى أنا فيه خير (ع) قيل انه صلى الله عليه وسلم لم يكن هو المبتدى لطلب الكتب وانما سئل ذلك فاجاب اليه فلما رأى اختلافهم فيه وعدم اجتماعهم على الكتب قال قوموا عني لان الذى أنا فيه من ارسال الأمر وتركهم وكتاب الله خير (قوله) أوصيكم بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب (ع) المراد بالمشركين اليهود لان غيرهم كان قد أسلم وأخذ العلماء بهذا الحديث وقال يخرج من جزيرة العرب من دان بغير الاسلام ولا يمنع من التردد اليها في السفر وقاله مالك والشافعي الآن الشافعي خص ذلك بالحجاز والحجاز عنده مكة والمدينة واليامة وأعمالها دون اليمن من أرض العرب قالوا واذا أخرجوا منها ضرب لهم أجل ثلاثة أيام لينظروا فى أحوالهم كما ضرب لهم عمر حين أجلهم قال لشافعي ولا تدفن موتاهم هاويخرجون الى الدفن بغيرها الآن يتغيروا * وأجاز أبو حنيفة استيطانهم * وقال الطبري سن النبى صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث لأنه اخراج من دان بغير الاسلام من كل بلد للمسلمين وانما خص جزيرة العرب لان الاسلام لم يكن ظهر بغيرها ولم أر أحدا من أئمة الهدى خالف في ذلك قال فيجب على الامام اخراجهم من كل بلد غلب عليها الاسلام الآن تدعو ضرورة لبقائهم من عمارة أرض ونحوها وادادعت الضرورة لبقائهم فلا يبعد عنهم في المصر مع المسلمين ويسكنهم خارجهم ويمنعهم من اتحاد المسلمين

قال دعوى فالذى أنا فيه
خير أوصيكم بثلاث
أخرجوا المشركين من
جزيرة العرب

وتنوين لراء فأما الأولى فانما صدرت من قائلها على معنى الانكار لقول من قال لا تكتبوا أى لا تتركوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم وتجملوه كأم من هذى فانه صلى الله عليه وسلم لا يهدى والثانية وقعت من قائلها خطأ على وجه الدهش وعدم التحقيق لعظم المصاب وخوف الذنن والضلالة بعده فلم يضبط نفسه فيها كما حلهم الاشفاق عليه على حراسته والله تعالى يقول والله يعصمك من الناس والثالثة يحتمل أن يرجع الى الحاضر بن أى جنتهم فتنازعهم هجرا أى منكر من القول والهجر الفحش في المطلق ﴿ قوله ﴾ دعوى فالذى أنا فيه خير (أى دعوى من النزاع اللفظ الذى شرعتم فيه فالذى أنا فيه من مراقبة الله تعالى والتأهب للقائه والفكر في ذلك ونحوه أفضل مما أتتم عليه) ﴿ قوله ﴾ أخرجوا المشركين (ع) المراد بهم اليهود لان غيرهم كان أسلم وأخذ بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما فأوجبوا اخراج الكفار من جزيرة العرب لأن الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو مكة والمدينة واليامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو جزيرة العرب وأجاز أبو حنيفة استيطانهم وقال الطبري بين صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث لأنه اخراج من دان بغير الاسلام من كل بلد المسلمين وانما خص جزيرة العرب لان الاسلام لم يكن ظهر بغيرها وعضده بحديث لا تبقى قبلتان

في أمصار المسلمين ويديمها عليهم ان ملكوها واحتج على انراجهم من المصر بحديث لاتيقي قبلتان
بارض وبانحراج على رضى الله عنه أهل الذمة من الكوفة الى الخيرة وبقول ابن عباس لايسا كنكم
أهل الذمة في أمصاركم واحتج على ابعائهم ان دعت الى ذلك ضرورة لان عمر أبقى أهل الذمة بالشام
والسراق اعمارة أرضها وقال غيره انما هذا الحكم لمن كان بجزيرة العرب يخرجون منها بكل حال
غدر واألم يغدروا وأما غيرهما فلا يخرجوا الا أن يغدروا أو يخاف ذلك منهم فينقلوا الى حيث
يؤمن شرهم * قلت * وعلى هذا القول ما يشاهد في هذا التاريخ وما قبل في سكنائهم بين أظهر
المسلمين وعدم بيع ما ملكوا من الدور عليهم ولكن جرى العرف انهم لا يسكنون في البلد الا بجهة
مختصة بهم * وذكر الطرطوشي في كتابه المسمى بسراج الملوک انهم يمنعون أن يعملوا على المسلمين
في البناء قال واختلف في جواز مساوئهم للمسلمين في البناء فقيل يجوز وقيل لا يجوز قال وان
ملكوا دارا عالية أقر واعليها وبما ذكر من منعهم من اعلاء البناء جرت قتياشيوخنا وهذا على من
أعلى على المسلمين وأما ما جرت العادة من اتخاذ الملوک اياهم أجنادا فصادم لحديث لن أستعين
بمشرك وأما ركوبهم الخيل بالسرج وتوسطهم بالسير عليها وسط الطرق فالمنصوص عليها للشافعية
انهم لا يركبون الخيل بالسرج وانما يركبون البغال والخيول بالاكف عرضا واتفق أن من السلطان
سلطان أفر يقية الأمير أبو عبد الله المعروف بالبحاني في موكيه والنصارى خلعه ركبانا فجعل الشيخ
أبو عبد الله المتورع المعروف بى يناديه ويقول يا قية أبا عبد الله لا يجعل لك هذا لا يجعل لك هذا وكان
السلطان المذكور ممن قرأ مع الشيخ المذكور فلذلك ناداه بما ذكر (م) واختلف في حد جزيرة
لعرب فقال الاصحى هي في الطول ما بين أقصى عدن الى ريف العراق وفي العرض من جدة وما
والاهالى أطوار الشام * وقال أبو عبيدة هي ما بين حضرة أبي موسى الى أدنى اليمن في الطول وفي
العرض ما بين رمل بربن الى منقطع السماوة وسُميت جزيرة لاحاطة البحر بها ونسبت الى العرب
لأنها الارض التي كانت بأيديهم قبل الاسلام وذكر الهروي عن مالك أن جزيرة العرب المدينة
وقال المغيرة المخزومي جزيرة العرب مكة والمدينة واليمامة ولين وهو المعروف عن مالك وأما الحرم
فعظم الفقهاء على منع أن يمر به كافر وان مات نقل الى أن يتغير لموله انما المشركون نجس الآية

بأرض وبانحراج على رضى الله عنه أهل الذمة من الكوفة الى الخيرة وبقول ابن عباس لايسا كنكم
أهل الذمة في أمصاركم قال الطبري الأثر تدعو ضرورة في بقائهم من عمارة أرض ونحوها لكن
خارج المصر وبيع عليهم ما ملكوا من الدور وقال غيره انما هذا الحكم لمن كان بجزيرة العرب
يخرجون منها بكل حال غدر واألم يغدروا وأما غيرهما فلا يخرجون الا أن يغدروا أو يخاف ذلك
منهم فينقلوا الى حيث يؤمن شرهم (ب) وعلى هذا القول ما يشاهد في هذا التاريخ وما قبله من
سكنائهم بين أظهر المسلمين وعدم بيع ما ملكوا من الدور عليهم لكن جرى العرف انهم لا يسكنون
من البلد الا بجهة مختصة بهم وذكر الطرطوشي رضى الله عنه في سراج الملوک انهم يمنعون أن يعملوا
على المسلمين في البناء قال واختلف في جواز مساوئهم للمسلمين فقيل يجوز وقيل لا قال وان ملكوا
دارا عالية أقر واعليها وعلى ما ذكر من منعهم من اعلاء البناء جرت قتياشيوخنا وهدمها على من أعلا
على المسلمين وأما ما جرت العادة من اتخاذ الملوک اياهم أجنادا فلا يجوز لحديث لن أستعين
بمشرك ولركوبهم الخيل بالسرج وتوسطهم بالسير عليها وسط الطريق والمنصوص للشافعية انهم لا يركبون
الخيل بالسرج وانما يركبون البغال والخيول بالاكف واتفق أن من السلطان سلطان أفر يقية الأمير أبو عبد الله

وأجيز والوفد بنحو ما كنت أجيزهم قال وسكت عن الثالثة أو قالها فأنسيتها * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخـ برنا وكيع عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال يوم الخميس وما يوم الخميس ثم جعل يسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ قال قال (٣٥٦) رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوني بالكثف والدواة

أو اللوح والدواة أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا فقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهجر * وحدثنى محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبد أخبرنا وقال ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ولم أكتب لكم كتابا الا تضلوا بعده فقال عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجد وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله تعالى فاحتمل أهل البيت فاحتملوا فهم من يقول قروا بكتبكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب بال تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما أكرهوا للغزو الاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله

* وأجاز أبو حنيفة دخولهم فيه (قوله وأجيز والوفد بنحو ما كنت أجيزهم) (د) الوفد الجماعة المختارون للقدوم على الكبراء (ع) أجازتهم سنة لازمة للأئمة تطييبا لنفوسهم وقضاء لحق قصدهم وعونا على سفرهم حتى لو كانوا كفارا لان الكفار انما يقدم غالبا لمصلحة بينهم وبين المسلمين * قلت * كان يظهر أن الوفد حقاق بيت المال (قوله وسكت عن الثالثة) (ع) يعني ابن عباس وقوله أو قال أنسيتها يعني سعيد بن جبير قال المهلب والثالثة هي تجهيز جيش أسامة (ع) ويحتمل أنها قوله لا تتخذو قبوري وثناي عبد وقد ذكر مالك في الموطأ معناه مع اجلاء اليهود من حديث عمر رضي الله عنه وقال آخر كلمة قالها صلى الله عليه وسلم لم قاتل الله اليهود تتخذو قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب (قوله حسبنا كتاب الله) (ع) هو رد على من نازعه لا على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل عمر حشى أن يكون في الكتب ما يعجز عه الفهم فيحصلون في الحرج بالخالفه فرأى أن الأرفق بهم سعة الاجتهاد ودرجة الخلاف وثواب المخطئ والمصيب مع تقرر أصول الشريعة وكمال الدين ونعم النعمة وقيل قد يكون امتناع عمر اشفاقا على النبي صلى الله عليه وسلم من تكليفه في تلك الحال املاء الكتاب ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اشتد به وجعه حسبنا كتاب الله

كتاب النذور

* قلت * النذور جمع نذر كالنوس جمع فلس وحكى القاضى بعد هذا عن ابن عرفة ان النذر ما كان وعدا على شرط وكل نادر واعد وليس كل واعد ناذرا بل قال على أن أصدق بدينار لم يكن ناذرا ولو قال ان شئني الله مريضى فعلى صدقة دينار فهو ناذر (م) وهذا الذى ذكر ابن عرفة مال اليه بعض الفقهاء وان غير المشروط لا يسمى نذرا ولهذا يستحب الوفاء به ولا يجب كما يجب المشروط ومال غير هؤلاء من الفقهاء الى أن الجميع يسمى نذرا بدليل قول جليل فليت رجالاتكم قد نذروا دى * وهو باقتلى ثابتين لمقولى

المعروف بالمحبات في مركب والصارى خلع مركب يحمل الشيخ الصالح أبو على القروى المتورع بإدبه يافقيه أباعبد الله لا يحمل لك هذا لا يحمل لك هذا وكان السلطان المذكور ممن قرأ مع الشيخ المذكور (قوله وأجيز والوفد) أجازتهم سنة لازمة للأئمة تطييبا لنفوسهم وقضاء لحق قصدهم وعونا على سفرهم حتى لو كانوا كفارا لان الكفار انما يقدم غالبا لمصلحة بينهم وبين المسلمين (قوله وسكت عن الثالثة) يعني ابن عباس (قوله أو قالها فأنسيتها) النامى سعيد بن جبير قال المهلب الثالثة تجهيز جيش أسامة رضي الله عنه قال القاضى ويحتمل أنها قوله لا تتخذو قبوري وثناي عبد (قوله حدثنا اسحق بن ابراهيم) (ح) معناه ان أباسحق صاحب مسلم ساوى مسندنا وإياه هذا الحديث عن واحد عن سفيان بن عيينة (قوله من اختلافهم ولقطهم) هو بفتح الغين واسكانها

صلى الله عليه وسلم قوموا قال عبيد الله فكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولقطهم * حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ومحمد بن ربح بن المهاجر قال أخبرنا الليث ح وثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن

وقول الآخر الشامي عرضي ولم شقهما * والناذر بن اذالم القهما دمي
والأظهر ان النذر المذكور في اليتين غير معلق بشرط ﴿قلت﴾ الفقهاء يسمون النذر الى محرم
بمتنع فعله والى جائز يطلب أدائه وهذا التقسيم هو دليل حديث من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن
نذر أن يعصيه فلا يعصه والمقسم الى أمرين هو أعم من كل واحد منهما كالحيوان المقسم الى الانسان
والفرس فالنذر الاعم من الجائز والممنوع بإيجاب امرى على نفسه لله أمراً والنذر الاخص وهو
الجائز الزام طاعة بنية لقربة للامتناع من أمر لانه ان كان للامتناع من أمر كقوله ان دخلت
لدار فلاء على كذا فهو يمين على ما أتى في الايمان وأما حكم النذر (ع) فهو جائز لهذا الحديث ولأن
الله أمر بالوفاء به ومصدق قائله الا أن يلقه على أمر دينوى كقوله ان شفى الله مريضى فعلى كذا
فيكره لما خالطه من عرض الدنيا والاشراك في لعمل ﴿قلت﴾ ذكر القاضي بعد هذا يسيران
بعض الشيوخ أول عن مالك انه عنده جائز الا أن يتأبد فيكره لانه قد أتى من الزمان ما يتقبل فعله
عليه فيه فيشكله ولا يفعله وهو منشرح لصدر ولا خالص النية فيكثر العناء ويقل الاجر * فيخرج
من كلام القاضي في الموضوعين انه جائز الا أن يعلق بدنيوى أو يتأبد واطلاع ابن عبد السلام على كلام
القاضي في هذين الموضوعين هو الذى اعتد عليه في قوله نصوص المذهب كراهة مطلقه ومتكرره
لا غيرهما وبالجملة فقد اختلفت الطرق في حكم النذر فيخرج من كلام القاضي في الموضوعين انه جائز الا
أن يعلق بدنيوى أو يتأبد فيكره وقال الباجي هو جائز ما لم يعلق بدنيوى كبره مريض أو ملك شئ
وقال ابن رشد هو مستحب ان كان مطلقا شكرا على أمر وقع ومباح ان علق على مستقبل غير متكرر
ومكرره وان علق على مستقبل متكرر وفي القيس لابن العربي لاختلاف بين العلماء في كراهته
والزامه وهى طريقة ابن الحاجب من قوله ونذر الطاعة وان كره لازم (ع) والوفاء بالنذر لازم في
الجملة للأمر به في قوله وليوفوا نذورهم والحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه وسواء جعل له مخرجا
كقوله على صدقة كذا أو لم يجعل له كقوله على نذر واللازم فيما لا يخرج له عند مالك والكاية
كفارة يمين * واختلف فيه قول الشافعى فرة ألزمه ومرة أبطله وجعل فيه أقل ما يقع عليه ذلك الاسم
وسواء عندنا على وجه الرضا وعلى وجه الحرج والغضب وقال الشافعى هو في نذر الحرج بخير ان شاء
وفي وان شاء أخرجه كفارة يمين ﴿قلت﴾ يعنى بقوله لازم في الجملة حتى في الصور المكروهة وهو
نص ابن الحاجب في قوله ونذر الطاعة وان كره لازم * وذكر ابن بشير عن الاشياخ انهم وقفوا لابن
القاسم على قوله ان ما كان من النذر على وجه الحرج لغضب فيه كفارة يمين قال وكان من لعينه
من الاشياخ يميل الى هذا المذهب (م) واختلفوا في نذر المباح كالقيام والمشى الى السوق فذكره
مالك والكاية وقالوا لا يلزم وهو مكروه لأنهم تعظيم ما لا يعظم بل ظاهر كلامه أنه من نذر المعصية وقال
أحمد هو لازم ويخير بين فعله وكفارة يمين ﴿قلت﴾ نذر المحرم محرم * واختلف في نذر المباح المكروه
كالقيام فقال الأكثر هو ظاهر قول مالك في الموطأ انه محرم * وذكر ابن رشد في المقدمات انه مثلها

﴿ كتاب النذور ﴾

﴿ش﴾ (ب) الفقهاء يسمون النذر الى محرم والى جائز والمقسم الى أمرين هو أعم من كل واحد
منهما فالنذر الأعم من الجائز والممنوع بإيجاب امرى على نفسه لله أمراً والنذر الاخص وهو
الجائز الزام طاعة بنية لقربة للامتناع من أمر لانه ان كان للامتناع من أمر كقوله ان دخلت

فالمكر ومكره والمباح مباح (**قوله** استفتى سعد) (ط) فيه استفتاء الا علم * واختلف في ذلك أهل
الأصول هل يجب على العاقل البصير أن يعلم بثلثه أو يكفيه سؤال أي عالم أمكن ووجه البحث عن
الا علم لان قوله أرجح والعمل بالراجح واجب (**قوله** في نذر كان على أمه) (ع) قيل كان نذرا مطلقا
وقيل كان صوما وقيل كان عتقا وقيل كان صدقة * واحتج كل بحديث ورد في فضية أم سعد ويحتمل أن
النذر غير ما ورد في تلك الأحاديث وأظهر ما فيها أنه كان في مال أو نذرا مطلقا * والحنابلة رواية مالك وأنه
لما قيل لها أوصي قالت فم أوصي والمال مال سعد أي أفأوصي فيه بقضاء نذري ويخرج له أيضا رواية من
روى أفأستق عنها لان العتق مال ومن كفارة النذر وليس فيه قطع أنه كان عتقا كما استدلل به من رأى
أنه كان عليها رقية ولان هذا كما من باب الأموال المتفق على النيابة فيها وبعضه أيضا ما رواه الدارقطني
من قوله صلى الله عليه وسلم اسق عنها الماء * وأما حديث الصوم عنها فدل عند أهل الصنعة للاختلاف
بين رواه وكثرة الاضطراب فيه (**قوله** قيل أن تقضيه) (ع) يحتمل أنه كان واجبا ولم تقضه ويحتمل أنها
عقدته ولم يجب عليها (**قوله** فافضه) (ع) يخرج به لشافعية على قولهم ان مات وعليه حق في ماله من نذرا أو
يمين أو كفارة فإنه يقضى من رأس ماله كالدين والمالكية والحنفية يخالفونه ويرون أن لا يقضى شيء من
ذلك لأن يوصى به فيقضى عندنا من الثلث وعند غيرنا من رأس المال * واختلف أصحابنا فيما لم يفرط
فيه كازكاة الحالة فقال أشهب هي من رأس المال أوصى بها ولم يوص وقال ابن القاسم ان أوصى فهي
من رأس المال وان لم يوص فلا يلزم * ولا حجة للشافعية في الحديث عند الكافة لانه إنما استفتى وسأل
هل يفعل ذلك فأبى حمله وحمله غيرهم على النذر لقوله أفيدفعه ولا شك أن كل نافع مرغ فيه وهذا
عند الكافة فيما يتعلق بالمال وحل أهل الظاهر ذلك على الوجوب فالزم الوارث قضاء النذر عن الميت
صوما كان أو غيره ويلزم ذلك الورثة الأقدمون فالأقعد (ط) ولا خلاف ان الحقوق المالية كالعتق
والصدقة تصح النيابة فيها عن الحي والميت وإنما اختلف في البدنية كالصوم والحج وتقدم لكلام
على ذلك في كتابهما (**قوله** في الآخر ينهانا عن النذر) (م) وقال بعض العلماء الغرض بهذا الحديث
الحض على الوفاء بالنذر وهو عندى بعيد من ظاهر الحديث بل هو نهى ووجه النهى عندى أن القرية
لما كانت لازمة بالنذر فالنذر إنما يفعلها وهو مستعمل لها لان المضطر الى الفعل لا ينسبط له انبساط من

الدار فله على كذا فهو يمين (**قوله** استفتى سعد) (ط) فيه استفتاء الا علم * واختلف في ذلك أهل
الأصول هل يجب على العاقل البصير أن يعلم بثلثه أو يكفيه سؤال أي عالم أمكن ووجه البحث عن
الا علم لان قوله أرجح والعمل بالراجح واجب (**قوله** فافضه) (ع) يخرج به للشافعية على قوله ان
ن مات وعليه حق في ماله من نذر أو يمين أو كفارة فإنه يقضى من رأس ماله كالدين والمالكية
والحنفية يخالفونه ويرون أن لا يقضى شيء من ذلك الا أن يوصى به فيقضى عندنا من الثلث وعند
غيرنا من رأس المال واختلف أصحابنا فيما لم يفرط فيه كازكاة الحالة فقال أشهب هي من رأس المال
أوصى بها ولم يوص وقال ابن القاسم ان أوصى بها فهي من رأس المال وان لم يوص فلا يلزم ولا
حجة للشافعية في الحديث لانه استفتى وسأل هل يفعل ذلك له وحمله غيرهم على النذر لقوله أفيدفعه ولا شك أن كل نافع مرغ فيه وهذا عند الكافة فيما يتعلق بالمال وحل أهل الظاهر ذلك
على الوجوب فالزم الوارث قضاء النذر عن الميت صوما كان أو غيره ويلزم ذلك الورثة الأقدمون فالأقعد
فالأقعد (**قوله** ينهانا عن النذر) (م) حمله الخطابي على أنه حض على الوفاء بالنذر (م) وهو عند
بعيد بل هو نهى ووجهه ان القرية لما صارت لازمة بالنذر فالنذر إنما يفعلها وهو مستعمل لها ويحتمل

ابن عباس انه قال استفتى
سعد بن عباد رسول الله
صلى الله عليه وسلم في نذر
كان على أمه توفيت قبل
أن تقضيه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فافضه
عنها * وحدثنى يحيى بن
يحيى قال قرأت على مائث
ح وثنا أبو بكر بن أبي
شبة وعمر والناسدواصحق
ابن ابراهيم عن ابن عيينة
ح وثنى حرملة بن يحيى
أخبرنا ابن وهب أخبرني
يونس ح وثنا اسحق بن
ابراهيم وعبد بن حميد قالا
أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا
معمر ح وثنا عثمان بن أبي
شبة ثنا عبدة بن سليمان
عن هشام بن عروة عن
بكر بن وائل كلهم عن
الزهري باسناد الليث ومعنى
حديثه * وحدثنى زهير
ابن حرب واسحق بن
ابراهيم قال اسحق أخبرنا
وقال زهير ثنا جرير عن
منصور عن عبد الله بن
مرة عن عبد الله بن عمر
قال أحد رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوما ينهانا
عن النذر ويقول

انه لا يرد شيئاً وانما يستخرج به من الصحيح * حدثنا محمد بن يحيى ثنا يزيد بن أبي حكيم عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره وانما يستخرج به من البخل * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا غندر عن شعبة ح وثنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن منصور عن عبد الله بن مرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النذر وقال (٢٥٩) انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من البخل * وحدثني

محمد بن رافع ثنا يحيى بن آدم ثنا مفضل ح وثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالا ثنا عبد الرحمن عن سفيان كلاًهما عن منصور بهذا الاسناد نحو حديث جرير * وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد العزيز يعني الدراودي عن ابي اسلمة عن ابيه عن ابي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنذر وانما النذر لا يعني من القدر شيئاً وانما يستخرج به من البخل * وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت العلاء يحدث عن ابيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يرد من القدر شيئاً وانما يستخرج به من البخل * حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن عمرو وهو ابن أبي عمرو عن عبد الرحمن الاعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى

يفعله اختياراً وقد كره مالك صوم يوم يوقته وعليه الشيوخ مثل هذا ويحتمل أيضاً ان النذر لما يفعل القربة لا بشرط أن يفعل له اختياره صار فعله القربة كالعوض وذلك يقدر في نية التقرب ويذهب الأجر لثابت للقربة المجردة وفي الحديث من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له * قلت * بعض العلماء هو الخطابي قال مانصه معنى هذا الحديث التأكيدي لأمر النذر والحض على الوفاء به ولو كان زجراً حتى لا يفعل لكان ذلك ابطالاً للحكمة واسقاطاً للوفاء به اذ صار معصية وأعلمهم مع ذلك ان النذر لا يجلب نعماً بقضه الله ولا يصرف ضراً قدره الله فكانه يقول لا تنذر واعلى انكم تدركون بالنذر مالم يقدره الله فاخر حوا عنه بالوفاء فالإلزام لكم وما ذكر الامام من التوجيهين الأول منهما يصح أن يكون علة للنهي عن النذر المطلق والمقيد وأما لثاني فاما يصح أن يكون علة للنهي عن المقيد (قوله انه لا يرد شيئاً) * قلت * هو من قوله في الآخر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره وتقدم تقريره من كلام الخطابي وهذا انما يحمله النذر المعلق كقوله ان شئني الله مريضى أو عافاني الله فقد يظن الجاهل أن الله انما يفعل له غرضه من ذلك بالنذر فالنذر لا أثر له في شئ من ذلك وانما ذلك بقضاء الله تعالى وقدره السابق (قوله وانما يستخرج به من البخل) * قلت * هذا أيضاً انما يحمله النذر المعلق ألا ترى أنه اذا لم يحصل غرضه لم يفعل وهذه هي حالة البخل لا يخرج شيئاً من يده إلا بعوض عاجل يزيد على ما أخرج ويصح أيضاً أن يكون في النذر المطلق لان بعض الناس قد لا ينشط لعمل القربة فيضطر نفسه لفعلها بالنذر (قوله في الآخر لا يأتي بخير) (م) هذا يشهد لما ذكرنا من التوجيهين * قلت * أما على التوجيه الأول فلان فعله العبادة وهو مستثقل لما ظاهره انه ليس بخير وكذا على الثاني لان فعله لما لا ينية القربة وعلى وجه يذهب معه أجزا العبادة المجردة ليس بخير أيضاً (ع) ويحتمل أنه اعلام بما ذكر في الحديث من ان النذر لا يخالف القدر ولا يأتي الخير من سببه بل انما يأتي بقضاء الله وتقديره وقد يكون معنى لا يأتي بخير انه لا تحمد عاقبته لان النذر لما كان لازماً فالقربة تفعل معه على الرغم لا بالرضا وانشرح الصدر وخلوص النية فيكثر العناء ويقل الاجر ومعلوم انه ليس في ذلك خير وقد يكون معنى لا يأتي بخير انه على حذف النية انه لا يأتي بخير لم يقدره الله كما ذكر في الحديث (قوله ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخل مالم يكن البخل يريد أن يخرج)

انه لم يفعّل القربة الا بشرط صار فعله للقربة كالعوض وذلك يقدر في نية التقرب وفي الحديث من عمل عملاً أشرك فيه فهو له (قوله وانما يستخرج به من البخل) هذا محله النذر المعلق (ب) ويصح أن يكون في النذر المطلق لان بعض الناس قد لا ينشط لعمل القربة فيضطر نفسه لفعلها بالنذر (قوله لا يأتي بخير) (ب) أما على التوجيه الأول فلان فعله العبادة وهو مستثقل لما ظاهره انه ليس بخير

الله عليه وسلم قال ان النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره له ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخل مالم يكن البخل يريد أن يخرج * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب يعني بن عبد الرحمن القاري وعبد العزيز يعني الدراودي كلاهما عن عمرو بن أبي عمرو وهذا الاسناد مثله * وحدثني زهير بن حرب وعلي بن حجر السعدي واللفظ لزهير قالا ثنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا أيوب عن أبي قلابة

قلت ﴿ هذا جواب عما يتوهم أن يقال كيف لا يأتي بخير والنذر في نذره المطلق قد يحصل له
غرضه فقييل ليس ذلك من جهة النذر وإنما هو من جهة أن النذر وافق القدر فخرج من
البقييل مالم يردخروجه (ع) وتأول بعض الشيوخ عن مالك أن النذر عنده مباح الآن يتأبد
فانه يكره ﴿ قلت ﴾ قد تقدم

حديث لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم

(قوله حلفاء) (ط) هو جمع حليف والحليف اسم فاعل عدل به عن حالف لا الفقة والحالف والمخالفة
التعاهد والتعاقد على التناصر (قوله وأصابوا معه العضباء) (ع) قال ابن قتيبة وغير واحد العضباء
ليست القصوى وقيل إنها هي والعضب والقصو والجدع أي واحد والجميع من مبات الأذن وإن
اختلفت صفاته وفي حديث الحج أنه صلى الله عليه وسلم خطب على ناقته الجذعاء وفي آخر القصوى
وفي آخر الحرماء وفي آخر المحضومة وفي حديث مالك أنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناقه لا تسبق
تسمى القصواء وفي حديث غيره تسمى العضباء وأبو عبيد يقول هو اسم لها وهذه الأحاديث تدل على
أنها صفات ورب صفة صارت اسماً ﴿ قلت ﴾ إنما كان ظاهر الأحاديث أنها صفات لأنها أجريت
فيها صفات للناقة والأصل فيها أن تكون صفات لأنها كلها ترجع إلى القطع في الأذن فسميت الباقية
بمعاني تلك الصفات ورب صفة تغلب حتى تصير اسماً فقول أبي عبيد أنها اسم خلاف الأصل والظاهر
(قوله ثم أخذتني وبم أخذت سابقة الحاج) (ط) هو سؤا عن سبب الأخذ وكانه يعتقد أن له ولقبيلته
عهداً من النبي صلى الله عليه وسلم فأجابته صلى الله عليه وسلم بذلك كسر السبب أعظاماً لحق الوفاء وأبعاداً
لنسبة الغدر إليه فقال أخذتني بجزيرة تدعى بخيانة حلفائك أي ما فعلت ثقيف من الخيانة التي نقضوا
بها ما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من العهد وكانت بنو عقيل دخلوا معهم في ذلك
أما بحكم الشرط وفيه بعد وأما بحكم الحلف ولما مع الرجل ذلك سكوت ولم يجد جواباً ﴿ قلت ﴾ فأعظاماً
على هذا من صفة النبي صلى الله عليه وسلم وانظر هل يحتمل أن يكون من صفات الأسير وإن في كلامه
تقدماً ما وتأخيراً والتقدير ثم أخذتني وأخذت سابقة الحاج أعظاماً للأخذ فقال أخذتني بجزيرة
حلفائك وكان شيخنا أبو عبد الله يقول هذا الحديث أصل في هذا الحكم وهو أخذ الحليف بجزيرة
حليفه وإن لم يجرم إلا كونه حليفاً فقط (ط) وسابقة الحاج هي ناقته العضباء فإنها كانت لا تسبق
معه وقت بدلك حتى جاءه أعرابي بعود فسبقها فعظم ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقالوا سبقت العضباء فقال لبي صلى الله عليه وسلم إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه

وكذا على الثاني لأن فعله لها الابنية القرية وعلى وجه يذهب معه أثر العباد المجردة ليس بخير أيضاً (ع)
ويحتمل أنه اعلام بما ذكر في الحديث من أن النذر لا يخالف القدر

باب لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم

﴿ ثم ﴾ (قوله عن أبي المهلب) هو بضم الميم وفتح الهاء واللام المشددة (قوله حلفاء) (ط) هو جمع
حليف عدل به عن حالف للبالغ والمخالفة والتعاهد والتعاقد على التناصر (قوله سابقة
الحاج) يعني ناقته العضباء لأنها كانت لا تسبق معه وقت بدلك حتى جاءه أعرابي بعود فسبقها (قوله
بجزيرة حلفائك) أي بجبايتهم (ط) سأله عن سبب الأخذ وكانه يعتقد أن له ولقبيلته عهداً من النبي
صلى الله عليه وسلم فأجابته عليه لصلاة والسلام بذلك كسر السبب أعظاماً لحق الوفاء وأبعاداً للنسبة الغدر

عن أبي المهلب عن عمران
ابن حصين قال كانت
ثقيف حلفاء لبني عقيل
فأسرت ثقيف رجلين من
أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم رأساً أصحاب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم رجلاً من بني عقيل
وأصابوا معه العضباء فأتى
عليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو في الوثاق
فقال يا محمد فأتاه فقال
ما شأنك فقال ثم أخذتني
وبم أخذت سابقة الحاج
فقال أعظاماً لذلك أخذتني
بجزيرة حلفائك ثقيف ثم
انصرف عنه فناداه فقال
يا محمد يا محمد وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
رجلاً رفيقاً فرجع إليه
فقال ما شأنك قال اني مسلم
قال لوقتها وأنت تملك
أمرك أفلحت كل العلاج
ثم انصرف فناداه فقال يا محمد
يا محمد فأتاه فقال ما شأنك
قال اني جائع فأطعمني
وظمآن فاستغنى قال هذه

(قوله ربحون نعمهم) أى يبخونها لتراتح (قوله فلم ترغ) أى لم تصوت وناقته موقفة أى مذلة وهى بمعنى مدربة ومجربة ~~قلت~~ وذكر ذلك على لكونها لم ترغ (ط) ويظهر لى أنها ليست بعلة لذلك لاننا شاهد من الابل ما هو مدرب ويرغو عند الركوب عليه والجر ونما لم ترغ هذه لانها دربت على عدم الرغاء من الصغرا ولأنها كانت تهوى السير فلما حركت بدت لما تهوى أو كان ذلك ببركة ركوبه صلى الله عليه وسلم عليها وارتفاع ناقته على أنها خبر مبتدأ أى وهى ناقه (قوله فقعدت فى عجزها) أى ركبها والعجز الآخر (قوله ونذر وأبها) (م) بفتح النون وكسر الذا ل أى علموا بها وأمانذر وأبفتح الذا ل فقال ابن عرفة هو الوعد على شرط فلو قال على أن أتصدق فليس بناذر وإن قال إن شئى الله مريضى فعلى أن أتصدق فهو ناذر فكل ناذر واعد وليس كل واعد ناذر وأمال الى هذا بعض الفقهاء ورأى أن النذر غير المشروط لا يسمى نذرا وأنه يستحب الوفاء به ولا يجب المشروط وغيره ولا من الفقهاء يسمون الجميع نذرا ودليله البيتان المتقدمان فى صدر الكتاب (قوله فأعجزتهم) أى سبقتهم وعجزوا عن إدراكها (قوله ونذرت لله أن نجها الله عليها لتعجزها) (ط) ظاهرها أنها لما استعجزتها من الكفار لم كتبها وأجاز لها النصر فيها فاجابها صلى الله عليه وسلم لم بما يه لم منها أنهم لم ملكها (قوله فلما قدمت المدينة) (ع) فيه جواز سفر المرأة مع غرض محرم عند الضرورة وإنما لم يمع لاختيار وقال بعضهم النبى إنما هو فى الأسعار المباحة وأما لو اوجه فى الدين فلأنهى فيها وهذا لا يصح الا للضرورة كضرورة هذه المرأة للهرب من دار الكفر والخروج من الاسر وتقديم الكلام على هذا فى كتاب الحج (قوله فقالوا المضياء ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ط) أضيفت اليه لانه ملكها بالقسم أو بالمعارضة ممن صارت له بالقسم (قوله فقالت انها نذرت ان نجها الله عليها لتعجزها) ~~قلت~~ كانه تهاذرنا قول للناس ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظنوا انها ملكها باستغراجها لها من دار الكفر وأمالا انه حصل فيها من لنذر ما يجزى عنها عن لئلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ظننا منها ذلك (قوله بشس ماجزتها) (ط) هو ذم لذلك النذر من جهة انه لم يصادف محلا اليه فقال أخذتكم بجريرة حلفائكم أى بجنابة حلفائكم أى لما فعلت ثقيف من الخيانة التى نقضوا بها ما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من العهد وكانت بنوع عقيل دخولهم معهم فى ذلك اما بحكم لشرط وفيه بعد وما يحكم الحلف ولما سمع الرجل ذلك سكوت ولم يجدها (ب) فاعظما على هذا من صفة النبى صلى الله عليه وسلم وانظر هل يحتمل أن يكون من صفة الأسير وأن فى الكلام تقديم وتأخير والتقدير بم أخذتني وأخذت سابقة الحاج عظاما للاخذ فقال أخذتكم بجريرة حلفائكم وكان الشيخ يقول ان هذا الحديث أصل فى هذا الحكم وهو أخذ الحليف بجريرة الحليف وان لم يجرم الا لكونه حليفا فقط (قوله ربحون نعمهم) أى يبخونها لتراتح (قوله فلم ترغ) وناقته موقفة بضم الميم. فتح النون والواو مشددة أى مذلة وهى مدربة ومجربة (ب) وذكر ذلك على لكونها لم ترغ (ط) ويظهر لى انه ليس علة لذلك لاننا شاهد من الابل ما هو مدرب ويرغو عند الركوب عليه والجر ونما لم ترغ هذه لانها دربت على عدم الرغاء من الصغرا ولأنها تهوى السير فلما حركت بدت لما تهوى أو كان ذلك ببركة ركوبه صلى الله عليه وسلم عليها وارتفاع ناقته على أنها خبر مبتدأ أى وهى ناقه (قوله فقعدت فى عجزها) أى ركبها والعجز الآخر (قوله ونذر وأبها) بفتح النون وكسر الذا ل أى علموا بها وأمانذر وأبفتح الذا ل فقال ابن عرفة هو الوعد على شرط فلو قال على أن أتصدق فليس بناذر

حاجتكم ففدا بالرجلين
قال وأسرت امرأة من
الانصار وأصبت العضباء
فكانت المرأة فى الوثاق
وكان القوم يربحون نعمهم
بين يديهم فافلتت
دابلية من الوثاق فانت
الابل فجعلت اذا دنت من
البعير رغبا فتركه حتى
تنتهى الى العضباء فلم ترغ
قال وناقته موقفة
فقعدت فى عجزها ثم زخرنها
فاطلقت ونذروا بها فطلبوها
وأعجزتهم قال ونذرت لله
ان نجها الله عليها لتعجزها
فلما قدمت المدينة رآها
الناس فقالوا المضياء ناقه
رسول الله صلى الله عليه
وله لم فقال انها نذرت ان
نجها الله عليها لتعجزها
فأنوار رسول الله صلى الله
عليه وسلم فذكر وأذلك له
فقال سببحان الله بشس
ماجزتها نذرت لله ان نجها

مما لو كانت ملكها لزنها لوفاء لانه نذر طاعة هذا ان كان الدم شرعيا ويحتمل انه قالها لان نذرها مستفتح عادة لانه من مقابلة الاحسان بالاساءة وهذا هو الظاهر من قوله سبحانه الله بشئ ما جزئها نجتهما من الهلاك فقابلتها بأن تهلكها لان نذري معصية (ع) معنا لا يصح النذر فيها وينهى عنه لان المصدم من النذر التقرب والمعصية تنافيه ولم يذكر ان فيه لغارة وهو قول مالك والكافة وقال الكوفيون فيه الكفارة واحتجوا بحديث الترمذي وأبي داود لان نذري معصية وكفارته كفارة يمين وهو حديث معتل عند أهل الحديث مع أنه يحتمل أن ترجع الكفارة الى النذر الجائز كما جاء مبينا في حديث آخر (ط) والحجة للكافة انه لو كانت فيه كفارة لئنه لا لا يجوز تأخير لبيان عن وقت الحاجة (قول) ولا في الايالك العبد (ع) هذا ان أطلق النذر وأما ان قيده بالملك فقال ان ملكته لزومه عند ما في العتق على المشهور ولم يلزم على غيره وهذا الحديث لهذا المذهب حجة واحتج به الشافعي على ان ملك المسلم باق عليه وان قسمه الغائبون له وان صاحبه يأخذه بعد القسم وستحكم على المسئلة في الجهاد ان شاء الله تعالى

﴿ أحاديث نذر المشي الى مكة ﴾

(قول بهادي بين ابنيه) أي يتوكأ عليهما (قول) ان الله عن تعذيب هذا نفسه لثني) (ع) أي ان الله لم يكلفه هذا المشي ، ليس يعني ان النذر يسقط عنه لانه قد أمر بأمر يركب ونجرت هذه العبارة على المتعارف بيننا أي ان من استغنى عن الشيء لا يلتفت اليه ولا يعاب به وظاهر القضية ان الشيخ عجز عن المشي في الحال والآتي ولذا لم يأمره أن يمشي ويركب كما أمر أخت عقبة لانها كانت ممن يقدر على المشي فلذلك أمرها أن تركب ما عجزت عن مشيه ونمضى ما قدرت على مشيه (ع) ناذر المشي الى مكة ان سمي في ذلك حجاً أو عمره لزومه أن يمشي فيها سمي من ذلك وقال الحسن وأبو حنيفة لا يلزمه المشي ويركب ان شاء ويهدي ونحوه عن علي ويرد على أبي حنيفة في إسقاط المشي جملة حديث أخت عقبة من قوله صلى الله عليه وسلم لحش وانترك ﴿ قلت ﴾ قال في المدونة ان عين في نذره أو خلفه نعمين ماعين ﴿ ابن بونس ﴾ وقال ابن حبيب ان عين العمرة فله أن يجعل مشيه في حج لانه أزيد وأبنا ابن القاسم وأجاز غيره من أصحاب مالك ﴿ اللخمي ﴾ ورواه ابن حبيب (ع) وان لم يسم حجاً ولا عمره وانما قال الله على المشي الى مكة ولم يزد فقال مالك والشافعي يلزمه المشي ويجعل فيما شاء من حج أو عمره وقال أبو حنيفة لقياس أن لا يلزمه مشي ولا مسير ولا إحسان أن يلزمه السير اذا قال الى بيت الله أد مكة أو الكعبة دون بقية الألفاظ ﴿ قلت ﴾ أما لزوم المشي فقال ابن المسد اتفق عليه مالك

ومال الى هذا بعض الفقهاء ورأى ان النذر غير لشرط لا يسمي نذرا وانه يستحب الوفاء به ولا يجب كما يجب المشروط وغيره ولا يسمون الجميع نذرا (قول) ناقة ذلوله مجرسة) وفي رواية مدربة ما المجرسة قبض الميم ففتح الجيم والراء المشددة وأما المدر به ففتح الدال المهملة والباء الموحدة (ح) والمجرسة والمدر به والموقفة والذلول كلها بمعنى واحد

﴿ باب نذر المشي الى مكة ﴾

(ش) (قول بهادي بين ابنيه) أي يتوكأ عليهما (قول) ان الله عن تعذيب هذا نفسه لثني) (ط) أي ان الله تعالى لم يكلفه هذا المشي وليس يعني ان النذر يسقط عنه لانه قد أمره أن يركب وخرجت هذه العبارة على المتعارف بيننا ان من استغنى عن الشيء لا يلتفت اليه ولا يعاب به (ع) ناذر

الله عليها لنصرتها لوفاء لنذري في معصية ولا فيما لا يملك العبد وفي رواية ابن حجر لان نذري معصية الله ﴿ حدثني أبو الربيع العتكي ثنا حماد يعني ابن زيد ح وثنا اسحق ابن ابراهيم وابن أبي عمير عن عبد الوهاب الثقي كلاهما عن أيوب بهذا الاسناد نحوه وفي حديث حماد قال كانت العصابة

لرجل من بني عقيل وكانت من سوابق الحاج وفي حديثه أيضا فأتت على ناقة ذلول مجرسة وفي حديث الثقي وهي ناقة مدربة ﴿ حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا يزيد بن زريع عن حميد عن ثابت عن أنس ح وثنا ابن أبي عمير واللفظ له ثنا مروان ابن معاوية الفزاري ثنا حميد ثني ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيخاً بهادي بين ابنيه فقال ما بال هذا قالوا نذر أن يمشي قال ان الله عن تعذيب هذا نفسه لثني وأمره أن يركب ﴿ وحدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا ثنا اسحق يعني جعفر عن عمرو

وأصحابه ونقل أبو عمر عن ابن عبد الحكم أنه إن لم يرد حجا ولا عمرة سقط * ونقل اللخمي عن أشهب في كتاب محمد بن قيس قال على المشي إلى مكة لا شيء عليه * اللخمي وهو الجاربي على أحد قول مالك وابن القاسم في الحل على مجرد الألفاظ وأما أنه لجعل مشيه فيما شاء من حج أو عمرة فهو نص المدونة * عبد الحق ومعنى ما في المدونة من التفسير إنما هو في غير الصلوة وأما الصلوة فيتمتعين في حقه الحج * وقال اللخمي إنما يخبر في أحد هما المدني ويتعين الحج للغربي لأنه لا يعرف العمرة وإن عرفها لم يقصد المشي إليها * واختلف المتأخرون في وجه لزوم الحج للعمرة مع أنه لم يسم أحدهما فمقتل لأن العادة في المشي إلى مكة قصد أحدهما وقيل لأن ذلك يقتضي دخول الحرم والحرم لا يدخل إلا بأحرام فصار قائل ذلك ملتزما بالأحرام وخرج على التعالين لوقال على السير أو الذهاب أو المضي فقال ابن لقاسم لا شيء عليه إلا أن يذكر الحج أو العمرة أو يقصد أحدهما وتردد مالك في الركوب وألزمه أشهب الحج والعمرة في الجميع كالمشي * قلت * إذا لزمه المشي فتهافت في العمرة السمي لا الملق وفي الحج طواف الأفاضة لارحوعه إلى منى رمي الجمار * وقال ابن حبيب يمشي رمي الجمار وأما ما بدأ المشي فهو من حيث نوى فإن لم تكن له نية فالمرعى العرف وإن لم يكن عرف فالمرعى اللفظ ولا يتعين أن يمشي من داره ولا من موضع من البلد إلا بقصد أو عادة

فصل * وإذا لزمه المشي فمتى فاتق أن مرض في الإثناء فإنه يركب لهذا الحديث وحديث أخت عقبة الآتي * ثم اختلف فقال ابن الزبير وابن عمر في أحد قوليه ولف المدنيين يرجع فيمشي ماركب ولا يهدي عليه * وقال الشافعي والمكيون وابن عمر في قوله الآخر لا يرجع ولا يهدي قال الشافعي إلا أن يحتاط * وفرق مالك فقال إن قل المشي فلا يرجع ولا يهدي وإن كان كثيرا رجع من قابر ويهدي لتفريق المشي وحديث الام تشهد للشافعي في سقوط الرجوع وسقوط الهدى وجعله الهدى احتياطاً والحجة لما أضاف الرجوع فلانهم تأدوا الأحاديث في ترك الرجوع أنه فيمن عجز جملة وفردى في حديث أخت عقبة فحجرت عنه وأما في وجوب الهدى فلوروده في أبي داود في حديث أخت عقبة قال لتهدي ولتركب * ورواه ابن المنذر ولتهديته وهذه الرواية هي الحجة لما لاك في وجوب لبنة إذا وجدها * قلت * وعلى قول مالك بالرجوع من قابل فله أن يجعله مشيه الثاني في غير ما جعل الأول من حج أو عمرة وهذا حكم نذر المشي إلى مكة وأما الخلاف إذا وقع فيه الحنف (ع) فقال مالك وأبو حنيفة يلبزه المشي وكلاهما على مذهبه في لزوم المشي وسقوط ويهدي * وقال الشافعي والمحدثون وجماعة من السلف لا يلزم بخلاف النذر وإنما فيه كراهة بين وكفى مثله عن ابن القاسم من أصحابنا * قال المروزي وهو قول أصحابنا كلهم في الإيمان كلها سوى الطلاق والعتق * وقال داود وابن أبي ليلى والشعبي والحسن ومحمد بن الحسن كل يمين يمشي

لمشي إلى مكة نسمى في ذلك حجاً أو عمرة لزمه أن يمشي إلى ما سعى من ذلك وقال الحسن وأبو حنيفة لا يلزمه المشي ويركب إن شاء ويهدي ونحوه عن علي * ويرد على أبي حنيفة في إسقاط المشي جملة حديث أخت عقبة من قوله عليه السلام لتمش ولتركب ثم قال بعد كلام وهذا حكم نذر المشي إلى مكة وأما الخلاف إذا وقع فيه الحنف فقال مالك وأبو حنيفة يلبزه المشي وكلاهما على مذهبه في لزوم المشي وسقوطه ويهدي. قال الشافعي والمحدثون وجماعة من السلف لا يلزم بخلاف النذر وإنما فيه كراهة بين وكفى مثله عن ابن القاسم من أصحابنا قال المروزي وهو قول أصحابنا كلهم في الإيمان كلها سوى الطلاق والعتق وقال داود وابن أبي ليلى والشعبي ومحمد بن الحسن كل يمين يمشي أو صدقة لا يلزم ولا

وهو ابن أبي عمرو وعن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أدرك شيعة يمشي بين ابنيه يتوكأ عليهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما شأن هذا قال أبناء رسول الله كان عليه نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أركب أيها الشيخ فان الله غني عنك وعن نذرك واللفظ لعنينة وابن حجر * وحدثنا قتيبة بن (٣٦٤) سعيد بن عبد العزيز يعني الدراوردي عن عمرو بن

أبي عمرو بهذا الاسناد مثله * وحدثنا زكريا ابن يحيى بن صالح المصري ثنا المفصل يعني ابن فضالة ثنا عبد الله بن عياش عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أنه قال نذرت أحدي أن تمشي إلى بيت الله حافية فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيته فقال لتمش ولتركب * وحدثني محمد ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرنا سعيد بن أبي أيوب أن يزيد ابن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عقبة بن عامر الجهني أنه قال نذرت أختي فلا تترك مثل حديث مفضل ولم يذكر في الحديث حافية وزاد وكان أبو الخير لا يفارق عقبه * وحدثني محمد بن حاتم وابن أبي خلف قالوا أنار وح بن عبادة ثنا ابن جريح أخبرني يحيى بن أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره بهذا الاسناد مثل حديث عبد الرزاق * وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ويونس بن

أبو صدقة لا يلزم ولا كفارة فيها وإنما الكفارة في اليمين بالله * قلت * وما ذكر من أنه حكى عن ابن القاسم مثله هو مقتضى نقل ابن عمر أعني ذكر الخلاف عن المذهب في المسئلة فإنه قال المشهور لزومه يشير بمقابيل المشهور إلى قول ابن القاسم هذا والمنقول عن ابن القاسم إنما هو أن ابنه حاف بذلك وحنث فقال له أفتيتك بمذهب الليث بكفارة يمين وإن عدت أفتيتك بمذهب مالك فإن لم يكن الصادر من ابن القاسم إلا هذا فلا ينبغي أن يمد هذا قولاً لأنه إنما أفتاه على مذهبه غير إمامه دون جزم بذلك لقوله إن عدت أفتيتك بمذهب مالك (قوله في الآخر نذرت أحدي أن تمشي إلى بيت الله) (ع) حجة مالك وأصحابه في لزوم النذر لمن قال على المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو المسجد الحرام وإن لم يسم حجاً ولا عمرة وكذلك إذا ذكر جزأ من البيت فله حكم البيت * واختلف أصحابه إذا قال إلى الحرم أو ذكر مكاناً فيه أو من مدينة مكة أو المسجد هل يلزمه أم لا * وقال الشافعي إن قال على المشي إلى شيء من الحرم لزومه وإن ذكر ما هو خارج عنه لم يلزمه وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن ابن حبيب من أصحابه وزاد ابن حبيب مع ذلك عرفة وإن لم تكن من الحرم * وقال أبو حنيفة لا يلزمه في هذا المشي ولا مسير والاستصحاب أن يلزمه أن يسير في قوله إلى بيت الله أو مكة أو الكعبة دون بقية لألفاظ * (قوله) ناذر المشي إلى مكة إن سمي حجاً أو عمرة لزومه لأي شيء أضاف المشي من الأشياء التي تذكر بعد * واختلف إذا لم يسم حجاً ولا عمرة ولم يسم فيه ستة أفعال فقبل أن أضاف المشي إلى أحد ستة لزومه والسته مكة والكعبة والمسجد الحرام وبيت الله والحجر الأسود والركن وقيل يلزمه أن أضاف إلى مكة وما اشقت عليه وقيل يلزمه في الأربعة الأولى خاصة وقيل أن أضافه إلى الحرم أو ما اشقت عليه أو عرفة * والسادس أن بعض المشاعر كعرفة والمفا والمروة ومنى كالسته (قوله) لتمش واترك (ع) ظاهر في أنه لا يلزم ما فيه مشقة على النفس كالتمشي حافياً أو حمل شيء على عنقه إلا أنه إذا قصد بذلك أن يشق على نفسه يستحب له الهدى ولا يجب كما يجب على من عجز وركب لأن المشي مقدور عليه وطاعة والخطا فيه مكتوبة وقد قال تعالى أنولك رجالاً فمن نذر ذلك لزومه إلا أن يعجز فيلزمه الدم عندنا ويسقط عند غيرنا أو يستحب الأفعال الثلاثة كما تقدم (قوله في الآخر كفارة النذر كفارة اليمين) (ع) مذهبنا أن الواجب في النذر أن يذبح أو يخرج له كراهة يمين وتقدم اختلاف قول الشافعي * واحتج بالحديث المحدثون على أن الواجب في جميع أبواب النذر كفارة يمين وأبو ثور رحمه الله زاد العتق وحبسنا عليهم

كفارة فيها وإنما الكفارة في اليمين بالله تعالى (قوله كفارة النذر كفارة ليمين) (ح) اختلف لعلماء في المراتب فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج والغضب وحمله مالك وكثير على النذر المطلق كقوله على نذر وحمله أحد وبعض أصحابنا على نذر المعصية وحمله جماعة من فقهاءنا أن الواجب في الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين

عبد الأيلي وأحمد بن عيسى قال يونس أخبرنا وقال الآخرون ثنا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن شامة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفارة النذر كفارة اليمين * وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ثنا ابن وهب عن يونس ح وثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن الحديث إنما هو في النذر المأمور بالطلاق وأما المأمورين بطاعة فالنخرج منه فعل تلك الطاعة ولا يحتاج إلى كفارة

﴿كتاب الإيمان﴾

﴿قلت﴾ الإيمان جمع بين ولين قير انه ضروري لا يحتاج إلى تعريف وقيل انه غير ضروري لانه اختلف في التعليق بنحو ان دخلت لدار فعبدى حره هي إيمان حقيقة أو ليست بإيمان وإنما هي التزامات ولذا لا تدخل عليها حرف القسم فلو كانت ليمين ضرورية لم يختلف في شيء من صورها لان الضروريات لا يختلف فيها * واحتج شيخنا لانها إيمان حقيقة بانه في المدونة ترجم بكتاب الإيمان بالطلاق ولم يذكر فيه الا التعليق لفظا كالمثال المذكور أو التعليق معنى كقوله عبدي حر لأدخل الدار فالمعنى ان لم أدخل الدار فعبدى حر اذ لو لم يكن التقدير والمعنى ذلك لم يلزم العتق لانه كان يكون المعنى وحرية عبدي لأدخل الدار وهذا لا يلزم فيه شيء لانه حلف بغير الله * واحتج أيضا بان الخالف بالإيمان اللازمة يلزمه الطلاق واز لم ينوه فلو كانت التعليق إيمانا مجازا لم يلزمه الطلاق حتى ينويه لان ارادة المجاز تفقر إلى نية واد ابطال أن يكون ضروري يانه ونظري ولا نظري يفقر إلى تعريف * وعرفه ابن العربي بأنه ربط لعقد بالامتناع من العمل أو القدوم عليه بمعظم حقيقة أو اعتقادا * وتعقب بأنه يخرج عنها ليمين الغموس وللغو والتعليق * وعرفه الشيخ بما يطول تقريره وتركته خشية التطويل (قوله ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم) (ع) لانه من تعظيم غير الله فينهى

(ع) وأبو نوره معهم وزاد العتق

﴿كتاب الإيمان﴾

﴿ش﴾ بنو عقيل بضم العين وقع القاف * وعبدالرحمن بن شامة بضم الشين المججمة * وعبدالله بن راد بفتح الراء والراء المشددة * ويريد بضم الباء الموحدة (ب) الإيمان جمع بين ولين قيل انه ضروري لا يفقر إلى تعريف وقيل انه غير ضروري لانه اختلف في التعليق بنحو ان دخلت لدار فعبدى حره هي إيمان حقيقة أو ليست بإيمان وإنما هي التزامات ولذا لا تدخل عليها حرف القسم فلو كانت ليمين ضرورية لم يختلف في شيء من صورها لان الضروريات لا يختلف فيها * واحتج شيخنا لانها إيمان حقيقة بانه في المدونة ترجم بكتاب الإيمان بالطلاق ولم يذكر فيه الا التعليق لفظا كالمثال المذكور أو التعليق معنى كقوله عبدي حر لأدخل الدار فالمعنى ان لم أدخل الدار فعبدى حر اذ لو لم يكن التقدير والمعنى ذلك لم يلزم العتق لانه كان يكون المعنى وحرية عبدي لأدخل الدار وهذا لا يلزم شيئا لانه حلف بغير الله تعالى * واحتج أيضا بان الخالف بالإيمان اللازمة يلزمه الطلاق وان لم ينوه فلو كان التعليق إيمانا مجازا لم يلزمه الطلاق حتى ينويه لان ارادة المجاز تفقر إلى نية واد ابطال أن يكون ضروري يافهم ونظري ولا نظري يفقر إلى تعريف * وعرفه ابن العربي بأنه ربط العقد بالامتناع من الفعل والقدوم عليه بمعظم حقيقة أو اعتقادا * وتعقب بأنه يخرج عنه ليمين الغموس وللغو والتعليق * وعرفه الشيخ بما يطول تقريره وتركته خشية التطويل (قوله ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم) (ع) لانه من تعظيم غير الله فينهى عن الحلف بكل مخلوق وقد قال ابن عباس لان أحلف بالله فآثم أحب إلى من أن أضاها في قيل يعني الحلف بغير الله تعالى وقيل يعني الحديث يرى انه حلف وما حلف وقال أيضا لان أحلف بالله مائة مرة فآثم خير من أن

ان الله عز وجل ينهاكم
أن تحلفوا بآبائكم

قال هم رفوا لله ما حلفت
بها منذ سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى
عنها ذاكرا ولا آثرا
* وحدثني عبد الملك بن
شعيب بن الليث بن أبي
عن جدي نفي عقيب بن
خالد ح وثنا اسحق بن
ابراهيم وعبد بن جيد قالا
ثنا عبد الرزاق أخبرنا
معمر كلاهما عن الزهري
بهذا الاسناد مثله غير ان
في حديث عقيب ما حلفت
بها منذ سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى
عنها ولا تكلمت بها ولم يقل
ذاكرا ولا آثرا * وحدثنا
أبو بكر بن أبي شيبة
وعمر والناذق وزهير بن
حرب قالوا ثنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن سالم
عن أبيه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم عمر وهو
يحلف بأبيه بمثل رواية
يونس ومعمر * وحدثنا
قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح
وثنا محمد بن روح واللفظه
أخبرنا الليث عن نافع عن
عبد الله عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه أدرك
هم بن الخطاب في ركب
وعمر يحلف بأبيه فتأدهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ألا ان الله عز وجل
ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم
فمن كان حالفًا فليحلف بالله
أو ليصمت * وحدثنا محمد

عن الحلف بكل مخلوق وقد قال ابن عباس لان أحلف بالله فآثم أحب الى من أن أضاهي فقيل
الحلف بغير الله وقيل يعنى الحمد بغيره لا حلف وما حلف وقال أيضا لان أحلف بالله مائة مرة فآثم
خير من أن أحلف بغيره فابى ولا يعترض على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم قد أفلح وأبيه ان صدق لانه
لم يقصد به اليمين وإنما هو من الكلام الجارى على السنة دون قصد وتقدم الكلام عليه في كتاب
الآيمان وأما قوله تعالى والتين والزيتون فقيل انه على حذف مضاف أى ورب التين وعلى تسليم انه
قسم فله أن يعظم من خلقه ما شاء ويمنعنا نحن من ذلك فتعظيمه للأشياء غير تعظيمها وانما تعظيمه
للك الأشياء تنبيهنا على قدرها عنده وعلى ما فيها من العجائب والمنة **(قول)** ما حلفت بها ذاكرا ولا
آثرا (ع) أى قائلا ذلك من قبل نفسى ولا حاكيا له عن غيرى من قولهم أثار الحديث يأثره اذا حدث به
(قوت) الحلف بمخلوق عبدا ونسب اليه فعل يأتى في الحديث الآخر ويمخلوق لم يعبد ولم ينسب اليه فعل
قال اللخمي يمنع * وقال ابن رشد يكره * وفى المدونة أكره اليمين بغير الله ويرغم أنفى لله * وفى النوادر
عن ابن حبيب لما بلغ عمر بن عبد العزيز وفاة الحجاج خروا ساجدا وقال رغم أنفى لله الحمد لله الذى قطع مدته
الحجاج فلا بأس بالتأسي به فى مثل هذا **(قول)** من كان حالما **(قلت)** انظر هل يدل على مرجوحية
الحلف * وفى العتية من سماع أشهب وابن مع كان يسمى يقول لى اسرائيل لى كان موسى ينهاكم
أن تعفوا الا وأنتم صادقون وانما هما كم أن تحلفوا بالله صادقين أو كاذبين * ابن رشد قول يسمى هذا
خلاف شرعنا لانه صدر منه صلى الله عليه وسلم كثيرا وأمر الله به ولا وجه لكرهه لانه تعظيم لله تعالى
ويحتمل أن تكون كراهية عيسى خوف الكثرة فيؤل الى حلف كذب وتقصير فى الكفاية وفى
النوادر عن ابن حبيب أقول كقول عمر الحلف بأئمة ومندمة **(قول)** فليحلف بالله (ط) لا يعنى ان اليمين
مقصورة على الحلف بهذا الاسم (ع) بل هو تنبيه على ان الحلف بجميع أسمائه تعالى لازم **(قلت)** سواء
كان الاسم دالا على الذات فقط كلفظة الله أو على الذات باعتبار معنى قام بها كالم وقادرا وباعتبار فعل
أحلف بغير الله فابى ولا يعترض على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم أفلح وأبى لانه لم يقصد به اليمين
وانما هو من الكلام الجارى على السنة دون قصد وأما قوله تعالى والتين والزيتون فقيل انه على
حذف مضاف أى ورب التين وعلى تسليم انه قسم فلا سبحانه أن يعظم من خلقه ما شاء ويمنعنا نحن
من ذلك فتعظيمه تعالى للأشياء غير تعظيمها وانما تعظيمه للك الأشياء تنبيهنا على قدرها عنده
وعلى ما فيها من العجائب والمنة **(قول)** ما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا (ع) أى قائلا ذلك من قبل نفسى
ولا حاكيا له عن غيرى من أثار الحديث يأثره أى حدث به **(قول)** فليحلف بالله لا يعنى أن اليمين مقصور
على هذا اللفظ بل هو تنبيه على أن الحلف بجميع أسمائه تعالى لازم (ع) كذا لم يختلف فى الحلف
بالصفات لان الخطاب بها حلف به الاماروى عن الشافعى على أصله من اشتراط نيية الحلف بالصفات
والا لم يكن عليه كنارة * وذكري بعض المتأخرين الخلاف فى لزوم الحلف بالصفات (ب) القول بكراهية
الحلف بالصفات منهم من يحكيه غير مخرج كذا ذكره القاضى عن هذا المتأخر وعلت الكراهية بان
اليمين بهالم برد ولا هو فى معنى ما ورد منهم من يحكيه من تخريج اللخمي * قال اللخمي واختلف فى
الحلف بالصفات كقوله وقدرته فالشهور والجواز وروى محمد وابن حبيب لا يجنبى الحلف بالامر
الله وأكرهه بأمانة الله فخرج القول بالكراهية فى القدرة والعزة من القول بالكراهية فى لعمري الله

من أفعاله تتخالف ورأى (ع) وكذلك لم يختلف في الحلف بالصفات لان الحلف بها حلف به الا ما روى عن الشافعي على أصله في اشتراطه نية الحلف بالصفات والا لم يكن عليه كفارة * وذكر بعض المتأخرين الخلاف في لزوم الحلف بالصفات * قلت * القول بكراهة الحلف بالصفات منهم من يحكيه غير مخرج كما ذكر القاضي عن هذا المتأخر وعلائ الكراهة بان اليمين به لم يرد ولا هو في معنى ما ورد ومنهم من يحكيه من تخريج للنخعي * قال النخعي واختلف في الحلف بالصفات كثرته وقدرته فالمشهور الجواز * وروى محمد وابن حبيب لا يجزئ الحلف بلعمر الله وأكرهه بأمانة الله فخرج القول بالكراهة في القدرة والعزة من القول بالكراهة في لعمر الله وأمانة الله * ولا يخفى عليك ما في هذا التخرج لان الكراهة فيهما عالت بما هو مفقود في العزة والقدرة وغيرهما من الصفات لا بما تقدم من عدم ورود القسم بها امالان لعمر الله يرجع الى العمر وهو على الله محال وأما أمانة الله فلان الامانة مجعولة ولذا قال أشهب ان أريد بها التي هي بين الخلق فليس بيمين وان أريد بها التي هي من صفات ذاته فهي يمين * ولذا صح الحلف بالصفات ولا فرق بين صفات النفس وصفات المعاني والصفات المعنوية وصفات التنزيه فالنفسية كالوجود والقدم والبقاء والقيام بالنفس عندهم يجعلها صفات نفس وصفات المعاني كالعلم والقدرة والصفات المعنوية كالعالمية والقادرية وهي المسماة عند المتكلمين بالاحوال الممالة وصفات التنزيه كالخلف بتقدسه وتنزهه عن سمات الحدوث * وكان شيخنا يقول في الحلف بالصفات المعنوية نظر ولا نظرفيه بل الحلف بها ألزم لذلك لانه لم يختلف في كفر من نفي قادرية الله أي كونه قادرا * واختلف في كفر من نفي صفات المعاني كالعلم والقدرة وفيه من الخلاف ما علم

وأمانة الله ولا يخفى عليك ما في هذا التخرج لان الكراهة فيهما عالت بما هو مفقود في القدرة والعزة وغيرهما من الصفات اما بما تقدم من عدم ورود القسم واما لان عمر الله يرجع الى العمر وهو على الله سبحانه محال واما لان الامانة مجعولة ولذا قال أشهب ان أريد بها التي هي بين الخلق فليست بيمين وان أريد بها التي هي صفة ذاته تعالى فهي يمين * واذا صح الحلف بالصفات فلا فرق بين صفات النفس وصفات المعاني والصفات المعنوية وصفات التنزيه فالنفسية كالوجود والقدم والبقاء والقيام بالنفس عندهم يجعلها صفات نفس وصفات المعاني كالعلم والقدرة والصفات المعنوية كالعالمية والقادرية وهي المسماة عند المتكلمين بالاحوال الممالة وصفات التنزيه كالخلف بتقدسه وتنزهه سبحانه عن سمات الحدوث وكان شيخنا يقول في الحلف بالصفات المعنوية نظر ولا نظرفيه بل الحلف بها ألزم لانه لم يختلف في كفر من نفي قادرية الله تعالى أي كونه قادرا واختلف في كفر من نفي صفات المعاني كالعلم والقدرة وفيه من الخلاف ما علم بين مالك والشافعي والقاضي أبي بكر * قلت * وفيه نظر لان ثبوت الصفات المعنوية متفرع على القول بثبوت الاحوال والمحققون على نفيها مطلقا وقد قال بنفيم الشيخ أبو الحسن الاشعري وغيره من أئمة السنة فاذا قيل بكراهة الحلف بصفات المعاني مع الطمع بثبوتها شرعا وعقلا وأجمع أهل السنة على ثبوتها فلان يقال بكراهة الحلف بالمعنوية التي نفاها كثير من المحققين وأجلهم شيخ السنة أبو الحسن الاشعري أخرى فراد الشيخ ابن عرفة ان في الحلف بالصفات المعنوية نظرا وان قلنا بعدم كراهة الحلف بصفات المعاني لتحق ثبوت هذه بخلاف تلك فاحكامه الابي من الاجماع على كفر من نفي الصفات المعنوية غير صحيح بل الاجماع على عدم كفره الا أن يريد الابي بالصفات المعنوية مجرد اثبات أحكام صفات المعاني لذاته تعالى من غير اعتبار

ابن عبد الله بن عمر ثنا أبي ح وثنا محمد بن مثنى ثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله ح وثنى بشير بن هلال ثنا عبد الوارث
 ثنا أبو بوب وثنا أبو بكر بب ثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير ح وثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن اسمعيل بن أمية ح وثنا ابن رافع ثنا ابن
 أبي فديك أخبرنا الضحاك وابن أبي ذئب ح وثنا اسحق بن إبراهيم وابن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عبد الكريم
 كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر بمثل هذه القصة عن النبي صلى (٣٦٨) الله عليه وسلم * وحدنا يحيى بن يحيى ويحيى بن

أبوب وقبيصة وابن حجر
 قال يحيى بن يحيى أخبرنا
 وقال الآخرون ثنا اسمعيل
 وهو ابن جعفر عن عبيد
 الله بن دينار أنه سمع ابن
 عمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من كان
 حالفا فلا يحلف إلا بالله
 وكانت قريش تحلف
 بأبائهم فقال لا تحلفوا
 بأبائكم * حدثني أبو
 الطاهر أنا ابن وهب عن
 يونس ح وثنى حملة بن
 يحيى أخبرنا ابن وهب
 أخبرنا يونس عن ابن
 شهاب أخبرني حميد بن
 عبد الرحمن بن عوف أن
 أباه برة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من
 حلف منكم فقال في حلفه
 باللات فليقل لا إله إلا
 الله ومن قال لصاحبه
 تعال أقامرك فليتعصم
 * وحدثنى سويد بن
 سعيد ثنا الوليد بن مسلم
 عن الأوزاعي ح وثنا
 اسحق بن إبراهيم وعبد بن
 حميد قال ثنا عبد الرزاق
 أخبرنا معمر كلاهما عن

بين مالك والشافعي والقاضي أبي بكر (قوله في الآخر من حلف منكم فقال في حلفه باللات فليقل
 لا إله إلا الله) (ط) اللات والعزى ومناة ثلاثة أصنام كانت في الكعبة وقيل إن اللات كانت
 بالطائف والعزى بقطيف ومناة بقديد وقيل بالمشلل ولا يدل على إباحة الحلف بها ولكن لما نشأ قوم
 على تعظيمها وأبطل ذلك الإسلام فرموا بمأجرت على لسان بعضهم دون قصد فارشاد الشارع إلى ما يكفر
 تلك اللفظة (م) والحلف بما لا يجوز من هذا النوع لا كفارة فيه وأوجبها أبو حنيفة فيه وفي قوله
 هو يهودى أو نصرانى ولم يوجبها في قوله واليهودية والنصرانية ولا في قوله هو مبتدع وهو يرى من
 لني صلى الله عليه وسلم واحتج بأن الله أوجبها على المظاهر وعلل وجوبها بأنه قال منكر من القول
 * وحجتنا عليه الحديث لأنه لم يذكر فيه كفارة وموافقتنا على سقوطها في قوله واليهودية وما بعدها
 إذ لفرق فيه فإنه إذا قال واليهودية فقد عظم ماله حرمة له وإذا قال إن فعلت كذا في يهودى فقد عظم
 الإسلام والجميع لا يجوز الحلف به * قلت * وكلا كفارة عليه في قوله هو يهودى فكذلك
 لا كفارة عليه في قوله هو سارق أو زان وعليه غضب الله أو دعا على نفسه أن يفعل ويستغفر الله في
 الجميع وقال أبو حنيفة هو القياس والاستحسان أن يلزمه كفارة يمين * وحجتنا عليه أن الأصل براءة
 الذمة وأيضاً فقد جرى مثل هذه اللفاظ في الأحاديث وليس في شيء منها مرض للكفارة (قوله ومن
 قال لصاحبه تعال أقامرك فليتعصم) (ط) الظاهر وجوب هذه الصدقة ولا دخل لها بل يتصدق بما يصدق
 عليه الاسم (ع) وقال المخالف إنما أراد في الحديث بالصدقة كفارة يمين قال الخطابي يتصدق بما
 أراد أن يقامر عليه وليس في الحديث ما يدل على شيء من الأمرين لأن الأمر بها جاء بعد ذكر المقامرة
 فهي كفارة تختص بالمقامرة لأنها كفارة يمين * وحجتنا على الخطابي أنه لا تختص الصدقة بما أراد أن
 يقامر عليه بل لأنه لما نوى بذل مال في وجه غيره جازت كانت كفارة يمينه أن يتصدق بما يخرج منه في طريق
 البر ومساك الشريعة كما أمر أن يقول لا إله إلا الله تكفيراً لتلك الكلمة في كسر القول بالقول والفعل
 بالفعل والحديث حجة لما عليه الجمهور من أن العزم مؤاخذ به بخلاف الخواطر وقد قدمنا الكلام على

كونها صفة ثبوتية قائمة بالذات فيقرب الألفاظ المصطلح (قوله من حلف منكم فقال في حلفه
 باللات) (ط) اللات والعزى ومناة ثلاثة أصنام ثلاثة كانت في الكعبة وقيل إن اللات كانت بالطائف
 والعزى بقطيف ومناة بقديد وقيل بالمشلل وأوجب أبو حنيفة الكفارة في الحلف بها وفي قوله
 هو يهودى أو نصرانى ولم يوجبها في قوله واليهودية والنصرانية ولا في قوله هو مبتدع وهو يرى من
 من النبي صلى الله عليه وسلم واحتج بأن الله سبحانه أوجبها على المظاهر وعلل وجوبها بأنه قال منكر
 من القول وهذا قال منكر من القول (قوله ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتعصم) (ط) الظاهر
 وجوب هذه الصدقة ولا دخل لها بل يتصدق بما يصدق عليه الاسم (ع) وقال المخالف إنما أراد في
 الزهري بهذا الاسناد وحديث معمر مثل حديث يونس غير أنه قال فليتعصم بشئ وفي حديث الأوزاعي من حلف باللات
 والعزى * قال أبو الحسين مسلم * هذا الحرف يعنى قوله تعال أقامرك فليتعصم لا يرويه أحد غير الزهري قال والزهري
 نحوم سبعين حديثاً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيها أحد باسناد جيد * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد
 الأعلى عن هشام عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

المسئلة في كتاب الايمان (**قوله** لاتخلفوا بالطواغي) (ع) هو مثل الذي عن الحلف باللات والطواغي الاصنام واحدها طاغية فسمى الصنم باسم المصدر اذ هو اصل طغيان الممار وكفرهم وكلما ظم وجاوز القصد فقد طغى ومنه طغى الماء والطاغوت أيضا الصنم وجمعه طاغوت وقديكون الطاغوت جمع واحد و يذكرو ويؤثت قال تعالى اجتنبوا الطاغوت أن يمسدوها وقال تعالى يريدون أن يخمسواكم إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به

﴿ أحاديث من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ﴾

(**قوله** نسلمه) (ع) أي نطلب منه ما يحملنا ويحمل أنقالنا من الابل (**قوله** ثلاث ذود غر الذرى) (م) أي يبيض الأسفة وذروة البعر سنامه وذروة كل شيء أعلاه (ع) حص الذرى لان الأسافل قد تتغير بالمعاطن وعفس الاوال والابعار وثلاث ذود من اضافة لشيء الى نفسه ويحتج به من يطلق الذود على الواحد وتقدم بيان ذلك في الزكاة (د) ووقع في الرواية الأخرى بتلانه بالتاء وهو صحيح يعود على معنى الابل وهي الامة وما في الأخرى من قوله خمس ذود ليس بينهما تناف لان ذكر الثلاث ليس فيه نفي للخمس (**قوله** لا يبارك الله لنا) (ط) أي ان لم نخبره (**قوله** ما أحلتكم ولكن لله حلتكم) (م) لم يرد هذا في نسبة الفعل اليه (**قلت**) يريد لانه الذي حلتكم باعتبار الكسب بدليل قوله الا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وانما يعني انه لم يكن عنده ما يحلهم عليه حينئذ - في أثناء الله به (ع) وترجم البخارى عليه والله خلقكم وما تمملون واحتج بالحديث على ذلك وقيل يحتمل أن يكون أوحى اليه بان يحملهم أو يكون مراده دخولهم في عموم من أمره الله بالقسم فيهم (**قلت**) توهموا أنه صلى الله عليه وسلم نسي اليمين ولو كان ذا كراهة لم يحملهم لقصد البر في اليمين فلذلك قالوا حلف لا يحملنا وحلفنا فلا يبارك لنا ان لم نخبره ونذكر باليمين فاجابهم بما يدل انه ذا كراهة لليمين وهو قوله لاتخلف يميننا ثم نرى غيرها الحديث وأعلمهم أنه لم يكن عنده فيما قبل ما يحلهم عليه وانما أتاه الله به الآن * واذا كان الامر كذلك فماذا كراهة لا مأمأ أصوب مما ذكر لبخارى ان اراد البخارى الاعتذار على عدم الحنث لاجل انما يجزى ما ذكر على مذهب أهل الجبر في أن العبد لا كسبه ألبتة وان لم يرد به الا مقدار بل نسبة الافعال من حيث الجملة في الاصل والامر كذلك ولكن بقي أن للعبد فيها لكسب على مذهب أهل الحق (**قوله** لا أحلف على يمين ثم أرى خيرا منها الا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وفي الآخر ألا أتيت الذي هو خير وتحلل عن يميني) (ع) لاختلاف هذه الالفاظ احتلف العلماء في اجزاء الكفارة قبل الحنث فقال الجمهور رنجزى الا أن مالكا والشافعي وأما نور من الجمهور يستحبون أن تكون بعد الحنث * وقال أبو حنيفة لا تجزى * ورواه أشهب عن مالك * وعن الشافعي أيضا يجزى الاطعام والكسوة والعنف ولا يجزى

الحديث بالصدقة كعارة يمين وقال الخطابي يصدق بما أراد ان يقامر عليه (**قوله** لاتخلفوا بالطواغي) جمع طاغية وهي الاصنام سمي الصنم باسم المصدر من باب تسمية السبب باسم المسبب لطغيان الكفار بسبب عبادتها وفي غير مسلم ولاتخلفوا والطواغي جمع طاغوت وهو الصنم يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا (**قوله** نسلمه) أي نطلب منه ما يحملنا ويحمل أنقالنا من الابل (**قوله** غر الذرى) أي يبيض الأسفة (**قوله** لا يبارك الله لنا) أي ان لم نخبره (**قوله** ما أحلتكم) قال المازرى معناه أن الله تعالى آتانا ما حلتكم عليه ولو لا ذلك لم يكن عندى ما أحلتكم عليه (ع) ويجوز أن يكون أوحى اليه

لاتخلفوا بالطواغي ولا بأبائكم * حدثنا خلف بن هشام وقيمية بن حبيب وعبدويحيى بن حبيب الحارثي واللفظ لخلف قالوا ثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جبر عن أبي بردة عن أبي موسى الاشعري قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من الاشعرين فسألته عن حلفهم فقال والله لا أحلتكم وما عندى ما أحلتكم عليه قال فبينما مشاء الله ثم أتى بابل فأمر لنا بثلاث ذود فخرنا فقلنا نطلقا فقلنا أو قال بهذا اليه ص لا يبارك الله لنا أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نسأله حلف أن لا يحملنا ثم حلفنا فأتوه فأخبروه فقال ما أنا حلتكم ولكن الله حلتكم وإن الله ان شاء الله لا أحلف على يمين ثم أرى خيرا منها الا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير * حدثنا عبد الله بن براء الاشعري ومحمد بن اسلمه

الحمداني وتقرأ في اللفظ قالنا أبو أسامة عن بر يد عن أبي ردة عن أبي موسى قال أرسلني أصحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله لهم الجملان ادهم معه في جيش العسرة وهي غزوة تبوك فقلت يابني الله ان أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم فقال والله لا أحملكم على شيء ووافقه وهو غضبان ولا أشعر فرجعت حزينا (٣٧٠) من منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن مخافة أن

يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجد في نفسه على فرجعت إلى أصحابي فأحبرتهم الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ألبث الا سبعة اذ سمعت بلالا ينادي أي عبد الله بن قيس وأجيبته فقال أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك فلما أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خذ هذين القرينين وهذين القرينين وهذين القرينين لستمة أبعة ابتاعهن حينئذ من سعد فاطلق بهن إلى أصحابك فقل ان الله أوفال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحملك على هؤلاء فاركبوهن قال أبو موسى فانطلق إلى أصحابي بهن فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحملك على هؤلاء ولكن والله لا أدعكم حتى ينطلق معي بعضكم إلى من سمع مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سأله لكم ومنعه في أول مرة ثم اعطاه اياي بعد ذلك لانظروا إلى

الصوم * والخلاف في هذا مبني على الخلاف في الكفارة هل هي حل لليمين أو رفع لاثم الحنث وعلى مذهب الجمهور في أنها رخصة شرعت لحل ما عقده الحالف على نفسه فيجزئ قبل الحنث وبعده ولا ثم في الحلف ولا في تحنيت الانسان نفسه (م) لم يختلف في عدم اجزائها قبل الحلف ولا في اجزائها بعد الحنث وإنما اختلف في اجزائها بعد الحلف وقبل الحنث والمشهور الاجزاء وقد اختلفت الروايات بتقديم الكفارة مرة وتأخيرها أخرى ولكن العطف بالواو وهي لا توجب رتبة فن قال انها لا تجزئ رأي أنها قبله تطوع والتطوع لا يجزئ عن الواجب * قلت * روى العطف بهم مع تقديم قوله فليكفر ومع تأخير * أبو عمر * كثر الروايات فليأت الذي هو خير ثم يكفر ولا ين القاسم في كتاب محمد قول ثالث انه ان كان على حنث جاز وان كان على لم يجز والبر لا فعلت وان فعلت والحنث لأفعلن وان لم أفعل هذا باعتبار الصيغة وأما باعتبار المعنى فمضى البر أن يكون الحالف اثر حلفه موافقا لم يحلف عليه ومعنى الحنث أن يكون مخالفا فان قال لا أفعل فهو انما حلف على نفي الفعل وهو اثر حلفه لم يفعل واذا قال لأفعلن فهو انما حلف أن يفعل وهو اثر حلفه لم يفعل وانقسام اليمين إلى ما الحالف فيه الحنث على بر وإلى ما هو فيه على حنث فانما هو اذا لم يضرب أجلا وأما اذا ضرب به فهو على بر في الوجهين أما في النفي في قوله لا فعلت فظاهر وأما في الثبوت في قوله لأفعلن فلان له الترك إلى ذلك الأجل كما الحالف على النفي (قوله في الآخر أسأله لهم الجملان ادهم معه في جيش العسرة) (د) الجملان بضم الجاء الحمل أي يركبون اذا كانوا مشاة كما يشاء في الآخر * قلت * وجيش العسرة هو على حذف مضاف أي جيش زمن العسرة لان غزوة تبوك كانت في زمن عسرة من شدة الحر وجذب البلاد وطيب ثمار المدينة لان الناس يحبون المقام في ثمارهم وظلالهم ويكرهون الخروج والحالة هذه ولهذا كان صلى الله عليه وسلم فلما يريد غزوة الا وري بغيرها الا غزوة تبوك فانه أعلم بالشدة أمرها وبعد سفرها لانها للشام وكثرة ما به من الروم (قوله والله لا أحملكم على شيء ووافقه وهو غضبان) (ع) فيه لزوم عين الغضب لقوله الا كمرت عن يميني خلافا لمسروق والشافعي في أنها لاتنزم (قوله في الآخر خذ هذين القرينين) (ط) أي البعيرين المقرون أحدهما بالآخر لبعكه ن احملهم أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله بالقسم فيهم (قوله أسأله لهم الجملان) بضم الجاء أي الحمل (قوله في جيش العسرة) (ب) هو على حذف مضاف أي جيش زمن العسرة لان غزوة تبوك كانت في زمن عسرة من شدة الحر وجذب البلاد وطيب ثمار المدينة وكانت للشام وقد علم كثرة ما بها من الروم ولذا أسلمهم بها ولم يور (قوله خذ هذين القرينين) أي البعيرين المقرون أحدهما بالآخر (قوله عن زهدم الجرمي) بفتح الزاي ثم هاء ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة (قوله

حدثكم شيئا لم يقله فقالوا والله انك عندنا لمصدق وللفعل ما أحببت فانطلق أبو موسى بنهر منهم حتى أتوا الذين سمعوا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعه اياهم ثم اعطاهم بعد فخر ثم أخبرهم بما حدثهم به أبو موسى سواء * حدثني أبو الريح العتيكي ثنا حماد يعني ابن زيد عن أيوب عن أبي قلابة وعن القاسم بن عاصم عن زهدم الجرمي قال أيوب وأما الحديث القاسم أحفظ مني الحديث أبي قلابة قال كنا عند أبي موسى فدعا بمائدته

وعليها لحم دجاج فدخل رجل من بني تميم الله أحمر شبيه بالموالي فقال له لم تفلح كما فقال له فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتى كل منه فقال الرجل أتى رأيته يأتى كل شياً فقد ندرته فخلت أن لا أطعمه فقال له أحدثك عن ذلك أتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من الأشعرين (٣٧١) نستعمله فقال والله لا أحاكم وما عندي ما أحكم عليه

فلما ساء الله فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنو بابل فدعاهم فأمرنا بمخمس ذودغر الذرى قال فلما انطامنا قال بعضنا لبعض أغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه لا يبارك لنا فرجعنا إليه فمد يار رسول الله أنا تيناك نستعصمك وأنت خلقت أن لا نعصمك ثم حملنا أنفسنا يا رسول الله قال أتى والله أن شاء الله لا أحلف على عمن فأرى غيرها حيرا منها ألا أتيت الذى هو خير وتعللنا فانظلموا فأمما حاكم لله تعالى * وحدنا ابن أبى عمر ثنا عبيد لوهاب الثماني عن أبوب عن أبى قلابه والقاسم الميمى عن زهدم الجرمي قال كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعرين ودواخه فكما عند أبى موسى الأشعرى فقرب إليه طعام فيه لحم دجاج فدكر نحوه * وحدنى على بن حجر السعدى واسحق بن ابراهيم وابن غير عن اسمعيل بن عيسى

حوف الذهب والقرينتين بالتاء هو على معنى الراحتين والناقين ولعل ما تقدم من رواية ثلاثة ذود مطابقة لهذا الآن الاثنين يطلق عليهما اسم الذود (قوله في الآخر وعليها لحم دجاج) (ط) فيه أن كل الطيبات على الموائد جائز ومعمول به عندهم ولا يناقض الزهد خلافاً لبعض متقشفة العباد * قلت * تقدم الخلاف أعياناً فضل لقمع بالمباعات أو تركه ولا يدل أكله صلى الله عليه وسلم على أن التمتع أفضل لانه المشرع ما كل ليسد على الجواز وسألتى المسئلة أن شاء الله تعالى (قوله يأتى كل شياً فقد ندرته فخلت أن لا أطعمه) (ع) اختلاف العلماء في أكل مايا كل الجبسات والجيف فأجازه مالك والليث وكرهه ابن حبيب وكرهه الكوفيون حتى يزول ما في البطن من ذلك وكرهه الشافعي أن كان أكثر أكلها الجباسة وأجازه أن كان أكثر أكلها غيره وقال الطبرى كان ابن عمر لا يأكل الدجاجة حتى يقصرها أياها * وقال غيره كان يتأول انها من الجلالة لتي جاء النوى عن أكلها (ط) وروى عن ابن القاسم مثله في الجدى الذى رضع خنزيرة قال لا يذبح حتى يذهب ما في بطنه وما ذكره عن مالك من الاجازة محمول على ما إذا ذهب ما في بطنها كمار وى عن ابن القاسم (قوله بنو بابل) (م) الهب الغنمية وكان الصديق إذا أوتر قبل أن ينام يقول أحزب نبي أى غنيمتى (قوله بمخمس ذود) تقدم الجمع بينه وبين قوله في الحديث السابق ثلاثة ذود (قوله أغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صبرناه غافلاً عنها وكنا سب ذلك اذ لم نذكره بالظنهم انه نسي يمينه أى أخذنا منه ما أحدا وهو غافل فكنا سب غفلة يقال أغفلت الرجل اذا جعلته غافلاً أو سهيته غافلاً قال تعالى ولا تطعم من أغفلنا قلبه عن ذكرنا (قوله في سند الآخر حدثنا الصعق عن مطر عن زهدم) (م) الصعق هو بكسر العين وفتحها الدارقطى بال الصعق ومطر الياقوتى وبين مطر لم يروه عن زهدم ونامارواه عن القاسم عنه فاستدركه الدارقطى على مسلم ومسلم إنما أدخل حديثه لزيادته وقوله فيه أتى والله ما نسيتهما يعنى اليمين فأتى به تابعا للطرق الصحيحة الكثيرة قبل على ما شرط في

لحم دجاج بكسر الدال وفتحها (قوله بأكل شياً) أى نجاسة والخلاف في أكل مايا كل الجباسة شهير أجازه مالك والليث وكرهه ابن حبيب وكرهه الكوفيون حتى يزول ما في البطن وكرهه الشافعي أن كان أكثر أكلها الجباسة قال الطبرى كان ابن عمر لا يأكل دجاجة حتى يقصرها أياها (ط) وروى عن ابن القاسم في الجدى الذى رضع خنزيرة قال لا يذبح حتى يذهب ما في بطنه وما ذكره عن مالك من الاجازة محمول على ما إذا ذهب ما في بطنها كمار وى عن ابن القاسم في الجدى (قوله بنو بابل) بفتح الون وجمعه نهاب بكسر هاء ونهوب بضمها ونهب الغنمية وهو مصدر بمعنى النهوب كالخلق بمعنى المخلوق (قوله أغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى جعلنا غافلاً بسبب أخذنا (قوله ثنا الصعق) يعنى أن محرز بفتح الصاد وكسر العين وسكونها والكسر أشهر وفتحها الدارقطى بأن

عن أبوب عن القاسم الميمى عن زهدم الجرمي ح وثنا ابن أبى عمر ثنا عبيان عن أبوب عن أبى قلابه عن زهدم الجرمي ح وثنى أبو بكر بن اسحق ثنا عان بن مسلم ثنا وهب ثنا أبوب عن أبى قلابه والقاسم عن زهدم الجرمي قال كنا عند أبى موسى واقتصوا جميعاً الحديث بمعنى حديث حاد بن زبد * وحدنا شيبان بن فروخ ثنا الصعق يعنى ابن حزن ثنا مطر الوراق ثنا زهدم الجرمي قال دخلت على أبى موسى وهو يأتى كل لحم دجاج وساق الحديث بنحو حديثهم وزاد فيه قال أتى والله ما نسيتهما * وحدنا

(२५२)

عن سهيل بن أبي صالح

عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه * وحدثني القاسم بن زكريا ثنا خالد بن مخلد ثنا سليمان يعني ابن بلال قال ثنا سهيل في هذا الاسناد بمعنى حديث مالك وليكفر بيمينه وليفعل الذي هو خير * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا جرير عن عبد العزيز يعني ابن ربيع عن ثمام بن طرفة قال جاء سائل الى عدي بن حاتم فساء له نفقة في ثمن خادم أو في بعض غنم خادم فقال ليس عندي ما أعطيك رفيع عن ثمام بن طرفة قال جاء سائل الى عدي بن حاتم فساء له نفقة في ثمن خادم أو في بعض غنم خادم فقال ليس عندي ما أعطيك ثم ان الرجل رضى الادري ومغفري فاكتب الى أهلي أن يعطوكها قال فلم يرض فغضب عدي فقال أما والله لا أعطيك شيئا ثم ان الرجل رضى

فقال أما والله لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف على يمين ثم رأى أن يتقي الله منها فليات التقوى ملحت يميني * وحدثنا عبيد الله بن معاذ قال ثنا أبي ثنا شعبة عن عبد العزيز بن رفيع عن نعيم بن طرفة عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليات الذي هو خير وليترك يمينه * حدثني محمد بن عبد الله بن نمير ومحمد بن طريف ليجلي واللفظ لابن طريف قال ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن عبد العزيز بن رفيع عن نعيم الطائي عن عدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف أحدكم على اليمين فرأى خيرا منها فليتركها وليأت الذي هو خير * وحدثنا محمد بن طريف ثنا محمد بن فضيل عن الشيباني عن عبد العزيز بن رفيع عن نعيم الطائي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك * حدثنا محمد بن مثنى (٣٧٣) وابن بشار قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سالك

ابن حرب عن نعيم بن طرفة قال سمعت عدي بن حاتم وأباه رجل يسأله مائة درهم فقال تسألني مائة درهم وأنا ابن حاتم والله لا أعطيك ثم قال لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف على يمين ثم رأى خيرا منها فليات الذي هو خير * حدثني محمد بن حاتم ثنا هزئنا شعبة ثنا سالك بن حرب قال سمعت نعيم بن طرفة قال سمعت عدي بن حاتم أن رجلا سأله

ابن حاتم أي حاتم من عرف بالهود وورثه ولا يمكن أن أرد سائلا إلا لعذر وسأله وهو يعلم أنه ليس عنده ما يعطيه فكاهه أراد أن يدخله فذلك قال والله لا أعطيك شيئا ذلم بعد ذلك (ط) أما سبب يمينه في الأول فهو لأنه لم يرض بالدرع والمغرمع أنه لم يكن عنده غيرهما وسبب يمينه في الثاني فيما يظهر من السياق أن عبد الله استعمل ما شغل الأثرى قوله تسألني مائة وأنا ابن حاتم فكاهه قال تسألني هذا الشيء اليسير وأنا ممن عرفت ببذل الكثير فهمما سببان مختلفان وما ذكره عياض إنما يليق بالحديث الأول لا الثاني (قول في الآخر يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الأمانة الحديث) (د) في كراهية سؤال الولاية وأنه لا يولاهما من طلبها لأنه لا يعان عليها قوله وكل إليها يروى أكل بالهمز بدل الواو * قلت لم أزل أسمع عن الشيوخ أن طلبها حرجة من شهادة وقضاء * ابن عبد السلام وأهل المذهب يقولون يجب طلب القضاء نارة ويستحب أخرى ويحرم ثالثا فيجب أن كان من أهل الاحتاد والعدالة وليس هناك غيره أو هناك ولا تحلل ولايته قال ورأيت لبعض الخفصة كراهة طلب القضاء من حيث الجملة قال لأنه قد لا يجاب فتذهب مائة وجهه وحرمة العلم الذي قاله أهل المذهب أخرى على الأصول لأنه من تغيير المنكر ولا تعتبر مائة الوجه في ذلك ويستحب لمن كان مجتهدا وخفي علمه فأراد أن يشهره بولاية القضاء ليعلم الجاهل ويقف المسترشد وأما الحرام فلا تخفى أمثلته من هذه الأقسام والأصل أن طلب القضاء مكره إلا للمعارض

فهو لأنه لم يرض بالدرع والمغرمع أنه لم يكن عنده غيرهما وسبب يمينه في الثاني فيما يظهر من السياق أن عبد الله استعمل ما شغل الأثرى قوله تسألني مائة وأنا ابن حاتم فكاهه قال تسألني هذا الشيء اليسير وأنا ممن عرفت ببذل الكثير فهمما سببان مختلفان وما ذكره عياض إنما يليق بالحديث الأول لا الثاني (قول في نعيم الطائي وهو ابن طرفة) بفتح الطاء والراء والعاء أحت القاف (قول لا تسأل الأمانة) بكسر الهمزة فيه كراهة سؤال الولاية (ب) لم أزل أسمع من الشيوخ أن طلبها حرجة من

أربع مائة في عطائي * حدثنا شيبان بن فروخ ثنا جابر بن حازم ثنا الحسن ثنا عبد الرحمن بن سمرة قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن

سمرة لا تسأل الأمانة فانك إن أعطيتها عن مسئلة وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسئلة أعنت عليها وإذا خلقت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك واث الذي هو خير قال أبو أحمد الجلودي ثنا أبو العباس الماسرجسي ثنا شيبان ابن فروخ بهذا الحديث * وحدثنا علي بن حجر السعدي ثنا هشيم عن يونس ومنصور وحيد ح وثنا أبو كامل الجحدرى ثنا حاد بن زيد عن سالك بن عطية ويونس بن عبيد وهشام بن حسان في آخرين ح وثنا عبيد الله بن معاذ ثنا المعمر عن أبيه ح وثنا عقبة بن مكرم العمي ثنا سعيد بن عامر عن سعيد بن قتادة كلهم عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وليس في حديث المعمر عن أبيه ذكر الأمانة * حدثنا يحيى بن يحيى وعمرو الناقد قال يحيى أخبرنا هشيم بن بشير عن عبد الله بن أبي صالح وقال عمرو ثنا هشيم بن بشير أنا عبد الله بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ أحاديث اليمين على نية المستحلف ﴾

(قول يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك) (ط) هو حض على الصدق في اليمين فالغنى يمينك التي تجوز أن تحلفها هي التي لو علمها صاحبك لصدقك فيها فلا يجوز أن تحلف حتى تعرض الأمر على نفسك فإن وجدت الأمر كذلك والامسكت (د) مذهبان من ادعيت عليه دعوى لحلفه القاضي أو نائبه فوري في يمينه ونوى غير مانوى القاضي أو نائبه أن التور ية لا تنفعه وليمين منعقدة على مانواه القاضي أو نائبه وهذا مجمع عليه ودليله هذا الحديث والاجماع وأما أن حلف ابتداء أو حلفه غير لقاضي دون أن يحلفه القاضي أو نائبه فالتور ية تنفعه ولا يبحث ويمينه على نيته ولا عبرة بنية المستحلف غير القاضي * والحاصل أن اليمين على نية الحالف الا اذا حلفه القاضي أو نائبه فاليمين على نية القاضي لا أن يحلفه القاضي بالطلاق فالتور ية تنفعه وله نيته لأن القاضي لا يحلف بالطلاق ولا العتاق وإنما يحلف بالله هذا مذهب الشافعي وأصحابه في المسئلة وعند المالكية فيها تفصيل (ع) لم يختلف في أن يمين الحالف غير المستحلف على نيته ويقبل قوله اذا جاء مستفتيا ولا في أن يمين الحالف لغيره في حق على نية المحلوف له تبرع بها أو طلبت منه اذا قامت البينة * واختلف ادا لم تقم وجاء مستفتيا فباينه وبين الله اختلافا كثيرا * فحكى ابن المواز أنها على نيته وقيل هي على نية المحلوف له وقال عبد الملك وسحنون وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم أن تبرع بها فهي على نيته وان طلبت منه فهي على نية المحلوف له وقيل بالعكس ورواه يحيى عن ابن الماسم وروى عن ابن القاسم أيضا أنه على نيته فيما لا يقضي به وأما فيما يقضي به فيفتقر المتطوع من غيره وعن مالك أن ما كان على وجه المكر والخديعة فهو فيه حائث وأما ما كان على وجه العذر فلا بأس به وروى ابن حبيب ما كان على وجه المكر والخديعة فله نيته وما كان في غيره فملى نية المحلوف له (م) أما ما لا يصدق اذا قامت بيته فلان القاضي لا يرجع عن الحكم بموجب قول البينة ويصدق وأما اذا لم تقم البينة فن جميعها على نية المحلوف له فلم يند الحديث ومن رد هذا للتحالف فله حديث وانما لكل امرئ ما نوى وحل هذا الحديث على من حلف لغيره وليس هناك بيته (ع) ولا خلاف في أنهم من حلف ليقطع حق غيره وان وري ثم هو حائث قلت * تأمل ذكر القاضي الخلاف فيما لم تقم بيته فيما حلف فيه لغيره ولم يذكره اذا كان غير مستحلف وقامت له البينة وهذه طريقة له وللإمام ولغيرهما طرق غير هذه * قال ابن رشد وتبعه ابن زرقون أن حلف فيما يقطع به حق غيره فيمينه على نية المحلوف له اجماعا * واختلف اذا حلف لافي ذلك

يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك وقال عمر ويصدقك به صاحبك * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون عن هشيم عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين على نية المستحلف * حدثني أبو الربيع العتكي وأبو كامل الجعدي فضيل بن حسين واللفظ لأبي الربيع قالنا ثنا حماد وهو ابن زيد ثنا أبو بوب عن محمد عن أبي

شهادة أو قضاء * ابن عبد السلام وأهل المذهب يقولون يجب طلب القضاء تارة ويستحب أخرى ويحرم ثالثا فيجب أن كان من أهل الاجتهاد والعدالة وليس هناك غيره أو هناك ولا تحمل ولايته قال ورأيت لبعض الخنفية كراهة طلب القضاء من حيث الجملة قال لأنه قد لا يجاب فتذهب مائبة وجهه وحرمة العلم والذي قاله أهل المذهب أخرى على الأصول لأنهم من تغيير المنكر لا تعتبر مائبة الوجه في ذلك ويستحب لمن كان مجتهدا أو خفي علمه فأراد أن يشهره بولاية القضاء ليعلم الجاهل ويعتق المسترشد وأما الحرام فلا تخفى أمثاله والاصل أن طلب القضاء مكر وه الالعارض

﴿ باب اليمين على نية المستحلف ﴾

﴿ قول يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك ﴾ (ط) هو حض على الصدق في اليمين فالغنى يمينك التي تجوز أن تحلفها هي التي لو علمها صاحبك لصدقك فيها فلا يجوز أن تحلف حتى تعرض

فذكر الاقوال الخمسة التي ذكر العاضى وطريقة ابن الحاجب ان حلف لغيره في حق فهو على نية المستحلف كانت يمينه بالله أو بغيره وان كان غير مستحلف فان كانت يمينه بالله فهو على نيته وان كانت بغيره فذكر الاقوال الثلاثة الاولى من أقوال العاضى وللخمي طريق رابع غير هذه

﴿فصل﴾ ثم اليمين التي يكون الحالف فيها على نيته فان كانت مما يقضى بها نحو الطلاق والعق والمعين دون ما سواهما من الهبة والصدقة وغيرهما من القرب فان كانت نيته موافقة لمقتضى اللفظ قبلت نيته في القضاء والفتيا وان كانت مخالفة لمقتضى اللفظ فان وقع ترافع للقاضى وأقيمت اليمين أو أقر عند الحاكم فان كان اللفظ في لزوم أظهر مما نوى ألغيت نيته لوجوب الحكم بالظاهر وان تساوى الاحتمالان قبلت نيته لكن يمين احتياط الحق الله تعالى في الطلاق والعق وان لم يكن ثم ترافع فان كانت نيته قريبة من مساواة احتمالات اللزوم قبلت نيته بغير يمين لان ليمين اما ينظر فيها الحاكم والفرض أنه ليس ثم ترافع ومثال ذلك أن يحلف أن لا يعمل كذا وقال نويت شهراً أو يحلف أن لا يأكل سمناً أو يحلف أن لا يشتري ثوباً وقال نويت شيئاً فيصدق في كل هذا في الفتيا دون القضاء وكل هذه الصور ترجع الى تخصيص العموم في الانشاص أو في الزمان بالنية فلذلك لا تقبل نيته في القضاء لانه خلاف ظاهر اللفظ * ابن عبد السلام ولو قيل انها تقبل في القضاء بعد يمينه على ما نوى وأمان كانت يمينه بعيدة من احتمال اتساوى كما لو قال جاريتي حرة ثم قال أردت الميتة فلا شك أنها لا تقبل في القضاء * وظاهر كلام ابن الحاجب ولا في الفتيا وعدم قبولها ظاهر لانه ان أراد الانشاء لم يصح لان الانشاء يستدعي محلاً ولا محلاً وان أراد الخبر فكذلك لا يصح لانه لا يفيد وادالم يصح الامر ان وجب أن ينصرف يمينه الى الحية وكذلك الطلاق وان كانت يمينه مما لا يقضى به وهو القسم لثاني من أصل التقسيم فيمينه على نيته وان لم تكن للحالف نية ألبتة ولم يضبط ما قصد بيمينه وكانت يمينه مما ينوى فيه فالمرءى أنه ينتقل الى بساط يمينه وهو السبب الحامل على اليمين وليس في الحقيقة انتقال عن النية وانما هو انتقال الى مستلزمها ولذلك اذا تذكروا ما نوى يرجع اليه وقيل لا يمتد بساط بل اذا عدت النية اعتبر ظاهر اللفظ فان فقدت الية والبساط لم يمكن الوصول الى مراد الحالف الا من لفظه فان كان اللفظ معنى لغوي ومعنى عرفي ومعنى شرعي فاختلف فقيل يحمل على العرفي وقيل على الشرعي * ابن عبد السلام وحملها على العرفي أظهر لانه غالب ما يعنى الحالف لان كل متكلم بلغته يجب حمل كلامه على المعنى الذي يستعمل فيه أهل العرف تلك اللفظة

﴿حديث سليمان عليه الصلاة والسلام﴾

(قوله كان له ستون امرأة وفي الأخرى سبعون وفي الأخرى تسعون وفي غير مسلم تسعة وتسعون وفي أخرى مائة) (د) ليس في ذلك تعارض لان القليل ليس فيه نفي الكثير ثم توهم التعارض انما هو من قبل مفهوم العدد ولا يعمل به عند كثير من الأصوليين (قوله لأطوفن) (ع)

الامر على نفسك فان وجدت الامر كذلك والألمسكت (ح) مذهبن أن اليمين على نية الحالف الا اذا أحلفه القاضى أو نائبه فاليمين على نية القاضى الا أن يحلفه القاضى بالطلاق فالنورية تنفعه وله نيته لان القاضى لا يحلف بالطلاق والعق وانما يحلف بالله تعالى هذا مذهب الشافعي وأصحابه في المسئلة وعند المالكية فيها تفصيل

﴿باب الاستثناء في اليمين وغيرها﴾

﴿ش﴾ (قوله لأطوفن) (ط) أعطى الانبياء عليهم السلام صحة البنية وقوة الفعولية مع ما كانوا عليه

هريرة قال كان لسليمان
عليه الصلاة والسلام
ستون امرأة فقال
لأطوفن

وفي رواية لأطيفين وهما غتان فصيحتان طاف بالشيء وأطاف به اذا دار حوله (قوله عليهم الليلة)
(ع) فيه ما رزقه الانبياء من القوة على ذلك وانها في الرجال فضيلة لانها تدل على صحة الذكورية
والانسانية ولا يمتزج على هذا بقوله في يحيى وسيد او حصورا لانه قيل ان معناه حصورا عن المعاصي
(ط) اعطى الانبياء عليهم السلام صحة البنية وقوة الفعولية مع ما كانوا عليه من الجهد والمجاهدة كما
جاء عن نبينا صلى الله عليه وسلم انه توفي ولم يشبع من خبز برثلاث ليل تباعا وعن سليمان عليه السلام
انه كان يعترش الرماد ويأكل حيز الرماد وهذا هو المعلوم من حال الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
ومن كان بهذه الحالة فالعادة ضمه عن الجماع لكن خرق الله لهم العادة في ذلك كما خرقها لهم
بالمجرات (قوله غلاما فارسا يقاتل في سبيل الله) يدل انه انما في ذلك الله (ط) والغلام وأراد به
هاشما مطبقا للقتال ولا يظن أنه قطع بذلك على الله أن يغفله ولا يظن ذلك الا جاهل بحال الانبياء
عليهم الصلاة والسلام وأدبهم مع الله وانما هو قوة رجاء في فضل الله والحاصل له صدق النية في
تحصيل الخير (قلت) وما ذكر أنه قوة رجاء هو الجواب عن سؤال أو رد فقيل ان كان مستنده
في قوله ذلك علما فعلم الانبياء لا يختلف وان لم يكن علما فهو كقول القائل تظن السماء غدا ومعلوم
ان قول ذلك لا يجوز والنبي معصوم من قول ما لا يجوز فقيس في الجواب ما تقر من انه قوة رجاء
في فضل الله (قوله فلم تحمل منهن الا واحدة فولدت نصف انسان) (ع) قيل انه الجسد الذي
القي على كرسية وقال بعض المتكلمين نبه صلى الله عليه وسلم في ذلك على آفة التمني وشوم
الاعراض عن التسليم والتغويض فسلبه الاستثناء وأنساء اياه ليم فيه قدره السابق (قوله لو كان
اقتنى لولدت كل واحدة منهن غلاما) (ع) فيه جواز قول لو ولولا وقد جاء في القرآن والسنة وكلام
لسان كثير وترجم البخاري على الحديث باب ما يجوز من لو وأدخل فيه قول لو لو أني بكثرة
وحديث لو كنت راجعا غير بينة لرجعت هذه لوم في الشهر لو املت وحديث لو لا قومك حديثه
عهد بكفر لنقضت الكعبة ورددتها على قواعد ابراهيم وحديث لو لا الهجرة لكنت امرا من
الانصار وما أدخل في الباب من ذلك انما هو في المستقبل وما هو تحت قدرة الانسان في لو ولولا
والنهي انما هو عن قول ذلك في الماضي غير المعلوم للانسان لما فيه من لخص على الغيب والاعتراض
على القدر السابق كما قال صلى الله عليه وسلم فاذا أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا ولكن
فدرا الله وما شاء فعل وقال بعض العلماء معنى هذا اذا قاله على الحتم والقطع على الغيب دون استناد
الى مشيئة الله وقدره السابق وأما ما قيل من ذلك على التسليم والرد الى مشيئة الله فلانها فيه أشار
بعضهم الى أن لو لا بخلاف لو وهما عندى سواء اذا قيلت افعال محط به الانسان علما ولا هو داخل تحت
قدرته وقائلها متعرض على الغيب ومتعرض على القدر كما نبه صلى الله عليه وسلم في الحديث وكفى
قول المنافقين لو طاعونا ما قتلوا لو كانوا عندنا ما ماتوا ولو كانوا من الامم شيء ما قتلوا وقد روي الله عليهم

عليهم الليلة فتحمل
كل واحدة منهن فتلد
كل واحدة منهن غلاما
فارسا يقاتل في سبيل الله
فلم تحمل منهن الا واحدة
فولدت نصف انسان فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لو كان استثنى لولدت
كل واحدة منهن غلاما
فارسا يقاتل في سبيل الله
وحدثنا محمد بن عباد
وابن أبي عمر واللعظ لابن
أبي عمر قالنا سفيان عن
هشام بن حبيب عن طاوس
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال قال
سليمان بن داود نبي الله صلى
الله عليه وسلم لا طوفن
الليلة على سبعين امرأة
كلهن تأتي بملام يقاتل في
سبيل الله

من الجهد والمجاهدة كما جاء عن نبينا صلى الله عليه وسلم انه توفي ولم يشبع من خبز برثلاث ليل تباعا
وعن سليمان عليه السلام انه كان يعترش الرماد ويأكل حيز الرماد وهذا هو المعلوم من حال الانبياء عليهم
الصلاة والسلام ومن كان بهذه الحالة فالعادة ضمه عن الجماع لكن خرق الله سبحانه لهم العادة في
ذلك كما خرقها لهم بالمجرات (قوله غلاما فارسا الى آخره) وأوردناه إن كان مستنده في قوله ذلك
علما فعلم الانبياء عليهم السلام لا يختلف وان لم يكن علما فهو كقول القائل تظن السماء غدا ومعلوم أن
قول ذلك لا يجوز والنبي معصوم من قول ما لا يجوز أجيب بان ذلك منه قوة رجاء في فضل الله تعالى

فولهم رأ كذبهم في تخبرهم بقوله تعالى قد قادر وأعن أنفسكم الموت الآية وغير ذلك من آيات رد عليهم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن يقين بما أعلمه الله إدا لا يدرك ذلك باجتهاد وهو كما قال لولابنو اسرائيل لم يختزل اللحم ولولا حواء لم تخن امرأة زوجها فلا تعارض بين هذا وبين الحديث الآخر وهل هذا الا مثل ما أخبر الله بما هو حق إدا هو عالم لغيب والشهادة في قوله تعالى قد لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الآية ومثل قوله ولوردوا لعادوا والمنه واعنه وفي باب لولا كقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق ولولا أن يكون الناس أمة واحدة الآية لأن الله تعالى في جميع ذلك مخبر عن ماض يعلم صادق ولو جاء مثل هذا عن عباد لكان تخبر صا إلى لعيب (قوله في الآخر فقال له صاحبه أو الملك) (ط) هوشك من الراوى أى اللغظتين قال صلى الله عليه وسلم لم فان كان الذى قال صاحبه فيعنى به وزيره من الجن والانس وان كان الذى قال الملك يعنى به لذى يأتيه بالوحى (ع) وقيل ير بد بصاحبه الملك يريد قريبه وقيل خاطره وقيل هو على ظاهره (قوله ان شاء الله فلم يقل) (ع) - فسر في الآخر علة تركه بقوله نفسى وقيل صرفه عن الاستثناء ليم قدره السابق أن لا يكون مائى وقيل هو على التقديم والتأخير أى لم يقل ان شاء الله فقال له صاحبه قل ان شاء الله (ط) وهو من الصاحب نذكر أن يقول ذلك بلسانه ليس لأنه غفل عن التقوى بض الى الله بقلبه اذ لا يليق ذلك بالانبياء عليهم السلام وهو كما تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مثل عن الروح والخضر وذى القرنين وذى النون فقال غدا أخبركم نعمة منه بذلك بصدق وعده في تصديقه لكهذه ذهل عن النطق بكلمة ان شاء الله لا عن التقوى بض الى الله بقلبه فادب بأخير الوحي حتى ذم به الى الكذب ثم ان الله عتبه وأدبه بقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وكان بعد ذلك يستعمل هذه الكلمة حتى في الواجب وهذا الملو نصب الانبياء وكان معرفتهم بالله فيناقشون ويعاتبون بما لا يعاتب عليه غيرهم (ع) واحتج به بعضهم على صحة الاستثناء بعد مهلة قال لان قول صاحبه قل ان شاء الله إنما يقوله بعد فراغه من العزم وهو إنما يقوله بعد فراغ قول الصاحب من قوله قل ان شاء الله وذلك فصل بدليل قوله ولوقالها لم يخش * ولا حجة له في ذلك لان يمينه كثرته كلماته فلهذا قال له ذلك في أثناء العزم وإضافان القسم المذكور إنما هو على أن يطوف عليهم والطواف من فعله والمراد بالاستثناء لتبرك من قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ويكون معنى قوله لم يخش لم يخطئ ويأثم في ترك التقوى بض الى الله تعالى (قوله ولوقال ان شاء الله) (ع) مذهب ما شئنا لا سعة بمشيئة الله لا يرفع في غير ليمين الله تعالى من طلاق أو عتق أو مشى الى مكة أو غير ذلك وقال الشافعى والكوفيون وبعض السلف ينفع في الجمع وقصر الحسن المنع على الطلاق والعتق خاصة (ع) وسب الخلاف ما صح من حديث النسائي من حلف

والحامل له عليه صدق النية في تحصيل الخير (قوله فقال له صاحبه أو الملك) شك من الراوى فان كان الذى قال صاحبه فيعنى به وزيره من الانس أو الجن وان كان الذى قال الملك فيعنى به لذى يأتيه بالوحى (قوله قل ان شاء الله فلم يقل) فسر في الآخر علة تركه بقوله نفسى وقيل صرفه عن الاستثناء بلسانه ليم قدره السابق أن لا يكون مائى وقيل هو على التقديم والتأخير أى لم يقل ان شاء الله فقال له صاحبه قل ان شاء الله (ع) احتج به بعضهم على صحة الاستثناء بعد مهلة ولا حجة له في ذلك لان يمينه كثرته كلماته فلهذا قال له ذلك في أثناء العزم (قوله ولوقال استثناء الى آخره) يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم أرحى اليه بذلك (قوله ونسى) ضبطه بعضهم بضم النون وتشديد

فقال له صاحبه أو الملك قل ان شاء الله فلم يقل ونسى فلم تأت واحدة من نسائه الا واحدة جاءه بشق غلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال ان شاء الله لم يخش وان شاء الله لم يخش وكان دركا له في حاجته * حدثنا ابن ابي عمر ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أو نحوه * وحدثنا عبد بن حنيد أخبرنا عبد الرزاق بن همام أخبرنا معمر عن ابن عباس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال سليمان بن - اورد عليه السلام لأطيفن ليلة على سبعين امرأة ثا كل امرأة منهن غلاما يقاتل في سبيل الله فمئيل له قل ان شاء الله فلم يقل فأطاف بهن فلم تلد منهن الا امرأة واحدة نصف انسا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله

على عين فقال ان شاء الله فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء ترك وفي رواية ان شاء ترك غير حث
لحملة مالك ومن قال بقوله على اليمين الجائزة وهي اليمين بالله لانها اليمين في العرف وجه له المخالف
على الموم في كل ما يمكن أن يقال فيه يمين والصحيح الأول لان هذا النوع لا يسمى بيمين فالنية ولا
شرعا وانما هو تعليق (ع) واختلف اذا على الاستثناء في اليمين بغير الله بشرط فعل هل ينفعه
﴿قلت﴾ المذهب أن الاستثناء لا ينفع في الالتزام لمجرد عن التعليق كقوله عبيد حزان شاء الله
وأما الالتزام المعلق على فعل كقوله ندخلت الدار فعبيد حزان رد الاستثناء الى المعلق فهو
كلاول وان رده الى المعلق عليه وهو الدخول فقال ابن القاسم لا ينفع وقال ابن الماجشون
ينفع ووزعم ابن رشد انه الجارى على قول أهل السنة وان قول ابن الماسم لا يجزى عليه وهو كما
زعم لان الطلاق المعلق على شيء اذا وقع ذلك الشيء لزم الطلاق فهو اذا رد الاستثناء الى الفعل فكانه
يقول ان دخلت الدار مارادة الله فادخلها فهو انما دخلها بارادة الله تعالى عند أهل السنة اذ كل
واقع مرادله تعالى فيلزم الطلاق لحصول الشرط وهو قول ابن الماجشون والمعتزلة تقول
انما دخلها مارادة نفسه لا بارادة الله فلا يلزم الطلاق لعدم حصول الشرط وهو لازم قول ابن القاسم
(ع) وفي قوله لو قال ان شاء الله حجة للحاكم رأثة الفتوى أن الاستثناء لا يكون الا بالاقول لا بالنية
قال بعض متأخري الشيوخ انه يكفي فيه النية قياسا على قول مالك ان ليمين تنعقد بها
﴿قلت﴾ انما يكون فيه حجة للكافة اذا علم أن لقول حقيقة في النفس مجاز في اللفظي وليس
بمذهب الاشعري وانما هو مذهب المعتزلة واما على قول الاشعري انه حقيقة في النفس مجاز في
اللفظي فلا يكون فيه حجة لان المراد بالاستثناء بالنية وانما هو اليمين بها أن يستثنى في نفسه وأن
يحذف في نفسه لا مجرد نية ذلك ولما كان الاستثناء من الاحكام المولية لم تكف فيه النية قال
بعضهم كل ما لزم الخالف باللفظ فلا يخرج عنه الا اللفظ ورأى أن الاستثناء بالنية ينفع اذا عقدت
اليمين بها عند من يرى ذلك ورأى أشهب أن الاستثناء بالاتنع فيه النية بخلاف الاستثناء بان وبالا
ان واستشكله غير واحد ورأى أن لا فرق بين هذه الادوات لا شرا كما في الاخراج * وفرق
بعضهم بان الاستثناء بان لما كان مبطلا لحكم اليمين جازمه تكف فيه النية وبلحق به الاستثناء بالان
لاها انما يستثنى بها بعض احوال المحلوف عليه كما في قوله تعالى لتأتمنن به الا أن يحاط بكم أى في كل
حال الاحال الا حاطة وقد لا يكون في الوجود الا تلك الحال المستثناة فصار الاستثناء بها تنبيها باخراج
جميع ما تناوله اليمين * وأما الاستثناء بالانما هو لاخراج بعض أشخاص ما تناوله اليمين فالاستثناء
بها تنبيه بالنقصيص وباطلاق العام واردة الخاص كثير في اللسان فيسأل في الفرق ان الاستثناء بالا
من باب المحاشاة والمحاشاة تنفع فيها النية * فالخلاص أن المحاشاة تنفع فيها النية والاستثناء بالا ان
لا تنفع فيه النية الا ما خرج الشيخ المأخر * واحتلف في الاستثناء بالا فالمشهور لا تنفع فيها
النية وروى أشهب تنفع وانما فرق الفقهاء بين المحاشاة والاستثناء لان المحاشاة هي أن يعزل الخالف
في نفسه ما وقعت عليه المحاشاة فاذا عزله في نفسه فلا يتناوله اليمين بحال كما لو انحلال
عليه حرام وحاشا الزوجة وأما الاستثناء فهو اما ابطال بحكم اليمين كما في الاستثناء بان
شاء الله أولا ببطال بعض ما تناوله ليمين فلا يكفي فيه النية وانما يكفي الأشد وهو القول ثم لا يشترط
في القول أن يسمعه المحلوف عليه أولا بل يكفي فيه حركة للسان الا أن يكون اليمين في حق للغير
فاستغفنه صاحب الحق أرضيق عليه حتى حلف من قبل نفسه والابن الماسم ان كانت ليمين عما
يقضى به كالطلاق والعتق فحتى يسمعه المحلوف له وان كانت مما لا يقضى فيه كفرها فكفي حركة

اللسان وقال اصبح لجميع سواء فحقى بسمع الاستثناء وانما فارق لطلاق والعقوب غيرهما في الحكم
 مهمما والمتأخر الناس الذي ذكر هو اللغمي * قال في التبصرة مانصه وعلى قول مالك ان اليمين تهقد
 بأخيه يصح الاستثناء بالنية ولم يختلف ان المحاشاة تصح بالنية لانها اخراج لذلك الشيء قبل اليمين فكذلك
 الاستثناء اذا كانت تلك النية قبل الفراغ من اليمين لانها محاشاة فتأمل فتأخر تعليله ان التصريح انما هو
 فيمن نوى الاستثناء في أثناء اليمين لا فيمن نوى إثر الفراغ من اليمين وصدر كلامه يقتضي ان التصريح
 فيها هو أعم كعاد كراغاضيها وهو خلاف ما ذكر في تنبيهات قال فيها وشرط الاستثناء بمشيئة
 الله أو بمشيئة مخلوق أن ينطو به اتفاقا لا فيما خرج اللغمي فيمن نواه قبل لفراغ من اليمين على انعقاد
 اليمين بها والاطهر ما صدر به للغمي ان التصريح فيها هو أعم **(قوله لم بحث)** (ع) فيه أن الاستثناء
 حل لليمين وجاءت فيه آثار مرفوعة * قلت * قال ابن عبد السلام - حكى بعض الاشياخ خلافا في
 الاستثناء هل هو حل لليمين أو رفع للكفارة ولا يظهر لهذا الخلاف فائدة الا بتكلف * قلت *
 قد ظهرت فائدة دون تكلف فيمن حلف أن لا يطأ امرأته واستثنى فقال ابن القاسم في المدونة هو
 مول وله أن يطرأ لا كفارة عليه وقال غير ليس بمول قال الشرع مساحي في شرح التهذيب قول
 ابن لاسم هو بناء على أن الاستثناء رفع للكفارة وقول الغير بناء على أنه حل لليمين والاحراء حسن
 أماني قول ابن الماسم فلان كونه مولى هو فرع انعقاد اليمين والاستثناء رفع الكفارة وأما في قول
 الغير فلان كونه ليس بمول هو فرع انحلال اليمين بالاستثناء * وكان من أدركناه من الشيوخ
 وغيرهم يعدون هذا الاجراء من محاسن الشرع مساحي (ع) فيه دليل أيضا على أن شرط الاستثناء
 أن يكون متصلا بآخر حرف اليمين وان حدثت نية حينئذ وجه الدليل منه انه لو صح أن يكون
 مفصلا كما يقوله بعض السلف لم بحث أحد ولا احتاج الى كفارة * واختلف في حقيقة اتصال فقال
 مالك والشافعي والجمهور هو أن لا يكون بين الاستثناء واليمين صمات وسواء نوى الاستثناء في أثناء
 اليمين أو حدثت له نية إثر الفراغ منه وقال به بعض أصحابنا لا ينفع الاستثناء إلا أن ينوى قبل تمام الطق
 بجميع حرف اليمين وحل الشافعي السكنة للنفس أو للتدكير لا تصرف بعضهم وهذا لا يحالعه فيه
 مالك والذي يمكن أن يوافقه مالك في أن مثل هذا لا يقطع انما هو اذا كانا ويا الاستثناء وعازا عليه
 في أثناء اليمين والى هذا أشار ابن القصار في تأويل ما وقع في الحديث وأما اذا نواه بعد تمام اليمين فلا
 ينفعه على أصل مذهبه * وقال الحسن وطاوس وجاعة من اليمين يصح الاستثناء المريم من مجلسه
 * وقال قتادة ما لم يرقم أو يتكلم وعن عطاء قد رطب باقة وعن سعيد بن حبيب أربعة أشهر * وعن ابن
 عباس يستثنى أبدأ متى ذكر وتأول بعضهم على هؤلاء أنهم انما يقولون ذلك في الاستثناء المقصود به
 التبرك تلافا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل الآية لا الاستثناء الذي هو حل لليمين وبدل عليه

لم بحث

السين وهو ظاهر **(قوله لم بحث)** (ع) فيه ان الاستثناء حل لليمين وجاءت فيه آثار مرفوعة -
 (ب) قال ابن عبد السلام حكى بعض الاشياخ خلافا في الاستثناء وهل هو حل لليمين أو رفع
 للكفارة ولا يظهر لهذا الخلاف فائدة الا بتكلف (ب) قد ظهرت فائدة دون تكلف فيمن حلف أن
 لا يطأ امرأته واستثنى فقال ابن القاسم في المدونة هو مول وله أن يطرأ ولا كفارة عليه وقال غيره ليس
 بمول قال الشرع مساحي في شرح التهذيب قول ابن القاسم هو بناء على ان الاستثناء رفع للكفارة
 وقول الغير بناء على أنه حل لليمين والاحراء أحسن أماني قول ابن القاسم فلان كونه مولى هو فرع
 عن انعقاد اليمين والاستثناء رفع الكفارة وأما في قول لغير فلان كونه ليس بمول هو فرع عن

قولهم فقد استثنى واحتجاجه بقوله واذا كررك اذ انسيب ولم يقل وقد سقطت بينه **(قولته)** ما ذكر
عن مالك والجمهور المشهور وبمعنى بالصمت أن يصمت احتياراً احترازاً من أن يصمت لرفع
نفس أو سعال أو نحو ذلك وأما لسكته للتذكير فظاهر المذهب أنها مانعة طلقاً خلاف ما ذكر عن
مالك أنه يوافق الشافعي عليه وكذلك ما ذكر أن مالكاً يوافق الشافعي إذا نوى الاستثناء في الاثناء
من ظاهر المذهب على المشهور ولا فرق نواه في الاثناء أو حدثت له نية اثر العراغ وما ذكر
بعض الأصحاب عزاء في النوار لابن المواز وعزاه للخمى وابن محرر لا سيما لا أنه حلف في
لنقل عنه ما يعنى بالآخر اليمين * ففي النوار ومثله نقل ابن بونس عنه بشرط تقدمه قبل آخر
حرف من القسم به وظاهر نفي الخمى عنه أنه لا ينفع الآن بنويه قبل آخر حرف من القسم عليه
* بن رشد وعلى هذا يجب حمله واما اسمعيل قوله أنه لا يرفع الآن بنويه قبل تمام اليمين قال رانما
فلنا ذلك لان شرط الاستثناء الاتصال فهو اذا نواه في الاثناء أمكن فيه الاتصال وأما اذا حدثت نية
فلا يمكن لان الزمن الذي يعزم فيه على الاستثناء يتخلل وفاصل بين اليمين والاستثناء **(قوله)** وكان
دركاً للحاجة (ع) الدرك بفتح الراء اسم من الادراك أى لحاق الحاجة ومنه لا تخاف دركاً ولا تخشى
وأما الدرك بمعنى المنزل في قوله تعالى في الدرك الأسفل من النار ففيه الوجهان وقرئ بهما **(قوله)**
في الآخر وأيم الذي نفس محمد بيده (ع) أما والذي نفسى بيده فلم يختلف في أنه يمين وقد حلف بها
صلى الله عليه وسلم غير مرة واختلف في أيم الله فعن مالك وابن حبيب أنها يمين وترجم فيها في كتاب
محمد وقال أخشى أن يكون يميناً وقال الحنفية هي يمين وقال الشافعي ان نوى بها اليمين فهي يمين وهو
في الاصل أيم حذفت منها لنون لكثرة الاستعمال ثم حذفت الهمزة والياء فقبل من الله ثم حذفت
مع حذفها النون فقبل م الله * واختلف في أيم فقال الفراء وأبو عبيد بن جريح وألفه ألف قطع
* واحتج أبو عبيد على ذلك بقول زهير * فجمع أيم منا ومنكم * وقال سيوطي وغيره هو مشتق
من اليمين والبركة ألفه ألف وصل (ط) فعلى أنه جمع يمين يلزم الحالف به ثلاثة أيمان لأنها أقل الجمع وعلى
أنها من اليمين والبركة لا يلزم فيه كفارة يمين لان الحالف به كأنه قال ويمين الله وبركته ولو قال ذلك لم
يلزم شيئاً لأنه حلف بفعل من أفعال الله كما لو قال ورزق الله وحينئذ تكون اليمين بذلك غير جائزة

انحلال ليمين بالاستثناء وكان من أدركناه من الشيوخ وغيرهم يعدون هذا الاجراء من محاسن
لشرعناحى **(قوله)** وكان دركاً للحاجة (ع) الدرك بفتح الراء اسم من الادراك أى الحاق
الحاجة ومنه لا تخاف دركاً ولا تخشى وأما الدرك بمعنى المنزل في قوله تعالى في الدرك الأسفل من
النار ففيه الوجهان وقرئ بهما **(قوله)** وأيم الذي نفس محمد بيده (ع) اختلف في أيم الله فعن
مالك وابن حبيب أنها يمين وترجم فيها في كتاب محمد وقال أخشى أن تكون يميناً وقال الحنفية هي يمين
وقال الشافعي ان نوى بها اليمين فهي يمين وعلى في الاصل أيم حذفت منها لنون لكثرة الاستعمال
ثم حذفت الهمزة والياء فقبل م الله ثم حذفت مع حذفها النون فقبل م الله واختلف في أيم فقال
الفراء وأبو عبيد بن جريح وألفه ألف قطع وقال سيوطي وغيره هو مشتق من اليمين والبركة وألفه
ألف وصل (ط) فعلى أنه جمع يمين يلزم الحالف به ثلاثة أيمان لأنها أقل الجمع وعلى أنه من اليمين والبركة
لا يلزم فيه كفارة لان الحالف به كأنه قال ويمين الله وبركته فهو فعل من أفعال الله تعالى كما لو قال
ورزق الله وحينئذ تكون اليمين بذلك غير جائزة ولو كان كذلك لم يحلف بها النبي صلى الله عليه وسلم
فأذن قول الفراء أولى مع ان في الاصل الذي هي أيم وفروعها أربعة عشر خمسة في أيم الأولى

وكان دركاً للحاجة

* وحدثني زهير بن حرب
ثنا شابة نبي ورفاء عن
أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال قال
سليمان بن داود لأطوفن
الليلة على تسعين امرأة
كلها تأتي بغارس يقاتل
في سبيل الله فقال له
صاحبه قل ان شاء الله
فلم يقل ان شاء الله فطاف
عليهن جميعاً فلم يحمل منهن
إلا امرأة واحدة فجاءت
بشق رجل وأيم الذي
نفس محمد بيده لو قال ان
شاء الله لجاهدوا في سبيل

ولو كان كذلك لم يحلف بها النبي صلى الله عليه وسلم فاذا قول الفراء أولى (ع) وفي الاصل التي هي أيمن وفروها أربع عشرة لغة خمسة في أيمن الله الاولى ألثة ألف وصل والثانية ألثة ألف قطع ثم فيها فتح الهمز مع ضم الميم وقصها وكسر الهمز والخامسة ليمن الله بزيادة اللام وفي أيمن الله ثلاث لغات الاولى ألثة ألف وصل والثانية ألثة ألف قطع ثم فيها الفتح والكسر وفي من الله ثلاث لغات فتح الميم وضمها وكسرها وفي من الله ثلاث لغات الميم بالحركات الثلاث

﴿ حديث النهي عن الاصرار على الحلف فيما يتأذى به الخلوفا ﴾

﴿ عليه وايس بحرام ﴾

(قوله لان يلعج أحدكم يمينه في أهله) ﴿ قلت ﴾ يلعج هو يفتح اللام والياء وشدا الجيم والليج في اليمين هو الماضي على مقتضاها وهو من نحو ماتقدم من أحاديث من حلف على يمين فرأى غير ما حبرها منها لان هذا آكد في الحظ على فعل ما هو خير لذكر الائم فيه ان هو لم يفعل فالمعنى من حلف على يمين متعلقة بأهله وفيها عليهم ضرر رفضه على مقتضى يمينه أكثر انما من تخنيثه نفسه (ع) وقيل الحديث على ظاهره وقيل انما هو اذا لم يفعل ما هو خير ويكفر والحديث على العموم مثل الخالف على قطع منفعة عن نفسه أو عن غيره أو على ترك صلاته أو كلام صديق أو فعل معروف كحلف أبي بكر رضي الله عنه أن لا ينفق على مسطح فأزل الله تعالى ولا يأثل وأولو الفضل منكم الآية لان عمادى الخالف على شيء من ذلك امامعية ومكروده فتخنيثه نفسه واخراج الكفارة خير وجاء بلفظ اثم مع أنه

لغة ألف وصل والثانية ألثة ألف قطع ثم فيها فتح الهمز مع ضم الميم وقصها وكسر الهمز والخامسة ليمن الله بزيادة اللام وفي أيمن الله ثلاث لغات الاولى ألثة ألف وصل والثانية ألثة ألف قطع ثم فيها الفتح والكسر وفي من الله ثلاث لغات فتح الميم وكسرها وضمها وفي من الله ثلاث لغات الميم بالحركات الثلاث

﴿ باب النهي عن الاصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل ﴾

الخالف مما ليس بحرام

﴿ ش ﴾ (قوله لان يلعج أحدكم يمينه في أهله) لان يفتح اللام وهي لام القسم ويلج بفتح الياء واللام وتشديد الجيم يقال لججت بكسر الماضي وفتح المضارع وبالعكس لجاج الحاجة وآثم همزة ممدودة وناء مثة أي أكثر انما والالج في اليمين هو الماضي على مقتضاها وهو من نحو ماتقدم من أحاديث من حلف على يمين فرأى خيرا منها الا ان هذا آكد في الحظ على فعل ما هو خير لذكر الائم فيه ان هو لم يفعل فالمعنى من حلف على يمين متعلقة بأهله وفيها عليهم ضرر رفضه على مقتضى يمينه أكثر انما من تخنيثه نفسه واخراج الكفارة وظاهره ان في التحيث واخراج الكفارة انما لأنه أدنى من اثم البقاء على اليمين (ع) وجاء بلفظ اثم مع انه خير على المقابلة لانه في مقامه على ذلك آثم واستعار الخافضة لفظ الائم أولا اعتقاده انه في تخنيثه نفسه آثم فوفقت المفاضلة بين الاثنين من هذا الوجه ﴿ قلت ﴾ ولفظ النوادي وأما قوله صلى الله عليه وسلم آثم فخرج على لفظ المفاضلة المقضية للاشتراك في الائم لانه قصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف ونوهمه فانه يتوهم ان عليه انما في الخنث مع انه لا اثم عليه فقال عليه الصلاة والسلام الائم عليه في اللجاج أكثر لو ثبت الائم والله أعلم انتهى ﴿ قلت ﴾ ولا يبعد أن يكون

الله فرسانا أجمعون

* وحديثه سويدين سعيد

نا حفص بن يسيرة عن

موسى بن عقبة عن أبي

الزناد هذا الاسناد مثله

غير أنه قال كلها تحمل

غلاما يجاهد في سبيل الله

* حدثنا محمد بن رافع قال

نا عبد الرزاق نا معمر

عن همام بن منبه قال هذا

ما حدثنا أبو هريرة عن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فذكر أحاديث منها

وقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم والله لأن يلعج

أحدكم يمينه في أهله آثم

له عند الله من أن يعطي

كفارته التي فرض الله

* حدثنا محمد بن أبي بكر

المقدمي ومحمد بن مثنى

دزهر بن حرب واللعظ

دزهر قالوا نا يحيى وهو

ابن سعيد القطان عن عبيد

الله أخبرني نافع عن ابن

عمر أن عمر قال يا رسول الله

خير على المقابلة لانه في مقامه على ذلك آثم أو استعار للمخالفة له لفظ الآثم أولاً اعتقاده أنه في تحيته نفسه آثم فوقت المفاضلة بين لاثنين من هذا الوجه

﴿ أحاديث نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ﴾

(قوله اني نذرت في الجاهلية) (ع) اختلف في الكافر يسلم وقد كان نذر شيأ من القرب التي تجب في الاسلام فقال الشافعي والغاري ولطبري والمغيرة الخزرجي يلزمه الوفاء به وحلوا الامر في الحديث على الوجوب قالوا الا أن يكون النذر عمالاً ينفى لوفاء به ففيه كراهة بين على أصلهم في نذر المعصية وقال مالك والاكوفيون لا يلزم الوفاء به لحديث الاعمال بالنيات وليس الكافر من أهل النية واعتدروا عن الحديث بان الامر فيه للنذب (م) أو يكون التقدير نذرت في أيام الجاهلية ولم يرد وهو على دين الجاهلية (ط) الاعتذار ان ضعيفان لانه خلاف ظاهر السياق وظاهر الامر وكذلك التعديل بان لا يس من أهل النية لانه لا يلزم من عدم صحة لعبادة من الكافر لعدم شرط أدائها الذي هو الاسلام أن لا يكون مخاطبها وهي مسألة خطاب الكافر بالفروع والصحيح انهم مخاطبون بها لانه يصح التكليف بالشرط حال عدم الشرط الممكن حصوله كما يكلف الكافر بالايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم مع عدم معرفته بالمرسل وكما يكلف لمحدث بالصلاة حاله لحدث ويلزم الكافر النذر في حالة الكفر من عتق أو صدقة وان فعلهما في حال الكفر ثم أسلم لم يحنث له القربة وأثبت عليها الحديث حكيم بن حزام وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان (قوله ان اعتكف ليلة) (ع) يحتاج من يميز الاعتكاف

اني نذرت في الجاهلية أن
اعتكف ليلة في المسجد
الحرام قال هارون بن ذر
وحدثنا أبو سعيد الأشج
ثنا أبو أسامة ح وثنا محمد
ابن مثنى ثنا عبد الوهاب
يعني الثقفى ح وثنا أبو

قوله ها آثم من باب قولهم العسل أحلى من الخسل يعني ان آثم اللجاج في بابه أبلغ من ثواب اعطاء الكفارة في بابه وقال بعضهم في معنى الحديث يريد أن الرجل اذا حلف على شيء أصر عليه لاجتماع أهله كان ذلك أدخل في الوزن وأفضى الى الآثم من أن يحنث في يمينه ويكفر عنها لانه جعل الله تعالى بذلك عرضة للامتناع عن البر والمواصلة مع الاهل والاصرار على اللجاج وقد نهى عن ذلك بقوله ولا تجمعوا الله عرضة لأيمانكم الآية قال وآثم اسم تفضيل أصله أن يطلو اللاج لآثم فأطلقه اللجاج الموجب للآثم على سبيل الاتساع والمراد به انه يوجب مزيداً مطلقاً بالإضافة الى ما نسب اليه فانه أمر مندوب اليه ولا آثم فيه قال الطائي قوله والمراد به انه يوجب مزيداً مطلقاً فيه نظر لان من التبعية تنافي الاطلاق لان آثم حينئذ يكون بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعدى عن كفاي قولهم الأشج والنافس اعدداً بنى مروان وكذا في قوله أصله أن يطلق اللاج الآثم الى آخره بحث لأن المعنى استقراره على عدم الحنث وادامة الضرر على أهله أكثر انما من الحنث ﴿ قلت ﴾ وفي بحثه نظر فان قوله في هذا التقدير أكثر انما فيه التسامح والاتساع الذي أشار اليه الأول اذا المراد بقوله أكثر انما انه يوجب مزيداً لانه صاحب لانه موصوف في نفسه من حيث هو ففعل بكثرة الآثم لان الموصوف بذلك انما هو صاحب هذا الفعل ولا يصلح في الفعل أن يتصف بالآثم في نفسه فالتسامح فيه انه من باب المجاز المرسل وأطلق فيه اسم المسبب على السبب على حد قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا

﴿ باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ﴾

﴿ش﴾ (قوله اني نذرت في الجاهلية) اختلف في نذر الكافر اذا أسلم فقال الشافعي والغاري والطبري والمغيرة يلزمه الوفاء به وحلوا الامر في الحديث على الوجوب وقال مالك والاكوفيون

بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء واسحق بن ابراهيم جميعا عن حفص بن غياث ح وثنا محمد بن عمرو بن حنبل بن أبي رواد ثنا محمد ابن حفص ثنا شعبة كلهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وقال حفص من ينهم عن عمر بهذا الحديث أما أبو أسامة والثقة في حديثهما اعتكاف ليلة وأما في حديث شعبة فقال جعل عليه يوما يعتكفه وإس في حديث حفص ذكر يوم ولا ليلة * وحدثنى أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب ثنا جرير بن حازم أن أيوب حدثه أن نافعًا حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة بعد أن رجع من الطائف فقال يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوما في المسجد الحرام فكيف ترى قال اذهب فاعتكف (٣٨٣) يوما قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد

أعطاه جارية من الخنس فلما أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا الناس سمع عمر بن الخطاب أصواتهم يقولون أعتقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا فقالوا أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا الناس فقال عمر يا عبد الله اذهب الى تلك الجارية فخل سبيلها * وحدثننا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال لما قفل النبي صلى الله عليه وسلم من حنين قال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نذر كان نذره في الجاهلية اعتكاف يوم ثم ذكر بمعنى حديث جرير ابن حازم * وحدثننا أحمد ابن عبد الصفي ثنا حماد ابن زيد ثنا أيوب عن نافع قال ذكر عند ابن عمر مرة

بالليل وبغير الصوم ولا حجة فيه لقوله في الرواية الأخرى انه نذر أن يعتكف يوما والقضية واحدة فترو هذه الملك ولا خلاف في صحة نذرا اعتكاف يوم لأن اليوم اسم الليل والنهار وإنما اختلف فيمن نذر اعتكافا فيهما وقدم في كتاب الاعتكاف أو يحمل الاعتكاف الذي نذر على المجاورة وهي تسمى استكافا وتصح في الليل والنهار وبغير الصوم

كتاب صحبة ملك اليمين

(قوله ما فيه من الأجر ما يساوي هذا الأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) قيل الاستثناء منقطع أي لكي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحمل عندي أن يكون متصلا باحد تقديرين اما بان يكون التقدير لا أعتقه لوجه من الوجوه الا لوجه اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم * لتقدير الثاني ما فيه أجر الأجر كفارة لكنه رأى أن أجر الكفارة كفاف ضربه فلم يحتسب لنفسه في ذلك أجرا وقيل انه بفتح الهمز وتخفيف اللام على الاستفتاح (قوله من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه) (ع) لم يختلف فيما علمت أن ما يوقعه السيد بالبعد من الامر

لا يلزم الوفاء به واعتدروا عن الحديث بان الامر فيه للندب (م) أو يكون التقدير نذرت في أيام الجاهلية ولم يردوه في أيام الجاهلية (ط) الاعتذاران ضعيفان لانهما خلاف ظاهر السياق وظاهر الامر وكذا التعليل بأنه ليس من أهل الجنة لانه لا يلزم من عدم صحة العبادة من الكافر لعدم شرط ادائها الذي هو الاسلام أن لا يكون مخاطبا بها وهي مسألة خطاب الكافر بالفروع والصحيح أنهم مخاطبون بها فيلزم الكافر النذر في حال الكفر من عتق أو صدقة وان فعلها في حال الكفر ثم أسلم صح له القربة وأثبت عليها الحديث حكيم بن حزام

كتاب صحبة ملك اليمين

(ش) فراس بكسر الراء وفتح الراء المخففة وآخره سين مهملة * وزاذا بالزاي والدال المهملة وآخره نون * وسويد بن مقرن بضم الميم وفتح الناف وكسر الراء المشددة وآخره نون قوله ما فيه من الاجر ما يساوي هذا الأني سمعت) قيل الاستثناء منقطع أي لكي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة فقال لم يعتق منها قال وكان عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ثم ذكر نحو حديث جرير ابن حازم ومعمر عن أيوب * وحدثنى عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد عن أيوب ح وثنا يحيى ابن خلف ثنا عبد الأعلى عن محمد بن اسحق كلاهما عن نافع عن ابن عمر بهذا الحديث في النذر وفي حديثهما جميعا اعتكاف يوم * حدثني أبو كامل فضيل بن حسين الجعدي ثنا أبو عوانة عن فراس عن ذكوان أبي صالح عن زاذان أبي عمر قال أتيت ابن عمر وقد أعتق مملوكا قال فأخذ من الارض عودا أو شيئا فقال ما فيه من الاجر ما يساوي هذا الأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه * وحدثننا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى قالنا ثنا محمد بن

فقال له أو جعتك قال لا قال فأنت عتيق قال ثم أخذ شيئا من الأرض فقال مالي فيه من الاجر ما يزن هذا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ضرب غلاما له حدا لم يأته أولطمه فان كفارته أن يعتقه * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ح وثني محمد بن مني ثنا عبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن فراس بإسناد شعبة وأبي عوانة أما حديث ابن مهدي فذكر فيه حدا لم يأته وفي حديث وكيع من لطم عبده ولم يكركر الحد * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن غير ح وثنا ابن غير واللفظ له ثنا أبي ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد قال لطمت مولى لنا فهربت ثم جئت قبيل الظهر فصليت خلف أبي فدعاه ودعاني ثم قال امثل منه ففهمنا قال كنا بنى مقرر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا الا خادم واحدة فلطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعتقوها قالوا ليس لهم فادم غيرهما قال فليستخدما

الخفيف ليس بمثلة لا يوجب عتقه * واختلف فيما كثر من ضرب مبرح لغير موجب أو حرق بنار أو قطع عضو أو فساد أو فعل ما يبين فقال مالك وأصحابه والمثل هو مثله توجب العتق ولا يؤله ويؤدبه السلطان على فعله ذلك به * وقال الكافة ليس بمثلة فلا يعتق والحجة لما لك حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في الذي جب عبده فأعتقه النبي صلى الله عليه وسلم * قلت * في الجلاب المثلة أن يؤثر أثرها حشاشا في الجسد قاصدا لذلك وفي المدونة قطع الأمانة مثله وقال مطرف وابن الماجشون قطع النظر أو ضرر أو سن مثله * أصبغ ليس في السن الواحدة أو الضرر الواحدة مثله حتى يكون الحل * اللخمي والقول بان قطع النظر مثله ليس بحسن وفي المدونة وليس الحرق بمثلة إلا أن يتفاحش منظره وهو تقييد ما أطلق القاضي من أن الحرق مثله وروى محمد قطع طرف الأذن مثله * مطرف وابن الماجشون وكذلك شقها أو خرم الأنف * ابن الحاحب وسم الوجه بنار مثله بخلاف وسم الذراعين وفي وسمه بغير النار قولان كما لو كتب فيه بارة ومداد * وقال ابن وهب ذلك مثله وقال أشهب ليس بمثلة لأنه لم يعمل له ما يزيله (ع) واختلف عندنا في شين العبد العلى بمحاق اللحية والأمة العلى بمحاق الرأس * قلت * قال ابن الماجشون ذلك مثله فيعتمان وقال مطرف لا يعتقان * اللخمي إذا كان يزول ويعود إلى حاله لم يعتقا ويمنع السيد من إخراج العبد للتصرف حتى تعود حالته والاعتق

فصل * قال ابن القاسم لا عتق بالمثلة إلا بحكم وقال أشهب هو بنفس المثلة حر وقرق بعضهم بين الشين الواضح وغيره وشرط المثلة الفصديها كما ذكر ابن الجلاب * واختلف إذا اختل السيد وعبده في ذلك والذي يرجع إليه سحنون أن القول قول السيد ورجحه اللخمي بأنه ما دون له في ضرب الأدب بعد أن يحلف على ما دعي * واختلف في الزوج يمثل بزوجه المثلة البينة كقضى العين أو قطع اليد أو شبه ذلك في المتبينة تطلق عليه قال في المبسوط طلبة بئنة وقيل ثلاثا وقيل لا تطلق وكذلك الأقوال الثلاثة إذا باع الرجل زوجته أو أنكحها من غيره (قول) فرأى بظهره أثرا فقال له أو جعتك قال لا قال فأنت عتيق (ط) كان ضربه له أدبا لأنه تجاوز عن ضرب الأدب ولذلك أثر الضرب في ظهره ثم رأى أنه لا يخرج مما وقع فيه الاعتقه فأعتقه بئنة الكفارة ثم رأى أن الكفارة إذا قبلت غايتها أن تكفر أثم الزيادة فيخرج رأسا برأس لا وزر ولا أجر ولذلك قال مالي فيه من الاجر شئ (ع) والحديث عندنا على التغليظ على من لطم أو تجاوز في ضرب الأدب ليقع الزجر عن ذلك فن وقع في شئ منه أثم وأمر بان يرفع يده عن ملكه عقوبة وأدب على وجه الندب وبدل على أنه على الندب حديث بنى مقرر لأنه لو كان العتق فيما ليس بمثلة واجبا حرم الاستخدام لأنها حرة (قول) في الآخر امثل (معناه اقتص) (قول) فليستخدما (ها) تقدم أنه يدل على أن العتق في ليس بمثلة إنما هو

(ع) ويحتمل عندي أن يكون متصلا بحد تقديرين إما أن يكون التقدير لا اعتقه لوجه من الوجوه الأولى أن سمعت والتقدير الثاني مالي فيه أجر الأجر كفارة لكنه رأى أن أجر الكفارة كفاف ضربه فلم يحاسب نفسه في ذلك أجرا وقيل أنه يقع الهمز وتخفيف اللام على الاستفحاح

(قول) امثل (معناه اقتص)

فإذا استغنوا عنها فليخلوا وسيلها * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن غير واللفظ لأبي بكر قال ثنا ابن ادريس عن حصين عن هلال بن يساف قال عمل شيخ فلطم خادمه فقال له سويد بن

مقرن عجز عليك الاخر وجهها لقد رأيتني سابع سبعة من بني مقرن مالا خادم الا واحدة لطمها أصغرنا فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعتقها * حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن حصين عن هلال بن يساف قال كنا نبيع البزقي دار سويد بن مقرن أخى النعمان بن مقرن فخرجت جارية فقاتلنا رجل منا كلمة فاطمها فغضب سويد فذكرنا حديث ابن ادريس * وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال ثنا أى ثنا شعبة قال قال لى محمد بن المنكدر ما سمك قلت شعبة فقال محمد حدثني أبو شعبة العراقي عن سويد بن مقرن أن جارية له لطمها انسان فقال له سويد أما علمت أن الصورة محرمة فقال لقد رأيتني وأنا لسابع اخوة لى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالا خادم غير واحد فعدنا أحدنا فاطمها فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعتقها * وحدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن مثنى عن وهب بن جرير أخبرنا شعبة قال قال محمد بن المنكدر ما سمك فذكره بمثل حديث عبد الصمد (٣٨٥) * حدثنا أبو كامل الجحدري ثنا عبد الواحد

بني ابن زياد نا الاعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال قال أبو مسعود البدرى كنت أضرب غلاما لى بالسوط فسمعت صوتا من خلفي اعلم بأنا مسعود فلم أقفم الصوت من المضرب قال فلما داناني اذاهو رسول الله صلى الله عليه وسلم فاداهو يقول اعلم أنا مسعود اعلم أنا مسعود قال فأليت السوط من يدى فقال اعلم أنا مسعود أن الله أقر عليك منك على هذا الغلام قال فقلت لا أضرب مملوكا بعده أبدا * وحدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا جرير قال وثني زهير بن حرب ثنا محمد بن جندب وهو

نذب (قوله عجز عليك الاخر وجهها) (ع) أى عجزت ولم تجدا أن تضرب الاخر وجهها وكان هذا من المقلوب وحر الوجه صفحته ومارق من بشرته وحرارة الحسن أحسنه ومارق منه وحر كل شئ أفضله ويحتمل أن يكون عجز عنها بمعنى امتنع (قوله أما علمت أن الصورة محرمة) (ع) أى ذات حرمة ويحتمل أن يريد تحريم لضرب وهو إشارة الى الحديث الآخر اذا ضرب أحدكم العبد فليجنب الوجه اكرامه لاجتماع محاسن الانسان وأعضائه الرئيسة فيه ولأن التشويه فيه أقبح وقد علاه في الحديث الآخر بانها الصورة التي خلق عليها آدم باختيارها لله لخليقته في أرضه وسيأتي الكلام على حديث الصورة ان شاء الله تعالى (قوله في حديث أبي مسعود ان الله أقر عليك منك على هذا الغلام) (ع) هو حض على الرفق بالمملوك وعظ بليغ في الاقتداء بعلم الله عن عباده والتأديب بادبه من كظم الغيظ والبغوى الذى أمر به * فقلت في قوله كظم لعتا غضاضة (قوله هو حر لوجه الله) (ع) ليس فيه انه أمره بعتقه ولكن رأى انه زاد على حد الادب مما استوجب به

(قوله عجز عليك الاخر وجهها) أى عجزت ولم تجدا أن تضرب الاخر وجهها وحر الوجه صفحته ومارق من بشرته وحر كل شئ أفضله ويحتمل أن يكون عجز عنها بمعنى امتنع وهلال بن يساف بفتح الياء وكسرهما (قوله أما علمت أن الصورة محرمة) أى ذات حرمة ويحتمل أن يريد تحريم الضرب وهو إشارة الى الحديث الآخر اذا ضرب أحدكم العبد فليجنب الوجه اكراما له (قوله ثنا محمد بن جندب المعمرى) بفتح الميم واسكان العين نسب الى معمر بن راشد لرحلته اليه وعبد الرحمن بن أبي نهم بضم النون وسكون العين (قوله فقال أعوذ برسول الله فتركه) (ح) قال العلماء لعنه لم يسمع استعاذته الأولى لشدة غضبه كالم يسمع نداء النبي صلى الله عليه وسلم

(٤٩ - شرح الاي والسنومى - رابع) المعمرى عن شعبان ح وثني محمد بن رفع ثنا عبد الرزاق أخبرنا شعبان وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان ثنا أبو عوانة كلهم عن الاعمش ناخذ عبد الواحد نحو حديثه غير ان فى حديث جرير فقط من يدى السوط من هيبة * وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو نعاوية نا الاعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي مسعود الانصارى قال كنت أضرب غلاما لى فسمعت من خلفي صوتا اعلم أنا مسعود فقلت عليك منك عليه فالتفت فاداهو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال أما لم تفعل للفحش النار وأولستك النار * وحدثنا ابن مثنى ومحمد بن بشار واللفظ لابن مثنى قال ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول أعوذ بالله قال فجعل يضربه فقال أعوذ برسول الله فتركه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أقر عليك منك عليه قال فأعتقه * وحدثني بشر بن خالد أخبرنا محمد بن يعقوب عن ابن جعفر عن شعبة بهذا الاسناد ولم يذكر قوله أعوذ بالله أعوذ برسول الله صلى الله عليه وسلم * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن نمير ح وثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبو

عقوبة الله ألا ترى كيف كان العبد يستغيت منه بالله وهو يضر به حتى استعاذ برسول الله صلى الله عليه وسلم فله لم يسمع استعاذته إلا الآن لشدة غضبه كالم يسمع نداء النبي صلى الله عليه وسلم

﴿ أحاديث قذف المملوك ﴾

قوله من قذف مملوكه بالزنا بامام عليه الحديوم القيامة إلا أن يكون كما قال (ع) لم يختلف أن الحر لا يحد لقذفه العبد ولا من فيه علقه قرق كـ بر أو كـ تاب أو معتق إلى أهل أو معتق بعضه أو أم ولد في حياة السيد * واحتلف في قذفها بعد موته فقال مالك والشافعي والجمهور يحد لانها صارت حرة * وقال الحسن لا يحد ولعل ذلك قبل موت السيد * واحتلف عندنا إذا كانت حاملا وقذفت بعد موت السيد فقال مالك يحد قاذفها * وقال ابن المواز لا يحد حتى تضع ولعل الحمل ينفس فلا تكون أم ولد وإنما حدد له في الآخرة لانه وقت ارتفاع لاملاك وخلوصه الله الواحد المهار واستواء الجميع في العبودية **(قوله** نبي التوبة) (ع) يحفل انه سمى بذلك لانه بعث بانها مقبولة بالنية أو بالمول وكانت توبة من قبله بقتلهم أنفسهم ويحفل أن يريد بالتوبة الايمان أي نبي الرجوع من الكفر إلى الايمان لان اصل التوبة لرجوع كما قال أنا الماسي الذي يدعو الله إلى الكفر

﴿ أحاديث طعام المملوك ولباسه ﴾

قوله كانت حلة تقدم تفسير الحلة وأنها الثوب على الثوب **(قوله** بيني وبين رجل من اخواني) (ط) يعني عبده وأطلق عليه انه من اخوانه لموله صلى الله عليه وسلم لم اخوانكم حولكم وأيضاً فلانه أخ في الدين **﴿ قلت ﴾** وقيل لانتفاء الجميع إلى آدم عليه السلام (ع) والظاهر انه غربي كانت أمه أمة لقوله رجل من اخواني كما بينه اذ لو كان عبد المير بآبيه أو بنفسه لكن قوله اخوانكم جم ولو تحت أيديكم يدل أنه عبد وأبو ذر ساء أخا لقوله صلى الله عليه وسلم لم اخوانكم حولكم واحتج به بعضهم على أنه لا حد على من قذف عبداً ولا حجة فيه لانه ليس فيه قذف وإنما فيه انه عبده بآية **(قوله** فيك جاهلية) (ط) أي خصلة من خصال الجاهلية لانهم كانوا يميزون بالآباء والأمهات وذلك شيء بطله

أو يكون لما استعاذ برسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه **(قوله** الحديوم القيامة) لأن الناس كلهم فيها مستوون الحر والعبد سواء لا ارتفاع للاسلاك كلها حينئذ وخلوص الملك لله الواحد القهار وأما في الدنيا فلم يختلف أن الحر لا يحد لقذفه العبد ولا من فيه علقه وكـ بر أو مكاتب أو معتق بعضه ومعتق إلى أهل وأم الولد في حياة السيد * واحتلف في قذفها بعد موته فقال مالك والشافعي والجمهور يحد لانها صارت حرة * وقال الحسن لا يحد * واحتلف عندنا إذا كانت حاملا وقذفت بعد موت السيد فقال مالك يحد قاذفها وقال ابن المواز لا يحد حتى تضع ولعل الحمل ينفس في العبودية **(قوله** نبي التوبة) (ع) يحفل انه سمى بذلك لانه بعث بانها مقبولة بالنية أو بالقول وكانت توبة من قبله بقتلهم أنفسهم ويحفل أن يريد بالتوبة الايمان أي نبي الرجوع من الكفر إلى الايمان لان أصل التوبة الرجوع

﴿ باب طعام المملوك ولباسه ﴾

﴿ ش ﴾ **(قوله** كانت حلة) تقدم انها الثوب على الثوب **(قوله** فيك جاهلية) أي خصلة من خصالهم لانهم كانوا يميزون بالآباء والأمهات وذلك شيء بطله الاسلام بقوله سبحانه ان أكرمكم

فضيل بن غزوان قال سمعت عبد الرحمن بن أبي نعم ثني أبوه ربر قال قال أبو العباس صلى الله عليه وسلم من قذف مملوكه بالزنا بامام عليه الحديوم القيامة إلا أن يكون كما قال * وحديثنا أبو بكر بن ثنا وكيع ح وثني زهير بن حرب ثنا اسحق بن يوسف الأزرق كلاهما عن فضيل بن غزوان هذا الاسناد وفي حديثهما سمعت أبا العباس صلى الله عليه وسلم نبي التوبة * حديثنا أبو بكر بن أبي شيبه ثنا وكيع ثنا الأعمش عن المعمر بن سويد قال مررت بأبي ذر بالريذة وعليه رد على غلامه بردم حلة فقال يا أبا ذر لو جعت بينهما كانت حلة فقال انه كان بيني وبين رجل من اخواني كلام وكانت أمه أعجمية فميرته بأمة فتسكن إلى النبي صلى الله عليه وسلم فليقتل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا ذر انك امرؤ فيك جاهلية قلت يا رسول

الله من سب الرجال سبوا آباءه وأمه قال يا باذرانك امرؤ فيك جاهلية هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فاطعموهم مما تأكلون
والبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفتموهم فأعينوهم * وحدثننا احمد بن يونس ثنا زهير بن وهب عن ابى
كريب ثنا ابو معاوية ح وثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا عيسى بن يونس كلهم عن الاعمش بهذا الاسناد وزاد في حديث زهير
وأبى معاوية بعد قوله انك امرؤ فيك جاهلية قال قلت على (٣٨٧) حال ساعتي من الكبر قال نعم وفي رواية أبى معاوية

نعم على حال ساعتك من
الكبر وفي حديث عيسى
فان كاهه ما يغلبه فليبعه
وفي حديث زهير فليبعه
عليه وليس في حديث أبى
معاوية فليبعه ولا فليبعه
نتهى عند قوله ولا يكاهه
ما يغلبه * حدثنا محمد بن
مشني وابن بشار وللنظ
لأبى مشي قال ثنا محمد بن
جعفر ثنا شعبة عن واصل
الاحدب عن المعمر بن
سويد قال رأيت أباذر
وعليه حلة وعلى غلامه
مثلهما فالتفت عن ذلك
مذكر أنه سب راحلا على
عهد أبي صلى الله عليه
وسلم فغيره بأمة قال فأتى
الرجل النبي صلى الله عليه
وسلم فذكر ذلك له فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
انك امرؤ فيك جاهلية
اخوانكم وخولكم جعلهم
الله تحت أيديكم فمن كان
أخوه تحت يديه فليطعمه
مما يأكل وليلبسه مما
يلبس ولا تكلفوهم
ما يغلبهم فان كلفتموهم
فأعينوهم عليه * وحدثننا

الاسلام بقوله تعالى ان أكرمكم عند الله اتقاكم وبقوله صلى الله عليه وسلم ان لله أذهب عنكم عيبة
الجاهلية ونفخها بالآباء الناس كلهم من آدم وآدم من تراب (قوله فاطعموهم مما تأكلون) والبسوهم مما
تلبسون (ع) حله أبوذر على ظاهره وكان يلبس غلامه مثل ما يلبس وهذا على الاستحباب ولا يجب
عند أحد من العلماء أن يطعمه من كل مأكل من الادم طيبات العيش بل اذا أطعمه من الخبز
ما يقوته كان قد أطعمه مما يأكل لان من للتبعض (ط) أو على حذف مضاف أى من نوع مما تأكلون
ولا تجب المساواة وإنما الواجب ما يدفع به الضرر كما صلى الله عليه وسلم في قوله كفى بالمرء إمنا
بحس عن يملك قوتهم والأمر في الحديث إنما هو للندب والحض على مكاييم الاخلاق والتواضع حتى
لا يرى لنفسه مرتبة على عبده اذ لكل عبيد الله والمال ما لله راكن لا ببعضهم بعضا مما للمنع
واظهار الحكمة (د) لواحد طعامه وكسوته بالمعروف بحسب البلدان سواء كان من جنس ناقة
السيد وكسوته أو فوق ذلك أو دونه حتى لو فتر السيد على نفسه تقتيرا خارجا عن العادة لم يحمل
العبد على ذلك الا برضا (هـ) وقيل الواجب غالب قوت عبيد ذلك لبلادهم (قوله فان
كلفتموهم فأعينوهم) (ع) فيه الفرق المملوك ولا يكلف من العمل ما يفدحه فان كان ذلك أحمق
حتى لا يقدح ورواية من روى فليبعه وهم والصواب فليبعه (قوله للمملوك طعامه وكسوته) (ع) أى
طعامه الذى يكفيه وكسوته التى تستره وتقيه الحر والبرد لانه الحق الواجب له (ط) وزائد على
ما يدفع الضرر من ذلك سندوب اليه كما قال في حديث أبى هريرة يقول لك عبدك أنى على أو بعتى
(د) وفى الكاف من الكسوة الكسر والضم والكسر أفصح (قوله فى الآخر دلى حره ودخانه)
(هـ) قلت يحتمل أنه من الولاية أى تولى ذلك أو من الولي والقرب والدنو أى قاسى كلمة حله عنك

عند الله أتقاكم وبقوله صلى الله عليه وسلم ان الله أذهب عنكم عيبة الجاهلية ونفخها بالآباء الناس
كلهم من آدم وآدم من تراب (قوله من سب الرجال سبوا آباءه وأمه) هو اعتذار من أبى ذر عن سبه
أم ذلك الرجل يعنى قد سبني فهو الذى سب في سبى لأبيه وأمه فانكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم
وقال هذا من أخلاق الجاهلية وإنما يباح للمسبب أن يسب الساب بنفسه بقدر ما سبه ولا يتعرض
لأبيه ولا أمه (قوله أطعموهم مما تأكلون) حله أبوذر رضى الله عنه على
ظاهره (ع) وهذا على الاستحباب ولا يجب عند أحد من العلماء أن يطعمه من كل مأكل من الادم
وطيبات العيش بل اذا أطعمه من الخبز ما يقوته كان قد أطعمه مما يأكل لان من للتبعض (ط)
وهو على حذف مضاف أى من نوع مما تأكلون ولا تجب المساواة (ح) الواجب طعامه وكسوته
بالمعروف بحسب البلدان سواء كان من جنس ناقة السيد وكسوته أو فوق ذلك أو دونه حتى لو فتر

أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث ان بكير بن الأشج حدثه عن الجحلان مولى
فاطمة عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق * وحدثننا
القمني ثنا داود بن قيس عن موسى بن يسار عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صنع لاحدكم خادمه طعامه
ثم جاءه به فقل له حره ودخانه

فليقعه معه فليأكل كل فان كان الطعام مشفوها قليلا فليضع في يده منه أكلة أو كلتين قال داود يعني لكمة أو لقمتين * حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن (٣٨٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان العبد اذا

فيذبحي أن تشركه في الخط منه (قوله في الآخر فليقعه معه فليأكل كل) (ع) هو على التنب والخص على مكارم الاخلاق لان الخادم تعلقت نفسه بما صنع وشمر ربحه وقيل في اطعمه اذ هاب غائله الاستثثار فلا يكيده ولا يغشه ولا يخونه اذا علم أنه يأكل منه (ط) وهذه كلها كانت خلفه صلى الله عليه وسلم فانه كان يأكل مع العبد ويطحن مع الخادم ويشاركهم في العمل ويقول انما أنا عبد آكل كما أكل العبد وأجلس كما يجلس العبد (قوله فان كان الطعام مشفوها قليلا) (م) المشفوه المليء قبل أخذ ذلك من كثرة لشهائه عليه ووصفه بعد ذلك بقليل (ع) أي قليلا عندهم يجمع عليه وفيه ما تقدم من الخس على مكارم الاخلاق

أحاديث نصح العبد سيده

(قوله ان العبد اذا نصح لسيده وأحسن عبادته لله فله أجره مرتين) (ع) تصرف العبد في الغالب دائر بين حركته في طاعة الله أو طاعة سيده أو طاعته لسيده طاعة لله فأجره دائم متصل فالتضعيف المذكور يحتمل أنه كناية عن كثرة الاجر ودوامه بهذا المعنى ويحتمل أنه التضعيف المعروف وان الله يشيئه على الطاعة من ما يثيب الحر مرتين لما تضمن به من الرق وورقة العبودية كما ضاعف ذلك لاسباب آخر من المرض والاقامة بالمدينة وغير ذلك (قلت) تقدم لكلام على هذا التضعيف في كتاب الايمان (قوله في الآخر لولا الجهاد في سبيل الله والحج برأى لأحببت أن أموت وأما مملوك) (ع) يدل على عدم وجوب الثلاثة على العبد أما الأولان فلم يتم الاستطاعة لان منافعه مملوكة لسيده وأما الثالث فلا المال الذي ينفق منه عليها للسيد لانه لا يملك له اعيار يديرها النفعة لهما وأما البر الذي يرجع الى ختم الجراح الملاحظة فيستوى فيه الحر والعبد وقد يكون مراد أبي ذر بذلك تعظيم أجر الثلاثة وان الاجر في أحدها أعظم من أجر العبودية وأن بالعبودية لا يصل الى شئ منها الا ترى كيف قال ان أباهر برة لم يحج حتى ماتت أمه لأنه كان تعارض عنده الواجب وهو بر الأم والقيام بأمرها والفضل وهو حج التطوع لأنه كان فدحج الفرض وقد قال مالك لا يحج الاباد أبو به الا الفريضة فخرج ويدعهما وقد قال أيضا لا يجمل عليهما في غير الفريضة ويستأذنها العام والعامين (قوله فقال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد) (م) المزهد الليل المال من أزهده الرجل يزهد ازهادا اذا قل ماله (ع) والمعنى ليس على العبد اذا أدى حق الله وحق ماله حساب فيعتدل أن يكون قاله عن توقيف فيكون هذا المبدخص بذلك كما خص به السبعون ألفا المذكورون في الحديث

لسيد على نفسه تقية ارجاعا عن المعتاد لم يحتمل العبد على ذلك لابرصاه (ب) وقيل الواجب غالب قوت عيش ذلك البلد ولباسهم (قوله فليقعه معه) كله محمول على الاستحباب والخص على مكارم الاخلاق (قوله فان كان طعام مشفوها قليلا) أي قليلا بالنسبة الى من اجتمع عليه (م) المشفوه القليل قيل أخذ ذلك من كثرة الشفاء عليه ووصفه بعد ذلك بقليل (قوله ولا على مؤمن مزهد) بضم الميم واسكان الزاي أي قليل المال يحتمل أن كعبا أخذه بتوقيف أو باجتهاد لان من رجعت

نصح لسيده وأحسن عبادته لله فله أجره مرتين * وحدثنى زهير بن حرب ومحمد بن شبيب قالوا ثنا يحيى وهو القبطان ح ورواه ابن نمير ثنا أبي ح ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا ابن نمير وأبو اسامة كلهم عن عبيد الله ح ورواه روث بن سعيد الايلي ثنا ابن وهب قال ثنا أسامة جيماع عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن حديث مالك * حدثني أبو الطاهر وحريز بن يحيى قالوا أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت سعيد بن المسيب يقول قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبد المملوك المصالح أجران والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج برأى لأحببت أن أموت وأنا مملوك قال وبلغنا ابن أبي هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته قال أبو الطاهر في حديثه للعبد المصالح ولم يذكر المملوك وحدثنى زهير بن حرب ثنا أبو صفوان الأموي أخبرني يونس عن ابن

شهاب بهذا الاسناد ولم يذكر باه ولا ما بعده * وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا ثنا أبو معاوية عن الاعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أدى العبد حق الله وحق ماله كان له أجران قال فحدثنا كعبا فقال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد * وحدثنى زهير بن حرب ثنا جرير عن الاعشى بهذا الاسناد

• وحدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكر أحاديث منها وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمًا للمملوك أن يتوفى بحسن عبادته لله وصحابة سيده نعمًا له • حدثنا
يحيى بن يحيى قال قلت لمالك حدثك نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد فكان له مال
يلبغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق • حدثنا ابن نجر ثنا
أبي ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له من مملوك فعليه عتقه كله إن كان له
مال يلبغ ثمنه فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق • وحدثنا شيبان بن فروخ ثنا جرير بن حازم عن نافع مولى عبد الله بن عمر عن
عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق نصيبا له من المال قدر ما يلبغ قيمته قوم عليه قيمة
عدل والافقد عتق منه ما عتق • وحدثنا قيمة بن سعيد (٣٨٩) ومحمد بن ربح عن الليث بن سعد وثنا محمد بن

مثنى ثنا عبد الوهاب قال

سمعت يحيى بن سعيد ح

وثني أبو الربيع وأبو كامل

قالا ثنا حاد وهو ابن زيد

ح وثني زهير بن حرب ثنا

إسماعيل يعني ابن علية

كلاهما عن أيوب وثني

اسحق بن منصور أخبرنا

عبد الرزاق عن ابن

جرير أخبرني إسماعيل

ابن أمية وثنا محمد بن رافع

ثنا ابن أبي فديك عن

ابن أبي ذئب ح وثنا

هرون بن سعيد الأيلي

أخبرنا ابن وهب قال

أخبرني أسامة يعني ابن زيد

كل هؤلاء عن نافع عن ابن

عمر عن النبي صلى الله عليه

وسلم بهذا الحديث وليس

في حديثهم وإن لم يكن له

في دخول الجمع الجنة بغير حساب ويحتمل أن يقوله عن اجتهاد ويكون كناية عن حسابه حسابا
يسيرا من قوله يحاسب حسابا يسيرا ومستنده في هذا الاجتهاد أنه لكثرة حسناته واتصالها على ما تقدم
مكن لم يحاسب (قوله في الآخر نعمًا للمملوك) (ع) أي نعم شيء أي نعم ما هو أدمت إحدى الميكن
في الأخرى لاجتماعهما (قلت) هي نعم التي للدح وما نكره بمعنى شيء على قول سيويه والمملوك
هو المخصوص بالدح والتقدير نعم شيء للمملوك وزان قولك نعم رجل زيد وأعراب الجلة ما هو مقرر في
باب نعم تعرفه من هناك وأن يوفي أمانى موضع البدل من المملوك وأمانى موضع الحال

• أحاديث التقويم في العبد •

(قوله من أعتق شركا له في عبد الحديث) (ع) تقدم الكلام على ذلك في العتق (قوله لا وكس
ولا شط) (م) لو كس الغش والشطط الجور شط الرجل وأشط واشطط إذا جار وأفرط في السوم

حسنته وأدى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وينقلب إلى أهله مسرورا (قوله نعمًا
للمملوك) فيه ثلاث لغات قرئ بها في السبع كسر النون مع اسكان العين وكسرهما وضع النون
مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك (ب) هي نعم التي للرح وما نكره بمعنى شيء على قول سيويه
والمملوك هو المخصوص بالدح والتقدير نعم شيء للمملوك وزان قولك نعم رجل زيد وأعراب الجلة
ما هو مقرر في باب نعم تعرفه من هناك وأن يوفي أمانى موضع البدل من المملوك أوفى موضع
الحال منه (قوله بحسن) بضم الياء وعبادة مفعول به والصحابة هنا بمعنى الصحبة

• باب التقويم في العتق •

• (ش) (قوله لا وكس ولا شطط) لو كس الغش والشطط شط الرجل وأشط واشطط إذا جار وأفرط

مال فقد عتق منه ما عتق إلا في حديث أيوب ويحيى بن سعيد فانهما ذكر هذا الحرف في الحديث وقال لا ندرى أهو شيء في
الحديث أو قاله نافع من قبله وليس في رواية أحد منهم صحت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في حديث الليث بن سعد • وحدثنا
عمر واما قد وابن ابن عمر كلاهما عن ابن عبيدة قال ابن أبي عمر ثنا سفيان عن عمرو بن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من أعتق عبدا بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله إن كان
موسرا • وحدثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أعتق شركا له في عبد عتق ما بقي في ماله إذا كان له مال يلبغ ثمن العبد • وحدثنا محمد بن مثنى ومحمد بن بشار واللفظ
لابن مثنى قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال يضمن • وحدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة بهذا الإسناد قال
من أعتق شقصا من مملوك فهو حر من ماله • وحدثني عمر والناس ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن أبي هريرة عن قتادة عن

أوالحكم (ع) والشطط الجو رشط جاوز الحد قوله تعالى فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط معناه ولا تبعد عنه من قولهم شطت الدار ادا بعدت (قول من أعتق شقيقه في عبد) (ع) كذا ضبطناه هنا بالياء للجماعة وتقدم في العتق شقة صابلا ياء وكذا هو هنا للعنبري قال بعضهم وهو الصواب وكلاهما صواب شقة وشقيقين مثل نصف ونصف

﴿ أحاديث العتق بالقرعة ﴾

(قول من أعتق ستة مملوكين له عند موته) (ط) ظاهر انه بطل عتقهم وقال في آخر أوصى بعتقهم وهذا اضطراب والقضية واحدة ويدفع بأن يكون الواقع انه بطل عتقهم ونحو زال راوى فأطلق على ذلك لفظ الوصية حين رآهم نفذ عتقهم بعد موت السيد في الثلث ويستوى في ذلك التمثيل في المرض والموصى بعتقهم لان كلامهم ما بعد موت السيد انما يخرج من الثلث وانما يفترقان في الحكم في حياة السيد الوصية له أن يرجع فيها بخلاف التبتيل (قول من أعتق ستة مملوكين له عند موته) (ط) لا يقال انه اعتبر في ذلك العدد لانه انما فعل ذلك لاتفاق قيمهم ولو اختلفت قيمهم لم يكن بدمن التبتيل بالقيمة (قول من أعتق ستة مملوكين له عند موته) (م) حجة مالك والشافعي وأحمد باعتبار القرعة ونفاها أبو حنيفة لانه رأى من الخطر وقال بعتق من كل واحد ثلثه ويستعون في بقية الثلثين على أصله في عتق الشريك * ووجدنا عليه الحديث لانه نص ونص لا يعارض بالقياس * وأيضاً قد ثبت في الشرع استعمال القرعة بين الشركاء في المال وهذا منه فلا ينكر لان هنا حقين حقاً للعبيد في أن يعتق منهم بالحصص وليس بعضهم أولى من بعض وحق الورثة لانهم بالمرض ملكوا الحجر على الميت فهم كالشركاء معه فاذا فعل فيما تعلق لهم به حق ما لا يرضونه فلم يردوا القرعة بتحقيقهم في المعامعة (ع) ويقول أبي حنيفة قال جماعة الا ان أبا حنيفة قال حكمهم في مدة الاستسعاء حكم المالكين وقال صاحباه حكم في السوم أو الحكم المراد هنا بالانقص ولا زيادة (قول من أعتق شقيقه) هو في معظم النسخ بالياء وفي بعضها شقة صابلاً فها هما الغتان شقة وشقيقين كدنف ونصف

﴿ باب العتق بالقرعة ﴾

(قول من أعتق ستة مملوكين له عند موته) (ط) ظاهر في أنه بطل عتقهم وقال في الآخر أوصى بعتقهم وهذا اضطراب والقضية واحدة ويدفع بأن يكون الواقع انه بطل عتقهم ونحو زال راوى فأطلق على ذلك لفظ الوصية حين رآهم نفذ عتقهم بعد موت السيد في الثلث ويستوى في ذلك التمثيل في المرض والموصى بعتقهم فان كلامهم ما بعد موت السيد انما يخرج من الثلث وانما يفترقان في الحكم في حياة السيد الوصية له أن يرجع فيها بخلاف التبتيل (قول من أعتق ستة مملوكين له عند موته) (ط) لا يقال انه اعتبر في ذلك العدد لانه انما فعل ذلك لاتفاق قيمهم ولو اختلفت قيمهم لم يكن بدمن التبتيل بالقيمة (قول من أعتق ستة مملوكين له عند موته) (م) حجة مالك والشافعي وأحمد باعتبار القرعة ونفاها أبو حنيفة لانه رأى من الخطر وقال بعتق من كل واحد ثلثه ويستعون في بقية الثلثين على أصله في عتق الشريك (ب) صور القرعة هنا أربع الاولى بتميل عتقهم في المرض لم يحملهم الثلث * الثانية أن يوصى بعتقهم ولا يحملهم الثلث * الثالثة أن يوصى بعتق ثلثهم حملهم الثلث أوليهم الثلث * الرابعة أن يوصى منهم عدد ولا يحملهم الثلث فالشهور اجمال القرعة في الصور الأربعة وأثبتها المغيرة في التبتيل دون الوصية وعكس أصبغ ومن ذكر معه

الضر بن أنس عن بشير ابن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقيقاً له في عبد فخلاصه في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر ومحمد بن بشرح وثنا اسحق بن ابراهيم وعلي بن خشرم قالوا أخبرنا عيسى بن يونس جميعاً عن ابن أبي عروبة بهذا الاسناد وفي حديث عيسى ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه * حدثنا علي بن حجر السعدي وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن علي بن أبيه عن أبي قلابة عن أبي المهاب عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين

الحر والمنهـو رعدنا اثبات القرعة في المبتلين في المرض وفي الموصى بعقهم وفي الموازية
اثباتها في الموصى بعقهم دون المبتلين في المرض ولعله حمل رواية أعتق ستة مملوكين على أن
المراد أوصى بعقهم لتفق الروايتان على أن رواية أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين يحقل
أن يكون المراد أوصى بوصية متأفد كرفاء عتق ستة مملوكين ﴿قلت﴾ تقدم للقرطبي ما يشير إلى
أن الواقع أنه بتل عقهم وإن رواية أوصى تجوز فيها الراوي وهذا الاحتمال الذي ذكره القاضي يشير
إلى ذلك * ولما كانت القضية واحدة يمنع فيها أن تكون الروايتان صحيحتين لاستحالة أن يكون
العتق قبل الموت وبعده تعين رداً أحدى الروايتين إلى الأخرى فحصل القاضي والقرطبي أن الواقع
التبيل وتأول رواية الوصية بما ذكرناه يظهر من قول أصبغ وأبي زيد والحارث العكس وإن
الواقع إنما كانت وصية وتعرف ذلك بما تسمع فالحال من صور القرعة هنا أربع * الأولى أن يتل
عقهم في المرض لم يحملهم الثلث * الثانية أن يوصى بعقهم ولا يحملهم الثلث * الثالثة أن يوصى
بعقهم ثم حملهم الثلث ولم يحملهم * الرابعة أن يسمي منهم عدداً ولا يجعله الثلث فالمشهور وأعمال
القرعة في صور الأربع وأثبتها المغيرة في التبيل دون الوصية وعكس أصبغ ومن ذكر معه
فأثبتوها في الوصية دون التبيل فلولا أن الواقع في القضية عندهم أنها وصية لم يقصروا القرعة عليها
كما أنه لولا الواقع عند المغيرة في القضية أنها تبيل لم يقصر القرعة على التبيل وبشكل وجه المشهور
في العموم من الحديث إذا لم يحتج به على ذلك إلا لو صححت الروايتان وتقدم أنهما لا يصحان لاستحالة أن
يكون لعتق قبل الموت وبعده كما تقدم فلم يبق أن يحتج به إلا بقياس أحدى الصورتين على الأخرى
ونعني بأحدى الصورتين التبيل إن كان هو الواقع في القضية أو الوصية إن كانت هي الواقعة في
القضية (ع) قال الشافعي والحديث حجة لجواز الوصية للثلاث يشير إلى أن قوله تعالى الوصية
للولدين والأقربين منسوخ وفيه عندي جواز الوصية بالثلاث والردي على من يقول لا يبلغها الثلث
وقد تقدم (ط) وصفة الأقرع مذكورة في كتب الفقهاء ﴿قلت﴾ وصفناها في باب القسم
أن يقوم العبد ويكتب قيمة كل عبد مع اسمه في رقعة ويطبع عليها بشمع أو طين ثم تخلط الرقعة ثم
يقال لمن لم يحضر ذلك أرفع منارقة فان قصت فان كانت القيمة التي فيها مقدار الثلث عتق من اسمه
فيها وتم العمل وإن وجدت القيمة أقل من الثلث أعيد العمل بأن ترفع رقعة أخرى وهكذا أبداً حتى
ينقضى الثلث بتماها أو بجزء منها (قول) وقال له قولاً شديداً (ع) فسر في بعض الأحاديث بقوله
لو علمنا ما علمنا عليها في أخرى ما دفن في مقابرنا (د) قال ذلك كراهية لفعله وزجر أو تقييداً لغيره أن

فأثبتوها في الوصية دون التبيل فلولا أن الواقع في القضية عندهم أنها وصية لم يقصروا القرعة عليها
كما أنه لولا الواقع عند المغيرة في القضية أنها تبيل لم تقصر القرعة على التبيل وبشكل وجه المشهور
في العموم من الحديث إذا لم يحتج به على ذلك إلا لو صححت الروايتان وتقدم أنهما لا يصحان لاستحالة أن
يكون لعتق قبل الموت وبعده كما تقدم فلم يبق أن يحتج به إلا بقياس أحدى الصورتين على الأخرى
(ط) وصفة الأقرع مذكورة في كتب الفقهاء (ب) وصفناها في كتاب القسم أن يقوم العبد
ويكتب قيمة كل عبد مع اسمه في رقعة ويطبع عليها بشمع أو طين ثم تخلط الرقعة ثم يقال لمن لم
يحضر ذلك أرفع منارقة فاذا قصت فان كانت القيمة التي فيها مقدار الثلث عتق من اسمه فيها وتم
العمل وإن وجدت القيمة أقل من الثلث أعيد العمل بأن ترفع رقعة أخرى وهكذا أبداً حتى ينقضى
الثلث بتماها أو بجزء منها (قول) وقال له قولاً شديداً (ع) فسر في بعض الأحاديث بقوله لو علمنا

وأرق أربعة وقال له قولاً
شديداً * حدثنا قتيبة بن
سعيد ثنا حماد وثنا
اسحق بن إبراهيم وابن أبي
عمر عن الثقفى
كلاهما عن أيوب بهذا
الاسناد أما حماد فحديثه

يقع في مثله **(قوله في السند الآخر محمد بن سيرين عن عمران بن حصين)** (ع) ثم عقبه الدارقطني بأن ابن سيرين لم يسمعه من عمران بن حصين وإنما سمعه من خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمران ذكر ذلك ابن المديني (د) ولا تعقب على مسلم لأنه ليس في هذا تصريح بابن سيرين لم يسمعه من عمران ولو لم يسمعه لم يقدح ذلك في صحة الحديث لأن مسلماً إنما ذكره في الاتباع بعد أن ذكره بالطرق الصحيحة قبله وقد نبهنا على ذلك غير مرة (ع) وقال غير ابن المديني خرج مسلم عن ابن سيرين عن عمران حديثين لم يصرح فيهما بالسماع حديث الذي يدرج حديث السبعين ألفاً ويقول في غير ذلك حدثت عن عمران نبئت عن عمران

﴿ كتاب المدبر ﴾

(قوله أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له غيره) (ع) يعني العتق عن دبر أي بعد الموت ودبر كل شيء آخره * والوصية أيضاً هي عتق بعد الموت لأن أهرق أن التدبير عتق لازم لأن يظهر ما يردده والوصية ليست بعتق لازم للموصي أن يرجع فيها * قلت * والذي يرد التدبير بعد موت السيد الدين السابق على التدبير والملاحق وأما في حياته فأنما يردده السابق (ع) وأجمعوا على جواز التدبير وهو والوصية أنما يخرجان من الثلث عند الكفاية وذهب جماعة من السلف وزفر إلى أن التدبير يخرج من رأس المال * قلت * فخصب ما تقدم قيل في حد المدبر أنه العتق من الثلث بعد موت معتقه خرج المبتل في المرض وبقوله بعد ذلك لازم خرج الموصي بعتقه لأن الموصي أن يرجع بخلاف المدبر على مذهب الكفاية حسبما تقدم (ع) وصيغة لتدبير أن يقول أنت حر عن دبري أو دبرتك أو أنت مدبر بعد موتى أو بما يعلم أنه قصده به إيجاب العتق * قلت * ولما كان التدبير والوصية مختلفين بحسب الحقيقة ولكنهما شديداً لا يشبه احتيج إلى بيان الصيغ التي ينعقد بها لتدبير وصيغته ما ذكر (ع) واختلف عندنا إذا قيد لفظ التدبير فقال أنت مدبر إن مت من مرضي هل هو تدبير أو وصية * قلت * قال ابن القاسم هي وصية لأن يريد التدبير وقال ابن كنانة هو تدبير (ع) وكذلك اختلف إذا قال وهو صحيح غير مدبر إذا مت فأنت حر هل هي وصية أو تدبير ولم يختلف إذا قال ذلك عند سفر أو في مرض أنها وصية * قلت * هي مسألة المدونة قال ابن القاسم هو على الوصية حتى يريد التدبير * وقال أشهب هو تدبير حتى يريد الوصية وانفقا إذا قال ذلك عند سفر أو مرض كما ذكر * قال أشهب وكذلك هي وصية إذا قال ذلك لما جاء لا ينبغي لأحد أن يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة **(قوله)** لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني (ع) مذهب الكفاية من الحجازيين والشاميين والكوفيين أن التدبير عتق لازم ليس لأحد أن يرجع فيه إلا أن يظهر ما يردده

ما صلينا عليها وفي آخر ما دفنت في مقابرنا قال ذلك كراهية وزجراً وتعليلاً لغيره أن يقع في مثله

﴿ كتاب المدبر ﴾

(نس) (قوله أعتق غلاماً له عن دبر) أي بعد دبره أي بعد موته ودبر كل شيء آخره **(قوله)** فقال من يشتريه مني (ع) مذهب الكفاية من الحجازيين والشاميين والكوفيين أن التدبير عتق لازم ليس لأحد أن يرجع فيه إلا أن يظهر ما يردده * وذهب الشافعي وأحمد وجماعة من السلف وروى عن عائشة أنه ليس بعتق لازم وإن المدبر أن يرجع فيه ويبيعه لحقته حاجة أم لا وعن الحسن وعطاء أن لحقته حاجة فله أن يرجع فيه (م) واحتج الشافعي ومن معه بظاهر الحديث وتأوله أصحابنا على أنه يرجع

كرواية ابن عيسى وأما الثقة في حديثه أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين * وحدنا محمد بن منهل الضرير وأحمد بن جده قال ثنا يزيد بن زريع ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران ابن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن عليه وحاد * حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود القسبي ثنا حماد يعني ابن زبد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني

فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها اليه قال عمر وسعت جابر بن عبد الله يقول عبد القبيطامات عام أول * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم عن ابن عيينة قال (٣٩٣) أبو بكر ثنا سفيان بن عيينة قال سمع عمر وجابرا

يقول دبر رجل من الانصار غلاما لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جابر فاشتره ابن النعام عبد القبيطامات عام أول في اماره ابن الزبير * حدثنا قتيبة وابن ربح عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في المدبر نحو حديث حماد عن عمر و ابن دينار * حدثنا قتيبة ابن سعيد ثنا المغيرة يعني الحزامي عن عبد المجيد بن سهيل عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ح وثني عبد الله بن هاشم ثنا يحيى يعني ابن سعيد عن الحسين بن ذكوان المعلم ثني عطاء عن جابر وثني أبو غسان المسمعي ثنا معاذ ثني أبي عن مطر عن عطاء بن أبي رباح وأبي الزبير وعمر و ابن دينار أن جابر بن عبد الله حدثهم في بيع المدبر كل هؤلاء قال عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى حديث حماد وابن عيينة عن عمر و عن جابر * حدثنا قتيبة ابن سعيد ثنا ليث عن يحيى وهو ابن سعيد عن

* وذهب الشافعي وأحمد و جماعة من السلف و روى عن عائشة انه ليس بعقد لازم وان للمدبر أن يرجع و يبيعه لحقته حاجة أم لا وعن الحسن وعطاء ان لحقته حاجة فله أن يرجع فيه * قلت * ما روى عن عائشة هو ما ذكره الطبري انها باعت مدبرة تسعيرتها فأمرت ابن أخيها أن يبيعهها من الاعراب و ممن يسمى ملكتها و يردها للتدبير الذي بعد موت السيد الدين السابق واللاحق و أما في حياته فلا يرده الا السابق كما تقدم (م) واحتج الشافعي و ممن معه بظاهر الحديث و بالقياس على الموصى بعقته و تأول أصحابنا الحديث على انه يبيع في الدين و لذلك تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعه و لكن في النساء و أبي داد فاحتاج مولاه فامره ببيعه فباعه بثمانمائة درهم فقال له صلى الله عليه وسلم أنفقها على عيالك فأما الصدقة على ظهر غني و في الترمذي فأتى ما لا غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فاشتره نعيم وهذا كله يمنع تأويل أصحابنا و في النساء و أبي داد أيضا اذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فان فضل فعلى عياله وهذا كله غير مانع من التأويل لان قضاء دينه و ما أخذ من ذلك في نفقة عياله من البداءة بنفسه و أمار واية الترمذي انه قدمات فقد ذكرها غيره و غلط راويها ثمة الحديث و قيل انه كان تدبيرا معلقا مثل ان مت من مرضى فانت مدبر وهذا كالوصية يرجع فيه و اسم التدبير يقع عليه لانه عتق عن دبر من عمر الميت و قيل انما رده لما بان من سفهه اذ لم يكن له مال غيره قالوا و هو أصل في رد فعل السفه و هذا عندى بغيره اذ لو كان كذلك لم يصرف اليه النبي صلى الله عليه وسلم ثمنه ولا مكنه منه و الأشبه انه فعل ذلك نظرا له اذ لم يترك لنفسه مالا و يكون حجة في منع الصدقة بكل المال و قد تقدم و ما في مسلم من انه لم يكن له مال غيره ففسخ ذلك عليه كما فسخ صدقة أبي لبابة بجميع ماله و قال يكفيك في هذا الثلث و قد قدمنا الخلاف في الصدقة بكل المال

كتاب الحدود

(قوله خرج) يأتي انهما خراجا بعد العصر و وصل قبل الليل (قوله في بعض ما هنالك) يأتي انهما تفرقا في نخل خيبر (قوله قتيلا فدفنه) يأتي انه قتل و طرح في عين أو بئر فأتى به و دفن فقال أتم

في الدين (ع) و قيل انه كان تدبيرا معلقا مثل ان مت من مرضى فانت مدبر وهذا كالوصية يرجع فيه و اسم التدبير يقع عليه لانه عتق عن دبر من عمر الميت و لعله انما رده لما بان من سفهه و هو عندى بغيره اذ لو كان كذلك لم يصرف اليه النبي صلى الله عليه وسلم ثمنه ولا مكنه منه و الأشبه انه فعل ذلك نظرا له اذ لم يترك لنفسه مالا و يكون حجة في منع الصدقة بكل المال (قوله فاشتره نعيم) بضم النون ابن عبد الله و في رواية ابن النعمان بالنون المفتوحة و الحاء المهملة المشددة قيسل و هو غلط و صوابه فاشتره النعمان فان المشتري هو نعيم و هو النعمان سمى بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة لنعيم و النعمة الصوت و قيل السلعة و قيل النخعة

كتاب الحدود

* محيصة و حويصة بتشديد الياء فهما و بتخفيفهما لغتان مشهورتان أشهرهما التشديد

(٥٠ - شرح الابي والسنوسي - رابع) بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة قال يحيى وحسبت قال وعن رافع ابن خديج انهما قالان خرج عبد الله بن سهل بن زيد و محيصة بن مسعود بن زيد حتى اذا كانا بخيبر تفرقا في بعض ما هنالك ثم ان محيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفنه

ثم أقبل الى رسول
الله صلى الله عليه
وسلم هو وحويصة
ابن مسعود وعبد الرحمن
ابن سهل وكان أصغر
القوم فذهب عبد الرحمن
ليتكلم قبل صاحبيه فقال
له رسول الله صلى الله
عليه وسلم كبر الدبر في
السن فصمت فتكلم
صاحبه وتكلم معهما
فذكر الرسول الله صلى
الله عليه وسلم مقتبل عبد
الله بن سهل فقال لهم
أتخلفون خمسين يمينا

والله قلقوه فقالوا والله ما قلناه (قوله ثم أقبل هو وحويصة) (د) المقتول عبد الله وله أخ اسمه
عبد الرحمن ولهما ابنا عم وهما محيصة وحويصة وهما كبرسان من عبد الرحمن فلما أراد عبد الرحمن
أخو القتيل أن يتكلم قبل له كبر الكبراء أي ليتكلم من هو كبر منك سنا والدعوى انما هي
لعبد الرحمن لاحق فيها لا بنى عمه وانما امر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتكلم الا كبر وهو وحويصة
لانه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى بل سماع القصة وكيف جرى فاذا أراد حقيقة الدعوى
تكلم صاحبها ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وكل حويصة * قلت * وعجلة عبد الرحمن انما
كانت لانه صاحب الدم ومعنى كبر الكبر أي ليتكلم الا كبر كما تقدم وفي أ كثر الروايات الكبر
أو هو من قولهم فلان كبر قومه اذا كان نسبه لجده الا كبريا بآء أقل من آباء عشيرته (ط) وفيه أن
المشتركين في حق ينبغي أن يقدموا للكلام واحدا منهم وأحقهم بذلك أسنهم اذا كانت لهم أهلية القيام
بذلك وهذا كما جاء في امامة الصلاة وانما قدم الاسن لقدمه في الاسلام وممارسته أعماله والقصة فيه
فان كان عربا عن ذلك فالتصاف بذلك أحق منه وقد وفد على عمر بن عبد العزيز وقد تقدم شاب
للكلام فقال له عمر كبر كبر فقال يا امير المؤمنين لو كان الامر بالسن لكان هنان هو أولى بالخلافة
منك فقال تتكلم فتكلم فابلق * قلت * انما قال كبر الكبراء تكريما للسن وخوف أن يسقط
من النازلة ما يسقط حقا (قوله أتخلفون خمسين يمينا) (ط) هذا على جهة الاخبار بالحكم على تقدير
ثبوته تسليلا لولياء الدم لانه حكم على اليهود في حال غيبتهم ثم صلى الله عليه وسلم بعد أن سمع
الدعوى لم يحضر المدعى عليهم ففهم من الفقه أن مجرد الدعوى لا توجب احضار الغريم حتى يحضر
ما يقويها من اطخ لما في احضاره من تعطيله عن شغلها فاذا ظهر ما يقوى الدعوى وجب احضاره
اي سمع دعواه * قلت * يريد لانه لا يستشكل قوله ذلك بأن يقال كيف سمع حجة أحد الخصمين
في غيبة الآخر لانه انما قاله لما ذكر من انها تسلية * وأيضا فان المدعى عليه غير معين وأيضا فان ذكرهم
ذلك انما هو على معرض الشكوى لا على الادلاء بالحجة * وأيضا فان له صلى الله عليه وسلم مقام
التعليم ومقام الفتيا ومقام القضاء ولا يتعين في هذا انه للحكم وفيه عدم حضور جسد القتيل
للاكتفاء بالقرائن (ع) وهذه الايمان هي ايمان القسامة وهي أصل من أصول الشرع وقاعدة
من قواعد أحكامه وركن من أركان مصالح العباد أخذ به علماء الامة وفقهاء الأمصار من
الحجازيين والشاميين والكوفيين وان اختلفوا في كيفية الأخذ به على ما يأتي * وأبطل الأخذ
به فلم يثبت القسامة حكما في الشرع سالم بن عبد الله والحكم بن عيينة وسليمان بن يسار وقتادة وابن
عليه وسلم بن خالد وأبو قلابة والمسيكون واليه نعم البخاري * واختلف قول مالك في الأخذ به في
قتل الخطأ (ط) والمشهور عنه اثباتها فيه وعنه انه لا قسامة فيه (ع) وعلى اثباتها فالمستحق بها في

(قوله ثم أقبل هو وحويصة) (ح) المقتول عبد الله والاخ اسمه عبد الرحمن ولهما ابنا عم وهما محيصة
وحويصة وهما كبرسان من عبد الرحمن فلما أراد عبد الرحمن أخو القتيل أن يتكلم قبل الكبر
الكبر أي ليتكلم من هو كبر منك سنا والدعوى انما هي لعبد الرحمن لاحق فيها لا بنى عمه وانما امر
النبي صلى الله عليه وسلم أن يتكلم الا كبر وهو وحويصة لانه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى
والا تكلم صاحبها ويحتمل ان عبد الرحمن وكل حويصة (قوله أتخلفون خمسين يمينا) (ط) هذا على
جهة الاخبار بالحكم على تقدير ثبوته تسليلا لولياء الدم لانه حكم على اليهود في حال غيبتهم ثم انه بعد
أن سمع الدعوى لم يحضر المدعى عليهم ففهم من الفقه أن مجرد الدعوى لا توجب احضار الغريم حتى

الخطأ الدية * واختلف في العمد فقال مالك وأحمد في أحد والشافعي قوله يجب فيها القصاص لقوله
وتستحقون دم صاحبكم وفي الأخرى قاتلكم وفي الأخرى يدفع اليكم رتمه ولا يصرف هذا للقتيل
لأنه قد مات ولا يخرج على تقدير مضاف أي دية صاحبكم لأنه خلاف الظاهر * قال أبو الزناد قتلنا
بالقسامة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وإني لأراهم ألفا وما اختلف فيهم اثنان
* وقال أبو حنيفة والكوفيون والشافعي في قوله الآخر وجاعة من التابعين والصحاب أبو بكر وابن
عباس وعمر ومعاوية لا يجب بها قصاص وإنما يجب بها الدية * قلت * قال الحسن القتل بالقسامة
جاهلية وقال النخعي القتل بها جور (ع) وعلى الأخذ بها أمان في الخطأ فأنما يحلفها الورثة على ما أتى من
التفصيل وأمان في العمد فن قال لا يثبت بها إلا الدية فأنما يحلفها الورثة كما في الخطأ * واختلف القائلون
بأنه يثبت بها القصاص من المبدأ في الحلف فقال مالك الذي عليه الأئمة في القديم والحديث أنه إنما يبدأ
في المدعى وقال الكوفيون وكثير من البصريين والمدنيين وروى عن عمران المبدأ المدعى
عليهم * قلت * واختلف هؤلاء فقال بعضهم إن حلفوا برئوا وقال الأكثر منهم يحلفون وتكون الدية
(ع) وأخيه الأولون بما ثبت من هذا الحديث من الطرق الصحيحة أنه بدأ بالمدعى فلما أبواردها على
الآخرين * وأيضاً فالحديث الآخر من طريق أبي هريرة البينة على المدعى واليمين على من أنكر إلا
القسامة * وأيضاً فالقسامة إنما تكون مع الشبهة القوية على القتل ومع الشبهة فصارت اليمين له * وأيضاً
فالقسامة أصل في نفسها شرعت لحياة الناس وليرتدع المعتدى والدعاوى في الأموال على سنتها فكل
أصل صح في نفسه يتبع ولا تطرح سنة لسنة وما احتج به الآخرون من رواية من روى أنه بدأ بالمدعى
عليهم قال المحدثون هي وهم من راووها (ط) وأخيه القائلون بتبديده المدعى عليهم بأنه الأصل المدلول عليه
لحديث قوله للمدعى شاهدك أو يمينه والحديث لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم
ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وبما في النسائي وأبي داود في حديث الأنصار نفسه أنه
قال لهم ألكم بينة قالوا لا فقال لهم تحلف لكم بهود وخسين يميناً وأجاب الجمهور أماعن حديث الأنصار
فإن الرواية الصحيحة المستفيضة أنها إنما بدأ فيه بالمدعى وبما في النسائي وأبي داود مرسيل فلا تارض
الروايات الصحيحة المستفيضة وأماعن المحدثين الآخرين فإن القسامة أصل في نفسها شرع الحكم
بها تميز راقامة البينة حينئذ لأن القاتل في الغالب إنما يقصد الخلو والغيلة بخلاف سائر الحقوق وأيضاً
فإنما يخرج عن ذلك الأصل لأنه إنما كان القول قول المدعى عليه في تلك الحقوق لقوة جنبته بشهادة
الأصل له وهو أن الأصل براءة الذمة وهذا المعنى موجود هنا فأنما تجعل القول قول المدعى بالقوة
جنبته بالدلوث الذي يشهد بصدقه فقد علمنا ذلك الأصل ولم نطرحه بالكلية (ع) والایمان في القسامة
خسئون لا ينقص منها النص الحديث يحلفها في الخطأ الورثة فإذا لم تكن الامرأة لم تأخذ فرضها حتى
تحلف الخمسين وكذلك إن لم تكن الورثة الانساء فانهن لا يأخذن فرضهن حتى يحلفن الخمسين يميناً

يظهر ما يقو به من لطمخ لما في احضاره من تعظيمه عن شغله فاذا ظهر ما يقوى الدعوى وجب احضاره
ليسمع دعواه (ب) يريد أنه لا يستشكل قوله بذلك بان يقال كيف يسمع حجة أحد الخصمين في غيبة
الآخر لأنه إنما قاله لما ذكر من أنها تسلية * وأيضاً فإن الدعوى على غير معين وأيضاً فإن ذكرهم ذلك
أنما هو على معرض الشكوى لا على الادلاء بالحجة * وأيضاً فإن له صلى الله عليه وسلم مقام التعليم ومقام
الفتيا ومقام القضاء ولا يتعين في هذا أنه للحكم وفيه عدم حضور جسد القاتل للاكتفاء بالقرائن
(ع) وهذه الأيمان هي أيمان القسامة أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد أحكامه وركن

وان كانت الورثة جماعة وزعت الايمان على قدر الموارث * قلت * وانما وزعت كذلك لان الايمان هي السبب في حصول الدية فتوزع كما توزع الدية فان انكسرت منها يمين أو أكثر فان استوت الأجزاء كملت اليمين على كل واحد من المنكسر عليهم وان اختلفت كما لو كان الوارث ابنا وابنة فالمشهور أنه انما تكمل اليمين على صاحب الجزء الاكبر وقيل تكمل على كل واحد من المنكسر عليهم (ع) فان لم يحضر من الورثة الا واحد وغاب الباقي لم يأخذ الحاضر نصيبه حتى يحلف الخمسين يمينا فاذا قدم الغائب لم يأخذ حظه من الميراث حتى يحلف نصيبه من الايمان ولا يكتفى بحلف الحاضر وأما في العمد فان كان الأولياء خمسين حلف كل واحد يمينا وان كانوا أقل من ذلك أو نكل منهم من لا يجوز عفوهم ردت الايمان عليهم بحسب عددهم ويجزئ أن يحلف الرجلان الأولياء ولا يجزئ عند مالك أقل منهما فان كان الولي واحدا استعان بغيره من العصابة وان لم يرث واختلف قول مالك اذا كان الأولياء أكثر من خمسين هل يحلف كل واحد يمينا أو يقتصر على خمسين منهم وقال الليث لا ينقص في القسامة من ثلاثة أنفس وقال الشافعي لا يحلف في العمد والخطأ الا أهل الميراث ولا يحلف على مال من لا يستحقه هذا على قوله ولا يستحق بالقسامة في العمد القصاص وانما يستحق بها الدية واتفقوا على أنه لا تثبت القسامة بمجرد دعوى الولي بل حتى يقترن بها شبهة تغلب الظن بالحكم بها * قلت * الذي ثبت به القسامة قال ابن الحاجب هو قتل المسلم الحر في محل اللوث فلا قسامة في الاطراف كقطع اليد وفوق العين لان ذلك ليس بقتل ولا في العبيد والكفار واللوث هي القرائن الظاهرة الدالة على قتل القاتل فلا قسامة بمجرد الدعوى كما ذكر حتى يوجد اللوث واللوث ما تقدم تفسيره ويصدق على كل واحد من السبعة التي ذكر أنها لوث (ع) وصور الشبهة سبعة * الأولى قول الميت دعى عند فلان أو هو قتلني أو جرحني أو ضربني وان لم يظهر أثر ولا جرح أثبت مالك القسامة بذلك وقال وعليه اجماع الأئمة في القديم والحديث بشرط بعض أحوالنا ظهور الاثر والجرح والام تكن قسامة وخالف مالك في ذلك سائر الفقهاء ولم يوافقوه عليه الا الليث وروى عن عبد الملك بن مروان * واحتج أصحابنا بذلك بان القتل حال تطلب فيه الغيلة والاستتار والمراء عند آخر عهده بالدنيا يتصرى الصدق ويرد المظالم ويتزود من البر * واحتج له مالك بقضية البقرة في قوله قتلنا ضربه ببعضها الآية فأحيى الرجل وأخبر عن قتله * قلت * القسامة حلف خمسين يمينا أو جزءها على اثبات الدم * وقال

من أركان مصالح العباد أخذ به علماء الأمة وفقهاء الأمصار من الحجاز بين والشاميين والكوفيين وان اختلفوا في كيفية الأخذ به وأبطل الأخذ به فلم يثبت للقسامة حكما في الشرع سالم بن عبد الله والحكم وسليمان بن يسار وابن علية وابوقلابة والمكيون واليه نحا البخاري * واختلف قول مالك في الأخذ به في قتل الخطأ (ط) والمشهور عنه اثباتها وعنه أنه لا قسامة (ع) وعلى اثباتها فالمستحق بها في الخطأ الدية * واختلف في العمد فقال مالك وأحد الشافعي في أحد قوليه يجب فيها القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم وتستحقون دم صاحبكم وفي الأخرى قاتلكم وفي الأخرى يدفع اليكم برمته ولا يخرج على تقدير مضاف أي دية صاحبكم لانه على خلاف الظاهر قال أبو الزناد قتلنا بالقسامة وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون واني لاراهم ألفا وما اختلف فيهم اثنان * وقال أبو حنيفة والكوفيون والشافعي في قوله الآخرو جماعة من التابعين ومن الصحابة أبو بكر وابن عباس وعمر ومعاوية لا يجب بها قصاص وانما تجب بها الدية (ب) قال الحسن القتل بالقسامة جاهلية وقال النخعي القتل بها جور

ابن الحاجب وسبها قتل الحر المسلم فلا قسامة في الاطراف ولا في الجراح لان شيأ من ذلك ليس يقتل
 * قال في المدونة ومن أقام شاهدا واحدا على شيء من ذلك حلف يمينا واحدة واستحق الدية في الخطأ
 والقود في العمد وكذلك لا قسامة في العبيد ولا في الكافر واللوث هي القرائن والشبهة الظاهرة
 الدالة على القتل فلا قسامة بمجرد الدعوى كما ذكر حتى توجد تلك الشبهة (ع) واختلّفوا في الشبهة
 الموجبة للقسامة وصورها سبعة * الاولى قول القاتل دمي عند فلان أو هو قتلني أو ضربني وإن لم
 يظهر به أثر وهو فعل بي هذا ويذكر العمد في ذلك كله * وشترط بعض أصحابنا ظهور الأثر والام
 تكن قسامة فقول القاتل دمي في ذلك يوجب القسامة عند مالك وأصحابه وعليه إجماع الأئمة في
 القديم والحديث ولم يوافق على ذلك إلا الليث وروى عن عبد الملك بن مروان وخالفهما في ذلك
 سائر الفقهاء ولم يروا في شيء من ذلك قسامة * واحتج أصحابنا بان القتل حالة تطلب فيها الغيلة والاستتار
 والمرء عند آخر عهده في الدنيا يتحرى الصدق ويرد المظالم ويتزود من البر * واحتج له مالك بقضية
 البقرة بقوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها الآية فأخبر بمن قتله * قلت * النفي القسامة بذلك
 ابن عبد الحكم ومن الاندلسيين عبد الرحمن بن بقي وعبيد الله بن يحيى وقيل إن ادعاه على من
 لا يليق به لفضله وصلاحه ألغيت تدميته والأعمالت فلا قول في المذهب ثلاثة نالها الفرق المذكور
 * ابن عبد السلام وإنما خالف مالك والليث سائر الفقهاء لان فيه قبول الدعوى دون بينة وقد علم
 أن الأموال أضعف حرمة من الدماء ومع ذلك لم تقبل فيها الدعوى فكيف تقبل دعوى القتل
 بهذه الحجة الضعيفة * فان قلت * قيل كما يحتاط للدماء إن تراق فكذلك يحتاط لها أن تضيع
 * قلت * شتان ما بين الاحتياطين الثاني دم فات وهذا دم يراق الآن كما قال بعض المفتين لأن يقال
 لم لم تقتله أحب إلى من أن يقال لم تقتله * فان قلت * أفنى مالك بحضرة أصحابه بقتل رجل فلما
 ذهب به ليقتل جعل مالك يتناول بعنقه وقد اصغر لونه ثم قال لأصحابه لا تظنوا أنني ندمت في
 فتياي ولكني خفت أن يذهب من أيديهم فتضيع حدود الله * قلت * هذا مسلم لانه في قصاص
 ثبت والقائل بأعمال التدمية وإن لم يظهر أثره أصبغ وهو ظاهر اطلاق الروايات والقائل بالغاها حتى
 يظهر الأثر ابن كنانة واختاره اللخمي وابن رشد وبه العمل * قال اللخمي الآن يعلم أنه قد كان
 بينهما قتال ويلزم القراش عقب ذلك أو كان يتصرف تصرف مشتك عليه دليل المرض وتمادي
 به ذلك حتى هلك وباختيار اللخمي هذا أفتيت في نازلة وقعت في قريب من سنة خمس عشرة
 وثمانمائة أرسل بها إلى الخليفة المعظم أبو فارس عبد العزيز ابن الخليفة المرحوم أبي العباس أحمد

(ع) ثم اختلف القائلون بأنه يشترط بها القصاص من المبدأ في الحلف فقال مالك الذي عليه الأئمة في
 القديم والحديث أنه انما يبدأ فيها المدعون وقال الكوفيون وكثير من البصريين والمدنيين ويروى
 عن عمران المبدأ المدعى عليهم (ب) واختلف هؤلاء فقال بعضهم إن حلفوا برئوا * وقال الأكثرون
 منهم يحلفون وتكون الدية والقسامة حلف خسين يمينا أو جزئها على اثبات الدم والذي سبب
 القسامة قال ابن الحاجب هو قتل المسلم الحر في محل اللوث واللوث هي القرائن الظاهرة الدالة على
 قتل القاتل فلا قسامة بمجرد الدعوى ويصدق على كل واحد من السبعة التي ذكر عياض أنها لو
 (ع) وصور الشبهة سبعة الأولى قول الميت دمي عند فلان أو هو قتلني أو ضربني أو جرحني وإن لم
 يظهر أثر أو هو فعل في هذا ويذكر العمد في ذلك كله أثبت مالك القسامة بذلك وعليه إجماع الأئمة
 في القديم والحديث وشترط بعض أصحابنا ظهور الأثر وخالف مالك في ذلك سائر الفقهاء ولم يوافق

الحفصى فامر أن نفق فيها بما ظهر لى صوابه والنزالة هي انه وقعت هوشة بين جماعتى مارغنة بالراء والغين المحجمة والنون ومزاة بالزاي والتاء المثناة من فوق وانكشف الجميع عن جرحى من الفريقين فبعد أيام جاء رجل من مزاة الى العدول بسوسة وأدى على جماعة مارغنة وليس به جرح ولا أثر ضرب حسبما ضمن ذلك شهود الرسم ثم مات من الغد * ونص قتيابى الحمد لله اذ ألزم المدى الفراش عقيب الهوشة أو كان يتصرف مشتك عليه دليل المرض ودام به ذلك حتى مات وكانت أعيان المارغنيين المدى عليهم معروفة ولم تكن فئة المدى هي المبتدئة والأخرى دافعة للتدمية صحيحة وان لم يكن بالمدى جرح ولا أثر ضرب ويستحقون قتل واحدا أو يقبلوا الدية الآن يكون الميت أوصى أن يقبل فيه الدية فليس الا الدية هذا اختيار اللخمى فى المسئلة وليس ببعيد من الصواب والله أعلم وليس من التدمية البيضاء لان البيضاء هي التي ليس فيها سبب حتى يستند اليه قول المدى وليس فيها الا قول المدى دى عند فلان كقضية الأولوى فاذا لم تكن من التدمية البيضاء فترجع لتدمية قتل الصغين ولا يعترض على هذا بأنه قال فى المدونة ولا قسامة فى قتل الصغين لان معناه عند الأكثر اذا كان ذلك بدعوى الأولياء وأما بقول القتل فانه يقسم معه وسئل عنها المغنين للفتيا فى التاريخ فاجاب بأنها من التدمية البيضاء التي جرى العمل على الغائها اليك الترجيح بين الجوابين والله أعلم بالصواب * واختلف اذا قال الميت دى عند فلان خطأ فلما لك فى المدونة يقسم على قوله وفى الموازية لا يقسم لتهمة انه أراد غنى ورثته وفى المدونة وان ادعى الورثة خلاف دعوى الميت من عمد أو خطأ فليس لهم أن يقسموا الا على قوله ولم أسمع من مالك وفى الموازية ان ادعوا خلاف قول الميت فلا قسامة لهم وليس لهم أن يرجعوا الى قول الميت وفى المدونة أيضا اذا قال دى عند فلان ولم يذكر عمدا

عليه الا الليث وروى عن عبد الملك بن مروان * واحتج أصحابنا بذلك بان القتل حال يطلب فيه الاستتار والمرء عند آخر عهده بالدين يتحرى الصدق ويرد المظالم ويتزود من البر (ب) أغنى القسامة بذلك ابن عبد الحكم ومن الاندلسيين عبد الرحمن بن بقر وعبيد الله بن يحيى وقيل ان ادعاه على من لا يلبق به لفضله وصلاحه ألغيت تدميته والا أعلمت فالاقوال ثلاثة ثالثها الفرق المذكور * ابن عبد السلام وانما خالف مالك والليث سائر الفقهاء لانه فيه قبول الدعوى دون بينة وقد علم أن الأموال أضعف حرمة من الدماء ومع ذلك لم تقبل فيه الدعوى فكيف تقبل دعوى القتل بهذه الحجة لضعفها * فان قلت * قيل كما يحتاط للدماء ان تراق فكذلك يحتاط لها أن تضع * قلت * شأن ما بين الاحتياطين الثانى دم فات وهذا دم يراق الآن قال بعض المفتين لان يقال لم تقتله أحب الى من أن يقال لم قتله * فان قلت * أفنى مالك بمحضرة أصحابه بقتل رجل فلماذا ذهب به ليقول جعل مالك يتناول بعنفه وقد اصفر لونه ثم قال لأصحابه لا تنظروا أنى ندمت فى فتوى ولكنى خفت أن يذهب فتضيع حدود الله * قلت * هذا مسلم لانه فى قصاص ثبت والقائل بأعمال التدمية وان لم يظهر أثر * أصبغ وهو ظاهر اطلاق الروايات والقائل بالغائها حتى يظهر الأثر ان كنهه واختاره اللخمى وابن رشدو به العمل قال اللخمى الآن يعلم أنه قد كان بينهما قتال ويلزم الفراش عقب ذلك أو كان يتصرف تصرف مشتك عليه دليل المرض ونمادى به ذلك حتى مات وباختيار اللخمى هذا أقيمت فى نازلة وقعت فى قريب من سنة خمس عشرة وثمانمائة أرسل الى فيها الخليفة العظيم أبو فارس عبد العزيز ابن الخليفة المرحوم أبي العباس أحمد الحفصى فأمر أن نفق فيها بما يظهر لى صوابه والنزالة هي أنه وقعت هوشة بين جماعتى بالراء والغين المحجمة والنون

ولا خطأ إذا دعاه وولاه الدم من عمد أو خطأ أقسموا عليه واستحقوا عليه واستحقوه * ابن حارث وفي المجلس عن ابن القاسم أحسن من هذا أن قوله باطل وفي المدونة أيضاً قال بعضهم عمد أو قال بعضهم خطأ فإن حلفوا كلهم استحقوا دية الخطأ بينهم وبطل الدم فإن نكل مدعو الخطأ فليس للمدعي العمد أن يقسموا وولادهم وولادته * واختلفوا في تسمية الزوجة فظاهر المذهب أنها كالأجنبية وذكر ابن عات عن ابن مزين أنه قال لا فود على الزوج إلا أن يتعمد * واحتج بأن الله أذن له في ضرب الأدب في قوله تعالى واضربوهن قال فالذي يريد أن يدمي فيه أصله الجواز ولا تقام الحدود إلا بالبر بين الحديث ادرؤا الحدود بالشبهات وكذلك معمو الصبيان يضرب أحدهم فيما يجوز له فيتعدي طرف الشراك أو عود الدرة فيفقأ العين وإنما عليه العقل إلا أن يتعمد وكذلك على الزوج قال وهذا الذي تعلمناه من شيوخنا (ع) الصورة الثانية اللوث من غير بينة قاطعة على معاينة القتل لم يختلف قول مالك في أن شهادة العدل الواحد أو اللقيف من الناس وإن لم يكونوا عدولاً للوث وإنما اختلف قوله في شهادة الواحد غير العدل وفي شهادة المرأة هل ذلك لوث وجعل بعض أصحابنا شهادة النساء والصبيان لوثاً وأباه أكثرهم وجعل ربيعة وبجي بن سعيد والليث شهادة الذميين والعبيد لوثاً (ع) الصورة الثالثة شهادة عدلين بجرح وحكي بعده حياة بينة ثم مات بعده قبل أن يفيق منه قال مالك وأصحابه والليث ذلك لوث واختلف عندنا في شهادة العدل الواحد هل هي لوث والأصح الأول وأنه لا بد من شاهدين ولم ير الشافعي والحنفية في هذا قسامة ورأوا فيه القصاص إن ثبت بشاهدين * قلت قال ابن الحارث إلا أن يكون ما شهد به العدلان من الجرح قد انفذ مقتله فإن أنفذها فلا قسامة فيه وهو كقتول المشهور وفي شهادة الواحد لوث نص على ذلك في المدونة وفي العتبية لا قسامة فيه * ابن عبد السلام

ومزاة بالزاي والتاء المثناة من فوق وانكشف الجميع عن جرحي من الفريقين فبعد أيام جاء رجل من مزاة إلى العدول بسوسة وأدى على جماعة ما رغبته وليس به جرح ولا أثر ضرب حسبها ضمن ذلك شهود الرسم ثم مات من العدول نص قتيلى الحمد لله إذا لم يمدح الفراش عقب الهوشة أو كان يتصرف تصرف متشكك عليه دليل المرض ودام به ذلك حتى مات فالتمية صحيحة وإن لم يكن بالمدعي جرح ولا أثر ضرب ويستحقون قتل واحد أو يقتلون الدية الآن يكون الميت أوصى أن تقبل فيه الدية فليس الإلدية هذا اختيار اللخمي في المسئلة وليس ببيع من الصواب والله أعلم وليس من التدمية البيضاء لأن البيضاء التي ليس لها سبب حتى يستند إليه قول المدعي وليس فيها الأقول المدعي دمي عند فلان كقضية اللؤلؤي وإذا لم تسكن من التدمية البيضاء فترجع لتدمية قتيلى الصفيين ولا يعترض على هذا بأنه قال في المدونة ولا قسامة في قتيلى الصفيين لأن معناه عند الأكثر إذا كان ذلك بدعوى الأولياء وأما بقول القتيلى فإنه يقسم معه وسئل عنها المعين للفتوى في التاريخ فاجاب بأنها من التدمية البيضاء التي جرى العمل على الغائها واليك الترجيح بين الجوابين والله أعلم بالصواب * واختلف إذا قال الميت دمي عند فلان خطأ فمالك في المدونة يقسم على قوله وفي الموازية لا يقسم لتهمة أنه أراد اغشاء ورثته وفي المدونة إن ادعى خلاف قول الميت فلا قسامة وليس لهم أن يرجعوا إلى قول الميت وفي المدونة أيضاً قال دمي عند فلان ولم يذكر عمد أو خطأ فادعاء وولاه الدم من عمد أو خطأ أقسموا عليه * ابن الحارث وفي المجلس عن ابن القاسم أحسن من هذا أن قوله باطل وفي المدونة أيضاً قال بعضهم عمد أو قال بعضهم خطأ فإن حلفوا كلهم استحقوا دية الخطأ بينهم وبطل الدم فإن نكل مدعو الخطأ فليس للمدعي العمد أن يقسموا وولادهم وولادته * واختلف في تسمية الزوجة

واذا مكثوا من القسامة في شهادة الواحد فهل يكتفي بخمسين يمينا لئلا يضر به ولقد مات من ضربه أو يحلفون يمينا واحدة لقد ضربه ثم يحلفون خمسين يمينا لمات من ضربه وقد يجرى على الحقوق المالية في الاستحقاق بشاهد واحد هل يجمع في يمينه بين تصحيح شهادة شاهده ويمين الاستحقاق أو يحلف لكل واحد من الأمرين يمينا مستقلة في ذلك نظر * قلت * في أحكام ابن سهل من قام بشاهد باستحقاق شيء حلف مع شاهده أن حقه لحق ثم يحلف ما باع ولا وهب ولا خرج من يده بوجه فجعل عليه يمينين حكاه ابن حبيب عن مطرف وأصبح * ابن سهل والذي جرى به العمل جمع الدعاوى في اليمين الواحدة * واختلف في شهادة الواحد على إقرار القاتل بالقتل فقال أشهب فيه القسامة وفي الموازية لقسامة * الصورة الرابعة وجود المتهم بقرب القتل أو آتيا من جهته ومعه آلة القتل أو عليه أثره كالتلطيخ بالدم وشبهه فروى ابن وهب وقاله ابن عبد الحكم هو لوث وقال الشافعي نحوه قال وذلك إذا لم يوجد هناك أحد ولا به أثر سبع قال ومثله إذا وجد في بيت أو صحراء وليس هناك سواه ثم تفرقوا عن قتل وهذا كله شبهة توجب القسامة * قلت * رواية ابن وهب ذكرها ابن الجلاب كانها المذهب قال وإن وجد قتل وبقربه رجل ويده آلة القتل أو عليه شيء من دم القتل أو عليه أثر القتل فذلك لوث يقسم معه * وذكر الطرطوشي في كتابه المسمى بسراج الملوك * قال حدثني شيخ يعرف العلماء قال وقعت عندنا بالقبر وأن قضية لم يجمع بمثلها فيما سلف وهي أن جزارا أجمع كبشاليد بجمعه فتضبط بين يديه فانفتحت فقام في أثره يطلبه فدخل خربة فوجد فيها رجلا مذبوحا يتشخط في دمه ففرع وولى هارباً فلقبه الأعوان والرجال يطلبون القاتل فأخذوه ويده السكين وقد تلطيخ بالدم فرفع إلى السلطان فسأله هل قتله فاعترف اعترافاً دون أشكال فأمر به ليقتل فأخرج وقد اجتمع الناس لذلك فلما هموا قال رجل من عرض الناس لا تقتلوه أنا القاتل فأخذ ورفع إلى السلطان فقال له لم اعترف وأنت ترى فقال وأي شيء أصنع رأيت رجلاً مقتولاً في خربة وأنا خارج

فظاهر المذهب أنها كالأجنبية وذكر ابن عات عن ابن مزين أنه قال لا قود على الزوج إلا بان يتعمد * واحتج بان الله تعالى أذن له في ضرب الأدب في قوله سبحانه وأضر بهن قال فالذي يريد أن يدمي به أصله الجواز ولا تقام الحدود إلا بالأمر البين لحديث ادر والحدود بالشبهات وكذا معلوم الصبيان يضرب أحدهم فيما يجوز له فيتعدي طرف الشرأ أو عود الدرة فيغتا العين وإنما عليه العقل الآن يتعمد وكذا على الزوج قال وهذا الذي تعلمناه من شيوينا (ع) الصورة الثانية اللوث من غير بينة قاطعة لم يختلف قول مالك أن شهادة العدل الواحد أو اللفي من الناس وإن لم يكونوا عدلاً ولا لوث وإنما اختلف قوله في شهادة الواحد غير العدل وفي شهادة المرأة وجعل بعض أصحابنا شهادة النساء والصبيان لوثاً وأباه أكثرهم وجعل ربيعة ويحيى بن سعيد والليث شهادة الذميين والعبيد لوثاً * الصورة الثالثة شهادة عدلين بجرح وحيى بعده حياة بينة ثم مات بعده * قال مالك وأصحابه والليث ذلك لوث واختلف عندنا في شهادة العدل الواحد ولمر الشافعي والحنفية في هذا قسامة ورأوا فيه القصاص إن ثبت بشاهدين (ب) قال ابن حارث الآن يكون ما شهد به العدلان من الجرح قد أنفذ مقاتله فلا قسامة فيه وهو كقتول والمشهور في شهادة الواحد أنها لوث نص عليه في المدونة وفي العتبية لا قسامة فيه * ابن عبد السلام وإذا مكثوا من القسامة في شهادة الواحد قيل يكتفي بخمسين يمينا يقول لقد ضربه ولقد مات من ضربه أو يحلفون يمينا واحدة لقد ضربه ثم يحلفون خمسين يمينا لقدمات من ضربه وقد يجرى على الحقوق المالية في الاستحقاق

منهاو بيدي السكين وأنا ملطخ بالدم فقلت ان أنكرت من يقبلي وان اعتذرت من يعذرنى فغلى سبيله فانصرف وواختلف فيمن قرب للقتل بقسامة فقال رجل أنا قتلته فقال ربيعة ومالك وابن عبد الحكم وأصبغ يقتل الرجلان هذا بالقسامة وهذا بالاقرار ووقال ابن القاسم لم يقتله رجلان وإنما قتله واحد فيقتل واحد ويترك الآخر وإذا قتل المقر فاختلف قول ابن القاسم هل يقتل بقسامة أو بغير قسامة (ع) الصورة الخامسة قتيل الصفيين يقتل الفتان فيوجد بينهما قتيل لا يدري من قتله فغيبه عندنا ر وإتقان الأولى للأولياء أن يقسموا على من يعينوه منها أو على من يدعى عليه الميت كان منهما أو من غيرهما والقسامة قال الشافعي وقال أحمد علقه على الفتنة المنازعة وان عينوا رجلا ففيه القسامة قلت (ع) الرواية الثانية في المدونة قال فيها ولا قسامة في قتيل الصفيين لكن اختلف فقيل معنى قوله لا قسامة اذا عينه الأولياء وأما اذا عينه المقتول ففيه القسامة وقيل لا قسامة عينه المقتول والأولياء وعلى الأول حل المدونة الأكثر ووجه ابن عاتر رواية القسامة بأن وجوده بينهما يغلب على الظن ان قتله لم يخرج عنهما وذلك لو ثبت وجه الرواية الأخرى بأن القسامة لا تكون الا مع لوثة في مشار اليه معين فان اللوث اذا تعلق بواحد معين أثر في القسامة أما اذا تعلق بجماعة على ان القاتل واحد منهم غير معين فلا يؤثر (ع) الصورة السادسة قتيل الزحام قال مالك دمه هدر وقال الشافعي فيه القسامة والدية وقال الثوري واسحق علقه في بيت المال وعن عمر وعلى مثله وقال الحسن والزهرى علقه على من حضر قلت (ع) الذي حكى أبو عمر عن الشافعي إنما هو لاشئ فيه كقول مالك (ع) الصورة السابعة القتل يوجد بمحلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم فقال مالك والشافعي دمه هدر لانه قد يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة قوم ليطعنهم به قال الشافعي الا أن يكون مثل قضية الأنصاري الذي حكم فيها صلى الله عليه وسلم للعداوة الظاهرة بين الأنصار واليهود وخير مختصة باليهود وليس فيها غيرهم وخرج

بشاهد واحد هل يجمع في يمينه تصحيح شهادة وبين الاستحقاق أو يحلف لكل واحد من الامرين يميناً مستقلة في ذلك نظر (ب) في أحكام ابن سهل من قام له شاهد باستحقاق شئ حلف مع شاهده أن حقه لحق ثم يحلف ما باع ولا وهب ولا خرج من يده بوجه فجعل عليه يمينين وحكاه ابن حبيب عن مطرف وأصبغ (ع) ابن سهل والذي جرى به العمل جمع الدعاوى في اليمين الواحدة واختلف في شهادة واحدة على اقرار القاتل بالقتل فقال أشهب فيه القسامة وفي الموازية لا قسامة (ع) الصورة الرابعة وجود المتهم بقرب القاتل أو آتيا من جهته ومعداة القتل وعليه أثره كاللطيخ بالدم وشبهه فروى ابن وهب وقاله ابن عبد الحكم هو لو ثبت وقال الشافعي نحوه قال وذلك اذا لم يوجد هناك أحد ولا به أثر سبع قال ومنه اذا وجد في بيت أو صحراء وليس هناك سواه وتفرقوا عن قتيل فهذا كله شبهة توجب القسامة (ب) رواية ابن وهب ذكرها الجلاب كأنها المذهب وذكر الطرطوشي في كتابه المسمى بسراج الملوكة قال حدثني شحج كان يعرف العلماء قال وقعت عندنا بالقبير وان قصة لم يسمع مثلهافيا سلف وهي أن جزارا أضجع كبشاً لذبحه فتخط بين يديه وانفلت فقام في أثره يطلبه فدخل خربة فوجد بها رجلاً مذبوحاً تشد على دمه ففزع وولى هارباً فلقبه الأعوان والرجال يطلبون القاتل فأخذوه ويده السكين وقد تلطيخ بالدم فرفعوه الى السلطان فسأله هل قتل فاعترف اعترافاً دون اشكال فأمر به ليقتل فأخرج وقد اجتمع الناس لذلك فلما هموا به قال رجل من عرض الناس لا تقتلوه أنا القاتل فأخذوه ورفع الى السلطان فقال لم اعترفت وأنت بري فقال وأي شئ أصنع رأيت رجلاً مقتولاً في خربة وأنا خارج منهاو بيدي السكين وأنا ملطخ بالدم فقلت ان أنكرت من يقبلي وان

عبد الله بعد العصر فوجه مقتولا قبل الليل وقال أجدنحوه وتأوله الناس على مذهب مالك
 وذهب أبو حنيفة ومعظم الكوفيين إلى أن في القتل بوجد في القرية والمحلة القسامة ولا سبب عندهم
 من الوجوه السبعة للقسامة سواء لأنها الصورة التي حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحلف
 فيها خمسة رجال بخمس عينا ويستحقون الدية على ما تقدم من مذهبهم في العمل بها ذلك إذا وجد
 القتل وبه أثر والأفلاقسامة فيه وإن وجد القتل في مسجد أهل المحلة فالدية في بيت المال إذا ادعوا
 بذلك على أهل المحلة * وقال الأوزاعي وجود القتل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن فيه أثر
 على ما تقدم من مذهبه * وقال داود لا قسامة إلا في العمد دون الخطأ على أهل القرية الكبيرة
 والمدينة وهم أعداء المقتول * (قلت) في المدونة وإن وجد قتل في قرية قوم أو دارهم لا يدري من
 قتله فدمه هدر ولا دية في بيت المال ولا في غيره * ابن يونس يريد أن لم يوجده أحد وان وجد معه
 رجل عليه أثر قتله قتل به مع القسامة * ابن رشد ولو وقع مثل قضية الانصاري في زماننا الواجب
 الحكم به ولم يصح أن يتعدى إلى غيره * (قلت) وكان شيخنا أبو عبد الله يحكي أنه اتفق في داره أن
 جاءت طفلتان يسرقان القمح من المسترق فزلق بهما القرمود فسقطتا فاقتالا وكنت غائبا بالموضع
 المهمل بالجزيرة وانتشر الخبر فرفع مؤدى الأمر إلى القاضي أبي اسحق بن عبد الرقيق فامر

اعتدلت من يعتد في نفلي سبيله وانصرف * واختلف فيمن قرب للمقتل بقسامة فقال رجل أنا قتله
 فقال ربيعة ومالك وابن عبد الحكم وأصبغ يقتل الرجلان هذا بالقسامة وهذا بأقراره وقال ابن
 القاسم لم يقتله رجلان وإنما قتله واحد فيقتل واحد ويترك الآخر وإذا قتل المقر فاختلف قول ابن
 القاسم هل يقتل بقسامة أو بغير قسامة (ع) الصورة الخامسة قتل الصنفين فيه عندنا وإتان الأولى
 للأولياء أن يقسموا على من يعينونه منها أو على من يدمى عليه الميت كان منهما أو من غيرهما والثانية
 لا قسامة فيه وإنما فيه الدية على الطائفة المنازعة لطائفتهم إن كان منهما أو على الطائفتين إن كان من
 غيرهما (ب) الرواية الثانية في المدونة قال فيها ولا قسامة في قتل الصنفين لكن اختلف فقيل معناه
 لا قسامة إذا عينه الأولياء وأما إن عينه المقتول ففيه القسامة وقيل لا قسامة مطلقا عينه المقتول أو
 الأولياء وعلى الأول حل المدونة الأكثر ووجه ابن عتاب رواية القسامة بان وجوده بينهما يغلب
 على الظن أن قتله لم يخرج عنهما وذلك لو ثبت وجه الرواية الأخرى بأن القسامة لا تكون إلا مع لو ثبت
 في مشار إليه معين فإن اللوث إذا تعلق بأحدهما في القسامة أما إذا تعلق بجماعة على أن القاتل
 منها غير معين فلا يؤثر (ع) الصورة السادسة قتل الزحام قال مالك دمه هدر وقال الشافعي فيه
 القسامة والدية وقال الثوري واسحق عقلة في بيت المال وقال الحسن عقلة على من حضر (ع)
 الصورة السابعة القتل بوجد في محلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم قال مالك والشافعي دمه هدر لانه
 يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة قوم ليططمهم قال الشافعي إلا أن يكون مثل قضية الانصار التي حكم
 فيها صلى الله عليه وسلم للعداوة الظاهرة بين الانصار واليهود وخبر مختصة باليهود ليس فيها غيرهم
 وخروج عبد الله بعد العصر ووجد قتيلا قبل الليل وذهب أبو حنيفة ومعظم الكوفيين إلى أن في
 القتل بوجد في القرية أو المحلة القسامة ولا سبب عندهم من الوجوه السبعة للقسامة سواء لأنها
 الصورة التي حكم فيها صلى الله عليه وسلم وذلك إذا وجد القتل وبه أثر والأفلاقسامة فيه وإن وجد
 القتل في مسجد أهل المحلة فالدية في بيت المال إذا ادعوا بذلك على أهل المحلة وقال الأوزاعي وجود
 القتل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن به أثر وقال داود لا قسامة إلا في العمد دون الخطأ على أهل

باخراجهما وأهدر دمهما (قولهم قالوا وكيف نحلف ولم نشهد) (ع) توقفوا عن اليمين فيما لم يحققوا وأقرهم صلى الله عليه وسلم على ذلك فيه أن إيمان القسامة لا تكون الاعلى البت والقطع بمعاينة أو خبر تواتر أو صحة دليل أو قرائن أحوال فكما لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما علمه بأحد هذه الوجوه الاربعة لا بما ظنه فكذلك الحلف في الحقوق وكذلك الصغير إذا كبر والغائب إذا قدم لا يحلف في ميراثه الا اذا علم اذ لا يجوز حلفه على غير العلم **قلت** قال في المدونة وأيمان القسامة على البت وان كان أحدهم أعمى أو غائباً حين القتل **سكنون** في المجموعة لان العلم يحصل بالخبر والسمع كما يحصل بالمعاينة ولانه صلى الله عليه وسلم عرضها على من لم يحضر

فصل **قلت** الشهادة على البت غير الشهادة على العلم فالبت أن يقطع بما يشهده ويقتنه ولا يقيد شهادته بالعلم **والشهادة** على العلم أن يقيد شهادته بذلك كما يقول في شهادة الاستحقاق وما علمته باع ولا وعب رفي شهادة العدم ما علمته ما لا ظاهر ولا باطننا قال في المدونة في شهادة الاستحقاق ولو شهد فيها على البت كانت بينة زور فالشهادة في الحقوق لا تكون الاعلى البت كما ذكر الا في بينة الاستحقاق والعدم وبينة غيبة الزوج وأنه لم يترك لها نفقة فانه انما يشهد فيها على العلم ولذلك قال مالك في كتاب الاستحقاق ما تقدم واذ لم يشهد في غير ذلك الاعلى العلم والبت والقطع فالعلم على قسمين ضروري ونظري فالضروري ما استند الى احدى الحواس الخمس فيشهد بما سمع وبما أبصر وبما شم وبما ذاق وبما لمس **والنظري** ما استند الى النظر الصحيح كالشهادة بحديث العالم ووجود الصانع ووحدة فان كلام من الثلاثة انما هو معلوم بالنظر ومن هذا المعنى في المسائل الفقهية شهادة خزيمه بانه صلى الله عليه وسلم اشترى الفرس من الاعرابي حين أنكر الاعرابي أن يكون باعها من النبي صلى الله عليه وسلم لكونه أعطى فيها ثمناً أكثر مما باعها به لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن خزيمه حاضر الشراء ولكن لما رأى أنه صلى الله عليه وسلم ثبت صدقه بدليل المجزأة علم بهذا النظر الصحيح انه لا يقول الا حقا فاشهد رضي الله عنه الا وهو عالم بامر الشهادة وطرف ثبوتها وخصه صلى الله عليه وسلم بان جعله بمنزلة اثنين **ومنه** أيضا ما روى عن عمر في الرجل الذي شهد أبو هريرة أنه قاه أنخر فقال عمر لأبي هريرة أشهد بانه شر بها فقال أشهد بانه قاهها فقال عمر ما هذا التعمق فلا وربك ما قاهها حتى شر بها فراهي عمر أن النظر الصحيح يقتضي أنه شر بها لان القى يستلزم الشرب وتوقف أبو هريرة أن يزيد على ما رأى مع انه يحتمل أن يكون انما توقف لاحتمال أن يكون أكره على شر بها ونحو ذلك

فدستحقون صاحبكم أو
قاتلكم قالوا وكيف نحلف
ولم نشهد

القرية الكبيرة والمدينة وهي أعداء المقتول (ب) في المدونة وان وجد قاتل في قرية قوم أو دارهم لا بدري من قتله فدمه هدر ولادية في بيت المال ولا غيره **ابن** ونس يريدان لم يوجد معه أحد وان وجد معه رجل اثر قتله قتل به مع القسامة **ابن** رشدولو وقع مثل قضية الانصار في زماننا لوجب الحكم به ولم يصح أن يتعدى الى غيره (ب) وكان شيخنا أبو عبد الله يحكي انه اتفق في داره ان جاءت طفلتان تسرقان القمح فزلق بهما القرمود فسقطتا فانتتا وكنت غائبا بالوضع المسمى بالجزيرة وانتشر الخبر فرفع مؤدى الامر الى القاضي أبي اسحق بن عبد الرزاق فأمر باخراجهما وأهدر دمهما (قولهم قالوا وكيف نحلف ولم نشهد) (ع) توقفوا عن اليمين فيما لم يحققوا وأقرهم صلى الله عليه وسلم على ذلك ففيه أن إيمان القسامة لا تكون الاعلى البت والقطع بمعاينة أو خبر تواتر أو صحة دليل أو قرائن أحوال فكما لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما علمه بأحد هذه الأوجه الاربعة فكذا الحلف في الحقوق (ب) الشهادة على البت غير الشهادة على العلم فالبت أن يقطع بما يشهده ويستيقنه ولا

فما يسقط الحدان ثبت ولم يلتفت عمر الى ذلك لان الحكم اذا وجب بشئ ظاهر فلا يرفع بالظنون المتوهمه لان الظن لا يغني عن الحق شيئا وبالجملة فقد تلخص ان الشاهد لا يشهد الا بما علمه ضرورة وانظرا وتقدمت أمثلة القسمين والى القسمين يرجع ما ذكر القاضي من المعاينة وخبر التواتر والدليل الصحيح وقرائن الأحوال فالمعاينة وخبر التواتر يرجعان الى ما علمه ضرورة لان المعاينة التي ذكره كناية عما علمه باحدى الحواس وليس يعنى بها ادراك البصر فقط وأما خبر التواتر فانه من متعلقات السمع لا غير كالشهادة بوجوده فكيف الشهادة بوجوده انصح عن لم يكن رآها لانه لما تكرر عليه سماع وجودها من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب علم وجودها ضرورة لان خبر التواتر يغيد العلم والعلم الحاصل عقيبه ضروري على الصحيح وما علمه بالدليل والقرائن يرجعان الى العلم النظري أما ما علمه من قبل الدليل فواضح ومثاله ما تقدم من شهادة خزيمة وكذلك ما علمه من قبل الامارات لانها أدلة نظرية ومثاله شهادة الأطباء بقدم العيب وحدونه وشهادة أهل المعرفة بقدم الضر وحدونه فانهم لا يشهدون في ذلك الا بالنظر الصحيح (قوله قنبريكم يهود بخمسين يمينا) (ع) هذه ايمان القسامة ردت عليهم قلت قال في المدونة وان نكل ولاه الدم عن القسامة ردت الى المدعى عليه فان حلف خمسين يمينا برى وان نكل حبس حتى يحلف الخمسين وقال أشهب ان نكل كانت عليه الدية (ع) وفيه ان من وجبت عليه يمين في دعوى فنكل عنها ان المدعى لا يستحق شيئا بنكول المطلوب حتى ترد اليمين على المدعى ويحلف وهذا قول مالك والشافعي وعمر وعثمان وجماعة من السلف وقال أبو حنيفة وأحمد والكوفيون يقضى له دون رديمين وقال ابن أبي ليلى يؤخذ باليمين قلت إنما كان لا بد من حلف الطالب لان الأصل في الحقوق على مذهب مالك انها لا تستحق الا بشاهدين أو بشاهد ويمين أو بما يتزل منزلة الشاهد مع اليمين والذي يتزل منزلة الشاهد هو السبب المقوى للدعوى ومنه نكول المطلوب الذي ذكر فانه اذا نكل المطلوب قويت دعوى المدعى فيحلف مع النكول ويستحق

قال قنبريكم يهود بخمسين
يمينا

يقيد شهادته بلفظ العلم والشهادة على أن يقيد شهادته بذلك كما يقول في شهادة الاستحقاق وما علمته باع ولا وهب فالشهادة في الحقوق لا تكون الا على البت كما ذكرنا في بينة الاستحقاق والعدم وبينه غيبة الزوج وانه لم يترك لها نفقة واذا لم يشهد في غير ذلك الا على العلم والبت والقطع فالعلم على قسمين ضروري ونظري فالضروري ما استند الى احدى الحواس الخمس فيشهد بما استفاد بواحد منها والنظري ما استند الى النظر الصحيح ومنه شهادة خزيمة رضي الله عنه بانه صلى الله عليه وسلم اشترى الفرس من الاعرابي حين أنكر الاعرابي ذلك مستندا الى وجوب صدقه صلى الله عليه وسلم بدليل المجزة ومنه ما روى أيضا عن عمر رضي الله عنه في الرجل الذي شهد أبوهريرة رضي الله عنه انه قاء الخمر فقال عمر لا يهريرة أشهدانه شر بها فقال أشهد بانه قاءها فقال عمر ما هذا التعمق فلا وربك ما قاءها حتى شر بها وكذا ما علمه من قبل الامارات لانها أدلة نظرية ومثاله شهادة الأطباء بقدم العيب وحدونه وشهادة أهل المعرفة بقدم الضر وحدونه فانهم لا يشهدون في ذلك الا بالنظر الصحيح فقد تلخص ان الشاهد لا يشهد الا بما علمه ضرورة وانظرا وقد تقدمت أمثلة القسمين والى القسمين يرجع ما ذكره القاضي فالمعاينة وخبر التواتر يرجعان الى ما علمه ضرورة والمعاينة كناية عما علمه باحدى الحواس وما علمه بالدليل والقرائن يرجع الى العلم النظري والقرائن كشهادة الطبيب وأهل المعرفة فيما سبق (قوله تحلف يهود وخمسين يمينا) (ب) في المدونة وان نكل ولاه الدم عن القسامة ردت الى المدعى عليه وان حلف خمسين يمينا برى وان نكل حبس حتى يحلف الخمسين وقال

وان نكل الطالب سقط الحق لان الحق لا يثبت بسبب واحد من الأسباب المقوية للدعوى * ومن ذلك اختلاف الراهن والمرتهن في قدر الحق فالقول قول المرتهن مع يمينه ما لم يدع أكثر من قيمة الرهن لان الرهن كشاهد * ومن ذلك اذا اختلف الزوجان في الميسر وقد أرخى الستر فالقول قول الزوجة مع يمينها لان ارخاء الستر كشاهد ومن ذلك حوز المدعى فيه اذ لم يقياينة أو تكافأت بينناهما فالقول قول الخائز مع يمينه يحلف ويبقى الشيء يسده لان الحوز كشاهد * ومن ذلك معرفة العفاص في اللقطة يحلف صاحبها ويستحق لان معرفة العفاص كشاهد (ع) وفيه ان ايمان القسامة اذا ردت لا تكون أقل من خمسين يميناً يحلفها خسون رجلاً من أولياء المدعى عليهم ان بلغوا ذلك وان كانوا أقل ردت عليهم الخمسون وروى ابن القاسم وابن وهب لا يحلف المدعى عليه معهم وانما يحلف هو اذ لم يوجد من يحلف فيحلف الخمسين وقيل انما يحلف المدعى عليهم * واختلف هل لم أن يستعينوا بأولياهم فقال المغيرة وعبد الملك وغيرهما لم ذلك * وروى مطرف لا يحلف معهم أحد وانما يحلفهاهم كانوا واحداً أو أكثر وقال الشافعي لا يحلف الا المدعى عليهم يحلف كل واحد خمسين يميناً وهو معنى رواية مطرف عندي على ما تضمن في الموطأ وقال في الموطأ اذا كان المدعى عليهم نفر احلف كل واحد منهم خمسين يميناً ولا تقطع الايمان عليهم لانه كما لا يستحق ذم أحد بالقسامة الا بخمسين يميناً كذلك لا يبرئه الا خسون يميناً يحلفها هو أو يحلفها عنه أولياؤه (ط) والصحيح أن لا يحلف معهم غيرهم لان من لم يدع عليه ليس له سبب يتوجه عليه به اليمين وأيضاً المقصود بهذا اليمين براءة من الدعوى ولم يدع عليه برى * وأيضاً ايمانهم انما هي ان وليهم لم يقتل وهي شهادة على النفي لا تقبل وأيضاً فقلوه تعالى لا تزوروا زورا أخرى (قوله قالوا كيف نقبل ايمان قوم كفار) (ط) استبعدوا صدقهم بان كفرهم بجرحهم على الايمان الكاذبة الفاجرة فلذلك لم يقبلوا ايمانهم ولو قبلوها لصحت إذ لا خلاف أن الكافر اذا وجبت عليه يمين يحلفها * ثم مشهور رقول مالك في صورة حلفه أن يقول بالله الذي لا اله الا هو ويزيد كما يحلف المسلم * وروى الواقدى عن مالك يقول اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى ويقول النصرانى بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى وهذا القول أجرى على الاصول لانه اذا أجبرنا النصرانى على أن يقول بالله الذى لا اله الا هو وهو لا يعتقد الوحداية فقد جبرناه على الخروج عن دينه ونحن عاهدناه على البقاء عليه * قلت * قال في شهادة المدونة واليمين في الحقوق كلها بالله الذى لا اله الا هو ولا يزاد على اليهودى الذى أنزل التوراة على موسى ولا على النصرانى الذى أنزل الانجيل على عيسى ويحلف المسلم فيما له بال في الجامع في أعظم مواضعه ولا يعرف مالك عند المنبر الا عند منبره صلى الله عليه وسلم في ربع دينار فأكثر ويحلف اليهودى والنصرانى والمجوسى حيث يعظمون من كنائسهم وبيوت نارهم (قوله فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أعطى عقله وفي الآخر وداه من عنده) (ع) حين نزه الانصار أنفسهم عن الحلف اذ لم يحضر واو لم يقبلوا ايمان اليهود لعدم مبالايتهم بالخنث وتخوفهم أن يكون ذلك ذريعة لاغتياهم المسلمين اذا علموا أنهم لا يلزمهم الا اليمين فحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وداه من عنده أو من بيت المال تفضلاً وتسكراً ما قيل انما فعمل ذلك خوف العادية لانه خاف أن يكون في نفوس الانصار على أهل خير شئ مما تتقى عاديته واليهود أهل الذمة فرأى من المصلحة قطع ذلك وحسم الطلب بان وداهم من عنده (قوله برمته) (ط) أى بالجليل الذى في عنقه وكشف به أشهب ان نكل كانت عليه الدية (قوله برمته) أى بالجليل الذى في عنقه وكشف به أى يسلم بذلك الى

قالوا وليف نقبل ايمان قوم كفار فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى عقله * وحدثني عبيد الله بن عمر القوارىرى ثنا حماد بن زيد ثنا يحيى ابن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبى حشمة ورافع بن خديج ان محبصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خبير فتفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود بغاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة ومحبصة الى النى صلى الله عليه وسلم فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغر منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر الكبر أو قال ليبدأ الاكبر فتكلم في أمر صاحبهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكسم خسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته قالوا أمر لم نشهده

كيف نحاف قال فبئرثكم يهود بأيمان خسين منهم قالوا يا رسول الله قوم كفار قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله قال سهل فدخلت مريدا لهم يومافركضتني ناقة من تلك الابل ركضت برجلها قال جاهدنا أو نخوه * وحدثنا القواريري ثنا بشر بن الفضل ثنا يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنمة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال في حديثه فقهة رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ولم يقل في حديثه فركضتني ناقة * حدثنا عمر والناس ثنا سفيان بن عيينة ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب يعني الثقيفي جيعا عن يحيى بن سعيد عن (٤٠٦) بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنمة بنحو حديثهم

* حدثنا عبد الله بن مسامة

ابن قعنب ثنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد الانصاريين ثم من بني حارثة خرجا الى خيبر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي يومئذ صلح وأهلها يهود فقتل عبد الله الحارثي فقتل عبد الله ابن سهل فوجد في شربة مقتولا فدفنه صاحبه ثم أقبل الى المدينة فشى أخو المقتول عبد الرحمن ابن سهل ومحيصة وحويصة فذكر والرسول الله صلى الله عليه وسلم شأن عبد الله وحيث قتل فرغم بشير وهو يحدث عن أدرك من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لهم تخلفون خسين يمينا وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم فقالوا يا رسول الله ماشهدنا ولا حضرنا فرغم انه قال فبئرثكم يهود

أى يسلم بذلك لأولياء المقتول وهل هو استعارة من الجبل الذي يجعل في عنق البعير للقيادة يقال أخذته برمته أى بكله (ط) هو بضم الراء وأصله ان رجلا سمر رجلا يجعل في عنقه لمن يقتله ثم صار يقال ذلك لكل من سلم شيأ بكليته ولم يبق له فيه تعلق وأما الرمة بكسر الراء فالعظم البالى منه من يحيى العظام وهي رميم (ع) وهو حجة على القودو فسر لقوله في الآخر وتستحقون دم صاحبكم وفيه أن القسامة لا تكون الا على واحد وهو قول أحد ومشهور قول مالك فيقتل ذلك الواحد ثم يحلف الباقيون خسين يمينا ثم يضربون ويسجنون عامائهم يسرحون وعن مالك أيضا يقسم على الجميع ثم يختارون واحد للقتل وقاله ابن سريج من أصحاب الشافعي لكنه يقول يؤخذ الباقيون عا يصيبهم * وقال المغيرة يقسم على الجميع ويقتلون كالشهادة القاطعة كذا حكى عنه بعضهم وحكى عنه بعضهم يقسم على كل واحد منفردا ويقتل ثم كذلك حتى تتم * وقال الشافعي في القديم يقسم على الجميع ويقتلون (قوله فبئرثكم يهود) (د) أى يبرؤن اليكم من دعواكم (قوله فوداه) (د) هو بتخفيف الدال أى دفع ديتيه (قوله فدخلت مريدا لهم يومافركضتني ناقة) (ع) المراد موضع اجتماع الابل وحبسها والمراد الحبس وانما ذكر هذا تحقيقا لضبط القضية لانه كان حينئذ صغيرا (قوله في الآخر وهي يومئذ صلح) (ع) يعنى بعد الفتح وبقاء اليهود فيها للعمل على ما تقدم وبأى وانما أراد بهذا انه حين كانت تجرى عليهم الاحكام للمسلمين وحين لم يكونوا حرا (قوله في شربة) (ع) هي الحوض تكون في أصل النخلة وجهه شرب بفتح الشين والراء (ط)

أولياء المقتول وقيل هو استعارة من الجبل الذي يجعل في عنق البعير ليقاد به يقال أخذته برمته أى بكله وهو بضم الراء وأما الرمة بكسر الراء فالعظم البالى وفيه ان القسامة انما تكون على واحد وهو مشهور قول مالك فيقتل ذلك ثم يحلف الباقيون خسين يمينا ثم يضربون ويسجنون عامائهم يسرحون وعن مالك أيضا يقسم على الجميع ثم يختارون واحد للقتل وقال المغيرة يقسم على الجميع ويقتلون كالشهادة القاطعة كما حكى عنه بعضهم وحكى عنه بعضهم يقسم على كل واحد منفردا ويقتل ثم كذلك حتى تتم (قوله فبئرثكم يهود بأيمان خسين) أى تبرأ اليكم من دعواكم وقيل معناه يخلصونكم من اليمين بان يحلفوا (قوله فوداه) بتخفيف الدال أى دفع ديتيه (قوله فدخلت مريدا) بكسر الميم وقع الباء وهو موضع اجتماع الابل وحبسها وذكر هذا تحقيقا لضبط القضية لانه كان حينئذ صغيرا (قوله خرجا الى خيبر من جهد) بفتح الجيم وهو الشدة والمشقة (قوله وهي يومئذ صلح) يعنى بعد الفتح وبقاء اليهود فيها للعمل وانما أراد أن هذا كان حين كانت تجرى عليهم أحكام المسلمين وحين لم يكونوا حرا (قوله فوجد في شربة) بفتح الشين المعجمة والراء وهو حوض يكون في

بخسين فقالوا يا رسول الله كيف نقبل إيمان قوم كفار فرغم بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عقله من عنده * وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن رجلا من الانصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عمه يقال له محيصة بن مسعود بن زيد وساق الحديث بنحو حديث الليث الى قوله فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده قال يحيى فحدثني بشير بن يسار قال أخبرني سهل بن أبي حنمة قال

لقدر كضني فريضة من تلك الفرائض بالربيد * حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي ثنا سعيد بن عبيد ثنا بشير بن يسار الانصاري عن سهل بن أبي حثمة الانصاري أنه أخبره ان نهرانهم انطلقوا الى خيبر ففقدوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلا وساق الحديث وقال فيه فكره رسول الله صلى الله عليه (٤٠٧) وسلم ان يبطل دمه فوداه مائة من ابل الصدقة

* حدثني اسحق بن منصور أخبرنا بشر بن عمر سمعت مالك بن أنس يقول ثني أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة انه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبة خرجا الى خيبر من جهدا أصحابهم فأتى محبة فآخبر أن عبد الله بن سهل قُتل وطرح في عين أوفقي فأتى يهود فقال أتم والله قتلوه قالوا والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبة ليتكلم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبة كبرك يري بالسن فتكلم حويصة ثم تكلم محبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبة عليه وسلم أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا يعرب فكاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم في ذلك فكتبوا انا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة

والمفرد أيضا كذلك (قوله) لقد ركضتني فريضة (م) هي الناقة الهرمة وهي أيضا الفرض والفارض والغارضة وقد فرضت تفرض بفتح الراء في الماضي وكسرها في المستقبل (ع) ولا معنى لتفسير من فسرهابا المسنة الهرمة وإنما المراد ناقة من النوق المغروضة وجمعها فرائض ويسمى ما يشترط من الدية والزكاة فرائض لأنها واجبات مقدرة وأصل الفرض التقدير * وقال نسطور به الفرض التوقيت وكل فرض واجب مؤقت فهو مفرغ وفرض الفرض العلامة قال غيره ومنه نصيبا مفرغوا أي مؤقتا وقوله تعالى أو تغرضوا لمن فريضة وفرض الحاكم النفقة أي قدرها وفائدة ذكر سهل هذا التبيين انه ضبط النازلة لانه كان حينئذ صغيرا (قوله) في سند الآخر سعيد بن عبيد (م) سعيد بن عبيد بكسر العين وبالياء هو المحفوظ وفي نسخة أبي العلاء سعيد بكون العين (ع) لم يذكر البخاري والدارقطني وغيرهما إلا أنه بكسر العين ولم يذكر وفيه خلافا قال البخاري سعيد هذا هو أبو الهذيل الطائي كوفي (قوله) من ابل الصدقة (ع) قيل هذا وهم من راويه لان هذا ليس بمصرف للزكاة والاصح رواية من روى من عنده أو من مال النبي وقيل يجمع بأن يكون تسلفها من ابل الصدقة حتى يؤدبها المستحقها من النبي وعند بعض العلماء انه يجوز صرفها في المصالح العامة وهذا منه وقيل أعطاها مستثلا فالله يهود فيكون أعطاها من سهم المؤلفة قلوبهم وقد يكون أولياء المقتول محتاجين مما يباح لهم الصدقة (د) وهذا التأويل باطل لان هذا القدر من الزكاة لا يعطى للواحد وحده المرزى من أصحابنا الحديث على ظاهره وقال تدفع في مثل هذا وقال الجمهور من أصحابنا المعنى انه اشتراها من ابل الصدقة ممن صارت بيده (قوله) في عين أوفقي (ع) فقير النخلة حفرت حفرة للنخلة حولها اذا حولت وهو أشبه لموافقة الشربة والفقير أيضا الغناة وهو حفرت نخلة للشرب الذي يجعل للماء تحت الارض كغم البئر (قوله) أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا يعرب (د) معناه أصل النخلة وجمعه شرب كقمة وتمر (قوله) لقد ركضتني فريضة أي ناقة من تلك النوق المغروضة في الدية وفسرها المازري هنا بالناقة الهرمة وغلطه بعضهم (قوله) من ابل الصدقة (ع) قيل هذا وهم من راويه لان هذا ليس بمصرف للزكاة والاصح رواية من روى من عنده أو من مال النبي وقيل يجمع بأن يكون تسلفها من مال الصدقة حتى يؤدبها المستحقها من النبي وعند بعض العلماء انه يجوز صرفها في المصالح العامة وهذا منه وقيل أعطاها مستثلا فالله يهود وقد يكون أولياء المقتول محتاجين مما يباح لهم الصدقة (ح) وهذا التأويل باطل لان القدر من الزكاة لا يعطى للواحد وقال المرزى من أصحابنا بظاهر هذا الحديث وقال تدفع في مثل هذا وقال جمهور أصحابنا المعنى انه اشتراها من ابل الصدقة ممن صارت له (قوله) في بئر أوفقي (ح) الفقير هنا على لفظ الفقير من الآدميين والفقير هنا البئر القريبة القعر الواسعة الفم وقيل هو الحفيرة التي تكون حول النخل (قوله) أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا يعرب (ح) أي اذا ثبت القتل بقسامة فاما أن يدوا

ومحبة وعبد الرحمن أن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتحلف لكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار فقال سهل فلقد ركضتني منها ناقة جراء * حدثني أبو الطاهر وحملته بن يحيى قال أبو الطاهر ثنا وقال حرملة أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن

شهاب قال أخبرني أبو سلمة
ابن عبد الرحمن وسليمان بن
يسار مولى ميمونة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم عن
رجل من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
الانصار أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أقر القسامة
علي ما كانت عليه في
الجاهلية * وحدثنا محمد
ابن رافع ثنا عبد الرزاق
أخبرنا ابن جريح ثنا ابن
شهاب بهذا الاسناد مثله
وزاد وقضى بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين ناس
من الانصار في قتل ادعوه
على اليهود * وحدثنا
حسن بن علي الحلواني ثنا
يعقوب وهو ابن ابراهيم
ابن سعد ثنا أبي عن صالح
عن ابن شهاب أن أبا سلمة
ابن عبد الرحمن وسليمان بن
يسار أخبراه عن ناس من
الانصار عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثل حديث ابن
جريح * وحدثنا يحيى بن
يحيى التميمي وأبو بكر بن
أبي شيبة كلاهما عن هشيم
واللفظ ليحيى قال أخبرنا
هشيم عن عبد العزيز بن
صهيب وجديد عن أنس بن
مالك أن ناسا من عرينة
قدموا على رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة
فاجتووها فقال لهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان
شتمتم ان تخرجوا الى ابل
الصدقة

اذا ثبت القتل بقسماتكم فاما أن يدوا صاحبكم أي يدفعوا ديتة وأما أن يعلموا أنهم ممنعون من التزام
أحكامنا فينقض عهدهم ويصرون حربا

﴿ كتاب المحاريب ﴾

﴿ قلت ﴾ الحرابة أحد أنواع الجنايات لان الجنايات متعددة منها السرقة والغضب والشرب والزنا وغير
ذلك وخص الفقهاء هذا النوع منها باسم الحرابة ليسدرج تحت عموم قوله تعالى انما جزاء الذين
يحاربون الله ورسوله الآية (م) واختلف ما المراد بالآية وبأى سبب نزلت فقيل في العريين وقيل في
المرتدين وقيل في الكفار اذا نقضوا العهد وحاربوا * واحتج قائله بان المحاربة لله ورسوله لا تكون مع
الايان وقيل في المحاربين من المسلمين لقوله الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعليهم والكافر يقبل
اسلامه قبل القدرة عليه وبعدها * ﴿ قلت ﴾ عرف الشيخ الحرابة بأنها الخروج لاختافة سبيل لأخذ مال
محرم بمكبرة قتال أو اذهاب عقل أو قتل خفية أو بمجرد قطع الطريق لالامرة ولا نائرة ولا عداوة
فبقوله أو اذهاب عقل يدخل قول مالك في المدونة والخناقون والذين يسقون الناس السيكران
ليأخذوا أموالهم محاربون وبقوله أو قتل خفية يدخل قول ابن القاسم قتل الغيلة حرابة والغيلة قتل
الرجل خفية لا خذماله وبقوله أو بمجرد قطع الطريق يدخل قوله في العتبية والموازية من خرج
لقطع الطريق لغير مال محارب كقوله لا أدع هؤلاء يخرجون الى الشام وانظر قول سحنون في
السارق يأخذ المتاع فيطلب رب الدار نزعه منه فيكابره بسيف أو عصا حتى خرج أو لم يخرج وكثر
عليه الناس هو محارب لأن الأربعة التي اشتمل عليها التعريف ترجع اليه والأظهر انه خارج عنها (قوله
فاجتووها) (ع) فسر في الآخر بأنهم استوخوها ولم توافقهم (م) مغناه كرهوها لاسقم اصابهم أخذوا
من الجوى وهوداء في الجوف (ط) يقال اجتوى البلد واستوبأه واستوخءه اذا سقم فيه (قوله ان شتمتم
أن تخرجوا الى ابل الصدقة) (د) ذكرهنا بل الصدقة وفي غير مسلم انها القاح رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكل صحيح لان بعضهما من ابل الصدقة وبعضها للنبي صلى الله عليه وسلم * فان قيل كيف أذن لهم في
صاحبكم أي يدفعوا ديتة وأما أن يعلموا أنهم ممنعون من التزام أحكامنا فينقض عهدهم
ويصرون واحدا

﴿ كتاب المحاريب ﴾

(ش) (ب) عرف الشيخ الحرابة بأنها الخروج لاختافة سبيل لأخذ مال محرم بمكبرة قتال أو اذهاب عقل
أو قتل خفية أو بمجرد قطع الطريق لالامرة ولا نائرة ولا عداوة * فبقوله أو اذهاب عقل يدخل قول
مالك في المدونة والخناقون والذين يسقون الناس السيكران ليأخذوا أموالهم محاربون * وبقوله أو
قتل خفية يدخل قول ابن القاسم قتل الغيلة حرابة * وبقوله أو بمجرد قطع الطريق يدخل قوله في
العتبية والموازية ومن خرج لقطع الطريق لغير مال محارب كقوله لا أدع هؤلاء يخرجون الى الشام
وانظر قول سحنون في السارق يأخذ المتاع فيطلب رب الدار نزعه منه فيكابره بسيف أو عصا حتى
يخرج أو لم يخرج وكثر عليه الناس هو محارب لأن الأربعة التي اشتمل عليها التعريف ترجع اليه
والأظهر انه خارج عنها (قوله من عرينة) بضم العين المهمة وقع الراء (قوله فاجتووها) أي استوخوها
ولم توافقهم من الجوى وهوداء في الجوف (قوله ان شتمتم أن تخرجوا الى ابل الصدقة) وفي غير
مسلم انها القاح رسول الله صلى الله عليه وسلم (ح) وكل صحيح لان بعضهما من ابل الصدقة وبعضهما من ابل

شرب ابن ابل الصدقة * قيل لبنا للحتاج من المسلمين وهؤلاء محتاجون (قوله فشربوها من ألبانها وأبوالها) (ع) حجة للملكية في طهارة فضله ما يؤكل لحمه ومن يرى نجاستها احتج به على جواز التداوى بالحرمت للضرورة (د) مذهبنا نجاستها * وأجاب أصحابنا عن الحديث بأن شربهم لها كان لضرورة التداوى وهو عندنا جائز بكل نجاسة الألبانجر والمسكرات (قوله ففعلوا فصعوا) (ط) فيه جواز التداوى وإن يطب كل جسم بما اعتاد فان هؤلاء القوم أعراب بادية عاداتهم شرب أبوال الأبل وألبانها وملازمة الصحارى فلما دخلوا القرى فأرشدواهم وأغذيتهم فرضوا فأرشدهم صلى الله عليه وسلم لذلك فلما رجعوا إلى عاداتهم صحووا وسموا (قوله وسموا أعينهم) (م) ويرى بالراء ففعل هما بمعنى واحد وقيل معنى الراء فقأها بمسيرة محمية ومعنى اللام فقأها بشوك أو غيره قال ذو ريب

فالعين بعدهم كان حذاقها * كحلت بشوك فبى عورتهم

واختلفوا في قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية قيل نزلت في العرنيين وقيل في كفار نعضوا الهدوء حاربوا * واحتج قائله بان المحاربة لله ورسوله لا تكون مع الايمان وقيل في المسلمين لقوله الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم لان اسلام الكافر يقبل منه قبل القدرة عليه وبعدها ثم مذهبنا ان الامام مخير في أحد الأربعة التي تضمنتها الآية وعلى القتل والصلب والقطع من خلاف والنفي وهذا التخيير لم يقتل فان قتل فالشهور انه لا بد من قتله (ع) وقال أبو مذهب التخيير باق وإن قتل وهو قول أبي حنيفة (م) وجعل الشافعي الأربعة على الترتيب فقال ان قتل ولم يأخذ مالا قتل وان أخذ مالا وقتل قتل وصلب وان أخذ المالا ولم يقتل قطع والنفي والحبس فحين لم يبلغ جرمه الى أن يستحق ذلك * واحتج له أصحابه بان الضرر يختلف فلا تكون عقوبته متساوية فجعلها مرتبة على أفعالهم وروى الواقدي أنها مرتبة على صفاتهم فقال يقتل ذو الرأي والتدبير ويقطع ذو البطش والقوة ويعز من عداهم * قلت قال اللخمي في الأربعة فروى الاكثر أنها على الترتيب وذكر طريقا في الترتيب غير الذي ذكر القاضي قال وروى ابن وهب أنها على التخيير قال في الموازية وليس التخيير على هوى الامام وانما هو على اجتهاده ومشاورة العلماء فيأمرهم بصلح وفي المدونة وليس كل المحاربين سواء منهم من يخرج بعضى أو خشية وشبه ذلك فيؤخذ على تلك الحال بحضرة الخروج ولم يخف سيلا ولم يأخذ مالا فهذا الواخذ فيه بإسرا الحكم لم أرفيه بأسا وذلك الضرب والنفي ويسجن في الموضع الذي نفي اليه وليس للامام أن يعفو عنه

النبى صلى الله عليه وسلم (قوله فشربوها من ألبانها وأبوالها) حجة للملكية في طهارة فضله ما يؤكل لحمه * وأجاب الشافعي ومن يرى نجاستها بانها انما جاز لضرورة التداوى وهو جائز عندهم بكل نجاسة الألبانجر والمسكرات (قوله ففعلوا وصحوا) (ط) فيه جواز التداوى وأن يطب كل جسم بما اعتاد فان هؤلاء القوم أعراب بادية عاداتهم شرب أبوال الأبل وألبانها وملازمة الصحارى فلما دخلوا القرى وفارقوا معتاد أغذيتهم مرضوا فأرشدهم صلى الله عليه وسلم الى ذلك فلما رجعوا الى عاداتهم صحووا وسموا (قوله وسموا أعينهم) يروى باللام والراء ففعل هما بمعنى وقيل معنى الراء فقأها بمسيرة محمية ومعنى اللام فقأها بشوك وغيره (ب) عن اللخمي لا ينفى المحارب ببلد الشرك قال وكان العرف في النفي من تونس أن ينفى من عمالة الأمير النافي فكان ينفى منها الى المشرق وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكى ان انسانا كان يضرب على خطوط اليهود بتونس فوقف ونفى الى المشرق فبعث أهل المشرق لايحل لكم أن تبعثوا النابئ هذا لانه من أهل الفساد فأجابوا بان مفسدته ليست بمحققة

فشربوها من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحووا ثم مالوا على الرعاة فقتلهم وارتدوا عن الاسلام وساقوا ذو در رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فبعث في أثرهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسموا أعينهم

﴿فصل﴾ واختلاف في ضرر فعل الاربعة فاما القتل فقال اللخمي يقتل بالسيف أو بالرمح لا بصنعة تعذيب ولا بالحجارة ولا بالرمي من شاهق وأما الصلب فيصلب قائما لا منكوسا وتطلق يده وظاهر القرآن أن الصلب حد قائم بنفسه كالنفي والمذهب أنه مع القتل ثم اختلف فقال ابن القاسم يصلب ثم يقتل مصلوبا بالطعن وقال أشهب يقتل ثم يصلب * محمد ولو حبس ليصلب فأت في السجن لم يصلبه الامام ولو قتله انسان في السجن فللا امام صلبه * ابن الماجشون ولا يمكن أهله من انزاله ويبقى حتى يفتى على خشبته أو نأ كاء الكلاب * أصبح لابس أن يخلى أهله ينزلونه ويصلي عليه ويدفن * معنون اذا قتل وصلب أنزل من ساعته ودفع لأهله وقال أيضا ان رأى الامام ابقاءه ثلاثة أيام لينزجر أهل الفساد أنزله وصلى عليه ثم أعاده الى خشبته وأما القطع فهو أن يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد قطع مابق * وأما النفي * فقال ابن رشد اختلف فيه فروى مطرف أنه السجن وقال ابن القاسم ورواه هو أن ينفي من بلده الى أخرى قدر ما يقصر فيه الصلاة وسجن فيها الى أن تظهر توبته قال غيره ولو طالبت سنو سجنه حتى تعرف توبته بما يعرف من غالب أمره ولا يقبل ذلك بمجرد الظاهر لانه كالمكره بالسجن فيظهر النسك ليخلص نفسه فلا يحجل باخراجه ولو علمت توبته حقيقة قبل طول أمده لم يخرج لان طول سجنه أحد الحدود الاربعة وقال ابن الماجشون النفي أن يطلبه الامام لاقامة الحد عليه فيهرب فهرب وبه هو النفي لأن ينفي بعد القدرة عليه وفي الزاهي لابن شعبان هو أن ينفي من قراره ثم يطلب فيضيق ثم يطلب أبدا ولا ينفي لبلد الشرك * قلت * كان العرف في النفي من تونس هو أن ينفي من عمالة الاسير النافي فكان ينفي منها الى المشرق وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكى أن انسانا كان يضرب على خطوط اليهود بتونس فموقب ونفي الى المشرق فبعث أهل المشرق ليجعل أن تبعثوا اليه بمثل هذا لانه من أهل الفساد فاجيبوا بان مفسده ليست بمحققة الوقوع عندكم فانه لا يعرف شهودكم ولا خطوطهم الا بعد مدة وعسر وقد لا يجيها اليها فلم تبعث اليكم بمفسدة محققة قيل ويدل على النفي الى مثل هذا قول مالك في الدواب العادية في الزرع انها تغرب الى بلد لا زرع فيها واذا نفي المحارب الى بلاد فلا بد أن يصحب بمن يبلغه الى تلك البلد وقد جرت العادة بالنفي في المراكب * ولما كان الحكم أن المحارب ضامن لكل ما أخذ أصحابه قال بعض الشيوخ ان توبته متعذرة لانها لا تتقرر حتى يبقى فقيرا طول عمره ويجب أن يتغلى عن جميع ما بيده ويتصدق به اذا جهلت أبواب ما كان ينتهب * وكان الشيخ الصالح أبو الحسن العبدلى اذا تاب بعض اعراب افرقية لا يترك له من ماله الا ما يترك للفلس وكان معاصره الشيخ الفقيه أبو عبد الله الرماح من شيوخ شيوخنا يترك له بعض ماله خشية تنفيرهم عن التوبة وكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يصوب فعل العبدلى

الوقوع عندكم فانه لا يعرف شهودكم ولا خطوطكم الا بعد مدة وعسر وقد لا يجيها اليها فلم تبعث اليكم بمفسدة محققة واذا نفي المحارب الى بلد فلا بد أن يصحب بمن يبلغه الى تلك البلد وقد جرت العادة بالنفي في المراكب * ولما كان الحكم أن المحارب ضامن لكل ما أخذ أصحابه قال بعض الشيوخ ان توبته متعذرة لانها لا تتقرر حتى يبقى فقيرا طول عمره ويجب أن يتغلى عن جميع ما بيده ويتصدق به اذا جهلت أبواب ما كان ينتهب وكان الشيخ الصالح أبو الحسن العبدلى اذا تاب بعض اعراب افرقية لا يترك له من ماله الا ما يترك للفلس وكان معاصره الشيخ الفقيه أبو عبد الله الرماح من شيوخ شيوخنا يترك له بعض ماله خشية تنفيرهم عن التوبة وكان شيخنا أبو عبد الله يصوب فعل العبدلى

وتركهم في الحرة حتى ماتوا * وحدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة واللفظ لابي بكر قال ثنا ابن عليه عن حجاج ابن أبي عثمان ثنى أبو رجا مولى أبي قلابة عن أبي قلابة ثنى أنس أن نفرا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعوه على الاسلام فاستوخوا الارض وسقمت أجسامهم فشكوا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تنخرجون مع راعينا في ابلة فتصيدون من أبو الهاء وألبانها فقالوا بلى فخرجوا فشرى بوا من أبو الهاء وألبانها فصصوا وافتتلوا الراعى وطردوا الابل فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث في (٤١١) آثارهم فأدركوا فبهم فأمس بهم فقطعت

أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا وقال ابن الصباح في روايته واطردوا النعم وقال وسمرت أعينهم * وحدثنا هرون بن عبد الله قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي رجا مولى أبي قلابة قال قال أبو قلابة ثنا أنس بن مالك قال قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من عكل أو عرينة فاجتموا والمدينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاح وأمرهم أن يشربوا من أبو الهاء وألبانها بمعنى حديث حجاج بن أبي عثمان قال وسمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون * وحدثنا محمد بن مشني قال ثنا معاذ ابن معاذ ح وثنا أحمد بن عثمان النوفلي ثنا أزهر السمان قالا ثنا ابن عون ثنا أبو رجا مولى أبي قلابة عن أبي قلابة قال كنت

﴿ فصل ﴾ وإذا كان حد الحاربة ماتضمنته الآية من الأمور الأربعة وكان ما في الحديث غير ذلك افتقر الى تأويله واختلف في تأويله (ع) قال بعض السلف كان هذا قبل نزول الآية والنهي عن المثلة فلما نزلت الآية نسخ ذلك واستقرت الحدود والنهي عن المثلة وقيل ليس ينسخ وإنما فعل ذلك بهم قصاصا لانهم كذلك فعلوا بالرعاة وقد ذكر مسلم ذلك في بعض طرقه وابن اسحق وغيره من أصحاب السير وقيل إنما حكم فيهم بزيادة على حد الحاربة لعظم جرمهم لانهم ارتدوا وماربوا وقتلوا (قوله وتركهم في الحرة حتى ماتوا) يأتي الكلام على ذلك (قوله من عكل) * قلت * قال الطيبي يحتمل انها القبيلة أو بلد وهي هنا القبيلة (قوله يستسقون فلا يسقون) (ع) أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل لا يمنع الماء وليس في الحديث انه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك وقيل إنما يسقوا عقوبة لهم من الله على كفرهم نعمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن سقاهم ألبان الابل وقيل عاقبهم الله بذلك لا عطا شهم آل رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابة لدعائه فان ابن رهب روى حديثا قال اللهم عطش من عطش آل محمد الليلة وهذا وجهان حسنان لا يبقى معهما اعتراض ولا اشكال * قلت * برده علي ما أن يقال كفرهم نعمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاول وتعطيشهم آل النبي صلى الله عليه وسلم في الثاني ذنب عقوبته الادب فغايبته انه ترتب عليهم ذنب مع قتل والمذهب انه اذا اجتمع مع القتل غيره انه يقتل فقط لان القتل يأتي على غيره الا اذا اجتمع مع (قوله بلقاح) جمع لقحة بكسر اللام وقحها وهي الناقة ذات الدر (قوله يستسقون فلا يسقون) (ع) أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل أن لا يمنع الماء وليس في الحديث انه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك وقيل إنما يسقوا عقوبة من الله على كفرهم نعمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن سقاهم ألبان الابل وقيل عاقبهم الله بذلك لا عطا شهم آل رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابة لدعائه فان ابن رهب روى حديثا قال اللهم عطش من عطش آل محمد الليلة وهذا وجهان حسنان لا يبقى معهما اعتراض ولا اشكال (ب) برده علي ما أن يقال كفرهم نعمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاول وتعطيش آل النبي صلى الله عليه وسلم في الثاني ذنب عقوبته الادب فغايبته انه ترتب عليهم ذنب مع قتل والمذهب أنه اذا اجتمع مع القتل قذف فلا بد من اقامة حد القذف ثم يقتل * وأجابني الشيخ حين أو ردت هذا السؤال فقال إنما يصح ما قلت لو كان حدهم القطع فقط وليس حدهم القطع فقط وإنما حدهم القطع مع عدم الاحترام والقطع ليس ملزوما للقتل بدليل انهم اذا أرادوا أن يحسموا أنفسهم لم يمنعوا ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب لما استعرف إثر هذا بل الجواب انه

جالسا خلف عمر بن عبد العزيز فقال للناس ماتقولون في القسامة فقال غيبة قد حدثنا أنس بن مالك كذا وكذا فقلت اي اي حدث أنس قدم على النبي صلى الله عليه وسلم قوم وساق الحديث بنحو حديث أيوب وحجاج قال أبو قلابة فلما فرغت قال غيبة سبحان الله قال أبو قلابة فقلت أتهمني يا غيبة قال لا هكذا حدثنا أنس بن مالك لن ترأوا بخير يا أهل الشام مادام فيكم هذا أو مثل هذا * وحدثنا الحسن بن أبي شعيب الحراني ثنا مسكين وهو ابن بكير الحراني أخبرنا الاوزاعي ح وثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا محمد بن يوسف عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال قدم

على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية نفر من عكل بنحو حديثهم وزاد في الحديث ولم يحسمهم * وحدثنا هرون بن عبد الله ثنا مالك بن اسمعيل ثنا زهير ثنا سالك بن حرب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر من عرينة فاسلموا وبادعوه وقد وقع بالمدينة الموم وهو البرسام ثم ذكر نحو حديثهم وزاد وعنده شباب من الانصار قريب من عشرين فارسلهم اليهم وبعث معهم قائفا يقتص أثرهم * وحدثنا هدايا ابن خالد ثنا همام ثنا قتادة عن أنس ح وثنا ابن مشي ثنا عبد الاعلى ثنا سعيد عن قتادة عن أنس وفي حديث همام قدم على النبي صلى الله عليه وسلم رهط من عرينة وفي حديث سعيد من عكل وعرينة بنحو حديثهم * وحدثني الفضل بن سهل الاعرج ثنا يحيى بن غيلان ثنا يزيد بن زريع عن سليمان التميمي عن أنس قال انما سئل النبي صلى الله عليه وسلم أعين أولئك لانهم سملوا أعين الرعاة * حدثنا

القتل قذف فلا بد من اقامة حدة القذف ثم يعقل وأجانبى الشيخ حين أوردت هذا السؤال فقال انما يصح ما قلت لو كان حدهم القطع فقط وليس حدهم القطع فقط وانما حدهم القطع مع عدم الاحترام والقطع ليس ملزوما للقتل بدليل انهم اذا أرادوا أن يحسموا أنفسهم لم يمنعوا ولا يجنبى عليك ضعف هذا الجواب لما استعرف اثر هذا بل الجواب انه انما فعل ذلك قصاصا على ما استعرف (قوله ولم يحسمهم النبي صلى الله عليه وسلم) (م) الحسم كى العروق بالنار لينقطع الدم ومنه حديث أتى بسارق فقال اقطعه واحسموه أى اقطعوا عنه الدم (ع) وهو حجة أن المحارب لا يحسم لانه من خير في حده بالقتل لكنه ان حسم نفسه لم يمنع وأما السارق فيحسم لان حده القطع فقط فليبادر لئلا ينزف الدم فيموت وهو مذهب الشافعي * قلت تأمل فانه ان كان ثم اجاع على انه لا يحسم فسلم وان لم يكن ثم اجاع فالحق أن يحسم لان الله تعالى جعل القطع قسيما للقتل أيضا وحينئذ ليس الا كقطع السارق والسارق يجب أن يحسم والجواب عما في الحديث بانه انما فعل ذلك قصاصا لانهم فعلوا كذلك بالرعاة وانظر على هذا لوترك المحارب نفسه حتى مات هل يكون كمن قتل نفسه وقد قدمنا الكلام على ذلك في كتاب الايمان والظاهر على ما قلنا الا أن من أن القطع قسيم للقتل انه يكون كمن قتل نفسه (قوله وقد وقع بالمدينة الموم وهو البرسام) وقع في بعض حواشي مسلم الحى والبرسام ورم الصدر والشرسام ورم الرأس وقيل من رأيت من الاطباء من يحقق الفرق بين هذين اللفظين ورأيت في كتب بعضهم وربما كان الشرسام عن البرسام أى ربما كان ورم الرأس عن ورم الصدر والبرسام لغة يونانية معناها ورم الصدر كما تقدم وهى مركبة من كلمتين بر وكلمة وسام كلمة والبر في لغتهم اسم للصدر وسام اسم للورم ومن لغتهم في تركيب الاضافة تقديم المضاف اليه عكس ما في لغة العرب فيقولون في مثل ثوب يزيد ثوب والتقدير على ذلك صدر ورم وكذلك القول في شرسام فان شر للرأس كانه يقول رأس ورم (قوله وبعث معهم قائفا) (م) القائف ميم الآثار ومتبعها

انما فعل ذلك قصاصا على ما استعرف (قوله ولم يحسمهم) الحسم كى العروق بالنار لينقطع الدم (ب) تأمل فانه ان كان ثم اجاع على انه لا يحسم فسلم وان لم يكن ثم اجاع فالحق أن يحسم لان الله سبحانه جعل القطع قسيما للقتل أيضا وحينئذ ليس الا كقطع السارق والسارق يجب أن يحسم * والجواب عما في الحديث بانه انما فعل ذلك قصاصا لانهم فعلوا بالرعاة وانظر على هذا لوترك المحارب حسم نفسه حتى مات هل يكون كمن قتل نفسه وقد قدمنا الكلام على ذلك في كتاب الايمان والظاهر على ما قلنا الا أن من ان القطع قسيم للقتل لانه يكون كمن قتل نفسه (قوله وقد وقع بالمدينة الموم وهو البرسام) (ح) الموم بضم الميم وسكون الواو والبرسام بكسر الباء وهو نوع من اختلاف العقل ويطلق على ورم الصدر ورم الرأس وهو معرب أصل اللفظة يونانية والبرسام ورم الصدر والشرسام ورم الرأس وقيل من رأيت من الاطباء يحقق الفرق بينهما ورأيت في كتب بعضهم وربما كان الشرسام عن البرسام أى ربما كان ورم الرأس عن ورم الصدر والبرسام لغة يونانية معناها ورم الصدر كما تقدم وهى مركبة من كلمتين بر وكلمة وسام كلمة والبر في لغتهم اسم للورم ومن لغتهم في تركيب الاضافة تقديم المضاف اليه فيقولون في مثل ثوب يزيد ثوب فالتقدير على ذلك صدر ورم وكذا القول في شرسام فان شر اسم للرأس كانه يقول رأس ورم (قوله وبعث معهم قائفا) القائف ميم الآثار ومتبعها

﴿ أحاديث قتل القاتل بما قتل به وقتل الرجل بالمرأة ﴾

(قوله على أوصاح) (م) هو جمع وضع وهي حلى (م) وقيل من حجارة والرمق بقية الروح (قوله ثم قال لها الثانية) أقتلك فلان يعني لرجل ثان ثم قال لها الثالثة يعني لرجل ثالث (قوله فقالت نعم) (ط) لم يقل ذلك نطقاً لأنهم تمكن تقدير على الكلام وإنما الراوى عبر بالقول عما فهم من اشارتها لان الإشارة بمنزلة القول ﴿قلت﴾ وسئل شيخنا أبو عبد الله عن رجل قتل زوجته وبقى بهارمق فقيل لها من قتلك فقالت هو فأفتى بأنها تدمية صحيحة لان العرف أن المرأة تخبر عن زوجها بلفظ هو (قوله فقتله بين حجرين) (م) فيه الرد على من أنكر القصاص بغير الحديد وقال لا يقتص إلا بالحديد من سيف أو رمح أو سكين أو غير ذلك (ع) فذهب مالك والشافعي والجمهور إلى أن القاتل يقتل بمثل ما قتل به من حجر أو عصا أو تعريق أو خنق أو رمي من شاهق أو في بئر أو سم أو تحريق بنار واحتجوا بالحديث وبقوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا الآية وبقوله تعالى فن اعتدى عليكم الآية وقال الشافعي وكذلك لو حبسه في بيت حتى مات جوعاً أو قطع يديه أو رجله وألقاه في مهوأة فإنه يفعل به مثل ذلك وخالف ابن الماجشون في النار وقال لا يعذب بالنار إلا الله وخالف الحنفية في الجميع وقالوا لا قود إلا بالسيف * واحتجوا بحديث لا قود إلا بحديد وبحديث النهي عن المثلة وحديث النهي عن المثلة محمول فيمن قتل بحديد ولم يمثل (ط) حديث لا قود إلا بحديد ضعفه المحدثون ﴿قلت﴾ خرجه البزار والمذهب أن القاتل يقتل بما قتل به إلا إذا قتل بخمراً أو لواط وفي احتجاج ابن الماجشون نظراً لأننا منع أنه تعذيب وإنما هو حد والحدود كفارات وفي المذهب قول يمنع القود بالسم لعدم تحقق المماثلة لاختلاف فعل السم في الأجساد لاختلاف الأمزجة وقال ابن رشد قتل القاتل بما قتل به إنما هو إذا كان القصاص بغير قسامة وأما إذا كان بقسامة فليس إلا بالسيف وأشار إلى أن هذا متفق عليه (ع) واختلف القائلون بأن القاتل يقتل بما قتل به أن لم يمت من ضربته بجراً أو عصاً فقال مالك والشافعي ومعظمهم يكررون عليه حتى يموت قال مالك إلا أن يكون في ضربه بالعصا تطويل أو تعذيب فإنه يقتل بالسيف (ع) وفي الحديث قتل الرجل بالمرأة خلافاً لمن شذو وقال لا يقتل بها ﴿قلت﴾ في الاحتجاج به على ذلك ضعف لان قتله لها إنما كان غيلة وقتل الغيلة حراة وكان الشيخ يجيب عن هذا بمنع أنه غيلة وإنما هو قصاص بدليل قتله بين حجرين كما قتل

﴿ باب القصاص ﴾

﴿ش﴾ (قوله على أوصاح) جمع وضع وهي حلى والرمق بقية الروح والقلب البئر (قوله ثم قال لها الثانية) أقتلك فلان يعني لرجل ثان (قوله ثم سألهما الثالثة) يعني لرجل ثالث (قوله فقالت نعم) أي بالإشارة أذ لم تكن تستطيع القول والإشارة بمنزلة القول (ب) وسئل شيخنا عن رجل قتل زوجته وبقى بهارمق فقيل لها من قتلك قالت هو فأفتى بأنها تدمية صحيحة لان في العرف أن المرأة تخبر عن زوجها بلفظ هو (قوله فقتله بين حجرين) فيه الرد على الحنفية القائلين بأنه لا قود إلا بالسيف والجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به إلا إذا قتل بخمراً أو لواط * وخالف ابن الماجشون في النار وقال لا يعذب بالنار إلا الله تعالى (ب) وفيه نظراً لأننا منع أنه تعذيب وإنما هو حد والحدود كفارات وفي المذهب قول يمنع القود بالسم لعدم تحقق المماثلة لاختلاف الأمزجة في تأثرها بالسم * وقال ابن رشد قتل القاتل بما قتل به إنما هو إذا كان القصاص بغير قسامة وأما إن كان

محمد بن مثنى ومحمد بن بشار واللفظ لابن مثنى قالنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك أن هــوديا قتل جارية على أوصاح لها فقتلها بجراً قال جنيء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهـارمق فقال لها أقتلك فلان فأشارت برأسها أن لا ثم قال لها الثانية فأشارت برأسها أن لا ثم سألهما الثالثة فقالت نعم وأشارت برأسها فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجرين * وحدثنى

يحيى بن حبيب الخارثي ثنا
 خالد يعني ابن الحرث و ثنا
 أبو كريب ثنا ابن ادريس
 كلاهما عن شعبة بهذا
 الاسناد نحوه وفي حديث
 ابن ادريس فرضخ رأسه
 بين حجرين * حدثنا عبد بن
 حميد ثنا عبد الرزاق
 أخبرنا معمر عن أيوب عن
 أبي قسابة عن أنس أن
 رجلا من اليهود قتل جارية
 من الأنصار على حلي لها ثم
 ألعاها في القلب ورضخ
 رأسها بالحجارة فأخذ فاني
 به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فامر به أن يرحم حتى
 يموت فرجم حتى مات
 * وحدثني اسحق بن
 منصور أخبرنا محمد بن
 بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني
 معمر عن أيوب بهذا
 الاسناد مثله * وحدثنا
 هدا بن خالد ثنا همام
 ثنا قتادة عن أنس بن
 مالك أن جارية وجد رأسها
 قد رضى بين حجرين
 فسألوهما من صنع هذا بك
 فلان فلان حتى ذكروا
 يهوديا فأومأت برأسها
 فأخذ اليهودي فاقترعها
 به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يرض رأسه
 بالحجارة * حدثنا محمد
 ابن مشني وابن بشار قال
 ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة
 عن قتادة عن زرارة عن
 عمران بن حصين قال قاتل
 يعلى بن منية أو ابن أمية

(م) واستدل به بعضهم على صحة التسمية بقول المقتول ولا حجة فيه لانه إنما قتله باقراره كما ذكر مسلم
 في بعض طرقه (ع) قال ابن المرباط في شرحه اقرار اليهودي إنما جاء من طريق قتادة وهذا ما عدا
 عليه اذ لم ينقله غيره وإنما الجواب أن القتل بقول المقتول إنما كان في صدر الاسلام كما يعطيه ظاهر
 الحديث * قلت * يعني بالتسمية بقول المقتول أنها غير قسامة (ع) واختلف اذا قتل بمقتل من
 الحديد كالديوس والعمود * واختلف اذا قتل عمدا لم تجز العادة بالقتل به كالعضا والقضيب
 والبندق واللطة فقال مالك في كل واحد من جميع ذلك القود * قال أبو عمر ولم يوافقني من فقهاء
 الأمصار الا الليث وقال به جماعة من الصحابة والتابعين * وقال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وجهور فقهاء
 الأمصار وجماعة من الصحابة والتابعين هو من شبه العمدا لا قود فيه وإنما فيه الدية مغلظة وان اختلفوا
 في سن الاصل في الدية المغلظة وروى أيضا عن مالك وابن وهب ولم يعرف مالك في المشهور وشبه العمدا
 وقال إنما هو عمدا وخطأ (قوله في الآخر ألعاها في القلب ورضخ رأسها بالحجارة فأخذ فاني به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فامر به أن يرحم حتى يموت) (ع) لما قتلتها بالحجارة وجب قتله بالحجارة ورأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرحمه هان من جهة الرأس رضى * قلت * إنما احتاج الى تأويل
 الرجم بما ذكر لان قتله اياها كان بأن رضى رأسها بين حجرين كما ذكر في الطريق التي بعد
 والرجم خلاف ذلك (ط) والقول بأنه شبه العمدا هو الصحيح لان القصد في القتل أمر خفي لا يطلع
 عليه فلا يثبت الا بالادلة الواضحة الرافعة للشك وتلك الأشياء ليست بأدلة واضحة اذ يحتمل أن
 يكون قصدها القتل فيكون القتل عمدا ويحتمل أن لا يكون قصده فيكون خطأ واراقة لدماء
 أحق ما احتيط لها فلما تردد الحكم بين العمدا والخطأ أعطى حكما بين حكمين وهو شبه العمدا لم يكون
 الدية فيه مغلظة

* أحاديث من عض فأخرج يده *

(قوله يعلى بن منية أو ابن أمية) (ع) أما منية فهو بضم الميم واسكان النون بعدها ياء مشناة من تحت وهي
 أم يعلى وهي جدته لأبيه وهما يعرف وهي منية بنت الحارث قاله الزبير بن بكار والمحدثون يقولون أنها
 أمه وانها منية بنت غزو وان وقال الطبري يعلى بن أمية أمه منية بنت جابر وأما أمية فهو أبو وه وبعضهم
 يقول يعلى بن منية بفتح النون بعدها الباء الواحدة من تحت وهو تصحيف وقرأت بخط الجياني ان ابن

بقسامة فليس الا السيف وأشار الى أن هذا متفق عليه (ع) وفي الحديث قتل الرجل بالمرأة خلا فالن
 شك وقال لا يقتل بها (ب) في الاحتجاج به على ذلك تعقب لان قتله لها إنما كان غيلة وقتل الغيلة
 حرام وكان الشيخ يجيب عن هذا بمنع انه غيلة وإنما هو قصاص بدليل قتله بين حجرين كما قتل (ع)
 واختلف اذا قتل عمدا لم تجز العادة بالقتل به كالعضا والقضيب والبندق واللطة فقال مالك في كل
 واحد من جميع ذلك القود قال أبو عمر ولم يوافقني من فقهاء الأمصار الا الليث وقال به جماعة من
 الصحابة والتابعين وقال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وجهور فقهاء الأمصار وجماعة من الصحابة
 والتابعين هو من شبه العمدا لا قود فيه وإنما فيه الدية مغلظة وروى أيضا عن مالك وابن وهب ولم
 يعرف مالك في المشهور عنه شبه العمدا وقال إنما هو عمدا وخطأ

* باب الصائل على نفس الانسان أو عضوه *

(ش) * (قوله يعلى بن منية أو ابن أمية) بضم الميم واسكان النون بعدها ياء مشناة من أسفل وهي أم

وضاح كان أيضا قوله وهو وهم وإنما اسم أبيه أمية (قول فعض أحدهما الآخر) (ع) كذا هو هنا وفي الآخران أجبر اليعلى بن أمية عض رجل ذراعه وهذا هو المعروف أنه أجبر اليعلى لا يعلى (قول لاديه له) (م) اختلف فيمن عض فأخرج يده فانتزع أسنان العاض فالتشهور عندنا أنه ضامن وبه قال الشافعي وحملوا الحديث على من لم يمكنه النزاع إلا كذلك قبل ولعل أسنانه كانت متحركة فسقطت أثر النزاع وهذا التأويل بعيد من لفظ الحديث وقيل لأضيان وبه قال أبو حنيفة قال به بعض شيوخنا المحققين إنما ضمنه من ضمنه لأنه يمكنه النزاع برفق فهو فيما زاده متعد وكذلك اختلف الناس في الجمل الصائل على رجل فدفعه عن نفسه فقتل الصائل هل يضمن فعندنا وعند الشافعي لا يضمن لأنه مأثور بالدفع عن نفسه فليس بمتعذر وقياسا على من قتل عبدا في حين المدافعة عن نفسه فنضمنه رأى أنه أحيا نفسه بمال الغير فأشبه المضطر لطعام الغير فإنه يأكل ويضمن والفرق هو أن رب الطعام لا جناية له ولا للطعام فذلك ضمن وفي الجمل لم تكن البداءة منه بل بسبب الجناية عليه فذلك لم يضمن وأيضا فلا نه إنما يضمن الطعام لأن الضرورة غير محققة لأن غير الطعام يسد مسدده فصار كما كلة اختيارا ولا مندوحة له في الجمل فقد تحققت الضرورة ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو لو رمى الإنسان من نظر إليه في بيته فأصاب عينه قال أكثر أصحابنا وأبو حنيفة يضمن لأنه لو نظر إنسان إلى عورة آخر بغير إذنه لم يستج بذلك فق عينه فالنظر إلى الإنسان في بيته أولى أن لا يستباح به ذلك وقال الشافعي والجمهور لا يضمن لحديث لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فخذته بمحصة فقأت عينه لم يكن عليك جناح وحمل الأولون الحديث على أن المراد بنى الجناح نفي القصاص وأما لاديه فلا ذكر لها بقي القصاص لأنه من الإصابة خطأ لأنه لم يقصد بالرمي فق العين وإنما قصد تنبيهه على أنه فطن له (قلت) تأمل فالمسائل ثلاث مسألة العض ومسئلة الفحل الصائل ومسئلة من رمى من ينظر إليه في بيته وخروج من كلامه أن المشهور في مسألة العض الضمان وإن المذهب في مسألة الفحل عدم الضمان وإن مذهب الأكثر في الثالث نفي الضمان ومقتضى النظر عدم الضمان في الأولى والثانية ثبوته في الثالثة أما في الأولى فلا نص الحديث أو ظاهره وأيضا فاتهم علوا سقوط الضمان في مسألة الجمل بأنه مأذون له في الدفع عن نفسه وكذلك العضوض مأذون

يعلى وقيل جدته لاييه وأما أمية فهو أبوه (قول لاديه له) (م) اختلف فيمن عض فأخرج يده فانتزع أسنان العاض فالتشهور عندنا أنه ضامن وبه قال الشافعي وحملوا الحديث على من لم يمكنه النزاع إلا كذلك قبل ولعل أسنانه كانت متحركة فسقطت أثر النزاع وهذا التأويل بعيد من لفظ الحديث وبه قال أبو حنيفة قال بعض شيوخنا المحققين إنما ضمنه من ضمنه لأنه يمكنه النزاع برفق فهو فيما زاد متعد وكذلك اختلف الناس في الجمل الصائل على رجل فدفعه عن نفسه فقتل الصائل فهل يضمن فعندنا وعند الشافعي لا يضمن لأنه مأثور بالدفع عن نفسه فليس بمتعذر وقياسه على من قتل عبدا في حين المدافعة ومن ضمنه رأى أنه أحيا نفسه بمال الغير فأشبه المضطر لطعام الغير والفرق بأن رب الطعام لا جناية له ولا للطعام ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو لو رمى إنسان من نظر إليه في بيته فأصاب عينه فقال أكثر أصحابنا وأبو حنيفة يضمن لأنه لو نظر إنسان لعورة الغير بغير أمره لم يستج بذلك فق عينه فالنظر إلى الإنسان في بيته أولى أن لا يستباح به ذلك وقال الشافعي والجمهور لا يضمن لحديث لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فخذته بمحصة فقأت عينه لم يكن عليك جناح وحمل الأولون الحديث على أن المراد بنى الجناح نفي القصاص لأنه لم يقصد بالرمي فق العين وإنما قصد تنبيهه

رجلا فعض أحدهما صاحبه فانتزع يده من فيه فزع ثنيته وقال ابن مني ثنيته فاختصا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أيعض أحدكم كما يعض الفعل لاديه له * وحدثنا محمد بن مني وابن بشار

قالا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن يعلى عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * حدثني أبو غسان السمعى ثنا معاذ بن عيسى ابن هشام ثنا أبي عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين أن رجلا عض ذراع رجل فحذبه فسقطت ثنيته فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأبطله وقال أردت أن تأكل لحمي * وحدثني أبو غسان السمعى ثنا معاذ بن هشام ثنا أبي عن قتادة عن بديل عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى أن أجيال يعلى بن منية عض رجل ذراعه فحذبه فسقطت ثنيته فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأبطلها وقال (٤١٦) أردت أن تقضمها كما يقضم الفحل * حدثنا

أحمد بن عثمان النوفلى ثنا قريش بن أنس عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين أن رجلا عض بدرجل فانتزع يده فسقطت ثنيته وأثنياه فاستعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تأمرني أن أمره أن يدفع يده في فمك تقضمها كما يقضم الفحل ادفع يدك حتى يعضمها ثم انتزعها * حدثنا شيبان بن فروخ ثنا همام ثنا عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وقد عض يد رجل فانتزع يده فسقطت ثنيته يعني الذي عضه قال فأبطلها النبي صلى الله عليه وسلم وقال أردت أن تقضمها كما يقضم الفحل * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة أخبرنا ابن جريج

له في نزع يده كما دل عليه قوله في الحديث تأمرني أن أمره أن يدفع يده في فمك يعضمها لانه على سبيل الانكار ومن هذا المعنى لو ضرب رجل رجلا بالسيف فأتى المضروب بالسيف بعضا في يده فاقطع السيف فان المضروب لا يضم من السيف (قوله تقضمها) (ع) أى تعضمها والقضم العض باطراف الأسنان والأفصح كسر الضاد في الماضي وقضمها في المستقبل (قوله ادفع يدك) (ع) مسألة دفع الجمل الصائل لانه صلى الله عليه وسلم شبهه به (قوله ادفع يدك) حتى يعضمها ثم انتزعها (ع) ليس أمره بان يدفع يده ليعضمها وانما هو انكار عليه أى انك لا تدع يدك في فيه يعضمها فكيف ينكر عليه أن ينزع يده وتطلبه بما جنى نزع لذلك

﴿ أحاديث القصاص في الجراح ﴾

(قوله ان أخت الربيع) (ع) كذا في مسلم والذي في البخارى أنها الربيع لا أختها قال فيه عن أنس ابن مالك ان عمته الربيع كسرت ثنية جارية وهذا هو المعروف والربيع هذه هي بنت النضر أخت

على انه فطن له (ب) تأمل فالسائل ثلاثة مسألة العض ومسألة الفحل الصائل ومسألة من رمى من ينظر اليه في بيته وخرج من كلامه ان المشهور في مسألة العض الضمان وان المذهب في مسألة الجمل عدم الضمان وان مذهب الأكثر في الثالثة نفي الضمان ومقتضى النظر عدم الضمان في الاولى والثانية وثبوته في الثالثة أما في الاولى فلنص الحديث وأظا هره وأيضافانهم علوا وسقوط الضمان في مسألة الجمل بانه مأذون له في الدفع عن نفسه وكذلك المعضوض له نزع يده كما دل عليه الحديث ومن هذا المعنى لو ضرب رجل رجلا بالسيف فأتى المضروب بالسيف بعضا في يده فاقطع السيف فان المضروب لا يضم من السيف (قوله تقضمها) أى تعضمها والقضم باطراف الأسنان والأفصح كسر الضاد في الماضي وقضمها في المستقبل (ب) وقد يشهد لعدم الضمان في مسألة دفع الجمل الصائل انه صلى الله عليه وسلم شهده

(باب القصاص في الجرح)

﴿ش﴾ (قوله ان أخت الربيع) (ع) كذا في مسلم والذي في البخارى أنها الربيع لا أختها

أخبرني عطاء أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك قال وكان يعلى يقول تلك الغزوة أوثق عملي عندي فقال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أجير فقاتل انسانا فعض أحدهما يد الآخر قال لقد أخبرني صفوان أبهما عض الآخر فانتزع المعضوض يده من في العاض فانتزع إحدى ثنيته فاتيا النبي صلى الله عليه وسلم فاهدر ثنيته * وحدثنا عمر بن زرارة أخبرنا معمر بن إبراهيم قال أخبرني ابن جريج بهذا الاسناد نحوه * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد أخبرنا ثابت عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاختموهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنس بن النضر وعمه أنس بن مالك (قوله القصاص) (ط) الرواية بالنصب في اللفظتين ولا يجوز غير النصب والنصب باضمار فعل ولا يجوز اظهاره لان تكرار اللفظان منابه كقولهم الحذر الحذر فالتقدير الزموا القصاص (قوله فقالت أم الربيع لا والله لا يقتص) (ع) كذا في مسلم وفي البخاري ان الحالف هو أنس بن النضر وليس اعتراضا على الحكم بل رغبة للنبي صلى الله عليه وسلم وللأولياء أن لا يفعلوا أو على طريق الثقة بالله والتضرع اليه بالقسم به وورده صلى الله عليه وسلم عليها بقوله سبحانه الله أظهر في التأويل الأول ويؤكد قوله فإزالته حتى قبلوا الدية وقوله ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره يشهد للثاني (د) هما قضيتان والربيع الجارحة على مافي مسلم أو أخت الجارحة على مافي البخاري ومسلم فهي بضم الراء وفتح الباء وكسر الياء المشددة وأما أم الربيع الحالفة فبفتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء

✽ حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ✽

(قوله الثيب الزاني) (ع) هو ما أجمع عليه المسلمون من الرجم ويأتى الكلام عليه (قوله والنفس بالنفس) هو مثل قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس واحتج به الكوفيون على تساوى النفوس فيقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى جعلوا ذلك ناسخا لقوله الحر بالحر الآية ✽ وقال مالك والسافعي وغيرهما ان آية الحر بالحر مفسرة لآية النفس بالنفس وان المعنى أن أنفوس الأحرار متساوية متكافئة فيقتل الذكر بالأنثى وكذلك أنفوس العبيد ولا قصاص بين الأحرار والعبيد في شئ قالوا ولا يقتل الحر بالعبد ويقتل العبد بالحر ✽ وقال أبو حنيفة لا قصاص بينهم الا في نفس وقال ابن أبي ليلى القصاص بينهم في كل شئ (قوله والتارك لدينه) (ع) هو عام في كل تارك للاسلام باى ردة كانت ✽ قلت ✽ الردة كفر بعد اسلام تقرر ويتقرر الاسلام بالنطق بالشهادتين والتزام أحكامه ✽ المتمطى ان نطق الكافر بالشهادتين وقف على شرائع الاسلام وحدوده فان التزمها تم احلامه وان أبى لم يقتل الا أنه يؤدب وترك على دينه ولا يعدم رده والمشهور انه يؤدب ويشدد ولا يكره على التزامها ويشدد عليه فان تمادى على ابيته ترك في لعنة الله وقاله مالك وابن القاسم وغيرهما وبه العمل والقضاء ✽ وقال أصبغ ان نطق بالشهادتين ثم رجوع قتل بعد استنابته

قال فيه عن أنس بن النضر وعمه أنس بن مالك (ح) فحصل الاختلاف في الروايتين من وجهين أحدهما ان في رواية مسلم ان الجارية هي أخت الربيع وفي رواية البخاري انها الربيع بنفسها والثاني ان في رواية مسلم ان الحالف لا تكسر نيتها هي أم الربيع بفتح الراء وفي رواية البخاري انه أنس بن النضر وهما قضيتان والربيع الجارحة في رواية البخاري وأخت الجارحة في رواية مسلم فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء وأما أم الربيع الحالفة في رواية مسلم فبفتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء (قوله القصاص القصاص) منصوبان باضمار فعل أي التزموا القصاص (قوله والله لا يقتص) ليس اعتراضا على حكم النبي صلى الله عليه وسلم بل رغبة للنبي صلى الله عليه وسلم وللأولياء أن لا يفعلوا أو على طريق الثقة بالله تعالى والتضرع اليه أن لا يقع ذلك

(باب ما يباح به دم المسلم)

✽ (قوله والنفس بالنفس) احتج به الكوفيون على تساوى النفوس فيقتل الحر بالعبد وجعلوا ذلك ناسخا لقوله تعالى الحر بالحر وقال مالك والسافعي وغيرهما ان آية الحر بالحر مفسرة لآية

القصاص القصاص فقالت أم الربيع يا رسول الله أيقص من فلانة والله لا يقص منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله قالت لا والله لا يقص منها أبدا قال فإزالته حتى قبلوا الدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ✽ حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث وأبو معاوية وكيع عن الأعمش عن عبد الله ابن مرة عن مسروق عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ✽ حدثنا ابن غير ثنى أى ح وثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان ح وثنا اسحق بن ابراهيم وعلى ابن خشرم قالا أخبرنا عيسى بن يونس كلهم عن الأعمش بهذا الاسناد مثله ✽ حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن مثنى واللفظ

* ابن شاس وثبت الردة بالتصريح بالكفر أو بلفظ يقتضيه كالكفر وجوب ما علم وجوبه من الدين ضرورة في غير حديث الاسلام أو بفعل يقتضيه كلبس الزنار والقاء المصحف في صريح النجاسة قالوا لا ينبغي أن تقبل البيعة على الردة مطلقا وإنما تقبل بتفصيل لاختلاف المذاهب في التكفير ويشهد لهذا الذي قال قول مالك في المدونة وإذا شهدت بيعة بان فلان سرق ما يقطع فيه ينبغي للإمام أن يسألهم عن السرقة ما هي وكيف هي ومن أين أخذها وإلى أين أخرجها كما يسألهم عن شهادتهم على رجل بالزنا * ابن حارث واتفقوا على أن المرتدي يستتاب في ثلاثة أيام * وروى ابن القصار ويستتاب ثلاثا في الحال إن لم تنب قتل * أشهب وإيس في استتابته تخويف في قول مالك * وقال أصبغ يخوف في الثلاثة أيام بالقتل قال مالك والعبد في ذلك كالحر والمرأة كالرجل وروى أشهب لا عقوبة عليه إن تاب

* فصل * والمعروف أنه إن تاب رجوع إليه ماله * وروى ابن شعبان لا يرجع وهو في عليت المال وفي النكاح الثالث من المدونة وإذا انتصر الأسير ولا بدري طوعا وأكرها فهو على الطوع فمعتد امرأته وبوقف ماله حتى يثبت أنه أكره فهو بحال المسلم في نسائه وماله (قول المفاوق للجماعة) (ع) حجة على قتل الخوارج وأهل البدع والبيعة وقتلهم إذا منعوا من إقامة الحق عليهم وقتلوا على ذلك قال القاسمي فيقاتل المرتد حتى يرجع إلى دينه ويقاوم الخوارج عن الجماعة حتى يرجع إليها وليس بكافر ويمكن أن يكون خروجه كفرا أو ردة (ط) الظاهر أن المفاوق أجرى صفة للمرتد وهي صفة عامة يدخل فيها الخوارج ومن ذكر معهم والمحارب ولو كان غير صفة لم يصدق الحصر في قوله إلا الثلاث لأن الخصال تكون أربعا وكلامه صلى الله عليه وسلم واجب المصدق * قلت * يلزم على جعله صفة أن لا يقتل الخوارج ومن معهم لأنهم ليسوا بأتاريكين للدين وحينئذ يشكل فيهم الحديث لأنه إن لم يجعل صفة لم يصدق الحصر المذكور وإن جعل صفة لم يقتل الخوارج ويجاب بأننا نختار أنه صفة والخوارج ومن ذكر معهم تاركون للدين لأن الدين مقول بالتفاوت والتشكيك

* حديث قوله لا تقتل نفس ظلما *

* قلت * يدخل فيه من قتل ذميا لأن الذمة حرمت قتله لا من قتل من وجب عليه قصاص لأن الظلم هنا ليس في نفس القتل وإنما هو في الاقيمت على الامام (قول الا كان على ابن آدم الاول) (ط)

النفس بالنفس (قول المفاوق للجماعة) (ع) حجة على قتل الخوارج وأهل البدع والبيعة (ط) الظاهر أن المفاوق صفة التارك وهي صفة عامة يدخل فيها الخوارج ومن ذكر معهم والمحارب ولو كان غير صفة لم يصدق الحصر في قوله إلا الثلاث لأن الخصال تكون أربعا وكلامه صلى الله عليه وسلم واجب المصدق (ب) يلزم على جعله صفة أن لا يقتل الخوارج ومن ذكر معهم لأنهم ليسوا بأتاريكين للدين وحينئذ يشكل فيهم الحديث لأنه إن لم يجعل صفة لم يصدق الحصر المذكور وإن جعل صفة لم يقتل الخوارج ويجاب بأننا نختار أنه صفة والخوارج ومن ذكر معهم تاركون للدين لأن الدين مقول بالتفاوت والتشكيك

* باب بيان أنهم من سن القتل *

* (ش) * (قول الا كان على ابن آدم الاول) (ط) ابن آدم الاول هو قابيل حين قتل أخاه هابيل لما تنازعا في وحي اقليميا فامرهما آدم عليه السلام أن يقر باقر بآنا فأن تقبل قربانه كانت له تقبل قربان

لا جد قالا ثنا عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان عن الاعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والذي لا اله غيره لا يجعل دم رجل مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا ثلاثة نفر التارك للاسلام المفاوق للجماعة أو الجماعة شك فيه أحمد والشيخ الزاني والنفس بالنفس قال الاعمش حدثت به ابراهيم فحدثني عن الاسود عن عائشة بمثله * وحدثني حجاج بن الشاعر والقاسم ابن زكريا قالا ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن الاعمش بالاسنادين جميعا نحو حديث سفيان ولم يذكر في الحديث قوله والذي لا اله غيره * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد ابن عبد الله بن نمير واللفظ لابن أبي شيبة قالا ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتل نفس ظلما الا كان على ابن آدم الاول

ابن آدم الاول هو قابيل حين قتل أخاه هابيل لما تنازعا تزوج اقليميا فأمرهم آدم أن يقر باقر بانافن تقبل قربانه كانت له فتقبل قربان هابيل فحسده قابيل فقتله بغيا وعدوانا هكذا ذكر أهل التفسير (قوله كفل من دمها) (م) الكفل النصيب ومنه ومن يشفع شفاعته الآية وقال الخليل هو أيضا الضعف من الاجر والاثم (قوله لانه كان أول من سن القتل) (م) هذا تعليل لذلك الامر ولعل القتل في الناس كان على وجه التعليم أخذه الواحد عن الواحد حتى انتهى اليه وهكذا التعليم في الضلالة والبدع يكون على الاول كفل من ذلك (ع) قد أبان ذلك صلى الله عليه وسلم من قوله من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة والحديث من قواعد الاسلام في أن من ابتدع شيئا من الشر كان عليه مثل وزر من عمل به ﴿قلت﴾ هذا ان عمل الثاني من حيث شعوره بالاول وأما ان عمل الثاني وهو غير عالم بالاول فكان شيخنا أبو عبد الله يقول لاشئ على الاول ويكون حكم الثاني حكم من سن السيئة ابتداء ولا يقال على الحديث انه من المؤاخذة بعمل الغير بل من المؤاخذة بفعل الفاعل لانه لما سن وسبب كان ذلك كفعله (ط) وبالقياس على هذا يكون على ابليس كفل من اثم من ترك السجود لانه أول من عصى ربه وهذا الم يتب الأول من تلك المعصية لان آدم عليه الصلاة والسلام أول من خالف النهي وأجمعوا على انه ليس عليه شيء من اثم من خالف نهيا لانه تاب وتاب الله عليه فصار كان لم يجن والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ﴿قلت﴾ كان شيخنا أبو عبد الله يقول يلحق الأول وان تاب فانه وان صحت التوبة من الذنب فانه لا تصح من لحق الوزر ولا يخفى عليك ما فيه فانه ترد عليه قضية آدم الآن يقال خرج آدم بالاجماع وقضيته مخصصة لهذا الاجماع

﴿أحاديث التغليظ في حرمة الدماء والاعراض والاموال﴾

(قوله أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء) (م) ظاهر في تغليظ أمر الدماء ولا يعارض حديث أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة لان كلا أول في بابيه هذا في حقوق الآدميين وحديث الصلاة في حقوق الله (د) وكان ذلك لان القتل أعظم الجرائم والصلاة أعظم قواعد الاسلام العملية

هابيل فحسده قابيل فقتله بغيا وعدوانا هكذا ذكر أهل التفسير (قوله لانه كان أول من سن القتل) (ع) الحديث من قواعد الاسلام في ان من ابتدع شيئا من الشر كان عليه مثل وزر من عمل به (ب) هذا ان عمل الثاني من حيث شعوره بالاول وأما ان عمل الثاني وهو غير عالم بالاول فكان الشيخ يقول لاشئ على الاول ويكون حكم الثاني حكم من سن السيئة ابتداء ولا يقال على الحديث انه من المؤاخذة بعمل الغير بل من المؤاخذة بفعل الفاعل لانه لما سن وتسبب كان ذلك كفعله (ط) وبالقياس على هذا يكون على ابليس كفل من اثم ترك السجود لانه أول من عصى ربه وهذا الم يتب الاول من ترك المعصية لان آدم عليه السلام أول من خالف النهي وأجمعوا على انه ليس عليه شيء من اثم من خالف نهيا لانه تاب وتاب الله سبحانه عليه فصار كمن لم يجن والتائب من ذنب كمن لا ذنب له (ب) كان الشيخ يقول يلحق الاول وان تاب فانه ان صحت التوبة من الذنب فانه لا تصح من لحق الوزر ولا يخفى عليك ما فيه فانه ترد عليه قضية آدم عليه السلام الآن يقال خرج آدم بالاجماع وقضيته مخصصة لهذا العموم (قوله أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء) لا يعارض أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة لان كلا أول في بابيه هذا في حقوق الآدميين والصلاة في حقوق الله تعالى

كفل من دمها لانه كان أول من سن القتل * وحدثناه عثمان بن أبي شيبة ثنا جريح وثنا أسحق ابن ابراهيم أخبرنا جريح وعيسى بن يونس ح وثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان كاهم عن الاعمش بهذا الاسناد وفي حديث جريح وعيسى بن يونس لانه سن القتل ولم يذكر أول * حدثنا عثمان بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم ومحمد بن عبد الله بن غير جميعا عن وكيع عن الاعمش ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبدة ابن سليمان ووكيع عن الاعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء * وحدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ح وثني يحيى بن حبيب ثنا خالد يعني ابن الحرث ح وثني بشر بن خالد ثنا محمد بن جعفر ح وثنا ابن مثنى وابن بشار قالنا ثنا ابن أبي عدي كلهم عن شعبة عن الاعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله غير ان بعضهم

﴿ أحاديث قوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار كهيئته يوم ﴾

﴿ خلق الله السموات والارض ﴾

﴿ قلت ﴾ اختلف في الزمان والأقرب انه حركات الافلاك وحركتها لم يقع فيها تغيير ثم عادت الى ما كانت عليه وانما المعنى ما ذكر الامام ان العرب كانت تمسكت بجملة ابراهيم في تحريم الأشهر الاربعة الا أنهم كانوا اذا احتاجوا الى القتال في شهر منها أنسوا أي آخر واتعمروهم الى الشهر الذي يليه هكذا شهر الى شهر حتى اختلط الأمر عليهم فصادفت حجة صلى الله عليه وسلم تحريمهم لانهم كانوا في تلك السنة حرموا اذا الحجة بمقتضى حسابهم فأخبر صلى الله عليه وسلم ان الاستدارة وافقت ما حكم الله به يوم خلق السموات والارض وقيل ان العرب كانت تخرج عامين في ذى القعدة وعامين في ذى الحجة فصادفت حجة أبي بكر سنة تسع ذا القعدة من العام الثاني وصادفت حجة صلى الله عليه وسلم ذا الحجة فلهذا أشار صلى الله عليه وسلم بالاستدارة وقال أبو عبيد كانوا ينسئون أي يؤخرون وهو الذي قال الله في حقهم انما النسيء الآية وربما احتاجوا الى القتال في المحرم فيؤخرون ثم يحرمهم الى صفر ثم يحتاجون الى تأخير صفر الى ربيع هكذا شهر بعد شهر فجاء الاسلام وقد رجع المحرم الى موضعه فقال صلى الله عليه وسلم ما قال وقيل كانوا يستحلون المحرم عاملا ويردونهم من قابل الى تحريمه قال والتفسير الأول أحب الى لانه ليس في هذا الاستدارة وقد وقفت للخوارزمي على تأويل غره فيه ما يوعيه من علم التعجيم قال ان الله تعالى لما خلق الشمس أجزاها في أول برج الحمل والزمان الذي تكلم فيه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا كانت الشمس في أول برج الحمل ولما وقفت له على هذا التأويل دعا ذلك لتعديل ذلك اليوم فعدل لاختيار ما قال فلم يوجد كما زعم بل وجدت الشمس في تاسع ذى الحجة سنة عشر قطعت من برج الحوت نحو العشرين درجة لكنها فيما أظن في مثل هذا اليوم من سنة تسع كانت في أول الحمل وأراه من هذه الحجة غلط ولو كان الأصل الذي ذهب اليه صحيحا لقل به لكنه لم يذهب اليه أحد من العلماء (ع) الكلام في هذا المعنى وان تعين تركه لكني لما رأيت فيه الخطأ احتجت لبيانها أما قول الامام فوهم بين لان الخطبة لم تكن في التاسع من ذى الحجة سنة عشر وانما كانت في العاشر منه يوم النحر حسبما ذكر في الحديث وعلى الوجهين فاقاله الخوارزمي خطأ لانه يبق للشمس من برج الحوت وانتقالها لبرج الحمل نحو العشرة أدر اج تقطعها في عشرة أيام على ما قاله أهل المعرفة في هذا الشأن من انها تقطع البرج في ثلاثين يوما ولما كان غيره من أئمة الهدى العارفين بالأوقات كلام الآن ما لا كارهه الله قال في ثلاثين يوما وثلاث يوم (ط) ما ذكره الخوارزمي مقتضاه ان الله خلق البروج ثم خلق الشمس وأجزاها في أول برج الحمل وهذا لا يوصل اليه الانتقال عن الأنبياء ولا نقل عنهم في ذلك ثم ان العقل يجوز خلافه أن تكون الشمس خلقت قبل البروج وانه

قال عن شعبة يقضى وبعضهم قال يحكم بين الناس * حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ويحيى بن حبيب الحارثي وتعارفاني اللفظ قال ثنا عبد الوهاب الثعفي عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض

﴿ بات التخليط في حرمة الدماء والاعراض والأموال ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله) ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض (ب) اختلف في حد الزمان والأقرب انه حركات الافلاك وحركتها لم يقع فيها تغيير ثم عادت الى ما كانت عليه وانما المعنى ما ذكر الامام ان العرب كانت تمسكت بجملة ابراهيم عليه السلام في تحريم الأشهر الأربعة الا أنهم كانوا اذا احتاجوا للقتال في شهر منها أنسوا أي آخر واتعمروهم الى الشهر الذي يليه هكذا شهرا الى شهر حتى اختلط الأمر عليهم فصادفت حجة النبي صلى الله عليه وسلم تحريمهم لانهم كانوا في تلك

أجراها في أول برج الحمل ويجوز أن يكون ذلك كله خلق دفعة واحدة ثم ان علماء التعديل
 اختبروه فلم يجدوه صحيحا كذا ذكر القاضي * قلت * برد على قول القاضي وان تعين تركه أن
 مقتضاه حرمة النظر في ذلك العلم وتبين خطأ الخوارزمي انما هو مباح ولا يرتكب فعل محرم
 لتحصيل مباح ويجب بان النظر في كل منهما متعين لا مباح لان قوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان
 استدراخبر واجب الصدق ونحن مخاطبون بفهمه ففسره الخوارزمي بما لم يكن كذلك حسبما قال
 الامام ثم ان الامام أيضا وقع في كلامه من الغلط ما بينه القاضي * والحاصل أن الضرورة الداعية
 الى النظر في كلامه لا من حيث تبيين خطئهما في مسألة حسابية بل من حيث فسرهما به كلام واجب
 الصدق وقيل في الجواب عن الخوارزمي لعله انما عدل الشعاع وهو الذي تنبى عليه أحكام الاوقات
 فتكون الشمس بالقرص في عشرين من الحوت كما قال الامام ويكون الشعاع في أول الحمل كذا ذكر
 الخوارزمي ووضف هذا الجواب بان ظاهر كلام الخوارزمي أنه انما عدل قرص الشمس لاشعاعها
 لقوله ان الله لما خلق الشمس أجراها في برج الحمل وأيضا فإنه لا يكون بين القرص والشعاع عدد
 ما ذكر الامام من الادراج بل ستة فأقل (ع) ولا يأس بن معاوية وجه آخر في معنى الاستدارة وهو
 معنى الحديث ان شاء الله تعالى قال وذلك ان العرب كانت تجعل السنة اثني عشر شهرا وخسة عشر
 يوما فكان الحج يحجى مرة في رمضان ومرة في ذي القعدة وفي كل شهر بحسب الاستدارة لزيادة
 الخمسة عشر يوما فحج أبو بكر رضي الله عنه سنة تسع في ذي القعدة بحكم الاستدارة وحج صلى الله
 عليه وسلم من العام المقبل فوافق حجه فيه ان كان في العشر من ذي الحجة ووافق الأهلة وروى أن
 أبا بكر انما حج في ذي الحجة وروى عن ابن عباس معنى آخر قال كانوا اذا كانت السنة التي ينسبوا
 فيها قام خطيبهم بفناء الكعبة وقد اجتمع اليه الناس يوم الصدر فقال أيها الناس اني قد نسأت العام
 صفر الأول بعنى المحرم فيطرحونه من الشهور لا يعتدون به وابتدئون العدة فيقولون لصفر
 وشهر ربيع صفران ولربيع الآخر ولجمادى شهر اربيع ولجمادى الآخرة ورجب جماديان
 ولشعبان رجب ولرمضان شعبان هكذا الى محرم فيسمونه ذا الحجة فيحجون فيه تلك السنة في المحرم

السنة حرموا ذا الحجة بمقتضى حسابهم فأخبر صلى الله عليه وسلم ان الاستدارة وافقت ما حكم الله
 سبحانه به يوم خلق الله السموات والارض وقيل ان العرب كانت تصح عامين بذى القعدة من العام
 الثاني وصادفت حجته صلى الله عليه وسلم ذا الحجة فلها أشار عليه السلام بالاستدارة وقال أبو عبيد
 كانوا ينسبون أي يؤخرون وهو الذي قال الله سبحانه فيه انما النسيء الآيتة ورجعوا احتاجوا الى القتال
 في المحرم فيؤخرون ثم يحرمون ثم يحجون الى تأخير صفر الى ربيع هكذا شهر اربعه شهر بخاء
 الاسلام وقد رجع المحرم الى موضعه فقال صلى الله عليه وسلم وقيل كانوا يستخلصون المحرم عاما
 ويردونه من قابل الى محرم قال والتفسير الاول أحب الى لأنه ليس في هذا استدراة وقد وقفت
 للخوارزمي على تأويل غره فيه ما يوعيه من علم التنجيم قال ان الله تعالى لما خلق الشمس أجراها في
 أول برج الحمل والزمان الذي تكلم فيه بهذا كانت الشمس في تاسع ذي الحجة سنة عشر قد قطعت
 من برج الحوت نحو عشرين درجة لكتفها فإما أن في مثل هذا اليوم من سنة تسع كانت في أول
 الحمل وأراه من هذه الجهة غلط لو كان هذا الاصل الذي ذهب اليه صحيحا لقل فيه لكنه لم يذهب
 اليه أحد من العلماء (ع) الكلام في هذا المعنى وان تعين تركه لكني لما رأيت فيه من الخطأ احتجت
 الى بيانه أما قول الامام فوهم بين لان الخطبة لم تكن في التاسع من ذي الحجة سنة عشر وانما كانت

ويطلون من هذه السنة شهر افصحون في كل سنة في شهر حجتين ثم ينساق السنة الثالثة صفر الاول في عدتهم وهو الآخر في العدة المستقيمة حتى يكون حجهم في صفر حجتين كذلك الشهور كلها حتى يستدير الحج في كل أربع وعشرين سنة الى المحرم الشهر الذي ابتدوا فيه النساء عن ابن الزبير نحو هذا الا أنه قال يفعلون ذلك في كل ثلاث سنين يزidon شهر اقل وكانوا يقصدون بذلك موافقة شهور الحج لشهور الأهلة حتى تأتي الأزمان واحدة قالوا وجدنا أيام شهور الحج في السنة ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وشهور الأهلة ثلاثمائة وأربعة وخسين يوما وبيننا وبينهم أحد عشر يوما في العام فزادوا شهر اقل في كل سنة ثلاثة حتى يستقيم وتأتي أسماء شهورهم موافقة لمعانيها لاختلاف أوقاتها كشهور الحج فكان رمضان يأتي أبدا في الحر والرمضاء والربيع في زمان المطر وبنات الربيع على مذهبهم على أن زمان الربيع هو الحر يف عندهم وجادى في شهور البرد وجود الماء قال الشاعر

في ليلة من جادى ذات أنديّة * لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا
فلولا أنها كذلك عندهم لاختلف حال ليالى جادى لما حسن هذا الكلام ولا صح كما لا يصح لاحد منا أن يقول اليوم فعلى هذا يستقيم لفظ الحديث ويتوجه معناه ويفهم المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر شهرا وعلى حكمهم في النسب في تحريم شهر وتحليل آخر لا يختلف عدد الشهور وإنما يختلف فيها التحريم والتحليل وقيل لما وافق حج النبي صلى الله عليه وسلم ذا الحجة قال ان الزمان استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض أى قد ثبت الحج في ذى الحجة وثبت التحريم فيه لوقوعه

في العاشر منه يوم النحر حسبما ذكر في الحديث وعلى الوجهين فاقاله الخوارزمي خطأ (ب) يرد على قول القاضي وان تعين تركه ان مقتضاه حكمة النظر في ذلك العلم وتبيين خطأ الخوارزمي لتمامه مباح ولا يرتكب فعل محرم لتحصيل مباح وبجواب النظر في كل منهما متعين لامباح لان قوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار خيرا واجب الصدق ونحن مخاطبون بفهمه ففسره الخوارزمي بما لم يكن كذلك حسبما قال الامام ثم ان الامام وقع في كلامه من الغلط ما بينه القاضي والحاصل ان الضرورة الداعية الى النظر في كلامهما لا من حيث تبيين خطئهما في مسألة حسابية بل من حيث فسرا به كلام واجب الصدق وقيل في الجواب عن الخوارزمي لعله انما عدل الشعاع وهو الذي تبني عليه أحكام الاوقات فتكون الشمس في عشرين من الحوت كما قال الامام ويكون الشعاع في أول الحمل كما قال الخوارزمي وضعف هذا الجواب بان ظاهر كلام الخوارزمي انه انما عدل قرص الشمس لاشعاعها لقوله ان الله لما خلق الشمس أجراها في برج الحمل وأيضا فانه لا يكون بين القرص والشعاع عددا ما ذكر الامام من الادراج بل ستة فاقل (ع) ولا يأس ابن معاوية وجه آخر في معنى الاستدارة وهو معنى الحديث ان شاء الله تعالى قال وذلك ان العرب كانت تجعل السنة اثني عشر شهرا وخمسة عشر يوما فكان الحج يحج مرة في شهر رمضان ومرة في ذى القعدة بحكم الاستدارة وحج صلى الله عليه وسلم من العم المقبل فوافق حجهم ان كان في العشر من ذى الحجة ووافق الأهلة انظر تمامها في الاكمال **قلت** قال التوربشتي قوله ان الزمان قد استدار الزمان يطلق على قليل الوقت وكثيره وأراد به هنا السنة قال الطيبي وذلك ان قوله السنة اثنا عشر الى آخره جملة مستأنفة مبنية للجملة الأولى فالمعنى أن الزمان في انقسامه الى الأعوام والأعوام الى الأشهر عاد الى أصل الحساب والوضع الذي اختاره الله تعالى ووضعه يوم خلق الله السموات والأرض والهيئة صورة الشيء وحالته والكافي في

ايضا موقعه (**قول** السنة اثنا عشر شهرا) (ط) نفى بذلك الخسة عشر يوما التي حكمت العرب بزيادتها في السنة وهو موافق لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله الالة قعين الوقت الأصلي وبطل الحكم الجاهلي والاثنا عشر شهرا اولها المحرم سمي محرما لتعريم القتال فيه ثم صفر سمي بذلك لخلو مكة من أهلها فيه وقيل وقع فيه وباء فاصفرت فيه وجوههم وقال أبو عبيد الصفر الاواني أى لخلائها من اللبن ثم الربيعان لارتباع الناس فيهما أى لا قامتهم في الربيع ثم جاديان سميا بذلك لان الماء يجمد فيهما ثم رجب سمي بذلك لترجيح العرب اياه أى لتعظيمهم له أولا لانه لا قتال فيه والارجب الاقطع ثم شعبان سمي بذلك لشعب القبائل فيه ثم رمضان سمي بذلك لشدة الرمضاء فيه ثم شوال سمي بذلك لان اللقاح تشول فيه أذنا بها ثم ذوالقعدة سمي بذلك لعودهم فيه عن الحرب ثم ذوالحجة سمي بذلك لان الحج فيه ويجوز في ذى القعدة وذى الحجة الفتح والكسر على أن الفتح في ذى القعدة أفصح (**قول** منها) أى من الاثنى عشر أربعة محرم * قلت * تقدم في حديث وفد عبد القيس من كتاب الايمان السبب وبيان الحكمة في تحريم الله الاربعة ووجه اضافته رجب الى مضر ووجه كون الثلاثة متواليه ورجب فرد (**قول** أى شهر هذا الى آخر سؤاله عن الثلاثة) (د) سؤاله عن كل واحد من الثلاثة وسكوته تعظيم لكل واحد منها وقولهم الله ورسوله أعلم حسن أدب فانهم يعلمون أنه لا يخفى عليه ما يجيبونه به مما هو معلوم وانه ليس المراد الاخبار بما يجيبونه به * قلت * يريد انه معنى قولهم حتى ظننا انه سيسمي بغير اسمه (ط) هو منه صلى الله عليه وسلم استحضار الفهمهم وتنبهها لغفلتهم حتى يقبلوا بكليتهم اليه ويستشعر واعظم ما يليقه بعدو يعنى بالبلدة مكة (**قول** قلنا الله ورسوله أعلم) * (قلت) * العلم بالضروريات لا يتفاوت لكن لما كانت الأحكام والحقائق الشرعيةيات تتجدد صح قول ذلك أو يكون منهم على جهة الأدب وعلى الأول يكون فيه دليل على اثبات الحقائق الشرعية أى ان الشارع نقل ألقاظا عن مسميات الغة وسمى بها مسميات آخر كالصلاة وأخواتها وتقدم

كهيئته صفة لمقدر محذوف (**قول** السنة اثنا عشر شهرا) نفى زيادة الخمسة عشر يوما التي حكمت العرب بزيادتها (**قول** ثلاثة متواليات) يروى ثلاث باسقاط التاء على التأنيث قال الطيبي حذفها باعتبار ان الشهر الذي هو واحد الاشهر يعنى الليالى فاعتبر لذلك تأنيثه (**قول** ورجب شهر مضر الذى بين جادى وشعبان) قيده بذلك لان ربيعة كانت تجعله رمضان * (قلت) * وقال الخطابي ما معناه انما أضافه الى مضر لانها كانت تحافظ على تحريمه أشد المحافظة بين سائر العرب ولم يكن يستعملها أحد من العرب وقوله الذى بين جادى وشعبان ذكره تأكيذا وازاحة للريب الحادث فيه من النسيء (**قول** أى شهر هذا) (ط) هو منه عليه الصلاة والسلام استحضار لفهمهم وتنبه لغفلتهم حتى يقبلوا بكليتهم عليه ويستشعر واعظم ما يليقه بعد (**قول** الله ورسوله أعلم) (ب) العلم بالضروريات لا يتفاوت ولكن لما كانت الأحكام والحقائق الشرعيةيات تتجدد صح قول ذلك أن يكون منهم على جهة الأدب وعلى الأول يكون فيه دليل على اثبات الحقائق الشرعية أى ان الشارع نقل ألقاظا عن مسميات الغة وسمى بها مسميات آخر كالصلاة وأخواتها وتقدم الكلام على ذلك (**قول** سيسمي بغير اسمه) قال الطيبي فيه اشارة الى تفويض الأمور بالكلية الى الشارع وعزل لما ألفوه من المعارف المشهور (**قول** البلدة) قال التوربشقى وجه تسميتها بالبلدة وهي تقع على سائر البلدان أنها البلدة الجامعة للخير المستحقة أن تسمى بهذا الاسم لتفوقها سائر مسميات أجناسها تفوق الكعبة

السنة اثنا عشر شهرا
منها أربعة حرم ثلاثة
متواليات ذوالقعدة وذو
الحجة والمحرم ورجب شهر
مضر الذى بين جادى
وشعبان ثم قال أى شهر
هذا قلنا الله ورسوله أعلم
قال فسكت حتى ظننا أنه
سيسمي بغير اسمه قال
أليس ذا الحجة قلنا بلى قال
فأى بلد هذا قلنا الله ورسوله
أعلم قال فسكت حتى ظننا
أنه سيسمي بغير اسمه قال
أليس البلدة قلنا بلى قال
أى يوم هذا قلنا الله ورسوله
أعلم قال فسكت حتى ظننا
أنه سيسمي بغير اسمه قال
أليس يوم النحر قلنا بلى

الكلام على ذلك أول كتاب الصلاة (قوله فان دماءكم الى آخره) * قلت * الثلاث هي احدى الكليات الخمس المتفق عليها في كل الملل وهي حفظ النفوس وحفظ الانساب وحفظ الأموال وحفظ العقول وحفظ الاعراض وحفظ الدماء مخصوص بالثلاث المذكورة في قوله لا يحل دم امرئ مسلم الا بثلاث وحفظ الاعراض بالتجريح والتعديل * وكان جماعة من شيوخ شيوخنا يسمعون الكلام في الناس ويرشدون الى معرفة بعض الناس وينهون عن معرفة بعض ويحضون على الأخذ من بعض وينهون عن الأخذ من بعض قال شيخنا أبو عبد الله بن عرفة ذهب والذي الى ابن عبد السلام يستشيره فيمن أقرأ عليه قال له عليك بآب سلامة فان ميعاده نقي واياك فلا تافأني سمعت عنه وعن ميعاده شرا قال شيخنا المذكور فتتحقيق الباب عندي ان من يكون بحيث العدالة وفي مظنة من يعرض له أن يعدل أو يجرح فلا بأس بسماعه الكلام في الناس لان بذلك يصل الى التعديل والتجريح لكن بشرط أن لا يسمع الا بهذه النية وبشرط أن لا يكون الناقل له ذلك قصده التفكه في أعراض الناس وهو في هذا بمنزلة القاضي لسماعه في الناس ومن لم يكن بهذه الحيثية فلا يحل له أن يسمع الكلام في أحد (قوله كحرمة يومكم هذا الى آخر الثلاث) (ط) هو وبالغ في بيان تحريم تلك الاشياء لانهم كانوا اعتمادوها * (قلت) * ولم يكتف بتعريم الشهر عن اليوم لان اليوم خصوصية

في تسميتها بالبيت سائر مسميات أجناسها حتى كانها المحلل المستحق للإقامة * قال ابن جنى من عادة العرب أن يوقفوا على الشيء الذي يختصونه بالمدح اسم الجنس ألا تراهم كيف سمووا الكعبة بالبيت وكتاب سيبويه بالكتاب (قوله فان دماءكم الى آخره) (ب) الثلاث هي احدى الكليات الخمس المتفق على تحريمها في كل الملل وهي حفظ النفوس وحفظ الانساب وحفظ الاعراض وحفظ الأموال وحفظ العقول وحفظ الدماء مخصوص بالثلاث المذكورة في قوله لا يحل دم امرئ مسلم الا بثلاث وحفظ الاعراض مخصوص بالتجريح والتعديل وكان جماعة من شيوخ شيوخنا يسمعون الكلام في الناس ويرشدون الى معرفة بعض الناس وينهون عن معرفة بعض ويحضون على الأخذ من بعض وينهون عن الأخذ من بعض قال الشيخ ذهب والذي الى ابن عبد السلام يستشيره فيمن أقرأ عليه فقال له عليك بآب سلامة فان ميعاده خير واياك فلا تافأني سمعت عنه وعن ميعاده شرا * قال شيخنا المذكور فتتحقيق الباب عندي ان من يكون بحيث العدالة وفي مظنة من يعرض له أن يعدل أو يجرح فلا بأس بسماعه الكلام في الناس لان بذلك يصل الى التجريح والتعديل لكن بشرط أن لا يسمع الا بهذه النية وبشرط أن لا يكون الناقل له ذلك قصده التفكه بأعراض الناس وهو في هذا بمنزلة القاضي لسماعه في الناس ومن لم يكن بهذه الحيثية فلا يحل له أن يسمع الكلام في أحد * (قلت) * والتشبيه المذكور في الحديث من باب تشبيهه ما لم تجر به العادة بما جرت كقوله اذ نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة كانوا يستريحون دماءهم وأموالهم في الجاهلية في غير الأشهر الحرم ويجرمونها فيها أشد التحريم لشبهها في التحريم بيوم عرفة وبذى الحج وبالبلد لانها متأكدة التحريم عندهم لا يستريحون منها شيئاً وفي تشبيهه هذا مع بيان حرمة الدماء وما عطف عليها تأكيداً كيد بحرمته تلك الأشياء المنسوبة بها من حيث انه جعلها أصلاً في تشبيه ذلك وفي قوله فليبلغ الشاهد الغائب تصريح بوجوب تعليم العلم وإشاعة السنن والأحكام (قوله واعراضكم) قال التور بشتي أي أنفكم واحسابكم فان العرض يقال للنفس والحسب يقال فلان نقي العرض أي برىء أن يشتم أو يعاب والعرض رائحة الجسد وغيره طيبة كانت أو خبيثة * واعترض عليه بأنه لو كان من الاعراض

يارسول الله قال فان دماءكم وأموالكم قال محمد وأحسبه قال واعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم

هذا وستلقون ربكم فيسألكم
عن أعمالكم فلا ترجعن
بعدي كفارا أو ضلالا
يضرب بعضكم رقاب
بعض ألا يبلغ الشاهد
الغائب فلعن بعض من
يلغيه يكون أو عي له من بعض
من سمعه قال الأهل بلغت
قال ابن حبيب في روايته
ورجب مضروفي رواية
أبي بكر فلا ترجعوا بعدي
حدثنا نصر بن علي
الجهضمي ثنا يزيد بن
زريع ثنا عبد الله بن
عون عن محمد بن سيرين
عن عبد الرحمن بن أبي
بكرة عن أبيه قال لما كان
ذلك اليوم قعد على بعيره
وأخذ انسان بخطاه فقال
أندرون أي يوم هذا قالوا
الله ورسوله أعلم حتى ظننا
أنه سيسميه سوى اسمه
فقال أليس بيوم النحر
قلنا بلى يا رسول الله قال
فأي شهر هذا قلنا الله
ورسوله أعلم قال أليس
بذي الحجة قلنا بلى يا رسول
الله قال فأي بلد هذا قلنا
الله ورسوله أعلم قال حتى
ظننا أنه سيسميه سوى
اسمه قال أليس بالبلدة
قلنا بلى يا رسول الله قال
فان دماءكم وأموالكم
وأعراضكم عليكم حرام
تحرمة يومكم هذا في شهر
هذا في بلدكم هذا فليبلغ
الشاهد الغائب قال

عن غيره من أيام الشهر (قوله وستلقون ربكم) (ط) أي أنكم تقفون للعرض موقف من حبس
لتعرض عليه أعماله وهو موقف عظيم وأمر هائل لا يقدر قدره ولا يتصور هوله أصبح الناس عن
التفكير فيه معرضين وعن الاستعداد له متشاغلين (قوله فلا ترجعن بعدي كفارا أو ضلالا يضرب
بعضكم رقاب بعض) (قلت) * تقدم الكلام على هذا في كتاب الإيمان وتحقيق القول في إعرابه
والتعقب على القاضي (قوله ليبلغ الشاهد الغائب) (ط) أمر بتبليغ العلم ونشره وهو فرض كفاية
(قوله فلعن بعض من يلغيه) (ط) هو الحديث الترمذي نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه غيره كما سمعه
فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه ومن جوز نقل الحديث بالمعنى إنما جوزه
للعالم بمواقع الألفاظ ومنهم من منعه مطلقا وفيه حجة أن المتأخر قد يفهم من الكتاب والسنة ما لا يستحضره
المتقدم لأن النهم فضل الله بؤتيه من يشاء ولكن هذا يندر (قلت) * قال ابن مالك في خطبة التسهيل
وإذا كانت العلوم منها إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يتأخر لبعض المتأخرين ما عسر
بيانه على كثير من المتقدمين (قوله الأهل بلغت) (ط) هو استفهام على جهة التقرير أي قد بلغت وقيل
هو استفهام كما تقدم في حديث جابر في خطبته صلى الله عليه وسلم بعرفة حيث قال وأنت تسألون عني فما
أنت قائلون قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكسها
النفوس لكان تكرار الان ذكر الدماء كاف إذا مراد بها النفوس * قال الطيبي الظاهر أن براد
بالاعراض الأخلاق النفسانية والكلام فيها يحتاج إلى فضل تأمل فالمراد بالعرض هنا الخلق كما سبق
وفي قول الحماسي * إذا المرء يدنس من اللؤم عرضه * وفي قول أبي ضمضم اللهم اني تصدقت
بعرضي على عبادك ما يرجع عليه عيبي والتحقيق ما ذكره صاحب النهاية العرض موضع المدح
والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو في سلفه ولما كان موضع العرض النفس قال من قال
العرض النفس اطلاقا الحل على الحال وحين كان المدح نسبة الشخص إلى الأخلاق الحميدة والذم
نسبة إلى الذميمة سواء كانت فيه أو لا قال من قال العرض الخلق اطلاقا لاسم اللازم على المازوم
(قوله وستلقون ربكم) (ط) أي أنكم تقفون للعرض موقف من حبس لتعرض عليه أعماله وهو
موقف عظيم وأمر هائل لا يقدر قدره ولا يتصور هوله أصبح الناس عن التفكير فيه معرضين
وعن الاستعداد له متشاغلين (قوله فلا ترجعن بعدي كفارا أو ضلالا) أي لا تكون أفعالكم شبيهة
بأفعال الكفار في ضرب رقاب المسلمين ولا تأخذوا أموالهم بالباطل فان هذه الأفعال من الضلالة
والعدول من الحق إلى الباطل قال الطيبي قوله يضرب بعضكم رقاب بعض جملة مستأنفة مبينة لقوله
فلا ترجعوا بعدي ضلالا وينبغي أن تحمل على العموم والمعنى لا يظلم بعضكم بعضا فلا تسفكوا دماءكم
ولا تهتكوا أعراضكم ولا تستيخروا أموالكم ونحوه أي في اطلاق الخاص على العام قوله تعالى ان
الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما (قوله فلعن بعض من يلغيه) فيه حجة ان المتأخر قد يفهم من
الكتاب والسنة ما لم يستحضره المتقدم لأن الفهم فضل الله بؤتيه من يشاء ولكن هذا يندر (قوله
الأهل بلغت) استفهام على جهة التقرير وقيل هو استفهام كما تقدم في حديث جابر في
خطبته بعرفة حيث قال وأنت تسألون عني فما أنت قائلون قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت
فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكسها إلى الأرض اللهم أشهد ثلاث مرات (قوله وأخذ
انسان بخطاه) إنما فعل ذلك ليصون البعير من الاضطراب والتشويش على راحته صلى الله

ثم انكفأ الى كبشين أملحين فذبحهما والى جزيرة من الغنم قسمها بينهما * وحدنا محمد بن مثنى ثنا حماد بن مسعدة عن ابن عون قال قال محمد قال عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه (٤٢٦) قال لما كان ذلك اليوم جلس النبي صلى الله عليه

وسلم على بعير قال ورجل أخذ بزمامه أو قال بخطامه فذكر نحو حديث يزيد بن زريع * وحدثنى محمد بن حاتم بن ميمون ثنا يحيى بن سعيد ثنا قرة بن خالد ثنا محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكره وعن رجل آخر هو في نفسي أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكره ح * وحدثنى محمد بن عمرو بن جبة وأحمد ابن خراش قالنا ثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو ثنا قرة باسناد يحيى بن سعيد وسمى الرجل حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكره قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال أي يوم هذا وساقوا الحديث بمثل حديث ابن عون غير أنه لا يذكر وأعراضكم لا يذكر ثم انكفأ الى كبشين وما بعده وقال في حديث كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا في يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد * حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا أبو يونس عن سمال بن حرب أن علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه قال انى لقاعد مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل يقول آخربنسة فقال يا رسول الله هذا قتل أخى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آقت عليه البيعة قال نعم قتله قال كيف قتله قال

الى الأرض اللهم أشهد ثلاث مرات (قوله في الآخر ثم انكفأ الى كبشين أملحين) (م) انكفأ بهمز الآخر معناه انقلب ومال ومنه انكفأ لونه اذا تغير وزال الى حالة أخرى والأملح قال الكسائي هو الذي فيه سواد وبياض وبياضه أكثر قال الدارقطني قوله ثم انكفأ الى آخر الحديث وهم فيه ابن عون عن ابن سيرين عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في خطبة الحج وانما ذكره ابن سيرين عن أنس أنه انما قاله في خطبة عيد الأضحي قال في كتاب الضحايا أيوب عن ابن سيرين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ثم خطب فامر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيده ثم قال في آخر الحديث وانكفأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كبشين أملحين فذبحهما ويشهد لهذا الوهم أن البخاري ذكر الحديث عن ابن عون ولم يذكر انكفأ الى آخره ولعل البخاري انما ترك ذكر ذلك عن محمد وقد ذكر مسلم الحديث في الباب من طريق أيوب وقره بن خالد عن ابن سيرين ولم يذكر فيه ثم انكفأ الى آخر الزيادة فوهم الراوى فذكر ذلك في خطبة الحج وأوها حديثان ضم أحدهما الى الآخر (قوله والى جزيرة من الغنم قسمها بينهما) (ع) كذا هو بالزاي للكافة وهو لابن مهران بالذال المعجمة وكذا عند شيخنا أبي محمد الحسنى وقدروهم والصواب الأول ومعناه قطيعة

حديث الاقرار بالقتل

(قوله يقوده آخربنسة) (د) النسعة بكسر النون وسكون السين وبالعين المهملتين (ع) هي الحبل المضفور بالجلود فان قتل ولم يضفر فليس بنسعة وفيه العنف على الجناة وتثقيفهم خوف أن يهربوا وإعانة الناس للولى على ذلك لأنه من تغيير المنكر ونصر المظلوم المأمور به (قوله أقتلته) (ع) فيه أن وجه الحكم البداءة بسؤال المطلوب قبل تكليف المدعى البيعة اذ لعله يقر فيكفى تعب احضار البيعة وتعديلها وليكون الحكم أجلى بخلاف البيعة فانها بما تعيد الظن (قوله كيف قتله) * قلت * هو سؤال لي علم هل القتل عمدا أو خطأ لأنه استنبات في الاقرار (م) وفيه تقرير المحبوس وقبول اقراره * واختلف العلماء في ذلك واضطرب المذهب عندنا فيه هل يقبل جملة أو لا يقبل جملة أو يفرق فيقبل ان عين ما اعترف به من قتل أو سرقه ولا يقبل ان لم يعين * (قلت) * ليس ما في الحديث

عليه وسلم (قوله وانكفأ الى كبشين أملحين) انكفأ بهمز الآخر ومعناه انقلب ومال والأملح قال الكسائي هو الذي فيه سواد وبياض وبياضه أكثر (قوله الى جزيرة) بضم الجيم وفتح الزاي ورواه بعضهم خزيمة بفتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح وهى القطعة من الغنم تصغير خزيمة بكسر الجيم وهو القليل من الشيء يقال خرع له من ماله أى قطع

باب الاقرار بالقتل

* (ش) (قوله بنسعة) بكسر النون وسكون السين وبالعين المهملتين وهى الحبل المنظوم بالجلود فان قتل ولم يضفر فليس بنسعة (قوله أقتلته) فيه ان وجه الحكم البداءة بسؤال المطلوب قبل تكليف المدعى البيعة لأنه أسهل وأجلى (قوله كيف قتله) أى عمدا أو خطأ (م) وفيه تقرير المحبوس وقبول اقراره واختلف العلماء في ذلك واضطرب المذهب عندنا فيه هل يقبل جملة أو لا يقبل جملة

مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل يقول آخربنسة فقال يا رسول الله هذا قتل أخى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آقت عليه البيعة قال نعم قتله قال كيف قتله قال

من صور محل الخلاف انما هو في سجن القاضى هل هوا كراه فلا يقبل اقراره وله أن يرجع أو ليس
 با كراه فيلزمه ما أقربه والقائل بان سجن القاضى ليس با كراه معلنون والقائل بانها كراه فلا
 يلزمه ما أقربه وله أن يرجع ابن القاسم (قولم نختبط) (ع) أى نجمع الخبط وهو ورق السمير
 للعلف (قولم هل لك من شئ تؤديه) (ع) فيه الترغيب في العفو كما فعل في غيرنا لة فلما لم يكن عنده
 شئ ولا رجا ذلك من قومه أسلمه الى أولياء المقتول وهو قوله فرمى بنسخته وقال دونك صاحبك
 * (قلت) * انما سأله هل عنده شئ فيسئل بعد ذلك الولي في قبول الدية لانه يحتم على الولي أخذها
 وان كان قول أشهب لكن انما يقوله أشهب في جبر الولي القاتل على الدية لان الحالكم يحيره وقوله
 دونك صاحبك * (قلت) * تمكين الولي من الدم انما هو بعد اثبات مقدمات كروية جسد القاتل
 وان هذا وليه وانه أحق به ولا ولي له غيره وغير ذلك وهذا كله لم يذكروا في الحديث فاعله عليه صلى الله
 عليه وسلم ولم يذكره الرواة (قولم ان قتله فهو مثله) (م) أمثل ما قيل فيه أنه مثله في انتفاء التباعة
 عن القاتل بالقصاص (ع) وقيل مثله في أنه قاتل وان اختلف في الجواز والمنع لكنهما استويا في
 طاعة الغضب لاسيما مع رغبته صلى الله عليه وسلم في العفو وفي أبي داود ان القاتل ذكر انه لم يرد قتله
 وأنه صلى الله عليه وسلم قال ان كان صادقا فقتلته دخلت النار وهذا يشير الى أن المراد بقوله فهو مثله
 أن القصاص يكون ظاهرا ان علم الولي صدقه ولكن التأويل لا يصح مع الاقتصار على مجرد قوله ان قتله
 فهو مثله (د) الصحيح في تأويله انه مثله في انه لا فضل له ولا منة وان عفا كان له الفضل والمنة * ولما
 كان في العفو مصلحة دينية للولي وللقاتل لقوله يسوء بآثامك واثم صاحبك ومصلحة للجاني بانقاذه من
 القتل عرض له صلى الله عليه وسلم وانما عرض بهذا القول الصادق المحصل للمقصود لان الولي ربما
 خاف فعفا ولذلك قال الصميري وغيره من أصحابنا يستحب للمفتي أن يعرض للسائل بكلام يحصل
 للمقصود وهو صادق فيه كما اذا سئل هل للقاتل توبة وخاف ان أفتى ان له توبة يستسهل القتل فيقول
 المفتي صح عن ابن عباس أنه قال لا توبة للقاتل هو في ذلك صادق لان ذلك صح عن ابن عباس وان كان

أو يفرق فيقبل ان عين ما اعترف به من قتل أو سرقة ولا يقبل ان لم يعين ليس ما في الحديث من
 صور الخلاف لان الخلاف انما هو في سجن القاضى ليس با كراه معلنون والقائل بانها كراه فلا
 يلزمه ما أقربه وله أن يرجع ابن القاسم (قولم نختبط) (ع) أى نجمع الخبط وهو ورق الشجر للعلف وقرنه
 جانب رأسه (قولم هل لك من شئ تؤديه) فيه الترغيب في العفو ولما لم يكن عنده شئ أسلمه الى
 أولياء المقتول وهو قوله فرمى بنسخته وقال دونك صاحبك (ب) انما سأله هل عنده شئ فيسئل بعد
 ذلك في قبول الدية لانه يحتم على الولي أخذها وان كان قول أشهب بالخير لكن انما يقوله أشهب
 في جبر الولي القاتل على الدية لان الحالكم يحيره (قولم ان قتله فهو مثله) أمثل ما قيل فيه انه مثله في
 انتفاء التباعة عن القاتل بالقصاص (ع) وقيل مثله في أنه قاتل وان اختلفا في الجواز والمنع لانهما
 استويا في طاعة الغضب لاسيما مع رغبته صلى الله عليه وسلم في العفو والصحيح في تأويله أنه مثله في
 أنه لا فضل له ولا منة وان عفا كان له الفضل والمنة وعرض صلى الله عليه وسلم بهذا القول الصادق
 المحصل للمقصود لان الولي ربما خاف فعفا ولذلك قال الصميري وغيره من أصحابنا يستحب للمفتي أن
 يعرض للسائل بكلام يحصل للمقصود وهو فيه صادق كما اذا سئل هل للقاتل من توبة وخاف ان أفتى
 أن له توبة أن يستسهل القتل فيقول المفتي صح عن ابن عباس أنه قال لا توبة للقاتل هو في ذلك
 صادق وان كان المفتي لا يقول بقول ابن عباس ولكن السائل يفهم أنه موافق لابن عباس ومن هذا

كنت أنا وهو نختبط من
 شجرة فسبني فأغضبني
 فضر بته بالفأس على قرنه
 فقتلته فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم هل لك من
 شئ تؤديه عن نفسك
 قال مالى مال الا كسائى
 وفأسى قال فترى قومك
 يشتر ونك قال أنا أهون
 على قومي من ذلك فرمى
 اليه بنسخته وقال دونك
 صاحبك فانطلق به الرجل
 فله اولى قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان قتله
 فهو مثله فرجع فقال
 يا رسول الله انه بلغنى انك
 قلت ان قتله فهو مثله

المقتل لا يقول بقول ابن عباس ولكن السائل يظن أنه موافق لابن عباس وكما لو سئل عن الغيبة هل تغطر الصائم فيقول في الحديث ان الغيبة تغطر الصائم ومن هذا المعنى ما يأتي في هذا الحديث من قوله القاتل والمقتول في النار فإنه ليس المراد به هذين الشخصين لأنه إنما أخذه ليقته بأمره صلى الله عليه وسلم وإنما المراد المقتاتلان عصية المذكور ان في حديث اذا التقى المسلمان بسفيهما فالقاتل والمقتول في النار وإنما أراد به صلى الله عليه وسلم التعريض لان الولي فهم منه أنه داخل في معناه فلذلك ترك قتله وقد حصل المقصود بهذا التعريض وهو قول صادق **﴿ قلت ﴾** وكان شيخنا أبو عبد الله يقول وعندي في ذلك وجه غير ما ذكرناه وهو ان العلم قسمان ظاهر وباطن كما قال الخضر لموسى أنا على علم وانك على علم فالحكم العام باعتبار الظاهر وهو تمكين الولي من القتل لم يفت منه وقوله ان قتله فهو من العلم الخفي الذي أطلعه الله عليه **(قوله أخذه بأمره ﴾** قلت **﴿ ليس اعترافا وإنما هو سؤال عما أشكل وجهه وذلك من قبل هذا الولي ﴾** **(قوله أمار يد أن يبوء بآئلك واثم صاحبك ﴾** (م) يمكن أن ير يد بآئلك لأنه جمل في أخيك واثم أخيك الذي قتل ويكون الله أوحى اليه بهذا في هذين الشخصين خاصة ويمكن أن ير يد بآئلك والقتل وإنما أضافه اليهما لانهما المصابان وهو في الحقيقة إنما هو عليه وفي التنزيل ان رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون فجعله رسولا لهم لاختصاصهم به فهو في الحقيقة إنما هو رسول الله وفي أبي داود ان عفوت عنه فانه يبوء بآئله واثم صاحبك قيل ان المراد باحد الاثمين ائمه الذي عليه من غير القتل والاثم الثاني اسم القتل ولو قتله لكفرت عنه الآثام **(د)** ويحتمل أن يكون المعنى أن عفوك يكون سببا لسقوط ائمك واثم أخيك السابقين منك كما عن هذه القضية **(قوله في الآخر فاطلق به وفي عنقه نسعة يجرها فلما أدبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني القاتل والمقتول في النار ﴾** (م) كون الولي من أهل النار إنما هو لا مر آخر علمه النبي صلى الله عليه وسلم لان أجل قصاصه أو يكون استحق ذلك لا غضابه صلى الله عليه وسلم اذ لم يقبل ما أمره به من العفو المعنى ما يأتي في هذا الحديث من قوله القاتل والمقتول في النار فإنه ليس المراد به هذين الشخصين لأنه إنما أخذه ليقته بأمره صلى الله عليه وسلم وإنما المراد المقتاتلان عصية المذكور ان في حديث اذا التقى المسلمان بسفيهما فالقاتل والمقتول في النار وإنما أراد به صلى الله عليه وسلم التعريض لان الولي فهم منه أنه داخل في معناه فلذلك ترك قتله وقد حصل المقصود بهذا التعريض وهو قول صادق **﴿ قلت ﴾** وكان الشيخ يقول وعندي في ذلك وجه غير ما ذكرناه وهو ان العلم قسمان ظاهر وباطن كما قال الخضر لموسى عليه السلام أنا على علم وانت على علم فالحكم العلمي باعتبار الظاهر وهو تمكين الولي من القتل وقوله ان قتله هو من العلم الخفي الذي اطلعه الله سبحانه عليه **(قوله وأخذه بأمره ﴾** ليس اعترافا وإنما هو سؤال عما أشكل وجهه **(قوله أمار يد أن يبوء بآئلك واثم صاحبك ﴾** قيل معناه يحمل اثم المقتول لاتلافه مهجته واثم الولي لكونه جفعا في أخيه ويكون أوحى اليه بهذا في هذين الشخصين خاصة ويحتمل أن ير يد بآئلك والقتل وإنما أضافه اليهما لانهما المصابان وهو في الحقيقة إنما هو عليه **(ح)** ويحتمل أن يكون المعنى أن عفوك يكون سببا لسقوط ائمك واثم أخيك السابقين منك كما عن هذه القضية **(قوله فلما أدبر الرجل قال النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار ﴾** (م) كون الولي من أهل النار إنما هو لا مر آخر علمه صلى الله عليه وسلم له من أجل قصاصه أو يكون استحق ذلك لا قضائه النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يقبل ما أمره من العفو مرة بعد أخرى فانه جاءه أمره أربع مرات وفي كلها يأتي وقيل لم يقصد هذين وإنما هو تعريض على ما تقدم ليعاض (ع) وفي الحديث ان

وأخذه بأمره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمار يد أن يبوء بآئلك واثم صاحبك قال يا نبي الله لعلي قال بلى قال فان ذاك كذلك قال فرمى بنسخته وخلى سبيله **﴿ وحديثي محمد بن حاتم ثنا سعيد بن سليمان ثنا هشيم أخبرنا اسمعيل بن سالم عن علقمة ابن وائل عن أبيه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قتل رجلا فأقاد ولي المقتول منه فانطلق به وفي عنقه نسعة يجرها فلما أدبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار قال فأتى رجل الرجل فقال له مقاتلة رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلى عنه قال اسمعيل بن سالم فذكرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت فقال حديثي ابن أشوع أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما سأل أن يعفو عنه فأبى **﴿ حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن امرأتين****

مرة بعد أخرى فإنه جاء أنه أمره أربع مرات وفي كلها بأبي وقيل ليس المراد بقوله القاتل والمقتول في النار هذين الشخصين لأنه كيف يصح وقد أباح له قتله وإنما قاله صلى الله عليه وسلم في المتقاتلين عصية كقوله إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار فلما سمع الولي هذا لم يفهم معناه وتورع لعمومه وهذا التأويل بعيد من لفظ الحديث ومن أقرار النبي صلى الله عليه وسلم على تركه وهو موضع بيان (د) أيسر ببعيد لأن المقصود به التعريض كما تقدم (ع) وفي الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية وإنما كفر ما بينه وبين الله كما جاء في الآخر فهو كفارة له فيبقى حق المقتول ﴿ قلت ﴾ قال ابن رشد إذا أقيد من القاتل فمن أهل العلم من يقول أن القصاص كفارة له لحديث عبادة بن الصامت الحدود كفارات لأهلها ومنهم من قال لا تكون كفارة لأن القتل لا منفعة له في القصاص وإنما ينتفع به الأحياء لينزجر الناس عن القتل فالتقصاص على هذا القول مخصص لعموم حديث عبادة بن الصامت ويبقى الحديث مستعملاً فيها هو من حقوق الله لا يتعلق به حق المخلوق ويشهد لأن الحدود لا تكون كفارة قوله في المحاربين ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم

﴿ أحاديث دية الجنين ﴾

(قوله رمت أحدهما الأخرى) ﴿ قلت ﴾ بين المرمى به في الحديث الآخر فقال رمتها بحجر وفي الآخر بعمود فسقاط (ط) ويحتمل أنها جمعت بين الاثنين فروى راواحداهما وروى الآخر الأخرى ﴿ قلت ﴾ وسئل شيخنا أبو عبد الله رحمه الله في رجل أدخل على امرأة خدمة ظالم فاختلعت فأسقطت فأفتى أنه تلزمه الغرة فعلى هذا ليس بالضرب شرطاً في وجوب الغرة (قوله فطرحت جنينها) (ع) الجنين المحكوم فيه بذلك العلة فافوقها وقال الشافعي حتى يكون فيه تصوير وإن قل ﴿ قلت ﴾ الجنين ما تلقى المرأة مما يعلم أنه ولد العلة فافوقها ولم يشترط أهل المذهب أن يكون مصوراً أو يكون فيه بعض تصوير وإن قل كيداً ورجل ﴿ واشترط الشافعي ذلك كما ذكر وهذا الباب وما تسكون به الأمة أم ولد واحد ﴾ وقد علمت اختلاف ابن القاسم وأشهب في الدم المجمع هل يشترط حكم

من هذيل رمت أحدهما
الأخرى فطرح جنينها

القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية وإنما كفر ما بينه وبين الله تعالى كما جاء في الآخر فهو كفارة له فيبقى حق المقتول (ب) وقال ابن رشد إذا أقيد من القاتل فمن أهل العلم من يقول القصاص كفارة له لحديث عبادة بن الصامت الحدود كفارات لأهلها ومنهم من قال لا يكون كفارة لأن القتل لا منفعة له في القصاص وإنما ينتفع به الأحياء لينزجر الناس عن القتل فالتقصاص على هذا القول مخصص لعموم حديث عبادة بن الصامت ويبقى الحديث مستعملاً فيها هو من حقوق الله تعالى لا يتعلق به حق المخلوق ويشهد لأن الحدود لا تكون كفارة قوله في المحاربين ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم

﴿ باب دية الجنين ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله رمت أحدهما الأخرى) (ب) وسئل الشيخ عن رجل أدخل على امرأة خدمة ظالم فاختلعت فأسقطت فأفتى أنه تلزمه الغرة فعلى هذا ليس بالضرب شرطاً في وجوب الغرة (قوله فطرحت جنينها) هو العلة فافوقها وشرط الشافعي أن يكون فيه تصوير وإن قل كيداً ورجل وهذا الباب وما تسكون به الأمة أم ولد واحد ﴾ وقد علمت اختلاف ابن القاسم وأشهب في الدم المجمع هل

الايلا دأ م لا (**قوله** فقضى فيه بغرة عبد أو أمة) (م) الرواية بتتوين غرة وما بعد هابل منها ورواه بعضهم بالاضافة والاول أوجه وأقيس (ط) الامر ان متقاربان (ع) وحمل مالك قوله عبد أو أمة على التقسيم لاعلى الشك (د) لان الغرة اسم لكل واحد منهما كالرقبة وأصل الغرة البياض في الوجه (ع) ولذلك قال أبو عمر لا تكون الغرة من أمة أو عبد الا بضاء ولا تكفي السوداء قال ولولا أنه صلى الله عليه وسلم أراد بالغرة قدر ازاندا على شخص العبد لم يعبر بها ولو كان يقتصر على لفظ عبد أو أمة وقيل أراد بالغرة الخيار والوسط من العلي يجزى لا الوسط من العبيد (د) قول أبي عمر خلاف قول الجمهور ان الاسود كاف * (قلت) * قد فسر في الحديث الغرة بعبد أو أمة الا أن الناس اختلفوا هل للفظ الغرة زيادة فرأى أبو عمر أن للتعبير بذلك زيادة فانها مأخوذة من غرة النرس ولا بد أن تكون من البياض أو تكون مأخوذة من الغرة بمعنى الخيار والاحسن لان الغرة عند العرب أحسن ما يملك ورأى الاكثر انه ليس لذلك زيادة وفسروا الغرة بالنسمة أو بالرقبة حتى قال بعض الشيوخ انها من رقيق السودان لامن العلي ومالك يرى أن كونها من البياض أو لا لانه واجب فان تعذرت البياض أو قولوا نحن وسط السودان فاتفق العلماء على أن دية الجنين الغرة ذكرنا كان أو أنثى علقته فافوقها وانما كان كذلك لانه قد يخفى ويكثر فيه النزاع ف ضبط الشارع ذلك بما رفع النزاع وقيمة الغرة عندنا عشرة دية الام ومقتضى المذهب أن الجاني مخير بين أن يعطى غرة قيمتها ذلك أو يعطى عشرة دية الام من كسبهم ان كانوا أهل ذهب فخمسين دينار او ان كانوا أهل ورق فستائة درهم أو خمس فرائض من الابل وقيل لا تعطى من الابل وعلى أن قيمة الغرة ذلك الجمهور لقضاء الصحابة بذلك * وقال الثوري وأبو حنيفة قيمتها خمسمائة درهم لان ديتها عند هاهما من الدراهم خمسمائة درهم * وشذ طائوس وعطاء ومجاهد فقال غرة عبد أو وليدة أو فرس قال بعضهم أو بغل أو حمار ورفعوا في ذلك حديثا * وقال داود كل ما وقع عليه اسم الغرة يكفي * (قلت) * التخير بين غرة قيمتها ذلك أو عشر دية الام انما يتوجه على قول أبي عمر انها من البياض لان الخمسين انما هي ثمن الوسط من البياض لا الوسط من السودان لان الرفيع من السودان لا ينتهي ثمنه الى الخمسين فضلا عن أن ينتهي اليه الوسط منهم وما ذكره من أن مقتضى المذهب تخير الجاني انما ذكره اللخمي عن ابن القاسم وأشهب أن الجاني مخير فيما تقدم واستضعف اشترط بلوغ الغرة القدر المخصوص قال لانه زائد على ما في الحديث وأيضا فان القيمة تختلف باختلاف الازمنة والامكنة وكذلك استضعف تمكن الجاني من الاتيان بقيمة الغرة وعلى ما ذكرنا ومن التخير فهما أي الجاني بالقيمة أو بالغرة التي قيمتها أحد ذينك وجب القبول والاليم يجب الا أن يتراضوا وليس في لفظ المدونة ما يقتضي تخير الجاني قال فيها والقيمة في ذلك خمسون ديناراً أو ستائة درهم وليست القيمة بسنة مجمع عليها وأنا أرى ذلك حسنا فاذا بذل الجاني عبداً أو وليدة جبروا على أخذها وأما ان بذل خمسين ديناراً أو ستائة درهم فانظر هذا الكلام كيف هو بعيد من التخير لكنه شرط في الغرة أن تكون مساوية لقدر مخصوص وأنه رآه حسنا * وقال الشيخ أبو عمر ان انظر اذا أتى الجاني بخمسين ديناراً أو ستائة درهم هل يجبرون على أخذها وهذا خلاف ما تقدم من أن الجاني يخير ولم أر لأهل المذهب في سن الغرة حداً (ع)

فقضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة

يثبت حكم الايلا دأ م لا (**قوله** فقضى فيه بغرة عبد أو أمة) الرواية بتتوين غرة وما بعد هابل منها ورواه بعضهم بالاضافة والاول أوجه وأقيس وحمل مالك قوله عبد أو أمة على التقسيم لاعلى الشك لان الغرة اسم لكل واحد منهما كالرقبة وأصل الغرة البياض في الوجه وكذلك قال أبو عمر لا تكون

* وقال الشافعي أقس سنها سبع سنين وله قول آخر بخلافه (**قوله** في الآخر امرأة من بنى لحيان سقط ميتا) (ع) والغرة في الجنين إنما هو إذا انفصل ميتا وأمان ان فصل حيا واستهل ثم مات ففيه الدية كاملة في الخطأ * واختلف في العمد فقيل فيه الدية بقسامة وقيل بغير قسامة وهو قول أبي حنيفة والقولان عندنا * واختلف إذا لم يستهل وإنما ظهر منه ما يدل على الحياة من طول إقامة أو حركة أو عطاس أو رضاع اختلافا كثيرا عندنا وعند غيرنا * (قلت) * إذا سقط ميتا وأمه حية لم يختلف في وجوب الغرة * واختلف إذا خرج ميتا بعد موت أمه فالمشهور أنه لا يوجبها وقال أشهب والشافعي يوجبها كما لو خرج في حياتها وهو ظاهر الحديث لأنه لم يفرق فيه بين خروجه وأمه حية أم ميتة (**قوله** ثم إن المرأة التي قضى عليها بغرة توفيت وقضى النبي صلى الله عليه وسلم أن ميراثها زوجها وبنها وإن العقل على عصبها) (ع) هذا الكلام فيه تليق لأنه يقتضي أن التي توفيت الجانية وليس كذلك وإنما هي أم الجنين لقوله في الآخر فقتلها وما في بطنها فمضى قضى عليها قضى لها أو فيها والحر وف يبدل بعضها من بعض كما تقول بارك الله فيك وعليك والهاء في عصبها عائدة على القاتلة كما قال في الآخر وجعل دية المقتولة على عصة القاتلة ويصح أن يعود على المقتولة لأن عصبها واحدة بدليل قوله في امرأتين من هذيل قال الأصملي وإنما جعل الدية على العاقلة والقتل عمد أو العاقلة لا تحمل العمد لأن أولياءها تطوعوا بالدية وقبلها الآخرون وألزموا ما تطوعوا به وقال غيره إنما ذلك لأنهم لم تقصد القتل فهو شبه العمد وشبه العمد فيه الدية عند بعض العلماء (م) واستدل به بعضهم على أن الابن لا يعقل عن أمه (ع) استدلاله بعيد من الصواب لأنه إن كانت الهاء عائدة على القاتلة فإن المقتولة لا مدخل له في عصبها وإن كانت عائدة على المقتولة فإنها من عصبها إن كان ابنها زوجها حمل بن النابغة لأن زوجها حمل من عصبها لأنه هذلي وابنه كذلك ألا ترى حملا قال كيف ندى من لا أكل ولا شرب وإنما الغرة من أمة أو عبد الأبيض قال ولا تنكفي السوداء قال ولولا أنه أراد صلى الله عليه وسلم بالغرة قدرا زائدا على شخص العين لم يعبر بها ولو كان يقتصر على لفظ عبد أو أمة وقيل أنه أراد بالغرة الوسط من العلى لا الوسط من العبيد (ح) قول أبي عمر خلاف قول الجمهور إن الأسود كاف (ب) قد فسر في الحديث الغرة بعبد أو أمة الآن الناس اختلفوا هل اللفظ الغرة زيادة فرأى أبو عمران للتعبير بذلك زيادة فإنها مأخوذة من غرة الفرس فلا بد أن تكون من البيض أو تكون مأخوذة من الغرة بمعنى الخيار لأن الغرة عند العرب أحسن ما يملك ورأى الأكثر أنه ليس لذلك زيادة وفسر والغرة بالنسبة أو بالرقبة حتى قال بعض الشيوخ إنهم من رقيق السودان لأن العلى ومالك يرى أن كونها من البيض أو لآلانه واجب فإن نعدرا البيض وقولوا فوسط السودان (**قوله** امرأة من بنى لحيان سقط ميتا) بكسر اللام وروى فقها (ع) الغرة في الجنين إنما هو إذا انفصل ميتا وأمان ان فصل حيا واستهل ثم مات ففيه الدية كاملة في الخطأ * واختلف في العمد فقيل فيه الدية بقسامة وقيل بغير قسامة وهو قول أبي حنيفة واختلف إذا لم يستهل وإنما ظهر منه ما يدل على الحياة من طول إقامة أو حركة أو عطاس أو رضاع اختلافا كثيرا عندنا وعند غيرنا (ب) إذا سقط ميتا وأمه حية لم يختلف في وجوب الغرة * واختلف إذا خرج ميتا بعد موت أمه فالمشهور أنه لا يوجبها * وقال أشهب والشافعي يوجبها كما لو خرج في حياتها وهو ظاهر الحديث لأنه لم يفرق فيه بين خروجه وأمه حية أم ميتة (**قوله** ثم إن المرأة التي قضى عليها بغرة توفيت وقضى النبي صلى الله عليه وسلم أن ميراثها زوجها وبنها وإن العقل على عصبها) (ع) هذا الكلام فيه تليق لأنه يقتضي أن التي توفيت الجانية وليس كذلك وإنما هي أم الجنين

* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها زوجها وأن العقل على عصبها * وحدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب وثنا حماد بن يحيى التميمي أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال اقتلت امرأتان من هذيل فرمت

لا يكون على الابن والزوجة شيء اذالم يكونا من عصبتها وهو قول الكافة ﴿قلت﴾ في كلام القاضي في هذا الموضع تليق اختصرتة بمسوطا ومسئلة عقل الابن عن أمه هي أن المرأة اذا قتلت خطأ ولزمت الدية عاقلتها فهل يدخل الابن في عاقلتها فيؤدى معهم أولا (قوله في الآخر فقتلها وما في بطنها فقتلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها غرة عبد أو وليدة) ﴿قلت﴾ الوليدة الامة المذكورة في المتقدم قال تقي الدين الشافعية تشترط في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتا وليس في هذا الحديث ما يدل على أنه انفصل ومع ذلك فقد قضى فيه بالغرة فهو عندهم محمول على أنه انفصل فلومات الأم ولم ينفصل فلا يجب عندهم شيء لان الساع على يقين من وجود الجنين ولا يجب شيء بالشك وعندهم وجهان هل المعتبر الانفصال أو تحقيق حصول الجنين والأصح الثاني وينبئ على ذلك لو بقرنا بطنها وشق هذا الجنين أو خرج رأس الجنين بعد الضرب وماتت الأم ولم ينفصل ﴿قلت﴾ وتأويلهم هذا الاحتجاج اليه لانه قد نص في الطريق السابقة على ان الجنين سقط ميتا الآن تكون هذه الطريقة لم تصل اليهم (قوله وقضى بدية المرأة على عاقلتها ورثها ولدها ومن معهم) ﴿قلت﴾ الولدها واحد بالتبوع ولذلك أعاد عليه ضميرا للجماعة ويعنى بمن معهم من مع الولد من الورثة وهو يدل على أن الغرة تورث على الفرائض ودلالته على ذلك واضحة من دلالة ما يأتي انهم للام خاصة (قوله فقال حل بن النابغة المذلى) (م) هو حل بفتح الحاء المهملة والميم وهو ابن مالك بن النابغة ونسبه في الحديث الى جده (قوله كيف أغرم) (ع) هو حجة لأحد القولين ان الغرة على العاقلة وحجة أيضا على ان الغرة للام خاصة وهو قول الليث وربيعة اذ لو كانت على الفرائض كما هو المشهور من قول مالك وأصحابه كان للاب فيها أو فرصيب ولو كانت للاب والأم خاصة كما يقول ابن هرير لكان للاب الثلثان فلما كان هنا غارما محض ادل على انه ليس له فيها حق ﴿قلت﴾ ذكر الحارث بن أبي أسامة الحديث على وجهه يتضح لك به الاحتجاج ان قال كانت لحل بن مالك بن النابغة امرأتان مليكة وأم عفيف فقتلت احدهما

لقوله في الآخر فقتلها وما في بطنها فمضى عليها قضى لها وفيها الحر وف يبدل بعضها من بعض كما تقول بارك الله فيه وعليك والهاء في عصبتها عائدة على القتالة كما قال في الآخر وجعل دية المقتولة على عصبة القتالة ويصح أن يعود على المقتولة لان عصبتها واحدة بدليل قوله في امرأتين من هذيل قال الاصيلي وانما جعل الدية على العاقلة والقتل عمدا والعاقلة لا تحمل العمد لان أولياءها تطوعوا بالدية وقبلها الآخرون وألزموا ما تطوعوا به وقال غيره انما ذلك لانهم تقصد القتل فهو شبه العمد وشبه العمد فيه الدية عند بعض العلماء (م) واستدل به بعضهم على أن الابن لا يعقل عن أمه (ع) استدلاله بعيد من الصواب لانه ان كانت الهاء عائدة على المقتولة فان المقتولة لا مدخل له في عصبتها وان كانت عائدة للقاتلة فانها من عصبتها ان كان ابنها لزوجها حل بن النابغة لان زوجها حل من عصبتها لانه هذلي وابنه كذلك ألا ترى حلا قال كيف ندى من لا كل ولا شرب وانما لا يكون على الابن والزوجة شيء اذالم يكونا من عصبتها وهو قول الكافة (ب) في كلام القاضي في هذا الموضع تليق اختصرتة بمسوطا ومسئلة عقل الابن عن أمه هي أن المرأة اذا قتلت خطأ ولزمت الدية عاقلتها فهل يدخل الابن في عاقلتها فيؤدى معهم أولا (قوله فقال حل بن النابغة) (ح) حل بفتح الحاء المهملة والميم هو ابن مالك بن النابغة ونسبه في الحديث الى جده (قوله كيف أغرم) (ع) حجة لأحد القولين ان الغرة على العاقلة وحجة أيضا على أن الغرة للام وهو قول الليث وربيعة اذ لو كانت على الفرائض كما هو المشهور من قول مالك وأصحابه لكان للاب فيها أو فرصيب ولو كانت للاب والأم

احدهما الأخرى بمحبر فقتلها وما في بطنها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها غرة عبد أو وليدة وقضى بدية المرأة على عاقلتها ورثها ولدها ومن معهم فقال حل بن النابغة المذلى يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب

ولأكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من اخوان السكهان من أجل سمعته الذي سجع * وحدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال اقتصت امرأتان وساق الحديث بقصته ولم يذكروا ورثا ولدها ومن معهم وقال فقال قائل كيف نعقل ولم يسم حل بن مالك * وحدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي أخبرنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن عبيد بن نضيلة الخزاعي عن المغيرة بن شعبة قال ضربت امرأة ضربتها بعمود فسطاط وهي حبلى فقتلتها قال واحداهما الحنانية قال (٤٣٣) فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على

عصبة القتالة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصبة القتالة أنغرم دية من لأكل ولا شرب ولا استهل فمثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسجع كسجع الاعراب قال وجعل عليهم الدية * وحدثني محمد ابن رافع ثنا يحيى بن آدم ثنا مفضل عن منصور عن ابراهيم عن عبيد بن نضيلة عن المغيرة بن شعبة ان امرأة قتلت ضربتها بعمود فسطاط فأتى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ففضى على عاقلها بالدية وكانت حاملا ففضى في الجنين بغرة فقال بعض عصبتها أندى من لا طعم ولا شرب ولا صاح فاستهل ومثل ذلك بطل قال فقال سجع كسجع الاعراب * وحدثني محمد بن حاتم ومحمد بن بشار قالنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن منصور بهذا الاسناد مثل معنى حديث

الآخرى بجحر فأصاب قلبها فانت وألقت جنينا ميتا وذكر بقية الحديث بنحو ما تقدم فعلى هذا فكان حل زوج المقتولة والقتالة وعصبة القتالة والجالنين وحينئذ يكون قوله انغرم دليل على انه غارم وليس بوارث (قوله فمثل ذلك بطل) (ع) رويناه عن اكثر البلاء الموحدة من البطلان وهو عند أبي جعفر بالبلاء المثناة من تحت من قولهم طل دم فلان أي هدر (قوله أسجع كسجع الاعراب وفي آخرنا هذا من اخوان السكهان) (م) ذم السجع لانه في مقابلة حكم الله كالمستبعد له وكما عورضت به النبوة وقصده رد الحكم مذموم والافتقار كان سجع رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) وقيل بل ذمه لانه تكلفه على طريقة السكهان وحواشي الاعراب لا على طريقة الفصحاء واصابة مقاطع الكلام وسمعه صلى الله عليه وسلم كان من هذا النوع وجل هذا كان اعرايا بدويا * قلت * قال تقي الدين كان السكهان يخرجون أقوالهم الباطلة في اسجاع يستميلون به القلوب الى سماعه (قوله في الآخر وجعله على أولياء المرأة) ظاهر في ان الغرة على العاقلة لا على الجاني (قوله في سند الآخر وكيع عن هشام عن أبيه عن المسور قال استشار عمر) (ع) قال الدارقطني وهم فيه وكيع عن هشام في ذكره المسور فان أصحاب هشام خالفوه فلم يذكروا المسور وهو الصواب ولم يذكروا مسلم الحديث وكيع وذكر البخاري حديث من خالفه فأتى بالصواب (د) فقال عن هشام عن أبيه عن المغيرة قال استشار عمر ولا بد من ذكر المسور حتى يتصل السند لان عروة لم يذكروا عمر (قوله استشار عمر الناس) (قلت) خاصة كما يقوله ابن هرمل كان للاب الثلثان فلما كان هنا غرما محضاد على انه ليس له فيها حق (ب) ذكر الحارث بن أسامة الحديث على وجه يتضح لك به الاحتجاج ان قال كانت لجل بن النابغة امرأتان مليكة وأم عفيف فقذفت احدهما الاخرى بجحر فأصاب قلبها فانت وألقت جنينا ميتا وذكر بقية الحديث بنحو ما تقدم فعلى هذا فكان حل زوج المقتولة والقتالة وعصبة القتالة والجالنين وحينئذ يكون قوله ان غرم دليل على انه غارم وليس بوارث (قوله فمثل ذلك بطل) (ع) رويناه عن اكثر البلاء الموحدة من البطلان وهو عند ابن أبي جعفر بالبلاء المثناة من تحت من قولهم طل دمه أي أهدر (ح) روى في الصحيحين وغيرهما بوجهين أحدهما بضم الباء المثناة ونشد به اللام ومعناه يهدرو بلغي ولا يضمن والثاني بطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماض من البطلان وهو بمعنى الملقى أيضا أو كثر نسخ بلا دنا بالمثناة قال أهل اللغة يقال طل دمه بضم الطاء وأطل أي أهدر وأطله الحاكم وطله أهدره وجوز بعضهم طل دمه بفتح الطاء في اللزوم وأباها الأكرن (قوله أسجع كسجع الاعراب) ذمه لانه في مقابلة حكم الله سبحانه كالمستبعد له وكل

(٥٥ - شرح الابي والسنوسي - رابع) جرير ومفضل * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن مني وابن بشار قالوا ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن منصور باسنادهم الحديث بقصته غير ان فيه فأسقطت فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ففضى فيه بغرة وجعله على أولياء المرأة ولم يذكروا في الحديث دية المرأة * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب واسحق بن ابراهيم واللفظ لابي بكر قال اسحق أخبرنا وقال الآخرون ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور ابن مخزومة قال استشار عمر بن الخطاب الناس

قال تقي الدين فيه استشارة الامام في علم بعلمه وفيه أن العلم الخاص قد يخفى عن الاكابر ويعلمه من دونه وهو يصك في وجهه من يغاوم المقلدين اذا احتج عليه بحديث فيقول لو كان صحيحا لعلمه فلان مثلاً لانه اذا جاز ذلك على اكابر الصحابة فهو على غيرهم أجوز (قوله في ملاص المرأة) (م) ملاصها أن تزلق الولد قبل وقت ولادته يقال أملاصت به وأزلقت به وأسهمت به وأحصت به الجميع بمعنى واحد ﴿ قلت ﴾ قال تقي الدين ملاصها أن تلقى الولد ميتاً (ع) والرواية عندنا في هذا الحرف ملاص وكذا هو في جميع النسخ ورأيت في كتاب أبي بجر أملاص مصلح الارواية وكذا ذكره الحميدى في الجمع بين الصحيحين أملاص على الصواب ولكنه قد جاء أملاص الشيء وملاص اذا انغلت فان أريد به الجنين صح ملاص مثل لم زاما * والحديث حجة للذهب ولا يحنيفة انه لا كفارة للجنين الا أن مالكا استحبها وأوجبها الشافعي * واختلف في جنين الامة فقال مالك والشافعي فيه عشر قيمه أمه قياسا على الحرة ذكرنا كان أو أنثى * وقال أبو حنيفة فيه عشر قيمته لو كان حيا ان كانت أنثى وان كان ذكر اثنى عشر قيمته وكذلك يفرق في الحران كان أنثى فعشر قيمته وان كان ذكر اثنى عشر قيمته ﴿ قلت ﴾ انما افتقر للقياس على الحر اذ دلالة في أحاديث الباب على تناول جنين الامة أما الاحاديث الاول فلانها في جنين حرة وأما حديث استشارة عمر في ملاص المرأة فلان المرأة في العرف خاصة بالحرائر (قوله اثنى بمن يشهد معك) ﴿ قلت ﴾ قال تقي الدين تعلق به من يشترط العدد في الرواية وليس مذهبه بصحيح لانه ثبت العمل بخبر الواحد واعتبار العدد في حديث لا يدل على اعتباره مطلقا لجواز اختصاص تلك الصورة بسبب يقتصر معه الى التثبت وزيادة الاستظهار لاسيما اذا قامت قرينة مثل عدم علم عمر هذا الحكم

﴿ كتاب السرقة ﴾

ما عورضت به النبوة وقصده رد الحكم مذموم والافقد سجع صلى الله عليه وسلم وقيل ذمه لانه تكلفه على طريقة السكبان وحواشي الاعراب لا على طريقة الفصحاء واصابة مقاطع الكلام وحمل هذا كان أعرايا (ب) قال تقي الدين كان السكبان يجر جون أقوالهم الباطلة في اسجاع يستقبلون به القلوب الى سماعه (قوله في ملاص المرأة) بكسر الميم وتخفيف اللام وبضاد مهملة وهو جنين المرأة والمعروف في اللغة أملاص بكسر الهمزة قال أهل اللغة يقال أملاصت به وأزلقت به وأسهمت به وأحصت به الجميع بمعنى واحد وكلما زلق من الليل فهو ملاص بفتح الميم وكسر اللام ملاصا بفتحة الميم وأملص لغتان (ب) قال تقي الدين ملاصها أن تلقى الولد ميتاً (ع) والحديث حجة للذهب ولأبي حنيفة في انه لا كفارة في الجنين الا ان مالكا يستحبها وأوجبها الشافعي (قوله اثنى بمن يشهد معك) (ب) قال تقي الدين تعلق به من يشترط العدد في الرواية وليس مذهبه بصحيح لانه ثبت العمل بخبر الواحد واعتبار العدد في حديث لا يدل على اعتباره مطلقا لجواز اختصاص تلك الصورة بسبب يقتصر معه الى التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما اذا قامت قرينة مثل عدم علم عمر هذا الحكم

﴿ كتاب السرقة ﴾

﴿ ش ﴾ (م) السرقة أخذ المال على وجه الاستمرار (ب) فأخذ المال جنس وعلى وجه الاستمرار يخرج أخذه قهرا وغصبا وعداء وحرابة وخيانة وخديعة وغيلة وهذه كلها حقائق مختلفة ذكرها عياض في أول السرقة من التنبيهات وهو غير مانع لصدقه على أخذ المال اختلاسا واختلاسا

في ملاص المرأة فقال
غيرة بن شعبة شهدت
النبي صلى الله عليه
وسلم قضى فيه بغرة عبد
أرأمة قال فقال عمر اثنى
بمن يشهد معك قال فشهد
له محمد بن مسلمة * حدثنا
يحيى بن يحيى واسحق بن
ابراهيم وابن أبي عمير واللفظ
ليحيى قال ابن أبي عمير ثنا
وقال الآخرون أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
الزهري عن عمرة عن
عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم

(م) السرقة أخذ المال على وجه الاستمرار * (قلت) * فأخذ المال جنس * وبقوله على وجه الاستمرار يخرج أخذه قهراً وغصباً وعداء وحرابة وخديعة وغيلة وهذه كلها حقائق مختلفة ذكرها عياض في أول السرقة من التنبهات وهو غير مانع لصدقة على أخذ المال اختلاسا واختلاسا ما أخذ بحضرة القائم عليه على حين غفلة بسرقة * وعرف شيخنا أبو عبد الله السرقة بأنها أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجته من حرزه بقصد واحد خفية لا شبهة له فيه * فبالكلف يخرج المجنون إلا أن يسرق في حال إفاقته والصبي قال في المدونة إلا أن يحتلم أو يبلغ سناً لا يبلغه أحد الاحتمال قيل فإن أنبت قال يحدو وأحب إلى أن لا يحكم بالانبات * وقال حراً لا يعقل ليدخل قوله في المدونة ومن سرق صغيراً أو عبداً قطع وكذلك الكبير الأعجمي بخلاف الفصيح * واتفق في أيام سلطان أفر يقية الأمير أبي يحيى أن عثر على يهودي يسرق صغار المسلمين ويبيعهم من الحربيين فاستشار الأمير المذكور قاضيه على الجماعة والانكحة ابن قداح وابن عبد السلام فقال ابن قداح وكان قاضي الجماعة يقتل بالسيف وقال ابن عبد السلام يصلب ويقتل واحتج بصلب عبد الملك بن مروان الحارث الذي تنبأ * قال في المدونة وطعنه بالحر بتيده ففعل بالذي كذلك * وكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يقول في احتجاج ابن عبد السلام بذلك نظراً لأن قضية الحارث أقرب إلى الحرابة من فعل هذا الذي لعظم مفسدته وانما حكم القاضيان فيه بالقتل وإن كانا في سرقة الصغير القطع لأن بفعله ذلك نقض العهد مع عظيم مفسدة فعله بما ينشأ عنه من تملك الحر وتنصره ويعني بالمال ما يصح تملكه شرعاً فلا يقطع من سرق خيراً أو خنزيراً ولو كان لذي سرقة مسلم أو ذمي إلا أن للذي قيمته على المسلم * وبقوله محترم ما يخرج سرقة غير الأسير مال حربي لأنه غير محترم * وبقوله نصاباً يخرج سرقة مادون النصاب ويأتي الكلام على النصاب * وبقوله أخرجه من حرز يخرج لو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج المتاع فلا يقطع ولو أخذ في الحرز بعد أن ألقى المتاع أخرجه شك فيها مالك بعد أن قال يقطع ولو دخل الحرز وأخذ المتاع فتناوله رجلاً أخرجه قطع الداخل وحده فإن قر به للنقب فتناوله الخارج قطع الخارج وحده فلو التقت أيديهما في النقب في المناولة أو ربطه الداخل بمجمل فجره الخارج قطعاً معاً ولو أكل السارق الطعام في الحرز وخرج لم يقطع وإن دهن رأسه بدهن في الحرز فإن كان ما في رأسه ان سلت يساوي ربع دينار قطع ولو ذبح الشاة في الحرز أو خرق ثوباً فيه

ما أخذه بحضرة القائم عليه على حين غفلة بسرقة وعرف الشيخ السرقة بأنها أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجته من حرزه بقصد واحد خفية لا شبهة له فيه فبالكلف يخرج المجنون إلا أن يسرق في حال إفاقته والصبي قال في المدونة إلا أن يحتلم أو يبلغ سناً لا يبلغه أحد الاحتمال قيل فإن أنبت قال يحدو وأحب إلى أن لا يحكم بالانبات * وقال حراً لا يعقل ليدخل قوله في المدونة ومن سرق صغيراً أو عبداً قطع وكذا الكبير الأعجمي بخلاف الفصيح * واتفق في أيام سلطان أفر يقية الأمير أبي يحيى أن عثر على ذمي يسرق صغار المسلمين ويبيعهم من الحربيين فاستشار الأمير المذكور قاضيه على الجماعة والانكحة ابن قداح وابن عبد السلام فقال ابن قداح وكان قاضي الجماعة يقتل بالسيف وقال ابن عبد السلام يصلب ويقتل واحتج بصلب عبد الملك بن مروان الحارث الذي تنبأ قال في المدونة وطعنه بالحر بتيده ففعل بالذي كذلك وكان الشيخ يقول في احتجاج ابن عبد السلام بذلك نظراً لأن قضية الحرث أقرب إلى الحرابة من فعل هذا الذي لعظم مفسدته وانما حكم القاضيان فيه بالقتل وإن كانا في سرقة الصغير القطع لأنه بفعله ذلك نقض العهد مع عظيم مفسدة فعله بما ينشأ عنه من

ثم خرج بذلك فان كان قيمة ما يخرج به بعد افساده ربع دينار قطع كل ذلك نص عليه مالك في المدونة ويأتي حقيقة الحرز * وبقوله بقصد واحد يدخل قول مالك في سماع أشهب في السارق يجعد القمع في البيت فينقل منه قليلا قليلا لا يقطع فيه ويجمع منه ما يجب فيه القطع يقطع * ابن رشد لان لما رأى جميعه قصد أخذ جميعه بقصد واحد قال وليس هذا بخلاف لما في سماع أبي زيد * ابن القاسم ان دخل السارق البيت في ليلة واحدة عشرين مرة يخرج في كل مرة ما لا يقطع فيه وفي جميعه القطع لا يقطع لاحتمال أن ما أخذه ثانيا لم يقصد لأخذه عند ما أخذ الأول * وقال سحنون يقطع أراد أن يتحيل فاحتيل عليه * وبقوله خفية يخرج أخذ المال قهرا وغصبا على ما تقدم * وبقوله لاشبهة فيه يخرج سرقة أحد الأبوين من مال الولد * واختلف في سرقة الولد من مال أحدهما في المدونة وغيرها يقطع ويحدان زنا بجارية أحدهما * وذكر اللخمي عن أشهب وابن وهب لا يقطع ولا يحد **(قوله يقطع السارق في ربع دينار)** (م) صان الله الاموال من السرقة بان جعل القطع ولم يجعل ذلك في حفظها من الاختلاس والاغتصاب لان السرقة أكثر وقوعا وأيضا فان أخذ المال مجاهرة يمكن استرجاعه بخلاف السرقة فانها انما تكون خفية فلا يمكن الاطلاع عليها ولا اقامة البينة فعظمت وشنع فيها ليقوى الارتجاع عنها ولم يجعل دية اليد المقطوعة بقدر ما يقطع فيه بل عظم ديتها ليعظم التعظيم من ذلك (م) والنظر ههنا في جنس المسروق وقدره وموضعه وسارقه فالجنس كل ما يصح تملكه والانتفاع به شرعا يخرج الحر الصغير لانه لا يملك وفي سرقة خلاف و يقطع في سرقة ما لا يبق كالنقود كخلاف أبي حنيفة * قلت * تقدم ما في سرقة الصغير وان مذهب المدونة فيه

تمليك الحر وتنصره ويعنى بالمال ما يصح تملكه شرعا فلا يقطع من سرق خيرا ونحوه ولو كان للذي الآن للذي قيمته على المسلم وبقوله محتر ما يخرج سرقة غير الأسير مال حربي وبقوله نصاب يخرج سرقة مادون النصاب ويأتي الكلام على النصاب * وبقوله أخرجه من حرز يخرج لو أخذ السارق في الحر زقبل أن يخرج المتاع فلا يقطع ولو أخذ في الحرز بعد ان ألقى المتاع خارجه شك فيها مالك بعد ان قال يقطع ولو دخل الحرز وأخذ المتاع وناوله رجلا خارجه قطع الداخل وحده فان قر به للنقب فتناوله الخارج قطع الخارج وحده فلو التفت أيدهما في النقب في المناولة أو ربطه الداخل بحبل فجره الخارج قطع معا * ولو أكل الطعام في الحرز وخرج لم يقطع وان دهن رأسه بدهن في الحرز ثم خرج فان كان ما في رأسه ان سلت يساوي ربع دينار قطع ولو ذبح الشاة في الحرز أو خرق ثوبا ثم خرج بذلك فان كان قيمة ما يخرج به بعد افساده ربع دينار قطع كل ذلك نص عليه مالك في المدونة وتأتي حقيقة الحرز * وبقوله بقصد واحد يدخل قول مالك في سماع أشهب في السارق يجعد القمع في البيت فينقل منه قليلا قليلا لا يقطع فيه ويجمع منه ما يجب فيه القطع يقطع * ابن رشد لانه لما رأى جميعه قصد أخذ جميعه بقصد واحد قال وليس هذا بخلاف لما في سماع أبي زيد * ابن القاسم ان دخل السارق البيت في ليلة واحدة عشرين مرة يخرج في كل مرة ما لا يقطع فيه وفي جميعه القطع لا يقطع لاحتمال ان ما أخذه ثانيا لم يقصد لأخذه عند ما أخذ الأول * وقال سحنون يقطع أراد أن يتحيل فاحتيل عليه * وبقوله خفية يخرج أخذ المال قهرا وغصبا وعدا على ما تقدم وبقوله لاشبهة فيه يخرج سرقة أحد الأبوين من مال الولد * واختلف في سرقة الولد من مال أحدهما في المدونة وغيرها يقطع ويحدان زنا بجارية أحدهما * وذكر اللخمي عن أشهب وابن وهب لا يقطع ولا يحد **(قوله يقطع السارق في ربع دينار)** (ع) صان الله سبحانه الاموال من السرقة فان شرع القطع لم يجعل ذلك

يقطع السارق في ربع دينار فصاعدا * وحدثننا اسحق بن ابراهيم وعبد بن جيد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد ابن هرون أخبرنا سليمان ابن كثير و ابراهيم بن سعد كلهم عن الزهري بمثله في هذا الاسناد * وحدثنني أبو الطاهر و حرملة بن يحيى وثنا الوليد بن شجاع واللفظ للوليد و حرملة قالوا ثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا * وحدثنني أبو الطاهر و هرون بن سعيد الايلي وأحمد بن عيسى

القطع ويدخل فيها لا ينتفع به شرعا الخمر والخنزير وتقدما ويدخل أيضا جلد الميتة قبل الدبغ
 * واختلف في سرقة المدبوغ فقال أشهب إذا بلغت قيمته ما يقطع فيه قطع * وقال في المدونة أن كانت
 قيمة ما فيه من الصنعة ثلاثة دراهم قطع * ابن رشد وفيه نظر لأن الصنعة لا تنتزع فقلك والقول بالقطع
 يدل على جواز بيعه ولو قيل لا يقطع وإن جاز بيعه مراعاة لقول من لا يجيز بيعه لكان لذلك وجه
 فيتحصل ثلاثة أقوال وفي تعليقه أبي عمران في معرفة قيمة الدبغ قال يقال ما قيمته أن لو جاز بيعه
 للانتفاع وما قيمته مدبوغا وما زاد فهو قيمة الدبغ * وتأمل المدونة فإن ظاهرها أن يقال ما قيمة الدبغ
 لا كما قال أبو عمران * الباجي ولا قطع في الكلب المنهى عن اتخاذه وفي المأذون في اتخاذه قولان
 لابن القاسم وأشهب ولا شهب من سرقة زيتا ماتت فيه فأرة يقطع أن كان يساوي أن لو بيع ثلاثة
 دراهم وفي النوادر عن أصبغ وابن القاسم لا قطع في شيء من المصاوي كالزمار والعود والدف
 والكبر إلا أن يكون في قيمته بعد إفساده ربع دينار ثم قال وعن ابن القاسم في العتية والواخجة أما
 الدف والكبر فإن كان في قيمته ما يحجب ربع دينار قطع * ابن رشد لا خلاف في الترخيص في اللعب
 بالدف وهو الغربال * واختلف قول ابن القاسم في الكبر (م) وأما قدر السرقة فهو النصاب واختلف
 في اعتباره فالغنى اعتباره الظاهرية وقالوا يقطع في القليل والكثير واحتجوا بعدم التحديد في الآية ولم
 يجعلوا ما صح من أحاديث التحديد مخصصة لها * واختلف القائلون باعتباره فقال بعضهم يقطع في
 درهمين وقيل في ثلاثة دراهم وقيل في خمسة وإن الخمسة لا تقطع إلا في خمسة وقيل عشرة دراهم لما
 ورد في بعض الطرق أنها كانت قيمة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) وقال الباقى
 يقطع في درهم فازاد وقال بعض الصحابة في أربعة دراهم وقال النخعي لا قطع في أقل من أربعين
 درهما أو أربعة دنائير ويقول أهل الظاهر إن القطع في كل ماله قيمة قل أو كثر قال الحسن وهو قول
 الخوارج وقال مالك يقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم كانت أكثر من ربع
 دينار أو أقل ولم يراع أن تكون الثلاثة دراهم صرف ربع دينار أو لا * وقال الآخر ونانبارعى في
 ذلك ربع دينار أو صرفه من الفضة وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والشافعي وغيرهم وأصح
 هذه الأقوال ما ذهب إليه مالك وغيره من الأقوال ترده أحاديث الباب ويليه في الصحة قول عائشة
 * قلت * النصاب من الذهب ربع دينار اتفاقا وأما من الفضة فقال ابن حارث أكثر أصحاب مالك
 أنه ثلاثة دراهم وقال ابن عبد الحكم ما يساوى منار ربع دينار وأما من غيرهما فالمعتبر فيه القيمة * ابن
 رشد ولا يقوم بالدرهم كان البلد تجرى فيه الدنانير أو الدرهم أو لا يجرى فيه أحدهما وإنما التعامل
 فيه بالعرض هذا مذهب مالك وهو ظاهر المدونة ونص الموازية وقال الأبهري وعبد الوهاب يقوم
 بأغلب ما في البلد قال وقول عبد الحق عن بعض شيوخ صقلية أن كانت السرقة ببلدا إنما التعامل فيه
 بالعرض قوم في أقرب البلدان إليها التي يتعامل فيها بالدرهم خطأ صراح إذ قد تكون ببلد
 السرقة كاسدة لا قيمة لها به وفي بلد الدرهم قيمتها كثيرة فيؤدى إلى القطع في أقل من نصاب وفي
 كتاب محمد والمعتبر في نصاب الذهب والفضة الورق ردينا كان أو جيدا أو نقدا أو حليا * وروى
 عيسى عن ابن القاسم لا يعتبر في الحلى ما زادت الصنعة فيه * ابن رشد إن كان النصاب مغشوشا

في حفظهما من الاختلاس والاعتصاب لأن السرقة أكثر وقوعا وإضافا أن أخذ المال بمجاهرة يمكن
 استرجاعه بخلاف السرقة لعدم الاطلاع عليها وعدم التمكن من إقامة الدينة فعظمت وشنع فيها ليقوى
 الارتجاع عنها (م) والنظر هنا في جنس السرقة وقدره وموضعه وسارقه * وبالجنس ما يصح ملكه

بالنحاس لم يقطع إلا أن يكون النحاس يسيرا جدا لا قدر له وإذا اعتبرت القيمة في غير الذهب والفضة فقال في المدونة إنما يقومها أهل العدل والنظر قيل فإن اختلف المقومون قال إذا اجتمع عدلان بصيران أن قيمتها ثلاثة دراهم قطع ولا يقطع بقيمة رجل واحد والعنبر في المقوم منفعة المباحة وفي الموازية من سرق جاما عرف بالسبق أو طائر عرف بالأجابة إذا دعي فأحب إلى أن لا يراعى الأقيمة على أنه ليس فيه ذلك لأن تلك من اللعب والباطل * اللخمي إلا أن يكون المقصود من الحمام أن يأتي بالأخبار لا اللعب قوم على ما علم منه من الموضع الذي يبلغه ويبلغ إليه الكتاب * اللخمي إن كان بازيا أو طيارا معالما * ففي الموازية يقوم على ما هو عليه من التعليم لأنه ليس من الباطل وقال أشهب يقوم غير معلم والاول أحسن إلا أن يكون في قوم يريدونه للهو (م) وأما موضع السرقة فهو الحرز وقد اضطربت الروايات فيه والضابط فيه أنه ما وضع للحفظ فيه عادة وما وقع من الاختلاف في بعض الصور فأنما هو خلاف في حال هل حصل مسمى الحرز فيقطع أم لم يحصل فلا يقطع * قلت * عرف شيخنا الحرز بأنه ما قصد بما وضع فيه حفظه به أن يستقل بحفظه أو يحافظ غيره أن لم يستقل * قلت * فالمستقل كالدير والبيوت والمنازل قال في المدونة ويقطع من سرق من واحد منها غاب أهلها أو حضر وأقال ومن سرق ما وضع للموقف في البيع وإن لم يكن هناك حانوت كان معه ربه أم لا سرق في ليل أو نهار * وفي الموازية قال مالك وما وضع في السوق للبيع من متاع أو شاة غير مربوطة قطع سارقه ولو كان على قارعة الطريق من غير تحصين ولا حصن كان عنده ربه أو قام الحاجة وتركه ليلا أو نهارا وقال أبو مصعب من سرق شاة مربوطة من السوق قطع * اللخمي وهو أحسن إن لم يذهب عنهار بها فإن لم يكن معها لم يقطع في الشاة الواحدة لأن الغالب أنها لا تثبت بموضعها ويخف نقلها ولو كانت غنما كثيرة قطع لأن الغالب ثبوتها ولا يخف نقلها * وفي الموازية ومن حل دواب من مرابطها المعروفة في السكة قطع لأن ذلك حوزها قال فيها والدواب بباب المسجد أو بالسوق إن كان معها من يسكنها قطع والالم يقطع قال وظهور الدواب حرز لما عليها غاب أهلها أو حضر وأقال وإن وضع المسافر رحله في خباته أو خارجه وذهب لحاجته فسرقة رجل أو سرق خباء مضر وباقطع والرفقة في السفر ينزل كل واحد على حدة أن يسرق أحدهم من الآخر قطع وإن حل بعيرا من القطار في مسيره وفاز به قطع وروى محمد بن سيبك الأبل غير مقطورة فن سرق منها قطع والمقطورة أسين وكذلك

والانتفاع * ثم عافى خرج الحر الصغير وفيه خلاف * وأما قدر السرقة وهو النصاب خلافا للظاهرية فإنهم قالوا يقطع في القليل والكثير والقائلون باعتباره اختلفوا في تحديده قيل درهم وقيل درهمان وقيل ثلاثة وقيل أربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقال النخعي لا قطع في أقل من أربعين درهما وأربعة دنائير وقال مالك يقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم وأما موضع السرقة فهو الحرز والضابط فيه ما وضع للحفظ عادة (ب) عرفه الشيخ بأنه ما قصد بما وضع فيه حفظه به أن يستقل بحفظه أو يحافظ غيره أن لم يستقل فالمستقل كالدير والبيوت والمنازل وما وضع في السوق للبيع وإن شاة غير مربوطة وقال أبو مصعب من سرق شاة مربوطة من السوق قطع * اللخمي والاول أحسن إن لم يذهب عنهار بها فإن لم يكن معها لم يقطع في الشاة الواحدة لأن الغالب أنها لا تثبت في موضعها ويخف نقلها ولو كانت غنما كثيرة قطع لأن الغالب ثبوتها قال فيها والدواب بباب المسجد أو بالسوق إن كان معها من يسكنها قطع والالم يقطع قال وظهور الدواب حرز لما عليها غاب أهلها أو حضر وأخلاء حرز لما وضع فيه أو خارجه وحرز لنفسه والرفقة في السفر ينزل كل واحد على حدة أن يسرق

ان سبقت للمرعى غير مقطورة فن سرق منها قطع مالم تنته الى المرعى والمقطورة آيين وكذلك ان رجعت من المرعى وهى تساق غير مقطورة ولم تصل الى المراح * اللخمى واختلف اذا سرق منها وهى سائرة الى المرعى أو راجعة منه فقبل يقطع وقبل لا يقطع * وفى المدونة ومن سرق من سفينة قطع فان سرق السفينة فبى كالدابة تحبس والاذهبت ان كان معها صاحبها قطع والالم يقطع وسمع عيسى ابن القاسم ان سرق أهل السفينة بعضهم من بعض وكل قد أحرز متاعه تحته وقام عليه قطع وان سرق وقد قام عنه لم يقطع * ابن رشد حكم السرقة منها بين أهلها حكم السرقة من محض الدار المشتركة بين الساكنين وسمع عيسى ابن القاسم من سرق من مطامير فى الفلاة أسلمها رباها وأخناها لا قطع عليه وما كان بين أهلها معروفا ينداقط سارقه * ابن رشد لان الاول لم يحرز متاعه بحال * ابن شاس وتبعه ابن الحاجب والمطامير فى الجبال وغيرها حرز وهذا خلاف المنصوص كما ترى وسمع عيسى ابن القاسم من سرق أبواب المسجد قطع * ابن رشد وكذلك ان سرق شيئا منه مما هو مثبت به كخاتمة من جوائز المسجد الذى يغلق ليلا أو نهارا وفى القطع فى سرقة قناديله ثالثا ان كان يغلق وفى سرقة حصره ثالثا ان تسور عليها ليلا أو رابعها ان خيط بعضها ببعض وخامسها ان كانت عليه غلق * قلت * وبهذه الفروع تعرف ان سرقة الشيء الحبس يقطع فيه وكان اتفق فى أول المائة السابعة أن رجلا من بنى زرار سرق كتب من مدرسة الكتبيين فباع بعضها ورهن البعض وأقر بمحضر شهود المخزن لكونه من ذوى البيئات لم يكتف فى اقراره بشهود المخزن فاحضرت له العدول وجعل بعض كبارهم يقول له تثبت يا أبا فلان ويلهمه الانكار والرجوع فتمادى على اقراره وقال له يا سيدى هذا شئ حصل فقطعت يده * قال شيخنا أبو عبد الله وحدثنى من أثق به عن الفقيه البليلى الناسخ قال كنت بشارع الروحين من الاسكندرية فشاع فى الناس أن رجلا يقال له ابن زرار قطعت يده بتونس قال البليلى فخرجت أسئل هل قدم أحده من افريقية فى بر أو بحر فلم أجد فأرخت اليوم الذى سمعت ذلك فيه فاما قدمت تونس وكشفت عن اليوم الذى قطع فيه فوجدته اليوم الذى سمعت ذلك فيه بالاسكندرية فكان شيخنا يقول ان هذا مات متلف به الجن وفى الموازية ومن سرق رداؤه وقد وضعه قريبا منه فى المسجد قطع سارقه ان كان منتهبا أو ما النعلان فحيث يكونان من المنتبه وفى المدونة والقبر حرز لما فيه فن سرق منه كفنا قطع ان أخرجه من القبر وأما غير المستقل فكل حمام * قال فى المدونة ومن سرق متاعا من الحمام فان كان معه من بحر زه قطع والالم يقطع إلا أن يدخل للسرقة من غير مدخل الناس مثل أن يتسور وينقب فانه يقطع وان لم يكن مع المتاع حارس * ابن رشد ان كان مع الثياب حارس فلا يقطع حتى يخرج بالسرقة من الحمام قياسا على قوله فى السرقة من بيت الدار المشتركة وهذا بخلاف السرقة من المسجد فانه يقطع اذا أزال السرقة من موضعها وان لم يخرج بها من المسجد وأما ان دخل للسرقة لا للتعصم فاخذ قبل أن يخرج بها من الحمام فيجبرى على

واحد من الآخر قطع وان حل بعير من القطار فى سيره وفاز به قطع * وروى محمدان سبقت الابل غير مقطورة فن سرق منها قطع والمقطورة آيين وكذا ان سبقت للمرعى غير مقطورة أو رجعت والمقطورة آيين * اللخمى وفيه خلاف وفى المدونة ومن سرق من سفينة قطع وان سرق السفينة فبى الدابة تحبس والاذهبت ان كان معها صاحبها قطع والالم يقطع وسمع عيسى ابن القاسم ان سرق بعض أهل السفينة من بعض وكل قد أحرز متاعه تحته وقام عليه قطع وان سرق وقد قام عنه لم يقطع * ابن رشد حكم السرقة منها بين أهلها حكم السرقة من محض الدار المشتركة بين الساكنين وسمع عيسى ابن

الخلافة في الأجنبي يسرق من بعض البيوت في الدار المشتركة بين السالكين وأما نوع ما لا يستقل
 الا في الاقيسه قال في المدونة ومن سرق ما وضع في أفنية الحوانيت قطع * اللخمي هذا ان كان معه
 صاحبه وسرق ما لم يؤذن له في تقلبه واختلف اذا غاب عنه صاحبه أو مات فقال في المدونة يقطع وفي
 الموازية في أرباب الحوانيت يضعون القطن في قفاف بافنية حوانيتهم ويغطونها بحصير في الليل يقوم
 صاحبها الحاجة ويتركها على حالها لا قطع على من سرق منها وشرط الحرز أن يكون غير مأذون لسارقه
 في دخوله فلا يقطع العبد في سرقة من مال سيده وقيل يقطع ان سرق من بيت محجر عليه دخوله
 والاول المشهور وسمع ابن القاسم يقطع ان سرق من مال ابن سيده * ابن رشد قال ابراهيم بن أبان
 وسئل عنها يحيى بن يحيى فقال ان كان الابن في حضنة أبيه لم يقطع وان كان قد بان عنه قطع وأخبرت
 سعيد بن حسان بقوله فلم يوجه * فلما رحت سألت عنها سحنون فاقه القير وان فقال روى ابن القاسم
 يقطع وروى ابن وهب لا يقطع وفي المدونة ومن أذنت له في دخول بيتك بان دعوتك لطعام فسرقك
 لم يقطع وهذه خيانة * اللخمي وقال سحنون يقطع ان أخرجه لقاعة الدار لان الدار عنده مشتركة
 وفي المدونة أيضا وتقطع الزوجة ان سرقت من مال زوجها في غير بيتها الذي تسكنه * اللخمي ان
 سرق أحد الزوجين من مال الآخر من موضع لم يحجر عليه لم يقطع وفي موضع محجر بائن عن مسكنهما
 قطع وان كانا في بيت واحد فسرق من تابوت مغلق أو بيت محجور معهما في الدار كالدار غير
 المشتركة فقال ابن القاسم يقطع وفي الموازية لا يقطع * وأما الدار المشتركة فقال في المدونة ان سرق
 رجل منها دواب من مرائبها قطع ابن المواز وان أخذ في الدار اذا جاوزها مرائبها وكذلك أحكام
 البر والاعدال والشئ الثقيل لان ذلك موضعه * ابن يونس وتلخيص مذهب مالك في المدونة في
 الدار المشتركة انها على ثلاثة أقسام الاول المشتركة المأذون فيها لساكنها فقط من سرق من ساكنها
 من بيت محجور عنه قطع لا أخرجه المتاع الى الساحة وان سرق من الساحة لم يقطع وان خرج به من

القاسم من سرق من مطاير في الغلاة أسماها ربا وأخفاها لا قطع عليه وما كان بين أهله معروف قطع
 سارقه * ابن رشد لان الاول لم يحجز طعامه بحال * ابن شاس وتبعه ابن الحاجب والمطاير في الجبال
 وغيرها حرز وهذا خلاف المنصوص كما ترى وسمع عيسى ابن القاسم من سرق من أبواب المسجد
 قطع * ابن رشد وكذا ان سرق شيئا منها هو متشبث به كخائفة من جوائز المسجد الذي يغلق ليلا
 ونهارا وفي سرقة قناديله ثالثان كان يغلق وفي حصره ثالثان تسو رعليها ليلا ورابعها ان خيط
 بعضها ببعض وخامسها ان كان عليها غلق (ب) وبهذه الفروع تعرف ان سرقة الشئ الحبس يقطع
 فيه * وكان اتفق في أول المائة السابعة ان رجلا من بني زرار سرق كتب من مدرسة الكتبيين فباع
 بعضها ورهن البعض وأقر بمحضر شهود المخزن ولكونه من ذوى البيئات لم يكتف في اقراره
 بشهود المخزن فأحضرت له العدول وجعل بعض كبارهم يقول تثبت في أمرك يا أبا فلان ويلهمه
 الانكار والرجوع فتأدى على اقراره وقال له ياسيدي هذا شئ حصل فقطعت يده قال الشيخ
 وحدثنى من أتق به عن الفقيه البليلى الناسخ قال كنت بشارع الروحين من الاسكندرية فشاع
 في الناس ان رجلا يقال له ابن زرار قطع يده بتونس قال البليلى فخرجت أسأل هل قدم أحد
 من أفرقية في برأ أو بحر فلم أجده فأرخت اليوم الذي سمعت فيه ذلك فلما قدمت تونس وكشفت
 عن اليوم الذي قطع فيه فوجدته اليوم الذي سمعت ذلك فيه بالاسكندرية فكان الشيخ يقول
 هذا ماتت به الجن وفي الموازية من سرق رداء وقد وضعه قريبا منه في المسجد قطع سارقه

جميع الدار ومن سرق منها من غير ساكنها لم يقطع ولو باخراجه من جميع الدار سرقه من البيت أو من الساحة قاله سحنون * وقال محمد يقطع إذا أخرجه من البيت إلى الساحة وإن سرقه من الساحة لم يقطع حتى يخرج من جميع الدار * الثاني المشتركة المباحة لجميع الناس بيوتها كبيوت السكة النافذة ومن سرق من بيوتها قطع لا خراج السرقه من البيت كان من ساكنها أو من غيرهم ومن سرق من ساكنها لم يقطع وإن أخرجه من جميع الدار كان من ساكنها أو من غيرهم * الثالث المأذون فيها غير المشتركة أن سرق منها من أذن له من بيت محجور عنه فأخذ في الدار بعد أن أخرج منها لم يقطع وقيل يقطع أن أخرجه من البيت (م) وأما السارق فكل من لا شبهة له في المال * قلت * فيخرج أحد الابوين في سرقته من مال الولد الحديث أنت ومالك لأبيك فأثبت الشبهة ولذلك لا يحد الابن أن زنا بجارية ابنه * واختلف في سرقة الولد من مال أبيه فالمرء وف أنه يقطع ويحد أن زنا بجارية أبيه وذ كر اللخمى عن أشهب وابن وهب أنه لا يحد ولا يقطع قال وقال ابن القصار يقطع أن سقطت نفعته عن أبيه يريد وأن لم تسقط كن بالغز من مال يقطع لأن الاتفاق شبهة قياسا على سرقة الابن من مال ولده * اللخمى وأما أن سرق من مال أمه أو زنا بجارية أمه فانه يحد إذا شبهة وأن سرق من مال جده أو جدته قطع وفي السكا في لابن عبد البر روى ابن القاسم من سرق من مال غيره مثل دينه عليه قطع وخالفه أكثر الفقهاء من أصحاب مالك وغيرهم اتجوزهم له أخذ دينه من مال غيره كيفما أمكنه ورواه ابن زياد وابن وهب عن مالك ونقله ابن شاس بقيد غيره المماطل ولم يعز هذا القيد وكأنه عنده المذهب وتبع في ذلك الغزالي في الوجيز فانه قيده بذلك وفي النوادر عن ابن القاسم من سرق من جوع أصابه لم يقطع * ابن حبيب عن عمر لا يقطع في سنة (م) هذه عقود الباب وفروعه تسع * قلت * ومن ضرورياته أن تعرف أن موجب السرقة القطع والضمان وبأثبات بعد (قوله في الآخر لم يقطع في أقل من ثمن المجن) (ع) يرد على من يقول يقطع في القليل والكثير (قوله حجة أوترس) (ع) المجن اسم لكل ما يستجن به ويستتر ولذا فسر به بالحجفة أو الترس والحجفة الدرقة قيل والترس المتخذ من الجلود وهو بمعنى الأول وتفرقة في الحديث بينهما يدل أنهم ماثبتان (د) المحجن هو بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم والحجفة بالحاء المهملة ثم الجيم مفتوحين والرواية فيها ما وفي الترس بالخفض على البذل من المحجن * واتفقوا على أن الذي يقطع أولا من السارق اليد اليمنى فإن سرق ثانية فقال مالك والشافعي يقطع رجلاه اليسرى ثم في الثالثة يده اليسرى ثم في الرابعة رجلاه اليمنى ثم أن سرق بعد ذلك حبس وعزر وقال علي والزهرى وحاد وأحمد يقطع في الثانية رجلاه اليسرى ولا قطع في غيرهما ثم أن سرق ثالثة حبس * قلت * وماذا كرم من أنه بعد الرابعة يحبس ويعزر عليه مالك وأصحابه إلا بأما صعب فانه رأى أن يقتل * وذ كر ابن حبيب في الواضحة حديثنا في السارق إذا سرق أربع مرات ثم سرق قتل قيل وليس بثابت وفي المدونة وإن سرق من لا يمين له أولا يمين مثلاً قطعت رجلاه اليسرى قاله مالك ثم عرضها عليه فقال أحباها وكتب قطعت يده اليسرى وقوله الرجل اليسرى أحب إلى وبه أخذ ابن زرقون وقال ابن وهب وأبو ميمون يقطع اليد اليسرى * ابن حارث وقال أشهب أن كان مثلاً خفيفاً قطعت وأن كان كثيراً قطعت اليسرى فالأقوال ثلاثة ابن شاس وإن قطع الجلاذ أو الأمام اليسرى عمد أفله القصاص والحد باق وفي المدونة إذا لم يقيم بالسرقة

أن كان منتها أو أماً للعلنان فحيث يكونان من المنتبه (م) وأما السارق فكل من لا شبهة له في المال (قوله ثمن المجن) بكسر الميم وفتح الجيم اسم لكل ما يستجن به ويستتر ولذا فسر به بالحجفة أو الترس وهما

واللفظ لهر و ن وأحد قال أبو الطاهر أخبرنا وقال الآخرون ثنا ابن وهب أخبرني مخزومة عن أبيه عن سليمان بن يسار عن عمره أنها سمعت عائشة تحدث أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فما فوقه * حدثني بشر بن الحكم العبدى ثنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي بكر بن محمد عن عمره عن عائشة أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا * وحدثننا اسحق بن إبراهيم ومحمد بن مثنى واسحق بن منصور جميعاً عن أبي عامر العقدي ثنا عبد الله بن جعفر من ولد المسور بن مخزومة عن يزيد بن عبد الله بن الهاد بهذا الإسناد مثله * وحدثننا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت لم تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقل من ثمن المجن حجفة أوترس

وكلاهما ذو ثمن * وحدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا عبد بن سليمان وحيد بن عبد الرحمن ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن سليمان ح وثنا أبو كريب ثنا أبو أسامة كلهم عن هشام بهذا الاسناد نحو حديث ابن نمير عن حيد بن عبد الرحمن الرؤاسي وفي حديث عبد الرحمن وأبي أسامة وهو يومئذ وثمن * حدثنا (٤٤٢) يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن

عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم * حدثنا قتيبة بن سعيد وابن رمح عن الليث بن سعد ح وثنا زهير بن حرب وابن مثنى قالا ثنا يحيى وهو القطان ح وثنا ابن نمير ثنا أبي ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي ابن مسهر كلهم عن عبيد الله ح وثني زهير ثنا اسمعيل يعني ابن علي ح وثنا أبو الربيع وأبو كامل قالا ثنا حماد ح وثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب السخيتي وأيوب ابن موسى واسمعيل بن أمية ح وثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا أبو نعيم ثنا سفيان عن أيوب واسمعيل بن أمية وعبيد الله وموسى بن عقبة ح وثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني اسمعيل ابن أمية ح وثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب

حتى طال الزمان وحسنت حال السارق ثم اعترف وأقامت بينة فانه يقطع وكذلك حد الخمر والزنا واختصوه * ابن الحاجب بقوله ولا تسقط التوبة الحدود * ابن عبد السلام وليس على عمومها لأنها تسقط حد الحرابة ونبيه بذلك على خلاف من خالف من العلماء وقال تسقط حد الزنا والخمر وحديث ما عر والعمادية يردان عليه فانه صلى الله عليه وسلم أخبر عن قبول توبتهما وأقام الحد عليهما وأما ضمان السارق للسرقة فانه ان لم يقطع ضمانها مطلقا وان قطع وهي قائمه بيده أخذت وان استهلكها ففي ضمانه اياها مطلقا ونفيه ثالثا ان أصل يسره بهامن يوم السرقة الى يوم القطع ورابعها الى يوم القيامة والثالث المشهور (قوله ولا ينادون عن المجن) (د) هذا عندنا يقول على ان قيمته ربع الدينار ليوافق الأحاديث الصحيحة الصريحة في تحديد ما يقطع فيه بالربع دينار وهو النصاب عندنا وما ذكر في الطريق الآخر من انه قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم هذا أيضا عندنا محمول على ان هذا القدر كان ربع دينار ولا بد من هذا التأويل ليوافق الأحاديث الصريحة في تحديد النصاب بالربع دينار وأيضا فان قضية في عين فلا تهم ولا تترك الرواية الصريحة لرواية محتملة (قلت) ولا يحتاج عندنا الى هذا التأويل لان النصاب عندنا من غير الذهب والفضة ما قيمته ثلاثة دراهم لان التقويم انما هو بالدرهم (قوله في الآخر لعن الله السارق) (ع) فيه جواز اللعن بالصيغة كما قال تعالى ألعنة الله على الظالمين لان الله توعد ذلك الصنف وينفذ الوعيد فمن شاء (ط) ولا بد أن يكون في ذلك الصنف من يستحق ذلك (ع) وأما لعن المعين فلا يجوز لان معنى اللعن الطرد عن رحمة الله ولا يطرده أحد عن رحمة الله لاحتمال أن لا يكون كذلك وأجاز بعضهم لعن المعين وهو غير سديد لصحة النهي عن اللعن فيجب حمله على المعين ليحصل الجمع بين الأحاديث وقد قال للذي لعن شارب الخمر لا تعينوا الشيطان على أخيك وقد قيل في لعنة العصاة انما هو تحذير فاذا وقع دعاهم واستغفر لهم فقد قال سألت ربي أن يجعل لعنتي لهم رحمة * قلت قد تقدم في كتاب الايمان ان الاجماع انعقد على انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة لان الله توعدهم وكلامه تعالى صدق فلا بد من وقوعه ثم يبقى النظر هل المراد طائفة من جميع العصاة أو طائفة من كل صنف منهم وهذا هو الظاهر لان الله توعد كل صنف على حدته وهو ظاهر كلام القاضي هنا وكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يجيز لعن المعين الظالم المجاهر بالظلم * ويحيى ان الشيخ الفقيه الصالح حسنا الزبيدي سئل عن لعن المعين فأجازه قال شيخنا وحمل ذلك عندى على

مخفوضان على البسائط وأعطف البيان للمجن والحجة بجاء مهملة ثم جيم مفتوحتين هي الدرقة (قوله لعن الله السارق) فيه جواز اللعن بالصيغة (ع) وأما لعن المعين فلا يجوز وأجاز بعضهم لعن المعين وهو غير سديد لصحة النهي عن اللعن فيجب حمله على المعين ليحصل الجمع بين الأحاديث (ب) تقدم في كتاب الايمان ان الاجماع انعقد انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة لان الله سبحانه توعدهم وكلامه تعالى صدق فلا بد من وقوعه ثم يبقى النظر هل المراد طائفة من جميع العصاة أو طائفة من كل صنف

عن حنظلة بن أبي سفيان الجحفي وعبيد الله بن عمر ومالك بن أنس وأسماء بن زيد الليثي كلهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث يحيى عن مالك غير ان بعضهم قال قيمته وبعضهم قال ثمن ثلاثة دراهم * حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب قالا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق

المجاهر بالنظم كما تقدم (**قوله** يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده) تأوله بعضهم على أن المراد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفينة ولا يلتفت إلى هذا التأويل لأن الحديث خرج مخرج الذم للسارق والتنبيه على عظم خسارته لانه قطع يده في حقير من المال وهو الربع دينار وأنه وإن لم يقطعه في البيضة جرته عادته إلى سرقة ما هو أكثر منها وكفى عن ذلك الحقير بالبيضة لانه يكفى به عن الحقير فتفسيرها بيضة الحديد يخرج الكلام عن المبالغة لان بيضة الحديد لها قدر ولا يتم في العرف من عرض بنفسه في تحصيل شيء كثير فالحديث خرج مخرج التقليل لا مخرج التكثر

﴿ أحاديث قطع الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود ﴾

(**قوله** ومن يجترئ) (د) أي يتجاسر وحب هو بكسر الحاء (**قوله** أتشفع في حدم من حدود الله) (ع) أجمعوا على أنه لا تحل الشفاعة في الحدود بعد بلوغها إلا بالامام ولا قبولها لهذه الأحاديث وأما قبل بلوغها إلا بالامام فاجازها لاكثر لما جاء في طلب الستر قال مالك وذلك فممن لم يعلم بشر واذابة وأما من عرف منه ذلك فلا أحب أن يشفع فيه وأما الشفاعة فيما ليس له حد وانما فيه الأدب ولا حق فيه لآدى فإثر عند العلماء الشفاعة فيه بلغ الامام أم لا ﴿ قلت ﴾ والشفاعة قبل بلوغها الامام انما هي عند ذي حق * وكان شيخنا أبو عبد الله يقول ان الشفاعة بعد بلوغها الامام جرحة اذا كانت ممن لا يظن به جهل ذلك (**قوله** انما أهلك الذين قبلكم) (ط) هذا تهديد شديد ﴿ قلت ﴾ حاصل هذا السبب يرجع إلى أنه محابة في حدود الله * وحينئذ يشكل حصر المهلاك فيه لانه كانت في بني اسرائيل أشياء كثيرة تقتضي الهلاك * ويجاب اما يمنع اقتضاء انما الحصر وهو أحد الأفعال فيها واما بان المحصور هلاك خاص والخاص قد يكون باعتبار أمر خاص ومنه انما أنت نذير ولم ينحصر أمره صلى الله عليه وسلم في الانذار لانه نذير وبشير ولكن باعتبار مقام التخويف فانما هو بحسب ذلك المقام نذير وكان شيخنا أبو عبد الله يقول يدخل تحت هذا الدم كل من ولي الامارة أو الخطة غير أهلها يعنى أنه

منهم وهذا هو الظاهر لان الله تعالى توعد كل صنف على حدته وهو ظاهر كلام القاضي هنا * وكان الشيخ يجيز لعن المعين المظالم المجاهر بالنظم ويحكى ان الشيخ الفقيه حسنا الزبيدي سئل عن لعن المعين فأجازه قال الشيخ ومحمّل ذلك عندى على المجاهر بالنظم كما تقدم (**قوله** يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل) تأول بعضهم ان المراد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفينة ولا يلتفت إلى هذا التأويل لان الحديث خرج مخرج الذم للسارق والتنبيه على عظم خسارته حيث قطعت يده في حقير وهو الربع دينار وأنه وإن لم يقطعه في البيضة فانها تجره إلى سرقة ما هو أكثر منها

﴿ باب قطع الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود ﴾

﴿ **ش** ﴾ (**قوله** ومن يجترئ) أي يتجاسر (**قوله** الاسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الحاء أي محبوه (**قوله** أتشفع في حدم من حدود الله) أجمعوا انه لا تحل الشفاعة في الحدود بعد بلوغها إلا بالامام ولا قبولها لهذه الأحاديث وأما قبل بلوغها إلا بالامام فاجازها لاكثر لما جاء في طلب الستر قال مالك وذلك فممن لا يعرف بشر واذابة وأما من عرف منه ذلك فلا أحب أن يشفع فيه وأما الشفاعة فيما ليس فيه حد وانما فيه الأدب ولا حق فيه لآدى فإثر عند العلماء الشفاعة فيه بلغ الامام أولا والشفاعة قبل بلوغ الامام انما هي عند ذي الحق (ب) وكان الشيخ يقول ان الشفاعة بعد بلوغها الامام جرحة اذا كانت ممن لا يظن به جهل ذلك (**قوله** انما أهلك الذين قبلكم) (ب) حاصل هذا السبب

يسرق البيضة فتقطع يده
ويسرق الحبل فتقطع يده * حدثنا عمر والناقد
واسحق بن ابراهيم وعلى
ابن خشرم كلهم عن عيسى
ابن يونس عن الاعمش بهذا
الاسناد مثله غيرانه يقول
ان يسرق حبلان سرق
بيضة * حدثنا قتيبة بن سعيد
ثنا ليث وثنا محمد بن ربح
أخبرنا الليث عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة ان
قريشا أهمهم شأن المرأة
المغز وميمة التي سرق
فقالوا من يكلم فيها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
ومن يجترئ عليه الاسامة
حب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكلمه اسامة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم أتشفع في حدم من
حدود الله ثم قام فاخطب
فقال أيها الناس انما أهلك
الذين قبلكم أنهم كانوا اذا
سرق فيهم الشريف تركوه

واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وفي حديث ابن رمح أنما هلك الذين من قبلكم * وحدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى واللفظ لحرملة قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن قريشاً أتهمهم شأن المرأة التي سرقت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح فقالوا من يكلم فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه فيها أسامة بن زيد فقتلوا (٤٤٤) عليه وسلم فكلمه فيها أسامة بن زيد فقتلوا

وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه فيها أسامة بن زيد فقتلوا عليه وسلم فقال أشفع في حد من حدود الله فقال له أسامة أستهقر لي يا رسول الله فلم أكان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف فأتني على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإني أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإنني والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها قال يونس قال ابن شهاب قال عروة قالت عائشة فحسنت نوبتها بعد وترجت وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كانت امرأة مخزومية

من المحابة في أحكام الله (قوله) وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها (ع) تقدم الكلام على إيم الله * قلت * قال تقي الدين هذا يدل على أن ما خرج من الكلام هذا المخرج وهو تعليق أمر على تقدير وقوع آخر لا يمنع (قوله) فحسنت نوبتها (ع) فيه أن التوبة تمحو الذنوب قيل في الدنيا والآخرة (قوله) في الآخرة امرأة كانت تستعير المتاع وتبجده فامر أن تقطع (ع) تأوله العلماء على أن ذكر العارية جرى مجرى التعريف بالمرأة ليس أنه السبب في القطع وقد جاء في الأم الحديث الآخر أنها سرقت وفي غير الأم أنها سرقت قطيعة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) وأخذ أحدوا إسحاق بالحديث فقطعوا في جحد العارية ولم يتأولوه وعامة العلماء وفقهاء الفتية على أنه لا قطع في ذلك وذكر المحدثون أن معمر انفراد بذكر العارية دون سائر الرواة وقيل أنه وافقه من لا يعتد بحفظه كابن أخي الزهري ونعته قالوا وإنما يذكر السرقة في هذه الرواية لأن الرواة إنما قصدوا الإخبار عن منع الشفاعة في الحدود لا الإخبار عن السرقة ويدل على أنها سرقت إخباره عن بني إسرائيل كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ويحتج به من لا يشترط الحوز ويقطع في غير الحوز وهو قول داود والحسن وكافهم على اشتراطه حتى صار كالاجاع وحجة الكافة إسقاط القطع عن حرسه الجعل والتمر المعلق وتنبه بذلك على الحرز وقوله حتى تصل إلى مراحمها

كتاب الرجم

يرجع إلى أنه محابة الله في حدود الله وحينئذ يشكل حصر الملاك فيه لأنه كانت في بني إسرائيل أشياء كثيرة تقتضي الملاك ويجاب ما منع اقتضاء أنما الحصر وهو أحد الأقوال فيها وإما بان المحصور هلاك خاص * قلت * وهو من باب الحصر الادعائي مبالغته كقولك إنما العالم زيد ليفيد تهديدا شديدا (ب) وكان الشيخ يدخل تحت هذا الدم كل من ولي الأمانة أو الخطية غير أهلها يعني أنه من المحابة في أحكام الله تعالى (قوله) إن امرأة كانت تستعير المتاع وتبجده فامر أن تقطع (ع) تأوله العلماء على أن ذكر العارية جرى مجرى التعريف بالمرأة ليس أنه السبب في القطع وقد جاء في الحديث الآخر أنها سرقت وفي غير الأم أنها سرقت قطيعة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ أحدوا إسحاق بالحديث فقطعوا في جحد العارية ولم يتأولوه

كتاب الرجم

(ش) * (ب) عرف ابن الحاجب الرنا فقال هو أن يطأ فرج آدمي لا ملك فيه اتفاقا عمدا * فيخرج

تستعير المتاع وتبجده فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن تقطع يدها فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلمه فكلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ثم ذكر نحو حديث الليث ويونس * وحدثني سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن أبي الزبير عن جابر أن امرأة من بني مخزوم سرقت فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فعادت بأمر سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله لو كانت فاطمة لقطعت يدها فقطعت * وحدثنا يحيى بن يحيى القمي أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿قلت﴾ حرم الله الزنا وأجمعت الأمة على تحريره ونقل غير واحد أنه مما اتفقت الملل على تحريره وعرف ابن الحاجب الزنا فقال هو أن يطأ فرج آدمي لا ملك له فيه اتفاقا عدا ﴿فبقوله أن يطأ فرج يخرج الوطء في غير الفرج وبقوله آدمي يخرج البهيمة إذا لحق في وطئها وانما فيه التعزير والبهيمة كغيرها في الذبح والأكل وقيل يحده وهو بعيد إذا دلل على ثبوته وحديث ابن عباس من أتى بهيمة فاقتلوها واقتلوه غير صحيح قال الراوي فقلت له ما شأن البهيمة قال الراوي ما أراه إلا كره أكلها ويدخل اللواط لأنه يحد عند الإكتر وقال أبو حنيفة لا يحد وانما فيه التعزير وقال الحكم بن عيينة يجلدون الحد واختلف القائلون بأنه يحد فقال مالك وجماعة من الصحابة والتابعين حده القتل يعني الرجم دون تفصيل ﴿وقال الشافعي وجماعة هو زنا فيقتل المحسن ويجلد البكر وقال بعضهم يحرق بالنار وقال بعضهم يلقي من شاهق ويتبع بالحجارة وكذلك يدخل في الحد من أتى أجنبية في دبرها ثم اختلف هل ذلك زنا فيغرق فيه بين المحسن وغيره أو هو لواط فلا يفرق والاول في الموازية والثاني لابن القصار وكذلك يدخل من وطئ ميتة قال في الرضاع ويحد من وطئ ميتة ولا تدخل المتساحقتان لأنه ليس بوطء في فرج ﴿واختلف في صفة عقوبتهما فقال ابن القاسم ذلك بحسب اجتهاد الحاكيم بحسب ما يظهر من شناعة وخبث وقيل يجلدان خمسين خمسين وبقوله لا ملك له فيه يخرج من يحل له وطؤها من زوجة وأمة والمتزوج في العدة ولو عالما بالتعريم لأنه لا يحد على المشهور والحلل له وطء أمة إذا لم يحد على المشهور عالما كان أو جاهلا لأن التحليل شبهة تسقط الحد ولأن عطاء أجاز التحليل ابتداء ﴿وقال الأبهري أن كان عالما بالحد ولا يلحق به الولد لأنه زنا على المشهور أنه لا يحد فقال في كتاب القذف وتقوم على الواطئ حلت أم لا وليس لربها التماسك بها ولا يخرج من زوج المرأة على أمها أو على أختها أو على عمتها أو خالتها لأنه يحد في الجميع وبقوله اتفاقا يخرج النكحة المختلِف فيها كالنكاح دون ولي لأن أبا حنيفة أجازة والنكاح دون شهود ونكاح المتعة على تفسيره بأنه الذي ضرب فيه الاجل واستوفيت فيه الشر وط

بقوله أن يطأ فرج الوطء في غير الفرج وبقوله آدمي يخرج البهيمة إذا لحق في وطئها وانما فيه التعزير والبهيمة كغيرها في الذبح والأكل وقيل يحده وهو بعيد إذا دلل على ثبوته وحديث ابن عباس من أتى بهيمة فاقتلوها واقتلوه غير صحيح قال الراوي فقلت له ما شأن البهيمة قال أبو حنيفة لا يحد وانما فيه التعزير ﴿واختلف القائلون بالحد فقال مالك وجماعة من الصحابة والتابعين حده الرجم مطلقا ﴿وقال الشافعي وجماعة هو زنا فيقتل المحسن ويحد البكر وقال بعضهم يحرق بالنار وقال بعضهم يلقي من شاهق ويتبع بالحجارة وكذلك يدخل في الحد من أتى أجنبية في دبرها وفي كونه زنا أو لواط قولان والاول في الموازية والثاني لابن القصار وكذلك يدخل فيه من وطئ ميتة قال في الرضاع ويحد من وطئ ميتة ولا تدخل المتساحقتان لأنه ليس بوطء في فرج ﴿واختلف في صفة من يحل له وطؤها من زوجة وأمة والمتزوج في العدة ولو عالما بالتعريم لأنه لا يحد على المشهور والحلل له وطء أمة إذا لم يحد على المشهور عالما كان أو جاهلا لأن التحليل شبهة تسقط الحد ولأن عطاء أجاز التحليل ابتداء وقال الأبهري أن كان عالما بالحد ولا يلحق به الولد لأنه زنا على المشهور وأنه لا يحد فقال في كتاب القذف وتقوم على الواطئ حلت أم لا وليس لولائها التماسك بها ولا يخرج من زوج امرأته على أمها أو على أختها أو على عمتها لأنه يحد في الجميع وبقوله اتفاقا يخرج النكحة المختلِف فيها كالنكاح دون ولي لأن أبا حنيفة أجازة والنكاح دون شهود ونكاح المتعة على تفسيره بأنه الذي

من الولي والشهود بقوله عدا يخرج من وطئ امرأة يظن انها زوجته أو أمة فاذا هي أجنبية وكل ما ذكرناه يحذفه فان ذلك اذا قدم عليه وهو عالم بالتحريم وأما ان جهل وظن انه مباح فانه يعذر ويسقط عنه الحد اذا كان ممن يظن به الجهل * واختلف في الزنا الواضح في المدونة ولا تعذر الجهم ويحدون وان ادعوا الجهالة ولم يأخذ مالك بالحديث الذي قال زينت بمرعوس بدرهمين ورأى أن يقام الحد على هذا وقال أصبغ يدرأ الحد ممن جهل حرمة الزنا اذا كان ممن يرى انه يجبهله * اللخمي قول مالك أشهر وقول أصبغ أقيس * وقد قال سحنون فيمن أسلم بدار الحرب ولم يصل ثم خرج لدار الاسلام لا قضاء عليه لما ترك من الصلاة قبل خروجه اذا كان غير عالم بفرض الصلاة فاذا سقط عنه الخطاب سقط الخطاب بموجب الزنا هذا ما يتعلق بتفسير الحد وأورد عليه أسئلة واهية لا فائدة في ذكرها أشبهها انه يخرج عنه زنا المرأة لانهما موطوءة لا واطئة * ابن عبد السلام وأجيب عن هذا بان الوطء لا يمكن الا من اثنين فذكر أحدهما يستلزم الآخر وانما اختير ذكر الفاعل لانه يجري مجرى العلة والاستغناء بها عن المعلول أولى من الاستغناء بالمعلول عنها ورد شيخنا أبو عبد الله هذا الجواب بان التلازم في الوجود لا يلزم منه التلازم في العلم قال والتلازم في العلم هو المعتبر في الحدود ولا يخفى عليك ضعف هذا الرد فان اللزوم اما في الذهن فقط كاللزوم الذي بين الضدين واما في الخارج فقط كاللزوم الذي بين الجوهر والعرض واما في الذهن والخارج معا كاللزوم الذي بين السرير والارتفاع وأنت تعرف ان اللزوم الذي بين الاثنين في الوطء من القسم الثالث وانما الرد أن يقال انه وان استلزم أحدهما الآخر فدلالة الالتزام مهجورة في العلوم وفسر الكاتب ذلك بانها لا تستعمل في الحدود وظاهر رد شيخنا أنها تستعمل في الحدود وفي ذلك ما سمعت * ثم ان شيخنا عرف الزنا فقال الزنا الشامل للمواط هو مغيب حشفة آدمي في فرج آخر دون شبهة حله عدا قال وخرج شبهة حله عدا وطء المحلاة ووطء الأب جارية ابنه والكلام على تعريفه هذا تعرفه بما تقدم من الكلام على تعريف ابن الحاجب * واختلف في وطء المكروه فقال ابن الحاجب نالها ان انتشر أو جبه وظاهر القول بأنه

ضرب فيه الأجل واستوفيت فيه الشر وطمن الولي والشهود * وبقوله عدا يخرج من وطئ امرأة يظن أنها زوجته أو أمة فاذا هي أجنبية وكل ما ذكرناه يحذفه فاما ذلك اذا قدم وهو عالم بالتحريم وأما ان جهل وظن انه مباح فانه يعذر ويسقط عنه الحد اذا كان ممن يظن به الجهل * واختلف في الزنا الواضح في المدونة ولا تعذر الجهم ويحدون ان ادعوا الجهالة * وقال أصبغ يدرأ الحد ممن جهل حرمة الزنا اذا كان ممن يرى انه يجبهله * اللخمي قول مالك أشهر وقول أصبغ أقيس * وقد قال سحنون فيمن أسلم بدار الحرب ولم يصل ثم خرج لدار الاسلام لا قضاء عليه لما ترك من الصلاة قبل خروجه اذا كان غير عالم بفرض الصلاة فاذا سقط عنه الخطاب بالصلاة سقط الخطاب بموجب الزنا هذا ما يتعلق بتفسير الحد وأورد عليه أسئلة واهية لا فائدة في ذكرها أشبهها انه يخرج عنها زنا المرأة لانهما موطوءة لا واطئة * ابن عبد السلام وأجيب عن هذا بان الوطء لا يمكن الا من اثنين فذكر أحدهما يستلزم الآخر وانما اختير ذكر الفاعل لانه يجري مجرى العلة والاستغناء بها عن المعلول أولى من الاستغناء بالمعلول قال ورد الشيخ هذا الجواب بان التلازم في الوجود لا يلزم منه التلازم في العلم قال والتلازم في العلم هو المعتبر في الحدود ولا يخفى عليك ضعف هذا الرد فان اللزوم اما في الذهن فقط كاللزوم الذي بين الضدين واما في الخارج فقط كاللزوم الذي بين الجوهر والعرض واما في الذهن والخارج معا كاللزوم الذي بين السرير والارتفاع وأنت تعرف ان اللزوم الذي بين الاثنين

بوجه وان لم ينتشر ولا يتصور الا على ما ذكرنا في باب الاحسان اذا أدخل الله كرا بأصبعه
وأما كراه المرأة فلم يندكر واختلافا في سقوط الحد عنها * واختلف في حد من بيعت في الغلاء
وأقرت بالرق والأصح انها لا تعد لان الغلاء صيرها كانهما لم تقر ولم تفعل (قوله خذوا عني خذوا عني)
* قلت * قال الطيبي تكرير خذوا عني يدل على ظهور أمر كان قد خفي شأنه وأهمل به وذلك
هو السبيل المذكور في الآية فانه مبهم حتى فسر بالحد (قوله قد جعل الله لمن سبيلا) (ع) يعني انه
أوحى اليه بتفسير السبيل المذكور في قوله واللذان يأتين الفاحشة من نسائك الآية وتفسيره
ما ذكر من حد الثيب والبكر فالآية على هذا محكمة والحديث تفسير لها وقيل انها منسوخة بآية
النور وبهذا الحديث وبآية الرجم المنسوخ لفظها فانها في الثيبين وآية النور في البكرين
وقال اسمعيل القاضي كان الزانيان في صدر الاسلام محميمين ومحمان ويسهران فنسخ ذلك بقوله
فامسكوهن في البيوت وعن ابن عمر نحوه قال ثم نسخ ذلك بالرجم والحد (قوله البكر بالبكر جلد
مائة) * قلت * هو على حذف مضاف هذا المبتدأ في الاصل أي حد البكر جلد مائة (د) وليس
على سبيل الاشتراط بل ذلك حد البكر سواء زنا بغير أو ثيب وحد الثيب ذلك سواء زنا بغير أو ثيب
فهو شبيهه بالتقييد الخارج على الغالب (قوله ونفي سنة) (ع) قال بوجوب النفي وانه جزء الحد
الجمهور وأسقطه أبو حنيفة ومحمد بن الحسن * واختلف في وجوبه إلى أين ينفي فقال مالك ينفي من
مصر إلى الحجاز وشعب واصوان ومن المدينة إلى خيبر وفدك وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز ونفي
على من الكوفة إلى البصرة وقيل ينفي إلى غير محل بلده وقيل إلى غير بلده وقال الشافعي أهل ذلك
مسافة يوم وليلة * واختلف قول الشافعي في قدر النفي فقال مرة سنة وقال مرة نصف سنة وقال مالك
يجبس في الموضع الذي نفي إليه سنة * قلت * وتقدم الكلام على ذلك وإلى أين كان ينفي من
تونس في كتاب المحار بين (ع) اختلف هل ينفي النساء والعبيد فقال مالك والأكثر لا ينفي عليهم لقوله
في حديث الأمة اذا زنت فاجلدوها ولم يذكر نفيها وهو موضع بيان ولما في ذلك من الضرر على
السادات بتعطيل المنافع وعلى الأزواج من ترك الاستمتاع وخدمة البيت وأيضا لما شرع النفي لانه
عقوبة لما فيه من التغريب عن الأهل والولد والاصل في العقوبة انما هي على الجناة وفي تغريب

من القسم الثالث وانما المراد ان يقال انه وان استلزم أحدهما الآخر فدلالة الالتزام بهجورة في العلوم
وقدر السكاني ذلك بانها لا تستعمل في الحدود وظاهر رد الشيخ انها تستعمل في الحدود وفي ذلك
ما سمعت * ثم ان الشيخ عرف الزنا فقال الزنا شامل للواط هو مغيب حشقة آدمي في فرج آخر
دون شبهة له عمدا * قال وخرج بشبهة وطء المحللة وطء الأب جارية ابنه والكلام على تعريفه تعرفه مما
تقدم * واختلف في وطء المكره فقال ابن الحاجب ثالثا ان انتشار وجهه وأما كراه المرأة فلم يندكر
اختلافا في سقوط الحد عنها واختلف في حد من بيعت في الغلاء وأقرت بالزنا والأصح انها لا تعد لان
الغلاء صيرها كانهما لم تقر ولم تفعل (قوله خذوا عني خذوا عني) (ب) قال الطيبي تكرير خذوا يدل
على ظهور أمر كان خفي شأنه وأهمل به وذلك هو السبيل المذكور في الآية فانه مبهم حتى فسر بالحد
(قوله البكر بالبكر جلد مائة) هو على حذف مضاف أي حد البكر جلد مائة وليس التقييد بالبكر
مشتراطا بل ذلك حد البكر سواء زنا بغير أو ثيب (قوله ونفي سنة) قال بوجوبه وانه جزء الحد
الجمهور وأسقطه أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ولا ينفي النساء والعبيد عند مالك والأكثر واختلف في

خذوا عني خذوا عني قد جعل
الله لمن سبيلا البكر بالبكر
جلد مائة ونفي سنة

والثيب بالثيب جلد مائة والرجم * وحدثننا عمر والناقد ثنا هشيم أخبرنا منصور بهذا الاسناد مثله * حدثنا محمد بن مني وابن
بشار جميعا عن عبد الاعلى قال ابن مني ثنا عبد الاعلى (٤٤٨) ثنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد

الله الرقائشي عن عبادة بن
الصامت قال كان نبي الله
صلى الله عليه وسلم اذا أنزل
عليه الوحى كرب لذلك
وتر بدله وجهه قال فأنزل
عليه ذات يوم فلقى كذلك
فلماسرى عنه قال خذوا
عنى فقد جعل الله لمن
سيلا الثيب بالثيب والبكر
بالبكر الثيب جلد مائة ثم
رجم بالحجارة والبكر جلد
مائة ثم نفي سنة * وحدثننا محمد
ابن مني وابن بشار قالنا ثنا
محمد بن جعفر ثنا شعبة ح
وثنا محمد بن بشار ثنا معاذ
ابن هشام ثنا أبي كلاهما
عن قتادة بهذا الاسناد
غير أن فى حديثهما البكر
يجلد وينفى والثيب يجلد
ويرجم لا يذكر أن سنة
ولامائة * حدثني أبو الطاهر
وحرملة بن يحيى قالنا ثنا ابن
وهب أخبرني يونس عن
ابن شهاب قال أخبرني
عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة أنه سمع عبد الله بن
عباس يقول قال عمر بن
الخطاب وهو جالس على
منبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الله قد بعث
محمدًا صلى الله عليه وسلم
بالحق وأنزل عليه الكتاب

هؤلاء عقوبة على السادات والازواج ولم يجنوا * واختلف فى ذلك قول الشافعى فقال مرة ينفوا
واخبر بعموم لفظ البكر فى الحديث وتوقف فى نفيهم مرة (**قوله** والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)
* **قلت** * عامة المسلمين على ان حد الزانى المحسن الرجم وأنكره من لا يعتد به من المبتدعة (م)
أسقطه الخوارج والنظام وأصحابه من المعتزلة * ثم اختلف موجهه فأخذ بعضهم بالحديث فجعل على
الثيب الجلد والرجم ورأه الأكثر منسوبًا لكثير من الظواهر كحديث واغديا أنيس على امرأه هذا
فان اعترفت فارجمها ولم يذكر الجلد (**قوله** كرب لذلك وتر بدله وجهه) (ع) أى أصابه كرب
وعلت وجهه غيرة والر بدلة تغير البياض الى السواد (**قوله** فى الآخر من حديث عمر وهو جالس
على منبر) * **قلت** * الاظهر انه يعنى بالجلوس الاستقرار أى وقف مستقرًا على المنبر لان الأصل
فى الخطبة أن يكون الخطيب قائمًا (**قوله** فكان مما أنزل عليه) (ع) الاظهر انه يعنى الشيخ والشيخة
لقوله فى الموطأ لولاني أخشى أن يقول الناس زاد عمر فى كتاب الله لكتبها بيدي الشيخ والشيخة اذا
يزنيا فارجموها ألبتة فانا قرأناها وعقلناها ويحتمل أن يريد ما أوحى به اليه من الحكم وشرعه له
* **قلت** * الاول أظهر لتسمية ذلك آية (ع) وهذه الآية مما نصح العلماء على انه مما نسخ لفظه وبقى
حكمه ولها نظائر ولكن لا يصح أن تتلى قرآنًا لم تكتب فى المصحف وأنسى الله المسلمين حفظه
لحكمة منه فى ذلك وابتلاء لعباده ألا ترى انه لو بقى لفظه لم تجد المبتدعة للتكذيب له سبيلًا وذكر عمر
لها لم يكن على وجه التلاوة بل اخبارا عن معنى ما كان حفظ لان هذا اللفظ بعيد من بلاغة القرآن
ونظله وقوله فى الخطبة لولاني أخشى أن يقول الناس زاد عمر فى كتاب الله فيه ما كان عليه الصصابة
من الحوطة على القرآن قبل جمع المصحف وبعده ان يزداد فيه أو ينقص منه وأن لا يكتب معه غيره
* **قلت** * وعلى انها مما نسخ لفظه فانظر ما هو الناسخ لها والاظهر انه اسقاط رسول الله صلى الله عليه
وسلم تلاوتها (**قوله** فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده) (ع) قوله هذا على المنبر بحضرة
علماء الصصابة ولا منكر له منهم يدل على موافقتهم اذ لا يقرن على منكر ولا يكتبون عما يعمون
خلافه (**قوله** فأخشى ان طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم فى كتاب الله) (ع)
قد كان ما خشى من ذلك من تكذيب الخوارج والمبتدعة بالرجم ثم يحتمل انه قاله لعلم عنده فى
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أول فراسته وصدق ظنه كما اتفق له فى كثير من الأفضية
فى موافقته الحق وروى عنه فى غير هذا الحديث نخبر عن ذلك جزما وهو قوله سيكون فى هذه
الامة قوم يكذبون بالرجم والدجال وهذا ما هو عن علم عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم (**قوله**
وان الرجم فى كتاب الله حق على من زنا اذا أحسن الى آخره) * **قلت** * الأظهر فى هذه الالفاظ

ذلك قول الشافعى (**قوله** كرب لذلك وتر بدله وجهه) كرب بضم الكاف وكسر الراء أصابه كرب
وتر بدله أى علمته غيرة والر بدلة تغير البياض الى السواد (**قوله** فكان مما أنزل عليه) الاظهر انه يعنى الشيخ
والشيخة ويحتمل أن يريد ما أوحى به اليه من الحكم وشرعه له (**قوله** فأخشى ان طال بالناس زمان)

فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها وعقلناها فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فأخشى ان طال
بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم فى كتاب الله تعالى فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وان الرجم فى كتاب الله حق من زنا
اذا أحسن من الرجال

انها من قول عمر لامن القرآن الذي نسخ لفظه وانما الذي نسخ الشيخ والشيخة كما تقدم (قوله اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف) (ع) هذه موجبات الحد أما البينة فاربعة ولا خلاف أنه لا يقبل أقل منها وان اختلفوا في صفاتهم وصورة شهادتهم وأما الحبل فقال مالك وأصحابه اذا ظهر بالمرأة ولا يعلم لها زوج ولا مولى ان كانت أمة ولا عرف أنها اغتصبت فانها تعد الآن تكون طارئة وتندعى أنه من زوج أو سيد وقال الشافعي والكوفيون ان الحبل شبهة يدرأ الحدود ولم يفرقوا بين الطارئة وغيرها الحديث ادرؤا الحدود بالشبهات **قلت** قد جاء عن عمر خلاف ماله هنا ورأته ثقات وبه اخرج المخالف قال ابن شبرمة انما لع عمر بنى اذا با امرأة ضمخاء حبلى كاد الناس أن يقتلوا بها بالزحام وهي تبكى فقال لها عمر ما يبكيك فان المرأة بما استكرهت قالت انى امرأة تقيله الرأس وكان الله يرزقني من الليل ماشاء أن يرزقنيه فصلت ثم تمت فوالله ما استيقظت الا ورجل قد ركبنى ومضى ولا أدري أى خلق الله هو فقال عمر لو قتلت هذه خفت على ما بين الأخشين البارئ كتب الى الأمراء أن لا يقتلوا أحدا الا بأدنه وفي كتاب القذف من المدونة وان ظهر بامرأة حل فقات تزوجنى فلان وهذا الحبل منه وصدقه فلان حدا معا الآن يقيماني **اللخمي** أو تظهر شبهة أو يكونا طارئين (م) ولا يقبل قولها انها غصبت اذا لم تقم مستغيثة عند الاغتصاب وقبل ظهور الحبل **قلت** ان ظهر من الامارات ما يدل على صدقها من صياح أو جاءت تدعى **اللخمي** ومثل أن يتقدم منها ذلك قبل ظهور الحبل أو تأتي متعلقة برجل وان لم تأت متعلقة به لم تعد ان ادعت ذلك على من يشبه وان ادعته على رجل صالح حدث له وان لم يظهر من الامارات ما يدل على صدقها فالشهور أنها لا تصدق والشاذ أنها تصدق وهو قول بعض شيوخ المذهب **اللخمي** وان لم تذكر ذلك اذ بعد ظهور الحبل حدث الآن تكون معروفة بالخبر وقالت كتبت ذلك رجاء ان لا أحل أو أن تسقط فتعذر قال ومثله لو لم تسم من استكرهها وهي معروفة بالخبر قال هذا الذي آخذ به ومثله جاء عن عمر في امرأة تظهر بها حل وذكر ما تقدم من حكاية ابن شبرمة وزاد ان عمر سأل ناسا من قومها فاثبتوا خيرا فلم يجدوها وكساهوا وأوصى بها أهلها (قوله في الآخر فأعرض عنه) **قلت** الأظهر أنه طلب للمسترفان الأولى لمن بلى أن يستتر ولا يقر ويحتمل أنه كرر ذلك لما ذكر القاضي واحتمل ذلك بسقط الاحتجاج به على طلب أن يكون الاقرار رابعا **فان قلت** قد قال فلما شهد على نفسه أربع مرات يدل ان اعراضه كان لطلب الرابع **قلت** ذلك من فهم الراوى لامن قوله صلى الله عليه وسلم (ع) مذهب مالك أنه يكفي في الاقرار بالزنا مرة واحدة لقوله في الحديث الآخر فان اعترفت فارجمها ولم يقيد باحد ولا ان القول الثاني في معنى الأول وقال بعض العلماء لا يرجم حتى يقر أربع مرات وتعلق في ذلك بهذا الحديث وبالقياس على عدد الشهود وبما أتى في اللعان من طلب التكرير واشترط بعضهم ان يكون ذلك في أربعة محالس ولم يشترط بعضهم وقيل انما رده صلى الله عليه وسلم لاستراتبه في حاله ولذلك قال أبك جنون أو لعله يرجع أو لانه سمعه وحده ولم يكن معه غيره أو لانه لم يتم الرابع عند من يرى ذلك وجاء في الحديث أنه سأل قومه فقالوا ما علمنا عليه من بأس وهذه مبالغة في الاستبراء **قلت** وبهذه الاحتمالات يسقط الاحتجاج به على تعيين الرابع (قوله أليك جنون) **قلت** لما تقر في أصول الفقهاء الحكم لا يثبت وان وجد مقتضى حتى

قد كان ما خشى منه رضى الله عنه فان الخوارج والمبتدعة كذبت بالرجم (قوله حتى نثني ذلك عليه أربع مرات) هو بتخفيف النون أى كرره (قوله أبك جنون) (ب) لما تقر في أصول الفقهاء

والنساء اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف * وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن أبي عمير قالوا ثنا سفيان عن الزهري بهذا الاسناد * وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد ثني أبي عن جدي قال ثني عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة انه قال أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله انى زينت فأعرض عنه فتنحى تلقاء وجهه فقال له يا رسول الله انى زينت فأعرض عنه حتى نثني ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبك جنون قال

يحصل الشرط ويتنفي المانع سلك صلى الله عليه وسلم هذا المسلك والمقتضى هنا موجود وهو الاعتراف ولم يبق الا حصول الشرط وانتفاء المانع فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا هل هناك مانع بقوله أهلك جنون ثم سأل ثانيا عن حصول الشرط بقوله هل أحصنت وانما قدم السؤال على المانع وان كان الأصل تقدم حصول الشرط حرصا على انتفاء الحد كما دلت عليه أحاديث الباب (ع) روى الهل به جنون استبرا للحالة وانكار لان يلجأ أحد على اهلاك نفسه مع مجاء من اغضاء النبي صلى الله عليه وسلم وطلب الست وفيه ان اقرار المجنون في حال جنونه لا يلزم وان الحدود ساقطة عنه سيئذ وعليه اجماع العلماء وقد رأى عمر وعلي فيمن يحن أحيانا ناهية يدبر أعنه الحد لعل مافله كان في حين ذلك ﴿قلت﴾ تأمل فانه ان كان اقرار المجنون لا يلزم فلا شيء سألته هل به جنون وهو لو أقران به جنونا لم يقبل على سياق قولهم لا يلزم وأجاب تقي الدين بأنه لم يقتصر على سؤاله بل سأل غيره وعلى تقدير أن لا يسأل غيره فيمكن أن يكون سؤاله ليتبين بمخاطبته ومراجعة عقله غيبي الأمر على ذلك لا على مجرد اقراره انه مجنون (قوله هل أحصنت قال نعم) ﴿قلت﴾ تقدم وجه سؤاله عن ذلك (ع) يجب على الامام البحث عن حال الرائي ليقم الحد بحسب ذلك وفيه أن الانسان يصدق في احصائه ويأتي حكم الاحصان (قوله اذهبوا به فارجموه) ﴿قلت﴾ قال تقي الدين فيه تفويض الامام الرجم الى غيره وعدم حضوره الرجم وان كان الفقهاء يستحبون أن يبدأ الامام اذا ثبت الزنا بالاقرار وأن يبدأ الشهود اذا ثبت باليمين والفرق ان الامام لما كان عليه التثبيت والاحتياط قيل له ابدأ ليكون ذلك حرا عن التساهل في الحكم بالحدود وداعيا الى غاية التثبت وأما بداءة الشهود فظاهر لان القتل مهم (ع) مذهبا ومذهب الشافعي انه لا يلزم الامام والشهود أن يحضر واو لا أن يثبتوا انه صلى الله عليه وسلم لم يحضر ولم يرحم أحد من رجم ولا أمر الشهود بذلك وذهب أحدوا أبو حنيفة وبعض شيوخنا الى حضور الامام والشهود وأن يبدأ الامام في الاعتراف والشهود في اليمين (قوله فرجناه بالمصلى) (ع) يعني بالمصلى مصلى الجنائز لقوله في الآخر في بقيق الفرق وبقيق الفرق هو موضع الجنائز بالمدينة قال البخاري وغيره فيه دليل على ان مصلى الجنائز والأعياد اذا لم تحبس لذلك ولا وقف عليها شيء لا يثبت لها حكم المسجد وبه ترجم الحديث اذا لو كان لها حكم المسجد لجنبت الميتات والدم والقتل والرى بالحجارة (د) مصلى العيد وغيره اذا لم يجعل مسجدا فاصح الوجهين انها ليس لها حكم المسجد ﴿قلت﴾ وكان شيخنا أبو عبد الله يقول ليس لها حكم المسجد وان حبست لذلك قال ويدخلها الجنب (قوله فلما أذلقته الحجارة) (م) أى أصابته بحدها وذلك كل شيء حده وقيل الذائق السرعة ومنه لسان ذلق (قوله هرب فأدر كناه بالحرة) (ع) اختلف في المقر بالزنا اذا

لا قال فهل أحصنت قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه قال ابن شهاب فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول فكنت فيمن رجمه فرجناه بالمصلى فلما أذلقته الحجارة هرب فأدر كناه بالحرة فرجناه ورواه الليث أيضا عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثله * وحدثنه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري بهذا الاسناد أيضا وفي

الحكم لا يثبت وان وجد المقتضى حتى يحصل الشرط ويتنفي المانع سلك صلى الله عليه وسلم هذا المسلك والمقتضى هنا موجود وهو الاعتراف ولم يبق الا حصول الشرط وانتفاء المانع فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا هل هناك مانع بقوله أهلك جنون ثم سأل ثانيا عن حصول الشرط بقوله هل أحصنت وانما قدم السؤال على المانع وان كان الأصل تقدم حصول الشرط حرصا على انتفاء الحد كما دلت عليه أحاديث الباب (قوله فرجناه بالمصلى) (ع) يعني بالمصلى مصلى الجنائز والاعباد اذا لم تحبس لذلك ولا وقف عليها شيء لا يثبت لها حكم المسجد (ح) هو أصح الوجهين عندى (ب) وكان الشيخ يقول لها حكم المسجد وان حبست لذلك ويدخلها الجنب (قوله فلما أذلقته الحجارة) هو بالذال المعجمة والوقف أى أصابته بحدها (قوله هرب فأدر كناه بالحرة) اختلف في المقر بالزنا اذا رجع هل يقبل رجوعه وعندنا في

رجع هل يقبل رجوعه وعندنا في ذلك قولان وتعلق المانع بهذا الحديث قال لانه هرب وقتلوه بعد هروبه دون اذن من النبي صلى الله عليه وسلم وقع في غير الأم فهل اتركوه وفي بعض طرقه في غير الأم أيضا فلما وجد مس الحجرة نادى يا قوم ردوني الى النبي صلى الله عليه وسلم فان قومي هم قتلوني وغر وامن نفسي وأخبر وني ان النبي صلى الله عليه وسلم غير قاتلي فلم تنزع عنه حتى قتلناه فلما رجعنا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فهل اترككم الرجل وجئتوني به يستثبت صلى الله عليه وسلم منه ليس انه ترك للحد وفي أبي داود ألا تتركوه حتى أنظر في شأنه وعندنا أيضا فهل اتركوه لعله يتوب فيتوب الله عليه فقد صرح في بعض هذه الطرق انه لا يترك الحد **قلت** * ذكر بعض الشافعية ان هزال بن نعيم كانت له مولاة اسمها فاطمة فوقع عليها ما عزم وعلم به هزال فاستخفه وأشار عليه بالجيء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يعترف بالزنا وحسن في ذلك شأنه وهو يريد به السوء الطيبى ولعل ذلك من هزال نصيحة (ع) وذهب أحمد الى ان الزاني اذا هرب ترك اتباعا لهذه الزيادات وقاله بعض أصحابنا في المعترف وقال الكوفيون ان طلبه الشرط فأدركوه بالغوا ركلك عليه الحد وان وجد بعد أيام ترك (د) اختلف في المعترف بشرع في حده فيهرب هل يترك أو يتبع ليعاقب عليه الحد فقال الشافعي وأجريت ترك اذ لعله يريد الرجوع ولكنه قال بعد ذلك فان رجع ترك وان أعاد الاقرار رجم * وقال مالك يتبع ويرجم * واحتج الشافعي بما تقدم من قوله هل اترككم تموه حتى أنظر في أمره وغير ذلك مما تقدم * واحتج الآخرون بأنه لم يلزمهم الدية مع انهم قد ملوه بعد هروبه * وأجاب الشافعي عن هذا بأنه لم يصرح بالرجوع وقد أقر فلا يترك حتى يصرح بالرجوع قالوا وانما قلنا لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع ولم نقل انه يسقط الرجم بمجرد الهرب **قلت** * في الموازية ان رجوع لوجه وسبب مثل أن يقول أردت اني أصبت امرأتى حائضا أو جاري وهي أختي من الرضاع فظننت أن ذلك زنا لم يختلف أصحاب مالك في قبول رجوعه * الباجي وان رجع لغير شبهة فقال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم يقبل رجوعه ورواه ابن وهب عن مالك وقال أشهب وعبد الملك لا يقبل رجوعه * وروى أيضا عن مالك * أبو عمر واختلف قول مالك اذا رجع في أثناء الجلد في حد الزنا والخمر فقال مرة أن أقيم أكثره أتم وقال مرة يقبل ولا يضرب بعد رجوعه وهو قول ابن القاسم وجماعة العلماء **قوله** في الآخر رجل قصير أعضل ليس عليه رداء (ع) العضلة كل ما اشتد من اللحم على عصب (د) معنى أعضل مشددا للخلق **قلت** * وليس ذكره ذلك بغيبة لانه انما عفى بذلك تحقيق القضية **قوله** فلعلك (ع) فيه تلقين المقر بما لعله يكون سببا لرجوعه لشبهة يعتذر بها كما قال في الآخر لعلك قبلت أو غمرت فاقصر في هذه الرواية على قوله لعلك اختصارا

ذلك قولان (ب) في الموازية ان رجوع لوجه وسبب مثل أن يقول أردت اني أصبت امرأتى حائضا أو جاري وهي أختي من الرضاع فظننت أن ذلك زنا لم يختلف أصحاب مالك في قبول رجوعه الباجي وان رجع لغير شبهة فقال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم يقبل رجوعه ورواه ابن وهب عن مالك وقال أشهب وعبد الملك لا يقبل رجوعه وروى أيضا عن مالك * أبو عمر واختلف قول مالك اذا رجع في أثناء الجلد في حد الزنا والخمر فقال مرة أن أقيم أكثره أتم وقال مرة يقبل ولا يضرب بعد رجوعه وهو قول ابن القاسم وجماعة العلماء **قوله** رجل قصير أعضل هو بالضاد المعجمة أى مشددا للخلق **قوله** فلعلك أى قبلتها أو غمرت كما في الآخر وفيه تلقين المقر بما لعله يكون سببا لرجوعه لشبهة يعتذر بها (ح) هو مستحب في الحدود فانها مبنية على التسهيل بخلاف حقوق الآدميين وحقوق الله المالية

حديثه ماجد عاقل ابن شهاب أخبرني من سمع جابر ابن عبد الله كاذر عقيل * وحدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى قالوا أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس ح وثني اسحق بن ابراهيم أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر وابن جريح كلهم عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو رواية عقيل عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أي هريرة * وحدثني أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا أبو عوانة عن مالك بن حرب عن جابر ابن سمرة قال رأيت ما عزم ابن مالك حين جئ به الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قصير أعضل ليس عليه رداء فشهد على نفسه أربع مرات انه زنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلك قال لا والله

انه قد زنا الآخر قال فرجه ثم خطب فقال ألا كلما نفرنا غازين في سبيل الله خلف أحدهم له نيب كنيب التيس يمنع أحدهم
الكتبة أما والله ان يمكنني الله من أحدهم لأنك لته عنه * وحدنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى قالانا ثنا محمد بن جعفر ثنا
شعبة عن سماك بن حرب قال سمعت جابر بن سمرة يقول أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قصير أشعث ذى عضلات عليه
ازار وقد زنا فرده مرتين ثم أمر به فرجهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نفرنا غازين في سبيل الله تخلف أحدكم نيب
التيس يمنع أحدهم الكتبة ان الله لا يمكنني من أحد (٤٥٢) منهم الاجعلته نكالا أو نكته قال فحدثه سعيد

ابن جبير فقال انه فرده أربع
مرات * وحدنا أبو بكر
ابن أبي شيبة ثنا شعبة ح
وفى اسحق بن ابراهيم
أخبرنا أبو عامر العقدي
كلاهما عن شعبة عن سماك
عن جابر بن سمرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم نحو
حديث ابن جعفر وواقعه
شعبة على قوله فرده مرتين
وفى حديث أبي عامر فرده
مرتين أو ثلاثا * وحدنا
قتيبة بن سعيد وأبو كامل
الجحدري واللفظ لقتيبة
قالا ثنا أبو عوانة عن سماك
عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لما عز بن
مالك أحق ما بلغني عنك
قال وما بلغني عنى قال بلغني
أنك وقعت بجارية آل
فلان قال نعم قال فشهد
أربع شهادات ثم أمر به
فرجهم * حدثني محمد بن
مثنى ثنى عبد الاعلى ثنا
داود عن أبي نصر عن
أبي سعيد أن رجلا من أسلم
يقال له ما عز بن مالك أتى

لدلالة المذكور على المحذوف المراد وفيه أن الكلام المحفل لا يؤاخذ به صاحبه ويقبل قوله في
تفسيره وقد روى التلقين في الحدود والقرارات عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده وأجازه
الائمة فروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لسارق وما إخالك سرقت وعن أبي بكر وعمر وأبي الدرداء
أنهم قالوا لسارق أسرقت قال لا وعن عمر ما أرى يدك يد سارق وعن ابن مسعود انه قال لسارق لعلك
وجدته وعن علي أنه قال لجلي لعلك استكرهت لعلك وطئت نائمة * وقال عمر للمرأة الحبلى التى جىء
بها تبكى ما يبكيك ان المرأة قد تستكره وكذلك جاء عن جماعة والاحاديث بهذا كثيرة (د) وفيه
استحباب تلقين المقر بالزنا والسرقة وغيرهما من الحدود الرجوع وانه يقبل رجوعه لان الحدود
مبنية على التسهيل والدرء بخلاف حقوق الادميين وحقوق الله المالية كالزكاة والكفارات
وغيرها فانه لا يجوز التلقين فيها ولو رجع لم يقبل (قوله انه زنا الآخر) (د) هو بهمة مقصورة
وخاء مكسورة ومعناه الأزدل الأبعد الأدنى وقيل اللثيم وقيل الشقي وكلها متقاربة ويعنى نفسه (قوله
نيب) (ع) النيب صوت التيس عند السفاد والكتبة بضم الكاف وسكون الناء القليل من
اللبن وغيره وكل ما جمته من طعام أو غيره بعد ان كان قليلا فى كسبة وكتبة أى جمته ومعنى
جعلته نكالا أى عظة لمن يأتي بعده حتى ينزجر واعن موافقة الفاحشة (قوله أحق ما بلغني عنك)
(ع) ليس بمناف لما تقدم من انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال طهرنى ووجه الجمع أن يكون
أولا رفع أمره الى النبي صلى الله عليه وسلم وجىء به اليه كما جاء ان قومه أرسلوه الى النبي صلى الله عليه
وسلم وكان الذى أرسله هزال وكان ما عز بنيا عند هزال هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهزال الذى
أرسله ياهزال لو سترته بردائك كان خير لك فلما جاءه قال له أحق ما بلغني عنك فاعترف وقال طهرنى
(قوله) قوله لو سترته بردائك كناية عن اخفاء أمره وتعريض عن هتك ستره (قوله) فأوثقناه
ولا حفرنا له) (ع) أمان المرجوم لا يوثق فهو الحكم عند الفقهاء وأما الحفر فى هذا انهم لم يحفروا
له ويأتى فى الآخر انهم حفروا له * (قلت) * ووجه الجمع انهم حفروا ولكن لم يبالغوا لذلك هرب

كالزكاة والكفارات فانه لا يجوز التلقين فيها ولو رجع لم يقبل (قوله انه قد زنا الآخر) (ح) هو
بهمة مقصورة وخاء مكسورة ومعناه الارذل الأبعد الأدنى وقيل اللثيم وقيل الشقي وكلها متقاربة
ويعنى نفسه (قوله نيب) هو صوت التيس عند السفاد (قوله يمنع أحدهم) وفى رواية أحدهم بدل
أحدهم وينح بفتح النون أى يعطى (قوله الكتبة) بضم الكاف واسكان المثناة وهى القليل من
اللبن (قوله ذى عضلات) هو بفتح العين والصاد قال أهل اللغة العضلة كل لحمه صلبة مكتنزة (قوله
ينب أحدكم) بفتح الياء وكسر النون وتشديد الباء الموحدة (قوله الاجعلته نكالا) أى عظة وعبرة

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى أصبت فاحشة فاقه على فرده النبي صلى الله عليه وسلم مرارا قال ثم سأله قومه فقالوا ما نعلم به بأسا
الأنه أصاب شيئا يرى انه لا يخرج منه الا أن يقام فيه الحد قال فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنا أن نرجعه قال فانطلقنا
به الى بقيع الغرقد قال فأوثقناه ولا حفرنا له قال

فرميناه بالعظم والمدر والخزف قال فاشتد واشتدنا خلفه حتى أتى عرض الحرة فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرة يعني الحجارة حتى سكت قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً من العشي فقال أوكلا انطلقنا غزاة في سبيل الله تخلف رجل في عيالتنا له نيب كنيب التيس على أن لا أوتى برجل فعل ذلك الانكاث (٤٥٣) به قال فما استغفره ولا سبه وحدثني محمد بن حاتم ثنا

بهز ثنا يزيد بن زريع ثنا داود بهذا الاسناد مثل معناه وقال في الحديث فقام النبي صلى الله عليه وسلم من العشي فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإبال أقوام إذا غزونا يتخلف أحدهم عنه له نيب كنيب التيس ولم يقل في عيالتنا وحدثنا سريج بن يونس ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان كلاهما عن داود بهذا الاسناد بعض هذا الحديث غير أن في حديث سفيان فاعترف بالزنا ثلاث مرات وحدثنا محمد بن العلاء الحمداي ثنا يحيى بن يعلى وهو ابن الحرث المحاربي عن غيلان وهو ابن جامع المحاربي عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال جاء ما عزن بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله طهرني فقال وبمحك أرجع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم

ويأتى الكلام على المحر حيث تعرض له في حديث الغامدية (قوله فرميناه بالعظم والمدر والخزف) المدر التراب المنعقد (ع) والخزف شفاف الفخار (د) وهو يدل على ما اتفق عليه العلماء أنه لا يتعين في الرجم الحجارة وإنما يرجم بما يحصل القتل وقد قدمنا أن قوله رجبا بالحجارة ليس على وجه الشرط (ع) وعرض الحرة جانبها وهو بضم العين والجلاميد الحجارة الكبيرة واحدة جلاميد يقع الجيم والميم وجلمود بضم الجيم * وقال مالك لا يرى بالحجارة الكبيرة (قوله حتى سكت) (ع) أي مات ورواه بعضهم سكن بالنون والاول أوجه قال الشاعر

ولقد شفى نفسي وأبرد داءها * أخذ الرجال بحلقه حتى سكت

(قوله فما استغفره ولا سبه) (ع) أما عدم السب فلأن الحد ظهره من ذنبه وأما عدم الاستغفار فلأن لا يفتقر به غيره فيقع في الزنا ويشكل على استغفار النبي صلى الله عليه وسلم * قلت * ولا يعارض هذا ما أتى من قوله استغفر والماعز لأنه إنما أمر غيره ولم يستغفر هو (قوله طهرني وقول النبي صلى الله عليه وسلم فم أظهرك) (ع) يدل على أن الحدود تكفر الذنوب لأن المعنى طهرني من أثم الزنا قوله الآخر ويحك أرجع فاستغفر الله وتب إليه (ط) فيه أن ما كان من حقوق الله يكفي في الخروج من أئمة التوبة وإن كان فيه الحد وفيه جواز استرا الامام على الزاني الآن يتحقق السبب الذي يترتب عليه الحد فإنه لا بد من إقامته لما في الموطأ من حديث من بلى بشئ من هذه القاذورات فليست فانه من يبدلنا صفحته نعم عليه الحد كتاب الله وأما حقوق الأدميين فلا بد مع التوبة من الخروج منها (قوله فرجع غير بعيد) * قلت * يعني غير زمن بعيد كقوله فكث غير بعيد (قوله حتى إذا كانت الرابعة) * قلت * قد تقدم أنه لا حجة فيه لمن يشترط أن يكون الاقرار أربعا (ع) لقوله في الآخر فاعترف ثلاث مرات وفي الآخر فرد مرتين وفي الآخر فرد مرارا فاضطراب هذه الروايات يضعف الاحتجاج بلفظ الأربع (قوله أبه جنون) (ط) هو سؤال أوجبته صفته التي جاء عليها لأنه جاء منتهش الشعر ليس معه رداء يقول زينة فطهرني والافليس من المناسب أن ينسب الجنون إلى من أتى على صفته العقلاء وتكلم بكلام منتظم مفيد لاسيما إذا اشغل على الخروج من الأثم (قوله أشرب خرا)

لمن بعده بما أصابه من العقوبة (قوله فرميناه بالعظم والمدر والخزف) المدر التراب المنعقد والخزف شفاف الفخار وعرض الحرة بضم العين وهو جانبها والجلاميد الحجارة أي الكبيرة واحدة جلاميد يقع الجيم والميم وجلمود بضم الجيم وقال مالك لا يرى بالحجارة الكبيرة (قوله حتى سكت) و يروى بسكون النون (قوله فما استغفره) لثلاث غير ليقع في الزنا ويشكل على استغفار النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعارض هذا ما أتى من قوله استغفر والماعز لأنه إنما أمر غيره ولم يستغفر هو (قوله فرجع غير بعيد) أي غير زمن بعيد كقوله فكث غير بعيد (قوله أبه جنون) (ط) أوجبته صفته

ويحك أرجع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فم أظهرك قال من الزنا فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أبه جنون فأخبر أنه ليس بجنون فقال أشرب خرا فقام رجل

(ع) قيل فيه ان طلاق السكران لا يلزم ولا حجة فيه لان هذا باب دره الحدود بالشبهة لانه اقر على حالة يشك معها في عقله والطلاق واقع ويتهم على انه اراد حله بما يظهر من عدم عقله ولم يختلف ان طلاق غير الطافح لازم له * واختلف في الطافح فالمذهب انه يلزمه جميع أحكام الصحيح لانه أدخل ذلك على نفسه فهو كالخمر وهو حقيقة مذهب الشافعي وفرق بين الخمر للشرب وبين المكروه وبين من شرب ما لا يعلم انه يسكر معه فسكر فقال هذا لا يلزمه شيء وهو كالنمى عليه في أحكامه وبعض متأخري شيوخنا يذهب الى انه لا يلزمه اذا تحقق ذلك منه كما قال الشافعي (قوله) فاستنكهه فلم يجد منه ربح (خر) (ع) حجة لما لك وأصحابه والجمهور في وجوب الحد بوجود الريح وقال الشافعي - الكوفيون لا يجدون الا بالينة على شربها أو باقراره أو بقيتها قال الثوري أو يوجد سكرانا * واختلف أصحاب الشافعي في هذا الوجه وذهب بعضهم الى أن المدمن يحد بالريح دون غيره (قوله) أزيلت فقال نعم (ط) جاء في أبي داود ومصر جابا صرح من هذا وأنه قال له أنسكتها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال ثم قال كما يغيب المر ودفي المسكحلة والرشافي البئر قال نعم قال هل تدري ما الزنا قال نعم قال أتيت منها حراما ما أتى الرجل من أهله حلالا وهذا منه صلى الله عليه وسلم أخذ لما عزر بغاية النص الرفع لجميع الاحتمالات صيانة للمدء (قوله) فأمر به فرجم (ع) حجة لسقوط الجلد مع الرجم وقد تقدم * قلت * والمذهب انه اذا اجتمع مع القتل غيره من الحدود فإنه يكتفى بالقتل لانه يأتي على ذلك كله الا العذف فإنه اذا اجتمع مع القتل فلا بد من الحد للعتف ثم يقتل ولم يحده ههنا للمرأة فيحصل لانها أمة أو انه لم يعين المرأة والأول أظهر (قوله) فكان الناس فيه فرقتين قائل يقول لقد هلك أحاطت به خطيئته) * قلت * الأطهر في هذا الهلاك انه الرجم أي لاجل أن أذنب وقع في الهلاك الذي هو الرجم (قوله) استغفر والماعز) * قلت * ليس بمناقض لما تقدم من قول جابر لم يستغفر له اذا ليس في هذا الطريق أنه استغفر له وانما استغفر له غيره (قوله) لو قسمت بين أمة لو سعتهم (ع) والمراد بالأمة السبعون المذكورون في حديث الغامدية * قلت * قال الطيبي ومعنى وسعتهم كفتحهم أي توبة توجب مغفرة تستوعب جماعة كثيرة ثم قال الطيبي فان قيل فما فائدة قوله حينئذ استغفر والماعز قيل فائدته فائدة قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله فان الثاني طلب مزيد الغفران وما يستدعي من الترقى في المقامات (ط) وفي أبي داود لما رجم ماعز سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلين يقول أحدهما للآخر انظر والى هذا الذي ستر عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلاب فسكت عنها ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار سائل برجليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أين فلان وفلان فقالا نحن ذان يارسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انزلا وكلام من جيفة هذا الحمار فقالا يارسول الله ومن يأكل من هذا قال فإنا لنلهم من عرض أخيك أنفا أنثر أكلأ منه والذي نفسى بيده انه الآن في أنهار الجنة ينغمس فيها وفي طريق آخر من أبي داود من حديث

فاستنكهه فلم يجد منه ربح
خمر قال فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أزيلت
فقال نعم فأمر به فرجم
فكان الناس فيه فرقتين
قائل يقول لقد هلك
أحاطت به خطيئته وقائل
يقول ماتوبة أفضل من
توبة ماعز انه جاء الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فوضع يده في يده ثم قال
اقماني بالحجارة قال فليثبوا
بذلك يومين أو ثلاثة ثم جاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهم جلوس فسلم
ثم جلس فقال استغفروا
لما عزر بن مالك قال فقالوا
غفر الله لماعز بن مالك قال
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لقد تاب توبة
لو قسمت بين أمة لو سعتهم

التي جاء عليها لانه جاء منة من الشعر ليس معه رداء يقول زينب فطهرني (قوله) فاستنكهه فلم يجد به
ربح (خر) حجة لما لك وأصحابه والجمهور في وجوب الحد بوجود الريح وقال الشافعي والكوفيون
لا يجدون الا بالينة على شربها أو بقيتها قال الثوري أو يوجد سكرانا (قوله) أزيلت فقال نعم (ط) جاء
هذا المعنى في أبي داود باصرح من هذا وهو أنه قال له أنسكتها قال نعم حتى غاب ذلك منك في ذلك
منها قال نعم قال كما يغيب المر ودفي المسكحلة والرشافي البئر قال نعم قال هل تدري ما الزنا قال نعم قال
أتيت منها حراما ما أتى الرجل من أهله حلالا وهذا منه صلى الله عليه وسلم أخذ لما عزر بغاية النص

خالد بن الجلاح قال لما رجعت ما عجز جاء رجل يسئله عن المرجوم فانطلقنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا هذا جاء يسئله عن الخبيث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهوا طيب عند الله من ربح المسك فاذا هو أبوه فاعناه على غسله وتكفينه ودفنه قال وما أدري قال والصلاة عليه أم لا وهذا كله يدل على أن الحدود كلها كفارات لاهلها كما جاء في حديث عباد بن الصامت فن أصاب شيئا من ذلك فعوقب فهو كفارة له (ع) ولم يذكر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه وذكر البخاري أنه صلى عليه ولكن أبو عبد الله بن أبي صغرة علل هذه الزيادة وقال ان محمد بن يحيى راوى الحديث عن عبد الرزاق عن معمر قال فيه فاستغفر له ولا صلى عليه وتابع محمد بن يحيى على هذا جماعة من أصحاب عبد الرزاق وانما ذكرها في البخاري من طريق محمود بن غيلان الذي روى عن عبد الرزاق عن معمر ومحمد بن يحيى أضبط من محمود بن غيلان (ع) وكذلك هذه الاحاديث هي في النسائي والترمذي وأبي داود أنه لم يصل عليه ولا أرى مساهمة حديث محمود بن غيلان في مخالفة هؤلاء الرواة قيل ويحتمل أن يريد بالصلاة الدعاء أو أنه أضافها اليه من حيث أنه أمر بها (د) أجاب المالكية عن حديث البخاري من أن الصلاة عليه لم تثبت في رواية الاكثر أو بان المراد بالصلاة الدعاء والجوابان فاسدان أما الأول فلان الزيادة ثبتت في الصحيح وزيادة الثقة مقبولة وأما الثاني فلان التأويل انما يصار اليه اذا عارض الحمل على الحقيقة مانع شرعى

﴿ حديث الغامدية ﴾

(قوله ثم جاءته امرأة من غامد من الازد) (ع) الغامدية هي بالغين المججمة والدال وغامد قبيلة من جهينة ومن قال فيها بالعين المهملة والراء فقد أخطأ وصحف (قوله فاستغفرى الله وتوبى) تقدم الكلام على مثله في قضية ما عجز (قوله أرا لثريد أن ترددى كما رددت ما عجزا انها حبلى من الزنا) ﴿قلت﴾ قيل كأنها تشير الى الفرق بينها وبين ما عجز أى انها غير متكسمة من الانكار لظهور الحمل وقوله انها حبلى على الغيبة حكاية معنى قولها انى حبلى ودل عليه قوله أنت لانه تغير لما تكلمت به وحتى تصنى غاية الجواب قولها طهرنى أى لم أطهرك حتى تصنى (قوله فكفلها رجل من الانصار) (د) أى قام بمؤنتها وليس من الكفالة بمعنى الضمان اذ لا يجوز في الحدود (قوله) اذا الانرجها وندع ولدها صغيرا ليس له من برضعه) ﴿قلت﴾ اذا هو جواب وجزاء يعنى اذا وضعت الغامدية فلانرجها ونترك ولدها (قوله) فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه فرجها (د) هذا ظاهر فى أن رجها كان اثر الولادة ونص فى الطريق الثانى أنه كان بعد الفطام والقضية واحدة والرايتان صهيقتان فلا بد من

الرافع لجميع الاحتمالات صيانة للماء (قوله) أرا لثريد أن ترددى كما رددت ما عجزا انها حبلى) قيل كانت تشير الى الفرق بينها وبين ما عجز أى انها غير متكسمة من الانكار لظهور الحمل وقولها انها حبلى على الغيبة حكاية معنى قولها انها حبلى (قوله) فكفلها رجل من الانصار) أى قام بمؤنتها وليس من الكفالة بمعنى الضمان اذ لا يجوز في الحدود (قوله) اذا الانرجها وندع ولدها صغيرا ليس له من برضعه) (ب) اذا هو جواب وجزاء يعنى اذا وضعت الغامدية فلانرجها ونترك ولدها (قوله) فقال رجل من الانصار الى رضاعه فرجها (ح) هذا ظاهر فى أن رجها كان اثر الولادة ونص فى الطريق الثانى أنه كان بعد الفطام والقضية واحدة والرايتان صهيقتان فلا بد من الجمع بينهما وجه الجمع ان ترد هذه الى تلك لان تلك نص لا يحتمل التأويل وهذه ظاهرة محتملة وتقدير الرد أن يكون قول الانصار الى رضاعه

قال ثم جاءته امرأة من غامد من الازد فقالت يا رسول الله طهرنى فقال ويحك ارجعى فاستغفرى الله وتوبى اليه فقالت أرا لثريد أن ترددى كما رددت ما عجزا انها حبلى من الزنا فقال أنت قالت نعم فقال لها حتى تضعى ما فى بطنك قال فكفلها رجل من الانصار حتى وضعت قال فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت الغامدية فقال اذا الانرجها وندع ولدها صغيرا ليس له من برضعه فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه يا نبى الله قال فرجها ﴿وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا عبد الله بن عمر بن محمد بن عبد الله بن نمير وتجار بنى لفظ الحديث ثنا أبى ثناء بشير بن المهاجر ثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه ان ما عجز بن مالك الاسلمى أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى قد ظلمت نفسى وزيت وانى أريد أن تطهرنى فرده فلما كان من الغداة فقال يا رسول الله انى قد زيت فرده

الجمع بينهما وجه الجمع أن تردهذه الى تلك لان تلك نص لا يحفل التأويل وهذه ظاهرة محققة وتقرير
 الرأى يكون قول الانصارى الى رضاعه انما قاله بعد الفطام وأراد بالرضاع الكفالة والتربية
 وسمى ذلك رضاعاً مجازاً (**قوله** لما كان الرابعة حفر له) وتقدم في الأول أنهم لم يحفر واو تقدم الجمع
 بين الطريقين ويأتى الكلام على الحفر (**قوله** امالا فاذهبي حتى تلدى) (ع) تقدم تفسيره ومعناه
 ان لم تفعل كذا فافعل كذا أى اذا أبيت أن تسترى على نفسك وترجى عن قولك فاذهبي حتى تلدى
 فترجى (**قوله** فلما ولدته قال فاذهبي حتى تغطيه) (ع) اختلف في الحامل قال مالك وأبو حنيفة
 والشافعى في أحد قوليه اذا وضعت رجعت ولا تنتظر ان ترضع ولدها وعن مالك وأحمد وهو قول
 الشافعى الآخر لا ترجع حتى تغطيه ويوجد من يكفله بعد الفطام ومشهور مذهب مالك وحقيقة
 مذهبه ومذهب الشافعى انه متى وجد من يرضعه ويكفله رجعت وان لم يوجد لم ترجع حتى تغطيه ثم
 ترجع ووجه القولين اختلاف الروايتين هل رجعت بعد الولادة أو بعد الفطام * (قلت) * تقدم
 ما ذكره النووي أن القضية واحدة وان الروايتين صحيحتان ولا يصح ابقاؤها على حالهما ما يودى اليه
 ذلك من التناقض وانه لا بد من الجمع وتقدم الجمع بينهما وهو الصواب لا قول الغاضى هذا (ع) وأما
 من حدها الجلد فاتفقوا على انها لا تحدد حتى تضع كمالا ترجع حتى تضع ابقاء على الجنين واستحب
 أبو حنيفة وهو مذهبه انها لا تحدد حتى تستعمل من نفاسها أو حكمها حكم المريض ولا خلاف في هذا
 وقد أجمعوا على أن المريض لا يحدد حتى يغيق (م) واذا لم يقبل الولد غيرها وخيف عليه التلف أخرت
 كما تفر الحامل بل هي أشد لان حياة الولد محتمة وقد قال بعض الشيوخ لو كان جيش المسلمين
 بارض الحرب فزنا منهم من يخاف اذا رجم أن يهلك الجيش انه يؤخر حده قياسا على الحامل قال
 سمنون وفي قوله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعيه دليل على أن على الام الارضاع اذا لم يكن له أب
 أو مال (**قوله** في الآخر فأتت به النبي صلى الله عليه وسلم وفي يده كسرة وقالت قد فطمته وأكل
 الطعام) * (قلت) * تقدمت معارضته للأول وتقدم الجمع بينهما (**قوله** فأمر حفر لها) (ع) اختلف
 في الحفر للرجوم فمشهور قول مالك وأصحابه انه لا يحفر له للأحاديث التي ليس فيها حفر ولقوله
 في حديث اليهوديين فرأيت الرجل يحنى عليها ولو حفر لها لم يحن عليها ولقول جابر في حديث ما عر
 فلما أذلقته الحجارة هرب ولو حفر له لم يمكنه الهرب * وقال الشافعى وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن
 وقتادة يحفر لها وعن الشافعى أيضا وابن وهب أن الامام يخبر في ذلك لا اختلاف الاحاديث وقد ذكر
 مسلم اختلاف الاحاديث في ذلك * وقال بعض أصحابنا لا يحفر للقرآن له أن يرجع فاذا هرب ترك
 ويحفر للمشهود عليه * (قلت) * قد قدمنا الجمع بين اختلاف الروايات في الحديث والعصية واحدة فلا
 يحتاج اختلاف الروايات على التخيير (ع) والحفر عند من يراه هو الى المصدر كما ذكر في الحديث

انما قاله بعد الفطام وأراد بالرضاع الكفالة والتربية وسمى ذلك رضاعاً مجازاً (**قوله** حفر له) وتقدم
 في الأول أنهم لم يحفر والمهاو وجه الجمع ان المراد بقوله لم يحفر والم بها لوقاى الحفر أى لم يحفر واحفرا
 معتبرا ولذلك فر في أثناء الرجم (**قوله** امالا فاذهبي حتى تلدى) بكسر الهمزة وتشديد الميم أى اذا أبيت
 أن تسترى على نفسك وترجى عن قولك فاذهبي وترجى (**قوله** في يده كسرة وقالت قد فطمته)
 تقدمت معارضته للأول وتقدم الجمع بينهما (**قوله** ثم أمر بها حفر لها) مشهور وقول مالك وأصحابه انه
 لا يحفر للرجوم * وقال الشافعى وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن يحفر وعن الشافعى أيضا وابن وهب ان
 الامام يخبر في ذلك وقال بعض أصحابنا لا يحفر للقرآن له ان يرجع بخلاف المشهود عليه والحفر عند

الثانية فأرسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى
 قومه فقال تعلمون بعقله
 بأسا تنكرون منه شيئا
 فقالوا ما نعلمه الا وفي
 العقل من صالحنا فيأمرى
 فأناه الثالثة فأرسل اليهم أيضا
 فسأل عنه فأخبروه انه
 لا بأس به ولا بعقله فلما
 كان الرابعة حفر له حفرة
 ثم أمر به فرجم قال فجاءت
 الغامدية فقالت يا رسول
 الله انى قد زينت فطهرنى
 وانهردها فلما كان الغد
 قالت يا رسول الله لم تردنى
 لئلا أن تردنى كما رددت
 ما عزا فوالله انى لى لى قال
 امالا فاذهبي حتى تلدى
 فلما ولدت أتته بالصبي في
 خرقة قالت هذا قد ولدته
 قال فاذهبي فأرضيه حتى
 تغطيه فلما فطمته أتته
 بالصبي في يده كسرة خبز
 فقالت هذا يانى الله قد
 فطمته وقد أكل الطعام
 فدفع الصبي الى رجل من
 المسلمين ثم أمر بها حفر لها

(قوله وأمر الناس فرجوها) تقدم الكلام على أن الامام لا يلزمه أن يسد بألرجم في حديث ما عز
(قوله فيقبل خالد بن الوليد) * (قلت) * هو حكاية عما وقع فالقياس أن يقول فأقبل خالد بن الوليد
وإنما عدل عن ذلك لما تقرر في علم البيان أن القضية إذا كانت عجبية يعدل بها عن الماضي الى
المضارع ليتصور السامع تلك الحال العجيبة ومنه قول تاليف شرا

فاني قد لقيت الغول تهوى * بشهب كالصفيحة محصان

فاصرها بلا دهنش فخرت * صريعا للبدن وللجيران

وأنت تعرف أن قضية خالد عجبية فعديل الراوى فيها الى المضارع ليستحضر السامع فعل خالد ذلك
وقوله صلى الله عليه وسلم مهلا يا خالد تمثيلا لتو بنها توبة المكس (قوله فيتضح الدم) (ع) رويناه
بالحاء المهملة وفي أخرى بالحاء المعجمة وهما محصان وكلاهما بمعنى الرش والصب وبعضها أقوى من
بعض على خلاف في ذلك تقدم في كتاب الطهارة * (قلت) * قيل هو بالمهملة الفعل نفسه وبالمعجمة
الآثر يبقى على الثوب والجلد وقيل هو بالمعجمة مافعل تعمد او بالمهملة مافعل على غير عمد (قوله لقد
تابت توبة لوتابها صاحب مكس لغفر له) (د) يدل على أن المكس أقبح الذنوب (ع) لكثرة
التباعات التي عليه باخذ أموال الناس بغير حق وسنة سنة مستقرة * (قلت) * كان الشيخ يفسر
المكس بأنه منع الناس من التصرف في أموالهم بالبيع وغيره ليختص المانع بنفع ذلك * وقال الطيبي
المكس الضريبة التي يأخذها العاشر فعلى تعليل القاضي وتفسير الطيبي فأخذ الفوائد واكثر
الاسواق والرحاب والبلاد مكس وعلى تفسير الشيخ ليس بمكس وإنما هو غضب وكذلك كان
يقول في هذه الاشياء انها غضب لا مكس قال ومن المكس ما يتفق أن يكثرى الانسان حانوتا على
أن لا يبيع تلك السلعة بذلك الموضع غيره أموالوا كثرى الحانوت على أن يبيع به بسعر ما يردفو
أخف ولا بأس بالشراء منه ولا سيما على القول بمنع التسعير وانظر منع الناس من عمل الصابون
هو ليس بمكس على تعليل القاضي وتفسير الطيبي وأما على تفسير الشيخ فهو آيين من كراء
الحانوت على أن لا يبيع بذلك الموضع غيره (قوله في الآخر فدعا ولها فقال أحسن اليها فاذا
وضعت فائتي بها) * (قلت) * وتقدم في الأول فكيفها رجل من الأنصار فلعله كان ولها أو أنه

من براه هو الى الصدر (قوله فيقبل خالد بن الوليد) (ب) هذه حكاية عما وقع بالقياس ان يقول فأقبل
خالد بن الوليد وإنما عدل عن ذلك لما تقرر في علم البيان ان القضية اذا كانت عجبية يعدل فيها عن الماضي
الى المضارع قال ليتصور السامع تلك الحال العجيبة (قوله فيتضح الدم) روى بالحاء والحاء ومعناها
مقارب وهو الرش والصب (قوله لوتابها صاحب مكس لغفر له) يدل ان المكس أقبح الذنوب (ع)
لكثرة التباعات (ب) كان الشيخ يقول بشس المكس بأنه منع الناس من التصرف في أموالهم بالبيع
 وغيره ليختص المانع بنفع ذلك وقال الطيبي المكس الضريبة التي يأخذها العاشر فعلى تعليل
القاضي وتفسير الطيبي فأخذ الفوائد واكثر الرحاب والاسواق والبلاد مكس وعلى تفسير الشيخ
ليس بمكس وإنما هو غضب وكذا كان يقول في هذه الاشياء انها غضب لا مكس قال ومن المكس
ما يتفق أن يكثرى الانسان حانوتا على أن لا يبيع تلك السلعة بذلك الموضع غيره وأمالوا كثرى
الحانوت على أن يبيع بسعر ما يردفو وأخف ولا بأس بالشراء منه ولا سيما على القول بمنع التسعير
وانظر منع الناس من منع الصابون هو ليس بمكس على تعليل القاضي وتفسير الطيبي وأما على تفسير

الى صدرها وأمر الناس
فرجوها فيقبل خالد بن
الوليد بجرجر فرمى رأسها
فتنضح الدم على وجه خالد
فسبها فسمع نبي الله صلى الله
عليه وسلم سبه اياها فقال
مهلا يا خالد فوالذى نفسى
بيده لقد تابت توبة لوتابها
صاحب مكس لغفر له ثم
أمرها فبلى عليها ودفنت
* حدثني أبو غسان مالك
ابن عبد الواحد المسمعي
ثنا معاذ بنى ابن هشام
قال ثنى أبى عن يحيى بن
أبى كثير ثنى أبو قلابه أن
أبا المهلب حدثه عن عمران
ابن حصين أن امرأة من
جهينة أتت نبي الله صلى
الله عليه وسلم وهى حبلى
من الزنا فقالت ياربى الله
أصبت حدا فأكفه على فداها
نبي الله صلى الله عليه وسلم
وليها فقال احسن اليها فاذا
وضعت فائتي بها فضعل

فأمر بها نبي الله صلى الله عليه وسلم فشككت عليها ثيابها ثم أمر بها فزجرت ثم صلى عليها فقال له عمر تصلى عليها يا نبي الله وقد زنت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتم وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى * وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان بن مسلم ثنا أبان العطار ثنا يحيى بن أبي كثير هذا الاسناد مثله * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما قالان رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنشدك الله الا قضيت لي بكتاب الله فقال الخصم

أوصى وليها بأن يحسن إليها وهي في كفالة الأنصاري (قوله فشككت عليها ثيابها) (م) أي جمعت (ع) ليس كل جمع شكوا وإنما الشك نظم الشيء بغيره ومنه شككت الصيد بالريح إذا انظمته به ومنه فشككت هنا يعني أنها انظمته بالعقد أو أخله خوف أن تنكشف عند اضطرابها وقد اتفق العلماء على أن المرأة لا تتحد الاقاعدة ويبالغ في سترها واستحب بعض أصحابنا وغيرهم أن تجعل في قفّة ويبالغ في سترها ثلاثاً تطرب فتتكشف قال ويجعل معها القفر ماداً أو تراب فيه ماء مثلاً ليكون منها حدث فتستتر في ذلك * واختلف في حد الرجل فقال الجمهور يحد قائماً وقال مالك قاعداً وخير بعضهم في ذلك الامام (قوله ثم صلى عليها) (ع) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليها بنفسه وقد يحتمل أن يريده بالصلاة الدعاء أو أنه أضافها إليه لأنه أمر بها (قلت) * تبع هذه الاحتمالات مع سؤال عمر وجوابه له بما ذكر (م) وكره مالك للامام الصلاة على من قتل في حدر دعاً لمثاله * وقد ذكر لعمر وجه صلاته عليها (ع) يريده صدق توبتها وهو يدل على أنه يكره لأهل الفضل الصلاة على أهل المعاصي وهو مذهب مالك ويصلى عليهم غيرهم ولا يتركون بغير صلاة ولم يختلف العلماء في الصلاة على أهل المعاصي والمقتولين في حدوان كره ذلك لأهل الفضل الا ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف أنه لا يصلى على المحاربين والبلغاة وقال الحسن لا يصلى على الميتة من نفاس الزنا وقال الزهري لا يصلى على المرجوم وقاتل نفسه * وقال قتادة لا يصلى على ولد الزنا والسككهم على خلاف هذا الذي ذكره هؤلاء وقد تقدم في الجنائز (قوله لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتم) (قلت) * انظر ما وجه التخصيص بأهل المدينة فيحتمل أن القضية كانت بها ويحتمل أن الذنوب فيها ليست كثيرها الفضلها ويكون فيه دليل على فضلها على مكة (قوله وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله) (قلت) * تقدم حديث أبي داود في ما عز وأنه ينغمس في أنهار الجنة والآخرة عند الله أطيب من ريح المسك

﴿ حديث الذي زنا بامرأة من استأجره ﴾

(قوله أنشدك الله) (ع) أي أسألك به (قوله الا قضيت لي بكتاب الله) (ع) قيل يعني بحكم الله وقيل بفرض الله وقيل بما تضمنه كتاب الله من القضاء بالحق مطلقاً وفي حكم الزاني الثيب والبكر على ما ورد عن عمر في الشج والنسبة وأنه كان يتلى قرآن ولم يسلك في خطابه هذا مسلك الأدب بل جرى الشج فهو أبين من كراه الحانوت على أن لا يبيع بذلك الموضع غيره (قوله فشككت عليها ثيابها) أي جمعتها (ع) ليس كل جمع شك وإنما الشك نظم الشيء بغيره ومنه شككت الصيد بالريح إذا انظمته به ومنه فشككت هنا يعني أنها انظمته بالعقد أو أخله خوف أن تنكشف عند اضطرابها وقد اتفق العلماء أن المرأة لا تتحد الاقاعدة * واختلف في حد الرجل فقال الجمهور يحد قائماً وقال مالك قاعداً وخير بعضهم في ذلك الامام (قوله ثم صلى عليها) لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل المعاصي والمقتولين في حدوان كره ذلك لأهل الفضل الا ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف أنه لا يصلى على المحاربين والبلغاة وقال الحسن لا يصلى على ميتة نفاس الزنا وقال الزهري لا يصلى على المرجوم وقاتل نفسه وقال قتادة لا يصلى على ولد الزنا (قوله لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتم) (ب) أنظر ما وجه التخصيص بأهل المدينة فيحتمل أن القضية كانت بها ويحتمل أن الذنوب فيها ليست كثيرها الفضلها ويكون فيه دليل على فضلها على مكة (قوله وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله) (ب) تقدم في حديث أبي داود وفي ما عز أنه ينغمس في أنهار الجنة والآخرة عند الله أطيب من ريح المسك (قوله أنشدك الله)

على جفاء الاعراب **(قوله وهو أفقه منه)** (ع) فيحتمل لانه كان بتلك الصفة عندهم وان لم يظهر منه في القضية ما يدل على انه أفقه أو بكونه وصف القضية على وجهها وألانه تأدب في سؤاله بقوله ائذن لي أن أتكلّم خوف الوقوع في النهي عن خطابه بخطاب بعضهم به ضاذا فاعل الآخر من الجفاء فيه حسن الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلقة وأهل العلم والناظرين بين الناس وان يستأذنوا في الكلام والاختبار عن قضياتهم اذ قد يكون بسبيل عذراً وتحت شغل أو يتكلم من ليس له كلام فاستدانه في الكلام أولى وفيه ان أولى الناس بالقضاء والخلقة اذا كان عالماً بوجوه الحكم **(قوله قل)** (ع) فيه ان الطالب أولى بالبداية في الكلام قال الخطابي وفيه ان للامام أن يبيع الكلام لمن شاء من الخصمين **﴿قلت﴾** المذهب ان بداية الطالب حق له لما سيرد عليك واذا كانت حقالة فليس للامام أن يبيع الكلام لمن شاء منهما وليس قوله لابي الولد قل باباحة كما فهم الخطابي بل لانه حق له لانه هو الطالب وكان هو الطالب لان الأول صالح وانصرف فلما أخبر أبو الوليد بفساد الصلح قام يطلب رد العوض والذي سيرد عليك هو ان تعرف ان الروايات لم تختلف في انه يجب على القاضي ان يسوى بين الخصمين في المجلس وفي النظر لهما **﴿واستحب ابن عبد الحكم أن يبدأ بالنظر لضعفهما﴾** قال الامام في كتابه الكبير **﴿واختلف اذا كان الخصمان ذيباً ومسا مافقيل يسوى وقيل يجعل المسلم أرفع قال أشهب في المجموعة واذا جلس الخصمان فلا بأس أن يقول لهما مالكما أو ما خصوصتكما أو يسكت حتى يبتدئ ولا بأس أن يقول أيكما الطالب ولا يبتدىء أحدهما فيقول ماتقول الآن يعلم انه الطالب وان قال أحدهما أنا الطالب سأل خصمه حتى يوافق على ذلك فان قال كل منهما أنا الطالب أقامه ما عنه حتى يأتي أحدهما فيكون هو الطالب﴾** ابن عبد الحكم ان ادعى كل منهما انه الطالب فان كان أحدهما جالب الآخر فالجالب هو الطالب وان لم يدري أيهما الجالب بدأ بأيهما شاء **﴿الخصم ان صرفهما عنه لدعوى كل منهما انه الطالب وأبى الانصراف أحدهما بدأ به وان بقي كل منهما متعلماً بالآخر أفرع بينهما وان كان لكل منهما على الآخر طلب أفرع بينهما وقيل الخاكم بخير (قوله عسيقا) (ع) أي أجبراً وجمعه عسقاء كفقهاء وقيل وفيه دليل على جواز الاجارة (قوله فزنا بامرأته) (ع) قال بعضهم هذا قدف للمرأة وانما لم يحدهم لقذفها لانها اعترفت فرجها (قوله فسألت أهل العلم) (ع) لم ينكر عليه سؤال أهل العلم ففيه جواز استفتاء من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في مصر وان جاز عليه الخطأ والحيف عن الحق وهذا كالعمل بالظن مع القدرة على اليقين وقد يتعلق به من أهل**

بفتح الهمزة وضم الشين أي أسئلك رافعاً شيدى وهو صونى **(قوله وهو أفقه منه)** يحتمل أنه أفقه منه مطلقاً ويحتمل في هذه القضية لوصفه اياه على وجهها ولحسن أدبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في استدانه له في الكلام خوفاً من الوقوع في النهي في قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله بخلاف خطاب الأول في قوله أنشدك الله الى آخره فانه من جفاء الاعراب **(قوله قل)** (ع) فيه ان الطالب أحق بالبداية في الكلام قال الخطابي وفيه ان للامام أن يبيع الكلام لمن شاء منهما وليس قوله لاب الولد قل باباحة كما فهم الخطابي بل لانه حق له لانه الطالب وكان هو الطالب لان الأول صالح وانصرف فلما أخبر أبو الوليد بفساد الصلح قام يطلب رد العوض **(قوله عسيقا) أي أجبراً (قوله فزنا بامرأته)** قال بعضهم هذا قدف للمرأة وانما لم يحدهم لقذفها لانها اعترفت فرجها **(قوله فسألت أهل العلم)** فيه جواز استفتاء الفقيه مع وجود الأفقه وهو مذهب الاكثر **(قوله**

الآخر وهو أفقه منه نعم
فاقض بيننا بكتاب الله
وائذن لي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قل
قال ان ابني كان عسيقا
على هذا فزنا بامرأته واني
أجبرت أن على ابني الرجم
فاقديت منه بمائة شاة
ووليدة فسألت أهل العلم
فأخبروني أنما على ابني
جلد مائة ونفسي عام
وان على امرأة هذا الرجم
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم والذي نفسي

الأصول من يجزأ استفتاء الفقيه مع وجود الافة **(قوله)** شرط استفتاء غيره العدالة وذلك يمنع من جواز الخيف عن الحق ولا يمنع من جواز الخطأ وقد اختلف في جواز الاجتهاد لغيره في عصره فأكثر أصحاب الشافعي على الجواز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز لقضائه ونوابه في غيبته وقيل يجوز باذن منه خاص وقيل بالوقف مطلقا وقيل بالوقف فيمن يحضرته **(قوله)** واختلاف المجوز ون هل وقع فقبل وقيل لم يقع واجتبه الوقوع بانه صلى الله عليه وسلم أمر سعد بن معاذ أن يحكم في بني قريظة فحكم باجتهاده وصوب حكمه وقال له لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة وبانه صلى الله عليه وسلم أقر معاذ على قوله أجتهد رأيي وأقرأ بابكر على قوله لا اله الا الله فلا يعتمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال له صلى الله عليه وسلم صدقت **(قوله)** واجتبه المانع من الجواز بانه عمل بالظن مع القدرة على اليقين بمراجعتي صلى الله عليه وسلم وبان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون اليه في الوقائع وذلك يدل على منع الاجتهاد بحضرته والا كانوا يجتهدون **(قوله)** وأجيب عن الأول بالا حاديث السابقة وبان الغائب غير قادر على المراجعة والحاضر يغلب على ظنه عدم الوحي في النازلة اذ لو كان بلغه وبان هذا منقوض بهامهم في زمنه بخبر الواحد **(قوله)** وأجيب عن الثاني بان رجوعهم اليه في الوقائع لا يدل على منعهم من الاجتهاد لجواز أن يكون رجوعهم فيها لايظهر لهم فيه وجه الاجتهاد أولا انه أحد الجائزين وأما استفتاء الفقيه مع وجود الافة فاختلف الأصوليون في تقليد المفضل مع وجود الأفضل فجوزة الأكثر وقال أحمد بن حنبل وابن شريح والغزالي يتعين تقليد الارجح ونحوه لابن القصار من أصحابنا قال يجب على العامى الاجتهاد في أعيان المجتهدين واجتبه الأكثر بان المفضولين من الصحابة كانوا يستلون واشتهر ذلك عنهم ولم ينكر فدل على انه جائز **(قوله)** وأيضا فقد قال صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فخرج العوام لانهم المقلدون وبقي الحديث معمولاً به في المجتهدين من غير تفصيل **(قوله)** واجتبه المانع بان أقوال المجتهدين بالنسبة الى العامى كالادلة بالنسبة الى المجتهد واذا تعارضت الادلة تعين العمل بالراجح والمراد بالمقلد العامى الصنف ومن قصر من الفقهاء عن درجة الاجتهاد **(قوله)** لا قضين بينكما بكتاب الله (ع) يحتمل ان يريد به نقض صلحهم الباطل لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ويحتمل أن يريد بماتلاه من قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة وبما كان يتلى من آية الشيخ والشيخ إذا زنيا فارجموهما (د) ويحتمل أن يريد بكتاب الله حكم الله ويحتمل أنه إشارة لقوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلا وقد فسر السبيل بجم المحسن **(قوله)** الوليدة والغنم ردو على ابنك (ع) فيه ان كل صلح خالف السنة مردود وان ما قبض فيه لا يدخل في ملك قابضه لانه من أكل المال بالباطل في ابطال حد وفيه أن الحدود لا يصح فيها الصلح ولا خلاف عندنا في هذا فيما كان من الحدود حق الله كحد الحراية والزنا والسرقة تبلغ الامام أم لا والاخذ في ذلك حرام ورشوة وأما الصلح على الحدود التي لا آدمى فلا خلاف في جواز ما يرجع الى الابدان كالقصاص في الجراح والنفس وأما ما يرجع منها الى الاعراض كالقذف فلا خلاف في جواز الصلح عنه قبل بلوغ الامام واختلف في جواز ما بعد بلوغه على قولين وان كره بكل حال لانه أكل ما لا نمنا عرضه **(قوله)** أغديا أنيس الى امرأة هذا (ع) قيل فيه ان الحدود اذا ضاق الوقت عنها أخرت الى أوسع ولم يبين اذ لم يرد ان هذا كان في العشي وانما اغد هنا بمعنى سرفى أى وقت كان واستعمالها بمعنى سرفى في اللسان **(قوله)** فان اعترفت فارجمها (ع) فيه أن الامام اذا قذف عنده أحد أن يستل المقدوف فان اعترف حد

بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم ردو على ابنك جلد مائة وتعريب عام واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها

ودراً الحد من القاذف وان أنكر وأراد الستردأ الحد عنهما وان لم يرد الستردأ كلف القاذف البيعة فان أقامها والاحد للقذف * وأما ان يشهد عند الامام ان فلانا قذف فلانا فقال الشافعي وأبو حنيفة لا يجحدان حتى يطلبه فلان * وقال مالك يرسل اليه فان أراد الستردأ والاحد * واختلف قوله اذا عفا ولم يرد الستردأ فيه انه صلى الله عليه وسلم لم يحضر الرجم ولا انه حفر للرجوم وتقدم الكلام على ذلك وفيه استنباط الحاكيم غيره في مثل هذا وهو أصل في اتخاذ الحاكيم والقضاء النواب وهو أصل في وجوب الاعذار لانه يحتمل أن يكون ثبت عنده صلى الله عليه وسلم اعترافها بشهادة هذين الرجلين فبعث أنيسا اعذارا اليها وعندنا في الاعذار رجل واحد قولان * (قلت) * الاعذار سؤال الحاكم من توجه عليه موجب حكم هل عنده ما يسقطه قال غير واحد واللفظ لابن قنوح لا ينبغي لقاض أن ينفذ حكما على أحد حتى يعذر اليه انتهى وانظر ان نفعه ولم يعذر هل يفسخ أو يقيم بالا عذار دون فسخ والفسخ أظهر لان الاعذار شرط في التنفيذ * واختلف في الاعذار في مسائل الاولى بينة الاقرار على الخصم بمحض القاضي * قال ابن العطار وأبو ابراهيم التيجي سقوط الاعذار فيها اتفاق من المتقدمين والمتأخرين * ابن سهل وذلك لقطعه بتحققها وأنكر ذلك ابن الفخار وقال بل في ذلك اختلاف قال وقد قالوا ان القاضي لا يحكم بعلمه فيما أقر به عنده فلم يبق الا انها بينة فقط فيعذر فيها * ابن سهل هذا القياس وما ذكر ابن العطار والتيجي العمل * الثانية شبه مسئلة أبي الخير وهو رجل شهد عليه بانواع من الزندقة عدد كثير ثبتت عدالة نحو عشرين منهم فقال بعض أهل المجلس يعذر اليه * وقال القاضي منذر بن سعيد واسحق بن ابراهيم وأحمد المطرف صاحب صلاة الجماعة لا يعذر اليه فاخذ الناظر في أمره بالقول بعدم الاعذار فقتله دون اعذار * الثالثة القاضي يعزل بجرحة فيطلب أن يعذر اليه فيمن جرحه فقال ابن الحاج في نوازل لا يعذر اليه لان ذلك منه طلب لخطئة القضاء وطلبها بجرحة قال فان قال انما أطلب بذلك والجرحة حتى لتقبل شهادة حتى أحق أن يعذر اليه لان الحق للمسلمين بغير معين * الرابعة بينة تجر مجالس السر لا يعذر فيها لان تجر مجالس السر يمنع من تسمية شهوده فلا يعذر * ووجد بخط ابن البراء قاضي الجماعة بتونس في أواسط القرن السابع ان أهل جزيرة الخضراء اشتكوا سوء حال قاضهم ابن عبد الخالق الى أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين فرد أمره الى ابن منصور قاضي سبتة فقال سألت عنه في السر فثبت عندي انه لا يصلح للقضاء فقال لابن منصور سم لي من جرحني لعلة عدولي فلم يسم له وأفتى فقهاء قرطبة بلزوم نعرف من جرحه * وأفتى ابن رشد بعدم اللزوم * واحتج بأنه ليس من العزل بالجرح وانما هو من العزل بالشككية كقضية عمر في سعد فبلغ ذلك القاضي حدين فقال لا يصلح الاحتجاج في ذلك بقضية سعد لان اماره سعد كانت عامة في ذلك وفي غيره بدليل أن من عزل ممن كان على مثل ولايته قديقا سمون فيما يبايدهم والقاضي ليس كذلك ومال الى الاعذار للقاضي لأجل جرحته * الخامسة أفتى ابن رشد في نوازله في القاضي يعزل الوصي لاهم رآه باجتهاده انه ليس عليه أن يعلمه قال وان عزله بجرحة ثبتت عنده فعليه أن يعذر اليه * تمة * وفي كتاب السرقة من المدونة فاذا كان المطلوب مجمل وجه الترجيح من جهلة الرجال أو ضعف النساء فعلى القاضي أن يعلمه بماله من ذلك فلعلمه بينه وبينه عداوة أو شركة مما يجبهله المعدلون وفي بعض النسخ أو اشرورة بدل شركة وصوب لان شهادة الشريك على شريكه مقبولة * وأجاب أبو موسى المؤمناني من فقهاء فاس بأن معنى المسئلة انه شهد على شريكه انه باع حصته من دار بينهما فتردشانه اتهمته على الشفعة قال في المدونة وان كان لا يجبهل وجه التجريح لم بدعه الى ذلك وليس كرد العين لان الحكم لا يتم الا بردها (ع) قيل وفيه حكم الحاكم بما أقر به عنده

في الحدود وهو أحد قولى الشافعى ويأتى الكلام على ذلك ولا حجة فيه لان قوله صلى الله عليه وسلم فان اعترفت فارجهما هو على وجه الاعتذار اليها أو يكون قوله فان اعترفت احواله على ما عهد أى فان اعترفت بحضرة بينة أو يكون معنى فارجهما قد وجب رجهما لكن بعدم مطالعتي * وفي الحديث فاعترفت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجهما فدل أنه صلى الله عليه وسلم إنما حكم برجهما بعد ان أعلمه أنيس بمائت عنده من اعترافها أو يكون صلى الله عليه وسلم فوض اليه في جميع ذلك ويكون قوله فان اعترفت أى وثبت اعترافها بينة * وفيه انه لا جلد مع الرجم وفيه مراعاة الاحصان في الرجم كإحصان عليه في حديث ما عر بقوله هل أحصنت لان هذه المرأة ثبت احصانها على ما يأتى ولم يختلف العلماء في ان الاحصان شرط في الرجم وإنما اختلفوا في صفة الاحصان فقال مالك أما الرجل فيحصنه الوطء التام المباح في زوجة مطلقا بنكاح صحيح لازم بشرط اسلامه وحرية وبلوغه وعقله * قلت * فلا يحصنه العقد فقط والمراد بالوطء التام الذى يحل المطلقة ثلاثا الذى طلقها ولا يحصنه الوطء غير المباح كوطء الخائض والمحرمه (ع) وقد اختلف أصحابنا هل في ذلك يحصن أم لا * قلت * وبقوله في زوجة يخرج ووطء الملك فلا يحصن وبقوله مطلقا تدخل الزوجة كيف كانت مسامة أو كناية حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة لان الجميع يحصل المدة للرجل وبقوله بنكاح صحيح يخرج النكاح الفاسد فلا يحصن الوطء فيه وبقوله لازم يخرج النكاح الذى فيه خيار حكمى وأما ما فيه خيار شرطى فهو من النكاح الفاسد وبقوله بشرط اسلامه يخرج الكافر فلا يرجم على المشهور ويأتى الكلام على ذلك في رجم اليهوديين ان شاء الله تعالى وبقوله وحرية يخرج العبد فلا يرجم وبقوله وبلوغه يخرج الصغير فلا يرجم غير البالغ وبقوله وعقله يخرج المجنون فلا يرجم وأما المرأة فيحصنها أيضا الوطء المباح الى آخر الضابط فلا يحصنها العقد (ع) وضح ان هذه المرأة كانت متزوجة ولعل الدخول بها كان معلوما أو طالت اقامتها مع الزوج أو وجد الولد فاستغنى بذلك عن ذكره في الحديث ولا يقال في المرأة كيف كانت كما قيل في احصان الرجل بل لا ترجى الا الحرة المسامة البالغة والزواج بالغ فان كانت غير بالغة لم يحصنها ووطء البالغ وهى تحصنه كما تقدم وكذلك ان كان الزوج غير بالغ فانه لا يحصن الكبيرة ولم يشترط بعض العلماء العقل في واحد من الرجال والمرأة وبعضهم اشترطه في الرجل دون المرأة قال فاذا كان عاقلا كان احصانها لها وان كانت مجنونة وان كان مجنونا لم يكن احصانها يردوان كانت عاقلة ووافقنا أبو حنيفة في شروط الاحصان الا اباحه الوطء فلم يراعها وراعاه الشافعى فلم يجعل به احصانا ولم يراع هو ولا أحد الاسلام في احصان الزوجين * واختلف أصحاب الشافعى في الحرية والبلوغ فذهب من جعل النكاح دونهما احصانا ومنهم من لم يجعله ومنهم من فرق فجعل البلوغ شرطا دون الحرية * ومنهم من عكس ولم يشترط أبو يوسف وابن أبى ليلى في الاحصان ولا في الزنا الاسلام ولم يشترط الأوزاعى في الاحصان الحرية اذا كانت الزوجة حرة ولم يراع الوطء الممنوع * وقال الليث والثوري نحو قول مالك الا ان الليث لا يراعى الوطء المباح

✽ حديث رجم اليهوديين ✽

(قوله أى يهودى ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود) * قلت * الحديث أيضا في أبى داود وفي بعض طرقه أن يهوديا ويهودية قد زنيا فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى هذا النبي فانه قد بعث بالتخفيفات فان أفتى بدون الرجم قبلنا واوجبنا به عند الله وقتلنا فتيا من أنبيائك فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد جالس بين أصحابه فقالوا يا أبا القاسم ما تقول في

قال فقد اعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجت * وحدثنى أبو الطاهر وحرمة قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن عمر والنقاد ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبى عن صالح بن ثناء عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق عن معمر بن كلثوم عن الزهري بهذا الاسناد نحوه * حدثنى الحكم بن موسى أبو صالح ثنا شعيب بن اسحق أخبرنا عبد الله بن عمار عن ابن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بيهودى ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود

رجل وامرأة منهم زنيا فلم يكلمهم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة حتى أتى بيت مدراسهم فقام على الباب فقال أنشدكم بالذي أنزل التوراة على موسى ماتجدون في التوراة على من زنا إذا أحسن قالوا بجمع ويجب ويجلد والتجيب أن يحمل الزنانيان على حمار ويقابل بين أقفيتهما ويطاف بهما وسكت شاب منهم فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم سكت علق اللشدة به فقال اللهم اذنشدنا فانجد في التوراة وساق الحديث إلى أن قال صلى الله عليه وسلم إذا أحكمت بما في التوراة فامر بهما فرجا وبين في هذا الحديث أن اليهود جازؤه وهو في المسجد ثم بعد ذلك مشى معهم إلى بيت المدراس بعد أن سألوهم عن ذلك **(قوله)** ماتجدون في التوراة (ع) سؤاله صلى الله عليه وسلم لهم مع انهم غير وافي التوراة يحتمل لانه أوحى إليه أن الرجم لم يغيره وأنه علم ذلك ممن يثق به من أسلم من علمائهم وفي الصحيح أن عبد الله ابن سلام أخبره بذلك ويحتمل أن سؤاله استخبار عما عندهم حتى يعلم صحة ذلك من الله **(قلت)** فان قيل كيف سألهم وخبر الكافر غير مقبول وقد بان كذبهم **(جوابه)** ما ذكر من انه استخبار حتى يعلم صحته من الله **(وخرج)** أبو داود والدارقطني الحديث وفيه فقال اتوني بأعلم رجلين منكم فأتى بابني صوريا فسألهما كيف تجدون حدهما في التوراة فقالا الرجل مع المرأة ربة وفيه عقوبة والرجل على بطن المرأة ربة وفيه عقوبة وإذا شهد أربعه أنه يدخله في فرجها كالمرود في المكحلة رجاء قال اتوني بالشهود فشهد أربعه منهم بذلك فرجهم قال الدارقطني تفرد به بحالد عن الشعبي وليس بالقوي ويأتى الكلام على قبول شهادة الأربعه **(قوله)** ونحملهما (ع) هو للعذري من الحم والحمل الفحش واحده حممة وهو للمهرقندي بالحاء الساكنة من الحمل والسجى بالجيم المفتوحة أى نحملهما على الجال كعنى رواية الحاء الساكنة (د) رواية الميميين ضعيفة لانه قال قبلها نسود وجوههما **(قوله)** ونخالف بين وجوههما **(قلت)** هو ما تقدم من قوله في أبي داود ويقابل بين أقفيتهما (ع) هذا كله مبالغة في التنكيل وقال كثير بمنزله في شاهد الزور اعظم حرمه فيبالغ في تعزيره فيحكم ويحلق رأسه ويطاف به وفعل ذلك بعض قضاة البصرة في شاهد الزور حلق نصف رأسه ولم ير مالك في آخرين حلق الرأس واللحية **(قوله)** فامر بهما فرجا (ع) فيه أن الامام لا يحضر الرجم وقد تقدم ولم يذكر في حديث الأم من أين استحق النبي صلى الله عليه وسلم انهما زنيا وفي حديث أبي داود ما تقدم انه شهد عليهما أربعة (د) ان كانت الأربعه مسلمين فظاهر وان كانوا كفارا فشهادتهم غير مقبولة فتمين انه انما رجمهم بالاقرار (ط) أجاز شهادة الكفار جماعة من التابعين وأهل الظاهر اذا لم يوجد مسلم تمسك بحديث أبي داود المتقدم وأجاز أحمد شهادة أهل الذمة لما في أبي داود عن الشعبي أن مسلما لما حضرته الوفاة في سفر ولم يجد من المسلمين من يشهد فاستشهد كتابيين

ماتجدون في التوراة) هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم بل لالزامهم الحجة بما يعتقدونه في كتابهم ولعله صلى الله عليه وسلم قد أوحى إليه أن الرجم في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيره وأنه أخبره بذلك من هو أعلم منهم **(قوله)** ونحملهما (ع) هو للعذري من الحم والحمل الفحش (ح) هو في أكثر النسخ نحملهما بالحاء واللام وفي بعضها نحملهما بالجيم المفتوحة وفي بعضها نحملهما بميميين وكلاهما متقارب فعنى الأول نحملهما على جمل ومعنى الثاني نحملهما جميعا على الجمل ومعنى الثالث نسود وجوههما بالحم بضم الحاء وفتح الميم وهذا الثالث ضعيف لانه قال قبله نسود وجوههما **(قوله)** فامر بهما فرجا) فيه أن الامام لا يحضر الرجم ولم يذكر في حديث الأم من أين استحق النبي صلى الله عليه وسلم انهما زنيا وفي حديث أبي داود ما تقدم انه شهد عليهما أربعة (ح) ان كانت الأربعه مسلمين

فقال ماتجدون في التوراة على من زنى قالوا نسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما قال فأتوا بالتوراة ان كنتم صادقين فجأوا بها فقرؤها حتى اذا امروا بأية الرجم وضع الفتى الذي يقرأه على آية الرجم وقرأ ما بين يديه او ما وراءه فقال له عبد الله بن سلام وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليرفع يده فرفعها فاذا تحتها آية الرجم فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فرجا قال عبد الله بن عمر كنت فبين

فقدموا على أبي موسى الكوفي بتركته ووصيته فقال هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحلفهم بعد العصر انهما ما كذبا ولا خانانا فاعدها شهادتهما وان صح فهو مرسل وأيضا فالشاهد لا يحلف وإنما عمل أبو موسى في هذا القرائن (م) تعلق بالحديث من يرى احصان الكافر احصانا ومالك لا يراه ويجعل الحديث على انه لم تكن له ذمة يجترم بهادمه فدمه مباح وعندى انه يعترض على هذا برجه المرأة الآن يقال ان هذا كان قبل النهي عن قتل النساء قلت * ان رجها من تغيير المنكر ولا منكرأ كبر من تبديل كلام الله ويشهد له ما تقدم أو يأتي من قوله اللهم اني أول من أحيا أمرك اذا ماتوه (ع) وقيل في رجها لانهم تعا كوا اليه وطلبوا ذلك منه بدليل قوله في الموطأ جاءت اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر واله أن رجلا وامرأة منهم زنيا و يكون حكمه لهم بما في التوراة امالانهم رضوا بذلك وصرفوا حكمهم اليه لان شرع من قبلنا لازم لنا لم ينسخ على أحد القولين لاهل الأصول وقيل ان هذا خاص به اذ لا نصل نحن الى معرفة ما أنزل الله ولقوله تعالى يحكم بها النبيون الآية وهو صلى الله عليه وسلم نبي كريم * وعند مالك والشافعي وجماعة من السلف انهم اذا ترفعوا فان الامام مخير في أن يحكم أو يترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم الآية واذا حكم فانما يحكم بحكم الاسلام اذ ارضى المحكوم عليه ورضى أساقفتهم وفي غير الأم أن أحبارهم أمرهم بذلك ثم اختلف أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة هل يحكم بين الخصمين بمجيء أحدهما أو حتى يجيئنا معا أو حتى يعلم ما يحكم به * وقال أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي وقول جماعة من السلف يحكم بينهم بكل حال * وعن الشافعي أيضا لا يحكم بينهم في الحدود وتناول الحديث على أنه انما حكم بالرجم على مقتضى دينهم اقامة بحكم التوراة اذا ماتوها * ألا ترى قوله اللهم اني أول من أحيا أمرك اذا ماتوه قال وأيضا انما كان ذلك منه قبل نزول حكم الزاني ويشهد له أنه في بعض طرق الحديث قال وكان ذلك حين قدم المدينة يدل أن ذلك كان في صدر الاسلام (ط) ما ترفعوا اليه ان كان ظمما كالقتل والغصب حكم بينهم فيه اتفاقا وان كان غير ذلك فالامام مخير والآية وان كانت نصافي التخيير فالك يرى أن ترك الحكم بينهما أولى * قلت * فان قيل كيف يراه أولى والنبي صلى الله عليه وسلم قد حكم وهو انما يفعل الراجح * أجيب بأنه أوحى اليه بصحة ذلك وهذا مفقود في غيره أو يقال ان الله تعالى شرط في الحكم أن يكون بالقسط والحكم به من غيره صلى الله عليه وسلم غيره معلوم بخلاف ترك الحكم فانه لا تباعة فيه * ثم قوله فاذا حكم فانما يحكم بحكم الاسلام فانظر هل المعنى بحكم الاسلام بين أهل الاسلام أي حتى كانتهم مسلمون أو المعنى بحكم أهل الاسلام بينهم وهم مشركون ويظهر لك الفرق بين الاعتبارين بان تعرف ان مالكا يرى ان طلاق الشريك ليس بطلاق فلو طلق الكافر زوجته ثلاثا ثم أراد ردّها وامتنعت وترافعا اليها وحكمنا بينهم بحكم الاسلام فعلى المعنى الاول ليس له ردّها لاننا جعلناهم كالمسلمين والمسلم اذا طلق ثلاثا ليس له الرد وعلى المعنى الثاني فله الرد لان حكم الاسلام ان طلاقهم ليس بطلاق * وفي رجه صلى الله عليه وسلم اليهوديين بعد ترفعهم اليه انظر على ماذا يدل من الاعتبارين (قوله) فلقد رأيته يقبها الحجارة (ع) حجة لعدم الحبس كما تقدم ولعدم ربط

رجهما فلقد رأيته يقبها من الحجارة بنفسه * وحدثنى زهير بن حرب ثنا سمعيل يعني ابن عيسى عن أيوب ح وثني أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني رجال من أهل العلم منهم مالك بن أنس ان نافعا أخبرهم عن ابن عمر أن

فظاهر وان كانوا كفارا فشهداتهم غير مقبولة فيتمين انهما امارا رجها بالاقرار (ط) أجاز شهادة الكافر جماعة من التابعين وأهل الظاهر اذ الم يوجد مسلم (م) تعلق بالحديث من رأى احصان الكافر احصانا ومالك لا يراه ويجعل الحديث على انه لم تكن له ذمة يجترم بهادمه فدمه مباح وعندى انه يعترض على هذا برجه المرأة الآن يقال ان هذا كان قبل النهي عن قتل النساء (ب) رجها من تغيير المنكر

رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم في الزنايهود دين رجلا وامرأة زنيا فأتى اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما وساقوا الحديث بنحوه * وحدثننا أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل منهم وامرأة قد زنيا وساق الحديث بنحو حديث عبيد الله عن نافع * وحدثننا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية قال يحيى أخبرنا أبو معاوية عن الاعمش عن عبد الله بن مرة عن البراء بن عازب قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم يهودى عجميا مجلودا فدعاهم صلى الله عليه وسلم فقال هكذا تجدون حد الزانى في كتابكم قالوا نعم فدعا رجلا من علمائهم فقال أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزانى في كتابكم قال لا ولولا أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك بنجده الرجم ولكنه كثر (٤٦٥) في أشرافنا فكنا اذا أخذنا الشريف تركناه

واذا أخذنا الضعيف أفتنا

عليه الحد قلنا تعالوا فلنجمع على شئ نقيم به على الشريف والوضيع فجمعنا التعميم والجلد مكان الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انى أول من أحيأمرك اذ أمانوه فأمر به فرجم فأنزل الله عز وجل يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر الى قوله ان أوتيتهم هذا فخذوه يقولون اتوا بمحسنا فان أمرهم بالتعميم والجلد فخذوه وان أفتناكم بالرجم فاحذروا فأنزل الله فأنزل الله عز وجل ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الدين (قوله يهود دين رجلا وامرأة) يعنى صاحبة لازوجة (قوله في الآخر مر عليه يهودى محميا مجلودا فدعاهم فقال هكذا تجدون حد الزانى في كتابكم قالوا نعم الحديث) (ع) وفي الأول أنهم حكموه وهذا ليس بخالف لذلك لان قوله في آخر الحديث فأنزل الله تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر الى قوله تعالى ان أوتيتهم هذا فخذوه وان لم تؤتوه فاحذروا والمعنى إيتوا محمدا فان أمرهم بالتعميم والجلد فخذوه وان أفتاكم بالرجم فاحذروا وأنزل الله ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون فهذا من نفس الحديث بيان أنهم حكموه واختصر الراوى فيصمّل أن الحكم كان بعد انكاره عليهم فعلهم فاذا اقتضى الحكم فلا يتم الاحتجاج للمخالف به على اقامة حد الزنا على الكتابيين وان لم يتحاكموا اليها واخرج بها أيضا أبو حنيفة والشافعى في أحد قوليه على حد أهل الذمة اذ اذنوا واحتجوا أيضا بقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ورأوه مناسخا لآية التخيير وقال مالك لا يعرض لهم ويردهم الامام الى أهل دينهم الا أن يظهر واذلك بين المسلمين فيمنعوا وهو قول جماعة وأحد قولى الشافعى وقال الغيرة من أختها بنايحدان حد البكر كيف كانا وقد بينا انه لا حجة لهم بهذا الحديث لما فيه من أنهم حكموه والآيتان عند هؤلاء محكمتان وهو قول عطاء والحسن وليس المعنى عندهم بقوله تعالى وأن احكم بينهم بالوجوب وانما هو بمعنى الذى فى الآية الأولى ومعطوفاعليها وهو قوله تعالى فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الى قوله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط فالمعنى عندهم وان احكم بينهم بما أنزل الله ان حكمت كما قال تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط **قلت** فان قيل كيف قال مالك ويردهم الامام الى أهل دينهم مع أنهم قد غيروا **الجواب** أنه انما قال اذ لم يترافعوا اليها (قوله بعدما أنزلت سورة النور أم قبلها قال لأدرى)

ولا منكر أعظم من تبديل كلام الله (ع) وقيل في رجمها لانهم تحاكموا اليه وطلبوا ذلك منه (قوله يهود دين رجلا وامرأة) يعنى صاحبة لازوجة (قوله بعدما أنزلت سورة النور أم قبلها قال لأدرى) (ع) قيل آية النور ناسخة لآيتي النساء معا فامسكوهن في البيوت فآذوهما أى بالضرب

الغاسقون في الكمار كلها * حدثنا ابن نمير وأبو سعيد

(٥٩ - شرح الابي والسنوى - رابع)

الاشج قالنا ثنا وكيع ثنا الاعمش بهذا الاسناد نحوه الى قوله فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر ما بعده من نزول الآية * وحدثنى هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول رجم النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أسلم ورجلا من اليهود وامرأة * حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عبادة ثنا ابن جريج بهذا الاسناد مثله غير انه قال وامرأة * وحدثننا أبو كامل الجحدري ثنا عبد الواحد بن ناسه الشيباني قال سألت عبد الله بن أبي أوفى ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له ثنا علي بن مسهر عن أبي اسحق الشيباني قال سألت عبد الله بن أبي أوفى هل رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال قلت بعدما أنزلت سورة النور أم قبلها قال لأدرى * وحدثنى عيسى بن حماد المصري أخبرنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة انه سمعه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ع) قيل ان آية النور ناسخة لآية النساء معاقوله تعالى فأمسكوهن في البيوت وقوله ها دوها أي بالقول والضرب بالأيدي وقيل هي منسوخة بما ثبت من حكم الرجم وقيل هي محكمة لانساختها ولا منسوخة وهي في البكرين ثابتة بالحكم والآية الأولى من النساء في المحصنين والثانية منها ناسخة للأولى ثم نسخ ذلك آية النور في البكرين وحكم الرجم في المحصنين

﴿ أحاديث اقامة السيد الحد على عبده وأمه ﴾

(قوله اذا زنت أمة أحدكم) ﴿ قلت ﴾ عبر باذا دون ان لان زنا الاماء كان كثيرا ولذلك حين كان تكرار الزنا منهن بعد الحد قليلا عبر بان في قوله ثم ان زنت (قوله فتبين زناها) (ع) يعني انه لا يقيم به حتى يثبت بالبيئة كغيرها وهل يكتفي في ذلك بعلمه عندنا فيسه روايتان الحد وسقوطه وسواء كانت متزوجة أم لا وقال ابن عمر ان كانت متزوجة رفع الى الامام ﴿ قلت ﴾ الاظهر انه لا يكتفي بعلمه لانه بمنزلة الحالك والحالك لا يكتفي بعلمه وانظر قوله كانت متزوجة ام لا فانه خلاف المدونة قال فيها وان كانت متزوجة رفع الى الامام (قوله فليجلدها) (ع) حجة لنا ان السيد يقيم الحد على رقيقه خلافا لمن منعه (م) المانعون هم أهل الرأي والحديث يقطع رأيهم * واختلف الجمهور والقائلون بأنه يقيم حد الزنا هل يقيم حد السرقة فقال الشافعي يقيمه وقال بعض أصحابنا ان ثبتت السرقة بينه وقال مالك لا يقطعه ولا يقتص منه في قتل أو جراح كذا لا يمثل به ويخشى أن يفتق عليه بالثقة فيدعي انه انما فعل به ذلك في حدولي رفع الى الامام (قوله ولا يثرب) (ع) التثريب التوبيخ واللوم على ما حدوا فيه أو عوقبوا عليه اذ لم يكونوا واقعين له في الحين لان تكرير ذلك على الاماء والنساء يسقط حشمتهم ويفرهن على العود لان الشيء اذا أكثر من ذكره انس به ولم يشغل عنه (قوله ثم ان زنت فليجلدها) (ع) سنة فيمن يتكرر منه الذنب بعد العقوبة أنه يتكرر عليه العقوبة ولا تسقطها العقوبة الأولى (قوله ثم ان زنت الثالثة فليبعها ولو بجبل من شعر) (ع) هو حض وتأكيد على الخروج عن ما كها وليس بواجب خلافا لأهل الظاهر وفيه تجنب أهل المعاصي والبعد عن محبتهم * قيل وفيه جواز الغبن في البيوع وبيع الشيء الخطير بالثمن اليسير ولا حجة فيه لان ذلك خرج مخرج الاغيا في بيعها بما يمكن ولا تجبس ليرصد بها الزيادة في الثمن وأما الغبن في البيع فهو ان كان مع العلم فلا خلاف في جوازه وان كان عن جهل من المغبون فعندنا فيه قولان قيل يعصى كيف كان وقيل برد منه ما لم تجر

يقول اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو بجبل من شعر * وحدثننا أبو بكر ابن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن ابن عينة ح وثنا عبد بن حميد أخبرنا

بالأيدي وقيل هي منسوخة بما ثبت من حكم الرجم وقيل هي محكمة لانساختها ولا منسوخة وهي في البكرين ثابتة بالحكم والآية الأولى من النساء في المحصنين والثانية منها ناسخة للأولى ثم نسخ ذلك آية النور في البكرين وحكم الرجم في المحصنين

﴿ باب اقامة السيد الحد على عبده وأمه ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله فتبين زناها) أي لا يقيم به حتى يثبت بالبيئة وفي اقامته بمجرد علمه روايتان (قوله ولا يثرب) التثريب التوبيخ واللوم لان تكرار ذلك على الاماء والنساء يسقط حشمتهم ويفرهن على العود لان الشيء اذا أكثر من ذكره انس به (قوله ثم ان زنت) (ب) عبر باذا في الأول دون ان لان زنا الاماء كان كثيرا ولما كان تكرار الزنا منهن بعد الحد قليلا عبر بان في قوله ثم ان زنت (قوله ثم ان زنت الثالثة فليبعها) هو أمر ندب وليس بواجب خلافا لأهل الظاهر واذا باعها وجب بيان أمرها

محمد بن بكر البرسائي أخبرنا هشام بن حسان كلاهما عن أيوب بن موسى خ وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة وابن غبر عن عبيد الله بن عمر ح وثني هرور بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب ثني أسامة بن زيد ح وثنا هناد بن السمرى وأبو كريب واسحق بن إبراهيم عن عبيدة بن سليمان عن محمد بن اسحق كل هؤلاء عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم الآن ابن اسحق قال في حديثه عن سعيد عن (٤٦٧) أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في

جلد الامه اذ اذنت ثلثا ثم
ليبعها في الرابعة * حدثنا
عبد الله بن مسلمة القعنبي
ثنا مالك ح وثنا يحيى بن
يحيى واللفظ له قال قرأت على
مالك عن ابن شهاب عن
عبيد الله بن عبد الله عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل عن
الامه اذ اذنت ولم تحصن
قال ان زنت فاجلدوها ثم
ان زنت فاجلدوها ثم
زنت فاجلدوها ثم يبعوها
ولو بغير قال ابن شهاب
لا أدري أبعد الثالثة
أو الرابعة وقال القعنبي في
روايته قال ابن شهاب
والضفيّر الحبل * وحدثنا
أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب
قال سمعت مالكا يقول
ثنى ابن شهاب عن عبيد
الله بن عبد الله بن عتبة عن
أبي هريرة وزيد بن خالد
الجهني أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم سئل عن الامه
بمثل حديثهما ولم يذكر
قول ابن شهاب والضفيّر
الحبل * وحدثني عمرو
الناقد ثنا يعقوب بن
ابراهيم بن سعد ثنا أبي

العامة بزادته وضبط بالثالث (ط) واذا باع الامة فليبين أمرها لان ذلك عيب فان قيل فاذا وجب
البيان فلا ينبغي لاحد شرأوها قيل بل يجوز لاحتمال أن يعفها المشتري بنفسه أو بأن يزوجه أو
يصونها عن ذلك بجرمته (قوله في الآخر) مثل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن (ع) ضعف الطحاوي
الحديث بان زيادة ولم تحصن لم يروها غير مالك وأجاب غيره بان رواها ابن عينة ويحيى بن سعيد عن
ابن شهاب * واختلف في معنى الاحصان هنا فقيل هو الاسلام وقيل هو الحرية وقيل هو التزويج
وهو على الخلاف في قراءة فاذا أحصن فان أتيت بغاشة فانه قرئ بفتح الهمز والصاد وبضم الهمزة
وكسر الصاد ثم قيل القراءةان بمعنى واحد والاحصان التزويج أو الاسلام وقيل هو بالفتح الاسلام
وبالضم التزويج وبموجب ذلك اختلف في حد الأمة اذا زنت فقال ابن عباس وأبو عبيد وبعض
السلف لا حد عليها حتى تحصن بزواج وكذلك العبد وهذا على قراءة الضم وقال جمهور السلف
والفقهاء تحد نصف حد الحرة كانت ذات زوج أم لا لهذا الحديث وحديث على الآتي وفيه من
أحصن منهن ومن لم يحصن قالوا أحصن أسلمن (قلت يعني بقوله هنا الاحصان المذكور في الزيادة
فانه خلاف الاحصان المذكور في الآية فانه في الزيادة منى وفي الآية مثبت وأيضا فانه في الزيادة
شرط في حد السيد الامة وهو في الآية شرط في حدها فعلى أن المراد به في الزيادة العتق فعائده لم
يحد السيد حتى عتقت لم يكن للسيد أن يحد ها وانما يحد ها الامام وعلى انه التزويج فعائده لو زنت
وهي متزوجة لم يكن للسيد أن يحد ها لحق الزوج لان ذلك يضربه وهو قول مالك الا أن يكون الزوج
ملكاً للسيد فلا سيد ذلك لان حقها حقه وعلى انه الاسلام فعائده أن المسلمة انما يحد ها الامام وانما
يحد السيد الكافرة ويشكل حد الكافرة الا أن يكون معنى الحد العقوبة وهذا اذا اتصل جوابه
صلى الله عليه وسلم بالجلد يدل على نفي الاحصان المأخوذ قيداً في السؤال وعلى القول بدليل الخطاب
أي المفهوم ويكون هذا الحديث مخالفاً لما تقدم من عموم قوله صلى الله عليه وسلم اذا زنت أمة أحكم

(قوله) سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن) اختلف في معنى الاحصان هنا فقيل هو الاسلام وقيل هو الحرية وقيل هو الزوج وبموجب ذلك في حد الأمة فقال ابن عباس وأبو عبيدة وبعض السلف لاحد عباها حتى تحصن زوج وكذلك العبد وهذا على قراءة الضم في قوله تعالى فإذا أحصن وقال جمهور السلف والنقهاء ينصف حد الحرة كانت ذات زوج أولا لهذا الحديث (ب) فعلى ان المراد بالاحصان في الحديث العتق ففائدته لو لم يحد هاسيدها حتى عتقت لم يكن للسيد حدها وانما يحدها الامام وعلى انه الزوج ففائدته لو زنت وهي متزوجة لم يكن للسيد ان يحد الحق الزوج لان ذلك يضربه وهو قول مالك الآن يكون الزوج ماسكاً للسيد فلا سيد ذلك وعلى انه الاسلام ففائدته ان المسامة انما يحدها الامام وانما يحد السيد الكافرة ويشكل حد الكافرة الآن يكون معنى الحد

عن صالح ح وثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر كلاهما عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث مالك والشك في حديثهما جميعا في بيعها في الثالثة والرابعة * حدثنا محمد بن أبي بكر الملقبى ثنا سليمان أبو داود ثنا زائدة عن السدي عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن قال خطب علي كرم الله وجهه فقال يا أيها الناس

فليجلدها ولما يأتي من قول علي والآية واذا لم يدل على ذلك وانما جرى نفي الاحسان في سؤال السائل ولم يرع المفهوم فيتفق الجميع لاسيما وقد فسر الاحسان في الآية بالأقوال الثلاثة التي فسر بها الحديث ثم قد يقال لا معنى لتفسير الاحسان في الاماء بالتزويج لانه انما يفسر بذلك اذا كان المرتب عليه الرجم وذلك مفعود في الاماء لانه انما عليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والرجم لا تشطير فيه وانما التشطير في الجلد (قوله في الآخر اقيموا الحد على أرقائكم من أحسن ومن لم يحصن) (م) حجة لنا في حد الأمة وان لم يكن لها زوج خلافا لمن نفاه واعتقد أن شرط حدها احسانها بالتزويج وتأول قراءة أحسن بفتح الهمزة والصاد على تحصيل الزوج وقد تقدم حديث اذ اذنت فاجلدوها ولم يفرق (ط) والحديث نص في أمر السادات بعد أرقائهم وهو وان كان في الامم موقوفا فقد أسند النسائي وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقيموا الحد على ما ملكتم أيمانكم من أحسن ومن لم يحصن ويعتذر عن ذلك الاحسان في الآية انه خرج مخرج الغالب لاسيما اذا فسر بالاسلام قال ابن العربي وهو أولى التفسير بالصواب (قوله في الآخر فان أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو في أبي داود فجرت جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وهذه أحسن من رواية مسلم وأليق بمن ينتسب لبيت شهد الله بطهارته في قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا وكيف يصح بمن في ذلك البيت الكريم وذلك الملك الشريف أن يقع منه فاحشة الزنا وهذا والله من البعد في الغاية القصوى فان العبد من طينة سيده ألا ترى أنه لما أكره المنافقون على مارية في ابن عمها الذي كان زوجها فبعث صلى الله عليه وسلم عليا ليقته فدخل عليه فلما رآه كشف عن فرجه فاذا هو أجب فقرأ على انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا فان قيل فقد راد بال محمد نفسه لان الآل قد يطلق على النفس قيل تكون تلك الامم من المنحذات للخدمة والتصرف ولعلمها قرينة عهد بجاهلية والاول أليق (قوله فامرني أن أجلدتها) (ط) هذا بعد ظهور رزناها بحمل كما قال علي فاذا هي قرينة عهد بنفاس (قوله نخشيت ان أناجلدتها أن أقتلها) (ط) فيه أصل من أصول الفقه وهو ترك العمل بالظواهر لما هو أولى وتسويغ الاجتهاد لان عليا ترك العمل بالظاهر من الامر بالجلد لامر آخر وحسنه صلى الله عليه وسلم ولو كان الامر على ما يقوله أهل الظاهر من أصولهم الفاسدة لجلدها وان هلك وفيه من العقوبة أن من حده دون القتل لا يحد وهو مريض لا يخفف ولا مثقلا ولا مفرقا ولا بمجموعا حتى يفيق وهو مذهب الجمهور وتمسك بهذا الحديث لان النفاس مرض فلا تحد حتى تستقل من نفاسها وزاد الترمذي في الحديث فلا تحد حتى ينقطع دمها وهو أولى من حديث أبي داود عن سهل

أقيموا على أرقائكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحصن فان أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجلدتها فاذا هي حديث عهد بنفاس نخشيت ان أناجلدتها أن أقتلها فذكرت ذلك

العقوبة (قوله من أحسن منهم ومن لم يحصن) حجة لنا في حد الأمة وان لم يكن لها زوج خلافا لمن نفاه واعتقد أن شرط حدها احسانها بالتزويج (قوله فان أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت) هو في أبي داود فجرت جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وهذه أحسن من رواية مسلم وأليق بمن ينتسب لبيت شهد الله سبحانه بطهارته في قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت وكيف يصح بمن في ذلك البيت المكرم وذلك الملك الشريف أن تقع منه فاحشة الزنا هذا والله من البعد في الغاية القصوى فان العبد من طينة سيده ألا ترى أنه لما أكره المنافقون على مارية في ابن عمها الذي كان زوجها فبعث صلى الله عليه وسلم عليا ليقته فلما دخل عليه ورآه كشف فرجه فاذا هو أجب فقرأ على انما يريد الله الآية

ابن حنيف أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتكى وأضوى حتى صار جلا على
عظم فوقع على جارية لغير فندم فاستفتى له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر أن يضرب بمائة شمع
ضربة واحدة لأن أسناده مختلف فيه وبحديث سهل هذا أخذ الشافعي فقال يضرب المريض
بعشكول تحل تصل شمار يخه كله إليه ضربة واحدة أو ما يقوم مقام ذلك وأما من حده القتل فإنه
يقتل وهو مريض

﴿ أحاديث الحد في الخمر ﴾

(قوله فجعله) (م) أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر وأنه لا يقتل إذا تكرر ذلك منه الاطائفة
شدت فقالت إذا زاد على الرابعة قتل الحديث في ذلك (ع) وهذا عند السكاكة منسوخ بقوله لا يعمل دم
امريء مسلم الا باحدى ثلاث النفس بالنفس والذنب الزاني والتارك لدينه والحديث النعمان فإنه صلى
الله عليه وسلم حده مرات ولم يقتله ونهى عن لعنه ودل على نسخه أيضا اتفاق الصحابة على ترك العمل
به (ط) حديث النعمان أخرجه النسائي عن جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالنعمان فضر به أربع
مرات ويعضده ما خرجه البخاري من حديث عمران رجلا كان يسمى عبد الله وكان يلقب جارا
وكان يضحك النبي صلى الله عليه وسلم فكان صلى الله عليه وسلم حده في الشراب فأتى به يوما فأمر به
فجلده فقال رجل من القوم اللهم العنه ما كثر ما يؤتى به فقال صلى الله عليه وسلم لا تلغنه فإنه يجب
الله ورسوله فظاهره أنه ضرب أربع مرات فلم يقتله بل قال فيه أنه يجب الله ورسوله (ع)
وأجمع المسلمون على وجوب الحد في نبيذ خمر العنب قليله وكثيره وفيها أسكر من خمر غيره لأنها
تصنع من خمسة أشياء على ما يأتي * واختلف في القليل الذي لا يسكر من خمر غير العنب والقليل من
خمر العنب المطبوخ فجهمه ورالسلف أنه كالكثر المسكر وقال الكوفيون لا حد فيه حتى يسكر
وقال أبو ثور إن شرب ذلك معتقدا تخريمه حد وإن شرب معتقدا حليته لم يحد لأنه متأول ومال
بعض شيوخنا إلى هذا التفصيل ﴿ قلت ﴾ ما أجمع على وجوب الحد فيه فاعلم ذلك إذا شربها اختيارا
فلا يحد المسكره إذا فعل للمسكرة أولان إلا كراهية تدرأ الحد ولا من شربها لاساغة غصة وقد
يجب شربها لذلك والمذهب المنع من شربها لدفع الجوع والعطش وأجاز به بعض المتأخرين * ابن
عبد السلام وهذا التحقيق * وينع التداوى بها بالنجس في باطن الجسم بأكل أو شرب * واختلف
في التداوى بذلك في ظاهر الجسم * ابن الحاجب والصحيح المنع * وأجاز مالك لمن عثر أن يبذل على

لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فقال أحسنت
* وحدناه اسحق بن
ابراهيم أخبرنا يحيى بن آدم
ثنا اسراييل عن السدي
بهذا الاسناد ولم يدكر
من أحسن منهم ومن لم
يحسن وزاد في الحديث
أتركها حتى تائل * حدثنا
محمد بن منفي ومحمد بن
بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر
ثنا شعبة قال سمعت قتادة
يحدث عن أنس بن مالك
أن النبي صلى الله عليه
وسلم أتى برجل قد شرب
الخمر فجعله

﴿ باب حد الخمر ﴾

﴿ش﴾ (قوله فجعله) (م) أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر وأنه لا يقتل إذا تكرر ذلك
منه الاطائفة شدت فقالت إذا زاد على الرابعة قتل الحديث في ذلك (ب) ما أجمع على وجوب الحد فيه
فإنما ذلك إذا شربها اختيارا فلا يحد المسكره والمذهب المنع من شربها لدفع الجوع والعطش وأجاز به
بعض المتأخرين * ابن عبد السلام وهو التحقيق وينع التداوى بها بالنجس في باطن الجسم بأكل
أو شرب * واختلف في التداوى بذلك في ظاهر الجسم * ابن الحاجب والصحيح المنع وأجاز مالك
لمن عثر أن يبذل على عثرته * واختلف في سقوط الحد عن البدوي الجاهل بالتحريم وأما من علم
التحريم وجعل ما يترتب عليه من الحد فلا بد أن يحد وأما القليل الذي لا يسكر من خمر غير العنب فهو
المسمى بالنبيذ وهي المسئلة المذكورة في علم الخلاف ومذهب الجمهور فيها ما ذكر من وجوب الحد

عثرته واختلف في سقوط الحد عن البدوى الجاهل بالتحريم وأما من علم التحريم وجهل ما يترتب عليه فلا بد أن يحد بخلاف من ظن شيئا غير خمر فشر به فاذا هو خمر كما لا يحد من وطئ امرأة يظن أنها زوجته فاذا هي أجنبية وأما القليل الذي لا يسكر من خمر غير العنب فهو المسمى بالنبيذ وهي المسئلة المذكورة في علم الخلاف ومذهب الجمهور وفيها ما ذكر من وجوب الحد لصديق لفظ الخمر عليه في الأحاديث الدالة على حرمة الخمر واحتج الكوفيون لمذهبهم بحديث خرج الترمذى وغيره عن ابن عباس قال حرمت الخمر لعينها قليتها وكثيرها والمسكر من كل شراب وهذا أصح ما يروى في ذلك ويرى مرفوعا عن جماعة من الصحابة قال عبد الحق وكلامهم ما بين مجهول وضعيف وتقول عن مالك سقوط الحد وقبول الشهادة في المجتهد والمقلد واستحسنه غير واحد من المتأخرين قالوا لانه ان كان كل مجتهد مصيبا فواضح وان كان المصيب واحدا فلا أقل من أن يكون ذلك شبهة ونحوه للشافعى واعترض على مالك والشافعى بأنهما يشترطان الولى في النكاح والحنفى لا يشترطه وهما لا يحدان الحنفى اذا تزوج بغير ولى * وأجيب بان مفسدة النكاح يمكن تلافيها بالاصلاح وردها الى العقد الصحيح كما يفعل في الانكحة الفاسدة في الحاق الولد وغيره ولا يمكن ذلك في الاثربة فلا بد من ترتيب الزجر عنها وذلك بالحد **(قول مجرى دتين)** (ع) لم يختلف أنه لا يكفي في حد الصبي أن يضرب بسوطين أو سوط له رأسان أو يجمع أسواط بعد ذلك فان وقع حسب بضربة واحدة ويدل عليه ما روى أن عليا جلد الوليد بسوط له رأسان أربعين وهذا يدل أنه لم يحسب الا كسوط واحد لانه اما حده أربعين على ما جاء في الحديث (د) قوله مجرى دتين معناه عند أصحابنا أن الجريدين منفودتان ضرب بكل واحدة عددا حتى كمل من الجميع أربعين ومن يرى ان الحد في الخمر ثمانون حسب كل ضربة بضربتين وتأويل أصحابنا أظهر لان الرواية فيه مبينة وأيضاً فحديث على مبين له (ع) واختلف في المريض الذى لا يرجى برؤه فقال مالك والجمهور لا يعجزى في حده الا ما يعجزى في حد الصبي ويترك حتى يبرأ أو يموت وقال الشافعى يضرب بعشكول نخل تصل شماريخه اليه ضربة واحدة على ما جاء في حديث مخرج **(قول نحوار بعين وفي الآخر كان يضرب في الخمر أربعين)** (ط) هذه الرواية تدل على ان الصادر منه صلى الله عليه وسلم انما هو تعزير وأدب ويدل على ذلك قول على لم يبينه أى لم يحد فيه حدا ويشهد له أيضا حديث أبى أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قد شرب خمر قال اضربوه فثنا الضارب يسده ومنا الضارب بالنعال ومنا الضارب بشوبه ثم قال بكنوته فاقبوا عليه يقولون أما اتقيت الله أما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم * فان قيل كيف يكون الصادر منه تعزير أو أدبا وقد قال على جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وجلد على بحضرة عثمان وجماعة الصحابة فاقتصارهم على هذا العدد يدل انه حد محدود * وأيضا فالامة مجمعة على ان الحد في الخمر أربعين أو ثمانون وكيف تجتمع الامة على خلاف ما جاء به فيها صلى الله عليه وسلم * أجيب بان الجمع بين ما ظاهره التعزير والادب وبين ما ظاهره الحد ان الواقع منه صلى الله عليه وسلم أولا التعزير ولذلك اختلف الحال فيه فمرة جلد فيه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب دون مرة عدد ومرة جلد فيه بالنعال والجريدين أربعين ومرة جلد فيه مجرى دتين نحو الاربعين فلما كثرا قدم الناس على الشرب رأى الصحابة أن ذلك لا يكفي في الزجر فتفاوضوا في ذلك فقاموا على أخف الحدود وذلك

مجري دتين نحوار بعين
قال وفعله أبو بكر فلما
كان هراستشار

لصديق لفظ الخمر عليه في الأحاديث الدالة على حرمة الخمر **(قول مجرى دتين)** (ح) معناه عند أصحابنا ان الجريدين منفودتان ضرب بكل واحدة عددا حتى كمل من الجميع أربعين ومن يرى ان الحد في

فما نون بجماع أنه اذا سكر هذى على ما يأتي من التعزيز * فان قيل كيف يكون تعزيز او قد قال صلى الله عليه وسلم لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حدم من حدود الله عز وجل قيل يأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى (م) ولم تفهم الصحابة عنه صلى الله عليه وسلم فيما فعل من ذلك انه على وجه التعديده اذ لو فهموا ذلك لم يعدلوا عنه كما لم يعدلوا عما حدث في الحد ودغيره (قوله فقال عبد الرحمن) * قلت * جاء في الموطأ أن علياً أشار بالثمانين (ط) جاء في الموطأ أن عمر لما استشارهم قال على أرى أن تجلده ثمانين لانه اذا شرب سكر واذ سكر هذى واذ هذى أفترى عليه حد الفرية * وحاصله انه أقام السكر مقام القذف لانه لا يتجاوز الباعث فاعطاه حكمه وقد اشتهرت للقضية ذلك الزمان ومضت عليها الدهور ولم تنسكرو وهي من أصح دليل على جواز العمل بالقياس لان عدم انكارها صار كالاجماع واعترضا بعض الجريئين بان قال ان حكم للسكر بحكم القذف لانه مظنته فليحكم له بحكم الزنا والقتل لانهما أيضا مظنته * وأيضا يلزم أن لا يجحد حتى يسكر وهم يحدونه على الشرب وان لم يسكر * وأجيب عن الاول بأن يمنع ان السكر مظنة الزنا والقتل لان المظنة اسم لما يتحقق فيه المعنى المناسب غالبا والمعلوم أن السكر لا يتجاوز عن الهذيان والقذف وليس كذلك الزنا والقتل فانهما وان وقعافا لما يقع نادرا وعن الثاني ان الحد على القليل انما هو من باب سد الذرائع لان القليل يدعو الى الكثير المسكر (ع) ومذهب جمهور السلف والائمة الاربعة ان الحد في الخمر ثمانون وقال الشافعي مرة وأهل الظاهر انه أربعون * قال الشافعي بالابدى والنعال وأطراف الثياب وكذلك اختلف الصحابة في الثمانين والأربعين * وحجة الجمهور ما سطر عليه اجماع الصحابة وانه صلى الله عليه وسلم لم يوقت في ذلك حدا يوقف عنده الا تزاه قال نحو الأربعين وكذلك جلد أبو بكر وعمر وعثمان أربعين فدل انه صلى الله عليه وسلم لم يوقت حدا راعى سبب اختلاف الصحابة في الثمانين والأربعين حديث جريدتين اذ يحتمل انه ضرب بهما أربعين فتأتى ثمانون ويحتمل انه ضرب بكل واحدة منهما عدد اذ حتى يكمل من الجميع أربعين * قلت * فان قيل ظاهرا الاحاديث وما عن السلف انه لم يبلغ في كيفية الضرب ولا في كميته مع أنه يتلو في الكلمات الخمس المجمع على تعزيرها كنية حفظ الانساب وقد جعل الحد في ذلك الرجم وبعد كثير بين الرجم وجلد أربعين * أجيب بأنه لما كان العقل زاجرا عن شرب الخمر فانه محض اتلاف العقل اكتفى فيه بذلك بخلاف الزنا فانه مشتهى فبوانع فيه وقد أشار عز الدين بن عبد السلام الى مثل هذا وانه لا فرق بين شرب الخمر والبول في الحرمة وجعل الحد في شرب الخمر ولم يجعل في شرب البول رعا لهذا المعنى والكلمات الخمس هي حفظ النفوس والانساب والعقول والاعراض والأموال (قوله فلما كان عمر) أي زمن خلافة عمر فكان تامة (قوله دنا الناس من الريف) (ط) الأرياف جمع ريف والريف أرض الزرع والخصب يقال أرافت الابل الابل رباعيا أي

الخمر ثمانون يقول حسب كل ضربة بضربتين وتأويل أعما بنا الخمر لان الواية فيه مبينة (قوله فلما كان عمر) أي زمن عمر (قوله دنا الناس من الريف) (ط) الأرياف جمع ريف والريف أرض الزرع والخصب يقال أرافت الابل رباعيا أي خصبت ورافت الماشية ثلاثيا اذ رعت الريف والمعنى لما قبحت الشام وغيرها وكثرت السكر ومظهر في الناس شرب الخمر استشارهم في التشديد في العقوبة (ح) الريف المواضع التي فيها المياه أو هي قريبة منها والمعنى لما كان زمن عمر بن الخطاب وقبحت الشام والعراق وسكن الناس في الريف ومواقع الخصب وسعة العيش وهكثرة الاعناب والثمار أكثر وامن شرب الخمر فزاد عمر رضي الله عنه في حد الخمر تغليظا عليهم وزجرا

الناس فقال عبد الرحمن
أخف الحدود ثمانين فامر
به عمر * وحدثنا يحيى
ابن حبيب الخارثي ثنا
خالد يعني ابن الحرث ثنا
شعبة ثنا قتادة قال سمعت
أنسا يقول أتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم برجل
قد كثر نحوه * وحدثنا
محمد بن مني ثنا معاذ بن
هشام ثنى أبي عن قتادة
عن أنس بن مالك ان نبي
الله صلى الله عليه وسلم
جلد في الخمر بالجريد
والنعال ثم جلد أبو بكر
أربعين فلما كان عمر
ودنا الناس من الريف

والقرى قال ماثرون في
جلد الجرف قال عبد الرحمن
ابن عوف أرى أن تجعلها
كما خف الحدود قال جلد
عمر ثمانين * حدثنا محمد
ابن مثنى ثنا يحيى بن سعيد
ثنا هشام هذا الاسناد مثله
* وحدثنا أبو بكر بن أبي
شيبه ثنا وكيع عن هشام
عن قتادة عن أنس أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يضرب في الجمر
بالنعال والجريد أربعين
م ذكروا حديثهم ما ولم
يذكر الريف والقرى
* وحدثنا أبو بكر بن أبي
شيبه وزهير بن حرب
وعلى بن حجر قالوا ثنا
اسماعيل وهو ابن عيسى
عن ابن أبي عمرو بن عتبة
عبد الله الداناج ح وثنا
اسحق بن إبراهيم الحنظلي
واللفظ له أخبرنا يحيى بن
حامد ثنا عبد العزيز بن
المختار ثنا عبد الله بن
فيروز مولى ابن عامر
الداناج ثنا حنين بن
المسند أبو ساسان قال
شهدت عثمان بن عفان
أنى بالوليد قد صلى الصبح
ركعتين ثم قال أزيدكم قال

أخسبت ورافت الماشية ثلاثيا إذا رعت الريف والمعنى ولما قصت الشام وغيرها وكثرت الكروم
وأكثر الناس شرب الجمر استشارهم الناس في التشديد في العقوبة (قوله) كان يضرب في الجمر
بالنعال والجريد (ع) يدل على التخفيف في حد الجمر وإلى هذا ذهب الشافعي وأنه لا يكون الحد إلا
مثل هذا لا بالسوط وقال مالك وغيره لا يكون إلا بالسوط سوط بين سوطين لضرب بين ضربين
والحدود كلها عند مالك سواء * وقال الشافعي والزهرى والثوري حد الجمر أخف الحدود وقال
آخرون ضرب التعزير أشد ثم ضرب الزنا ثم ضرب الجمر ثم ضرب القذف وأجاز بعض أصحابنا فيه
الضرب بالدرية في الظهر ورأى بعض أصحابنا أن يغلظ على المدمن بالفضيحة والطواف والسجن (د)
أجمع العلماء على أنه يكفي الضرب بالجريد والنعال وأطراف الثياب واختلف في جوازه بالسوط ولنا
فيه وجهان أحكمهما الجواز وشذبه بعض أصحابنا فشرط السوط وهو غلط فاحش لمنابذة صريح هذه
الاحاديث وإذا ضرب فليكن سوطا وسطا بين الرطب واليابس وكذلك الضرب يكون ضربا بين
ضربين يرفع يده دون أن يتجاوز به رأسه وفوق أن يضعها وضعا * قلت * المذهب أن الحدود
كلها سواء * وقال ابن حبيب أشدها حد الجمر والمذهب أيضا أنه ليس إلا بالسوط قال في المدونة
لأبى الدرة وإنما كانت درة عمر رضى الله عنه للأدب * ويضرب الرجل قاهدا غير مربوط إلا أن
يضطرب اضطرابا يمنع من وصول الضرب إلى محله فتترك يدها يتقي بهما والمذهب أيضا أن الضرب
مقصور على الظهر والكتفين وقال الشافعي يضرب على جميع الأعضاء إلا الوجه والرأس ويجرد
الرجل ويترك على المرأة ما ليقبها الضرب قال في المدونة وبلغ ما لكأن بعض الأمراء أقعدوها في قفة
فاستحسنه ويجعل في القفة التراب قال بعض الشيوخ ويبل بالماء لما عسى أن يخرج من الحدث
(قوله في سند الآخر الداناج) (ع) ويقال أيضا بالهامة بدل الجهم وبحدفه ادون بدل ومعناه بالفارسية
العالم (قوله حنين) هو بالضاد المججمة (قوله أزيدكم) * قلت * قال البيهقي في تاريخه كان مما تقدم
على عثمان رضى الله عنه إشارته قرابته وتوليته أيام أعماله والوليد بن عقبة بن أبي معيط هذا من قرابته

(قوله وعن عبد الله الداناج) هو بالدال المهملة والجيم والداناه بالهاء ومعناه بالفارسية العالم (قوله)
حدثنا حنين) بضم الحاء وقع الضاد المججمة (قوله أزيدكم) (ب) قال البيهقي في تاريخه كان مما
نعم على عثمان رضى الله تعالى عنه إشارته قرابته وتوليته أيام أعماله والوليد بن عقبة بن معيط هذا من
قرابته، وقيل أنه كان أخاه لأمه وسبب ذلك الحدان عثمان رضى الله تعالى عنه كان ولاه الكوفة
فبقى ليلة مع ندمائه ومغنيه يشرب الجمر من أول الليل إلى أن جاء المؤذن يؤذنه بصلاة الصبح
فخرج في غلالة فدخل المحراب فصلى بالناس الصبح أربعين وقال أزيدكم فقال بعض أهل الصف الأول
ما زلنا في زيادة منذ ولينا وما تزيدينا لاذك الله من الخير والله لا أعجب إلا من ولاك علينا وحصب
الناس الوليد بحصباء المسجد فدخل القصر يترجم ويتمثل بالأبيات في الجمر وشاع في الكوفة فعله
وظهر فسقه ومدامته شرب الجمر فدخل عليه أبو زينب الأسدي وأبو جندب بن زهير الأسدي في
جماعة من أهل المسجد فوجدوه سكرانا مضطجعا على سريره لا يعقل فاقطوه فلم يستيقظ وتقياع عليهم
ما شرب من الجمر فأخذوا أخاه من أصبه وأتوا المدينة فشهدوا عند عثمان رضى الله عنه أنه شرب الجمر
فقال وما يدريكم أن الذي شربه الجمر فقالوا أنها الجمر التي كنا نشرب في الجاهلية وأخرجوا أخاه
فدفعوه إليه فزجرهم ودفع في صدورهم وقال تكفوا عني فاتوا عليا رضى الله عنه فمروا القضية فأتى

وقيل انه كان أخاه لأمه وسبب جلده الحدان عثمان كان ولاء الكوفة فبق ليلة مع ندمائه ومغنييه يشرب الخمر من أول الليل الى أن جاءه المؤذن يؤذنه للصلاة الصبح فخرج في غلالة فدخل المحراب فصلى بالناس الصبح أربعا وقال أزيدكم فقال بعض أهل الصف مازلنا في زيادة منذ ولينا وما يزيدنا لازادك الله من الخير والله لا يحب الايمن ولالك علينا وحسب الناس الوليد بحسبنا المسجد فدخل القصر يتنزه ويتنقل ببايات في الخمر فشاع في الكوفة فعله وظهر فسقه ومداومته شرب الخمر فدخل عليه أبو زنبب الأسدي وأبو جندب بن زهير الأسدي في جماعة من أهل المسجد فوجدوه سكرانا مضطجعا على سريره لا يعقل فاقظوه فلم يستيقظ وتقيأ عليهم ما شرب من الخمر فاخذوا خاتمه من أصبعه وخرجوا الى المدينة فأتوا عثمان وشهدوا عليه أنه شرب الخمر فقال وما يدريكم أن الذي شربه الخمر فقالوا انها الخمر التي كنا نشرها في الجاهلية وأخرجوا خاتمه فدفعوه اليه فزجرهم ودفع في صدورهم وقال تتعوا عني فأتوا عليا فرفوه القضية فأتى عثمان فقال دفعت الشهود وأبطلت الحدود فقال له عثمان فأتى فقال استخضر صاحبك فان أقاموا عليه الشهادة ولم يجد مدفعاً أقت عليه الحد فأنصحه عثمان من الكوفة فشهد عليه ولم يدل بمحجة فأتى عثمان السوط الى علي وقال قم يا علي فاقم عليه الحد فقال قم يا حسن فاقم عليه الحد فقال الحسن يكفينيه بعض من ترى فلما رأى على امتناع الجماعة من إقامة الحد توقيا لغضب عثمان ومكان قرابته منه أخذ على السوط ودنا منه فجعل الوليد يرغ فاجتذبه على ورمى به الى الأرض وعلاه بالسوط فقال له عثمان ليس لك أن تفعل به هذا فقال بلى وشرا من هذا انه فسق ومنع حق الله أن يؤخذ منه وعزله عثمان عن الكوفة ولاها سعيد بن العاصي (قوله فشهد حمران أنه شربها وشهد الآخر أنه قاءها فقال عثمان ما قاءها حتى شربها) قلت فان قيل كيف قال ذلك عثمان مع امكان أن يكون شربها مكرها أو يظنها غير خمر أجيب بان السياق ينفي ذلك وأيضا فالخصم لم يدع ذلك (ط) أي أعمال عثمان هذه الشهادة لا يقال انه خلاف توقف عمر في مثلها فانه لما شهد عنده الجار ودان قدامة شرب الخمر قال لأبي هريرة وأنت يا أبا هريرة على ملام تشهد قال لم أره حين

عثمان وهو يقول دفعت الشهود وأبطلت الحدود فقال له عثمان فأتى فقال استخضر صاحبك فان أقاموا الشهادة عليه ولم يجد مدفعاً أقت عليه الحد فأنصحه عثمان من الكوفة فشهدوا عليه ولم يدل بمحجة فأتى عثمان السوط الى علي وقال قم يا علي فاقم عليه الحد فقال علي قم يا حسن فاقم عليه الحد فقال الحسن يكفينيه بعض من ترى فلما رأى على امتناع الجماعة من إقامة الحد توقيا لغضب عثمان ورضى الله عنه ومكان قرابته منه أخذ على السوط ودنا منه فجعل الوليد يرغ فاجتذبه على ورمى به الى الأرض وعلاه بالسوط فقال له عثمان ليس لك أن تفعل هذا فقال بلى وشرا من ذلك اذ فسق ومنع حق الله أن يؤخذ منه وعزله عثمان عن الكوفة ولاها سعيد بن العاصي (قوله فشهد حمران أنه شربها وشهد الآخر أنه قاءها) (ب) هذا من تلغيق الأفعال والمشهور عدم قبوله ثم ان الخلاف انما هو اذا لم يستلزم أحد الفعلين الآخر كما لو شهد أحدهما انه قتله بسيف وشهد الآخر أنه قتله بصخرة فان القتل بالسيف لا يستلزم القتل بالصخرة وأما في الخمر فيستلزم شربها (ح) فيه حجة لما لك أن من تقيأ الخمر بعد وعندنا لا يجد احتمال أن يكون شربها جهلا أنها خمر أو أكرهه على شربها أو غير ذلك من الوجوه التي تسقط الحدود ودليل مالك أقوى لان الصحابة في هذه القضية اتفقوا على جلد الوليد وقد يجيب أصحابنا بان يكون عثمان علم شربها الوليد فقضى بعلمه ولعله كان مذهبه جواز قضاء القاضي بعلمه في

فشهد عليه رجلان
أحدهما حمران أنه شرب
الخمر وشهد آخر أنه رآه
يتقيأ فقال عثمان انه لم يتقيأ
حتى شربها

شر بها ولكني رأيته قاءها فقال لقد تنطعت يا أباهر برة فاستعصر عمر قدامه فانسكر فقال أبوهر برة مهلا يا أمير المؤمنين ان شككت في شهادتنا فستل بنت الوليد امرأة ابن مظعون فسألتها فقامت على زوجها الشهادة فجلده عمر الحد وظاهر القضية أن عمر لم يسمع شهادة أبي هريرة حين قال لم أره شر بها ولكني رأيته قاءها قيسل ليس ذلك بخلاف لان عمر انما توقف حين رأى أباهر برة سلك في أداء الشهادة مسلك من يجبر في تفصيل قرائن الاحوال التي تغيد العلم بالمشهود فيه ومهما شرع الشاهد في تفصيلها لم يحصل لسامع الشهادة الجزم بصحتها لان القرائن لا تنضبط الحكاية عنها وانما حق الشاهد أن يعرض عنها ويقدم على أداء اقبال الجازم المخبر عن علم ولذلك لما جزم أبوهر برة بالشهادة سمعها عمر وحكم وانما بحث الى هند على عادته في الاستظهار في الشهادة والاخبار ولا يظن به انه رد شهادة أبي هريرة وقبل شهادة امرأة **﴿ قلت ﴾** ذكر ابن المناصف القضية ولم يذكر أن عمر توقف وانما الذي توقف أبوهر برة قال ابن المناصف شهد أبوهر برة أن رجلا قاء خرا فقال عمر أشهدانه شر بها فقال انما أشهدانه قاءها فقال عمر ما هذا التعمق يا أباهر برة فلا وربك ما قاءها حق شر بها قال ابن المناصف قرأ عمر أن النظر الصحيح يؤدي الى العلم انه شر بها من حيث انه قاءها وتوقف أبوهر برة أن يزيد على ما رأى قال ابن المناصف ويحتمل عندي أن يكون توقف أبي هريرة لاحتمال أن يكون أكره على شر بها واضطر اليها أو غير ذلك مما لو ثبت لسقط عنه الحد ولم يلتفت عمر الى ذلك لان الحكم اذا وجب بشئ ظاهر لا يرفع بالظنون المتوهمه فكلما هما ناظر ومجتهد (ط) وفي الحديث من الفقه تليق الشهادتين اذا أدتا الى معنى واحد فان أحدهما يشهد برؤية لشرب الخمر والآخر يشهد بما يستلزم شر بها **﴿ قلت ﴾** هذا من تليق الافعال والمشهور عدم قبوله ثم الخلاف فيه انما هو اذا لم يستلزم أحد الفعلين الآخر كما لو شهد أن أحدهما قتله بسيف والاخر انه قتله بفضرة فان القتل بالسيف لا يستلزم القتل بفضرة وأما في الخمر فيستلزم شر بها (د) فيه حجة لما لك أن من تقايا الخمر يعد وعندنا لا يعد لاحتمال أن يكون شر بها جهلا لانها خمر أو انه أكره على شر بها أو غير ذلك من الوجوه التي تسقط معها الحدود ودليل مالك أقوى لان الصعابة في هذه القضية اتفقوا على جلد الوليد وقد يجيب أصحابنا عن هذا بان يكون عثمان علم شر بها الوليد فقضى بعلمه ولعله كان مذهبه جواز قضاء القاضي بعلمه في الحدود وهذا تأويل ضعيف يرده كلام عثمان **(قوله يا علي قم فاجلده)** (ع) فيه تولى أهل الفضل اقامة الحدود بأنفسهم لانهم من أفضل القربات ويجب عند جميع العلماء أن يختار لاقامتها أهل الفضل والعدل خوف التعدي في الاقامة وكذلك كان أجلة الصعابة يقيمونها بين يدي الخلفاء (ط) وقد وقع في زماننا انه جلد في الخمر ثمانين فتعدى الضارب فقتله بها (ع) وانما آثر عثمان عليا لذلك لانه أقرب الى الوليد من غيره لاجتماعهما في عبد مناف علي من بني هاشم بن عبد مناف والوليد من بني عبد شمس بن عبد

الحدود وهو تأويل ضعيف يرده كلام عثمان **(قوله يا علي قم فاجلده)** (ع) فيه تولى أهل الفضل الحدود بأنفسهم لانهم من أفضل القربات وانما آثر عليا لانه أقرب الى الوليد من غيره لاجتماعهما في عبد مناف (ح) آثر عليا تكريما له بتفويضه الامر اليه في اقامة الحد لان المعنى قم يا علي فأقم الحد عليه بأن تأمر بذلك من ترى قبيل على ذلك (ب) ان كان العرف عندهم ما ذكر القاضي من أن جلة الصعابة رضى الله عنهم كانوا يقيمون بين يدي الخلفاء وان ذلك من أفضل القربات فلا يحتاج الى تأويل ولعل كلام النووي بحسب عرف زمانه أو تولى أهل القضاء مرجوح وكذا كان الشيخ يقول انه مرجوح قال ولم أر من فعله وانما العادة أن يحضر القاضي على حد المخور كبار الموثقين قال وطلب مني

مناف (د) كان الامام عثمان وانما آثر عليا بذلك تكريماً له لتفويضه الأمر اليه في إقامة الحد لان
 المعنى قم يا علي فاقم الحد عليه بأن تأمر بذلك من ترى فقبل على وأمر الحسن فلم يقبل وأمر عبد الله بن
 جعفر **قلت** تأمل كلام القاضي يعطى ان عثمان انما أمره أن يتولى الضرب بنفسه وكلام
 النووي يعطى بخلاف ذلك فان كان العرف عندهم حينئذ ما ذكر القاضي من ان جلة الصحابة
 كانوا يقيمونه بين يدي الخلفاء وان ذلك من أفضل القربات فلا يحتاج الى تأويل ولعل كلام
 النووي بحسب عرف زمانه أن يتولى الضرب أهل الفضل مرجوح وكذلك كان الشيخ يقول ان
 تولى الضرب مرجوح قال ولم أر من فعله وانما العادة أن يحضر القاضي على حد الخركبار الموثقين
 قال وطلب منى ابن عبد السلام أن أقف على ضرب مخور فأبيت وقلت انما العادة أن يحضر
 الموثقون فقال لي استسكفت فقلت لم استسكف وانما استندت الى العادة في أن ذلك لم يله الا
 الموثقون وقول النووي فقبل على ذلك كان الشيخ يقول ان عليا لم يقبل ذلك اذ لو قبل لم يأمر غيره
 لان الوكيل ليس له أن يوكل غيره فقلت له ان عليا كما باستنابة عثمان له حسبما يأتي للقاضي والحاكم
 يستتيب غيره فقال لي ليس هذا بماكم **قلت** يلزم اذا كان غيرا كما أن لا يستتيب غيره لقول
 مالك واذا دعاك الامام العادل لاقامة الحد فاذا علمت عدالة البيعة لم يسعك مخالفته او كما قال فقال انما
 امتنع على وأمر غيره لمنافسة كانت بينه وبين الوليد فأتى رضي الله عنه التهمة **(قوله قم يا حسن)** (ع)
 فيه استنابة الحاكم فيما جعل اليه لاسيما بحضرة مقلديهم **(قوله ول حارها من تولى قارها)** (ع) هنا من
 أمثال العرب قال الأصمعي معناه ول شدتها من تولى هيئها والقار البارود ومعنى تمثيل الحسن يتولى الحد
 من يتولى أمور المسلمين قال الخطابي معناه يتولى عقوبته من يتولى النفع والعمل والأول أولى
 وأبين في القضية (د) الضمير في حارها عائد على الخلافة أي كما أن عثمان وأقاربه يتولون هين الخلافة
 ويختصون بنفعها يتولون تكبيرها وقادوراتها والمعنى ليتول ذلك عثمان وأقاربه **(قوله فكأنه وجد**
عليه) أي غضب على علي الحسن في توقعه فيما أمر به وتعرضه بالامراء **(قوله قم يا عبد الله بن جعفر**
ط) يحتمل انه أمر من علي لعبد الله بن جعفر ويحتمل انه أمر من الحسن لعبد الله بن جعفر طلبا
 لرضاء علي رضي الله عنهم **(قوله وعلى بعد فلما بلغ أر بعين قال أمسك)** (ع) ظاهره انه لم يزد وذكروا
 البخاري الحديث وفي آخره ان عليا جلد الوليد ثمانين وهو المعروف من مذهبه وانه جلد المعروف
 بالنجاشي ثمانين وكذلك المعروف والمشهور في الموطأ انه الذي أشار على عمر بالثمانين ويجمع بين
 القاضي ابن عبد السلام أن أقف على ضرب مخور فأبيت وقلت انما العادة أن يحضره الموثقون فقال
 لي استسكفت فقلت لم استسكف وانما استندت للعادة وقول النووي فقبل على ذلك كان الشيخ يقول
 لم يقبل على ذلك اذ لو قبل لم يأمر غيره لأن الوكيل ليس له أن يوكل غيره فقلت له ان عليا كما باستنابة
 عثمان له حسبما يأتي للقاضي والحاكم يستتيب غيره فقال لي ليس هذا بماكم (ب) يلزم اذا كان غيرا كما
 أن لا يستتيب غيره لقول مالك واذا دعاك الامام لاقامة الحد فاذا علمت عدالة البيعة لم تسعك مخالفته
 او كما قال فقال انما امتنع على وأمر غيره لمنافسة كانت بينه وبين الوليد فأتى التهمة **(قوله قم يا حسن)**
 (ع) فيه استنابة الحاكم فيما جعل اليه **(قوله ول حارها من تولى قارها)** (ع) هو من أمثال العرب
 معناه ول شدتها من تولى هيئها والقار البارود (ح) الضمير يعود على الخلافة أي كما أن عثمان وأقاربه
 يتولون هين الخلافة ويختصون بنفعها يتولون تكبيرها وقادوراتها والمعنى ليتول ذلك عثمان وأقاربه
(قوله قم يا عبد الله بن جعفر) يحتمل أنه أمر من علي ويحتمل أنه أمر من الحسن لعبد الله بن جعفر طلبا

على قم يا حسن فاجلده فقال
 الحسن ول حارها من
 تولى قارها فكأنه وجد
 عليه فقال يا عبد الله بن
 جعفر قم فاجلده فجلده
 وعلى بعد حتى بلغ
 أر بعين فقال أمسك

الحديثين بان يكون ما في البخاري انه جلده بسوط له رأسان فجاءت ثمانين كما جاء انه صلى الله عليه وسلم جلده بثلثين أربعين فجعل عمر كل نعل بضربة وكما جاء في حديث الجريديتين وكان حدا الحجر عندهم التخفيف وعلى ما يأتي من قوله وهذا أحب اليان الاشارة الى الحرب مذكور وهو الثمانون وقد نحا الطبري الى توهين خبر الوليد وقد كرر أنه تعمول عليه في الشهادة في تلك القضية (ط) ما في الموطأ من حديث المسور بن مخرمة وحديث حنين هذا أولى لانه حسن في سياقه ساقه مساق الثبوت في روايته والأقرب أن يكون بعض الرواة وهم في حديث المسور فوضع ثمانين مكان أربعين (قوله) جلده النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلده أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا على معتقد من صحة امامة الخلفيتين وان أمرهما حق لقوله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي خلاف ما كان عليه الرافضة والشيعية (ط) وهو أعظم حجة عليهم لانه قول الذي يتعصبون له ويعتقدون فيه ما تبرأ هو منه (قوله) وهذا أحب الي (ع) حمله الأكثر على انه يعني الاربعين وهو خلاف ما تقدم يعني المعلوم من مذهب ان الحد في الحجر ثمانون فتكون اشارة الى الثمانين التي هي أقرب مذكور (ط) وعلى أن الاشارة الى الأربعين فيكون له قولان وان الذي دام عليه انه ثمانون (قوله في الآخر فاجد منه في نفسي) (ع) لم يختلف في أن من مات في حد ضرب لادية فيه على الامام ولا على بيت المال واختلف فيمن مات من التعزير فقال الجمهور لاشئ فيه وقال الشافعي ديته على عاقلة الامام وعليه هو الكفارة وقال غيره على بيت المال (قوله) لانه ان مات وديته (ط) هذا والله أعلم فبازاد على الأربعين وأما الأربعةون فقد رأى على أنها سنة فكيف خاف من ذلك (ع) وبنحو قول على قال الشافعي قال ان جلده الاربعين بالأبدى وأطراف الثياب والنال فان مات فالله قتله وان زيد على الأربعين بسوط فمات فديته على عاقلة الامام (ع) والرواية لانه ان مات باللام وفي البخاري فانه ان مات بالفاء قال بعضهم وهو وجه الكلام لان ديته اياه كفارة استرايته وتورعه لاعلة لذلك وعند ابن الحذاء انه ان مات وهو قريب من هذا (قوله لم يسنه) (ع) أي لم يحد فيه خدامه وانما كان ضربه اياه على ما تقدم ثم لما كثر الشرب في الناس اجتهد الصواب في قدره على ما تقدم وقاسوه على ما يشبهه من الحدود وبقية الكلام على ما يحل ويحرم من الأثر به يأتي في كتابه ان شاء الله تعالى

﴿ أحاديث قدر الضرب في الادب ﴾

(قوله في سند عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن جابر عن أبي بردة الأنصاري) (ع) قال الدارقطني تابع عمر وأسماء بن زيد وخالفهما الليث وابن لهيعة فقد كراه عن عبد الرحمن بن جابر عن أبي بردة ولم يقلوا عن أبيه واختلف فيه عن مسلم بن أبي مريم فقال ابن جرير عن عبد الرحمن عن رجل من الانصار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن حفص بن عيسرة عنه عن عبد الرحمن عن أبيه وقال

لرضا أبيه (قوله) فاجد منه في نفسي لم يختلف في أن من مات في حد ضرب لادية فيه على الامام ولا على بيت المال * واختلف فيمن مات في التعزير فقال الجمهور لاشئ فيه وقال الشافعي ديته على عاقلة الامام وعليه هو الكفارة وقال غيره على بيت المال (قوله) وديته بتخفيف الدال أي أعطيت ديته (ط) هذا والله أعلم فبازاد على الاربعين وأما الأربعةون فقد رأى على أنها سنة فكيف يخاف من ذلك

ثم قال جلده النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلده أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي زاد على بن حجر في روايته قال اسمعيل وقد سمعت حديث الدلائج منه فلم أحفظه * وحدثنى محمد بن منهل الضرير ثنا يزيد بن زريع ثنا سفيان الثوري عن أبي حنيفة عن عمر بن عمر بن سعيد عن علي قال ما كنت أقيم على أحد حدا فموت فيه فاجد منه في نفسي الا صاحب الحجر لانه ان مات وديته لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه * وحدثننا محمد بن مني ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان بهذا الاسناد مثله * حدثنا أحمد ابن عيسى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن بكر بن الأشج قال بينا نحن عند سليمان بن يسار اذ جاءه عبد الرحمن بن جابر فحدثه فاقبل علينا سليمان فقال ثنى عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

أبو الحسن في كتاب العلل القول قول الليث ومن تابعه وقال في كتاب البيع وقول عمر وصححه
(قوله عن أبي بردة (م) كذا) ابن مآهان بالمدال المهمة وعند الجلودى بالزاي وهو خطأ ويقال في
 اسم أبي بردة هذا هاني بن خيار الحارثي ويقال هو رجل آخر من الأنصار (ع) لم يقله أحد بالزاي
 وهو تصحيف **(قوله لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله)** (ع) أخذ بظاهر
 الحديث أشهب في بعض الروايات عنه وقال في مؤدب الصبيان لا يضرب فوق ثلاث وإن زاد
 اقتص منه ومشهور قول مالك وأصحابه أن ذلك موكول إلى اجتهد الإمام بقدر جرم الفاعل وشهرة
 فسقه ونحوه عن محمد بن الحسن قال وإن بلغ الألف وعن مالك أيضاً يضرب في تهمة الخمر والعاقبة
 خمسة وسبعين ولا يبلغ به الحد ومال إليه أصبغ ونحوه لابن مسعدة قال ولا يبلغ به الحد أبداً وقال
 عمر لا يبلغ في تعزير أكثر من ثمانين وقال الزبيدي من أصحاب الشافعي تعزير كل أدب مستنبط من
 حده لا يتجاوز به حده صلى الله عليه وسلم وقال أبو حنيفة والشافعي لا يبلغ به الأربعين وعن الشافعي
 لا يبلغ العشرين فانها أدنى حد العبد في الخمر وقال أحمد لا يزداد على العشرة أخذ بظاهر الحديث
 وتأول أصحابنا الحديث على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم حين كان ذلك يكف الجاني
 وتأوله أيضاً على أن معنى في حد في حق من حقوق الله أن لم يكن من المعاصي المقدرة حدودها لأن
 المحرمات كلها من حدود الله تعالى **(قلت)** كان في أيام وصول أمير المغرب أبي الحسن المدني
 تونس رجل يعرف بابن تكرر ومه شديد الجراءة والاذابة وحكم بآدبه فعمل فيه مجاس في قدر ما يستحق
 قال الشيخ ولو زيد في أدبه على الثلاثمائة سوط لكان أهلاً لذلك

❖ أحاديث الحدود كفارات لأهلها ❖

(قوله تبايعوني (ط) كانت هذه البيعة بالعقبة خارج مكة وهي أول بيعة تابيعها النبي صلى الله عليه وسلم لبقاء الانصار قبل الهجرة وقبل فرض القتال (قلت) تقدمت حقيقة البيعة وإن بيعته صلى الله عليه وسلم كانت متعددة بحسب الحال في كتاب الإيمان (قوله فن وفي منكم) (ط) هو بتخفيف الفاء وقاله الأصملي بالتشديد ومعناها واحد (ع) معناها فعل ما أمر به وكف عما نهى عنه ومعنى أجره على الله يبعده من عذابه ويوصله إلى الجنة (قوله ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له) أي من أتى حداً فاقم عليه فهو كفارة له (ع) هو حجة للجمهور في أن الحدود كفارات

❖ باب قدر الضرب في الأدب ❖

(ش) (قوله لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله) (ع) أخذ بظاهر الحديث
 أشهب في بعض الروايات عنه وقال في مؤدب الصبيان لا يضرب فوق ثلاث وإن زاد اقتص منه
 ومشهور قول مالك وأصحابه أن ذلك موكول إلى اجتهد الإمام بقدر جرم الفاعل وشهرة فسقه ونحوه
 عن محمد بن الحسن قال وإن بلغ الألف وتأول أصحابنا الحديث على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
 حين كان ذلك يكف الجاني

❖ باب الحدود كفارة لأهلها ❖

(ش) (قوله تبايعوني (ط) كانت هذه البيعة بالعقبة خارج مكة وهي أول ليلة تابيعها النبي صلى الله عليه وسلم للبقاء الانصار قبل الهجرة وقبل فرض القتال (قوله فن وفي منكم) بتخفيف الفاء

لا يجلد أحد فوق عشرة
 أسواط إلا في حد من حدود
 الله حد ثمانين بن يحيى
 التميمي وأبو بكر بن أبي
 شيبة وعمر والناسخ
 واسحق بن إبراهيم وابن
 نمير كلهم عن ابن عيينة
 واللفظ لعمر وقال ثنا
 سفيان بن عيينة عن
 الزهري عن أبي إدريس
 الخولاني عن عباد بن
 الصامت قال كنا مع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في مجلس فقال
 تبايعوني على أن لا تشركوا
 بالله شيئاً ولا تزنا ولا
 تسرقوا ولا تقتلوا أنفسكم
 التي حرم الله إلا بالحق فن
 وفي منكم فاجر على الله
 ومن أصاب شيئاً من ذلك
 فعوقب به فهو كفارة له

فمن قتل فاقصص منه لم يبق عليه تباعة في الآخرة لان الكفارة ماحية للذنب حتى كأنه لم يكن ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال لا أدري الحدود كفارات وحديث عبادة هذا أصح اسنادا وقد يجمع بين الحديثين بان يكون حديث أبي هريرة قاله أولا قبل أن يعلم ثم أعلمه الله أن الحدود كفارات واحتج من وقف بقوله تعالى ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم والآية مختلف في معناها فعلى انها في الكفار لا حجة فيها وعلى انها في محاربي الاسلام لحديث عبادة مخصص لعمومه أو مفسر له (ط) وسعت بعض مشايخنا يقول القصاص انما يسقط حق الله ويبقى حق المقتول يطلب به القاتل في الآخرة وليس بصحيح لانه تخصيص لعموم الحديث بغير دليل (قوله) ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله فامره الى الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه (م) يرد على الخوارج المكفرين بالذنوب وعلى المعتزلة القائلين بنفوذ الوعيد في ذى الكبرية اذ مات ولم يتب لانه قال وان شاء غفر له وان شاء عذبه ولم يقل فلا بد أن يعذبه ﴿ قلت ﴾ تقدم استيفاء ذلك والكلام عليه في كتاب الايمان (قوله) أخذ علينا كما أخذ على النساء (ط) نبه بذلك على أن هذه البيعة لم يذكروا فيها قتال فاستوى فيها الرجال والنساء ولذلك كانت تسمى ببيعة النساء (قوله) ولا يعضه بعضنا بعضا (ع) كذا للجماعة بعضه وفيه ثلاثة أقوال فقيل انه السحر أى لا يسحر بعضنا بعضا والعاضه والعاضه الساحر والساحرة وقيل هو الافك أى لا يرميه بكذب ولا ينسب اليه ما ينقصه ويتأذى به يقال عضه الرجل وأعضه اذا أفك وقيل هو التهمة فالعضه والعضيه على الاول سحر وعلى الثانى الافك وعلى الثالث التهمة (ط) والاقوال الثلاثة متقاربة لان الجميع كذب (ع) وهو عند العذري ولا يعصى على وزن يقضى والاول أبين لأن يتخرج على بعد من التأويل على قوله تعالى جماعوا القرآن عضيض أى سحر على قول من فسر به بذلك وهو قول الفراء وجعل العضه قد نقص منها هاء الاصل وألحقت علامة التأنيث فخرج فعليه على هذا أيضا

﴿ حديث قوله العجماء جبار ﴾

(د) العجماء بالمد لا ينطق من الحيوان ولا يعقل وجرحها جنايتها كانت جرحاً أو نفساً أو مالا وجبار هو بضم الجيم وقع الباء ومعناه هدر لاشئ فيه ولم يختلف العلماء في ذلك (م) لان الشرع انما جاء بضمان المباشرة والمتسبب على شرط في المتسبب يطول استقصاؤها الا ما استثنى الشارع من ضمان العقالة الدية وهي لم تنجم ولم تتسبب وفعل الدابة غير منسوب لمالكها الا أن يكون لها ركاب أو قائد أو سائق فيلزم كلامنا الثلاثة على تفصيل يطول لان لكل واحد من الثلاثة مشاركة في فعلها

وقاله الأصيلي بالتشديد (ط) معناها فعل ما نهى عنه ومعنى أجره على الله يبعده من عذابه ويوصله الى جنته (قوله) أخذ علينا كما أخذ على النساء (ط) نبه بذلك على أن هذه البيعة لم يذكروا فيها قتال فاستوى فيها الرجال والنساء ولذلك كانت تسمى ببيعة النساء (قوله) ولا يعضه بعضنا بعضا (ع) وفيه ثلاثة أقوال فقيل انه السحر أى لا يسحر بعضنا بعضا والعاضه والعاضه الساحر والساحرة وقيل هو الافك أى لا يرميه بكذب ولا ينسب اليه ما ينقصه ويتأذى به يقال عضه الرجل وأعضه اذا أفك وقيل هو التهمة (ط) والأقوال الثلاثة متقاربة لأن الجميع كذب

﴿ باب قوله صلى الله عليه وسلم العجماء جرحها جبار ﴾

﴿ش﴾ العجماء بالمد لا ينطق من الحيوان ولا يعقل وجرحها جنايتها كانت جرحاً أو نفساً أو مالا

ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه فامره الى الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه ﴿ وحدثننا عبد ابن جبرنا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد وزاد في الحديث قتلا علينا آية النساء أن لا يشركن بالله شيئا الآية ﴾ وحدثننا اسمعيل بن سالم أخبرنا هشيم أخبرنا خالد عن أبي قلابه عن أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة بن الصامت قال أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ولا يعضه بعضنا بعضا فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أتى منكم حدا فاقم عليه فهو كفارته ومن ستره الله عليه فامره الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له ﴿ وحدثننا قتيبة بن سعيد ثنا ليث بن وثاب أخبرنا عن رمح أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن الصنابعي عن عبادة بن الصامت انه قال انى لمن النقباء الذين يابعوا

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نزنى ولا نسرق ولا نقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا نتعصب ولا نعصى فاجلننا ان فعلنا ذلك فان غشينا (٤٧٩) من ذلك شيئاً كان قضاء ذلك الى الله وقال ابن رمح

كان قضاؤه الى الله * حدثنا

يحيى بن يحيى ومحمد بن رمح
قالا أخبرنا الليث ح وثنا

قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن

ابن شهاب عن سعيد بن

المسيب وأبي سلمة عن أبي

هريرة عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم انه قال

الجماء جرحها جبار والبئر

جبار والمعدن جبار

وفي الركاذا الخمس * وحدنا

يحيى بن يحيى وأبو بكر بن

أبي شيبة وزهير بن حرب

وعبد الله بن حماد كلهم

عن ابن عيينة ح وثنا محمد

ابن رافع ثنا اسحق يعني

ابن عيسى ثنا مالك كلاهما

عن الزهري بإسناد الليث

مثل حديثه * وحدثنى

أبو الطاهر وحرملة قال

أخبرنا ابن وهب أخبرني

يونس عن ابن شهاب عن

ابن المسيب وعبيد الله بن

عبد الله عن أبي هريرة عن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم بمثله * وحدنا محمد

ابن رمح بن المهاجر أخبرنا

الليث عن أيوب بن موسى

عن الاسود بن العلاء عن

أبي سلمة بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم انه قال البئر جرحها جبار والمعدن جرحها جبار وفي الركاذا الخمس * وحدنا

عبد الرحمن بن سلام الجمعي ثنا الربيع يعني ابن مسلم ح وثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ح وثنا ابن بشار ثنا محمد بن جعفر

قالا ثنا شعبة كلاهما عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله

لانه يمكن كلامهم أن يحيد بها عن طريق الاتلاف (ع) ضمن الجمهور كلام من الثلاثة ما جنت العادة من أجلهم وأسقط الضمان أهل الظاهر عنهم إلا أن يحملوها على ذلك ويقصدونه واختلف فيما أصابت بذنبا أو رجلها فلم يضمن مالك صاحبها وضمنه الشافعي * واختلف فيما جنت العادة فالجمهور على أنها كغيرها ومالك وبعض أصحابه يضمنونهم واختلف فيما أفسدت المواشي أو رعتها فقال يضمن أصحابها في ما أصابت من ذلك بالليل ولم يضمنهم ما أصابت بالنهار وضمنهم الليث وسننون * قلت * واختلف العلماء فيما أفسدت المواشي بالليل والنهار فقيل بالضمان مطلقا وقيل بعدمه مطلقا والمشهور من المذهب التفصيل كما ذكره واواحدة له ما في الموطأ من أنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك وهو مفسر ومخصص لحديث الجماء جبار * واختلف في تفسير قول مالك بسقوط الضمان فيما أفسدته نهارا فقيل نعم ذلك اذا كثرت الزروع وامتدت بحيث لا يقدر أربابها على حراستها وقيل العكس أولى لانها ان كثرت الزروع وامتدت فعلى أرباب المواشي أن لا يفرجوها لابرار وإذا توجه الضمان فاما يكون على أرباب المواشي اذا لم يكن لها راع وان كان لها راع فهو ان فرط ضمن والالم يضمن واذا ضمن من توجه عليه الضمان فقال ابن رشد ان لم ترجع عودة الزرع ضمن الآن قال في كتاب المدبر على الرجاء والخوف أي حال رجاء البلوغ وخوف عدمه وان رجيت اعادته فقال مطرف يضمن الآن ولا يتأتى أن ينبت قال وعلى قول سننون في قاطع شجرة من فوق أصلها ينتظر فان عادت فلا شيء على القاطع وان نقصت عما كانت غرم على مانقصة ولا يغرم قيمة السقي والعلاج كما لا يغرم في جراح الخطأ أجر الدواء مع الدية فينتظر بالزرع أن ينبت قال مطرف فان عاد الزرع بعد أن أخذت القيمة لم ترد لانها حكم مضي كقول أشهب فيمن ضرب فذهب عقله فأخذ الدية بعد الاستيناء ثم عاد العقل فانها لا تردنه لاحكم مضي وقيل ترد القيمة قال مطرف وان تأخر الحكم حتى نما الزرع فلا قيمة وما ذكر من الخلاف في ما أفسدت العادة وان مالكا وبعض أصحابه يضمنون أربابها قال في كتاب البيوع الفاسدة واذا كانت المواشي تعد وفي زرع الناس فأرى أن تغرب وتباع في بلد لا زرع فيها إلا أن يحبسها أربابها (قوله والبئر جبار) (ع) يريد بالبئر ما حفره في ملكه أو بفضاء داره للطير وللرخصة أو بالضيافي لمنفعته من سقي ماشية أو سقيه أو استوثر على حفرها فانهارت عليه لا ضمان على صاحبها في شيء من ذلك إلا أن يحفر ذلك في غير ملكه بغير إذن ربه أو حيث لا يباح له من طرق المسلمين أو حفره في ملكه لملك فيه انسان أو سارق ففي هذا كله يضمن الحافر مادون ثلث الدية في ماله وما زاد فعلى العاقلة هذا كله قول مالك والشافعي وقال الحنفية هو ضامن في جميع ذلك وقال الليث لا يضمن ما هلك فيها حفره للشارق (قوله والمعدن جبار) يريد اذا انهارت غير انه على العاملين (د) أو يحفرها في ملكه أو في موات فيقع فيها أحد فهو جبار (قوله وفي الركاذا الخمس) (م) الركاذا عند مالك والحجازيين دفن جبار هو بضم الجيم معناه هدر لاشئ فيه ولم يختلف العلماء في ذلك (قوله والبئر جبار) يعني اذا حفره الرجل حيث يجوز له (قوله وفي الركاذا الخمس) الركاذا عند مالك والحجازيين دفن الجاهلية

الله صلى الله عليه وسلم انه قال البئر جرحها جبار والمعدن جرحها جبار وفي الركاذا الخمس * وحدنا عبد الرحمن بن سلام الجمعي ثنا الربيع يعني ابن مسلم ح وثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ح وثنا ابن بشار ثنا محمد بن جعفر قالا ثنا شعبة كلاهما عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله

الجاهلية وأصله من الثبات وال لزوم ركز الشيء في الأرض اذا ثبت وقال الحنفية الر كان المعدن والحديث
يرد عليهم لتفرقة بينهما وعطفه أحدهما على الآخر وخسه ليت المال وأربعة أخماسه لو وجدوا وأما
شده فيه بأخذ الخمس لقلة التعب بخلاف المعدن ولهذا كان في الندرة توجد في المعدن الخمس والندرة
الذهب المجتمع (ط) وإنما يكون فيه الرد على الحنفية اذا نطق صلى الله عليه وسلم بالثلاثة في فور واحد
لأنه كان يقول حيثئذ والمعدن جبار وفيه الخمس لأنه أفصح وأبعد عن الاشكال ولا يليق أن يقول
والمعدن جبار وفي المعدن الخمس لأنه ركيب من الكلام ينزه كلام الشارع عنه لأنه من إيقاع الظاهر
موقع المضمحل للفائدة ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم نطق بذلك في أوقات متفرقة وجمعها الراوي
فعلى هذا فلا رد فيه على الحنفية

وقالت الحنفية الر كان المعدن والحديث يدل على خلافه اذ لو كان هو المعدن لكان مقتضى الظاهر
وفيه الخمس اذا إيقاع الظاهر موقع المضمحل للفائدة لا يجوز في كلام البليغ ويحتمل أنه صلى الله عليه
وسلم نطق بذلك في أوقات متفرقة وجمعها الراوي فعلى هذا لا رد فيه على الحنفية ﴿قلت﴾ ومما رجح
به مذهب مالك وأهل الحجاز أن تفسيرهم هو الموافق لاستعمال العرب وهو المناسب لوجوب الخمس
اذا الخمس معهود وجوبه في أموال الكفار واشتقاقه من الر كز وهو مصدر ركزت الرمح ويقال
أركز الرجل اذا وجد الر كاز ولنا مذهب الحنفية أن يقول ان حديث الذميين في هذا المقام دخيل
بخلاف ما اذا فسر بالمعدن فلا يبعد حيثئذ كره لأنه لا ذ كركم المعدن في الهدر استتبعه حكما آخر له
وهو وجوب الزكاة فيما حصل منه استطرادا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل فقال الذهب
والفضة الذي خلقه الله في الارض يوم خلقه

﴿تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس﴾ وأوله كتاب الأفضية ﴿